معهد الانماء العربي

السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥

دراسة في العلاقات الدولية

د. غسان سلامة

الدراسات الاستراتيجية ٣

الدراسات الاستراتيجية
٣

السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥

دراسة في العلاقات الدولية

د. غسان سلامة

معهد الانماء العربي

الطبعة الاولى
١٩٨٠

مقدّمة

تقف هذه الدراسة على ملتقى سبيلين في دراسة العلاقات الدولية . الأول تقليدي وذو منحى مونوغرافي إذ يسعى لتحليل السياسة الخارجية لبلد ما خلال فترة معينة من الزمن . والثاني ، حديث التطور ، يتجه صوب مستوى وسيطي في العلاقات بين الدول ، لا يرتكز على مسار دولة ما ولا يحاول تحليل النظام الدولي بأكمله ، بل يهتم بتبيان وحدة جغرافية محددة أوسع من الدولة وأضيق من النظام الدولي : هو المستوى الإقليمي (regional / régional) الذي كانت مؤلفات العلاقات الدولية تفتقده (كلها تقريباً) حتى بداية عقد السبعينات . ونحن نهدف هنا بالفعل لدراسة سياسة المملكة العربية السعودية الخارجية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ولكن على ضوء انتماء هذا البلد إلى نظام إقليمي معينّ اعتمدنا له اسم « الشرق الأوسط » على أن نبرّر لاحقاً هذا الاختيار (مع علمنا بالحساسيات التي قد يثيرها) . ويمكن صياغة الفرضية الأساسية التي منها ننطلق كالتالي : أن المعادلة المركزية في السياسة الخارجية السعودية ، خلال الفترة المدروسة ، تنبع من محاولة مستمرة للتوفيق بين انتماء إقليمي معروف وتحالف خارجي مع الولايات المتحدة الاميركية ، والغرب بشكل عام . ومن الممكن إبراز الصعوبات الخاصة بهذه المعادلة إن تذكرنا أن المملكة العربية السعودية (وغالباً ما سوف ندعوها ، ببساطة ، السعودية) هي بلد عربي ، إسلامي ، نامٍ أصبح في السنوات الأخيرة أهم الدول المصدّرة للنفط في العالم وفي طليعة القوى المالية العالمية . وبديهي أن هذه الخاصيّة الأخيرة مهما بلغت حداثتها (أو ظرفيتها) قد بدّلت كل معطيات المسألة ولو بشكل متفاوت . غير أنه يترتّب علينا قبل الخوض في صلب هذه المسألة أن نعيّن

منهجنا إن بتحديد النظام الإقليمي أو بإثبات فائدة الدراسة المونوغرافية(*)

أولاً : التحليل المنظومي والمستوى الإقليمي

١ ـ عناصر تحليل منظومي

سترد ، في سياق هذه الدراسة ، بعض التعابير التي تبدو دلالتها غير واضحة إجمالاً مثل نظام (system / système) أو نظام فرعي (subsystem / sous-système) أو تحليل منظومي (analysis / Analyse systématique System) والحال أن « قليلة هي المصطلحات التي يكتنفها مثل غموض مصطلح « نظام »[١] . من هنا تنشأ ضرورة التذكير (ولو بسرعة) بماهية التحليل المنظومي الذي تستند إليه هذه الدراسة في توجهها العام إن لم يكن في كل من مفاصلها . وتسعى السطور اللاحقة لعرض التعريف الذي تبنيناه لكل من هذه المصطلحات ولتفصيل ما يمكن اعتباره تحليلاً منظومياً . ونحن ندرك أن غموض هذه المفاهيم الأصلي ، وتعدد التعريفات المقترحة المختلفة بل المتناقضة أحياناً ، وواقع أن « التحليل المنظومي للنظم الدولية ما يزال في مرحلة الطفولة »[٢] تشكّل عقبات حقيقية في وجه هذا المسعى ، ولكننا نأملها غير مستعصية .

لنشر باديء ذي بدء إلى أن مصطلح « نظام » لا يقتصر بتاتاً على العلاقات الدولية أو حتى على العلوم السياسية .ولا يغالي مورتون كابلان كثيراً حين يقول : «تقنياً نستطيع أن نعتبر كل سلسلة من المتغيرات (variables) نظاماً : نابوليون ، نهر كولومبيا أو الدينوصور »[٣] . ويمكن الحد من هذه القابلية الشديدة للتعميم بتبيان عنصرين أساسيين يكوّنان المصطلح : تعدد

(*) انتهت كتابة هذا المؤلف في ٣٠/٨/١٩٧٩ وهو يغطي إذن الأحداث السابقة لهذا التاريخ .

المكونات الداخلية وصلة ما فيما بينها . ولا يرقى الجدل إلى العنصر الأول بينما يظل الثاني عرضة للنقاش . ذلك أن المشكلة هي في تحديد هذه الصلة . ويرى معظم المؤلفين أن هذه الصلة هي أشد تعقيداً من مجرد عطف (بمعناه النحوي) أو جمع . فمكونات نظام تتفاعل فيما بينها . هذا ما يشدّد عليه مرسيل مرل بقوله أن « النظام الاجتماعي هو مجموعة من العلاقات بين عدد متعين من الوظائف (functions / fonctions) ، يمارسها عدد متعين من الفواعل (actors / acteurs) »[٤] . أمّا نيكولسون ورينولدز ، فيكتبان ، من جهتهما ، أن « فائدة المفهوم تتضاءل إذا ما عني به مجرد تبعية متبادلة (interdependence) » بين المكونات . فالنظام برأيهما هو « سلسلة من الأجزاء المتفاعلة » نمط العلاقات فيما بينها أهم من هذه الأجزاء نفسها لأنه « يشكّل خاصيّة النظام المهمة »[٥] .

كان ديفيد إيستون قد اقترح ، لتحليل النظم السياسية ، تمييزاً سرعان ما أصبح كلاسيكياً ، بين النظام وجواره (environment)[٦] . وبالفعل يعدّ كتاب إيستون عن الموضوع المرجع الأول ، تاريخياً ومن حيث الأهمية ، لكل باحث يهتم لهذا المنهج . وبالفعل يمكن ، بسهولة نسبية ، الانطلاق من المدرسة الايستونية لدراسة سياسة بلد ما الخارجية ، كسلوك لفاعل معيّن[٧] . ولكن المسألة تصبح أصعب بكثير إن حاولنا تطبيق النموذج المنظومي الذي وضعه إيستون على النظم الدولية ، إقليمية كانت أم شاملة . ويبدو أن إيستون نفسه لا يعطي أهمية كبيرة لهذه الصعوبة إذ يقول : « إن أي نظام دولي هو مجرّد نظام آخر ، على مستوى مختلف من التنظيم . . . وبالإمكان مقاربته من خلال الجهاز المفهومي نفسه الذي نستعمله لدراسة النظم السياسية الداخلية . إن مثل هذا التأويل . . . لا تنشأ عنه صعوبات نظرية ويمكننا تبيان كل المتغيرات الأساسية التي وجدناها في النظم الداخلية ، في النظام الدولي الشامل » . (لا يمكن هنا عرض كل هذه المتغيّرات مثل (environment, input, output, feedback) وندعو للعودة لكتاب إيستون نفسه)[٨] .

إن هذا التأكيد المطلق قد وضع موضع الشك (وعلى الارجح عن حق) من قبل أكثر من مؤلف . وقد ذكّر مرل بمختلف العقبات التي يطرحها الخلط ما بين النظام الداخلي والنظام الدولي الشامل ، بدءاً من غياب جوار خارجي ، وعدم تجانس الفواعل والعلاقات وغياب نمط ضبط ملائم(٩) . ويكتب إيستون : « إن معظم النظم تتطلب سلسلة من السلطات الثابتة نسبياً » ، ويتساءل نيكولسون ورينولدز عن ماهية هذه السلطات في النظام الدولي الشامل ، وعن كيفية تحديد الطلبات ، والردود ، والاسترجاعات (feedbacks) الخ . . . ويخلص الكاتبان إلى القول : « إن المتغيرات التي يراها إيستون هي ، في النظام الشامل ، من الهشاشة بمكان ، والسبل المنظومية التي يحددها ، على قدر من صعوبة التحديد ، بحيث أن فائدة نموذجه في فهم النظام الدولي الشامل تبدو قابلة للشك »(١٠) .

إن هذه الصعوبات لم تمنع الذين سلطوا الضوء عليها أنفسهم ، من العودة إلى مفهوم النظام ، عاملين على تكييفه مع حقل العلاقات الدولية .

ويذهب مورتون كاپلان بالبحث باتجاه تحويل النظام . ذلك أن النظام الدولي « معدوم » (nul) بمعنى أنه يفتقر لتركيب سياسي شبيه بتركيب الدول(١١) . أما رينولدز فيشدد ، من جهته ، على ان فائدة المفهوم تبدأ فقط مع درس إمكانية تفكيك النظام الشامل (وسنعود إلى هذه المسألة)(١٢) . ويحيط جوزيف فرانكل وريمون آرون بهذه المسائل النظرية فيقترحان تعريفاً للنظام الدولي يكاد يكون مماثلاً . ويرجّح هذا التعريف مفهوم التفاعل المنتظم والمكثف(١٣) . ويسمي مرل الفواعل الرئيسية [الدول ، المنظمات الدولية والقوى الما بين - وطنية (trans- nationales)] ويعرّف الجوار على أنه « مجموعة من العوامل (طبيعية ، اقتصادية ، تكنولوجية ، ديموغرافية ، ايديولوجية) يؤثر تضافرها على بنية وعلى سير عمل النظام »(١٤) .

لن ندخل ، في ما يعنينا ، في النقاش المعقّد المتعلق بالنظام الشامل ،

لكننا سنقصر استخدام التعبير على البنى الاقليمية للحياة الدولية التي يرى المراقب أنها « تمتلك عناصر متفاعلة وبعض الحدود البينة التي تفصلها عن جوارها »(١٥) . إن تعريف الحدود هذا سيقود استخدامنا للمفهوم ، منطلقين من فكرة أن النظام الشامل يكوّن جوار النظم والنظم الفرعية الجيو- استراتيجية التي سنتعرض لها . وقد يكون هذا الخيار اعترافاً بعدم قدرتنا على اغناء الجدل المذكور سابقاً ولكنه يتكشف أيضاً ، عن رغبة في استبقاء تعريف على قدر من البساطة ، للنظام ، وينم عن فرضية للعمل تقوم ، ليس على مستويين فقط ، (الدولة من جهة ، والنظام الشامل من الجهة الأخرى) بل على عدد من المستويات الوسيطة التي سنعمل على تحديدها .

وكي يكون بإمكانه المضي قدماً في تطبيق التحليل المنظومي ، يستطيع الباحث اليوم ، إلى جانب المؤلفات الكلاسيكية المذكورة ، الإفادة من محاولة لتوضيح هذه المفاهيم التي أصبحت شائعة حتى الاسفاف ولكن دون أن يساهم شيوع استعمالها ، في توضيح دلالتها . هذه المحاولة ، هي كتاب فيليب برايّار : نظرية النظم والعلاقات الدولية (Théorie des systèmes et relations internationales.)

وقد يصبح تعريف برايّار لتعبير « النظام » كلاسيكيا : « أنه مجموعة العناصر المتفاعلة ، المكونة لكلية ، والتي تنم عن تنظيم ما » . (ص ٥٣) . هل يمكن لنا أن نتكلم عن « نظام دولي » عندما نعلم أن « العلاقات الدولية تتميز بغياب سلطة سياسية مركزية وغياب قوة بوليس مركزية تكون في خدمة هذه السلطة ، كما تتميز بغياب توافق أخلاقي فعلي بين كيانات سياسية متبادلة التأثير ولكن مستقلة نسبياً » ؟ (ص ١٠٧) . يبدو أن المؤلف يجيب ، شأنه شأن رينولدز وكابلان ، ومرل ، بالإيجاب مع افتراضه بأن « الكلام عن نظام لا يعني أن البنية المنظومية يجب أن تكون بالضرورة المحدد الرئيسي لسلوك العناصر » ، (ص ١١٤) ، هذا ويرى برايّار ، إمكانية اقتصار موضوع الدراسة على جزء من

النظام الدولي أي على النظام الفرعي . وإذا كان يفضل هذا التعبير أحياناً فلأنه يشدد « على ضرورة التعامل مع النظم الدولية الجزئية على أنها نظم بحد ذاتها ، فلا يكون عندئذ النظام الدولي العام أو الشامل سوى جوار لهذه النظم الجزئية » . (ص ٢٨) .

٢ ـ تفكيك النظام الدولي

أ ـ النظم الإقليمية

إن الذين يحاولون تفكيك النظام الدولي ، يطلقون ، في الواقع ، على الكيانات التي تنتج عن مثل هذه العملية (sous - systèmes / subsystems) ، اسم « النظم الفرعية » . إلا أنه يبدو من الأهمية بمكان التذكير بأنه إذا كان مستوى التفكيك يتغير من مؤلف إلى آخر ، فإن معنى مصطلح « النظام الفرعي » يتغير بدوره . هكذا يميل رينولدز إلى استخدام التعبير للقطاعات المختلفة (الاقتصاد ، الدبلوماسية ، الخ . . .) التي تتكون منها الحياة الدولية . ويشير مرل إلى وجود نظام فرعي ايديولوجي أو جغرافي . ويبدو أن زيمرمان ، وكانتوري وسبيغل ، وريمون آرون يستندون إلى هذا الأخير بينما يعني مورتون كابلان بالنظم الفرعية،الدول . يمكن تفسير هذه الفوضى الظاهرة بواقع أنه بالإمكان النظر إلى الوحدة المتعينة كنظام فرعي من نظام يشملها أو كنظام يشمل عدة نظم فرعية ، على حد سواء . هكذا هو الأمر بالنسبة إلى الدولة مثلاً ، التي هي نظام فرعي لمنطقة أو للنظام الدولي ، ولكنها أيضاً ، نظام تفاعل لمختلف القوى الداخلية .

أما نحن ، فسنستخدم مصطلح « نظام » لنشير إلى النظام الدولي بمجموعه ، كما إلى بعض الوحدات المعينة التي تتولد من المستوى الأول من

تفكيك هذا النظام : المناطق(*) . وسيستخدم تعبير « النظام الفرعي » لنشير إلى المستوى الوسيط بين الدولة والمستوى الإقليمي . إن هذا الاختيار (الاصطلاحي) يؤدي إلى التعيين التالي المنطلق من الأكبر نحو الأصغر : نظام دولي ، نظم إقليمية ، نظم فرعية ، دول . وينبغي كذلك أن نعرّف بالمستوى الرئيسي الذي ترسو عليه دراستنا ، وهو مستوى النظم الإقليمية .

إن فكرة تفكيك النظام الدولي إلى قطاعات ليست بفكرة جديدة . فقد كان يفترضها النموذج الايستوني ، الذي يعتبر النظام السياسي كنظام فرعي من النظام الاجتماعي . وفي هذا المنحى بالذات كانت تصب محاولات رينولدز للإفادة من النظرية المنظومية . إذ يقتصر الأمر هنا ، على عزل قطاع من الحياة الدولية ودراسته،مع اعتبار « ان الجوار يتكون من مجموعة من العلاقات غير المتضمنة في الشبكة الخاصة للصلات بين فواعل النظام »[١٦] . لقد اختار رينولدز ، كما نعلم ، هذا الطريق ، بعد أن قدّر أنه من الصعب تطبيق النموذج الايستوني بحرفيته في مجال العلاقات الدولية . ومما لا شك فيه أن هذا التحليل يتضمن « خطر الانحياز لدراسة الأجزاء وإغفال دراسة المجموعة »[١٧] . ومع ذلك نشير إلى أن رينولدز يولي أهمية بالغة ليس فقط لدراسة النظم الفرعية بل ولدراسة العلاقات في ما بينها أيضاً . هكذا قد يكون لعملية التفكيك فائدة في تحليل المجموعة أيضاً : « نواجه ، في معرض تحليلنا لمشكلة يكتنفها بعض التعقيد ، مشكلة انقسام النظام إلى عدة نظم فرعية ، يسهل على المحلل تمحيصها . لا نستطيع إذن ، أن نحلل ، مرة واحدة ، المجتمع بكليته . ولكن علاقة نظام فرعي بآخر ، هي مسألة حيوية »[١٨] .

يندرج تحليل كابلان حول تعدد الأدوار ، ضمن هذه النظرة القطاعية[١٩] . هكذا نرى ، مثلاً ، أن بلجيكا عضو في حلف شمالي الأطلسي

(*) أو الأقاليم (régions / regions) أي منطقة من العالم تضم إجمالاً أكثر من دولة واحدة .

(نظام استراتيجي) وفي السوق الأوروبية المشتركة (نظام اقتصادي) ، وفي مجموعة البلدان المصنّعة ، و« العالم الحر » ، والبلدان ذات الأكثرية المسيحية ، والبلدان التي تتكلم اللغة الفرنسية جزئياً ، الخ . . . في كل نظام ، تمتلك الدولة المتعينة دوراً معيناً ، وقد تصبح هذه الأدوار متنازعة ، في بعض الحالات . و« للنظم والنظم الفرعية في النظم الدولية أدوار ، ولهذه الأدوار وظائف مختلفة وفق تراكم نشاطاتها في النظم الفرعية أم بين مستويين منظوميين مختلفين . عندما تتغير وظائف الأدوار تطرأ أشكال عديدة من التغيير ، كالانحراف والتكيف ، والاستيعاب والتنازع وغيرها»[٢٠] .

يبدو أن مفهوم « النظام الإقليمي » ، الذي يعتبر أن معيار تشكله الأساسي هو المعيار الجغرافي ، مفهوم أكثر حداثة : ولطالما بدا على أنه « بنية غائبة » في دراسة العلاقات الدولية . إلا أنه سرعان ما برز نحو نهاية الستينات ليفرض نفسه ، بالتالي ، شأنه شأن النظم القطاعية . هكذا أضاف ريمون آرون ، إلى مقدمة الطبعة الرابعة لكتابه «السلام والحرب بين الأمم»(تموز- يوليو ١٩٦٦) ، الجملة التالية : « ربما ينزع النظام الدولي إلى التجزؤ إلى نظم فرعية ، بعضها بميزان قوى خاص وبمنافسات محلية (الشرق الأدنى ، شبه القارة الهندية) ، مرتبطة ، كلها ، على نحو ما ، بالنظام الكروي [الشامل] ولكن دون أن تشكل مجرد انعكاس له »[٢١] .

كوّن هذا التحليل مرآة لبروز دراسات « إقليموية » ، كانت تزداد شيوعاً في ما وراء الأطلسي . إلا أنه كان من الضروري ، في أوروبا والولايات المتحدة ، الشروع بالابتعاد عن الدراسات الوثيقة الصلة ببروز المنظمات الإقليمية والتي كانت تتبع إجمالاً رؤية اندماجوية ومنظماتية (أي انطلاقاً من منظمة دولية إقليمية)[٢٢] . إن العودة إلى مفهوم ميزان القوى ، ذات المفهوم المركزي في مؤلفات آرون مثلاً ، قد حدثت لاحقاً ،في الدراسات الموجهة نحو دراسة الصلات بين الدول المكونة لهذه المناطق ، بدل أن تكون موجهة نحو

تقييم اندماجها أو تقييم الدور الذي تلعبه فيها منظمة إقليمية تجمعها . آسيا[٢٣] ، افريقيا[٢٤] ، اميركا اللاتينية[٢٥] ، وما نوليه أهمية خاصة : الشرق الأوسط[٢٦] ، كل هذه المناطق قد قوربت برؤية جديدة ، يغلب عليها الطابع المنظومي أكثر مما يغلب عليها الطابع الحقوقي - الاندماجوي ، في الوقت الذي كان يبذل فيه جهد تنظيري كان سيؤدي إلى نشر عدة مؤلفات ذات طابع عام ، تفرض المستوى الإقليمي ، كمستوى هام في دراسة العلاقات الدولية[٢٧] .

وبالفعل ، يشكّل مفهوم ميزان القوى مفهوماً جوهرياً في عملية تفكيك النظام الإقليمي إلى نظم فرعية . فالشرق الأوسط مثلاً يتضمن عدة موازين قوى محلية ، هي قاعدة النظم الفرعية : الشرق الأدنى (في تحديده الفرنسي وهو الأكثر شيوعاً) ، البحر الأحمر ، الخليج العربي - الفارسي ، المغرب ، الخ . . ونقول أيضاً إن تحول النظام الإقليمي من دولة إلى أخرى (وهي فكرة يتعلق بها كابلان ورينولدز وآخرون) تنعكس في المصف الأول ، بالأهمية ، التي يكتسبها ، في فترة ما ، هذا الميزان أم ذاك من موازين القوى المحلية (العرب إزاء إسرائيل ، العرب إزاء إيران ، العرب إزاء أثيوبيا ، العرب المحافظون إزاء العرب التقدميين ، الخ) على حساب الموازين الأخرى .

لقد قيل إن التحليل القطاعي يسلط الضوء على تعدد الأدوار التي تؤديها دولة واحدة ، وفق اعتبارنا لهذا القطاع أم ذاك . وليس البعد الإقليمي أقل فائدة . إذ أن صورة بلد ما ، وقوته واستراتيجيته ، تتغير كلياً إذا ما نظرنا إليه من منطلق شامل أو إقليمي . وبالنسبة إلى دولة صغيرة ، لا شك في أن الجوار الإقليمي لعلى قدر أكبر من الأهمية مما هو عليه بالنسبة إلى دولة كبيرة . ويذهب البعض إلى حد القول أنه « لا مستقبل للدول الصغيرة خارج النظم الإقليمية » . ومهما يكن الأمر ، فإن دور الدولة الصغيرة يختلف في النظام الإقليمي عما هو عليه في النظام الشامل . وقد برهن جاكيه ذلك في دراسته عن هولندا التي يقتصر سلوكها ، على المستوى الشامل ، على الانحياز إلى صف

قوة عظمى ، في الوقت الذي تستطيع فيه متابعة سياسة التأرجح على المستوى الإقليمي (الأوروبي)[٢٨] . تتغير صورة الدولة ، إذن ، ويتبدّل دورها ، حسب المنظور ، الشامل أو الإقليمي ، الذي نتناولها به . ومثالية ، في هذا المجال ، ازدواجية التعريف الذي أعطاه شوبين وزابيه لإيران . فإيران دولة صغيرة إن قورنت بالاتحاد السوفياتي ودولة كبرى ساعة توضع في إطار الشرق الأوسط الإقليمي[٢٩] .

ذلك أنه يترتب على الباحث إعادة النظر بمقولة « عدم التكافؤ بين الدول » ، البديهية على المستوى الدولي الشامل ، على ضوء الأوضاع الإقليمية المختلفة . والأرجح هو أن الإمارات العربية المتحدة تصب اهتمامها على تطور القوة السعودية أم الإيرانية أكثر ممّا تهتم لمسار القوة السوفياتية . كما لا شك أن الاوروغواي أو الباراغوي تشعران بالثقل السياسي والاقتصادي والعسكري للبرازيل بمقدار ـ ان لم يكن أكثر ـ مما تنتبهان لثقل الولايات المتحدة الأميركية في أميركا اللاتينية . ذلك أن عدداً من النظم الإقليمية قد توضحت معالمه من خلال بروز قطب إقليمي ساهم نموه في إنشاء أو في تدعيم أحد هذه النظم كالبرازيل في اميركا اللاتينية والهند في شبه القارة الهندية وربما فيتنام في جنوبي شرق آسيا . وكان هذا البروز يرتكز إجمالاً على دعم إحدى الدول الكبرى . وتعرّض النظام الدولي من جراء ذلك إلى أقلمة (ولو نسبية في بعض أجزائه) ، وهي التي أشار إليها ارون كما ذكرنا سابقاً . هذه الأقلمة ، يجمع عليها المؤلفون ولو أنهم يختلفون على أهمية دور الأقطاب الإقليمية في تطور سيرورة الأقلمة (regionalization) فيولي زيرمان هذا الدور أهمية كبرى وكذلك مايكل هدسون بينما يفترق هولست عنهما معتقداً أن هناك مبالغة في تقدير هذا الدور[٣٠] . على أي حال ، يبدو اليوم واضحاً أن المنطقة أو كما يسميها البعض « النظام الدولي التابع » ، قد أصبحت حقيقة سواء في الواقع الدولي أم في تحليل العلاقات الدولية النظري .

في هذا التحليل ، تبدو أعمال كانتوري وسبيغل ذات أهمية مركزية . وسنأخذ عنهما عدة أفكار ، بدءاً بتمييزهما ، في دراسة النظام الإقليمي ، بين مركز وأطراف ونظام دخيل . ويرد هذا التمييز في التعريف الذي يطلقانه على المنطقة (أو النظام التابع) : « دولة أو دولتان أو أكثر ، متجاورة ومتفاعلة ، وتملك بعض الروابط الاثنية ، واللغوية والثقافية والاجتماعية والتاريخية المشتركة ، ويزداد فيها الشعور بالهوية أحياناً بسبب أعمال ومواقف الدول الغريبة عن النظام » . في كل نظام ، يتكون المركز من « بؤرة رئيسية للعلاقات الدولية في المنطقة » ، وتتشكل الأطراف من الدول الإقليمية البعيدة عن المركز بسبب عوامل تفاضلية ، اجتماعية وسياسية واقتصادية أو منظماتية » . أما النظام الدخيل ، فيتكون من « السلطات الخارجية والمعنية سياسياً ، وعلى نحو معبّر ، في المنطقة »[٣١] . سوف نستخدم هذه التعابير ، بشكل واسع ، مع تشديدنا ، أكثر مما يفعل المؤلفان المذكوران ، على مفهوم التفاعل . وسنرى ، بالفعل أن هذين المؤلفين يميلان إلى المبالغة في تقدير تماسك هذه الدول على حساب ميزان القوى الذي يواجه في ما بينها . وهما يريان أن مركز النظام ، في الشرق الأوسط ، يتألف من الدول العربية وتتألف الأطراف من الدول غير العربية (إسرائيل ، تركيا ، إيران) . أما نحن فنعتبر في ما يعنينا ، إن مركز النظام الشرق أوسطي يتحدد بميزان القوى المحلي المسيطر ، في فترة ما من تاريخ هذا النظام ، والذي يتألف ، بالتالي ، من الدول المنخرطة مباشرة في هذا الميزان . نحتفظ بالتسمية إذن ، ولكننا نميل إلى تبني مفهوم التفاعل كمعيار أساسي ، على حساب التماسك أو المشاركة أو التواصل .

لا تكفي هذه السطور طبعاً ، لإعطاء فكرة عن تعقد النظام الإقليمي الذي يشكله الشرق الأوسط ، ويرتاب البعض ، حتى ، في حقيقة وجوده بالفعل ، ويفضلون،مستندين على مشاريع سياسية معاصرة كما على بعض معايير التماسك ، أن يتكلموا عن النظام العربي أو الإسلامي أو نظام شرق ادنى .

لذلك سنعمد إلى إيراد بعض الفقرات الطويلة لتوضيح ما نبتغيه من كلامنا هذا (أنظر الفصل الثالث) . ولكن النظام الإقليمي ليس إطار هذه الدراسة . فموضوعها ، يتناول ، إحدى الوحدات الدولية الرسمية التي تتشكل منها هذه المجموعة الإقليمية: المملكة العربية السعودية ، التي نكرس لها هنا دراسة مونوغرافية .

ثانياً ـ دراسة مونوغرافية

١ ـ في المبدأ

يصطدم الباحث في العلاقات الدولية ، بادىء ذي بدء ، ببعض المتطلبات المتناقضة ظاهرياً ، فهو في معرض تسليط الضوء على وضع بلد معين ، يجد أنه معرض لاساءة تقدير الطابع الشامل للنظام الدولي والضغط المتزايد الذي يمارسه هذا الأخير على دول هذا العصر ، وخاصة الصغيرة منها . وهو إن أراد التشديد على سير عمل النظام الدولي ، لا يملك إلاّ أن يصل إلى مستوى من التعميم ، وحتى إلى مستوى من التجريد ، لا يستطيع من خلاله ، وإن كان هذا ضرورياً ، أن يسلط الضوء على تعقد النظام بالذات وعلى المتغيرات البنيوية التي يتكون منها . فهل يجد ، فعلياً ، حل هذه المعضلة بمزجه ما بين المستويين المذكورين في سلسلة من الدراسات المقارنة التي تصل بالاشارة إلى بعض المعطيات الخاصة ، إلى مستوى أعمّ عبر المقارنة ؟

إذا كان لكل من هذين المستويين عوامل جذب بديهية ، فإن للدراسة المونوغرافية حسناتها ، وهي ليست أقل قيمة بأي حال . فغالباً ما تستوقف الباحث ، في الحقيقة ، ندرة المعلومات المؤكدة حول بلدان عديدة ، ويطالب عدد كبير من مؤلفي الأبحاث ذات الطابع العام بالقيام بدراسات ، أكثر تقدماً ، في عدد من المجالات أو في بعض المناطق الجغرافية التي لم يتطرق إليها مجال

الدراسات الدولية إلاّ فيما ندر . فهل من ضرورة ، هنا ، للتذكير بفقر مكتبة العلاقات الدولية ، بالأعمال الجدية التي تتناول منطقتنا ، وعلى وجه التخصيص ، منطقة شبه الجزيرة الواقعة بين الخليج العربي ـ الفارسي والبحر الأحمر والمحيط الهندي ؟

وإلى ذلك نضيف عاملاً ثانياً ، نظرياً أكثر مما هو ظرفي . إذ يبدو لنا ، في الحقيقة ، أنه لا جدوى من الاستمرار في إبراز التعارض ، بشكل مطلق، بين فائدة الدراسة ذات الطابع العام (وسببها إمكانيات التطبيق المتعددة) وبين فائدة الدراسة المونوغرافية المحدودة جغرافياً أو من حيث الموضوع . فكم نشعر في الواقع ، في قراءتنا لدراسة ذات طابع عام ، إننا أمام بناء ذهني هش ، قابل للنقاش في أكثر من موضع ، رغم حسنات الطابع « البانورامي » ـ إذا جاز التعبير ـ الذي يكتسبه ؟ فقد تؤدي الشمولية إلى طروحات كانت لتكون أكثر تماسكاً لو أنه قد تمّ ، ببساطة ، استخلاصها من دراسات تفصيلية . ونحن على يقين أن الخطأ المقابل هو في الضياع في تعرجات، وضع خاص لدولة أم لمسألة، يكون من نتائجه ليس حصر فائدة العمل بالمهتمين بمعرفة أعمق للنظام الدولي بالذين يولون ، لسبب أو لآخر ، اهتماماً خاصاً بهذه الدولة أم تلك أو بهذه القوى أم تلك من القوى المتواجدة على الساحة الدولية . لنقل منذ البداية ، إننا ننظر إلى مثل هذه « التخصيصية » كما ننظر إلى الصروح الذهنية المبنية على الحدس أو على الأفكار العامة غير المؤكدة ، نظرة المتجنب لها . وإذا ما كنا نتجنب الدراسة المقارنة أيضاً ، فليس ذلك كما نستبعدها كلياً بل لأنها تتطلب ، هي أيضاً ، معرفة عميقة لا بوضع ملموس واحد بل بأكثر من وضع واحد .

إن ما يهمنا هنا ، حقيقة ، هو تبيان موقع البلد (السعودية) في النظام الاقليمي والدولي ، وأن نقارب ، في السياق نفسه ، هذا الواقع من خلال إطار نظري يوفر لنا أدوات الاستقصاء ويجعل الوصول إلى استنتاجات عامة أمراً ممكناً . وإذا ما كنا نعتقد أنه لا جدوى من التناقض بين العام والخاص، أو ان هذا

التناقض يبدو وهمياً معظم الأحيان ، فلأن معيار فائدة دراسة ما لا يكمن في موضوع هذه الدراسة بقدر ما يكمن في الطريقة التي ندرسه بها . هذا وليس المطلوب هو وحدانية هذا البعد النظري بل وجود هذا البعد بالذات . وقد أشار أحد مؤلفي الدراسات المونوغرافية إلى ذلك عندما قال : « ما هو أساسي ، ليس استخدام هيكلٍ نظري مشترك بقدر ما هو تعلق مؤلفي الدراسات المونوغرافية بصياغة استنتاجاتهم بشكل فرضيات عامة »[٣٢] . أما نحن فنضيف إلى ذلك ان موضوع دراستنا والبلد الذي اخترناه يدفعانا في الوقت نفسه ، في هاتين الوجهتين المتكاملتين : فائدة الدراسة المونوغرافية التي تقتصر عليه وضرورة ربط هذه الدراسة المونوغرافية بأطار جغرافي أوسع من إطار الدولة السعودية وببعض الاعتبارات التي تتخذ طابعاً أكثر عمومية ، وحتى نظرية ، هي ضرورية ليس من أجل إسقاط محتمل على حالات أخرى وحسب بل ، أولاً قبل كل شيء ، من أجل فهم الوضع السعودي في غمرة تعقده .

الإطار الجغرافي الموسع ، هو بدون شك ، المنطقة (الشرق الأوسط)[٣٣] وسنحاول استخلاص النتائج النظرية في نهاية هذه الدراسة ، محاولين إيجاد صلة بين معطيين مركزيين : ١) انتماء السعودية إلى منطقة من مناطق العالم تسعى فيها لأن تلعب دور قطب ، ٢) التحالف ما بين هذا البلد وإحدى القوى العظمى الخارجية (الولايات المتحدة الأميركية) والذي يشكل اليوم ، أكثر عناصر « النظام الدخيل » أهمية كما يعرفه كانتوري وسبيغل . وسيتم الربط ما بين هذين المعطيين حول مفهوم ، لا يزال هو أيضاً ، غير واضح التعريف وهو مفهوم « القوى المتوسطة » ، أو « القوى العظمى الاقليمية » أو أيضاً « الأمبرياليات الفرعية » (Sous impérialisme / Subimperialism) حسب المؤلفين .

٢ ـ في الموضوع

منذ الفترة التي أصبح فيها ما أطلق عليه اسم « أزمة الطاقة » ،مصدراً

لقدر من التحولات داخل النظام الدولي ومن النقاشات داخل الدول التي يتألف منها ، منذ تلك الفترة ، بدت السعودية محور أي محاولة لتلمس مظاهر هذه الأزمة المتعددة الأبعاد أو أي محاولة لاقتراح حل لها . ذلك إن سمات هذا البلد عديدة : أكبر من فرنسا بثلاث مرات ولا يقطن فيه أكثر من (١/٧) سكان فرنسا . صحراء تفتقر للانتاج الزراعي أو الصناعي ولكن رمالها المتحركة تختزن أكثر من ربع الاحتياطي العالمي من النفط . حكم عشائري ، ذو جذور قبلية ودينية ، ولكنه حكم ، قد اختار سياسة تنمية مكثفة لبلد ينقصه كل شيء . السعودية هي أيضاً ، أول دولة مصدرة للنفط في العالم ، كما تحتل المرتبة الثانية في العالم بعد المانيا الاتحادية وبفارق ضئيل ، من حيث أهمية الاحتياطي النقدي الذي يقرب من (٨٠) مليار دولار . بلد غني ، نامٍ ، ولكنه أيضاً بالغ السخاء ، لأنه يحتل المرتبة العالمية الثانية ، بعد الولايات المتحدة من حيث حجم المساعدات التي يقدمها للدول النامية ، والتي بلغت في الأعوام الأخيرة نسبة تفوق الـ (٥ ٪) من الدخل القومي . . . تذكرنا هذه الاشارات (وغيرها مما لا يقل عنها أهمية) بالمكانة التي تحتلها المملكة اليوم ، في النظام الدولي ، والأشكال المتعددة التي تتخذها هذه الأهمية . ومع ذلك ، ما زالت السعودية غائمة في السر ولا ترحب بمن يرغب استقصاء بناها الداخلية بمقدار من العمق . ويبدو أن هذا السر كان سبب انكفاء أكثر من مؤلف ، ولا يزال هذا البلد ، رغم كل ما كتب عنه منذ عام (١٩٧٣) عصياً على الافهام ، ولا يزال غامضاً ، في نظر الكثيرين .

إلا أنه ليس بمقدور أي كان ، أن يتجاهل الأهمية التي توليها الحكومات ، والشركات الصناعية أو التجارية الكبرى لهذا البلد ، أو أن يتجاهل اهتمام المفكرين السياسيين به . ولكن يبدو أنه من الضروري أن نبتعد بشكل واضح عن هذا الاهتمام المفاجىء والجامح أحياناً . ذلك أن البلاد قديمة وإن كان الاهتمام العالمي بها ، وليد المستجدات . إذ إن ظهور المملكة السعودية

كفاعل دولي هام ، هو ، في الواقع ، ثمرة سيرورة ، أبطأ وأعقد مما يعتقد المؤلفون والصحافيون الذين بهروا بالبروز المفاجىء لهذا النبع النفطي الكبير . وإذا ما كان النفط ، والثروة التي ترتبط اليوم به ، هما عنصران أساسيان في الظرف الحالي ، فمن قبيل التسرع ، ونقول حتى ، من قبيل الخطأ ، أن نلصق بالنفط وبالبترودولار ، كل تفسير لخيارات السلطة السعودية أو لموقفها على الساحة السياسية الدولية . لمئات الملايين من الناس ، كانت المملكة ، ولا تزال ، منشأ ديانتهم ، الإسلام ، الذي يلزمهم بفريضة الحج إليها . وتشكل شبه الجزيرة ، في نظر العرب ، منطلق حضارة وجزءاً مكملاً لمشروع وطني موسع . وقبل ظهور النفط في الاحساء كان الغرب قد بدأ يراهن على صداقة السلطة القائمة في الرياض .

لهذه الأسباب، ودون أن نقلّل من أهمية أي منها ، سنسعى إلى إعادة الأحداث التي طرأت في هذه السنوات الأخيرة ، إلى إطارها التاريخي والاقليمي ، هذه الأحداث التي بدلت،فجأة وإلى حد بعيد، من وزن السعودية في النظام الاقليمي والدولي : حرب تشرين (أكتوبر) عام (١٩٧٣) ، حظر النفط الذي صدر قراره عن الدول العربية المنتجة للنفط ضد الولايات المتحدة وهولندا ، والمعارك الدبلوماسية التي خيضت من أجل رفع سعر النفط ، أو على العكس ، من أجل تخفيضه ، القضايا التي أثارها تكون فائض مالي كبير في عدة بلدان منتجة للنفط ، محاولات إيجاد حل عن طريق المفاوضات للنزاع العربي - الاسرائيلي ، قضية الأمن في الخليج العربي - الفارسي ، أو حرب القرن الأفريقي . . . أن تكون هذه المسائل جديدة ومعقدة ومتداخلة فيما بينها ، أمر لا يغني عن دراسة معمقة ، سواء في البنى أم في الزمن ، لفاعل يلعب فيها دوراً راهناً ، ولكن يبدو ، على العكس أنه يدفع إلى ذلك بقوة .

والحال أن المملكة السعودية لا تزال غير معروفة وإلى حدٍّ بعيد . فأي الباحثين كان لينكب ، قبل عام (١٩٧٣) ، على هذا البلد إن لم تدفعه إلى ذلك

اهتمامات خاصة (سنوات في حاشية العاهل ، أو العيش قرب آبار النفط ، الخ . . .) ؟ لقد كانت الدراسات ، حتى هذه السنوات الأخيرة ، نادرة ، تفتقر للوثائق ، وجزئية (تتناول هذا المظهر أم ذاك : النفط ، الحج ، الخ .) أو متحيزة (سان جون فيلبي المرتبط بأكثر من مجال بالمملكة وبينوا ميشين وهو أحد المعجبين بالمملكة) أو على العكس ، هذه أم تلك من مجموعات المنفيين المدعومين تارة من قبل العراق ، وطوراً من قبل مصر ، وهي التي تناصب الحكم السلطوي العداء . منذ عام (١٩٧٣) ، بدأت المؤلفات تتوالى وتزداد باطراد (أنظر ثبت المراجع) ، وخاصة في الولايات المتحدة . ولكن الكتّاب (ونحن أيضاً) يصطدمون منهجياً بالصمت الذي تحيط به المملكة نفسها. ويضطر أكثر المؤلفين جدية للاكتفاء بالافتراضات . من يستطيع ، أن يحدد المعايير التي تتشكل على أساسها عشائر العائلة المالكة ؟ من يستطيع تحديد وزن أو توجهات المعارضة ؟ من يستطيع عرض الدور الداخلي الذي يؤديه الأميركيون الذين يعملون في المملكة ؟ من يستطيع التقدم بأرقام مؤكدة حول مساحة البلاد وعدد سكانها ، أو حجم الاحتياطي النقدي فيها ؟

إن أهمية الدبلوماسية تقوم على زج شركاء خارجيين ، غالباً ما يتميزون بوفرة المعلومات ، والاشارات المفهومة . وكي لا نذكر سوى مثل واحد ، نذكّر بأن المساعدة المالية التي تمنحها المملكة تحسب انطلاقاً من الأرقام التي تعلن عنها البلدان المستفيدة من هذه المساعدات وإن الاستثمارات السعودية في الخارج تقدر انطلاقاً من المعلومات التي توفرها البلدان والمؤسسات الدولية التي تودع فيها هذه الاستثمارات . وفي كلتا الحالتين ، كانت المملكة تعطي أرقاماً يصعب تصديقها ، أو في أسوأ الاحتمالات ، تلزم الصمت .

٣ ـ في المخطط

يبدو إذن أن موضوع الدراسة (كمبدأها) يبرر الدراسة المونوغرافية

التي نخصه بها . ومع ذلك لا تستطيع الدراسة المونوغرافية أن تكون حشواً من المعلومات المتنوعة حول بلد ما . وهذه الدراسة ستتمفصل حول ثلاث نقاط متعاقبة ، متخذة ، على نحو ما ، شكل الفرضية الأساسية التي صغناها في ما سبق . سوف نمحص ، في قسم أول يحمل عنوان « قدرات عظيمة وهشة » ، العناصر الأساسية في الملف الذي نحاول إنجازه . إن مثل هذه العوامل لعديدة . « إن العوامل التي قد تؤسس أو تكيف الخطط والخيارات التي يقوم بها المسؤولون على صعيد السياسة الخارجية ، هي من التعدد والتنوع بحيث يصعب تعدادها » [٣٤] . ننطلق ، في ما يعنينا ، من الضيق إلى الرحب ، متناولين السلطة السعودية التي سنحاول ، باديء ذي بدء ، أن نعرّفها وأن نظهر بماذا تؤثر طبيعتها المطلقة والعشائرية على خياراتها السياسية (الفصل الأول) . ومن السلطة إلى البلد ، ذلك إن السلطة تنبجس من واحة صغيرة من واحات نجد ولا تعود سيطرتها الحالية على ما يشكل اليوم ، السعودية ، سوى لأقل من نصف قرن من الوجود . السلطة السعودية قديمة ، أما الدولة السعودية ففتية ، وأهميتها الحالية ، أهمية حديثة ، وحتى ، بالغة الحداثة . سوف نشير ، بالطبع ، إلى إمكانيات السعودية النفطية والمالية ، ولكننا لن نفعل ذلك إلاّ لنظهر ، بشكل أوضح ، تناقضها مع وضع البلد : الفقر السكاني ، التخلف ، التبعية الغذائية والتقنية ، الخ . (الفصل الثاني) . ينتمي هذا البلد إلى منطقة « الشرق الأوسط » ولكنه ينتمي أيضاً إلى سلسلة من الروابط ، تشكل بالنسبة إليه ، إمكانيات وحدوداً في آن معاً : مع البلدان العربية الأخرى ، مع البلدان الإسلامية ، مع الدول المنتجة للنفط ، مع بلدان الخليج ، الخ . (الفصل الثالث) . إلاّ إن السعودية ليست مهيمنة في السياق الاقليمي ولذلك فهي بحاجة جوهرية للتحالف الخارجي مع واشنطن والعالم الغربي . قد يكون هذا التحالف إحدى إمكانيات سلطة تجد نفسها مهددة من قبل جيرانها ، لكنه قد يكون أيضاً أحد حدودها باعتبار أنه قد يؤدي بها إلى بعض الخيارات المعاكسة لمصالحها الاقتصادية أو لمصالح جيرانها (كما يحدث مثلاً ، عندما تعمل من أجل

تخفيض أسعار النفط أو عندما تتمسك بالدولار المتأرجح . . .) (الفصل الرابع) .

إن هذين المثلين الأخيرين ، يذكران بمسائل عديدة حول تعرض المملكة لضغوطات متناقضة من قبل حلفائها الغربيين من جهة ومن قبل أعضاء النظام الاقليمي من جهة ثانية . سوف نجمع هذه المسائل/ الروائز في ثلاثة قطاعات تشكل القسم الثاني من هذه الدراسة ، تحت عنوان « ضغوط متناقضة وخيارات سعودية » . أولى هذه المسائل مسألة الدفاع حيث نجد المملكة مجبرة على الاختيار بين عروض الحلفاء الاقليميين وحماية الحليف الأميركي (الفصل الخامس) . والمسألة الثانية ، مسألة السياسة النفطية حيث غالباً ما لا تكون متطلبات الأوبيك هي نفسها متطلبات البلدان الصناعية . والحال إن هذا البلد ، الموالي للغرب ، وإلى حد بعيد ، هو عضو مؤسس في هذه المنظمة وقد أصبح أخطر أعضائها أهمية (الفصل السادس) . وثمة مسألة مقرونة بكل ما سبق : هي مسألة البترودولار ، هذه المبالغ الضخمة التي جمعتها المملكة بفعل زيادة انتاجها النفطي ، وبفعل رفع الأسعار خاصة . ماذا ستفعل الرياض بفوائضها ؟ هل ستستجيب لطلب جيرانها الملح ؟ أم إنها ستعيد هذه الأموال إلى مصادرها ؟ أي استثمارات ؟ أي نفقات ؟ أي مساعدة ؟ إن الدبلوماسية والمسائل المالية لشديدتا الامتزاج بالوضع السعودي (الفصل السابع) .

إن سياسة التسلح ، والسياسة النفطية ، و« دبلوماسية ـ الريال » تزج المملكة في مسائل النظام الدولي « الساخنة » اليوم . أما القسم الثالث والأخير فسيسعى ، على العكس ، لدراسة اللاعب السعودي في الاطار الاقليمي . وكما في القسم الأول ، سننطلق هنا من المقتضب نحو الشامل . سنحلل المملكة كمركز لثلاث دوائر أكثر فأكثر اتساعاً . الدائرة الأولى هي شبه الجزيرة العربية (الفصل الثامن) ، وهي نظام فرعي تراتبي حيث تبدو الرياض مهيمنة . ثم سنعمد إلى دراسة الجوار المباشر (الفصل التاسع) الذي يتألف من ثلاثة نظم

فرعية جيواستراتيجية متميزة (النزاع العربي - الاسرائيلي ، البحر الأحمر ، الخليج العربي - الفارسي) وحيث تلعب المملكة السعودية دوراً خاصاً يتغير من نظام فرعي إلى آخر . ثم سنعمد إلى توسيع زاوية النظر لندرس ، في إطار النظام الاقليمي بمجمله ، تشكل القطب السعودي (الفصل العاشر) . وسيكون على الخاتمة أن تربط ما بين هذه العناصر للاجابة على السؤال التالي : في اطار النظام الاقليمي والدولي ، ما هو موقع بلد يمتلك مؤهلات ، ويخضع لمرغمات ، ويقوم بخيارات ، ويلاحق أهدافاً كالتي نكون قد حددناها ؟ هل هو ، كما يقول البعض « أمبريالية فرعية » ؟

هوامش المقدمة

(١) Marcel MERLE, **Sociologie des relations internationales** p. 116.

(٢) Joseph FRANKEL, **International Politics, conflict and Harmony** p. 40

(٣) Morton KAPLAN, **System and Process in International Politics** p. 4

(٤) MERLE , op. cit., p.117

(٥) M.B. NICHOLSON and P. A. REYNOLDS, General Systems the International System and the Eastonian Analysis pp. 12, 14, 21

(٦) D. EASTON, **Analyse du système politique**

(٧) M. MERLE, op. cit., pp. 120 - 123

(٨) NICHOLSON and REYNOLDS, op. cit. p.12

(٩) M. MERLE, op. cit., pp. 124 à 130 et 407 à 428.

(١٠) NICHOLSON and REYNOLDS, op. cit., p. 23.

(١١) كابلان ، المرجع المذكور ، ص ١٤ والفصل الثاني « النظام الدولي » .

(١٢) المرجع السابق ، ص ١٧ إلى ٢٠

(١٣) ج. فرانكل ، المرجع المذكور ، ص ٣٩ ، و ر. آرون ص ١٠٣ R. ARON, Paix et guerre entre les nations يشدد فرانكل على كثافة التفاعل الذي لا يمكن أن يكون نظام بدونه ، ويضيف آرون العامل الحربي ويقول : « اني أطلق اسم نظام دولي على مجموعة مكونة من وحدات سياسية تقيم في ما بينها علاقات منتظمة ، وتكون معرضة ، جميعها ، للدخول في حرب عامة » .

(١٤) م. ميرل ، المرجع المذكور ، ص ١٤٦ .

(١٥) شارل ماكليلاند (Charles McCLELLAND) في مؤلف كانتوري وسبيغل CANTORI and SPIEGEL, **The International Politics of Regions, A Comparative Approach,** p. 11, Note 3.

(١٦) م . مرل ، المرجع المذكور ، ص ١٢٩ .

(١٧) المرجع السابق .

(١٨) نيكولسون ورينولدز ، المرجع المذكور ، ص ١٧ - ١٨ .

(١٩) كابلان ، المرجع المذكور ، ص ١٨ - ٢٠ .

(٢٠) المرجع السابق .

(٢١) آرون ، المرجع المذكور ، ص ١٢ .

(٢٢) عديدون هم أصحاب هذه الرؤية الاندماجوية للمناطق . نذكر منهم بروس روسيت
Bruce Russet, **International Regions and The International System: A Study in Political Ecology,** Chicago, RAND Mc NALLY and Co, 1967)
وارنست هاس ERNEST HAAS (أعماله حول السوق الأوروبية المشتركة وأميركا اللاتينية)
وج . س . ناي (J.S. NYE) خاصة Comparative Regional Integration: Concept
and Measurment **in International Organization,** XXII, (1968) p. 855-880.

(٢٣) انظر م . بريكير (M. BRECHER) International Relations and Asian, Studies:
The Subordinate State System of Asia, **World Politics, XVI,** (1963) p. 213-235.

(٢٤) انظر و. أ. زارتمان (ZARTMAN)
Africa as a Subordinate State System in International Relations
International Organization XXI, p. 545-565 (1967)

(٢٥) ج . كورنيل سميث (G. CORNELL-SMITH)
The Inter-American System, Oxford UP. (1966)

(٢٦) ل. بندر (L. BINDER)
The Middle East Subordinate International System, **World Politics,** X, p. 408-429 (1958)
و . ايزارد (W. ISARD) وج. ولبرت (J. WOLPERT) :
The Middle East, Cambridge, SHENRMAN, (1972)

(٢٧) أهم مؤلف ، في هذا المضمار ، هو على الأرجح ، كتاب كانتوري - سبيغل (CANTORI - SPIEGEL) (أنظر ما سبق الهامش ١٦) . ونذكر أيضاً ج . مودلسكي (G. MODELSKI) **International Relations** p. 143-155 (1961). و (زيمرمان (W. ZIMMERMAN) :
Hierarchical Regional Systems and The Politics of System Boundaries **Inter. org.** Vol. 26-1972, No. 1, pp. 18a 36, :(J.N.ROSENAU)
ومنشورات ج . ن . روزنو **Linkage Politics,** New York, Free Press, 1969

(٢٨) أنظر المؤلف الجماعي : A. SCHOU and A.O. BRUNDTLAND,
Small States in International Relations, p. 34, 66 and 203.

(٢٩) CHUBIN and ZABIH, **The Foreign Relations of Iran** pp. 9 and 28.

(٣٠) مراجع مذكورة سابقاً .

(٣١) كانتوري وسبيغل ، المرجع المذكور ، ص ٦ - ٧ و٢٠ - ٣٧ .

(٣٢) F.B. WEINSTEIN **The Uses of Foreign Policy in Indonesia,**
استند إليه شوبين وزابيه في المرجع المذكور ص ٩ .

(٣٣) نشير منذ البداية ، مع رالف ماغنوس (Ralph MAGNUS) إلى ان « أي تعريف للشرق الأوسط كمفهوم جغرافي هو اعتباطي . **(Documents on the Middle East** , p. 1)
وسيكون لنا تعريفنا الخاص وسنحاول أن نبرره (أنظر الفصل الثالث) .

(٣٤) ROSENAU, THOMPSON and BOYD, **World Politics,** p. 17.

القسم الأول

قدرات عظيمة وهشة

الفصل الأول

السلطة

إن الهدف الأول لسلطة كسلطة السعوديين هو استمرار بقائها . وحول هذه الضرورة تنتظم مبادراتها وردود فعلها . في بلد كالسعودية يشكِّل استمرار السلطة ، التي نجحت في أن تتماثل مع الدولة التي تحمل اسمها ، العنصر الجوهري مما يمكن أن نسميه « السياسة الداخلية » ، هذا إذا افترضنا أن لهذه السياسة بعض القوام . هنا ، وأكثر من أي مكان آخر ، تبدو « السياسة الداخلية غالبة وبشكل ساحق على السياسة الخارجية »[1] علماً بأن الأولى تحددها أولاً ، محاولات سلطة مطلقة في أن تستمر في كونها سلطة ، وإذا أمكن ، أن تستمر كسلطة مطلقة .

إلا إن صفة الحكم المطلق ، وهو المعطى الذي غالباً ما يشار إليه ، لا تكفي لاعطاء السلطة السعودية طابعها الخاص . فمن الأهمية بمكان أن نذهب إلى أبعد من ذلك ، وأن نمحص ، بعمق ، طبيعة هذه السلطة نفسها ، منطلقين من مقولة سمير أمين ، وإن كانت تتسم بالمبالغة ، عندما يقول : « إن السياسة الخارجية (لبلد ما) هي ، دائماً ، انعكاس لطبيعة السلطة »[2] . ولاعطاء مثل في متناول الجميع ، نذكر إن السلطة الايرانية الشاهنشاهية كانت سلطة مطلقة ، ولكنها كانت أيضاً ، وعلى وجه التخصيص ، سلطة فردية . ويتوصل شوبين وزابيه ، اللذان تعمقا في دراسة الوضع الايراني ، إلى استنتاجات جوهرية حول الدبلوماسية الايرانية ، انطلاقاً من الممارسة ، المطلقة طبعاً ، ولكن أيضاً الفردية ، للسلطة . ويشيران إلى أن خاصية السلطة هذه لا

تحدد طريقة اتخاذ القرارات وحسب ، بل ومضمون هذه القرارات نفسه ، وهو أمر بالغ الأهمية (٣) .

هكذا نفهم إذن ، موضوع الصفحات اللاحقة التي ستنتظمها موضوعة محددة : ليس تمحيص السلطة السعودية بذاتها ولذاتها (الأمر الذي يتطلب ، وحده ، العديد من الطروحات) بل دراسة هذه أم تلك من خواصها التي أرتأينا أنها محددة في حركة استراتيجيتها ودبلوماسيتها . وسيطغى على هذه الصفحات طابع السرية الذي به تغلف السلطة السعودية نفسها . وينبغي أن نرى فيها ، محصلة الجمع بين الشهادات المتوفرة والموثوقة ، وهي منزلة تتخطى العرض العشوائي وتظل دون التأكيدات النهائية .

يربط جورج بوردو(BURDEAU) بروز الدولة « بمأسسة السلطة » (Institutionnalisation du pouvoir) . وتشير اللغة الفرنسية (بعكس اللغة العربيةأ والانكليزية) إلى مثل هذا التطور بتغير صرفي : السلطة السعودية (Saoudite) تصبح دولة سعودية (Saoudien) . سوف نتفحص إذن ، السمات الأصيلة للسلطة (الفقرة الأولى) ، ثم أشكال وحدود تمأسسها (الفقرة الثانية) قبل أن نتناول انعكاساً خاصاً لهذه السلطة : سلوك سياستها الخارجية (الفقرة الثالثة) (*) .

(*) تعود صفة « سعودي » في هذا الفصل الأول من الكتاب إلى عائلة آل سعود لا إلى الدولة .

الفقرة الأولى
السلطة السعودية
السمات الأصلية

أولاً ـ سلطة من أصل ديني

قليلة هي السلطات القائمة في العالم الإسلامي التي تستطيع أن توازي السلطة السعودية في علاقتها الوثيقة بالإسلام . ولئن أطلق على مملكة آل سعود إسم الوهابية ، فسبب ذلك أن الفضل في إقامة المملكة يعود إلى السعوديين بقدر ما يعود إلى محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٣ ـ ١٧٩٢) . وهو ابن قاضٍ ، من مدينة صغيرة في نجد ، أصبح تدريجياً داعية العودة إلى الإسلام الأصلي . وسيتم ارتباط الحركة الدينية التي سيؤسسها بالسلطة السعودية بعد رحيل عبد الوهاب ، من عيينة مسقط رأسه ، نحو الدرعية ، وهي واحة من واحات نجد حيث يستقبله شيخ القبيلة الذي سيصبح أول الملوك السعوديين ، ويضعه في حمايته .

كانت التجزئة السياسية التي سادت تاريخ الجزيرة العربية مقرونة بالتشرذم الطائفي . وفي هذا المجتمع الذي لا يعرف الحدود والذي تشكل فيه الروح القبلية الأساس ، شبه الوحيد ، لأي شعور بالانتماء المجتمعي ، كانت كل سلطة ، تسعى للاستمرار وللتوسع ، مجبرة على إرساء شرعيتها على تيار ديني خاص بها . وكان الرجوع إلى الإسلام سلاحاً جوهرياً في سبيل إرساء قاعدة شعبية واسعة ، تتخطى إطار القبيلة . هذا بالاضافة إلى أن الدين الإسلامي

واللغة العربية كانا يشكلان الوسيلة الوحيدة لجمع شمل مجتمع مجزأ وتراتبي كالمجتمع القبلي . في الحجاز ، كانت سلطة الهاشميين تقوم على الأنساب الدينية ، إذ كان أشراف مكة يستمدون شرعيتهم من كونهم من أعقاب النبي (ﷺ) . وكانت سلطة الأباضيين في عمان ، تنبثق من طائفة الخوارج ، وهي قديمة بقدم الإسلام نفسه . وأما التيارات التي تفرعت من جراء التشيع ، فقد كانت كثيرة الانتشار هي أيضاً : الاسماعيليون في ناحية نجران (حيث كانت سلالة المكرميين تحكم) والزيديون في اليمن (حيث حكمت سلالة حميد الدين) ، وطائفة الشيعة الاثنا عشرية على الساحل الشرقي لشبه الجزيرة المرتبطين بالمركز الشيعي في النجف في جنوب العراق . وفي غالب الأحيان ، كان الملك إماماً ، أي قائداً دينياً ، (أو الذي يترأس الصلاة).

لا تختلف السلطة السعودية عن هذه السمات بشكل أساسي . وسيتخذ العاهل السعودي لقب « إمام » حتى سنة (١٩٢١) ، ثم لقب « سلطان » حتى عام (١٩٢٦) عندما اختار ، أخيراً ، لقب « ملك » ، وهو لقب أكثر علمانية . ورغم أن تفصيل مظاهر « التوحيدية » ليس موضوع دراستنا ، إلا اننا لا نستطيع أن نغفل بعض السمات لأهميتها السياسية ، بفعل الموقف الشائع والشرعي في الإسلام الذي يخلط ما بين السمات الدينية والسلطة السياسية .

الواقع ، إن تيار التوحيدية (أو الوهابية) لا يريد أن يكون شيعة جديدة ولذلك فهو لن يعمل على اتباع نهج أقلي ، بل سيتخذ لنفسه ، بدعوته إلى العودة إلى الإسلام الأول ،أبعاد الاسلام نفسه، إسلام الأكثرية السنية . والسنة يتبعون ، حسب البلدان أحد التيارات المذهبية الأربعة التي يعترف التقليد بصلاحيتها : التيار الحنفي ، والتيار الشافعي ، والتيار المالكي ، والتيار الحنبلي . وتنتمي الوهابية إلى هذا التيار الأخير . ويفضل الوهابيون أن يطلقوا على أنفسهم اسم « أهل التوحيد » ، أي الذين يدعون إلى الرجوع إلى وحدانية الله ، بدل الاسم الذي أطلقه عليهم الأجانب قسراً . ذلك إنَّ أتباع عبد

الوهاب كانوا ينظرون بسخط إلى كل أشكال العبادة الشائعة في الجزيرة العربية والتي كانت تصل إلى حد تقديس الحجارة والأشجار وعبادة الأولياء ، الأموات منهم والأحياء . ويعتبر الوهابيون (شأنهم شأن كل الحنبليين بشكل عام) ، ان هذه الممارسات تتناقض مع وحدانية الله كما جاءت في القرآن . فليست القضية بالنسبة إليهم ، في خلق شيعة تضاف إلى الشيع الأخرى) ، بل في رجوع كل المؤمنين إلى الإسلام البدائي ، بدءاً بالسنة .

فلنعاين النتائج السياسية لمثل هذا الموقف . ليست القضية في الدفاع عن بقاء أقلية دينية : فالدينامية السياسية ـ الدينية ، هي أبعد ما تكون عن الدفاع الذاتي ، بل هي دينامية هجوم ، وفتح ، وتدخل . ولا نقول شيئاً جديداً وخاصاً إذا ما أشرنا إلى اقتران الدعوة لله بالحاجات الاقتصادية في هذه العمليات (إذ كان أول فتح إسلامي ، بمثابة توسع في الأراضي أيضاً) وكتب أحد الرحالة البريطانيين في عام (١٧٨٤) : « عندما وصلت إلى البصرة ، كانت نشاطات زعيم الوهابيين تثير انشغال باشا بغداد (التركي) ، وحاكمه في البصرة وكل الأتراك المطلعين . وكان هؤلاء يعلمون جيداً إن مقولاته كانت ، على ضوء النص القرآني ، شديدة التزمت وتشكل أكثر تفسيرات الكتاب خلوصاً »[٤] ووصف أمين الريحاني ، وهو كاتب من أصل لبناني كان يتردد على البلاط السعودي في العشرينات ، الملك عبد العزيز بن سعود بأنه « كرومويل يصنع هؤلاء الناس ويرسلهم مفعمين بالحماس المتأجج لنصرة الله ونجد . ويغرقهم جميعاً بروح الفتوحات . . . »[٥] . فتتبين كيف تعمل السلطة ، ولصالحها ، على دمج القضية الدينية بالطموحات السياسية وكيف استطاعت الوهابية بذلك ، ومن خلال شهادتين يفصل ما بينهما قرن ونصف من الزمن ، أن تحتفظ بحميتها التدخلية .

فليس ما يدعو إلى الدهشة إذن ، أن يكون التعصب الديني هو الطابع الغالب في هذا التوجه التوسعي . ولطالما اعتبرت عدوانية القوات السعودية

الوهابية حقيقة تاريخية شائعة . ولقد كانت هي الطابع الغالب في تاريخ فتوحاتهم التي تميزت بأعمال العنف . ولقد أكسبهم إصرارهم على وحدانية الله وعداؤهم لعبادة الأولياء صفة محطمي الأوثان . وقد اشتهروا عام (١٧٩٢) ، عندما احتلوا القطيف ، وهي مركز شيعي على الساحل العربي من الخليج ، بأعمال الدمار والحرائق التي أحدثوها . وكان سلطان مسقط يدفع لهم جزية ضخمة ليجنب رعاياه عدوانيتهم . وفي عام (١٨٠٣) ، هاجموا مكة ودمروا الأنصاب والمدافن التي بنيت لتكريم الأولياء . وبعدها بسنتين ، كان مصير المدينة مشابهاً . وكان حماسهم يستهدف الشيعة ، وعندما دخلوا عام (١٨٠٢) إلى كربلاء ، أحرقوا العديد من المقدسات التي كان الشيعة قد أقاموها في هذا المركز الديني المهم . نخطىء باعتقادنا إن انبعاث المملكة في القرن العشرين يتم على أسس مغايرة : فقد اشتهر « إخوان » عبد العزيز ، هم أيضاً ، بتعصبهم . وكان باستطاعتهم ، في حال غياب القيادة السياسية ، أن يهاجموا واحة ، كما فعلوا في الطائف عام (١٩٢٤) ، مخلفين وراءهم ٩٠٠ قتيل من المسلمين . وعندما عادوا واستولوا على مكة عام (١٩٢٥) ، كرروا ما كان أسلافهم قد أنزلوه لقرن مضى من الدمار بمقدسات وأشكال العبادة الدينية . ولا يعبر هذا التعصب ، من ناحية أخرى ، إلا عن الحرص على تأكيد الاستقلالية السعودية المحاربة والمتصلبة .

ثانياً ـ استقلالية السلطة

كانت السلطة السعودية تتميز ، تاريخياً ، بإرادة الاستقلال إزاء القوى الاقليمية التي تفرض سيطرتها . ونادراً ما كانت شبه الجزيرة تخضع لسلطة واحدة وقديرة ، ولطالما كانت خارج دائرة الزمن ، معزولة ، صحراوية ، قليلة السكان ، لا تثير أطماع الممالك التي قامت على أطرافها : الحميريون في اليمن ، والغساسنة في الشمال ـ الغربي واللخميون المجاورون لحدود العراق الحالية . وجرت المحاولة الوحيدة للقيام بتوحيد سياسي لهذه الأراضي الشاسعة

ولهذا العدد الكبير من القبائل التي تقطنها ، في القرن الرابع بعد المسيح ، قامت بها قبائل كندة ، ولكنها لم تعمر طويلاً ولم تؤثر على داخل الجزيرة العربية على الإطلاق . وكان ظهور الإسلام في الحجاز ، عصراً ذهبياً قصير العمر إذ انتقلت الخلافة إلى دمشق فبغداد فالقسطنطينية . وفي ما عدا مكة والمدينة وحركة الحجاج فيهما ، لم تلبث شبه الجزيرة أن تعود إلى حالة الركود التي كانت تسودها ما قبل الإسلام .

وكان هذا الركود يتسم بالعزلة إزاء النزاعات القائمة بين امبراطوريات تلك الحقبة ، وبغياب سلطة مركزية واحدة ، وباستقلالية المدن ـ الواحات ، التي يفرضها الأمر الواقع ، وباستقلالية القبائل التي تواكب قوافل التجارة البعيدة أو القبائل التي تنهبها أو تتنازع في ما بينها من أجل مغنم أو مورد مياه . وحتى بروز السلطة السعودية ، بقي هذا الوضع على ما هو عليه ، لا يبدل فيه بروز أو غياب الأمبراطوريات إلاّ في ما ندر . وسيكون لاثنتين منها بعض الدلالات : ثورة القرامطة ، والامبراطورية العثمانية .

لقد حاول القرامطة ، في القرن العاشر ، الانفصال عن الخليفة العباسي المقيم في بغداد . وحاولوا أن يستفيدوا من وضع شبه الجزيرة الوسطي ، ومن امتلاكهم لتنظيم عسكري صدامي ، فتحالفوا مع فاطمي مصر ضد السلطة العباسية قبل أن يتحالفوا مع هذه الأخيرة لمحاربة التوسع الفاطمي . وعلى الرغم من فشل محاولتهم تبقى تجربتهم غنية بالدلالات [6] . أما الامبراطورية العثمانية فتبرز في القرن السادس عشر وتبسط سيطرتها على المنطقة . إلا ان هذه السيطرة تظل سيطرة إسمية ، لأن تواجد اسطمبول المباشر لم يتعد الحجاز والساحل الشرقي (الاحساء) : فلا اليمن ولا المناطق الخلفية كانت تخضع فعلياً لسيطرة الامبراطورية العثمانية .

لم يكن بروز السلطة السعودية بشكل جوهري إذن ، إلاّ حدثاً داخلياً : لقد قامت السلطة السعودية نتيجة الجمع بين سلطة محلية (سلطة آل سعود ،

أسياد واحة الدرعية(وتيار ديني (التوحيدية أو الوهابية) . واستطاعت في ما بعد أن تفيد من دعم هذه القوة أو وتلك إلا اننا لا نستطيع أن نجد جذورها في استمرارية ولاية عثمانية ولا في واقع استعماري فرضته هذه أم تلك من القوى الاستعمارية الكبرى . وهذا ما تقوم عليه شرعية السعوديين التي لا تتمتع بمثلها غالبية الدول المجاورة .

يذهب إذن محمد بن سعود ، ثم ابنه عبد العزيز (١٧٦٥ - ١٨٠٣) ، من الدرعية ليؤسسا مملكة تتسع حدودها باستمرار . ولم يكن ثمة ما يعترض طريق هذا التوسع سوى مقاومة الزعماء المحليين الضعيفة . وكان دخول المملكة (التي كانت قد تأسست في القرن التاسع عشر) بمثابة تدخل قسري في النزاعات الاقليمية . وفي الوقت الذي كانت المملكة فيه تحتل الحجاز (١٨٠٦) كانت الامبراطورية العثمانية تواجه تحديات بعض الشعوب التي أخضعتها . إذ كان محمد علي قد حقق مقداراً كبيراً من الاستقلال الذاتي في مصر إزاء سلطان اسطمبول . ثم قام محمد علي بحملة على السلطة الناشئة في شبه الجزيرة ، إرضاء لسلطانه ولقطع الطريق على قيام منافس محتمل له . وقد أدت المغامرة المصرية ، التي امتدت نحو ست سنوات ، إلى تفكك السلطة السعودية وتدمير الدرعية (١٨١٥) . وفي عام (١٨٢٣) ، حاول السعوديون توحيد نجد من جديد إلا إن حملة مصرية أنهت ،في عام (١٨٣٨)، تطلعات الأمير الذي كان قد تجرأ ورفض أن يدفع جزيته السنوية (*) .

(*) من المفيد جداً ، لفهم الطابع الاستقلالي للسلطة السعودية ، قراءة المحاولة القصيرة التي كتبها كمال الصليبي
K.S. SALIBI, Middle East Parallels: Syria - Iraq - Arabia in Ottoman Times, **ME Studies** Jan. 1979, pp. 70-81.
وتتأتى هذه الفائدة خصيصاً من مقاربة الكاتب السلطة السعودية التي نمت بفضل موقعها « الداخلي » بالنسبة للأمبراطوريتين العثمانية والفارسية وسبب ارتباطها بحركة دينية سلفية لا بقوة حامٍ خارجي ، بريطاني مثلاً .

إذا كان القرن الثامن عشر قد شهد بروز السلطة ، فقد شهد النصف الأول من القرن التاسع عشر نزعة الاستقلال الذاتي إزاء السلطة الخديوية المهيمنة . وسرعان ما ترجمت نزعة الاستقلال هذه بمبادرات هجومية ضد القوات العثمانية المرسلة إلى الإحساء والتي ستناصر بعض القبائل المنافسة في الخرج والقصيم ، وخاصة في حائل حيث تساند سلطة ابن رشيد ، زعيم قبائل شمر وحليف قبائل حرب . في تلك الحقبة ، كانت السلطة السعودية تبدو من جديد سلطة محلية ومستقلة تواجه منافسين يستمدون قوتهم (التي لن تلبث أن تنتصر) من تحالفاتهم الخارجية . ونحو نهاية القرن التاسع عشر ، تنهار السلطة السعودية تحت ضربات هذا التكتل الذي يتمتع بتأييد والي البصرة التركي ، فيغادر الأمير السعودي الرياض ويلجأ إلى الكويت .

ويشتد هذا التقليد الاستقلالي في القرن العشرين عندما يقوم عبد العزيز بن عبد الرحمن (أو ابن سعود كما يسميه الغربيون) باحتلال الرياض بمساعدة عشرات قليلة من الرجال الذين مكثوا على ولائهم للأسرة المالكة . ثم ينجح ابن سعود ، خلال سنتين ، بدحر حلفاء ابن رشيد المدعومين من قبل الأتراك ، نحو الشمال . ومرة أخرى ، نرى إن السعوديين ، عملوا على إقامة سلطة مستقلة في شبه الجزيرة . ولعل خير دليل على ذلك ، الامدادات التي أرسلها العثمانيون عام (١٩٠٨) [٨ كتائب ووحدتا مدفعية] لمساندة ابن رشيد ضد التوسع السعودي الجديد .

وهكذا تحققت السلطة السعودية من خطر مواجهة الجيوش الحديثة ، فعملت على مهادنة السلطات المسيطرة خوفاً من أن تقتلعها حملة عسكرية أجنبية من جديد ، فاعترفت بولائها للخليفة العثماني الاسمي ولكنها لم تتوانَ في عام (١٩١٣) ، عن إجلاء القوات العثمانية المرابطة في الاحساء بالقوة . وبعد عام (١٩١٥) سيتعاون عبد العزيز شأنه شأن بعض الأمراء العرب الآخرين ، مع البريطانيين المصممين على إنهاء سلطة ابن رشيد الموالية للعثمانيين .

منذ تلك الفترة ، ومع دخول البريطانيين ، لن يكون الاستقلال الذاتي السعودي إلاّ استقلالاً نسبياً . إلاّ ان العلاقات بين لندن والرياض لن تكون مجرد علاقات استعمارية . كانت لندن تقدم ، بالطبع ، ريعاً سنوياً للملك السعودي منذ عام (١٩١٥) ، وكانت ترسل الخبراء العسكريين ليقاتلوا إلى جانبه [٧] ، ولكن العاهل الشاب كان يواجه البريطانيين باستمرار (بعكس الشريف حسين في مكة أو أمراء الخليج) عندما يحاولون عرقلة توسعه في الأراضي . وليضمن هذه الاستقلالية بشكل أفضل ، فتح باب الالتزامات النفطية لشركة أميركية وليس لشركة الانجلو - برشيان (الانكليزية الفارسية) بعد أن تردد طويلاً في السماح بدخول الشركات الأجنبية إلى المملكة . وفي الفترة التي امتدت بين عام (١٩٢٠) وعام (١٩٣٠) توالت المجابهات العسكرية بين السعوديين والبريطانيين ، مشيرة إلى إصرار عبد العزيز على رفض الخضوع لأطماع القوة المهيمنة آنذاك في المنطقة ، والتي وضعت في حمايتها ، بموجب معاهدات رسمية ، المملكتين الهاشميتين وحوالي خمس عشرة إمارة من إمارات الخليج ، بالاضافة إلى مشيخات حضرموت .

وأبان الحرب العالمية الثانية ، وعلى الرغم من تعاطفه مع الحلفاء ، أقام عبد العزيز بعض الصلات مع روما وبرلين ومنح حق اللجوء السياسي لزعيم العراق الموالي للألمان رشيد علي الكيلاني بعد أن أقصته لندن عن الحكم . وكانت واشنطن تحل تدريجياً محل لندن كقوة مهيمنة ، وخاصة في السعودية حيث تمتعت شركة الأرامكو بحقوق استثنائية . وكان على الاستقلال الوطني أو الاستقلال الذاتي للسلطة أن يخضع ، منذ تلك الفترة ، لاختبارات لم تشهدها الرياض في السابق .

ولنكتف هنا بالاشارة إلى إن السلطة السعودية قد نشأت تاريخياً على الأقل ، من تيار محلي ، داخلي ، ذاتي الاندفاع ، وإلى إنها ، بعكس هذه السلطة العربية أم تلك ، تدين ببروزها وبقائها لارادتها أكثر مما تدين لأي إرادة

أجنبية (*)

ثالثاً ـ سيطرة هيمنية لقبيلة

١ ـ هيمنة على القبائل الأخرى

في صراعهم من أجل الاستقلال الذاتي ، أفاد السعوديون من التحالف مع القبائل الأخرى الذي غالباً ما يتم عن طريق زواج الأمير السعودي المتتالي ، ولن نستعيد هنا هذه « الجغرافيا القبلية » التي يحلو لمستشرقي القرون الغابرة الرجوع إليها . لنذكر فقط إن أسرة آل سعود لم تكن في البداية سوى أسرة كغيرها ولم يكن هناك ما يشير إلى إنها ستقيم هذه السلطة الاستثنائية التي أقامتها في ما بعد . وهذا يفسر لماذا لا يزال السعوديون ، حتى اليوم ، يحرصون على استمرارية الولاء القبلي لهم . ومرد حرصهم هذا إلى واقع إن السلطة المطلقة التي يمارسونها والتي أتيحت لهم باستيلائهم على جهاز الدولة وعلى المداخيل النفطية ، تتخطى حق الأولوية على القبائل الأخرى الذي أتاحه لهم التاريخ الحديث . وقد استخدمت مداخيل النفط منذ البداية ، وحتى اليوم ، في تغذية هذا الولاء بضمان مساندة زعماء المجموعات القبلية الرئيسية .

هكذا ازداد الشقاق ، تدريجياً ، بين آل سعود وحلفائهم المتحدرين من أنساب غير نبيلة . ويبدو هذا الطابع العصري للسلطة مثلاً ، في منع زواج أي امرأة تابعة للأسرة السعودية من رجل غير سعودي ، بينما يختار أمراء العائلة المالكة نساءهم من أكثر قبائل المملكة قدرة . تنم هذه الهاوية التي فصلت بين السعوديين وغير السعوديين والتي تناقض مبادىء المساواة الإسلامية ، عن حكم مطلق حديث العهد ، يعززه التمأسس [٨] . (أنظر الفقرة الثانية) .

(*) إن استقلالية عبد العزيز السياسية حميمة الصلة بنهجه المتسلط في الحكم . لقد تمّ استتباع السعوديين في القرن التاسع عشر أحياناً من خلال خلافاتهم الداخلية . وهذه السيرورة لاحظها محمد الرميحي في دراسته عن البحرين (البحرين ص ١٤) بقوله : « كلما ازداد الصراع والتنافس على الحكم بين فروع آل خليفة فقدت البحرين جزءاً من استقلالها » .

كيف تمارس هذه الهيمنة ؟ يبدو ان سمير أمين كان محقاً في استبعاده للمماثلة بين هذه السلطة والتراتبية الاقطاعية . لم تكن السيطرة السعودية قائمة على الاستغلال الاقتصادي . وتظهر المناظرات القانونية التي أثارتها مسألة البريمي كيف استخدمت الجزية التي يدفعها المهزومون في المداخلات السعودية . كانت الجزية دلالة الولاء السياسي وليست أساساً له [٩] . ذلك لأن انتشار العقيدة الوهابية أو وجود العسكريين ـ الدعاة المرسلين من قبل السعوديين ، هو القاعدة . الجزية ليست سوى نتيجة لولاء مكتسب ، عادة ، بعد انتصار عسكري سعودي ، وليست قاعدة هذا الولاء . وكان يتبع الانتصار ، عادة ، « عودة » لاعتناق الممارسة التوحيدية للإسلام والخضوع لحاكم تعينه الرياض . وبعبارة أخرى ، « إن شفافية علاقات الاستغلال تستتبع سيطرة علاقات السيطرة ، يعني سيطرة المستوى السياسي المؤدلج » [١٠] . ويبدو أن مفهوم « الغلبة » الذي وضعه ابن خلدون ، يعبر ، أكثر من أي مفهوم آخر عن هذه السيطرة التي يميزها الطابع العسكري الديني .

٢ ـ هيمنة قبيلة على المراكز المدينية

لا يزال المراقبون المعاصرون يلحظون التقسيم الاقليمي الذي تتسم به المملكة [١١] . لقد نجح بدو نجد ، بعبارة أخرى ، بأن يفرضوا أنفسهم على مراكز الحجاز المدينية ، كما فعلوا في تجمعات المزارعين في القرى الزراعية في عسير. وكانت طلائع القوات السعودية بالغة القساوة مع سكان المدن المفتوحة : أعمال تدمير وقتل وحرائق ، وكانت تعبر بذلك عن عدائها الحاسد إزاء المدن التي اغتنت بفعل التجارة البعيدة والتي كان سكانها يعيشون حياة الرفاهية .

وقد واجهت السعوديين مشاكل كبيرة ، عندما حاولوا دمج هذه المناطق بعد غزوها . وقد دامت عملية دمج الحجاز الذي أعطي في البداية استقلالية نسبية حوالي عشر سنوات . وقامت « المملكة العربية السعودية » عام (١٩٣٣)

[بعد إن كانت مملكة نجد والحجاز وعسير ، والاحساء ، الخ] . لتعبر عن هذه الارادة المركزة ، التي غالباً ما أحبطتها عداوة السكان المدينيين إزاء سلطة قبلية ، مستبدة وفئوية . وعمل فيما بعد على تغيير أسماء المناطق لطمس تنوع المنشأ السكاني . واستبدلت الأسماء التاريخية (الحجاز ، عسير . . .) بمفردات جغرافية حيادية (المناطق الشمالية ، الوسطى ، الشرقية ، الغربية والحدودية) .

نستطيع أن نقول إن السلطة السعودية الحالية تتميز بالتحول المديني للمملكة. ولا يعبر نقل السفارات من جدة نحو العاصمة إلاّ عن انتقال مركز السلطة . فأصبحت الرياض ، وهي المدينة التي كان يصعب الدفاع عنها لسنوات خلت ، أكبر مدن المملكة وتشهد اليوم حركة إعمار ناشطة [١٢] . وأصبحت المدن التي برزت بعد ظهور النفط (الظهران ـ الخبر)، تنافس المراكز المدينية القديمة (جدة ـ الهفوف) . ولا تزال العناصر العسكرية (الجيش، الحرس الوطني) أو شبه ـ العسكرية (المطاوعة) التي تنتشر معسكراتها قرب المدينة ، هي التي تراقب الحياة المدينية . هذا وتدفع السلطة ، في الوقت نفسه ، باتجاه إقامة المراكز المدينية وتدعو البدو للاقامة فيها والاندماج في الحياة المدينية بإقامة بنية تحتية صناعية ومدن جديدة (جبيل على الخليج ، وينبع على البحر الأحمر) [١٣] . ويزيد التنظيم الاداري الجديد من سيطرة آل سعود على المراكز المدينية التقليدية والتي لم تكن تجاهر بتأييدهم أبداً (جدة ، مكة ، المدينة ، جازان ، نجران) ، عن طريق إقامة أحد أمراء العائلة المالكة فيها ، أو إقامة أمير وممثل للسلطة فيما لا يزال عدد كبير من الناس يطلق عليها اسم المناطق المفتوحة .

٣ ـ أداة السيطرة

إن الأداة التي كان يستعملها السعوديون ببراعة في السابق ، ويستعملونها اليوم ، بهدف ضمان سيطرتهم ، تقوم على المجموعات العسكرية المتجانسة

أيديولوجياً . وتقوم نواة السلطة المركزية على وحدة العائلة المالكة التي أدى انقسامها في القرن التاسع عشر، إلى ضعضعة السلطة . وحول هذه النواة تتشكل تجمعات من الأفراد والمجموعات التي ، فيما تخدم الوهابية (أو ، في ما بعد ، الدولة السعودية) إنما تثبت السلطة السعودية نفسها . ومرد السلطة السعودية إلى انها نجحت في بث تماسك أيديولوجي (ديني أو تقليدوي) في جمهور متنوع المشارب . ومن زاوية النظر هذه ، ينبغي أن نفهم المكانة التي يحتلها ممثلو المستوى الأيديولوجي ، الديني على وجه التخصيص . فهم الضامنون والمستفيدون من النظام الما فوق ـ قبلي ، القائم بمعونتهم . إذ ان العلماء الوهابيين كانوا على رأس « الهجرات » التي تشكلت من نخبة القوات . ولا زال رأي العلماء نافذاً ، حتى اليوم ، في تعيين ملك جديد.ويضمن لهم نفوذهم في بنية الحكومة المغانم الكثيرة . وعلى الرغم من أنهم لا يشكلون جهازاً قانونياً موحداً ، إلا إنّ فتاويهم تبقى جوهرية في تأويل الشريعة . ولا زال نفوذهم هو المسيطر في وزارة العدل وإن كانت معارضتهم التي كانوا يواجهون بها هذا المشروع أم ذاك بسبب طابعه العصري ، قد أصبحت اليوم أقل نفاذاً مما كانت عليه في السابق . أما المضامير الأخرى التي تخضع لنفوذهم فهي : وزارة الحج والأوقاف ووزارة التربية . وفي القطاع القمعي تقوم السلطة بفرض رقابة شديدة على احترام قواعد الايمان وتقوم بهذه المهمة شرطة أخلاقية ـ دينية (المطاوعة) اشتهرت بقساوتها ضد الذين لا يقفلون حوانيتهم أثناء الصلاة ، والذين لا يواظبون على فترة الصوم في رمضان والذين يدمنون الكحول الخ . . . والكل يعلم من ناحية أخرى ، إن مقابل الغنى الذي نكاد لا نجد له مثيلاً ، تملك السعودية قطاعاً مصرفياً ضعيفاً بسبب المعارضة الاسلامية التقليدية لفرض الفوائد على الديون .

وثمة عائلة تمثل هذه الأوساط ، لا تزال تفرض نفسها حتى اليوم ، وهي عائلة آل الشيخ ، من أعقاب ابن عبد الوهاب . ويستطيع أفراد هذه العائلة

الوصول ، بسهولة ، إلى أعلى مراتب الدولة ويمثلها في الحكومة وزيران أو ثلاثة . وعلى الرغم من أن السعوديين حاولوا ، ونجحوا في الحد من نفوذها الذي كان يعادل نفوذهم في أكثر من مضمار ، إلا انها لا تزال تحظى باحترام كبير . ولعل خير دلالة على نفوذ آل الشيخ والتيار الذي يشكلونه ، هو في الموازنة المرصودة لمختلف المؤسسات الدينية . وتنص مواد الموازنة السنوية (٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٤١) على منح مئات الملايين من الريالات لمختلف المستويات الدينية ، هذا وكان نصيب الوزارات التي تخضع لهيمنة نفوذهم (الحج ، التربية) في موازنة عام (١٩٧٧ ـ ١٩٧٨) حوالي (١٠ ٪) من الموازنة الوطنية ، بما في ذلك المساعدات للخارج .

أما على صعيد القاعدة فقد نجح السعوديون في تحويل البدو إلى جيوش غازية لا تقيم وزناً لأي حدود . فاستخدموا بذلك ، وأكثر من أية قوة أخرى ، لتوطيد ، وتوسع السلطة السعودية . وعندما سعت هذه الأخيرة ، إلى اكتساب بعض الشرعية الدولية ، وجدت نفسها مجبرة على مواجهة هذه القوى ، ليس بهدف إثارة حماسها ودفعها إلى الهجوم ، بل لتخفف من روح الفتح عندها ، قبل أن تعمل على تصفيتها . ولكن من هم هؤلاء الرجال الذين يشكلون أداة بالغة الفائدة لسلطة طموحة وهل هم منظمون ؟ إن الذين خدموا قضية عبد العزيز في القرن العشرين لا يختلفون ، بشكل جوهري ، عن أسلافهم في القرنين السابقين . إلا اننا سنكتفي هنا بالحديث عن حركة الاخوان التي تمّ تأسيسها في عام (١٩١١) . كان عبد العزيز في تلك الفترة ، أمام معضلة كبيرة الصعوبة : كان طموحه يرمي إلى إعادة توحيد شبه الجزيرة لصالحه . إلا ان أكثر أتباعه إخلاصاً كانوا ينتمون إلى مقاطعة نجد التي بقيت على إخلاصها للتيار الوهابي . وكان هؤلاء لا يستطيعون التخلي عن زراعتهم ، وعن حرفهم أو أعمالهم التجارية الصغيرة ليتبعوا الملك الشاب في حملاته البعيدة . بينما كانت أعداد البدو ، في المقابل ، كبيرة ، وكان من اليسير إثارة حماسها . ولكن

المشكلة في أن البدو غير موثوقين وغير منظمين لأن ولاءهم للقبيلة يتقدم أي ولاء آخر [١] « وكانوا يستغلون الزعماء الطموحين ، بقدر ما كان هؤلاء يستغلونهم ، تدفعهم إلى ذلك الفائدة المادية : كان البدوي يقاتل إلى جانب من يجزل له العطاء » [١٤] . كان البدو يقدمون أحياناً يد العون لعبد العزيز ، وفقط عندما يستطيع هذا الأخير أن يعقد تحالفاً ، ولو هشاً ، مع زعمائهم . والحال أن البدو كانوا القوة الوحيدة التي تخوض القتال بعيداً ، عبر الصحراء ، لأنهم لا يملكون ما يشدهم إلى مكان معين في المساحة الصحراوية الشاسعة حيث يعيشون حياة ترحال مستمر . ولهذا السبب كان عبد العزيز يسعى لتشكيل قوات تتمتع بتنظيم وإخلاص الحضريين وقدرة البدو وحركتهم في آن معاً .

كانت نشأة « الاخوان » إذن ، استجابة لهذه الحاجة . فالاخوان بدو في الأصل تلقنوا على معلمين دينيين أصول تطبيق الإسلام ونشره على مذهب فقهاء العقيدة السنية الحنبلية ، وخاصة مدرسة مؤسس التيار الوهابي . إلا ان هذه التنشئة لا تكفي ليصبح البدوي « أخاً » ، فعليه أن يبيع ماشيته وينضم « للهجرة » ، وهي مجموعة من الحضريين تقطن في واحة . هكذا أنشأ عبد العزيز عدداً يتراوح بين الـ ١٥٠ و٢٠٠ هجرة يسكنها عدد متزايد من البدو الذين انتقلوا إلى حياة الواحات الزراعية الحضرية وإلى الوهابية . وكانت هذه الهجرات أيضاً بمثابة معسكرات تستطيع أن تؤمن ، عند الضرورة ، قوة قادرة على القيام بغزو مدينة أو واحة بشكل مفاجيء كما كان يحلو لعبد العزيز أن يفعل . هذا بالاضافة إلى إن هذه الحياة كانت تخفف ، بشكل ملموس ، من حدة الروابط التقليدية لصالح الشعور بالانتماء إلى « جسم » عسكري وديني يجيد العاهل استغلاله [١٥] .

رابعاً : داخل العائلة : سلطة فردية ؟

١ ـ الملك والأمراء

كان يميل بعض المراقبين ، في عهد عبد العزيز إلى إبراز سمات سلطة فردية مطلقة في المملكة ، وكذلك الأمر في عهد فيصل [١٦] . وبالفعل ، تحتفظ السلطة السعودية ، وهي المتحدرة من البنية القبلية حيث غالباً ما يكون للرئيس حق الحياة والموت على أفراد القبيلة ، بسمات التفرد المبالغ بالسلطة الذي لا تواجهه أي معارضة فعلية . ففي كل شؤون الدولة ، يكون الملك هو المرجع الأخير وله الحق بالاحتفاظ بكل السلطات التي يريد، وقد يقوم حتى بإملاء المراسلات الدبلوماسية العادية ، كعبد العزيز ، الذي احتفظ لنفسه بكل القضايا الخارجية ، والملك فيصل ، أو ، على العكس من ذلك، قد لا يهتم الملك إلاّ بشكل انتقائي أو حسب الظروف بالقضايا السياسية ، لأسباب صحية أو شخصية ، كما كان الأمر بالنسبة إلى الملك سعود (الذي كان في أغلب الأحيان يعاني من مرض ، والذي كان يتميز بميله للتمتع بملذات الحياة) وكذلك الأمر ، كما يبدو ، بالنسبة إلى الملك خالد (الذي لا تشجعه أزماته القلبية وتجربته السياسية الضعيفة على التدخل ، فعلياً ، في شؤون الحكم) [*]. إن حرية الملك في التصرف (إلى حد الاحتفاظ بكل السلطات التي يريد أو التي يستطيع) قد دونت في النصوص التي تعطي (في ظل غياب الدستور) فكرة واضحة حول المسألة ، وأهمها القواعد التي تنظم أعمال مجلس الوزراء والشؤون الخارجية . هكذا نفهم إذن كيف يكون الملك ، إجمالاً ، هو نفسه رئيس وزرائه وكيف يستطيع أن يحتفظ لنفسه (فيصل) ، لأولاده (سعود) أو لأقرب المتعاونين معه بالمراتب الحكومية الهامة .

(*) غير أنه من الخطأ بمكان النظر إلى خالد كعاهل يملك ولا يحكم مثل ملوك بريطانيا ودول اسكندينافيا .

ولكن « وجود ملكية مطلقة على المستوى الشكلي ، يجب أن لا يخفي السيرورة السياسية التي تؤدي إلى توافق بين أفراد العائلة المالكة ورؤساء القبائل الأخرى وقلة من الأشخاص الذين يشاركون ، وإن كانوا لا ينتمون للعائلة المالكة ، في اتخاذ القرار »[١٧] لقد شهدت السلطة السعودية ،في الحقيقة، مرحلتين متميزتين . مرحلة انقضت نهائياً ، كان العاهل فيها ملكاً مطلقاً بالفعل ، ومسؤولاً أمام نفسه فقط ، رغم حاجته الدائمة لاكتساب دعم أو ولاء قوى خارج عائلته كبعض القبائل الهامة وبعض رجال الدين : إنها المرحلة التي كان فيها عبد العزيز ملكاً . ولكن بعد موته كان من الضروري أن تتبع السلطة مسارات ثلاثة متكاملة : الأول موروث ويقوم على ضمان دعم العلماء الكبار ورؤساء القبائل الرئيسية . الثاني جديد وهو يقوم ، في ظل غياب القائد التاريخي الذي كان يمثله الملك عبد العزيز ، على ضمان التوافق داخل العائلة التي ورثته . وغالباً ما يكون الثالث محاولة لتنسيق هذا التوافق مع استراتيجية الحليف الأميركي ، الذي ازداد نفوذه ، أكثر فأكثر ، داخل البلاد نفسها .

هكذا يبدو أن السلطة كانت ، في المحصلة الأخيرة ، ملكية مطلقة حتى عام (١٩٥٣) ولم تكن مسؤولة أمام حلفائها الرئيسيين إلا إذا اقتضت الحاجة ، وانها أصبحت منذ ذلك التاريخ ، نظام حكم عشيري يقوم أولاً على تراص بنيته الداخلي . إلا ان هذا الوضع لا يلغي ، من ناحية أخرى ، بروز فرد من أفراد العشيرة ونزوعه إلى إعادة السلطة الشخصية لصالحه (سعود ، فيصل ، فهد) ولكن عليه أن يترقب المعارضة ضد مثل هذه المحاولة من داخل العشيرة المهددة ، نفسها ، بشكل أساسي ، وليس من خارجها . . لا يكفي إذن أن تتوفر الارادة لاقامة سلطة فردية ، يجب أن تتوفر القدرة أيضاً . والحال ان مثل هذا الحصر الشخصي للصلاحيات يبدو أكثر فأكثر صعوبة بسبب غياب قواعد الخلافة التي تنظم انتقال السلطة ، وهي مسألة مركزية تتم تسويتها بالتوافق داخل القبيلة ، هكذا لا تستطيع أي سلطة فردية أن تعاكس إرادة أفراد

العائلة المالكة الذين أتاحوا لها البروز . ذلك لأن كل ذكر من أبناء عبد العزيز ، هو بالنسبة للآخر ، حليف محتمل ومنافس أكيد ، وقاعدة حق الولد البكر في الخلافة لا تطبق بشكل مطلق : فقد تنازل محمد ، رابع أبناء عبد العزيز السبعة والثلاثين ، لخالد (الخامس) الذي أصبح ملكاً والذي سمّى فهد (الثامن) ولياً للعهد ، بدل ناصر(السادس) أو سعد (السابع) . وليس ثمة ما يشير إلى ان فهد سيحترم ، حين يتولى العرش ، أصول البكورية التي لم تكن أبداً مطلقة[١٨] .

وإذا كان ثمة قاعدة مطلقة ، فهي ، مرة أخرى ، قاعدة التوافق . هذا وينبغي أن نعلم من هم الأشخاص الذين تناط بهم هذه السلطة التقريرية . يسود الانطباع بالفعل بأن السّلطة تنظم حول شخص غائب : مؤسس المملكة . فلعبد العزيز ٣٧ ابناً ، وحوالي ١٥٠ حفيداً ، و٥٠٠ من أبناء الأحفاد . وله أيضاً عشرة أشقاء . وكل واحد من أعضاء هذه المجموعات يمتلك قدرة بينة على إسماع صوته . إلا ان هذا لا يعني انهم يتساوون فعلياً في ما بينهم . فمن المسلم به ، في الحقيقة ، ان مجموعة من عشرة أمراء ، على الأكثر ، تشكل نوعاً من حكومة فعلية . تضم هذه الحكومة أمراء مختارين بالنظر لشخصيتهم لا للوظيفة التي يحتلونها . وهي تضم أشقاء عبد العزيز الأحياء (أحمد ومساعد) والملك ، طبعاً ، وولي العهد . كما تضم ثلاثة أو أربعة من الأمراء أبناء عبد العزيز ، الذين يتمتعون بنفوذ خاص : عبدالله (قائد الحرس الوطني) ، وسلطان (وزير الدفاع) وعبد المحسن (حاكم المدينة) وربما سلمان .

٢ ـ التجمعات العشيرية

لا يتفق الدارسون دائماً على تحديد أفراد هذه المجموعة الصغيرة ولكنهم يجمعون على تأكيد وجودها (وهو أمر يكتسب أهمية أكبر) . إن وجود هذه الدائرة ليس السبب الوحيد الذي يسمح باعتبار السلطة السعودية سلطة

عشيرية . ونستطيع ، فعلاً ، أن نلاحظ ان الأمراء ينقسمون إلى مجموعات منظمة ومتسقة إلى هذا الحد أم ذاك ، تدعم هذا المرشح لتولي العرش أم ذاك المسؤول الكبير في الحكم . ومن الصعوبة بمكان أن نرسم صورة واضحة عن هذه المجموعات المختلفة . فلنكتفِ إذن بذكر التي تكتسب أهمية منها ، مشيرين ، منذ البداية ، إلى القاعدة التي تتشكل على أساسها : الولادة من الأم نفسها . نعلم أن عبد العزيز تزوج خمس عشرة امرأة شرعية ، مستعملاً أداة الزواج لتوطيد تحالفاته القبلية . ولهذا السبب ، نجد إن أبناء الأم نفسها يميلون إلى التضامن ، في ما بينهم ليفيدوا ، بالاضافة إلى ذلك ، من دعم قبيلة أمهم [١٩] .

إن أكثر هذه المجموعات أهمية ، هي مجموعة آل فهد التي يطلق عليها أيضاً « مجموعة السديريين السبعة » . فهد هو البكر لسبعة أشقاء من أم واحدة ، حصة بنت السديري ، وهي عشيرة نافذة في المناطق الوسطى والشرقية . وتضم المجموعة ، بالاضافة إلى ولي العهد ، ستة أمراء يحتلون مراكز هامة : سلطان (الثاني عشر ، وزير الدفاع والطيران) ، عبد الرحمن (أمير يتمتع بنفوذ واسع دون أن تكون له مسؤوليات رسمية) ، نايف (الثالث والعشرون ، وزير الداخلية) ، سلمان (السادس والعشرون ، حاكم الرياض) ، تركي (الثامن والعشرون ، نائب وزير الدفاع) ، أحمد (نائب حاكم مكة) .

وهناك مجموعة أخرى من زوجة أخرى لعبد العزيز ، تنتمي هي أيضاً لقبيلة السديري . وتضم ثلاثة أشقاء على حدة : سعد ، مساعد وعبد المحسن . كان الأولان قد تجاوزتهما في الخلافة بتعيين فهد ، وهو أصغر منهما ، كولي للعهد . إلا ان المسألة قد حسمت بدخول الثالث في الأوساط القيادية وباحتمال تعيينه ، في المستقبل ، ولياً للعهد.

ومجموعة ثالثة تتألف من « الأمراء الأحرار » الذين ثاروا ابان الستينات

ولجأوا إلى القاهرة قبل أن يقوموا بعملية نقد ذاتي علنية . وتضم المجموعة ثلاثة أشقاء (طلال ، الثامن عشر ، بدر ، الحادي والعشرون ونواف ، الثالث والعشرون) وشقيقين آخرين من أم أخرى . وهي مجموعة مبعدة عن الحكم ، وثمة مجموعة أخرى تعاني من الوضع ذاته ، هي المجموعة التي تتألف من ستة وأربعين إبناً للملك سعود (١٩٥٣ ـ ١٩٦٤) وهم لا يزالون يتحملون تبعات الذكريات السيئة التي خلفها والدهم . أما أبناء الملك فيصل (١٩٦٤ ـ ١٩٧٥) فهم ، على العكس من ذلك ، يتمتعون بمواقع ممتازة وقد يتوصلون إلى العرش إذا ما قررت العائلة (أو اضطرت) أن تنتقل إلى الجيل الثالث ، جيل أحفاد المؤسس . وفي هذه المجموعة الأخيرة ، يشار إلى ثلاث شخصيات نافذة : سعود (ولد في عام ١٩٤١ ، وهو وزير الخارجية) خالد (ولد في عام ١٩٤١ ، من زوجة أخرى لفيصل ، وهو حاكم عسير) ومحمد (ولد في عام ١٩٣٧ ، وكان مسؤولاً عن تموين المملكة بالماء) .

ومن خلال هذه المجموعات ، يمارس نفوذ غير سعودي : نفوذ عدد من القبائل البارزة في المملكة ، المرتبطة بمصير السلطة منذ زمن . إذ يتمتع الملك خالد وشقيقه الوحيد ، محمد ، بدعم قبيلة أمهما ، وهي قبيلة جلوى البالغة النفوذ في الاحساء .

أما عبدالله فليس له أشقاء من أمه ولكنه الممثل الوحيد لتجمع شمر القبلي القوي ، وهو تجمع اشتهر بعدائه للسلطة التي لم تنجح باكتساب وده إلاّ مؤخراً . أما زوجة الملك فيصل الثالثة فهي عفة آل ثنيان ، ابنة أحمد ، أحد مستشاري عبد العزيز المقربين . هكذا تحتفظ هذه العائلات غير السعودية بصلة وصل مع السلطة من جهة ، وتشكل ، من الجهة الثانية ، الدعائم التي يعتمد عليها المرشحون لتولي العرش .

تدفعنا هذه التجمعات العشيرية التي تولّد ، بشكل خفي ولكن حقيقي ، توازناً داخلياً للقوى في القبيلة ، إلى التأكيد ، وبشكل أوضح ، بأن السلطة

السعودية ، ومنذ وفاة عبد العزيز ، ليست سوى سلطة عشيرية . وإذا ما توسعت صلاحيات ملك أو أمير ، فالسبب في ذلك يعود إلى دعم أو رضوخ أفراد العشيرة الآخرين . وثمة عامل آخر يقلل من إمكانيات حصر السلطة : بروز إدارة للدولة تتيح لأفراد العائلة المالكة أن يحتلوا مواقع في الجهاز القائم ، يستخدمونها كضمانة ضد أي محاولة لاعادة ترتيب المواقع داخل العشيرة لا تكون في صالحهم (أنظر الفقرة الثانية) .

خامساً : استقرار السلطة

السلطة السعودية تتمتع ظاهرياً باستقرار مدهش . وينسب البعض هذا الاستقرار إلى واقع أن السلطة قد ظلت منفتحة على المواطنين ، وحافظت على سبل التواصل التقليدية معهم [٢٠] . ويعتقد البعض أن الثروة النفطية هي سبب الاستقرار لأنها أتاحت للسلطة أن تحيد أي معارضة محتملة [٢١] . ويذكر البعض الآخر بالتجانس الاثني واللغوي ، وخاصة الديني ، الذي يتمتع به البلد بينما شهد العديد من بلدان المنطقة ويلات الحرب الأهلية . ويذهب آخرون إلى أنه إذا كان السعوديون لا يزالون في السلطة فهذا بفضل الولايات المتحدة ، حليفتهم الدائمة [٢٢] .

يجب أن تؤخذ كل هذه العوامل بعين الاعتبار ، ولكن ليس في أهداف دراستنا هنا أن نقترح تراتبية معينة . بل سنتبنى منهج الاستدلال بالضد فيما نشير إلى نجاح نظام الحكم في تسوية الأزمات التي اعترضته .

١ ـ أتاح نظام ضبط داخلي ، يقوم على التوافق ، حل النزاعات الداخلية في العشيرة السعودية . فقد استمرت المنافسة بين وريثي عبد العزيز الأولين طيلة ست سنوات (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤) . وتدخلت العائلة لتعطي الحكم الفصل بما فيه مصلحتها [٢٣] . وقد انتهت الأزمة المفتوحة التي أثارها لجوء خمسة « أمراء أحرار » إلى مصر ، في تلك الفترة ، بالطريقة نفسها : بعد أن توسط بعض أفراد

العشيرة ، طلب هؤلاء الأمراء عفو الملك ونالوه . هذا وقد قطع رأس أمير شاب من أقرباء الملك فيصل بسيف من ذهب يمثل العرش لاغتياله الملك ، بعد أن أصدر الحكم نفر من أكثر أفراد العشيرة نفوذاً .

٢ ـ أما المعارضة القبلية فقد كانت تعالج باللجوء إلى المغريات حيناً (مبالغ تدفع بانتظام لرؤساء القبائل ، أمراء سعوديون يختارون نساءهم من أكثر القبائل أهمية ، مراتب في الحكومة ، الخ . .) وباللجوء إلى القسوة أحياناً (قمع أي تمرد بعنف ، كما حدث عام ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠) . ودور الحرس الوطني يقتصر ، من ناحية أخرى ، على الاحاطة بالقبائل ومراقبتها : علماً بأن ضباط الحرس البالغ عددهم ستة آلاف ضابط ، ينتمون بأكثريتهم الساحقة إلى هذه القبائل . أما في المناطق الحدودية ، فلا تشعر السلطة بخطر جدي . إذ أن الخطر الوحيد يظهر ببروز قوى جذرية قادرة على إحياء الانقسامات القبلية واستغلالها لصالحها . ونعلم في الواقع ، إن الاتجاهات الجذرية تنمو بسهولة داخل المجموعات المبعدة عن الحكم (شيعة البحرين ، شوافع اليمن ، . . .) هكذا ، ومهما بلغ التناقض في ما نقول ، يبدو أن بروز القبلية السياسية ، في السعودية كما في بعض البلدان المجاورة ، مرتبط بظهور القوى الجذرية القادرة على إحياء التمايزات التقليدية .

٣ ـ هل يشكل العسكريون هذه القوة الجديدة ؟ إن المسؤولين السعوديين يخشون ، بلا ريب ، أن يحل بمملكتهم ما حل بليبيا والعراق واليمن . وقد حدث في السابق ما يعزز هذه المخاوف : تمرد « الاخوان » عام (١٩٢٩) ، عدة محاولات اغتيال فاشلة ضد الملك سعود وضد الملك فيصل ، ومحاولة انقلاب عسكري ، عام (١٩٦٩) ، داخل القوى الجوية . ولكن يبدو أن الأمل ضعيف في أن تنجح مثل هذه الأعمال بعد أن قامت السلطة بتثبيت بعض الضمانات المسبقة (راجع الفصل الخامس) .

٤ ـ يبقى أن نشير إلى ان القسم الأكبر من المحاولات التي أسلفنا ذكرها ، قد نفذ بالاتفاق مع بعض القوى الخارجية . الكل يعلم اليوم ، إن مصر والعراق ، والاتحاد السوفياتي على وجه الاحتمال ، كانت متورطة مباشرة بمحاولات ضعضعة نظام الحكم . وهنا يكمن الخطر الأساسي في المنطقة . فقد لجأ المعارضون إلى القاهرة ، في الفترة ما بين الخمسينات والستينات (١٩٥٠ ـ ١٩٦٠) ، ومن بغداد تصدر اليوم بلاغات التنديد بالقمع الذي يمارس على قبائل شمر . إذ ترتبط المعارضة السعودية كلياً ، بالتيارات السياسية السائدة : خاصة الناصرية والبعثية ، وما كانت المعارضة لتظهر لولا وجود هذه التيارات هذا بالاضافة إلى ان الفئات الاجتماعية ، التي تشكل الوسط الطبيعي لنشوء حركة المعارضة (الشرائح الاجتماعية الجديدة المؤلفة من الضباط ، والموظفين والتكنوقراط) ، تبقى مرتبطة بالنظام القائم الذي يتيح لها اليوم الارتقاء الاجتماعي السريع ويفتح لها، زيادة على ذلك، أبواب الثراء. راجع الفصل الخامس عن سياسة الدفاع) .

أما عن المعارضة السعودية باختلافاتها وبضعفها (راجع كتاب هيلين لاكنر)[٢٤] ومن المعروف أولاً ان مرسوماً ملكياً بتاريخ ١١/ ٦/ ١٩٥٦ قد حكم بالسجن لمدة عام كحد أدنى لمن يضرب أو يدعو للاضراب . ومن المعروف أيضاً ان هذا المرسوم قد أصدر بعد تصفية عدد من قادة التحرك النقابي في شرقي البلاد آنذاك . والقادة السعوديون يفكرون ولا شك في المسألة حين يدعون لقيام صناعة سعودية متقدمة بغير حاجة ليد عاملة كثيرة . أما بالنسبة للعمال الأجانب ، فإن مقولة أحد الصحفيين البريطانيين بأن « الرياض قد أشادت حائطاً من المراقبة حول عمّال المملكة الأجانب » تبدو صحيحة . وبالفعل فإن أي أجنبي يوقف دون أن يكون حاملاً بطاقة هوية يعتقل فوراً ولا يعلم أحد بذلك ويرحّل إجمالاً بشكل آني إن لم يدفع قريب له أو صديق غرامة مهمة بحدود ألف ليرة لبنانية .

هذا وإن الأحزاب في السعودية ممنوعة بتاتاً وهناك مرسوم صدر في آذار ـ

مارس ١٩٦١ يحكم بالاعدام على « أي شخص قام بنشاط عنفي ضد الدولة أو العائلة الحاكمة » . وتعتقد هيلين لاكنر عن حق (ص ٩٢) انه من الصعب جداً لأي مجموعة سياسية أن تبرز خارج تحالف مع أحد أمراء العائلة المالكة . هذا وقد أعيد إنشاء حزب شيوعي سعودي سنة ١٩٧٥ وهو يوزّع قدراً من المناشير طبعت على الأغلب في بيروت ولا شك أنه له امتدادات داخل المملكة نفسها .

هذا ويبدو أن عدداً من الطلاب السعوديين في الخارج ، المتحدرين منْ أصل حجازي خصوصاً ، ليسوا بعيدين عن أجواء هذا الحزب (الذي لا يشارك حتى الآن في اجتماعات الأحزاب الشيوعية العربية) . وهناك طبعاً مجموعة قريبة من حزب البعث ، تتواجد في بغداد والبصرة حيث كانت تلقى دعماً واضحاً من السلطات العراقية ولكن يبدو أنها في مأزق منذ بروز إمكانية تقارب سعودي ـ عراقي .

ونحن نعلم أن هذه الكلمات السريعة بعيدة أن تفي بالموضوع إلا اننا نأمل معالجة الأوضاع الداخلية السعودية بعمق في مكان آخر . وبالانتظار لا يسعنا إلا الاشارة إلى مقالتين بالفرنسية تحيطان بشكل مقنع بالموضوع . الأولى كتبها بول فيبل في مجلة Peuples méditeranneens، في العدد الأول من المجلة . والثانية وهي أفضل برأينا، وأشمل، كتبها بول بوننفان في مجلة «مشرق، مغرب» العددين ٨٢و٨٣ . وباعتقادنا ان على أي باحث عن المسائل السعودية الداخلية البدء بالاطلاع على هاتين المقالتين . ومن المسائل المهمة في دراسة بوننفان هي محاولته عرض أوضاع الفئات السعودية المختلفة خارج العائلة المالكة بعد ارتفاع مداخيل المملكة الهائل. والاستنتاجات التي توصل اليها، والتي تبعد إمكانية تأثير قريب المدى لهذه الفئات ، تبدو أساسية على المدى المتوسط والطويل لفهم عناصر ميزان القوى الداخلي الذي بدأ يتكون .

أما بالنسبة للمخابرات فالمعروف أن شعبة للمخابرات العامة أنشئت سنة ١٩٦٣ بدعم من وكالة المخابرات الأميركية وحسب مثالها . والشعبة

عسكرية ومدنية وتعمل في المجالين الداخلي والخارجي على السـواء . مكاتبهـا الرئيسية في جدة والرياض ولها ٢٧ فرعاً في المناطق . وفي سنة (١٩٧٩) جهزت الشعبة بجهاز كومبيوتر لجمع المعلومات وتصنيفها خصوصـاً وإن حوالي ٢٠٠ ألف من سكان المملكة هم تحت مراقبة الجهاز .ولكن صعوبات نقل التكنولوجيا والتخصص تفقد هذا الجهاز قدراً من فعاليته (راجع م. إ. إ. ٢٧/ ٤/ ٧٩) .

غير أن الاستقرار السعودي ليس مطلقاً ابدا . هو فعلي فقط بالمقارنة مع أنظمة أخرى ، كنظام الشاه ، أوكالنظام الأردني الخ . . . والواقع أن ضغوطاً إقليمية كبـيرة قد تؤدي بهـذا النظام إلى حالة من عدم الاستقـرار النسبي ، حتى لو أن أصدقاء السعودية وأعداءها على السواء يعرفون ، أن لا بديل ، في المرحلة الحالية على الأقل ، للسلطة القائمة . ولا شك أن شيئاً من هذا القبيل قد حدث خلال مرحلـة حرجـة من تاريخ المملـكة ، هي ربيع (١٩٧٩) حيث من الواضح أن خلافات عميقة قد نشأت بين الأمراء النافذين حول السياسة التي يجب اتباعها إزاء أحداث جسام وقعت في المنطقة : سقوط الشاه ، معاهدة كمب ديفيد ، الحرب بين اليمنين ، الأزمة في علاقات الرياض بواشنطن الخ . . . وكان الملك يمر في المرحلة نفسها بأزمة صحية كبيرة . أمّا ظواهر هذا الشقاق (والتأخر في حلّه بالتوافق) فهي متعددة : منها إحالة الشيخ كمال أدهم على التقاعد في (٢١/ ١/ ١٩٧٩) ، ثم ورود أنبـاء خلال شهـر شباط ـ فبراير عن عمليات تهريب سلاح للمملكة يقوم بها أمراء من العائلـة المالكة ، فأنباء ما لبث أن أكدت استقالة نائب وزير الدفاع ، المسؤول عن المخابـرات العامـة ، الأمـير تركي بن عبـد العـزيز . وأشـارت السفـير (١٠/ ٢/ ٧٩) إلى إن (٣٧) جندياً سعودياً بقيـادة ضابط برتبة عقيـد قد لجأوا للعراق (ولو ان الخبر بدا صعب التأكيد من مصادر أخرى) . في نفس المرحلة ألغى الأمير فهد زيارة معلناً عنها إلى واشنطن وبدأت الصحف الأميركية حملة تشكيك بصحة ولي العهد ثم بتوافق الأمراء وأخيراً باستقرار المملكة نفسها .

والواضح إن هذه الصحف كانت تعتمد على معلومات ما، كما كانت، في الوقت نفسه ، تساهم في حملة الضغط الأميركية على المملكة . وبقي أمـر اختيار ولي للعهد غير متفق عليه في وسط جو من ترقب تنازل الملك خالد عن العرش . هذا وفي (٨/ ٣/ ١٩٧٩)نقل الأمير ماجد إلى أحد المستشفيات الفرنسية بينما غادر فهد المملكة في ٢١/ ٣ إلى أوروبا في زيارة خاصة مفاجئة . وكان من الممكن التساؤل هل ان الراحـة هي الهـدف الـوحيد لفهـد حـين يمضي ١٥ يومـاً على الكوستادل سول الإسبانية والمنطقة في غليان كبير نتيجة إيران وكمب ديفيد وهو « الرجل القوي » . ولم تبدأ الأمور تتحسن إلاّ في مطلع نيسان ـ إبريل حين عاود فهد نشاطه الرسمي وبدا ان التعديل الوزاري قد صرف النظر عنه (رويتر ١/ ٤) وان الأزمة قد تمّ تخطيها على الأقل مؤقتاً (رويتر ١٦/ ٤). وفي (١٧/ ٥/ ١٩٧٩) عاد فهد إلى المملكة بعد غياب طويل لا يمكن تبريره إلاّ في نزاع داخلي وجد ولي العهد نفسه فيه في موقع ضعيف أو في موقع يعـارض المصالح الأميركية أكثر ممّا يرغب الأمير في ذلك ، غير انه من الصعب القول ان الأزمة فعلاً قد انتهت طالما لم يتم اختيار ولي عهد لفهد يسمح للملك بالتنازل (أو للمملكة بالاستقرار ان توفي فجأة) وللعائلة المالكة بإقامـة توازن داخلي جديد .

الفقرة الثانية

السلطة السعودية والدولة السعودية : التمأسس

لقد ولّت الحقبة التي استطاع فيها عبد العزيز أن يحكم مملكته بمساعدة بعض المستشارين ونفر من الكتاب . فكل من يحاول دراسة المملكة عن كثب يجد أن ثمة دولة سعودية تمتلك جهازاً تقليدياً : مجلس وزراء ، ومديريات وزارية ، وجيش وجريدة رسمية ، . . . كل ما يلزم لهيكل الدولة المشترك بين عدد كبير من أنظمة الحكم السياسية المختلفة ، كيف نشأ هذا الهيكل ، وما هي وظيفته السياسية اليوم ؟ قد تكون هذه هي الأسئلة التي ينبغي طرحها خارج التوق إلى ماضي السلطة البطريركية وأبعد من الواجهة الادارية الجميلة التي نعرفها اليوم .

أولاً ـ مأسسة السلطة دون فقدانها

١ ـ أول حركة مؤسسية

ليس بروز البنى الدوليّة السعودية ، تحولاً داخلياً بقدر ما هو استجابة لضغط خارجي . هذا هو الاستنتاج الذي نتوصل إليه من دراسة السيرورة الادارية ، ومنذ البدء . كانت مسألة استيعاب الحجاز أول التحديات المطروحة بعد هزيمة الهاشميين في عام (١٩٢٥ ـ ١٩٢٦) إذ كانت عملية دمج هذه المنطقة بالمملكة تطرح نوعين من المشاكل . كان ينبغي أولاً تجنب إثارة سكان الحجاز المدينيين الذين يغلب عليهم طابع التجارة والتحضر والذين لا يتوانون عن إظهار تفوقهم

على المقاتلين النجديين البدو . وكانت الحجاز تملك دستوراً ، ومجالس بلدية ، وجيشاً نظامياً ، وهي أمور يجهلها الغزاة السعوديون . وكانت هذه المقاطعة تقيم ، من ناحية أخرى ، علاقات عريقة مع الخارج ، بفعل التجارة البعيدة والحج ، وهي روابط لا تعرفها سلطة عبد العزيز التي كانت تلقى العزلة والتجاهل المتعمد .

وكان إلغاء البنى القائمة ليثير النقمة ، وما كان ليؤدي الاحتفاظ بها على ما هي عليه ، إلا إلى تفلت الحجاز تدريجياً من الفلك السعودي : كان الاختيار صعباً وملحاً في فترة كانت السلطة فيها منهمكة ، بشق النفس، في السيطرة على قوات « الاخوان » . فيجد ابن سعود حلاً وسطاً : إبقاء القوانين السابقة في الحجاز وتعيين ابنه فيصل نائباً لملك الحجاز ليضمن الوجود السعودي على رأس البنى التي خلقها الهاشميون . ولهذا السبب ، نلاحظ إن إدارة الحجاز كانت ، في تلك الفترة، أكثر تنظيماً من إدارة السلطة المركزية [٢٥] .

في (١٨) أيلول (١٩٣٢) يتم توحيد البلاد وتعطى اسم : المملكة العربية السعودية ، بدل « نجد ، الحجاز ، الاحساء ، عسير وملحقاتها » . وستحاول المملكة سحب تجربة الحجاز الادارية على مجموع البلاد . فيتم تعيين الحكام على مختلف المقاطعات ، ولكن مقداراً كبيراً من حرية التصرف قد أتيح لهم : في الحجاز ، يقوم فيصل بمشاورة الزعماء المحليين بانتظام ، وفي الاحساء ، يحكم عبدالله ابن جلوى على طريقة عبد العزيز الحازمة والأبوية . وكان مفهوم « تفويضات السلطة » قد نشأ ابتداء بنموذج نائب الملك في الحجاز .

ثم عمّ المفهوم ، من المناطق إلى قطاعات النشاط الحكومي . ولو أن هذا النشاط كان بدائياً ، ولكن الملك لا يستطيع أن يتدخل في كل من تفاصيله . لذلك صدر تفويض شخصي ، وكلف فيصل ، وهو المقيم في الحجاز ، حيث تتوفر وسائل الاتصال بالخارج ، بالقضايا الدبلوماسية ، فتعددت مهامه :

وزير ، وموفد لدى الأمم المتحدة ، وسفير متجول . واستجابت المملكة ببطء بالغ للمبادرات التي تقوم بها دول أخرى بصدد فتح سفارات لها ، ولم توافق السعودية إلاّ على إقامة خمس أو ست سفارات من أصل ثلاثين مبادرة مقترحة . وفي جدة ، لم يكن ما يميز الوزارة عن السكرتيريا الشخصية لفيصل ، نائب الملك في المقاطعة .

كما بالنسبة إلى وزارة الخارجية ، كذلك بالنسبة إلى وزارة المال التي استحدثت عام (١٩٣٢) ، إلا ان المشاكل كانت هنا ، أكثر خطورة : إذ ليس هنالك ما يميز اللائحة المدنية للملك عن موازنة الدولة ، وسيظل هذا الوضع مستمراً حتى نهاية الخمسينات . وكانت مسألة حماية النقد وضرورة تحديد قيمته الشرائية وإيجاد حد أدنى من جهاز محاسبة مسألة ملحة . فصدر تفويض شخصي لأحد معاوني الملك القدماء ، عبد الله السليمان الذائع الصيت ، ليوزع على حلفاء عبد العزيز وأنصاره ، أكياس الأرز أو القمح في البدء ورزم الدولارات في ما بعد .

٢ ـ إقامة البنى الحالية

أ ـ حافزان

لم يكن لهذا التنظيم ، مهما قلّت أهميته ، أن يتطور ما دام عبد العزيز حيًّا ، إذ يصفه عارفوه كملك حريص على ممارسة صلاحياته بنفسه ، فلا يتعالى عن الاهتمام بأقل المسائل أهمية : فيحكم بالعدل بين الأفراد أو بين القبائل ، ويملي نصوص المذكرات الدبلوماسية ، ويستقبل شخصياً الزائرين الأجانب ، الخ . . . [٢٦] . لم يكن التنظيم الوزاري المطبق في الحجاز يخطىء ، تأييد الملك غير أن التبادل مع الخارج قد أجبره على تعيين وزير للخارجية ، وحملته العلاقات مع شركات النفط على إنشاء وزارة المال ، ودفعه القرار الأميركي بصدد إقامة قاعدة في الظهران إلى إنشاء وزارة الدفاع عام (١٩٤٤) ، ولكن هذه

البنى ، التي وجدت بفعل الضغط الخارجي ، لم تكن لتؤثر على سلطة الملك الفردية ، الذي غالباً ما كان يتجاهلها كلياً (أنظر ، بصدد الدبلوماسية ، الفقرة الثالثة) . لذلك ، وبعد خمسين سنة من الحكم ، وفي إطار الرغبة في إشراك بعض أبنائه ومستشاريه في أمور السلطة التي سيرثها ابنه وخليفته سعود ، يوافق عام (١٩٥٣) على إنشاء مجلس وزراء ، قبل وفاته ببضعة أسابيع . كان عبد العزيز يسعى ، في الظاهر ، لتجنب حصر السلطة المطلقة التي كان يمارسها في يد واحد من أبنائه السبعة والثلاثين .

إن وفاة ابن سعود لم تكن سوى أحد عاملين قد أديا إلى تأسيس جهاز الدولة ، أما العامل الثاني فهو النفط طبعاً . لم يستخرج النفط السعودي بكميات صناعية إلا بعد عام (١٩٤٥) ولكن عملية الاستخراج قد ازدادت بسرعة بعد تلك الفترة . وكان عبد العزيز ينفق المداخيل التي يجنيها بسخاء بالغ رغم المخاوف التي كان يثيرها لدى الأرامكو تسامح من هذا النوع . هذا بالاضافة إلى أنه سرعان ما أصبحت هذه الأخيرة نوعاً من الدولة ضمن الدولة ، مشجعة ارتباط السلطة الملكية بها تدريجياً . ومقابل الاتاوات ، لم يكن باستطاعة السلطة إلا أن تقدم توقيعها في أسفل عقدالالتزام : فلا قوات مسلحة لتدافع عن المنشآت ، ولا إدارة تضمن وجود مفاوض قادر على تسوية العديد من القضايا المعلقة مع اتحاد الشركات الأميركية ، ولا وجود لأي بنية تحتية مادية وحتى لأي هيئة تتولى مراقبة هذا العملاق الرابض في داخل المملكة بالذات . هكذا نفهم لماذا كان يوجب على الأرامكو ليس أن تنقب وتستخرج وتكرر وتنقل النفط السعودي وحسب ، بل ، وكي يصبح بإمكانها أن تفعل كل ذلك ، أن تبني المساكن والمستشفيات والمدارس وأن تشق الطرقات ، وأن تقيم مراكز التدريب ، والتنقيب عن المياه والشروع بأبحاث زراعية ، وخاصة بدعوة الحكومة الأميركية لاقامة قاعدة عسكرية قرب آبار النفط من أجل الدفاع عنها وحماية العاملين فيها . كانت الرياض إذن تواجه تحدياً مزدوجاً ، إذ كان ينبغي أن تكون قادرة على مساومة ومراقبة هذه السلطة ـ المضادة الأجنبية ، من جهة ، وأن

تهيىء نفسها ، من جهة ثانية ، لتنافسها ليس في قطاع النفط وحسب بل وفي القطاعات الأخرى من الحياة المدنية حيث كانت الأرامكو تزج نفسها .

ب ـ الجواب

عند وفاة عبد العزيز ، في عام (١٩٥٣) ، كانت المملكة في وضع لا يخلو من الحرج : كان المورد الرئيسي للبلاد (النفط) مثلاً قد أخضع رسمياً للدولة في ظل غياب جهاز دولة قادر على إدارته . واجتمع مجلس الوزراء ، الذي شكل بعد رضوخ مؤسس المملكة وقبل وفاته بقليل ، في (٧) آذار ـ مارس (١٩٥٤) في الرياض لأول مرة . وأضيفت للوزارات الثلاث القائمةوزارات الداخلية والتربية والزراعة والصحة والتجارة والصناعة ، وفي عام (١٩٥٥) ، انشئت وزارة الاعلام . وتعهد الوزراء بوضع برامج داخلية لتنظيم وزاراتهم . وكان التنافس بين الوزراء الأشقاء وعدم الخبرة يسببان الكثير من المشاكل : في عام (١٩٥٣) مثلاً أنشئت وزارة الاقتصاد ثم ألغيت في السنة التالية كما كان حاكم المقاطعة الشرقية يرفض ، بشكل قاطع ، الخضوع لوزير الداخلية وكان يستمر في تصريف أمور حكم المقاطعة على طريقته . وكانت « اللجان » و« المجالس العليا » و« الهيئات العليا » و« اللجان الخاصة » تؤلف ثم لا تلبث أن تختفي أو غالباً ما كانت تتحول إلى وزارات أم تهمل ، أما الحرس (الوطني والملكي) فكان يسعى للحفاظ على استقلاليته عن وزارة الدفاع ، فيما ألحق بها الطيران المدني بدل أن يلحق بوزارة المواصلات التي كانت تطالب به ، الخ .

لم يبدأ الجهاز المنظم إلاّ في ما بعد ، وبتأثير من فيصل بشكل خاص . ففي (١٢) أيار ـ مايو (١٩٥٨) صدر مرسوم ملكي ينظم عمل مجلس الوزراء ويبقى هذا المرسوم (رغم بعض التعديلات التي طرأت عليه) ، هو الأساس الذي ينظم عمل السلطة على هذا الصعيد (*) . إذ يتولى المجلس مسؤولية وضع

(*) منها نظام الوزراء ونواب الوزراء وموظفي المرتبة الممتازة الصادر بالمرسوم الملكي الرقم م ـ ١٠ في ٨/٣/١٣٩١ هـ (٢٩/١٠/١٩٧٠) .

الموازنة ومسؤولية كل القضايا الداخلية ، لكن الملك وحده له الحق في الاشتراع ، ونشر القوانين والمعاهدات أو الالتزامات . ويستطيع الملك أن يرفض اقتراحاً من المجلس على أن يبرر رفضه . هذا ويقوم تنظيم المناطق في المملكة على أساس مرسوم صدر في تشرين الأول (أكتوبر) عام (١٩٦٣) ، تقسم المملكة بموجبه إلى خمس مقاطعات تنقسم بدورها إلى عدة مناطق . ويعين حاكم المقاطعة بموجب مرسوم ملكي ، يعاونه نائب ـ الحاكم ومجلس مقاطعة مؤلف من ثلاثين عضواً يختارهم مجلس الوزراء .

وكي لا ندخل في التفاصيل نكتفي هنا بالاشارة إلى ان بروز جهاز الدولة قد جاء متأخراً ، وبطريقة يغلب عليها الحذر وأحياناً ، الفوضى . إذ بعد وفاة عبد العزيز بربع قرن ، نجد أن الجهاز الرسمي قد وجد بالفعل ، يتوَّجه مجلس وزراء يتألف من عشرين عضواً اختير بعضهم لكفاءته لا لموقعه الاجتماعي . وللنفط دور بارز في هذا التطور : « كانت قضية استخدام عائدات النفط ، وبشكل واسع ، في أصل إنشاء المؤسسات الادارية المالية والحديثة » [٢٧] . يجب أن نوضح هذا الحكم الذي أطلقته أديث بنروز بالنظر إلى وضع المملكة الخاص . لقد كان على هذه الأخيرة أن تدفع ، نوعاً ما ، ثمن تعلقها بالاستقلال الوطني : بعكس الدول المجاورة ، كالكويت والبحرين أو الأردن ، التي استطاعت ، بسبب تهاونها في الاصرار على استقلاليتها ، الافادة من المساعدة التقنية التي قدمتها السلطة البريطانية الاستعمارية . كانت السعودية أول دولة مستقلة في المنطقة أما السلطة فيها فطالما سلكت مسلك « الطفل الذي أعطي كمية كبيرة من أوراق النقد » (التشبيه لسان جون فيلبي) . ويعود السبب في ذلك إلى الأصل البطريركي للمملكة وإلى عدم الخبرة . ولكن هل تغيرت هذه السلطة بعد بروز الجهاز الاداري .

ثانياً ـ هل تمَّ تبديل طبيعة السلطة؟

مما لا شك فيه إن بروز الجهاز الدولتي يشكل ظاهرة جديدة وهامة في

تاريخ المملكة . فهل استطاعت أن تحول دينامية السلطة الداخلية التي وصفناها في ما سبق ، بأنها عشيرية بشكل جوهري ؟ وقد يكون تبني نهج تجريبي هو أفضل وسيلة للاجابة على مسألة بهذه الصعوبة . فيؤدي بنا هذا الموقف إلى إيراد الملاحظات التالية :

١ ـ القرآن بمثابة دستور ؟

« يقوم نظام المملكة العربية السعودية السياسي ، على العقيدة الإسلامية التي ترسم القوانين والدساتير والقواعد . فالإسلام يضمن ممارسة الديمقراطية ، ينقض الجمود ويستبعد التقليد »[٢٨] . ينبغي ألا نرى في هذا التصريح الذي ورد على لسان الأمير فهد حين كان نائباً لرئيس الوزراء مجرد ذريعة لتبرير رفض السلطة إدخال قواعد الديمقراطية الغربية إلى المملكة . ولا يكفي ، من ناحية أخرى ، أن نصف بالديماغوجية خطاب الملك السابق ، فيصل ، حيث يقول : « نحن لا نؤمن بالاشتراكية ولا بالشيوعية ولا بأي مذهب خارج الإسلام . نحن لا نؤمن إلا بالإسلام »[٢٩] . ويستتبع هذا الموقف في الحالة الاولى . رفض الديمقراطية على النمط الغربي لأن فهد يضيف : « يعتقد البعض أن الديمقراطية الغربية قدوة يحتذى بها ، وإن إرادة القدر التي لا ترد تفرض على الشعوب تطبيقها . كنا لنقر بذلك ، طوعاً ، في عصر ازدهار الأنظمة الديمقراطية الغربية ، ولكن بعد الفضائح التي شابت هذه الأنظمة وعدم كفايتها لتسوية مشكلة الفرد ، وسقوطها المرتقب في الدول التي تطبقها ، بعد كل هذا لا نستطيع بأي حال أن نعتبرها النظام الوحيد الذي يضمن المصلحة العامة[٣٠] . ومن جهته يستتبع تصريح فيصل رفضاً للاشتراكية على النمط الناصري التي يحاول الخطاب ، بجمله ، نقضها .

من البديهي ، إن هذه التصريحات تعبر عن حركة دفاع ذاتي من قبل السلطة ضد القوى الديمقراطية أو الاشتراكية التي تهاجمها . ولكن المسألة

ليست هنا بالضبط ، لأن الأهمية تكمن في دراسة الأسباب التي لا زالت تحفظ لهذا الموقف الرجعي مصداقيته . هنا يبرز تفسيران :

١) تعطي السعودية انطباعاً عاماً بأنها تلتزم بالإسلام جدياً ، كأساس لسلطتها .وهي تبرهن على ذلك بممارستها لدور حارس الأماكن المقدسة وكذلك بواقع أن الشريعة تبقى القانون الوحيد المعترف به حتى على الأصعدة المدنية والتجارية ، وان قوات الشرطة هي التي تشرف على احترام فريضتي الصلاة والصوم ، وإن الإسلام لا يزال هو الغالب على النظام الضريبي والتعليم والعدل ، الخ[٣١] .

٢) إن هذا التعلق بالإسلام (الذي تزيد من وضوحه متطلبات الحياة العصرية) يجيب اليوم ، على انتظار الملايين من المسلمين في جميع أنحاء العالم الذين يبحثون ، بقناعة أو بتأثيرات ديماغوجية ما ، عن خلاصهم وخلاص بلادهم في العودة إلى الإسلام . هكذا يكتسب المثال السعودي قيمته كتجسيد دولتي (ينظر إليه بعين الاعجاب بتحفظ أم بغير تحفظ) لتيار تقليدوي لا يزال يتمتع بنفوذ كبير في أوساط مسلمي العالم أجمع . أما على الصعيد الداخلي ، تأتي الأيديولوجية الدينية (كالايديولوجيات الأخرى في بلدان أخرى) لتملأ ، (وبنجاح حتى الآن) ، الفراغ الذي يخلفه تبني بنية الدولة على النمط الغربي بعد أن حرمت من أي قاعدة أيديولوجية ذات توجه ليبرالي .

٢ ـ سيطرة العائلة المالكة على الجهاز الحكومي

نعرض في اللائحة التالية تركيب الحكومة في تموز ـ يوليو (١٩٧٩) . ومن اليسير أن نلاحظ فيها أن الملك يحتل منصب رئيس الوزراء وإنه يواجه في المجلس أشقاءه ـ الوزراء . في الواقع يحتل أبناء عبد العزيز ، أكثر المراتب الحكومية أهمية : منصب النائب الأول والنائب الثاني لرئيس الوزراء ، ووزيري الدفاع والطيران ، والأشغال العامة والاسكان ،والداخلية، والشؤون البلدية والريفية . أما وزارة الخارجية فهي من نصيب أحد ممثلي الجيل الثالث : سعود ، ابن الملك فيصل وابن شقيق الملك الحالي .

جدول رقم (١)

مجلس الوزراء

تموز - يوليو (١٩٧٩)

١ - خالد ※ ، ملك ورئيس وزراء .
٢ - فهد ※※ ، النائب الأول لرئيس الوزراء .
٣ - عبدالله ※ ، النائب الثاني لرئيس الوزراء ، رئيس الحرس الوطني .
٤ - سلطان ※※ ، وزير الدفاع والطيران .
٥ - متعب ※ ، وزير الأشغال العامة والاسكان .
٦ - نايف ※※ ، وزير الداخلية .
٧ - ماجد ※ ، وزير الشؤون البلدية والريفية .
٨ - سعود الفيصل ، وزير الخارجية .
٩ - الشيخ حسن الشيخ ※※※ ، وزير التعليم العالي .
١٠ - الشيخ محمد أبا الخيل ، وزير الاقتصاد والمالية .
١١ - الشيخ أحمد زكي اليماني ، وزير النفط والموارد المعدنية .
١٢ - الشيخ إبراهيم الشيخ ※※※ ، وزير العدل .
١٣ - الشيخ حسين المنصوري ، وزير المواصلات (منذ ٣١ آب - أغسطس - ١٩٧٦)
١٤ - الدكتور عبد العزيز الخويطر ، وزير التربية .
١٥ - الشيخ إبراهيم العنقري ، وزير العمل والشؤون الاجتماعية .

(※) الوزراء المشار إليهم بنجمة هم أشقاء وهم كلهم أبناء عبد العزيز . أما الثامن فهو ابن شقيقهم فيصل . وتقتضي إضافة اسم أحمد بن عبد العزيز نائب وزير الداخلية وفيصل بن فهد رئيس مؤسسة رعاية الشباب وكلاهما برتبة وزير .

(※※) الوزراء الثلاثة من آل فهد (+ فيصل بن فهد) .

(※※※) الوزراء الثلاثة الذين ينتمون إلى عائلة الشيخ التي يعود نسبها إلى مؤسس الوهابية .

١٦ - الشيخ هشام ناظر ، وزير التخطيط .
١٧ - الشيخ عبد الوهاب عبد الواسع ، وزير الحج والأوقاف .
١٨ - الدكتور عبد الرحمن الشيخ ※※※، وزير الزراعة والمياه .
١٩ - الدكتور محمد عبده يماني ، وزير الاعلام .
٢٠ - الدكتور حسين الجزائري ، وزير الصحة .
٢١ - الدكتور سليمان السليم ، وزير التجارة .
٢٢ - الدكتور علوي كيّال ، وزير البريد والبرق والهاتف .
٢٣ - الدكتور غازي القصيبي ، وزير الصناعة والكهرباء .
٢٤ - الشيخ محمد إبراهيم مسعود ، وزير دولة .
٢٥ - الدكتور محمد الملحم ، وزير دولة .
٢٦ - الدكتور عبدالله العمران ، وزير دولة .

وإذا حاولنا أن نذهب إلى أبعد من ذلك في تمحيص التعيينات في الوظائف الرسمية خارج المجلس ، نتبين أن هذه السيطرة قد أصبحت مؤكدة وتزداد اتساعاً . فولي العهد ، مثلاً ، يترأس سلسلة من المجالس العليا التي تعيد إلى قبضة سيطرة آل سعود المباشرة ، كل القطاعات الموكلة ، رسمياً ، لأشخاص غرباء عن العائلة (المجلس الأعلى للأمن القومي ، والتربية ، والجامعات ، والشؤون النفطية ، والشباب والحج ، وأخيراً ، التصنيع) . وتبسط هذه المجالس ، في الوقت نفسه ، سيطرة فهد ، شخصياً وسيطرة مجموعته (السديريين) على الادارة . أما التنظيم الجغرافي للمملكة فقد أوكل لأقرباء مقربين لعبد العزيز . فأبناؤه حكام على المدينة (عبد المحسن) ، ومكة (فواز) ، والرياض (سلمان) . وأحفاده يحتلون مناصب هامة : فهد بن سلطان يتولى منصب مدير عام وزارة العمل ، وفيصل بن فهد يتولى منصب مدير عام الشباب مع رتبة وزير ، وخالد بن فيصل ، منصب حاكم عسير ، وسعود بن عبد المحسن ، نائب حاكم مكة . كما يبرز أيضاً أبناء الجيل

الرابع : كضباط في الجيش ، أو في مراتب إدارية عالية (كمحمد ، بن عبدالله ، بن فيصل ، بن عبد العزيز ، نائب وكيل في وزارة التربية) .

وكي لا نطيل في تعداد اللائحة نستطيع أن نقول :إن أعقاب ابن سعود المباشرين ، يحتلون مراتب الادارة الأكثر أهمية . ومن البديهي أن الكفاءة ليست هي قاعدة هذا الوضع بل الرغبة في حفظ جهاز الدولة تحت سيطرة السلطة المباشرة . إلا ان هذا الواقع ، مهما بلغت أهميته ، لا يكفي لتفسير الوظائف السياسية لجهاز الدولة . وأهمها أربع :

٣ ـ الوظائف السياسية لجهاز الدولة

أ ـ الفعالية

إن إحدى الوظائف البديهية ، التي لن نطيل الحديث عنها ، هي في تمليك السلطة لأداة حكومية حديثة تتيح لها مجابهة اتساع وتعقد القضايا التي يجب أن تواجهها . إن رجال الأعمال الذين يعملون في المملكة ، وسفراء البلدان الأخرى أو الصحافيين ، لا يكفون عن التذمر من البيروقراطية السعودية حيث يسود الغموض والمماطلة وعدم الكفاءة . إن أحداً لا يستطيع أن يشكك بمثل هذه الأحكام . . ولكنه يترتب علينا مقارنة هذا الوضع بما كان عليه الأمر لعقد أو لعقدين مضيا : سلطة بطريركية متخلفة تماماً عن متطلبات الحياة الحديثة . ويشار من ناحية أخرى ، في هذا الموضع أم ذاك من الجهاز ، إلى بعض الشخصيات التي تتمتع بالكفاءة (في مؤسسة النقد ، في وزارات النفط والخارجية وفي مقاطعة عسير . . .) والتي نجحت في وضع أداة أكثر فعالية تملك طبيعياً إمكانية الاستمرار من بعدهم [٣٢] .

ب ـ تقاسم السلطة داخل العائلة :

ولئن كانت السلطة قد بقيت سلطة عشيرية فقد بقيت سرية أيضاً . ومع بروز جهاز الدولة ، يجد المراقب الخارجي وسيلة جديدة للبحث . يلعب الجهاز الرسمي القائم ، في الواقع ، دور مرآة ينعكس عليها ميزان القوى الداخلي في العائلة المالكة الحاكمة ، بينما تنمو حركة ،متميزة ،تعمل على تثبيت استقلال القطاعات الادارية وإعطائه الطابع الشخصي .

انعكاس لميزان القوى

كيف يمكن لنا أن نؤكد ان لهذا الأمير أو لهذه المجموعة من الأمراء نفوذاً في تصريف امور البلاد ؟ نستطيع ، بالتأكيد ، أن نتتبع اجتماعات ستة أو سبعة من أكثر الأمراء نفوذاً إلا ان السرية التي تغلف هذا النوع من الاجتماعات لا تتيح لنا أن نحكم بوضوح . فلا يبقى إلا الدولة التي تعكس ،وبمقدار من الأمانة على ما يبدو ، تطور ميزان القوى . هكذا نستطيع أن نتتبع مسيرة شخص . فيصل مثلاً : رئيس مجلس الوزراء منذ (١٩٥٤) أعطي سلطات استثنائية في عام (١٩٥٨) ولكنه استقال عام (١٩٦٠) أمام سعي الملك لاستعادة صلاحياته . وفي تشرين الثاني ـ نوفمبر (١٩٦٢) عين مجدداً رئيساً للوزراء . إذن فشلت مناورة الملك ، مما سيضطره إلى تسليم العرش لشقيقه بعد أقل من سنتين . ونستطيع أن نتبين مقدار النفوذ الذي كان يتمتع به فيصل من خلال الدعم الذي وجده لدى أشقائه في توليه للعرش ، أو بالنظر إلى أنه استطاع أن يتولى منذ عام (١٩٦٢) وحتى وفاته منصبي رئيس الوزراء ووزير الخارجية . أما نفوذ فهد ـ ولي العهد الحالي ـ فنستطيع أن نتلمسه سواء من مهامه العديدة التي أسلفنا ذكرها أم من اختياره كولي للعهد رغم وجود شقيقين يكبرانه سناً . ونستطيع أن نتبين ترقيه التدريجي من خلال تطور موقعه في مجلس الوزراء : وزير التربية في عام (١٩٥٣) ، وزير الداخلية ، ثم النائب الثاني فالنائب الأول لرئيس

الوزراء . هذا ويدل ثبات عبدالله على رأس الحرس الوطني ، وفي ثالث موقع داخل مجلس الوزراء ، على استمرار فئة أقلية من العائلة وعلى عجزها عن توسيع رقعة نفوذها . وفي نهاية عام (١٩٧٥) عزز المجلس بدخول ولدين لعبد العزيز بقيا حتى تلك الفترة خارج دائرة النفوذ : ما جد ومتعب . وقد فسر توليهما لمناصب وزارية كمحاولة من قبل الملك ومن قبل عبدالله لموازنة الأشقاء السديريين السبعة ، بتعيين أفراد ينتمون إلى تجمعات عشيرية أخرى من العائلة داخل المجلس . وقد أشرنا في السابق إلى ان نفوذ السديريين يكاد يكون ، في الواقع ، مهيمناً ، علماً بأن هذا التجمع العشيري قد اختار منذ البداية اللجوء إلى جهاز الدولة كأداة لفرض نفسه ، وقد ازداد نفوذه مع توسع الجهاز .

من زاوية النظر هذه ، قد تكون المرحلة الحالية ، مميزة بمحاولة التجمعات العشيرية الأخرى من العائلة ، إلى هذا الحد أم ذاك من التنسيق بينها ، لموازنة نفوذ السديريين . هكذا نتبين وجود تحالف موضوعي بين الملك ، وعبدالله ، وأبناء الملك فيصل ، وعشيرة عبد المحسن وبعض التجمعات العشيرية الأخرى ، محاولين تصحيح إهمالهم السابق للتركيبة الحكومية . إلا ان عشيرة السديريين ، التي يترأسها فهد ، تمتلك الكثير من الأوراق الرابحة التي تؤهلها للاحتفاظ بنفوذها : فرئيسها هو الملك المقبل ، وهي تسيطر على كل أجهزة الأمن (وزارة الدفاع ، والداخلية ، وتعيين شقيق ثالث ، تركي ، كنائب وزير للدفاع ، ومكلف بشؤون الأمن والتجسس) ، هذا بالاضافة إلى نفوذ فهد الشخصي ، على صعيد التربية الحديثة والصناعة النفطية والعلاقات الخارجية .

العمل على تثبيت القطاعات وإضفاء الطابع الشخصي عليها

إن بنية الدولة ، ومجلس الوزراء قبل كل شيء ، يلعبان دور أرضية التوحيد لمختلف اتجاهات العائلة المالكة . ولا يزال الجهاز يحمل آثار أسلوب التفويض الشخصي الذي طبع سيرورة تمأسسه . فعندما كان عبد العزيز أو

خلفاؤه يوكلون منصباً وزارياً أو مقاطعة من مقاطعات المملكة إلى أحد أقربائهم المقربين ، كان هذا الأخير يرى في ذلك ضرباً من ضروب التفويض الاقطاعي وليس تعييناً تراتبياً على غرار تراتبية الدولة . فكان آل جلوى مثلاً ، يتصرفون كأسياد مطلقي الصلاحية في الاحساء وما كانوا يقبلون على الاطلاق تدخل أي شخص آخر ، (حتى ولو كان رئيسهم في تراتبية الدولة) في شؤون المقاطعة . وكانوا ، زيادة على ذلك ، يعتبرون (كآل الشيخ في مجال العدل) إن هذه المهمة وراثية ولا يمكن أن تعطى إلا لأعقابهم [٣٣] . وكانوا يصرون على ألا تخضع عملية اختيار الموظفين ، وتقسيم انصبة الموازنة المعطاة لهم ، والبرنامج الاداري الذي يعملون بموجبه ، إلاّ بإرادتهم وألا يتم ذلك وفق القواعد العامة المطبقة في كل القطاعات وفي كل المقاطعات .

كانت شخصية عبد العزيز وسلطته المطلقة تتيحان ربط هذه السلطات الفرعية المستقلة نسبياً الواحدة بالأخرى . ولكن بعد وفاته ، كان ينبغي إيجاد وسيلة اتساق مؤسسية خوفاً من أن تتفتت السلطة من وزارة إلى أخرى ، ومن مقاطعة إلى أخرى . فأوكلت هذه المهمة تدريجياً لمجلس الوزراء الذي يعين الحكام ويشرف على نشاط الوزراء . وقد لعب الملك فيصل دوراً كبيراً في بروز هذه البنية ولكن محاولة فهد بعد غيابه ، فشلت ، في أن يلعب دور رئيس وزراء فعلي : وبعكس ما كان قد أعلن عنه ، لم يقبل الوزراء بتقديم تقارير دورية حول نشاط وزاراتهم لفهد . ومن هنا تكاثر هذه المجالس العليا ، الما فوق وزارية ، التي تتيح لفهد أن يتجاوز المجلس . ويبدو نجاحه في ذلك جزئياً فما زال الأمراء ينظرون إلى فهد كزعيم عشيرة ولا يقبل أشقاؤه الخضوع له . وقد عزز فشل محاولته في عام (١٩٧٥) استقلالية بعض المراكز القوية حيث يكاد يكون من يتولاها حاكماً مطلقاً في شأنها : الحرس الوطني (عبدالله) ، العدل (آل الشيخ) ، شؤون المقاطعات والبلديات (حيث يعتبر كل حاكم نائباً للملك) ووزارة الخارجية ، حيث لا يزال آل فيصل مهيمنين .

ج - مشاركة الحلفاء في السلطة

لطالما كانت السلطة السعودية وثيقة الارتباط ببعض قوى المملكة التي ضمنت لها ، في فترة أو أخرى ، البقاء والنجاح . وقد أتاح بروز الجهاز الحكومي ربط هذه القوى التي مكثت على ولائها ، بطريقة جديدة . ويشكل آل الشيخ أكثر هذه المجموعات شهرة . يتمثل نفوذهم بوجود ثلاثة منهم في مجلس الوزراء بشكل دائم . أما آل جلوي ، وكان أحدهم من مرافقي عبد العزيز أثناء الحملة على الرياض ، فكانوا يتمتعون بنفوذ بالغ في الاحساء . وكانت قوتهم تنافس قوة آل سعود الذين لجأوا إلى عقد تسوية تنص على أن تحفظ لهم الحاكمية على إحدى المقاطعات دائماً ولكن خارج الاحساء حيث يشكلون خطراً . هذا ولا يشكل آل ثنيان قبيلة كبيرة ولكن نفوذهم قد ازداد بعد زواج فيصل من إحدى فتياتهم . والسديريون يشكلون عائلة قوية في الجهاز وإن كانوا قد استبعدوا عن مجلس الوزراء . وثمة قبائل أخرى في وضع مماثل ، أما الحرس الوطني ، وبوصفه أداة الاحاطة المثالية ، فهو يتألف من أبناء الزعماء القبليين ، بعضهم كضباط والآخرون جنوداً .

د - إلحاق ممثلي الطبقات الجديدة

يشكل الجهاز الوظيفي ، في السعودية ، وسيلة لايصال الثروة التي تجنيها الدولة لأكثر الأفراد حرماناً : فهؤلاء ، على الأقل ، موظفون . وهنالك عشرات الألوف من المواطنين الذين ينالون أجراً من غير مقابل لأنهم غير مؤهلين للقيام بما قد يطلب منهم . ولطالما كان الحرس الوطني قناة تحويل مالي تتيح للدولة ربط المواطنين بها اقتصادياً فتسهل عليها عملية مراقبتهم .

ويتحكم بعملية تعيين الموظفين الأكثر فعالية ، والذين قد تشكل مناصبهم خطراً فعلياً ، منطق مماثل بشكل أساسي : المئات من التكنوقراطيين الذين يعودون ، جميعاً إلى البلاد ، بعد أن ينالوا شهادات من أكثر جامعات

أوروبا وأميركا شهرة . يبلغ عددهم ، في الولايات المتحدة الأميركية وحدها ، حوالي ثلاثة آلاف ، ويعتقد أن حوالي ٣٠ ألفاً من السعوديين قد أنهوا تعليمهم العالي في ما وراء الأطلسي . ويتميز هؤلاء ، كممثلين نموذجيين للفئات الاجتماعية الجديدة التي تكلم عنها وليم روغ ، بنفوذ واسع في بلد هو في أمس الحاجة لليد العاملة المختصة ، كما يتميزون بميلهم الموضوعي ، وأحياناً المعلن ، للمطالبة باشتراكهم في قيادة البلاد ، بشكل يتوافق مع عددهم المتزايد وكفاءتهم الأكيدة ، وخاصة ، مع حاجة المملكة لأمثالهم [٣٤] .

وكان الملك سعود ، وبشكل غير إرادي ، قد زاد من آمالهم، فدعاهم ، رغم اعتراض العائلة المالكة وانتقادات فيصل ، للاشتراك ، عام (١٩٦٠) ، في مجلس للوزراء أُلِّف من العامة . ولكن استبدال هذا المجلس ، بعد خمسة عشر شهراً ، بمجلس آخر يتوافق مع طبيعة السلطة العشيرية ، ويخضع ، بالتالي ، لسيطرة الوزراء - الأشقاء المعروفين (فيصل ، فهد ، سلطان . . .) ، شكل نكسة جديدة لهذه الآمال غير أنه كان من المستحيل أن يتم استبعاد التكنوقراط الجدد كلياً : فاحتفظوا ببعض المناصب على ألاّ يقوموا بأي نشاط سياسي . وخير مثال على ذلك ، استبدال الطريقي (وهو وطني) باليماني (وهو تكنوقراطي موالٍ للغرب) في وزارة النفط عام (١٩٦٢) . (أنظر الفصل السادس) .

في عام (١٩٦٥) ، كان مجلس الوزراء السعودي يتألف من أربعة عشر وزيراً : خمسة أمراء من العائلة المالكة ، ثلاثة ممثلين ، من آل الشيخ ، وستة وزراء من العامة يتولون المناصب الوزارية التالية : النفط ، الزراعة ، المواصلات ، الاعلام ، الصحة والعمل . وبعد عشر سنوات ، (أنظر الجدول رقم١) بعد تعديل عام (١٩٧٥) ، كانت الحكومة تضم خمسة وعشرين وزيراً ، منهم ثمانية أمراء سعوديين ، ثلاثة ممثلين عن آل الشيخ وأربعة عشر وزيراً من العامة يحتلون خمس وظائف تقنية من أصل الوظائف الستة المذكورة

سابقاً، بالاضافة إلى وزارة التربية ، والتجارة والبريد والبرق والهاتف ، والصناعة والتخطيط ، وكذلك ثلاثة مناصب كوزراء دولة (التي درج التقليد الفرنسي على تسميتها : سكرتير دولة بلا وزارة) . ولا يستطيع هؤلاء الوزراء ، مع زملائهم الوزراء التقنيين ، الوصول إلى الوزارات السياسية (الداخلية ، الخارجية ، الدفاع) كما لا يستطيعون الوصول إلى دوائر الأمراء الضيقة حيث حيث توضع السياسة السعودية فعلياً . هذا لا يمنعهم عن أن يعينوا وزراء وأن يحتل بعض ممثلي جيلهم المناصب الادارية الهامة . إلا انه يبدو من العسير أن نميِّز بشكل واضح بين الوزراء والموظفين لأنه ، من البديهي أن القرارات لا تؤخذ في مجلس الوزراء . فيجب أن نقيس نفوذهم إذن ، بمقدار ثقة السلطة بهم لا بالمراتب التي يحتلونها في تراتبية الدولة .

إن تعيين هؤلاء في مناصب أكثر فأكثر أهمية ، (ولكن تقنية دائماً) ينم عن معطيين متناقضين : الإقرار بكفاءتهم ولكن أيضاً حصردورهم في القطاع غير السياسي . فيحتل هؤلاء التكنوقراطيون اما المناصب المستحدثة (التخطيط والصناعة) ، والمناصب التي كان يتولاها أفراد من غير السعوديين (حتى عام ١٩٦٦ ، كانت الحكومة تضم عدداً يتراوح بين اثنين وخمسة وزراء غير سعوديين) ، واما المناصب التي كان يحتلها ، في السابق ، ممثلو القبائل غير السعودية . ومن أجل الحفاظ على دوام سلطتها ، وكي لا تثير أي شعور بالحرمان لدى الواحدة أو الأخرى من هاتين الفئتين (التكنوقراطيون من جهة ، والوجهاء القبليون من جهة أخرى) ، تلجأ العشيرة السعودية إلى وسيلة وفاقية تقوم على تعيين وزراء لهم ارتباطاتهم القبلية من ناحية ، ويملكون مستوى من التعليم العالي من ناحية ثانية . هكذا نجد ان عشرة على الأقل من الأربعة عشر وزيراً في حكومة عام (١٩٧٥) ، ليسوا ، فعلاً من العامة كما وصفناهم في السابق : فهم يحملون لقب « شيخ » أو « دكتور » حسب الظروف ولكنهم يلائمون التسوية المذكورة (آل اليماني ، الخويطر ، ناظر ، مسعود . . .) .

ورمز آخر لهذه التسوية : تعيين أعقاب عبد الوهاب في مناصب تقنية وعزلهم جزئياً عن مكانتهم القوية التقليدية (العدل ، والشؤون الدينية) .

ولكن هل سيقبل هؤلاء « الشيوخ ـ الدكاترة » ، ولفترة طويلة ، أن يعاملوا كموظفين ومستشارين حتى عندما يحملون لقب وزير ؟ ظاهرياً ، ليس في الأفق أي إشارة تمرد . إلا اننا نستطيع أن نشير إلى ان ولي العهد قد التزم في عام (١٩٧٥) ، بتشكيل « مجلس استشاري » ، يكون نوعاً من البرلمان المعين من قبل السلطة ويضم عناصر « فتية » تمثل إما التجمعات القبلية وإما فئات التكنوقراطيين وإما الاثنين معاً ، ويتألف هذا المجلس من ثلاثين إلى أربعين عضواً ويكون « عليه أن يلعب دوراً كبيراً » . ولكن فهد نفسه كان يستبعد نهائياً التجربة الديمقراطية على الطريقة الغربية ، « التي أثبتت فشلها على نطاق واسع » . وبعد أربع سنوات من الاعلان عن « تعيين أعضاء المجلس الوشيك » ، لم يحدث في الواقع شيء من هذا القبيل . ظاهرياً ، لا أحد في المملكة يستطيع أن يحاسب ولي العهد . فهل تراجع أم ان معارضة شديدة قد واجهته داخل عشيرة ، لم تستسغ ، تاريخياً ، الاستحداثات التي قد تنال من حكمها المطلق ؟ ينبغي ، ربما أن ننتظر وصول فهد إلى العرش لنجد الأجوبة . ومع ذلك لا يبدو المشروع نفسه غريباً عن احتمال قيام تذمر بين هؤلاء الوزراء ـ الموظفين . فهل كان فهد يسعى لأن يسبق هذا التململ أم أن يرد عليه ؟ هل ستنجح السلطة في المستقبل أن ترفض تقديم هذا التنازل الذي لا يهدد سيطرتها على البلاد بشكل أساسي ؟ يبدو أن السلطة تملك وسائل النجاح ما دام ممثلو هذه الفئات الاجتماعية الجديدة لا يزالون يعملون ، في مواجهة سلطة شديدة التنظيم ، كأفراد معزولين ، ترقيهم أو تتجاهلهم عشيرة ملكية لا تعوزها الوسائل ولا الجرأة ولا تخلو من التضامن الداخلي البنيوي (بمعنى ان قاعدته انتروبولوجية لا سياسية) .

الفقرة الثالثة :

من يقود السياسة الخارجية ؟

رغم خصوصية مهامه وتنظيمه ، نستطيع أن نعتبر مضمار الشؤون الخارجية في المملكة خير دليل على الاعتبارات التي أوردناها حتى الآن حول مجمل النشاطات السياسية . وأكثر من أي ميدان آخر ، يبدو أن هذا الميدان قد شكل المثل النموذجي لما سميناه « تثبيت القطاعات وإعطاؤها الصفة الشخصية » ، بالنظر إلى سيطرة شخصية الملك فيصل على هذا المضمار طيلة نصف قرن بدون انقطاع وبشكل حصري. وكما في حالات أخرى ، كان منطلق هذه السيطرة ، توكيل السلطة من قبل العاهل لأحد أبنائه ، أفاد منه هذا الأخير لتأمين ما ينبغي أن نسميه هيمنة شخصية شبه كاملة على هذا القطاع من النشاط الدولي . من هنا نفهم أنه في هذا المضمار ، وأكثر من أي مضمار آخر ، سيشكل موت الملك فيصل فترة قطع عميق وتردد وتنافس .

أولاً العهد الفيصلي (١٩٣٠ ـ ١٩٧٥)

١ ـ استمرارية وصلابة النفوذ الفيصلي

نستطيع أن نرجع بداية تفويض السلطة الذي منحه الملك عبد العزيز إلى إبنه فيصل في قضايا السياسة الخارجية ، إلى عام (١٩١٩) . وفي الواقع عين هذا الأخير ، وهو لم يكن قد تجاوز الثالثة عشرة من العمر ، رئيساً للوفد السعودي إلى مؤتمر السلام في باريس ، بعد ان مرَّ بلندن حيث استقبله الملك

جورج . وإذا كان من الضروري في تلك الفترة أن يساعده في ذلك أحد المستشارين الحاذقين ، فستزول هذه الحاجة تدريجياً بعد سنوات عندما تفرض شخصية فيصل نفسها كممثل رئيسي لبلاده لدى الدول الأجنبية الكبرى . وسيكرس هذا الدور في عام (١٩٣٠) عندما يعين الأمير الذي لم يكن قد تجاوز الرابعة والعشرين من العمر ، وزيراً للخارجية ، وسيحتفظ بهذا المنصب (باستثناء فترة لا تتجاوز الخمسة عشر شهراً من كانون الأول ـ ديسمبر (١٩٦٠) إلى آذار ـ مارس (١٩٦٢) حتى وفاته وبدون انقطاع . في هذه السنة (١٩٣٠) ، كان فيصل قد قام برحلتين إلى أوروبا ، واشترك في غالبية المفاوضات الحدودية ، وقد كان خاصة ، منذ (١٩٢٥) ، نائب الملك في الحجاز . ينبغي ألا نعتقد أن هذا الجمع بين الوظيفتين كان محض صدفة : إن الحجاز هو هذا الجزء من المملكة الأكثر انفتاحاً على الخارج سواء بسبب موسم الحج السنوي لعدد متزايد من المسلمين (وخاصة القادة المسلمون القادمون من مناطق مختلفة ، من ماليزيا إلى مصر والسنغال) أم بسبب الدور الاقليمي والدولي الذي كان يلعبه شريف مكة ، قبل فتح الحجاز على يد القوات الوهابية ، والذي اشتهر بعلاقاته مع بريطانيا ، ودوره البارز في الحرب العالمية الأولى . هذا وفي المقابل ، كان العاهل السعودي لا يحب السفر وكان شديد التعلق بنجد ، مسقط رأسه . فليس في تعيين فيصل في هذا المنصب ما يثير الدهشة ، وهو الذي كان يشرف على إدارة الحجاز منذ خمس سنوات ويستقبل في جدة الوفود الأجنبية وينظم حج المسلمين في مكة والمدينة .

إن هذا المزج ما بين المهمتين الاقليمية (حكم الحجاز) والقطاعية (الشؤون الخارجية) ليشير إلى استقلالية المكلف بالمسؤولية الدبلوماسية في مضماره . وبالفعل ، سيكون لهذا المضمار مركز آخر ، يختلف عن مركز السلطة نفسها وسيكون مقر وزارة الخارجية ، وبالتالي ، السفارات المعتمدة في المملكة ، في جدة ، مرفأ الحجاز الرئيسي وليس في الرياض عاصمة المملكة . إن

هذا التمييز الطوبوغرافي ليشير إلى واقع عزل القطاع الدبلوماسي عن نشاطات الدولة الأخرى ، وإلى استقلاله النسبي عن السلطة نفسها . هكذا سيتولى فيصل ، الذي يقيم في جدة ، تعاونه هيئة من الموظفين اختارها بنفسه ، والذي يمتلك حرية التصرف المطلقة بالموازنة المعطاة له ، مسك زمام علاقات بلاده الخارجية ، وسيكون بإمكانه ، إنطلاقاً من هذه « القلعة » ، أن يستولي فيما بعد على السلطة بكاملها . فهل سيربط عندئذ ربطاً عضوياً ، بين الدبلوماسية والبنية الدولية ؟ إن ما سيفعله ، على العكس من ذلك ، هو تكريسها ولكن مع الاحتفاظ لنفسه دائماً بدور وزير الخارجية وبدور رئيس الوزراء . وما دام فيصل ملكاً (١٩٦٤ ـ ١٩٧٥) لن يكون هنالك إذن سوى نائب لوزير الخارجية في السعودية . بهذا يكون فيصل متماشياً مع عصره : « رئيس حكومة يكون الصانع الرئيسي لسياسة بلاده الخارجية » ، ربما أصبحت هي القاعدة العامة في العالم .

كيف كان فيصل يقود النشاط الدبلوماسي ؟ أولاً ، بنفسه لأنه كان كثير الرحلات . وطوال حياته ، كانت الرحلات تستنفد قسماً كبيراً من وقته . فقد كان الاتصال الشخصي مع مسؤولي البلدان الأخرى عاملاً جوهرياً في تحديد موقفه منهم . وكان الرئيس التقليدي لوفد بلاده في الجامعة العربية وفي الأمم المتحدة . وكان يستقبل شخصياً ، في مكتبه في جدة ، ثم في الرياض ، كل سفراء وموفدي القوى الأجنبية وكان على اتصال دائم مع مبعوثي المملكة في الخارج .

ومن حوله ، كان اختيار المستشارين ، الذين يحتلون رسمياً هذا المنصب أم ذاك ، يخضع للكفاءة كما يخضع لولائهم ولاخلاصهم الشخصي لفيصل . والجهاز نفسه قد تأسس عام (١٩٢٦) بعد فتح الحجاز ، وسمي « مديرية الشؤون الخارجية » ووضع على رأسه أحد المقربين من الملك (الدملوجي ثم حمزة) . وكانت المديرية تتألف من أربعة أقسام (حقوقية ، سياسية ، إدارية ،

وقنصلية) . كانت هذه المديرية ، بموجب المرسوم الذي يؤسسها [٣٥] ، قد أصبحت رمزاً لانقسام السلطة على الصعيد الدبلوماسي بين العاهل ووزيره : فكان على القسمين الأولين أن يأتمرا بأوامر الملك ، وعلى الأخيرين أن يأتمرا بأوامر فيصل ، الذي كان في تلك الحقبة نائب الملك في الحجاز . وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ، حولت المديرية إلى وزارة ، وعين فيصل وزيراً ، يساعده مدير عام ، ومستشار ، وخمسة عشر موظفاً آخر . ولكن مرسوم عام (١٩٣٠) كان ينص على أن يستمر الملك مسؤولاً عن الوزارة وأن تظل وظائف الوزير محدودة مبدئياً . في عام (١٩٥٤) ، أعلن مجلس الوزراء عن تنظيم جديد للوزارة ، لا يزال معمولاً به حتى الآن ، يستلهم الأنماط الغربية المعروفة على نطاق واسع .

كانت المكانة التي تزداد اتساعاً ، والتي تحتلها المملكة في شبكة العلاقات الدولية ، تضغط كي يكون دور المؤسسة (هيئة مركزية وتمثيل في الخارج) أكثر فعالية . فقد ولّت الأزمنة التي لم تكن المملكة فيها قادرة ، ولم تكن ترغب على ما بدا ، بإقامة بعثات دائمة تمثلها في الخارج . ففي عام (١٩٣٢) ، اعتمدت عدة بلدان ممثلين لها لدى عبد العزيز دون أن يكون باستطاعة المملكة تطبيق قاعدة التعامل بالمثل ، مما استلزم ، للحفاظ على بعض التواجد إرسال وفد من المملكة ، برئاسة فيصل ليقوم بجولة على هذه البلدان [٣٦] . وفي عام (١٩٣٧) لم يكن للمملكة سوى ثلاثة مفوضيات [٣٧] ، وقنصليتين [٣٨] . ومنذ (١٩٤٧) اكتملت الادارة : ١٦ مديرية تؤلف الهيئة المركزية [٣٩] ، وشبكة كبيرة من بعثات التمثيل في الخارج [٤٠] .

٢ ـ حدود النفوذ الفيصلي

ولئن كان لا شك في استمرارية النفوذ الشخصي لفيصل على السياسة الخارجية السعودية ، فلا ينبغي أن نخلص إلى ان هذا النفوذ كان على المقدار

نفسه من القوة طوال نصف قرن اقترنت خلاله هذه الشخصية بادارة السياسة الخارجية . نستطيع أن نميز مرحلتين في هذا التصور : الأولى ، حيث يقف فيصل في مواجهة عاهل يفترض مبدئياً أن يكون مطلقاً ، والثانية هي المرحلة التي يصل بها فيصل إلى قمة السلطة ، كرئيس للدولة ووزير للخارجية ولكنها مرحلة بلغت فيها القضايا مقداراً من التعقيد بحيث أصبحت سلطة الملك الشخصية محدودة بالضرورة .

أ ـ سلطة الموكل (١٩٣٠ ـ ١٩٦٢)

ولو أن فيصل قد عين ملكاً عام (١٩٦٤) ، إلا أنه يمكن القول أن سيطرته الفعلية على أجهزة الدولة تعود إلى عام (١٩٦٢) . قبل هذا التاريخ ، كان يتوجب على فيصل أن يصغي لإرادة العاهل ، عبد العزيز (والده) حتى عام (١٩٥٣) وسعود (شقيقه) من عام (١٩٥٣) حتى (١٩٦٢) [ورسمياً حتى عام ١٩٦٤] . والحال ان سلطة العاهل شبه مطلقة ولا تميز على الاطلاق بين القضايا الداخلية والقضايا الخارجية ، ولا بين القرارات المركزية والمسائل التفصيلية . ولئن كان نفوذ فيصل يقوم على توكيل من قبل العاهل ، فمن البديهي أن العاهل يستطيع سحب ـ وقد سحب فعلاً ـ هذا التوكيل المعطى على صعيد ما أو لفترة زمنية محددة . ولم يكن ، في الواقع ، ما يمنع امتداد سيطرة العاهل الشخصية إلى وزارة الخارجية ، ولم يغفل الملكان اللذان سبقا فيصل تذكير هذا الأخير بهذه الحقيقة .

كان والده ، أولاً ، يعتزم معالجة كل قضايا المملكة ، ولم يكن أمام فيصل إلا الإذعان ، ولن يكون لفيصل ، في حياة والده ، أي سطوة في مجال العلاقات مع دول الجوار المباشر للمملكة التي ظلت معتبرة في اطار علاقات ما بين القبائل ، ولا تتعلق تسويتها بالتالي ، إلا بزعيم القبيلة ـ رئيس الدولة نفسه . أما في العلاقات الأخرى، فكان باستطاعة الملك أن يتدخل بنفسه في أي

مسألة وفي أي لحظة : كي يأمر سفيره في القاهرة بالرد على حملة صحافية ضد الوهابية (١٩٣٧) ، كي يملي على ابنه ـ الموكل فيصل حرفياً ما يجب أن يصرح به في مؤتمر لندن حول فلسطين (١٩٣٨) ، وكي يملي على موفده في الجامعة العربية موقفه من القضايا المطروحة [٤١] . وفي داخل مجلس الملك الخاص ، كانت تختلط القضايا الداخلية بالنشاط الدبلوماسي دون أي تمييز عضوي . وكان القسم السياسي في القصر يشكل من ناحية أخرى نوعاً من الصورة طبق الأصل عن وزارة الخارجية ، التي تم تنظيمه على غرارها . ولم يكن عبد العزيز ليتأخر عن الحضور شخصياً في بعض اللقاءات التي كانت تعتبر جوهرية في المملكة وبعض دول الجوار المباشر : عام (١٩١٦) ، في الكويت ، من أجل تحديد موقف زعماء شبه الجزيرة إزاء معسكري الحرب العالمية ، عام (١٩٣٧) في الكويت وفي البحرين ، ليلتقي بروزفلت في البحر الأحمر ، وفي عام (١٩٤٦) في القاهرة بدعوة من فاروق . . . أما المضمار الذي كان فيصل يتولى تدبيره ، فيقتصر على ما كان يتخلى عنه العاهل ، ولا يجب أن نفهم سيطرته على الجهاز الرسمي للعلاقات الخارجية ، إلا في إطار تمركز السلطة الشديد بين يدي العاهل . إلا انه من البديهي إن نفوذ فيصل كان يزداد باطراد ، وإنه أصبح تدريجياً على الصعيد الدبلوماسي ، الممثل التقليدي ، والمستشار المقرب والبديل الظرفي لوالده .

وفي عهد سعود (١٩٥٣ ـ ١٩٦٤) كان نظام الحكم يراوح بين الملكية الثنائية والحكم الفردي لينتهي بإزاحة سعود . ونستطيع أن نوجز الرهان بقولنا إن فيصل كان يسعى ، انطلاقاً من مركز قوته في جدة ، لنفوذ أكبر في القضايا الداخلية للمملكة وخاصة في قضاياها المالية ، بينما كان سعود يسعى ؛ انطلاقاً من موقعه كملك ، إلى حصر نفوذ فيصل في القطاع الدبلوماسي . وستكون نتيجة المنافسة لصالح فيصل ، ولكن سعود كان قد استطاع ، في هذه الأثناء أن يبعد شقيقه عن وزارة الخارجية ، لمرحلة استثنائية بلغت الخمسة عشر شهراً (من

كانون الأول - ديسمبر - ١٩٦٠ وحتى آذار - مارس - ١٩٦٢) خلال فترة دامت خمساً واربعين سنة (١٩٣٠ - ١٩٧٥) .

ب - حدود السلطة الشخصية :

منذ عام (١٩٦٢) ورسمياً ، منذ عام (١٩٦٤) ، أصبح فيصل عاهل المملكة . وأصبح لا مرد لسيطرته على دبلوماسية البلد ، هذا بالاضافة إلى أنه إذا كان الجهاز لا يدين له بنشوئه فهو مدين له بتوسعه . لم يكن في نيته تعيين وزير خاص لهذا المنصب : إذ ان تعيينه شقيقاً له ليؤدي إلى تفلت هذا المجال من سطوة فيصل تدريجياً ، أما تعيين أحد التكنوقراطيين فكان يلقى استياء العائلة المالكة الحريصة على الاحتفاظ بأكثر المناصب الوزارية أهمية . ولكن باتت قضايا المملكة أكثر فأكثر تعقيداً من جهة ، وكان الأمراء الذين لعبوا دوراً هاماً في إزاحة سعود لصالح فيصل يعتزمون ، من جهة أخرى ، مشاركة شقيقهم العاهل في السلطة على كل الأصعدة ، بما في ذلك وزارة الخارجية .

كان يتوجب على الملك ، وهو رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، أن يترك مقداراً متزايداً من حرية العمل لمستشاريه المقربين وللجهاز في قيادة النشاط الدبلوماسي . إن الست عشرة ساعة التي كان يقضيها يومياً في مكتبه ، أو تنقلاته الكثيرة في الخارج ، لم تكن تكفي على الإطلاق . وبات لبعض الرجال الموثوقين إمكانية إدارة دبلوماسية البلاد دون الرجوع دائماً إلى العاهل - فقد زاد نفوذ الشيخ أحمد زكي اليماني ، أحد خريجي هارفارد وأحد محميي الملك ، في قطاع النفط الذي يتطلب مستوى معيناً من الاطلاع التقني ،وكان ينبغي ان يعهد بادارة الدبلوماسية في مظاهرها اليومية لمن يستطيع التفرغ لها ، ولهذا السبب صدر مرسوم ملكي في أول نيسان - أبريل (١٩٦٨) ينص على إنشاء منصب وزير دولة مكلف بالقضايا الخارجية وقد أوكل المنصب لعمر السقاف ثم ، بعد موته ، لمحمد إبراهيم مسعود ، وأخيراً لسعود الفيصل في ٢٩ آذار - مارس (١٩٧٥)

بعد وفاة الملك فيصل والد هذا الأخير . وخارج إطار هذا المنصب الرسمي ، كان للعديد من المستشارين دور كبير في تحديد ومتابعة السياسة الخارجية . وكان اثنان منهما يتمتعان بنفوذ خاص : كمال أدهم ورشاد فرعون ، طبيب الملك الخاص [٤٢] .

وفي داخل الدوائر القيادية في العائلة المالكة ، يسعى العديد من الأمراء - الوزراء إلى تطوير نشاطهم الخارجي ، وتعاظم هذا الجهد بعد وفاة فيصل الذي كان يعطي طابع الوحدة لدبلوماسية مهددة بالتشتت . ولنذكر من بين الأمراء الذين فرضوا - إلى هذا الحد أم ذاك - وجودهم على الصعيد الدولي : فهد ، عبدالله ، سلطان ، فواز ، وسلمان ، وهم جميعهم أشقاء الملك ، وزراء أو حكام مناطق . ولعل خير تعبير عن بروز الأول كدعامة أساسية لنظام الحكم وكطامح للوصول إلى العرش ، زيارته للولايات المتحدة في حزيران - يونيو - ١٩٧٤ لتوقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والعسكري بين البلدين . أما الآخرون فيستقبلون ، عادة ، السفراء المعتمدين في المملكة دون الرجوع ، بانتظام ، للقصر أو لوزارة الخارجية . والوزراء الثلاثة المكلفون بالأمن (سلطان في وزارة الدفاع ، نايف في الداخلية ، وعبدالله على رأس الحرس الوطني) يعقدون صفقات الأسلحة بأنفسهم وينفقون المبالغ المرصودة لهم باستقلالية كاملة . واستطاعوا حتى أن يقيموا ضروباً من التحالفات : فصلات عبدالله العربية لا تتطابق دائماً مع علاقات الدولة ويحدث أحياناً أن يساعد قوى سياسية في المنطقة تعتبرها عشائر العائلة المالكة الأخرى كقوى عدوة .

ثانياً - بعد فيصل

لا تفضي السعودية ، منذ آذار - مارس ١٩٧٥ ، بتفاصيل تتعلق بالطريقة التي يمارس الحكم فيها ، أكثر مما كانت تفضي به في السابق . فالسياسة الخارجية لا زالت ترسم في الخفاء . ومع ذلك نستطيع أن نورد بعض الملاحظات اعتماداً على عدد من المعلومات المتوفرة :

١ ـ الملاحظة الأولى تتعلق بهذا السر تحديداً . فبالنسبة لمن هو غريب عن الأوساط القيادية ، يبدو من المستحيل إيجاد أجوبة مؤكدة على أسئلة من هذا القبيل : ما هو حجم السكان ؟ لماذا لا زالت مفاوضات تأميم الأرامكو تتعثر ؟ إلى أين وصلت العلاقات السعودية الايرانية ؟ من اغتال فيصل ولماذا ؟ ما هو مقدار مدخرات المملكة النقدية ؟ الخ . الشائع هو التكتم أو التقديرات التي سرعان ما تكذبها الوقائع . ولعل السياسة الخارجية هي المثل النموذجي لهذه السرية : فللمملكة ميل خاص للزيارات السرية ، والمدفوعات السرية ، والاتفاقيات السرية . . . ويسود هذا الكتمان مجموع السلطة . ولئن كانت تتميز بالشدة في هذا المضمار ، فلأن المملكة تخشى ، على الأرجح ، أن تستعرض ثروتها علناً ، علماً منها بأنها معرضة للخطر كغيرها . وإذا كانت الأسلحة الدبلوماسية المفضلة عندها تقتصر ، بالتأكيد على مدفوعات البترو دولار بكل أشكالها ، إلا انها وسيلة لا تدعو إلى الفخر . ألا يروج ضد المملكة غالباً ، بأنها تشتري نفوذها ؟ (٤٣) .

٢ ـ أدت وفاة الملك فيصل ، في هذا المضمار ، إلى مزيد من الوضوح في تعددية المراكز التقليدية ، وبالتالي ، في تعددية خيارات السياسة الخارجية (*) . طبعاً ، لا زالت مصالح العائلة ، في خطوطها العريضة ، هي نفسها ، ولا زالت التجمعات العشيرية التي تتألف منها ، تتخذ موقفاً متماثلاً من القوى العدوة (باستثناء حقبة طلال ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤) . وإذا ما برزت بعض التناقضات ، فتضامن أكثر الأمراء نفوذاً في الداخل لكفيل بتسويتها في اجتماع داخلي حول الملك . ويبدو أنه قد تمَّ عقد مثل هذه الاجتماعات فعلاً في أعقاب اجتماع الأوبيك الشهير في الدوحة حيث تفردت المملكة بلعب الدور البارز

(*) تشكل إحالة الشيخ كمال أدهم على التقاعد ، وهو المسؤول تاريخياً عن قضايا أساسية كالتجسس والعلاقات مع كل من مصر وإيران ، في ٢٠/ ١/ ٧٩ ، نقطة تحول وعلامة مهمة من علامات إضعاف النفوذ الفيصلي .

(كانون الأول ـ ديسمبر ـ ١٩٧٦) ، وأثناء زيارة فهد للولايات المتحدة (أيار ـ مايو ١٩٧٧) . إلا ان هذا لا يقلل من أهمية ما تراه السلطة ، وكذلك كل من الأمراء على حدة ، بأن السياسة الخارجية ليست سوى امتداد للسياسة الداخلية وان الاستقلالية النسبية لهذه تؤدي إلى هذا المقدار أم ذاك من حرية المبادرات في تلك . وقد تعزز هذا التنوع ، الذي بدأ في الظهور إلى العيان ، منذ أمد طويل (في علاقات عبدالله الشخصية ، وعلاقات سلطان أو فواز مع سياسيين عرب ، أو حتى في صلات فهد وسلطان الخاصة بواشنطن) ، بسبب الغياب المفاجىء لملك كان يؤثر جذرياً على سلوك السياسة الخارجية للمملكة ، هذا التأثير الشخصي الذي كان يعطي للسياسة تماسكاً فقدته بغيابه .

٣ ـ ما هو وضع الجهاز الدبلوماسي ؟ نستطيع الآن أن نقول ان دوره قد تعزز منذ تعيين وزير خاص لهذا المضمار ، بينما كانت الوزارة في السابق مرتبطة بشخص الملك . وكان اختيار الوزير صائباً : أول ممثل لجيل الأمراء الثالث في الوزارة ، ويتمتع بمؤهلات خاصة بالاضافة ، إلى ما تكسبه سمعة والده : ممثل نموذجي لفئة الأمراء التكنوقراطيين (متخصص في الاقتصاد من جامعة برنستون ونائب سابق لوزير النفط) .

يحاول سعود الفيصل إعادة تنشيط بنية عانت كثيراً من ارتباطها بالقصر الملكي . ويستطيع ، بالتأكيد أن يفيد من مساندة موظفين يدينون بتعيينهم وبترقيتهم لارادة الملك السابق . ولكن يبدو أن وفاة هذا الأخير قد حررت أصحاب الوظائف العليا أو السفراء من ولائهم الأحادي الجانب . فهم يستفيدون الآن من المنافسة بين الأمراء ويستفيدون أيضاً من مناصبهم لتوسيع هامش استقلاليتهم ، أو ، أحياناً ، لزيادة ثرواتهم (٤٤) . إذ ليس من حدود واضحة بين المصلحة الخاصة والمصلحة الوطنية . وإذا ما كان موظفو وزارة الخارجية يميلون إلى تجاوزها ، فلأن موقعهم يتيح لهم أن يكونوا على صلة بمجموعات خاصة أو بدول حريصة على الحصول على هذا أم ذاك من العقود

الخيالية التي تكسب المملكة شهرتها اليوم .

صحيح إن الأمراء السعوديين ، هم أبعد ما يكون عن إعطاء المثل الصالح لمرؤوسيهم ، سواء على صعيد محاباة الأقارب أم على صعيد إقامة القطاعات المتخصصة . أما سفراء المملكة فيمكثون في مراكزهم مدة طويلة ، حيث يمهدون لأنفسهم ميدان تدخل مفضل ، وخاص ، مستفيدين من إقامتهم الشخصية الطويلة ومن مكانة المملكة (٤٥) .

أما على صعيد المستوى الثقافي لهؤلاء المسؤولين ، فنستطيع أن نقول إن اثني عشر مسؤولاً ، من أصل سبعة وعشرين مسؤولاً استطعنا الحصول على سيرهم الشخصية ، يحملون شهادات جامعية . وإن الذين يحملون هذه الشهادات هم - إجمالاً - دبلوماسيون من أصل غير سعودي (من ١٠ إلى ١٥ دبلوماسي من أصل ٢٧) . لا شك إن الجيل الجديد في السعودية لا تنقصه الشهادات الجامعية ، ولكن يبدو أن الجهاز سيظل في السنوات المقبلة ، خاضعاً لسيطرة « القدماء » الذين يملكون تجربة غنية والذين لا يستطيعون - رغم ذلك - مواجهة المسؤوليات الجديدة التي تستلزمها مكانة المملكة الخاصة ، المالية والنفطية ، في العالم .

ورغم التحسينات التي طرأت عليه ، يبدو أن هذا الجهاز سيظل خاضعاً لمنافسة « الأمانات الخاصة » لنفر من الامراء المتمتعين بمقدار كبير من النفوذ ، والذين يعتقدون ان في استطاعتهم - بل هم يستطيعون - المحافظة على هامش مناورة مستقل في الداخل كما في خارج البلاد . ورغم قدمه ، لا يستطيع هذا القطاع الوزاري أن يحقق تطوراً فعلياً خارج إطار تحول السلطة نفسها ، هذه السلطة التي تزداد الأخطار عليها بمقدار ما تزداد ثروتها .

هَوَامِشُ الفصْل الأوّل

(١) Marcel MERLE, «Politique intérieure et politique extérieure» in **Politique Etrangère** 1976-5 p. 420.

إن هذا الفصل يشكل موجزاً سريعاً لدراسة عن طبيعة السلطة في السعودية نأمل الانتهاء من كتابتها قريباً .

(٢) (هذا الكتاب عُرِّب مؤخراً) Samir AMIN, **La nation arabe** p. 145

(٣) CHUBIN and ZABIH, op. cit., p. 145

(٤) G. RENTZ, Wahhabism in Saudi Arabia in D. Hopwood (ed.) **The Arabian Peninsula** pp. 57-58

(٥) أمين الريحاني ، ملوك العرب ص ٨٧ . عن القسوة الوهابية راجع للكاتب نفسه ، نجد وملحقاتها ص ٦٦ - ٧٠ ورنتز ، المرجع السابق ، وأيضاً
D. EDENS, Anatomy of the Saudi Revolution in **IJMES** Jan. 1974 pp. 58-59.

(٦) من هذه الدلالات المفيدة اثنتان يمكن استرجاعهما اليوم : الأولى هي نشأة تنظيم عسكري - ديني على قاعدة دينية فئوية في هذه البقعة من العالم ، والثانية هي محاولة الاستفادة من ميزان القوى بين قوة الشرق (في بغداد) وقوة الغرب (في القاهرة) .

(٧) منهم الكابتن الذائع الصيت شكسبير .

(٨) فقط شباب آل ثنيان الذكور تزوجوا من أميرات سعوديات . والواضح أن للنفط أكثر صلة بقيام هذا الوضع النخبوي « الأرستقراطي » (بمعناه الغربي) الجديد . وقد حصلت مسارات مشابهة في إمارات النفط الأخرى .

(٩) عن الخلاف القانوني حول أهمية الجزية في الولاء السياسي راجع :
J.B. KELLY, **Eastern Arabian Frontiers** pp. 120, 148-157, 240- 249.

(١٠) سمير أمين : الأمة العربية (النص الفرنسي ص ٢٣) . كلي المذكور سابقاً ، وهو إجمالاً معاد للسعوديين ، يؤكد هذه النظرة من منطلق أيديولوجي مختلف فيقول « إن بدو الجزيرة لا يمارسون أي نوع من الولاء السياسي لكيان جغرافي محدد . وشددت هيلين لاكنر في كتابها House Built on Sand ص ١٤ على ان « المملكة العربية السعودية قد نشأت من خلال صراعات قبائل الجزيرة العربية وكرد على نمو النفوذ البريطاني في المنطقة » . وهي بذلك تلتقي مع فرد هاليد اي الكاتب الماركسي البريطاني القائل بطبيعة السلطة السعودية « المحلية » والمعادية للامبريالية في سنواتها الأولى على الأقل .

(١١) Joseph MALONE, **Saudi Arabia IHT** Sp. rep. p.16.

أما الاختلافات الاقتصادية الكبرى بين منطقة وأخرى فيمكن قراءتها في :

H. DEQUIN, **The Challenge of Saudi Arabia** pp. 28-29

H. Lackner, op. cit., p. 57.

(١٢) Riyadh Grows Up, in **Newsweek** March 6, 78 p. 17

ويقول المستشرق دي بلا نهيول في كتابه الأساسي (ص ١١٥) :

(Les fondements géographiques de l'histoire de l'Islam)

« لقد أصبحت واحة الرياض البسيطة عاصمة الجزيرة بعد أن خلعت مدن الحج الكبرى عن مركزها . إن هذا الحدث لغني بالدلالة فهو يشير إلى التفوق الضمني الذي تحظى به القوى البدوية المنبثقة من نجد والتي جعلت انتصار السعوديين على المدن الكبرى الهامشية ممكناً » .

(١٣) Tale of Two Cities: Realizing a Grandiose Vision» **IHT Saudi Arabia** Sp. rep.1978 p.12

(١٤) ج . حبيب ، نشأة حركة الاخوان في مجلة « دراسات الجزيرة العربية والخليج » المجلد الثاني العدد الخامس (كانون الثاني ـ يناير ١٩٧٦) ص ٩ ـ ٢٦

(١٥) دي بلانهيول ، المرجع المذكور ، ص ١١٥ يشير عن حق إلى « أنه من الخطأ النظر إلى المملكة العربية السعودية اليوم ، كإحدى الامارات الهشة القصيرة العمر التي يفرزها عالم البداوة باستمرار . إن الحركة الدينية الشديدة الحماس والمتعصبة التي تشكل قاعدة للمملكة ، قدمت بالفعل تربة أصلب بكثير من مجرد الرغبة بالتحكم » . ويمكن مراجعة الكتاب نفسه (ص ١١ ـ ٦٩) للإطلاع على تطور العلاقات التاريخية بين البدو والحضر ومراجعة فصل آخر (ص ٧٠ ـ ١٠٥) مخصّص للجزيرة العربية . ونحن غير قادرين هنا بالفعل على التوسع في هذه المسألة بالرغم من طابعها الحيوي .

(١٦) يقول هشام شرابي مثلاً **(The Government and Politics of the Middle East in the Twentieth Century)** p.225

إن المملكة قد تحولت من سلطة أبوية أصلية إلى ملكية مطلقة بشكلها الغربي منذ نشوء المملكة الحديث .

(١٧) Donald WELLS, **Saudi Arabian Development Strategy,** p.8

وكتأكيد على هذه الطبيعة الجماعية لأخذ القرارات الأساسية نشير للاجتماع الذي عقد في ١٦ آب ١٩٧٧ وضم ٢٥٠ أميراً في محاولة لاختيار ولي عهد حين يتسلّم فهد العرش (ذي إيكونوميست ١٧/ ٩/ ١٩٧٧) بالمناسبة يبدو أن هذا المؤتمر قد فشل . ومثل ثان أعطته المجلة نفسها (ذي إيكونوميست ١٤/ ٤/ ٧٩) بعد معاهدة كمب ديفيد حيث اتخذ قرار بالرفض وبمقاطعة مصر في جلسة لمجلس الوزراء في ١٩/ ٣/ ٧٩ ضد رغبة فهد ، الرجل القوي مبدئياً . ولكن المجلة تشير إلى إن القرار الفعلي اتخذ في جلسة مغلقة للأمراء الستة الأكثر نفوذاً

وهم برأيها أولاد عبد العزيز : فهد وسلطان ونايف وعبدالله ومحمد (شقيق الملك الأكبر) ومتعب (وزير الإسكان) . والثلاثة الأول يشكلون كتلة متراصة . ويقال أن فهد الذي اضطر للتراجع في مسألة كمب ديفيد ، رأى وضعه إجمالاً في تراجع وراح يطالب بوزارة الخارجية إلى جانب وظائفه الأخرى .

(١٨) MALONE op. cit., - D.E. LONG, **Saudi Arabia pp. 40-41**

(١٩) « هناك نوع من الأشجار ينبت بسهولة في الصحارى هو شجرة الأنساب » ، يقول بنوا ميشان وهو غير مخطىء . شجرة العائلة السعودية موجودة في معظم الكتب العربية التي تؤيد وجهة نظر الرياض والصادرة إجمالاً في بيروت ولا مجال لتعدادها . وهي أيضاً في كتاب بنوا ميشان عن عبد العزيز وفي كتاب لونغ المذكور سابقاً وفي الملف الذي يصدره الكونغرس الأميركي عن كل بلدان العالم . وتعتقد هيلين لاكنر (المرجع المذكور ص ٧٣) إنه ، منذ اغتيال فيصل ، قد تمت عملية توزيع أوسع للصلاحيات بين الأمراء . غير أن ذلك أدى برأيها إلى تعميق الهوة بين التيارين الأساسيين اللذين يضمّانهم .

(٢٠) J. CAMPBELL, «Oil Power in the Middle East» in **Foreign Affairs** Oct. 77 p. 103

(٢١) E. PENROSE in D. HOPWOOD, **The Arabian Peninsula** , pp. 241-285

(٢٢) F.HALLYDAY, **Arabia Without Sultans**

(٢٣) لقد تمّ الأمر كالتالي : في ٢٢/ ٣/ ١٩٥٨ ، استطاع فيصل ، وكان رئيساً للوزراء ، أن يحصل على الصلاحيات المطلقة من أخيه سعود وكان ملكاً . غير أن سعود أقاله في ٢١/ ١٢/ ١٩٦٠ وعين نفسه رئيساً للوزراء . ولكن فيصل يستطيع العودة لهذا المنصب في ١٥/ ٣/ ١٩٦٢ بعد فشل حكومة سعود « التقنوقراطية » . وفي ٣١/ ١٠/ ١٩٦٢ يطلب الأمراء دعوة فيصل من الولايات المتحدة للعودة واستلام زمام الأمور في معالجة حرب اليمن . وتطورت الأمور بسرعة نسبية بعد ذلك لمصلحة فيصل إذ تسلّم مجلس الوزراء المنعقد برئاسة خالد ، نائب رئيسه آنذاك ، رسالة من « أولي الأمر » (وهو مجلس استشاري فعلي ولو أنه يفتقد لإطار شكلي ، يضم عدداً من الأمراء ومن البارزين في آل الشيخ وعدداً من قادة القبائل الحليفة) يعلنون فيها عدم قدرة الملك الصحية على الاستمرار في الحكم . في ١/ ٤/ ١٩٦٤ يصدر مجلس الوزراء بياناً يعلن فيه أن الملك يملك ولا يحكم . غير أن سعود كان يعارض بشدة هذا الانتقاص المستمر من صلاحياته مما اضطر « أولي الأمر » للتدخل ثانية فأقالوا سعوداً في ٢/ ١١/ ١٩٦٤ وعينوا فيصلاً مكانه . كل هذه التطورات تثبت أهمية تدخل مؤسسات رسمية (مجلس الوزراء) أو شبه رسمية (أولو الأمر) في الصراع الشخصي على السلطة .

(٢٤) **Helen Lackner, A House Built on Sand** pp. 89-110.

(٢٥) استنتج عدد من الكتاب ، خطأ ، ان دستور وقوانين الحجاز طبقت على كل المملكة . ويعطي أمين الريحاني في ملاحق كتابه ملوك العرب نص اتفاقية عبد العزيز مع سلطات الحجاز بعد انهيار الهاشميين . ويدل هذا النص على رغبة سعودية واضحة بالاستفادة من البنى الادارية القائمة مع وعد للموظفين بإبقائهم في مسؤولياتهم .

(٢٦) أمين الريحاني «ملوك العرب» ص ٥٢ - ٥٣

(٢٧) E. PENROSE in D. HOPWOOD op. cit., p. 257

(٢٨) لوموند ٢/ ١١/ ١٩٧٤ . وكان الملك فيصل قد أجاب سنوات قبل ذلك بقوله : « دستور ؟ لماذا ؟ القرآن هو الدستور الأقدم والأكثر فعالية في العالم » . لوموند ٢٤/ ٦/ ١٩٦٦ . غير أنه ينبغي التذكير بأن فيصل كان قد نشر سنة ١٩٦٢ برنامجاً دستورياً من عشر نقاط (راجعه في كتاب جيرالد دي غوري عن فيصل ص ١٤٨) . كما ذكر كلام إيجابي ولو مبهم عن لسان الأمير فهد في أكثر من موضع .

(٢٩) خطاب ألقي في ٢٥/ ١/ ١٩٦٣ . راجع الوثائق العربية لتلك السنة .

(٣٠) لوموند ٢/ ١١/ ١٩٧٤ . فهد لنيوزويك ٢٢/ ١/ ٧٩ : « إن السعودية تلتزم بدستورها وهو القرآن الكريم . والشريعة الاسلامية تنفَّذ فيها نصاً وروحاً » .

(٣١) ما زال إعطاء الجنسية السعودية حكراً على المسلمين كما لا يستطيع اليهود ، على الأقل مبدئياً ، دخول أراضي المملكة . وكان قد صدر سنة ١٩٦١ بيان يمنع السعوديين عن اتباع أية أيديولوجيا غير الإسلام . كذلك تشكل الزكاة الضريبة المباشرة الوحيدة التي تجمعها الدولة . تفاصيل أخرى في نيوزويك ٦/ ٦/ ١٩٧٧

(٣٢) قد ذهب بعضهم في تحقير الجهاز الاداري ، وتعظيم أهمية دور الضغط الخارجي في نشأته إلى حد القول « إن الحركة المؤسسية ليست إلاّ اصطناعاً دستورياً لاثارة رضى الأجانب »
Noël JEANDET, «**En Arabie Saoudite**» in **Orient** 1957-2 pp. 92-93.

(٣٣) أمين الريحاني « ملوك العرب » ص ٧٦ - ٧٧

(٣٤) رشاد فرعون ، كمال أدهم ، أنور علي ، عبدالله السليمان الحمدان . . . يشكلون الأمثلة التقليدية . أما أسماء اليوم فمنها أمثال أبا الخيل (في المال) وغازي القصيبي (وزير الصناعة) وهشام ناظر (وزير التخطيط) . عن العائلات غير المالكة ، راجع مقال بوننفان في مشرق - مغرب عدد ٨٣ ص ٦١ - ٦٣ . ويتحدث الكاتب عن « استراتيجية » العائلات الكبرى غير «الأرستقراطية» في الوصول للسلطة ، كالتعيين في وزارة تقنية أو في سفارة .

(٣٥) المادة ١٨ من المرسوم الملكي رقم ٢١ (٢١ صفر ١٣٤٥) - ١٩٢٦

(٣٦) إيطاليا ، سويسرا ، فرنسا ، بريطانيا ، هولندا ، المانيا ، بولونيا ، الاتحاد السوفياتي ، تركيا ، إيران ، العراق ، الكويت .

(٣٧) في لندن وبغداد والقاهرة .

(٣٨) في السويس وفي دمشق . عن رفض عبد العزيز زيادة عدد السفارات راجع أمين الريحاني ، المرجع السابق ص ٢٥ .

(٣٩) التنظيم الداخلي مزدوج : وظيفي (الدوائر الادارية ، القنصلية . . .) وجغرافي (الدوائر العربية ، الاسلامية . . .) .

(٤٠) للسعودية سفارات في كل الدول العربية والإسلامية كما في عواصم أوروبا الغربية وأميركا الشمالية - وتتسع هذه الشبكة بسرعة في أميركا اللاتينية وتقوى في الدول الاسيوية غير الشيوعية . والسعودية غير ممثلة إطلاقاً في الدول الاشتراكية .

(٤١) أمين الريحاني ، المرجع السابق ، ص ٥٢ - ٥٣

(٤٢) إن طبيعة السلطة العشيرية لاتسمح بمماثلة بين فيصل وشاه إيران في ادارة السياسة الخارجية لكل من بلديهما بالرغم من هيمنة فيصل شبه الكاملة على هذا القطاع خلال فترة طويلة . وقد أشار كامبل في مقاله المذكور سابقاً إلى أهمية التواصل بين العاهل وبين أفراد العشيرة ثم بين هؤلاء وبين المواطنين في صنع القرار السياسي . وهو عنصر غائب إلى حد كبير من السلطة الايرانية الشاهنشاهية .

(٤٣) من الواضح أن القادة السعوديين يستفيدون من طابع السرية الذي يغلفون به تحركاتهم . فالسلطة من خلال السرية تريد أن تصبح غير قابلة للنقاش اليومي ، للتناول السهل ، للتواصل . إنها تريد أن تبقى فوقية ، بعيدة ، رصينة . هذا طبعاً يتعارض مع انفتاح القادة التقليدي على المواطنين ومع تطور وسائل الاعلام الكبرى على السواء . ولكن صنع القرار السعودي عشيري لدرجة أن إعلام من هم خارج النواة الصغيرة بحيثياته هو بداية إشراك لهم في صنعه . ومن المفيد دراسة الحال السعودي في إطار السرية كنقيض للديمقراطية . راجع عن الموضوع دراسة ج . اغناتييف (ص ٥١ - ٦٨) في
Th.M. FRANCK, E. WEISBAND, (ed.) **Secrecy and Foreign Policy,** Oxford University Press, 1974.

(٤٤) مثل عن ذلك وزير الدولة محمَّد إبرهيم مسعود الذي كان استاذاً ابتدائياً حين التحق بالوزارة سنة ١٩٤٨ وهو اليوم على رأس عدد لا بأس به من المؤسسات الصناعية والتجارية . هذا دون الكلام عن علي علي رضا السفير في باريس وفي واشنطن والمنتمي إلى عائلة شديدة الغنى .

(٤٥) يكاد علي الشاعر مثلاً أن يكون شخصية رسمية لبنانية فهو في بيروت منذ أكثر من عشر سنوات كملحق عسكري ثم كسفير . وبقي الناظر سفيراً للسعودية في القاهرة عشر سنوات متتالية . أما الدباغ فهو مفوض في تايبه منذ ثماني سنوات والبصراوي قنصلاً في نيويورك منذ تسع سنوات والعمران سفيراً في بانكوك منذ ١١ سنة أما السفير السعودي في روما فهو في تموز ١٩٧٨ يكون في منصبه منذ ١٤ عاماً .

الفصل الثاني

البلد

ينظر المرء اليوم ، الى السعودية ، على انها قبل كل شيء (وبالنسبة الى البعض فقط) اكبر دولة مصدرة للنفط في العالم ، ومنذ عام (١٩٧٣) ، احد اغنى بلدان الأرض . وقد تكون الصفحات السابقة قد اظهرت مدى القصور في الوقوف عند هذه الوقائع البديهية ، إذ ينبغي ان نأخذ بالاعتبار ايضا بعض العوامل التاريخية والايديولوجية والسياسية . إلا ان البداهة قد تكون مذهلة بحيث لا يعود بالامكان النظر الى غيرها . فأي الباحثين في العلاقات الدولية ، كان ليعير السعودية انتباها في دراسته لو ان المصادفات الجيولوجية لم تسهم بجعل هذه المملكة ، وليدة عهد مضى ، في صحراء شاسعة ، هي المستفيدة من ثروة نفطية هائلة ؟

ولكن النفط والثروة ليسا كل شيء ، فمن الضروري التعرف على البلد الذي يستفيد من هذا النفط ومن هذه الثروة . لذلك نجد ان ثمة ثغرات عميقة تظهر واضحة ، على مشهد قوة هو من الجمال بحيث لا يكاد يكون حقيقة . فالسعودية هي ، اليوم ، بلد بالغ القوة ، وهي ايضا بلد تحدق به الاخطار ، وتكمن معطيات قوتها الجوهرية ، طبعا ، في احتياطيها النفطي من جهة ، واحتياطيها المالي من الجهة الأخرى ، ألا أن ما يقلل من حظوتها هذه طبيعة ارضها الجغرافية : أرض جدباء بقدر ما يكتنز جوفها بالثروات ، وهي بالتالي ،

تتميز بقلة عدد السكان ، وغير القادرين على القيام بالمهام المنوطة بهم . وقد لخص ديفيد هرست هذا الوضع بقوله : (الغارديان الاسبوعي ٢١/ ١/ ٧٩) : « ان ما تخاف منه اسرة سعود فعلاً هو تضافر الغنى المفرط مع ضعف بنيوي سببه الهزال الديمغرافي والتخلف الاجتماعي » اما جيمس بدور (ميدل إيست انترناشيونال كانون الثاني - يناير ١٩٧٩) فقد وضع المفارقة في منظار تاريخي بقوله : « قد لا يكون تاريخ البشر قد سجل مثلاً آخر (غير السعودية) على سلطة بهذا الحجم استولت عليها نخبة بهذا القدر من التخلف » .

الفقرة الأولى :
« عملاق النفط »

يبدو أنه لا بد من مقارنة المملكة السعودية مع قريناتها ، من دول العالم الثالث المنتمية الى منظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبيك) ، كي نتبين بوضوح ، المكانة التي تحتلها المملكة ، على الساحة النفطية . ويبدو انه من الاهمية بمكان ان نشير ، منذ البداية ، الى ان الانتماء الى هذه المنظمة هو أول ما يلفت في محاولة رسم ملامح المملكة كقوة نفطية . السعودية ، عضو مؤسس (ولم تلبث ان اصبحت) ، عضواً محدِّدا في هذه المنظمة[1] .

أولاً : عضو في الاوبيك

لقد تم انشاء منظمة الاوبيك في عام(١٩٦٠) من قبل خمسة بلدان مصدرة للنفط (العراق ، الكويت ، ايران ، السعودية ، وفنزويلا) ، بهدف حماية مصالح هذه الدول ، وخاصة فيما يختص بالاسعار . ونمت المنظمة لتشمل فيما بعد عشرة بلدان اخرى ، تشرف على ما يقارب (٦٠٪) من المعاملات النفطية الدولية ، كي تفرض نفسها كطرف مفاوض مع الشركات المستثمرة وتتخذ مقرراتها ، بشكل عام ، وفق دراسات تحضرها اللجنة الاقتصادية في المنظمة ، التي تشمل بعض افضل الخبراء على هذا الصعيد ، والتي تتيح للشركات الوطنية القائمة في هذه البلدان ان تتبادل المعلومات في ما بينها . هذا وللاوبيك امانة عامة ، على قدر كبير من النشاط ، يشرف على عملها مكتب من الحاكمين ومجلس وزاري . ويعتبر هذا الاخير مركز السلطة التقريرية . على ان تؤسس هذه السلطة على اجماع البلدان الاعضاء ، مما يؤدي احيانا إلى توافق حول سحب

موضوعة تثير الاشكال ، وهي عملية غالبا ما تموه بالاجماع الظاهري ، بيد ان الاجماع ليس صعب المنال دائماً لأن هذه البلدان ، هي بلدان نامية ، تعتمد بالدرجة الأولى على نفطها وتسعى شكليا، على الاقل،لتجنب القضايا السياسية الصريحة .

ليست المنظمة ، برأي بعض الكتاب ، سوى كارتل منتجين ، علماً بأن بعض الاطراف المؤسسة كانت تسعى لاقامة منظمة من هذا القبيل وعلما بأن المنظمة الحالية غالبا ما كانت تعمل على هذا الاساس . غير ان هذا التحديد يبدو قابلاً للنقاش ذلك ان الاوبيك لا تقوم على اتفاقيات اسعار ثابتة ، وعلى تقسيم ، محدد سلفا ، للاسواق او على حق للمنظمة في الاشراف على الدول الاعضاء . اذ ان الاوبيك ، وعلى الرغم من كونها منظمة ما بين حكومية ، لا تملك صلاحيات فعلية ما فوق وطنية ، خارج اجماع الدول التي تتألف منها .

لقد كانت الاوبيك عظيمة الفائدة لهذه الدول . اذ ليس بالامكان مقارنة مبلغ المليوني دولار ، الذي ينفق عليها ، بمليارات الدولارات التي استطاعت ان تحققها المنظمة . من المؤكد ان الاوبيك لم تستطع ان تنفذ عددا من برامجها (تقسيم الانتاج ، مصرف التنمية ، قانون نفطي موحد ، محكمة نفطية عليا ، . . .) ، بل وقد عانت ، علاوة على ذلك ، وخاصة منذ مؤتمر الدوحة في كانون اول ـ ديسمبر/(١٩٧٦) من تبعات انقسام الدول الاعضاء حول مسألة الاسعار . الا انها قد تطورت بشكل ملحوظ ، ويتيح لنا التضامن الذي اثبتته الدول المنتجة في مناسبات عدة ، الاعتقاد بأنه لا مجال لتكرار الاحداث التي عانت منها ايران في عام (١٩٥٣) .

بيد ان المساواة الشكلية (التي تعبر عنها مسألة الاجماع) بين اعضاء الاوبيك ليست مساواة حقيقية . فثمة فروقات بين هذه البلدان الاعضاء . وهي فروقات ذات طبيعة سياسية واقتصادية وعسكرية: فليس بالامكان مقارنة اتساع الامكانيات الايرانية بضيق رقعة امارة قطر . وقد تتمتع

الكويت بأحتياطي اكبر من النفط ، الا ان للعراق اكثر من سلاح ابتزاز في وجهها بسبب التباين الكبير في اتساع اراضي الدولتين وعدد السكان الخ . ومع ذلك فلنحاول ان نحصر اهتمامنا بالمعايير النفطية البحتة ، لنحاول ان نتلمس موقع المملكة السعودية في داخل الاوبيك ، فهي ذات مكانة متميزة ، رغم بعض التحفظات .

جدول رقم (٢)

تطور الانتاج النفطي

السنة	آلاف البراميل يوميا	الأوبيك: النسبة المئوية	الأوبيك: المرتبة	الانتاج العالمي: النسبة المئوية	الانتاج العالمي: المرتبة
١٩٥٠	٥٤٦	-	-	-	٥
١٩٥٥	٩٧٥	-	-	-	-
١٩٦٠	١،٣١٧	-	-	-	-
١٩٦٥	٢،٢٠٤	-	٣	٧،٣	٥
١٩٧٠	٣،٧٩٨	-	٢	٨،٤	٤
١٩٧١	٤،٧٦٨	١٨،٢	١	٩،٩	٣
١٩٧٢	٦،٠١٥	٢٢،٢	١	١١،٩	٣
١٩٧٣	٧،٦٠٠	٢٤،٥	١	١٣،٥	٣
١٩٧٤	٨،٤٧٩	٢٧،٦	١	١٥،٢	٣
١٩٧٥	٧،٠٧٧	٢٦،٠	١	١٣،٣	٣
١٩٧٦	٨،٥٧٩	٢٨،١	١	-	٢
١٩٧٧	٩،١٧٥	٢٩،٤	١	-	٢
١٩٧٨	٨،٢٨٠	٢٧،٢	١	١٣،١	٣

المصدر : **Petroleum Economist** (London) OPEC, **Annual Report**

ثانياً ـ بروز « العملاق »

١ ـ أول منتج للنفط في الاوبيك

لقد تزايد انتاج النفط في السعودية ، بسرعة فائقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ليصبح اليوم في حدود العشرة ملايين برميل يوميا . ويظهر الجدول رقم (٢) ، بالاضافة الى بعض الارقام الانتقائية ، فكرة واضحة ، حول التطور الذي ادى بالمملكة الى تأمين حوالي (٣٠٪) من مجموع انتاج الاوبيك في الاعوام الاخيرة . ففي عام (١٩٥٠) كانت المملكة تحتل المرتبة الخامسة بين منتجي النفط في العالم ، ولم يكن انتاجها ليتعدى (٥٤٦٠٠٠) برميل/ يومياً ، في الوقت الذي لم يكن فيه النفط قيد الاستغلال التجاري الا لخمس او عشر سنوات خلت ، وخلال خمس عشرة سنة ، توصلت المملكة الى اربعة اضعاف انتاجها (٢،٢ مليون برميل يوميا) . ومنذ ذلك التاريخ تطورت الامور بوتيرة بالغة السرعة . وخلال اثنتي عشرة سنة (١٩٦٥ ـ ١٩٧٧) تزايد الانتاج الى اربعة اضعاف ايضا ، ولكن حصة المملكة في الانتاج العالمي قد تزايدت بشكل ملحوظ. وفي عام ١٩٧٠ كانت المملكة قد اصبحت (وبشكل دائم على الارجح) اكبر دولة منتجة للنفط في الاوبيك .

وفي العام التالي كانت تنتج (١٠ ٪) من مجمل الانتاج العالمي واحتلت المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . واذا كانت اكثر الدراسات الاميركية شيوعا ، (وخاصة الدراسة التي نشرتها الـ CIA في آذار ـ مارس ـ ١٩٧٧) ، تستند الى معلومات موثوقة ، فمن المرجح ان تكون المملكة ، منذ عام ١٩٨٠ وحتى نهاية القرن ، اول دولة منتجة للنفط ، ليس في الاوبيك فقط ، بل وفي العالم كله ، بانتاجها نسبة (١٧) او (٢٠٪) من الانتاج العالمي .

٢ ـ اول دولة مصدرة في العالم

في الحقيقة ، تتوضح هذه المسألة اذا ما عالجنا موقع السعودية من زاوية الصادرات ، علما بأن حجم الانتاج المستهلك محليا يعطي الصورة الفعلية لموقع البلد النفطي الدولي ، هذا ما نلمسه مثلا من دراسة وضع الولايات المتحدة ، فانها التي تعتبر احدى اكثر الدول اهمية في انتاج النفط، والتي اصبحت، على الرغم من ذلك ، احدى اكبر الدول المستوردة . اما السعودية ، بعدد سكانها ، ومستوى تطورها الاقتصادي وامكانياتها الضخمة في مجالات استخدام الغاز المسيل والطاقة الشمسية، فإنها بعيدة عن ان تكون من كبرى الدول المستهلكة للنفط. ونورد هنا، مثلا على ذلك:

جدول رقم (٣)

السعودية في التبادل النفطي العالمي (منذ انشاء الاوبيك) .

السنة	آلاف الاطنان المصدرة	نسبة صادرات الاوبيك (٪)	نسبة الصادرات العالمية (٪)
١٩٦٠	٥٨,٨٨١	١٦,٧	١٥,٠
١٩٦٥	١٠٤,٦٤٩	١٧,٠	١٤,٩
١٩٧٠	١٨١,٠٩٠	١٧,٣	١٤,٣
١٩٧١	٢٣٢,٢٤١	٢٠,٤	١٦,٨
١٩٧٢	٢٩٩,٧٩٠	٢٤,١	٢٠,٣
١٩٧٣	٣٤٧,٣٠٩	٢٦,٢	٢٣,٠
١٩٧٤	٣٩٣,٤٧٣	٢٩,٣	٢٥,٥
١٩٧٥	٣٢٦,٨٠١	٢٧,٧	٢٢,٩
١٩٧٦	٣٩٦,٦٥٦	٢٩,٥	٢٥,٩
١٩٧٧	٤٢٥,١١٢	٣١,٠	٢٦,١
١٩٧٨	-	٢٩,٢	-

المصدر : OPEC, **Annual Report 1977**

إن المملكة لم تستهلك سوى (٥٠,٠٠٠) برميل ، في عام (١٩٧٤) ، من اصل (٨,٤٨) مليون برميل تنتجها يومياً (أي ما يعادل ٠،٥٪ من الانتاج) ولم يتعد الانفاق السعودي من النفط (١١٦) الف برميل في اليوم من اصل ما يزيد على (٩) م ،ب ،ي ، كانت المملكة تنتجها سنة (١٩٧٧) .

ويظهر الجدول رقم (٣) حصة المملكة الكبيرة في مضمار المعاملات النفطية (بالمقارنة مع الانتاج). وفي عام (١٩٧٧) كانت المملكة تنتج ما يقارب الـ (١٤٪) من النفط العالمي ، ولكن صادراتها كانت تمثل نسبة (٢٦ ٪) من النفط المتبادل بين الدول ، وهي نسبة عالية ، سواء على صعيد المداخيل المالية ام على صعيد استخدام النفط في الضغوط السياسية . اذا ما دعت الحاجة الى ذلك . وهنا ايضا ، كانت مرحلة السبعينات علامة بارزة ، اذ ان حصة السعودية قد ارتفعت ، خلال عامين (١٩٧٠ - ١٩٧٢) ، من نسبة (١٧) الى (٢٤٪) من مجمل صادرات الاوبيك ، ومن (١٤) الى (٢٠٪) من مجمل الصادرات العالمية ، ومن المرجح ان انتقال الولايات المتحدة ، في تلك الفترة (١٩٧١) الى دولة مستوردة ، هو العامل المحدد في هذه التطورات .

٣ - ربع الاحتياطي العالمي

ليس من اليسير علينا ان نحدد مقدار الاحتياطي النفطي العالمي ، مهما تأكدت المعلومات : فما زالت اعمال التنقيب قائمة على قدم وساق ولا زالت الارقام التي ترد عن بلدان عديدة ، غير مؤكدة وتقريبية ، هذا وقد تظهر اكتشافات جديدة وتبدل التقديرات السابقة (المكسيك ، بحر الشمال ، الاسكا ، الصين ، سيبيريا ، . . .) ، وليس الجدول رقم (٤) سوى محاولة توليف للدراسة التي نشرتها الـ (CIA) في آذار - مارس (١٩٧٧) والتي تشكل أحد المراجع الذي غالبا ما يستند اليه الخبراء . ويظهر الجدول بوضوح المكانة المتميزة التي تحتلها السعودية وهي التي تكتنز رمالها بربع الاحتياطي العالمي ،

بينما تستمر عمليات التنقيب في مساحات صحراء الربع الخالي الشاسعة . وحدها المملكة تمتلك ما يقارب مجموع احتياطي البلدان الثلاثة التي تليها (الكويت ايران ، الاتحاد السوفياتي) ، و (٣٧،٤٪) من احتياطي البلدان الاعضاء في الاوبيك ، مجتمعة ، واكثر من اربعة اضعاف احتياطي الولايات المتحدة الاميركية . ونكتفي بهذه المقارنة البسيطة لنظهر اهمية المملكة في مستقبل النفط(٢) .

هذا وقد عارضت ارقام وكالة المخابرات الاميركية المنشورة عام (١٩٧٧) ، عدد من المؤسسات الأخرى باعتبارها مضخمة للغاية بينما رأى آخرون (منهم مثلا مارشال غولدمان من هارفارد) انها اقل من الواقع . غير ان هذه الارقام لقيت تأييداً واضحاً من خبراء عالميين من امثال والتر ليفي وجون ليشتبلو . ومن بين الذين قدموا ارقاما اكثر انخفاضاً مجلة ذي اويل اند غاز جورنال الاميركية التي قدرت للسعودية احتياطياً يبلغ ١٥٠ مليار برميل من اصل (٤٤٠) مليار برميل للاوبك (٣٤ ٪) و(٦٤٦) مليار برميل في العالم (٢/ ٣٢٪) والواقع ان اربع آبار تزود الآن (١٩٧٩) السعودية بـ (٨٧) بالمئة من نفطها (غوار وابقيق وبري والصفنية) وسيتناقص انتاج الاولين بدءاً من (١٩٩٣) والثالث سنة (١٩٨٧) اما الرابع فقد يدوم حتى (١٩٩٤) . من هنا ضرورة التوجه نحو آبار اخرى .

ـ جدول رقم (٤)

اكبر خمسة عشر احتياطي نفطي في العالم

البلد	مليارات البراميل	نسبتها من الاحتياطي العالمي
١ ـ السعودية	١٧٠	٢٥,٥
٢ ـ الكويت	٧٠	١٠,٥
٣ ـ ايران	٦٣	٩,٤
٤ ـ الاتحاد السوفياتي	٤٠	٦,٠
٥ ـ الولايات المتحدة الاميركية	٣٩	٥,٨
٦ ـ العراق	٣٥	٥,٢
٧ ـ الامارات العربية المتحدة	٣١	٤,٦
٨ ـ المملكة المتحدة	٢٨	٤,٢
٩ ـ ليبيا	٢٦	٣,٩
١٠ ـ الصين	٢٠	٣,٠
١٠ ـ نيجيريا	٢٠	٣,٠
١٠ ـ المكسيك	٢٠	٣,٠
١٣ ـ اندونيسيا	١٤	٢,١
١٣ ـ فينزويلا	١٤	٢,١
١٥ ـ النروج	١٠	١,٥
المجموع	٦٠٠	٪ ٨٩,٨
المجموع الدولي العام	٦٦٦	٪ ١٠٠

المصدر : تقرير من المخابرات المركزية الاميركية نشر في عالم النفط ٢١/ أيار ـ مايو ١٩٧٧ .

٤ ـ اهمية النفط السعودي في المستقبل

أ ـ ينبغي أن نعلم ايضا ، اذا ما كان هذا المخزون الهائل من النفط ستبقى له الاهمية التي يكتسبها اليوم . هنا تتباين التقديرات الى حد بعيد ، سواء حول مستوى استهلاك الطاقة ام حول مكانة النفط بالمقارنة مع مصادر الطاقة الاخرى . وتشير دراسة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الى ان الطلب العالمي للنفط سيبلغ (٣٠) مليون برميل يوميا في عام (١٩٨٠) ، وسيتراوح هذا الرقم بين (٢٥) و(٣٥) مليون في (١٩٨٥) حسب السياسة التي قد تتبعها الحكومات الغربية لغاية هذا التاريخ . وتختلف التقديرات التي نشرت في دراسة للمخابرات المركزية الاميركية في عام (١٩٧٧)، عن هذه الارقام ، ذلك لانها تتنبأ بأن الاتحاد السوفياتي سيصبح مجرد مستورد للنفط عام (١٩٨١) وان الطلب العالمي لنفط الاوبيك الذي بلغ (٣٠) مليون برميل يوميا عام (١٩٧٦)، سيتراوح بين (٣٣) و (٣٥) مليون برميل يوميا في عام (١٩٨٠) ، وبين (٤٦,٧) و (٥١,٢) مليون برميل يوميا في عام (١٩٨٥) .

وتخلص دراسة المخابرات الاميركية نفسها الى ان السعودية وحدها تستطيع سد الهوة التي تزداد اتساعا بين العرض والطلب ، ولو انها لا تستطيع ان تحقق ذلك إلا بصورة جزئية . من المتوقع ان يستقر انتاج دول الاوبيك الأخرى على المعدل الحالي ، او حتى ان يطرأ عليه بعض الانخفاض (باستثناء العراق والامارات العربية) . ومن المتوقع ان يزيد انتاج الاوبيك (في معزل عن السعودية) بين (٠,٧) و (٢,٦) مليون برميل يوميا بين عام (١٩٧٧) وعام (١٩٨٥) ، بينما يزداد الطلب على نفط الاوبيك من (١٥) الى (٢٠) مليون برميل في اليوم تقريبا . فتكون السعودية ، باعتبار مخزونها ، البلد الوحيد القادر ـ الى حد ما ـ على سد الثغرة باللجوء الى مضاعفة انتاجها[٣] . تخلص الدراسة اذن الى ان النفط السعودي ، الذي بات بدون منازع ، سيكتسب اهمية اكبر في المستقبل ، ويبدو من الصعب العثور على رأي معاكس[٤] .

ب ـ لقد جاءت ، مع ذلك ، عدة دراسات لتشكك بمثل هذه التقديرات ، منطلقة من واقع ان النفط مورد قابل للنفاد وان اسعاره قابلة للارتفاع باستمرار ، لتخلص الى انه سيستبدل تدريجيا بمصادر اخرى للطاقة . ودون ان نشكك بمثل هذا الاتجاه على الاطلاق ، نشير اولا الى ان الواقع يدحضه ، كما يبين الجدول رقم ٥ بوضوح .

ففي خلال السبعينات كان النفط يشكل على الاقل نسبة ٧٠٪ من الطاقة المستهلكة من قبل البلدان الصناعية . ويبدو ان هذا الواقع سيبقى هو هو في المستقبل القريب . وقد يطرأ تطور جوهري ، في غضون الثمانينات ، اذا ما نفذت كل المشاريع النووية . والاطروحة المركزية للشيخ رستم علي ، تراهن على هكذا تطور فتقول : « انه ليس بالامكان استخدام النفط كسلاح دبلوماسي ، لأنه يستبدل ـ على الارجح ـ بمصادر اخرى للطاقة »(٥) . هذه المصادر التي يعددها المؤلف بتفاؤل بالغ : الطاقة النووية ، الهيدروجين ، الفحم ، الشمس ، الخ .

واذا ما توصلت البرامج الاوروبية لاستبدال النفط كمصدر رئيسي للطاقة ، الى بعض النجاح ، فليس هذا واقع الولايات المتحدة رغم اكتشافات الاسكا . ولعل خير دليل على ذلك العقبات التي واجهتها خطة ادارة كارتر في ميدان الطاقة . فبالنسبة الى السعودية ، يبدو ان الظرف التاريخي المحدد لا يتيح لها المجازفة في غمرة التطورات المستقبلية . ان ازمة النفط ـ من حيث المخزون وبالتالي من حيث الكلفة ـ لعلى قدر من العمق يفسح في المجال امام المحاولات الجدية للبحث عن مصادر اخرى للطاقة . ومع ذلك يبدو انه باستطاعتنا التأكيد ان اي تبدل لن يطرأ على نصيب النفط من الطاقة المستهلكة ، في غضون العقد المقبل على الاقل ، وان اهمية النفط ، نظرا للطلب المتزايد ، ستبقى ، ولفترة طويلة ، على ما هي اليوم .

الجدول رقم (٥)

السنة	نفط وغاز	محروقات صلبة	هيدروليكية	نووية
١٩٠٠	٤,٣	٩٤,٢	٠,٥	ـ
١٩٤٠	٢٢,٥	٧٤,٦	٢,٩	ـ
١٩٦٠	٤٥,٨	٥٢,١	٢,١	ـ
١٩٦٧	٦٨,٧٠	٢٨,٧٢	٢,٤٦	٠,١٢
١٩٦٨	٦٩,٩٥	٢٧,٠٠	٢,٩٢	٠,١٣
١٩٦٩	٧٢,٠٥	٢٥,٣٤	٢,٤٦	٠,١٦
١٩٧٠	٧٣,٧٣	٢٣,٧٨	٢,٣١	٠,١٧
١٩٧١	٧٥,٧٣	٢١,٧١	٢,٣٢	٠,٢٤
١٩٧٢	٧٧,٥٧	١٩,٨٦	٢,٢٩	٠,٣٤
١٩٧٣	٧٣,٢٦	١٩,١٤	٦,٣٩	٠,٦٧
١٩٧٤	٧٢,٠٦	١٩,٥٠	٦,٨٩	١,٥٥
١٩٧٥	٧٠,٩٩	١٨,٧٩	٧,١٧	٢,٢١
١٩٧٦	٧١,٥٢	١٩,٢٨	٦,٧٢	٢,٤٨

[المصدر : B.P. Statistical Review]

الفقرة الثانية

قوة مالية عظمى

أولاً : مداخيل ، نفقات ، فوائض .

كان الحدث النفطي الذي شهده عام (١٩٧٣) نقطة انطلاق لعملية اعادة توزيع اوراق جذرية على الساحة المالية الدولية . ولقد جعلت الصحافة الدولية من هذا التحول الكبير في وضع بعض الدول النفطية المالي ، ليس بدون حسد ، ومع التلميح الى « عدم استحقاق » اوبيك لهذه المداخيل المدهشة ، مدعومة في الغالب بتقديرات الخبراء المزاجية ، اسطورة تغذيها ارقام غالبا ما تكون خيالية ، وغالبا ما تتباين التقديرات : اذ كانت المؤسسات تصحح باستمرار ، وبشكل جذري ، التقديرات التي اعطتها من قبل [٦] . الى ذلك ، فان التحويلات المالية لا تتيح ، بعد اتمامها ، الا تصحيحا جزئيا للمعلومات المتوفرة ، بسبب السرية الشديدة التي تقوم بها السلطات السعودية ، شأنها شأن الدول النفطية المجاورة الاخرى (وخاصة الكويت) ، بموضوع ثروتها الذي يثير لديها الكثير من المخاوف . وفي اساس هذه المخاوف يكمن ، بالطبع ، الحذر الذي ينتاب كل ثري : لا يمكن لهذه الامكانيات الوفيرة الا ان تثير الاطماع وان تضاعف ضغوطات الاقل يسرا . هذا بالاضافة الى كون هذه الثروة ليست تعويضا عن عمل مبذول بل هي ريع هائل ، تضخمت احجامه فجأة ، فبدا غير متكافىء التوزيع ، بقدرة الارادة الالهية او قوة الموقع الجيولوجي .

واليوم ايضا ، لا زالت الفروقات كبيرة جدا . وكما في الماضي كذلك في

المستقبل ، فقد قدرت سلفا المبالغ الجمعية ، لبلدان الاوبيك ، بستين مليار دولار من قبل الدويتش بنك ، وقدرها السويس بنك كوربوريشن ، بحوالي (٦٩) ملياراً، والسيتي بنك ، بـ (١٠٢) مليار ،ووالترليفي بـ (١٢٢) ملياراً، والمورغان غارنتي بـ (١٣٧) ملياراً ، بينما بدل الـ (S.B.C.) تقديراته خلال ثلاثة اشهر : (١٢٠) ملياراً في ايلول - سبتمبر - (١٩٧٥) و (٩٥) ملياراً في كانون الثاني - يناير (١٩٧٦) . وفي نفس الفترة ، يخفض الـS.B.C تقديراته لسنة (١٩٧٦) من (١٧٨) ملياراً في ايلول - سبتمبر (١٩٧٥) الى (١٠٨) مليارات في كانون الثاني - يناير عام (١٩٧٦) . وفي عام (١٩٧٧) اتسعت الفروقات في هذه التقديرات : (١٤٦) مليار دولار ، ذلك ان الـ (S.B.C.) تقدر المبالغ الجمعية لبلدان الاوبيك لنهاية عام (١٩٧٧) بـ (١١٨) مليار دولار ، بينما يقترح احد الخبراء المعروفين على هذا الصعيد ، والترليفي رقمَ (٢٦٤) ملياراً، وتأتي التقديرات الأخرى لتحتل مكانها بين هذين الحدين (الدويتش بنك : (١٤٤) ، السيتي بنك : (١٦٩) ، والمورغان غارنتي : (٢٣١)) . اما في ما يختص باحتمالات المستقبل ، فالتباين الكبير بين الارقام المقترحة لا يدع مجالا للتثبت من صحتها . ويعتبر عام (١٩٨٠) ، عام الاختيار في هذا المضمار . فكم سيبلغ احتياطي دول الاوبيك في تلك الفترة ؟ الـ (S.B.C.) تقدره بـ (٤٤) ملياراً ، بينما تنبأ جيرالد بارسكي ، وهو نائب سابق لوزير المالية الاميركي ، برصيد معدوم عام (١٩٨٠)، ويتجه آخرون ، على العكس في ذلك ، الى توقع تراكم اكبر : الدويتش بنك (١٦٤) ، المورغان غارنتي (١٧٩) ، السيتي بنك (١٨٩) ، الخزانة الاميركية (٢٥٠)، ولا يتوانى البعض عن توقع ارقام كبيرة : والترليفي (٤٤٩) ، البنك الدولي (٤٦٠) ، مانوفاكتورر (٦٠٠) الخ . . .

ليس من اليسير ، في خضم هذه التقديرات المتباينة ، ان نحظى بالقناعات الثابتة ، إلا أن بعض البينات الواقعية تدفعنا الى الاستنتاجات الاولية التالية :

١ ـ نشير اولا الى ان السوق المالية قد شهدت تحولاً عميقاً في الفصل الاخير من عام (١٩٧٧). فقد شهدت هذه الفترة انتقال جمهورية المانيا الاتحادية الى وضعية دولة مصدرة لفائض انتاجها في مواجهة دول الاوبيك ، ما لبثت ان تبعتها بعض الدول الأخرى . وفي نفس الفترة اصبحت دول الاوبيك ، مستدينة ولاول مرة ، منذ عام (١٩٧٣) ، فقد اقترضت مبالغ (٢،٢ مليار) تفوق القروض الممنوحة من قبلها (٠،٨ مليار) [٧].

٢ ـ يعود هذا التحول الى انحطاط اسعار النفط منذ مؤتمر الدوحة (ايلول ـ سبتمبر ١٩٧٦) ، والى التضخم المالي في البلدان الغربية المصدرة للتجهيزات ، ويعود على الاخص ، الى مشاريع التنمية الضخمة التي باشرت بها الدول المصدرة للنفط.ان احداً لا يترقب تحولا في طبيعة الوضع الراهن للامور . اذ يبدو ان الاتجاه العام يؤدي الى عودة التوازن وربما الى عودة غالبية بلدان الاوبيك الى الاستدانة تدريجيا ، الا اذا استطاعت هذه البلدان ان تقطف ثمار خطط التصنيع الجارية ، وهذا ما لا يبدو في الافق القريب .

٣ ـ ومن بين مجموعة الدول المنتجة ، تتميز بوضوح فئة من البلدان « الضعيفة الاستيعاب » (Low absorbers) كان قد اشار اليها بعض الخبراء[٨] ، وتشمل هذه الفئة كلا من السعودية ، الكويت ، اتحاد الامارات العربية (وربما ليبيا) . ولولا هذه البلدان لسجلت موازنة الاوبيك عجزا اكيدا ، باعتبار ضخامة الطلبيات (اعتدة التجهيز ، والخدمات ، والسلاح) ، التي تحتاجها هذه البلدان . ان هذه الاقلية من البلدان ذات الفائض ، تحتفظ بأرقام مداخيلها في مواجهة الزيادة الواضحة في المستوردات ، عبر عدد سكانها الضئيل ، وعبر ضخامة الانتاج (فيما يختص بالسعودية) .

إن معدل الانتاج وتقلب اسعار النفط ، هما العاملان الاساسيان في تحديد عائدات السعودية ، باعتبار اعتمادها ، شبه الحصري ، على النفط . وعلى

الرغم من انه ليس ثمة ما يعيق ، من الناحية التقنية ، ارتفاع الانتاج (نحو ٩ ملايين برميل يوميا في عام ١٩٨٠ الى ١٤ مليون برميل يوميا) ، إلا أن المسؤولين السعوديين يترددون ، على ما يبدو ، في السير في مثل هذا الاتجاه ، ولم تحسم المسألة بعد ، رغم الضغوطات المتزايدة التي يمارسها العالم الصناعي المتعطش لمصادر الطاقة[٩] .

واما في ما يختص بالاسعار ، فلقد شهدت استقراراً نسبياً مقروناً بازدهار فعلي ، سببه التضخم العالمي وهبوط سعر الدولار . وتظل اكثر التقديرات اعتدالا ، عالية : في حد يتراوح بين (٢٠) و(٣٠) مليار دولار سنويا للمرحلة الراهنة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠) . وقد صححت الوقائع هذه التقديرات التي اطلقت عام (١٩٧٥) . واذا ما انكببنا على دراسة الجدول رقم (٦) على ضوء نسبة الـ (٩٠٪) التي تمثلها عائدات النفط في الموازنة الحكومية العامة ، نلاحظ انه قد تم تخطي اكثر الارقام ارتفاعا (٣٠ مليار دولار) ، في عام (١٩٧٧ ـ ١٩٧٨) حيث قدرت عائدات النفط بما مجموعه (٣٧) مليار دولار[١٠] .

إن هذه المبالغ لأكبر من ان تنفق بالكلية . ثمة اتجاه واضح في الحسابات الرسمية لاساءة المداخيل وللمبالغة في تقدير النفقات . وحتى قبل فترة ١٩٧٣ ، كانت تلوح بوادر تكون فائض . يعود هذا الفائض الى عاملين :

١ ـ تكون احتياطي تغذية المبالغ غير الموظفة

٢ ـ ادخار المبالغ الموظفة ولكن غير المنفقة ، ويظهر الجدول رقم (٥) ان موازنة عام (١٩٧٠ ـ ١٩٧١) كانت تسجل فائضا خالصاً يقدر بـ (٤٦٧) مليون دولار ، وهي مبالغ كبيرة آنذاك بالنسبة الى بلد من البلدان النامية . ان هذا الاتجاه نحو الرصيد الايجابي قد بدا واضحا في موازنة (١٩٦٨ ـ ١٩٦٩) التي توقعت فائضا يقدر بـ (٣٥٠) مليون ريال (٧٧ مليون دولار) ، (وقد تخطت في الواقع هذا الرقم) . نستطيع ان نلاحظ ايضا ان هذا الفائض الذي

وصل الى ذروته في عام (١٩٤٧ ـ ١٩٧٥) ، قد تضاءل فيما بعد بسبب خفض الانتاج في عام (١٩٧٥) [كان السـوق النفطي مشبعـا] ، وخاصـة بسبـب الارتفاع الكبير في النفقات المرتقبة . هكذا نستطيع ان نتبين بسهولة ، اعتمادا على ارقام موازنة (١٩٧٠ ـ ١٩٧١) ، ان مداخيل المملكة قد ازدادت (٢،٣) ضعفاً في عام (١٩٧٢ ـ ١٩٧٣) و (١٦،٦) ضعفاً في عام (١٩٧٤ ـ ١٩٧٥) و (٢٣،٥) ضعفاً في عام (١٩٧٧ ـ ١٩٧٨) . امـا النفقـات فقـد ازدادت بدورها ، (١،٩) ضعف في سنة (١٩٧٢ ـ ١٩٧٣) ، و (٢٤،٣) ضعفاً في سنة (١٩٧٧ ـ ١٩٧٥) حيث كانت العائدات الفورية لم تقنن بعد نحـو سبل الانفاق المعدة سلفاً ، مما ادى الى ازدياد المداخيل بنسبة (١٦،٦) ضعفاً في الوقت الذي لم ترتفع فيه النفقات سوى نسبة (٦،٨) اضعـاف . وبعـد ثلاث سنوات ، ورغم ازدياد العائدات (وبسبب من ان الارقام ليست حقيقية بل هي تقديرات تقريبية) ، اتضح الاتجاه نحو امتصاص الفائض عبر ازدياد في النفقات (٢٤،٣ ضعفاً) ، تخطى ازدياد المداخيل (٢٣،٥ ضعفاً) . ولئن كان الخبراء قد اصابوا في تقدير حجم عائدات بلدان الاوبيك ، فمن المستطاع اليوم ، ان يُلحظ الخطأ في تقدير الفائض الذي تمتلكه . اذ ان هذا الفائض لأدنى بكثير مما كان متوقعاً : بسبب حجم التضخم غير المتوقع ، واتساع رقعة نفقات البلدان النفطية بشكل غير متوقع ايضا .

جدول رقم (٦)

السنة المالية	التقويم الميلادي	مداخيل	نفقات	عجز/ فائض
١٣٩٠ ـ ١٣٩١	٢/ ٩/ ٧٠ ـ ٢١/ ٨/ ٧١	١,٧٥٥	١,٢٨٨	+ ٤٦٧
٩١ ـ ٩٢	٢٢/ ٨/ ٧١ ـ ٩/ ٨/ ٨٢	٢,٦٧٧	١,٧٦١	+ ٩١٦
٩٢ ـ ٩٣	١٠/ ٨/ ٧٢ ـ ٢٩/ ٧/ ٧٣	٤,١٥٥	٢,٤٦٦	+ ١,٦٨٩
٩٣ ـ ٩٤	٣٠/ ٧/ ٧٣ ـ ١٨/ ٧/ ٧٤	١١,٦٣٣	٤,٦٤٧	+ ٦,٩٨٦
٩٤ ـ ٩٥	١٩/ ٧/ ٧٤ ـ ٨/ ٧/ ٧٥	٢٩,٢٢١	٨,٧٩٠	+ ٢٠,٥٣١
٩٥ ـ ٩٦	٢٩/ ٧/ ٧٥ ـ ٢٧/ ٦/ ٧٦	٣٨,٩	٢١,٩	+ ١٧
٩٦ ـ ٩٧	٢٨/ ٦/ ٧٦ ـ ١٥/ ٦/ ٧٧	٣١,٩٦٩	٣١,٩٦٩	-
٩٧ ـ ٩٨	١٦/ ٦/ ٧٧ ـ ٥/ ٦/ ٧٨	٤١,٢٦٥	٣١,٣٨٠	+ ٩,٨٨٥
٩٨ ـ ٩٩	٦/ ٦/ ٧٨ ـ ٢٥/ ٥/ ٧٩	٣٨,٤٦٢	٣٨,٤٦٢	-
٩٩ ـ ١٤٠٠	٢٦/ ٥/ ٧٩ ـ ١٤/ ٥/ ٨٠	٤٧,٣٠٠	٤٧,٣٠٠	-

ملاحظات :

١ ـ ان السنة المالية في السعودية ليست سنة ميلادية أو هجرية . فهي تبدأ في اول رجب من السنة الهجرية .

٢ ـ كانـت المداخيل تسجـل في البـداية ، بالـريال السعـودي ثم حولـت الى دولارات وفق سعر الدولار الرسمي في السنة ذاتها . وكانت هذه العملية ضرورية بسبب تقلبات العملتين. كانالدولار يساوي (٤,٥) ريـالات في عام (١٩٧١) و (٣،٤٧)ريـالات في عام (١٩٧٥) . الارقـام المثبتة بالملايين .

٣ ـ النفقات لا تتضمن المساعدات للدول الأخرى .

٤ ـ ان ارقـام المداخيل والنفقـات في السنـوات الخمس الأولى ، هي ارقـام حقيقية ، اما السنوات الأخرى فهي تقديرات تقريبية .

المصدر : وكالة النقد السعودية .

جدول رقم (٧)

المداخيل : تقديرات وحقائق :

	٧٠-٧١	٧١-٧٢	٧٢-٧٣	٧٣-٧٤	٧٤-٧٥	٧٥-٧٦	٧٦-٧٧	٧٧-٧٨	٧٨-٧٩
المداخيل حسب التقديرات :	٦,٤	١٠,٨	١٣,٢	٢٢,٨	٩٨,٢	١٠١,١	١١٠,١	١٤٦,٤	١٣٠,٠
المداخيل الحقيقية	٧,٩	١١,١	١٥,٤	٤١,٣	١٠١,٤	١٣٤,٩	-	-	١٣٢,٩
النفقات حسب التقديرات :	٦,٤	١٠,٨	١٣,٢	٢٢,٢	٩٥,٧	١٠٨,٦	١١٠,٩	١١١,٤	١٣٠,٠
النفقات الحقيقية :	٥,٨	٧,٣	٩,٢	١٦,٥	٣٠,٣	٧٥,٩	-	١١١,٤	١٤٧,٤
الفائض المتوقع :	-	-	-	٠,٦	٢,٥	٧,٥	صفر	٣٥,٠	٠
الفائض الحقيقي :	٠,٦	٣,٨	٦,٢	٢٤,٨	٧١,١	٥٨,٩	-	٣٥,٠	(١٤,٠)*

الارقام بمليارات الريالات السعودية [المصدر : وكالة النقد السعودية] .

ينزع هذان العاملان الى استنزاف مصدر احتياطي للفوائض ، الا وهو عدم القدرة على الانفاق والمبالغ الموظفة وسوء تقدير الاحتياجات . تظل هذه الممارسة ، المتعمدة على الارجح ، شائعة ولكن يبدو انها تفقد اثرها الحاسم بسبب الاخطاء التي ترتكب في تقدير التكاليف . فكثيرة هي المشاريع ، في السعودية ، التي تخطت كلفة تحقيقها الفعلية (بسبب التضخم الداخلي ، والاضطرار الى استيراد اليد العاملة الاجنبية ، وهي اكثر كلفة) كل التوقعات الموضوعة سلفا . اذ سجل التضخم ، في القطاع غير النفطي ، نسبة (١٥)٪ في عام (١٩٧٥) وارتفع الى اكثر من (٣٠٪) في عام (١٩٧٧)[١١]. إلا أن تقدير الفائض في الموازنة يظل ادنى مما هو مرتقب ، على الأقل ، في تصريحات الحكومة العلنية . أنظر الجدول رقم (٦) .

(*) وقد غطّي هذا العجز من خلال سحب جزء من رصيد المملكة لدى صندوق النقد الدولي ممّا أنزل هذا الرصيد إلى ١٩،٧ مليار دولار في شباط ـ فبراير ١٩٧٩ .

جدول رقم (٨)

جدول بحجم العائدات النفطية للدول الرئيسية المصدرة للنفط في عام (١٩٧٦) [بمليارات الدولارات] .

أ ـ بلدان الخليج :		(٪) نسبة للأوبيك	(٪) نسبة لبلدان النفط العربية
الكويت	٨,٥	٧,٢٨	١١,٨٨
السعودية	٣٣,٥	٢٨,٧٣	٤٦,٨٥
الامارات العربية المتحدة	٧,٠	٦,٠٠	٩,٧٩
قطر	٢,٠	١,٧١	٢,٧٩
المجموع	٥١,٠	٪٤٣,٧٢	٧١,٣١
ب ـ بلدان عربية اخرى :			
العراق	٨,٥	٧,٢٨	١١,٨٨
ليبيا	٧,٥	٦,٤٣	١٠,٤٨
الجزائر	٤,٥	٣,٨٥	٦,٢٩
المجموع	٢٠,٥	١٧,٥٦	٢٨,٦٥
مجموع أ + ب	٧١,٥	٪٦١,٢٨	١٠٠,٠٠

المصدر : عالم النفط . هذا وقد بلغت عائدات المملكة النفطية ٤٢,٢ مليار دولار سنة ١٩٧٧ أي نسبة ٣٢,٨ بالمئة من عائدات اوبيك . وقدرت هذه المداخيل ب. ٣٥,٨ مليار دولار سنة ١٩٧٨ أي ما يعادل ٣٠ بالمئة من مداخيل اوبيك النفطية .

جدول رقم (٩) .

تقديرات السيتي بنك لتطور الفوائض المالية (بمليارات الدولارات) .

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٨٠
السعودية والكويت والامارات	٣٥	٢٧	٣٣	٣٦	٢٩	٢٥
دون الاوبيك الأخرى	٢٧	٥	٤	٣ـ	٤ـ	٨ـ

وهذا ما حدا بالخبراء الى القول انه مهما بلغ الفائض الذي تحققه بلدان الاوبيك ، فحصة الاسد تعود الى المملكة السعودية . (انظر الجدولين رقم ٨و٩)[١٢] . يتجسد هذا الفائض في المدخرات النقدية المودعة ، في غالبيتها العظمى ، في الخارج . وتخضع هذه المدخرات الى تقلب اسعار النقد وتنزع ، في المحصلة ، نحو الهبوط .وهذا ما حدث للأموال المودعة بالجنيه الاسترليني ، وما يحدث الان للودائع بالدولار الاميركي . علما بأن الودائع الخارجية ، محولة في معظمها ، الى هاتين العملتين . ومع ذلك فان هذا الهبوط في اسعار العملات ، يعوض بالفوائد التي تكدسها رؤوس الاموال هذه . الا ان هذا التعويض ليس الا تعويضا جزئيا (كما سنرى فيما بعد) ، ذلك ان سياسة المملكة المالية لا تزال شديدة المحافظة .

أما فيما يختص بمقدار هذه المدخرات ، فقد طرأ عليها تزايد كبير بالارقام المطلقة . اذ سرعان ما تخطت المملكة بلدانا عديدة (منها الكويت ، التي كانت تحتل المكانة الأولى من بين الدول المنتجة للنفط) ، لتصبح في المرتبة الثانية في العالم ، ولا تسبقها جمهورية المانيا الاتحادية الا بالمقدار القليل . وتقدم التقديرات الرسمية لحكومة الرياض الارقام التالية (وفق حسابات ٣١ كانون الأول - ديسمبر - من كل سنة . (انظر الجدول رقم ١٠) .

ان مدخرات السعودية كبيرة جدا ، ولكنها بأي حال ، لا تصل الى حدود الارقام المتوقعة غداة عام (١٩٧٣) . ذلك ان المملكة تفيد من ريع استثنائي ، ولكنها ايضا ، ومنذ عام (١٩٧٥) على وجه التحديد ، تتكبد نفقات كبيرة ، فمن يقرر وجهة استخدام هذه العائدات وهذه الفوائض ؟

من يقرر ؟ هيمنة الدولة

١ - القطاع العام، القطاع الخاص

عند ولادة المملكة ، كانت نسبة (٨٠٪) مما سيصبح الأرض السعودية ،

جدول رقم (١٠)

المدخرات الخارجية الفعلية السعودية (في ٣١/ ١٢ من كل سنة من السنوات المذكورة) .

السنة	المجموع	نسبة الزيادة السنوي	الزيادة السنوية
١٩٧٠	١,٢٢٩	-	١٠٠
١٩٧١	١,٩٧٤	+ ٦٠,٦٪	١٦٠,٦
١٩٧٢	٣,٥٦٩	+ ٨٠,٨٪	٢٩٠,٣
١٩٧٣	٤,٥٩١	+ ٢٨,٦٪	٣٧٣,٥
١٩٧٤	٢٢,٢٠٩	+ ٣٨٣,٧٪	١,٨٠٧,٠
١٩٧٥	٣٧,٨٦٢	+ ٤١,٣٪	٣,٠٨٠,٧
١٩٧٦	٥٠ الى ٦٠(أ) ٥٦ (ب)	+ من ٣١ إلى ٥٨,٣٪	
١٩٧٧	٦٨ (ب) ٨٠ (ج) ١٠٠(د)		
١٩٧٨	٧٧ (ب) ٧٥ (هـ)		

- الارقام بملايين الدولارات . - المصدر : SAMA وFMI

أ - تقديرات الـ Middle East Economic Digest - كانون اول - ديسمبر - ٧٦ ، ص ٢٧ .

ب - تقديرات Morgan Guarantee ، عدد خاص IHT ، ص ٥٥ .

ج - تقديرات Newsweek ، آذار - مارس - ٦، ١٩٧٨ .

د - تقديرات عدد خاص حول العربية السعودية - شباط - فبراير - ١٩٧٨ ، ود. ويلز المرجع المذكور ص ٧ .

هـ - صندوق النقد العربي .

ملكا للقبائل المترحلة فيها . وفي ظل هذا الاقتصاد الرعوي ، الذي يقوم على الحركة اكثر مما يقوم على التملك الحضري ، لم يكن من الممكن ان يتبلور مفهوم الملكية ولانسطيع في الحقيقةوبالاستنادإلى وقائع لاحقة، الا ان نعتبر هذه الأراضي

كملكية جماعية للقبائل التي كانت ترودها آنذاك، الامر الذي كان يسبب الصراعات القبلية المستمرة حول مصدر مياه او واحة . وفي مثل هذا الوضع، تصبح ملكية الأرض نتيجة للقوة وليس اساسا لها . فهي قبل كل شيء عسكرية وسياسية . وكان خير مثال على ذلك ، ما قام به عبدالعزيز ، الذي قرر في عام (١٩٢٥) ، بعد ان هزم قبائل بأسرها طيلة ربع قرن ، ان يؤمم اراضيها ، اي ان يتملكها بتحويلها الى اراض اميرية (اي ملكية للدولة) . وبذلك ، كان يقدم البرهان ، مرة اخرى ، على « شفافية علاقات الاستغلال » في هذه المجتمعات الما قبل رأسمالية ، وان يظهر ، في المقابل ، اهمية « علاقات السيطرة » .

وهذا ما جعل ما يقارب الـ (٣٠٪) من الاراضي المزروعة ، ملكية للقطاع الخاص ، وخاصة في الاقسام التي لم تكن سعودية في الاصل من المملكة : الحجاز وعسير . وفي الحالات الأخرى ، كانت حقوق الوراثة تقوم على حق الانتفاع وليس على الملكية . هذا وكانت بعض الاراضي الاميرية تمنح كاقطاعات لبعض القادة العسكريين الذين خدموا العائلة المالكة بأخلاص ، الا ان المرسوم الملكي الصادر في عام (١٩٥٧) كان يحظر على هؤلاء « المالكين » تسجيل أراضيهم باسمائهم دون الحصول على ترخيص بذلك من قبل الملك . وبعد تسجيلها ، تصبح الأرض ملكا ، وهو أمر غير شائع خارج منطقة عسير . وكانت بعض القبائل او بعض الجماعات الحضرية في الشرق تملك بعض الاراضي الأخرى : فهي ارض مشاع ، واما الوقف (الاراضي الدينية التي لا يستغلها سوى المؤسسات الدينية) ،فكان يشكل نحو (١٠٪) من الاراضي المزروعة .

ولعل ما هو على قدر اكبر من الاهمية في الوضع السعودي ، بالطبع ، امتلاك الدولة لجوف الاراضي . فهي تمتلك ، بأي حال ، الحق في ترحيل قبائل بأسرها لاستغلال الثروات المنجمية ، وخاصة النفط . وفي هذا السياق استطاع عبدالعزيز أن يبادر الى منح الالتزامات النفطية بمجرد اصدار مراسيم ملكية ، (كما سنلاحظ في الفصل السادس) . وقد اشارت أديت بنروز ، الى هذه

الخاصية المميزة بقولها : « على العكس من السلع الاخرى المتداولة في البلدان غير الشيوعية ، تعود العائدات النفطية مباشرة الى الحكومة »[١٣] ، وقد لجأت هذه الاخيرة ، بمساعدة واشنطن ، الى فرض الضرائب على عائدات الشركات (بشكل اتاوات) لتزيد من مواردها الخاصة . هذا ولا شك في ان العاهلين الاولين على الاقل عبدالعزيز (١٩٠٢ ـ ١٩٥٣) وسعود (١٩٥٣ ـ ١٩٦٤) ، ما كانا ليميزا بين مداخيلهما الشخصية ومداخيل الحكومة . فقد كانا مسرفين الى ابعد الحدود (مساعدات للخارج ، شراء الولاءات ، نفقات كمالية ، . . .) ، وكان يضطر الواحد منهما ، رغم العائدات النفطية التي ازدادت الى (٣٠) ضعفاً في غضون عشر سنوات (٣٠٠ مليون دولار في عام ١٩٥٥) ، الى اقتراض الاموال ، مما ادى الى هبوط قيمة الريال الى ما يقارب نصف قيمته الفعلية في السوق الحرة .

ومنذ عام (١٩٤٧) ، بدأت المملكة بانتهاج سياسة مالية لم يسبق ان انتهجتها من قبل ، تقوم على وضع موازنة ، ولكن الملك لم يتقيد بها في نفقاته (ونفقات الدولة التي لا يميزها عن نفقاته) حتى نهاية الخمسينات عندما شارفت المملكة حدود الافلاس التام . وهنا، كما في بلدان اخرى من بلدان المنطقة ، «كانت المشكلة التي تطرحها وجهة استخدام العائدات النفطية، في اساس اقامة المؤسسات الادارية والمالية»[١٤] .وبشكل ادق ، كان لا وعي سعود الابوي وحالة الخزانة الملكية ، السبب في استبداله بأخيه فيصل ، الذي كان يؤثر عنه الاقتصاد في نفقاته الشخصية ، وتأييده لتشييد بنية حديثة للدولة .

لم تكن هذه الاخيرة غائبة ، فعلا ، ولكنها لم تكن تملك وسائل تحقيق سياستها . وفي نيسان ـ ابريل (١٩٥٢) وافق الملك على انشاء وكالة نقدية (وهي نوع من وزارة للمالية ومصرف مركزي في آن معاً) في اطار النقطة الرابعة . وكان على رأسها موظف اميركي . وكانت هذه الوكالة تحاول تحديد المجال الرسمي وتحاول ان تحميه من تجاوزات العائلة المالكة الاعتباطية . وكان ان

خسرت هذه الاخيرة ، بموجب قوانين الجمارك الصادرة عام (١٩٥٣) اعفاءها من الضرائب الجمركية الذي كانت تتمتع به واضطرت ، في عام (١٩٥٤) للقبول بنشر اول موازنة للمملكة ، وانشئت هيئة تشرف على معاملات الصرف في ايار - مايو (١٩٥٥) تحظر نقل رؤوس الاموال الى الخارج . الا ان هذا التشريع لم يبدل في الواقع شيئاً : اذ كان الامراء يملكون ودائع ضخمة في مصارف بيروت والقاهرة ، ولم تنشر الموازنة الثانية سوى في عام (١٩٥٨) ، وكانت اللائحة المدنية للملك تستهلك وحدها (٧٪) من مجمل الموازنة ، بينما تستهلك المبالغ الممنوحة لزعماء القبائل الحليفة (١٣٪) منها . وعندما حاول فيصل ، بعد تعيينه رئيسا للوزراء في آذار - مارس (١٩٥٨) ان يطبق هذا التشريع ، كانت ردود فعل الملك عنيفة مما أدى إلى تنحيته من منصبه . ولكن فيصل استطاع ان يفرض مسألة نشر الموازنة سنويا ، واستطاع ان يخفض قيمة الريال . وفي عام (١٩٦٢) عاد فيصل إلى السلطة وتابع السياسة التي كان قد بدأها من قبل .

لطالما هيمنت الوكالة التي انشئت في عام ١٩٥٢ ،(وكالة النقد العربية السعودية) على البنية المالية . ومع ذلك فقد انشئت وزارة للاقتصاد وللمالية في عام (١٩٥٤) بهدف مراقبة المداخيل والسياسة الضريبية في البلاد . ويتكلف مجلس الوزراء (١٩٥٤ - ١٩٥٨) بموجب نظامه الداخلي ، بمهمة التصديق على الموازنة السنوية ، التي تنشر بمرسوم ملكي . وقد ترافق بروز هذه البنى (وبروز وزارات جديدة للزراعة والتجارة والصناعة والتخطيط والنفط) بتضاؤل ملموس (بنسبة ثلثي المبالغ الممنوحة سنوياً لامراء العائلة المالكة .

اصطدمت عملية تمأسس القطاع المالي بنفس العقبات التي كانت تعترض الادارة بشكل عام : احتكار السلطة السياسية ، الاقتطاع الشخصي لادارات الدولة ، والنقص في اليد العاملة ، المتخصصة . ان احداً لا يستطيع ان يعرف بالضبط قيمة المبالغ الموزعة على افراد العائلة المالكة لاسباب متنوعة وغامضة . فالعائلة المالكة « تشرف وتستطيع ان تستملك الدخل القومي السعودي ولها الكلمة الفصل في سياسة التوظيف الحالي »[١٥] ، لانها تمسك بزمام السلطة

السياسية . وتقدر المبالغ الممنوحة بشكل فردي لامراء العائلة المالكة بـ ٣٠٠ مليون دولار ، هذا ما عدا المساحات الشاسعة من الاراضي التي يملكونها شخصيا . ويشكل هذا الرقم نسبة (١٪) من الموازنة العامة ، وهو على قدر كبير من الاهمية وخاصة بما ينبغي ان نضيفه عليه من مبالغ تخصصها الموازنة علنا لافراد العائلة المالكة الذين يحتلون مناصب رسمية والذين يستغلون هذه المناصب بما يتناسب مع سلطتهم السياسية الاعتباطية .

لا يزال التمييز بين القطاع العام وملكية آل سعود الخاصة ، امراً مستحيلاً اذن ، وذلك ليس بسبب المبالغ التي يخصون انفسهم بها (تدر عليهم صفقاتهم الخاصة الملايين من الدولارات) وحسب،بل بالنظر الى سلطتهم السياسية . بيد انه لم يعد بالامكان ان تحكم السعودية بالطريقة السلطوية والابوية التي كان يتميز بها عبدالعزيز . اذ يتوجب على ورثة هذا الاخير الاستعانة بنصائح الخبراء والالتفات ، خاصة ، الى حاجات ومتطلبات الاهلين الذين باتوا لا يجهلون ضخامة مداخيل بلادهم .واستطاع القادة السعوديون ان يستجيبوا لمثل هذه الضرورات بتسوية لقيت من الشعب تجاوبا : الاحتفاظ بالسيطرة على الدولة (وبالتالي على مواردها المالية) مع العمل على توجيه النفقات لتحقيق الرخاء الاجتماعي بتشجيع القطاع الخاص ، محاولين انتهاج سياسة تنمية سريعة للبلاد .

٢ - قطاع خاص وقطاع عام

تشكل صادرات النفط نسبة (٩٩,٩٪) من مجمل صادرات البلاد وتشكل عائدات الحكومة نحو (٧٠٪) من مجمل الناتج القومي . ويشير هذان الرقمان الى الهيمنة الاقتصادية المطلقة للقطاع العام . ويطرح هذا مشكلة بالغة الدقة بالنسبة الى بلد يتمسك رسميا بمبدأ الملكية الخاصة ويرحب بشكل واضح بنمط الاقتصاد الحر (Laisser - faire) . ليس الاقتصاد السعودي اقتصادا هجينا اذن [١٦] . بل هو اقتصاد رأسمالي وليبرالي . ومع ذلك نجد ان الدولة هي الحاصلة على المداخيل بسبب تملكها (ما قبل الرأسمالي) لجوف الأرض .

الصورة هنا ديناميكية اذن ، ولكن على عكس ما هي عليه في البلدان النامية التي اختارت طريق الاشتراكية : الدولة هنا ، لا تسعى لزيادة سيطرتها على الاقتصاد ، بل هي تسعى ، على العكس من ذلك ، وقدر المستطاع ، الى توسيع رقعة نفوذ الرأسمال الخاص .

ست مؤسسات على الاقل ، قد عمل على انشائها او على تطويرها منذ عام (١٩٧٣) لتزود القطاع الخاص بروؤس الاموال ، بدون فائدة او بموجب ضريبة لا تتعدى الـ (٢٪) « للخدمات » . فقد انشيء الصندوق السعودي للتنمية الصناعية في عام (١٩٧٤) ويديره التشيز مانهاتن بنك وتستطيع هذه المؤسسة ان تزود اي مشروع صناعي ترغب في تحقيقه الدولة بـ (٥٠٪) من رأس المال الضروري وخاصة إذا كان المشروع يتطلب عددا محدودا من العاملين . وانشيء صندوق الاستثمار العام (٣ مليارات) في عام (١٩٧١) وزود الادارات العامة بروؤس الاموال ، ولكنه ساهم ايضا في تمويل بعض العمليات المختلطة . وبدأ صندوق الانماء العقاري ، بعملياته المالية بما يقارب الاربعة مليارات دولار . فهو يقدم القروض بدون فائدة ، على ان تسدد خلال فترة (٢٥) سنة ، لكل سعودي يرغب في بناء مسكن ، ويقدم قروضا ، تسدد خلال خمس سنوات ، لمجموعات البناء الخاصة ويلتزم الصندوق بـ (٨٠٠) طلب من هذا النوع اسبوعيا . هذا بالاضافة الى ثلاث مؤسسات لا تكتسب قدرا مماثلا من الاهمية وان كانت تقوم بوظيفة مماثلة (البنك الزراعي ، بنك الاعتماد وصندوق المتعهد) .

يتكون القطاع الخاص تدريجيا ويسعى الى التقدم حيث يبدي القطاع العام تحفظاً . وفي المقابل ، تساعده الحكومة في التوسع . ولعل خير دليل على ذلك ، القوانين الجديدة التي تفرض تحويل (٦٠٪) على الاقل من رؤوس اموال المصارف التجارية الاثني عشر العاملة في المملكة ، لصالح سعوديين . هذا ويقوم بعض المتمولين السعوديين ، بعمليات توظيف مالية جريئة في الخارج ،

مستعينين بخبراء لقاء اجور عالية . وتنزع الحكومة السعودية التي اشتهرت بسياستها المالية المحافظة ، الى الاحتذاء بهم بدل ان تقوم هي بقيادتهم . الا ان هذه الثروات الشخصية لا تقارن بالمداخيل الحكومية التي لا زالت تشكل المبالغ الاساسية في الدخل السعودي .

الفقرة الثالثة :
اختلال التوازن

عملاق بساقين من طين ، المملكة السعودية قوية بقدر ما هي مهددة . قوية ، بأحتياطيها النفطي ، وفوائضها المالية ، وبسلطتها الثابتة والسلطوية ، وبالاهمية التي تضفيها عليها الاستراتيجيات الغربية . ومهددة ، لانها لا تستطيع ان تدافع عن سيادتها بينما تحاذيها بلدان مجاورة مدججة تثيرها المطامع التوسعية . ومهددة لانها تكاد لا تعتمد الا على النفط بينما تزداد غلال البلدان المجاورة الزراعية ويزداد انتاجها الصناعي . . . ونستطيع ، في هذا السياق ، ان نعدد تفاصيل هذه المفارقة . نطرح هنا ما يبدو لنا ، اساسيا ، وما نستطيع ان نوجزه على الشكل التالي : ٤٠ مليار دولار سنويا هي نصيب صحراء شاسعة .

أولاً البلد : الوجه الآخر للطبيعة الجغرافية

تحتل السعودية نحو (٨٠٪) من مساحة شبه الجزيرة العربية ، اي ما يعادل ثلث مساحة الولايات المتحدة ، وثلاثة اضعاف مساحة فرنسا . ولا تزال حدودها الدقيقة غير معروفة . وتعود الفروقات الكبيرة في الارقام المقترحة الى عجز الوسائل التقنية ، والى الطابع الصحراوي للأرض بمقدار ما تعود الى النزاعات الحدودية . تقدر المساحة رسميا بـ (١,٤) مليون كلم مربع ، وهو الرقم الذي يستعيده الشيخ رستم علي وتوميش [١٧] . ويكتفي الـ (Area Handbook) بالتذكير بأن التقديرات تتراوح بين (٦١٨,٠٠٠) و

(٩٢٧,٠٠٠) ميل مربع (٨٠٠ ، ٩٨٨ و ٢٠٠ ، ٤٨٣ ، ١ كلم مربع)[١٨] ويذهب ويلز الى ابعد من ذلك مقدرا المساحة بمليون ميل مربع على الاقل (١,٦ مليون كلم مربع) بينما تذهب نشرة التوثيق الفرنسية الى تقديرها بمليوني كلم مربع (ولا نعلم اذا كان هذا الرقم يعبر عن تقديرات جديدة ام اذا كان مجرد خطأ في الطباعة)[١٩] .

وتظهر هذه التقديرات كم ان المملكة لا زالت مجهولة (حتى من قبل مواطنيها) وكم هي كبيرة في الوقت ذاته . والمملكة صحراء . « فالمناطق الصحراوية الشاسعة التي تغطي البلاد تشكل الخاصية الغالبة للطبيعة الجغرافية المادية للأراضي »[٢٠] . ومن هذا المنظور ، لا نجد فائدة كبيرة في الذهاب الى ابعد من ذلك في التمييز بين الاقسام المتنوعة لهذه الصحراء الشاسعة : النفود في الشمال الشرقي ورمالها المتحركة ، والدهناء حيث يمكن الرعي في الشتاء أو الربع الخالي ، الذائع الصيت ، « وهي منطقة تقتصر فيها الحياة على بعض النباتات الشوكية »[٢١] ، نستطيع ، بالطبع ، ان نجد بعض الوديان القليلة التي تستطيع ، فجأة ، أن تغطي منطقة بكاملها ، قبل ان تعود الى جفافها (الرمة ، الصرة ، الدواسير) . ولكن ماذا تجدي هذه الوديان ازاء السهول الساحلية الممتدة على طول الخليج والبحر الاحمر او ازاء حقول الحمأة الجرافية التي تغطي قسماً من الحجاز ؟

والمناخ صحراوي كالأرض : حرارة شديدة وامطار نادرة . ودرجة الرطوبة عالية جدا في المقابل ، وتكاد تكون خانقة على السهول الساحلية حيث تصل الى (١٠٠٪) . والمطر نادر ، وقد يسبب هطوله المفاجىء تدمير قرى بكاملها . وحدها منطقة عسير ، على الحدود اليمنية تتمتع بمناخ موسمي ، تتخلله امطار في الصيف . الا ان البلاد لا تملك مجرى ماء واحد ، ولا يصل معدل الامطار فيها نسبة (١٠٠) ملم الا فيما ندر ، وتصل حتى (٢٥٠) ملم في عسير . وتتجمع هذه الامطار ، باستثناء الوديان ، في متجمعات

من الوحل فتصبح كالمستنقعات (السبخة) ، وخاصة في القسم الشرقي من المملكة .

يمكن لنا أن نستخلص ، من طبيعة البلاد الجغرافية اكثر من استنتاج . وسنحاول في الصفحات اللاحقة ان نذكر بالتبعات المباشرة التي تترتب على مثل هذه البنية وهي باختصار : ندرة السكان ، وهي نتيجة طبيعية لمثل هذا الوضع ، وبالتالي ، حاجة المملكة للاستعانة باليد العاملة الاجنبية (ثانيا) ، عجز الزراعة وبالتالي ، تبعية البلاد على الصعيد الغذائي للخارج (ثالثاً) ، غلبة مورد وحيد ـ النفط ـ على اقتصاد البلاد والحاجة الماسة للقيام بأشغال ضخمة على صعيد البنية التحتية قبل الشروع بالتخطيط لأي مشروع صناعي .

ثانياً ـ السكان

تعاني السلطة السعودية من عدد سكانها المتدني بقدر ما تعاني بلدان اخرى في المنطقة (مصر أو الباكستان) من الكثافة السكانية الكبيرة على ارضها . ان موارد المملكة تسمح لها بانتهاج خطة لتنمية رأسمالها البشري بشكل كثيف ، ولكن وزر الماضي ووزن التقاليد يعترضان سبيلها ، فلا بد لها اذن من اللجوء الى مخرج خطير (الاستعانة باليد العاملة الاجتماعية) .

١ ـ اسرار حول رقم

إذا كانت مساحة البلاد غير واضحة وتختلف من كاتب الى آخر ، فماذا يقال عن السكان ؟ يشير الـ (Area Handbook) الى هذه المسألة ويذكر انه « في ظل غياب استفتاء عام ، تتراوح التقديرات بين (٣) و (١٥) مليوناً» . وكانت احصائيات الحكومة السعودية قد اوردت في عام (١٩٦٢) ان تعداد السكان

يبلغ (٣،٣) ملايين ولكن نحو نهاية عام (١٩٦٥) ، كانت الحكومة لا تزال تستخدم عبارة « ما بين (٦) و (١٥) مليوناً» [٢٢] . ومنذ ذلك الحين والوضع يراوح في الغموض : فالبنك الدولي يجد ان الرقم المعقول يتراوح بين (٥) و(٥،٥) ملايين[٢٣] . ويقترح مركز التوثيق الفرنسي في النشرة التي يصدرها رقما يتراوح بين (٧) و (٨) ملايين »[٢٤] . ويقترح ويلز تبني تقديرات اكثر اعتدالا (٥)ملايين[٢٥] ، ولكنها تفوق على اي حال تقديرات ج. لنكوفسكي (٤،٥) ملايين [٢٦] ، وتنزع التقديرات الجديدة التي تبني ارقام اكثر اعتدالا من الارقام السابقة . فهي تشير الى عدد يتراوح بين (٤) و (٤،٥) ملايين منها (٣) أو (٣،٥) ملايين سعودي . اما نحن ، وبالاعتماد على اكثر التقديرات حداثة ، مقرونة ببعض الآراء الاخرى ، فنعتمد هذه الارقام الاخيرة[٢٧] .

إن عدم وضوح التقديرات ، لا يعود هنا ، الى عجز في التقنية . فقد اجري استفتاءان على الاقل في المملكة (١٩٦٣ و ١٩٧٥) ولكن النتائج لم تنشر ومن المرجح انها لن تنشر ابدا . وفي عام (١٩٧٥) تحدث احد الصحافيين المقيمين في المملكة حول المسألة وكأنها « مسألة محرمة ولا يلقى التذكير بها في الاوساط الرسمية سوى الاستياء » . وستظل نتائج الاستفتاء « في ادراج الملك او انها لن تنشركما هي ابدا » . ووفق اقوال هذا الصحافي ، لا يتعدى عدد السعوديين نصف الرقم الذي يعلنون عنه (٣،٨ مليون بدل ٧ ملايين) . واذا كانوا يحتفظون بهذه الارقام سراً فلأنهم يخشون الشعور بالمهانة الوطنية : « فيكتشف السعوديون ان عدد سكان اليمن الشمالي الصغير يفوق عدد سكان بلادهم »[٢٨] . وليس بالامكان ان يعوض عن مثل هذا الوضع بمعدل مرتفع من الولادات (٣،٥٪) أو بتطوير الوقاية الصحية العامة ، الا بعد فترة طويلة من الزمن .

٢ ـ الهوة بين السكان .

أ ـ البدو والحضر

لا شك في أن البلاد تنقسم الى نمطين من المعيشة ، والى اقتصادين وحتى الى ايديولوجيتين ، ايديولوجية مدينية واخرى بدوية . ولكننا لا نستطيع ان نحدد بدقة الفئة غير المتحضرة او غير المتمدنة من السكان ، دون ان نجازف بالوقوع في الحسابات الاعتباطية . وغالبا ما كان يقال ، لفترة قصيرة خلت ، ان البدو والحضر متساوون فيما بينهم . ولكن يبدو ان هذه التقديرات تعتمد فيما تتوصل اليه على اصل السعوديين لا على وضعهم الاجتماعي الحالي . ومن زاوية النظر هذه ، لا نجد مبالغة في القول ان اكثر من نصف السكان لا يزالون يتمسكون (الى هذا الحد ام ذاك) بنظام القيم البدوية والقبلية الذي تسعى السلطة نفسها لتغذيته ولضمان استمراره . يتقاطع هذا التقسيم ، بشكل مبسط ، مع التقسيم الذي يميز النجديين والقبائل الشمالية عن سكان المدن الكبيرة في الحجاز ومدن عسير الصغيرة .

الا تنزع هذه الهوة التاريخية لأن تردم منذ تاريخ توحيد المملكة ؟ سنرى ، في الفصل اللاحق ، ان السلطة تحاول السير بالبلاد في هذا الاتجاه ، الا ان هذا لا يمنعنا من التساؤل ، مع جوزيف مالون ، حول حقيقة وجود « مجتمع سعودي » يظل تجانسه التاريخي حقيقيا بين عائلات جدة من التجار المعروفين والمجموعات القبلية التي لا تزال تعيش حياة البداوة[٢٩] .

ولكن هل اصبحت الحياة القبلية ـ البدوية الغابرة مجرد اثر في اذهان الذين تحدروا منها ؟ هذا ما لم يحدث . ذلك ان البدو لا يزالون يشكلون نحو (٢٠٪) من السكان . ويبدو نمط معيشتهم خرافيا في البيئة التي اوجدها النفط: « اقتصاد معيشي ، غير نقدي جوهريا ، يضمن حياة مادية هشة داخل علاقات اجتماعية خاصة ازاء اقتصاد يبالغ في الاعتماد على النقد ويقوم على النفط ولا يعني

غير قسم بسيط من السكان »[٣٠] .

لا يمكن ان تستمر هذه الهوة الى ما نهاية . فالبدو ، اليوم ، يشهدون « حالة انتقالية زلزالية »[٣١] ، ولا يحدث هذا التحول بفعل النفط فقط ، فقد كانت السلطة،على مر الزمن ، تعتمد على البدو من اجل تحقيق اهدافها بمقدار ما كانت تخشى عداوة الاوساط الكوسموبوليتية في مدن الحجاز الكبرى . هكذا حاول عبد العزيز بين عامي (١٩١٢) و (١٩٢٧) ،ان يحضر عددا منهم ليكون ، فيما بعد ، نواة قواته المسلحة (الاخوان) ،واليوم تسعى الحكومة لتحضير كل البدو، الذين اغرتهم مظاهر الرخاء الجديدة . ويبدو ان لتدخل الحكومة هدفا مزدوجا : عدم السماح بدفع هذه الجماعات غير المؤهلة مهنيا لتصبح فئات ما دون بروليتارية مما قد يجعلها ، يوما ما ، بالغة الضرر ، ولكن الافادة من قوة العمل غير المستخدمة هذه لايقاف تدفق الشغيلة الاجانب ، هذا بالاضافة الى ما تشير اليه ماكنوهاي ، بأن الاشراف السياسي على جماعات متحضرة ، اسهل بكثير منه على مجموعات هي في حركة دائمة[٣٢] .

إن اول مشروع حديث ، هو المشروع الذي اطلق عليه اسم الملك فيصل ، ويعود تاريخه الى الستينات ، وكان قد وضع بهدف توطين عشرات الالوف من البدو في الواحات قرب حرض . وقد توالت مثل هذه المشاريع منذ ذلك الحين ، ولكن يبدو ان السلطة غير قادرة على استقطاب شباب البدو نحو الصناعة او الزراعة . ويبدو ان سياستها ، هي نفسها ، مترددة ، ذلك انها لو قررت اتمام خطة التحضير الكامل خلال عشر او خمس عشرة سنة ، فستضطر السلطة ، حتى ذلك الحين ، لان تدفع للبدو الاعانات المعيشية على انواعها مما يشجعهم على التمسك جزئيا (خلال بضعة اشهر من السنة مثلا) بنمط معيشتهم السابق . وقد تكون التعويضات التي تدفعها الحكومة لعائلات الاطفال الذين يرتادون المدارس ، افضل تعبير عن المقاومة البدوية للحياة المدينية وعن خوف البدو من فقدان اولادهم ، لان ارتياد المدارس يبعد هؤلاء عن

قبيلتهم وقيمها .

إن الانتقال الى الحياة الحضرية يتم مع ذلك بسرعة فائقة ويبدو ان الحكومة تواجه بعض الصعوبات في السيطرة على سيرورة مستقلة ، الى ابعد الحدود ، عن ارادتها . ان لوسائل الاتصال دورا كبيرا في ذلك ، وربما ايضا لمغريات الرخاء الجديد . ورغم الشعور العام بالحنين ، فإن المجموعات التي انتقلت الى الحياة المدينية تكاد لا تشعر بحنين كبير الى حياتها السابقة القاسية . هكذا يستقطب النظام الرأسمالي النقدي قوة عمل ضعيفة الاستعداد للاندماج به . واذا كان الاقتصاد البدوي في طور الزوال ، فقد بقيت القبائل . ولكن السلطة لا تبدي اي تخوف منها بقدر ما تبدي تخوفها من الاحباط الذي تولده عملية تمدين سريعة لا تحقق الاهداف المطلوبة . ان مشكلة البدو لا تزول مع عملية تحضيرهم ، وانما تتخذ شكلاً آخر(*) .

ب ـ الرجال والنساء

إن المجتمع السعودي الذي يواجه هذا التحول الكبير في البلاد ، يكاد يقتصر على الرجال . مما لا شك فيه ان المرأة تفيد من هذه الثروة الى حد كبير ، هذه الثروة التي توفر الآلات المنزلية ووسائل الرخاء الاخرى ، ولكن صوت المرأة ، لا حساب له ، في ادارة البلاد او الاعمال . تستطيع المرأة السعودية ، اليوم ، أن تحصل على جواز سفر باسمها ، ولكنها لا تستطيع ، حتى اليوم ، ان تسافر دون ان يرافقها احد الاقرباء المقربين ، ولا تستطيع ان تقود سيارة ، أو أن تزور متحفاً ، . . . وهي لا تستطيع بشكل عام ، ان تختار زوجها . والنساء اللواتي اجازت لهن الحكومة متابعة الدراسة الجامعية في جامعة الرياض منذ عام (١٩٦٢) ، يتابعن المحاضرات ، على حدة ، وعبر تجهيزات تلفزيونية داخلية ،

(*) أفضل مرجع عن الموضوع حسب علمنا يبقى :
P. BONNENFANT, «L'évolution de la vie bédouine en Arabie Centrale, notes sociologiques» **Revue de l'Occident musulman et de la méditerranée** n° 32 pp. 111-178.

وهن بأي حال يجدن صعوبة بالغة في ممارسة اي مهنة بعد التخرج (مدرسات ، او ممرضات في مستشفيات للنساء) .

الهوة عميقة . في المنزل ، في المدرسة ، في الشارع : لا وجود للاختلاط ، هذا وقد واجهت السلطة عقبات كبيرة قبل ان تنجح في فرض مدارس الفتيات : الأولى تعود الى عام (١٩٦٠) ، وأول مدرسة ثانوية قد انشئت في عام (١٩٦٩) . وقد عارضت الاوساط التقليدية مسألة تعليم الفتيات بشدة . وهي تقف اليوم عقبة في وجه محاولات اشراك المرأة في الحياة العملية : في عام (١٩٧٥) كانت المهن المخصصة للنساء لا تتعدى الـ (٢٧٠٠٠) مهنة مقابل (١،٢) مليون مهنة للجنس الآخر .

وتشير التوقعات لعام (١٩٨٠)، ان يرتفع الرقم الى (٢٨٠٠٠) فقط ، وهذا لا يعني انفتاحا نحو قطاعات اخرى (الوظائف العامة ، العمل في المكاتب) ، بل يعني زيادة عدد الوظائف المخصصة لهن في السابق . ويبدو ان وزير الاعلام قد اقتنع بضرورة « استخدام هذه الطاقة الضخمة المتوفرة لان تجاهلها ليكون ضربا من ضروب التفريط باليد العاملة »[٣٣] ، ولكن هذا القول يصطدم بمتطلبات التيار التقليدوي الذي يجعل من معهد الادارة العامة حكراً على الرجال والذي يجيز للسفراء السعوديين منع الطالبات اللواتي يتابعن الدراسة في الجامعات الاجنبية ، من ارتياد كليات الهندسة ، والاعلام والتجارة والاقتصاد والعلوم السياسية « حرصاً على كرامة المرأة » ، ذلك انه ، بالاضافة الى قواعد الاسلام التقليدوية المعروفة ، تصطدم المرأة السعودية بترسبات التيار الوهابي ، الذي يتسم بالتعصب في اكثر من ناحية ، والذي تقوم عليه شرعية السلطة نفسها . ومهما بدا الامر غير منطقي : فان المملكة ، وهي بأمس الحاجة لليد العاملة ، تستبعد نصف سكانها عن أي نشاط عام . ويبدو ان رايات تحرير المرأة السعودية لا تلوح في الافق القريب .

كل سنة ، تستقبل السعودية عددا يتراوح بين (٢٥٠٠) و (٣٠٠٠) من السعوديين العائدين من الولايات المتحدة بعد حيازتهم على شهادات جامعية من اكثر الجامعات الاميركية شهرة(*). يعود هؤلاء ليواجهوا واقع ان (٨٠٪) من مواطنيهم لا يجيدون القراءة أو الكتابة . وتخطط الحكومة لمحو الامية في حدود عام (١٩٩٠) ، وقد انشأت بالفعل حوالي الف مركز لمحو الامية عبر البلاد كلها . والعديد من هذه المراكز ، التي انشئت حديثا ، تتوجه للنساء . ولكن التأخر في التنفيذ يبقى كبيراً ، ويعتقد ان الهدف المذكور لن يتحقق بسهولة ، بسبب مقاومة الاوساط البدوية وبسبب من ان (٦٠٪) من السكان المدينيين لا يجيدون الكتابة أو القراءة.(٣٤) .

أما عملية المدرسة ، فتتقدم على قدم وساق ولكن ليس دائما في الوجهة الصحيحة . وقسم كبير من الطلاب يفضلون هجر مقاعد الدراسة باكرا للخوض في بعض الاعمال الخاصة ، وبينما تطلق الدولة المشاريع الصناعية الطموحة ، يميل عدد الطلاب الذين يتابعون الدراسة في المدارس المهنية للانخفاض (٤٢٠٠ في عام ١٩٦٣، مقابل ١٤٩٣ في عام ١٩٧٢) (**). وفي المقابل ، نجد ان تدريس الاسلام ، وشرائعه وتاريخه ، يغلب على التعليم العام كما يغلب في فروع التخصص . واما الفتيات ، فنسبة تعليمهن لا تتناسب بأي حال، مع طموح الانتقال بهن الى الحياة العملية .

إن هذه العقبات لا تضع جهود الحكومة المبذولة موضع الشك . فإن (١٦٪) من مبلغ الـ (١٤٢) مليار دولار المرصودة لتنفيذ الخطة الخمسية الثانية

(*) في السنة الدراسية ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ كان هناك ١٣ ألف طالب سعودي في الولايات المتحدة

(**) هذا وقد اعترف نائب عميد جامعة الرياض إن ٩٠٪ من خريجي قسم الهندسة في الجامعة يتعاطون التجارة

(١٩٧٥ ـ ١٩٨٠) ، تنفق على التعليم (٢٢،٧ مليار دولار) . وتحمل الموازنة آثار هذا الطموح : فقد ارتفعت الميزانية المرصودة للتعليم الى اكثر من خمسة اضعاف في سنة واحدة (٥٩٧ مليوناً في عام ١٩٧٥، إلى ٣،٣ مليارات في عام ١٩٧٦) . والهدف المعلن يطمح الى مضاعفة عدد الطلاب خلال فترة تنفيذ الخطة (خمس سنوات) اي (من ٧٦٠،٠٠٠ في عام ١٩٧٥ الى ١،٣ مليون في عام ١٩٨٠) ، مما يتيح الفرصة لكل ذكر سعودي ولكل فتاة من اصل اثنتين ، لارتياد المدرسة بعد سن السادسة . الذين سيدخلون المدرسة الثانوية ، يجب ان يكون عددهم (٤٠،٠٠٠) سنوياً (٢٠،٠٠٠ في عام ١٩٧٦) ، وتعتزم الحكومة زيادة عدد السعوديين الذين يتخرجون من دور المعلمين الى اكثر من الضعف (٩٠٠٠ في عام ١٩٧٥ ، ٢١،٠٠٠ في عام ١٩٨٠) بهدف ايقاف تدفق المدرسين الاجانب (٦٣٪ من المدرسين في الصفوف المتوسطة ، ٨٢٪ من المدرسين في الصفوف الثانوية ، وهم في غالبيتهم من المصريين والفلسطينيين) . ومن ضمن المعاهد المهنية ، وحدها مدارس التجارة تستقطب السعوديين الشبان (الف طالب في عام ١٩٧٦) على حساب المعاهد الزراعية والصناعية .

هذا لا يعني ان الحكومة تهمل التعليم العالي ولكن يبدو من الصعب ان تحقق البلاد الاهداف الموضوعة لعام (١٩٨٠ : ٥٣٣٠٠) طالب بدل (١٥٦٠٠) طالب مسجل في عام (١٩٧٦) [اي ٣،٥ اضعاف في خلال خمس سنوات] . وتمتلك البلاد اليوم جامعتين حديثتين ، في الرياض وفي جدة ، وجامعتين اسلاميتين في مكة وفي المدينة ، وعددا من معاهد التعليم العالي (منها ، معهدان للفتيات في الرياض وفي جدة) ، ويحظى معهد الظهران للنفط والمعادن ، برعاية خاصة ، والنخبة التي تصل اليه ، تتكفل الدولة بنفقاتها وتجزل العطاء لاشهر المدرسين الاميركيين في هذا المجال المهني . هكذا نشأ معهد رائد ، خارج سبل الشريعة المعقدة ، والجامعة التقليدية ، والذي يقف على طرف نقيض من معاهد الشريعة في المدينة وفي مكة . . . شكل آخر من

اشكال الهوة القائمة ولكن هذه المرة ، داخل الطبقة الصاعدة الجديدة من كبار الموظفين .

إن هذه الهوة ، شأنها شأن ابتعاد السعوديين الشبان عن التأهيل المهني ، وثقل التعليم التقليدي ، والعدد الكبير من الاميين او التفريط اللاعقلاني بطاقة نسائية تزداد تنورا ، هي التي تعترض المشاريع التربوية التي تضعها المملكة ، وتتناقض مع المليارات التي ترصدها الدولة لهذا القطاع . وكالاله المزدوج الوجه ، للنظام الموضوع وجهان : وجه يتميز بمستوى تكنولوجي مرتفع ، والآخر يغرق في التقليد . ومرة اخرى نقول ان هذه الثنائية ناتجة عن رغبة السلطة في نشر التعليم دون المجازفة يوماً بأن تجد الذين يفيدون منه في موقع مناقض لها . وبانتظار التخلص من هذا التناقض تكاد البلاد لا تجني من النظام التربوي الموضوع ، النتائج المتوخاة ، رغم مليارات الدولارات التي تنفقها من اجل تنفيذه .

٣ ـ تنمية الرأسمال البشري

يجب ان تكون فرص العمل متوفرة ، لكل البدو اذا امكن ، ولعدد اكبر من النساء ، ولنسبة اكبر من السعوديين المتعلمين ، في بلد يشهد هذا التحول الكبير

هنا أيضاً ، لا تفي الخطة الخمسية بأهدافها الطموحة ويبدو ان العقبات ، التي ذكرناها سابقاً ، تقيدها بشكل صارم . ويبين الجدول التالي ، حالة قوة العمل السعودية ، قبل وبعد الخطة الثانية ، وفق تقديرات وتوقعات الحكومة نفسها . ولا تشمل هذه الارقام سوى السعوديين . وسنرى لاحقاً ان الازدياد المتوقع في قوة العمل غير السعودية ، هو اكبر بكثير .

جدول رقم (١١)

قوة العمل السعودية

الفئات	الشغيلة (بالآلاف)		الزيادة السنوية
	١٩٧٥	١٩٨٠	
رجال	١،٢٥٩	١،٤٧٠	٣،١٪
نساء	٨	٤٥	٤١،٢٪
المجموع	١،٢٨٦	١،٥١٨	٣،٤

هكذا اذن تتوقع الرياض زيادة سنوية تبلغ ٣،٤٪ من قوة العمل الوطنية ، وذلك من خلال دمج الزيادة السنوية في السكان ومشاركة اكبر من قبل المجموعات التي لا تزال الآن لا تستخدم بشكل كاف (البدو ، والنساء خاصة) . والى ذلك نضيف ، طبعاً، التأهيل المهني الذي يشمل عدداً كبيراً من السعوديين . والى جانب التأهيل المدرسي ، تتوقع الحكومة ، تأهيلاً « من خلال العمل » ، مقروناً بدورات ترفع من المستويات المهنية . ان هذه السياسة لتؤدي الى زيادة ملموسة في عدد العمال التقنيين (١٤٢٪) والاداريين (١٢٤٪) . على ان يتكفل بهؤلاء « معهد الادارة العامة » ، الذي سترصد له موازنة مضاعفة خلال خمس سنوات (١٠ ملايين دولار في عام ١٩٨٠) والذي سيؤهل نحو (٧٨٠) موظفاً كل سنة . وتتولى وزارة العمل مسألة التأهيل المستمر ، على ان ترصد لها موازنة تبلغ حوالي عشرة اضعاف ما هي عليه (١٣ مليوناً في عام ١٩٧٥ ، ١١٢ مليوناً عام ١٩٨٠) ، مما يتيح لها ان تقيم او ان توسع مراكز التأهيل في (١٤) مدينة من المدن السعودية : (منها مركز جبيل المصمم بهدف استيعاب ١٥٠٠ طالب) . ومن المتوقع ان تؤدي هذه السياسة الناشطة ، الى

تضاؤل سريع في عدد الفلاحين والصيادين ، الذين كانوا يشكلون ، عام (١٩٧٥) ، نسبة تبلغ (٢٧٪) من عدد السكان والذين كانوا لا ينتجون سوى (٤٪) من مجمل الدخل القومي، ومن المتوقع ان نسبتهم في العام (١٩٨٠) لن تتعدى الـ (١٦٪) .

هنا أيضاً ، مما لا شك فيه ان الحكومة تبذل جهوداً جدية . ولكن القضية المركزية تبقى على ما هي عليه : كيف تستقطب الحكومة ، نحو المهن اليدوية ، اشخاصاً ينفرون منها لسببين : بسبب نشأتهم البدوية والقبلية التي لا تشجعهم ، لا على ممارسة الاشغال اليدوية ولا على الخضوع لنظام عمل ، وبسبب من ان وضعهم يدفعهم في مجتمع يبالغ في الاعتماد على النقد ، الى البحث عن اسهل السبل التي توصلهم الى الثروة ، خارج اطر العمالة الضيقة ، سواء كانت عامة أم خاصة . هذا هو التناقض المهني المركزي الذي يعاني منه هذا النظام الرأسمالي المركب على مجتمع تقليدوي . وكثيرون هم الذين يشككون بمصداقية كل الارقام التي تعلنها الحكومة ، الحالية والقادمة . والآخرون ، الاقل تشكيكا ولكن الاكثر صرامة ، يشيرون الى ان هذه الارقام وان كانت حقيقية ، فإن اللجوء لليد العاملة الاجنبية ، وباعتراف الحكومة نفسها ، لن يتضاءل بل سيزداد .

٤ ـ « شر لا بد منه » : العمال الاجانب

ما هي نسبة غير السعوديين في قوة العمل ؟ فلنحاول اولا ان نمحص الارقام الرسمية . تشير هذه الارقام الى وجود (٣١٤ ٠٠٠) من غير السعوديين العاملين في المملكة . وخلال خمس سنوات ، تتوقع الحكومة زيادة سنوية تبلغ (٢١٪) . وهذا يعني ان عددهم سيصبح (٨١٣ ٠٠٠)عام (١٩٨٠) ، اي بزيادة جمعية تبلغ الـ (١٥٨،٩٪) ، وهي نسبة تفوق بكثير النسبة المتوقعة لزيادة قوة العمل الوطنية ، التي تبلغ (١٨٪) خلال خمس سنوات .

جدول رقم (١٢)

قوة العمل غير السعودية (بالآلاف)

فئة	١٩٧٥	١٩٨٠	الزيادة السنوية
رجال	٣٠٦	٧٦٨	٪٢٠,٢
نساء	٨	٤٥	٪٤١,٢
المجموع	٣١٤	٨١٣	٪٢١

يصعب الاعتماد على صحة هذه الارقام . فتقدير العمال غير السعوديين لعام (١٩٧٥) يبدو غير دقيق . ويقدر دونالد ويلز ان الرقم المعقول هو ضعف الرقم المذكور (أي ما يعادل ٦٠٠ الف عامل اجنبي مقابل ٩٠٠ ٠٠٠ عامل وطني)[٣٥] .

وتقدّر جريدة لوموند العدد بمليون عامل للسنة نفسها[٣٦] . وثمة اجماع ، اليوم ، على القول بأن قوة العمل الاجنبية ، تعادل ، على الاقل قوة العمل السعودية ، ونشير ، بهذا الخصوص ، الى العمال اليدويين اليمنيين الذين كانوا يستطيعون ، حتى عام (١٩٧٢) الدخول الى السعودية بدون جواز سفر . واليمنيون وحدهم ، يقاربون المليون ، ان هذه التقديرات الخاصة لتؤدي ، في النهاية ، الى الاستنتاج بأن العمال المهاجرين ، بالنسبة التي يفدون بها الى المملكة ، لن يلبثوا ان يتخطوا المليونين ، ليشكلوا ، وحدهم ، نحو نصف عدد السكان . ونشير هنا الى ان الرقم الرسمي (٨١٣ ٠٠٠ عامل في عام ١٩٨٠) يشكل ، بحد ذاته ، نسبة (٢٠٪) من السكان المحليين ، هذا دون ان ندخل في حسابنا عائلات المهاجرين .

يثير مثل هذا الوضع اكثر من قضية . فغالبا ما يدور الحديث في الرياض حول حالة الامارات المجاورة المرتبطة بتطلعات العمال الاجانب واسهامهم في تنميتها (الكويت ، البحرين ، الامارات العربية المتحدة) واثرها ، في الحقيقة

كبير جدا . على الاقتصاد اولاً : فرحيل العمال المهاجرين يحدث شللاً في حركة البلاد كلها . سواء كان ذلك على صعيد شركة الطيران السعودية التي تخسر بذلك طياريها ، ام في ورش البناء التي تخسر بذلك عمالها اليدويين . ويشكل هذا الامر ايضا ، عقبة في المستقبل ، لان « اي جهد في مجال التصنيع يتوقف على رغبة الحكومة في استيعاب أيد عاملة اجنبية »[٣٧] .

لا تنشر المملكة ـ طبعاً ـ ارقاما دقيقة حول قوة العمل الاجنبية ، ولكن اذا ما عمدنا الى توليف المعلومات المتوفرة ، نحصل على الجدول التالي: اكثر من مليون يمني يعملون في مختلف انواع الاشغال اليدوية التي لا تتطلب أي تأهيل سابق ، اما الجالية السودانية والمصرية والفلسطينية واللبنانية ، فتتراوح بين (١٠٠) و(٣٠٠ ٠٠٠) لكل منها ، يعملون في الوظائف العامة ، والتدريس أو في النشاطات المكتبية . وتختلف وظائف الهنود والباكستانيين والكوريين الجنوبيين الذين يتعاطون نشاطات مختلفة ، فمنهم من هو طبيب ، ومن هو عامل متخصص أو عامل يدوي . وهنالك ما يقارب الـ (٤٠ ٠٠٠) اميركي يعملون في مختلف فروع التكنولوجيا الحديثة او الاختصاصات المالية ، بالاضافة الى حوالي (٢٠ ٠٠٠) من الاوروبيين الغربيين .

كثيرة هي الاخطار التي يشكلها وجود عدد كبير من غير السعوديين ، على استقلال الدبلوماسية السعودية ، وكذلك خطر وجود الخبراء الاميركيين الذين يعملون في المشاريع العسكرية ، او وجود المتعهدين اللبنانيين او الكوريين الجنوبيين او وجود اليمنيين . وكم تشبه جدة ، وهي المركز التجاري للبلاد ، الكويت : فنسبة الاجانب فيها تصل الى (٦٠٪) من اصل سكانها الـ (٨٠٠ ٠٠٠) .

وهكذا تجد الحكومة نفسها امام خيار صعب،اذ ان تنميتها تستلزم تهديداً داخليا لسلامتها وتتطلب تبعية للخارج .وهي تحاول التوفيق ما بين الحدين . فهي

تستقطب الاجانب بأجورها إذ يبلغ اجر العامل غير المختص حوالي (٥٠٠٠ دولار سنويا . وبسبب المنافسة مع البلدان المجاورة ، نشرت الحكومة في عام (١٩٧٦) ، مرسوماً ، يجبر الفعاليات الاجنبية التي تحصل على عقود مهمة (اكثر من ٢٨،٥ مليون دولار ، اكثر من ٥٠ مستخدماً ، واكثر من ثلاث سنوات تنفيذ) ، لا على استيراد اليد العاملة اللازمة وحسب ، بل وعلى تأمين السكن ايضا . ولكن هذه المغريات مقرونة « بقواعد ضبط صارمة » : اذ يتم ترحيل نحو (٢٠٠٠) هندي وباكستاني الى بلادهم كل شهر ، بعد دخولهم خلسة الى البلاد (وخاصة في موسم الحج) . كما ابعد بعض العمال الكوريين الجنوبيين بسبب قيامهم بحركة اضراب .

والمقصود اذن ليس ان تضمن الشركات المتعاقدة وجود وسكن اليد العاملة وحسب بل وان تضمن ولاء العمال ايضا . وترحب هذه السياسة بشركات البلدان الآسيوية التي تؤمن اليد العاملة الرخيصة . هذا بالاضافة الى سعي بعض الحكومات ، كحكومة سيول (كوريا الجنوبية) مثلاً ، كي تتأكد من نجاح شركاتها ، الى ارسال بعض « المشرفين ـ رجال الشرطة » لتفرض على رعاياها العاملين في المملكة احترام النظام[٣٨] .

ثالثاً ـ التبعية الغذائية

يفاقم تدفق الاجانب نحو المملكة من حاجة هذه الاخيرة للمنتوجات الغذائية ، هذه الحاجة المتأتية هي ايضا عن طبيعة الأرض الصحراوية . ان القسم الاكبر منها ، في الحقيقة ، خصب عندما يروى ولكن المياه نادرة في المملكة ، حتى انها عزمت مؤخراً على نقل جبل جليد كامل نحو البحر الاحمر[٣٩] ، والى ذلك ، ينبغي ان نضيف قضية انتقال الكثبان الرملية المستمر ، مما يجعل من العمليات الزراعية امرا صعباً ويهدد الكثير من الواحات . ولا شك في ان الوديان هي افضل الاراضي ، بسبب الطمي الذي يكسوها (ولكنها

تكون احيانا غير قابلة للزراعة بسبب ترسب بعض الطبقات الملحية) ، بالاضافة الى جلول عسير ، التي ترويها الرياح الموسمية المطيرة . فالمساحة المزروعة لا تتعدى (١٪) من مساحة البلاد ، بينما كانت نسبة (٢٧٪) من السكان تعيش ، مبدئيا ، على الزراعة وتربية المواشي في عام (١٩٧٥) . ولا تبلغ المساحة المروية طبيعيا ، سوى نسبة (٢٠٪) من مجمل الاراضي المزروعة ، بينما تروى المساحات الأخرى بواسطة قنوات اصطناعية ، واهم المنتوجات الزراعية هي: التمور، والحبوب (القمح، الارز، البرسيم، والذرة البيضاء) ، والبن . اما الثروة الحيوانية فتقوم على الجمال (مليون جمل) ، والماعز والخرفان (٤ ملايين) ، وقليل من البقر (٦٠٠٠٠) ، وطبعا الخيول العربية الأصيلة في نجد (٥٠٠٠ أو ٦٠٠٠)[٤٠] .

ولكن الانتاج الزراعي لا يفي ، مطلقا ، بحاجة السعوديين او حاجة المئة الف عامل مهاجر جديد ، على الاقل ، الذين يفدون سنوياً الى المملكة . لذلك تستورد السعودية حوالي (٧٥) أو (٨٠٪) من احتياجاتها ، وليس الاكتفاء الذاتي الغذائي المرتقب لعام (٢٠٠٠) سوى فرضية صعبة التصديق . فطوال الستينات كانت الزراعة (رغم بعض التحديثات التكنولوجية) تتقدم بوتيرة بطيئة (٢٪ في السنة) لتشكل في عام (١٩٧٠) ، نسبة (٦٪) من الدخل القومي. ثم لم تلبث هذه النسبة ان انخفضت بسبب نمو قطاعات اخرى (النفط ، الصناعة) .

حاولت الخطة الأولى (٧٠ ـ ٧٥) ، ولكن دون نجاح ، ان تصحح من الامور ، برصدها (١،٣٪) من العائدات للزراعة ، وبعد خمس سنوات ، كانت كل المجالات غير النفطية (بما فيها الزراعة) تشهد انخفاضا سريعاً في نسبتها من الدخل القومي (من ٣٠٪ في عام ١٩٧١ الى ١١٪ في عام ١٩٧٥) . وليست الزراعة في صلب اهتمامات المخططين الحاليين ، فهم لا يرصدون لها في الخطة الثانية سوى (١٪) من اصل (١٤٢) مليار دولار موضوعة لتنفيذ هذه

الخطة . وستنفق هذه المبالغ على الري اولا ، لان الخطة تستهدف زيادة (٥٠٠٠٠) هكتار جديد على المساحة المزروعة (١٢٠٠٠٠ في عام ١٩٧٥) . وقد وضعت ثلاث خطط اقليمية لتنمية ثلاث مناطق انتاجية (الاحساء ، عسير ، ووادي الدواسير) وعلى ان لا تزيد كلفة هذه المشاريع مجتمعة عن المليار دولار . ومع ذلك ، تفسح الحكومة في المجال امام القطاع الخاص : اذ يبلغ رأسمال المصرف الزراعي الحكومي الـ (٢٥٠) مليون دولار ، وباستطاعة هذا المصرف ان يوفر للفلاحين قروضا مغرية . وتقدم الحكومة ، علاوة على ذلك ، (٤٥٪) من تكاليف الآلات الزراعية و (٥٠٪) من تكاليف الاسمدة .

ورغم هذه الجهود ، ومع افتراض نجاحها كليا ، فإن السعودية ، تقوم ، حاليا ، باستيراد (٨٠٪) من احتياجاتها من القمح ، و (٤٠٪) من اللحوم ، و (٧٨٪) من الدواجن و (٧٧٪) من البيض . ولطالما شكل استيراد المنتوجات الغذائية نسبة تفوق الـ (٣٠٪) من التبادل التجاري مع الخارج ، واذا ما طرأ على هذه النسبة بعض الانخفاض مؤخراً ، فإن ارقامها المطلقة تزداد بسرعة (٤٠٠ مليون ريال في عام ١٩٦٣ و ١٢٢٢ مليوناً في عام ١٩٧٢ ، وملياربن في عام ١٩٧٦) . ومن المرجح ان يتضاعف هذا الرقم الاخير في عام (١٩٨٠) بسبب ازدياد عدد المهاجرين الوافدين الى المملكة وارتفاع مستوى المعيشة بشكل عام وعملية تحضير البدو .

لقد اصبح بالامكان الآن ، ان نتلمس ما قد يتركه مثل هذا الوضع من اثر على الاستقلال الوطني الذي طالما سعت اليه المملكة . وقد ذهبت البلدان المصدرة مؤخراً الى حد التفكير جدياً بالافادة من هذا الاختلال الصارخ لترد على الحظر النفطي الذي شاركت المملكة في تنفيذه عام (١٩٧٣ ـ ١٩٧٤) . ولقد استخدم كل من جيرالد فورد ، وكان آنذاك نائب الرئيس الاميركي ، وهنري كيسنجر ، هذا التهديد علناً ، في خطاب كان قد القاه الاول في (٨) كانون الثاني ـ يناير عام (١٩٧٤) واثار الكثير من التعليقات . وقبل ذلك ببضعة

اسابيع ، وغداة حرب (١٩٧٣) بالذات ، كان مجلس النواب الاميركي قد طلب من باحثيه دراسة مفصلة حول هذه المسألة[٤١] ، وقد تضمنت هذه الدراسة ثمانية جداول احصائية ، ويبدو من خلالها ، مدى اعتماد المملكة المتزايد على الولايات المتحدة . فقد كانت صادرات الولايات المتحدة الغذائية نحو المملكة قد ارتفعت الى اكثر من الضعفين في سنتي ما قبل الحرب (اي بما يعادل ٣٠ مليون دولار عام ١٩٧١ ، ٤٣ مليوناً عام ١٩٧٢ ، و٧٨ مليوناً عام ١٩٧٣) . وكان من المتوقع ان ترتفع هذه الارقام في عام (١٩٧٨) لتصل الى (٣٠٠) مليون دولار . هذا ويظهر الجدول (H) من هذه الوثيقة ان المملكة تنافس مصر على المكانة الأولى في لائحة الدول المستوردة للمواد الغذائية في المنطقة ، في الوقت الذي يبلغ فيه عدد سكان مصر ثمانية اضعاف سكان المملكة .

لا يمكن ان يكون هنالك ، لا على المدى القصير ولا حتى على المدى المتوسط ، ما يصحح ، جديا ، حالة التبعية هذه ، التي تتوفر لها كل احتمالات التفاقم ، ويساهم هذا الوضع في عملية التقارب ما بين المملكة والدول الغربية التي تزودها بالمنتجات الغذائية ، ويساهم في ابعادها عن بلدان المنطقة التي لا تستطيع ان تلبي احتياجاتها الخاصة ، والتي لا تستطيع ان توفر لها اي معونة تذكر . كان لبنان وحده ، يمتلك بعض الامكانيات في هذا المجال ، ولكن الحرب الاهلية ، جاءت لتحبط هذه الاحتمالات منذ عام (١٩٧٥) . فلا يبقى ، عندها ، غير السودان الذي يطلق عليه اسم « اهراء العالم العربي » . ولكن النظام السياسي في السودان يعاني من عدم الاستقرار ، الامر الذي يثير مخاوف العاصمة السعودية من التورط في التعامل معه . ولا تصحح سياسة المملكة المالية ، في توجهها للبلدان الصناعية في مجال الاستثمارات ،من تبعية السعودية الغذائية .

رابعاً ـ وزن البترول

ان طبيعة الأرض الصحراوية تفسر ندرة السكان والتبعية الغذائية وتفسر

جزئيا ، واقع الصعوبات التي تواجهها خطط تصنيع البلاد . ترسم الحكومة في هذا المضمار ، وبعكس ما يحدث على الصعيد الزراعي ، خططاً ضخمة ولكن الجهود المبذولة تظل قاصرة بسبب التخلف السابق ، والاراضي الشاسعة ، لذلك نجد ان النفط يهيمن على اقتصاد البلاد ، ومن المتوقع ان يظل على ما هو عليه لعشرات من السنين القادمة . هكذا يبدو اعتماد المملكة على النفط ، كمورد يكاد يكون الوحيد ، شكلاً آخر من اشكال التبعية ، وضرباً آخر من ضروب الخطر الذي يهدد الاستقلال الوطني .

١ ـ مورد وحيد ومعرض

أ ـ الوحدانية

منذ سنوات عديدة والمسؤولون السعوديون يعلنون عن توقعاتهم في تعاظم القطاع غير النفطي في اقتصاد بلادهم . الا ان هذه النبوءات لم تتحقق حتى الآن ، بل كانت تشير بوضوح إلى مدى ارتباك السلطة التي تعتمد على مورد وحيد والتي لا تستطيع ان تنمي موارد اخرى . فقد كان النفط يشكل في عام (١٩٧٧) ، نسبة (٩٥٪) من مداخيل الخزانة السعودية ونسبة (٨٧٪) من الدخل القومي . وإذا كان هنالك من تعاظم فلا شك في انه حدث بعكس الاتجاه الذي كانت تتمناه السلطات ، اي انه حدث نحو المزيد من الاعتماد على النفط .

الجدول رقم (١٣)

تأليف الدخل القومي السعودي (٪)

الفئة	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٨٠
النفط	٦٢,٣	٦٦,١	٧٠,٣	٨٤,٠	٨٦,٦	٨٢,١
موارد أخرى (خاصة)	٢٩,٨	٢٦,٤	٢٣,٧	١٣,١	١١,٠	١٤,٩
الحكومة	٧,٩	٧,٥	٦,٠	٢,٩	٢,٤	٣,٠

المصدر : CPO Development Plan 1975-1980

يظهر هذا الجدول معالم الوضع السائد عشية إطلاق الخطة الخمسية الثانية . وخلال تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ، ازداد نصيب النفط من الدخل القومي بنسبة (٢٤,٣ ٪) ، بدل أن يتضاءل وفق توقعات الحكومة . ولا يعود هذا الازدياد ، سوى جزئياً ، إلى ارتفاع أسعار النفط ، هذا بالاضافة ، إلى ان عملية تصنيع البلاد تصطدم بعقبات كبيرة (أنظر الصفحات اللاحقة) . أما الخطة الثانية ، فيبدو أنها أكثر واقعية ، فهي لا تتوقع إلا تبدلاً طفيفاً على هذه النسب ، بحيث ينخفض نصيب القطاع النفطي بنسبة (٤,٥ ٪) ، ولا يسجل عندها سوى نسبة ٨٢,١ ٪ من الدخل القومي الداخلي . هذا ويقول المخططون السعوديون بوضوح « إن توقعاتهم لا تشير إلى أي تغيير ، في بنية القاعدة الاقتصادية . إن أهمية النفط بارزة ، وستظل على ما هي عليه في المستقبل المنظور . هذا بالاضافة إلى ان المصانع المحلية التي تعتمد على الطاقة ، ستزيد من أهمية دور النفط أكثر فأكثر . هكذا يصبح الهدف ، المبتغى على المدى الطويل ، والذي يقوم على تنويع موارد الدخل ، وتحجيم مقدار الاعتماد على النفط ، هدفاً متناقضاً ، ذلك أن عائدات النفط هي ، بالتحديد ، التي توفر للحكومة إمكانيات العمل على تنويع هذه الموارد » . ويخلص المخططون السعوديون إلى القول : « بأن سرعة تحقيق هذا التنوع (في الموارد) يتوقف ، أولاً ، على اتساع وسرعة استغلال الموارد النفطية » [٤٢] .

إن هذا النص الرسمي ، الذي يتناقض مع التفاؤل الشائع ، يؤدي إلى التأكيد بأن أقصى ما يمكن تحقيقه ، حتى عام (١٩٨٠) ، سيقتصر على الشروع ، بشكل أولي ، في سيرورة التنويع . فلا جدوى إذن من التعقيب على خلاصات تبدو في غاية الواقعية ، وإن ذهب بعض المؤلفين إلى حد التشكيك حتى بإمكانية تحقيق هبوط الـ (٤,٥ ٪) المرتقب .

ب ـ التعرّض

نستطيع تشبيه هذا الاعتماد ، شبه الحصري ، على النفط ، بسيف

ديموقليس الماثل فوق المملكة ، في لحظة إطلاقها مشاريع التنمية الضخمة . ومن نافل القول ان النفط قد وطد دعائم السلطة القائمة وإن أي توقف في تدفق البترو دولار ليتهدد السلطة بالسقوط . وغالباً ما تؤكد الرياض ، ان إنتاج (٥) ملايين برميل من النفط يومياً ، ليكون كفيلاً بتلبية كل احتياجات المملكة المالية . يعتقد بعض الخبراء ، في ظل تعاظم النفقات ووصول معدل التضخم إلى (٤٠ ٪) سنوياً ، انه لا يزال بالإمكان إجراء تخفيض ، ولو جزئي ، في الانتاج . أما المدخرات ، فلن يكون باستطاعتها أن تعوض ، إلا لفترة محدودة ، عن تدفق العائدات النفطية . إن التبعية السعودية إزاء النفط ، تبعية واضحة ولا تقبل النقض ، ولا حتى من المسؤولين أنفسهم .

إن المملكة معرضة إذن ، في بنية اقتصادها بالذات . ويزداد الخطر المحدق بها بمقدار ما تكتسب الثروة النفطية الطابع السياسي . وكانت أهميته بالنسبة إلى الاقتصاد الغربي ، مبدئياً ، ضمانة استمرار تدفقه ، ولكن أحداث عام (١٩٧٣) ، قد أثبتت ، كما قال ويلز ، بأن « الدول الأخرى المنتجة للنفط والبلدان العربية غير المنتجة للنفط ، تمتلك سياسياً ، وسائل ضغط على السعودية ، هي أقوى بكثير من وسائل ضغط البلدان المستهلكة » [٤٣] .

ثمة مظهر آخر ، لتعرض السعودية للخطر ، مصدره موقع الآبار الجغرافي . إذ تتجمع هذه الآبار في مثلث من الشمال الشرقي لا تتعدى مساحته ١/١٠ من مساحة الأراضي السعودية . وزيادة على ذلك تقع الآبار والمصبات على ضفاف الخليج ، على مقربة من العراق وإيران . وهما منافسان إقليميان قد يتضاءل انتاجهما من النفط قبل تحقيق برامج التنمية المنوي القيام بها . إن أي احتلال أجنبي لقسم ضئيل من الأراضي على محور يمتد من رأس التنورة حتى مدينة حرض أو أي انتفاضة داخلية في هذه المنطقة ، كفيل بخنق المملكة اقتصادياً ، خاصة إذا كانت مدخراتها غير متوافرة ، أو إذا كانت هذه المدخرات قد أنفقت .

٢ ـ حدود التنمية

إن السطور التي أوردناها سابقاً من الوثيقة الرسمية للخطة الثانية ، تظهر بوضوح ان المسؤولين في الرياض يعون ان اقتصادهم الوطني معرض للتهديد . واتخذ ردهم على ذلك شكل مجهود ضخم من أجل تنمية البلاد . وعلى نتائج هذا المجهود يتوقف تطور التبعية إزاء النفط ، نحو الحد من هذه التبعية أو على العكس ، نحو تفاقمها .

أ ـ التنمية : خيارات أساسية

مما لا شك فيه ان احتياجات البلد ضخمة وان السلطة ، قد اضطرت ، في مواجهة هذا الوضع ، إلى وضع لائحة بالأولويات . ومن المستطاع أن ندرس هذه الأولويات ، بشكل رئيسي ، عن طريق دراسة أهمية المبالغ المرصودة لكل من هذه الفئات . وقد يكون الجدول التالي نقطة انطلاق هذه الدراسة . نستطيع أن نلاحظ أولاً ، توسيع الجهود المبذولة : إذ تبلغ المبالغ المرصودة للخطة الخمسية الثانية تسعة أضعاف المبالغ التي رصدت للخطة الأولى . فهل حدث أي توجه جديد في الخيارات الرئيسية ؟

جدول رقم (١٤)

تمويل الخطتين الخمسيتين

الفئة	١٩٧٠ ـ١٩٧٥ ملايين	الدولارات٪	١٩٧٥ ـ١٩٨٠ ملايين	الدولارات ٪
تنمية				
موارد اقتصادية	١,٧	١٠,٧	٢٦,٦	١٨,٥
موارد بشرية	٢,٩	١٨,١	٢٣,١	١٦,١
مشاريع اجتماعية	٠,٧	٤,٤	٩,٦	٦,٧
البنية التحتية المادية	٤,١	٢٥,١	٣٢,٥	٢٢,٧
المجموع	٩,٤	٥٨,٣	٩١,٨	٦٣,٩
قضايا أخرى :				
الادارة	٣,٠	١٨,٦	١١,٠	٧,٧
الدفاع	٣,٧	٢٣,١	٢٢,٥	١٥,٧
مساعدات واحتياطي	-	-	١٨,٣	١٢,٧
المجموع	٦,٧	٤١,٧	٥١,٨	٣٦,١
المجموع الكلي	١٦,١	١٠٠,٠٠	١٤٣,٦	١٠٠,٠

المصدر : CPO, **Development Plan 1975- 1980. p. 600.**

نحن نعتقد أن شيئاً من هذا القبيل لم يحدث ، ذلك ان الزيادة في المبالغ المرصودة لبعض الفئات (الدفاع ، الادارة ، الموارد البشرية) . قد صححت بانخفاض نسبتها المئوية . والتوجه المركزي لا يزال على ما هو عليه : إن معظم المبالغ المرصودة تنفق على مشاريع جوهرية بالتأكيد ، ولكنها لا تستطيع أن تدفع

بعملية تنويع موارد الدخل إلى الأمام ، لأنها ليست مشاريع منتجة بشكل مباشر .

وإذا ما حاولنا دراسة فئة « التنمية » نتبين ان (٢١,٤) ملياراً من أصل (٩١,٨) ملياراً ، ستنفق على التعليم (أي ٢٣,٣٪) ، والصحة (٥) مليارات ، والمشاريع الاجتماعية (٤,٢) مليارات ، أي ما يعادل نسبة (١٠٪) من هذه الفئة ، هذا بالاضافة إلى مشاريع الاسكان : (٤,١) مليارات والمنجزات التي تؤمن راحة الحجاج : (١,٤) مليار ، الأمر الذي يرفع النسبة إلى (١٦٪) . هكذا يتوجه نحو (٤٠٪) من مشاريع التنمية نحو تأهيل السعوديين أو تأمين الرخاء الاجتماعي لهم . وتصبح هذه النسبة مبررة ، بالطبع ، إذا ما أخذت ضرورة انتفاع أكبر قدر ممكن من السكان من عائدات النفط ، بعين الاعتبار .

وثمة فئة غير منتجة (على المدى المنظور) : ألا وهي البنية التحتية المادية . يتوجب على المملكة ، نظراً لاتساع رقعة أراضيها ولمظاهر التأخر التي تغلب على كافة الميادين ، أن تلبي بعض الاحتياجات الضخمة التي قد لا تكون منتجة بحد ذاتها . يرصد لهذه الأشغال مبلغ (٣٢،٥) مليار دولار أي ما يعادل (٣٥,٤ ٪) من المبالغ المرصودة لمشاريع التنمية . وتشمل هذه المبالغ مشاريع تكرير المياه (٩,٨مليارات) والكهرباء (١,٨ مليار) ، والطرق والجسور (٦,١ مليارات)،والطيران المدني (٤,٣ مليارات)، والمواصلات (١,٢ مليار) ، . . . ومن المتوقع ألا تخفض هذه المبالغ في السنوات المقبلة ، نظراً لاتساع رقعة الأرض ، وضخامة الاحتياجات ، وضرورة التكيف مع التكنولوجيا الجديدة . هكذا لا يبقى للزراعة سوى حصة ضئيلة (١,٤ مليار) وحصة أخرى كبيرة من أجل التصنيع (١٣ ملياراً) . ولا تمثل هاتان الحصتان سوى (١٥,٦ ٪) من النفقات المتوقعة لمشاريع التنمية ولا تشكل أكثر من (١٠ ٪) من مجمل الخطة الخمسية الثانية .

وباختصار ، نجد إن (٩٠ ٪) من المبالغ المرصودة تذهب لتلبية الاحتياجات الأساسية ، احتياجات السكان أو الادارة والجيش . وتتكشف هذه النسبة عن رغبة في تلبية الحاجات الآنية ، كما تراها السلطة . ذلك ان إرادة البقاء هي التي تدفع السلطة إلى توزيع أكبر قدر ممكن ،بأسرع وقت ممكن من مغانم الوضع الراهن للأمور ، السياسي والاقتصادي . إن مثل هذا الخيار ، مقروناً بالتأخر التكنولوجي وبالنقص الحاد في الملاكات المؤهلة ، يفسر لماذا تعترف الرياض بوضوح إن العمل على تنويع موارد الدخل ، أمر لن يتحقق في المستقبل القريب . يصح هذا القول في مضمار الزراعة ، حيث لن يستطيع تدفق البترودولار أن يحدث أي تحويل سريع في بنيتها ، وفي مضمار الصناعة أيضاً (*) .

ب ـ التصنيع

بمجرد الحديث عن تنويع الموارد ، تتبادر الصناعة إلى الذهن . وإن سيرورة تنويع الموارد ، لا يمكن أن تتم إلاّ باتجاه إقامة صناعة ، تعتمد على الطاقة وتتطلب القليل من الملاكات . وقد تمّ اختيار التوجه نحو الصناعة الثقيلة . وإن هذا التوجه لكفيل بتحويل الوضع الصناعي للبلاد . في عام (١٩٧٤) ، كانت السعودية تملك نحو (١٠٠٠٠) مشغل صناعي تستخدم (٣٦٠٠٠) شخص ، ولكن هذه المشاغل لم تكن لتتعدى ما يمكن أن يطلق عليه اسم « المشاغل الحرفية » (مشاغل صيانة ، ومخابز ، ومشاغل نجارة ،

(*) في صيف ١٩٧٩ كانت الخطة الخمسية الثالثة لم تزل قيد التهيئة الأولى . ويبدو أن معهد ستانفورد للأبحاث الذي كان دوره أساسياً في التخطيط السعودي سوف يتولى أيضاً تنفيذها . ومن المنتظر أن تضم الخطة الثالثة متابعة لأعمال بدىء بها : مطارا جدة والرياض ، موانىء جدة والدمام وجبيل وينبع ، مدينة خالد العسكرية في حفر الباطن .الخ . .ولا تتوقع مجلة« ميد » مشاريع جديدة كثيرة بل تطلعاً إلى تخفيض عدذ المشاريع غير المنتجة (مستشفيات ، طرقات . .) ولكن ذلك ، في يوم كتابتنا لهذه السطور ما زال مجرد توقعات .

الخ) . وفي مرحلة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥) كان تقدم القطاع السنوي يبلغ (١١,٤ ٪) ، وقد شهدت تلك المرحلة ولادة ثلاثة مصانع فعلية . أما الخطة الثانية فتتوقع قيام نحو (١٥٠) مصنعاً خلال خمس سنوات .

كان إنتاج الفولاذ لا يتعدى ، في عام (١٩٧٥) الـ ٤٥٠٠٠) طن ولكن الحكومة تتوقع ارتفاع هذا الرقم حتى (٣,٥) ملايين طن في عام (١٩٨٠)، وخاصة بعد إقامة مركز الجبيل الضخم ، الذي يعمل على الغاز الطبيعي ، وحيث سيشاد مصنع للألمنيوم . وكما تتوقع الحكومة زيادة انتاج الاسمنت إلى عشرة إضعاف خلال خمس سنوات (من ١,٥ مليون طن إلى ١٥ مليون طن) . وثمة مشاريع كثيرة لاقامة مصانع تجميع آليات ، تقدمت بها شركة جنرال موتورز ، ومرسيدس ، وبرلييه وداتسون . وأما الصناعة الغذائية فتتوقع الأوساط الرسمية أن تضاعف انتاجها [٤٤] .

ولكن أكثر المشاريع الطموحة ، توضع في مجال النفط والغاز . ولقد انتقلت هذه المشاريع من وصاية بترومين لدراسة المشاريع ، إلى وزارة الصناعة ، والمجلس الأعلى الذي يرئسه ولي العهد ، والذي يبدو أن له علاقة شخصية به . تتعدى الاستثمارات المرتقبة مبلغ الـ (١٥) مليار دولار ، ومن المنتظر أن تنتهي أعمال المشاريع بين عامي (١٩٨١) و (١٩٨٣) .

ومن الأهداف التي ترمي إليها هذه المشاريع ، إقامة مصاف جديدة ، وإقامة مصانع لتسييل الغاز وإنتاج الأسمدة . وتقوم الأرامكو ، في الجبيل بإقامة معمل بتروكيميائي تبلغ تكاليفه (٥) مليارات دولار ، ومن المتوقع أن ينتج هذا المعمل (٢) مليون طن من الأتلين سنوياً . وستنفذ معظم هذه المشاريع في مدينتين صناعيتين سيتم بناؤهما خلال عشر سنوات وستبلغ تكاليف البناء (٣٠) مليار دولار : الجبيل وينبع على البحر الأحمر . كانت الأولى قرية صيادين صغيرة ولكنها سرعان ما ستستوعب (١٧٥٠٠٠) عامل يعملون في (١٤) مصنعاً

للمحروقات وتستقبل ينبع (١٥٠٠٠) عامل يعملون في المصافي والمصانع التي تعمل على الغاز والنفط بواسطة خط أنابيب مزدوج يبلغ طوله (١٣٠٠) كلم ويخترق الجزيرة من الشرق إلى الغرب (وتقوم الهيئة الملكية لجبيل وينبع بالاشراف على المشروعين الرائدين) .

ولكن سرعان ما تبين السعوديون ان مشاريعهم تبالغ في طموحاتها . وبعد بضعة شهور من اطلاقها، راجت بعض الشائعات بأن الرياض قد ألغت الخطة الثانية . ولكن مثل هذا القرار كان يثير بعض التململ ، الذي يحرص العديد من أفراد العائلة المالكة ، الذين تورطوا مباشرة في تحضير الخطة ، على تجنبه . دافعت هذه الأوساط إذن عن وجود الخطة ، مع القبول بإدخال تعديلات أساسية على المشاريع المرتقبة ، وخاصة على صعيد الصناعة التي اعترضتها عقبات كبيرة . ونستعرض هنا أهم هذه العقبات .

ج ـ عقبات رئيسية

لقد أشرنا إلى بعض العقبات التي تعترض سبيل التصنيع . ولذلك فلا تطمح هذه الاشارات لأن تتخذ طابع التحديد (أو الحصر) .

١ ـ إن الحاجة الماسة لليد العاملة والوقت اللازم لتأهيل الشغيلة ، وكذلك حماسهم المحدود للعمل المأجور تشكل إحدى أكبر العقبات في وجه مثل هذا المشروع .

٢ ـ والعقبة الثانية ، تتمثل بالبيروقراطية السعودية ، التي غالباً ما تَنمُّ قواعدها عن عجز في مواجهة القضايا المطروحة. ولم يؤدِّ وجود الخبراء المعروفين ، إلى تنشيط تحضير المشاريع المفصلة . وقد نتج عن عدم خبرة الحكومة في هذا المضمار ، اللجوء إلى المتعهدين الأجانب الذين كانوا يترددون في إيداع نسبة الـ (١٢ ٪) المطلوبة كضمانة للعقد .

٣ ـ جاء التركيز على الصناعة البتروكيميائية في فترة تعرض السوق العالمي لفائض من الانتاج . وقد أظهرت السنوات (١٩٧٤ ـ ١٩٧٧) ، فائضاً في الضرورية في انتاج الفولاذ والالمنيوم ، وهي المضامير التي وظفت فيها السعودية مبالغ ضخمة [٤٥] .

٤ ـ تفتقر المملكة للمواد الأولية لأكثر من صناعة : الحديد الخام ، الزنك ، النحاس ، الفوسفات ، البوكسيت ، الخشب . . . فتضطر لاستيرادها .

٥ ـ وقد أدى التضخم (٢٠٪ في عام ١٩٧٤ ، ٤٠ ٪ عام ١٩٧٥ ، و١٩٧٦ و١٩٧٧) إلى إلحاق الخسارة بالعديد من المتعهدين . هكذا خسرت (ميتسوبيشي) أكثر من مليار دولار في تشييد مصنع بتروكيميائي في جبيل . هذا بالاضافة إلى مشاريع فرض الضرائب على المواطنين الأميركيين العاملين في الخارج ، الأمر الذي أثار تردد عدد كبير منهم [٤٦] .

٦ ـ ونستطيع أن نشير أخيراً إلى المقاومة الداخلية ، داخل السلطة ، التي تتعزز قناعاتها بسبب العقبات التي يواجهها التصنيع وبسبب الفشل الذي يصيبه . وحتى ان بعض أفراد العائلة المالكة (ومنهم الملك نفسه) لا يخفون قلقهم إزاء هذه المشاريع ، التي لا يمكن ضمان ريعها ، والتي ستؤدي إلى ربط المملكة بالتكنولوجيا الغربية بمئات الآلاف من العمال الأجانب . لذلك نجد ان البطء في تنفيذ هذه المشاريع يغلب في القطاع الصناعي أكثر مما هو عليه في القطاعات الأخرى (القطاعات الاجتماعية والصحية) حيث توصلت أطراف السلطة إلى نوع من التسوية فيما بينها [٤٧] .

تؤدي هذه العقبات إلى تجارب مريرة . ولعل خير دليل على ذلك تجربة «Saudi Arabian Basic Industries Corporation» (SABIC) التي تملك الدولة (٧٥ ٪) من أسهمها . إذ ان مصنع الفولاذ الذي كان من المفترض أن ينتج (١,٧) مليون طن ، لم يبلغ انتاجه فعلياً ، سوى نصف

الرقم المتوقع ، وهو إنتاج للاستهلاك المحلي فقط ، ومن المرجح أن يكون مصنع الألمنيوم ، المتوقع إقامته في الجبيل، قد ألغي من المشروع ، ولا يفكر السعوديون سوى بالمساهمة في مصنع قائم في البحرين . وأما القطاع الخاص فيعاني من مشاكل مماثلة : إذ ان شركة(Saudi Cable Cy) في جدة تنتظر الثمانينات لتتوفر لها فرص جني الأرباح . وتبلغ نفقة بناء المصانع البتروكيميائية في السعودية نسبة (٥٠ ٪) أكثر من نفقة بناء هذه المصانع في الدول الصناعية ، نظراً للاكتفاء الذي يشهده السوق . وأما شركة(Saudi Arabian fertilizer) فقد حققت الانتاج المرتقب لعام (١٩٧٠) ، بعد ثماني سنوات ، في الفترة التي كانت أسعار الأسمدة تهبط فيها من (٩٥) إلى (٤٦) دولاراً للطن الواحد : وقد بلغت الخسائر نحو (٢٠٠) مليون دولار . . .

ليس ما ذكرناه سوى القليل من أمثلة لا تحصى . والعقبات التي أوردنا ذكرها ، هي العقبات التي يصرح بها المسؤولون السعوديون وشركاؤهم من الغربيين أو اليابانيين . ومع ذلك يبدو من الضروري أن نذهب بالتحليل إلى أبعد من ذلك بقليل ، لنحاول أن ندرس منطق النظام بالذات . إذ قد يؤدي تصنيع البلاد إلى فشل ذريع وقد تصبح المصانع الضخمة التي يعمل على بنائها « آثاراً مأساوية لخطأ ضخم » . إن مثل هذا المستقبل ليكون مدمراً بالنسبة إلى معظم البلدان ، فيما تستمر السعودية في ارتكاب أخطاء في حساباتها (وأحياناً تكون هذه الأخطاء بالغة الضخامة) دون شعور حاد بالمسؤولية .

هَوَامِشُ الفصْل الثاني

(١) لقد أصبحت المؤلفات التي تعالج قضايا النفط كثيرة جداً . ولقد اعتمدنا في اختيار عناصر المقارنة والمعلومات ، التي نستند إليها هنا ، من مصادر عديدة ، ومنها نشرتان دوريتان Le petrole et le gaz arabe (باريس) و «عالم النفط» (بيروت) ، ومن بين الكتب نذكر :

STONE, **OPEC and the Middle East Policy.**
KNAUERHOUSE, **The Saudi Arabian Economy.**
SHERBINY, TESSLER (ed.) **Arab Oil**
MITCHELL, **Perspectives on US Energy.**

(٢) للحصول على تقديرات متقاربة ، أنظر أيضاً :

Energy Global Prospects, Mcgraw Hill p. 115-122.

(٣) هذه التقديرات خالفتها طبعاً الدراسة المهمة جداً التي أصدرتها لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي في مطلع نيسان - إبريل ١٩٧٩ والتي تضع حدوداً قوية لمقدرات المملكة النفطية . ونحن نفصِّل هذا التقرير في الفصل السابع من الدراسة . ونكتفي بالقول هنا أنه ، ولو كانت أرقامه صحيحة لا يلغي موقع المملكة بتاتاً كأهم مصدر للنفط في ربع القرن المقبل .

(٤) أنظر دراسة كرابيلز E. KRAPELS, **Oil and Security, Problems and Prospects of Importing Countries, Adelphi Papers** No. 136 p.1.

« النفط هو أكثر المحروقات أهمية وسيظل أهمها طوال فترة الثمانينات » . ثمة إقرار بتزايد الطلب على النفط المستورد (فيما عدا بعض الحالات الخاصة) أنظر دراسات الوكالة الدولية للطاقة (AIE) في الأيكونوميست عدد ١٠/ ٤/ ٧٦ ودراسة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، OECD, **World Energy Prospects** p. 977.

(٥) Sheikh Rustum Ali, **Saudi Arabia and Oil Diplomacy** p.54.

تشير عالم النفط ، عدد ١١ شباط - فبراير - ١٩٧٨ ، إلى ان نسبة النفط في الطاقة المستهلكة في عدة بلدان غربية في عام ١٩٧٧ هي : كندا (٤٣ ٪) ، الولايات المتحدة (٣٩،٣ ٪) ، بريطانيا (٤٢،٨ ٪) ، المانيا الاتحادية (٤١،٨ ٪) فرنسا (٦٢،١ ٪) ، ايطاليا (٧٠،٧ ٪) ، اليابان (٧٣،٥ ٪) . هذا وقد زاد الطلب على النفط بالرغم من سياسة حكومات الغرب المعاكسة بنسب متفاوتة بين ١٩٧٧ و١٩٧٨ . وبالرغم من أنه نقص في دول مثل السويد (- ٥ ٪) فقد زاد في الولايات المتحدة (+ ٢ ٪) والمانيا الغربية (+ ٤ ٪) وفرنسا (+ ٥ ٪) وإيطاليا (+ ٤ ٪) واليابان (+ ١٪) .

(٦) D. WELLS, **Saudi Arabian Development Strategy, pp. 2-9,** et **Le Pétrole et le gaz arabe** du 1-3-1974, pp. 23-29

(٧) أنظر I H T .

(٨) أولهم والترليفي ومنذ ١٩٧٣

(٩) دونالد ويلز ، مرجع مذكور ، ص ٤ .

(١٠) المرجع السابق ، ص ٦ .

(١١) هكذا ، مثلاً ، بلغت تكاليف إنشاء معمل بتروكيميائي من قبل ميتسوبيشي في الجبيل ، ٤,٢ أضعاف المبلغ المرصود له (١,٥ مليار دولار بدل ٣٥٠ مليون دولار نص عليها العقد) أنظر : انترناشيونال هيرالد تريبيون ، شباط - فبراير ٧٨ ، ص ٦ .

(١٢) كانت هذه الحصة في عام ١٩٧٦ ، نسبة ٢٨٪ من عائدات بلدان الأوبيك النفطية ونسبة ٤٦٪ من عائدات دول أوابيك .

(١٣) E. PENROSE, in **The Arabian Peninsula,** (D. Hopwood, ed.) p. 272.

(١٤) المرجع السابق ، ص ٢٧٥ - ٢٧٦ .

(١٥) **IHT, Saudi Arabia, Special Report,** Feb. 1978, pp.1-8.

(١٦) كما تقول مجلة « تايم » عدد ١٣/ ٣/ ١٩٧٨ .

(١٧) **Area Handbook,** p. XLI, Cheikh RUSTUM ALI, **Saudi Arabia and Oil Diplomacy,** p.1 , TOMICHE, **L'Arabie Saoudite, p.5**

(١٨) **Area Handbook,** p.9

(١٩) D. WELLS, op. Cit., p.9, **Problèmes Politiques et sociaux ,** No. 230, p.3, **Middle East Yearbook.** (2.150 Km2).

(٢٠) توميش ، المرجع المذكور ص ٦ .

(٢١) المرجع السابق ، ص ٦ .

(٢٢) **Area Handbook,** p.6.

(٢٣) in Wells , op. cit., p.9.

(٢٤) **Problèmes politiques et sociaux. op. cit., p.3**

(٢٥) WELLS , op. cit., p.10

(٢٦) LENCZOWSKI, **US Interests in the Middle East,** p.67.

(٢٧) **Middle East Yearbook** 1978

(٢٨) J.P. PERONCEL-HUGOZ, in **Le Monde** du 2-6-75.

(٢٩) J. MALONE, **Saudi Arabia, Special Report, IHT.** Feb. 1978 p.16.

(٣٠) **Le Monde Diplomatique,** Mai 1975, p.6, l'article de F. LANGER, **L'intégration des Bédouins à l'économie moderne.**

(٣١) M. Mc CONOHAY, **Saudi Arabia, Special Report, IHT,** Feb, 1978, p.14.

(٣٢) المرجع السابق ، ص ١٤ .

(٣٣) المرجع السابق.

(٣٤) إن هذه الأرقام ، والأرقام التي سترد لاحقاً ، مأخوذة من الوثيقة المركزية للخطة الخمسية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ ، فيما عدا بعض الاستثناءات المشار إليها .

Central Plan Organization, **Development Plan 1975-1980** pp. 416-242.

(٣٥) ويلز ، المرجع المذكور ، ص ١٠ .

(٣٦) لوموند ٢١/ ٦/ ١٩٧٥ . وتورد الجريدة نفسها رقماً مغايراً بعد ١٨ شهراً ، ١,٥ مليون (٢٤/ ١/ ١٩٧٧) . وفي هذا المقال يتحدث أريك رولو ، عن صناعي يستخدم ١٠٤٠ عاملاً في مؤسسته ولا نجد من بينهم سوى أربعة سعوديين . ومن المسلم به إن ٨٠٪ على الأقل من مستخدمي المستشفيات ليسوا من السعوديين . (عالم النفط ، عدد ٢٢/ ٤/ ١٩٧٨) . ويشير السناتور مانسفيلد أثناء زيارته للمملكة ، ان عدد العمال اليمنيين الذين يعيشون في السعودية يعادل عدد السعوديين الذكور ، Saudi Arabia ص ٢ . وليس في مشغل تجميع سيارات المرسيدس ، قرب جدة ، من الجنسية السعودية سوى قسم من رأس المال . إذ تتألف إدارته من خمسة عشر المانياً غربياً ، ويستخدم ٢٥٠ عاملاً تركياً .

هذا وقد قدرت جريدة « فاينانشال تايمز » في ملحقها الخاص عن السعودية في آذار /مارس ١٩٧٩ عدد العمال الأجانب في السعودية بـ ١,٣ مليون شخص موزعين كالتالي : ٨٠ ألفاً من الشرق الأقصى (منهم ٤٠ ألف كوري جنوبي) ، ٣٠٠ ألف من الهند وباكستان ، ٤٠٠ ألف من اليمنين الجنوبي والشمالي ، ٣٥٠ ألفاً من مصر ، ٥٠ ألفاً من أوروبا الغربية والولايات المتحدة ، و١٢٠ ألفاً من عدد من البلدان النامية منها الدول العربية غير المذكورة سابقاً . هذه الأرقام تختلف جداً عن التي نذكرها لاحقاً ولكن مجال الاثبات هنا صعب للغاية . على أي حال يمكن مفارنة الرقم الاجمالي (١,٣ مليون) بالرقم الذي تتوقعه الخطة الخمسية الثانية (٨١٢ ألفاً) والاستنتاج بأن هذا الرقم الأخير الموضوع لسنة ١٩٨٠ قد تمَّ تعديه منذ سنة ١٩٧٨ بزيادة ٦٠ بالمئة .

(٣٧) د. ويلز ، المرجع المذكور ، ص ١٠ . هذه القضية ليست جديدة منذ عام ١٩٦٠ كان أحد المراقبين قد أشار إلى إن : « حكم البلد كان ليكون مستحيلاً بدون معونة المصريين والفلسطينيين ، وبدون هؤلاء لما كان هنالك لا إدارة ولا مدارس » . بيتر بارتنر

PETER PARTNER, **A Short Political Guide to the Arab World**, FRAEGER, N.Y. 1960 p.94-95.

قبل ذلك كان مرسوم ملكي صادر في ٣١/ ٨/ ١٩٥٤ . قد قرر أن ٧٥ ٪ من مستخدمي الشركات يجب ان يكونوا من السعوديين ، إلا ان المرسوم ، قد بقي ، طبعاً ، حبراً على ورق . راجع أيضاً عن الموضوع « ميدل إيست انترناشيونال » ١٦/ ٣/ ٧٩ التي تشير إلى صعوبة تطبيق القرار .

(٣٨) استفاد السعوديون من دروس ما حدث في الكويت ، ويحرصون على أن لا تلعب أي مجموعة من المهاجرين الوطنيين الدور الذي لعبه الفلسطينيون هناك . كما حرصت الحكومة أيضاً على بناء المجموعات الصناعية الكبيرة بعيداً عن المدن الكبرى للتخفيف من مستوى التواصل بين السعوديين والأجانب .

(٣٩) لقد وجدت الصحف العالمية في هذا المشروع مادة دسمة للتعليقات على أنواعها .

(٤٠) نعتمد في إيراد هذه الأرقام ، والأرقام اللاحقة ، على نص الخطة الثانية ، ص ٩٨ ـ ٢٤٢ .
وتورد نشرة **Middle East Yearbook (1978)**
إن المساحة المزروعة تبلغ ٧٧٥٠٠٠ هكتار (أي ٠,٤ ٪ من الأراضي) ص ١٩ .

(٤١) House of Representatives, Report No. 93-674. **Data and Analysis Concerning the possibility of a US Food Embargo as a Response to the Present Arab Oil Boycott.** Nov. 29, 1973. Union Calendar No. 296.

لقد استوردت المملكة ما قيمته ١٢٨٥ مليون دولار من المنتوجات الزراعية سنة ١٩٧٧ .
لدراسة السياسة الأميركية في هذا الموضوع راجع :

E.ROTSCHILD, «Food Politics » in **Foreign Affairs** Jan. 76 pp. 285-307.

(٤٢) 39 .COP CPO , Development plan 1975-1980. 79

(٤٣) ويلز ، المرجع المذكور ، ص ٥

(٤٤) لقد تمّ انتاج أول شاحنة من طراز مرسيدس في ١٨ أيلول ـ سبتمبر عام ١٩٧٧ ، بعد استيراد كل قطعها .

(٤٥) تعتزم السعودية بناء ٥ معامل بتروكيميائية . وقد تمّ تخفيض مشاريعها في مضمار صناعة الألمنيوم . ولم تخرج العروض الخمسة حول بناء أسطول بحري إلى حيز التنفيذ . ويعمل الآن على بناء ثلاث مصافي ، بينما تعمل مصانع التكرير في العالم بنسبة ٧٥٪ من طاقتها .

(٤٦) من المتفق عليه إن كلفة البناء تبلغ ، وحدها ، ١,٦ أضعاف كلفة البناء نفسه في أوروبا أو أميركا الشمالية ومن الصعب القبول بقول وزير الصناعة غازي القصيبي الذي يعتبر إن تكاليف الانتاج الصناعي الاضافية في المملكة لن تزيد أكثر من ٢٥٪ عماً هي في الغرب (JULY 78 MEI) . وفي المقابلة نفسها يقول وزير الصناعة كلاماً أكثر واقعية هو : « إن النظر للصناعة السعودية الناشئة كبديل للنفط أمر غير واقعي اذ ان الحكومة لن تستطيع الحصول على مداخيل فعلية من الصناعة التي أنشأتها قبل نهاية الثمانينات » .

(٤٧) يجب أن نذكر سبباً آخر : تتردد (نظراً للعوامل الستة المذكورة آنفاً) المجموعات الأجنبية في الدخول في الاتفاقيات المشتركة (Joint Ventures)» ذات الريع غير الثابت . وإذا ما قبلت بها بعض الشركات ، فليست المكاسب هي التي تدفعها إلى ذلك بل الأمل في تحسين روابطها مع الحكومة كمنتجة للنفط .

الفصل الثالث

الانتماء الإقليمي

هذا العنصر الثالث الذي نسوقه في حقل المعطيات الأساسية للسياسة الخارجية السعودية ، لا يقل برأينا اهمية عن اللذين سبقاه (طبيعة السلطة ، حالة البلد) ولا عن الذي يليه (التحالف الخارجي) . والواقع ان انتماء السعودية الى منطقة ما من العالم والى تيارات وحدوية ضمن هذه المنطقة يشكل بالنسبة لها عاملاً مساعداً بقدر ما هو عامل اكراه . عامل مساعد ؟ نعم . فلولا وجود المدرسين الفلسطينيين والمصريين ، لبقي عدد كبير من السعوديين اميين ، ولولا وجود حلفاء عرب للسعودية لكان الضغط الخارجي عليها ، عربياً كان ام لا ، اقوى وأشد تهديداً ، ولولا تضامن دول الأوبيك مع المملكة لما كانت عائداتها لتقارن بما هي عليه اليوم ولولا الاسلام الذي يصبغ دول المنطقة لما كانت للسعودية تلك الوسيلة السياسية - الدينية المهمة . . كل هذه الأمثلة ، يميل عدد من السعوديين (ومن مواطني دول النفط الأخرى) الى نسيانها ، منطلقين مما يمكن تسميته احياناً « شوفينية جديدة » سببتها العائدات الخيالية والرغبة بالاحتفاظ بها لدول حدودها مصطنعة هشة اكثر بكثير من تعلق بوطن فصِّل ، في معظم الأحيان ، طبق حسابات غريبة . هؤلاء هم أقرب الى رأي كاتب افتتاحية الواشنطن بوست الذي لخص مرة وضع السعودية كالآتي : « ان السعودية بلد قليل السكان يتمتع بثروة كبيرة ولكنه لا يمتلك قوة عسكرية ذات شأن . وهي بلد محاط بدول مكتظة بالسكان ، فقيرة ، وجيدة التسليح احياناً » من هذه المقارنة ، يخرج الصحافي الأميركي بدعوة السعوديين الى مزيد من

التحالف مع الولايات المتحدة ،وهذا هو رأي عدد من القادة السعوديين ايضاً :
فهم يتصرفون احياناً كأغنياء جدد يريدون الاحتفاظ بأموالهم لأنفسهم ويشعرون بضغط جيرانهم بامتعاض،وكأنهم يرغبون بتحويل مملكتهم الى جزيرة تفصلها عن محيطها مسافات من التفاوت في الغنى والتقدم . وهم يعرفون تماماً أن حركات التمرد السعودية مرتبطة ارتباطاً حمياً مع هذا المحيط ومنه تنطلق .

أياً تكن الآراء ومهما تناقضت الأهواء ، يبقى الانتاء الاقليمي للسعودية حقيقة واضحة لا يمكن تعديها بمجرد نسيانها . وفي مراحل مهمة من تاريخ المملكة ، ان لم نقل في كل تاريخها ، كان انتماؤها الى هذه المنطقة من العالم عنصراً شديد التأثير على مسارها السياسي ، إن لم يكن بالفعل العنصر الأشد تأثيراً . بين البحر الأحمر والخليج ، في قلب الامتداد العربي والتواصل الاسلامي ، السعودية هنا ، جزء مكوَّن ، بحدود حديثة لا توقف الكثبان المتحركة ولا قبائل البدو ولا الأفكار الحديثة . والذي سنحاول القيام به هو رسم لمعالم النظام الاقليمي (الفقرة الأولى) الذي تنتمي اليه السعودية والذي يبدو لنا قابلاً للتفكك الى اكثر من نظام فرعي محلي واحد (الفقرة الثانية) . ولقد نشأ في هذا النظام اكثر من تيار توحيدي لبعض من اجزائه ، تستلهم المستوى القومي احياناً والديني أحياناً أخرى ، وكانت السعودية ، معظم الأوقات ، طرفاً موضوعياً إن لم يكن فاعلاً في هذه التيارات (الفقرة الثالثة) .

الفقرة الأولى :
الشرق الأوسط كنظام اقليمي

أولاً ـ حدوده

نقول ان السعودية تنتمي الى نظام اقليمي اسمه الشرق الأوسط ونحن نعلم مدى الغموض بل الحساسيات المرتبطة بهذا التعبير [١] . اين يقع الشرق الأوسط وممَّ يتألف ؟

سيل من الأجوبة يعترض الباحث لا يتقاطع واحدها مع الآخر إلا نادراً . هل افريقيا الشمالية جزء من هذا النظام ، والصومال واثيوبيا وباكستان ؟ ومثلث اليونان ـ تركيا ـ قبرص ؟ من الصعب ، بل من المستحيل الحصول على أي توافق بين المؤلفين . كانتوري وسبيغل مثلاً يقتطعان المغرب من هذا النظام ، بينما يضيف اليه مايكل هدسون قبرص دون اليونان، وايران دون باكستان ويلحق به المغرب دون موريتانيا ، والسودان دون جيبوتي او الصومال ـ وليس هذا التعبير غالباً في الكتابات الأوروبية حيث يعمد الفرنسيون إلى استعمال أوسع « لشرق ادنى » ليس أدق تحديداً [٢]. نفهم إذن لماذا يقول فيليب برايار ، وعن حق « ان عملية تحديد النظم الدولية الفرعية ، أي تثبيت حدود كل منها بشكل دقيق ، عملية بالغة الصعوبة » [٣] .

علينا في الواقع ، كما يقول هدسون : الاكتفاء « بتحديد عملي » . وتعريفنا يتقارب ، في ما عدا بعض الفروقات ، من التعريف الأمريكي الأكثر شيوعاً والذي يرى في « الشرق الأوسط » المنطقة الممتدة بين الحدود الهندية ـ

الباكستانية والشواطىء المغربية على الأطلسي . ان مثل هذا التحديد يكشف طبيعة التسوية الضمنية التي يقوم عليها ، تسوية بين المعطيات التاريخية والثقافية (التراث العثماني ، مركز العالم الاسلامي) وبعض العناصر الجديدة الاستراتيجية والاقتصادية (النفط ، المنظمات الاقليمية ، الخ . . .)(٤) .

أما مسألة ضم البلدان الطرفية (جغرافيا) فهي الأكثر تعرضاً للنقاش . ونعتقد ، انه يجب ربط الباكستان بالمجموعة ، فهي تشكل ، بسبب من هويتها الاسلامية ، امتداداً طبيعياً للمجموعة الدينية السائدة ، ومن الصعب فصلها عن تركيا وايران خاصة بعد استقلال بنغلادش ، امتدادها الآسيوي جداً .

وعلى الصعيد الأثني الديني والتاريخي تنضم افغانستان الى هذه المجموعة . أما اشتراك بلدان المغرب العربي في المنظمات الاقليمية (الجامعة العربية ، الحلف الاسلامي) ، وفي اتخاذ المواقف المحلية (مع أو ضد مبادرة السادات مثلاً) وفي النزاعات (وجود الجنود المغاربة والجزائريين على الجبهة ضد اسرائيل) ، واستعمالها للغة الرسمية السائدة (العربية) وتبنيها للدين الاسلامي ، فهي عوامل تدفعنا إلى ضمها إن لم يكن إلى « شرق أوسط » يحده شرق البحر الأبيض المتوسط ، فإلى مجموعة أوسع . أما فيما يتعلق بمثلث تركيا - اليونان - قبرص ، وبلدان القرن الأفريقي ، فالأمر يختلف ونحن نميل ، فيما يعنينا ، الى استبعاد المثلث والى ضم بلدان القرن الأفريقي ، انطلاقاً من معايير المشاركة في النزاعات المحلية . هكذا لم يثر النزاع القبرصي أي تعبئة عربية أو اسرائيلية ، بينما انخرط هذان الطرفان اللذان يشكلان « مركز النظام » ، وبشكل مباشر ، في النزاع الصومالي - الأثيوبي : إرسال أسلحة ، ومساعدات مالية وحتى إرسال خبراء عسكريين (اسرائيل ، مصر) وإرسال قوات (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) .

ثانيا - سماته الرئيسية

١ عدم التجانس

نستطيع أن نعتبر نحو ثلاثين دولة مستقلة أعضاء في النظام الاقليمي ، الشرق اوسطي ، هذا ونضيف أن مفهوم الدولة لا يعطي فكرة دقيقة عن التنوع الشديد الذي تتسم به المنطقة . تنوع لغوي : اللغة العربية هي السائدة ولكنها تقترن بوجود لغات محكية ومحلية : التركية والفارسية والقبيلية ، والعبرية ، الخ . تنوع ديني : تعترض الاسلام ، شبه المهيمن ، العديد من الأقليات المنظمة سياسياً : إلى هذا الحد أم ذاك ، من أقباط مصر الذين يشكلون مثالاً للتجذر والاندماج التاريخيين ، الى الموارنة اللبنانيين الذين يشكلون جماعة هي اليوم في منعطف حاسم من تاريخها ، إلى اليهود الذين أقاموا دولة خاصة بهم في فلسطين . تنوع اتني : فالفئات المتحدرة من صلب سامي ، (على الأقل لغوي) ، تتعايش مع مجموعات من أصل هندي - أوروبي (الأتراك ، الايرانيون ، الأرمن) أو من أصل افريقي (الطوارق ، الحاميون ، أو سكان النيل الآخرين ، . . .) احتفظت بلغتها وبثقافتها . هذا بالاضافة إلى بعض القبائل الصغيرة ، التي استطاعت ، بعنادها ، أو على الأرجح ، بسبب ظروف مؤاتية ، أن تقيم دولاً مستقلة ، بينما حرمت منها ، لسبب أو لآخر ، شعوب كاملة من شعوب المنطقة (الفلسطينيون ، الأكراد ، الباشتون ، والبلوش الخ .) . ولعل خير من أشار إلى هذا التنوع المعقد في المنطقة ، عالم الانتروبولوجيا الأميركي كارلتون كون الذي وصف الثقافة الشرق اوسطية « كفسيفساء اذ يعيش الناس سوية بعيشهم على انفراد »(٥) .

نشير في ما يختص بالسعودية ، إلى عامل مركزي يميزها : فهي في الواقع ، بلد ينتمي فعليا ، اعتماداً على المعايير التي أوردناها سالفاً (الدين ، اللغة ، الأصل الأتني) ، إلى المجموعة الأكثرية . ويبدو هذا المعطى أساسياً ، إذا ما اعتبرنا أهمية العوامل التاريخية في تشكل التحالفات السياسية المعاصرة :

فالمملكة ، بوصفها مملكة عربية وسنية ، لا تشكل في جوارها المباشر ، أقلية . وهي ميزة تحسدها عليها ايران الشيعية أو الدولة العبرية . ليس هذا المعطى ، المركزي في تشكل التحالفات ، على قدر ضئيل من الأهمية ، في ثبت الاخطار . فسكان المنطقة يعون جيداً كم هي هشة الدول الشرق أوسطية التي تقوم على عدم التجانس ، إذ غالبا ما يكون نصيبها دمار الحرب الأهلية : العراق بين الأكراد والعرب ، اليمن بين زيدية وشافعية ، والسودان بين الاحيائيين الأفريقيين والعرب المسلمين ، و جيبوتي بين العفر والعيسى، وأخيراً وليس آخراً ، لبنان ، بمسيحيه ومسلميه ، وكل هذه البلدان تحمل أثر الحرب الأهلية العميق ، أو بشكل أدق ، جروحاتها النازفة . هكذا يكون تجانس المملكة السعودية الأثني واللغوي والديني ، عاملاً مساعداً وعلى قدر كبير من الأهمية . فهو أولاً ، ضمان الاستقلال الوطني ، الذي لا يتهدده تحالف فئة داخلية منظمة مع قوة أجنبية . ولكنه أيضاً أداة سيطرة ، لأنه يتيح للمملكة السعودية الافادة من عدم تجانس بعض دول المنطقة الأخرى .

٢ ـ نقطة اتصال

يسيطر الشرق الأوسط على تقاطع قد يكون الأكثر اهمية ، في المواصلات الدولية . فإذا ما أغلقت المنطقة ممراتها الفضائية ، استطاعت ان تحد اتصال الغرب بآسيا . وتسيطر بلدان المنطقة على ممرات بحرية بالغة الأهمية : الخليج العربي ـ الفارسي ، البحر الأحمر ، شرقي البحر المتوسط . أما على صعيد الممرات البرية ، فتشكل المنطقة نقطة التقاء ثلاث قارات : آسيا ، وأوروبا وأفريقيا ، وهي تبدو ، بالتالي ، الممر المثالي للغزاة والذين يطمحون إلى تشييد الامبراطوريات .

وإذا ما نظرنا إلى ذلك ، تفصيليا ، تتراءى لنا ، وبسهولة ، مكانة المملكة المركزية في نقطة التقاطع هذه . إذ تشكل شبه الجزيرة العربية (التي

تحتل المملكة أربعة اخماس مساحتها) في الواقع . « حلقة وصل فعلية بين افريقيا وآسيا » [٦] . إن هذا الموقف الجغرافي الاستراتيجي ، يشكل هو أيضاً ، عامل إكراه بقدر ما يشكل عاملاً مساعداً ـ إن لم يكن عامل الاكراه هو الغالب ـ . إذ اننا نقول مع مرسيل ميرل ان « دولة تشرف على طريق مواصلات هام ، تمتلك ورقة رابحة على الصعيد الاستراتيجي ، ولكنها تشكل ، في الوقت نفسه ، هدفاً لتنافس القوى الأخرى » ، ولنستنتج معه ، « ان التجربة تثبت ، في آسيا ، كما في اوروبا ، أن هذا الموقع الوسطي هو مصدر تبعية أكثر مما هو عامل هيبة ونفوذ » [٧] . هذا ونشير على الصعيد الاقليمي الداخلي ، الى أن المواصلات لعلى خير ما يرام ، سواء من ناحية المجاورة الاقليمية ، والطوبوغرافيا (ليس هنالك أي حواجز طبيعية مستعصية) ، ام من ناحية اللغة الرسمية والروابط التاريخية العديدة .

٣ ـ النفط

لقد أضاف التاريخ المعاصر سمة سائدة جديدة الى المنطقة : أهميتها الخاصة بالنسبة إلى الاقتصاد الدولي كمصدر رئيسي لانتاج النفط . كانت المنطقة تنتج في الثلاثينات أقل من (٥٪) من النفط في العالم ، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى (١٥٪) عام ١٩٥٠ ، و (٢٥٪) عام ١٩٦٠ ، واقتربت إلى الـ (٤٥ ٪) في عام ١٩٧٧ . إن هذه النسبة ، فيما عدا أهميتها والمكانة التي يحتلها النفط على الساحة الدولية ، تسم ، وبعمق السياسة الاقليمية والسياسات الدولية المهتمة بالمنطقة . هذا وينبغي أن نضيف أن حصة الشرق الأوسط من المخزون النفطي ، المتحقق ، لعلى قدر أكبر من الأهمية فهي قد تصل الى نسبة(٦٥٪)من المخزون العالمي . أما فيما يختص بالأوبيك ، علماً بأن أربع دول من الدول المؤسسة الخمس هي من دول المنطقة ، فهي لا زالت في ظل سيطرة هذا التمركز الاقليمي للمنتجين : فالشرق الأوسط يمتلك (٨٦٪) من مخزون المنظمة و (٨٠٪) من نفطه المصدر وعائداته .

ولا نجد ضرورة هنا ، في التشديد على تبعات هذا المعطى البالغة الأهمية . فعلى صعيد التبعية ، نجد أن استقرار المنطقة جوهري بالنظر إلى مسألة التمون بالنفط وبالتالي ، من أجل الحياة الاقتصادية للعديد من البلدان . كمثل واحد ، نذكر أن اليابان تعتمد بـ (٨٠٪) من حاجتها على الشرق الأوسط وتتخطى بعض الدول الغربية هذا الرقم . أما على صعيد العائدات ،فنجد أن احداث عام (١٩٧٣) قد أدت الى تدفق نقدي ، لم تشهد المنطقة مثيلاً له في السابق ، باتجاه بلدان معينة من هذه المنطقة ، أصبحت بالنتيجة ، أطرافاً أساسية في النظام النقدي الدولي .

٤ ـ أهمية القوى الدخيلة

إن النزاعات الاقليمية (وخاصة النزاع العربي ـ الاسرائيلي) ، والتمركز الجغرافي للمخزونات النفطية ، وأهمية المنطقة كنقطة اتصال وعوامل ثانوية أخرى عديدة ، قد رجحت ، وبشكل حاسم ، تدخل القوى العظمى في المنطقة . وقد بدت هذه الخاصية بوضوح في غضون العقود الأخيرة من حياة الامبراطورية العثمانية . وتأكدت ، بقوة ، خلال الحرب العالمية الأولى (اتفاقية سايكس ـ بيكو ، وعد بلفور ، والانتداب والاتفاقيات الأخرى التي تمنح فرنسا وبريطانيا العظمى وايطاليا حقوق التدخل المشروع في المنطقة ، الخ) . ولم تبدل السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية من هذا الوضع على الاطلاق .

تتميز المنطقة ، أولاً ، بقربها الجغرافي من الاتحاد السوفياتي . ولا نجد ضرورة في أن نستعيد هنا الدراسات الوافية التي تناولت محاولات روسيا القيصرية ، ومن ثم محاولات الاتحاد السوفياتي ، الدخول إلى المنطقة . ولقد أظهرت هذه السياسة مثابرة تدعو إلى الدهشة وإن كانت محاور هذا التسلل الاقليمية تتبدل من مرحلة إلى أخرى : سورية ، مصر ، العراق ، الصومال ، في الأمس القريب ، وأثيوبيا وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجماهيرية

العربية الليبية في أيامنا هذه ، بالاضافة إلى احتمال انتقاله إلى دول أخرى في المستقبل . إن الرهان الاستراتيجي والسياسي والنفطي ، لعلى قدر من الأهمية بحيث انه لا يملك إلا أن يثير مثل هذه المحاولات .

ونجد أن هذه المحاولات تجد حافزا لها (ويذهب البعض إلى تخصيص هذه السمة) في المصلحة التي تجدها الولايات المتحدة ، بشكل خاص ، والغرب ، بشكل عام ، في المنطقة : لتوظيف رؤوس الأموال ، واستيراد النفط ، وفتح الأسواق لمنتوجاتها أو حتى لتطويق المحاولة السوفياتية ، وحماية حلفائها الاسرائيليين أو تعزيز جناح حلف شمالي الأطلسي الشرقي .

مهما كان الأمر ، فلا شك أن القوتين العظميين متورطتان (ربما أقل مما كانت عليه القوى الاستعمارية السابقة) في المنطقة . وينسحب هذا القول على أوروبا الغربية التي عادت ، منذ بداية السبعينات ، إلى ارتباطها الوثيق بالمنطقة،وينسحب أيضاً على اليابان والصين رغم ضعف تواجدهما السياسي (٨) .

ثالثاً ـ المركز والأطراف

١ ـ مركز ضائع

ينزع التحليل المنظومي المطبق على الصعيد الاقليمي ، بشكل عام ، إلى تحديد موقع المركز في هذه المنطقة وموقع الأطراف . إن هذا التساؤل ، الذي غالباً ما ظهرت أهميته في رسم ميزان القوى ، يكتسب ، فيما يعنينا ، أهمية إضافية لا يمكن إغفالها ، وهي تقوم على تلمس قضية أساسية لم تجد لها حلاً في خضم الأجوبة المقترحة غير المتجانسة والمضللة . يعرف مايكل هدسون الدول ـ الفاعلة المركزية في المنطقة ، بأنها الدول التي تملك « أكبر قوة عسكرية واقتصادية ، وأكبر وزن ثقافي وأكبر نفوذ سياسي » ويعمد إلى تسميتها : الجزائر ، مصر ، سورية ، العراق ، السعودية ، اسرائيل ، تركيا وايران . وهو

يرى ، بالنتيجة ، أنه ليس هنالك « أي مركز مشابه للدول القوية ، ، وأنه إذا كان لا بد من استخدام مصطلح « المركز » فلا بد أن يستخدم للدول العربية الخمس في البلدان الثمانية المذكورة » [٩] . ومن اليسير تبيان مقدار الحكم الاعتباطي ، الذي لا يقوم على براهين كافية ، في مثل هذا التوجه .

هناك أحكام أخرى ، فهل تملك قدرة أكبر على الاقناع ؟ يقترح كانتوري وسبيغل هذا التعريف : « يتألف القطاع المركزي من دولة أو مجموعة دول تشكل بؤرة مركزية للسياسة الدولية في منطقة معينة » [١٠] . إن مثل هذا التعريف ، ليؤدي ، برأينا ، إلى اعتبار الدول المنخرطة مباشرة في النزاع العربي - الاسرائيلي ، كقطاع مركزي ، لأن هذا النزاع كان وما زال يشكل بديهيا ، « البؤرة المركزية للسياسة الدولية » في المنطقة ، وخاصة نحو نهاية الستينات عندما كان هذان المؤلفان يحضران دراستهما ، إلاّ أن تعريف الأطراف يأتي ليعطي معنى مغايراً لعملية التفكير هذه ، لأنه سيستخدم مقاييس أخرى غير « التفاعل » الذي كان يبدو لنا جوهرياً في تعريف المركز : « يتضمن القطاع الطرفي كل دول نظام فرعي معين ، المبعدة عن المركز بسبب العوامل الاجتماعية ، والسياسية والاقتصادية والتنظيمية » [١١] . من التفاعل ، ننتقل الى التجانس ، كمقياس مركزي ، مما يؤدي بالمؤلفين إلى القول بأن مركز المنطقة يتألف من الدول العربية الآسيوية بالاضافة الى مصر والسودان . أما القطاع الطرفي فيتضمن اسرائيل ، وتركيا وايران وافغانستان،ولا يفكر المؤلفان بتضمينه الدول الأخرى الأعضاء في الجامعة العربية ، ولا حتى فيما يعتبرانه القطاع الطرفي .

يصعب الاقرار بهذا التمييز . ومنذ الوهلة الأولى ، يبدو تمييز بيرسون أكثر إقناعاً ، عندما يميل إلى ترجيح العامل « التفاعلي » على العوامل الأخرى (العامل الجغرافي وعامل التجانس) ،ويسير إلى أنه من الممكن التوصل إلى رسم معالم بالغة الاختلاف للمركز والأطراف ، حسب مستويات التفاعل المختلفة

التي نطبقها كمعايير . والمستويات التي يطبقها هي التالية : النزاع ، موقع النظام الاقليمي في لحظة انتهاج الدولة لسياسة ما ، المشاركة (العلاقات الدبلوماسية ، والاقتصادية ، الخ . .) وأخيرا المساعدة . إلا أن وضع الدول يتبدل من سنة إلى أخرى . وكي لا نأخذ سوى مثل واحد في هذه النتائج ، نتبين أن السعودية عضو في مركز النظام (النزاع) طوال فترة السنتين التي تناولتها الدراسة (١٩٦٣و ١٩٦٤) من الأطراف في عام ١٩٦٣ إلى المركز عام ١٩٦٤ (التخطيط السياسي) ، إلى المركز في غضون السنتين (المشاركة) ، إلى الأطراف في غضون الفترة نفسها (المساعدة) . ويخلص المؤلف إلى التأكيد بأن العوامل الجغرافية والتفاعلية تتطابق في الشرق الأوسط [١٢] .

وثمة ، أخيراً ، نزعة أخرى تقوم على ترجيح التماسك كمعيار وترى هذه النزعة مثلاً أن بلدان السوق الأوروبية المشتركة ، هي مركز أوروبا الغربية باعتبار أنها نظام اقليمي . وتؤدي هذه النظرة إلى اعتبار البلدان العربية كمركز للنظام في الشرق الأوسط . ولكن أي بلدان ؟

يحصر بريتشر حدود الشرق الأوسط بحدود « الشرق الأدنى الفرنسي » (انظر هامش ٢) ويحدد « المركز » في ست دول عربية ، مشيراً إلى العلاقات الوثيقة والمكثفة والمتعددة الجوانب ، فيما بينها [١٣] .

ويخلص زارتمان في معرض حديثه عن أفريقيا ، إلى أنه ليس هنالك من مركز إذا ما كانت هذه الكلمة تعني مجموعة منظمة أو مجموعة من الدول المتواجدة في مركز [١٤] . إلا أنه يختار ، مع ذلك وكما فعل هدسون ، أربع دول (الجزائر ، نيجيريا ، زائير ، ومصر) . ولكن ما يكتسب قدراً أكبر من الأهمية ، هو أن زارتمان يطرح ، بعد اشارته إلى غياب «مركز»(Core) فعلي أو بنية دمج قوية ، « ان البديل - بالنسبة إلى هذه البلدان - ، وفي ظل غياب قيادة على مستوى القارة ، هو في ايجاد قيادة على مستوى مادون - اقليمي (Sub regional) تتيح فيما بعد ، نفوذاً متزايداً على المستوى الاقليمي » . تبدو

لنا هذه الفكرة ذات أهمية لأنها قابلة لأن تنطبق على النظام الشرق أوسطي ، ويبدو ، من ناحية أخرى ، انها تسهل ترسخ الدبلوماسية السعودية التي تتمتع بثقل ملحوظ في أرجاء النظام كله . ويحدد زارتمان أربع مناطق فرعية (Sous-regions) أفريقية (الشمال ، الغرب ، الوسط ، الشرق) ويشير إلى أن استقلالية كل واحدة منها ، هي استقلالية حقيقية وإن كانت « غامضة » . ويشير زارتمان إلى انقسامات تاريخية أكثر مما هي جغرافية ، وهي الانقسامات ذات الأصل الاستعماري التي تولد طوبوغرافية أفريقية أخرى . إلا أننا سنجد (في القسم الثالث) ان انقسامات لغوية أو اثنية تتخلل الشرق الأوسط أفقياً ، مازجة ، بعض الشيء ، وضوح الحدود الاقليمية الفرعية (Sous-régionales)
وتبدو لنا في النتيجة هذه الأفكار حول قابلية النظام الاقليمي الأفريقي للتفكك ، بالغة الفائدة .

ثمة قضية أخرى ، لم تحل بطريقة أفضل ، تظهر ضرورة الذهاب إلى أبعد من ذلك في توضيح بنية النظام الداخلية ، وهي قضية الانزلاق المحتمل لمركز النظام من إحدى مناطقه إلى أخرى . وفيما يختص بالشرق الأوسط ، اشار عدة مؤلفين إلى انتقال مركز النزاع العربي - الاسرائيلي نحو الخليج ، دون اعطاء صيغة نظرية مرضية لمثل هذه الحركة . ويعبر بيرسون عن هذه الأخيرة بمشاركة دولة - أو عدم مشاركتها - في القطاع المركزي ، ولكنه لا يهتم - على ما يبدو - بالنظر إلى انتقال شامل للمركز . ولنذكر أن بندر (Binder) ، بريكير (Brecher) واسماعيل (Ismael) قد حصروا المركز في النزاع العربي الاسرائيلي ، أما اندرسون فيقترح انشقاقاً (Scission) في الموضع المركزي بدل انتقاله [١٥] . وبرأيه يستمر النزاع الثابت حول فلسطين بمثابة مركز ، بينما تتحول دول الخليج من اطار طرفي لهذا المركز إلى نظام بحد ذاته .

ما هي مكانة العوامل الدولتية ، في حالة الانتقال أو الانشقاق ؟ هل ينبغي اللجوء إلى تقسيم العالم إلى عدد محدد من المناطق ، كما فعل كانتوري

وسبيغل ، ومن ثم إلى توزيع الدول عليها بطريقة جامدة ؟ يبدو لنا موقف برايبار أكثر أقناعاً : « يستطيع فاعل دولي واحد أن يكون عضواً أو عنصراً في عدة نظم دولية مختلفة وفي آن واحد » [١٦] . تستطيع دولة ما أن تكون إذن ، في مركز نظام اقليمي معين وعلى طرف نظام اقليمي معين وعلى طرف نظام آخر . فإذا ما كان الخليج إذن يشكل نظاماً اقليمياً مستقلاً ، يستطيع العراق أن يكون عضواً مركزياً وسوريه عاملاً طرفياً فيه . ويمكن للسعودية أن تكون عضواً في النظامين المذكورين ، وفي نفس الوقت ، في مركزيهما المتواليين .

٢ - منطقة واحدة ، وقابلة للتفكك

بدل أن نتبنى نظرية « الانشقاق » ، نفضل ، فيما يعنينا ، أن نعمق نظرية « الانتقال » . فالانشقاق يفترض في الحقيقة تشكل نظامين اقليميين مستقلين ، يكون احدهما جواراً مباشراً للآخر [١٧] . إلا أنه لا يكفي ، على ما يبدو لنا ، أن نصف الخليج أو البحر الأحمر كمجرد جوار للنزاع العربي الاسرائيلي وبالعكس . فالصلات ما بين هذين النظامين لعلى قدر كبير من الأهمية ، وهي كثيرة ووثيقة بحيث اننا لا نستطيع أن نقصرها على وضعية « الظرف التاريخي » ، حتى ولو كان هذا الأخير يؤثر بعض الشيء على النظام .
ولنأخذ ، في التدليل على ذلك ، مثل حظر ضخ النفط في عام (١٩٧٣) . إذ كان الهدف من هذا الحظر ، التأثير على سير الحرب مع اسرائيل لما فيه مصلحة العرب . وقد كان لهذه المحاولة أثر لا يستهان به بحيث ضاهى ، على الأقل ، المواجهات العسكرية . ومع ذلك ، فقد كانت دول الخليج هي المعنية بالحظر (باستثناء ايران) وعلى رأسها السعودية التي ساهمت إلى هذا الحد أم ذاك ، بالتنسيق فيما بينها . وطوال هذه المرحلة المحتدمة (تشرين الأول - اكتوبر ١٩٧٣ ، آذار - مارس ١٩٧٤) لم يكن ثمة من يشكك بالمكانة الأساسية التي كان يحتلها النزاع العربي الاسرائيلي في دبلوماسية بلدان كالعراق ، والكويت والسعودية ، هذه البلدان ، التي كانت وفق نماذج بيرسون ، توجه سياستها ،

وتساعد ، وتشارك عسكرياً في النزاع بإرسال القوات ، والتي كانت تصرح بأنها مهددة من قبل اسرائيل . لقد كان من الصعوبة بمكان ، طوال هذه الفترة على الأقل ، أن نرسم أي حدود بين الخليج من جهة ، والنزاع العربي الاسرائيلي من ناحية ثانية ، كنظامين اقليميين مستقلين .

قد لا تؤدي دراسة مراحل تاريخية معاصرة اخرى إلى مثل هذه الاستنتاجات البديهية ، ولكنها لا تنقضها بأي حال . فتظهر دراسة بيرسون مثلاً ، أنه بالامكان اعتبار بلدان كالسعودية والعراق والكويت ، في مرحلة هادئة نسبياً من مراحل النزاع العربي الاسرائيلي ، كأعضاء في مركز الشرق الأوسط[١٨] . هل هي منطقة « مستقلة »؟ نحن نقول انها متميزة ، بعزلها عن النظم الاقليمية الأخرى الملاصقة . وهنا ، ينبغي الا تستعمل صفة « الاستقلالية » إلا بحذر ، خاصة منذ قيام زارتمان باعطائها التعريف الذي أصبح تقليدياً اليوم ، وهو القائل ان الاستقلالية « وضع ينتقل فيه التغير في نقطة من النظام إلى نقاط أخرى ، وتغلب فيه الأعمال والردود المنظومية الداخلية على التأثيرات الخارجية »[١٩] . من البديهي اننا نتبنى كلياً ، العنصر الأول من هذا التعريف (التفاعل المنظومي الداخلي) . واذا كان الثاني يثير بعض التحفظ ، فلأن الأثر الخارجي قد يبدو محدداً ، حسب المراحل والحالات ، كما هو الأمر بالنسبة الى النزاع العربي الاسرائيلي . وبشكل عام ، ورغم الاصرار على أهمية القوى الدخيلة ، نحن لا نستطيع أن نتجاهل حيز الاستقلالية البديهي في تركيب أي منطقة . وإذا كان لا بد من القيام ببعض التمييزات التاريخية ، فباستطاعتنا أن نقول أن القوى الدخيلة كانت محددة أثناء المرحلة الاستعمارية (اتفاقية سايكس ـ بيكو مثلاً) والمرحلة التي تليها مباشرة (قرار تقسيم فلسطين وحملة السويس عام ١٩٥٦) وقد ضعف هذا التأثير أثناء « الحرب البارِدَة » بسبب تعزز العناصر الفاعلة المحلية التي كانت قد اصبحت مستقلة . ويبدو أنه دخل الآن في مرحلة انتقالية : فقد اكتسبت العناصر الفاعلة المحلية هامش مناورة

معززاً ازاء القوى العظمى (السادات يطرد الخبراء السوفيات ، السعودية تطبق الحظر النفطي ، واسرائيل ترفض خطط السلام الأميركية وايران تنقلب على ذاتها . . .) ولكن القطاع النفطي والنفطي ـ المالي ، قد اعاد دمج القوى الخارجية في السياسة الاقليمية في الوقت نفسه .

يبدو أن احداً لا يضع وجود النظام الشرق أوسطي نفسه موضع الشك وإن كانت مسألة تحديد حدوده أو درجة استقلاليته عرضة للنقاش . وقد تشكل هذا النظام من عدة عناصر فاعلة دولية تقوم فيما بينها تفاعلات بنوعية وكثافة خاصتين »[٢٠] . انه نظام إقليمي بالمعنى الذي يعطيه برابيار للكلمة ، أي ، نظام يغلب فيه القرب (Proximité) على الاتفاقيات أو الأهداف المشتركة المحددة[٢١] . ومن الممكن أيضاً اعتبار الشرق الأوسط كنظام اقليمي إذا ما طبقنا عليه المواصفات التي عددها طومسون والتي استعادها سيمون (S. W. Simon) ولكن جزئياً ، في دراسته حول آسيا الشرقية[٢٢] : التفاعل المنتظم للوحدات الأعضاء ، الربط (Interconnection) بحيث يؤدي تغيير في نقطة من النظام إلى تغيير في نقاط أخرى منه ، الهوية الذاتية لأعضاء النظام كوحدات من مجموعة متميزة ، الاعتراف الخارجي بالنظام كعنصر فاعل ، وحدات أعضاء تكون نسبياً ضئيلة النفوذ في النظام الشامل ، مستوى معين من الروابط الأثنية واللغوية والثقافية أو التاريخية ، الخ . إن هذه المعايير ، وغيرها ، ليست ، بالطبع ، قابلة للتطبيق بشكل مطلق ولكن هذا لا يمنع كون هذا النظام أحد أربعة أو خمسة نظم اقليمية لا يبدو أن احداً يشكك في وجودها .

هل هو نظام ؟ هنا أيضاً ، يبدو أن منظري النظم الأقليمية المذكورين سابقاً ، يجمعون على ذلك : فالشرق الأوسط يكاد يكون مثالاً نموذجياً للنظام الاقليمي حتى ولو كانت حدوده لا تزال غائمة . ويشير بريكبر مستعيداً أعمال كانتوري وسبيغل ، إلى أن النظام التابع ، هو مفهوم سياسي بمقدار ما هو مفهوم جغرافي . « المنطقة هي قاعدة ضرورية ولكن غير كافية للتعريف » . ويعدد ستة

معايير أساسية وحصرية . وتؤدي به هذه المعايير إلى الكلام عن الشرق الأوسط كنظام نموذجي ، بمقارنته مثلاً ، مع منطقة جنوب آسيا وهي « الأقل نمواً بين النظم التابعة المعاصرة » [٢٣] .

وباستطاعتنا أن نقارب النظام من جديد من أجل تحديد مركزه ومركز النظم الفرعية التي يتألف منها والذي يمارس الأثر الأكبر على النظم الفرعية الأخرى . وهذا يتطلب مقدمتين :

١) أن تشكل النظم الفرعية المحلية المختلفة جزءا من نظام اقليمي واحد ، بمعنى انها تقيم فيما بينها ، صلات تختلف عن الصلات التي تقيمها مع بنى اقليمية ودولية أخرى ، ٢) أن يتم تعريف مركز النظام الاقليمي بالنظر إلى درجة التأثير الذي يمارسه ميزان قوى محلي على توازن النظم الفرعية الأخرى .

هكذا نرى أنه بالامكان اعادة قراءة تاريخ الشرق الأوسط المعاصر (وينبغي أن نعيد قراءته ، برأينا) خارج المرآة المكبرة المطبقة ، منهجياً ، على النزاع العربي الاسرائيلي . وفي ما يختص بمصر مثلاً ، نستطيع أن نشير إلى واقع أن القسم الأكبر من نشاطها الدبلوماسي كان يدور ، حتى عام (١٩٥٦) ، حول خصوماتها مع قوة دخيلة : بريطانيا العظمى (مفاوضات الاتفاقية العسكرية ، استقلال السودان ، ازمة السويس) . وينسحب هذا الواقع على غالبية البلدان التي كانت تخوض في تلك الحقبة النضال من أجل استقلالها (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، الجزائر ، والسودان ، . . . .)

وقد ظهرت إحدى المعطيات المركزية الأخرى بعد تحرر هذه البلدان : وهي بروز الكتل العربية المتواجهة مشكلة ما سماه مالكولم كر في كتاب أصبح في عداد الكلاسيكيات « الحرب الباردة العربية » . ان المنافسة ما بين العرب قد لعبت دوراً كبيراً في تحديد دبلوماسية الدول العربية ، مما لا يتيح في المجال أن ينظر اليها كمجرد ملحق من ملحقات النزاع العربي الاسرائيلي . إذ غالباً ما كان

يطوى هذا النزاع المعتبر كمركز للنظام ، من قبل أنظمة الحكم العربية التي كانت تستخدمه كمبرر لصداماتها المتعددة . فباستطاعتنا أن نعتبر ، في مرحلة ما بين عامي (١٩٥٨ - ١٩٦٣) ، ان هذه المنافسات ، وكذلك البلدان العربية المعنية بها مباشرة (سورية ، العراق ، الأردن ، السعودية وخاصة مصر) كانت تشكل مركز النظام ، في الوقت الذي كانت فيه ايران واسرائيل على أطرافه ، وذلك بتطبيق معايير كانتوري وسبيغل « الاندماجوية » أو معايير بيرسون التفاعلية : النزاع ، التخطيط السياسي ، المشاركة ، المساعدة . هكذا مثلاً ، كانت المواجهة في حرب اليمن بين مصر والسعودية (النزاع) ، وذلك بدعم احدى الدولتين لفئة داخلية معينة (مساعدة) ، وبارسالها القوات (مشاركة) وبتوجيهها للدبلوماسية وفق النزاع (مشاركة سياسية) .

غير أن التأكيد على وجود الشرق الأوسط كنظام اقليمي ، ليتطلب بعض الايضاحات الهامة . ينبغي أن نستعيد سمة عدم التجانس الفسيفسائي التي تسم المنطقة عميقاً ، وأن نقاربها بتعابير منظومية وكان ليتضح قسط كبير من هذا الغموض ، إذا ما عمل على وضع حد للالتباس الدائم بين « الشرق الأوسط » و « النزاع العربي الاسرائيلي » ، هذا الالتباس الذي رجح ، على وجه الاحتمال وبفعل أثر معاكس ، نشوء نظرية الانشقاق لدى بعض المؤلفين (اندرسون مثلاً) الذين استمروا ، وبحق ، في الاشارة إلى أن النزاع العربي الاسرائيلي لم يكن دائماً هو الذي يحدد سلوك دول الشرق الأوسط ، كايران أو عمان مثلاً .

أما في ما يعنينا ، فنحن نعتبر هذا النزاع ، كواحد من عدة أنظمة فرعية محلية يتضمنها النظام الاقليمي الشرق أوسطي . وبدل الحديث عن « انشقاق » ، سنعمد إلى تناول قابلية تفكيك النظام إلى عدة أمكنة أو بؤر . وينبغي في الواقع ، أن ندخل إلى الأدبيات الأميركية المذكورة ، فمفهوم ميزان القوى ، وهو مفهوم مركزي في كتابات ريمون آرون مثلاً [٢٤] . يتيح هذا المفهوم تحديد موضع عدة « بؤر » محلية ، قاعدتها ميزان قوى محلي يشترك فيه ،

وبشكل مباشر ، عدد محدود من الفاعلين . إن مثل هذا العرض ، ليس بعيداً ، على الاطلاق ، عن التحليل الذي طبقه زارتمان على أفريقيا ، ولا عن رأي افرون الذي يحلل الشرق الأوسط كنظام اقليمي يتألف حالياً ، من ثلاثة مواضع (Loci) : النزاع العربي الاسرائيلي ، البحر الأحمر والخليج العربي/ الفارسي (٢٥) . ونحن ، فيما يعنينا ، نضيف اليها نظاماً فرعياً (شبه الجزيرة العربية) والعديد من الأنظمة الفرعية الطرفية الأخرى (خاصة المغرب) . (٢٦) .

وبعض الأنظمة الفرعية المحلية الأخرى تنتمي في آن معاً إلى نظامين اقليميين: فمجموعة ايران ـ افغانستان ـ باكستان تنتمي أيضاً إلى نظام جنوب آسيا الاقليمي ، وينتمي نظام أفريقيا الشرقية الفرعي إلى النظام الاقليمي الأفريقي الذي تكلم عنه زارتمان . وينتمي الثلاثي : تركيا ـ اليونان ـ قبرص ، إلى حد ما ، إلى الشرق الأوسط كما ينتمي إلى النظام الأوروبي الغربي . أما فيما يعنينا فقد بدت لنا السعودية كفاعل مركزي في أربعة أنظمة فرعية ، سنعمد مباشرة إلى تناول كل منها على حدة : شبه الجزيرة العربية ، الخليج العربي - الفارسي ، البحر الأحمر والنزاع العربي الاسرائيلي .

الفقرة الثانية :
أربعة أنظمة فرعية

أولاً ـ شبه الجزيرة العربية

١ ـ تحديد

إن إلقاء نظرة بسيطة إلى إحدى خرائط المنطقة ، تكفي لتكوين فكرة واضحة حول حدود النظام الفرعي الذي تشكله شبه الجزيرة العربية . إذ تنفصل في الواقع ، حدود هذا النظام بسهولة عن الجوار المباشر : فالخليج العربي الفارسي في الشرق ، والمحيط الهندي في الجنوب ، والبحر الأحمر وامتداد صحراء سيناء في الغرب ، تحد النظام الفرعي جغرافياً وتعطيه شكل شبه الجزيرة . والحدود نحو الشمال ليست أقل وضوحاً الا في الظاهر . إذ أن بادية الشام تشكل في الحقيقة حدوداً فعلية كالحدود البحرية فهي امتداد جغرافي شبه خال ، كان يشكل تاريخياً الحد الفاصل فيما بين الجزيرة العربية و « الهلال الخصيب » الذي يضم العراق وسورية ولبنان وفلسطين .

كان بالامكان طبعاً ، أن نتردد في ربط هذه الجزيرة أم تلك من جزر الخليج أو البحر الأحمر ، بهذه المجموعة الجغرافية ، أن نضمنها ميناء العقبة أم لا ، إلا أن مثل هذه الاعتبارات مرتبطة بتشكل الدول الحديثة وقوتها . والبديهي هو أن القول بالوحدة الاقليمية لشبه الجزيرة يرقى إلى زمن بعيد وأن شعوراً بالانتماء إلى هذه الوحدة كان السائد عبر قرون . وينقل اندره ميكيل في دراساته حول الجغرافيين العرب في القرن الحادي عشر ، إصرار هؤلاء على الكلام عن « جزيرة العرب » ، حرفياً ، وكلمة « جزيرة » لا تعني في الأصل

« الجزيرة » بشكل حصري ، بل كل أرض معزولة عن العالم (وهي تعني الجزيرة بالتأكيد ولكن أيضاً الوادي المحاط بسلسلة من الجبال أو المدينة المحاصرة بين رافدي نهر) . وكان هؤلاء ، وهم شواهد عصرهم وملهموا استراتيجيي اليوم ، يحدون المجموعة شمالاً بخط مستقيم يربط البصرة بالبحر الأحمر عبر بادية الشام . وهي « ارض جرداء يغمرها بحر وحيد » ، ذلك أن هؤلاء المؤلفين كانوا يعطون المساحة المائية المحيطة بشبه الجزيرة اسماً واحداً : بحر الصين [٢٧] .

ما هي عناصر هذا النظام الفرعي ؟ إنه يتألف من ثماني دول ، حديثة في غالبيتها: المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية اليمنية، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، عمان، الامارات العربية المتحدة، قطر، البحرين والكويت ، ست ملكيات وجمهوريتان تعلن إحداهما تطبيق مبادىء الماركسية - اللينينية (اليمن الديمقراطي) . وكانت الكويت قد فصلت عن المجموعة لو نجحت المحاولة العراقية في الحاقها عام(١٩٦١). وكانت لتضم الأردن ، على الأقل الأقسام الجنوبية منه ، لو استطاعت السعودية أن تحقق نواياها في ميناء العقبة .

ولئن كان عدد الوحدات - الأعضاء لا يشكل عقبة ، إلا أن ضبط تحديدها ليس بالسهولة الظاهرة . إذ ان بناء الجهاز الدولتي ومأسسة السلطة هي ، في الواقع ، في طريق التحقق منذ عشرات السنين ، ولكن ليس هنالك ما تعدل عليه في عملية دمج السلطة والدولة في منطقة تعاني هذا القدر من التقليد القبلي السلفي . وإذا ما كنا نعتمد ، مع ذلك ، الوحدات الدولية كعناصر أساسية في التحليل ، فلأن انضمام هذه الوحدات إلى نظام دولي (وخاصة للمنظمات الدولية والأقليمية) وانعكاسات الاعتراف الخارجي المربحة لمصداقية قياداتها على الصعيد الداخلي ، قد عززت على وجه التأكيد ، هذه الوحدات في غضون السنوات الأخيرة .

٢ - عوامل تراص البنية

أ - العزلة وفك العزلة

تشترك دول شبه الجزيرة بتاريخ سمته البارزة العزلة السياسية التاريخية التي تنحل فجأة بدخول المنطقة ، حديثاً ، في صميم الاطماع الدولية . فمنذ ظهور الاسلام في القسم الغربي من شبه الجزيرة ، عاشت هذه الأخيرة قروناً طويلة ندرت خلالها الصلة مع الجوار الخارجي . ومع دخول القوى الاستعمارية إلى الساحة ، لم يتغير الوضع على الاطلاق : فتنال النزاعات الكبرى بين القوى الاستعمارية جوار شبه الجزيرة - وأحيانا حدودها - ولكن دون أن تنال منها أبداً : ولم تشهد أية منطقة من شبه الجزيرة مثيل المنافسة التي سادت ما بين الفرنسيين والبريطانيين في مصر ، وبين الفرنسيين والاسبانيين في المغرب ، وبين البريطانيين والروس في ايران .

كان وضع شبه الجزيرة ، طرفياً ، طوال فترة « الخلافات » المتلاحقة ، وفي فترة المنافسات الاستعمارية وحتى في الفترات الحديثة . إذ أن القومية العربية تتسرب إلى سورية والعراق ومصر ، ولكنها تجد صعوبة بالغة في الوصول إلى الأجزاء التي انطلق منها العرب والاسلام . وسيكون توقع رهان الحرب الباردة الأساسي على بلد مثل سورية اكثر مما سيكون على هذا البلد أم ذاك من شبه الجزيرة العربية . وستكون الحركة الثورية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وفي ظفار ، أكثر جذرية من سابقاتها العربيات ، وستنحو بشكل مستقل عن التيارات التقدمية الكبرى (الناصرية أو البعثية) التي كانت تسود الحياة السياسية في المنطقة .

ولم تكسر هذه العزلة فعلياً إلا بالأهمية التي اكتسبتها المنطقة في النظام الاقتصادي الدولي . ولكن إذا كان هذا الدخول في صميم النظام الرأسمالي قد دمج نظام شبه الجزيرة الفرعي في اطار ميزان القوى الشامل ، فهو لم ينل كثيراً

من استقلاليته النسبية في جواره المباشر . إذ أن النظام الرأسمالي الدولي ، في الواقع ، لا يستتبع بالضرورة تخطياً للكيانات الاقليمية التي يلحقها به . ويحدث أن يكون بقاء هذه الكيانات مفيدة له ، وخاصة على صعيد مقاومتها لعدو خارجي .

ب ـ تاريخ اقتصادي مشترك

لقد شهدت شبه الجزيرة ، طيلة قرون ، معطيات نظام اقتصادي للمعيشة نفسها : تربية المواشي في الأوساط البدوية وتجارة محصورة حول المدن ـ الواحات . وقد شهدت زيادة على ذلك بعض المدن المنتشرة في أرجاء شبه الجزيرة الأربعة (الكويت ، دبي ، مسقط ، عدن ، ومكة . .) حركة مرور المنتوجات المستوردة وبعض السلع المصدرة (خيول نجد ، وبن اليمن ، . . .) اما الطبيعة الصحراوية فتطغى على مجمل شبه الجزيرة : قليل من المطر ، ومساحة زراعية بالغة الضيق .

سيحدث النفط انقلاباً في هذا الوضع ، مسبباً هوة عميقة بين الذين يملكون النفط والذين يملكون القليل منه أو لا يملكون شيئاً منه على الاطلاق . وستتجمع لدى السعودية ، والكويت ، وقطر وأبو ظبي ثروة تحسدها عليها الدول المجاورة كالبحرين وعمان واليمنان خاصة . ولكن النفط سيؤثر أيضاً على الدول التي لا تملك شيئا منه : فستعمد الدول الغنية إلى إدخال مبالغ ضخمة إلى هذه البلدان لتصحح خللاً لا تقبله الدول الأكثر فقراً : فتوزع أبو ظبي ثروتها النفطية على الامارات غير النفطية في الاتحاد ، وتبدي الكويت كرماً بالغاً نحو اليمنين وتسعى السعودية لتلبية حاجات صنعاء والبحرين وحتى عدن .

ج ـ شعور بالتضامن

ذلك أن الحدود ليست على قدر كبير من الثبات في هذا العالم الصحراوي القليل المناعة ضد الجوار المباشر . فقبائل البدو الرحل تكاد تنتقل بحرية تامة بين

الدول المختلفة ، وتجتاز الصحارى حيث يكاد يكون من المستحيل رسم حدود ثابتة . ولذلك نجد أن العائلة المالكة السعودية تشعر بالخطر المباشر عندما تهب الرياح الجمهورية على اليمن . ونجد أن الرياض تضاعف جهودها لتضع حداً لتجارب الملكيات الدستورية في الكويت والبحرين ، مؤمنة أن نجاح مثل هذه التجارب يؤدي ، بشكل طبيعي ، إلى انتقالها للمملكة العربية السعودية .

إن شعب شبه الجزيرة هو شعب متجانس بشكل أساسي . وهو ، من اصل سامي ، فيما عدا بعض الأقليات المحصورة ، ومن أصل عربي يتكلم هذه اللغة بلهجة مميزة عن اللهجة السائدة في سورية أو في مصر حيث احتكت اللغة العربية بلغات اخرى . ونجد هذا التجانس نفسه على الصعيد الديني . فالغلبة للاسلام في كل أرجاء شبه الجزيرة . ثمة شيع عديدة بالطبع : الوهابيون السعوديون ، الاباضيون العمانيون ، الشوافع والزيود في اليمن ، الشيعة في البحرين ، إلا أن الفروقات بين هذه الشيع تبقى طفيفة ويسود اجمالاً تجانس ديني تفتقد اليه مناطق الشمال حيث تتعايش الطوائف الدينية المختلفة منذ قرون (سورية ، العراق ، مصر . . .) .

وقد نشأ حديثاً مستوى آخر من مستويات التضامن بين المجموعات القيادية لهذه الدول . إذ فيما عدا اليمنين ، يسود دول شبه الجزيرة نظام نصف ـ اوليغارشي ونصف ملكي على قاعدة قبلية . وهو نظام حكم مهدد بالزوال من عدة نواح . لكن ، وإن انهار في ليبيا وفي العراق ، فهو لا يزال مستمراً ولا يزال ثابت القواعد في ستة بلدان من بلدان شبه الجزيرة . وحتى في اليمن حيث يبدو انه يعمل على اقامة دولة حديثة ، لا تزال القوى القبلية التقليدية بالغة الأثر وتهدد ، في أي لحظة ، جهاز الدولة .

وقد قامت الأسر المالكة الحاكمة نتيجة نمو غير متكافىء بين مجموعات قبلية . إذ لم يكن في البداية ما يميز هذه القبائل عن غيرها ، ولكن بعضها كان يتميز بمقدار اكبر من النشاطية في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وكان يتميز

عن الآخرين بميل نحو المغامرة على الصعيد العسكري - الديني (السعوديون) ، وعلى الصعيد التجاري (صباح في الكويت وخليفة في البحرين) أو في مضمار القرصنة وتجارة العبيد (القواسم في الشارقة ورأس الخيمة) . وفي فترة تشييد الدول الحديثة ، أفادت هذه الأسر من الجهاز القائم للاستيلاء عليه بشكل حصري معمقة بذلك الهوة التي تفصلها عن القبائل الأخرى .

د - اندماج النظام الفرعي

إن نظام شبه الجزيرة الفرعي يبدو في الظاهر قليل الاندماج : فلا تجمع أية منظمة اقليمية مثلاً ، الدول الأعضاء دون الدول الأخرى . وتظهر الدراسة المتعمقة أن تفاعل الوحدات المكونة ، وهو عامل ضروري لتسمية نظام فرعي ، عامل اساسي . ولكي نقوم بقياسه ، نستطيع ، مثلاً ، اللجوء إلى المنهج الكمي الذي يحتفظ بأهميته وإن كان لا يكتسب الا قيمة نسبية جداً . فنشير أولاً أن كل هذه الدول ، وبدون استثناء ، هي أعضاء في منظمات دولية معروفة تابعة للجامعة العربية ولوكالاتها المختصة ، والمؤتمرات الاسلامية . وتنتمي ، علاوة على ذلك ، خمس دول منها الى الأوبيك وست دول هي اعضاء في اوابيك . ورغم وجود بعض الاستثناءات النادرة (كالعداء ، الذي يمثل طبعاً ، شكلاً أقصى من التفاعل) ، إن كل بلد من هذه البلدان ممثلة ، دبلوماسياً ، لدى الدول السبع الشريكة الأخرى . ونستطيع ان نعثر على معلومات اضافية في ثبت الأحداث الفصلية في إحدى المجلات المتخصصة التي تشير ، الى اهم الأحداث بالنسبة الى البلد المعني في كل المجالات الممكنة (الداخلية والخارجية ، والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، الخ) . ولقد استطعنا أن نلاحظ في الفترة الممتدة بين ١٥/٨/٧٤ و ١٥/٨/٧٥ أن الصلات الثنائية بين دول شبه الجزيرة كانت تشكل قسماً لا يستهان به ، ليس من سياستها الخارجية وحسب بل من مجمل الأخبار الواردة عنها (انظر الجدول رقم ١٥) .

ينبغي الا نعطي هذه الأرقام قيمة مطلقة ، ونكتفي بالاشارة وفق المتغيرات من عصر إلى آخر ، ومن بلد إلى آخر ، ان الاحداث المتعلقة بالعلاقات الداخلية في شبه الجزيرة تشكل قسماً هاماً ، وفي تقدم سريع ، من النشاط الحكومي . ونشير الى مقدار أهمية دور المملكة السعودية في هذه الصلات الداخلية في شبه الجزيرة : فهي موجودة ، على نحو ما ، في ثلثها على الأقل إن لم يكن في نصفها .

الجدول رقم ١٥

البلـــد	المجموع	صلات شبه جزيرية		مع العربية السعودية
الامارات العربية	١٠١	٢٥	(٢٤,٧ ٪)	١٢
الجمهورية العربية اليمنية	٩٠	٣٠	(٣٣,٣ ٪)	١٢
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	٥٠	٢١	(٤٢ ٪)	٣
البحرين	٥٠	١٣	(٢٦ ٪)	٢٢
قطر	٤٥	١٢	(٢٦,٦ ٪)	٣
الكويت	١٣٢	٣٥	(٢٦,٥ ٪)	٨
عمان	١٠٥	١٨	(١٧,١ ٪)	٦
العربية السعودية	١١٢	٣٠	(٢٦,٧ ٪)	
المجموع	٦٨٥	١٨٤	٢٦,٨ ٪	٦٦ (٣٥,٨ ٪)

ويعطي فصل من سنة ١٩٧٦ (من ١٥ نيسان - ابريل - الى ٣٠ حزيران - يونيو -) نفس النتيجة تقريباً .

المجموع	١٢١	٥٨	(٤٧,٩ ٪)	٢٨ (٤٨,٢ ٪)

وفصل من سنة ١٩٧٧ يعطي النتائج التالية :

المجموع	١٠٦	٣٤	(٣٢ ٪)	١٧ (٥٠ ٪)

ثانياً ـ الخليج العربي ـ الفارسي

١ ـ البنية والحدود

قليلة هي النظم الاقليمية الفرعية التي يحددها ميزان القوى بوضوح تحدد الخليج العربي الفارسي . إنه ميزان قوى مركب يواجه ما بين الشريك الايراني الواضح ونقيضه العربي والمتغير الشكل . ويرتبط ميزان القوى ، من ناحية اخرى ، وبشكل وثيق ، بميزان القوى الشامل بين القوتين الكبريين في الشكل الذي يتخذه في منطقة المحيط الهندي الذي يشكل الخليج أحد امتداداته .

تمتد حدود النظام الفرعي إلى الدول المنخرطة مباشرة في ميزان القوى . ونستطيع بالتأكيد أن نضيف اليها بلداناً كمصر وباكستان والهند وهي ليست بعيدة على الاطلاق . إلا أن درجة التفاعل المستمر العالية التي يفترضها أي نظام تدفع بنا لحصر الانتماء إلى نظام الخليج الفرعي بالبلدان المشاطئة : ايران ، العراق ، الكويت ، السعودية ، قطر ، البحرين ، الامارات العربية المتحدة وعمان . أما نفوذ جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، فهو برأينا ، نفوذ غير مباشر باعتبار أنه لا يفعل في النظام الفرعي إلا بطريقة غير مباشرة أي بتشجيع الحركات الثورية في هذه أم تلك من الدول المشاطئة (وعلى وجه التخصيص في عمان الغربية ، ظفار) . بينما تظهر مجرد نظرة سريعة إلى خارطة ، موقع سلطنة عمان الاستراتيجي على مصب الخليج ، وعلى جزء هذا الأخير المسمى ، تحديداً ، خليج عمان [٢٨] .

٢ ـ عوامل تراص البنية

أ ـ ممر مائي

أول عامل في تشكيل ميزان القوى يمثله الخليج نفسه ، كممر مائي حيوي بالنسبة إلى الوحدات الدولية المعنية وللنظام الشامل أيضاً . وفي ما عدا عمان

والسعودية ، ليس للدول الست الأخرى أي منفذ إلى البحر إلا عبر مياه الخليج . وهذا ما يبدو بديهياً بالنسبة إلى العراق والكويت والامارات العربية . وكذلك بالنسبة إلى ايران باعتبار إن أهم الموانىء الايرانية تقع نحو داخل الخليج أكثر مما هي على المحيط ، من بندر عباس في الجنوب حتى عبادان في « شط العرب » . ومن ناحية اخرى يبدو الممر المائي بالغ الحيوية بالنسبة إلى الاقتصاد الغربي (وكذلك الياباني) باعتبار أن (٦٠ ٪) من انتاج النفط في العالم يمر عبر الخليج إذ يعبر مضيق هرمز باتجاه الشرق الأقصى ، واوروبا والأميركتين .

ب ـ منافسة

لقد توالى ، عبر العصور ، قيام وزوال العديد من الامبراطوريات حول الخليج . ولم يبق سوى التنافس العربيّ الفارسي ، من أجل الهيمنة على هذه المنطقة (وعلى تسميتها) ، التنافس الذي جمده الوجود الأجنبي على ما يبدو ، وخاصة البريطاني ، لفترة ما ، دون أن يلغيه نهائياً . وتقترن هذه المنافسة القومية الوطنية بين العرب والايرانيين باختلاف ديني : فبينما تنتمي الغالبية الساحقة من شعب ايران إلى الطائفة الشيعية ، نجد أن الشيعة لا يشكلون في الجزء العربي من الخليج ، سوى طائفة أقلية (العراق ، البحرين ، الكويت) ليست ، في الواقع ، على قدم المساواة مع الأكثرية السنية المسيطرة ، بشكل عام ، في جهاز الدولة .

إن هذه المنافسة العامة التي تضفي طابع الحدة على تشكل ميزان القوى ، قد تؤدي إلى مواجهة شاملة فيما بين العرب والايرانيين . وإذا كان ينبغي ألا تستبعد ، بشكل مطلق ، احتمال نشوب النزاع القومي ، فنستطيع منذ الآن ، أن نشير إلى تعقد القوى الحالي . إذ أن المعطيات التاريخية تتعقد من خلال تزاوجها بعناصر ايديولوجية واستراتيجية مستجدة . كانت ايران الشاهانية مثلاً تلتقي مع الملكيات العربية الخليجية في توجه مشترك صوب الغرب وبنظام حكم يجاهر بعدائه للشيوعية بينما كان العراق آنذاك يصبو لتحقيق الاشتراكية وللتقارب

مع الاتحاد السوفياتي . وكان من العادي آنذاك أن تخف حدة التنافس القومي - الديني أمام خطورة النزاعات الايديولوجية . غير أن الثورة الايرانية بدلت ، مرة أخرى ، من معطيات ميزان قوى لم يكن دائماً في غاية الوضوح . إذ انطلقت ايران في وجهة جديدة في تراثيتها ، تمت بصلة حميمة للتيارات ذات الأصل الشيعي ، مما فتح الباب امام متغيرات هائلة إن على الصعيد الداخلي الايرانيين (خصوصاً في المناطق العربية والكردية) أو على صعيد النظام الفرعي . وأمست الاتفاقات الضمنية الايرانية - السعودية في خبر كان كما غطى معاهدة (١٩٧٥) بين العراق وايران ضباب كثيف من التخوفات المستجدة والمتبادلة إن لم يكن من العداء . ولقد صدرت بالفعل تصريحات شديدة التناقض عن القادة الايرانيين الجدد إن في موضوع العلاقة بالعراق ، أو في مسألة البحرين ، والجزر الثلاث المحتلة ومضيق هرمز وتطور القوة العسكرية الايرانية الخ . . مما لا يسمح حالياً إلا باستنتاج حذر يقول بأن ميزان القوى الثنائي قومياً (عرب/ فرس) أو مذهبياً (شيعة/ سنة)، أو ايديولوجياً (رجعي/ تقدمي) والذي كان قائماً قد تبدل جوهرياً من خلال تمازج هذه العناصر في ايديولوجية ثورة ايرانية ما زالت تبحث عن ذاتها .

ومن المشاكل المعلقة ، إمكانية التدخل الايرانية إلى الجانب الآخر من الخليج ، وليس بالضرورة لصالح قوى غير تلك التي كانت ايران تدعمها في السابق،كما نعلم انه في عام (١٩٧١) احتلت ايران ثلاث جزر من جزر الخليج تملكها امارات عربية مما زاد من حدة مخاوفها هذه إزاء أطماع ايران التوسعية . وإذا كان الشاه قد تخلى عام (١٩٧٠) عن المطالبة بالبحرين ، فليس ما يمنع ايران من العودة الى المطالبة بها في ظروف أفضل . وأخيراً يشكل نزاع « شط العرب » ، الذي تزيده المسألة الكردية تعقيداً ، المثل النموذجي للمواجهة القومية الثنائية ، المقرونة بنزاع ايديولوجي وسياسي قائم بين دولتين من دول الخليج ، والتي قد تتحول ، سواء شددنا على هذا المظهر أم ذاك من مظاهر

النزاع ، إلى مواجهة عامة فيما بين العرب والايرانيين أو إلى عداوة فيما بين التقدميين والمحافظين .

ولقد قام ، في هذه الأثناء ، بين الدول العربية في الخليج ميزان قوى على قدر معين من الدقة تبدو فيه الكويت بؤرة الالتقاء ، علماً بأن العراق والسعودية تشكلان طبعاً ، العنصرين الفاعلين الرئيسيين ، إلا أن النشاط الايراني المتعدد الأشكال على الضفاف العربية للخليج ، ومن ثم انعكاسات الثورة الايرانية ، كما ميزان القوى العربي الداخلي، أصبحت ملحقة بشكل وثيق، بميزان القوى الغالب على الخليج كله . وأصبحت ايران ، قبل كما بعد الثورة، طرفاً في أي تطور سياسي حاسم على الضفة العربية من الخليج ، شأنها شأن العراق أو السعودية : وأزمة البحرين (١٩٦٩) والتدخل في عمان (١٩٧٣ - ١٩٧٦) والضغوطات على الامارات وموقف الثورة الايرانية المتذبذب من الخليج كلها تشير إلى ذلك .

ج - جهود الاندماج - دور النفط

كثير من المصالح المشتركة وكفاية من الأطماع تدفع الدول المعنية للبحث عن حلول للنزاعات القائمة فيما بينها ، عندما لا تكون هذه المساعي محاولات اندماج ما بين - دولي . إن النفط هو أقوى العوامل المحددة في الوقت الحالي ، ويشكل انتاجه السمة المشتركة لكل دول النظام الفرعي . وأكثر من هذا الاطار الاقليمي ، تبدو الأوبيك ، على وجه التأكيد ، هي الساحة التي يمكن أن تتابع فيها جهود الاندماج . إلا أن النفط الذي يستخرج على ضفاف الخليج يواجه مشكلات النقل نفسها (انعدام الأمن في المحيط الهندي ، اغلاق قناة السويس ، بعد البلدان المستوردة ، وتنظيم المرور عبر مضيق هرمز . . .) ومن البديهي أن النفط قد يكون السبب في نزاعات حدودية واطماع تهدد هذه أم تلك من الامارات الغنية والقليلة السكان .

إلا أن مصلحة البلدان المستوردة الضخمة في استمرار تدفق النفط قد رجحت تسوية النزاعات الحدودية عن طريق المفاوضات ، حتى يومنا هذا على الأقل ، وهنا نجد في الواقع ، مثلاً نموذجياً على النفوذ الذي يستطيع النظام الشامل أن يمارسه على النظم الاقليمية الفرعية ، وذلك نظراً لرغبة القوى الغربية في إبطال أي انفجار قد يستخدمه الاتحاد السوفياتي كمبرر للدخول إلى منطقة الخليج مما يسيء بالتالي للاقتصاد الغربي . لقد طرحت عدة مشاريع اندماج ، وأكثرها شهرة مشروع « المعاهدة الأمنية » الذي تقدم به الشاه لشركائه العرب دون أن يلقى ، أية أصداء ايجابية صريحة . ويبدو واضحاً للوهلة الاولى أن الدول العربية في هذا النظام الفرعي كانت تخشى أن لا تكون نتيجة مثل هذه المعاهدة سوى تكريس الهيمنة الايرانية الشاهانية .

ثالثاً - حوض البحر الأحمر

لطالما كانت العلاقات بين ضفتي البحر الأحمر مكثفة . إلا أنه كان يتعذر ، حتى عهد قريب ، اعتبار البحر الأحمر مركز نظام فرعي مؤلف من الدول العشر المشاطئة . وهذا ما يتضح بشكل أفضل إذا ما قارنا هذا الممر المائي الطويل بالخليج العربي الفارسي . فعلى صعيد التجانس ، نجد أن مستوى التجانس هنا أكثر انخفاضاً ذلك لأن الوحدة الدينية يشوبها وجود عدد كبير من المسيحيين والاحيائيين في (اثيوبيا ، والسودان ومصر) ، وأن الفروقات الأثنية تظهر بقدر أكبر من الوضوح . كما أنه إذا ما رجح عنصر « ميزان القوى » ، كما نرتأي نحن ، في تحديد نظام فرعي ، من اليسير علينا ان نلحظ غياب قاعدة تاريخية وحيدة ، كما في الخليج ، حيث ارتسمت في حيثيات المنافسة العربية الفارسية ، أطماع جديدة ومنافسات حالية . يبدو البحر الأحمر تاريخياً ، كميدان يتميز بعدم التجانس من ناحية وبالتجزؤ الى نزاعات محلية من الناحية الأخرى . ولكن أكثر من عامل مستجد يتيح لنا التأكيد أن وضعاً جديداً يبرز الآن ، هو وضع نظام فرعي تتشكل بنيته بوتيرة مطردة .

لقد حدث في تاريخ المنطقة ، أن كان البحر طريق اتصال أكثر مما كان حدوداً ، إذ يستطيع البحر أن يلعب هذين الدورين على التوالي ، وحتى في آن معاً . ومنذ خمسة عشر قرناً ، كان نفس العاهل يحكم اليمن والمنطقة الممتدة من اريتريا إلى جيبوتي (عفار وعيسى) ومنذ قرن ونيف كانت مصر وحدها ، بعد أن سيطرت على الضفتين ، تضمن وحدة المجموعة لما فيه مصلحتها الخاصة . إن تشكل بنية حوض البحر الأحمر في مجموعة متراصة إلى هذا الحد أم ذاك ، ليست بشكل أساسي ، ظاهرة جديدة إذن ، وإن كنا لا نستطيع أن نبالغ في اعتبارها تجربة سابقة . إذ يعتقد سكان المنطقة انهم دخلوا ، منذ بداية الستينيات ، في عهد اعادة تشكيل بنية هذه المنطقة ، من خلال كثافة وعمق التفاعل بين الوحدات الأعضاء . ينبغي أن نفطن إلى هذا الشعور في حساباتنا سيما وأنه يقوم على بعض العوامل المعاصرة التي زادت ، منذ بداية الستينيات ، في سيرورة اعادة تشكل البنية التي أسفرت اليوم عن نظام فرعي يتمتع بسمات ، هي على قدر معين من الخصوصية . سنشير إلى هذه العوامل في ما يلي ، محاولين ، قدر المستطاع احترام تسلسلها التاريخي :

١ ـ انسحاب القوة الاستعمارية

كان عام ١٩٥٦ عام انسحاب بريطانيا العظمى من البحر الأحمر . انسحبت من السويس أولاً ، حيث لم ينجح العدوان الثلاثي إلا في زيادة شعبية عبد الناصر ، ثم انسحبت من السودان . وهكذا تم تحرير القسم الشمالي من البحر ، من القوة البريطانية التي استمرت هيمنتها عليه نحو أكثر من قرن . ثم لن يلبث القسم الجنوبي أن يتحرر بدوره ، قبل منطقة الخليج ، رغم بعض التأخير ، فتنال الصومال استقلالها عام (١٩٦٠) وعدن في عام(١٩٦٧). ذلك أن ازمة السويس كانت هي الفترة الملائمة ، بالنسبة إلى هذين البلدين ، كما للمنطقة كلها ، لأنها الفترة التي بدلت ، كلياً ، الفكر البريطاني الاستراتيجي وأدت إلى إعلان كتاب سانديز الأبيض عام (١٩٥٧) . وقد عبر نائب بريطاني

عن ذلك بقوله : « إذا ما قبلنا بهذا الكتاب ، فلن نكون بعد اليوم سلطة امبراطورية » [٢٩] . ولم يؤد تشكيل قيادة خاصة لبحر العرب ، والبحر الأحمر والخليج ، في ٢ شباط ـ فبراير (١٩٥٨) ، الى تحسين موقع بريطانيا التي اضطرت إلى الجلاء عن عدن وكينيا مخلفة بعض المنشآت العسكرية التي كانت قد باشرت ببنائها .

وقد حدث هنا ، كما في الخليج ، أن الوجود البريطاني كان قد جمد الوضع . فقد ضمن هذا الوجود استقلال السودان في الوقت الذي كان فيه قسم كبير من السودانيين يطالبون بالاتحاد مع مصر ، ولقد منعت أيضاً قيام يمن موحد عن طريق الحاق عدن بالمنطقة المحيطة بها ، وكانت قد رسمت بشكل مباشر تقريباً حدود الصومال مع الدول المجاورة ، بينا كانت قد نجحت في احتواء المد السعودي . هكذا سيزيد انسحاب البريطانيين من هامش مناورة الكيانات المتشكلة : فتحاول مقاديشو تحقيق طموحها باعادة توحيد الشعب الصومالي ، وتذهب مصر إلى حد نجدة الجمهوريين في اليمن ، ويلحق النجاشي اريتريا في عام (١٩٦٢) . وسيؤدي تحرير القوى المحلية إلى زيادة تفاعلها ، الذي غالباً ما يكون صراعياً ، هذا التفاعل الذي يرتسم في « فراغ » لن يتمكن الوجود الفرنسي في جيبوتي أن يملأه على الأطلاق .

٢ ـ الموجة الناصرية

هذا ما ستحاوله القاهرة ، مكررة التجربة التي قام بها محمد علي لقرن خلا . ولم تكن القومية العربية التي اطلقتها القاهرة إلا لتؤثر على جماهير الخرطوم وصنعاء وعدن . ولن يلبث هذا الأثر أن يظهر مع توالي الانقلابات العسكرية في السودان وقلب نظام حكم الامامة في اليمن (١٩٦٢) ، وبدايات حركة تحرير وطني في عدن ، التي كان يغلب عليها الطابع الناصري آنذاك . وهي الحقبة التي لم تتصد السعودية فيها للتيار الناصري إلا بميوعة بالغة .

وستبلغ هذه الحركة ذروتها في تشرين الأول ـ اكتوبر (١٩٦٢) ، عندما ترسل القاهرة ، غداة الانقلاب العسكري الذي قام به السلال ، بعض القوات لمساندة الضباط الجمهوريين . إلا أن هذه الخطوة لم تكن سوى أكثر المبادرات استعراضية من مجمل النشاط المصري الكبير في المنطقة الممتدة من بور سعيد حتى مقاديشو . وكانت تتضافر الجهود ، من مدرسين ، إلى مدربين عسكريين ، إلى خريجي الجامعات المصرية ، أو المخابرات ، لتجعل من البحر الأحمر شبه « بحيرة عربية » بغلبة مصرية .

لقد أدى هذا النشاط ، ضمنياً ، إلى تحديد ميزان قوى مركزي في المنطقة يتواجه فيه التيار القومي العربي مع خصومه . وكان عدد الخصوم كبيراً : اثيوبيا ، السعودية ، اسرائيل ، دون أن نذكر البريطانيين المتباطئين في عدن ، والأميركيين الذين ينسقون ما بين المجموعة ويوفرون للحلفاء التعليمات الدقيقة عبر قاعدة كاغنيو في اريتريا . كانت بنية حوض البحر الأحمر تتشكل اذن حول المواجهة المركزية بين القومية العربية وخصومها ، والتي كانت تنتقل من جبال اليمن إلى ازقة عدن أو الى ضفاف النيل السودانية لتنتهي بهزيمة (١٩٦٧) في رمال سيناء .

٣ ـ دخول الاتحاد السوفياتي

شهدت اليمن اولى بوادر الوجود السوفياتي ، عندما ارسلت موسكو ، تجنباً لقلب نظام الحكم الجمهوري بعيد انسحاب القوات المصرية ، عدداً كبيراً من المستشارين وكمية كبيرة من الأسلحة . وبعد ذلك بشهرين ، أرسلت كميات من الأسلحة إلى عدن (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) حيث لم تلبث السفن السوفياتية أن استخدمت القاعدة التي اخلاها البريطانيون . وفي السودان ، أدى الانقلاب العسكري الذي قام به النميري عام (١٩٦٩) الى ادخال شيوعيين إلى الحكم (لمدة سنتين) إلا أن الوجود السوفياتي استمر حتى

عام (١٩٧٧) . وفي مصر ، كشفت حرب الاستنزاف (١٩٦٩ ـ ١٩٧٠) وجود الخبراء الروس المتزايد حتى تاريخ طردهم من مصر في عام (١٩٧٢) . وحصلت أثيوبيا ، بالرغم من موالاتها للأميركيين ، على عدة قروض من موسكو حيث استقبل النجاشي أعوام (١٩٦٠ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٠) بحفاوة خاصة . وأخيراً ، اختارت الصومال بعد تولي الرئيس بري مقاليد الحكم ، أن تسلك طريقاً خاصاً نحو الاشتراكية ، قبل أن تصبح أول بلد افريقي أسود يوقع معاهدة صداقة وتعاون مع موسكو في (١١) تموز ـ يوليو (١٩٧٤) .

تعرضت موسكو لسلسلة من الاخفاقات في السودان ومصر واليمن والصومال ، ولكنها لن تبعد بسهولة عن منطقة كانت قد ثبتت أقدامها فيها : فسوف تصبح اثيوبيا الحليف المفضل على الصومال . وسيكون لموسكو قواعد ، أو تسهيلات أو خزانات تموين ، حتى ولو كانت غالباً ما تتغير محطاتها ، طول عشر سنوات ، من الحديدة إلى عدن ، من بربرا إلى مصوع وإلى مابوتو ، ومن الأسكندرية إلى طرابلس . وقد شكل فتح قناة السويس عام (١٩٧٥) عاملاً مساعداً ، عظيم الفائدة ، لانتشار البحرية السوفياتية التي كانت مجبرة حتى ذلك الوقت على القيام برحلة طويلة حول رأس الرجاء الصالح .

لقد ساهم الوجود السوفياتي في تشكل بنية النظام المحلي ، بتطويره لميزان قوى تتواجه فيه الدول المؤيدة لمثل هذا الوجود والدول المعادية له . كيف يحدث أن الوجود السوفياتي لا يثير ، على العكس من ذلك ، التجزؤ والجمود اللذين يثيرهما الوجود الاستعماري ؟ أكثر الأسباب بداهة ، هو أن النفوذ البريطاني كان تاريخياً وهيمنياً ، بينما الأمر يختلف بالنسبة إلى موسكو التي هي حديثة التواجد ، هذا بالاضافة إلى المعارضة التي تواجه هذا « التسلل » . ففي الحالة الأولى ، يتعلق الأمر بقوة كبيرة هي في طور الأفول ، وفي الحالة الثانية ، بقوة عظمى وصلبة لم يسبق لها أن انخرطت في هذه المنطقة . ولقد كان هذا التسرب السوفياتي ملحوظاً بقدر ما كانت القوة العظمى الأخرى غير موجودة الا عبر قاعدة

استعلامات في كاغنيو وعبر أنظمة الحكم الصديقة في تل ابيب وأديس أبابا والرياض . لقد حرر رحيل البريطانيين دول المنطقة ، وأثار دخول السوفيات انحيازهم إلى إحدى الجبهتين .

٤ ـ تجدد النشاط الاسرائيلي

لطالما قاتل الاسرائيليون في سبيل ايجاد نافذة على البحر الأحمر . ففي عام (١٩٤٨) ، توصلوا إلى السيطرة على بضعة كيلومترات ساحلية على خليج العقبة حيث اقيم ميناء ايلات . وبعد ذلك بثماني سنوات ، حاولوا تعزيز موقعهم في القسم الشمالي من الحوض فقاموا ، بمساعدة الفرنسيين والبريطانيين ، باحتلال شبه جزيرة سيناء التي سيجبرون على الانسحاب منها في الأسابيع الأولى من سنة (١٩٥٧) ، تحت وطأة الضغط العالمي والأميركي بشكل خاص . ومع ذلك ، فقد بذل الاسرائيليون ، انطلاقاً من ميناء ايلات ، نشاطاً كبيراً بحيث أصبحت افريقيا السوداء ، تدريجياً ، السوق الرئيسي لصادرات اقتصاد اسرائيلي كان يعاني من قلة العملة الصعبة ، بسبب عزلته في وسط العالم العربي .

في البحر الأحمر ، كانت المصالح الاقتصادية والاستراتيجية تتطابق . فمن ناحية ، كانت اسرائيل قد ضمنت لنفسها موقعاً ، تحسد عليه ، في جيبوتي ، حيث كان اسطولها التجاري يتوقف لتفريغ القسم الأكبر من صادراتها باتجاه مناطق افريقيا الداخلية . وفي اثيوبيا ، كانت تتضافر جهود المصالح الاسرائيلية العامة والخاصة ، من اجل السيطرة على قطاع تربية المواشي والصناعة الغذائية ، فتحقق لها ذلك نحو نهاية الستينات . إلا أن الاسرائيليين كانوا قد اقاموا في مقابل ذلك ، علاقات وثيقة مع الحكومة الأثيوبية . وقد عززتها المخاوف الاسرائيلية من احتمال قيام اريتريا الحرة والمتعاطفة مع العرب على ساحل البحر الأحمر مما يهدد موقعها بخطر فعلي . كانت تل ابيب اذن ، دائمة العداء للحركة الاريترية ، ولذلك فقد أرسلت عدداً كبيراً من الخبراء في مكافحة حرب

العصابات لتدريب جيش النجاشي . وقد كان الالتزام الاسرائيلي جدياً إلى حد أن البعثة العسكرية الاسرائيلية قد مكثت في أثيوبيا بعد قطع العلاقات بين تل ابيب وأديس أبابا في مؤتمر القمة الذي عقدته منظمة الوحدة الأفريقية في ربيع عام (١٩٧٣) وبعد سيطرة العسكريين الموالين للسوفيات على نظام الحكم . ومهما اتسم هذا الوضع بالغرابة ، فان تواجد المدربين العسكريين الاسرائيليين والسوفيات والكوبيين على جبهة واحدة في أثيوبيا ، كان حقيقة فعلية (٣٠) .

يعمل الاسرائيليون أيضاً لحسابهم الخاص . فهم يملكون في أرخبيل الدهلق الأريتري قاعدتين صغيرتين على الأقل في جزيرتي حالب وفاطمة وكانوا قد قاموا ، مراراً ، بشن هجمات على المقاتلين الأريتريين إنطلاقاً من هاتين القاعدتين . وفي الشمال ، أدت حرب عام (١٩٦٧) إلى السيطرة على سيناء وعلى جزيرتين (تطالب بهما مصر والسعودية : تيران وصنافير ، من الناحية المواجهة لشرم الشيخ) . هذا وقد تطورت البحرية الاسرائيلية بسرعة ، منذ قيام مجموعة من الفدائيين الفلسطينيين عام (١٩٧١) بمهاجمة ناقلة بترول اسرائيلية كانت متوجهة نحو ميناء ايلات ، انطلاقاً من جزيرة بريم ، ومنذ أن قام المصريون باستخدام ميناء بريره ، عام (١٩٧٣) ، لسد مدخل البحر الأحمر . ومنذ انتهاء هذه الحرب ، يجمع المراقبون على الدور الكبير الذي ستلعبه البحرية في احتمال نشوب نزاع عربي اسرائيلي ، ويعتقد البعض أن السعودية ستشارك في العمليات العسكرية ، وهذان العاملان قد أديا ، منذ (١٩٧٥) إلى قيام اسرائيل بتعزيز تواجد بحريتها الحربية ، وبشكل جدي .

وقد برز هذا التعزيز ، مؤخراً ، بانتقال قسم كبير من سلاح البحرية الاسرائيلي نحو البحر الأحمر ، وترابط في البحر الأحمر غواصتان من أصل ست غواصات تملكها اسرائيل ، ويرابط عدد من البوارج المجهزة بالصواريخ (من خمس إلى ست بوارج من أصل عشرين) في خليج العقبة منذ نيسان ـ ابريل (١٩٧٤) . هذا بالاضافة الى نحو عشر خافرات وبعض المراكب الصغيرة المجهزة

بمدافع رشاشة (نحو عشرين خافرة) ، ترسو على طول شاطىء سيناء ، وخاصة من قاعدة شرم الشيخ حيث تقوم قاعدة جوية جيدة التجهيز ، بتأمين غطاء جوي للتحركات البحرية . وتعمل الورشات البحرية الاسرائيلية على بناء عدد من الجرافات الكبيرة تبلغ زنة الواحدة منها ٨٥٠ طنا ، سيتم في البداية تطويرها كي تصبح قادرة على الوصول الى باب المندب وتشرف على الممر المائي الذي يمتد من ايلات حتى خليج عدن (٢٥٠٠ كلم) .

إن هذا التعزيز للتواجد الاسرائيلي المباشر والتطورات التي طرأت على الامبراطورية الحبشية ، قد أدت إلى تحويل التعارض الاسرائيلي ـ السوفياتي في نظام البحر الأحمر الفرعي إلى تعاون . مما أدى إلى ابراز استقلالية هذا النظام الفرعي إزاء النزاع العربي ـ الاسرائيلي حيث تختلف التحالفات كلياً .

٥ ـ مغريات الثروة النفطية

إن السعودية هي الدولة الوحيدة ـ من بين عشر دول مشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن ـ التي تملك ثروة نفطية . ولقد قامت بين الضفتين صلات أكثر فأكثر ودية ، وتجسدت هذه الصلات بالاعانات والقروض أو المشاريع المشتركة . لقد لعبت الرياض دوراً مزدوجاً ، كممول وكقوة ضاغطة ، بهدف إشراك امارات الخليج في المشاريع العسكرية أو الاقتصادية في اليمن ، ومصر ، والسودان ، أو الصومال، دون أن نذكر المساعدة التي منحتها للأريتريين الذين يخوضون الصراع . إن هذه التوجهات هي التي أدت ، وأكثر من أي عامل آخر ، بشعوب ، يصعب أن نسميها شعوباً عربية ، إلى طلب الانتساب إلى الجامعة العربية حيث قبلت عضوية الصومال عام ١٩٧٤ ، و جيبوتي غداة استقلالها عام (١٩٧٧) وحيث من الطبيعي أن تكون اريتريا الحرة مرشحة للعضوية . آفارقة وآسيويون ، عرب واسرائيليون ، مسلمون وغير مسلمين ، أثيوبيون ـ أريتريون وأثيوبيون ـ صوماليون ، موالون للسوفيات ومعادون

للسوفيات ، تقدميون ومحافظون . . إن وفرة التناقضات في حوض البحر الأحمر المحتدم ، هي التي تجعل التحليل صعباً ، وليس غيابها . وقد يكون تعقد التناقضات نتيجة تعدد النزاعات المحلية (سيناء ، جنوب السودان ، اريتريا ، أوغادين ، اليمن) وهي نزاعات يكتسب واحدها قدراً من الاستقلالية عن الآخر . هذا ما كانت عليه ، تاريخياً ، الصورة الأكثر شيوعاً لهذا النظام الفرعي . إلا أن ربط هذه النزاعات فيما بينها قد أصبح لا مفر منه ، وقد أعيد تحديد الدول والنزاعات ، تدريجياً ، وفق ردود فعلها إزاء هذا العامل المحدد الجديد الذي يمثله التواجد الأجنبي عامة ، والسوفياتي بشكل خاص .

رابعاً ـ النزاع العربي الاسرائيلي

إن النزاع العربي الاسرائيلي هو أكثر النظم الفرعية بروزاً في الشرق الأوسط ، والأكثر تناولاً بالدراسة وهو بدون شك أكثرها أهمية . هذا وقد شاع وصف هذا النزاع « بأزمة الشرق الأوسط » ، بسبب مكانته المركزية في النظام الاقليمي . إذ يتسم ميزان القوى هنا بطابع الاحتدام ، القديم والمستمر والحاد ، حتى يكاد يكون فريداً من نوعه . ويشهد هذا النظام الفرعي حالة حرب مستمرة منذ أكثر من نصف قرن ، حالة حرب معلنة في فترات معينة ، وحرب خفية في الفترات الأخرى . هذا وقد أدى هذا النزاع إلى زج عدد متزايد من العناصر الفاعلة . فلنذكر انه في عام (١٩٧٣) ، قامت غالبية الدول الأفريقية المسلمة أو غير المنحازة بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل ، بينما كانت بلدان الخليج تشارك في تنفيذ قرار لحظر ضخ النفط ـ لم يسبق له مثيل ، وبينما كانت القوات الكويتية والجزائرية والمغربية تقاتل على الجبهة ، وبينما كانت القوى العظمى قد وصلت إلى حد وضع قسم من قواتها في حالة استنفار . إن النزاع العربي الاسرائيلي يشكل مركز النظام الشرق أوسطي منذ عشرات السنين . وليس هنالك ما ينقض هذه الحقيقة البديهية التي يبدو لنا انه من الأهمية بمكان أن نضيف بعض الايضاحات حولها : المركز ليس « الكلية » ، وما

هو ، اليوم « مركز » ، قد لا يكون غداً في نفس الموقع .

إن الالتباس بين « الشرق الأوسط » والنزاع العربي الاسرائيلي ناتج على الأرجح من أن الثاني كان يشكل ، لفترة طويلة ، وهو لا يزال يشكل على الأرجح حتى اليوم ، القطاع المركزي الأول ، وعلى وجه التخصيص لأنه كان يمارس تأثيراً كبيراً على موازين قوى أخرى (في البحر الأحمر أو بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية) ولأنه ساهم إلى حد كبير ، بزج قوى من خارج المنطقة : القوى العظمى ، وبعض القوى الكبرى ، او الطائفة اليهودية العالمية . وإذا ما كنا نسعى ، فيما يعنينا ، إلى التمييز بين الاثنين ، فذلك من أجل إعادة تقييم العامل التفاعلي ومن أجل الاصرار على احتمال انتقال القطاع المركزي في المنطقة الشرق أوسطية من نظام فرعي إلى آخر ، حتى ولو كان النزاع العربي الاسرائيلي ـ ولا يزال ـ مركز النظام الاقليمي .

إن دراسة بيرسون التي ذكرناها في السابق ، قد تعطينا أفضل تعبير عن حدود التحليل الذي لا يكف المؤلف عن العودة اليه . لقد حلل التفاعل من خلال أربعة معايير متتالية . وقد امتنع عن اقامة أي تراتبية بين المعايير التي يقترحها لأنه لا يميز ، سلفاً ، بين الانتماء والتفاعل . والحال ، اننا إذا ما عزلنا عامل « التماسك » أو « الانتماء » الذي يحدد التبادل والمساعدة ، نجد اننا أقرب إلى مفهوم ميزان القوى الذي يكون حده الأدنى ، شعور الاختلاف بين الدول المعنية ، ويكون حده الأقصى ، النزاع المسلح . وتشكل المنافسة والنزاع السياسي أو الدبلوماسي ، وأعمال العنف غير المسلح ، (الدعاية ، المقاطعة الاقتصادية ، اغلاق الحدود ، طرد الوطنيين) ، مستويات وسيطة بين الحدين الأولين .

ومن البديهي من ناحية أخرى أن الفكر الاستراتيجي يقيم هذا النوع من التراتب ، ولن نعجب من أن نرى كلوسفيتز ولينين يلتقيان على القول أن المواجهة العسكرية هي أقصى اشكال صراعات القوى . ليست الحرب فقط ،

هي التي تغلب على هذا الفكر ، بل خطر الحرب أيضاً . ويكتب ريمون آرون قائلا : « تنطلق نظرية العلاقات الدولية من تعدد مراكز التقرير المستقلة ، أي من خطر الحرب إذن ومن هذا الخطر ، تستنتج ضرورة حساب الوسائل » (٣١).

والحال ، انه منذ قيام الدولة الاسرائيلية ، يغلب على الروابط التي تقيمها مع الجوار طابع « النوايا العدائية » (٣٢) . المتبادلة طبعاً ، هذه النوايا التي استمرت عشرات السنين والتي ترجمت عملياً بمواجهات عسكرية مختلفة . بعد هذا الاستنتاج ، نعتقد انه صار باستطاعتنا أن نحدد مركز وأطراف النظام الفرعي انطلاقاً من المجموعات البشرية والمناطق الجغرافية المنخرطة في هذا النزاع ، وبشكل مباشر ، أكثر من أي مجموعة أو منطقة أخرى . ذلك أنه من الواضح ان الطائفة الاسرائيلية العالمية (وهي وحدة غير محددة جغرافياً) تدعم المجهود الحربي الاسرائيلي ، ومن المعلوم مثلاً ، ان الجزائر قد أرسلت بعض الطائرات الحربية إلى جبهة السويس . إلا أن هذين العاملين لا ينتميان ـ على ما يبدو لنا ـ الى مركز النظام الفرعي ، وذلك لأن مشاركتهما بالنزاع هي مشاركة ظرفية من ناحية ، وهي تتم عن طريق وسيط من الناحية الأخرى (بواسطة الجيش الاسرائيلي في الحالة الأولى ، والقيادة العسكرية المصرية في الحالة الثانية) . وبتعبير آخر ، إذا ما كنا نعرّف الحرب كعامل تشكل بنية النظام الفرعي ، فباستطاعتنا أن نقول أن المركز يتألف من مجموعات منظمة (ومنها الدول) تشارك بشكل مستمر ودونما وسيط في النزاع العسكري . اما الأطراف فتتألف من كل المجموعات المنظمة (ومنها الدول) المنخرطة في هذا النزاع أما عن طريق وسيط (الجزائر) ، وأما بشكل متقطع (مثلاً في فترة الحروب فقط) أو من خلال نشاطات هي بشكل جوهري، غير عسكرية (الطائفة اليهودية العالمية ، الجامعة العربية ، المؤتمر الاسلامي ، الامارات العربية المتحدة) .

إذا ما طبقنا هذا المعيار ، من البديهي أن تكون اسرائيل منتمية إلى القطاع المركزي في هذا النظام الفرعي . فكيف نحدد الطرف العربي ؟ بعد حرب

(١٩٦٧) وبعد قمة الخرطوم ، قامت الدول العربية ، بنفسها ، بتمييز ، ذي فائدة لدراستنا ، بين « دول المواجهة » (مصر ، وسورية والأردن) ، و« دول المساندة » (الدول الأعضاء الأخرى في الجامعة العربية التي يقتصر عملها على تقديم الدعم لدول المواجهة ، بالقوات والأموال والنشاطات الدبلوماسية) . إن لمثل هذا التمييز معنى ولكنه غير كاف . ونحن نعتقد ، فيما يعنينا ، أن الشعب الفلسطيني هو الطرف العربي الرئيسي . ففي كل مرة استطاع فيها هذا الشعب أن ينظم نفسه وأن يعبر عن وجوده ، كان يجد نفسه في نزاع مسلح مع اسرائيل . وخير دليل على ذلك قيام منظمة التحرير الفلسطينية التي سرعان ما اصبحت في ظل سيطرة الذين كانوا يدعون الى الكفاح المسلح . وكذلك حالة الاضطراب المستمرة في الضفة الغربية من الأردن وغزة ، هي دليل آخر ، دون أن نعود في ذكرياتنا إلى المرحلة السابقة لقيام الدولة العبرية ، أثناء الثورتين الفلسطينيتين المسلحتين عام (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) وعام (١٩٤٥ ـ ١٩٤٨) . وقد تدخلت الجيوش العربية آنذاك لنجدة الوطنيين الفلسطينيين .

إن اسرائيل والفلسطينيين ـ وهل ينبغي أن نضيف مصر وسورية ؟ ـ هي الأطراف التي كانت منذ البداية ، ولأسباب تاريخية وسياسية ، منخرطة في النزاع عسكرياً وبشكل مباشر ومستمر ، فهي اذن مجموعات القطاع المركزي . وهنا ينبغي بالمناسبة ، أن نذكر « النوايا العدائية » بين اسرائيل وهاتين الدولتين قد تجسدت بمواجهات محدودة عديدة في الفترات التي تخللت الحروب الشاملة الأربع (١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣) . أما وضع الأردن فهو أقل بداهة . إن مسألة القرب الجغرافي ليست هي المسألة الجوهرية على هذا الصعيد : إذ أن هذه المملكة كانت مستمرة في انخراطها في النزاع بنفس مقدار انخراط سورية مثلاً ، طيلة الفترة التي كانت فيها المملكة هي الحاكمة في الضفة الغربية ، إلا أنها خفضت كثيراً من حدة هذا الانخراط بعد أن وجد الشعب الفلسطيني في منظمة التحرير الفلسطينية ، استقلالية التعبير السياسي . نحن

نعتقد إذن ، أن المملكة الهاشمية كانت جزءاً من مركز النظام الفرعي حتى عام (١٩٦٧-١٩٦٨)، وهي قد تعود إلى نفس الموقع من جديد إذا ما فقدت منظمة التحرير مكانتها ومصداقيتها الحاليتين . ولكن في مرحلة (١٩٦٧ - ١٩٧٧) ، بدا لنا أن الأردن كان يتمتع بوضعية شبيهة بوضعية العراق ، وليست شبيهة بسورية . ولنذكر أن الجبهة الأردنية لم تكن ساخنة في حرب (١٩٧٣) ، ولكن عمان قد أرسلت ، شأنها شأن بغداد ، بعض القوات إلى جبهة الجولان .

هكذا ، نستطيع أن نقول أن مركز النظام الفرعي قد شهد ثلاث مراحل متتالية . حتى عام (١٩٤٨) ، كان يتألف من مجموعات يهودية تقيم في فلسطين ، ومن الفلسطينيين والمملكة المتحدة ، وهي القوة المنتدبة . ومن عام (١٩٤٨) وحتى عام (١٩٦٧) ، كان يضم اسرائيل ، وسورية ، ومصر والأردن (من خلال الفلسطينيين الذين كانت تمارس عليهم وصايتها فتدفعها هذه الوصاية نحو الانخراط) . ومنذ عام (١٩٦٧) حتى ايامنا هذه ، كان هذا المركز يتضمن اسرائيل ، والفلسطينيين وسورية ومصر . أما الأطراف فقد كانت تتألف من الذين يقدمون الأموال من الفريقين وبعض الدول العربية التي كانت تقدم دعماً عسكرياً ظرفياً (العراق ، الجزائر ، المغرب ، الخ) . ولكن ماذا بالنسبة الى المملكة السعودية ؟

إن الجواب واضح من أول وهلة : فالمملكة تنتمّي إلى القطاع الطرفي في نظام فرعي يصل فيه معيار المشاركة إلى حد القتال المسلح . إلا أن هذا الاستنتاج يبدو غير كاف عندما ننظر إلى دور المملكة في حل النزاع بعد حرب (١٩٧٣) ، والتنبؤات الكثيرة حول مشاركتها في احتمال نشوب نزاع جديد . إذ يتحدد الموقف السعودي .في الحقيقة بضغط الجوار المباشر بمقدارما يتحددبالأهداف السياسية للسلطة السعودية ،لذلك يبدو من الجوهري ، قبل أن نجيب على هذا السؤال بشكل قاطع ، أن نحدد موقع النزاع مع اسرائيل في الاستراتيجية السعودية ، وهذا ما نحاول أن نقوم به في القسم الثالث من هذه الدراسة .

الفقرة الثالثة :

النظام الاقليمي والنظم القومية

لقد بدا لنا النظام الاقليمي الشرق أوسطي قابلاً للتفكيك ، بشكل عمودي ، الى عدة نظم فرعية . ولكن بامكاننا أن نتبين فيه أيضاً ، بعض الشقوق الأفقية ، إذا جاز التعبير ، وفي تجمعات لا تقوم على اعتبارات تفاعل بقدر ما تقوم على محاولات اندماج . ولقد تضاءلت اهمية الأعمال التي اقتصرت على تناول « الاندماج » بعد ظهور الأعمال الحديثة التي تعتبر الاندماج عاملاً كغيره من العوامل ، دون أن يكون دائماً أكثرها أهمية في تشكل نظام فرعي .

لقد حددت أعمال كانتوري وسبيغل ومساهمات مؤلفين كبراييار وبندر وبريكير أو مساهمات زارتمان (التي ذكرناها سابقاً) ، معايير جديدة لتحديد النظم الفرعية كنا قد استخدمناها في الصفحات الأولى من هذا الفصل . هذا بالاضافة الى أن بعض التجمعات الخاصة تتشكل داخل نظام اقليمي ، وبشكل مستقل عن النظم الفرعية . هكذا يشير زارتمان ، الذي يتبين وجود أربع مناطق افريقية فرعية ، إلى وجود « أفريقيتين » اثنتين حسب هوية القوة الاستعمارية المدحورة . وأكثر من ذلك ، إن بامكان المنظمات الأقليمية أن تتشكل داخل نظام اقليمي دون أن تتقمص اشكال هذا النظام أو أشكال نظمه الفرعية : فـ (ASEAN) لا يعني إلا بعض بلدان نظام جنوب شرقي آسيا ، ولا تضم السوق الأوروبية المشتركة سوى تسع(وغالباً ١٢ في المستقبل) من أصل خمس عشرة دولة يتألف منها النظام الاقليمي لأوروبا الغربية ، ولا تضم الجامعة العربية سوى ثلثي الوحدات الدولية الشرق أوسطية ، وحدودها لا تحترم ، على الاطلاق ، حدود النظم الفرعية في المنطقة .

إن هذه الجماعات القائمة على روابط تاريخية أو ثقافية ، والتي تتخذ أحياناً شكل منظمة متعددة الأطراف ، لا ينبغي أن تطوى في النسيان بسبب محدودية الدراسات الأقليموية التي تقوم على معيار الاندماج (دراسات ناي مثلاً) . وكي نعود إلى مثل الحالة السعودية ، نذكر انه من النادر أن نجد في نص سعودي ، رسمي أوغير رسمي ، ذكراً للمملكة كأمة . إن هذا المفهوم ، ينطبق في الواقع ، على مجموعة بشرية هي أوسع بكثير من الشعب السعودي إلا أن حدودها ليست واضحة دائماً . فبالنسبة الى غالبية السعوديين ، لا يرقى الشك إلى فكرة أن بلادهم ليست سوى جزء من كيان أوسع . ويبدو من ناحية اخرى ، أن هذه الفكرة تحدد عدداً من الأهداف الموضوعة (والوسائل المتبعة) من قبل المملكة . ونحن نرى ، أن الفعالية الضئيلة ، لهذه المنظمة الأقليمية أم تلك (الجامعة العربية ، الحلف الاسلامي ، السنتو) ، لا يجب أن تحجب هذه الحقيقة . ويبدو أن انتاء المملكة السعودية ، يتنازعه قطبان في تنافس دائم : العروبة من جهة ، والاسلام من الجهة الثانية.ولنذكر أولاً ، بهذين الرابطين قبل أن نحدد ، بتعابير منظومية ، الدور الذي يلعبانه (٢٣) .

أولاً ـ العالم الاسلامي

في غالب الظن أنه ، رغم وجود بعض المؤلفات حول هذا الموضوع ، لا زالت دراسة الدين في العلاقات الدولية تنتظر من ينجزها . ولا نستطيع ، في الواقع ، أن نسيء تقدير هذا العامل ، عندما تظهر دراسة بعض النزاعات حاليتها الملحة : النزاع العربي الاسرائيلي ، النزاع الهندي الباكستاني ، البيافروي ، الخ . ولئن كان العديد من الحروب الأهلية يعود ليبرزه (لبنان ، ايرلندا ، قبرص . . .) فغالبا ما تغفل أهميته في زمن السلم ، في تحديد سياسة العديد من الدول . ومع ذلك ، وإن لم يكن للدين دائماً أثر سياسي حاسم ومباشر(الاسلاموية ، الصهيونية) فهو يشكل عادة جزءاً مكملاً في أيديولوجية سائدة تؤثر ، بطريقة غير مباشرة ، على خيارات وأساليب الدبلوماسية ،

والاستراتيجية (القيم المسيحية الغربية ، الهندوسية والغاندية ، الخ .)

الاسلام ديانة تستدعي مباشرة هذا النوع من الدراسات لأنه أكثر من مجرد صلة عمودية بين الانسان وربه . فهو أيضاً ، وعلى وجه التخصيص ، رابط أفقي بين كل الذين يؤمنون بوحدة ووحدانية جماعة المؤمنين على الأرض : دار الاسلام . والسعودية، اليوم ، من أكثر البلدان سعياً لايجاد صيغة ملموسة لهذا الايمان .

١ ـ انفصال الوحدة

إن انطبق هذا الاعتقاد أم لم ينطبق على الحقيقة التاريخية ، فإن العديد من المسلمين يؤمنون اليوم بأنهم يعيشون مرحلة استثنائية من التاريخ الاسلامي ، جزئت فيها « الأمة الاسلامية » إلى عدة كيانات دولية . ومنطق الاستنتاج البديهي ، فيما يعنيهم ، هو العمل على اعادة تحقيق هذه الوحدة ، لما فيه خير المسلمين أولاً ، ولكن خاصة ، لأن هذا ما تنص عليه شريعة الاسلام . إن الاسلام ، هو في الواقع ، دين ودولة في آن معاً . يعبر عن هذا الخلط الذي يطلق عليه الغربيون اسم « القيصرية البابوية » بالربط الوثيق ما بين القانون المدني والشريعة الدينية . إذ أن التنظيم الحقوقي الداخلي لغالبية الدول الاسلامية ، حمل آثار هذا الربط ، وخاصة في تحديد دين الدولة ـ أو على الأقل في تحديد دين رئيس الدولة ـ وفي قوانين الأحوال الشخصية وبشكل أعم ، في تحديد الشريعة الاسلامية كمصدر للقانون .

على الصعيدالدولي، يبرز هذا الخلط في رؤية ثنائية للعالم: دار الاسلام، من ناحية ، والأراضي غير الاسلامية من الجهة الأخرى . وليس هنالك ما يشوب بداهة الاعتقاد بوحدة دار الاسلام في ظل سلطة وحيدة ، كإحدى معطيات القانون الاسلامي الأساسية . هذه الوحدة ، التي طالما عبرت عنها مؤسسة الخلافة ، وهي ، في المبدأ ، سلطة دينية وسياسية . لقد كان ثمة من يعارض

النظر الى وجود الخليفة ، كدلالة وكحارس للوحدة ، بوصفه التعبير الوحيد عن هذه الوحدة ، إلا أنه من النادر أن ترى العلماء يعارضون مبدأ هذه الأخيرة نفسه . وهم يستندون في ذلك إلى آيات قرآنية (٣ ، ٩٨ ، ١٠٠ و ١٠٦) حيث يدعو الله المؤمنين للاتحاد في أمة ، هي « خير امة اخرجت للناس » . وسرعان ما فرض الطابع الشامل (وليس الطابع العربي فقط) لهذه الأخيرة ثم تحول ، في اعقاب الحد الذي وجه به التوسع الاسلامي ، إلى فكرة وجود أرض مؤسلمة ووجود أرض أخرى غير مؤسلمة بعد . « فلا يمكن أن يكون ، في الاولى، سوى دولة واحدة في الوقت نفسه ، ولا يمكن حتى وجود دولتين » . . وقد عزز مفهوم الخليفة فكرة مجموعة متحدة ، وهي أساس حيوي في الاسلام . أي ، بمعنى آخر ، « الأمة الاسلامية مجموعة سياسية وواحدة ، فلا يمكن أن يكون هنالك سوى دولة اسلامية واحدة في العالم » [٣٤] .

في الوقت الذي كانت فيه المؤسسة الخلافية تديم دلائل الوحدة ، كان العالم الاسلامي يشهد قيام الشيع الدينية ، مقرونة ، طبعاً ، بحركات سياسية انفصالية . ويرقى هذا الانقسام إلى السنوات الأولى التي تلت وفاة النبي والتي تجسدت فيما بعد في وجود ممالك مستقلة كلياً إن لم يكن في وجود العديد من الخلفاء المعاصرين . ففي القرن السادس عشر كانت تتعايش ثلاث امبراطوريات اسلامية متميزة وثابتة (العثمانية ، الفارسية ، والمغولية) . أما الامبراطورية العثمانية (السنية) فسرعان ما فرضت نفسها كوريثة للأمة الاسلامية واتخذ سلطان اسطمبول لقب الخليفة . إن هذا التطور ، المرتبط بسيطرة العثمانيين على مجموعة ديمغرافية تضم أكثرية المسلمين ، وبوجود الأماكن الاسلامية المقدسة في يد السلطات العثمانية ، قد أدام حتى القرن العشرين ، تطلعات المسلمين ، القديمة بقدم معتقدهم نحو الوحدة .

إلا أن مؤسسة الخلافة قد الغيت رسمياً في أعقاب الأحداث التي شهدتها تركيا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى . وقد حاول العديد من الملوك العرب

(خديوي مصر وشريف مكة خاصة) وراثتها دون ان ينجحوا في مساعيهم . ولكن سرعان ما تكيفت الدول العربية ، التي قامت في غضون هذا القرن ، مع قانون دولي ، أوروبي المنشأ ، يقوم على مفهوم السيادة الاقليمية .

هذه السيادة ، استندت اليها مجموعة من السلطات المحلية التي برزت على الساحة الاقليمية ، بعد غياب السلطان العثماني ، بدعم من هذه القوة أم تلك من القوى الأوروبية بشكل عام . وقد اعترفت معاهدة سيفر بوجود هذه الكيانات الجديدة . ومنذ ذلك الحين ، كانت هذه الدول تسعى لأن تقبل كدول مستقلة في النظام الدولي . وكانت الدلائل على ذلك ، الدخول الى جمعية الأمم ، الاعتراف الأحادي ، والمعاهدات . وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية ، كان إعلان الحرب على دول المحور قبل المهلة المحددة في (٣١) آذار - مارس (١٩٤٥) ، وتوقيع ميثاق الأمم المتحدة ، وفيما بعد ، الانتساب إلى منظمات اقليمية أو دولية ، يكرس الوجود الدولي لهذه الدول .

٢ ـ البحث عن الوحدة

إن الغاء الخلافة وعدم استبدالها قد طرحا القضية بصيغ جديدة : كيف تستطيع أربعون دولة مستقلة أن تتعاون بهدف إعادة تحقيق وحدة ضائعة . أما الدوافع فبديهية : فإذا كانت أسس القانون لا تدفع ، بما فيه الكفاية ، باتجاه وحدة العالم الاسلامي ، فإن اعتبارات سياسية كثيرة قد جاءت لتوجه دبلوماسية غالبية الدول التي تتألف من أكثرية سكانية إسلامية ، باتجاه تعاون متزايد مع دول اسلامية أخرى . هكذا كان وضع الباكستان التي يرتبط انشاؤها، وبشكل وثيق بالعامل الديني ، أو هذه الدولة أم تلك من دول افريقيا وآسيا ، ساعية لنيل معونة مالية من دولة نفطية ، أو حتى هذا القطب الاقليمي أم ذاك ، في معرض سعيه لاستخدام تطلعات المسلمين نحو الوحدة لارساء هيمنته .

وقد شهدت مرحلة ما بعد الغاء الخلافة ، سيلاً من الدراسات

والاقتراحات بهدف التنظير لعالم اسلامي ، كان لا يزال مجهولاً ، بدون خليفة وبدون وحدة . وكان بعض الملوك يأملون إدامة المؤسسة بشخصهم ، مدفوعين بنصائح العلماء . إلا أنهم كانوا استثناء القاعدة . إذ أن مجمل العالم الاسلامي كان يستشعر ضرورة التكيف ، بشكل أوضح ، مع الواقع الحالي ، وضرورة الاستفادة من دروس فشل هذه المؤسسة في السابق .

وسرعان ما تكاثرت المفاهيم المذهبية . وقد استلهم الكتاب ، بغالبيتهم ، فكر جمال الدين الافغاني (١٨٣٩ ـ ١٨٩٧) ، وهو اصلاحي مسلم من القرن التاسع عشر ، أيد لمرحلة معينة ، مشاريع السلطان العثماني ، ودعا إلى التضامن الاسلامي كوسيلة لمقاومة الهجمة الغربية . ونذكر هنا مشروع « جمعية الأمم الشرقية » ، الذي قدم عام (١٩٢٦) ، في اطروحة السنهوري لنيل شهادة الدكتوراه . يطرح المؤلف هدفه بوضوح : « ينبغي أن نجد معادلة تستطيع أن تضمن مقداراً من الوحدة بين الشعوب الاسلامية ، تاركين لكل بلد استقلاليته الكاملة » . ويقترح ، بهذا المعنى ، اقامة « شخصيتين معنويتين دوليتين ، الأولى دينية والثانية سياسية ، على غرار عصبة الأمم آنذاك » . [٣٥] . ويقترح بركة الله ، وهو مفكر مسلم من أصل هندي يميل للأخذ بمفاهيم الفكر الغربي ، حلاً أكثر تقليدية . « ليس هنالك ما يمنع إعادة تنظيم الخلافة على غرار البابوية » . ذلك أنه إذا كان لا بد من انتخاب خليفة ، فيجب أن يكون رجلاً لا يتعدى كونه الزعيم الروحي للإسلام وأن يترك المسائل السياسية جانباً » [٣٦] .

إلا أن العودة إلى الخلافة أو المطالبة المذهبية بدولة وحيدة ، هي اقتراحات نادرة . إذ أن اكثر المحاولات « وأكثرها واقعية » تعمل باتجاه تشكيل منظمة دولية ، على غرار المنظمة التي اقترحها السنهوري . وبمثل هذا المنحى ، تذهب مقترحات الشاعر التركي ضياغوك ألب أو المفكر الباكستاني محمد اقبال الذي يقول ان « الإسلام رابطة دول لا تعترف بالحدود المصطنعة والتفرقات العرقية إلا

لتجعل المراجع مفيدة » . وفي نفس الاتجاه ، سيقترح ج . أحمد اقامة « كومنولث للدول الاسلامية » ، على النمط البريطاني القديم [٣٧] .

وسرعان ما التحق العديد من قادة الدول الإسلامية بمثل هذا المشروع ، سواء كان ذلك بدافع المصلحة أم بدافع القناعة . هذا ويصعب أن نميز ، من خلال دراسة المؤتمرات الإسلامية التي عقدت منذ الغاء الخلافة ، بين علاقات رسمية بين الحكومات وعلاقات غير حكومية . ذلك أن بعض الحكومات قد اشتركت مباشرة في المؤتمرات بل ودعت اليها أحياناً : خديوي مصر كان وراء انعقاد مؤتمر الأزهر (١٩٢٦) وكان عبد العزيز قد دعا شخصياً لعقد مؤتمر مكة (١٩٢٧) . وكان المندوبون يتمتعون بصفة حكومية رسمية أو كانوا مجرد علماء . وفي عام (١٩٣١) دعا مفتي فلسطين الى اجتماع عقد في القدس . وعقدت أيضاً عدة مؤتمرات في عام (١٩٣٢) [مدراس] وفي عام (١٩٣٣) [جنيف] . وفي كل من هذه اللقاءات ، كان من العسير أن نميز ، من وفد إلى آخر ، بين المشاركة الحكومية والمبادرة الخاصة [٣٨] .

وقد بدا هذا الالتباس يضمحل بعد عام (١٩٤٥) . فبادرت الحكومة الباكستانية إلى دعوة الدول الاسلامية لتشكل « اتحاداً اسلامياً » ، واقترح رئيس الوزراء اقامة فيديرالية تقودها الباكستان . وأعلن كل من شاه ايران وملك الأردن عن مشاريع مماثلة . كما جعل منها السعوديون لازمة لسياستهم الخارجية ، يرددها ملوكهم في مناسبة مؤتمرات الحج السنوية التي تكتسب ، هي أيضاً ، طابع الالتباس : نصف سياسية ، ونصف دينية . وهكذا تشكلت على هامش العلاقات بين الحكومات ، « رابطة العالم الإسلامي » ومركزها في مكة ويسيطر عليها السعوديون . إن هذه المنظمة تأتي لترافق أربع منظمات قائمة من قبل حكومات أخرى . هذا دون أن نذكر مشروع « الحلف الاسلامي »الذي أطلقه الملك فيصل عام (١٩٦٥) بدعم من شاه ايران ، والذي كان يهدف إلى نوع من الحلف الدائم ، وحتى إلى اقامة منظمة اقليمية .

٣ ـ مكانة ممتازة

إن غياب السلطة الإسلامية العليا يفسح المجال أمام أي دولة تتبين أهمية هذه الخطوة ، أن تبادر إلى طرح مشروع نظام إسلامي . وهذا ما فعلته عدة بلدان (مصر ، ايران ، الباكستان) ، في هذه المرحلة أم تلك من تاريخها . ومع ذلك ، استطاعت السعودية أن تفرض نفسها ، منذ بضع سنوات ، كزعيمة لمثل هذا التوجه . وإذا ما كانت الرياض تسعى إلى تحقيق أهداف سياسية من خلال الرابط الديني ، فذلك ، برأينا ، لأن علاقة جدلية تربط ما بين هذه الأهداف وبعض المؤهلات الداخلية التي يمتلكها العرش السعودي . هكذا ، يدفعها سعيها لتحقيق الأهداف السياسية (الصراع ضد الشيوعية مثلاً) إلى العودة إلى الأوراق الدينية التي تمتلكها ، بينما يدفعها امتلاكها لمثل هذه الأوراق الى متابعة السعي لتحقيق هذه الأهداف . وبعكس الديانات الأخرى ، فللإسلام ، رغم شموليته ، صلة وثيقة بالمكان . والدلائل على ذلك كثيرة : فالصلاة تقام باتجاه مكة وفي نفس الاتجاه تبنى المساجد . وإحدى فرائض المسلم الخمس ، هي في الحج إلى مكة مرة على الأقل ، وإذا ما حدث ومات هنالك فيجد أهله في ذلك نعمة الهية . لذلك نجد أن حراسة الأماكن المقدسة تحاط بهالة خاصة وتتيح ، زيادة على ذلك ، إمكانية الثراء لأن الحارس يستطيع أن يفرض ضريبة على الحجاج .

منذ نحو الألف سنة ، كانت حراسة الأماكن المقدسة حكراً على أسرة الهاشميين التي تدعي انها من اعقاب النبي ﷺ والتي كانت تمتلك على الأقل ، امتياز انتسابها إلى عائلة حجازية المنشأ . ولكن ، عندما فتح عبد العزيز الحجاز عام (١٩٢٥) ، كانت الفرصة مؤاتية : كانت الخلافة قد الغيت لسنة خلت ، والغيت معها سلطة امير المؤمنين الرسمية على مكة والمدينة . وكان اصحاب السلطة الفعلية ، الهاشميون ، يعانون من تضاؤل شعبيتهم . وبدخوله إلى مكة ، أعلن عبد العزيز نفسه حارساً على الأماكن المقدسة . وفي حزيران ـ

يونيو دعا ممثلي الدول الإسلامية المختلفة إلى مكة لبيعته . فلم يلمس من قبلهم سوى القليل من التعاون . وفي تشرين أول ـ اكتوبر من نفس السنة ، أبدى ممثلو مختلف قبائل ومدن السعودية قدراً أكبر من الحماس . ثم ما لبثت الدول الإسلامية ، بعد تردد طويل (وخاصة من قبل مصر) أن خضعت .

كان السعوديون ، رغم وحدويتهم ، غير مستعدين لمهمة لها مثل هذا الطابع « المسكوني » ولكنهم تكيفوا مع ذلك ، تدريجياً ، بينما كانوا يحاولون الاستفادة من عائدات الحج ويحاولون كسب مكانة لائقة لدى الحكومات الإسلامية الأخرى ، كجديرين بالمسؤولية العائدة اليهم ، هذه المكانة التي كان يجعلها ملحة ، أمل الهاشميين المتجدد في استعادة مواقعهم في الحجاز. وفي (١٤) تشرين الأول ـ اكتوبر (١٩٢٥) كتب عبد العزيز رسالة إلى الحكومات الإسلامية الرئيسية (مصر ، العراق ، تركيا ، فارس ، وأفغانستان) قال فيها : « لا أريد أن أكون سيد الحجاز ، لأن المهمة التي أوكلت الي ، لا تتعدى الوكالة لحين يستطيع فيه الحجازيون اختيار حاكم يعتبر نفسه خادماً للعالم الإسلامي ويعمل باشراف الشعوب الإسلامية » . وهذا الحاكم ، لن يكون بالطبع سوى عبد العزيز نفسه ، الذي سيعين فيصل نائباً للملك على الحجاز ليمثله فيها .

ثم سرعان ما يحاول العاهل أن يؤكد سيطرته عليها . ففي آذار ـ مارس (١٩٢٦) ، يحظر على القبائل الحجازية ، استغلال الحجاج بطرق مختلفة (حق المرور ، والمرافقة ، والحماية ، بيع المياه المقدسة ، والأحجبة ، الخ ، وهي امور تمارس في غالبية الأماكن المقدسة) ، تحت طائلة عقوبة الموت ، وهي التي كانت تعتاش من مثل هذه النشاطات . وفي آب ـ اغسطس فرض دستورا على مملكة الحجاز ، وكان ذلك دلالة على رغبته في تجنب الأحكام الاعتباطية . ويؤكد في تشرين الأول ـ اكتوبر ، وفي خضم الضغوط التي كان يمارسها عليه « الأخوان » ، انه لن يمس ضريح النبي في المدينة ولن يسمح لقواته

أن تعبث به كما كان يروج . وفي العام التالي ، مارس سلطاته على الحجاج المصريين ، حارماً اياهم بعض الامتيازات وفارضاً عليهم القيام بفريضة الحج دون حماية مسلحة ، كما كانت العادة . وأصبحت « الكسوة » ، منذ ذلك الحين ، حكراً على السعوديين ، وكذلك غسل الحجر الأسود الرمزي .

وقام السعوديون ، مقابل هذه الحقوق (التي كانت توفر لهم ضريبة لا تقل عن خمسة ملايين دولار اجمالاً) باشغال ، بحدود امكانياتهم ، من أجل ضمان راحة الحجاج (النقل ، المياه ، الوقاية الصحية) . وستضع المملكة فيما بعد ، عندما ستشهد بدايات توسع ، مسألة الأماكن المقدسة في مقدمة اهتماماتها . وستزيد من مكانتها التي اكتسبتها بعد تدابير عام (١٩٢٧) ، مبادرات أخرى لقيت تجاوباً حسناً لدى مسلمي العالم اجمعين : في (٤) كانون الأول ـ ديسمبر (١٩٥٠) ، جعلت المملكة الوصول إلى الأماكن المقدسة حكراً على المسلمين . وأتاحت عائدات النفط عام (١٩٥٢) ، الغاء ضريبة الحج كما باشرت الشروع باشغال طموحة : بناء مستشفيات كبيرة في جوار الأماكن المقدسة ، وبناء الطرق الواسعة التي توصل اليها ، أو حتى توسيع ساحة الحرم في مكة وحرم المدينة (وهي اشغال كلفت المملكة مئات الملايين من الدولارات) .

إن هذه النفقات ، وهذا الاهتمام البين بعظمة الإسلام وبمكانته في العالم ، يتلمسه كل عام ، حجاج العالم أجمعين وقادتهم بشكل خاص ، ذلك أن مناطق العالم الإسلامي ترسل ، كل عام ، وفداً رسمياً الى الأماكن المقدسة ، يقوده احياناً ، رئيس دولة أو رئيس حكومة . وكان الملوك السعوديون يفيدون بتصميم ، من هذا التجمع السنوي ، غير الرسمي ، لابداء وجهة نظرهم حول المسائل التي كانوا يرتأون انها مسائل مركزية . فتظهر دراسة خطب فيصل مثلاً ، أن الملك كان يحتفظ بأكثر خطبه أهمية لمثل هذه المناسبة ، وانه استفاد من هذا المكان ليطلق مشاريع الحلف او المؤتمرات الإسلامية . هذا

وتتيح ، من ناحية اخرى ، حراسة الأماكن المقدسة ، شرعية امتلاكهم للرأي الفصل في مسألة القدس ، ثالثة المدن المقدسة في الإسلام أهمية [٣٩] .

ثانياً ـ المتحد العربي

١ ـ إن مفهوم « الأمة العربية » ، مفهوم أكثر حداثة . إذ أن تفكك الامبراطورية العثمانية ، كان لحظة الانطلاق الحقيقية لهذا التيار . قبل ذلك ، استطاعت مجموعات من المثقفين المنتمين إلى مختلف الجنسيات الخاضعة لأسطمبول ، وبعد اطلاعها على الكتابات الأوروبية حول القومية بشكل عام (وخاصة الفرنسية) ، وسابقة التحرر اليوناني ، أثناء الاستقلال الذاتي الذي حققه محمد علي وخلفاؤه لمصر ، ومدفوعة ـ بعضها على الأقل ـ من قبل الدبلوماسيين والمرسلين الأوروبيين ، استطاعت هذه المجموعات أن تصيغ مبدأ حق تقرير المصير للشعوب العربية . ولكن كان هنالك خلاف في وجهات النظر حول مسألة توحيد هذه الشعوب في أمة واحدة . فالأسرة الملكية الهاشمية كانت تنظر إلى المسألة فقط من منظور توحيد عرب آسيا ، وكان آخرون يعملون لتوحيد الهلال الخصيب ، وغير هاتين المجموعتين كانت جماعة تسعى فقط لاعادة الخلافة الإسلامية للعرب لا للمفاهيم القومية الغربية [٤٠] .

إن مجرد الدعوة لوحدة « امة عربية » تكشف منذ البداية الأسس اللاطائفية التي ترسو عليها هكذا دعوة . إذ كان مصطلح « الأمة » ، لا يمكن أن يطلق بالنسبة لعلماء الدين ، إلا على المجتمع الإسلامي بجملته ، بعكس المفهوم الجديد الذي يأخذ بعين الاعتبار مسائل الجوار والتاريخ ، واللغة المشتركة ، والمصير المشترك . تنتظم إذن هذين المفهومين علاقة تنافس . ولم يظهر التحديد السياسي الذي لحق هذين المفهومين إلا فيما بعد . فالأسرة الهاشمية المالكة كانت تميل الى تبني مصطلحات « عروبية » بينما توجه عبد الناصر ، في أولى سنوات عهده ، ضمن اطارين حرص على التكافؤ بينهما : العربي والإسلامي .

في ما بعد ، بدأت علاقة التنافس بين المفهومين تتحول الى تعارض . فسرعان ما اتخذت القومية العربية التي كان يدعو اليها البعث في سورية والعراق والناصرية فيما بعد ، كتوجه سياسي مشترك ، طابع المعاداة للإمبريالية . وبقدر ما كانت القوى الاستعمارية تعادي أي حركة وحدوية في المنطقة ، كانت هذه الحركة تنتهج سياسة «عدم الانحياز» وتفتح ابواب التعاون مع الديمقراطيات الشعبية ، وتتوجه تدريجياً نحو تبني طريق الاشتراكية ، فكان لا بد لهذا التوجه أن يؤلب عليها ، ليس القوى الغربية الحريصة على انقاذ استقلالية عملائها في المنطقة فحسب ، بل والطبقات المسيطرة القائمة أما على بورجوازيات ناشئة (مصر ، سورية) وأما على قواعد قبلية تقليدية (السعودية ، اليمن ، الأردن) . فالانقلابات العسكرية والخلافات (وحتى المواجهة العسكرية في اليمن) التي أوجدها هذا التناحر ، كانت تكشف تفكك جامعة الدول العربية التي تم تأسيسها بعد الحرب .

٢ ـ لقد بدأت هذه الجامعة تتكشف تدريجياً كعقبة في وجه الوحدة وليس كسبيل لتحقيقها . إن تيار القومية العربية الذي وصل الى ذروته مع تأميم قناة السويس أو إعلان الوحدة بين مصر وسورية في أول شباط ـ فبراير (١٩٥٨) ، ظل يستقطب حماسة الجماهير العربية لوقت طويل . وكانت هذه الجماهير تدرك بوضوح عدم تلاؤم بنية الجامعة العربية مع التوجه الوحدوي . ففي الاسكندرية اجتمع مندوبو سبع دول عربية سنة (١٩٤٤) واتفقوا على صيغة اتحاد فيديرالي ، بعد ذلك بسنة واحدة ، كانت امكانية التراجع عنه تلوح في الأفق فالمقطع الثاني من الاستهلال يضمن بوضوح استقلال الدول الأعضاء دون أن يلغي حرية هذه الدول في القيام ، لاحقاً ، باتحادات في ما بينها إذا كانت ترغب في ذلك . وفي هذا الاطار تمت الوحدة المصرية ـ السورية والتي استمرت من بداية شباط ـ فبراير (١٩٥٨) ، وحتى ايلول ـ سبتمبر (١٩٦١) ، وكذلك مشاريع اتحاد الجمهوريات العربية (التي ضمت مصر وسورية وليبيا) أو مشاريع الوحدة التي

لم تشهد النور بين ليبيا وتونس ، وليبيا ومصر . لم تكن الجامعة العربية اذن ، سوى منظمة اقليمية(اول منظمة بعد تأسيس الامم المتحدة) تكسب القرارات الهامة اجماع الدول العربية ، مع احتفاظ هذه الدول بحقها في إبرام الاتفاقيات وتوقيع المعاهدات بحرية تامة .

٣ ـ ان مختلف المنظمات العربية التي وجدت منذ ذلك الحين شبيهة بجامعة الدول العربية . إذ سرعان ما اتضح أن « منطق الدولة » الذي يوجه سياسة الدول الأعضاء ، هو أقوى بكثير من التوجه الوحدوي. فيضم مجلس الدفاع المشترك ، وزراء دفاع الدول الأعضاء،وتضم الهيئة العسكرية الاستشارية بدورها ، رؤساء أركان جيوش هذه الدول ، على ما نصت عليه الاتفاقية الموقعة في ١٧ حزيران ـ يونيو عام (١٩٥٠) . اما على صعيد الهيئات المدنية ، فأهمها مجلس الاقتصاد العربي المستقل عن الجامعة العربية منذ (١٩٥٩) . ونذكر أيضاً الاتحاد العربي لشؤون المواصلات ، اتحاد البريد ، منظمة الصحة العربية ، منظمة الانماء الصحراوي ، او الصندوق العربي للانماء . . الخ . وفي خضم التناقضات والخلافات المستمرة بين الدول الأعضاء تصبح استقلالية هذه الهيئات مسألة صعبة . فالرغبة في تحقيق الوحدة تبدو صعبة المنال والتعاون ـ الذي يعتبره الرأي العام العربي سبيلاً للوحدة ـ ليس أقل تعثراً إلا في بعض الاستثناءات النادرة .

٤ ـ ان تطور الجامعة العربية الحالي ، إذ يكشف اختلال هذه البنى وعدم تلاؤمها مع التطلعات الشعبية (وربما غموضها أيضاً) ، يشير إلى ضعف التيار القومي . فقد استبدلت شعارات الوحدة ، بشعارات التضامن والتعاون . وتبدو الدول العربية أكثر فأكثر حرصاً على استقلاليتها في منطقة يصعب فيها ، رغم ذلك ، رسم الحدود وتثبيتها . والأسوأ من ذلك كله ، اننا نشهد تعمياً غير منتظر لمفهوم العروبة ، فتتردد في بعض الأذهان احياناً كمرادف للإسلام . هكذا تداخل المفهومان ، رغم تعارضهما في السابق ، على نحو يحرف في آن معاً ،

معنى العروبة (المتعددة الطوائف إذا لم تكن علمانية) ومعنى الإسلام (ومن هنا الدعوة التي وجهت الى دول غير عربية للانضمام إلى الجامعة) . وعلى الرغم من ان قبول عضوية موريتانيا قد واجه بعض الصعوبات ، فان القبول بعضوية الصومال (١٩٧٤) و جيبوتي (١٩٧٧) وكذلك ترشيح اريتريا للعضوية ، لا يتكشف عن رغبة في اعتبار المعطيات الاجتماعية والاثنية الخاصة ، بل عن رغبة سياسية في تشكيل منطقة نفوذ . ففي هذه الحالات الثلاث (الصومال ، جيبوتي ، اريتريا) ، نجد في الواقع ، ان استعمال اللغة العربية حكر على نخبة صغيرة من المثقفين ، وان الشعور بالانتماء إلى جماعة دينية تتخطى حدود الدول ، هو الغالب في صفوف الشعب ، وليس الانتماء لأمة واحدة كما حددها البعث ، أو كما حددتها الناصرية في مراحل مدها على غرار الانماط الأوروبية الحديثة . وقد لعبت السعودية دوراً كبيراً سواء في تناقض « الأمتين » أم في الخلط فيما بينهما .

ثالثا ـ الانتماء القومي والسياسة الخارجية

ليس بالامكان اعتبار المجتمع العربي ولا العالم الاسلامي (رغم واقع انهما يشكلان معاً ، حيزاً جغرافياً متجاوراً) كنظم اقليمية [٤١] . ومع ذلك فإن منطقة الشرق الأوسط قد شهدت ، وبشكل جدي ، تجليات هذه الحركة الوحدوية التي تقسم وحداتها ، في احدى الحالات ، إلى معسكرين متميزين (عربي وغير عربي) والتي تتخطى حدودها في الحالات الأخرى (لتشمل بنغلادش واندونيسيا) . ليكون من الخطأ ، في الواقع ، ان ننطلق من قصور المؤسسات التي اقيمت بهدف تجسيد هذين المشروعين الوحدويين (يقول البعض : هذين المشروعين الطوباويين) ، لنخلص الى الطبيعة المحض « نظرية » ، وبالتالي الى عدم جدوى هذه الاعتبارات . ونحن نعتقد في الحقيقة اننا نستطيع ان نستشف من ذلك عدة تبعات مهمة يحملها النظام ، نتيجة اختراقه من قبل هذين التيارين الوحدويين .

١ ـ حول دور المنظمات

من المتفق عليه ان المنظمات الدولية هي من العناصر الفاعلة غير الدولية في النظام الدولي (وكذلك الأمر بالنسبة الى القانون الدولي) . ونستطيع ان نتبين هذا المعطى على الصعيد الاقليمي ايضا . فهل ينطبق هذا القول على الجامعة العربية أم المؤتمر الإسلامي ؟ يبدو ان نظرة على تاريخ المنطقة المعاصر لتؤدي الى استنتاج آخر : لقد لعبت هذه المنظمات دور الساحة اكثر مما لعبت دور الفاعل . كان يحدث ، بالطبع ، أن تأخذ الهيئات التنفيذية لهذه المنظمة أم تلك ، بعض المبادرات التي تتوافق مع ميثاق المؤسسة التي تمثلها وباسمها . إلا أن دور هذه الهيئات يقتصر ـ على ما يبدو ـ على كونها مجالاً محايداً الى هذا الحد أم ذاك ، حيث يتحقق التكريس الطقسي لتسويات تعقد من خارج اطارها . ونذكر ، على سبيل المثال ، بالطريقة التي انهيت فيها المعارك الدائرة في لبنان في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٦ ، إذ تلت المبادرة العسكرية السورية ، حملة دبلوماسية سعودية . وقد أدت هاتان المبادرتان الى عقد قمة سداسية في الرياض حيث نالت القوات السورية مباركة رؤساء الدول المجتمعين ونالت بالتالي الغطاء العربي . وبعد ذلك بأسبوعين ، كرس اجتماع الجامعة العربية هذا الحل العربي للنزاع اللبناني ، وهو حل كانت قد وضعته الدول خارج اطار الجامعة . وباتت القوات السورية قادرة على رفع علم الجامعة الأخضر . ان هذا النمط (الشائع) من الحلول قد أظهر ، بالمناسبة للعيان عدم فعالية الجامعة كفاعل . إذ كان ممثل الأمين العام قد قضى فترة في لبنان ، قبل المبادرة السعودية بأشهر ، وهو يتنقل من موقع قيادة الى آخر دون أن تثمر جهوده . وأظهر فشله ، رغم دعم الجامعة الرسمي ، مدى ضآلة الثقة بهذه الأخيرة . وينسحب هذا الواقع على مختلف النزاعات العربية الداخلية حيث لم تستطع الجامعة ان تفرض نفسها على الإطلاق إلا في لحظة ايجاد حل يتيح امكانية عقد صلح . هكذا اصبح من الشائع إن اعمال مؤتمرات القمة تتم، في الواقع، عبر اتصالات ثنائية تسبقها [٤٢] .

إن رؤسـاء هذه الهيئـات انفسهـم قد اعترفـوا بفشلهـا . ففـي (٢٦/ ٣/ ١٩٧٥) قال الأمين العام للمؤتمر الإسلامي تنكو عبد الرحمن في بيان استقالته من منصبه : « ان هذه الهيئة لم تستطـع أن تحقـق أهدافهـا » . كما اعترف عزام باشا ، الذي كان قد تولى منصب الامانة العامة في الجامعة العربية لفترة طويلة « انه كان يترأس هيئة تختلف كل الاختلاف عن الهيئـة الضرورية لتحقيق الوحدة العربية » . ومع ذلك تدفعنا هذه الاستنتاجات إلى استقصـاء أعمق لسبل الاتصال داخل هاتين المجموعتين . وهنا تمهد لين ميلر سبيلاً قد يكون مثمراً عندما تقول : « ان شخصانية الثقافة السياسية الشرق أوسطية ، تؤدي إلى التأكيد بأن دراسة بنى الجامعة العربية لا تتيح التوصل الى استنتاجات حول سير عملها الحقيقي » . ليست هذه الجامعة اذن « سوى مظهر جزئي من مظاهر النظام الاقليمي [٤٢] » .

٢ ـ زج قوى اخرى في نظام فرعي معين

عندما يطلب اتراك قبرص ، أو مورو الفيليبيين مساعدة من ينتمون إلى نفس ديانتهم ، فالغريب ، رغم كل شيء ، أن رد هؤلاء غالباً ما يكون ايجابياً . ففي نزاع الفيليبين ، أصبحت ليبيا والسعودية ، تدريجياً ، طرفين في النزاع ، وعندما تعلن اريتريا ، وجيبوتي والصومال انها دول عربية (وهو تأكيد يخالف ، بشكل بديهي ، وضعها الاجتماعي ـ الديمغرافي) ، فالغريب ان الدول العربية تشعر انها معنية مباشرة وتدعم هذه الـدول الى هذا الحـد ام ذاك . العروبـة والاسلام مفهومان يشملان عدداً كبيراً من البلدان (الأول يشمل عشرين دولة ، والثاني ، اربعين دولة) . والنوعية في المفهوم الأول (تضامن وثيق ، تقـارب جغرافي متزايد ، لغة واحدة ، وتنظيم اكثر حركية) ، يعوض عنه بالعديد الذي يشمله المفهوم الثاني (اكثر من ٥٠٠ مليون مسلم ، في أيامنا هذه) . وليست هذه البلدان جميعها ، وليست شعوبها ، معنية بشكل مباشر بموازين القـوى المحلية (فلسطين ، البحر الأحمر ، المغرب . . .) التي تشكل النظام الاقليمي

الشرق اوسطي : فما الذي يدفع اندونيسيا لاتخاذ موقف من النـزاع العربـي ـ الاسرائيلي ، ولماذا ترسل الجزائر قواتها الى جبهة السويس ؟

بعد استبعادنا للمسبقات التيولوجية ، من اليسير علينا ان نلاحظ ان العروبة والإسلام يلعبان دور الجاذب الذي يتيح زج الدول الاطرافية (وحتى الخارجية) في ميزان قوى محلي . والإسلام ، خاصة ، هو المفهوم الـذي يبـرر تدخل قوى خارجية : فتجد فيه الباكستان سبيلاً لزج عدد كبير من الدول في صراعها مع الهند ، اما « دول المواجهة » فهي تستعمله لتوسيع القطاع الطرفي للصراع العربي الاسرائيلي بحيث يضم دولاً بعيدة عنه بعد نيجيريا ومـاليزيا ، بشكل يوازي الدعم اليهودي العالمي لاسرائيل . ويستطيع هذا الجوار ايضاً أن يبرر مسلكاً غير مشروع : إذ ان السعودية تستخدم الجوار الإسلامي لتبرر الدعم الذي كانت تتلقاه من قبل القوى الاقليمية غير العربية ولـكن الموالية للغـرب كتـركيا ، وايران او باكستـان ، في صراعهـا ضد القـومية العـربية بتعبيرهـا الناصري .

وداخل العالم العربي ، تلعب العروبة دوراً مماثلاً ، وأكثر حدة أيضاً . فعندما تطلق منظمة التحرير شعار « فلسطين طريق الوحـدة » ، فهـي تدعـو الدول العربية الى دعمها وتسعى إلى زج هذه الدول في صراعها مع اسرائيل . وعندما تصرح السعودية ان « البحر الأحمر هو بحيرة عربية » فيجب ان نرى في هذا النداء دعوة للـدول العـربية المشاطئة من اجـل المشـاركة في الدفـاع عن المملكة ، الخ . ففي هذه الحالة ام تلك نجد ان « روح الجماعة » سبيل اتصال وبالتالي ، ارضية تفاهم أو باب للتحالفات .

٣ ـ ميزان قوى ثانٍ

إن محاولات الاندماج التي يشهدها العالم العربي او المتحد الإسلامي ، تؤدي من ناحية اخرى ، الى قيام موازين قوى ثانية تنتقص من مقدار وضوح

ميزان القوى الاقليمي . وتكون هذه الموازين احيانا من القوة بحيث تغيب نزاعات بالغة الأهمية كالنزاع العربي الاسرائيلي . فإذا كان العالم الإسلامي يعبر ، بصوت واحد ، في الرباط أو في لاهور ، عن دعمه للباكستان وللفلسطينيين ولمسلمي الفيليبين ، فهو يظل منقسماً ، وخاصة في الفترات التي تتخلل انعقاد الاجتماعات ، بين محافظين وتقدميين ، بين عرب وغير عرب ، بين دول منتجة للنفط وبلدان تنتمي الى العالم الرابع ، وهي بلدان يجمع ما بينها هذا التصنيف الى هذا الحد ام ذاك . وهذا ما يؤدي الى تغييب المؤسسة الاسلامية من الحياة الدولية بين قمة وقمة وبين مؤتمر وندوة .

الأمة العربية تشكل مرحلة متقدمة ،حديثة ولكنها اكثر تواجداً في الحياة السياسية العربية اليومية : الخطب ، اللقاءات ، الحملات الاذاعية ، والمصالحات الكثيرة الى حد الضياع . ونقول مع ذلك ان التفكك بارز بمقدار ما الرغبة في الوحدة عميقة ومشتركة . وتشكل هذه الرغبة نوعاً من « الشرعية » يشعر المسؤولون العرب انهم مجبرون على الاستناد عليها تكراراً . اما التفكك فهو غالباً ما يكون حصيلة صراع على الزعامة ، وهو صراع تفاقمه الخيارات السياسية المتباعدة . الا ان هذا الواقع لا يضع وجود متحد متضامن نسبياً موضع الشك ، بل يؤكد شلل تعبيره السياسي . إذ يكشف الصراع على الزعامة مثلاً ، اعترافاً بوجود هذا المتحد ويكشف عن رغبة اكيدة في تحسين الموقع داخله .

كان الانقسام واضحاً ، عام (١٩٥٨) عندما أدت الوحدة المصرية السورية الى قيام فيديرالية ملكية موالية للغرب بين العراق والأردن . وكان بارزاً عندما ركز عبد الناصر حملاته ،بعد عام(١٩٦١)على العروش العربية في الرياض وعمان وصنعاء والرباط متهما « الرجعية العربية » بأنها مسؤولة عن انفصام الوحدة مع سورية . وقد ساد المنطقة النزاع بين التقدميين والرجعيين حتى عام (١٩٦٧) [وكانت حرب اليمن او النزاع الجزائري - المغربي ، خير دليل على ذلك] عندما اتى الهجوم الاسرائيلي ليذكر العرب بشعارات ، كاد يطويها

النسيان ، كالتضامن والوحدة والمصير المشترك . وطوال هذه الحرب الباردة العربية ، كان المعسكران يسعيان الى ربط النزاع العربي الداخلي بميزان القوى المركزي : إذ كان الملك فيصل ، في معرض تصنيفه للصهيونية والشيوعية في خانة واحدة ، يتهم عبد الناصر بتسهيل دخول الشيوعية وبتغييب الصهيونية في تركيزه الهجوم على العرب الآخرين، فيما كان عبد الناصر يهاجم، «الأمبريالية واسرائيل والرجعية العربية». كانت «الحرب الباردة العربية» تدور إذن في ظل ميزان القوى المركزي حول المسألة التالية : أين تكمن مصلحة الأمة العربية وما هي القوة الأقدر على قيادة الحركة نحو تحقيق مثل هذه المصلحة ؟

اما على الصعيد المحلي ، فليست هذه الازدواجية اقل بروزاً : ميزان قوى عربي داخلي يشل في أغلب الحالات ، موقفاً عربياً مشتركاً : في الخليج تسهل المنافسة السعودية الايرانية التوسع الايراني ، بينما اتاح النزاع اليمني ، وبشكل اعم ، العداء السعودي المصري ، تسرباً اسرائيلياً واسعاً في البحر الأحمر . وفي اطار آخر نشير الى ان النزاع الجزائري المغربي كان يؤخر ، ولفترة طويلة ، تحرير الصحراء الغربية . وفي كل هذه الحالات ، منع احتدام ميزان القوى العربي الداخلي بروز فاعل « قومي » وحيد .

٤ ـ الأمة والدولة : الازدواجية

إن وجود منظمات ، ذات طابع متحدي قد اتاح تدعيم هوية الدول الأعضاء بدل ان يضعفها . إذ أن الانتماء للجامعة العربية ، لم يكن بالنسبة الى البلدان التي كانت سيادتها مهددة ، سوى وسيلة لتأكيد هذه السيادة وتثبيتها . هكذا كان الأمر بالنسبة الى الكويت عام(١٩٦١)، عندما كان عراق عبد الكريم قاسم يعتبره أحد مقاطعاتها التسع ، وكذلك بالنسبة الى البحرين التي كانت تعتبرها ايران المتفوقة عسكرياً ، احدى المناطق الايرانية . وموريتانيا التي رفض المغرب الاعتراف بها ، وجيبوتي المهددة بالانقسام الداخلي وبأطماع جيرانها ، الخ . هذا واستخدمت منظمة التحرير الفلسطينية الجامعة العربية

(ومكاتبها في الخارج) من أجل رفع مستوى تمثيلها . كما أفادت من مؤتمرات القمة الإسلامية مثلها مثل بنغلادش التي وجدت الباكستان نفسها مجبرة على الاعتراف بها في قمة لاهور الإسلامية . اذ ان الأنظمة الداخلية لهاتين الهيئتين تنص على ذلك بوضوح : يتوجب على المنظمات ان تدافع عن استقلال الدول الأعضاء .

وبعكس بعض التخوفات ، لم يشكل بروز هذه التجمعات الدولية ، أي خطر على سيادة الدول بقدر ما هددتها الحياة السياسية . إن الانتماء « لأمة » واحدة ، قد ساهم في الواقع ، في اضفاء الشرعية على ما قد يعتبره القانون الدولي المعاصر ، تدخلاً في الشؤون الداخلية لدولة مجاورة . هنا يكمن اصل التفاعل المتزايد بين اعضاء الأمة الواحدة ، ومن ناحية ثانية ، أصل المشاركة ، التي غالبا ما تكون على قدر كبير من الأهمية ، في اتخاذ القرارات الداخلية (عبر تجمعات موالية مثلاً) ، فالأمة تشكل إذن للنظام السياسي الداخلي جواراً مباشراً شديد التأثير . ولهذا السبب نجد ان الحدود بين « الداخلي » و « القومي » تنزع نحو الاضمحلال بمقدار ما يتعزز التيار الوحدودي . ومن هنا ، الصعوبة ، على الأرض العربية ، وبالنسبة الى نظام حكم معين ، ان يتمسك بالقواعد المعروفة للقانون الدولي . فلا يمكن ان يقتصر سلوك سلطة على الاجابة على رأي عام هائج أو على دول مجاورة معادية : احترموا حدودي ، وسيادتي الدولية ، الخ . فتسعى هذه السلطة على العكس من ذلك ، الى طرح خياراتها وسلوكها كالخيار الأمثل والسلوك الافضل لمجموع المتحد .

ان الطابع الاصطناعي (أو كما يبدو) للحدود الدولية يفسر عدة مظاهر من السياسة السعودية سواء عبّر عن هذا السياسة بصيغة التدخل ام بصيغة الخطر . هكذا نستطيع مثلاً ان نفهم لماذا تشكل السياسة السعودية الخارجية ، سواء في وسائلها ام في اهدافها ، امتداداً اقليمياً لسياستها الداخلية . ان التماثل بارز الى حد تبدو معه الرياض انها تستكمل سياسة عبد العزيز ولكن في اطار

دولي وليس قبلي : حيازة سلطة التحكم ، الولاء الممول ، القدرة على انتظار الفرصة المؤاتية للهجوم ، الخ . ومن هذا المنظور بالذات يبدو انخراط السعودية في الجوار المباشر ، استمراراً لتقاليد السلطة السعودية أكثر مما يبدو اجابة على ضرورات الواقع المتحرك شبه القبلي لهذا الجوار ، حيث تستطيع الصلات الشخصية ان تتغلب على الروابط المؤسسية وحيث تهدد النزاعات الانفصالية ، او على العكس من ذلك ، النزاعات الوحدوية ، وجود وتنظيم الدول .

وتفيد هذه الدول من الاستقلالية التي حققتها طبقاتها المسيطرة . فقد كان وجود دول شبه الجزيرة تكريساً لصراع عائلات الأمراء من اجل البقاء او من اجل الاستقلالية ، في وجه قبيلة تتمتع بقوة اكبر او في وجه سلطة اقليمية استطاعت ان تثبت نفسها . واستطاعت هذه الطبقات المسيطرة ان تبث « تعصباً وطنياً محلياً » وهوية جديدة (كويتية ، سعودية ، يمنية) توجتها بجنسية وجواز سفر . وتفيد الطبقات الحاكمة حالياً ، من هذه الهوية الوسيطة بين القبيلة الأصلية والأمة كتطلع مستقبلي . وتحاول السلطة السعودية ، بمساعدة البترو-دولار ، تطوير هوية تحمل اسمها . وتنزع السعودية اليوم شأنها شأن الكويت أو قطر وهي تعي الخطر الذي يهددها والذي يهدد ثروتها التي تميزها عن الجوار العربي ، الى دعم مفهوم الدولة الجديد وترحب به . فهو يضمن لها مناعة في الحقوق ، في حدود محددة ، ومعروفة . ويضمن لها تضامنا جديدا في الدفاع عما يعتبره جيرانها امتيازات غير مستحقة . واذا لم تنوجد ، فالحدود هدف بذاته لاغنياء النفط الجدد ، وهي بادرة تتيح رسم الحدود من قبل المستفيد منها . وإذا ما كان محركاً ، فسيدعم بقاء الوضع الراهن على ما هو ، من قبل سلطة ضنينة بثروتها . وتصبح الحدود الدولية ، بالنفط ومعه ، هدفاً اساسياً للدبلوماسية .

وكما في العديد من مجالات دراسة العلاقات الدولية ، يبدو ادخال الصعيد الاقليمي على قدر كبير من الأهمية . وباعتبار الملاحظات السابقة ، نستطيع ان نعود الى عدد من التأكيدات التي يسمها التعارض داخلي/ دولي الى

حد بعيد . تأكيد ستانلي هوفمان مثلاً ، الذي يقول : « ان نقطة الانطلاق في كل نظرية ذات قيمة في العلاقات الدولية ، هي الاعتراف بالاختلاف الجذري بين المجال الداخلي والدولي [٤٤] . والمجال الاقليمي ؟ والمنظمات المتحدية التي تقيم نوعاً من الشرعية « ما بين دولية » ان لم تكن « فوق دولية » ؟ الا ينبغي ان نستعيد مثل هذه التأكيدات على ضوء هذه البنى الوسيطة التي تمثلها المؤسسات والنظم الاقليمية ؟ وتتيح هذه البنى ، في منحى آخر ، تأكيد اطروحة روزنو عندما يقول « ان التمييز الثابت والقائم بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية ، يكاد يسقط نهائياً ، [٤٥] . وينطبق هذا الاستنتاج على وضع الشرق الأوسط . ولنذهب الى ابعد من ذلك ، لنقول ان منطقة الشرق الأوسط لم تشهد مثل هذا التمييز القاطع : فالحدود بالغة الحداثة واليد الأجنبية قد لعبت دوراً كبيراً جداً فلا تستطيع السلطات الاقليمية ان تحترم هذه الحدود بحرفيتها . وفي العودة الدائمة الى « امة » موحدة ، تنكر هذه السلطات شرعية الدول وتسقط بالممارسة اليومية هذا التمييز . وليس التمييز سوى نصيب الدول الضعيفة والمهددة وهو يشاركها الخطر الذي يحدق بها .

هوامش الفصل الثالث

(١) فلنذكر ، بادىء ذي بدء بملاحظة رالف ماغنوس المدرجة سابقاً : « إن كل تحديد للشرق الأوسط اعتباطي » .

(٢) راجع لتحديدات شديدة التغاوت :

L.J. CANTORI and S.L. SPIEGEL, **The International Politics of Regions : A Comparative Approach,**
M.C. HUDSON, «The Middle East» in ROSENAU, THOMPSON and BOYD (ed.), **World Politics : an introduction** pp. 466-500.
F. PEARSON, «Interaction in an International Political Subsystem : The Middle East 1960-1964 in ISARD and WOLPERT (ed.) **The Middle East** pp. 93-98.

أمثلة عن التعابير الفرنسية المصدر ، يمكن إيجادها في جريدة «لوموند» حيث يبدو مفهوم «الشرق الأدنى » المستعمل فضفاضاً بحيث يشمل إيران دون باكستان ومصر دون دول افريقيا الشمالية الأخرى (مع تأرجح فيما يخص بليبيا وبالسودان) .

(٣) Ph. BRAILLARD, **Théorie des systèmes et relations internationales** p. 132.

(٤) يتطابق هذا التحديد مع ذلك الذي ترتكز إليه عدد من الدوريات المختصة مثل :
Middle East Annual Review, Middle East Yearbook

(٥) Carleton Coon, **Caravan,** Holt, 1951, ch.1.

ويذهب مؤلف آخر إلى حد القول : « إن منطقة الشرق الأوسط ، من الناحية الأثنية أو الدينية ، السياسية أو الاقتصادية ، هي على الأرجح ، اكثر مناطق العالم تعقيداً».
(FREEDMAN, **Soviet Policy...** p.2).

(٦) F.J. TOMICHE , **L'Arabie Séoudite** p.5.

(٧) M. MERLE, **Sociologie des relations internationales**

(٨) حول أهمية القوى الدخيلة راجع كانتوري وسبيغل (مرجع مذكور) و
M.BRECHER,«The Middle East Subordinate Subsystem».
International Studies Quarterly 1969-13 p. 130.;
The Impact of the October... (Hearings) p 68.;

لرأي مخالف ، راجع ، بيندر ، مرجع مذكور وبيرسون ، مرجع مذكور . ويشير بريكر إلى أنه ليس في الشرق الأوسط قوى كبرى ، حالياً أم مستقبلاً . « غير ان الكتل تخترقه عبر الروابط العسكرية والمعونة الاقتصادية والدعاية أو عبر النزاعات الاقليمية » . كما يشير إلى « أنه ليس هناك أي اختراق في الاتجاه المعاكس من المنطقة نحو القوى الدخيلة باستثناء مصر عبد الناصر» .

M. BRECHER, «The Subordinate State System of Southern Asia» in J.N. ROSENAU, **International Politics and Foreign Policy** pp. 162- 163.

(٩) هدسون ، مرجع مذكور ص ٤٦٨ ـ ٤٧٥ . وقد ثمّن هدسون أهمية تعدد الأقطاب الاقليمية . غير أنه يحدث برأينا أن يتشكل نظام فرعي في غياب قطب محلي أو حول تنافس قطبين .

(١٠) كانتوري وسبيغل ، مرجع مذكور ، ص ٢٠

(١١) المرجع السابق ص ٢٢

(١٢) بيرسون ، مرجع مذكور ص ٨٠ ـ ٩٦ وأيضاً روناو ، طومبسون وبويد ، مرجع مذكور ، ص ٤١٥ .

(١٣) بريكر ، مرجع مذكور ، ص ١٦١

(١٤) W.ZARTMAN,«Africa» in ROSENAU , THOMPSON, BOYD, op. cit., pp. 572-575.

(١٥) W.D. ANDERSON, «The Persian Gulf as a Regional Subsystem» in MUGHISUDDIN (ed.), **Conflict and Cooperation in the Persian Gulf** pp. 6-7.

أما عن نظرية الانتقال (أو الانزلاق) راجع **Impact of the October...** (Hearings) p. 54.

(١٦) فيليب برايار، مرجع مذكور ، ص ١١٩

(١٧) المرجع السابق ص ١٢٥

(١٨) هدسون ، مرجع مذكور ، ص ٤٦٨

(١٩) W.I. ZARTMAN, «Africas a Subordinate State System» in **International Organization** 1967-21 pp. 545-564.

(٢٠) فيليب برايّار ، مرجع مذكور ، ص ١٣٠

(٢١) المرجع السابق ص ١٣١ ، انظر هامش رقم ٨

(٢٢) روزنو ، طومبسون، بويد ، مرجع سابق ، ص ٥٢٨

(٢٣) المعايير التي حددها بريكر هي : ١) ظرف محدد ٢) ثلاثة لاعبين على الأقل ٣) الاعتراف من قبل الآخرين ٤) اعتراف النظام بذاته ٥) قوة متدنية نسبياً ٦) قابلية للتأثر بالتغييرات الحاصلة في النظام الشامل أقوى من إمكانية التأثير على هذا النظام .

(٢٤) وعلى وجه التخصيص : **Paix et guerre entre les nations**

(٢٥) Y.EVRON, «The Middle East» in ANDERSON op. cit., p.7.

(٢٦) ليس هذا العرض بعيداً عن تقسيم تقليدي للعالم العربي إلى أربع مناطق مثلاً في STOOKEY, **The US and The Arab World** pp.9-11.

(٢٧) أندريه ميكال ، محاضرات في الكوليج دي فرانس ، ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ .

(٢٨) اندرسون ، مرجع مذكور ، ص ٦

(٢٩) Ph. DARBY, **Brithish Defence Policy** p. 118.

(٣٠) انترناشيونال هيرالد تريبيون ٢٤/ ٧/ ٧٧

(٣١) R. ARON , op. cit., p. 28.

(٣٢) R. ARON, op. cit., p. 34. J. 28 J. GALTUNG, «Conflict Theory and the Palestine Problem» in **Journal of Palestine Studies** Vol. II nº 1 pp. 34-63.

(٣٣) L. MASSIGNON, «Oumma et ses synonymes» **Revue des Etudes Islamiques** 1940-1946 pp. 151-157.

طبعاً لا يوجد تعبير « أمة سعودية » في النصوص الرسمية ، ولكنه بوسعك قراءة « امة عربية » . . « أمة اسلامية » . . « أمتنا العربية الاسلامية » ،

(٣٤) AJIT KUMAR SEN, «One Islamic State » in **The Islamic Literature** 1974 p. 499.

(٣٥) A.R. SANHOURY, **Le Califat, son évolution vers une Société des Nations Orrientales,** Paris , Maisonneuve 1962 p.572.

(٣٦) M. BEREKETULLAH , **Le Khalifat** Paris Genthmer, 1924 p. 89.

(٣٧) J. AHMAD «The Commonwealth of Muslim States» in **Contemporary Affairs** 1969-2 p. 133.

(٣٨) حول هذه المؤتمرات راجع :
Revue du Monde musulman Vol.64, 1926, pp.1-224.
Revue des études Islamiques 1933 pp. 574-594;
E. JUNG, **Réveil de l'Islam et des arabes,** Paris, 1933;
Revue des Sciences politiques, 1926-49 .pp.481-485;
Les Cahiers de l'Orient Contemporain (1949);
Etudes , Oct. 69; Défense Nationale Juin 70;

ولنذكر إن للمؤتمر الإسلامي ، منذ عشر سنوات ، أمانة عامة في جدة ، ووكالة أنباء وبنك وجامعة أسلامية . .

(٣٩) منهم من يقول إن القبلة ، كانت ، يوماً ، باتجاه القدس .

(٤٠) حول القومية العربية لا مجال طبعاً لذكر بيبلوغرافيا عظيمة الحجم راجع مجلة «المستقبل العربي» المهتمة جداً بالموضوع .

(٤١) برايار ، مرجع مذكور ، ص ١٣٢

(٤٢) من المعروف مثلاً أنه من الصعب الدعوة لقمة إن لم توافق مثلاً الأكثرية الساحقة من الأعضاء

(٤٣) L. MILLER, in CANTORI and SPIEGEL (ed.) op. cit., p. 366

(٤٤) S. HOFFMAN, «Theory and Int. Rel.» in J. ROSENAU (ed.) **International Politics and Foreign Policy** p. 36.

(٤٥) in **World Politics** p.6.

الفصل الرابع

التحالف الخارجي

إن النظام الاقليمي ، كما وصفناه في المقدمة ، يضع اللاعب السعودي في شبكة متراصة قوامها التضامن المتحدي والمسؤوليات الجيو- استراتيجية . وليس ما يدعو للدهشة في ان تشعر المملكة السعودية ، المتخلفة والمعرضة والبالغة الثراء ، بأنها مهددة بعبء الجوار الاقليمي . ذلك ان مجاورة الدول الأخرى جغرافيا ، والروابط التاريخية والدينية والثقافية التي تربطها بالمملكة ، تعطيها حقا غامضاً وغير محدد بقسم (على الاقل) من ثروة نفطية اعتباطية التوزيع . وقد يصل التعبير عن هذا الحق الى مستويات مختلفة ، من طلب المساعدة الى ادعاء حق الشراكة ، او حتى الى تبرير محاولة غزو اقليمي . ومهما اختلفت اشكال التعبير فان المملكة لا تستطيع ان تتجاهل مثل هذه الضغوط على استقلالها ومثل هذه الاخطار التي تهدد وجودها نفسه[١] .

في مثل هذا السياق ، يمكننا فهم الطابع المركزي للتحالف الخارجي للمملكة ، هذا التحالف الذي يربطها بالولايات المتحدة الاميركية . إلا ان اي تحالف يفترض وجود التقاء في المصالح . ومصالح المملكة السعودية تضم الامن ، والمعونة الغذائية والتقنية والعداء المشترك للشيوعية . اما مصالح الحليف الاميركي فلطالما اقتصرت على البعد الاقتصادي . هذا ما يؤكده اميل نخلة بوضوح[٢] ، بالاضافة الى تقرير جاكسون الشهير ، الذي يحصر مجال العلاقة بالمسألة النفطية[٣] ، ومن هنا ينبع الاختلال في فهم العلاقة بين « اقتصادوية » النظرة الاميركية والطابع الشمولي للفهم السعودي .

لنذّكر في البداية اذن بأولوية الرابط الاقتصادي فق الموقف الاميركي (الفقرة الأولى) ، قبل ان نتناول تطور الشكل الحقوقي للعلاقة الى اهميتها : وجود عدد كبير من المواطنين الاميركيين في المملكة (الفقرة الثالثة) وانحياز السعودية الايديولوجي المتزمت في المواجهة ما بين الغرب والشرق (الفقرة الرابعة) .

الفقرة الأولى :

اولوية الاقتصاد في المنظور الاميركي

أولاً : الحاجة للنفط

« إن الحصول على النفط وضمان مصدره ، امران حيويان بالنسبة الى البلدان الصناعية ، وذلك بسبب عدم توفر بديل فوري للنفط ولاستيراده كمصدر للطاقة »[٤] . والواقع ان ثمة معطيين جوهريين ، من طبيعة جيو سياسية ، يغلبان على الوضع الحالي :» ١) النفط هو ضرورة حيوية من اجل الرخاء الاقتصادي والسياسي والعسكري للبلدان الصناعية ، ٢) ينحصر هذا النفط في مجموعة صغيرة من الدول المتخلفة (وتحت اشرافها المباشر) التي قد تتقاطع مصالحها مع مصالح الدول الصناعية ، دون ان تكون مماثلة بالضرورة »[٥] إن طرح المسألة بصيغة « تقرير جاكسون » ، يكسبها قدراً لا بأس به من الخطورة . إلا أنه لا بد من إيراد هذه الملاحظة : من اليسير علينا ان نلاحظ ، باستقراء بسيط للارقام ، ان موقف حلفاء الولايات المتحدة ليس متكافئاً مع موقف واشنطن . واذا كانت الولايات المتحدة معنية مباشرة ، فلأنه من جهة ، لا يمكن للولايات المتحدة ونظام تحالفاتها الا ان تتضرر من اي اضطراب في عملية تزودها بالنفط ، أو من أي أرتفاع في الاسعار تذهب ضحيته اوروبا الغربية أو اليابان ولأن حاجات الولايات المتحدة الخاصة قد ازدادت ، من جهة اخرى ، بحيث اصبحت ، بدورها في عداد المستوردين[٦] .

١ ـ تبعية الحلفاء

إن رخاء غالبية البلدان الغربية يرتبط اليوم بالنفط المستورد . ولا تنطبق

هذه الحالة على الاتحاد السوفياتي والصين اللذين لا يزالان من الدول المصدرة ، كما لا ينطبق هذا الوضع على بلدان العالم الثالث، حيث الحاجة حقيقية ولكن دون ان تكون بمستوى حاجات البلدان المصنعة[٧] ، ومن بين هذه البلدان تحتل اوروبا الغربية واليابان مكانة بالغة الاهمية كدول مستوردة . اذ تصدر السعودية نحو (١٥٪) من نفطها الى اليابان التي تعتمد بأكثر من (٣٠٪) من وارداتها على المملكة السعودية . وقد شكل النفط السعودي ، في عام (١٩٧٢) ، نسبة (٤٦٪) من مجموع الواردات الصادرة عن البلدان العربية ، وشكل نسبة (٤٧٪) من هذه الواردات في عام (١٩٧٧) ، واذا ما القينا نظرة اشمل ، واخذنا بعين الاعتبار نسبة ارتفاع الاسعار في عام (١٩٧٣ ـ ١٩٧٤) ، نتبين ان حصة كبيرة نسبياً من الواردات اليابانية تعود للنفط السعودي : (٣،١٪) في عام (١٩٧٢) ولكنها ارتفعت الى (١٢٪) في عام (١٩٧٦)[٨] . وينطبق هذا الوضع على العديد من بلدان الشرق الاقصى الموالية للغرب: اذ ان النفط السعودي يشكل نسبة (٤٦٪) من النفط الذي استوردته كوريا الجنوبية في عام (١٩٧٦) ، اي ما يعادل نسبة (٨،٥٪) من وارداتها العالمية . وفي نفس السنة استوردت سنغافورة (٦٥٪) من نفطها من السعودية ، اي ما يعادل نسبة (١٦٪) من مجمل وارداتها العالمية .

واصبحت السعودية ، في عام (١٩٧٢) ، أول دولة مصدرة للنفط لجهة بلدان اوروبا الغربية ، متخطية ايران والجزائر وليبيا . كما تعتمد بلدان السوق الاوروبيةالمشتركة على السعودية بنسبة (٣٠٪) من احتياجاتها من النفط ، وقد تأكد هذا الواقع بعد الحظر الاخير ، في عام (١٩٧٣) ، اذ بلغ النفط المستورد نسبة (٦٣٪) من مجمل الطاقة التي تستهلكها اوروبا (وبلغت هذه النسبة ١٧،٤ في الولايات المتحدة في السنة نفسها) . (أنظر الجدول رقم ١٧) .

الجدول رقم (١٦)

حصة النفط السعودي من مجمل الواردات اليابانية

السنة	القيمة	٪ من العالم العربي	٪ من الشرق الاوسط	٪ من العالم
١٩٧٢	٢٧٧	٤٦	٢٥	٣،١
١٩٧٣	٣٧٧	٤٧	٢٧	٣،٦
١٩٧٤	١٥٢٥	٤٧	٣٢	٨،٤
١٩٧٥	١٨٢١	٥٣	٣٧	١٠،٦
١٩٧٦	٢٣٢٣	٥٥	٤١	١٢،٠

ـ القيمة بملايين الينّات اليابانية .

الجدول رقم (١٧)

مكانة النفط السعودي في السوق الاوروبية المشتركة

السنة	١	٢	٣	٤	٥
١٩٧٠	١٠،٨٣٩	ـ	١،٤١٢	١٣،٢	٣
١٩٧١	١١،٢٩٤	ـ	٢،٠٧٠	١٨،٣	٢
١٩٧٢	١١،٧٧٦	ـ	٢،٦١١	٢٢،١	١
١٩٧٣	١٢،٨٥٦	٦٣	٣،٢٠٦	٢٤،٩	١
١٩٧٤	١١،٩٥١	ـ	٣،٢٣٧	٢٧،٠٠	١

١ ـ نفط مستورد بملايين البراميل يوميا .
٢ ـ حصة النفط المستورد من النفط المستهلك (٪) .
٣ ـ نفط مستورد من المملكة السعودية بملايين البراميل يوميا .
٤ ـ نفط سعودي كحصة من النفط المستورد (٪) .
٥ ـ مكانة المملكة السعودية بين مزودي السوق الاوروبية المشتركة بالنفط .

الجدول رقم (١٨)

حصة النفط السعودي من مجمل واردات بعض البلدان الاوروبيـة - ١٩٧٦

البلد	٪ من العالم العربي	٪ من الشرق الأوسط	٪ من العالم
بريطانيا العظمى	٣٤	٢٣	٣،١
فرنسا	٤٢	٣٦،٦	٦،٣
المانيا الاتحادية	٢٦،٧	١٩،٢	٢
اسبانيا	٤٦،٦	٣٦،٢	٩،٤
ايطاليا	٣٣،٥	٣٠،٣	٥،٧
اليونان	٥٢،١	٤١،٧	٦،٨
بلجيكا/ اللوكسمبورغ	٦٣،٦	٤٩،٤	٣،٩
هولندا	٤٤،٠	٢٨،٧	٤،٥

وإذا ما تناولنا بلدان أوروبا الغربية على حدة ، نجد انها على مستويات مختلفة من التبعية . اذ ان العمل على استغلال حقول النفط في بحر الشمال قد بدّل من وضع العديد من البلدان . هذا ما حدث مثلاً ، في بريطانيا العظمى التي كانت تستورد عام (١٩٧٦) نحو (١٨) مليون طن (اي ٢١،٢٪ من مجمل وارداتها من النفط) من السعودية والتي من المتوقع ان تصل تدريجيا الى حالة من الاكتفاء الذاتي على صعيد مادة النفط . الا ان هذا الوضع لا ينطبق على بعض البلدان الأخرى . ويذكّـر الجدول رقم (١٨) بحالة بعضها . ففي عام (١٩٧٦) ، كانت نسبة النفط السعودي من مجمل الواردات الغربيـة للبلدان

التسعة المذكورة ، تتراوح بين (٢٦) و (٦٣٪) ، اذ يحتل النفط السعودي مكانة ممتازة ليس في خانة وارداتها من منطقة الشرق الاوسط (بين ٢٠ و ٥٠٪) وحسب بل وفي مجمل وارداتها بشكل عام : وتمثل المانيا الاتحادية أكثر الأرقام انخفاضاً (٢٪) ، أمـا اسبـانيا فتمثـل أكثـر هذه الأرقـام ارتفاعاً (٩،٤٪) ففي عام (١٩٧٧) ، كانت نسبة النفط السعودي تبلغ (٣٩٪) من مجمل واردات فرنسا من النفط ، وكانت السعودية ، قد اصبحت في السنة ذاتها اول دولة مصدرة للنفط لجهة المانيا الاتحادية (٢٠ مليون طن ، اي ٢٠،٥٪ من النفط المستورد) . كما ان المملكة السعوديـة توفر (٣٢٪) من الواردات الايطالية ، و (٥٠٪) من واردات بلجيكا - اللوكسمبورغ ، و (٥٧٪) من واردات اسبانيا (انظر الجدول رقم (١٨) .

٢ - حاجة الولايات المتحدة الخاصة

كـانت الولايـات المتحدة ، وحتى المـاضي القريـب ، محصنة ضد خطر انقطاع مواردها من النفط . فقد كانت في الحقيقة ، اكبر دولة منتجة للنفط وكانت تملك احتياطيا لا يستهان به . وكـانت تتمتع بوضع تحسد عليـه اذا ما قورنت بأوروبا الغربية أو اليابان ، وهذا ما يشير اليه الجدول رقم (١٩) الذي يذكّرنا بوضع هذه المجموعات الثلاث في فترات تطبيق قرارات الحظر العربية الثلاثة : (بسبب الحروب العربية الاسرائيلية الثلاثة الاخيرة) .

ويظهر هذا الجدول بوضوح مدى ضعف المجموعتين الاوليين . ومع ذلك فقد ازدادت نسبة اعتماد الولايات المتحدة (٨ الى ١٠ مرات منذ عام(١٩٦٧) . ومن اليسير علينا ان نلاحظ ان الزيادة لم تبلغ سوى (٣٧،٥٪) في غضون اثنتي عشرة سنة بينما بلغت نسبة(٢٦٪) في غضون سبع سنوات (١٩٦٧ - ١٩٧٣) . فقد بدأت الولايات المتحدة في الواقع ، تنتقل تدريجيا ، منذ بداية السبعينات ، الى مصاف الدول المستوردة . وينبغي ان نضيف ان الولايات المتحدة هي اكبر دولة مستهلكة للطاقة في العالم ، سواء بالارقام المـطلقة ام بنسبة الاستهلاك

للشخص الواحد . فقد كانت تستهلك وحدها ، مثلا : (٢٨،٣٪) من مجمل النفط المنتج في العالم ، في سنة (١٩٧٥) ، والحال ان الانتاج المحلي لا يزال في انخفاض مستمر منذ عقدين من الزمن ، بينما لا يبدو ان نفط الاسكا سيتعدى الـ (١،٢) مليون برميل يوميا . ومن هنا برزت الحاجة المتزايدة للاستيراد ، وبرزت المشاريع الاميركية الكثيرة لايجاد حل لهذه المشكلة دون ان تصيب اي نجاح يذكر حتى[٩] الآن .

الجدول رقم (١٩)

الاعتماد على النفط المستورد

	اوروبا الغربية			اليابان			الولايات المتحدة		
	١٩٥٦-	١٩٦٧-	١٩٧٣	١٩٥٦-	١٩٦٧	١٩٧٣	١٩٥٦-	١٩٦٧	١٩٧٣
نفط مستورد بملايين الاطنان	١٢١	٤٤٣	٧٣٦	١٢	١١٦	٢٨٢	٥٧	١١٦	٣٠٠
نفط مستورد: ٪ الطاقة المستهلكة	٢٠،٧	٥٢،٧	٦٢،٩	٢٢،٩	٦٧،٢	٨٥،٤	٥،٦	٧،٧	١٧،٤

ويشير الجدول رقم (٢٠) الى هذا التطور بشكل واضح . فقد بلغ حجم النفط المستورد (٢،٨) اضعاف ما كان عليه خلال ثماني سنوات (١٩٧٠ - ١٩٧٧) ، أي بمعدل زيادة سنوية تبلغ الـ (٤٠٪) ، وفي عام (١٩٧٧) ، شكل نسبة (٤٥٪) من النفط المستهلك . هذا وقد زادت السعودية حصتها تدريجيا ، وبوتيرة تخطت وتيرة حركة الواردات الشاملة : فقد بلغت نسبة الواردات بين (١٩٧٠) و (١٩٧٧) ، (٢،٨) اضعاف ما كانت عليه بينما بلغت الواردات من النفط السعودي (٣٤،٣) اضعاف ما كانت عليه . نتبين اذن ان ثمة معطى شاملاً : فقد اصبحت السعودية ، في فترة السبعينات اول دولة مصدرة بالنسبة لغالبية البلدان المصنعة . ولكن هنالك رغبة في التمهيد لمستقبل

العلاقات ايضا ، بعد أن تبينت الولايات المتحدة المكانة النفطية الممتازة التي تحتلها السعودية ، وهذا ما تبديه كل النصوص الاميركية الرسمية او غير الرسمية[١٠] .

الجدول رقم (٢٠)

مكانة النفط السعودي في الولايات المتحدة :

السنة	١	٢	٣	٤	٥	٦
١٩٧٠	٣،١	١٢،٦	٤١	١,٣	١٠	٦
١٩٧١	٣،٩	-	١٢٨	٣،٢	٧	٥
١٩٧٢	٤،٧	-	١٩٠	٤	٥	٥
١٩٧٣	٦،٢	٢٧،٠	٤٨٥	٧،٧	٤	٢
١٩٧٤	٦،٠	٢٩،٤	٤٦٠	٧،٥	٦	٤
١٩٧٥	٦،٠	٣٤،٠	٨٩٠	١٦،٧	٢	٢
١٩٧٦	٧،٧	٤٠,٥	١٣٣٧	٢٠،٣	١	١
١٩٧٧	٨،٧	٤٥	١٤١٠	٢١،٥	١	١
١٩٧٨	٨،٦	٤٣	-	-	-	-

١ ـ نفط مستورد بملايين البراميل يومياً .

٢ ـ حصة النفط المستورد من النفط المستهلك (٪) .

٣ ـ نفط مستورد من المملكة السعودية بآلاف البراميل يومياً .

٤ ـ نفط سعودي كحصة من النفط المستورد (٪) .

٥ ـ مرتبة المملكة السعودية بين مزودي الولايات المتحدة بالنفط .

٦ ـ مرتبة الولايات المتحدة بين الدول المستوردة .

ثانياً ـ استثمارات ومبيعات

١ ـ السوق السعودي

يشكل النفط مصدر مداخيل هائلة للرياض. وفي نية السعوديين الافادة من هذه المداخيل للعمل من اجل رفع مستوى المعيشة اليومية ومن اجل القيام بمشاريع تنمية بلادهم في كل القطاعات. ومن البديهي ان يكون في نية واشنطن الافادة من موقعها المتميز في المملكة لتوازن ما بين وارداتها من النفط وصادراتها التي تشمل المواد الغذائية لتصل الى الطائرات الحربية الاكثر تطورا. ونشير هنا الى ان الموقع الاميركي كان هو الغالب دائما وليس ذلك لاعتبارات سياسية بديهية، وانما بسبب موقف الارامكو التي كانت تسيطر، سيطرة مطلقة على القضايا النفطية والتي كانت لا تشتري احتياجاتها من البضائع والتجهيزات الا من الشركات الاميركية. وهذا ما جعل الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى بين البلدان المصدرة لجهة المملكة (معدل ٢٠٪ من واردات السعودية)، ثم تأتي بريطانيا العظمى (٧٪ في عام ١٩٥٩، ١١٪ في عام ١٩٦٢)، واليابان (٦٪ في عام ١٩٥٩، ٦،٢٪ في عام ١٩٦٢)، المانيا الاتحادية (٦٪ في عام ١٩٥٩، ٩،٤٪ عام ١٩٦٢) وفرنسا (٧٪ في عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٢).

ستغير احداث سنة (١٩٧٣) من هذا الوضع قليلا، وفق عوامل معقدة وسياسية على الاخص. فقد حسنّت فرنسا واليابان من مواقعها مثلا. ولكن الولايات المتحدة لا تزال حريصة على الاحتفاظ بسوق كانت قد ضمنت هيمنتها عليه لفترة طويلة، وليس في نيتها ان تفقده الآن بعد أن اصبحت مزودةً بامكانيات ضخمة. كان هذا صحيحاً قبل عام (١٩٧٣)، فقد ارتفعت الصادرات الاميركية باتجاه المملكة، بين عامي (١٩٦٣) و (١٩٧٣)، الى ثمانية اضعاف اذ انتقلت من (٥٠) مليون دولار اميركي الى (٤٤٠) مليون دولار. وفي عام (١٩٧٤) تخطت المليار، وفي عام ١٩٧٦، تخطت الثلاثة مليارات، اي

(٥٢) ضعفاً كما كانت عليه. وليس من المتوقع ان يحدث اي انخفاض في هذه الحركة سواء من الجانب السعودي ام من الجانب الاميركي[١١].

ولعل خير مثال على اهمية هذه السوق، هو عمليات بيع الاسلحة والتجهيزات العسكرية، حيث ارتفعت المداخيل الاميركية من (٤٤) مليون دولار اميركي في عام (١٩٧٠) الى (٢،٥) مليار دولار في عام (١٩٧٦)، اي (٥٦) ضعف ما كانت عليه. وقد اشترى السعوديون، خلال ثماني سنوات مالية اميركية (من ١٩٧٠ الى ١٩٧٧)، بنحو (١٠) مليارات دولار. وتعتمد بعض الشركات الاميركية بـ (٥٠٪) أو أكثر من مداخيلها على المشتريات السعودية.

وقد تكون الصادرات في مجال مشاريع التنمية السعودية اقل مدعاة للدهشة ولكنها على قدر اكبر من الاهمية بدون شك. اذ انه من المتوقع ان يذهب نصف مبلغ الـ (١٤٠) مليار دولار المرصود للخطة الخمسية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠، [في اكثر التقديرات اعتدالا] الى ارصدة الشركات الاميركية. وللمثال نذكر: بأن هذه الشركات قد نجحت عام (١٩٧٦)، في توقيع عقود تتخطى كلفتها الـ (٢٥) مليار دولار في اطار هذه الخطة.

إن اكثر القطاعات قدما، هو القطاع النفطي بدون شك. وفي داخل هذا القطاع، تهيمن مجموعة الارامكو. ونعلم ان ممتلكات الآرامكو كانت تتخطى الـ (١٥) مليار دولار في عام (١٩٧٧). وان هذا التجمع يضم اربع شركات نفط عملاقة.

ويشير الجدول التالي الى مكانة المملكة الاساسية في عمليات هذه الشركات الخارجية: اذ تحقق شركتا اكسون وتكساكو اكثر من نصف ارباحها في الخارج في السعودية، كما حققت شركة سوكال ربع ارباحها العامة من جراء عملياتها في هذا البلد.

الجدول رقم (٢١)

أرباح الشركات الاعضاء في الارامكو :

	الارباح المحققة في المملكة السعودية			٪ المملكة السعودية من الارباح المحققة خارج الولايات المتحدة			٪ المملكة السعودية من الارباح الشاملة		
	٧٥-	٧٦-	٧٧	٧٥-	٧٦-	٧٧	٧٥-	٧٦-	٧٧
سوكال	١٢٧	٢٠٠	٢٤٦	-	-	-	١٦،٤	٢٢،٧	٢٤،٢
اكسون	١٨٥	٢٢١	٢١١	-	١٦،٧	١٣،٥	٧،٣	٨،٣	٨،٧
تكساكو	٢٢٩	٢٧٠	٢٢٥	-	١٠،	٥٧،٤	٢٧،٥	٣١	٢٧،٣
موبيل	؟	؟	٩٨	-	-	٢٤،٣	؟	؟	٩،٧
المجموع			٨١٠						

[بملايين الدولارات] .

٢ ـ الفوائض المالية

مهما بلغت طموحات السعودية فهي لا تستطيع او لا تريد ان تستهلك كل العائدات النفطية . اذ ان ممتلكات المملكة الخارجية (ذهب ، ودائع ، استثمارات) لم تكن لتتعدى (٢، ١) مليار دولار عام (١٩٧٠) بينما وصلت في عام (١٩٧٥) الى نحو (٤٠) ملياراً، ومن (٥٥) الى (٦٠) ملياراً عام (١٩٧٧) . فقد تضاعفت ثلاثين مرة خلال خمس سنوات (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥) ، ويبدو انه من غير المتوقع ان تنخفض الى اقل من (٥٠) مليار دولار ، مما يتيح للمملكة ان تحتفظ بمكانتها بين الدول الثلاث الأولى من حيث الاحتياطي النقدي في العالم .

وباستطاعتنا ان نخلص الى ان واشنطن قد سبقت الرياض الى تقدير اهمية هذه الظاهرة . هذا ما يمكن استنتاجه من مختلف النقاشات التي دارت في الكونغرس الاميركي منذ الاسابيع الأولى التي اعقبت ارتفاع اسعار النفط ، ومنها مثلا ، مثول وليم سايمون وزير الخزانة آنذاك امام لجنة من مجلس

النواب . لقد كان سايمون بالغ الوضوح : « اننا نبذل جهوداً مستمرة من اجل اقامة علاقة اقتصادية اوثق مع السعوديين » . ولم يغادر سايمون الرياض قبل الحصول على موافقة سعودية بتوظيف اموال في عمليات الخزانة الاميركية الخاصة وقبل ان يبدأ بمفاوضات جدية بهدف عقد اتفاق مالي معها (لقاء ضمان واشنطن لسرية التوظيفات السعودية في السوق الاميركية) .

ثم ذهب سايمون الى اوروبا كي يدرس ، « التوترات الخاصة في القطاع الخاص، التي سببها التغيير في توجيه الفائضات النفطية » ، ذلك « انه ليس من الممكن تجاهل الصعوبات التي تواجه القطاع الخاص والحكومات على حد السواء ازاء هذا التدفق النقدي الضخم » . ومن هنا ضرورة انتهاج سياسة حازمة من قبل الدول الغربية حول مسألة التضخم » . وكان سايمون يتوقع ، وبحق ، « ان السوق الاميركية ستجذب القسم الاكبر من هذه الفوائض ، وكذلك سندات الخزانة الاميركية » .

ولا شك ان هذا هو السبب الذي ضمن نجاح واشنطن ، طوال هذه الفترة ، في اقامة « علاقة خاصة » ، رغم التردد السعودي ، على الصعيد المالي ،والتي لم تشكل اتفاقيات حزيران ـ يونيو (١٩٧٤) إلا نوعاً من الاطار الرسمي المسبق لها . لقد كان شغل واشنطن الشاغل في البداية ان تعمل بحيث يسد تدفق البترو دولار الى الولايات المتحدة عجز البلاد :

لذلك فقد كانت تسعى لاقناع السعوديين ، ١) بإيداع فوائضهم في الولايات المتحدة ، ٢) ،وإيداعها ، للمدى الطويل ، في سندات لمدة (٢٠) أو (٣٠) سنة ، وكان المشروع المقدم يتوقع ايداعات تبلغ ستة مليارات دولار للربع الثاني من عام (١٩٧٤) وحده . وانطلاقا من هذه الاتفاقية ـ النموذج ، عينت واشنطن عدداً لا بأس به من الخبراء الماليين الحكوميين المكلفين بتنفيذ هذا المشروع وبوضع اقتراحات لمشاريع اخرى . ذلك ان الاعتقاد الذي كان سائداً في واشنطن ، لم يكن ليدع اي مجال للشك في أن مثل هذا الفائض الضخم ليؤثر

تأثيراً بالغاً على الموازنة الاميركية وعلى الدولار ، في حال عدم استخدامه وفق ما تتطلبه المصلحة الاميركية . ولم يتغير اهتمام واشنطن في ان يكون لها اليد الطولى في مسألة إعادة توجيه هذه الفوائض ، حتى لو طرأ انخفاض على قيمتها[١٢] .

ثالثاً ـ دور سياسي ؟

الاولوية لا تعني الحصرية : ان مركزية الرابط الاقتصادي لا تستبعد امكانية ان تنظر واشنطن الى المملكة كشريك سياسي . واذا ما وضعنا حساب النفط جانبا ، فإن الولايات المتحدة لا يمكنها الا ان تكون راضية لقدرتها على الاعتماد على بلد صديق في هذه المنطقة من العالم . ولكن ، بدون حساب النفط ، ليس هنالك ما يدفع واشنطن الى اقامة صلات ذات ميزة خاصة مع سعودية تعاني من الطابع الصحراوي الغالب ومن ضآلة عدد السكان . وينبغي ان نرى الوظائف السياسية التي تنيطها الاستراتيجية الاميركية بالمملكة ، في مثل هذا السياق . فهذه الوظائف ، تقوم هي ايضا ، على الاقتصاد ما دامت السعودية ، كقوة كبرى نفطية ومالية ، هي الوحيدة القادرة على الاضطلاع بها . نستطيع اذن ان نعتبر ان هذه الوظائف محدثة : اذ يصعب ان نعثر ، قبل السبعينات (فيما عدا مرحلة « مبدأ ايزنهاور ») ، على مهام تحصرها واشنطن بالرياض، غير المهام التي كانت واشنطن تنيطها بأي من البلدان الصديقة في المنطقة :

١ ـ احدى هذه المهام تسلط الضوء على هذا المعطى : من المتوقع ان تستمر الرياض في التأثير على شركائها في الاوبيك باتجاه الاعتدال ، وهي مهمة باتت تقوم ، منذ عدة سنوات ، على حجر قرارات (وان كانت اكثرية) اعضاء الاوبيك على صعيد الاسعار . وترتبط هذه المهمة مباشرة بمهمة اخرى : زيادة الانتاج النفطي بحيث يتلاءم مع احتياجات العالم الغربي ، مما يؤدي الى زيادة الصعوبات في وجه محاولات الدول المنتجة الأخرى في ان تتخطى الفيتو السعودي .

٢ ـ اما المهمة الثانية فتتعلق هي ايضا بالنفط ، وإن بصورة غير مباشرة . فمنذ انسحاب القوة البريطانية من منطقة الخليج ، ونظرا لتبعات الحرب الفيتنامية ، قامت واشنطن فيما يختص بالخليج بتطوير نظرية « الركيزتين » المكلفتين بحماية هذه المنطقة الغنية بالنفط من الاخطار الداخلية والخارجية . وقد استنتج جوزف سيسكو ، احد المساهمين الرئيسيين في وضع هذه النظرية ، ضرورة « الاستمرار ، فيما يتعلق بالولايات المتحدة ، في تنشيط التعاون الاقليمي بتشجيع اقوى عرشين ، ايران والمملكة العربية السعودية ، على الاضطلاع بمسؤوليات اكبر في عملية الدفاع عن المنطقة »[١٣] ، هذه الاطروحة سقطت طبعاً مع سقوط الشاه كما كان قد طرأ على هذا الهدف ، في الممارسة العملية ، بعض التعديلات التي سنعود الى تناولها في مكان آخر . ونكتفي هنا بالاشارة الى المهمة الخاصة التي اناطتها واشنطن بالرياض ، ذلك ان ما تضعه الممارسة موضع الشك ليست مسؤولية هاتين « الركيزتين » بقدر ما هي الطبيعة الفعلية للمهام المنوطة بكل منهما[١٤] ومن ثم دور احداهما بعد زوال الأخرى .

٣ ـ تظهر الامثلة السابقة مدى ارتباط المهام المنوطة بالرياض علنا ، بوفرة امكانياتها المالية . وليس السبب في ذلك ان واشنطن لا تعير المؤهلات السعودية الأخرى اهتمامها بل لان هذه المؤهلات لا تقارن لا بأهمية الثروة النفطية ولا بامكانيات دول المنطقة الأخرى : قوة ايران العسكرية ، النمو المطرد وقدرات مصر العسكرية ، الخ . فالجيش السعودي لا يتعدى الـ (٦٠،٠٠٠) جندي . وهو لا يزال في مرحلة الاعداد ، ولكن المملكة ثاني اكبر دولة في العالم من حيث الاحتياطي المالي . ومجرد الاعتبار بمثل هذا الواقع لا يتطلب كفاءة استراتيجية عالية .

الفقرة الثانية :
تطور الرابط السياسي

لقد كثرت الافتراضات حول وجود معاهدة سرية تربط ما بين المملكة السعودية والولايات المتحدة . وامام استحالة البرهنة على وجود مثل هذه المعاهدة ، نكتفي بتناول الروابط الموضوعية والاتفاقيات المعروفة وباستطاعتنا ان نطلق على هذه الروابط والاتفاقيات ، وبحق صفة « الوثيقة » . كان من الممكن ان تتخذ اشكالها طابع تعدد الاطراف اي ان تقوم على اتفاق اقليمي موال لواشنطن ، ولكن المحاولات التي جرت في هذا المنحى قد فشلت ، منذ اصبحت الصلات الثنائية تتخذ ، في المقابل ، تدريجيا ، الصفة الرسمية .

أولاً ـ فشل التحالفات المتعددة الاطراف

١ ـ البيان الثلاثي

من المرجح ان تكون القوى الغربية قد خشيت ، غداة الحرب العربية الاسرائيلية الاولى ، من ان يؤدي هذا النزاع المعلق الى الحاق الشرق الاوسط ، حيث كان الغرب مهيمنا بشكل واضح ، بالنظام الشامل للحرب الباردة مما يؤدي الى تسهيل دخول الاتحاد السوفياتي الى ساحة شرق المتوسط . فبادرت هذه القوى اذن الى اعلان البيان الثلاثي في تاريخ (٢٥) أيار ـ مايو (١٩٥٠) ، وعبرت من خلاله عن « اهتمامها العميق ورغبتها في تحريك السلام والمحافظة على الاستقرار في المنطقة » . وقد بذلت في اعقاب هذا البيان جهوداً لاقامة منظمة اقليمية (منظمة الدفاع الشرق اوسطية MEDO) تتيح بسط نفوذ حلف شمالي الاطلسي . إلا أن هذه المنظمة لن ترى النور أبداً .

٢ ـ الاندماج في حلف شمالي الاطلسي

قدمت ، في نفس الفترة ، اقتراحات لدمج دول المنطقة الموالية للولايات المتحدة في منظمة حلف شمالي الاطلسي . هذا ما كان عليه رأي ديوي حاكم نيويورك ، الذي اقترح « من اجل حماية نفط الشرق الاوسط » ، توسيع منظمة الحلف لتشمل الى جانب تركيا ، كلاً من اسرائيل ، وايران والعراق والمملكة العربية السعودية ، إلا أن هذا التوسيع لم يحدث هو أيضاً ، لاسباب ، عديدة منها الامل المتجدد في الغرب ، بأحياء مشروع الميدو .

٣ ـ حلف السنتو .

لاحظ وزير الخارجية جون فوستر دالس ، في اعقاب جولة في المنطقة ، في خطاب القي بتاريخ اول حزيران ـ يونيو (١٩٥٣) : « ان منظمة دفاع شرق اوسطية يجب ان تكون موضوع خيار مستقبلي وليس موضوع سياسة راهنة . اذ ان العديد من بلدان الجامعة العربية منهمكة في النزاع مع اسرائيل وبريطانيا العظمى او فرنسا بحيث انها لا تعير الخطر الشيوعي السوفياتي الاهتمام المطلوب » . واقل ما يمكن ان يقال عن مثل هذا الاستنتاج ، انه استنتاج واقعي ، غير انه سيترتب على دالس نفسه ، بدفع وبمبادرة انكليزيتين ، أن يبارك (دون ان يكون مقتنعاً على ما يبدو) بعد سنوات قليلة حلف بغداد الذي سيولد حلف السنتو ، في تصريح صادر عن وزارة الخارجية الاميركية في (٢٩) تشرين الثاني ـ نوفمبر (١٩٥٦) حيث نتبين : «ان الولايات المتحدة قد ساندت حلف بغداد ، منذ البداية ، كما دعمت المبادىء والاهداف التي ترسيه » . وقد رفضت الرياض ، المنحازة الى صف القاهرة آنذاك ، الانضمام الى هذا المشروع الذي فقد في عام (١٩٥٨) العراق ، وهي الدولة العربية الوحيدة التي انتمت اليه .

٤ ـ مبدأ ايزنهاور :

لم تتوصل ادارة ايزنهاور الى تمييز واضح ، بين الشيوعية وتيار القومية العربية الثوري »[١٥] . هذا الاستنتاج الذي توصل اليه روبرت ستوكي لا يمكن الا ان يرضي السعوديين الذين كانوا يشعرون بخطر الثاني اكثر مما يخافون الأول ، ولكنهم كانوا يعتقدون ان الخلط ما بين الخطرين يدفع بواشنطن الى تقديم المزيد من الدعم لسلطتهم . وكان مما يزيد من هذا الاعتقاد ما حدث بعد قضية الاسلحة التشيكية ، وباندونغ والانسحاب الاميركي من مشروع سد اسوان ، «عندما بدأت السياسة الاميركية تعمل انطلاقاً من افتراض مفاده ان مصر الناصرية واقعة تحت سيطرة الشيوعية الدولية»[١٦] ، وعندما قام الملك سعود بزيارة واشنطن في كانون الثاني ـ يناير (١٩٧٥) كان يبدو انه على اتفاق تام مع ايزنهاور ودالس ، لقد اضطلع الملك بمهمة الدفاع عن سياسة كانت تشكل حلفاً ، من الدرجة الأولى ، حسب تصنيف ريمون آرون [١٧] ، علماً بأن هذه المبادىء كانت تشمل وفق ما ورد في رسالة الرئيس الى الكونغرس في (٥) كانون الثاني ـ يناير (١٩٧٥) :

١ ـ تنمية القدرة الاقتصادية بهدف صيانة الاستقلال الوطني في المنظور الاميركي التقليدي منذ عام (١٩٤٥) .

٢ ـ برامج للمعونة العسكرية ، وخاصة :

٣ ـ « استخدام القوات المسلحة الاميركية من اجل الحفاظ على السيادة الاقليمية او الاستقلال السياسي لهذه البلاد »[١٨].

ولقد تجاوبت هيئتا الكونغرس مع نداء الرئيس واتاحتا له ، بموجب قرار مشترك صدر في (٩) اذار ـ مارس (١٩٥٧) ، اللجوء الى مثل هذه الخطوات دون ان يكون مجبرا على طلب موافقة مسبقة . وكان الملك سعود يحاول ، في هذه الاثناء تنشيط هذا الحلف الجديد . ولكنه لم ينجح وسرعان ما اضطر الى

التخلي عنها . والسبب الرئيسي في ذلك ، هو قوة الحركة القومية العربية التي كانت تتسم آنذاك بالحياد لا للاسباب التي اوردها ستوكي ومفادها ان « الملك سعود ، الذي اختاره ايزنهاور كأداة اميركية في الصفوف العربية ، كانت تنقصه الحكمة والمكانة الضرورية ، على الصعيد الاقليمي ، للاضطلاع بمثل هذا الدور » .

ثانياً ـ مسار العلاقات الثنائية :

كان على الفريقين المعنيين ان يستفيدا من دروس فشل هذه التحالفات . فقد استنتجت الرياض من هذه الدروس انه يتوجب عليها ، هي بالذات ، مستندة الى دعم واشنطن طبعا ، تنشيط مثل هذه الانماط من التعاون الاقليمي . وكان يبدو ان الغياب الرسمي للغرب ضروري كي يكتب النجاح لمثل هذه المشاريع.[ومن هنا نشأة الحلف الاسلامي ، مثلاً ، الذي كان يقوم على اعتبارات اقليمية حتى ولوكان طابعها دينياً] . وقد ذهبت واشنطن ، بعد هذه التجربة الى اعطاء الاولوية لتمتين الصلات الثنائية ما دام الحلفاء الاقليميون في مواقع دفاعية . ومما عزز من قناعتها هذه ، واقع ان المصالح النفطية غلبت ، اكثر فأكثر ، على حساباتها السياسية . وسيستمر التعاون بين البلدين وثيقاً ، وليس ثمة ما يدعو الان للتذكير بكل مظاهره ، فالمسألة المركزية اذن هي في ان نعرف اذا ما كانت الولايات المتحدة ملتزمة ، ام لا ، في الدفاع عن المملكة السعودية او السلطة التي تحكمها ، وما هي حدود هذا الالتزام ؟

١ ـ السوابق التاريخية

لم تكن المملكة السعودية ، وحتى عهد قريب ، تثير اهتمام الحكومة الاميركية بقدر ما كانت تثير اهتمام شركات النفط . وكان الملك في عام (١٩٢٨) ، قد طلب اعتراف واشنطن به . ولكنه لم يحصل على هذا الاعتراف الا عام (١٩٣١) ولكن دون ان تقوم بين البلدين اي صلة . ورغم تزايد نفوذ الستاندارد

اويل المتزايد، فقد ورد في ختام تقرير صادر عن وزارة الخارجية الاميركية في عام ١٩٣٦ : « ان نمو المصالح الاميركية لا يتطلب بالضرورة اي نوع من التمثيل الرسمي في جدة » . وقد صرح وزير الخارجية هول ، بموقف مماثل في عام (١٩٣٩)[١٩] .

اما شركات النفط كما بعض الدبلوماسيين الاميركيين في المنطقة ، فقد كانت تختلف مع الادارة بالرأي ، وفي (٤) ايار - مايو (١٩٤٠) قررت واشنطن ان تقيم علاقات دبلوماسية مع المملكة وقدم سفير الولايات المتحدة في مصر اوراق اعتماده الى الملك عبدالعزيز في (٤) شباط - فبراير (١٩٤٠) كسفير غير مقيم . وفي (٦) ايار - مايو (١٩٤٢) يعين جيمس موز رئيسا لمكتب جدة ، على ان يكون تابعا للسفارة الاميركية في القاهرة . وكانت الشركات الاميركية ، طوال هذه المرحلة ، تسعى لاشراك واشنطن في المساعدة المالية التي تقدم للملك عبدالعزيز . وكانت هذه المساعدة تصله عن طريق لندن ، الامر الذي كان يثير مخاوف الشركات الحريصة على عدم اشراك المصالح البريطانية في العمليات النفطية السعودية . وقد نجحت الشركات النفطية في اقناع ادارة روزفلت الذي تعهد في شباط - فبراير (١٩٤٣) بأول التزام ازاء المملكة : فقد صرح الرئيس « ان الدفاع عن المملكة السعودية مسألة حيوية بالنسبة الى الدفاع عن الولايات المتحدة » . ولكن هذا التصريح لم يكن يحمل اي مضمون عسكري ، وإنما كان يسعى لوضع المملكة في وضع يتلاءم مع القوانين الاميركية ، الامر الذي يتيح لها الحصول على مساعدات الخزانة الاميركية دونما حاجة لان تتم العملية عبر لندن .

لقد جرى لقاء روزفلت بالملك عبدالعزيز في (١٤) شباط - فبراير عام (١٩٤٥) . ولكن ولي العهد سعود في زيارته لواشنطن عام (١٩٤٧) لقي ترحيباً من الشركات اكثر بكثير مما خصته الحكومة ، وبالفعل لم تكن واشنطن تبدي كثيراً من الحماس لتوطيد صلاتها بالمملكة رغم واقع ان الملك عبدالعزيز لم يتوان

لحظة عن التعبير عن دعمه وانفتاحه مؤكداً ان الخلاف السعودي الاميركي حول القضية الفلسطينية لن يؤثر على مصالح اميركا النفطية وان التعاون مع الولايات المتحدة افضل من اي تعاون آخر . في تلك الاثناء ، كان يعمل على تحضير معاهدة امن سعودية بريطانية في لندن ، كان من شأنها ان تحول المملكة السعودية الى قاعدة للسلاح البريطاني . ولم تكن واشنطن معترضة على ما يبدو ، ولكن الملك عبدالعزيز وجد انها مهينة ورفضها . وطلب من المندوب الاميركي تشايلدز ان يوضح له موقف بلاده في حال تعرض المملكة لهجوم بريطاني هاشمي ، عندها أكد له تشايلدز دعم الولايات المتحدة غير المشروط لسيادة المملكة ، فأبدى الملك ارتياحه لهذا التصريح .

وقد عززت هذه السابقة الثانية برفع العلاقات الى مستوى التمثيل الدبلوماسي في كانون الثاني - يناير (١٩٤٩) وباتفاقية حول النقطة الرابعة في (١٧) كانون الثاني - يناير (١٩٥٠). وفي ٣١ تشرين الاول - اكتوبر (١٩٥٠) عبر الرئيس ترومان في رسالة موجهة إلى الملك عبد العزيز « عن حرص الولايات المتحدة العميق على استقلال المملكة العربية السعودية » . وفي (١٨) حزيران - يونيو (جددت الاتفاقية المتعلقة بقاعدة الظهران ، والتزمت الولايات المتحدة بموجبها بالاشراف على تكوين الجيش السعودي . كما التزمت واشنطن بموجب اتفاقيات (١٩٥٢) ، بمشاريع تنمية البلاد (خطوط السكة الحديدية ، الزراعة ، البحوث الجيوديزية) ، وفي (٢٧) حزيران - يونيو (١٩٥٣) تبادل البلدان بعض المذكرات التي تشكل في الحقيقة ، اتفاقية تعاون مشترك على صعيد الدفاع . ومن الممكن اعتبار هذه المذكرات المتبادلة بمثابة اول التزام اميركي رسمي بالدفاع عن المملكة . وسوف يطرأ بعض الفتور طوال سنوات (١٩٥٣ - ١٩٥٦) بسبب غموض الموقف الاميركي ازاء المشاريع الانكليزية الهاشمية المشتركة وفي عام (١٩٥٧) استعادت هذه العلاقات حرارتها السابقة مع زيارة سعود لواشنطن ، ومع صدور مبدأ ايزنهاور .

وقد توثقت هذه العلاقات خلال عشرين سنة . ومما لا شك فيه ان مواقف

البلدين كانت تختلف حول بعض المسائل الاقليمية ، وانها كانت تصل الى حدود التعارض احيانا (القضية الفلسطينية ، ازمة السويس ، اعتراف الولايات المتحدة بنظام الحكم الجمهوري في اليمن . . .) ، إلا أن هذه الخلافات لم تؤد يوما الى اعادة نظر شاملة في الخيار السعودي الموالي للاميركيين . ولم يكن هذا الخيار دون مقابل « اذ ان القادة السعوديين كانوا قد طلبوا ضمانات عامة بالحماية الاميركية ضد اي هجوم من قبل جيرانهم ، وقد حصلوا عليها »[٢٠] ، اي ان الاسرة المالكة استطاعت ان تنصرف الى ضمان استمراريتها بعد ان التزمت واشنطن بحماية المملكة .

٢ ـ التزامات (١٩٦٢ ـ ١٩٦٣)

كان الانقلاب الجمهوري الذي تم في ايلول ـ سبتمبر (١٩٦٢) في اليمن ، قد اوجد وضعاً جديدا بالنسبة للمملكة . فقد رأى المسؤولون السعوديون ، في الحقيقة ان سيادة المملكة قد باتت مهددة من قبل الجيش المصري ومن قبل الجمهوريين اليمنيين . وسنرى فيما يلي ان هذا الاعتقاد لم يكن منافيا للحقيقة : فقد قامت الطائرات المصرية بمهاجمة المدن السعودية كما اعلن المشير السلال عن ولادة « جمهورية شبه الجزيرة العربية » ، وعن رغبته في قلب كل « انظمة الحكم الاقطاعية » المتبقية . كانت الرياض تدعم في المقابل ، الملكيين ، بينما كانت وزارة الخارجية الاميركية تعلن اعترافها بنظام الحكم الجمهوري في بيان صادر في (١٩) كانون الأول ـ ديسمبر (١٩٦٢) رغم الاحتجاجات الشديدة التي وجهتها السعودية . فهل ضحت واشنطن بالاسر المالكة التي كانت تحميها بعد ان ضمنت لنفسها استمرار تدفق النفط ؟

لقد كانت ادارة كيندي التي رأت في الانقلاب اليمني انتفاضة داخلية والتي حصلت على تطمينات عبدالناصر حول الاهداف المحدودة لارسال القوات المصرية الى اليمن (دعم نظام الحكم الجمهوري في صنعاء) ، كانت هذه الادارة تخشى توسع هذه الحركة في كل ارجاء شبه الجزيرة . وقد كانت هذه

الاعتبارات موضوع جملة من المراسلات السعودية ـ الاميركية التي اعتبرتها غالبية المراقبين كمعاهدة دفاع مشتركة بين البلدين . ونحن لا نستبعد هذا التحليل الذي ستثبت الوقائع صحته .

والحقيقة انه في (٤) تشرين اول ـ اكتوبر (١٩٦٢) اقام الرئيس كينيدي مأدبة على شرف الامير فيصل ، واستغل المناسبة ليؤكد الالتزامات الاميركية . وفي (١٧) من الشهر نفسه ، عين فيصل رئيسا للوزراء ، وأرسل يطلب من واشنطن توضيح الموقف الاميركي. هذا الموقف أتى ضمن رسالة موجهة اليه من قبل الرئيس كينيدي في(٢٥) تشرين الأول ـ اكتوبر ، ونقرأ في نص الرسالة ما يلي : « اريد ان يفهم بوضوح ان المملكة العربية السعودية تستطيع ان تعتمد على صداقة وتعاون الولايات المتحدة في حل القضايا التي ستواجهها في الايام المقبلة . فالولايات المتحدة ، لها مصلحة عميقة وموجبة في المملكة العربية السعودية ، في استقرارها وفي تقدمها . . . باستطاعتكم ان تكونوا متأكدين من دعم الولايات المتحدة في الحفاظ على سيادة المملكة العربية السعودية». وقد نشر نص الرسالة في (٩) كانون الثاني ـ يناير (١٩٦٣) » . مع تعليق من وزارة الخارجية يوضح ان « هذه الرسالة ليست مقرونة بالضرورة بالتزامات عسكرية » [٢] .

ولكن الاحداث لن تلبث ان تكذب هذا التعليق الذي اضيف ـ على ما يبدو ـ نتيجة الضغوط التي مارسها الكونغرس الذي كان يميل الى ادانة الاسرة المالكة السعودية بسبب عدائها المزعوم للسامية ، وبسبب طابعها الاقطاعي . وكلف الرئيس الاميركي ، الورث بنكر بتجديد ضمانات الولايات المتحدة التي ابدت استعدادا للدفاع عن المملكة ضد اي عدوان يستهدفها للأمير فيصل ، على ان ترابط بعض الطائرات الاميركية في المملكة ، كضمانة على صدق هذه النوايا الحسنة . وفي اول شباط ـ فبراير (١٩٦٣) نشرت الصحف مضمون رسالة لم يعلن عنها ، كان كيندي قد وجهها الى عبدالناصر ، تهدد فيها الولايات المتحدة بأنه سيتوجب على مصر ان تواجه الولايات المتحدة نفسها اذا ما قامت

القوات المصرية بغزو المملكة بعد الغارات الجوية التي كانت تشنها على المدن السعودية . وهذا ما سيردده وزير الخارجية دين راسك في (٨) آذار ـ مارس . وفي (٢٨) ايار ـ مايو تؤكد واشنطن الشائعات التي ترددت حول ارسال قوات اميركية الى المملكة « لتدريب الجيش السعودي » . وفي (٣٠) حزيران ـ يونيو ، اعلن عن وصول سرب سلاح الجو الاميركي باستعراض قوة في اجواء جدة ، وكان فيصل قد وجد نفسه مجبرا ، طوال هذه السنة (١٩٦٣) وفي عدة مناسبات على شرح وتبرير ما لا يخفى على احد : تواجد الجيش الاميركي في المملكة .

في ما بعد ، اتخذت تطورات حرب اليمن سياقا آخر ، وتضاءل خطرها على المملكة ، فقد نجحت هذه الاخيرة ، على الاقل بين تشرين الاول ـ اكتوبر (١٩٦٢) وتموز ـ يوليو (١٩٦٣) في ان تضمن لنفسها حماية اميركية اكيدة ، وفي كل مرة كان الرسميون الاميركيون يتحدثون فيها عن الحرب اليمنية ، كانت تقرن تمنياتهم بحلول السلام بالتعبير عن دعمهم الرسمي لسيادة المملكة ، ويقول ستوكي « ان الولايات المتحدة الاميركية كانت مهتمة ، اولا وقبل كل شيء ، باستقرار نظام الحكم السعودي وبالانعكاسات السلبية التي يخلقها سقوطه على مصالحنا النفطية . . . ويكفي ان نقدم برهانا مدروسا وماديا على الاهتمام الاميركي ، مقرونا بارشادات عملية مدروسة بعناية لدعم امن السعودية ، كي نحقق الهدف المحدود الذي نسعى لتحقيقه منذ البداية » . . . ولكن ماذا تعني هنا ، والحالة هذه ، كلمة نظام حكم ؟ بامكان ستوكي ان يعتقد ، وبحق ، انه : « اذا كنا لا نبدي اهتماما كبيرا بطبيعة نظام الحكم الذي يختاره اليمنيون ، فإن بقاء الاسرة المالكة السعودية هو الذي يحدد ـ على ما يبدو ـ امن مصالحنا النفطية ، بالنسبة الى الحكومة وبالنسبة الى الصناعة »[٢٢] .

ويبدو ان القاهرة قد فهمت مضمون هذا القول ، [٢٣] وكذلك موسكو ، وان كان غرور السلال لم يساعده على اخذه بعين الاعتبار . فقد

اثبتت الاحداث ، من التدخل الاميركي عام (١٩٥٨) في لبنان وفي الاردن الى الموقف « المتصلب » الذي اتخذته ادارة كينيدي ـ جونسون في برلين ، وكوبا وفيتنام ، مصداقية التعهد الاميركي . وقد جرت هذه الاحداث في الحقيقة قبل حرب كشمير حيث شعر الحلفاء الاقليميون لواشنطن بالخيبة من جراء رفض الولايات المتحدة دخول الحرب ، كلياً ، الى جانب باكستان .

٣ ـ اتفاقيات (١٩٧٤)

تعود الاهمية المتعاظمة التي اتخذتها المملكة السعودية في الاستراتيجية الاميركية الشاملة ، الى سنة (١٩٧٢) عندما شاعت فكرة « ازمة الطاقة » خارج حلقات الخبراء الضيقة[٢٤] . وقد اظهرت الصفحات السابقة ان هذا الاهتمام قد برز منذ الاربعينات . والعامل الاساسي الجديد هو ان الحكومة كانت قد بدأت تعتبر المملكة السعودية ، منذ السبعينات ، ليس « كبلد صديق » ، او كبلد تكثر فيه المصالح الاميركية الخاصة فحسب ، بل كبلد حيوي لأمن الولايات المتحدة ، وقد برز لهذه الاهمية الحيوية مظهران : ١) التموّن بالنفط ، ٢) العائدات النفطية ، وارتفاع الاسعار الذي وفر للحكومة السعودية مبالغ ضخمة من الدولارات . على ضوء مثل هذه الاعتبارات وقعت اتفاقيات عام (١٩٧٤) ، بمبادرة من واشنطن على اكثر تعديل .

لقد ادت هذه الاتفاقيات (الا اذا كان قد احتفظ بقسم منها سرية ، وهي فرضية شائعة) الى انشاء لجنتين مشتركتين ، الأولى اقتصادية والثانية ، عسكرية . ويشرف على اعمال اللجنتين رئيسان مباشران ، الامير فهد من جهة ، ووزير الخارجية من الجهة الأخرى . هذا بالاضافة الى هيكلية مفصلة تهدف الى التذكر بأن وظيفة هاتين اللجنتين هي تكوين جهاز مركزي للتعاون ، الواسع والمتعدد الاشكال ، بين البلدين . فاللجنة الاقتصادية مثلاً يترأسها وزيرا المالية . وتساعد الوزيرين اربع مجموعات عمل مكلفة بدراسة قضايا التصنيع

والتأهيل والتكنولوجيا والزراعة . وقد اتاح مجمل هذا الجهاز ، منذ قيامه حتى اليوم ، القيام بلقاءات عديدة واستطاع ، برأي العديد من المؤلفين ، ان يضمن استمرار متابعة مشاريع المملكة الاقتصادية والعسكرية ، خارج تقلبات الظروف التاريخية .

اما اللجنة العسكرية فقد سبق لها ان عقدت عدة اجتماعات ، ومهمتها تقضي بدراسة احتياجات المملكة الدفاعية ، وكل القضايا التي تترتب على عقود شراء العتاد العسكري . ويؤكد المسؤولون الاميركيون باستمرار ان تشكيل هذه اللجنة لا يلزم واشنطن بتعهدات جديدة . فلنفترض ان ما تقوله الحكومة الاميركية صحيح ، ولنضف ان الالتزامات السابقة والتغلغل الفعلي كافية بحد ذاتها . هذا ونذكر بأن المملكةَ هي البلد النفطي الوحيد الذي اقام مثل هذه الصلة التنظيمية الثنائية مع واشنطن . فمع ايران مثلا ، لم تقم واشنطن سوى لجنة تعاون اقتصادي .

ما هي اهمية اتفاقيات عام (١٩٧٤)؟ قد يكون من المفيد ان ننظر اليها كمؤشر لا كحدث بحد ذاتها ، ان القاء نظرة موضوعية على الرهانات القائمة ، تكفي لنستشف رد الفعل الاميركي في حال تعرض المملكة لخطر جدي . ولا شك في ان وضع النظام الدولي في فترة بروز هذا الخطر ، يكتسب اهمية بالغة في تحديد رد الفعل الاميركي . ومن المرجح ان يكون مؤلفو « تقرير جاكسون » على حق عندما يؤكدون ان « قاعدة العلاقة السعودية الاميركية كانت في الميدان الامني »[٢٥] . ويضيف التقرير : « ان السعوديين يعتبرون الالتزام الاميركي نافذا في حال التعرض لهجوم سوفياتي » .

هل تدافع الولايات المتحدة عن المملكة ضد هجوم من قبل احد البلدان المجاورة ؟ يجيب التقرير الذي يؤكد عدم وجود اتفاقية مكتوبة بين البلدين ، بالايجاب : « لقد طلب السعوديون تعهدا اضافيا من قبل الولايات المتحدة تلتزم

بموجبه بالدفاع عنهم ضد الراديكاليين العرب ، ومن المرجح انهم حصلوا عليه »[٢٦] . وقد ميز التقرير بوضوح بين ايران (الشاه) والمملكة العربية السعودية ، فهو يقول ان للولايات المتحدة مصلحة في تدعيم ايران وفي الحفاظ على استقرارها السياسي من ناحية ، ولكنه يلمح فقط الى « الحفاظ على امكانية الوصول الى المخزونات النفطية السعودية » ، اي انه يعتبر ايران كفاعل ، ويعتبر السعودية كميدان . لذلك فهو يدعم الأول ، ويحمي الثانية . والفارق هنا يكتسب اهمية بالغة نظراً الى ان التعهد الاميركي يتعلق بالنفط وليس بنظام الحكم السياسي . ان غموض هذا التقرير ناتج عن انه لا يتوقع بأي حال ، اي تهديد من قبل السلطات الموالية للغرب ويبدو انه يشير احيانا ،إلى أن قيام هيمنة ايرانية شاهانية في المنطقة على حساب الرياض والامارات ، لا يكون بالضرورة ، وفي بعض الحالات ، مناقضا للمصالح الاميركية اذا كانت هذه الهيمنة لا تضعف ايران ولا تقطع على الولايات المتحدة طريق النفط . ان مثل هذا التحليل ، الذي لا يبدو انه صادر عن الهيئة التنفيذية يميز بوضوح بين المملكة والسلطة السعوديتين ، فليس ما يدعو للدهشة في ان يرفضه السعوديون .

هل تلزم تعهدات عام (١٩٧٤) الولايات المتحدة بمسؤوليات جديدة ؟ لا يزال هذا السؤال مطروحاً . الجواب الرسمي هو النفي : « ان قرار انشاء اللجنة المشتركة لا يعني اي تعهد اميركي بالاضطلاع بمسؤوليات دفاعية جديدة في المنطقة » . (الفريد اثرتون ، امام لجنة من مجلس النواب في The Persian Gulf 1974 ص ٦٥) . ومع ذلك فإن اثرتون يعتقد ان اللجنة الاقتصادية ليست سوى « نمط» تحاول واشنطن ان تطبقه في بلدان اخرى (ص ٦٧) ويحاول ان يظهر الأمر على انه عملية اضفاء صفة رسمية على « علاقة طويلة جدا ومستمرة » (المرجع السابق ص ٢٥٩) . إلا أننا نذكر ان هذه اللهجة ، الموجهة لاعضاء الكونغرس القلقين ازاء ارتباط بلدهم بمسؤوليات جديدة ، تختلف عن البيان المشترك الصادر في (٨) حزيران - يونيو (١٩٧٤)، [تجد نص

هذا البيـان في المـرجع السابق ص ٢٥٩ ـ ٢٦١] ، وتختلف ايضا عن البيـان التحضيري الموضوع في (٥) نيسان ـ ابريل (١٩٧٤) . يدور الكلام هنا ، على العكس ، حول « توسيـع التعاون » (الفقرة الأولى) ، وحول « تعزيـزه » (الفقرة الثانية) ، وفيه اعتراف بأن « مسؤولية الحفاظ على امن المنطقة تعود الى دول المنطقة » . (الفقرة الثالثة) ولكـن قيـام اللجنتين « يفتتح عهدا من التعاون الاوثق » . ان التكتم في الفقرة الثالثة لا يمكن ان يلغي الصيغ العامة ، ولكن الثابتة ، التي يعترف فيها الطرفان بتدعيـم ما (وليس مجرد اضفاء صفة رسمية على علاقاتهما) . ونشير هنا الى شهادة هاملتون رئيس اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الاوسط في مجلس النواب ، الذي لا يتردد في أن يؤكد وجود تبدل في طبيعة (وليس في درجة) العلاقة مؤكـداً (المـرجع السابق ص ٢٦٣) ان الولايات المتحدة ، التي تفيد من علاقة مستمرة ووثيقة مع المملكة السعودية ، كانت تسعى ، مع ذلك ، الى اقامة « علاقة خاصة مع هذا البلد » ويضيف قائلاً ان مرد ذلك « الى ان صلاتنا الودية والحارة مع هذا البلد تشكل ممراً لعلاقاتنا مع الدول العربية الأخرى في الخليج » . اما ان تكون المبادرة في اقامة هذه « العلاقة الخاصة » قد انطلقت من الولايات المتحدة ، فهذا ما يؤكده هاملتون في قوله : « لقد طلبنا من سفير المملكة السعودية ، بصفة عاجلة ، ان ينقل الى حكومته رغبتنا في اقامة علاقة خاصة جديدة (التشديد من المؤلف) وفي انشاء لجان مشتركة خاصة من اجل تحقيق هذا الهدف» .

وفي السنة التالية :(انظر The Persian Gulf 1975) يذكر جوزيف سيسكو (نائب وزير الخارجية الاميركي آنذاك) بعدم وجود مسؤوليات جديدة للولايات المتحدة ، امام سيـل الاسلحة المتدفق وازديـاد عدد المـواطنين الاميركيـين في المملكـة ، ويبرر سيـاسة واشنطن امام بعض اعضاء الكـونغرس بالعبارات التالية : « نحن لا نجد وسيلة عملية تفصل ما بين المظاهر العسكرية لسياستنا والمظاهر السياسيـة ، الدبلوماسيـة ، الاقتصاديـة ، أو غيرها ، . . . نحن لا

نستطيـع ان نؤكـد صداقتنا واهتمامنا ، من جهة ، وان ننكـر المساعدات او الخدمات التي لها اهمية الحيـاة او المـوت لاصدقائنا ، من جهة اخرى »(ص ١٢) . ان تورط واشنطن على الصعيد العسكري لأبعد من ذلك (ص ٣٩) ، وهي تجد مبرراته في واقع ان الرياض تفضّل ان تعمل انطلاقاً من العلاقة بين الحكومتين ، مما يدفع بوزارة الدفاع للقيام بعملية الاختيار » .

عندما ووجهت وزارة الخارجية بالقول ، ان تدخل واشنطن هذا يخالف مبادىء نيكسون ، جاء الجواب غير مقنع (المرجع السابق ص ٧١) : « ان التسعماية شخص ، المرتبطين بالشركات المدنية المتعاقدة في المجال العسكري ، يشكلون عاملاً مركزياً يتيح للاسلحة المختلفة المـوجودة بحوزة السعوديـين ان تكون اسلحة عملياتية . وهذا لا يشكل نوعاً من التدخل العسكري الاميركي في الخارج ، الذي حاولت مبادىء نيكسون ان تتجنبه . . . . فليس لنا أي معاهدة امن مع المملكـة العربيـة السعوديـة » . باستطاعتنا ان نصدق هذه المـلاحظة الاخيرة ولكننا لا نرى كيف نستطيع الا نعتبر هذا العدد المتزايد من الاميركيين المرتبطين بشتى انواع العقود في كل مجالات العمل الحيوية في المملكـة ، نقضاً لمبادىء نيكسون . صحيح ، ان المسؤوليات الجديـدة قد تتحقق خارج عمل اللجان المختصة ، ولم تكشف واشنطن عن التأكيد ان اللجنة المكلفة بالقضايا العسكرية هي لجنة استشارية وان « وظيفتها الرئيسية تقتصر على اعطاء الولايات المتحدة رؤية اوضح لاحتياجات المملكة واولويـاتها » . (ص ٧٣) ولا يتردد احد مساعدي وزير الدفاع الاميركي ، في التحدث عن « تورط » اميركي (ص ٨٩) ويذهب الى حد التأكيد حرفياً (ص ١١٠) « بأن السعوديـين بحاجة للدعم وللحماية الاميركية ضد الاعداء العرب المحتملين » . فكيف نوفق بين هذا القول وتأكيد احد خبراء مؤسسة بروكنغز الذي لم « يشعر بأي رغبة اميركية في ارتباط الولايات المتحدة ، شرعياً او عاطفياً ، بدول الخليج » (المـرجع السابق ص ١٦٨ و ١٨٠) ؟ فهل ثمة اتفاق نفطي مواز لهذه الامنيات ؟ كثيرون هم

الذين يعتقدون ذلك (انظر عالم النفط ، ٢٨/ ٥/ ٧٧) ويؤكد البعض بوضوح ان الرئيس فورد قد وقع مع الرياض اتفاقية ، حتى عام (١٩٨٥) ، تتيح تزويد الولايات المتحدة بالنفط السعودي بسعر منتظم . فاذا كان لهذه الاصداء نصيب من الصحة ، تبدو السيطرة الاميركية على قدر كبير من الاهمية نظراً لرفض الرياض ، بضغط من واشنطن ، توقيع هذا النوع من العقود مع ثلاثة بلدان اخرى (فرنسا ، اليابان ، ايرلندا) [انظر الفصل السادس] .

يبقى ان المملكة العربية السعودية غالبا ما كانت تعتبر هدفاً لهجوم اميركي او مدعوم من قبل الاميركيين ، فكيف نوفق بين تأكيد التحالف ومثل هذه الادعاءات ؟ ان المقابلة التي اجرتها مجلة بزنس ويك ، في كانون الثاني - يناير (١٩٧٥) مع كيسنجر قد باتت ذائعة الصيت ، هذا على رغم من واقع ان الكونغرس قد نشر ، في ايلول - سبتمبر (١٩٧٥) ، دراسة تخلص الى ان الاخطار الناجمة عن هجوم على الآبار هي اكبر بكثير من المكاسب التي يحققها مثل هذا الهجوم . وكانت مجلة ناشيونال ريفيو تؤكد في تشرين الثاني - نوفمبر (١٩٧٦) ان احتمالات قيام هجوم اميركي على آبار النفط لا زالت قيد الدرس . اما ادارة كارتر فقد ذهبت الى ابعد من ذلك . فقد اعلن ، منذ شباط - فبراير (١٩٧٧) ، عن تشكيل ثلاث فرق مكلفة بالقيام بمثل هذه العملية وكان هارولد براون يؤكد ان « مناطق النفط في الخليج تعادل بلدان منظمة حلف شمالي الاطلسي اهمية من الوجهة الامنية » . وكان شليسنجر يزايد مؤكداً أن « الولايات المتحدة قد تجد نفسها مضطرة لحماية مصادر نفطها في الشرق الاوسط عسكريا . وهناك حديث عن خطط جاهزة (انظر عالم النفط ، ٢٥/ ٢/ ٧٧ ، ٢٩/ ١٠/ ٧٧ ، ١٢/ ١١/ ٧٧) . وأكثر من ذلك ، فقد وضعت خطط للقيام بهجوم بواسطة وسيط اقليمي : ايران (انظر Access To Oil) أو اسرائيل (كومنتري ، نيسان - ابريل (١٩٧٧) ، إلا أن ما يثير الاهتمام » هو الاستخفاف العلني بهذه التهديدات من قبل الرياض . كان السعوديون يردون احياناً

بقولهم : سندمر آبارنا قبل ان نسلمها لأي كان . ولكن ، في الحقيقة ، يبدو انهم كانوا مقتنعين ان هذا الامر لا يعنيهم وان هذا التهديد يحدث من اجل ردع قوة اجنبية . هل هناك من هو اقرب منهم الى المصالح الاميركية في المنطقة ؟ وفي اي حال هل تضرب الولايات المتحدة اكثر حلفائها الاقليميين وداعة ؟ لا معنى لمثل هذه الخطوة . هذا بالاضافة الى ان عدد الاميركيين في المملكة لكفيل بأن يردع اي خطوة سعودية معادية للولايات المتحدة ، وكفيل بأن يزج بهؤلاء في اي هجوم ضد المملكة .

٤ - ازمة (١٩٧٩)

هذه الحسابات المهدئة لخواطر الطرفين معاً بدت غير مناسبة في مرحلة لاحقة. من هنا نشوء أزمة فعلية في العلاقات السعودية - الاميركية قد لا يكون لا مثيل لعمقها في ربيع سنة (١٩٧٩) ، وكما هو منتظر كان مصدر الازمة الرئيسي ينبع في معطيات اقليمية لا في صلب العلاقة الثنائية نفسها . ويبدو ان الاميركيين هم المسؤولون اساسا عن التطور السلبي في العلاقة ، اذ اعتبر السعوديون ان موقفهم من احداث ايران ، ان دل على شيء فعلى عدم الرغبة او فقدان القدرة على دعم حليف يصادق واشنطن منذ (٣٧) عاماً . ثم تزايدت التلميحات حول النفط فظهر تقرير يقول ان مقدرات المملكة النفطية هي اقل بكثير مما يعتقد ومقدرتها على تلبية حاجات الغرب من النفط أضعف مما يروج وذهب بعض الاميركيين الى حد القول أن الرياض ، بالفعل ، لا تعاند زيادة اسعار النفط كما تدعي، غير أن النقطة الثالثة التي ادت الى تشنج العلاقة كانت ولا شك الاهم وهي متعلقة طبعاً بالموقف السعودي من اتفاقيات ومن ثم من معاهدة كمب ديفيد ، والواضح أن واشنطن كانت تراهن على ردة فعل سعودية ايجابية او على الاقل محايدة من هذه المعاهدة مرتكزة في ذلك على الحماس الذي ابدته الرياض

لانعقاد قمة كمب ديفيد في ايلول ـ سبتمبر (١٩٧٨) ، غير ان نتائج القمة كانت بعيدة عما كانت الرياض، (كما العرب) تتوقعه او تتمناه . ومن هنا بدأ المأزق . غير ان معارضة الرياض للاتفاق لم تكن قوية للغاية كما لم تكن بالفعل مؤثرة على التأخر في توقيع المعاهدة اذ نشأت بين القاهرة وتل ابيب اكثر من علامة استفهام بل اكثر من خلاف حول تفسير الاتفاقية . وبالرغم من مشاركة الرياض في قمة بغداد ، ظل الاعتقاد سائداً ، خلال الاشهر التي تلت اتفاقيات ايلول- سبتمبر (١٩٧٨)ان المعاهدة قد لا توقع فعلاً ،نظراً لتعدد الخلافات حول تفسيرها . هذه الخلافات طغت على المعارضة العربية التي تمثلت في قمة بغداد ، بقرارات اتفق بالفعل الاّ تنفذ الا في حال توقيع المعاهدة نفسها . ولما كانت هذه لم توقّع لأسباب غير سعودية اساساً ، بقي الضغط الاميركي من جهة والعربي (غير المصري) على السعودية مقبولاً حتى اذار-مارس(١٩٧٩). ثم وقعت المعاهدة وشاركت الرياض بالقول ان المعاهدة لا تفي بالمطلوب كما وافقت على مقاطعة مصر . ولكن المعاهدة اميركية الايحاء ، فكيف يرفض عمل الحليف ويحافظ على صداقته ؟

لنعط أولاً صورة عن تطور الاحداث في ابعادها الرئيسية الثلاثة : (ايران ، النفط ، كمب ديفيد) . اثارت حماسة واشنطن لاتفاقية كمب ديفيد ، وتلكؤها في دعم الشاه ، وانتقادها لرفع اسعار النفط في أبو ظبي ردوداً متشنجة في المملكة ، عبّر عنها السفير السعودي هناك بوضوح . «ولتطمين حلفائها » قررت واشنطن القيام بعدد من المبادرات ذات الطابع العلني . ففي (١١/ ١/ ٧٩) ، اعلن عن ان احدى عشرة قطعة بحرية وسرباً من طائرات ف ـ ١٥ ستصل الى السعودية بعد عشرة ايام وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية ان هدف الزيارة هو اظهار اهتمام واشنطن لا بأمن السعودية فحسب بل بأمن المنطقة ككل . وعلّقت انترناشيونال هيرالد تريبيون في اليوم التالي على الامر بتشبيهه « بدبلوماسية البوارج » غير العنيفة لأنها لا تشكل تهديداً لدولة اخرى

بقدر ما تعبّر عن رغبة في حماية حلفاء بينما رأت اذاعة الرياض (النهار١٣/ ١) أن المبادرة تعتبر « دليلاً على العلاقات الوثيقة الدائمة بين السعودية والولايات المتحدة » . ولاظهار مدى اهتمام واشنطن بدعم حلفائها ، اتخذ قرار مفاجيء بتعجيل زيارات الطائرات (وبالغاء المناورة البحرية لبطئها) فوصلت في (١٤/ ١) بدلاً من (٢٠/ ١) وفي اليوم التالي كان فهد وسلطان يحضران عرضاً لمناورات هذا السرب (من المفيد مقارنة الحال مع احداث اليمن سنة ١٩٦٣ والشبه واضح) ، ثم عرضاً آخر في (١٨/ ١) بالقرب من جده بينما ذهبت الصحف السعودية تدافع بحماس عن الحدث بوجه منتقديه من العرب وفي (٢٠/ ١) اقيم عرض ثالث في قاعدة خميس مشيط بالقرب من الحدود اليمنية . وبعد اسبوع من « عرض العضلات الجوي » عادت الطائرات الى الولايات المتحدة عن طريق السودان والمغرب واسبانيا .

ولم يمض يومان على الحدث حتى كانت واشنطن تعلن مبادرتين مهمتين : الأولى هي سفر هارولد براون لزيارة المنطقة ، (وهي اول مرة يقوم فيها وزير دفاع اميركي بهذه المهمة في الشرق الاوسط) والثانية هي دعوة الرئيس كارتر الامير فهد لزيارة واشنطن وقبول فهد للدعوة ،ثم تبع ذلك ما يبدو انه اهم وهو رسالة من كارتر الى الملك خالد حملتها وزيرة التجارة الاميركية قائلة انها«تؤكد الاهمية التي نوليها لعلاقتنا بالسعودية » (النهار ٢٩/ ١) . وكأن ذلك لم يكن كافياً فاذا بالناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية يصرّح في (٢/ ٢) ان واشنطن تعتبر علاقاتها بالسعودية « مفيدة وايجابية » . ولكن هذا التعليق جاء بعد ظهور أحد تباشير ازمة اذ كان السناتور فرانك تشيرش رئيس لجنة الشؤون الدولية في الكونغرس ، قد صرّح قبل ذلك بيوم ان على الولايات المتحدة اعادة النظر بعلاقاتها بالرياض وبصفقة طائرات ف ـ ١٥ للمملكة اذا ظلت المملكة على موقفها من اتفاقيات كمب ديفيد . كان التهديد مباشراً ولم ينفع القول ان

تشيرش لا يمثل الادارة . فكيف يمكن للسعوديين الفصل بينه وبين ادارة تسعى بوسائل علنية متعددة للضغط على الرياض باتجاه موقف ايجابي من الاتفاقيات ، من زيارة فانس للمملكة غداة كمب ديفيد ، إلى دعوة كارتر السعوديين (النهار ١/٢٧) ، لدعم الاتفاقيات علناً (وكأنهم يؤيدونها سراً فقط) ؟ وقد تكون مقابلة كيسنجر مع مجلة ذي ايكونوميست ، البريطانية ، شكلت مصدر خوف للسعودية اذ لمحّت بوضوح الى ان واشنطن بدعوتها لحقوق الانسان وبتعاملها « السيء » مع احداث ايران قد ساهمت ، ربما ارادياً ، في سقوط الشاه .

في هذه الاجواء كان من المنتظر ان ترتدي زيارة وزير الدفاع الاميركي للمنطقة اهمية كبرى . وبالفعل صرّح براون في المملكة (٢/١٠) « ان العلاقات بين البلدين ستكون اوثق في المستقبل » واضاف : « ان اميركا تستطيع تقديم التدريب والمعدات الى السعودية بشكل افضل من اي دولة اخرى واننا سنفعل ذلك كما سوف نقدم لها القوة اللازمة لمواجهة اي عدو خارجي » وقبل مغادرته السعودية قال الوزير ايضاً : « ان الولايات المتحدة ملتزمة منذ عهد الرئيس ترومان بأن أي عدوان أو تهديد بالعدوان على المملكة يعد مسألة ذات اهتمام فوري . . . اني احمل معي افكاراً اميركية لاستراتيجية عريضة لمواجهة هذه الاخطار » . ما هي هذه الاستراتيجية ؟ إ . هـ . ت . اعتبرت أنها أساساً مناقشات دورية بين البلدين (٢/١١) ولكنها لم توضح ماذا يعني وزير الدفاع (٢/١٢) بقوله« ان العلاقات بين السعودية والولايات المتحدة اتخذت اتجاهاً عسكرياً واقتصادياً جديداً كنتيجة للفوضى في ايران » . بالفعل تناقضت الآراء حول مدى نجاح زيارة براون . فالوزير نفسه ، (وصحف غربية مختلفة) اعتبرها ناجحة بينما عبّر السعوديون بوضوح عن قدر من الامتعاض . فالامير فهد جعل الوزير ينتظر ساعتين قبل استقباله (واعتبر الحادث ذا مغزى) كما يبدو ان الوزير لم يلق أي « حشرية » عند ولي العهد عندما تكلّم عن تقوية الوجود العسكري الاميركي في المنطقة (تايم ٢/٢٦) . وقال جون كولي ، وهو

صحفي اميركي شديد المعرفة اجمالا بالمنطقة ان السعوديين كانوا ينتظرون التزاماً اميركياً علنياً اوضح بدعم استقرار السعودية بل انهم كانوا يعتقدون ان على الأميركيين اعتبار اتفاقيات كمب ديفيد قد فشلت والعودة إلى البحث عن اتفاق شامل . ويقول كولي ايضاً انه قد حدثت خلافات كبرى ضمن العائلة المالكة . ففيما كان عبدالله يسعى للتقرب من موسكو كان سلطان يبحث عن امكانية الوصول إلى معاهدة دفاع مشترك رسمية بين واشنطن والرياض (ميدل ايست انترناشيونال ٢/ ٣/ ١٩٧٩) .

غير أن الحدث الاهم ، سعودياً ، كان الاعلان في (٢/٢٣) بعد اسبوع من زيارة براون ، عن تأجيل زيارة فهد لواشنطن . البيت الأبيض تحدث عن « اسباب صحية » والرياض قالت ان صحة ولي العهد ممتازة ، اما الاسباب الفعلية للمبادرة السعودية السلبية فقد تكون احد الاسباب التالية او هي مجتمعة : ١) توقع السعوديين لقرب توقيع معاهدة كمب ديفيد . ٢) انتصار الثورة الايرانية الشامل والنهائي . ٣) انفجار حرب اليمن والشعور ربما بأن واشنطن تريد الضغط على السعودية من خلال اليمن . ٤) خلافات ضمن العائلة المالكة حول الموقف الذي على فهد اتخاذه في وجه الاميركيين . ٥) دعوة واشنطن السعودية للقبول بوجود عسكري اميركي اكبر في المنطقة وربما محاولة فرض معاهدة جديدة على السعودية (كما كانت موسكو تردد بشكل يومي في تلك الفترة) .

وبالفعل قال وزير الطاقة (إ. هـ. ت. ٢/٢٥) ، ان الولايات المتحدة تنظر بجدية الى قيام وجود عسكري بشري في الخليج . واكدت وزارة الخارجية النبأ رسمياً في اليوم التالي مضيفة ان المشاورات مع دول المنطقة حول المسألة قد بدأت بالفعل . وقالت الجريدة (٢/٢٧) ان السعودية ميالّة لرفض هذه الاقتراحات وتسعى على العكس لمزيد من التسلح ولمستوى اعلى منه . وفي اليوم التالي (٢/٢٧) اكدت الجريدة نفسها ان السعودية رفضت الاقتراح الاميركي

ومنذ زيارة براون تحديداً بينما كان الناطق باسم الخارجية الاميركية يقول ان واشنطن بدأت تميل الى التخلي عن الفكرة ، غير ان البنتاغون ظل مصراً على المشروع وشدد من ضغطه على البيت الأبيض (إ. هـ. ت. ١/ ٣) كما ذكّر مسؤول فيه : « ان انشاء قوة عسكرية في المنطقة سيشكل دليلاً ملموساً على مصلحتنا الحيوية في الخليج وعلى اننا مستعدون للقيام بكل ما يلزم ، حتى استعمال القوة العسكرية لحماية مصالحنا الحيوية هناك » .

احداث ايران من جهة ، حرب بين اليمنين ، ضغط اميركي للقبول بكمب ديفيد وبتواجد عسكري . . . هل استنكفت الرياض عن الربط بين هذه العناصر وهل كان باستطاعتها تجنب ذلك ؟ طبعاً لا ووكالة نوفوستي السوفياتية تبرعّت على كل حال بمساعدتها في هذا المجال (راجع الفقرة الأخيرة من هذا الفصل) . الواضح ان واشنطن كانت تهيىءخططاً خاصة للتدخل العسكري حتى ولو كان موقف السعوديين (أو بعضهم) سلبياً . (راجع نيوزويك ١٢/ ٣/ ٧٩ ص ١٧ وتايم التاريخ نفسه ص ٣٤ ـ ٣٧ و يو إس نيوز إند وورلد ريبوت ، التاريخ نفسه ص ٢٤ ـ ٢٦) . . . ثلاث اسبوعيات اميركية ، تتحدث في اليوم نفسه عن اشكال التدخل العسكري الممكنة بعدما كان وزير الطاقة قد اكد في (٢٥/ ٢) ان واشنطن تسعى لوجود عسكري مباشر ووزير الدفاع قد زايد بقوله ان واشنطن مستعدة للتدخل العسكري لحماية استمرار ضخ النفط ، وقد يكون الرئيس كارتر قد اراد التراجع بعض الشيء (مؤتمر صحفي ٢٧/ ٢) حين قال : « ليس لدينا رغبة في فتح قواعد عسكرية في تلك المنطقة او في ارسال قوات اميركية الى السعودية ولكننا نريد بوضوح زيادة قدرات ومسؤوليات اصدقائنا وحلفائنا » . غير انه في الوقت الذي بدت المشاريع الاميركية متعثرة ، وزيارة فهد لواشنطن ملغاة ، بدأت في الولايات المتحدة حملة واسعة النطاق شارك فيها افراد من الكونغرس وصحفيون بارزون للتشكيك بمقدرات المملكة السعودية على الاستقرار وعلى مسايرة القرن العشرين

وعلى تجنب الخلافات بين امراء العائلة المالكة (راجع مقالات جورج ول وتصريحات فرانك تشيرش المتجددة والملف الذي اصدرته يو إس نيوز اند وورلد ريبورت تحت عنوان : « الى اي مدى السعودية هي بالفعل بلد صديق ؟ » في ٢/ ٤/ ١٩٧٩) .

في هذا الجو من انعدام الثقة المتبادل ، وقعت مصر واسرائيل معاهدة كمب ديفيد ورأت الرياض نفسها في غاية الاحراج : ضغط عربي قوي في مؤتمر بغداد ، مزايدة ايرانية جديدة ، ازمة في العلاقة مع واشنطن . . . ومع ذلك زبغنيو برجنسكي يزور المملكة لحملها على موقف اكثر تأييداً للمعاهدة . (٣/١٧) . الزيارة كانت فاشلة تماماً اذا كانت تبغي استخراج موقف سعودي صريح مؤيد للمعاهدة . ربما التعبير القائل : « بقيت الصداقة واضمحلت الثقة » هو الافضل لوصف تلك الفترة (م. إ. إ. ٣٠/ ٣/ ٧٩) . ولن نفصّل هنا تطور الموقف السعودي من المعاهدة (راجع الفصلين الاخيرين من الدراسة) ولا تدهور العلاقات بين الرياض والقاهرة (وحدوده) بل سنكتفي بالقول ان هذين العنصرين لم يكونا ابداً في مصلحة واشنطن . وان استمرت العلاقات ايجابية في الاساس فلأن كلاً من الطرفين كان يعتبر عن حق ان لا مناص من استمرار صداقة اساسية لمصالح الفريقين الحيوية . في هذا الاطار يمكن فهم زيارة نائب وزير الدفاع الاميركي ،بعد شهرين من رحلة رئيسه للمنطقة ، وهي تعطي مرة اخرى صورة عن رغبة واشنطن في استقرار المملكة بالرغم من الخلافات السياسية التي عبّر عنها خصوصا في مشاركة الرياض في المبادرات العربية الهادفة لمعاقبة مصر . هذا ربما ما حاول فانس قوله في (٢٦/ ٤) بعدما صرّح أنه ولو كان يأمل دعماً افضل من السعودية لمعاهدة السلام فمعالجة الامر يجب ان تكون صبورة ومتأنية ، ويبدو ان المخاطب الذي كان في ذهن الوزير الاميركي آنذاك كان الرئيس السادات ، الذي يبدو أنه لم يتمالك نفسه أحياناً في ردة فعله على مقاطعة العرب له (في ٣/ ٥ مثلاً حين اتهم الرياض بالضغط على عدد من الدول العربية لحملها على قطع علاقاتها بالقاهرة) .

وفي غياب فهد عن المملكة ، الذي يبدو ان الخلافات العميقة ضمن العائلة المالكة (ووجود التيار الاكثر تأييداً لواشنطن في وضع الأقلية) قد سببته ، ساءت العلاقات السعودية ـ المصرية بدرجة اكبر كما توترت العلاقات السعودية ـ الاميركية بشكل اوضح ، وفي(٥/ ٥)كتب مراسل الواشنطن بوست رسالة من الرياض يؤكد فيها رفض الرياض للمقترحات التي حملها هارولد براون في شباط ـ فبراير ويشير الى توقف المساعدة المالية السعودية لمصر ويستنتج وجود أزمة حقيقية بين الرياض وواشنطن . هذا ، على أي حال ، ما كانت ترده مراجع مختلفة جداً من صحف الولايات المتحدة الى صحف بيروت الى وكالة تاس السوفياتية . وكتأكيد لوجود الأزمة صرّح سعود الفيصل غداة الرسالة المذكورة بقوله : « ان العلاقات السعودية الاميركية لم يطرأ عليها ما يستدعي التعليق عليه » . . . وفي اليوم التالي (٧/ ٥) أتى التأكيد من واشنطن نفسها حيث اعترف فانس « بأن العلاقات بين البلدين تدهورت بسبب خلافات حادة وواضحة حول معاهدة كمب ديفيد » . وشدد فانس على « ان الادارة الاميركية تبذل قصارى جهودها لحث السعوديين على الاستمرار في تقديم مساعداتهم لمصر » كما حدد تاريخاً لتبدل الموقف السعودي : « لقد تغير موقف الرياض منذ قمة بغداد » . واتت اشارة غير مباشرة ، ولو واضحة ، الى تأزم العلاقات عندما نشرت نيويورك تايمس افتتاحية انتقدت فيها « سعي فرنسا للاستفادة من فتور العلاقات السعودية الاميركية » . وقالت الافتتاحية ايضاً : « لقد بذل الرئيس كارتر جهداً كبيراً في الكونغرس لترتيب صفقة ف ـ ١٥ لا بسبب الصداقة بين البلدين فحسب بل ، ايضاً ، لجعل السعوديين يعتمدون على واشنطن في شيء ما وهذا التأثير الاميركي يبدو اليوم بالغ الاهمية » (التشديد منها) .

غير أن استمرار الامور تتدهور بهذا الشكل وبدء عدد من الدول بالاستفادة من سوء العلاقة بين الطرفين حثّا الرياض وواشنطن للبحث عن نقطة نهاية للأزمة ، ففرنسا كانت تسعى لاحلال الميراج مكان ف ـ ١٥ ، وموسكو وبكين تحاولان الاستفادة من الفرصة لاقامة علاقات ديبلوماسية مع المملكة ،

والسادات يكيل الاهانة للمملكة . . . وبالرغم من ان العلاقات بين الطرفين لم تنقطع يوماً خلال كل هذه الفترة ، وان عدداً من اللقاءات قد تم بالفعل كما ان زيارات المسؤولين الاميركيين لم تتوقف ، وعلى مستوى عالٍ خلال هذه الفترة (براون ، برجنسكي ، خوانيتا كربس ، ماكيفرت ، الخ . . .) . فإنه يمكن اعتبار تاريخ (١٩/ ٥) كبداية لرد اكثر ايجابية من قبل القيادة السعودية . يومها التقى سفير واشنطن في القاهرة هرمان ايلتس الأمير فهد في روما ، ولم يتضح شيء عن اللقاء الا انه كان ودياً وسرياً ، قبلها بيومين كان عبدالله ، الذي صوّر احياناً كالأقل تأييداً لواشنطن في الرياض ، يصرّح لمجلة لونوفيل ايكونوميست الفرنسية انه « لا يعتقد ان العلاقة بين واشنطن ، والرياض ، سوف تتأثر من رفض السعودية لاتفاقيات كمب ديفيد » وبدا تطور الموقف السعودي اوضح في (٣١/ ٥)حين لمحّت الرياض الى رغبة لديها بزيادة انتاج النفط بحيث يتوقف الارتفاع السريع في اسعاره ، بناء على طلب اميركي مباشر ، وفي(٢/ ٦)صرّح احمد زكي اليماني ، الذي بدا قليل الكلام خلال هذه الفترة الحرجة ، بأن السعودية لا تريد ابداً ، وضع قيود على تصدير النفط للغرب بل هي : « تسعى لتجنيب الغرب تدهوراً اكبر في أزمة الطاقة » . ومن الجانب الاميركي ، بدت الأمور في تحسن بدورها حين صرّح الناطق باسم وزارة الخارجية بأن العلاقة بالسعودية : « ستبقى صلبة ووثيقة ومفيدة للطرفين » . بينما ذكرت الصحف الاميركية ان واشنطن اوقفت ضغطها على الرياض لتأييد المعاهدة وقررت عدم الرد على رفض الرياض تمويل صفقة طائرات ف ـ ٥ لمصر ، وفي نهاية حزيران ـ يونيو كان الملك خالد يؤكد لصحيفة السياسة الكويتية ان « التباين بين المملكة واميركا لن يؤثر على العلاقات . . . وان واشنطن لا تضغط على الرياض لتخفيف حدة المقاطعة ضد مصر » .

هل ان وقف الضغوط على الرياض كان يكفي لكي يقبل السعوديون بترطيب العلاقات وبزيادة انتاج النفط ؟ اعتقادنا انه كان هناك شيء اهم بدأ في مطلع صيف(١٩٧٩) ولو أنه من الصعب تأكيده ونحن ما زلنا نشهده ،فلنذكر اولاً

ان السفارة السعودية في واشنطن خلال هذه الفترة كانت شبه مجمدة مع غياب السفير، الذي غادر واشنطن في مطلع (١٩٧٩) بعد خطاب اتهم فيه واشنطن بعدم الاهتمام جدياً بدعم حلفائها . غير انه في (٢٤/٧) كان الرئيس كارتر يتقبل اوراق اعتماد السفير الجديد ، فيصل الحجيلان بالقول ان واشنطن تقدّر السعودية ،« كصديق وكحليف »(*) ، هذا الحدث الشكلي بل البروتوكولي كان صورة علنية عن قرب انتهاء الأزمة أو عن تخفيف حقيقي في حدتها بعد انغماس الثورة الايرانية في تناقضاتها وتعثر التقارب السوري ـ العراقي وانتهاء حرب اليمن ، (بعد ظهور العلم الاميركي بقوة في سماء صنعاء) وبدء الانتفاضة ضد نظام طرقي الافغاني وخصوصاً انخفاض حدة الضغط العربي على السعودية بعد ظهور قدر لا بأس به من التناقضات بين اطراف مؤتمر بغداد . نحن نعتقد اذن ان تحسن العلاقات الثنائية كتدهورها كان يرتبط اساساً بتطور الوضع الاقليمي الذي كان كالحاً في مطلع السنة واكثر ملاءمة لمصالح الرياض في منتصفها .

غير انه يبدو ان عنصراً جديداً طرأ شجع السعوديين على مزيد من الايجابية . هذا العنصر يبدو منبثقاً من معادلة جديدة بين النفط وفلسطين ، حقيقية ولكنها غير نزاعية . في (٣/٧) اكد رستون طبعاً ان لا علاقة بتاتاً بين هاتين المسألتين . غير أن هذا التصريح ، فعلياً ، صحيح بقدر ما كانت مقولة الملك فيصل حول عدم امكانية مزج النفط والسياسة ، واقعية . على العكس من ذلك كان شهرا تموز ـ يوليو ، وآب ـ اغسطس مليئين بالاحداث المهمة في تطور العلاقة الاميركية الفلسطينية ، مع كرايسكي وبدونه ، من خلال اوروبا او الامم المتحدة ، مما سبب ازمة جديدة بين واشنطن وتل ابيب واستقالة اندرو يونغ مندوب واشنطن في الامم المتحدة وتصريحاً لموشيه دايان يقول فيه « ان

(*) وفي ١٢/٦/٧٩ كان السفير الاميركي قد عاد إلى المملكة بعد اجازة كان توقيتها قد اثار استغراب المراقبين

الأزمة بين اسرائيل والولايات المتحدة حقيقية وعميقة وسببها رغبة واشنطن في اشراك منظمة التحرير الفلسطينية ، في مرحلة ما ، في محادثات الحكم الذاتي » . (راجع صحف ١٤/٨) ، ويبدو بالفعل ، ونحن نكتب هذه السطور ، ان تصريح بيغال يادين بأن الجزء المتعلق بالفلسطينيين في معاهدة كمب ديفيد هو قيد السقوط له قدر من الصحة ، اميركياً على الأقل . هذا وقد كتبت مجلة تايم (٢٠/٨) تحليلاً طويلاً عن مبادرة سعودية لدعم م. ت. ف. ، وعن رضى اميركي ضمني عن هذه المبادرة ، ولو بحدود على أي حال ، من الصعب تماماً التكهن بمصير هذه المبادرة والانتخابات الاميركية على الابواب ولو أنه قد يكون صحيحاً التنبؤ بأن نجاحها أو فشلها سيكونان مؤثرين على تطور العلاقة السعودية ـ الاميركية .

مهما يكن من امر فإن الامثولات الواضحة التي يمكن استخلاصها من هذه الفترة هي ان ازمة في العلاقات بين البلدين، كماحدث سنة (١٩٥٥) وخصوصا سنة (١٩٦٢)، هي شيء ممكن الحدوث ، خصوصاً ان كانت الظروف الاقليمية تضغط على الرياض باتجاه معاكس للمصالح الاميركية . لا بل اننا نقول ، ثانياً ، ان الضغوط الاقليمية هي المصدر الرئيسي لهكذا ازمات . والنتيجة الثالثة هي ان العلاقات الودية بين البلدين شيء لا مناص منه لكليهما . من هنا تسارعهما الى حل الازمة برغم استمرار اسبابها الموضوعية ، وبالرغم من ان خلافات فعلية بين قادة المملكة قد برزت ازاء ايران وكمب ديفيد وغيرهما ، فإننا ما زلنا نعتقد ان هناك توافقاً صلباً بينهم على ان العلاقة بواشنطن يجب ان تكون ودية بل تحالفية . واذا كان هناك خلاصة يمكن استنتاجها من سرعة توقف الحملة التشكيكية بالنظام السعودي فهي ان الاميركيين لا يمكنهم حتى اليوم البحث عن بديل سعودي للنظام القائم وان ما جرى في ايران لا يشجعهم على المساهمة في اضعاف حليف قديم اياً كان موقفه من مسألة حقوق الانسان وباعتقادنا ان الورقة الرابحة الكبرى للسعوديين في مواجهة الضغوط الاميركية ،

هي ، الى جانب النفط ، وحدة العائلة على عدد من القضايا السياسية المركزية واولها طبعاً عدم السماح بقيام خميني ام قذافي ام كرامنليس سعودي . وازاء ذلك لا يمكن لواشنطن الا المساهمة باستقرار النظام ، مرتكزة على الاف الاميركيين الموجودين في المملكة .

الفقرة الثالثة :
تحالف الامر الواقع : الاميركيون في المملكة

إن مسألة وجود مواطنين اميركيين في الخارج ، كانت تشكل ، دائماً ، في نظر الحكومة الاميركية مشكلة بالغة الدقة ، من الهند الصينية الى اميركا اللاتينية ، ومن الشرق الاوسط الى افريقيا ، كان اعضاء الكونغرس الاميركي يولون اهمية بالغة لوجودمواطنيهم في مناطق نزاع فعلي او محتمل ، هذا الوجود الذي قد يستتبع تدخلاً غير مبرمج له ، حتى ولو كان التدخل لمجرد ترحيل المواطنين الاميركيين الى وطنهم . وهناك ايضاً مسألة طبيعة عمل هؤلاء المواطنين ، والمجالات التي يعملون فيها (اقتصادية ، ادارية ، عسكرية) وماذا يفعلون وما هي المسؤوليات المنوطة بهم . ذلك انه يصعب علينا الا نتهم بالتواطؤ ، بلدا يسمح لعدد كبير من مواطنيه بالعيش في دولة اخرى وبتولي المسؤوليات فيها ، في حال دخول هذه الدولة في حرب مع هذه ام تلك من الدول المجاورة . الى جانب اطار الاتفاقيات التي تربط ما بين البلدين ، وخارج الطابع الحيوي الذي ترتديه المملكة في الاستراتيجية الاميركية ، نستطيع ان نقيس التورط الاميركي عبر هذه المسألة ، هذا التورط الذي يزداد حجمه ويتوسع ليطال كل الميادين(٢٧) .

منذ الحرب العالمية الثانية ، عاش عدد كبير من المواطنين الاميركيين في المملكة بشكل مستمر . وكانت غالبيتهم تعيش في مدن مقفلة بنتها الآرامكو في اماكن قريبة من آبار النفط ، وخاصة في الظهران . ومن عام (١٩٤٦) الى عام (١٩٥١) ، اضيفت الى هؤلاء الوحدات العسكرية المرابطة في قاعدة عسكرية اجليت في عام (١٩٦٢) . كما ان العشرات من العسكريين ومن ممثلي الشركات

غير النفطية كانوا يأتون احياناً الى المملكة لاقامة طويلة . وكان التمثيل الدبلوماسي الاميركي قد كرس اخيراً عن طريق انشاء سفارة ، على قدر قليل من الاهمية ، في جدة ، وانشاء قنصلية اميركية في الظهران ، من اجل الاهتمام بشؤون المهاجرين الاميركيين المقيمين في جوار آبار النفط ، وكان معظم العاملين يستدعون عائلاتهم للاقامة في المملكة . نستطيع القول ، بشكل عام ، ان ثلاثة الاف اميركي كانوا يقيمون ، بشكل دائم ، في المملكة ولفترة طويلة .

اعترف جيمس اكينز ، عندما كان سفيراً للولايات المتحدة في جدة، بالصعوبات التي يواجهها امام لجنة من الكونغرس ، قال : « قديماً ، كان الاميركيون جميعهم ، يسجلون اسماءهم في قنصليتهم . نحن لا نستطيع ان نجبرهم على ذلك ، ولا نستطيع سوى ان نطلب من الشركات الاميركية الكبرى ان تعطينا لوائح باسماء مستخدميها العاملين في المملكة السعودية مع عائلاتهم . لا يمكن اذن ان تكون ارقامنا صحيحة »[٢٨]، في تلك الفترة (تموز - يوليو ١٩٧٥) كان الرقم الذي قدمه اكينز لا يتجاوز العشرين الف شخص في المجموع . الا ان مصادر مختلفة ، تقترح ، لعام (١٩٧٩) ، رقما يتراوح بين (٣٥) الفاً و (٤٥) الف شخص. والمتوقع ان يصل عددهم الى مئة ألف شخص ، وان اختلف البعض حول تحديد السنة ، فبعضهم يتبنى هذا الرقم لعام (١٩٨٠) ، والبعض الآخر لعام (١٩٨٢) وآخرون لعام (١٩٨٥)[٢٩] .

أولاً - النشاطات الاميركية :

ماذا يفعل الـ (٣٥) أقل والـ(٤٥) الف اميركي الذين يعيشون اليوم في المملكة ؟ بعضهم قد التحق مباشرة بالقطاع العسكري ، بينما تعمل الغالبية ، طبعاً ، في القطاع الاقتصادي .

١ - نشاطات عسكرية وشبه عسكرية

أ - نشاطات رسمية

ترابط بعثة التدريب العسكري الاميركية (Military Training Mission

Us) في المملكة منذ عام (١٩٥١) . وهي تتولى مهمة الاشراف على المساعدة العسكرية الاميركية التي تمنح للمملكة . وتقيم هذه البعثة في قاعدة الظهران ورئيسها يتولى مهمة تمثيل وزارة الدفاع الاميركية لدى الحكومة السعودية . وحتى شباط - فبراير (١٩٧٧) كانت واشنطن تدفع تكاليف عمل هذه البعثة البالغة(١٢)مليون دولار اميركي سنوياً ، ومنذ ذلك التاريخ ، اصبحت الرياض هي المكلفة بتأمين هذا المبلغ . ويبلغ عد د هذه البعثة نحو (٢٠٠) من الاميركيين (وهو رقم ثابت منذ اكثر من عشر سنوات) غالبيتهم من الضباط .

- المفرزة ٢٢ (Detachment 22) من سلاح الجو الاميركي تهتم بالتنسيق وبالاشراف على برنامج تجهيز سلاح الجو السعودي ، الذي يتعامل خاصة مع شركة نورثروب . ويشارك في هذه العملية نحو خمسين موظفاً رسمياً من البنتاغون .

- برنامج الحرس الوطني السعودي ويتم تنظيم هذا البرنامج عبر مكتب في الرياض . وهو يتولى مهمة الاشراف على مشاريع تحديث الحرس الوطني . ويعمل فيه نحو (٦٥) مستشاراً اميركياً .

- الوحدات الهندسية العسكرية الاميركية (Army Corps of Engineers Us) ترابط في البلاد منذ عام (١٩٥١) . وتقوم بنشاطات هي من الاتساع بحيث ان نصف مستخدميها العاملين في الخارج يتواجدون ، بشكل دائم ، في المملكة العربية السعودية حيث يتمتعون بحظوة خاصة . وهي التي تولت بناء قاعدة الظهران ولا زالت تشرف عليها وقد شاركت ، منذ عام (١٩٦٥) ، في (٢٥) مشروعاً عسكرياً على الاقل بلغت كلفتها ما يزيد عن العشرين مليار دولار . واهم هذه المشاريع : مدينة خالد العسكرية في الباطن ، (٣،٥ مليارات دولار) ، كلية عبدالعزيز العسكرية في الرياض (٢ مليار دولار) ومعهد الطيران (من مليار الى ملياري دولار) .

ويشمل نشاط هذه الوحدات خمسة انواع : ١) بناء المدن العسكرية على النمط الاميركي (ثكنات ، مستشفيات ، بما في ذلك المدارس) في تبوك ، وجدة ، وخميس ـ مشيط ، والباطن . ٢) تشكيل قوة بحرية سعودية ، وبشكل اوضح ، انشاء مرافىء عميقة الاحواض في الدمّام ، وجبيل وجدة واقامة مراكز للقيادة العامة في الرياض ، ٣) تحديث تجهيزات ومعسكرات الحرس الوطني . ٤) اقامة مراكز الدفاع الجوي التي تشرف على عملها المفرزة(٢٢) وأخيراً وضع برنامج للوجستية ، عدّل في عام (١٩٧٢) .

إن هذه الوحدات التي ترابط في المملكة منذ (٢٥) سنة ، لها دور رئيسي في اختيار متعهدي الشركات الخاصة في المشاريع التي تتولاها ، ان هذه « الهيئة الفريدة ، والبالغة القدرة » ، هي في صلب العلاقة العسكرية السعودية الاميركية »[٣١] ، كانت هذه الهيئة تستخدم نحو (٢٠٠) شخص رسمي في عام (١٩٧٣) ، اما اليوم فهي تضم نحو خمسمائة من الموظفين المقيمين بشكل دائم في المملكة والذين يتمتعون ، في الغالبية العظمى ، بمراتب تتيح لهم استخدام السلطة التقريرية المنوطة بهم بشكل ملائم .

باستطاعتنا ان نؤكد اذن ، مع بعض الفروقات (نعتمد هنا على اكثر الارقام المتوفرة انخفاضا) ان ثمة (٩٠٠) موظف من رسميي البنتاغون يقيمون بشكل دائم في المملكة ، ونؤكد انه يتم التعويض عن عددهم الضئيل نسبيا ، بصلاحيات الاشراف الاعلى التي يضطلعون بها على الشركات الخاصة المرتبطة بالقطاع العسكري .

ب ـ نشاطات خاصة

تكاد تكون كل شركات الصناعة العسكرية الاميركية ممثلة في المملكة عبر عدد كبير من التقنيين الذين يبلغ عددهم نحو (٦) آلاف تقني (بداية عام ١٩٧٨) ، هذا بالاضافة الى نحو (٧) آلاف تقني آخر يعملون في قطاع بناء

المنشآت العسكرية . وكي لا نذكر منها سوى اكبر خمس شركات ، نذكر ان في آب ـ اغسطس (١٩٧٥) كان وجود الشركات التالية في المملكة السعودية يتمثل بـ[٣٢] :

الشركات	المستخدمون	العائلات
لوكهيد	٣٠١	٦٤٩
نورثروب	٣٨٩	٦٠٠
ريثيون	٣٤٦	٦٠٢
فينيل	٢٠٠	١٠
بنديكس	١٦٦	٤٩
المجموع	١٤١٢	١٩١٠

٢ ـ النشاطات الاقتصادية

يعيش في المملكة اليوم نحو (٢٥) ألف مواطن اميركي يتولون عدداً كبيراً من الانشطة الاقتصادية الحيوية في البلاد :

أ ـ يحتل القطاع النفطي القسم الاكبر من هذه النشاطات ، في الآرامكو خاصة ، او كمستخدمين في وزارة النفط السعودية والشركة التي تشرف عليها : بترومين . فيما يتعلق بالآرامكو ، نذكر بأن الرياض لا تنوي مطلقاً قطع صلاتها بها ، لانها تدعوها ، في حال التأميم ، لأن تتحول الى شركة خدمات تتولى الاشراف على الصناعة النفطية وعلى مشاريع صناعية بتروكيميائية جديدة تتخطى كلفتها مبلغ العشرة مليارات دولار .

ب ـ اما القطاع المالي (وخاصة وكالة النقد) فلا تستقطب ، بالنسبةلقطاعات

اخرى ، سوى عدد قليل من المستخدمين الاميركيين . وغالبية هؤلاء من المورغان تراست غارنتي التي لا يزال نفوذها محدداً في خيارات الحكومة المالية .

جـ يشكل العشرة الاف اميركي ، الذين يعملون في شركات خاصة في مشاريع التنمية الكبيرة التي تضعها الحكومة او في النشاطات التي بدأ العمل فيها (الطيران ، ادارة المرافىء والمطارات ، مدنيون يستخدمهم الجيش السعودي بصفة فردية ، الخ . . .) ، يشكل هؤلاء الفئة الاكثر اتساعا في القطاع الخاص ، عندما يوضع عدد من المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية . (في شركة الطيران السعودي مثلا ، التي تعمل منذ عام ١٩٥٢ بفضل الـ TWA ، ولا تبدو الابحاث الجيولوجية ممكنة بدون مستخدمي الـ USCS) . ومما لا شك ان التقنيين الذين يعملون في بلدان اخرى (الباكستان ، البلدان العربية ، الهند ، الى آخره) لا ينالون مثل هذه الرواتب العالية . الا انه يبدو ان الرياض تفضل دفع المزيد لتنعم « بالمكافأة السياسية » التي يوفرها لها ، ومن اجل ضمان امنها ، وجود هذا العدد الكبير من الاميركيين على اراضيها .

ثانياً ـ محاولة تقييم

ان العناصر التي استعرضناها حتى الآن ، لا تكفي بحد ذاتها ، لان تكون ذات دلالات واضحة . واذا ما كنا نستعيدها الآن ، فمن اجل مقارنتها ببعض المعايير الملائمة ، من اجل ابراز اهميتها :

١ ـ اميركيون وغير اميركيين

من البديهي ان عدد الاميركيين المقيمين في المملكة ، والذي لا يتجاوز الثلاثين الف مواطن ، لا يشكل سوى اقلية بالقياس الى الجالية الاجنبية المقيمة فيها (من مليون الى مليون ونصف مواطن اجنبي ، منهم (٨٠٠) الف يمني

على الاقل ، ولا تبلغ نسبة الاميركيين (٣) أو (٤٪) (أو أقل) من الاجانب ، هذا مع العلم ان الاميركيين لا يختلطون بالسكان المحليين كما يفعل المهاجرون العرب ، بل يعيشون ، في غالبيتهم ، في معسكرات معزولة عن البيئة التي تحيط بهم .

هذا ولا يتفرد الاميركيون في الاشراف على بناء جيش سعودي حديث ، فثمة بعثة عسكرية بريطانية تعمل في البلاد وتشرف على الصفقات العسكرية التي تعقد مع بريطانيا كما تشرف على تدريب الحرس الوطني. وكانت هذه البعثة تضم في اواخر عام (١٩٧٧) نحو (١٥٠) عسكرياً بريطانياً كما شهد السوق السعودي انفتاحاً على الفرنسيين الذين اوفدوا نحو (١٢٠) مدرباً عسكرياً الى المملكة في عام (١٩٧٦) ، كما تم استخدام بعض الضباط الاردنيين والباكستانيين والمصريين .

اما في القطاع المدني ، فالجالية الاجنبية بالغة التنوع ايضا . فقد اضيف الى المدرسين الفلسطينيين والسوريين والمصريين ، عدد من التقنيين الاوروبيين او اليابانيين ، او العمال الباكستانيين والتايوانيين ، والكوريين الجنوبيين . ونشير هنا الى ان جزءا فقط من العقود الضخمة ، التي تعقدها المملكة ، عبر وحدات الهندسة العسكرية الاميركية ، تعود الى شركات اميركية . اذ ان هذه الهيئة تراعي ، في الحقيقة بعض الرغبات السياسية السعودية التي تحاول احياناً ان تخدم بعض البلدان الصديقة وبعض الشركات المنافسة المهتمة . الا ان الوجود الاميركي يظل هو المحدد . فالاميركيون مواطنون منتمون الى قوة عظمى تعامل السعودية بشكل متميز وترسل اليها نصف مهندسيها العسكريين في الخارج وتوفد اليها اكبر جالية اميركية في العالم ، نسبة الى عدد السكان المحليين . الا ان المعيار النوعي لنشاطاتهم هو الذي يجعل الاميركيين العامل المحدد .

٢ ـ مراكز اساسية في القطاعات الاساسية

إن احدى خاصيات الوجود الاميركي ، هي الطابع الشامل الذي يتخذه هذا الوجود : فثمة اميركيون يدرّسون البتروكيمياء في الظهران ، واميركيون يقودون طائرات شركة الخطوط الجوية السعودية ، وعشرات منهم يعملون في المستشفيات الحديثة في الرياض وجده والطائف ، او يعملون كحرس شخصي لاكثر المسؤولين اهمية . ومع ذلك ، فإن هذا التواجد المتعدد الاشكال لا يغيب واقع ان الاميركيين يتمتعون (سواء بالنسبة الى الاجانب الآخرين ام بالنسبة الى بعض السعوديين انفسهم) بمكانة ممتازة ، ومهيمنة احياناً في قطاعات المملكة الثلاثة الرئيسية :

أ ـ النفط : حيث لا تزال ارامكو تنتج نسبة (٩٥٪) من النفط السعودي .

ب ـ الجهاز المالي : حيث يتمتع الخبراء الاميركيون بسلطة ، غالبة على سياسة المملكة في التنمية والاستثمار ، ويفيدون من خدمات اللجنة المشتركة التي شكلت في عام (١٩٧٤) بمبادرة منهم ،وبهدف امتلاك نفوذ اكبر على وجهة استخدام الرياض لثروتها من البترودولار. هكذا يضاف الى الخبراء الذين تستخدمهم المصارف الكبيرة ، موظفو الخزانة الاميركية . وكان هؤلاء قد تم تنظيمهم من قبل وزير المالية المساعد جيرالد بارسكي ، في اعقاب زيارة قام بها الوزير نفسه في تموز ـ يوليو عام (١٩٧٤) . وقد اقيمت بنية ميدانية (في الرياض) وعززت منذ ذلك التاريخ .

ج ـ الامن : هنا يقف التكتم العسكري عائقاً دون الذهاب بعيداً في عملية الاستقصاء ، ولكن باستطاعتنا ان نشير الى الملاحظات التالية اعتماداً على الوثائق الاميركية فقط :

-ان الوجود العسكري الاميركي سيستمر الى فترة طويلة . اذ ان المشاريع

التي تنفذ حاليا ، وحدها ، ودون ان نذكر العقود الكثيرة التي تدور عليها المفاوضات الآن ، تقضي بأن يبقى الاميركيون ، حتى اتمام تنفيذها على الاقل ، لعدة سنوات مقبلة : فوحدات الهندسة العسكرية تعمل على تنفيذ مشاريع لا تنتهي قبل عام (١٩٨٦) على الاقل، ومشروع تحديث الحرس الوطني الذي كان من المتوقع ان ينتهي عام (١٩٨٠) ، سوف يظل بحاجة لاشراف تقني يستمر على الاقل مدة عشر سنوات ، كما ان البرنامج البحري لن تكتمل بنيته التحتية ولن تتشكل نواته قبل عام (١٩٨١) ، وسوف يحتاج هو أيضاً ، لاشراف تقني مستمر ، الخ . . .

وبأختصار نقول ان الاتفاقيات العسكرية السبع التي وقعت بين البلدين بين عام (١٩٦٥) وعام (١٩٧٦) ، تفترض وجوداً عسكرياً اميركياً او شبه عسكري ، يختلف باختلاف المشاريع ، حتى عام (١٩٨٥) على الاقل . ويبدو ان اتفاقيات (١/ ١/ ١٩٧٧) قد مددت هذا التاريخ .

ولكن ماذا يفعل هؤلاء التقنيون ؟ يشير احد التقارير الاميركية الرسمية الى ان نسبة (٢٨٪) من هذه المبالغ تنفق على التدريب (٥٠٪ للبناء ، وفقط ٢٢٪ للتجهيز)[٣٣] . يبدو من المؤكد اذن ، ان تدريب العسكريين السعوديين هو محور النشاطات الاميركية وبعكس ما هو الامر بالنسبة الى فرنسا أو بريطانيا العظمى ، يبدو هنا ان مهمة هذه البعثات بشكل عام هو التدريب على التجهيزات المباعة (كتدريب القوات السعودية على استخدام دبابة الـ AMX - 30 التي اشترتها السعودية من فرنسا) . هذا ونذكر ان (٥٨٪) من المبالغ المرصودة للحرس الوطني تنفق على تدريب افراده . واذا كانت كلفة البرنامج البحري تبلغ الملياري دولار لاستكمال بنيته التحتية ، فان نفقات اعمال التدريب فيه تبلغ العشرة ملايين دولار . ان الحرس الوطني وسلاح البحرية يحتلان مرتبتي الاهمية القصوى ، نظراً لاهمية التدريب بالنسبة الى البناء

والمنشآت التحتية (٥٨٪ و ٦٪) وتحتل المشتريات الأخرى مراكز وسيطة بين الطرفين مشكلة المعدل المذكور سابقاً(٢٨٪) .

ـ بناء وتسليم التجهيزات المستوردة من الولايات المتحدة والاشراف عليها : هذه هي المهام الرسمية التي يضطلع بها المواطنون الاميركيون . الا اننا نعلم ان هذه المهام ليست محصورة بهم . اذ ان البنتاغون ينتهج ، في الحقيقة ، سياسة واضحة تعمل على بناء (Standardization) الجيش السعودي على غرار النمط الاميركي ، مقدمة لسحب هذا النمط على بلدان مجاورة اخرى . وهذا ما يدفع بهم الى المزيد من التورط في سير عمل النظام الدفاعي السعودي نفسه ، ولا نذيع سراً شائعاً اذا اشرنا الى واقع ان بعض الضباط الاميركيين هم الذين يقودون بعض السفن او الطائرات العسكرية السعودية او انهم ، هم الذين ، يشغلون بطاريات الدفاع الجوي .

إلا أن البنتاغون الاميركي لا يتخذ اي اجراء ضد تدخل المواطنين الاميركيين ، بصفة خاصة ، في النظام الدفاعي السعودي كي يتجنب الاخطار الكبيرة (ومعارضة الكونغرس) التي يثيرها مثل هذا التدخل ، بل انه يعمل على تنمية عملية الاشراف التي يقوم بها على هؤلاء المواطنين : (انظر الصفحات السابقة) اذ ان ثلاث بطاريات من اصل ثماني بطاريات صاروخية من طراز هوك (HAWK) المضادة للطيران تكون صالحة للاستخدام في حال نشوب حرب بغياب مستخدمي نورثروب ، وبدون ضباط المفرزة (٢٢) ، ومستخدمي نورثروب ولوكهيد ، ليبقى القسم الاكبر من الطائرات السعودية ، اليوم ، جاثماً على ارض المطارات .

٣ ـ سلطة ـ مضادة في مرحلة تنظيم

أ ـ تبعات السلطة الخاصة ، الارامكو

ان إحدى المعطيات الكلاسيكية للدبلوماسية تقوم ، بالنسبة الى بلد ما ،

على ضمان نفوذ دائم ومنظم في داخل بلد يرتأى انه على قدر معين من الاهمية ، ومن البديهي ان كلا من لندن وباريس وطوكيو وبون ، تسعى للاحتفاظ بنفوذ ثابت في العاصمة السعودية ، ذلك ان التوجهات الاميركية للمملكة قديمة فبينما كانت بلدان المنطقة الأخرى لا تزال تقيم صلات ممتازة مع هذا البلد المستعمر سابقاً ام ذاك كان السعوديون يركزون على واشنطن لا على لندن اوباريس ، الى جانب ان الاميركيين ، بعكس منافسيهم لا ينطلقون من الصفر بل من الرصيد الايجابي الذي ورثوه عن نشاط الشركات الاميركية الخاصة التي سبقت حكومتها في الاقامة في اراضي المملكة .

إن توجهات السعوديين الاميركية قديمة اذن ، وقد تحدثنا عنها في الصفحات السابقة لنقول انها كانت تبدو الطريقة المثلى لتجنب الهيمنة المحيطة . لقد اتخذت في البداية طابعاً نفطيا خالصاً : فقد اعطيت الالتزامات لشركة ستاندارد اويل ، وليس للبريطانيين بعد أن اتبع الملك عبد العزيز نصائح عملاء الستاندارد وحكمته السياسية الخاصة ، وعندما هرعت واشنطن ، في عام (١٩٤٣) ، لنجدة الشركات لدعم الملك حاليا ، بدأ موظفو وزارة الخارجية بالاهتمام للمملكة بشكل خاص ، ومع قاعدة الظهران ، التي انشئت عام (١٩٤٦) ،راحت جماعات من البنتاغون بالتدخل وسرعان ما سيتم تنظيمها في بعثة التدريب ، السالفة الذكر .

وعلى الرغم من هذا التواجد الحكومي (مفوضية في جدة ، قنصلية وقاعدة في الظهران ، النقطة الرابعة في الرياض) ، فقد كانت السفارة التي اقيمت عام (١٩٤٩) من اجل تنسيق النشاط الاميركي ميدانيا ، غير قادرة على القيام بهذه المهمة . ذلك ان الارامكو كانت هي الممثل الاقوى للولايات المتحدة في المملكة ، وكان جميع المسؤولين في واشنطن ، على ما يبدو ، يبدون موافقتهم على مثل هذا الوضع ، وغالبا ما كان يسلط الضوء على العلاقة الوثيقة مع الكونسورتيوم . ويكتب دونالد ويلز قائلا : « ان هيمنة عائلة آل سعود السياسية ترتبط بالعائدات النفطية بشكل وثيق، ونسبة (٩٠٪)من هذه العائدات

توفرها الارامكو ، ومهما بلغت حدة الخلافات بين الطرفين ، فقد كانت تسوى عن طريق المفاوضات الثنائية »[٣٤] ، وكان الطرفان يتجنبان اللجوء الى وساطة واشنطن ، الامر الذي لا يملك الا ان يرضي هذه الاخيرة .

تتأتى قوة الارامكو من واقع انها سعت الى احترام سلطة آل سعود ، وليس في هذا المسعى اي تناقض . كانت الشركة تعمل (كي لا تربك العاهل السعودي) على بناء معسكرات معزولة لمستخدميها . ولكنها كانت تؤدي الكثير من الخدمات التي بدت الحكومة فيها متعثرة ومتخلفة . ومنذ عام (١٩٤٣) التزمت الآرامكو بانشاء قناة للري حول العاصمة ، ثم عمدت الى شق الطرق ، وتشييد المستشفيات والمدارس ومراكز التأهيل . هكذا اذن نجد ان عدداً من موظفي الدولة هم من عداد المستخدمين السابقين للشركة التي ستذهب الى حد توفير دعم لوجستي للقوات الملكية عندما وضعت ، في عام (١٩٥٥)، في مواجهة القوات البريطانية في الصراع حول واحة البريمي .

كانت سلطة السعوديين اذن ، مدعومة من قبل شركة تملك ، في المقابل ، حرية شبه كاملة ، ما دامت هذه الشركة تدفع ما يتوجب عليها بانتظام وما دامت لا تتدخل في شؤون المملكة الداخلية ، فيما عدا التدخل من اجل دعم نظام الحكم القائم . وكانت واشنطن تفتخر بالموقع الذي حققته الآرامكو ، وبدل ان تعمل على عزلها ، كان روزفلت يفكر بشراء حصة الأكثرية من الكونسورتيوم لحساب الحكومة . الا ان ذلك لم يحدث بسبب مقاومة الشركات التي لعبت في الفترة اللاحقة ، دوراً كبيراً في ادخال شركات اميركية اخرى الى البلاد ، لأن عقود الارامكو الفرعية لم تكن تعطى تقريباً إلا للشركات الاجنبية . هذا بالاضافة الى ان الارامكو تملك موانىء خاصة من اجل استيراد طلبياتها من الخارج في الجهيمة وفي قراية . « لقد كان من مصلحة اي شركة ، تود الدخول الى المملكة ان تقرع ابواب مكاتب الارامكو في نيويورك بدل ان تقرع ابواب السفارة في جدة » . هذا ما قاله سفير اميركي سابق في المملكة . ولا يبدو انه على

خطأ في ما يقول .

ب ـ وعلى الرغم من التضييقات التي فرضتها السلطة على الآرامكو . لا زالت هذه الاخيرة مفصلاً جوهرياً في الجهاز الاميركي في المملكة العربية السعودية . اما الشركات الكبرى الأخرى التي تتمتع بتواجد دائم وناشط في البلاد فهي: الفيرست ناشيونال سيتي بنك ،(آي . بي . أم)راي جيوفيز يكال ، ترانس ورلد ايرلينز،نورثروب، بنديكس ، رايتيون . الا انه لا ينبغي ان نتصور عمل هذه الشركات كمجرد قنوات لسلطة سياسية تشرف عليها . فقد كان اكينز ، وهو سفير اميركي ، يرى دوره كوظيفة استشارية قبل كل شيء ، لدى شركات « تجيد التصرف » دون اللجوء اليه .

ان هذه النظرة المثالية لا تنطبق على الواقع . واذا كانت تواجهنا بعض الصعوبات في قياس مدى تقدم الصلات بين الشركات والسفارة ، فنحن لا نستطيع سوى ان نشير الى مثل هذا التقدم عبر طلبات الدعم ، التي تقدمها الشركات ، في مناقصة مع شركات غير اميركية او في مواجهة ضرورة دفع العمولات . ان ما نستطيع قوله هو ان الجهاز الرسمي نظم بطريقة بات يغلب عليها الطابع المركزي ، وتدعو احدى الدراسات الصادرة حديثاً عن الكونغرس الادارة الى المزيد من توثيق الروابط بين المجموعات الاميركية الرسمية المختلفة في المملكة[٣٥] . وتعمل وكالة الاستخبارات المركزية بشكل مستقل ، وتثبت بعض التصريحات ان لهذه الوكالة قنوات استعلام في اعلى مراتب الاوساط الحاكمة[٣٦] .

يجتمع ممثلو التجمعات الاربعة التابعة للبنتاغون ، مرة في كل شهر ، في مدينة جدة ، حيث يتقدم كل منهم بتقرير عن نشاط مجموعته الى السفير . اما بعثة التدريب ، فهي هيئة مكلفة ، مبدئيا ، بمراقبة وتوجيه كل العسكريين الاميركيين ولكنها تعاني من منافسة بعض الهيئات المستقلة ، على نحو ما ، الـ (Corps Of Engineers) وتنقل اكثر المعلومات اهمية ، على هذا الصعيد ، الى

الملحق العسكري في السفارة ، الذي يساعده ضابطان آخران . ولم يكن دور السفير على قدر كبير من الاهمية بأي حال ، فقد كان دوره محدوداً بسبب بعد مقره ، القائم في جدة ، عن العاصمة وعن آلاف الاميركيين المقيمين في المقاطعة الشرقية . الا ان هذا الوضع قد تبدل جذريا في عام (١٩٧٣) ، عندما تم تعيين جيمس اكينز في هذا المنصب . لقد كان اكينز شخصية تتمتع بقدر لا بأس به من الاهمية في واشنطن بعد ان كان مكلفا بادارة مكتب الطاقة التابع لوزارة الخارجية ، من عام (١٩٦٨) حتى عام (١٩٧٣) ، وكان مستشار البيت الأبيض لشؤون الطاقة في الفترة الممتدة بين تشرين الثاني - نوفمبر (١٩٧٢) وايار - مايو (١٩٧٣) ، الا انه سرعان ما اعفي من منصبه في صيف (١٩٧٥) ، وبعد فترة قصيرة من انعقاد احدى جلسات الكونغرس حيث اثنى عدد من الشيوخ والنواب على الدور الذي لعبه كسفير وعلى ما اضفته شخصيته من اهمية على المنصب بالذات .وقد ترك قرار عزله (بسبب خلافه مع كيسنجر حول المسائل العربية والنفطية ، على الارجح) ، اثراً سيئاً على هيبة الدور الذي يلعبه مثل هذا المنصب[٣٧] . ومنذ ذلك الحين ، يبدو القطاع العسكري اكثر تنظيما في عهدة رئيس بعثة التدريب . اما قطاع الطاقة ،فكان في عهدة شلسنجر ، وزير الطاقة الذي يهتم شخصياً بالوضع السعودي . واخيراً ، يبدو ان السفارة قد فقدت مكانتها في المسائل السياسية ، لصالح البيت الأبيض ، الذي ينوي ، هو ايضاً ، الاهتمام مباشرة بالوضع السعودي (تزداد وتيرة البعثات بسرعة) ولصالح الكونغرس الذي ازدادت اهمية الدور الذي يلعبه على صعيد السياسة الخارجية .

تضمن اللجنتان اللتان تم انشاؤهما في عام (١٩٧٤) ، وجود واشنطن المباشر خارج اطر البيروقراطية الدبلوماسية التقليدية . فقد قدرت نشاطات اللجنة الاقتصادية ، في نهاية عام (١٩٧٧) ، بمبلغ نصف مليار دولار اميركي ، وهي تستخدم نحو (٢٠٠) شخص ، وخاصة في مجالات الزراعة والتأهيل وحماية المستهلك .

الفقرة الرابعة :
ممارسة الانحياز

أولاً: خرافة عدم الانحياز السعودي

اذا كانت المملكة السعودية لا تستطيع في اطار النظام الشامل ، ان تدعي عدم الانحياز ، فذلك اولا ، لأن هذه التسمية نفسها ، قد فشلت ، من مؤتمر الى آخر ، في ان تكتسب ملمحاً سياسياً مميزاً وبنية تنظيمية ملزمة . مما لا شك فيه ان مؤتمر باندونغ قد افرز تيارا سياسيا ، خارج استقطاب الكرة الارضية الثنائي وضده ، الا ان الاستقطاب الثنائي قد اضعف ، هو نفسه ، واتسع تجمع عدم الانحياز بحيث كان باستطاعته ان يجمع في مؤتمر واحد ، بلدانا مختلفة ، كوبا والسعودية مثلاً ، او المغرب وفيتنام ، وربما كان المخرج الوحيد لمثل هذا التناقض ، هو في التوجه نحو المسائل الاقتصادية التي يعاني منها هذا التجمع غير المتجانس سياسياً ولكن الموسوم بطابع التخلف . لقد كان مؤتمر القمة في الجزائر سنة(١٩٧٣)قبل كل شيء ،محاولة لاعادة توجيه الحركة في هذا الاتجاه ولكنها لم تستمر .

وكانت السعودية عضواً في هذا التجمع منذ انطلاقته . فقد كانت ممثلة في مؤتمر باندونغ في نيسان - ابريل (١٩٥٥) ، وهي لم تتغيب عن اي لقاء لاحق ، وخاصة مؤتمرات قمة عدم الانحياز في بلغراد (١٩٦١) والقاهرة (١٩٦٤) ، ولوساكا (١٩٧٠) والجزائر (١٩٧٣)وكولومبو (١٩٧٧)[٣٨]، وكان العديد من الخطباء يشككون ، في كل من هذه المؤتمرات ، بصلاحية قبول عضوية المملكة فيها ، الا ان الرياض كانت تدافع عن عضويتها ، بخضوعها الشكلي

للمبادىء الخمسة التي وضعت في مؤتمر باندونغ (سياسة استقلال ، دعم حركات التحرر ، عدم الانتماء الى حلف عسكري ، عدم التحالف مع قوة عظمى ، عدم السماح باقامة قواعد عسكرية اجنبية) . وقد نفذت هذا الشرط الاخير ، بطريقة شكلية ايضا ، عندما اقفلت القاعدة الاميركية في الظهران في عام (١٩٦٢) .

وإذا ما تخطينا المستوى الشكلي ، نجد ان باستطاعتنا ان نشكك بشرعية انتماء السعودية لهذه الحركة ، وان كانت دواعي هذا الشك لا تزال غائمة . ان السعودية تنتهج سياسة الاستقلال وسياسة دعم حركات التحرر ولكننا لا نجد انها تلتزم بالشروط الاخرى الثلاثة ، نظراً لأهمية ولعمق الصلات التي تربطها بالولايات المتحدة . ان هذه الصلات تناقض ، وإلى حد بعيد ، مضمون هذه الشروط والروحية العامة التي رافقت صياغتها سواء في مؤتمر باندونغ ام في بريوني .

وقد اتخذت حركة عدم الانحياز اتجاها اقتصاديا واضحا في الستينات . اذ تؤكد قمة القاهرة ، التي عقدت في عام (١٩٦٤) ، حق البلدان النامية في استغلال ثرواتها الوطنية بحرية مطلقة ، وسوف يتجسد هذا الحرص على جعل الاستقلال السياسي ، هدفا موازياً للاستقلال الرسمي ، في لقاءات الـ (CNUCED) ولقاءات « مجموعة الـ ٧٧ » . وقد طرحت قمة الجزائر ، المسألة بوضوح ، عن طريق تبني « البيان الاقتصادي » الذي يندد بالامبريالية بوصفها « العائق الرئيسي في طريق تحرر وتقدم البلدان النامية التي تناضل من اجل تحقيق مستويات من العيش تتلاءم مع ابسط معايير الرخاء والكرامة الانسانية » .

وبالطبع ، كانت السعودية احدى الدول الموقعة على هذا النص . وكان المسؤولون السعوديون قد عبروا ، في اكثر من مناسبة ، عن آراء مشابهة وان كانت لا تتسم بمثل هذه النبرة العنيفة . ولكن الممارسة السعودية لا تخدم هذه الآراء . فقد اتسم الموقف السعودي ، في ميدان النفط ، (باستثناء مرحلة

الطريقي عام ١٩٦١) . بالحرص الدائم على عدم الحاق اضرار جسيمة بالمصالح الغربية ، في مسألة التأميم او الاسعار . وعندما كانت تفعل ذلك (عام ١٩٥٥ ، حول مسألة ناقلات النفط ، وعام ١٩٧٣ ، حول مسألة حظر ضخ النفط) ، فقد كانت تحاول ان تركز على الهدف المحدود للخطوة التي تتخذها : زيادة العائدات من ناحية ، وايجاد حل للقضية الفلسطينية من الناحية الأخرى .

وكان هذا الموقف التوفيقي ازاء البلدان الصناعية الغربية ، قد عبر عنه تكرارا ، وعلى المستوى الشامل ، من قبل اليماني ، عندما كان يؤكد حرصه على عدم الاضرار بالاقتصاد الغربي . وفي المواجهة التي خاضتها الدول المنتجة (الاوبيك) مع الدول المستهلكة ، عام (١٩٧٤) ، استطاعت الرياض ان تنسحب خفية من موقع الدولة المنتجة لتنظم ، الى جانب فرنسا ، محاولة الالتفاف على المواجهة في اطلاق حوار ثلاثي ، بحضور ممثلين عن خمس عشرة دولة صناعية ، ونفطية او نامية لا تملك ثروة نفطية ، لقد فشلت هذه المحاولة التي لعبت فيها السعودية دوراً رئيسيا ، ولكنها جسدت بوضوح رغبة السعوديين في ان يتجنبوا ، بأي وسيلة ممكنة ، المواجهة بين الشمال والجنوب حيث تكون مصالحها الاقتصادية والتزاماتها الاقليمية متناقضة مع تحالفها السياسي والاستراتيجي والايديولوجي مع الغرب .

غالبا ما يتخذ هذا الموقف طابعاً ايديولوجيا حاداً ، اي شكل مقاومة « الشيوعية الدولية » التي تسعى لإحلال « الالحاد المطلق على الأرض،بدءا من العالم الاسلامي . وتصبح مسألة التحالف في هذا المنظور بين بلد اسلامي اساسي ، وكالمملكة واكثر القوى قدرة ، على الصعيد العسكري والاقتصادي ، على مواجهة هذا الخطر (الولايات المتحدة الاميركية) ، مسألة يفرضها المنطق العملي . وعندها تغيب شعارات عدم الانحياز ، والوحدة الاسلامية او شعارات البلدان النامية ، لتستبدل برؤية ثنائية ثابتة للعالم حيث يواجه « العالم

الحر » « التوتاليتارية البولشفية »[٣٩] .

باستطاعتنا ان نشكك بفائدة مصطلحات الحرب الباردة هذه ، بعد ان غابت عن خطب المسؤولين الغربيين الرسمية . اذ ان الاستقطاب الثنائي (شمال،جنوب) او التحالف الثلاثي (الولايات المتحدة ، اوروبا الغربية ، اليابان) تتلاءم مع عصر الانفراج . ويبدو ان هذه التعريفات الجديدة للنظام الدولي تكشف ، علاوة على ذلك ، انكماش العامل الايديولوجي في تنظيم هذا النظام لصالح عوامل اخرى وخاصة الاقتصادية منها . في مثل هذاالسياق ، (والتاريخ المعاصر لمنظمة الاوبيك هو الدلالة الواضحة) نستطيع ان نقول ان المملكة السعودية والولايات المتحدة لا تنتميان الى متحد الدول المعادية للشيوعية نفسه بقدر ما تنتميان إلى عالمين مختلفين بل ومتعاديين : الدول الرأسمالية الصناعية من جهة ، والدول المنتجة للمواد الاولية والبلدان النامية من جهة اخرى . لقد بات هذا التمييز شائعاً في ايامنا هذه (سواء من قبل مسؤولي اللجنة الثلاثية ام من قبل « مجموعة الـ ٧٧ ») . ولكن تسليط الضوء عليه ليس من مصلحة الرياض ولا من مصلحة واشنطن على الارجح .

وسوف تلجأ واشنطن الى بعض الصيغ الغامضة كي تغيب هذا التناقض : « لا تقوم الصداقة بين البلدين على الاعتبارات المادية وحدها » . اما الرياض ، فتذهب الى ابعد من ذلك ولا تتردد في احياء مصطلحات الحرب الباردة :

١ - من اجل تبرير انحياز المملكة الموالي للاميركيين ، امام شعوب المنطقة . وهي تجعل من نظرة الاستقطاب الثنائي الشاملة الدافع الحتمي لمثل هذا الانحياز بالنسبة الى اي بلد من بلدان العالم . وهذا يؤدي ، عملياً ، الى صيانة البلد والحفاظ على خياراته الحالية ضد اي ضغط يمارس بهدف انخراط اكبر في التجمعات الجديدة التي تستمد وجودها من الكسر المتحقق او المرتجى ، لهذا الاستقطاب الذي ساد فترة الحرب الباردة . وليست الاوبيك سوى مثل على

ذلك ، وكذلك التجمعات العربية او الاسلامية . فنحن لا نرى ، بالفعل ، كيف تستطيع الرياض ان تفسر مثل هذا الانحياز دون اتخاذ ذريعة الخطر الشيوعي الداهم ، وبالتالي ، الدعوة لاتقاء هذا الخطر عن طريق التقارب مع الغرب . وهي تستغل احداث افريقيا ، التي استجدت في السنوات الاخيرة ، لتؤكد مخاوفها(اثيوبيا ، انغولا ، زائير ، الخ . . .) .

٢ - من اجل تسليط الضوء على ممارستها للعداء للشيوعية ، لتثبت بذلك ان احدا لا يستطيع ان يكون اكثر تصلبا في الدفاع عن الآبار ضد اي هجوم سوفياتي او ضد اي تمرد لعناصر تقدمية . ويستخدم العامل الايديولوجي للخلط بين سيادة الاسرة المالكة وسيادة البلاد ، لصالح الأولى طبعاً . هكذا يبدو ان الرياض تقول : اي نظام حكم في العالم يستطيع ان يذهب الى ابعد من ذلك في عدائه للشيوعية ؟ هل ثمة من يزننا في الدفاع عن الغرب في المنطقة ؟ الشاه ، الذي غالبا ما كان يذهب الى موسكو او الى بكين ؟ مصر ، الخ . . . وليس ما يدعو الى الدهشة اذن ، في ان يزج الاسلام مباشرة ، بمثل هذه الحملة . ذلك ان المملكة السعودية لا تملك طريقة اخرى ، تستطيع من خلالها ان تبرر مثل هذا الدفاع المستميت عن المبادىء الغربية . ولقد ساعدتها الصدفة ، على نحو ما في ذلك : فاعداء الغرب هم ايضا اعداء الاسلام . وهذا الاخير ، لا يزال ، في نظر السعوديين اكثر قدرة على مقاومة الشيوعية مما هي عليه « المسيحية الغربية » (التي غالبا ما ينظر اليها ككتلة) التي قوض « التوأمان » (الشيوعية والصهيونية) دعائمها .

وفي منطق السعوديين ، يتوجب على الغرب أن يدافع عن نظام حكم لا يضاهي في عدائه للشيوعية .

وينبغي أن نضع بعض المبادرات السعودية خارج المنطقة ، في مثل هذا السياق ، هذه المبادرات التي تهدف إلى إبراز المملكة كعامل مساعد في تصليب

المقاومة الغربية في وجه « المد الشيوعي الدولي » . وتقوم هذه المبادرات ، في الغالب ، على تقديم المساعدات المالية لأنظمة حكم أو لقوى مهددة من قبل مجموعات أو أنظمة حكم موالية للسوفيات (المغرب ، موريتانيا ، زائير ، تايوان ، الخ . .) . ولا زالت المشاركة السعودية في تعاظم مستمر (٤٠) ويبدو أنها تمتد الآن إلى مناطق أوروبية . ولكن في نية الرياض أيضاً أن تكون قدوة لذلك ، فهي ترفض إقامة علاقات دبلوماسية مع الديمقراطيات الشعبية .

ثانياً ـ غياب العلاقات مع الدول الاشتراكية

إن الاهتمام السوفياتي بمنطقة الخليج لا يعود إلى الأمس القريب ويرقى إلى ما قبل تاريخ اكتشاف النفط فيها . فقد كانت الامبراطورية الفارسية ، منذ القدم هدف المد التوسعي الروسي نحو الجنوب ، لتصل عبرها إلى الخليج والمحيط الهندي . وفي فترة لاحقة ، كانت موسكو تحاول الوصول إلى شبه الجزيرة التي أصبحت شهيرة بنفطها عبر أنظمة الحكم الصديقة في القاهرة ، ودمشق وبغداد وعدن . فهل انتهت هذه المرحلة من العروض السوفياتية ومن الرفض السعودي القاطع ؟

١ ـ مبادرات سوفياتية وتردد سعودي (١٩٢٦ ـ ١٩٥٧)

كانت الحكومة القيصرية تتمتع بنفوذ كبير لدى الحكومة الفارسية . وسرعان ما عبرت عن هذا النفوذ برغبة الروس في إقامة قاعدة بحرية دائمة في مياه الخليج ، في الفترة التي كانت فيها لندن قد نجحت في بسط هيمنة شبه كاملة على هذه المياه . هكذا نفهم مضمون التحذيرات الصارمة التي كانت توجهها الحكومة البريطانية للحكومة الفارسية حول أي محاولة للتجاوب مع ما يطلبه الروس . وستشهد السنوات اللاحقة رضوخ روسيا لهذا الأمر محتفظة بنشاط أكبر على جهة أخرى ، جبهة القوى العربية المعادية للامبراطورية العثمانية ، ولهذا السبب بالذات ، نجد ان حكومة موسكو تتبع عن كثب التنافس القائم بين

القوى العربية القومية ، كي تضمن لنفسها ، في اللحظة المؤاتية ، بعض التأييد لديها . في (١٠) كانون أول ـ ديسمبر (١٩٧٦) ، تعترف روسيا بالشريف حسين ملكاً على الحجاز ، وفي (٦) آب ـ اغسطس (١٩٤٢) ، يصادق البلاشفة على هذا القرار ، ولكنهم سرعان ما يعترفون بالملك عبد العزيز ، بعد سقوط جدة بعدة أسابيع ، في رسالة يرسلها حكيموف ، القنصل السوفياتي العام في الحجاز .

بعد إقامة هذه الصلة ، سوف يبذل الاتحاد السوفياتي ، جهوداً جبارة ، من أجل إقامة علاقات ودية مع المملكة . وكان يدفعه إلى ذلك ، على ما يبدو ، سببان ، فمن جهة ، كانت شبه الجزيرة العربية تشكل ، بحدودها المفتوحة على الخليج والبحر الأحمر والمحيط الهندي، مركز اتصال هام للبحرية السوفياتية . وكانت ، من جهة ثانية ، الجزء الوحيد من منطقة الشرق الأوسط ، الذي لا يخضع مباشرة ، للوجود الاستعماري الفرنسي ، أو البريطاني أو الايطالي . وكانت موسكو قد نددت باتفاقية سايكس بيكو التي تقسم المنطقة على القوتين الاستعماريتين ، وقد عمدت إلى نشر نص الاتفاقية في (٢٤) تشرين الثاني ـ نوفمبر (١٩١٧) . وثمة سبب ثالث ، لا يقل أهمية ، وهو حاجة السلطة السوفياتية لاكتساب شرعيتها لدى شعوب آسيا الوسطى الاسلامية ، وكانت هذه الشرعية لتتعزز بإقامة صلات سلمية ، وحتى ودية مع الدول الإسلامية ، التقليدية ، والتي لم تكن لتكتسب أي أهمية في تلك الفترة ، نظراً لوجود المدن الإسلامية المقدسة فيها .

في (٢) نيسان ـ أبريل (١٩٢٦) يوجه شيشرين ، الذي كان يتولى مهمة مفوضية الشعب للشؤون الخارجية ، رسالة اختبار إلى الملك عبد العزيز . وكان الملك الشاب يحظى بالاعجاب بسبب انتصاراته العسكرية واستقلاليته عن القوى الاستعمارية . وكان مما يزيد من حظوته لدى مسؤولي الكرملين قوات

الاخوان التي أنشأها والتي ضمنت له النصر . وفي (١٢) أيار ـ مايو (١٩١٢) . كان القائم بأعمال السفارة البريطانية في بغداد قد وصف ، هذه المجموعة بأنها « حركة اشتراكية ، لأنه يتوجب على الأغنياء فيها أن يتقاسموا ثرواتهم مع الأقل يسراً » . وكان بعض المراقبين الأوروبيين ، وحتى فيلبي نفسه في فترة ما ، يشاركون في هذه النظرة للاخوان ، تشجعهم على ذلك تصريحات القوى المنافسة للسعوديين ، وخاصة تصريحات شريف مكة وابنه فيصل .

هكذا إذن، سرعان ما تدخل موسكو في صلة مع السلطة السعودية،ولم يكن هذا الأمر ليزعج الملك عبد العزيز الذي يرد على شيشرين في (١٢) أيار ـ مايو (١٩٦٢) ، ثم يكتب من جديد لرئيس الدولة السوفياية كالينين في (٧) أيلول ـ سبتمبر من السنة نفسها . بل إن الملك قد دعي ـ على ما يبدو ـ لزيارة موسكو ، وكان أبدى استعداداً للقيام بمثل هذه الرحلة رغم ميله المعلن للامتناع عن القيام بأسفار إلى الخارج . وتعبر رسائل نيسان ـ أبريل ـ أيار ـ مايو عام (١٩٢٧) عن هذه الرغبة ، وكذلك إحدى المقالات المنشورة في الازفستيا في (١٣) أيلول ـ سبتمر وهي مقالة تتناول التجارة فيما بين البلدين . ولكن زيارة الملك إلى موسكو ، لم تتحقق ، ربما بسبب النزاع المسلح مع « الاخوان » الذي ينشب بين عامي (١٩٢٨) و (١٩٢٩) . ولكن الملك عبد العزيز ، يتلقى ، في المقابل في (٢٨) شباط ـ فبراير (١٩٣٠) ، أوراق اعتماد وزير سوفياتي مفوض . وفي (٢٩) أيار ـ مايو (١٩٣٢) ، يصل فيصل ، الذي كان قد عين وزيراً للخارجية قبل ذلك بسنتين ، إلى موسكو في إطار جولة يقوم بها على العواصم التي اعترفت بالمملكة دون أن يكون باستطاعة هذه الأخيرة أن تعتمد لديها ممثلين دائمين. إلا إن هذه العلاقة سوف يطرأ عليها بعض الفتور في ظل التوجهات الستالينية الدبلوماسية المتصلبة ، ولكن في عام (١٩٣٧) ، كان الاتصال لا يزال جارياً بين البلدين . وفي عام (١٩٣٧) ، تستدعي موسكو ، وهي أول عاصمة بادرت إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع المملكة السعودية في

(٦) كانون الثاني ، يناير (١٩٢٦) بعثتها الدبلوماسية في جدة للتشاور ، ومنذ ذلك التاريخ والعلاقات الدبلوماسية لا تزال مقطوعة بين البلدين .

إلا ان هذه القطيعة الرسمية لا تضع حداً نهائياً للصلات بين البلدين . إذ يقوم وفد من علماء آسيا الوسطى المسلمين بزيارة للمملكة في عام (١٩٤٧) ، ويؤكدون عند عودتهم وجود تحسن في العلاقات بين البلدين . وبعد ذلك بسنوات يتقدم السوفيات ، الذين كانوا قد وقعوا أول صفقة سلاح مع دولة عربية ، أيام عبد الناصر ، بعرض مماثل للسعوديين عبر السفارة السوفياتية في طهران، ثم عبر رسالة موجهة من فوروشيلوف إلى الملك سعود ، بمناسبة ذكرى توليه العرش في (٩) تشرين الثاني ـ نوفمبر عام (١٩٥٥) . ويرد الملك برسالة موجهة إلى السفارة السوفياتية في القاهرة ، حيث يلمح إلى إمكانية قبول العرض السوفياتي ، ولكن في (٢٠) تشرين الثاني ـ نوفمبر أي بعد خمسة أيام من وصول هذه الرسالة الجوابية الملكية ، يصدر تصريح رسمي لتكذيب خبر قبول العرض السوفياتي والأخبار الأخرى التي تتكلم عن رغبة السعوديين بإجراء لقاء ثنائي . وفي (٣) حزيران ـ يونيو (١٩٥٦) ، تكذب المملكة الأخبار المتعلقة باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع موسكو ، ولكن وزير الزراعة السعودي يتلقى في (٦) آب ـ أغسطس (١٩٥٧) ، دعوة لزيارة موسكو . ظاهرياً ، لا يبدو أن السعودية ترفض ، بالفعل ، العروض السوفياتية المتعددة الأشكال ، ولكنها لا تستطيع بأي حال أن تصل إلى ما ذهب إليه إمام اليمن البدر ، الذي دعي هو أيضاً ، ولبى الدعوة ، فقام بزيارة إلى موسكو بين (١٢) و (٢٤) حزيران ـ يونيو (١٩٥٦) ووقع اتفاقية حول تبادل التمثيل الدبلوماسي بين بلاده والاتحاد السوفياتي . وسوف تنتهي مرحلة التردد هذه فجأة في عام (١٩٥٧) عندما يتخلى العاهل السعودي ، كلياً ، عن الخيارات الناصرية ، ويختار ، في المقابل ، إقامة تعاون أوثق مع الولايات المتحدة الأميركية .

إن تردد الرياض يبدو ، اليوم ، مثيراً للدهشة . إذ ان موقفها كان بعيداً

عن هذا الموقف المعادي للشيوعية حتى التطرف ، ومع ذلك لم تستطع المملكة أن تخطو الخطوة التي ستقوم بها بلدان كثيرة في عام (١٩٥٥ ـ ١٩٥٦) : فتح أبواب الحوار مع موسكو . هذا على الرغم من أن ليس ثمة ما يشير إلى إن موسكو كانت تعتبر آنذاك حكومة الرياض أكثر رجعية من حكومات القاهرة أو صنعاء أو دمشق . فقد كانت حملات وكالة تاس تستهدف الملك حسين ، كهدف رئيسي ، منددة في الغالب ، برفضه التصديق على قرار حكومته بإقامة علاقات دبلوماسية مع موسكو . هذا مع العلم ، بأن العروض المقدمة إلى الرياض لم تكن أدنى من العروض المقدمة للقاهرة ، تسليم عتاد عسكري ودعم في النزاع الذي كانت تخوضه البلاد ضد لندن . ولم يغب عن موسكو يوماً أن تؤكد دعمها للمطالب السعودية في واحة البريمي التي كان تنازعها عليها الحكومة البريطانية باسم عمان أو أبو ظبي .

إلا ان ما سيحدث في عام (١٩٥٦) ، سيحول هذا التردد إلى قطيعة كاملة . إذ ان نجاح السوفيات في مصر وبروز نظرية خروتشيف حول البورجوازية الوطنية سيحدثان قطيعة نظرية وسياسية في التحليل الموسكوفي بين أنظمة الحكم البورجوازية الوطنية المعادية للأمبريالية (نظاما حكم عبد الناصر وعبد الكريم قاسم) وأنظمة الحكم الرجعية (ليبيا ، الأردن ، أو المملكة العربية السعودية) . وسوف تؤدي الأزمة الاقليمية على العكس من ذلك ، عام (١٩٥٥ ـ ١٩٥٦) إلى انفصال الكتلة المنتصرة التي تضم القاهرة وصنعاء ودمشق والرياض ، ضد المؤامرات الأنغلو ـ هاشمية . وسوف تنتهي العلاقات الودية ولكن السرية بين موسكو والرياض ،بعد زيارة الملك سعود إلى واشنطن، في بداية عام (١٩٥٧) ، وعودته « مطمئناً إلى النوايا الأميركية » حاملاً لواء الدعوة إلى التقارب العربي ـ الأميركي . وفي (١١) نيسان ـ أبريل (١٩٥٧) ، سيقول الملك سعود للسفير الأميركي إن بلاده ستواجه الشيوعية كما ستواجه أي خطر يتهدد السلام في الشرق الأوسط ، وهي عبارات تكتسب نبرة عنيفة لم

نعهدها من قبل . وسرعان ما يتم التقارب مع الملك حسين ، عدو الأمس ، ويرسل الملك سعود مهنئاً الملك الشاب على صلابته في مواجهة الناصريين والشيوعيين ، ويمنحه مساعدة قدرها خمسة ملايين دولار أميركي . ثم يتم التقارب أيضاً مع بغداد ، التي طالما نددت السعودية بها ، ويقوم الملك سعود بزيارتها في (١١) أيار ـ مايو . وتبدأ عمليات تسليم السلاح الأميركي ، الذي كان قد رفض في عام (١٩٥٤) ، وتصل أول دفعة منه في (٤) أيار ـ مايو من سنة (١٩٥٧) نفسها .

٢ ـ القطيعة والعداوة (١٩٥٧ ـ ١٩٧٣)

باستطاعتنا أن نتبين مؤشرات الوصول إلى نقطة اللاعودة سنة (١٩٥٧) ، وهي مؤشرات كثيرة : تتوالى تصريحات التنديد بالشيوعية وتزداد عنفاً . تقبل المملكة في (٣١) أيار ـ مايو اعتماد سفارة للصين الوطنية ، وتتكثف المراسلات بين سعود وأيزنهاور مما يشير بوضوح إلى تعاون سياسي وثيق بين البلدين . . . كانت أحداث سورية، والتوتر العربي الاسرائيلي في خليج العقبة وزيارة وفد من موظفي الزراعة السعودية إلى الاتحاد السوفياتي في تشرين الأول ـ أكتوبر تلوح بأمل تنشيط الصلات السعودية السوفياتية ، لفترة ما ، وفق ما كانت تتمناه القاهرة ودمشق علناً . ولكن المملكة تزداد اقتراباً من الغرب . ولعل خير مثال على ذلك ، تحول الموقف السعودي إزاء النزاع التركي ـ السوري ، فبعد إن كانت تؤيد سورية«بدون قيد أو شرط» في (٢٥) أيلول ـ سبتمبر ، أخذت في (٢٠) تشرين أول ـ أكتوبر بعرض وساطتها في النزاع . هذا بالاضافة إلى تبدل موقفها التقليدي المعادي للهاشميين ، إلى موقف مدافع عن الملك حسين أمام المسؤولين في القاهرة ودمشق، الذين تلقوا طلب سعود بوقف حملاتهم ضد ملك الأردن . ولن تلبث مواقف موسكو الداعمة للواء قاسم في العراق ، ولسياسة عبد الناصر الاقليمية في خطوطها العريضة ، والداعمة ، بشكل خاص ، للسلال وحكومته الجمهورية في اليمن ، لن تلبث هذه المواقف

أن تستبعد نهائياً أي إمكانية للحوار بين البلدين . وسوف يترجح التقارب السوفياتي ـ المصري ، لاحقاً ، بضغط يمارس على أنظمة الحكم العربية التقدمية هذه ، كي تضع في خانة واحدة كلاً من إسرائيل والأنظمة العربية الرجعية ، التي باتت السعودية رمزاً لها ، هكذا لم يكن بمقدور الرياض أن تتغاضى عن دور موسكو المهيمن في تأجيج « الحرب الباردة العربية » ، وكانت عداوتها لموسكو تزداد بمقدار ما يزداد النفوذ السوفياتي في المنطقة ، وفي اليمنين خاصة .

يظل الموقف السعودي بالغ الخصوصية في حدته . إذ ان العديد من البلدان المرتبطة هي أيضاً بالغرب كالمملكة السعودية ، ترضى بإقامة الحد الأدنى من العلاقات على مستوى الدولة مع الاتحاد السوفياتي ، وهو أمر شائع حتى بين الدول المعادية . ليبيا الملكية في عام (١٩٥٥) ، اليمن الأمامية في عام (١٩٥٦) ، الكويت والأردن في عام (١٩٦٣) [على التوالي في ١٢ آذار ـ مارس ـ وفي ٢١ آب ـ أغسطس] ، الامارات العربية المتحدة عام (١٩٧١) وغيرها من البلدان التي لا يرقى شك إلى محافظتها أو إلى وجهتها الموالية للغرب ، قد أقامت علاقات دبلوماسية على مستوى رفيع مع موسكو . فتوقع موسكو مع الكويت ، في (٩) تشرين الثاني ـ نوفمبر (١٩٦٤) اتفاقية تعاون اقتصادي وصناعي في ميدان صيد الأسماك ، وتكرير مياه البحر ، ومكافحة التلوث ، وسرعان ما ستوسع الاتفاقية لتشمل ميادين التأهيل المهني وتتيح إرسال عدد لا بأس به من الخبراء السوفيات إلى الكويت . وحتى مع الأردن ، أصبحت العلاقات تقوم على بعض الأسس المادية منذ عام (١٩٦٧) ، وفي (٢١) كانون الثاني ـ يناير عام (١٩٦٩) ، يتم توقيع اتفاقية تعاون بين البلدين في موسكو . ورغم كل ذلك تظل المملكة السعودية على موقفها المتطرف : فهي لا تقيم أي علاقة رسمية أو شبه رسمية مع الدول الاشتراكية بل وتبذل محاولات مستمرة لفرض مثل هذا الموقف على البلدان المجاورة .

كي نفسر هذا الموقف ، يبدو أنه لا بد من إعادة تمحيص عامل

أيديولوجي . فقد توصل عبد الناصر إلى أن يفرض نفسه كداعية القومية العربية ، شبه الوحيد ، منذ عام (١٩٥٦) . وهذا يعني ، سياسياً ، تصنيف المملكة السعودية في فئة الدول العربية الثانوية ، بينما كانت تدعي المشاركة في القيادة العربية إلى جانب عبد الناصر حتى مرحلة (١٩٥٦ ـ ١٩٥٧) . وسوف تدفع النجاحات المصرية على هذا الصعيد بالمملكة السعودية إلى إحياء الشعارات الاسلامية التي تكسبها حظوة خاصة ، بسبب وجود الأماكن المقدسة وبسبب تقليدها المتزمت المعروف . ولم يكن باستطاعة هذا الدور « المسكوني » والمعادي للسوفيات سياسياً ، أن يستهدف الإسلام غير الوهابي ، وهو الإسلام الأكثري ، ولا المسيحية ، ديانة الغرب . كان العدو الايديولوجي إذن ، يتمثل بالالحاد الذي كان غالباً ما يقرن بموسكو ، وتالياً ، بالقومية العربية كما تبرز من خلال الممارسة الناصرية . والحال ، إن مثل هذا الاستخدام الواسع للدين في النشاط الدبلوماسي (الحلف الإسلامي ، المؤتمرات ، مؤتمرات القمة ، الجامعة العربية . . .) ، كان يدفع بالمملكة للمطالبة بموقف نموذجي : بما أنه لا يمكن للإسلام أن يتلاءم مع أي شكل من أشكال الاشتراكية ، فلا بد من الصراع الدائم بينهما .

وأكثر من ذلك ، كانت النظرة الستالينية الثنائية قد استبدلت ، بدفع من خروتشيف ، بنظرة تؤيد كل حكم يسير في طريق تحقيق الاشتراكية أو يتبنى موقفاً معادياً للأمبريالية . وكانت هذه النظرة تتجسد ، سياسياً ، بتدخل متزايد من قبل موسكو في القضايا الاقليمية . وكانت النتيجة مزدوجة : فقد تحسنت علاقاتها مع طرف ، وساءت مع طرف آخر . وكانت موسكو ، بتبنيها للناصرية ، وإن بتحفظ ، قد هدمت الجسور التي كانت تربطها بالمملكة العربية السعودية ، هذه الجسور التي حاولت الأردن أن تقيمها ، بهدف إضعاف مصر ، عن طريق تشجيع الاتصالات غير الرسمية بين الرياض وموسكو في عمان ، ولكن دون أن تنجح في هذه المساعي . وسوف تشهد مرحلة ما بعد خروتشيف

إصراراً سوفياتياً على التمسك بالأنظمة التقدمية : مصر ، الجزائر ، العراق ، سورية ، اليمن الجنوبي . وسوف تبرز العداوة للسعوديين، بشكل أفضل ، عندما يصدر القرار السوفياتي بإرسال الرجال والعتاد إلى اليمن الشمالي حيث كان الملكيون على عتبة الاستفادة من انتصار نهائي بسبب انسحاب القوات المصرية في عام (١٩٦٧) .

٣ ـ مرحلة جديدة ؟

أ ـ نحو اعتراف متبادل

تتسم المرحلة الراهنة من العلاقات بين موسكو والعالم العربي بغياب الشريك الاقليمي الثابت والقوي . كانت التطورات المستجدة في المنطقة قد أساءت إلى رصيد موسكو ، وإلى حد بعيد (الانقلاب العسكري في السودان (١٩٧١) ، خروج الخبراء السوفيات من مصر (١٩٧٢) ، الغاء معاهدة الصداقة مع هذا البلد الأخير ورفض سورية عقد اتفاقية مماثلة ، الخ . . .) واستطاع الغرب ، والولايات المتحدة على وجه التخصيص ، أن يصل، بسهولة ، إلى المواقع التي كان يحتلها السوفيات . هكذا استطاعت واشنطن أن تضمن تعاون محور مركزي يربط الرياض بالقاهرة ، تتمحور حوله مواقف الدول الأخرى الأقل نفوذاً . والحال ، إن هذه الدول ، في سورية ، والسودان ، والكويت ، الخ . هي أبعد ما تكون عن مواجهة هذا المحور ، حتى ولو سعت ، بتبنيها لخياراته الرئيسية (وخاصة الانفتاح الأوسع نحو الغرب) إلى تحسين موقعها الخاص على أطرافه (سورية) أو في داخله (السودان) . وأفاد هذا المحور منذ قيامه (قد يكون ذلك في عام ١٩٧٠) ، من عجز الدول المعادية له ، عن تشكيل محور موازٍ ، يكون أكثر موالاة للطروحات السوفياتية باستطاعته مثلاً ، أن يجمع ما بين الجزائر وطرابلس الغرب ، وبغداد وعدن ، وحتى دمشق ومنظمة التحرير الفلسطينية . ولهذا السبب وجدت الدول التي دعت إلى تعاون وثيق مع موسكو ، كليبيا، منذ عام

(١٩٧٤) ، انها قد أصبحت معزولة عن الساحة . ولا يعني تبني موسكو لنظام الحكم العسكري في أديس أبابا ، انها وجدت الشريك الاقليمي الأكثر ثباتاً والأكثر نفوذاً ، في موالاته للاتحاد السوفياتي .

كانت سلسلة الانتكاسات التي تلقتها موسكو في منطقة الشرق الأوسط لتؤدي بها إلى متابعة سياسة يكون شعارها : عدم التفريط بأي فرصة تستطيع أن تحاول فيها القيام بهجمة سياسية أو اقتصادية . واستبدل تدريجياً الاصرار على صداقة « أنظمة الحكم التقدمية » مقرونة « بالعداوة للأنظمة الرجعية شبه الاقطاعية » ، برؤية على قدر لا بأس به من التجانس للمنطقة حيث تغلب المصالح الدولية على الخيارات الايديولوجية . هكذا ، وبينما كان الغرب يحسن مواقعه في مصر والسودان والعراق أو سورية، كانت موسكو تقوم ، منذ عام (١٩٧٤) ، بتقارب استعراضي مع ليبيا التي كانت تعبر عن خياراتها الاسلاموية ، حتى ذلك التاريخ ، بعداء شديد للاتحاد السوفياتي . وأكثر من ذلك أيضاً ، كانت موسكو تتقرب من نظام حكم الملك حسين ، الذي طالما وصف بالعمالة للأمبريالية . وفي الكويت ، كانت العلاقات مع موسكو تتخذ طابعاً ودياً ، وخاصة بعد التوقيع على صفقة من أجل تسليح دولة تزداد إيغالاً في المحافظة . كما قوربت المملكة السعودية بدورها ، ففي(٢٤)أيلول ـ سبتمبر (١٩٧٢) ، وجه الاتحاد السوفياتي ، وللمرة الأولى ، رسالة تهنئة إلى الملك فيصل بمناسبة العيد الوطني للسعودية . فجاوبت حكومة الرياض في (١٦) تشرين الثاني نوفمبر (١٩٧٣) ببرقية تثير الدهشة ، وكانت مجلة النيويورك تايمز قد أشارت إلى نص هذه البرقية . ولن يتراجع خلف فيصل عن هذا التوجه ، فيصرح لمراسل الصانداي تايمز : « الاتحاد السوفياتي قوة عظمى تتمتع بنفوذ أكيد . هذا ونحن نحرص على أن يتمتع مسلمو الاتحاد السوفياتي بحرية ممارسة شعائرهم الدينية ويبدو ان السلطات السوفياتية على وشك توفير هذه الامكانية لهم » . ويستنتج الصحافي موقفاً أقل عداوة إزاء الاتحاد السوفياتي ، وأشار مراقبون آخرون إلى مثل هذه الملاحظة .

ب ـ إن أزمة النفط، قد جذبت اهتمام الكرملين، في أكثر من مظهر، إلى الدول النفطية. ولا شك في أن تصميم الدول العربية المنتجة على فرض حظر انتقائي على النفط، وتنظيم أسعار النفط من قبل مجموعة بلدان الأوبيك، قد أثار إعجاب الكرملين الذي لم يلبث إن منحها دعمه الكامل. ومما لا شك فيه ان موسكو تعرف جيداً مدى أهمية موقف المملكة السعودية المركزي على هذا الصعيد، وتعلم، بالتالي، أن لا مصلحة لها بمواجهتها في مضمار لا تكون مصالح البلدين فيه متعارضة في الغالب، حتى ولو كان من الصعب استخلاص الاستنتاجات السياسية لمثل هذه الالتقاءات.

صفقت موسكو لقرار الحظر الذي فرضته الأوابيك ضد بعض البلدان المعادية للقضية العربيةولمدة شهور قليلة. ومع حرب أكتوبر (١٩٧٣)، تخلت موسكو عن تمييزها التقليدي (أنظمة عربية تقدمية/ انظمة عربية رجعية) لتتبنى شعار «التضامن العربي» ضد العدو الاسرائيلي، وهو شعار، ينطبق ايديولوجياً، على حالة القوى العربية أكثر مما ينطبق على التحليل السوفياتي التقليدي. وهكذا استطاع ج. ميرسكي وهو على الارجح المعلق الرئيسي على قضايا الشرق الأوسط، أن يكتب: «إن الحرب قد اتاحت للجنود العراقيين والمغاربة والأردنيين والسعوديين، أن يقاتلوا، جنباً إلى جنب، ليثبتوا بذلك أن التضامن العربي ليس وهماً»(٤١). توهم السوفيات انفسهم، الذين قامت سياستهم العربية على زج المنطقة في تنافس القوى العظمى التي تتقاسم المؤيدين. ومهما يكن الأمر، لم يكن باستطاعة موسكو إلا أن تلاحظ دور «الأنظمة الرجعية» في المعركة: في القتال المباشر، وفي المبالغ السخية التي منحت للأطراف العربية المقاتلة منذ عام ١٩٦٧، وخاصة، في تنفيذ قرار الحظر.

كانت موسكو تطالب بتنفيذ الحظر بإصرار، وكانت الاذاعة السوفياتية قد أشارت، منذ (١٨) تشرين أول ـ أكتوبر إلى أن «الظروف المؤاتية قد وجدت الآن، لاستخدام النفط كسلاح اقتصادي وسياسي ضد الدول

الرأسمالية التي تساند العدوان الاسرائيلي»(٤٢) ورأت موسكو في الاجماع العربي حول هذا القرار انتصاراً فعلياً. وكان الحظر يقرّب ما بين موسكو والرياض في ظل الدعم المشترك للقضية العربية. ثم رفع الحظر. وكان السوفيات استطاعوا أن يلاحظوا أن السادات كان أول الداعين، وقبل الملك فيصل، لرفع الحظر. كانت أهمية الحظر في كونه أحد أشكال الادانة السياسية لواشنطن من قبل دول المنطقة. وقد أثارت صلابة فيصل منذ لحظة قبوله باستخدام النفط كسلاح سياسي، إعجاب المسؤولين السوفيات. وازداد هذا الاعجاب عندما لمس السوفيات تصميم الملك على تكبيد الأميركيين كلفة مواقفهم الباهظة. كان فيصل قد لفت الأنظار إليه، قبل فترة الحرب، عندما انتقد في أكثر من مناسبة، السياسة الأميركية في الشرق الأوسط(نيسان ـ أبريل ،آب ـ أغسطس ١٩٧٣) مهدداً باللجوء إلى الحظر للتخفيف من حدة توجهاتها الموالية للصهيونية. ولم تكن موسكو تلتزم الحياد في هذا الصراع السعودي ـ الأميركي. فقد اختارت الجبهة التي ستدعمها: إلى جانب العرب، مهما كانت أنظمتهم السياسية.

وما هو أكيد، ان موسكو كانت ترى في المواجهة بين المنتجين والمستهلكين الغربيين، مواجهة حقيقية وليس كما كانت تروج بعض الصحف الأوروبية. وانطلاقاً من هذه النظرة، كانت تتوقع تحركاً أميركياً (أو تهديداً أميركياً) من أجل حسم هذا التناقض لصالح واشنطن (عمل عسكري، حظر على المواد الغذائية، الخ). مما يتيح لموسكو أن تظهر من جديد كدولة صديقة للدول التي تتعرض لعدوان الأمبريالية الأميركية. ومن هنا الجهود التي بذلتها من أجل تأزيم المواجهة حول الحظر من ناحية، ومن أجل إضفاء الأبعاد المضخمة للقضية، بهدف «حشر» الدول النفطية، في موقف قومي متطرف. وكان قرار رفع الحظر، رغم امتناع الجزائر وسورية عن تنفيذه، بمثابة فشل لهذه المحاولة. ولكن كان باستطاعة موسكو، في هذه الأثناء، وهي التي تراهن على

المواجهة بين الدول المنتجة والغرب وتغذيها ، أن تتهم وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بالتخطيط لاغتيال الملك فيصل (الذي اكتسب شهرة « المتصلب » في مسألة الانسحاب الاسرائيلي بينما كان السادات لا يتخلى عن مراوغاته) . وكانت البرقية التي نقلتها وكالة تاس والتي تضمنت هذا الاتهام الخطير ، تعني ، فيما تعنيه ، إن موسكو تعتقد ، أو تريد أن تظهر أن العداء السعودي ـ الأمريكي قد وصل إلى حد شعرت فيه واشنطن انها مضطرة للتخلص من حليف تقليدي (على طريقة دييم) .

ليس الحظر سوى مثل على الالتقاء السعودي ـ السوفياتي عبر مسألة النفط . ورفع الأسعار مثل آخر ، وكذلك التأميم . ولكن ، حتى في هذه المجالات ، كانت موسكو أقرب إلى طروحات « المتصلبين » منها إلى المواقف السعودية المترددة . إلا أنه لم يكن بمقدور التحليل السوفياتي أن يتجاهل المحاولات السعودية التي كانت تهدف إلى تخفيف وطأة الوصاية الأميركية . هذا بالاضافة إلى أنه كان من الممكن أن يرى الاتحاد السوفياتي في زيادة الأسعار النفطية (حتى ولو كان دور الرياض ضئيلاً) مساهمة في خلخلة النظام الرأسمالي الغربي ، وكان يرى فيها فائدة له كدولة مصدرة . إلا ان الاتحاد السوفياتي لن يلبث أن يصبح ، هو أيضاً دولة مستوردة ، وفق التقديرات الغالبة بشكل عام . من زاوية النظر هذه ، نجد ان الاتحاد السوفياتي يعلم ، وهو الذي ساءت علاقته بالصين (من المحتمل أن تصبح من الدول النفطية الكبرى) ، ان السعودية هي الدولة الوحيدة القادرة على زيادة انتاجها بشكل ملموس ، ويعلم ان باستطاعته الافادة من الجهود التي بذلها السعوديون من أجل الابقاء على اعتدال أسعار السوق . إن الاتفاق النفطي العراقي ـ السوفياتي ، والضغوط التي تمارسها موسكو على الطرف الغربي من المملكة ، هي على الأرجح مؤشرات مرحلة جديدة . وكما في العراق ، كذلك في المملكة السعودية وفي الكويت وإيران أبدى الاتحاد السوفياتي استعداده لتقديم الخبرات التقنية اللازمة ، إذا ما أرادت هذه البلدان يوماً الاستغناء عن الشركات الأجنبية .

عبر هذه الثغرة ، يحاول الاتحاد السوفياتي الدخول في مجمل النظام الاقتصادي . فإذا ما ترددت الولايات المتحدة في تزويد الكويت ببعض الأعتدة العسكرية ، فالاتحاد السوفياتي لا يتردد . وإذا ترددت واشنطن في تصنيع البلدان النفطية ، فستكون موسكو ، شأنها شأن باريس ، مستعدة لتقديم الخبرات التكنولوجية ، التي قد لا تكون بالغة التطور كالعتاد الأميركي ، ولكنها أقل كلفة ، بالتأكيد ، وأقل تعرضاً لفضائح الرأسمالية (الرشاوى والعمولات ، الخ . . .) هي ميزات تفضلها الرياض التي تسعى ، في المبدأ ، للتعامل على مستوى الحكومات . ولكن الطريق لا يزال مستبعداً ، وإن كان غير مستحيل بأي حال ، ذاك الذي سارت فيه دولتان على قدر كبير من التمايز كالعراق وإيران ، وهو طريق عقد اتفاقيات تبادل مع الاتحاد السوفياتي : النفط مقابل الخبرات الصناعية .

ج ـ صراع قاسٍ :

نقاط التقاء حالية ، اعتراف متبادل محتمل ، تعاون اقتصادي مرتقب ، كلها مظاهر ما ينبغي أن نطلق عليه اسم التقارب السعودي ـ السوفياتي (الخفي ولكن الحقيقي) . وهي في ازدياد قائم . إلا ان هذا التقارب لا يزال مقنعاً وراء المواجهة الحادة في القضايا الاقليمية والتي قد تؤخر تحققه أو قد تسبب الغاءه . موسكو تعرف ، في الحقيقة ، أهمية دور المملكة السعودية المتعاظم في توجهات بعض أصدقاء الأمس الجديدة المعادية للسوفيات : اليمن ، الصومال ، السودان أو مصر . وتعترف موسكو بأن أي نمو للنفوذ السعودي في المنطقة العربية الأفريقية ، يتم على حسابها ولصالح الولايات المتحدة الأميركية . وفي هذه المنطقة تتماثل « الرجعية العربية » و« الأمبريالية الأميركية » في نظر السوفيات . فقد كانت موسكو تحذر حلفاءها الاقليميين ، حتى قبل نشوب حرب (١٩٧٣)، من أخطار التعاون الوثيق مع الرياض . ولعل خير ما يعبر عن موقف الاتحاد السوفياتي في تلك المرحلة ، مقال د.فولسكي الذي نشر في« الأزمنة الحديثة »حيث

يتساءل الكاتب : « ماذا يختبىء خلف تنشيط السياسة الخارجية السعودية ؟ ما هو هذا الشي الذي تسميه الصحف الغربية : « الظاهرة السعودية » ؟ وتجيب : « ان المملكة السعودية مهيأة لأن تصبح قلعة الرجعية في العالم العربي . ومن أجل تحقيق هذا الهدف ، تدفع مبالغ ضخمة من أجل عرقلة الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية الأخرى ومن أجل عرقلة تعاونها مع الدول الاشتراكية » [٤٣] . ومعترفاً بأهمية النفط كسلاح سياسي ، يذكر الكاتب بعض خطب فيصل واليماني التي تستبعد مثل هذه الفرضية بهدف محاربة المملكة بسلاحها . ولكن هذه هي المعركة تقترب وتكثر لقاءات المحاربين بفيصل . ويحتل هذا الأخير موقعاً مركزياً في عملية التحضير العربية للحرب ولكن الاتحاد السوفياتي يتابع حملاته ضده . ونقرأ في مقالة منشورة في « الأزمنة الحديثة » : « إن الأمبرياليين يستخدمون المملكة السعودية في جهودهم الهادفة إلى عزل نظام الحكم التقدمي في الاتحاد السوفياتي ثم تصفيته . . . ولكن الرجعية السعودية تسعى ، في الوقت نفسه ، إلى تحقيق أهدافها الهيمنية الخاصة في المنطقة » [٤٤] . ويكتسب التمييز هنا بعداً استراتيجياً .ويبدو أمراً مستحدثاً في الكتابات السوفياتية التي اعتادت أن ترى في المسؤولين السعوديين مجرد أدوات تنفيذ ، « وأزلام » .

هكذا ، نجد أن ثمة سياسة سعودية مستقلة ، ولا بد من مقاربتها بشكل مستقل عن « الامبريالية الأميركية » . وتعطي الصحافة السوفياتية ، في فترة (١٩٧٣ ـ ١٩٧٥) أمثلة عدة ، أهمها ، الاتهام الذي وجهته وكالة تاس ، لوكالة الاستخبارات الأميركية بأنها كانت خلف عملية اغتيال الملك فيصل . ولا يزال الصراع بين البلدين جارياً في المنطقة . ليصل هذا الصراع إلى ذروته عام (١٩٧٧) مع نشوب النزاع حول القرن الأفريقي حيث تميز الصحافة السوفياتية ، مرة أخرى ،ولا تتوانى هذه المرة عن اعتبار أن السياسة السعودية أكثر عداء من السياسة الأميركية .

غداة زيارة الرئيس كارتر إلى المملكة السعودية ، لم يغب عن الأمير فهد أن يذكر بأهمية الاتحاد السوفياتي على الساحة الاقليمية والعالمية ، وخاصة في النزاع مع إسرائيل حيث تلتقي وجهتا نظر الرياض وموسكو . ويساهم فشل المفاوضات في التقريب بين البلدين ثم تأتي خيبة الأمل العربية من الرئيس كارتر لتعزز هذا التقارب . وفي الناحية الأخرى ، تعترف موسكو بأهمية الرياض كحليف موضوعي في النزاع مع إسرائيل ، وكقوة نفطية عظمى ، وحتى كعدو رئيسي في القرن الأفريقي .

وكي يتحقق هذا الاعتراف ، يبدو ان الظروف الاقليمية تغلب على رغبة الطرفين . وهناك ثلاثة ظروف تسهّل هذا التحقق : فشل الوساطة الاميركية في النزاع العربي ـ الاسرائيلي ، خلاف أوضح بين موسكو وطهران حول سياسة إيران التوسعية ، وأخيراً ، حل سلمي للنزاع الأثيوبي الصومالي أو حتى مجرد تحجيم هذا النزاع من حرب معممة إلى مجرد عداء . إن تحقق واحد أو أكثر من هذه الظروف ، يجعل التقارب بين الاتحاد السوفياتي والمملكة السعودية أمراً محتوماً .

مما يسهل من حدوث هذا التقارب أيضاً ، هو واقع أن الرياض لم تحاول أبداً أن تلعب « الورقة الصينية » كما فعلت السودان وزائير أو الباكستان . هكذا يبدو إن إدانتها للشيوعية هو الاعتبار الغالب على كل الاعتبارات السياسية المباشرة . فقد تعززت ، على العكس من ذلك ، صلاتها بتايوان ، وخاصة منذ الانفراج الصيني الأميركي في عام (١٩٧٢) ، [الذي أدانته] وكذلك مع كوريا الجنوبية أو تايلاند . الأمر الذي لا ينطبق على إيران التي تحتل في التحاليل الصينية مكانة ممتازة . ومع احتدام النزاع الصيني ـ السوفياتي ، ساهمت عداوة الرياض للمعسكرين في تقريبها ، في الحقيقة من موسكو ، نظراً للروابط التي تقيمها بكين مع أكثر من نظام حكم محافظ في العالم . وثمة عامل آخر يسهل عملية التقارب ، هو عامل نمو الصلات التجارية مع الدول

الاشتراكية ، وهو ما لم تكن المملكة تسمح به لسنوات خلت . في عام (١٩٧٦) ، صدر الاتحاد السوفياتي بضائع تبلغ قيمتها نحو (٢٠) مليون دولار إلى المملكة العربية السعودية (ومبالغ مماثلة مع يوغوسلافيا ، وهنغاريا ، ورومانيا) . ليس لهذا الرقم أهمية في الحساب التجاري ، إلا ان الأهمية في ما يرمز إليه : فهو يعني ان الأبواب الاقتصادية قد فتحت . فهل ستكون الرياض قادرة على فتح أبواب العلاقات الدبلوماسية أيضاً ؟

٤ ـ تجدد المبادرة السوفياتية

الواقع ان الاتحاد السوفياتي ، وجد فرصة ملائمة لمحاولة التقرب مجدداً من المملكة في بداية سنة(١٩٧٩)، هذه المرحلة التي رأينا (في الفقرة الثانية من هذا الفصل) انها شهدت تأزماً في العلاقات الأميركية ـ السوفياتية . والعناصر التي شجعت موسكو هي ، إلى حد ما ، نفسها التي كانت أساس الأزمة بين الرياض وواشنطن . غير ان أحداث إيران ، ومن ثم موقف السعودية منها ، تحملنا للتأكيد مرة أخرى على أن أية هزيمة لواشنطن لا تشكل دائماً وبالضرورة فوزاً لموسكو ، إلاّ ، طبعاً ، في تحليلات الحرب الباردة . ونحن نكتب هذه الأسطر في صيف(١٩٧٩)، من الصعب الجزم بأن موسكو قد سجلت في الرياض فعلاً تقدماً ملموساً ولكنه من المفيد ، بالرغم من ذلك استعادة تلك المبادرة في تطورها .

نحن نركز هنا على موضوعنا الأساسي (السعودية) غير أنه لا ضير من عرض سريع لتناول الصحافة السوفياتية لموضوع النفط . إذ أنه من السهل ملاحظة تخلي موسكو عن أطروحة السيطرة المطلقة للامبريالية على دول النفط ، بل يمكن قراءة جمل شديدة الحماس لدول الأوبيك دون تمييز بينها . فهي تندد (نوفوستي ١/٣/١٩٧٩) بـ« سعي الاحتكارات النفطية إلى استغلال كل

محاولات الشعوب الدفاع عن حقوقها المشروعة ونضالها من أجل استقلالها الوطني وتحقيق سيادتها على مواردها الطبيعية إلى استغلال كل ذلك لزيادة أرباحها» . وتضيف نوفوستي بعد فترة دفاعاً عن الأوبيك بقولها (٢٦/٣/١٩٧٩) : « في كل مرة يقوم أعضاء الأوبيك باتخاذ الاجراءات الكفيلة بالدفاع عن مصالحهم كرفع أسعار النفط على سبيل المثال، يقف الغرب عن غير وجه حق في دور المعاقب» . أما رفع الأسعار فما هو إلا « انتصار العدل » بالرغم « أنه ما زال أمام أعضاء الأوبيك نضال طويل وعنيد في مواجهة الأمبريالية » . وتربط نوفوستي بوضوح بين قرارات الأوبيك وبين الوضع السياسي في المنطقة بقولها (٢ نيسان ، ١٩٧٩) المضفي أهمية جديدة على المواضيع النفطية : « وفي الوضع الدولي الحالي حيث تسعى بعض الأوساط الامبريالية لأن تفرض على الشعوب العربية الصفقة المنفصلة الأميركية الاسرائيلية المصرية بذريعة تسوية قضية الشرق الأدنى فإن أعمال الأوبيك ترتدي طابعاً سياسياً» . كما رافق هذا الاطراء المستمر صدور كتاب بالروسية عن الأوبيك انتهى بهذه الخلاصة : « إن الأوبيك هي من المنظمات الاقتصادية الدولية الأكثر قوة ونفوذاً والتي استطاعت خرق جبهة الاستثمار الاستعماري والاحتكاري وفرض إرادتها على الأمبريالية » . (٩/٤/١٩٧٩) . وعلى أوبيك أن تفهم « ان نضالها ضد التسلط يلقى التفهم والدعم الفعلي من قبل دول الأسرة الاشتراكية » (٢٧/٦/١٩٧٩) ذلك « رغم تباين مصالح بعض بلدان المنظمة » (٢/٧/١٩٧٩) .

هذا الحماس للأوبيك لا يشوبه كما في السابق تركيز مستمر على وجود طرفين واحد تقدمي وآخر رجعي بين أعضاء المنظمة وهذا ولا شك مهم ويعطي « شهادة في حسن السلوك المعادي للأمبريالية » لجميع الأعضاء على السواء . غير أن للسعودية موقعاً حساساً ، الاتحاد السوفياتي أبعد ما يكون عن تجاهله . الحقيقة أنه يمكن العودة إلى مؤتمر بغداد في خريف(١٩٧٨) لقراءة تعليقات

سوفياتية ليست مهادنة للسعودية فحسب بل مؤيدة لها . وتطورت هذه التعليقات مع الكلام عن شق يتسع بين الرياض واشنطن . فكتب ايغور بلاييف في مجلة أدبية اسبوعية مقالاً طويلاً فحواه أن السعودية ليست معادية للسوفيات كما تصور الصحافة الغربية بل إن المملكة هي ربما مستعدة لاقامة علاقات مع موسكو . وذكر بلاييف بأن « الاتحاد السوفياتي والمملكة العربية السعودية لم يحاربا بعضهما بعضاً وليس بينهما نزاعات لا تحل » (النهار ١/ ٢/ ١٩٧٩) . كما لاحظت نوفوستي (١٣/ ٢/ ١٩٧٩) إن الأردن والسعودية ليسا متحمسين للدخول في حلف تقترحه واشنطن ويضمهما مع مصر وإسرائيل « لأن بين واشنطن والسعودية كثيراً من المشاكل الآن إذ رفضت الرياض ركوب قطار كمب ديفيد » . وترى نوفوستي ان في السعودية اتجاهاً يتسم بما تسميه « الواقعية السياسية » يميل إلى التفكير السياسي المستقل . هذا الاتجاه واشنطن تحاربه بقوة إذ انه « يمكن أن يثير ، لا قدّر الله ، (في النص) سؤالاً عن مدى منطقية استثناء الاتحاد السوفياتي من صف مناصري النضال من أجل المصالح العربية » . وتتوقع نوفوستي أن تلجأ واشنطن »لى « تخويف » القادة السعوديين بما جرى في إيران . وتستثني نوفوستي بوضوح السعودية من بين الأقطاب التي تسعى واشنطن لاقامتها لحسابها فتركز فقط على مصر واسرائيل (٢٢/ ٢/ ١٩٧٩) . وبالفعل « إن القاعدة الامبريالية الرئيسية في الشرق الأوسط » هي إسرائيل لا غيرها (٢٨/ ٢/ ١٩٧٩) . أما مصر فقد تساهم لاحقاً بتسهيل عملية احتلال آبار النفط لحساب واشنطن وتل أبيب (١/ ٣/ ١٩٧٩) فحذار يا دول الخليج من تأييد السادات ! أما غ . سافين معلق وكالة نوفوستي فهو متأكد من ان « الرياض لن تتغاضى عن العواقب المحتملة لتغلغل القاهرة في منطقة الخليج » . وفي الوقت الذي تحاول القاهرة لعب دور الدركي الجديد لحساب الأمبريالية ، تلاحظ البرافدا (٣/ ٣/ ٧٩) أن « السعودية رفضت بسرعة فكرة أميركية بإقامة قاعدة أميركية جديدة في المملكة » . والسعودية لديها من المبادرات الأميركية ذات المحتوى العسكري موقف واحد هو « البرودة

الكبيرة نسبياً » (٧/ ٣/ ١٩٧٩) . نسبياً لمصر أم للسعودية في مراحل سابقة ؟ ف. بتروسنكو لا يوضح . في نفس المرحلة كان سعود الفيصل ، وزير الخارجية السعودي يشير في مقابلته مع « الحوادث » أن السعودية « تدرك أهمية دور الاتحاد السوفياتي في السياسة الدولية » كما تقيّم إيجابياً وقوف موسكو إلى جانب العرب في عدد من قضاياهم المهمة . وأضاف سعود الفيصل ان ما يقلق بال القادة في الرياض ليس الخطر الشيوعي بقدر ما هو التوسع الاسرائيلي . واعتبرت إ. هـ. ت إن سعود الفيصل عبّر بالفعل في مقابلته عن موقف سعودي جديد . وردت ذلك إلى وجود خلاف أيديولوجي بين أمراء العائلة المالكة. والواقع أنه لم يبرز عن السعودية أي شيء علني يرفض دعوة بلاييف وزملائه في تاس ونوفوستي للتفاهم . ولا شك ان السعوديين ، أو على الأقل ، بعضهم ، لم يكن مستعداً لانتقاد تصريحات رئيس الوزراء السوفياتي (إ. هـ. ت ١٣/ ٣) التي يرفض فيها بعنف تمركز قوات عسكرية أميركية في المحيط الهندي . لا بل إن وكالة يونايتدبرس نقلت عن مصادر ديبلوماسية لم تسمها ان السعودية منحت في نهاية شهر آذار ـ مارس (١٩٧٩)، وبشكل خفي ، للطائرات المدنية السوفياتية ، حق المرور فوق أراضيها . وأشار التقرير أيضاً ان الديبلوماسيين السوفيات يقيمون علاقات « ممتازة » مع السفير السعودي في صنعاء .

وتصعد موسكو حملتها فيكتب « مراقب » في وكالة نوفوستي (١٥/ ٣/ ١٩٧٩) : « ان الولايات المتحدة أشعلت الحرب بين اليمنين بهدف جر السعودية للاشتراك المباشر في العمليات الحربية وبذلك تدفعها دفعاً اضطرارياً لتلمس المساعدات العسكرية الأميركية بعيداً عن موقفها السلبي من سياسة ونتائج كمب ديفيد « وبذلك تضرب الاتجاهات الواقعية التي ظهرت مؤخراً في السياسة السعودية » . بل أكثر من ذلك إذ لا يتوانى « المراقب » المذكور عن القول بأن « نوايا واشنطن من خلال إشعال حرب اليمنين تتلخص في نهاية المطاف في تأمين إمكانية القضاء السريع على الحكم في الرياض » .

واشنطن تريد إذن قلب الحكم في السعودية (عودة إلى اغتيال فيصل) : الاتهام خطير خصوصاً وان بريجنسكي يعتقد (١٩/ ٣/ ١٩٧٩) « ان السعودية لعبت دوراً كبيراً في إفشال الحلف الرباعي » الذي كانت واشنطن تهيئه . وفي اليوم نفسه استعمل لافرينتيف صيغة الماضي للكلام عن العلاقات بين السعودية والغرب بقوله « إن هارولد براون وزير الدفاع الأميركي لم يجد تفهماً حتى في المملكة السعودية التي كانت تعتبر موالية للغرب » .

ولكن قدراً من التراجع في الحماس يبرز لاحقاً (٢١/ ٣/ ١٩٧٩) عندما تلاحظ نوفوستي إن زيارة بريجنسكي للسعودية قد أدت إلى شق في أوساط الحكم السعودي . وتورد الوكالة السوفياتية تصريحين متناقضين الأول للأمير فهد والثاني لوزير الاعلام . الأول يعبر على ما يبدو عن وجهة نظر تبعية لواشنطن والثاني عن « واقعية واستقلالية » . ويضعف التفاؤل السوفياتي ، فتلاحظ الوكالة ان السعودية ما زالت « بين مطرقة الضغط الأميركي وسندان التضامن العربي » كما تعلن أزفستيا (٢٢/ ٣/ ١٩٧٩) عدم معرفتها المسبقة بما سيكون الرد السعودي على تهديد السناتور جاكسون لها . غير ان ي. يفسييف يتساءل « من يروج لمعاداة السوفيات في الشرق الأوسط ؟ » (٢٦/ ٣/ ١٩٧٩) ويجيب بشكل غامض للغاية مشيراً فقط إلى ان السعودية « كانت تمول حتى الآونة الأخيرة معظم المؤلفات الدعائية الموجهة ضد الاتحاد السوفياتي » ولكن موقفها تغير لأن كل وطني عربي حقيقي [هكذا] لا يستطيع أن يشترك في هذه الحملات » .

ويقدم ن. موروزوف في ٣٠/ ٣ في سوفييتسكايا روسيا تحليلاً موسعاً لموقع السعودية السياسي كما تراه موسكو بقوله « إن هذه دولة عربية لا يشك أحد اليوم في تأثيرها الكبير على تطور الوضع في الشرق الأوسط » . ويسترجع المقال التعاون بين الرياض وواشنطن السائر في خط متصاعد منذ(١٩٤٥). غير ان نقطة الضعف في هذا التعاون هي القضية الفلسطينية . هذه القضية تطورت مع كمب

ديفيد إلى « مرحلة حالية من العلاقات الأميركية السعودية غير الفرحة » ولم يستطع بريجنسكي في زيارته للرياض في(١٧) آذار « الحصول على دعم غير مشروط للسياسة الأميركية » . وينتقل الكاتب فوراً للقول : « في الوقت الذي ظهرت فيه آراء مختلفة حول العلاقات السعودية ـ الأميركية ظهرت أنباء حول احتمال تنشيط الروابط السوفياتية ـ السعودية » . ويذكر موروزوف السعوديين ان الاتحاد السوفياتي اختار السعودية كأول دولة عربية اعترف بها ديبلوماسياً سنة(١٩٢٦)ثم تأسف لوقف العلاقات عشية الحرب العالمية الثانية « فليس هناك أية أسباب موضوعية لمثل هذا الوضع غير الطبيعي » .

الواضح ان الاتحاد السوفياتي يرى ان هناك خلافاً عميقاً في العلاقات السعودية الأميركية « هو الأخطر منذ سنة ١٩٧٣ » على حد قول صحيفة الواشنطن بوست وإن موسكو تحاول استغلال هذه الفرصة لمد يد الصداقة باتجاه الرياض المترددة دوماً بمقابلتها بالمثل. وتستمر هذه المحاولات بالرغم من أن السوفيات مدركون بأنه « بعد خلع شاه إيران تظل السعودية في المنطقة الدولة الوحيدة الصديقة الهامة للولايات المتحدة » (نوفوستي ٣١ آذار ١٩٧٩) . لكن واشنطن غادرة بحق أصدقائها ، تقول البرافدا (٩/ ٤/ ٧٩) بينما تشبه «الأزفستيا» الوضع بملء برميل بارود (١٢/ ٢/ ١٩٧٩) أما فالنتين تشيمودين (نوفوستي ١٨/ ٤/ ١٩٧٩) فإنه يقع في خطأ واضح عندما يقول ان سعود بن عبد العزيز قابل روزفلت سنة(١٩٤٥)في قناة السويس (والصحيح أن عبد العزيز لا سعود كما يقول النص ولا سعود بن فيصل كما يقول العنوان هو الذي قابل روزفلت) . وليس مفاجئاً أن يخطىء السوفيات في علم الانساب السعودي بعد طول القطيعة بقدر ما هو مهم تقدير الكاتب للسعودية التي خرجت برأيه عن مجرى الصداقة مع واشنطن « للنهوض دفاعاً عن مصالح العرب على الصعيدين العربي والوطني وسواء ضمن منظمة أوبيك أم في مسألة الشرق الأوسط » . كل ما تريده واشنطن هو إذن « إرغام الرياض على تبديل موقفها » ولكن من الحري بها أن تقتنع ، يقول الكاتب « بمدى قوة مشاعر

الكرامة الوطنية والوعي الذاتي لدى قادة المملكة العربية السعودية » . هذه المملكة يقول عنها غ . سافين (نوفوستي ٢٠/ ٤/ ١٩٧٩) إنها « تلك الدولة العربية المستقلة التي ترفض الخضوع للسيطرة الصهيونية الامبريالية وخيانة مصالح الشعوب العربية وجميع المسلمين » ولا يتورع سافين عن اعتبار الغارة الجوية الاسرائيلية على لبنان الجنوبي « نوعاً من التحذير للسعوديين » . وما هذا إلا جزء من « الحرب النفسية التي تشنها الدعاية الأميركية على العربية السعودية » (١٠/ ٥/ ١٩٧٩) (الكاتب نفسه) .وفي (١٩/ ٥/ ١٩٧٩) يقول « مراقب » في نوفوستي ان حلفاً ثلاثياً مصرياً سعودياً اسرائيلياً قد أعد له في واشنطن وتولى الدعوة له وزير الدفاع الأميركي في « أخطر مهمة ديبلوماسية منذ حرب فييتنام » . ماذا كان موقف السعودية ؟ يقول المراقب : « هم ما زالوا على موقفهم الصامد الرافض للخضوع » . فالرياض ، يقول تيموشكين (نوفوستي ٢٩/ ٥/ ١٩٧٩) « ترفض بصورة حازمة الغدر بقرارات اجتماعي بغداد » بل إنها أكثر من ذلك « تفكر أيضاً بالأعمال والخطوات الوقائية إزاء الولايات المتحدة الأميركية » . هذه الأعمال الوقائية يراها ر . فولفين ، مراقب نوفوستي السياسي (٢٥/ ٦/ ١٩٧٩) في المناورات العسكرية السعودية الضخمة في منطقة عسير . هذه المناورات التي تأتي ، برأيه ، في مرحلة تجعل لزاماً على السعوديين التضامن مع الدول العربية الرافضة للسادات « واستكمال ذلك بتوجه متبصر وواقعي أكثر إلى القوى العالمية التي تؤازر حقوق العرب كالاتحاد السوفياتي » .

في الوقت ذاته ، تابعت وسائل الاعلام السوفياتية هجومها ضد مشاريع واشنطن المتعلقة بإنشاء « فيلق للاستجابة السريعة » خارج أوروبا الغربية (نوفوستي ٢٨/ ٦ و٢/ ٧) ثم استفادت موسكو من فرصة وجود رئيس الوزراء العدني في زيارة للاتحاد السوفياتي ، لكي تضمن البيان المشترك التقليدي دعوة صريحة لعلاقات حسن الجوار بين دول الجنوب العربي ؛ أي بكلمة أخرى ، لتخفيف حدّة الصراع اليمني - اليمني واليمني - السعودي (٣/ ٧/ ٧٩) . وتتعارض هذه الدعوة طبعاً مع « أهداف الأمبريالية الأميركية الساعية لرفع

هراوة واشنطن الغليظة من جديد فوق آبار النفط في الخليج العربي » (نوفوستي ٧/ ٧ و٩/ ٧ والبرافدا ٩/ ٧ و١٢/ ٧ و١٧/ ٧) . ولا يبدي نصر الدينوف معلق نوفوستي (١١/ ٧/ ٧٩) شكاً في أن بلداناً عربية « تسمى بالبلدان ذات الأنظمة المعتدلة » (لاحظ كيف يتم تجنب كلمة رجعية) تساند جبهة الصمود والتصدي ضد تنفيذ المخططات الامبريالية . كيف لا ؟ ألا يعرف قادة الرياض ، مثلهم مثل محرر البرافدا (١٢/ ٧) ان « واشنطن توجه إلى بلدان مثل العربية السعودية كانت تعتبر سابقاً من الأصدقاء التقليديين لواشنطن ضغطاً كبيراً . . . إن فيلق الرد السريع موجه مباشرة ضد أبراج النفط السعودية . وهذا ما يدركونه جيداً في المملكة . إن مخططات الولايات المتحدة التدخلية العدوانية تثير الاحتجاج والاستياء في العالم » الكلمتان الأخيرتان تعنيان برأينا فقط أن لا احتجاج فعلي . . في السعودية نفسها . هذا الأمر ، الذي يعكس في الواقع تحسن العلاقات الأميركية - السعودية في حزيران - يونيو هو الذي دفع على الأغلب صحافيي الاعلام السوفياتي إلى الانتقال تدريجياً من حملة تقرّب من السعودية إلى حملة شبيهة للتي ذكرناها سابقاً . ويبدو أن الود المعلن قد تضاءل وإن موسكو تبدي قدراً من خيبة الأمل من خلال غياب المقالات الودية ولو أن الكلام عن « الرجعية العربية » بقي غائباً تماماً .

وبعد ، كيف يمكن تعدي عرض هذا الكلام السوفياتي اللطيف بحق السعودية إلى محاولة فهم ماذا يجري فعلياً ؟ فلنلاحظ أولاً ان السوفيات ، ولو أنهم لا يتكلمون بهذه الطريقة ، يعبرون عن واقع يحكمه اعتباران جوهريان . الأول هو الصداقة الأميركية السعودية . واضح أنهم يعرفون أهميتها ، بل انهم لا يتورعون عن التكلم عن قواعد عسكرية أميركية في المملكة . هذه الصداقة المتعددة الجوانب ، القديمة في التاريخ ، قد تمر في أزمة . وحدهم اليساريون العرب لا يقبلون بذلك ويكملون مقولاتهم حول وحدة الحال بين المصدّر النفطي وواشنطن . في هذا المجال تبدو المبادرة السوفياتية مربحة في كل

الأحوال . فإن نجحت ، أدت ولا شك إلى اتساع في الهوة بين الطرفين أو على الأقل إلى اعتراف شكلي بالاتحاد السوفياتي . ويبدو التبادل الديبلوماسي الصورة الأوضح عن هكذا اعتراف . أما إن لم تؤدِّ إلى نتيجة فعلية فتكون المبادرة قد ساهمت في إضعاف السعودية من خلال إبراز أوضح لعلاقة المملكة بالولايات المتحدة ولتبعيتها لواشنطن . هذا هو الرهان السوفياتي ، وهو يأتي في مرحلة تبدو فيها واشنطن شديدة العداء للمصالح العربية المعبر عنها في مؤتمري بغداد .

الاعتبار الثاني يمكن استشفافه من مجمل العرض التاريخي الذي حاولنا القيام به وهو أن هذه الحملة السوفياتية الودية تجاه الرياض ليست الأولى بتاتاً وهي لن تكون الأخيرة . هناك اهتمام تاريخي سوفياتي بالمملكة السعودية مرده في البدء إلى الطابع الاستقلالي الأصولي الذي تحلت به الحركة الوهابية السعودية في مواجهة الاستعمار الغربي . غير ان صفات جديدة زادت من أهمية السعودية ، مردها تعاظم أهمية النفط في النظام الدولي وموقع السعودية النفطي والمالي وإمكان تبني السعودية لاطروحات لا بل لممارسات تلحق أشد الضرر بالمصالح الغربية كما حدث سنة (١٩٧٣). غير ان التطورات الأخيرة تضيف إلى ذلك سببين خاصين إقليميين لا ذاتيين . السبب الأول هو ضرورة تركيز النار على النظام المصري لشدة ارتباطه الأميركي والثاني هو أن علاقة موسكو بالدول العربية التي لها بها علاقة حميمة ليست في منأى عن التقلبات السياسية (خارج اليمن الجنوبية التي تشكل حالة خاصة) . ضعف العلاقة السوفياتية بالأطراف المحلية أيديولوجياً يبرز من خلال غياب أنظمة حكم (كما في أنغولا وأثيوبيا وموزامبيق واليمن الجنوبي) تتبنى الماركسية ـ اللينينية إلى حدٍّ أم إلى آخر بل تسعى لمزيد من الالتصاق بالمواقف السوفياتية على الساحة الدولية . إن غياب هذا العنصر من الدول التي تراها موسكو « تقدمية » ، لا بل محاربة الأطراف الماركسية في هذه الدول أو تضييق الخناق عليها ، لا شك تعيد القيادة السوفياتية مجدداً إلى نظرة شبه متساوية للمنطقة لا أفضلية مطلقة فيها لطرف

عربي على طرف آخر مما يشكل عودة إلى الأطروحات الأيديولوجية السابقة لنظرية « البورجوازية الوطنية » التي وسمت الممارسة الخروتشيفية .

ومن المبالغ به بل من الخطأ القول إن موسكو تسعى فقط إلى تغليب مصالحها كدولة على أطروحاتها كـ « مكة الاشتراكية » . لا شك ان هذا العنصر موجود بقوة في تقرب موسكو من قوة نفطية ومالية كبرى كالسعودية . غير اننا نرى ، أبعد من ذلك ، شيئاً جديراً بالملاحظة ألا وهو تقبل موسكو لموضوعة « التضامن العربي » بالرغم من الحملات الضارية التي كان الشيوعيون العرب (وما زال معظمهم) يشنونها على ما كانوا يسمونه محور الرياض ـ القاهرة. ومن الملاحظ أن موسكو كانت أسهل قبولاً لموضوعة « التضامن » ذات المصدر « الرجعي » إجمالاً بينما أبرزت عداء كان غالباً سافراً لموضوعة « الوحدة » ذات المصدر « التقدمي » .

كما يبدو مفيداً ربط هذا الموقف « التضامني » الآتي من موسكو بالسياسة السوفياتية التي تبدو في الغالب شديدة البرودة تجاه عدد من « التجارب الثورية » التي خيضت في العالم العربي . إن الموقف الحالي « الودي » من السعودية يترافق مع محاولة تمتين العلاقة الأردنية السوفياتية كما مع تحفظ واضح تجاه أطروحات التصعيد على الساحة اللبنانية . وقد يكون الموقف السوفياتي من الحروب الأهلية العربية في الأردن كما في لبنان ، حكماً أكثر من مواقف أطراف مرتبطة به ، وواقعياً أكثر في مواجهة القوى العربية الحاكمة . وكانت الأحزاب الشيوعية الأوروبية ـ الغربية قد عبرت بصوتٍ عالٍ عن هذه « الحكمة » التي تشوبها أحياناً نظرة أبوية تجاه ولد عربي طائش .

ولكن لنعد إلى السعودية . ما الذي يمنع أمراء الرياض من الرد الايجابي على العروض السوفياتية ؟ هل هم الأميركيون بالفعل ؟ من الصعب الاعتقاد أن الولايات المتحدة لها اعتراض جوهري على قيام علاقات ديبلوماسية طبيعية بين الرياض وموسكو . فهي وكل حلفائها المقربين في العالم قد نسجت هذا النوع

من العلاقات الشكلية على الأقل . إننا نعتقد ، في هذا المجال ، أن التردد السعـودي سعـودي المصـدر . ذلك أنـه يجـب عدم تغييب أهمية العنصر الأيديولوجي . إن السعودية تنظر إلى دورها الإسلامـي بجـدية على الأقـل في مستوى استعماله السياسي . وهي ليست مستعدة للتفريط بهذا الدور بسرعـة . وهناك « جهاز أيديولوجي دولتي » على حد تعبير التوسير يرى نفسه في تناقض أساسي مع الالحاد ويرى ان تراجعاً على هذا المستوى (مستوى العداء المطلق ، والجغرافي) لكل ما هو شيوعي سوف يؤدي إلى إضعاف لموقعه في جهاز السلطة . ذلك ان امتزاج السلطة السعودية بقاعدتها الـدينية الأيديولـوجية بعيد عن أن يكون سطحياً والقول مثلاً إن الحلف الإسلامي كان حلف بغداد بعمامة كما كان محمد حسنين هيكل يقول (وكما لم يعد القـول) كان تبسيطياً للغـاية كما إن الاشارة إلى مطالبة السعودية بالقدس ككلام فارغ للتعمية يبدو خاطئاً . طبعاً لا يجب الذهاب إلى النقيض الآخر والقول إن الإسلام يتحكم بالسياسة السعودية (هذا إذا كان في الإسلام رد على تساؤلات سياسية محددة) . على أي حال ، هناك عقبة أيديولوجية حقيقية يجب تعديها في صلب تركيبة السلطة السعودية ، وخارج معطيات السياسة الدولية ، قبل الرد إيجابياً على العروض السوفياتية .

معطيات السياسة الدولية وعلاقة واشنطن بالرياض تحديداً لا تتطلب من السعودية عدم الاعتراف بالاتحـاد السوفياتـي أو عدم فتـح سفـارة سعـودية في موسكو . هذه المعطيات تتطلب من الرياض مواقف متفـردة عن مجمـوع دول الأوبيك نفطياً وعن مؤتمري بغداد عربياً . لن يغضب الأميركيون إن لاقوا سفيراً سلافياً في جدة بقدر ما هم متضايقون من موقف الرياض إزاء الصلح المنفرد. وهذا يشير إلى ان واشنطن شديدة القرب من قانون أساسي حاولنا تبيانه في كل العرض التاريخي السابق ولعلنا استطعنـا ذلك وهـو أن الاعتبـارات الاقليمية (أزمة الشرق الأوسط ، حرب اليمنين ، القـرن الأفريقـي ، إيران . .) هي العنصر المتحكم في تطور العلاقات الثنائية بـين دول المشرق العربـي وأي من الدول الكبرى . وهذا مؤشر واضح إلى الصدارة التي تحتلها (ولا يمكن إلا أن

تحتلها) القضايا العربية العامة ، وأهمها الصراع العربي - الاسرائيلي ، في تحديد مواقف الأطراف المحلية الهشة والدول الكبرى على السواء . في هذه القضايا ، غالباً ما ترى المملكة نفسها بالفعل بين سندان التضامن الاقليمي ومطرقة الحليف الأميركي . فكيف يمكن لها الخروج من هذه الضغوط المتناقضة ؟

هوامش الفصل الرابع

(١) جيرالد بارسكي ، الذي كان آنذاك ، مساعداً لوزير الخزانة عرض مطولاً حسنات علاقة حميمة بين الرياض وواشنطن منتهياً بهذه الجملة التي لا تخلو من السذاجة : « إن الصعوبة الوحيدة تكمن في أن السعوديين يعيشون في العالم العربي وهم ، لذلك ، غير قادرين على الوقوف بمفردهم بمواجهة جيرانهم » . **The Persian Gulf 1974** p.117.

(٢) كتب أميل نخلة : « إن القادة الأمريكيين ينظرون إلى العلاقة الخاصة التي تربط بلدهم بالمملكة السعودية كعلاقة أساساً اقتصادية » . E. NAKHLEH, **The US and Saudi Arabia** p.1.

(٣) « إن النفط وموقع الشركات الأمريكية المهيمن في النفط السعودي ساهما في خلق اهتمام رسمي أميركي بالمملكة . فالعلاقة إذن ، ومنذ البدء ، بين البلدين تضمنت معطيات نفطية ومن غير المعقول أن يكون السعوديون قد فهموها بشكل مختلف» . **Access to Oil** p. 40-63.

(٤) المرجع نفسه ص ٣

(٥) أيضاً ص ٣

(٦) أيضاً ص ٦

(٧) فلنذكر ، انه في سنة ١٩٧٥ ، سبع دول صناعية كانت تستهلك بمفردها ٥٦ بالمائة من الانتاج العالمي : الولايات المتحدة (٢٨ ×) ، اليابان (٨,٩) المانيا الاتحادية (٤,٨) ، فرنسا (٤) إيطاليا (٣,٥) بريطانيا (٣,٤) وكندا (٣,١) .

(٨) راجع الجدول رقم ١٦ .

(٩) منها مشاريع نيكسون وفورد(Independence) ومشاريع كارتر المتعددة (١٩٧٧ و١٩٧٩) . إن فشل هذه المشاريع لا يتطلب إثباتاً (خارج مشروع كارتر الأخير ـ تموز ـ يوليو ١٩٧٩ الذي يصعب الحكم عليه الآن) . هذا بالرغم من التصريحات الدراماتيكية المتعددة ، ومنها ذلك الذي قاله وزير الدفاع الأميركي هارولد براون يوماً : « إن استيراد النفط هو خط ماجينو اليوم » انترناشيونال هيرالد تريبيون ٢٨/ ١٠/ ١٩٧٧

(١٠) **Access to Oil**, E. NAKHLEH, **US International Energy Policy** (Hearings May, 1.75), **The Persian Gulf 1974** etc...

(١١) شكلت الصادرات الأمريكية باتجاه السعودية سنة ١٩٧٥ (٢٧,٧ ٪) من مجمل صادراتها باتجاه الدول العربية و٤٣,٣ ٪ سنة ١٩٧٦ .

(١٢) شكلت « خطة سايمون » قاعدة السياسة الأميركية في مجال البترودولار . وكان سايمون يسعى لعلاقة خاصة مع السعودية على عكس عدد من زملائه في إدارة نيكسون ـ فورد . راجع شهادته أمام إحدى لجان الكونغرس في ١٢/ ٨/ ١٩٧٤ **The Persian Gulf 1974** (pp.103, 107, 108, 115, 140)

(١٣) **The Persian Gulf 1975** p.10.

(١٤) المرجع نفسه .

(١٥) R. STOOKEY, **America and the Arab World** p. 148.

(١٦) المرجع نفسه .

(١٧) R. ARON, **Paix et guerre entre les nations**

(١٨) تصريح دالس ، نص مبدأ إيزنهاور ووثائق أخرى عن الموضوع موجودة في Ralph MAGNUS, **Documents on the Middle East.**

(١٩) راجع عن هذه المرحلة مقال جوزيف مالون :
J. MALONE, «America and the Arabian Peninsula» in **MEJ** 1976-3 pp. 406-424.
لم يكن الأميركون ربما يعرفون إعجاب عبد العزيز بالرئيس ويلسون ولا كانوا قرأوا تصريحه لأمين الريحاني : « أميركا أم الشعوب الضعيفة ومنهم العرب » **ملوك العرب** ص ٤٤

(٢٠) ستوكي ، مرجع مذكور ، ص ١٧٨ . لنذكر ان مرحلة ٥٣ ـ ١٩٥٧ كانت حرجة في تاريخ العلاقات السعودية ـ الأميركية بسبب تأرجح الملك سعود في أولى سنوات حكمه بين خط وطني وانحياز لصالح واشنطن . في حزيران ـ يونيو ١٩٥٤ أوقفت الرياض معاهدة التعاون ولم تصل للمملكة أية مساعدة أميركية خلال ١٩٥٥ .

(٢١) نشرت الرسائل في مجلة **Middle East Affairs** (**Revue de la Défense Nationale** août - sept. 1968 p. 1252) ويعتقد سوليبيه ان هذه الرسائل تشكل بالفعل معاهدة يتوجب على الولايات المتحدة بموجبها الدفاع عن المملكة السعودية ضد أي معتد .

(٢٢) ستوكي ، مرجع مذكور ص ١٨٧ ـ ١٨٨ . للتأكيد على ذلك ، لنذكر بأن واشنطن تساهم أيضاً في دعم المملكة في مجال الشرطة والأمن الداخلي راجع

International Terrorism (Hearings) pp. 41-47.
M. KLARE , N. STEIN, «Exporting the Tools of Repression» in **The Nation** oct. 16, 1976.

(٢٣) راجع مثلاً الأهرام ٨/ ٥/ ١٩٦٦

(٢٤) يكاد كل عدد من **تايم ونيوزويك** في النصف الأول من سنة ١٩٧٣ (أي قبل حرب تشرين أكتوبر وقبل الحظر) يشير إلى أزمة الطاقة مثلاً **نيوزويك** ٢٧/ ٣/ ١٩٧٣ و١٦/ ٤/ ١٩٧٣ . وكانت اختلافات في وجهات النظر الأميركية الرسمية قد برزت منذ تلك الفترة (**نيوزويك**

١٩/ ٣/ ١٩٧٣) . وكانت واشنطن (وهذا شيء للأسف مغيب في معظم إن لم يكن في كل الكتب والمراجع التى قرأناها) قد حاولت ، منذ مطلع سنة ١٩٧٣ أن تنشىء تجمعاً للـدول المستوردة للنفط (نيوزويك ١٢/ ٢/ ١٩٧٣) .

(٢٥) **Access to Oil** p. 60.

(٢٦) المرجع نفسه ص ١١١ . من المفيد التذكير هنا بالجو المتفائل التي ظلت واشنطن تشيعه (حتى ربيع ٧٩) حول قدرة السلطة السعودية على الاستمرار . ولتبرير تفاؤله يرتكز السناتور ماكغفرن على تقرير لوكالة المخابرات الاميركية لا يعطي تفاصيل عديدة عن محتواه بينما يعتمد السناتـور مانسفيلد على مصادره الخاصة (راجع في الببليوغرافيا تقريرهما ص ٥ للأول وص ١ للثاني) . أيضاً جوزيف سيسكو ، مساعد وزير الخارجية السابق . . **The Persian Gulf 1975** p. 35 وجوزف كامبل في : **Foreign Affairs** oct. 1977.

القسم الثاني

ضغوط متناقضة / خيارات سعودية

الفصل الخامس

استراتيجية الدفاع

إن مسألة الدفاع عن البلاد ، هي في نظر المسؤولين السعوديين ، مهمة ملحة بقدر ما هي صعبة التحقيق . ومن الممكن تمحيص هذه المفارقة حتى في تفاصيلها الصغيرة وإننا نذكّر هنا بما هو جوهري : بلد بالغ الثراء لا يقطنه سوى أربعة إلى خمسة ملايين مواطن ، لا يسمح عددهم القليل ، وقدراتهم التقنية وتقاليدهم ، بالدفاع عن مساحة من الأراضي تعادل ثلاثة أضعاف مساحة فرنسا وثلث مساحة الولايات المتحدة ، وإن كانوا مجهزين بأحدث أنواع الأسلحة . وتقترن هذه المفارقة بأخرى ، تظل هي أيضاً غير قابلة للحسم : فالسلطة السعودية ، الحريصة على الدفاع عن البلاد وثرواتها ، لا تريد ، في الوقت نفسه ، أن تربي « وحشاً » عسكرياً يهدد بالارتداد عليها . وقد خبرت الأسر المالكة ، والحكومات المدنية في الجوار المباشر للمملكة نتائج هذا السلوك من مصر إلى العراق ، مروراً بليبيا واليمن أو السودان . هذا دون ذكر المحاولات ، التي ظلت مجرد محاولات ، وكانت كلفتها باهظة . .

يبدو أن حرب اليمن كانت في أساس الاختيار السعودي الحالي : إن انشاء جيش حديث هو مشروع ملح ، غير أنه ينبغي تنفيذ هذا المشروع بإشراف السلطة المباشر . كانت حدود المشروع واضحة منذ البداية ولكن العائدات النفطية الضخمة قد أتاحت ، منذ عام (١٩٧٣) التفكير جدياً بإجراء تحسينات

نوعية وجوهرية على التجهيزات والتدريب . وستحاول الصفحات اللاحقة أن تلقي نظرة شاملة على القوات المسلحة السعودية ، وفق المعلومات المتوفرة ، قبل دراسة ما يمكن أن نصفه « باستراتيجية المملكة العسكرية » [1] .

الفقرة الأولى :
الجيش السعودي في الجوار الاقليمي

أولاً : القوات المسلحة

١ ـ الجيش

أنشيء الجيش النظامي السعودي ، وهو امتداد لجيش الحجاز ، في الثلاثينات ، بمساعدة ضباط غير سعوديين ، من العراقيين والباكستانيين خاصة ، ولم تكن عائدات المملكة ، آنذاك ، ورغبة الملك عبد العزيز في الاعتماد على القوى القبلية التي ساعدته في إعادة تكوين المملكة ، لتتيح أي تطوير ممكن لهذا الجيش . وكان مما يعزز هذا الوضع غياب الأخطار المباشرة وإقامة قاعدة الظهران الأميركية . ومع ذلك حاول الملك سعود أن يضع مشروعاً عسكرياً حديثاً بمساعدة المدرّبين المصريين . ولم تعمر التجربة طويلاً رغم المعاهدات والأحلاف ورغم الحماس الذي رافق الاعلان عن المشروع سواء في القاهرة أم في الرياض . ثم جاءت مبادىء أيزنهاور ، فحرب اليمن لتضع حداً نهائياً للتعاون بين البلدين . وأعيد إحياء المشروع في عام (١٩٦٥) وأخذ يتشكل تدريجياً ، حول ثلاثة كيانات نواتية تقليدية : القوات البرية ، الطيران ، والبحرية .

أ ـ القوات البرية

هي الأكثر عدداً والأقل تدريباً في القوات المسلحة السعودية ، ولا يبدو ان

هذه القوات تتمتع بدعم قوي لدى المراجع العليا . وهي تتألف من (٣٠,٠٠٠) جندي ، يقودهم (١٢,٠٠٠ ضابط) ، لم يتلقوا تدريباً كافياً ، ومن ضمن هذه القوات نجد الأربعة آلاف جندي الذين كانوا يشكلون الحرس الملكي ، المقرب من الملك سعود ، والذي صدر قرار بحله في عام (١٩٦٤) قبل أن يلحق بسلاح المشاة . تتوزع هذه القوات إلى تسع قيادات اقليمية ولكن معظم الثكنات تقع في الجوار المباشر للمدن الكبرى (جدة ، الدمام ، الطائف وخاصة الرياض) [٢] .

رغم الانتاج الحربي الضئيل ، ورغم المشاريع الكبيرة التي تتعلق بالصناعة الحربية [٣] ، تقوم المملكة باستيراد كل التجهيزات في هذا الميدان . ابتداء من بنادق م ١٠ ، إلى الخراقات إلى مدافع الميدان . ويستخدم سلاح المدفعية مدافع هاوتزر (١٠٥ و١٥٥ م) . وتملك هذه القوات حوالي (٣٨٥) دبابة (٦٠ من طراز م ـ ٤١ ، ٢٥ من طراز م ـ ٤٧ ، ووقعت صفقة جديدة لشراء ٣٠ دبابة أخرى من نفس الطراز ، وهناك ٣٠٠ دبابة من طراز ام اكس ـ ٣٠) وقدمت المملكة طلبية جديدة لشراء (٦٥٠) دبابة أخرى من نفس الطراز ، ويتم تسليم (٢٥٠) دبابة من طرازم ـ ٦٠و (٢٥٠) دبابة من طراز سكوربيون ، في تاريخ أقصاه عام (١٩٨٠) . كما تملك السعودية نحو (٧٠) طوافة (خاصة من طراز أ . ب ـ ٢٠٥ وطرازآلويت ٣)وقد طلبت المملكة شراء عدد كبير منها ، كما طلبت (٢٥٠) سيارة مصفحة لنقل القوات .

ومنذ عام (١٩٦٥) ، دخل جهاز الهندسة التابع للجيش الأميركي (US Corps of Engineers) في عملية بناء المعسكرات الحربية في تبوك ، وجدة وخميس ـ مشيط وفي حفر الباطن ، ومنذ عام (١٩٦٦) ، بدأ البنتاغون بلعب دور جوهري في التأهيل اللوجستي . وفي عام (١٩٨٠) سيتم تحديث كتيبتين من المشاة وتأليلها على النمط الأميركي ، وبمساعدة أميركية طبعاً . ويتم التأليل التدريجي لسلاح المشاة وفق مشروع تبلغ نفقته (١,٥) مليار دولار أميركي ،

ويشمل هذا المشروع تجهيز هذه القوات بسيارات مصفّحة ، ودبابات وبعض الآليات الخفيفة الأخرى . كما يتسع نطاق تدريب الضباط في الخارج ، وهذا ما يؤكده عدد الضباط الموفدين سنوياً إلى الولايات المتحدة (٤٢ في عام ١٩٧٣ ، ٣٦ في عام ١٩٧٤ ، ٩٢ عام ١٩٧٥ ، ٢٢٦ عام ١٩٧٦ ، ٢٤٢ عام ١٩٧٧) . أما فرنسا فقد زودت ، من جهتها ، الجيش السعودي بحوالي (٣٠٠) دبابة و (٤٠٠) آلية عسكرية .

ب ـ القوات الجوية

انطلق الطيران الحربي السعودي ، منذ أقل من خمسة عشر عاماً ، من لا شيء ، ليصبح اليوم ، أحد أفضل أسلحة الطيران في العالم العربي ، سواء من حيث التدريب أم التجهيز ، وقد تمّ له ذلك بفضل اهتمام المسؤولين السعوديين . كان الملك عبد العزيز قد اشترى منذ عام (١٩٢٩) أربع طائرات حربية بريطانية ، يقودها بريطانيون ، بهدف قمع تمرد « الاخوان » . وفي عام (١٩٤٧) بدأت الولايات المتحدة بتدريب طيارين سعوديين في قاعدة الظهران . وفي عام (١٩٥١) كلفت بعثة عسكرية مصرية بمهمة مماثلة . لم تكن المعونة الخارجية (لندن ، واشنطن ، القاهرة) هي المحددة على الاطلاق ، وهذا ما ستثبته حرب اليمن (١٩٦٢ ـ ١٩٦٧) : إذ لم يكن بإمكان الدفاع السعودي المضاد للطيران أن يصمد أمام غارات الطائرات المصرية ، هذا بالاضافة إلى لجوء العديد من الطيارين السعوديين ، مع طائراتهم ، إلى مصر ، وسلاح الجو الأميركي هو الذي قام آنذاك بكل استعراضات التحليق في سماء المملكة . ونضيف إن المؤامرة التي دبرت ضد الملك فيصل قد انطلقت من هذا القطاع العسكري بالذات . باختصار ، باستطاعتنا أن نقول إن الطيران السعودي ، الذي من المفترض أن يلعب دوراً جوهرياً في حماية هذا الامتداد الشاسع من الأراضي ، لم يكن يتسم لا بالفعالية ولا بالولاء .

يعود أول مشروع تحديث إلى عام (١٩٦٥) ، عندما طلبت المملكة من

لندن أربعين طائرة معترضة من طراز لايتنغ وخمساً وعشرين طائرة تدريب . ثم ما لبث العشرة آلاف رجل الذي يشكلون القوات الجوية السعودية ، أن تزودوا بتجهيزات أكثر فأكثر تطوراً ، وكانوا قد تركوا نحو اثنتي عشرة طائرة من طراز ف- ٨٦ (سابر) يتآكلها الصدأ وهي جاثمة على المدارج ، لعدم قدرتهم على استخدامها . ثم سرعان ما تزايد عدد الطيارين والتقنيين الذين يتم تدريبهم في أكاديمية فيصل في الرياض أو في مؤسسة التأهيل التقني في الظهران . كما ازداد عدد الطيارين والتقنيين الذين يرسلون في بعثات إلى الخارج . وقد بلغ عدد المرسلين إلى الولايات المتحدة ٧٥ (١٩٧٣) ، ٨٨ (١٩٧٤) ، ٣٤٧ (١٩٧٥) ، ٨١٦ (١٩٧٦) ، ٧٢٤ (١٩٧٧) .

وبعد تجربة عام (١٩٦٩) الأليمة (الانقلاب العسكري) ، عمد المسؤولون السعوديون إلى طلب برنامج تحديث وضعه البنتاغون منذ عام (١٩٧١) [المفرزة ٢٢ من سلاح الجو الأميركي] . ويقسم هذا البرنامج إلى ثمانية أطوار وينتهي العمل فيه عام (١٩٨٠) . ويتضمن هذا المشروع (عدا مسائل الانشاءات والتدريب) تسليم عشر طائرات نقل من طراز هركولس (وقد تمّ تسليمها) و (١٣٠) طائرة من طراز ف- ٥ أ ،و(٣٠)طائرة من طراز ب أ ث - ١٦٧ (لقمع أي حركة تمردية) . وطلبت المملكة السعودية أربعين طائرة ميراج ٣ من الحكومة الفرنسية ، كما تمّ التفاوض حول صفقة تشمل عدداً غير محدد بعد من طائرات ميراج ٥ . هذا بالاضافة إلى عقود للحصول على طائرات أكثر تطوراً ، كـ ٦٠ طائرة ف- ١٥ (إيغل) بشكل خاص ، وهي أكثر الطائرات الغربية تطوراً . ومن المرتقب أن تتسلم السعودية هذه الطائرات في عام(١٩٨١)[٤] .

وقد عزّز الدفاع المضاد للطيران ، هو أيضاً ، منذ عام (١٩٦٥) ، بإنشاء مراكز رادار بريطانية الصنع ومراكز لبطاريات الصواريخ الأميركية من طراز هوك . ثم عمدت شركة طومسون سي - أس .ف.(Thomson C S F)

الفرنسية بتزويد المملكة ببطاريات صواريخ كروتال ، بينما كانت لندن تستكمل شبكة صواريخ ثندربيرد على حدود المملكة . إلا إن شركة ريثيون الأميركية تلعب دوراً رئيسياً على هذا الصعيد ، بعد أن اختارت المملكة أن تعتمد صواريخ هوك التي تنتجها . وفي (١٣/٧/١٩٧٦) ، وقعت المملكة عقداً جديداً لمدة خمس سنوات مع هذه الشركة ، على أن تقوم بتزويد الجيش السعودي بشبكة صواريخ من طراز ترايد(Triad) [وهو صاروخ هوك متطور] ، وإن تعمل على تدعيم البطاريات الموجودة ، وتبلغ كلفة هذا العقد نحو المليار دولار أميركي . كما ينص عقد عام (١٩٧٦) على تزويد المملكة بـ (٥٨٠) قذيفة صاروخية . وتنتهي مدته عام (١٩٨١) .

ج - القوات البحرية

ظهرت الأهمية المتزايدة لسلاح البحرية في بلدان الشرق الأوسط ، عام (١٩٧١) وبعد الانسحاب البريطاني من الخليج . وكانت المملكة ، منهمكة بحماية شواطئها على ساحل البحر الأحمر وبحماية منفذها ، الطويل ، على الخليج . ولكنها لم تكن تملك ، آنذاك ، سوى عدد ضئيل من خافرات السواحل السيئة التجهيز . وفي عام (١٩٧٢) ، وقعت المملكة على مشروع أميركي من أجل تكوين قوة بحرية سعودية ، رغم منافسة الفرنسيين والبريطانيين والباكستانيين . وتبلغ مدة البرنامج المتوقع تنفيذه نحو عشر سنوات وتبلغ كلفته نحو (٤) مليارات دولار أميركي .

وينص البرنامج على تزويد المملكة بـ (٢٥) سفينة حربية قبل عام (١٩٨١) . وسوف تقوم هذه القوى البحرية على (١٣) طوافة بحرية من طراز كورفت (٧٥٠ طناً) مجهزة بصواريخ من طراز هاريون (ومداها ١١٠ كلم) . وستكون السفن الأخرى : (٤) كاسحات للألغام ، و (٤) مراكب تدريب و (٤) سفن لانزال الدبابات . أما القسم الأكثر كلفة في البرنامج فهو

القسم الذي يتعلق بإنشاء البنية التحتية لهذه القوات : إنشاء مرفأ ومركز تدريب في الجبيل ، على الخليج ، ومرفأ في جدة على البحر الأحمر ومراكز للقيادة في الرياض . كما ينص البرنامج على تدريب ألفي سعودي ، ولكن القوة البحرية لم تستطع ، حتى بداية عام (١٩٧٨) تطويع أكثر من (١٢٠٠) جندي سعودي . ويتم تدريب الجنود السعوديين في المملكة ، وفي القاعدة الأميركية في البحرين ، والولايات المتحدة خاصة حيث أرسل تباعاً ٣١ (١٩٧٣) ، ٢٥٨ (١٩٧٤) ، ٣٣٨ (١٩٧٥) ، ٤٦١ (١٩٧٦) ، ٥١٢ (١٩٧٧) [٥] .

ثانياً ـ الوحدات العسكرية الأخرى :

منذ قرار حل الحرس الملكي السعودي في عام (١٩٦٤) ، لم يبقَ في الجيش السعودي سوى وحدتين متميزتين : الحرس الوطني ، وحرس الحدود .

أ ـ الحرس الوطني ، يتألف ، في الأصل ، من بقايا القوات القبلية التي كانت العنصر الأساسي في قيام المملكة . ويتم تنظيم هذا « الجيش الأبيض » ، الموضوع بقيادة الأمير عبدالله ، وفقاً لتوزع التجمعات القبلية جغرافياً . وقد بولغ كثيراً في تقدير قوة هذه الوحدات وإن كانت قد تتسم بصفة الولاء أكثر من الجيش نفسه . ويقدر عديد هذه الوحدات بـ (٤٠) ألف جندي ، يتوزعون على (٤٠) كتيبة ، ولكن بعض المراقبين الموثوقين يعتقدون ان الحرس الوطني لا يزيد عن الـ (١٧) كتيبة وإنه بقيادة (١٠,٠٠٠) ضابط ، هم غالباً من الأميين الذين لم يتلقوا تدريباً عالياً[٦] . ولهذا السبب حاولت السعودية ، في فترة الستينات ، إعادة تنظيم هذه الوحدات على غرار الفيلق العربي ، الذائع الصيت ، الذي قام بحماية العرش الأردني ، ولكنها لم تنجح في ذلك .

وقد أدت المخاوف الكثيرة التي كان يثيرها الجيش في الأوساط المسؤولة في المملكة ، إلى إعادة تبني مشروع إعادة التنظيم . وهنا أيضاً كانت الغلبة للبنتاغون ، فنجح بتوقيع اتفاقية مع المملكة من أجل تحديث الحرس الوطني ،

في (١٩) آذار ـ مارس (١٩٧٣) . والتزمت الولايات المتحدة بموجبه ، بتأمين المعونة التقنية وبتجديد التجهيزات . ويهدف هذا المشروع إلى تحويل هذه المجموعات شبه العسكرية إلى قوة فعالة ومتحركة وإن لم تكن متطورة ، تعتمد ، أولاً ، على أربع كتائب مشاة مؤللة ، وقد مددت فترة إنجاز هذا المشروع إلى أكثر من خمس سنوات ، نظراً للعقبات التي تعترض مثل هذه الخطوات التحويلية . ولم يتم تشكيل الكتيبة الأولى إلا في تشرين الأول ـ أكتوبر (١٩٧٦) ، على أن يتم إنشاء الكتائب الثلاث المتبقية في عام (١٩٨٠) . ويتم تدريب هذه الوحدات ، بشكل أساسي ، في المملكة ، ولكن الحكومة السعودية ترسل سنوياً ، عدداً يتراوح بين (٢٠٠) و (٣٠٠) جندي من الحرس الوطني إلى الولايات المتحدة .

ب ـ حرس السواحل وقوات الحدود :

يتلقى الحرس الوطني أوامره ، مباشرة ، من الملك ، أما الوحدات الحدودية فتتلقى أوامرها من وزير الداخلية . فهي تتميز إذن بغياب سلطة وزير الدفاع عليها . وتعتبر القوات الحدودية ، قوات محلية ، وتضطلع بمهمة مراقبة الحدود ومكافحة المهربين . وهي لا تضم أكثر من ألفي رجل ، وهي تزود حالياً بتجهيزات جديدة ، مما يتيح لها حيزاً أكبر من الحركة .

ثانياً تقييم عاجل :

يفيدنا الجدول التالي ، الذي استقيت عناصره من معطيات عام (١٩٧٩) ، بأرقام ذات دلالة ، نستطيع ، من خلالها ، أن نصنف القوات المسلحة السعودية بالمقارنة مع قوى الجوار الاقليمي المباشر . من البديهي أن المملكة أقوى من هذه الامارة أم تلك من الامارات التي لا يتعدى عدد سكانها المئة ألف نسمة ، وإنها تملك تجهيزات أكثر تطوراً مما تملكه دولة فقيرة كاليمن الشمالي . هذا بالاضافة إلى أن حجم المجهود العسكري السعودي، لا يبرز

بشكل واضح ، إلا بالقياس لما كانت عليه قوات المملكة المسلحة لخمس أو عشر سنوات خلت . أما إذا قارنا المملكة مع بلـدان المنطقـة الأخـرى ، نجـد ان المملكة السعودية تظل قوة عسكرية من الصف الثاني ، نظـراً لمعوقـات غياب تقليد عسكري حديث ، ونظراً للنقص في اليد العاملة (المختصة تحديداً) ونظراً لصعوبة عمليات التجنيد التي يعرقلها تعاظم ثروة البلاد . ولا تزال القـوات السعـودية أقـل عدداً ، وأقـل تجهيزاً ، من القـوات الاسرائيلية والايرانية والعراقية ، وهي اضعف من القوات المصرية ، والسورية ، وحتى الأردنية .
ونحن لا نستطيع أن ننظر إلى المجهود الذي يبـذل من أجـل تطـوير القـوات السعودية ، إلا كمحاولة « لتقوية طرف ضعيف » ، بسبب هذا الشعور المستمر بالضعف . ويبدو أن هذا الواقع يؤثر ، إلى حد بعيد ، بالاستراتيجية العسكرية السعودية ، التي تبدو وكأنها تضع هدفاً غامضـاً ، قوامـه التبعية إزاء الخـارج وتعاظم دور القوات الأجنبية في الدفاع عن المملكة .

الجدول رقم(٢٢) :

القدرات العسكرية المقارنة لعدد من دول المنطقة ـ بعض المؤشرات نقلاً عن The Military Balance 1978/1979

البلـد	عدد السكان	عدد الجنود	الطائرات القتالية	السفن الحربية	الدبابات
السعودية	٧،٧٣٠،٠٠٠	٥٨،٥٠٠	١٧١ (٧١)	١٠ (١٨)	٨٢٥ (٣٧٥)
البحرين	٣٤٥،٠٠٠	٢،٣٠٠	٦	٤	٥
الامارات العربية	٨٧٥،٠٠٠	٢٥،٩٠٠	٤٦	١٥ (٤)	٣٠
مصر	٣٩،٧٦٠،٠٠٠	٣٩٥،٠٠٠	٦١٢ (١٢٠)	١١٨	١٦٨٠
أثيوبيا	٣٠،١٠٠،٠٠٠	٩٣،٥٠٠	٩٩	٢٥	٥٥٤
إيران	٣٦،٣٦٥،٠٠٠	٤١٣،٠٠٠	٤٥٩ (٢٥٣)	٤٨ (٢١)	١٨٧٠
العراق	١٢،٤٧٠،٠٠٠	٢١٢،٠٠٠	٣٣٩ (٣٦)	٣٥	١٩٠٠
إسرائيل	٣،٧٣٠،٠٠٠	١٦٤،٠٠٠	٥٤٣ (١٢٠)	٧٤ (١١)	٣٠٦٥ (١٢٥)
الأردن	٢،٩٧٠،٠٠٠	٦٧،٨٥٠	٧٦ (١٥)	١٠	٥٠٠
الكويت	١،١٦٠،٠٠٠	١٢،٠٠٠	٤٩ (١٨)	٣٦	١٢٤ (١٢٩)
عمان	٨٣٧،٠٠٠	١٩،٢٠٠	٣٢	١٨ (١)	-
قطر	٢٠٥،٠٠٠	٤،٠٠٠	٤ (٣٣)	٣٧	١٢
الصومال	٣،٤٣٠،٠٠٠	٥١،٥٠٠	٢٥	٢٢	٨٠
السودان	١٩،١٢٠،٠٠٠	٥٢،١٠٠	٢٢ (٥٤)	١٥	١٦٠ (٥٠)
سورية	٨،١١٠،٠٠٠	٢٢٧،٥٠٠	٣٩٢ (٥١)	١٨	٢٦٠٠ (٦٠)
اليمن (ش)	٧،٢٧٠،٠٠٠	٣٨،٠٠٠	٢٦	٨	٢٢٠
اليمن (ج)	١،٨٣٠،٠٠٠	٢٠،٩٠٠	٣٤	١٤	٢٦٠

الفقرة الثانية :

الدفاع عن الأرض / الدفاع عن السلطة

لم تكن عروض المعونة الخارجية أو المبالغ اللازمة لتنفيذ مثل هذه المشاريع لتنقص المملكة بقدر ما كانت تنقصها الارادة الفعلية لتطوير هذه القوات المسلحة . فقد كانت هذه الارادة تصطدم بممارسة متحفظة للسلطة ، وبالمخاوف التي كانت تغذيها الانقلابات العسكرية الموجهة ضد أنظمة الحكم الملكية في المنطقة [٧] . ولم يحسم هذا التناقض بين هدفين مختلفين (الدفاع عن البلاد وبقاء السلطة) . ولا زالت عملية تنظيم القوات المسلحة والمهام المنوطة بها ، تحمل آثار هذا الغموض .

أولاً ـ الدفاع عن البلاد

١ ـ المحاذير

باستطاعة المملكة ، في أفضل الاحتمالات ، أن تؤمن الدفاع عن أراضيها ، بواسطة جيش مؤلف من (٧٠) ألف رجل (بما في ذلك الحرس الوطني وحرس الحدود) هذا إذا ما نفذت برامج التجنيد والتدريب على أكمل وجه . ومن المفترض أن يزود هذا الجيش بأعتدة متطورة وأن يتم تدريبه على الأسلحة التي توضع بين يديه . إن هذه الفرضية القصوى ، تحسن من موقع السعودية ، وإلى حد بعيد ، ولكنها لا تخولها تخطي قدرات الدول المجاورة أو قدرات منافسيها .

على صعيد العدد ، أولاً ، فهي سرعان ما تصل إلى مرحلة الاشباع

القصوى ، فالمملكة تبذل جهوداً جبارة من أجل استقطاب مواطنيها نحو الحياة العسكرية ولكن هذه الجهود لا تثمر كثيراً ، هذا بالاضافة إلى استبعاد احتمال فرض الخدمة العسكرية الاجبارية . هكذا يصبح المحذور مزدوجاً . إذ لا تزال معادلة الجيش/ عدد السكان ضئيلة (٢٪ في أفضل الاحتمالات ، إذا ما افترضنا أن عدد سكان المملكة يبلغ الأربعة ملايين نسمة) . إلا ان الخطورة الفعلية ، هي في معادلة الجيش / مساحة الأراضي ، حيث نجد انها تبلغ نسبة جندي سعودي واحد لكل (١٦) كلم^{2} ، وتقلل هذه المعادلة أيضاً في كثافة السكان (ثلاثة سعوديين في الكلم الواحد ، في أفضل الاحتمالات) . هكذا نرى ، إن كل البلدان المجاورة ، بما في ذلك ، اليمن الشمالي ، والاردن أو الصومال ، تتمتع بقدرة أكبر على الدفاع عن نفسها ، على هذا الصعيد[٨] .

من المفترض ، أن تعوض نوعية التدريب ، والتجهيزات ، عن هذا العجز في العديد . ولكن هنا أيضاً ، نجد إن البترودولار السعودي ، لا يكفي بذاته ، لايجاد تكنولوجية عسكرية متقدمة*. ويشير أحد التقارير الصادرة حديثاً عن الكونغرس ، والذي يتناول الصعوبات التي تعترض مثل هذه المهمة ، إلى إن أهم هذه الصعوبات ، هو اضطرار الأميركيين إلى تعليم العسكريين السعوديين ليس اللغة الانكليزية وحسب بل وكيفية قراءة وكتابة لغتهم الأصلية أيضاً[٩] . مما لا شك فيه ان المملكة تملك امكانيات اجراء هذا التطوير بفضل عائداتها النفطية ، هذه العائدات التي لا تملكها دولة ، لها نفس السمات ، كاليمن مثلاً ، ولكن هذا الأمر لا ينطبق على غالبية البلدان المجاورة ، التي تملك تقليداً عسكرياً عريقاً في القدم ، والتي لا تجد جيوشها صعوبات تذكر في استخدام الأسلحة الحديثة ، أو التي سبق لقواتها المسلحة ان أثبتت قدراتها القتالية ميدانياً في النزاع مع إسرائيل أو غيرها (مصر ، أثيوبيا ،

(*) من الصعب مثلا اعتبار مشاركة القوات السعودية في عملية حفظ الأمن في لبنان ضمن « قوات الردع العربية » حتى آذار مارس ١٩٧٩ تجربة تدريب متقدمة .

الصومال ، الأردن ، سورية ، العراق ، ايران ، أو حتى عمان وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية)[١٠] .

وليست المحاذير الأخرى على قدر أقل من الأهمية . وباتت صعوبات التجنيد معروفة : فهي تؤدي ، زيادة على ذلك ، إلى تفاوت في سلم الترقيات : إذ يحصل المجندون الجدد على ترقيات سريعة في أول خدمتهم العسكرية ثم سرعان ما تتوقف[١١] . هذا بالاضافة إلى حيرة المجندين في اختيار الوحدة العسكرية المناسبة ، منذ إن ألغى تحديث الحرس الوطني التمايز التقليدي بين أسلحة الجيش المختلفة ، حيث كان البدو يلتحقون بالحرس الوطني وكان الحضريون يلتحقون بالجيش .

وعلى صعيد القيادة ، تعاني المملكة نقصاً في عديد ضباط قيادة الأركان ، هذا دون أن نذكر تعدد المراكز التقريرية (أنظر الفقرة اللاحقة) وتدخل بعض الأمراء السعوديين ، الذين غالباً ما تنقصهم الخبرة على هذا الصعيد وإن كان لا يرقى شك إلى صدق ولائهم ، في بعض القرارات التي تكتسب أهمية كبيرة وهذا ما يعاني منه سلاح البحرية مثلاً ، حيث يجد القائد ، الذي يتمتع بكفاءة عالية ، صعوبة بالغة في تنفيذ مشروع لا يحظى بدعم المراتب العليا ، أو ما يعاني منه سلاح الطيران حيث لا يستطيع الوزير ، البالغ الحماسة ، تحويل سلطاته إلى هيئة أركان موثوقة[١٢] .

أما اللوجستية ، فهي أيضاً ، غير مرعية بحماس : إذ غالباً ، ما تتعرض الأعتدة الجديدة للصدأ قبل استخدامها ، وغالباً ما يتم شراء الآليات المصفحة ، أو الطائرات ، أو السفن الحربية ، قبل تطويع الطواقم اللازمة لها . ومنذ عام (١٩٦٦) ، بذل مجهود كبير على هذا الصعيد ، ولكن المملكة لم تجند سوى أربعة آلاف عسكري ولم تستطع إنهاء تدريبهم إلا بعد عشر سنوات من رضع مشروع(SOCP) الذي يستلزم تجنيد عشرة آلاف عسكري . هذا بالاضافة إلى ان شبكة الاتصالات لا تزال بدائية ، وان تنفيذ مشاريع تطوير هذه الشبكة

تصطدم بإرادة الحرس الوطني والجيش ، من الحصول على شبكة مستقلة الاتصالات عن طريق الأقمار الصناعية (نصف مليار دولار لكل واحد منها) .

٢ ـ الخيارات

إزاء هذه العقبات ، اضطرت المملكة ، اعتماداً على دراستين مفصلتين قدمتا من قبل البنتاغون (١٩٦٦ وخاصة ١٩٧٤) ، للقيام ببعض الخيارات لسد بعض الثغرات ، التي كانت ترى أنها ثغرات اساسية في شبكتها الدفاعية ، مع اليقين الثابت بعجزها عن تحقيق ما توصلت إليه إيران أو إسرائيل أو حتى سورية . وقد عمدت المملكة إلى سد النقص في اليد العاملة المتخصصة ، عن طريق استخدام اليد العاملة الأجنبية التي سنحاول تحديد وظيفتها في الصفحات اللاحقة . أما فيما يختص بضعف الشبكة الدفاعية العضوي ، فإن المملكة تحاول التعويض عنه عن طريق التحالف الخارجي ، « استرزاق » (Mercenarisation) جيوش أخرى ، وأخيراً عن طريق الاستخدام السياسي المباشر للبترودولار .

إن الأخطار التي تتهدد السعودية ، هي أخطار ساحلية وحدودية على حد سواء . إذ ان المملكة تعلم ، منذ عام (١٩٦٢) ، إن الجمهورية العربية اليمنية قد تستخدم كقاعدة للقيام بهجوم عليها . وهي قد واجهت هذا الخطر ، عبر جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، منذ أحداث (١٩٦٩) و(١٩٧٣) . وفي الشمال ، قد يشكل العراق ، هو أيضاً ، تهديداً ما . وأما فيما يتعلق باحتمال حدوث هجوم إيراني أو اسرائيلي ، فمن المرجح أن لا يتم ذلك إلا عبر الممرات البحرية (الخليج بالنسبة إلى إيران ، والبحر الأحمر بالنسبة إلى إسرائيل) . الأمر الذي يفرض على المملكة مراقبة وحماية نحو (٣٦٠٠) كلم من الشواطىء وهي مهمة لا تستطيع القوات البحرية السعودية التي لا تتعدى الـ(١٢٠٠) جندي ، القيام بها .

ومنذ عام (١٩٧٣) ، أصبحت الفكرة السائدة في المملكة ، انه لا يمكن التعويض عن العدد إلاً بالتكنولوجيا، ولذلك فقد عمدت إلى وضع المشاريع الطموحة السالفة الذكر : ومهما بلغت تكاليف تحقيقها ، فالسعودية لا تنقصها الموارد . فقد وقعت المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة ، وحدها ، وفي فترة لا تتجاوز الخمس سنوات (١٩٧٣ ـ ١٩٧٧) عقوداً تبلغ قيمتها نحو (٨) مليارات دولار أميركي . إلا ان التقديرات الرسمية تشير إلى ان نسبة (٥٠ ٪) من هذه المبالغ تنفق على إنشاء الخطوط الدفاعية ، والمعسكرات والمطارات . . . ، ونسبة (٢٨ ٪) تنفق على عمليات التدريب و(٢٢ ٪) فقط تنفق على شراء الأسلحة [١٣] . ويشير تنوع النفقات هذا إلى المستوى المتدني (البنية التحتية والتدريب) الذي تنطلق منه المملكة ، ولكنه يشير أيضاً إلى رغبة أكيدة في معالجة جذور العجز بالذات .

كانت هذه الجهود ، هي الطابع الغالب على مرحلة السبعينات ، ولم يتم إنجاز أغلب المشاريع التي وضعت فيها قبل عام (١٩٨٠) أو عام (١٩٨١) . أما السنوات العشر اللاحقة ، فسوف يكون العمل فيها منصباً على تحسين العتاد العسكري نفسه . وسوف تتركز مشاريع السنوات اللاحقة على عملية تأليل أشمل لسلاح المشاة (أربع كتائب من الجيش بدل كتيبتين ، وثماني أو عشر كتائب من الحرس الوطني بدل أربع [١٤] . أما أسراب الطوافات التي نصحت بها دراسة البنتاغون عام (١٩٧٤) ، فلم تطلبها الحكومة السعودية بعد ، ومن المتوقع أن تبذل جهود كبيرة على هذ الصعيد . ومن المفترض أن يتم تجهيز خفر السواحل ابتداء من عام (١٩٨٠) . إلا ان الجهد الرئيسي سينصب على عتاد الدفاع المضاد للطيران (بأن تقوم شركة ليتون بانشاء شبكة مايندر ، البالغة التطور ابتداء من عام ١٩٨٠) وعلى الطيران ، بشكل خاص ، حيث بدأ السعوديون باستبدال طائراتهم ، تدريجياً ، (حتى طائرات ميراج ٣ وف ـ ٥ أ)

بأحدث طراز أنتج في الطيران الحربي : طائرات ميراج ٥ ، وطائرات ف ـ ١٥ (إيغل) الأميركية التي سيصل فوج من (٦) طائرات منها سنة (١٩٨١) .

كما تدفع مساحات المملكة الشاسعة بالمسؤولين السعوديين إلى ثلاثة خيارات إضافية . ويقوم الخيار الأول على إنشاء مركز عسكري متعدد المهام في النقاط الثلاث التي ترى المملكة انها نقاط حساسة . وهي تبوك في الشمال الغربي (على بعد ثمانين كيلومتراً من الحدود الاسرائيلية) ، وخميس ـ مشيط في الجنوب الغربي (على بعد مئة كيلومتر من البحر الأحمر وعلى بعد (١٥٠)كيلومتراً من الحدود اليمنية ، وحفر الباطن في الشمال الشرقي (على بعد ١٢٠ كيلومتراً من الحدود العراقية والكويتية وعلى بعد ٣٠٠ كيلومتر من مياه الخليج) . ويضم كل واحد من هذه المراكز الثلاثة ، معسكراً حربياً كبيراً وقاعدة جوية . ومن المفترض أن يجد العسكريون الذين سيرابطون في هذه المراكز كل ضروريات الحياة : مساكن لعائلاتهم ، ومستشفيات ، ومدارس لأطفالهم ، الخ . . . وينفق جزء كبير من المبالغ المرصودة لموازنة وزارة الدفاع على إقامة مثل هذه التسهيلات .

ويؤدي الخيار الثاني إلى تركيز الدفاع على محور مركزي يخترق المملكة ويمتد من الظهران إلى جدة مروراً بالعاصمة . والميزة الرئيسية لهذا المحور الذي يبلغ طوله (١٢٠٠) كلم ، انه « يغطي » المنشآت النفطية كما « يغطي » مراكز المملكة السياسية (الرياض ، الطائف ، ومكة) والمرافىء المهمة (جدة في الغرب ، الدمام ، رأس التنورة ، وجبيل في الشرق) . ويرسو هذا الخيار على واقع أن المملكة تستطيع الافادة ، بعكس العديد من بلدان المنطقة ، من سياسة الدفاع في العمق التي تتيح لها التنازل عن مساحة من الأراضي أمام غزو محتمل بانتظار الدعم الخارجي . إلا ان هذه الميزة تظل نسبية طبعاً ، ذلك انه باستطاعة الطيران الحديث الاكتفاء بضرب النقاط الحساسة . وتظل هذه الاستراتيجية معرضة

للخطر في حال حدوث هجوم عبر الخليج ، نظراً لتمركز الصناعة النفطية في هذه المنطقة ، القريبة من الساحل . ولكنها قد تكون فعالة إذا ما حدث الهجوم من الجهة الشمالية أو الجنوبية .

يتعلق الخيار الثالث بمسألة حماية المدن . فقد أصبحت المراكز المدينية أكثر فأكثر اكتظاظاً بالسكان . ويقارب عدد سكان العاصمة المليون نسمة ، ونصف مليون نسمة في جدة ، هذا بالاضافة إلى كثافة سكانية عالية في جوار آبار النفط (الدمام ، الظهران ، الخبر ، رأس التنورة ، الجبيل ، القطيف) . وتقام المعسكرات الحربية في جوار هذه المدن من أجل الدفاع عنها (أو من أجل تسهيل عملية قمعها) . وينطبق هذا الوضع على العاصمة بشكل خاص ، وعلى جدة والطائف (العاصمة الصيفية) والخرج . وتفكر الحكومة بإنشاء القسم الأكبر من صناعتها الحربية في هذه الأخيرة التي تقع على بعد (١٠٠) كلم إلى جنوب العاصمة [١٥] .

ثانياً ـ الدفاع عن السلطة

إن إقامة المعسكرات الحربية (سواء للجيش أم للحرس الوطني) في جوار المدن الرئيسية في المملكة (وهو أمر لا يزال يحيطه الغموض) ، ليس سوى دلالة ، إلى جانب قضايا أخرى ، على طبيعة المهمة المزدوجة المنوطة بالقوات المسلحة . وثمة سمتان أخريان تظهران مدى استفحال مخاوف السلطة في هذه القوات ، وعزمها على استبقاء سيطرتها المحكمة عليها خوفاً من قيام انقلاب مفاجىء : دور العائلة المالكة في هذا القطاع والثنائية داخل القوات المسلحة نفسها .

١ ـ ثنائية القوات المسلحة

ليس من الصعب أن نلاحظ ان السلطة السعودية تملك جسمين عسكريين شبه متكافئين عددياً : الجيش من ناحية ، والحرس الوطني من

الناحية الثانية . قليلون هم الذين يرون في هذه الثنائية مجرد أثر من الماضي أو حتى مجرد انقسام شكلي ، لا معنى له . أما الولايات المتحدة ، وهي المكلفة بتدريب الجسمين العسكريين معاً ، فتعتبرهما قوتين متميزتين ، متكاملتين بالتأكيد ، ولكن قد تصبحان متناقضتين في حال نشوب صراع [١٦] .

ثمة تمايز في المنشأ التاريخي لكل من الجسمين . فالحرس ليس سوى امتداد للتجمعات القبلية الموالية للملك ، أما الجيش فهو تطوير للقوات الحجازية الموروثة عن شريف مكة . وللجسمين قيادتان مختلفتان . إذ ان وزارة الدفاع والطيران هي إلى حد كبير إقطاعة آل السديري ، الممثلة خاصة بسلطان ، شقيق وَلّي العهد ، والرجل الثاني في المجموعة ، بينما يخضع الحرس الوطني لسلطة الأمير عبدالله ، وهو ـ على الأرجح ـ أحد أهم القوى التي تسعى لموازنة السديريين . كما تختلف المهام المنوطة بهما . فالقوات المسلحة مكلفة بمهام القوات النظامية التقليدية (الدفاع عن الحدود ، وبشكل ثانوي ، المساهمة في قمع أي انتفاضة داخلية محتملة) ، بينما يتولى الحرس الوطني ، وبشكل رئيسي ، مهمة حماية المدن وآبار النفط ، وقمع الثورات ، وفي حال التعرض لغزو ، تقديم يد العون للجيش في الدفاع عن الأراضي السعودية .

يخضع كل من الجسمين لتنظيم خاص . وقد صدر مرسوم تنظيم الجيش في (٢٠) آذار ـ مارس عام (١٩٦٠) . ووضع بموجب المرسوم الصادر في ٢٥ تموز ـ يوليو (١٩٦١) تحت إشراف مجلس الدفاع الأعلى الذي يضم الملك ، ووزارة الدفاع والداخلية والمالية والخارجية ، بالاضافة إلى رئيس هيئة الأركان العامة . ويتم التجنيد على المستوى الوطني . أما الحرس الوطني ، فهو يتألف من وحدات قوامها أفراد القبائل التي تحيط بمعسكراتها . ويتم اختيار ضباط هذه الوحدات ، بطريقة شبه اعتباطية ، من بين أفراد هذه القبائل . وهي لا تخضع لقواعد سلوك محددة والعلاقات

التراتبية السائدة فيها هي أقرب إلى انعكاسات التراتب القبلي منها إلى قواعد التعامل العسكري المتعارف عليه . ونذكر هنا ان مشروع تحديث الحرس الوطني ، يهدف إلى إعادة تنظيمه وفق الأنماط العسكرية التقليدية . إلا ان هذا البرنامج ينفذ بشكل مستقل عن الجيش (الطلبات ، التدريب ، المراكز الجغرافية . .) . نستطيع إذن أن نقول ان هذه البرامج تزيد من تشابه هذين الجسمين ، مع توطيد استقلاليتهما .

يتوقع البعض أن تؤدي هذه السيرورة إلى اندماج الجسمين . أما نحن فليس بإمكاننا أن نكون بمثل هذه الثقة . ذلك ان هذه الثنائية تعود إلى التقسيم القطاعي العشائري للجهاز الدولتي أكثر مما تعود إلى تاريخ هاتين المؤسستين نفسهما . وكغيره من قطاعات الجهاز ، تنقسم القوات المسلحة إلى « محسوبيات » (Chasses gardées) أما المسألة المطروحة اليوم ، فهي ، بالطبع ، مسألة وجود الحرس الوطني . وثمة من ينسبون إلى ولي العهد نية دمج هذا الحرس بالجيش ، كما حدث عام (١٩٦٤) ، للحرس الملكي . إلا ان هذه السابقة التاريخية تظهر أنه ليس بالإمكان العمل على حل جسم عسكري إلا عندما يرقى الشك إلى ولاء هذا الجسم : فقد كان الحرس الملكي ، مقرباً للملك سعود ، بحيث أنه لم يكن بإمكان الملك فيصل ، الذي خلفه بمساندة بعض أفراد الأسرة المالكة المتنفذين ، أن يحفظ هذا الجسم على ما هو عليه . ولكن ليس ثمة ما يشير الآن ، إلى إن التيار الذي يمثله عبدالله ، والذي يتمتع بدعم الملك على ما يبدو ، يشكل ، في هذه الفترة ، أي تهديد للسلطة كما كان الحال في عام (١٩٦٤) .

يعتبر الحرس الوطني إذن ، وقبل كل شيء ، جيش إحدى الفئات داخل الأسرة المالكة ، في مواجهة وسيطرة السديريين (أو آل فهد) على الجيش . وهو

يفيد من كل أشكال الدعم بسبب اعتباره نوعاً من « الحرس البريتوري » لخدمة السلطة في مجموعها . هكذا نفهم لماذا يبقى هذا الجسم ويتعزز بينما يفيد الجيش من برامج طموحة تستهدف تقويته . ولقد كان الحرس الوطني بمثل فعالية الجيش ، إن لم يكن أكثر فعالية ، في حرب اليمن (وكان يقوده الملك الحالي) . هذا ولم تحدث في صفوفه أي سابقة تمرد بينما لجأ العديد من العسكريين إلى العواصم المعادية ، وبينما قام سلاح الطيران بمحاولة انقلاب عسكري عام (١٩٦٩) . وأخيراً ، يتيح الحرس الوطني « استلحاق » العناصر القبلية ، القليلة الاستعداد للحياة الحضرية والتنمية التكنولوجية ، والتي قد تحولها عملية « التحضير » العسكري إلى أفراد محرومين من السلطة والثروة ، وبالتالي ، إلى أفراد معادين . نحن نعتقد إذن ، شأننا شأن الكثيرين ، أن الحرس الوطني ، سيبقى ، ولفترة طويلة ، جسماً موازياً للجيش ، وانه ، على العكس من الحرس الملكي ، يستطيع أن يستمر بعد غياب مسانديه في الأسرة المالكة ، ما دامت هذه الأخيرة تعلم كيف تستغله لصالحها . ومع ذلك نشير هنا إلى ان إمكانية نشوب مواجهة بين الجيش والحرس الوطني ، هي اليوم فرضية غير محتملة : ذلك ان السلطة تمسك في يدها زمام الجسمين معاً (وخلافهما رهن بالخلافات الممكنة داخلها) .

٢ ـ الضباط ـ الأمراء

إن قوات المملكة المسلحة تخضع لأوامر قائد أعلى واحد : الملك نفسه . ورغم هذا التفصيل الشكلي ثمة حقيقة معروفة : إن الأهمية العددية للعائلة المالكة تتيح لها أن تعين عدداً كبيراً من الأمراء في مراتب القيادة العسكرية . ومن الصعب علينا ، على هذا الصعيد ، أن نقترح رقماً محدداً . إلا ان المراقبين يجمعون على تقديره بالمئات ، سواء في صفوف الحرس الوطني أم الجيش ، في أسلحته الثلاثة . وبشكل عام ، يحتل الأمراء الذين لم يتلقوا تدريبهم في الخارج ، المراتب العليا في الحرس

الوطني ، بينما يعين خريجو معاهد لاكلاند ، وسان دييغو وفورت ليفينورث ، في أسلحة الجيش .

ومن بين هؤلاء الأمراء ، نذكر ، بالطبع ، من هم في أعلى المراتب . أبناء عبد العزيز أولاً : عبدالله (رئيس الحرس الوطني والنائب الثاني لرئيس الوزراء) ، وسلطان (وزير الدفاع والطيران الحربي والمدني) ونايف (وزير الداخلية) ، وتركي (نائب وزير الدفاع) ، وبدر (نائب رئيس الحرس الوطني) وأحمد (نائب وزير الداخلية) . هكذا نرى ان أبناء عبد العزيز يحتلون كل المناصب الوزارية التي تتعلق بالأمن الوطني ، ولطالما كان الأمر كذلك . أما أبناء الجيل الثالث (أحفاد الملك عبد العزيز) فلم يعد وجودهم في المراتب العليا في القوات المسلحة ، سراً على أحد : أبناء سعود ، وفيصل (بندر وعبد الرحمن) ، وأبناء عبدالله وفهد وخالد بن سلطان . . . هذا دون أن نذكر أبناء القبائل المقربة للعرش (آل ثنيان ، آل الشيخ ، أو آل جلوي) . هذا ويزداد مؤيدو الأسرة المالكة ، عن طريق الزيجات العديدة ، المدروسة،التي تتيح للعرش قاعدة أوسع من المؤيدين ، وكذلك عدد مؤيديها في القوات المسلحة .

ليس بمقدور أي ملكية في المنطقة أن تفيد من تغلغل بهذا المقدار في القوات المسلحة . إذ يتخطى المراتب الوزارية ليطال المراتب العسكرية الدنيا أو مراتب قيادة المناطق الفرعية . ويشكل هذا الوجود الملكي داخل الجهاز الضمانة الأخرى للسلطة إزاء قواتها المسلحة وبرهاناً إضافياً على غموض المهام المنوطة بالعسكريين . ويزداد الغموض أيضاً في دور العسكريين الأجانب في الجيش . فهل يساندون السلطة أم الدولة ؟ وهل يخدمون المملكة أم يخدمون وطنهم الأم ؟

الفقرة الثالثة :

« استرزاق » مقنع ؟

أولاً : الأجانب :

ليس قطاع الدفاع الوطني حكراً على السعوديين وحدهم ، هذا على الرغم من قاعدة التشكيك السعودي التقليدية بالأجانب . من هم هؤلاء ، وما هودورهم بالتحديد ؟ من المعلوم أن السلطة لا تعطي الكثير من المعلومات حول المسألة . وتشير المعلومات المتوفرة إلى وجود ثلاث فئات من الأشخاص :

١ ـ ضباط أجانب تمّ استخدامهم عن طريق العقود ، ويخدمون في قوات المملكة المسلحة ، بصفة فردية . ويعتبر هذا الأسلوب أسلوباً تقليدياً في المملكة . ولعل أكثر هذه المجموعات عدداً ، هي المجموعة الباكستانية (يصل عددها إلى ١٥٠٠ عسكري باكستاني)أما الضباط الأردنيون فلا يتجاوز عددهم العشرات . وهناك أيضاً ، أعداد من السوريين والعراقيين والفلسطينيين والبنغاليين والمصريين . ويعامل هؤلاء الضباط كمواطنين سعوديين ولكن يبدو أن دورهم يظل محصوراً في مجالات التدريب واللوجستية بشكل خاص .

٢ ـ رسميون في بعثة في المملكة ،بموجب اتفاقيات ثنائية بين المملكة وبلدهم الأم . أما الحكومة الأميركية والفرنسية والبريطانية والباكستانية (وغيرها أيضاً) فهي ممثلة ببعثات مساعدة ، ودراسات وتدريب .

٣ ـ مستخدمو الشركات الأجنبية العاملة في مشاريع عسكرية سعودية . وينتمي العدد الأكبر من الأجانب العاملين في المشاريع العسكرية في المملكة إلى

هذه الفئة . والشركات الأميركية ، هي بالتأكيد ، الغالبة في هذا القطاع (٤,٠٠٠ على الأقل) .

إن وجود هذا العدد الكبير من الأجانب يطرح مشكلة مركزية : إلى أي حد تسيطر السلطة السعودية ، فعلاً ، على قواتها المسلحة ؟ ممن يتلقى هؤلاء العسكريون غير السعوديين أوامرهم (يبلغ عددهم ١٥,٠٠٠ على الأقل) ، وماذا يحدث لو طلبت منهم حكوماتهم مغادرة الأراضي السعودية ، لسبب ما ؟ فهل يتضرر جهاز دفاع هذه الأخيرة ؟ وإلى أي حد ؟

يبدو ان باستطاعة السعوديين أن يقوموا ، تدريجياً ، بدور ممثلي الفئة الأولى ، ولكن أي قرار مفاجىء ، بالمغادرة يحدث ثغرات جدية في القيادة والتدريب والطبابة العسكرية . أما الفئتان الأخريان فتضطلعان بدور أكثر حيوية أيضاً . فقد رأى أحد المراقبين فيما يتعلق بالطيران ، في عام (١٩٧٤) « ان السعوديين يتولون القيادة ، وقد استقدموا من الخارج عدداً كبيراً من الاختصاصيين لصيانة هذا السلاح بحيث ان القوى الجوية لا تعود ذات قيمة إذا ما غادر كل هؤلاء الخبراء من جديد » . وفي حالات عديدة ، لا نجد التمييز بين الشركات الخاصة والحكومات ، واضحاً . ينطبق هذا الأمر على حالة بريطانيا العظمى : إذ أوكلت شركة بريتش إير كرافت كوربوريشن ، التي وقعت عقوداً كثيرة مع الطيران الحربي السعودي ، مهمة القيادة لمجموعة من كبار موظفي وزارة الدفاع البريطانية . ويلعب ملاك موظفي شركة الـ(.B.A.C) معززاً بأعداد من طياري السلاح الجوي الملكي البريطاني ، دور المستشارين التقنيين ، في كل المراتب . « وجودهم ضروري » ، لأن « الجهاز البريطاني هو الذي يتولى ملاك سلاح الجو السعودي » [١٧] . ونذكر هنا ان الحكومة البريطانية قد تدخلت مباشرة في هذه البرامج ، ليس لرغبة مسبقة منها ، بل بهدف دعم الشركات الصناعية في عقود شركة(.B.A.C) إلاّ بعد استبدال(Airwork) [لبريطانيا العظمى] بلوكهيد (الولايات المتحدة) كالشركة المسؤولة عن شبكة

الدفاع المضاد للطيران . وبشكل أخص ، نجد ان لندن هي المسؤولة عن معهد الطيران في الرياض ، وعن مؤسسة التأهيل التقني في الظهران ، كما فرزت عدداً كبيراً من الضباط للحرس الوطني (ثلاثون ضابطاً، منهم واحد برتبة جنرال وستة ضباط برتبة كولونيل في الخدمة الفعلية) . ويبلغ عديد البعثة العسكرية الرسمية (في الخدمة الفعلية) أكثر من مئتي عضو .

وقد لجأت بلدان أخرى إلى نفس الخطوة (قطاع عام / قطاع خاص) بهدف دعم الشركات الوطنية . ينطبق هذا الوضع على فرنسا . التي كان من المتوقع أن تحل محل بريطانيا العظمى كثاني مصدر للمملكة في السلاح والخدمات العسكرية . تتمثل الحكومة الفرنسية بنحو (٢٥٠) عسكرياً يعملون في تدريب السعوديين على السلاح الفرنسي : آليات مصفحة (٤٠٠) ، دبابات من طراز ام إكس - ٣٠ (١٥٠) ، صواريخ أرض - جو من طراز كروتال وأخيراً ، طائرات ميراج . ويتعاظم الاعتقاد ، سواء في فرنسا أم في المملكة ، بمزيد من المساهمة الفرنسية في المشاريع العسكرية السعودية . ويبدو ان وجود الخبراء ضروري في لحظة تسليم الأعتدة . وتتضاءل هذه الضرورة ، عادة ، عندما يتم تدريب عدد من السعوديين على استخدام هذا العتاد . إلا إن هذا الواقع يظل محدوداً ، مع ذلك ، بثلاثة عوامل معاكسة : ١) إن برامج التدريب تستغرق ، دائماً ، مدة أطول مما هو متوقع ، ٢) إن المزيد من الصفقات يؤدي إلى استقدام المزيد من الخبراء . ٣) لا تخفي الحكومة السعودية رغبتها في أن تساهم الحكومات الغربية مباشرة في برامجها .

ويعتبر هذا الأمر صحيحاً ، خاصة فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأميركية * . هنا ، يبدو أن ثمة احتراماً أوضح لتمايز الفئتين المذكورتين الثانية

(※) ان دور الولايات المتحدة طبعاً أساسي في هذا المجال ، لذلك لم تخف واشنطن انزعاجها من محاولة فرنسا الاستفادة من سوء العلاقات الظرفي بين الرياض وواشنطن لاحلال الميراج مكان طائرات ف ١٥ وتعزيز دور باريس العسكري في المملكة ، وبدا في صيف ١٩٧٩ ، ان المحاولة فشلت غير ان فرنسا استطاعت تحقيق قدر من النفوذ المتقدم، إذا صدقت تقارير الوكالات عن نتائج زيارة وزير الدفاع الفرنسي للمملكة في تموز - يوليو ١٩٧٩ (منها بيع صواريخ كروتال وسفن بحرية وزوارق سريعة ونظام دفاع للسواحل)

والثالثة . ذلك إن واشنطن لا تستطيع ، على العكس من حكومتي لندن وباريس ، أن تمثل وتدعم ، في آن معاً ، عدة شركات أميركية صناعية كبيرة متنافسة . ولهذا السبب ، نرى أن الولايات المتحدة تتمتع ببنية عسكرية راسخة في المملكة ، وبشكل مستقل عن الاتفاقات مع الشركات الخاصة . وتقوم هذه البنية التي لا تزال تحت إشراف اللجنة المشتركة التي نصت عليها اتفاقيات عام (١٩٧٤) ، بدور جوهري في سياسة المملكة الدفاعية . وهي مكلفة ، على وجه التخصيص ، بدراسة استراتيجية الدفاع بمجملها وباقتراح الوسائل الناجعة (على الأقل) لانجاحها . إذ ان البرامج التي تنفذ حالياً ، هي ، بنسبة (٩٠٪) ، من وضع اللجان الاستشارية في البنتاغون .

لقد أعطينا في الفصل الرابع ملخصاً للدور الذي تضطلع به الولايات المتحدة . ولن نعود إلى تناول هذا الدور إلاّ للتشديد على توسعه . لقد كانت البعثة الرسمية ، التي شكلها البنتاغون في تشرين الأول ـ أكتوبر (١٩٧٦) مؤلفة من(٨٠٠) شخص . وتتألف هذه البعثة من :

١) بعثة التدريب العسكري الأميركية ، وهي موجودة منذ عام (١٩٥١) في الظهران ، ويعمل فيها حوالي (١٨٠) شخصاً .

٢) المفرزة (٢٢) ، ومركز قيادتها في الظهران أيضاً . تستخدم هذه المفرزة نحو خمسين رسمياً وهي مكلفة بتدريب الطيارين السعوديين .

٣) مجموعة من(٦٦)شخصاً ملحقين بالحرس الوطني .

٤) أكثر من(٤٠٠)رسمي من وحدات الهندسة العسكرية ، التي أرسلت إلى المملكة نحو نصف عديدها في الخارج ، والتي تلعب دوراً محدِّداً ، منذ عام (١٩٥١) ، في تنفيذ مشاريع البنية التحتية العسكرية (٥٠ ٪ من النفقات العسكرية) . وليس من المتوقع أن تنجز مهامها ، من خلال البرامج التي تنفذ حالياً ، قبل عام (١٩٨٦) .

وإلى جانب هذه البعثة الرسمية ، يعمل نحو (٤٠٠٠) مواطن أميركي على الأقل (تشرين الأول ـ أكتوبر ١٩٧٨) في المشاريع العسكرية السعودية ،

عن طريق الشركات الخاصة . ورسمياً ، ليس من بين هؤلاء من يعمل في النشاطات العملياتية . وإذا كان هذا الأمر صحيحاً ، فلا شك في أن السعوديين يواجهون مشاكل جدية في استخدام الأسلحة المزودين بها . ويخلص أحد التقارير الأميركية الرسمية إلى استنتاج عجزهم عن استخدام بطاريات الصواريخ المضادة للطيران من طراز هوك (يستطيع السعوديون استخدام ثلاثة مراكز فقط في حال مغادرة الخبراء الأميركيين) . وينطبق هذا الأمر على الطيران أيضاً : « هناك عدد كبير من الطيارين المختصين ولكن قدرتهم على الملاحة الجوية هي أفضل بكثير من قدرتهم على المناورة التكتيكية » [١٨]، ومن المفترض أن لا يقوم طيارون من غير السعوديين بقيادة هذه الطائرات ، إلا ان حادثة جرت عام (١٩٧٦) ، قد أثبتت إن هذا المبدأ لا يراعى بجدية في الممارسة العملية . وبدون خبراء لوكهيد ، ليس بمقدور السعوديين تشغيل أجهزة الانذار السريع . ولا تزال خدمات ويتاكر (Wittaker corp.) في صيانة المستشفيات العسكرية ضرورية ، ما دامت الجهود المبذولة على هذا الصعيد ، غير مثمرة .

ليس ما يثير الدهشة إذن ، في أن يظل دور الأجانب في سياسة المملكة الدفاعية ، غير محدَّد ومحاطاً بالسرية التامة . يجمع المراقبون على ضخامة هذا الدور ، كما يجمعون على احتمال تعاظمه ، أكثر فأكثر ، في المستقبل . ذلك أنه يبدو أن تبعية البلدان المستوردة تزداد ، إزاء الدول المصدرة ، كلما زادت أحجام المشتريات ، خاصة وان الهوة التكنولوجية التي تفصل ما بين الطرفين ، لا يمكن تخطيها في بلد لا يزال في مرحلة محو أمية عسكرية وفي مرحلة تشييد البنية التحتية القاعدية . لهذا السبب ، من المتوقع أن تؤدي العقود الجديدة الموقعة (والتي تلمح الصحافة العالمية إليها كل يوم) إلى استقدام المزيد من الأجانب إلى المملكة .

تجد المملكة صعوبة بالغة في تنفيذ النقاط المترتبة عليها في مثل هذه البرامج : إذ ان التقرير الذي أسلفنا ذكره يشير إلى نقص حاد في اليد العاملة :

فالواقع ان البرنامج المعد لتدريب(١٦٠٠)سعودي لم يتحقق ، فعلياً ، ولم يؤهل سوى (٥٠٠) سعودي . هذا ولا تزال السعودية تعاني من نقص في طواقم الـ (٩٠٠)دبابة التي طلبتها من فرنسا [١٩] . وتواجه المملكة ، حالياً ، خياراً صعباً ، إما اللجوء إلى تخفيض مشاريعها ، بشكل ملحوظ ، وإما اللجوء إلى تنمية الفئة الأولى السالفة الذكر : استخدام أجانب بموجب عقود فردية ، أي « استخدام مرتزقة » كما تقول المعارضة . في الفرضية الأولى ، ستنخفض القدرات الدفاعية ، وفي الفرضية الثانية ، قد تصبح هذه القدرات متوسطة ولكن مقابل المزيد من التبعية إزاء اليد العاملة غير السعودية . ويبدو أن الرياض تميل لتبني الفرضية الثانية ، ولكن ، لا بد أن تواجه ، من جراء ذلك ، صعوبات كبيرة في الحصول على مشترياتها، ذلكان أحد رجال الكونغرس صرح ، في إحدى المناسبات ، قائلاً : « كيف نستطيع أن نضمن عدم وقوع أسلحتنا المتطورة ، والمصنوعة بخبرات تقنية عالية الكفاءة ، في أيد غير أمينة ، إذا كانت القوات المسلحة السعودية تتضمن هذا العدد الكبير من الأجانب ؟ » .

ثانياً ـ وظيفة الجيوش الحليفة :

سوف نتناول في الفصول اللاحقة ، وبالتفصيل ، دوافع المملكة السعودية في توزيع هذه المبالغ الضخمة من المساعدات على عدد متزايد من الدول (نحو ٦,٦ مليارات دولار في سنة ١٩٧٧) . لقد بات من الشائع ان هذه المساعدة تتخذ مباشرة الطابع السياسي ولا يحاول المسؤولون السعوديون إخفاء هذه الحقيقة ، حتى ولو استطاعوا ذلك [٢٠] . ولكن الجانب الذي لم يسلط عليه الضوء ، هو بالتحديد ، صلة هذه المساعدات بالاستراتيجية العسكرية للمملكة . إذ ان هذه الاستراتيجية ، نظراً لبطء عملية تطويرها ، تسعى ، في الحقيقة ، للافادة من جيوش دول أخرى في سياستها الدفاعية الخاصة . ودونما استباق لما يأتي لاحقاً ، نستطيع استخلاص ثلاثة استنتاجات ، هي في صلب ما نرمي إليه حالياً :

١ ـ إن التراتبية بين البلدان المستفيدة تخضع ، للتوجهات الاستراتيجية السعودية . وتأتي في المصاف الأول ، البلدان التي لها مع المملكة عدو أو منافس مشترك . فقد تلقت ، في عام (١٩٧٧) ، كل من مصر (٣٧,٧ ٪) ، وسورية (١٥,١ ٪) ، والأردن (٧,٥ ٪) ومنظمة التحرير ، وحدها أكثر من نسبة (٦٠ ٪) من مجمل المساعدات السعودية للخارج (أي أكثرمن ٤ مليارات دولار أميركي) . وقد أعطيت بعض المبالغ الضئيلة ، بالمقارنة مع هذه الأرقام ، لبعض البلدان العربية أو الإسلامية ، ليس لأنها لا تحتاج لمثل هذه المبالغ ، بل لأنها لا تقوم بأي عمل عسكري : تونس ، ولبنان الذي كان يفتقر لرؤوس الأموال من أجل ترميم اقتصاده المتضرر من الحرب الأهلية ، أو السودان الذي تستقطب إمكانياته الزراعية عدداً من رؤوس الأموال الكبيرة .

ونستطيع أن نضيف إليها ، بعض البلدان التي تتبنى القضايا السعودية ، وإن كانت نسبة المساعدات التي تتلقاها لا توازي المبالغ التي تتلقاهاالبلدان التي ذكرناها سابقاً . الصومال والجمهورية العربية اليمنية (٢٥٠ مليوناً للصومال و١٥٠ مليوناً لليمن في عام ١٩٧٧) . لدفعها لمحاربة (حرفيا) الجيوش الأثيوبية المدعومة من قبل الاتحاد السوفياتي . ونذكر أيضاً ،الباكستان (٥٠٠) مليون دولار عام(١٩٧٧)، التي لها عدد كبير من الضباط في المملكة نفسها ، والتي ترى الرياض فائدة كبيرة في تدعيمها ، ليس في إطار شبه القارة الهندية وحسب ، بل وخاصة من أجل موازنة النفوذ العسكري المتزايد لايران ، وهي مهمة يستطيع الجيش الباكستاني الاضطلاع بها (٤٥٠ الف رجل في عام ١٩٧٧ ، ٢٢٠ طائرة حربية ، مئة طوافة ، ٤٣ سفينة حربية منها ثلاث غواصات، و١١٠٠ دبابة) . باختصار ، نستطيع أن نقول ان المساعدات السعودية تنصب على البلدان المجاورة ، التي تملك قدرات عسكرية معينة والتي لها مع الرياض عدو أو منافس مشترك : إن الدول الست ،المذكورة في ما سبق، قد أفادت ، عام (١٩٧٧) ، من نسبة (٧٤ ٪) من المساعدات الخارجية السعودية في كل المجالات ولكل البلدان .

٢ ـ تقترن هذه الانتقائية حسب البلدان ، بانتقائية أخرى : انتقائية المساعدة . ماذا يمول السعوديون ؟ أولاً وقبل كل شيء ، مجهود حلفائهم الحربي فقد اتهمت الدول النفطية ، في كانون الثاني ـ يناير عام (١٩٧٧) ، كلاً من مصر وسورية باستغلال المساعدة المرصودة لدعم هذا المجهود من أجل تحقيق أهداف أخرى . أما فيما يتعلق ببلدان « المواجهة » ، فإن مقررات مؤتمري الخرطوم (١٩٦٧) والرباط (١٩٧٤) ، تربط بوضوح ، بين الدعم المالي والهدف العسكري المرصود لأجله . هذا لا يلغي إمكانية تقديم مساعدات مالية من أجل دفع الديون الخارجية (مصر) أو التنمية الاقتصادية (سورية) . ولكن المسألة الجوهرية تبقى مسألة النفقات العسكرية حيث لم تدع مؤتمرات القمة هذه مجال الاختيار بل كانت ملزمة .

أ ـ تمول السعودية ، أولاً ، شراء الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية . ولا يخفى على أحد أن الرياض قد دفعت مبلغ الثلاثمئة مليون دولار اللازمة لتجهيز الأردن بعدة بطاريات صواريخ مضادة للطائرات (٢١) . كما تجد منظمة التحرير الفلسطينية القسم الأكبر من مواردها لدى الكويت والرياض. وتتزود القوات السورية والسودانية بأعتدة مختلفة على نفقة الرياض. وكانت مصر ، حتى كمب ديفيد المستفيدة الرئيسية في هذه الصلة الثلاثية . فبعد أن نالت من المملكة السعودية حوالي (٦) أو (٧) ملايين دولار في أربع سنوات ، صرح الرئيس السادات في (١٧) تموز ـ يوليو (١٩٧٧) ان الرياض قد التزمت بتمويل عملية تطوير القوات المسلحة المصرية حتى عام (١٩٨١) . وكانت المسألة المطروحة آنذاك تتعلق بطبيعة هذا التعهد السعودي ، فهل تلتزم السعودية بدفع نفقات ميزانية الدفاع المصرية . ويبدو أن التفسير الأول ، الذي لا يبدل الوضع السابق فعلياً ، كان الأقرب إلى الواقع (٢٢) .

ب ـ هذا ، وباستطاعة الرياض أن تذهب إلى حد تمويل بناء جيش ليس جيشها . وينطبق هذا الوضع ، فعلياً ، على موريتانيا التي تتعرض لهجمات

البوليساريو والتي استطاعت أن ترفع عدد جنودها إلى أربعة أضعاف ما كان عليه وأن تعمل على تحديث تجهيزاتها العسكرية بفضل التعاون التقني مع فرنسا وبفضل السخاء السعودي . إلا ان المثل النموذجي يظل مثل الجمهورية العربية اليمنية حيث تقوم المملكة السعودية بتمويل بناء جيش جديد وباستبدال التجهيزات السوفياتية الحالية بأعتدة غربية . ويفوق عدد سكان اليمن الشمالي ، عدد سكان المملكة بنحو مليوني ونصف مليون نسمة ، وتستطيع ، بشرياً أن تشكل بسهولة جيشاً مؤلفاً من مئتي إلى ثلاثمئة ألف رجل ، نظراً لحالة الفقر التي تعاني منها البلاد . وتواجه الرياض هنا حالة نموذجية : إنشاء جيش بإشرافها ، كي تستطيع استخدامه في يوم ما (٢٣) .

ج ـ باستطاعة الرياض، باستخدام رصيدها الدولي ، أن تتحول إلى ممر لايصال الأسلحة إلى حلفائها . ولا يخفى على أحد أن عدداً من الطيارين المصريين قد تلقوا تدريبهم على الطائرات الفرنسية والأميركية في المملكة . وقد أعطى تحويل الأسلحة السعودية لمصر أو اليمن الشمالي أو الصومال، مبرراً للذين يعارضون بيع الأسلحة للسعودية في الكونغرس الأميركي .

د ـ وقد استدرجت الرياض كلاً من دولة الامارات العربية وقطر نحو تبني مشروع صناعة حربية عربية ، وهو مشروع يهدف إلى جمع قدرات البترودولار إلى قدرات مصر الصناعية . هذا مضمون مشروع الهيئة العربية للتصنيع الحربي ، الذي كان متوقعاً أن يبدأ بإنتاج الأسلحة الثقيلة ، في مصر ، بمساعدة الفرنسيين (٢٤) . غير أنه أوقف بقرار سعودي بعد توقيع معاهدة كمب ديفيد .

هـ ـ وأخيراً ، باستطاعة المملكة أن تذهب إلى حد تمويل العمليات العسكرية الفعلية . لقد أفاد نظام حكم ثيو في لحظاته الأخيرة ، من سخاء الدعم السعودي المعادي للشيوعية . كما قام المغرب بعمليات المساندة لنظام حكم موبوتو ، بفضل المساعدة المالية السعودية (٥٠ مليون دولار) . وكذلك

جبهة التحرير الأريترية . ويذهب البعض إلى حد القول أن الرياض قد مولت الهجوم المصري على ليبيا عام (١٩٧٧) [٢٥] . وكانت المملكة قد مولت بعض الأطراف المحاربة في الحرب الأهلية اللبنانية . وإذا لم تستطع أن ترسل قواتها إلى لبنان ، فقد رضخت المملكة ، التي أرسلت قوة رمزية ، لدفع نفقات قوات الردع العربية المؤلفة من ثلاثين ألف جندي سوري ، « حتى لا تراق الدماء في بلدان عربية أخرى » .*

٣ ـ قد يكون هذا المثل الأخير بالغ الدلالة . فكما حدث في مواجهة التدخل المغربي في زائير ، تحاول الرياض على نحو ما ، إزاء خطر معين (الحرب الأهلية العربية المعممة ، نجاح سوفياتي في أفريقيا) ؛ أن تستنجد بقوات غير سعودية من أجل حماية مصالحها . ويتضمن مثل هذا الموقف اعترافاً واضحاً بعجز القوة العسكرية السعودية ولكنه يتضمن أيضاً الاشارة إلى وسيلة تخطي هذا العجز . إذ يبدو في الحقيقة أن المملكة تخوض الحرب « بالوكالة » بدفع الجمهورية العربية اليمنية إلى محاربة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية كي لا تتورط بقواها الفعلية ، وبتمويل الحملات المصرية والمغربية والسورية الخ ... أي بتعبير آخر من يناصبون المملكة العداء : تخوض السعودية حربها « باسترزاق » جيوش البلدان الأخرى . يبدو هذا الدور واضحاً ، في المقابل ، في رفض السعودية لتمويل المجهود الحربي العماني ضد ثوار ظفار ، المعادين للمملكة أكثر من « درك كاتنغا » أو ميليشيات الأحزاب اليسارية اللبنانية . ففي حالة ظفار ، كانت المملكة قد دعيت لتلعب دور نصير ضئيل النفوذ ، نظراً لأهمية المشاركة العسكرية الايرانية ؛ والمخاوف التي كانت تثيرها لدى السعودية . هذه المخاوف التي كانت من الخطورة بحيث غيبت خطر الثوار انفسهم . ذلك إن الرياض تميل إلى فرض بعض الشروط على الطريقة التي تنفق

(*) في ٢٨/ ٥/ ١٩٧٩ أكدت وزارة الخارجية الامريكية أن ٧٠ طياراً وفنياً من تايوان سيشاركون في حماية اليمن الشمالية ، وأوضحت أن السعودية هي التي استأجرت هؤلاء الطيارين ... وهذه صورة جديدة عن علاقة ثلاثية مبتكرة : استرزاق جنود دولة بعيدة لصالح دولة قريبة .

بها مساعداتها ، حتى ولو كانت هذه المساعدات تمنح لقضية « عادلة » . ولعل خير مثال على ذلك ، قبول السعودية في أن تستبدل القوات الايرانية بقوات أردنية ، وعلى نفقتها : حسين ليس الشاه ، والأردن ليس إيران .

إلا ان النزاع العربي ـ الاسرائيلي يظل هو الساحة المفضلة لخوض « هذه الحرب بالوكالة » ، حيث لا يمكن لعداوة المملكة إزاء الدولة الاسرائيلية أن تؤدي ، ولأسباب عديدة ، إلى مشاركة سعودية فعلية في المعارك . وكما يحدث في استخدام الحظر بطريقة هي في التحليل الأخير أقل كلفة (لا تحرج الحلفاء الأميركيين بشكل واضح) فقد لعب النفط والبترودولار السعوديين منذ حرب (١٩٧٣) والسنوات اللاحقة ، دوراً أكبر بكثير من الدور الذي لعبته بضعة مئات من الجنود السعوديين المرابطين في سورية والأردن (وقد تمّ سحب هذه القوات منذ حرب عام ١٩٧٣) . هذا ما تستنجه الرياض . وهذا ما ترغب في أن يفهمه الشركاء العرب . وهذه المبالغ المدفوعة هي أيضاً وسيلة لحماية نفسها ... في بقائها خارج المعركة دون أن تثير انتقادات الأنظمة والجماهير العربية .

خلاصة :

وحدها امتدادات الاستراتيجية العسكرية السعودية عبر البلدان الأخرى ، تستطيع أن تكسبها بعض السمات الهجومية . إذ ان موقع السعودية ، في الميدان العسكري ، ضعيف ولا يمكن أن يكون إلاّ دفاعياً . ومع ذلك « لن يصبح الطيران السعودي قادراً على حماية المملكة ضد هجوم كبير من قبل جيرانه ، إلا بعد عقد من الزمن » (تاهتيين ، المرجع المذكور ، ص ١٤) « والسعوديون في وضع لا يحسدون عليه فيما يتعلق بالقوات البرية » (المرجع السابق ص ١٥) ، « وسوف ينتظر السعوديون حتى عام (١٩٨٥) كي يكون باستطاعتهم استخدام السفن الحربية التي اشتراها سلاح البحرية (المرجع السابق ص ١٧) . . . أي انه ليس في ذلك ما يشجع . ويبدو أنه لا بد من الخلوص إلى هذين الاستنتاجين :

١) لن تستطيع السعودية أن تنافس سوى عدد محدود من البلدان المجاورة في مجالات الدفاع . فهي مضطرة لأن تكتفي « بالحد الأدنى » عسكرياً .

٢) لا يمكن أن تكون تجهيزاتها ، نظراً لغناها ، سوى تجهيزات دفاعية [٢٦] . ونحن نجد في ذلك كله معطى مركزياً لهذا التبدل السعودي المعاصر . فلقد ضعفت السلطة السعودية ، على نحو ما ، بعد إن كانت لسنين خلت قوة عسكرية ذات شأن ، ولعل السبب في هذا الضعف ، ازدياد ثروتها من ناحية والحفاظ على البنى القبلية وعناصرها البدوية وترددها في بناء جيش حديث من ناحية أخرى . لقد ولّى الزمن الذي شهد سيطرة الملك عبد العزيز على شبه الجزيرة العربية ببضعة مئات من « الاخوان » . وكي نتحدث عن « سياسة هجوم سعودية » ، ينبغي أن تطوى صفحة القوة العسكرية ، وأن ترى كيف يمكن تعويض هذا الضعف الأساسي بالنفط وبالبترودولار [٢٧] .

هَوامش الفصْل الخامِسْ

(١) خارج المراجع العامة عن السعودية ، المراجع الأساسية لهذا الفصل هي تقارير الكونغرس الأميركي وأهمها :

The Persian Gulf, 1974.
The Persian Gulf, 1975.
US arms Policies in the Persian Gulf and the Red Sea Areas
Proposed Aircraft Sales to Israel, Egypt and Saudi Arabia.

كما من المفيد مراجعة كتاب تاهتينين : D. TAHTINEN, **Saudi Arabian Defence Policy**

(٢) **The Persian Gulf 1975** pp. 219-220.

(٣) انترناشيونال هيرالد تريبيون ٢٠/ ٢/ ١٩٧٨ ص ١١ . غير أن خبيراً في وزارة الدفاع الأميركية سوف يقول : (**The Persian Gulf 1975** p.117.)

« نحن لا نعتقد انه سوف يكون بإمكان السعودية قبل نهاية هذا القرن إنتاج أسلحة متقدمة » . هذا ولو أن قاعدة الخرج سوف تكلف ١٠ مليارات دولار (عالم النفط ٤/ ٣/ ١٩٧٨) .

(٤) لقد أدت وعود واشنطن ببيع السعودية ٦٠ طائرة اف - ١٥ إلى قيام حملة مسعورة في الأوساط الصهيونية الأميركية يمكن متابعتها من خلال الشهادات المقدمة أمام الكونغرس والمجموعة في **Proposed Aircraft Sales...**

كما من خلال الصحف الأميركية في النصف الأول من سنة ١٩٧٨ (بشكل شبه يومي) . ويمكن الاطلاع على رد منطقي على الحملة في تاهتينين(المرجع المذكور ص ٢٨ - ٣٢) . غير أن الصفقة تعرضت لنكسة جديدة عام ١٩٧٩ خلال « البرودة في العلاقات السعودية - الأميركية بعد كمب ديفيد ولو أن سلطان ظل يصرّح أن الصفقة في طريقها للتنفيذ (النهار ٢٢/ ٥/ ١٩٧٩) .

(٥) **US Arms Policies ... pp. 32-33**

(٦) **US . Arms Policies ...** pp. 21-22 Tahtinen p. 15

(٧) يفسرّ ديفيد لونغ (**Saudi Arabia** p.35) فشل البعثتين العسكريتين (البريطانية والأميركية) الموفدتين إلى المملكة في ١٩٤٩ - ١٩٥٢ كالتالي : « كانت القيادة السعودية تعلم حق العلم الخطر الذي يشكله جيش عصري بالنسبة لنظام ملكي ، لذلك لم تكن تسعى بتاتاً لانجاح البعثات التدريبية الموفدة إليها . فالسعوديون كانوا ينظرون في الحقيقة إلى بعثة التدريب الأميركية كرمز حسي لدعم واشنطن للسلطة في حال تعرضها لخطر خارجي » .

(٨) كمثل على ذلك ، رفضت السعودية اقتراحاً اميركياً بإنشاء كتيبة جوية متحركة لأنها كانت تستلزم ٣ آلاف شخص . هذا وقد صرّح وزير الدفاع والطيران السعودي الأمير سلطان بعد سقوط الشاه أن المملكة تفكر جدياً بإقامة التدريب العسكري الاجباري على أن يتم تنفيذ المشروع خلال ثلاثة أشهر (النهار ٦/ ٣/ ١٩٧٩) غير أن الواقع الاجتماعي السعودي لا يشجع كثيراً على هذه البادرة .

(٩) US Arms Policies ... pp. 46-47

(١٠) الأحكام السلبية حول قدرات المملكة العسكرية تشكل شبه اجماع . راجع مثلاً انترناشيونال هيرالدتريبيون ٣/ ١١/ ١٩٧٧ ، ذي برشيان غولف ١٩٧٤ ص ٢٦ (رأي سايبس ، مدير في وزارة الخارجية الأميركية) ، ذي برشيان غولف ١٩٧٥ ص ١٩١ حيث لا يتردد ألن ، وهو مستشار لعدد من الشركات الأميركية الكبرى عن القول : « لا أرى من يخاف من مشتريات السلاح السعودية فالكل يعلم أنهم غير قادرين على استعمالها بشكل فعّال » وفي نفس الوثيقة (ص ٢٠٤) يقول جيمس أيكنز الذي كان سفيراً لواشنطن في المملكة أنه نصح السعوديين بعدم شراء طائرات فانتوم « لأنكم لن تعرفوا كيف تستعملونها » . أما وليم سيمون ، وزير الخزانة آنذاك فقد قال : « السعوديون ليسوا شعباً للقيام بالحروب ! » وبرهان حسي على ذلك هو تركيز السعوديين بطاريات الدفاع الجوي هاوك على قواعد ثابتة بينما إحدى حسنات هذه الرئيسية هو بالفعل قدرتها على التحرك . التكنولوجيا لا تنقل بقرار ولا بتحويل مصرفي !

(١١) US Arms Policies ... p. 40.

(١٢) المرجع السابق ص ٣٢

(١٣) المرجع السابق ص ٢٧

(١٤) بدأت منذ بداية ١٩٧٧ عملية تزويد سلاح البر بـ ٩٠٠ دبابة فرنسية من طراز AMX-10 و AMX-30 (لوموند ١٦/ ٣/ ١٩٧٧ والنهار العربي والدولي ١٣/ ٨/ ١٩٧٧)

(١٥) الخيارات الثلاثة موجودة في تقريري البنتاغون الرئيسيين كاقتراحات

(١٦) US Arms Policies ... p. 22

إن الفارق كبير لدرجة ان الحرس الوطني ، الذي يمتلك طوافات ، يطالب أحياناً بأن يكون له سلاحه الجوي ! وفي نيسان / أبريل ١٩٧٨ وقّع الحرس مع شركة كامبل أند وايرلس البريطانية عقداً قيمته مليار دولار لانشاء شبكة مواصلات خاصة به .

(١٧) ديفيد هرست ، الغارديان ١٥/ ٣/ ١٩٧٤ . وقد جدد العقد مع BAC في أيلول / سبتمبر ١٩٧٧ لفترة ٥ سنوات أخرى ممّا يستدعي بقاء حوالي ألفي بريطاني في المملكة (قيمة العقد : ٨٥٠ مليون دولار) .

(١٨) US Arms Policies p. 38.

(١٩) انترناشيونال هيرالد تريبيون ٣/ ١٠/ ١٩٧٧

(٢٠) نيوزويك ٦/ ٣/ ١٩٧٨ ص ١٣ وانترناشيونال هيرالد تريبيون (ملحق خاص عن السعودية شباط/ فبراير ١٩٧٨ ص ٢) .

(٢١) لوموند ٢٧/ ٤/ ١٩٧٧

(٢٢) يسعى السودان لانشاء نفس العلاقة الثلاثية (مقابلة النميري في النهار العربي والدولي ١٤/ ٥/ ١٩٧٧ ص ١١) .

(٢٣) عن اليمن الشمالية راجع النهار العربي والدولي ١٨/ ٦/ ١٩٧٧ ص ٦ و
US Arms Policies ... pp. 73-81.

(٢٤) لوموند ٥/ ٣/ ١٩٧٨

(٢٥) خلال زيارته للولايات المتحدة في نيسان / ابريل ١٩٧٧ ، ركّز الرئيس السادات تصريحاته على الأوضاع الافريقية أكثر منه على النزاع العربي ـ الاسرائيلي وكأنه كان يقدّم نفسه كحارس لمصالح الغرب في القارة السوداء . وقد لا يكون جوزيف كرافت مخطئاً عندما كتب (انترناشيونال هيرالد تريبيون ١١/ ٤/ ١٩٧٧) ، ان تصريحات الرئيس المصري كانت بالفعل موجهة للرياض من خلال واشنطن . راجع أيضاً تاهتينين مرجع مذكور ص ٤ .

(٢٦) يقدّم تاهتينين (المرجع المذكور ص ٢١) التفسيرات التالية لاستراتيجية المملكة الدفاعية : ١) نقص العنصر البشري ٢) غنى هائل يسمح بالاستغناء عن وسائل أخرى ٣) غياب مجمع عسكري يسعى لتقوية موقعه من خلال تملك السلاح ٤) وجود منفذ سعودي على البحر ٥) غياب تطلعات توسعية على حساب دول مجاورة . إلا أن أياً من هذه التفسيرات لا تبدو لنا مقنعة قدر فكرة تقليدية و واقعية مؤداها ان المملكة ليس لها خيار آخر إلاّ الاكتفاء بسياسة عسكرية دفاعية نظراً لمستوى تقدمها ولأوضاعها الاجتماعية ولغنى فئاتها القيادية الفاحش (كما ان عدداً من تفسيرات تاهتينين يمكن لها ، على عكس ما ذكر ، تبرير سياسة هجومية) .

(٢٧) لقد أدى سقوط الشاه (راجع الفصلين الرابع والتاسع) إلى بروز توجه آخر في السعودية يسعى لابراز قدرة المملكة العسكرية بعد انهيار القوة الايرانية (المؤقت على الأقل) كحارس لمصالح الغرب الخليجية وذلك تعبيراً عن الثقة بالذات خصوصاً إزاء أمراء الخليج . هذا وقد عرضت السعودية على الولايات المتحدة شراء الطائرات المقاتلة من نوع ف ـ ١٤ المرابطة في إيران (٨٠ طائرة) غير ان البنتاغون رفض هذا العرض . (نيويورك تايمس ١٣/ ٢/ ١٩٧٩) .

الفصل السادس

نفط وسياسة

لقد اثر عن الملك فيصل انه كان يردد دائما: «ان النفط والسياسة امران لا يجوز مزجهما». ولقد اظهرت احداث هذه السنوات الاخيرة والمبادرات العديدة التي قام بها العاهل السعودي، كم هذا الحكم بعيدا عن الواقع الذي عبر عنه بيتر اوديل بقوله: «تبلغ علاقة النفط بالسياسة الدولية، في الشرق الاوسط، اعلى مستوياتها كثافة وتعقيدا» [1] . وبدقة اكبر، كتبت اديث بنروز: «لقد بلغ كل من ثلاثة تطورات، نقطة حاسمة من تطوره التاريخي، في فترة واحدة تقريبا: اعتماد العالم المتعاظم على النفط الشرق اوسطي، وخاصة العربي، محاولة الدول المنتجة ارساء سيطرتها على صناعتها النفطية، وقيام وتوسع اسرائيل» [2]. ان هذه العوامل الثلاثة ليست الوحيدة بالتأكيد، ولكنها الاكثر حدة، في وضع تغلب عليه، عكس امنية (او حكم) فيصل، ضرورة الخلط بين النفط والسياسة. لقد اوضحنا في الفصل الثاني الى اي مدى موقف المملكة السعودية مركزي في الميدان النفطي. واليوم تتجمع الدول المنتجة في اطار منظمة: الاوبيك. فكيف تستطيع السعودية ان تلائم ما بين انحيازها للغرب (موطن اكبر الشركات والمستهلك الاكبر) والتزاماتها كعضو مؤسس في الاوبيك؟ هذه هي المسألة المركزية التي سنعنى بدراستها هنا والتي سنحاول مقاربتها من خلال اربعة معايير لهذه «الدبلوماسية الاقتصادية»:

١ ـ تأميم الصناعة النفطية.

٢ ـ مسألة العائدات .

٣ ـ تحديد حجم الانتاج.

٤ ـ استخدام النفط كسلاح سياسي (الحظر).

الفقرة الاولى:
تملك الدولة المنتجة لصناعتها النفطية

اولا : الامتيازات

تدين السعودية بقسم من ثروتها، لتصميم احد المغامرين النيوزيلنديين، الماجور فرانك هولمز، الذي نجح، منتهزا فرصة الازمة المالية الحادة التي كان يعاني منها عبد العزيز وعدم اكتراث شركتين بريطانيتين كبيرتين (التي.بي.سي، والانغلو ـ برسيان) في تلك الفترة، في نيل امتياز قدره (٥٧٦٠٠) كلم مربع في المناطق الشرقية من المملكة في ايار ـ مايو عام (١٩٢٣) لحساب الايسترن اند جنرال سنديكيت(Eastern and General Syndicate). ولكن الشركة لم تبذل جهودا كبيرة في اعمال التنقيب، كما لم تكن مواظبة على دفع بدل الايجار البالغ (٢٠٠٠) جنيه استرليني سنويا. وقد أدى تردد الملك في فتح ابواب البلاد للمصالح الاجنبية، وفشل الايسترن اند جنرال سنديكيت في اثارة اهتمام الشركات الكبرى، الى تأخير اعمال التنقيب لاكثر من عشر سنوات. ولم يتم التوقيع على اتفاق بين وزير المال السعودي (عبد الله السليمان) ولويد هاملتون العامل لحساب «ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا» الا في (٢٩) ايار ـ مايو عام (١٩٣٣) وعلى اثر تطورات دراماتيكية يطيب لبعض المؤلفين ذكرها. في (٧) تموز ـ يوليو (١٩٣٣) وقع الملك المرسوم رقم (١١٣٥)، مانحا الامتياز للشركة. وتم نشر المرسوم في الجريدة الرسمية (ام القرى) بعد ذلك بثلاثة ايام. وفي (١٤) من الشهر نفسه تم نشر نص الاتفاق بدوره.

وتحدث ، في ما بعد، تطورات هامة في سير عمل الشركة صاحبة الامتياز وفي بنيتها [٣]. ففي (٥) اذار ـ مارس (١٩٣٨) ، يتم اكتشاف كميات كبيرة من

النفط. وفي (٣١) أيار ـ مايو (١٩٣٩) توقع الشركة، بعد ان تأكدت من الارباح التي درتها الصفقة عليها، مع الحكومة السعودية على اتفاق اضافي يوسع مساحة الامتياز (فيصبح ٥٧٦٠٠٠ كلم مربع) ويطيل مدة استثماره، وفي اول تموز ـ يوليو (١٩٣٦) وقعت الستاندرد اويل اوف كاليفورنيا(SOCAL) التي كانت تبحث عن أسواق لتصريف النفط الذي تستخرجه ، اتفاقية تعاون مع شركة(Texas Company) التي كانت تبحث بدورها عن مصادر للنفط خارج الولايات المتحدة بهدف تلبية حاجة شبكة توزيعها الكبيرة . وسرعان ما عدل هذا الاتفاق (في كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٣٦) ليجعل من(Texas Company) شركة في ملكية الامتياز . وحاولت حكومة واشنطن ان تمتلك الامتياز بكامله . ثم حاولت ان تنال حصة فيه ولكن دون أن تنجح في مساعيها . وبقي الامتياز بين ايدي الشركات الخاصة . في (٣١/ ١/ ٤٤) غيرت الشركة المالكة اسمها وأصبح :(Arabian American Oil Company) (ارامكو) . وفتحت الارامكو ابواب المفاوضات مع شركات نفط كبرى بهدف قيام تعاون في ما بينها تستلزمه مخزونات النفط المكتشف الضخمة . هكذا اذن اصبحت الارامكو ، في (٢) كانون الأول ـ ديسمبر عام (١٩٤٨) مالكة لأربع شركات اميركية كبرى(Socal ٣٠٪) و(Exxon ٣٠٪) و(Texaco ٣٠٪) و(Mobil ١٠٪) ولن يتغير هذا الوضع حتى عام (١٩٧٢) . ان صيغة الامتياز تحصر الحق في التنقيب واستخراج النفط بالشركة ولمدة (٦٠) سنة في مساحة تغطي القسم الاكبر من اقاليم الملكة الشرقية (المادة الاولى) وتعطيها ؛ كذلك حق الافضلية في امتياز يغطي القسم الصغير المتبقي . اما المادتان الرابعة والسادسة فتنصان على انه يتوجب على الشركة دفع (٥٠٠٠٠) جنيه استرليني من قيمة الاتاوات النفطية مقدماً للملك،وان تدفع بدل ايجار سنوي قدره (٥٠٠٠) جنيه استرليني حتى لحظة اكتشاف البترول . وكان على الشركة ان تبدأ باعمال التنقيب في اول ايلول ـ سبتمبر (١٩٣٣) كحد اقصى . وكان عليها في حال العثور على كميات تجارية من النفط ، ان تدفع (١٠٠,٠٠٠) جنيه استرليني ، مقدماً على

الاتاوات النفطية المستحقة خلال السنتين اللاحقتين لتاريخ الاكتشاف (المادة ١١) . وعندما يبدأ استخراج النفط ، يتوجب على الشركة دفع مبلغ (٤) شلنغ ذهبي (او ما يعادلها) عن كل طن من النفط الخام (المادة ١٤) . غير أن المادة (٢١) تمنع الملك من فرض اي ضريبة على الشركة المعنية ، وينص الاتفاق من ناحية ثانية على ضرورة استخدام اكبر عدد ممكن من السعوديين (المادة ٢٣) وعلى عدم تدخل الشركة في شؤون المملكة السياسية ، والدينية ، والادارية (المادة ٣٦) .

كانت الحكومة السعودية ، تفتقر ، في الواقع ، إلى الخبرة التقنية وإلى العلاقات السياسية التي كانت تتيح لها المساومة ، فعلياً ، على هذه الاتفاقية . وبالطبع ، نجح بعض الاصدقاء (فيلبي بشكل خاص) في ان يجعلوا ، قدر المستطاع ، الاتفاق على قدر من الفائدة للملك .

هذا بالاضافة الى ان نص الاتفاق يشبه الى حد بعيد الاتفاقيات التي كانت تربط العراق وايران بالشركتين البريطانيتين الكبريين انذاك. كانت الحكومات توافق اجمالا على ما تقترحه الشركات واذا كان هنالك من تبعية ما، فان عبد العزيز لم يكن ليمتاز بشيء سوى انه كان يكرر، بعد تردد، ما تفعله الدول المجاورة كالعراق وايران والكويت والبحرين. هذا بالاضافة الى ان الفقر المدقع لم يكن ليضعه في مواقع قوة: ففي الفترة التي قرر فيها منح الامتياز، في خريف (١٩٣٢) يقول فيلبي ان الملك كان شديد القلق، بعد تضاؤل عدد الحجاج بسبب الركود الاقتصادي العالمي وبعد ان اصبحت المملكة، نتيجة لذلك، على مشارف الافلاس. ولنشر مع ذلك الى بعض المظاهر :

١) فضل الملك،عام(١٩٣٣)،ان يمنح حقوق التنقيب للاميركيين وليس للبريطانيين معبرا بذلك عن حرصه على استقلاليته ازاءالقوة الاستعمارية المهيمنة انذاك . ٢) ان تردده الطويل، وواقع انه لم يرضخ لبيع الامتياز إلا في حالة الحاجة القصوى، يذكران بفكرة «السيادة الوطنية» التي طالما كان يشدد عليها. ٣) اصراره على انتزاع بعض المكاسب المالية المباشرة.

ثانيا: بعض المبادرات التمهيدية

كانت القضية الرئيسية (تملك او عدم تملك الشركات الاجنبية) تطرح بصعوبة بعد تجربة ايران المريرة في عام (١٩٥٣) [٤]. ادت تجربة تأميم قناة السويس عام (١٩٥٦) الى تدخلات كثيرة تطالب بتأميم الشركات الاجنبية. وشهدت كل من بغداد والكويت والبحرين مظاهرات عنيفة، كانت ترفع شعار «بترول العرب للعرب». وكان عبد الناصر يبدي تأييده لهذا الشعار، ولم يكن عبد الله الطريقي معارضا له، دون ان يتبناه بشكل حازم. اما الحكومة السعودية فتتناول المسألة بطريقة غير مباشرة، وعبر ثلاثة ميادين متعلقة بها، دون ان تطرح مبدأ التملك مباشرة: ميدان نقل النفط، تخفيض مساحات «الامتياز» واطلاق «الاتفاقيات المشتركة» (Joint Ventures). ثمة نسق واحد ينتظم هذه الميادين الثلاثة: رغبة الرياض في زيادة عائداتها النفطية مع تجنب زج الاعتبارات السياسية في الموضوع.

١ ـ النقل

كانت السعودية تنتج، عام (١٩٥٤)، (٤٢) مليون طن من النفط، وكانت تضخ كمية (٢٦) مليون طن منها نحو المتوسط بواسطة خطوط الانابيب وكانت تنقل الكمية المتبقية (١٦ مليون طن) بوسائل الشحن البحرية. وبعد ان اصبح خط الانابيب الموصل الى صيدا غير قادر على تلبية الانتاج المتزايد باستمرار، كان لابد ان تعتمد السعودية على سفن النقل. كانت الارامكو تتكفل بـ(٤٠٪)من عمليات الشحن، وتتكفل شركات بحرية اخرى بالنسبة المتبقية (٦٠٪). ولكن الحكومة السعودية تقوم في (٢٠) كانون الثاني ـ يناير (١٩٥٤)، بتوقيع اتفاق مع اوناسيس (احد كبار اصحاب السفن) حول انشاء شركة نقل بحري جديدة (Saudi Arabia Maritime Tankers Cy) وينص الاتفاق على ان تدفع الشركة (١,٥) شلنغ عن كل طن من النفط السعودي. اما الارامكو فتستطيع ان تستخدم مراكبها العاملة ولكن ليس لها الحق في تحديث اسطولها (وهذا يعني، في الواقع، استبعادها تدريجيا من مجال النقل). لذلك تقوم

الارامكو بتنظيم حملة ضد الاتفاق، وتنضم الى هذه الحملة شركات نقل بحري والدول التي تدعمها، ويتعرض اوناسيس للهجوم من كل حدب وصوب. ولا تنجح الوساطات المتتالية. فيدعو سعود الى تفاهم بين اوناسيس والارامكو، ولكن دون جدوى. وتكثر الفضائح حول العرش السعودي وحول اوناسيس. وباختصار، تنتهي الرياض الى التراجع: في (٧) حزيران ـ يونيو (١٩٥٤) تستبعد الرياض احتمال منح اوناسيس (الذي يملك ٧٥٪ من SAMTC) احتكار عمليات النقل. وادت الضغوط الاميركية على الملك، وحالة الحصار التي فرضتها الشركات البحرية على اوناسيس الى الغاء هذا المشروع الطموح، تدريجيا.

٢ ـ تقليص مساحة الامتيازات الممنوحة

ان النص الاصلي (١٩٣٣)، الذي عدل بموجب اتفاقية عام(١٩٣٩)، يعطي الارامكو حقا حصريا على (٧٩٣٣٢٣) كلم مربعاً وحق الافضلية على (٢٨٣٢٥٩) كلم مربعاً، اي، حق السيطرة على ما يزيد عن مليون كلم مربع. وتنص بنود هذا الاتفاق (المادة ٩ ـ ١٩٣٣ والمادة ـ ٧ ـ ١٩٣٩) على حق الحكومة في استعادة المناطق التي تهملها الشركة صاحبة الامتياز.

شكلت اتفاقية(١٠)تشرين الاول ـ اكتوبر (١٩٤٨) التي حددت حقوق الشركة (حول مساحة الامتياز) الفترة الاولى من حركة الاستعادة هذه: اذ قبلت الارامكو باعادة المنطقة الواقعة غربي خط الطول (٤٦) شرقا وان تتم اعادة تدريجية لمساحة قدرها (٣٢٠,٠٠٠) كلم مربع (على ست مراحل) قبل عام (١٩٧٠). اعادت الارامكو اذن حوالي (٧٦٪) من الاراضي التي تملك عليها حق الافضلية، وما يقارب الـ (٢٩٪) من حقوقها الحصرية.

كانت الحكومة السعودية (مدفوعة من قبل الطريقي، وكانت قد اصرت على هذه المسألة حتى بعد استقالة هذا الاخير) تبدي عدم ارتياحها ازاء التباطؤ في تنفيذ البرنامج. فكان على الشركة اذن، القبول باعادة النظر في اتفاقية عام (١٩٤٨)، ووقعت اتفاقية جديدة في اذار ـ مارس (١٩٦٣). وينص الاتفاق

الجديد على ان تعمل الارامكو فورا، على اعادة ما تبقى من حقوقها في الافضلية وحوالي (٤٦ ٪) من منطقتها الخاصة. ولم يعد للشركة اذن، بموجب الاتفاقية، سوى (١٨,٦ ٪) من الامتياز الذي نصت عليه اتفاقيتا عام (١٩٣٣) وعام (١٩٣٩). هذا وكان على الارامكو ان تعيد (٣٢٠٠٠) كلم مربع، في كل سنة من السنوات التالية: (١٩٦٧، ١٩٧٢، ١٩٧٧، ١٩٨٢). ومن اصل مساحة الـ (٧٢٠٠٠) كلم مربع المتبقية لها عام (١٩٨٢)، عليها ان تعيد (٢٤٠٠٠) كلم مربع في عام (١٩٨٧) و(١٦٠٠٠) كلم مربع عام (١٩٩٣). وابتداء من عام (١٩٩٣) وحتى نهاية مدة الامتياز لن يكون لها سوى (٣٢٠٠٠) كلم مربع. واكثر ما كان يثير الاهتمام في تنازلات الارامكو، ان اتفاقية عام (١٩٤٨) قد تركت مسألة اعادة الاراضي لتقدير الشركة. اذ ان الشركة هي التي تختار المناطق التي تعيدها للحكومة السعودية. ولكن هذه التنازلات تفقد من اهميتها وتبدو محدودة جدا اذا ما علمنا ان النفط السعودي يتجمع في مناطق جغرافية معينة. وهكذا يصار الى ضبط الانتاج بحيث لا تعمد الشركة الى اعادة اي منطقة قبل ان تستفيد منها الى اقصى حدود الاستفادة.

٣ ـ نظام امتيازات جديد

بدت عملية اضعاف سيطرة الارامكو شبه مستحيلة، في فترة قضية اوناسيس، وبالغة الصعوبة حول مسألة الامتيازات. افادت السعودية من هذه التجربة، واصبح اعطاء امتيازات جديدة مسألة بالغة الصعوبة بعد ان كانت الارامكو قد نالت امتيازها في عهد ولى. اذ اتاحت الاتفاقية المعقودة مع غيتي (Getty) حول المنطقة المحايدة، ادخال ممثل للملك في مجلس ادارة الشركة الجديدة، وكان ذلك مؤشر عهود جديدة من التعامل وكانت صيغة الاتفاق المالية تفوق ذلك اهمية. الا ان نظام الامتيازات الجديد لن يتخذ شكلا نهائيا الا في عام (١٩٥٧) اثناء عقد اتفاقية ماتي (Mattei) مع الحكومة الايرانية والتي ادخلت صيغة «الاتفاقات المشتركة» الى المنطقة. وسرعان ما تبنت الشركات اليابانية هذه الصيغة وعقدت مع السعودية اول اتفاق بموجبها في عام (١٩٥٧).

وتنص الاتفاقية على ان تعمل شركة تملكها الحكومة وبعض المجموعات اليابانية في جزء من الاراضي الموازية للمنطقة المحايدة. كما تنص على ان يتضمن مجلس ادارتها ممثلين عن الحكومة، بالاضافة الى دفع (٥٦ ٪) من الارباح وبدل ايجار مرتفع. واكثر من ذلك تتعهد الشركة بعدم امداد «اعداء العرب» بالنفط، وبعدم اللجوء الى حكومتها من اجل حل الاشكالات التي قد تطرأ على تعاملها مع الرياض.

ومنذ ذلك الحين، ومع تشكيل بترومين وتملكها التدريجي لتقنيات الصناعة النفطية، نجحت الحكومة السعودية في تحسين موقعها في حال توقيع عقود امتيازات جديدة. وشرعت السعودية باشغال جيوديزية بهدف تكوين فكرة اوضح عن مخزوناتها بينما كانت تنهال عليها عروض امتيازات جديدة. وعقدت اتفاقية مع الادارة المستقلة للنفط Régie Autonome des Pétroles (وهي شركة تملكها الحكومة الفرنسية) حول منطقة البحر الاحمر. وتشكل هذه الاتفاقية خطوة الى الامام لانها تحفظ، بصيغتها، السيادة الوطنية. وهي تختلف عن صيغ الاتفاقيات السابقة بشكل اوضح، اذ تنص المادة (٢٢) من الاتفاقية، مثلا، على انه يتوجب على «المتعهد» دفع ضريبة على الدخل الجاري، اي على كل العمليات التي يخضع لها النفط السعودي، سواء في داخل المملكة ام خارجها (من استخراج النفط الى تسويقه) وفقا للقوانين والمراسيم الصادرة او التي ستشترع لاحقا. هذا وعلى ان يتم رفع الاتاوات النفطية الى نسبة (٢٠٪) من كلفة الانتاج (كانت سابقا ١٢,٥ ٪). وتفرض الحكومة على الشركة الفرنسية عدم هدر الغاز المستخرج مع النفط كما هي العادة في الابار الاخرى. ونذكر هنا ان العلاوة المتوجبة على (Auxirap) لصالح الحكومة السعودية (حوالي ٥ ملايين دولار) هي اكثر من ان تقوم بتغطيتها عند بداية عملية الانتاج (مثل هذا البند غير وارد في عقود «الاتفاقيات المشتركة» الاخرى).

ستسعى شركات كثيرة لعقد مثل هذه «الاتفاقيات المشتركة» ولكنها

ستصطدم بالشروط القاسية التي باتت تضعها حكومة الرياض. اذ لم ينتج عن تنافس الشركات منذ تشكيل بترومين وخارج المناطق التي كانت تشرف عليها الارامكو، سوى عدد محدود من العقود، تم توقيعها بصعوبة بالغة.

ثالثا: الجدل الاساسي

لم تكن هذه الخطوات الثلاث التي اتينا على ذكرها، نجاحات بالمعنى الحقيقي. فعلى صعيد ناقلات النفط كان الفشل واضحا، وعلى صعيد اعادة الامتيازات كان النجاح محدودا، واما على صعيد الاتفاقات المشتركة (Joint-Ventures) فقد كانت تعبر عن اعتراف المملكة من جديد بعجزها عن تسيير الانتاج النفطي بوسائلها الخاصة. ومع ذلك، تشير هذه التدابير الى بداية عهد جديد لم يكتمل بعد، عهد السيادة الاقتصادية الكاملة. فلا زالت هذه السيادة تعاني، حتى يومنا هذا، من بقاء النظام الاصلي في خطوطه العامة، نظام الارامكو التي لا تزال، رغم كل ما اشرنا اليه في الصفحات السابقة، سيدة النفط السعودي. ولعل خير برهان على ذلك، واقع ان الارامكو كانت لا تزال تنتج، في عام (١٩٧٧) (٩٨٪) من النفط السعودي. هكذا يصبح الاستنتاج بديهيا: ان الجدل الحقيقي حول التأميمات، فيما يختص بالسعودية، يدور، اولا وقبل كل شيء حول وضعية الارامكو، وفي هذا الجدل، رفعت السعودية شعارا ثابتا: المشاركة. وكي نفهم هذا الشعار بشكل افضل، ربما يتوجب علينا اولا ان نحدد الشعار الذي يقابله: التأميم.

١ ـ نحو التأميم: النزعة الاكثرية

لم تمارس دول الشرق الاوسط، باستثناء مرحلة مصدق القصيرة في ايران، سياسة تأميم الشركات التي تعمل في اراضيها، حتى عام (١٩٦٨). الا ان بوادر مثل هذا التحرك كانت تلوح في الافق. فمنذ العمل على تأميم شركة قناة

السويس، ثم المصارف الاجنبية في مصر، كانت التيارات القومية تلمح الى ان النفط سيكون في برامج التأميم المقبلة، ومما لا شك فيه ان عبد الله الطريقي، الذي اصبح منفيا في بيروت والذي كان يعمل مستشارا لحكومات عربية عديدة، كان اكثر الاصوات بروزا على هذا الصعيد. فقد كان شعاره واضحا ويردده دائما: التأميم. ولم تكن الحكومات القائمة التي لزمت جانب التحفظ، لتستطيع ان تظل بعيدة عن تأثيرات هذا التيار. وكانت اول استجابة ايجابية عليه في القرار الشهير (90 / XVI) الذي اتخذ في مؤتمر الاوبيك السادس عشر في فيينا، المنشور في (٢٥) حزيران ـ يونيو عام (١٩٦٨)، والذي تضمن دعوة الدول الاعضاء الى تولي عملياتها النفطية مباشرة والى الاشتراك في عمليات عقد صفقات التلزيم الجارية. وسرعان ما ستواجه هذا الحد الادنى من الاتفاق معارضة شديدة داخل الاوبيك، فتنقسم الدول المنتجة الى فريق متمسك به وفريق اخر يدعو الى تخطيه نحو التأميم الكامل. وفي عام (١٩٧٢)، واثناء انعقاد المؤتمر السابع والعشرين في بيروت، يبدو بشكل واضح ان الاكثرية تؤيد نسبة من المشاركة تصل الى حدود (٢٠٪) على ان ترتفع تدريجيا الى (٥١٪) في فترة لا تتجاوز العشر او الخمس عشرة سنة.

وبموازاة هذه المقررات، تتخذ بعض البلدان الاعضاء مبادرة تأميم كل، او بعض الصناعات النفطية العاملة على اراضيها، وفي حزيران ـ يونيو ـ عام (١٩٧٠)، تؤمم الجزائر ممتلكات شركتي فيليبس وشل، وفي (٣٠) حزيران ـ يونيو (١٩٧١)، تشارك في نشاطات الشركة الفرنسية للنفط. وفي اذار ـ مارس (١٩٧٢) توافق الارامكو على اشراك السعودية بنسبة (٢٠٪) لتتفادى امكانية امتداد المبادرة الجزائرية. كما عمدت الحكومة العراقية في تموز ـ يوليو (١٩٧٢) الى تأميم ممتلكات الاي بي سي (واستثنت حصة الشركة الفرنسية للنفط، بسبب سياسة الحكومة الفرنسية العربية). بينما كانت ليبيا تسعى للحصول على حصة اكثرية في كل الشركات العاملة على اراضيها، بعد ان قامت، بدافع

سياسي، بتأميم كل المصالح النفطية البريطانية في ليبيا وخاصة مصالح البريتش بتروليوم، وذلك بتاريخ (٦/ ١٢/ ١٩٧١).

باختصار، كانت المسألة تختلف، عشية حرب (١٩٧٣)، اذ لم يعد المعيار على هذا الصعيد في اللجوء الى التأميم او الامتناع عنه، بل اصبح في ما اذا كان ينبغي العمل على التأميم مباشرة او اذا كان، من الافضل، ان تتم عملية التأميم على امتداد فترة زمنية. ولقد ساهمت حرب اكتوبر بالطبع، في زيادة وتيرة سيرورة بدأت. ومن جديد، برز العراق في مقدمة التيار، برفضه تطبيق قرار الحظر الذي اتخذ في اجتماع الاوابيك في الكويت، وبشروعه، في المقابل، بتأميم المصالح الاميركية (اكسون وموبيل) في شركة البصرة للنفط وسوف يمتد اثر التيار الذي يدعو الى تأميم حصص الشركات الاجنبية بالكلية، الى بلدان اقل تقدمية. ويبدو ان الوضع الحالي يتسم بطابع تأميم الصناعة النفطية، الذي يقوم في بعض البلدان، على تملك الشركات الوطنية للمصالح النفطية الخاصة (الكويت، قطر، ابو ظبي، البحرين، الخ...).

٢ ـ السلوك السعودي

ان الموقف السعودي الرسمي معاد، تقليديا، لسياسة التأميم. وكان هذا الموقف يبرر انطلاقا من النقص في الملاك السعودي المختص وعلى واقع ان شركات النفط، التي تحقق القسم الاكبر من ارباحها من مرحلة الانتاج الاولى، كانت تتخذ موقفا معاديا لأية زيادة في اسعار النفط اذا ماحرمت من حق التصرف في المرحلتين الاخيرتين: التكرير، والنقل والتوزيع من ناحية، والتسويق والبيع من ناحية اخرى. الا ان هذه الاسباب كانت قد بدأت تفقد مصداقيتها منذ ان زادت اعداد التقنيين السعوديين ومنذ ان بدأت السعودية تسعى الى تخفيض الاسعار وليس الى زيادتها. ونذكر منذ البداية ان تدابير التأميم، هي مبادرة سياسية قبل اي شيء اخر، فيبدو، بالنتيجة، ان اعتبارات غير اقتصادية هي التي تحدد هذه التدابير.

بدل التأميم، طرح احمد زكي اليماني، والحكومة السعودية، شعارا اخر: المشاركة. وحتى سنة (١٩٧٠) كانت وجهة النظر السعودية سائدة بشكل تام بين الدول المنتجة. وخير دليل على ذلك قرار عام (١٩٦٨) الذي اتينا على ذكره سابقا والذي يتطابق تماما مع وجهة نظر اليماني. كان هذا الاخير يجد صعوبة اكبر في اقناع الشركات: استمرت المفاوضات عشر سنوات قبل ان توافق الارامكو على المبدأ (١٩٦٣ ـ ١٩٧٢)، وبعد بذل جهود كبيرة في هذا الاتجاه بسبب تحفظات الشركة، مما الغى امكانية نجاح السعودية باستبدال شعار التأميم بشعار المشاركة لدى دول الاوبيك الاخرى. ولم تستبعد امكانية استخدام التهديدات الى حد انه كان على الملك نفسه اللجوء الى هذا الاسلوب مهددا بالعمل، وبالقوة، على تملك جزئي في حال فشل المفاوضات (٢٥/ ١/ ٧٢). اخيرا، تقبل الارامكو بالمبدأ في (١١/ ٣/ ٧٢)، وتبدأ المفاوضات بعد ذلك بعشرة ايام لتعود وتصطدم برفض جديد من قبل الشركات. ولم يتوصل الفريقان الى اتفاق الا بعد تسعة اشهر، فاقر، اخيرا، اتفاق المشاركة بنسبة (٢٥٪) في (٢٣) شباط ـ فبراير (١٩٧٣).

وعلى العكس مما كان متوقعا، خفف الحظر ورفع الاسعار بعد حرب اكتوبر (٧٣)، من الضغوط التي كانت تمارس على الرياض بهدف اجبارها على زيادة مشاركتها في الارامكو حتى تأميمها. اذ ان الطريقي نفسه، بدأ يقول ان التأميم لم يعد مسألة ملحة (بعد نجاح الحظر)، وانه لا ينصح حتى باللجوء اليه (بسبب غياب الملاك المختص والحاجة الى التعاون مع الشركات الكبرى من اجل رفع الاسعار). هكذا كان الطريقي ينضم الى موقف اليماني بينما كان العراق التي باشرت بتطبيق التأميم بدل الحظر، يجد نفسه في عزلة. وفي بداية عام (٧٤)، كان الشعور السائد ان ورقة الخلاف قد طويت، لسنوات عديدة، بعد ان انضم المعارضون الى موقف الرياض. الا ان شيئا من هذا لم يحدث. اذ انه اعتمادا على تصريحات بعض المسؤولين العرب، كان ينبغي تطبيق معدل الـ (٥١٪) منذ عام (١٩٧٤) بدل (١٩٨١). ومنذ ايام الحرب الاولى اصبحت

هذه النزعة معممـة واكدتهـا عدة تصريحـات رسـمية (جـريدة لوموند ١٥/١١/٧٣، النهار ١١/١٢/٧٣، الواشنطن ـ بوست ١٨/١٢/٧٣). وفي (٢٩) كانون الثاني ـ يناير (١٩٧٤)، رفعت الكويت مشاركتها الى(٦٠٪)وتبعتها قطر في (٢٠/١٢/٧٤). وفي نيسان ـ ابريل شاركت ليبيا بنسبة (٥١ ٪) في بعض الشركات، وبنسبة (٨١٪) في بعضها الاخر واممت، بشكل كلي، الشركات التي كانت ترفض الرضوخ لهذه التدابير. وفي حزيران ـ يونيو (١٩٧٤) نالت الرياض مشاركة بنسبة (٦٠ ٪) في الارامكو.

ومنذ لحظات توقيعه الاولى، كان هذا الاتفاق الاخير يبدو اتفاقا مؤقتا. وكان باستطاعة مصدر ياباني، ان يؤكد منذ (٢٤/٢/٧٤) [انظر عدد جريدة النهار في نفس التاريخ]، ان السعودية كانت تسعى انـذاك الى تأميم شامل. وبالفعل، فقد علم، غداة توقيع اتفاقية الـ (٦٠ ٪) ان الرياض قدمت عرضا بشراء الارامكو كلها. وقدمت أرقاماً تراوح بين (٨٠٠) مليون دولار وملياري دولار كتعويضات. واعلنت جريدة «لوموند» في عددها الصادر في (٨) كانون الاول ـ ديسمبر عن قرب عقد اتفاق مع الارامكو بينما كانت الحكومة السعودية تردد انها ستكون سيدة ثروتها النفطية في فترة لا تتعدى سنة (١٩٧٥). وانتظر المراقبون صدور مرسوم ملكي بهذا المعنى في (٢٣/١٢/٧٤) ولكن المفاوضات قطعت في (١٢/١٢/٧٤) دون اي تفسير. ومنذ ذلك الحين، والمفاوضات تستعاد وتقطع تكرارا، وفي كل لقاء من هذه اللقاءات يعلن عن قرب صدور مرسوم التأميم، ولـكن دون ان يحـدث شيء من هذا القبيل (انظـر الصـحف في تاريخ ٢٤/١/٧٥، ١١/٤/٧٥، ٢٠/٧/٧٥، ٧/١٠/٧٦ الخ ...). وفيما تطول المفاوضات حتى انها تكاد لا تنتهي، تجتاز بعض الـدول عتبـة التـأميم الكامل دون ان تنتظر مبادرة الرياض (فنزويلا في ٢٩/٨/٧٥، الكويت في اول كانون الأول ـ ديسمبر/ ١٩٧٥، العراق في ٦ كانون الأول ـ ديسمبر/ ٧٥، واخيراً قطر في ١٦/١٢/١٩٧٦).

ماذا تعني هذه المراوغات؟ من المرجح انها تدل، اولا، وقبل كل شيء، على معارضة الحكومة الاميركية الضمنية، ولكن الحازمة، بعد ان لفت مجلس الشيوخ انظارها الى اخطار التأميم المحتمل [٥]. امـا اليماني فيعـرض تفسيرا اخر، في مقابلة اجرتها معه وكالة الصحافة الفرنسية في اواخر عام (١٩٧٥)، عندما يقول: «كانت السعودية تفكر جديا بتأميم الارامكو (١٠٠٪) ولـكن عندما اخذت الصناعة النفطية وامكانات الارامكو بعين الاعتبار، ارتأينا ان استخدام امكانيات هذه الشركة الى اقصى حد، خارج الصناعة النفطية، هو اكثر فائدة لنا» [٦]. مشيرا بذلك الى مساهمة الارامكو في انتاج الغاز والكهربـاء. فهل توافق الشركة على المساهمة في هذه المشـاريع مقابـل تراجـع الحكومـة عن موضوع التأميم؟

في شباط ـ فبراير (١٩٧٦) كان يبدو، رغم ذلك، انـه تم التوصـل الى اتفاقية تأميم، ويعلن نائب وزير النفط السعودي ذلك بلهجة واثقة [٧]. تبدأ المفاوضات في ٨ اذار ـ مارس (٧٦) في فلوريدا، ولكنها لا تسفر الا عن اتفاق حول «المسائل الهامة»، «على انه ينبغي متابعة تسوية التفاصيل التقنية والقانونية العالقة» ويعلم مع ذلك ان مسألة جعل الارامكو شركة سعودية لم تعد مطروحة على الاطـلاق. وستبقـى شركة امـيركية (١٠٠٪)، على ان تدفـع عمولـة على الاحتياطي الذي تستغلـه. وبقيت تسـوية «التفـاصيل» عالقـة في المفاوضـات الجديدة التي عقدت في لندن رغم الضمانات المتشددة التـي اعطتهـا الحكومـة السعودية.

وفي عام (١٩٧٧) استعادت السعودية تهديداتها العلنية. فيصرح اليماني في شباط ـ فبراير بانه سيتم نشر اتفاق التأميم قريبا، ولكن الصحف تشدد على اهمية «المراهنة» الاميركية على الارامكو، وتعكس، على الارجح، رغبة واشنطن في عدم خسارة الرهان [٨]. ويرجع البعض اسباب هذا التأخير، الى قضية الـ (١٥٠٠) اميركي الذين يعملون في الابار والذين لن يقبلوا تحمل كلفة الاتفاقية [٩].

وعلى الرغم من ذلك ، كانت لجنة وزارية مشكلة تدرس ، في حزيران - يونيو (١٩٧٧) ، مشروع قيام «شركة سعودية وطنية للنفط» لتحل محل الارامكو. ولكن في (١٩/ ١١/ ١٩٧٧) اعلن عن صدور بعض التعيينات الهامة على رأس هذه الشركة ، ولكنها لم تكن تتضمن تسمية اي مواطن سعودي ، مما يستبعد احتمال قيامها . وفي (٢٩) نيسان - ابريل اعلنت وزارة النفط السعودية ان المفاوضات قد انتهت،وفي (٣) حزيران - يونيو اكد اليماني «ان الحكومة قد اممت الارامكو منذ اوائل كانون الثاني - يناير (١٩٧٦) وان لم يوقع الاتفاق بعد» . ولكن الارامكو ردت على هذا التصريح باجراء تنظيمات جديدة في بنيتها كما تتلاءم مع مسؤولياتها الجديدة في المجالات غير النفطية [١٠] .

رغم هذه الانباء المتناقضة ، ثمة اجماع على التأكيد أنه تم التوصل إلى وضع الخطوط العريضة للاتفاقية بين الدولة والارامكو : التعويض بنحو ملياري دولار ، عقود تنقيب جديدة « مجزأة » تدفع الحكومة بموجبها للشركات ، إذا ما اثمرت جهودها، بكمية من النفط ، والاولوية لشركات الارامكو في شراء النفط السعودي، وعلاوة (١٣) سنتاً للبرميل الواحد مقابل خدماتها، الخ . . . وقد ظهرت بعض الانقسامات في داخل الاطراف المعنية الثلاثة : الارامكو نفسها ، الحكومة السعودية ، والحكومة الاميركية . والاستنتاج الواضح هو ان الارامكو ستبقى مجموعة اميركية نافذة في المملكة وان مقابل خضوعها الشكلي للسيادة السعودية ، ستنال حصة الاسد في الصناعة البتروكيميائية في المملكة.

زد على ذلك ان الارامكو ما زالت قادرة على ابداء (بل فرض) وجهة نظرها علانية ، فبالرغم من ان تفاصيل الاتفاقية متداولة منذ سنة (١٩٧٦) على الاقل فاننا ونحن نكتب هذه الاسطر في صيف (١٩٧٩) ، ما زلنا نشهد الغموض نفسه . ففي (٢٣/ ٢/ ١٩٧٩) اعلنت المملكة رسميا ملكيتها الكاملة لشركة ارامكو على ان تحل شركة جديدة اسمها «شركة البترول الوطنية السعودية» مكانها وتكون «شركة ارامكو السعودية »فرعا لها .غير ان الناطق باسم الشركة في نيويورك نفى في اليوم ذاته (راجع صحف ٢/١٤) هذه الانباء وقال ان المفاوضات بين

الطرفين ما زالت جارية . ومنذ ذلك التصادم العلني في وجهات النظر لم يظهر ما يشير الى ان الشركة هي في مجرى الانتقال للسيطرة السعودية بصورة فعلية . وقد أعطيت بالفعل عقوداً جديدة كما إنها ساهمت في نشر تقرير الكونغرس الشهير (راجع الفقرة الثالثة) في نيسان - ابريل (١٩٧٩) كاي شركة اميركية خاضعة للقضاء الاميركي . ومنذ مطلع سنة (١٩٧٩) تستخدم ارامكو(٣٠٥٠٠)موظف منهم (١٣) الفا من غير السعوديين . كما انها ما زالت تنتج (٩٧) بالمئة من النفط السعودي .

الفقرة الثانية :
مسألة العائدات

إن المتتبع للصحافة العالمية ، يعلم ، بدون شك ، ان السعودية ، هي الأكثر « اعتدالاً » ، من بين الدول الأعضاء في الأوبيك ، والأقل تحمساً لمزيد من رفع اسعار النفط ، التي وصلت إلى أربعة أضعاف في عام (١٩٧٣) ، وفي فترة لا تتجاوز الأسابيع المعدودة . وتأتي بعض الشهادات الخارجية لتذكر هذا الواقع ، عبر التهاني ، التي اصبحت اعتيادية ، والتي يوجهها المسؤولون الغربيون الى بلد « يتمتع بإحساس عميق بالمسؤولية » . وكذلك تأتي الانتقادات اللاذعة التي توجهها دول الأوبيك الأخرى الى بلد يفضل « تنفيذ اوامر واشنطن » بدل أن يفعل ما فيه مصلحته الخاصة ومصلحة شركائه في الأوبيك . هكذا تبدو المملكة في نقطة التقاء ضغوط متناقضة يصعب التوفيق فيما بينها . وسنحاول في الصفحات اللاحقة أن نبرز كيفية مواجهة المملكة لهذه المسألة قبل ، وخاصة ، منذ عام (١٩٧٣) .

أولاً : باتجاه (١٩٧٣)

١ ـ اللجوء إلى النظام الضريبي

أ ـ قسمة الأرباح

في عام (١٩٤٩) ، كان الاحتياطي المكتشف أكبر بكثير مما كانت عليه توقعات الملك ، الذي كان ضعيف التفاؤل بمستقبل المملكة النفطي . وكان قد أصبح الفرق كبيراً بين مبلغ النصف مليون دولار الذي كانت تناله السعودية عام

(١٩٣٨) مقابل الـ (٦٥) الف طن من النفط الخام ، والعائدات التي تنالها فقد وصل الانتاج عام (١٩٤٩) الى اكثر من (٢٢) مليون طن ، جاعلاً من المملكة ، الدولة المنتجة الخامسة في العالم ، في فترة ، نقولها ثانية ، كانت فيها نفقات الملك عبد العزيز وهباته تفوق مداخيله . وقد أدى عجز المملكة عن القيام بنشاط الشركة بنفسها ، كما أدت الصعوبات التي كانت تعترض ادخال شركات منافسة آنذاك ، إلى اعتماد الملك على الأرامكو ، التي كانت هدف الحملات الصحفية الغربية بسبب الأرباح الضخمة التي كانت تعد بها اكتشافات النفط غير المتوقعة .

لا تلبث المفاوضات أن تبدأ ، ثم تسفر عن اتفاق موقع في كانون أول ـ ديسمبر (١٩٥٠) [الذي أطلق عليه أسم « اتفاق المناصفة »] والذي كان يتوجب على الشركة بموجبه (على العكس من نص المادة ٢١ من الامتياز) أن تدفع نصف عائداتها الاجمالية للدولة السعودية .

لقد حسن هذا الاتفاق موقع السعودية بشكل ملموس . إذ ان الرياض قد تلقت عام (١٩٥٠) حوالي (٥٧) مليون دولار مقابل (٢٠٠) مليون برميل . واستطاعت عام (١٩٥٥) أن تحصل على (٢٤٠) مليون دولار تقريباً مقابل (٣٥٠) مليون برميل ، أي أن برميل نفط واحداً كان يدر على المملكة حوالي (١٧) سنتاً اميركياً عام (١٩٥٠) وحوالي (٦٧,٥) سنتاً اميركياً عام (١٩٥٥) : أي ما يعادل أربعة أضعاف . فما هو الاستنتاج السياسي الذي نستطيع أن نستخلصه من ذلك ؟ لقد لعب تصميم الملك (وحري بنا أن نقول : أولاده ووزراؤه الذين أسرفوا في التبذير كالأغنياء الجدد) دوراً كبيراً ولكن المملكة قد أفادت من الظروف الخارجية أكثر مما أفادت من ارادتها الخاصة . ويبدو ان ثلاثة عوامل فاعلة مختلفة قد أوجبت هذه الظروف :

١ ـ المستقلون : كانت المنطقة المحايدة الواقعة بين المملكة والكويت تبدو

غنية بالنفط . ولم تلبث أن عرضت الكويت حصتها للبيع . فعرضت امينويل (شركة اميركية مستقلة) أفضل سعر وتملكتها . ولكن الشركة لم تكن لتستطيع الشروع باعمال التنقيب قبل أن تباشر الرياض بذلك . وستتملك شركة مستقلة أخرى (شركة بول غيتي) حصة السعودية بنفس طريقة المزاد . وما كان باستطاعة الاتفاق المعقود في ، شباط - فبراير - (١٩٤٩) إلا أن يدفع المسؤولين السعوديين إلى التأمل . فقد التزم غيتي بدفع (٩,٥) مليون دولار مباشرة ، وبدفع سلفة سنوية قدرها مليون دولار مهما كانت نتيجة الاستثمار . والتزم بدفع (٥٥) سنتاً أميركياً عن كل برميل ، و (١٠٠,٠٠٠) غالون من الخام مجاناً ، وتعهد بالشروع ببرنامج تأهيل مدرسي ، وبتعيين ممثل للملك في الشركة التي ستشرف على العمليات . يختلف هذا العرض بشكل واضح عما كانت الأرامكو تدفعه للرياض:كان لا بد أن يقوم السعوديون بهذه المقارنة بحضور ممثلي الأرامكو ، وتشهد برقيات مدير الشركة إلى رؤسائه بذلك[١١] .

٢ - كان على هؤلاء إذن أن يواجهوا التحدي بمثله ، خشية تشجيع الملك على فتح مجالات أوسع « للمستقلين » ، وسرعان ما بنيت الطرقات والمدارس والمستشفيات ، ولكن الرياض طالبت ، إزاء خزينة مركزية خالية تماماً ، أن تكون المدفوعات نقداً . فهرعت الحكومة الأميركية عندها ، لنجدة الأرامكو التي كانت قد دفعت (٣٨)مليون دولار للحكومة السعودية خلال سنة(١٩٤٩) كأتاوات نفطية ، و (٤٣) مليون دولار من الضرائب للحكومة الأميركية . فسمحت واشنطن ، كي لا تتحمل ميزانية الشركة هذه النفقات الكبيرة ، أن تحسم الأرامكو مدفوعاتها للسعودية من المبالغ المتوجبة للحكومة الأميركية . هكذا إذن نصح جورج ادي أحد موظفي المالية الأميركية ، الملك بفرض ضرائب على مداخيل الشركة وهذا ما حدث فعلاً بموجب مرسوم ملكي صادر في (٢٦) كانون الاول - ديسمبر - (١٩٥٠) . فضاعفت هذه الضريبة السعودية المباشرة مداخيل الرياض (٥٦ مليون دولار عام ١٩٥٠ ، ١١٠ ملايين دولار عام

١٩٥١)ولكنها خفضت الضرائب المدفوعة لواشنطن من (٣٠) مليون دولار إلى (٥) ملايين فقط . لم يكن تدخل الحكومة الأميركية هذا إلا لاعتبارات سياسية ولا يمكن أن يفسر على أساس مفاهيم الربح والخسارة . وقد كان هذا التدخل حاسماً : إذ قبلت الشركة بتوقيع اتفاقية لا تكلفها نفقات اضافية كبيرة[١٢] .

٣ - إذا كانت اعتبارات نفطية بحتة قد حددت ، جزئياً ، قرار حكومة ترومان ، فربما كان علينا أن نبحث عنها في سلوك الدول المنتجة الأخرى . كان البلاشفة قد فتحوا ، عام (١٩١٧) ، ملف استملاك الشركات النفطية الأجنبية وحذت الثورة المكسيكية حذوهم في عام (١٩٣٨) بعد بوليفيا في عام (١٩٣٧) . ثم في عام (١٩٤٨) ، فنزويلا ، ومنذ انتخابات خريف(١٩٥٠) في إيران ، كثرت الأصوات المطالبة بتأميم الصناعة النفطية ، وهي الأصوات نفسها التي ستجعل من مصدق رئيساً للوزراء في (٨) أيار - مايو عام (١٩٥١) وستدفع « المجلس » ، الايراني ، بعد ذلك بأسبوع واحد ، إلى تبني قرار يهدف إلى تأميم كل الصناعة النفطية في إيران . في ظل مثل هذا المناخ تم توقيع الاتفاق بين الأرامكو والرياض .

ماذا نستطيع أن نستنتج من كل ذلك غير أن الإرادة السعودية الخاصة لم تحدد التحسن الذي طرأ على وضعها في ذلك الوقت بمقدار ما كانت تحدده مصادفة الظروف المؤاتية من المزاحمة الرأسمالية ، إلى الاستراتيجية الأميركية في المنطقة ، إلى مبادرة الدول المنتجة الأخرى ؟ بالنسبة لهذه الأخيرة ، لم تكن السعودية في الطليعة . إلا أنه ليس من قبيل الصدفة أن تكون السعودية سباقة ، بين دول المنطقة ، إلى تطبيق نظام المناصفة (٥٠ - ٥٠) وقد يكون مرد ذلك إلى أن استقرار المملكة ، الذي كانت تعتبره واشنطن جوهرياً ، كان يعطي السعوديين امتيازاً ما كانوا يشعرون بأهميته بعد . إذ انهم ما كانوا يعاملون على أساس وضعهم الفعلي بقدر ما كانوا يعاملون على أساس الطاقة النفطية والسياسية الكامنة في بلادهم وإن كانوا لا يجيدون استخدامها بعد .

ب ـ مراجعات(١٩٦٠ ـ ١٩٦٣)

كما يقول لينزوفسكي : « لم تلبث أن أثارت صيغة المناصفة معارضة شديدة بعد تبنيها بفترة قصيرة » . ومرة أخرى ، تكون العوامل الخارجية ، هي ، في الواقع ، الشرارة الأولى . كان الايطالي انريكو ماتيه رئيس شركة (AGIP) قد شرع بتطبيق نظام « الاتفاقيات المشتركة » (Joint-Ventures) مع ايران ، ويقوم هذا النظام على اشراك شركة أجنبية مع الدولة المنتجة في الشركة التي ستشرف على العمليات الانتاجية ، وفي آب ـ اغسطس من عام (١٩٥٧) ، استقبلت هذه الاتفاقات كبداية لعهد جديد : وأصبحت كل دول المنطقة تسعى لأن تقوم بنفس الخطوات : وحتى ولو كانت الامتيازات ستبقى في يد الشركات ، فقد كان نظامها يلفظ انفاسه الأخيرة .

في نفس السنة (١٩٥٧) ، تم تعيين جيولوجي وطني شاب ، اسمه عبدالله الطريقي (٣٢ سنة) ، كمدير عام لشؤون النفط والموارد المنجمية في السعودية . وانكب هذا المدير الشاب على الدفاع عن مصالح بلده بقناعة وكفاءة وحماسة بالغة ، ثم عين وزيراً للنفط في كانون الاول ـ ديسمبر عام (١٩٦٠) لمدة (١٥) شهراً قبل أن يختار طريق المنفى . إلا أن بروز الطريقي ، قد صادف قيام « الستاندارد أويل أوف نيوجرسي » التي ستصبح (Exxon) فيما بعد ، بمبادرة تشعل الفتيل . إذ اتخذت في آب ـ اغسطس ـ (١٩٦٠) قراراً بتخفيض السعر الموضوع لبرميل النفط بمقدار (١٤) سنتاً أميركياً (ـ ٧,٥ ٪) ، بسبب تدفق النفط الروسي والجزائري والليبي على الأسواق . كان الدافع الى اتخاذ هذا القرار اقتصادياً بحتاً ولكن الشركة ، كانت ، في الواقع ، تلحق ضرراً بالمنتجين ، بتخفيضها الأسعار الموضوعة وباستبقائها لسعر النفط المكرر الذي تبيعه في أوروبا . كانت خسارة الرياض تعادل الـ (٣٠) مليون دولار أميركي وكانت تجد نفسها الضحية الرئيسية لتدبير كان يستهدف في الأصل عراق الفريق قاسم . وسرعان ما يعلن وزراء نفط السعودية والعراق وايران والكويت

وفنزويلا قيام منظمة الأوبيك في أيلول ـ سبتمبر (١٩٦٠) . ولكن بانتظار أن تباشر المنظمة نشاطاتها ، يفتح الطريقي (الذي سيستبدل بأحمد زكي اليماني ، وهو أقل تصلباً وأقل حماسة) باسم السعودية ثلاثة ملفات على الأقل : ١) حسابات الشركات . ٢) البيع للشركات ـ الأم بواسطة الفروع . ٣) خطوط أنابيب النفط الظهران ـ صيدا) .

١ ـ الحسابات : اتهم الطريقي الشركات بخفض سعر النفط بشكل كيفي ، وبزيادة نفقات نقله . هكذا تستطيع أن تحقق الشركة أرباحاً لا تتقاسمها مع الدول المنتجة لأن سعر المبيع للزبائن لم يتغير . وعندما لا يكون النقل هو المقيد لحساب الشركات ، يكون التكرير او التوزيع ، أي باختصار كل الأعمال التي لا تخضع فيها الشركة لعقد المناصفة .

٢ ـ البيع للشركات ـ الأم : كان السعر الموضوع آنذاك (١,٧٥) دولار أميركي ولكن الأرامكو لم تكن تحسب سوى (١,٤٢) دولار ، وكانت تبرر ذلك بالحسم الذي كانت تقوم به لصالح الشركات الأم بهدف تطوير بنى التسويق . وأكد الطريقي ان هذه الممارسات كانت تؤدي ، وبصورة غير شرعية ، ليس إلى المناصفة في العائدات بل إلى نسبة (٣٢ ـ ٦٨) بين الدولة السعودية والأرامكو ولصالح هذه الأخيرة .

٣ ـ خط أنابيب النفط : انشأت الأرامكو خطاً للأنابيب يربط الظهران بصيدا (لبنان) وبدأت عمليات الضخ منذ عام (١٩٥٠) ، ولم تكن الأرامكو تدفع أية نسبة من الأرباح التي تحققها من هذا الخط للحكومة السعودية . فطالب الطريقي بـ (١٨٠) مليون دولار كاستحقاقات متأخرة وبضريبة سنوية للمرحلة اللاحقة .

طوال هذه المرحلة ، كان الطريقي الناطق الراديكالي والمنصف باسم الدول المنتجة . وكانت حماسته تنصب بشكل أساسي على زيادة المبالغ المستحقة

على الشركات ، ولكن في (١٥) آذار ـ مارس عام (١٩٦٢) ، استبدل الطريقي بشكل مفاجىء باليماني ، وهو تكنوقراطي أقل تعاطفاً مع التيار القومي . ولم يكن باستطاعة هذا الأخير (ولا الذين عينوه ، وخاصة فيصل) أن ينتقد سياسة الطريقي النفطية دون أن يثير استياء عاماً . وبوشرت المفاوضات بين الأرامكو والحكومة السعودية في (٢١/ ٧/ ٦٢) ، لتستمر أكثر من سنة وتسفر عن انتصار سعودي حول مسألة خط أنابيب النفط (مبالغ متأخرة واستحقاقات سنوية في المستقبل) وعن نجاح محدود حول المسألتين الأخريين ، بعد أن وافقت الأرامكو ، في اتفاق موقع في (٢٤/ ٤/ ٦٣) أن تخفض إعانة التسويق المقدمة للشركات ـ الأم من (٢,٤) سنت إلى (١,٥) سنت للبرميل الواحد (مما يكسب السعوديين زيادة قدرها (١٠) ملايين دولار عن سنة (١٩٦٢) وحدها) . كما تم تخفيض نفقات أخرى للأرامكو ، إدارية وإعلانية بحيث تزداد قيمة الضرائب العائدة للسعودية (وبالتالي تزداد عائداتها النفطية) .

بعكس المرحلة السابقة ، كانت السعودية بين عامي (١٩٥٨ ـ ١٩٦٢) على رأس تجمع الوطنيين بين مجموعة المنتجين . كان الطريقي قد أخذ المبادرة في التعامل مع الأرامكو ، من الند إلى الند ، وفي إتاحة المجال لتأسيس الأوبيك . إلا أنه سرعان ما تبدى أن هذه المرحلة لن تعمر طويلاً ، مع عزل الطريقي ، وسقوط « حكومة العامة » في عام (١٩٦٢) ثم خلع سعود الذي كان يتيح ، بتأرجحه الدائم بين اتجاه وطني مناضل والانطواء على الذات ، للطريقي هامش مناورة لا بأس به . استبدل إذن سعود (الطريقي) بفيصل (اليماني) ، أي بالتراجع إلى مواقع أكثر محافظة وأقل تصلباً . ومع ذلك نشير إلى أن الطريقي كان يلعب ، رغم المظاهر ، بورقة أقل الزاماً ، لأنه كان يمارس صلاحياته بواسطة التسويات الضريبية . المسألة هنا تتخذ طابعاً حقوقياً أكثر مما تتخذ طابعاً سياسياً . أما رفع الأسعار ، فيؤدي ، على العكس من ذلك ، إلى المس بالنظام النفطي بمجمله . إن هذا التحول في طبيعة المطالبة يفسر ، شأنه شأن التغيير الذي طرأ على الطاقم الحاكم ، التراجع السعودي إلى مواقع أكثر محافظة .

٢ ـ رفع الأسعار

عام (١٩٧١) ، ، طالبت الأوبيك ، ولأول مرة ، برفع عام للأسعار الموضوعة . بعد أن كانت الدول المنتجة قد لجأت ، في السنتين السابقتين ، إلى عدد من التدابير الفردية ، وكان السوق يفتقر للنفط . نتبين في هذا الطور الأول أربع فترات متميزة :

ـ اتفاقية طهران : وقعت في (١٤/ ٢/ ١٩٧١) ، وكانت مفاوضاتها تدور بين ست دول من الخليج ومجموعة من ست عشرة شركة . وقد ارتفع بموجبها سعر البرميل بمقدار (٣٨) سنتاً اميركياً مع امكانية اللجوء الى رفع الأسعار لاحقاً بسبب التضخم العالمي .

ـ اتفاقية طرابلس : وقعت في(٢/ ٤/ ٧١). وأقرت فيها زيادة السعر الموضوع للبرميل الواحد بقيمة (٩٠) سنتاً أميركياً بسبب جودة نوعية النفط الليبي وقربه من الأسواق الغربية . ولا يعني هذا الاتفاق سوى الدولة الليبية وعلى أن يستمر العمل بموجبه حتى نهاية عام (١٩٧٥) أيضاً . (هكذا أصبح سعر برميل النفط الليبي ٣,٤ دولارات اميركية بدل ٢,٥٥ دولار) .

ـ اتفاقية الحوض الشرقي للبحر المتوسط : تختص هذه الاتفاقية بالنفط السعودي والعراقي الذي يتم ضخه نحو شواطىء المتوسط الشرقية عبر خط أنابيب (طرطوس في سورية ، طرابلس وصيدا في لبنان) . ارتفع سعر البرميل الواحد بقيمة ٨١ سنتاً أميركياً فأصبح ٣,١٨ دولارات أميركية) .

ـ اتفاقيتا جنيف : يعود السبب الرئيسي في عقد هاتين الاتفاقيتين إلى هبوط سعر الدولار ، في فترتين متلاحقتين . وكان هذا الهبوط في سعر الدولار يلغي الامتيازات التي انتزعتها الدول المنتجة في الاتفاقيات السابقة . وفي كانون الثاني ـ يناير سنة (١٩٧٢) رفعت الأسعار الموضوعة بقيمة (٢٥) سنتاً أميركياً للبرميل الواحد ، وعندما طرأ هبوط ثانٍ في سعر الدولار ، عقدت اتفاقية ثانية في

حزيران ـ يونيو (١٩٧٣) ورفعت الأسعار بموجبها بقيمة (٣٩) سنتاً للبرميل الواحد .

غالباً ما ننسى أن مسألة اسعار النفط قد طرحت قبل حرب اكتوبر ، وبشكل حاد . إذ كانت الأوبيك قد عقدت مؤتمرها الخامس والثلاثين في (١٥ - ١٦) أيلول ـ سبتمر (١٩٧٣) في فيينا ، واتخذت في هذا المؤتمر قرار تشكيل مجموعة من ستة وزراء مكلفين بالتفاوض مع الشركات حول تعديل اتفاقيات عام (١٩٧١) بسبب التضخم المالي المتزايد . وبدأت هذه المفاوضات ، فعلاً ، في (٨) تشرين الاول ـ اكتوبر من نفس السنة في فيينا . في (١٢) تشرين الاول ـ اكتوبر طلبت الشركات تأجيل المحادثات لمدة (١٥) يوماً ولمحت إلى أنها لا تستطيع أن توافق على الزيادة التي تطلبها الأوبيك . فلجأت هذه الأخيرة ، عن طريق لجنتها الوزارية المؤلفة من ستة اشخاص والمجتمعة في (١٦) تشرين الاول ـ اكتوبر في الكويت ، إلى قرار فردي برفع الأسعار بنسبة (٧٠ ٪) فانتقل بذلك سعر البرميل من (٣,٠١١) إلى (٥,١١٩) دولارات اميركية . وعقد اجتماع آخر بين الأوبيك والشركات في (١٧) تشرين الثاني ـ نوفمبر ولكنه لم يسفر ، أيضاً ، عن نتائج ايجابية . بعد ذلك بيومين ، تبنى المؤتمر السادس والثلاثون لدول الأوبيك الذي عقد في فيينا ، موقف المجموعة الوزارية المكلفة بالتفاوض . واتخذت الدول المنتجة ، غداة هذا اللقاء ، سلسلة من القرارات الاحادية الجانب ، ورفعت كل دولة اسعار نفطها . لجأت كل البلدان إلى هذه التدابير ولكن الدول غير العربية ، التي كانت تفيد من الأزمة التي اثارها حظر النفط العربي ، كانت على رأس هذا التحرك : فتبيع نيجيريا انتاجها بسعر (١٦,٨٠) دولاراً أميركياً للبرميل ، وتبيع ايران انتاجها بسعر (١٧,٤٠) دولاراً اميركياً للبرميل . وصل هذا التحرك إلى ذروته في (١٢) كانون الاول ـ ديسمبر (١٩٧٣) عندما حددت الدول الخليجية الست المنتجة للنفط السعر الموضوع لبرميل النفط من نوع « الآرابيان لايت » بـ (١١,٦٥١)

دولاراً أميركياً . وسرعان ما حذا المنتجون الأجانب في الخليج ، الذين أرسلوا مراقبين إلى اللقاء ، حذوها وتخطوها وبلغت الأسعار في ثلاثة اشهر إذن ، ثلاثة أضعاف ما كانت عليه .

اتخذت مقررات طهران بالاجماع . ولكن هذا الاجماع لم يكن إلا ظاهرياً . إذ ان مندوب السعودية كان مضطراً للقبول بزيادة الأسعار التي كان يرى انها زيادة مفرطة . وكان اليماني يدعو زملاءه « للتعقل ولتحمل مسؤولياتهم » ويضيف : « نحن لا نستطيع أن نتبنى الأسعار الايرانية الحالية كقاعدة دون أن نلحق ضرراً باقتصاد الدول الصناعية » [١٣] . ولكن هذا النداء لم يلق عند زملاء اليماني آذاناً صاغية ، فكان لا بد له أن يتبين ، غداة المؤتمر ليس فشله وحسب بل ورضوخه أيضاً فيقول : « إن الأسعار التي تفرضها طهران مرتفعة جداً . كان يجب أن تكون هذه الأسعار أقل ارتفاعاً . هذا هو موقف بلادي الرسمي . وإذا كنا قد وافقنا فلأنها كانت إرادة اكثرية الدول الأعضاء في الأوبيك » [١٤] .

وللمزيد من الايضاح حول الموقف السعودي ، نذكر أن السعر الموضوع لبرميل «الآرابيان لايت» كان حوالي خمسة دولارات اميركية عشية مؤتمر طهران . وكان ثمة تيار نافذ تمثله ايران وفنزويلا ، يقترح رفع هذا السعر إلى المستوى الذي توصل اليه البترول غير العربي الذي ازدادت قيمته بعد سياسة الحظر . حتى ان شاه ايران كان يلمح إلى أن بلاده تجد أن السعر « المعقول » لا يقل عن (٢٠) دولاراً أميركياً للبرميل الواحد (أي اربعة اضعاف السعر الموضوع في (٢١/١٢/٧٣) . وكانت الرياض تسعى هي أيضاً إلى رفع الأسعار ولكنها كانت تقترح زيادة نسبة (٦٠ ٪) مما يجعل سعر البرميل (٨) دولارات اميركية بدل خمسة دولارات . واستقرت الزيادة على نسبة (١٣٠ ٪) التي يمكن اعتبارها تسوية بين النسبة التي طالبت بها ايران (٤٠٠ ٪) والنسبة التي طالبت بها

السعودية (٦٠ ٪) .

يعود رضوخ السعودية ، بشكل جوهري ، إلى أنها كانت عاجزة عن التهديد بكسر الأسعار التي كانت تراها مرتفعة جداً عن طريق زيادة الانتاج، بسبب من ارتباطها بمقررات الحظر التي كانت منظمة الأوابيك قد اتخذتها . هذا دون أن نشير إلى مناخ الثقة بالنفس الذي كان سائداً في الأوساط العربية غداة حرب اكتوبر ، فكان أي انشقاق سعودي يسيء إلى حظوة الملك فيصل ، التي اكتسبها بعد سياسة الحظر وتخفيض الانتاج ، بمقدار ما كانت تزداد حظوة شاه ايران ، الذي كان يتمتع عادة بسمعة سيئة في أوساط الرأي العام العربي ، بعد موقفه المتطرف حول مسألة الأسعار .

ثانياً ـ(١٩٧٣ـ ١٩٧٥): المطالبة بخفض الأسعار : الفشل السعودي

طوال السنتين اللتين اعقبتا اتفاقية طهران ، كان هدف السعودية العمل من أجل دفع هذه الاتفاقية نحو التخفيض . وقد أدى فشل هذه المساعي إلى قبول الرياض ، تدريجياً ، بالسعر الذي حدد في طهران وأن ترفع ، ابتداء من أيلول ـ سبتمبر (١٩٧٥) ، شعاراً جديداً : تثبيت الأسعار .

١ ـ الموقف السعودي

يبدو للوهلة الأولى ان الموقف السعودي لا معنى له . ألا يعني هذا السلوك ، ان هذا البلد يرفض زيادة مداخيله ، وانه ، علاوة على ذلك ، يخلق اجواء من التوتر في علاقاته مع جيرانه وحلفائه ؟ في الحقيقة ، يبدو من الصعب أن نتبين المرتكزات الحقيقية لهذه السياسة . ومما لا شك فيه ان أكثر هذه المرتكزات بروزاً ، هو انتماء البلد إلى « عالم حر » ، كان ليكون أكثر تعرضاً لهجمات « الشيوعية الدولية » في حال تعرض نظامه الاقتصادي لارتفاع مفاجيء في أسعار النفط ، هذا ما يصرح به اليماني في لحظة انعقاد مؤتمر طهران : « ليس للعرب أي مصلحة في تخريب الاقتصاد الغربي ، ذلك انهم يحصلون على

القسم الجوهري من عائداتهم من هذا الغرب بالذات » أو عندما يصرح قائلاً : « نحن نشكل جزءا من العالم الحر وإن أي ازمة تتعرض لها أوروبا ، واليابان والولايات المتحدة ، ستنال أيضاً من السعودية » [١٥] .

هل كان للتهديدات الأميركية ضد الدول المنتجة أي أثر بهذا المعنى ؟ إن الصدى الذي أثارته هذه التهديدات لا يشير إلى ذلك ، ولكن باستطاعتنا الاعتقاد إنها قد أنذرت على الأقل ، الرأي العام الغربي ، وانها قد دفعت بالتالي ، السعوديين ، إلى مزيد من التصميم على خفض الأسعار . إن مثل هذا التيار ، ليكون باستطاعته ، في الحقيقة ، أن يلغي كل المكتسبات التي حققها نظام الحظر ، المنشود لفظياً ، والذي كان يحاول أن يخلق مجازفة بالحفاظ على هذا الموقف التوفيقي ، وخاصة إزاء أوروبا واليابان. ومع ذلك فقد كانت اللهجة الشديدة (التي استخدمتها واشنطن في أول اسبوعين من عام ١٩٧٤ ثم بعد ذلك بسنة واحدة في المقابلة ، الذائعة الصيت ، التي أجرتها مجلة بزنيس ويك مع كيسنجر) تشدد على قرار الحظر أكثر مما تشدّد على ارتفاع الأسعار .

قد تكون الأسباب المحددة في الموقف السعودي ذات طابع محلي واقليمي . وبالإمكان في الحقيقة ، أن نذهب إلى الاعتقاد ، كما يفعل أوبنهايم ، بان نظاماً محافظاً كنظام السعودية ، كان يرى إن هذا السيل من العائدات الذي يتدفق على البلاد كان كفيلاً بتنمية التوترات الداخلية وبزيادة أطماع البلدان المحرومة في المنطقة ، كاليمن ومصر [١٦] . وكانت عائدات النفط لعام (١٩٥٠) قد أحدثت فساداً في البلاط ، مما جعل فيلبي يبدي استياءه ومما جعل الملك فيصل الذي كان ولياً للعهد آنذاك ، يصرح بانتقاداته العلنية ضد الملك . وما قيمة ملايين ذلك العهد ، ازاء عشرات المليارات التي تجنيها المملكة اليوم ؟

هذا بالاضافة إلى أن ارتفاع الأسعار يشكل فائدة كبيرة لكل أعضاء الأوبيك ، فاذا كانت السعودية لا تجني من جراء ذلك أرباحاً سريعة ، فالفائدة كبيرة بالنسبة للدول المنتجة الأخرى ، نظراً لعدد سكانها أو مستوى التصنيع

الذي توصلت اليه . ومباشرة يتبادر مثل ايران والعراق إلى الأذهان . ولكن صلات الرياض بهاتين الدولتين ليست جيدة . فقد أفادت الأولى من الحظر العربي لتزيد من انتاجها ، ولترفع الأسعار بنسبة كبيرة ، ولتحقق صفقات أسلحة ضخمة كما ونوعاً . هذا وقد اكتسبت ايران شهرة « الدولة المتصلبة » على صعيد الأسعار . وأما العراق فقد خرج عن سياسة الحظر التي وضعتها الرياض ، وهو لا ينفك يعزز جيشه ويندد ، علناً ، بالمملكة . إن هاتين الدولتين تنتميان إلى الدول « شديدة الاستيعاب » (Hard absorbers) والتي تستطيع أن تنفق بسهولة ، المداخيل الاضافية لتحسين وضعها . هكذا يؤدي خفض الأسعار إذن ، إلى الحاق ضرر كبير بدول تسعى لتدعيم قواها عن طريق زيادة عائداتها .

وأخيراً ثمة سبب آخر ، قد يكون من ضمن الأسباب التي اخذتها السعودية بعين الاعتبار ، وهو إمكانية فقدان النفط لقيمته كمصدر رئيسي للطاقة ، قبل أن تكون السعودية قد أفادت ، إلى أبعد حد ممكن ، من احتياطيها النفطي وبقدر يتيح لها أن تؤهل نفسها لمواجهة مثل هذا الاحتمال . ومما لا شك فيه أن السعوديين كانوا على علم بما سيتبدى انه سر شائع : الاهتمام الذي كانت تبديه واشنطن بارتفاع اسعار النفط بهدف تشجيع الشركات النفطية لتوظيف امكانياتها في تنمية مصادر أخرى للطاقة . إن فقر البنية التحتية الصناعية السعودية يرجح ، على العكس ، حقيقة أن الهدف المعقول هو في توزيع الانتاج على فترة زمنية طويلة بدل السعي للحصول على عائدات مباشرة (وإن كانت ضخمة) ، لا تلبث أن تهدر أو أن تفقد قيمتها نتيجة عمليات الصرف وتقلبات اسعار العملات .

٢ ـ دعم اميركي ؟

إتسم الموقف الأميركي ، طوال هذه المرحلة ، بغموض شديد . وباستطاعتنا أن نتساءل بالفعل ، إلى أي حد كانت واشنطن تدعم المبادرة

السعودية بشكل جدي . مما لا شك فيه اليوم ، ان الحكومة الأميركية كانت ، بين عامي (١٩٧١) و(١٩٧٣) ، تشجع الدول المنتجة على رفع سعر النفط وعلى استبقائه مرتفعاً . وأكثر من أي شخص آخر ، كان جيمس اكينز مكلفاً بتبليغ هذا الموقف للدول المنتجة ، وهذا ما حدث بالفعل ، وخاصة أثناء انعقاد المؤتمر الثامن لدول النفط العربية في الجزائر من (٢٨) أيار ـ مايو ، حتى (٣) حزيران ـ يونيو عام (١٩٧٢) ، ثم بصفته سفير الحكومة الأميركية في الرياض . إلا أن الأوبيك ، قد تخطت ، في خريف عام (١٩٧٣) ، وبنسبة كبيرة ، حدود الـ (٥) دولارات للبرميل الواحد ، وهو السعر الذي كانت تتوقعه واشنطن . ونعلم جميعاً مقدار الجهود التي بذلتها الرياض ، على أثر اجتماعات طهران ، من أجل تخفيض الأسعار . وقد عبرت تصريحات رسمية عديدة عن دعم واشنطن لهذه الجهود . ولعل أهم هذه التصريحات المثيرة ، التصريح الذي أدلى به نيكسون في (٣٠) كانون الثاني ـ يناير عام (١٩٧٤) ، عندما قال : « ان هدفنا لبالغ الوضوح . يتوجب علينا أن نعمل على تخفيض أسعار النفط العالمية التي وصلت إلى معدلات اعتباطية وتنم عن الاستغلال » [17] .

بيد ان هذه التصريحات لا تبدو كافية لتفسير موقف واشنطن . فقد كان المسؤولون الأميركيون ، في الحقيقة ، يرون في تدبير رفع الأسعار الذي لجأت اليه الأوبيك وسيلة لايقاف الميل المتزايد لاستيراد النفط . فقد صرح اكينز امام لجنة من مجلس الشيوخ إنه : « رغم دعواتهم المستمرة لخفض الأسعار ، لم يواجه المسؤولون الأميركيون الأسعار المرتفعة منذ بدايات عام (١٩٧٤) » . وقد عزز تصريح سوهيل وهو أحد كبار الموظفين الأميركيين ، هذا القول عندما صرح في تاريخ (٤/١٠/٧٤) بقوله : « لم تمارس على الشركات حتى الآن سوى ضغوط قليلة من أجل تخفيض الأسعار » . فطلبت السعودية ، عندها ، أن تضغط واشنطن على ايران لمنعها من قيادة « الخط المتصلب » حول مسألة الأسعار . ولكن اكينز يعتقد ان كيسنجر لم يطلب من الشاه ، اثناء لقاء سان

موريتز في شباط ـ فبراير (١٩٧٥) ، العمل على تخفيض الأسعار ، بل قال له ، على العكس من ذلك ، انه « يفهم رغبة ايران في رفعها » . وفي أيار ـ مايو (١٩٧٥) ارتأى الرئيس فورد انه لا مفر من حدوث ارتفاع جديد في الأسعار ، واكتفى ، عند استقباله الشاه في ايلول ـ سبتمبر ، بالاعراب عن أمله « في أن يصار إلى تأخير هذه الخطوة التي لا بد منها »[١٨] .

ومهما يكن الأمر ، فقد فهم السعوديون أخيراً ، ان الولايات المتحدة ، على الرغم من انها لا تعارض مبادراتهم ، لم تكن لتصر على نجاح هذه المبادرات ، كما كانت تؤكد دائماً . ونحو نهاية صيف (١٩٧٥) ، وإزاء حياد واشنطن المرحب ، طوت السعودية شعار خفض الأسعار بعد أن فشلت في فرضه على الأوبيك . وفي (١٣) أيلول ـ سبتمبر (١٩٧٥) ، كتب اليماني لوليام سيمون ، سكرتير شؤون الخزانة الأميركية رسالة يقول فيها : « اريد أن اعلمكم أن البعض يظنون ان الادارة الأميركية ليست معارضة لرفع الأسعار فعلاً . وهنالك من يعتقد حتى ، انكم تشجعون مثل هذه الخطوة لأسباب سياسية واضحة ، انكم تستخدمون المواقف السياسية المعارضة كغطاء » . وذهب الوزير السعودي إلى أبعد من ذلك مؤكداً « انه إذا لم تضغط واشنطن على ايران ، فسوف نسقط موقفنا الحالي حول مسألة الأسعار ، وسننضم إلى الدول المنتجة الأخرى في موقفها المتصلب » وفي مؤتمر الأوبيك الذي عقد في أيلول ـ سبتمر (١٩٧٥) ، لم يثر موقف اليماني الدهشة ، إذ نسي شعار خفض الأسعار وقبل حتى بزيادة طفيفة .

٣ ـ اتفاقيات بين دولة ودولة

بدافع من غموض الموقف الأميركي واعتبار مصالحها الوطنية ، وجهت الرياض انظارها نحو اتفاقيات على مستوى الدول مع عدد من الدول المستوردة كايطاليا وإسبانيا والمانيا الاتحادية . ولكن سرعان ما تبلور الخلاف حول فرنسا واليابان اللتين تعتمدان على النفط السعودي ، وتعملان على تطوير سياسة نفطية

خاصة . كانت الرياض تسعى من خلال هذا المنفذ (عدا دعم هذه الدول حول القضية الفلسطينية) أن تمسك بورقة رابحة من أجل الضغط ، سواء على الدول المنتجة الأخرى (اتفاقيات طويلة الأمد باسعار منخفضة نسبياً تستطيع أن تعدل الأسعار) أم على الولايات المتحدة (التي كان موقفها حول مسألة الأسعار غامضاً والتي كانت تبدي تردداً في تسليح المملكة أو في تصنيعها) .

كانت مجلة باري ماتش أول صحيفة تتكلم عن الاتفاقية السعودية ـ الفرنسية (عدد ١٧ كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٧٣) . فاستعرضت أسبابها السياسية ، وأكدت إن الملك فيصل قد اهتم شخصياً بهذه المفاوضات بعد أن أبعد اليماني عنها . وقد يكون هذا ما جعل اليماني يصرح بعد اسبوع ، مؤكداً ، « إنه لم يتم توقيع أي اتفاق »[١٩] . بعد أن اكد تصريح صادر عن بترومين ، قبل ذلك بيوم واحد ، « انه تم توقيع بروتوكول الاتفاق ، وسيوقع هذا الأخير في الأيام القليلة القادمة » . فاستنتجت بعض وكالات الأنباء وبعض الدوريات الموثوقة بشكل عام « إن التوقيع على الاتفاق قريب » وعرضت تفاصيل دقيقة حول الاتفاق الذي يشكل « اهم حدث نفطي منذ حرب ١٩٧٣ » ، وقد اكتسب الحدث هذه الأهمية البالغة لأنه أول اتفاق يتخطى الشركات ويتخطى انحياز المملكة المعتاد إلى تبني المواقف الأميركية . وقد أعلن في اواخر كانون الثاني ـ يناير من جديد عن قرب توقيع العقد بينما سعت كل من اليابان وبريطانيا العظمى وايرلندا إلى عقد اتفاقيات مماثلة[٢٠] . ولكن السعودية تغير موقفها : فتشير في البداية إلى أن اليابان هي في أفضل موقع كما توقع مثل هذا العقد ، وفي بداية شهر شباط ـ فبراير تقطع المفاوضات مع البريطانيين . وتفشل ، بدورها ، المفاوضات مع ايرلندا في شهر آذار ـ مارس . ومن تشرين الأول ـ اكتوبر (١٩٧٤) ، حتى لآذار ـ مارس (١٩٧٥) عادت الاشاعات حول الاتفاق إلى الظهور ، وأعلن في باريس عن المرحلة المتقدمة التي وصلت اليها المفاوضات . ولكن في (٢٥) آذار ـ مارس (١٩٧٥) قتل الملك فيصل وبدا ان هذا النوع من المشاريع قد دفن معه .

ماذا نستنتج من هذه الأحداث المثيرة التي تعاقبت طوال (١٥) شهراً ؟

لنذكر في البداية إن هذه الاتفاقيات الطويلة الأمد (٢٠ سنة) لم تكن تتعلق بمسائل التموين والأسعار فقط بل كانت تتعلق أيضاً بمسائل أخرى لا تقل أهمية عن الأولى (الضغط على الولايات المتحدة، التسلح). ولهذا السبب كان الاعتقاد السائد في واشنطن ان طبيعة هذه الاتفاقيات لا بد وأن تضر بالتجمع الهيمني الذي كانت الولايات المتحدة تعده للقضايا المتعلقة بالنفط. وقد أوضح ميشال جوبير وزير الخارجية الفرنسي الذي لعب دوراً بارزاً في المفاوضات، فيما بعد « انه لم يتم توقيع الاتفاق لأن واشنطن كانت معارضة له. » وقد جاءت عدة تصريحات أميركية رسمية، لتعزز أقوال جوبير، وتعود إحدى هذه التصريحات إلى تاريخ (٨/ ١/ ٧٤) حين أبدت وزارة الخارجية معارضتها ورأت إن هذا النوع من العقود لا يؤدي إلى انخفاض الأسعار بل إلى ارتفاعها [٢١]. كما ورد في تصريح آخر أدلى به كيسنجر في بداية شهر شباط - فبراير: « تؤدي الاتفاقات الثنائية إلى تحديد سعر مدمر ليس للبلدان التي تعقد مثل هذه الاتفاقيات وحسب بل وللاقتصاد العالمي أيضاً » [٢٢]. ورغم الارتفاع الذي طرأ على الأسعار لاحقاً، فإن صحة مثل هذه الأحكام تظل موضع شك.

إلا ان أصداء هذا العداء الأميركي قد لقيت بعض التجاوب في الرياض، حيث كان الوزير اليماني يعتبر، بحق، ممثل هذا الاتجاه. وهو الذي سيقول عنه الشاه فيما بعد « انه لا يقول سوى ما يضعه الاميركيون على لسانه ». ولكن هل كان الدور الذي لعبه فهد دوراً مشجعاً، كما ورد في عدد مجلة باري ماتش الصادر في تاريخ (١٧/ ٢/ ١٩٧٣)؟ هذا ما لا يؤكده تصريحه الذي يقول فيه: « إن الولايات المتحدة تحتل مكانة خاصة. فهي أكبر الدول المستوردة للنفط وأكثر الدول تقدماً على الصعيد التكنولوجي. ومن مصلحة البلدان النامية أن تسعى لايجاد العنصر الأقوى والأكثر تقدماً » [٢٣]. كان الملك وابنه سعود (نائب وزير النفط آنذاك) هما اللذان بادرا، على الأرجح، الى طرح

هذه المشاريع، ولكن موقف العاهل السعودي لم يكن، على ما يبدو، محدداً، فأوردت الموند في عددها الصادر بتاريخ (٣/ ٢/ ٧٤): « ان السعوديين يلعبون دوراً مزدوجاً »، في مقالة عنوانها « فيصل - جانوس ».

لا بد أن تكون نتيجة كل المعطيات السابقة، أن يغلب الارتباك على أوساط السعوديين حيث يسود التردد والنقاشات المحتدمة، والتقلبات. ويبدو في الواقع، أن المسؤولين السعوديين ما كانوا يملكون الامكانيات لمتابعة السياسة التي انتهجوها بهدف خفض الأسعار. وتظهر الاتفاقيات المسماة « من دولة لدولة » هزال التصميم السعودي على مواجهة معارضة واشنطن. هذا بالاضافة الى أن مثل هذه الخطوة تتطلب معارضة مطلقة. من الممكن، عملياً، أن يكون هنالك اتفاقية نفطية سرية، قدّ وقعت في خضم الاتفاقيات السعودية - الأميركية التي وقعت في حزيران - يونيو عام (١٩٧٤). وهذا ما اكدته، لاحقاً، إحدى المجلات الموثوقة. لم تكن واشنطن لتسمح للغير بما تجيزه لنفسها، هكذا تكون السعودية قد رضخت للضغوط الأميركية. وإذا كان هذا الأمر صحيحاً، فإن الاستقلال الوطني السعودي قد تلقى ضربات عميقة [٢٤].

ثالثاً - إرادة تثبيت الأسعار (منذ تشرين الاول - اكتوبر ١٩٧٥)

قررت الأوبيك في أيلول - سبتمبر (١٩٧٥)، وبموافقة السعودية، أن تفرض زيادة طفيفة على الأسعار تتناسب مع معدل التضخم المالي) وأن تجمدها بعد ذلك لفترة تستمر حتى نهاية عام (١٩٧٦) على الأقل. هكذا استعادت المنظمة وحدتها على أساس تسوية يستبعد بموجبها مشروع السعودية السابق (تخفيض الأسعار)، ولكن تضمن في المقابل ثبات الأسعار على ما هي عليه. لا التضامن المستعاد بين اعضاء الأوبيك، ولا سلوك واشنطن السابق، يكسبان التصريحات الأميركية (المتأخرة على مشاريع التخفيض) ثقة المعنيين. أصبح

الهدف السعودي الآن واضحاً : « العمل على تثبيت الأسعار » . وأكثر مما كان عليه الأمر في المرحلة السابقة يبدو مثل هذا المشروع متمتعاً بدعم قوي من قبل واشنطن ، وخاصة منذ انتخاب الرئيس كارتر ، ولكن غالبية الدول المنتجة لا زالت تتخذ موقفاً معارضاً له . فتشدد الرياض لهجتها بهدف اجبارها على الاقرار به ، عاملة على انتهاج استراتيجية أكثر حزماً بعد أن عاودتها الثقة بالنفس . لنذكر ان المرحلة موضوع الدراسة تنتهي نحو أواخر (١٩٧٨) وهي ، كما سنرى ، مرحلة مضطربة . فلندرس الموقف السعودي قبل دراسة أشكال تطبيقه .

إن اجتماعات الأوبيك الوزارية هي المراتب العليا حيث تتركز النقاشات حول مسائل الخلاف على هذا الصعيد . فيبدو الاجتماعان السنويان مركزين حتى ولو كانت المدة التي تفصل ما بين مؤتمرين ، تتسم ، في الغالب ، بالاضطراب الشديد .

١ ـ من فيينا (ايلول ـ سبتمبر ٧٥) الى بالي (أيار ـ مايو ٧٦) .

توصل وزراء دول الأوبيك ، بعد مناقشات صاخبة ، إلى تسوية : زيادة (١٠ ٪) على الأسعار ، تتبعها فترة ، تجمد فيها الأسعار لمدة (٩) أشهر . وكان هذا الاتفاق يمهد لمرحلة جديدة . حتى ذلك الوقت ، كان الاعتراض على بنية السعر الذي يطلب البعض رفعه بينما يطلب البعض الآخر خفضه ، أما الان فقد اتفق الجميع على ابقائه على ما هو عليه ، مع التنويه بامكانية ادخال تغييرات عليه تتناسب مع تقلبات التضخم العالمي . وفي (٢٠ أيلول ـ سبتمبر ١٩٧٥) ، وجهت الدعوة من أجل عقد مؤتمر وزاري جديد ، في فيينا ، بهدف دراسة الاختلاف بين الأسعار حسب نوعية النفط ، وهو تقليد متبع (وخاصة من قبل العراق) . ولكن عملية إرهابية يقودها كارلوس الذائع الصيت ، تضع حداً للنقاشات الجارية قبل أن يتم اتخاذ حلول . أما قمة أبوظبي التي كان مقرراً أن تتابع فيها نقاشات فيينا ، في (١) شباط ـ فبراير (١٩٧٦) ، فلم تنعقد .

في الواقع ، كان ثمة ركود يهيمن منذ بضعة أشهر . وكانت إحصائيات (١٩٧٥) تشير إليه : كان انخفاض الانتاج عاماً (باستثناء العراق) ، حتى انه وصل في السعودية إلى أقل من نسبة (٨٣,٥ ٪) من انتاج العام الفائت ، و (٨٨,٨ ٪) في ايران ، أو حتى (٧٨,٨ ٪) في فنزويلا ، وكان مرد هذا الانخفاض إلى حالة السوق بشكل رئيسي ، كما ذكرنا سابقاً . ومع ذلك فقد زادت العراق ، التي تسير باتجاه مغاير ، انتاجها بنسبة (٢٠ ٪) وفي شباط ـ فبراير (١٩٧٦) ، أبدى أعضاء الأوبيك خشيتهم من أن تحذو الرياض حذو العراق باعتبار كميات مخزونها الضخمة . وهذا ما يجيب على أمنية كيسنجر أمام مجلس الشيوخ حيث قال : « يبقى هدفنا الرئيسي في محادثاتنا مع الدول المنتجة هو العمل على تحقيق انخفاض أساسي في الأسعار » [25] . فرأت الكويت ، آنذاك ، وكذلك بعض البلدان الأخرى ، امكانية تخفيض الأسعار من أجل تصريف انتاجها الزائد بسهولة ، وهذا ما فعلته ايران عندما خفضت سعر برميل النفط الجيد بقيمة (١٠) سنت اميركي . كان الميل إلى تحقيق تخفيض (طفيف) سائداً إذن ، في الأشهر التي سبقت انعقاد مؤتمر بالي .

انعقد مؤتمر بالي في (٢٧) و (٢٨) أيار ـ مايو (١٩٧٦) وقرر الاستمرار في تجميد الأسعار حتى نهاية سنة (١٩٧٦) ، واعتبر هذا القرار نجاحا سعودياً لا شك فيه . فصرح اليماني انه ضد أي ارتفاع في الأسعار بشكل قاطع ، بينما كانت ايران تعمل من أجل زيادة جديدة [26] . ورفضت كل الطلبات التي تقدمت بها بعض الدول (العراق ، ليبيا ، قطر ، ايران) حول رفع الأسعار بسبب التضخم المالي . ولم يكن على السعودية إلا أن تفيد من حالة السوق لتفرض، دون استعمال التهديدات الفظة ، وجهة نظرها التي سرعان ما انضم اليها كل من الكويت والجزائر والامارات العربية ، ثم تبعتها الدول الأخرى . لم يكن هذا الانتصار السهل انتصارا لليماني بقدر ما كان انتصارا للواقعية .

٢ ـ من بالي (ايار ـ مايو ١٩٧٦) إلى الدوحة (كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٧٦)

كما ذكرنا سابقاً ، لم تلق النتائج المؤاتية للطروحات السعودية أية معارضة جدية ، في بالي ، من قبل الدول المنتجة الأخرى . كانت تبعات مثل هذه النتيجة واضحة جداً : ١) رغم الظروف المؤاتية ، لم تستطع الرياض احياء مشروعها السابق (خفض الأسعار) . ٢) ستبدل الدول المنتجة الأخرى ، التي كانت قد رضخت لفترة ، من موقفها مؤكدة على الطابع الاستثنائي لقرار مؤتمر بالي . فأصبح الخلاف هو التالي : تسعى الرياض لتخفيض غير مباشر في اسعار سنة (١٩٧٤) ، بعد أن فشلت في تخفيضها عن طريق القوة ، بينما تسعى الدول المنتجة الأخرى إلى ربط سعر عام (١٩٧٤) بتفاقم التضخم العالمي . لذلك ، لا تستطيع هذه الدول أن تعتبر تسوية بالي إلا تسوية استثنائية . وهذا ما ستصرح به ليبيا بعد المؤتمر بعشرة أيام : « نحن مستعدون لحل منظمة الأوبيك إذا استمرت السعودية في العمل ضد مصالح البلدان المصدرة . ونحن لا نستطيع التغاضي عن تجميدها الأسعار إلى أجل غير محدد بمساعدة أبو ظبي والكويت والجزائر »[٢٧] .

وتفكر بعض الدول ، حتى ، بعقد مؤتمر استثنائي من أجل إعادة النظر في قضية تجميد الأسعار ، ويقول الوزير الليبي : « ان التضخم يلتهم (٢٠ ٪) من عائداتنا » . ومع ذلك تتردد الأمانة العامة للأوبيك بالدعوة إلى عقد هذا المؤتمر خشية حدوث مواجهات عنيفة . ولكن القضية تبدو أكثر فأكثر الحاحاً . وبعكس المؤتمرات الأخرى ، يتمتع أعضاء الأوبيك بدعم حلفاء خارجيين معنيين بشكل مباشر : أرسل كارتر رسائل للمؤتمرين (وكذلك جيسكار ديستان) وطلب كيسنجر منهم ، أن يكونوا معتدلين واتخذت وزارة الخارجية موقفاً : « ليس هنالك من مبرر لأية زيادة في الأسعار ، لأن هذا التدبير يؤدي إلى أخطار جسيمة . حتى ان زيادة طفيفة لا تتعدى الـ (٥٪) تكلف الولايات

المتحدة وحدها ، ملياري دولار اضافيين عام ١٩٧٧ »[٢٨] . كانت الضغوطات الأميركية (التي نسيت ، هي أيضاً شعار التخفيض) تمارس بشكل محسوس وجدي إزاء مؤتمر بدت فيه السعودية الدولة الوحيدة التي تريد رفع الأسعار بنسبة أدنى من (١٠ ٪) بينما كانت الدول الأخرى تطالب بهذه النسبة كحد أدنى . وأدت المواجهة الى انشقاق : احدى عشرة دولة قررت رفع اسعار نفطها بنسبة (١٠٪) في (١/ ١/ ٧٧) وبنسبة (٥٪) في (١/ ٧/ ٧٧) من أجل مواجهة التضخم الذي يلتهم مداخيلها . أما السعودية والامارات العربية فقد زادت اسعارها بنسبة (٥٪) فقط .

٣ ـ من الدوحة (كانون الأول ـ ديسمبر ٧٦) إلى استوكهولم (تموز ـ يوليو ٧٧)

شهد مؤتمر الدوحة إذن ، ولادة « نظام السعرين » ، بعد أن جازفت السعودية ، متبوعة من قبل الامارات العربية المتحدة ، بشق الوحدة . ومنذ ذلك الحين ، برز سؤالان ملحان :

أ ـ هل تلجأ الرياض وأبو ظبي إلى سلاح الانتاج الزائد بعد سلاح القطيعة ، بهدف تخفيض أسعار الدول الأعضاء الأخرى ؟ هذا هو السؤال المركزي الذي يواجه الدول المنتجة الأخرى . الوزير الكويتي لا يعتقد ذلك ، ولا ممثل اندونيسيا ، بينما كان مندوب الجزائر يشيد بحكمة الرياض [٢٩] . كانت الدول المنتجة تخشى ، دون أن تتوقع فعلاً ، أية زيادة في الانتاج . فبادر اليماني إلى طمأنتهم : « لن تنقاد السعودية الى تدابير زيادة الانتاج لأن النفط ثروة وطنية يجب أن لا نهدرها »[٣٠] ولكن الـ (MEES) تؤكد في اليوم التالي على لسان أحد المسؤولين السعوديين : « ستزيد السعودية انتاجها بنسبة (١,٥) مليون برميل يومياً في فترة الأشهر الثلاثة الأولى من عام (١٩٧٧) ، مما يرفع انتاجها من (٨,٥) ملايين برميل يوميا في كانون الأول ـ ديسمبر (١٩٧٦) إلى

(١٠) ملايين برميل يومياً في آذار - مارس (١٩٧٧) . [٣١] . ويربط الايرانيون ما بين القرار السعودي وفتح خزانات رأس التنورة السعودية القادرة على رفع قدرتها على الانتاج إلى (١٤) مليون برميل يومياً ، وتعتبره أكثر من مجرد تلويح . ولكن الواشنطن بوست تعتقد انه سيصار إلى تثبيت الانتاج [٣٢] .

ومهما يكن الأمر ، يبدأ عام (١٩٧٧) بتساؤل ، تزيده تناقضات التصريحات السعودية غموضاً . ولكن المسألة كانت قد بدأت تتضح ، عندما قررت أبو ظبي زيادة انتاجها بنسبة (٢٠٪) . [من ١,٥ مليون برميل يومياً إلى ١,٨ مليون] ثم إلى (٦٦٪) [٢,٦ مليون برميل يومياً] ، بعد أيام قليلة [٣٣] . أما السعودية فقد زادت انتاجها من (٨,٣) ملايين برميل يومياً في كانون أول - ديسمبر (١٩٧٦) إلى (٩) ملايين برميل يومياً في كانون الثاني - يناير (١٩٧٧) . كما كانت تفكر برفعه إلى (١٢) ملايين برميل يومياً في كانون الأول - ديسمبر (١٩٧٧) ، بينما كان الانتاج الايراني ينخفض بنسبة (٣٥ ٪) من كانون الأول-ديسمبر(١٩٧٦) إلى كانون الثاني - يناير (١٩٧٧) ، وينخفض انتاج الكويت بنسبة (٣٣٪) [من ١,٨ مليون برميل يومياً إلى ١,٢ مليون] . وفي كانون الثاني - يناير يبدو اليماني واثقاً من نجاحه فيقول : « سينتصر منطق السوق على الدول المنتجة الأخرى » [٣٤] . وفي نيسان - ابريل لوحظ ان النفط السعودي لم يغرق الأسواق (المعدل في آذار - مارس ٩,٨ ملايين برميل يومياً) ولكن حالة الأسواق كانت تجبر الدول الأعضاء الأخرى على التخفيض .

مما لا شك فيه أن السعودية كانت تريد أن تضغط على الدول المنتجة الأخرى برفعها ، إلى جانب الامارات العربية ، انتاجها من النفط . إلا أن حالة الطقس ساعدت هذه الدول كثيراً . إذ كان شتاء (٧٧) قاسياً وزاد استهلاك الولايات المتحدة وحدها بنسبة (٥٪) بينما تأخر تصدير فائض الانتاج السعودي بدوره ، بسبب العواصف القوية [٣٥] . لم تؤد هذه العقبات [٣٦] إلا لأن تزيد تصميم السعودية ، التي لم تذهب ، رغم سعيها لزيادة انتاجها ، إلى أبعد ما

تستطيع (اي حتى إغراق السوق كلياً Dumping) : ولن يبلغ انتاجها سوى (٩) ملايين برميل يومياً في نيسان - ابريل وهو أقل مما صرح به اليماني في كانون الثاني - يناير (١١ مليون برميل يومياً) ، ويعود السبب في ذلك إلى العقبات السابقة الذكر وإلى حذر السعودية ، إلا أنه ينبغي إعطاء الزيادة الطارئة كل الأهمية التي تستحق (٢٠٪) في الوقت الذي كانت تسوء فيه حالة السوق [كان استهلاك أوروبا وهي السوق الرئيسية للنفط السعودي ، ينخفض بنسبة تبلغ الـ (٤ و ٥٪) بالنسبة إلى استهلاك السنة السابقة] وفي الوقت الذي وصل فيه نفط بحر الشمال إلى الأسواق (١,٢ مليون برميل يومياً .) .

ب - هل تتفكك الأوبيك ؟ هذا هو السؤال الثاني . يبدو من الأهمية بمكان أن نذكر إن تفكك الأوبيك كان متوقعاً من قبل شركاء الرياض أو من قبل بعض المراقبين من خارج المنظمة ، بينما امتنعت السعودية ، في سياق ممارسة الضغوطات على شركائها ، عن المبالغة في زيادة الانتاج ودعمت كل محاولات التوفيق . فالوزير الليبي ، هو الذي قال : « ان المعارضة السعودية ستؤدي إلى قيام منظمة أخرى للدول المنتجة » [٣٧] ، بينما كان الرئيس الفنزويلي يؤكد : « إن الأوبيك غير مهددة بالتفكك » وبينما كان الأمين العام للمنظمة يذكر : « بأن وجود سعرين لا يعني وجود منظمتين » [٣٨] . ويبدو بشكل واضح ، إن نوايا السعودية هي أقرب إلى هذين التصريحين ، منها إلى التصريح الليبي . فيقول الأمير فهد، مثلاً « ليست هذه هي المرة الأولى التي تبرز فيها خلافات داخل الأوبيك التي نتمسك بوجودها » [٣٩] . ويقول اليماني من جهته : « ان نظام السعرين الحالي لا يمكن أن يؤثر على وحدة الأوبيك وتماسكها » [٤٠] . بينما زايد فهد من جديد بقوله : « نحن نرغب ، بصدق ، في وضع سعر موحد للنفط من أجل الحفاظ على وحدة الأوبيك ومن أجل تشكيل جبهة واحدة ضد حملات الذين يحاولون النيل من هذه المنظمة » [٤١] . ليس ثمة ما يشير إلى أن هذه التصريحات تناقض نوايا الرياض الحقيقية . إلا أننا نستطيع أن نتساءل ، رغم

ذلك ، عما إذا كان السعوديون يسعون لانقاذ وحدة المنظمة مقابل تحجيم دورها الفعلي . وسيكون على السعودية أن تفرض موقفها الجديد هذا لاحقاً . ومما لا شك فيه إن تصريح اليماني ، بالاضافة إلى ما حدث في الدوحة ، هو نقطة انطلاق هذه الفرضية . يقول اليماني : « ليس من صلاحيات الأوبيك أن تحدد الأسعار ، ولا تمنحها أنظمتها الداخلية هذا الحق »[٤٢] . لا يمكن التغاضي عن هذا التصريح ، وهو صحيح من الوجهة القانونية . ألا ينبىء بخطوة سعودية جديدة ، تقوم على استخدام حق ، كانت الدول الأعضاء ، قد منحته ، عملياً ، لمنظمة الأوبيك ؟ هذا ما استنتجه أكثر من مراقب ، وما سيبديه لنا المستقبل . الواقع ، أن الاعضاء الآخرين ، بمبادراتهم الفردية ، هم الذين سيفتحون باب تقليص صلاحيات الأوبيك الفعلية مقابل المحافظة على وجودها .

٤ ـ من استوكهولم (تموز ـ يوليو ١٩٧٧) إلى كركاس (كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٧٧) وحتى اليوم

تتابعت محاولات التوفيق بعد الخلاف الذي نشب في مؤتمر الدوحة . ولم تقرر بعض الدول ، كإندونيسيا ، إلا زيادة متوسطة بلغت (٧٪) . وقد تم اقتراح مشاريع تسوية كثيرة . وفي (١٢) تموز ـ يوليو (١٩٧٧) ، تم في استوكهولم تبني أحد هذه الاقتراحات . وقد فرضت هذه الدول ، شرطاً مسبقاً على موافقتها ، وهو أن تعلن الأكثرية (١١ دولة) عن تخليها عن زيادة الـ (٥٪) التي كانت قد قررت الدول فرضها ابتداء من (١) تموز ـ يوليو (١٩٧٧) ، ووافقت الغالبية على هذا الشرط (باستثناء ليبيا والعراق) . فأعلنت الرياض وأبو ظبي ، عندها ، عن زيادة أسعار نفطها بنسبة (٥٪) ووافق المعارضان (لأسباب سياسية واضحة) على التسوية العامة : يعمل ، ابتداء من (١/ ١١/ ٧٧) ، على أساس سعر موحد ، يفوق بنسبة (١٠ ٪) السعر السابق الذي اتفق عليه في مؤتمر الدوحة .

هنا ، تبرز ظاهرة جديدة : تنضم ايران ، التي كانت الضحية الرئيسية لنظام السعرين ، إلى الطروحات السعودية حول تجميد الأسعار ، ليس فقط لغاية عام (١٩٧٧) [الذي كان قد تم فعلاً] ولكن أيضاً حتى نهاية عام (١٩٧٨) . وبذلك يكون الايرانيون قد تخلوا عن اقتراحهم السابق القاضي بربط أسعار النفط بأسعار المنتوجات الصناعية ، الذي انتقده السعوديون بسبب نتائجه التضخمية . ولم يعد اليماني هو الداعية الوحيد . فمن سخرية القدر أن يقول اموزيغار (ايران) : « نحن مهتمون بالاقتصاد العالمي ، فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل في الدول الصناعية أكثر من ١٥ مليوناً» [٤٣] . بينما كان اليماني يقول إن الأحداث التي استجدت ، منذ مؤتمر الدوحة هي أفضل درس للجميع . ولكن سرعان ما تشكلت جبهة معادية لهذا الثنائي الحديث العهد ، حول العراق وليبيا والجزائر ، ترفض اقتراح تجميد الأسعار بعد النصف الثاني من عام (١٩٧٧) .

كان واضحاً إذن ، أن الوحدة المستعادة هشة وقد يكون من نتائج الانعطاف الاستعراضي الذي قامت به ايران والذي اكدته زيارة الشاه إلى واشنطن في تشرين الثاني ـ نوفمبر (١٩٧٧) ، ان تتغير صيغة ما يهدد هذه الوحدة وليس زوالها . كانت الأوبيك ، حتى ذلك التاريخ ، منقسمة إلى معسكرين : معسكر ، برزت فيه ايران ، يطالب برفع الأسعار بشكل مستمر (حتى يصل إلى ٢٠ دولاراً للبرميل) وآخر ، تسيطر عليه السعودية ، ويسعى إلى تخفيض مباشر في الأسعار ، وبتخفيض غير مباشر ، يأتي لاحقاً ، عن طريق تجميدها رغم التضخم المالي العالمي . اما الدول الباقية فقد كانت الى جانب ايران في ما عدا دولة أو دولتين (أبو ظبي وقطر) ونادراً ما تنضم اليها الكويت والجزائر . ولكن عشية مؤتمر كركاس كان ، على العكس من ذلك ، القطب السعودي ـ الايراني المدعوم من قبل واشنطن في مواجهة قطب آخر ، برز فيه العراق ، يطالب برفع الأسعار بنسبة (٢٥٪) ، ويقف في مواجهة قطب ثالث

(الكويت ، فنزويلا ، اندونيسيا) يسعى إلى زيادة طفيفة في الأسعار (تبلغ نسبة ١٠٪) بوجه التضخم الذي أشارت اليه أكثر من هيئة دولية في عام (١٩٧٧) .

اقترحت فنزويلا ، إزاء الخلاف الحاصل ، تأخير اللقاء ولكن دون أن تلقى تجاوباً ، فعقد المؤتمر كما كان مقرراً من (١٩) إلى (٢١) كانون الأول - ديسمبر عام (١٩٧٧) وقرر تجميد الأسعار الحالية (١٢,٧٠ دولاراً أميركياً للبرميل) بعد أن قدم تنازلاً طفيفاً (للمتصلبين) باتخاذه القرار باعادة النظر في هذا الموقف في حزيران - يونيو (١٩٧٨) . وكان المؤتمر إذن بمثابة انتصار صريح للرياض وحلفائها القدماء (أبو ظبي) والجدد (ايران ، قطر) . واستطاع السعوديون بعد مقررات خريف(١٩٧٣) أن يتبينوا بوضوح مقدار الدعم الذي باتوا يتمتعون به .

لم ينته الخلاف حول مسألة الأسعار وإن كان الفرقاء يتبادلون مواقعهم في كلا المعسكرين . فقد كانت العراقيل التي تضعها ايران والسعودية ، وهبوط سعر الدولار المستمر ، تثير نقمة غالبية الدول المنتجة . وكانت الأسعار الرسمية ، نفسها ، قد انخفضت بسبب ركود السوق . ولم تؤد الاجتماعات غير الرسمية إلى انهاء الخلافات ، وفي المؤتمر الحادي والخمسين للأوبيك (جنيف ١٧/ ٢٠/ ٦/ ٧٨) عرقلت السعودية ، مرة أخرى ، محاولات مجموعة ، تقودها الجزائر ، كانت تهدف الى رفع الأسعار بما يتناسب مع التضخم . وقد أوضح اليماني تصلب الموقف السعودي (المتعاطف مع الدولار) عندما أقر بأن سعر البرميل الرسمي (١٢,٧٠ دولاراً) لا يساوي ، عملياً ،سوى(٧,٧) دولارات أميركية بسبب التضخم والدولار.[٤٤] إلا أن السعوديين قد بدأوا الاقرار بضرورة اللجوء الى زيادة طفيفة (٥٪) بعد إصرار شركائهم . فسارعت ايران إلى دعمهم ولكن الدول المنتجة الأخرى (١١ دولة) طالبت بزيادة نسبة (١٠٪) كحد أدنى . وتم التوصل إلى تسوية ، مبدئياً ، تقضي بإجراء زيادة

سنوية بنسبة (٥٪) وهي صيغة يدافع عنها اليماني بقوله : « إذا ما لم نقبل بزيادة تصاعدية ، فإن ذلك سيؤدي إلى إغناء المستهلكين في عام ١٩٨٠ » . وهذا الحد هو الحد الأدنى ، إزاء تفاقم الأسعار الذي وصل إلى (٤٠٪) باعتراف اليماني نفسه . ولا زالت ، حتى الان ، بعض التحركات التي تقاوم هذا التنازل الطفيف الذى قدمته الرياض إلى شركائها ، مما يظهر ، بوضوح ، حجم النفوذ الذي تتمتع به واشنطن .[٤٥] . ذلك ان سلسلة من الأحداث الدراماتيكية (منها سقوط الشاه واتفاقيات كمب ديفيد) ساهمت بردع السعودية عن اتخاذ مواقف متقدمة في هذا المضمار ، بل اضعفت موقفها . وقد عبر اليماني عن استمرار « المأزق » السعودي في (MEES ٢٧/ ١١/ ٧٨) عندما قال ان المملكة هي ضد رفع اسعار النفط ولكنها تعرف أن تنفيذ هذه الرغبة شديد الصعوبة . وقال اليماني أيضاً أن المملكة لم تعد قادرة على فرض سعرين كما بعد مؤتمر الدوحة ثم ردد بأنه متأكد من أن اجماعاً ما سيتم حول الأسعار في مؤتمر الأوبيك في أبو ظبي نهاية سنة (١٩٧٨) . وبالفعل ، تم هذا الاجماع على أساس زيادة تدريجية خلال سنة (١٩٧٩) تبدأ بـ (٥) بالمئة وتنتهي بـ (١٤,٥) بالمئة في نهاية (١٩٧٩) . غير ان استمرار الأحداث الايرانية ساهم في تقويض الاستراتيجية السعودية النفطية في شأن الأسعار وأقر اليماني نفسه (MEES ٢٩/ ١/ ١٩٧٩) بأن قيادة السعودية لتيار « فراملي » قد أصبحت مهددة حين قال : « كنت اتوقع أن تستمر السعودية في لعب دور اساسي في تحديد اسعار النفط حتى بداية عقد الثمانينات حين سوف ينهار هذا الدور من جراء توازن العرض والطلب آنذاك . ولكن هذا التوازن قد حدث منذ (١٩٧٨) بسبب أحداث ايران . إن سحب (٥) م ب ي كانت تنتجها ايران يومياً من السوق اوصلنا منذ الآن إلى ما كنت اتوقع حدوثه سنة (١٩٨٢) . لذلك فإن الدور الذي لعبناه في أبو ظبي كان مختلفاً عما كنا نود لعبه لولا احداث ايران » . بكلمة أخرى : عظم الطلب على النفط بسب توقف تصدير النفط الايراني واضطر السعوديون إلى القبول بزيادة في الأسعار لم يكونوا يتمنونها. وقد بقي هذا التأثير

قوياً . بل زادت حدته عندما بادرت عدة دول الى ارفاق سعر الأوبك المتفق عليه باضافة حددتها لنفطها . وقد قررت الكويت وقطر وعمان وأبو ظبي والاتحاد السوفياتي وغيرها اضافات حدها الأدنى كان دولاراً لكل برميل بينما قررت السعودية تطبيق سعر الأوبك حرفياً مما عنى فعلياً تخبطاً جديداً في التسعير زاده حدة موقف العراق المتذبذب الرافض لمبدأ الاضافات من جهة والداعي المستوردين الى دفع هذه الاضافة طوعياً من جهة أخرى . أما اهمية القرار السعودي ، المتفرد مرة أخرى ، فتظهر واضحة من أن مصدره كان مجلس الوزراء وفي قرار رسمي (صدر في ٢٧/٢/٧٩) .

ونظراً لهذا التخبط عقدت الأوبك مؤتمراً استثنائياً في جنيف في (٢٦/٣/٧٩) لدراسة وضع الأسعار غير انه لم يسفر عن نتيجة حاسمة إلا رفع سعر البرميل (ارابيان لايت : ١٤,٥ دولاراً) غير انه ابقيت للدول الأعضاء حرية ارفاق اضافات لنفطها . والواضح ان السعودية لم تكن في موقع قوي نظراً لقلة مؤيديها (فقط أبو ظبي ودون حماس كبير) وللتشاؤم الذي ساد حول قدراتها الاحتياطية بعد نشر دراسة الكونغرس (راجع الفقرة اللاحقة) . وقد بادرت المملكة نفسها بعد المؤتمر الى رفع سعر نفطها الممتاز (بري) نظراً للطلب الدولي عليه . هذه التناقضات حملت القادة السعوديين على انتهاج خط جديد يقضي بالقبول بدمج الاضافات الفردية على سعر الأوبيك في صلب هذا السعر من ضمن بنية اسعار جديدة يتفق عليها . هذا على الأقل ما صدر عن مجلس الوزراء السعودي في (٢٢/٥/٧٩) وسط ارتفاع غوغائي للأسعار بشكل بيع برميل النفط احياناً في السوق الحرة بأربعين دولاراً في الوقت الذي كانت المملكة تبيع البرميل الواحد بـ (١٧) دولاراً . وقد اضطر اليماني مرة ثانية للتعبير عن ضعف قدرات المملكة ازاء هذا الوضع الجديد بقوله (MEES ٦/١١) : « علينا الاقرار بأن قوة المملكة قد ضعفت بسبب نقص الطاقة وتحكم قوانين الطلب والعرض بالمسألة » وبالفعل ، كادت الأسعار في مطلع حزيران ـ يونيو (١٩٧٩) تعادل ضعفي السعر المتفق عليه في جنيف .

ومرة أخرى لم تستطع أوبيك العودة الى نظام السعر الموحد في المؤتمر الذي عقدته في جنيف في (٢٦/٦/١٩٧٩) بل عمدت إلى تثبيت عدد من القواعد والحدود لرفع الأسعار القائم بشكل فردي مع معدل (٢,٥ الى ٣,٥ دولارات) زيادة على كل برميل رسمياً . ونحن إذ نعتبر هذا المؤتمر نقطة وصول لدراستنا هذه لا يسعنا الا أن نتوقع سقوط مقرراته قريباً نظراً لهشاشتها الفائقة . فالواقع أن جواً من العمل ضمن منظمة أوبيك في اطار الأسعار قد انتهى بدون عودة وأن قوانين السوق اصبحت ، مع خطوط الانتظار الطويلة أمام محطات البنزين في الولايات المتحدة ، أهم بكثير من إرادة المنتجين ، « متطرفين » كانوا أم « معتدلين » ، « وطنيين » كانوا أم « مرتبطين » . هذه القوانين تشير بالنهاية إلى أن مسألة اسعار النفط لم تعد قابلة للتأثير من قبل الأطراف كما كانت بالسابق نظراً لندرة المادة نفسها . ويمكن توقع ارتفاع في اسعار النفط ورضوخ سعودي لهذا الواقع في وقت تتضاءل فيه قدرة المملكة على وضع الفرامل . فالقوة المحركة لم تعد مبنية على اعضاء منتجين يمكن الضغط عليهم بقدر ما هي بنية السوق النفطية الدولية نفسها التي تتبدل بشكل سريع جداً أمام عتبة الثمانينات .

منذ عام (١٩٧٣) ، والسعودية تعارض بشتى الطرق ، رفع أسعار النفط . وتتيح لنا هذه المرحلة ، أن نخلص باستنتاج أولي حول السياسة السعودية في هذا المجال : المملكة ، تعاني العزلة ، ولا تستطيع ، داخل الأوبيك أن تفرض ارادتها . هكذا لم تلق محاولاتها الرامية لخفض الأسعار بين عامي (١٩٧٤ ـ ١٩٧٥) ، أي تجاوب من قبل شركائها ، بل وكانت تثير أحياناً انتقادات شديدة . على هذا المستوى ، يبدو أن غموض الموقف الأميركي كان محدِّداً . إذ كانت تناقضات هذا الموقف ، تشجع المتصلبين على الاعتقاد بأنهم يعملون ضدها . وعلى العكس من ذلك ، بدا الموقف الأميركي أكثر تشنجاً ، حول مسألة الأسعار في حملة عام (١٩٧٦) الانتخابية . هذا بالاضافة إلى أن إدارة كارتر قد انتهجت سياسة ضغط ، واضحة ، على الدول المنتجة . وقد كان الرئيس الأميركي قد أكد هذه السياسة ، حتى قبل استلام مهامه الفعلية ، ببرقية

كان قد وجهها الى الدوحة . وكان اتضاح الموقف الأميركي ، محدِّداً ، على ما يبدو ، في تصلب الموقف السعودي : في الدوحة ، في كانون الأول- ديسمبر (١٩٧٦) ، لم تخش الرياض احداث أي انشقاق في المنظمة أو تشكيل أي خطر على وجودها . وقد انصبت على السعودية ، بعد قرارها هذا ، التهاني الأميركية الحارة . هذا ومن البديهي ، أن الضغوط الأميركية قد لعبت دوراً كبيراً في تقارب المواقف الايرانية ، تدريجياً ، مع المواقف السعودية خلال سنة (١٩٧٧) . باختصار ، لا يكفي أن تكون الرياض ، أكبر منتج للنفط ، كي تفرض وجهة نظرها ، كما ستظهره الأحداث اللاحقة .

الفقرة الثالثة :
حجم الانتاج

ثمة مسألة ، تختصر اليوم ، القضايا المتداخلة التي أشرنا اليها في الصفحات السابقة،وهي مسألة تثبيت حد للنفط الذي تنتجه السعودية .إن مثل هذه العملية هي خير تعبير عن تملك الدولة المنتجة الفعلي لصناعتها النفطية . كما تحدد هذه العملية ، الى أبعد الحدود ، مسألة الأسعار ، وخاصة في الوضع السعودي حيث قد يؤدي الانتاج الزائد ، ولو كان محدوداً ، الى تحطيم سعر ترى الرياض انه سعر مرتفع . هذا ومن الممكن استخدام مستوى الانتاج ، أخيراً ، كبديل عن سلاح الحظر الذي أصبح استخدامه امراً ليس باليسير ، بحيث ان أي رفض لتلبية طلبات المستهلكين يلعب دوراً ضاغطاً بشكل فعلي ، بالاضافة إلى غياب الطابع « المأساوي » عنه . هذا ما عبر عنه اليماني عندما قال : « كي ندمر البلدان الأعضاء في الأوبيك ، نكتفي برفع انتاجنا إلى حده الأقصى ، وكي ندمر المستهلكين ، نكتفي بتخفيض انتاجنا »[٤٦] . كيف تجد السعودية حلاً لهذه المعضلة ، ووفق أي المقاييس ؟ كيف تضع الرياض الحد الأقصى للانتاج ؟ وهل ان تصريح اليماني الشديد الثقة بالنفس ما زال مطابقاً للواقع ؟

أولاً - ضغوط متناقضة

كما حول مسألة التأميمات ، والأسعار ، والحظر ، كذلك حول هذه المسألة ، تجد السعودية نفسها عرضة لمختلف الضغوط المتناقضة التي يمارسها عليها ، حلفاؤها الغربيون من جهة ، وشركاؤها المنتجون من الجهة الثانية .

١ ـ المستهلكون

طرح اكنز ، وهو سفير سابق لبلاده في السعودية ، وجهة النظر الغربية في هذا الموضوع بالشكل التالي : « سيترتب على تحديد الانتاج السعودي بـ (٨,٥) ملايين برميل يومياً، في عام (١٩٨٠) ، مشكلة خطيرة . فسيكون الطلب الدولي للبلدان غير الشيوعية عند ذاك (٥٥) مليون برميل يومياً و (٧٠ مليون برميل يومياً في عام ١٩٨٥) . وينبغي أن نظهر للسعوديين ، بأي ثمن ، ان مصلحتهم تقتضي زيادة الانتاج [٤٧] » . من المتفق عليه ، في الحقيقة ، أنه بين أعضاء الأوبيك،السعودية وحدها (والعراق إلى حد ما) ، قادرة على تلبية تعاظم الطلب . وتذهب بعض التقديرات ، منطلقة من حجم الطلب في عام (١٩٧٥) والذي بلغ (٤٥) مليون برميل يومياً ومن معدل زيادة سنوية تتراوح بين (١,٨) و (٣,٤ ٪) لتقدر حجم الطلب في عام (١٩٨٥) ، بـ (٦٣) مليون برميل يومياً وبـ (٩٣) مليون برميل يومياً في عام (٢٠٠٠) . والحال أن مخزون الأوبيك النفطي يشكل نسبة (٧٨٪) من المخزون الاجمالي ، تمتلك السعودية ثلثه على الأقل . ويخلص تقرير لـ (MIT) هو أيضاً ، إلى أهمية الموقف السعودي الذي بات يكتسب طابعاً مركزياً ، إذ أنه يؤكد ان النقص سيظهر في عام (١٩٨١) إذا ما استقر انتاج الرياض على (٩) ملايين برميل يومياً ، وإذا ما رفعته إلى (٢٠) مليون برميل في عام (١٩٨٩) . (ان أمر تأخير ازمة الطاقة في نظر كتبة هذا التقرير لعقد من السنين ، يكاد ينحصر بين أيدي المسؤولين في المملكة السعودية) . وهذا ما اكدته وكالة الاستخبارات الأميركية المركزية بشكل جازم في تقريرها الصادر عام (١٩٧٧) : ينبغي أن تسارع السعودية إلى زيادة انتاجها بدءاً من عام (١٩٨٠) ، ذلك ان حصتها في السوق ستتراوح آنذاك بين (١٢) و (١٣) مليون برميل يومياً . هذا ويتمحور « تقرير جاكسون » الذائع الصيت ، حول سؤال واحد : إلى أي حد تبدي السعودية استعدادها لتلبية الطلب الغربي ؟ قد تختلف الأرقام من مصدر آلى آخر ، وقد تخضع لبعض

التعديلات ، ومع ذلك ، فمن الواضح ان يوماً سيأتي ، في غضون السنوات الثلاث أو الأربع القادمة على الأرجح ، وتجد الدول الغربية نفسها مهددة بسبب الانتاج السعودي الذي يقل عن العشرة ملايين برميل يومياً . إن مثل هذا الحد ، لكفيل ، في رأي الجميع ، بأن يسبب نقصاً بين الطلب والعرض ، الأمر الذي يهدد الاقتصاد الغربي بالشلل جزئياً ، والذي يؤدي ، خاصة ، الى ارتفاع كبير في سعر البرميل . بلد مسؤول ؟ صديق للغرب ؟ قادة يعون مسؤولياتهم ؟ يتوجب على الرياض ، كي تثبت ذلك ، أن توازن ما بين انتاجها والطلب الغربي . هذا ، دون أن نأتي على ذكر ، من يطلبون ، في الغرب ، أن تلجأ الرياض الى زيادة فورية في الانتاج تسبب انخفاضاً فورياً في الأسعار .

٢ ـ المنتجون

ان مثل هذا الموقف، من قبل الرياض ، ليعتبر، من قبل اعضاء الاوبيك الاخير، كإعلان حالة حرب فعلية: ولا يكون باستطاعة احد ان يمنع انخفاضا جوهريا في الاسعار. وبمزيد من التخصيص يطالب شركاء الرياض، بان تحدد، هذه الاخيرة، وبشكل واضح، حدا لانتاجها ، مما يشكل ضمانة لاستقرار الاسعار ولتماسك الاوبيك. والا لكان الامر مجرد محاولة «اغراق» (Dumping) تجبر المنتجين على السير وفق الاسعار السعودية. مما لاشك فيه، ان موقع الرياض المميز داخل الاوبيك، يوفر لها مكانة عالية. ولكن بمقدور الضغوط التي تمارسها الدول المنتجة الاخرى ان تتخذ اشكالا غير نفطية: ١) باستطاعة هذه الدول، وهي دول تنتمي الى العالم الثالث، ان تشن حملة تشهير ضد المملكة واتهامها «بالاستزلام للدول المستهلكة»، مما ينال من سمعة المملكة، ٢) بعض الدول الاعضاء في الاوبيك، تقع في جوار المملكة المباشر، ولذلك فهي تستطيع، وبسهولة، ان تمارس على السعودية، في اطار وضع الشرق

الاوسط المعقد، مختلف اشكال الضغوط التي قد تصل الى حد التهديد العسكري.

ثانيا: السعودية : جدل داخلي مستمر

١ ـ المصالح الوطنية

اين هي مصالح السعودية نفسها؟ في الحقيقة، يبدو من المفيد، ازاء هذا الجدل المستمر الذي تثيره، في المملكة وخارجها، هذه المسألة الشائكة، ان نجيب اولا على هذا السؤال قبل ان نمحص حقيقة ما اذا كانت الرياض تعمل بما يتوافق مع مصالحها. نظريا يبدو انه ليس للسعودية مصلحة في ان تستقر على حد اقصى وحسب بل وفي ان تخفض هذا الحد بنسبة (٣) أو (٤) ملايين برميل يوميا. وليست البراهين التي تبرر هذا القول بنافلة.

١ ـ بمعدل انتاج لا يتجاوز العشرة ملايين برميل يوميا وبحجم مخزونها الذي لا يقل عن (١٧٧) مليار برميل، تستطيع السعودية ان تنتج نفطا طوال ثلاثين سنة. وان مطالبة بعض المسؤولين الغربيين برفع الانتاج الى (٢٠) مليون برميل يوميا ليؤدي الى اخفاض هذه الفترة الزمنية الى النصف. والحال ان النفط ثروة قابلة للنضوب، والمملكة تعاني من التخلف بحيث انها ستظل حتى عام (٢٠٠٠)، بحاجة الى كمية لا بأس بها من العائدات النفطية، لضمان رخائها الاقتصادي . ومن هذا المنظور يتبين ان الاطالة في فترة الانتاج زمنيا هو في مصلحة السعودية الفعلية.

٢ ـ ومما يزيد من صحة هذا الامر، كون المملكة لا تزال في اولى مراحل نموها الاقتصادي فان معظم جهودها توظف لاقامة بنى غير انتاجية (طرق، مدارس، ومستشفيات...) بينما تعترض عملية التصنيع فيها عقبات كبيرة تؤخر ، الى حد بعيد، تحولها، ولو جزئيا، الى بلد صناعي

(انظر الفصل الثاني).

٣ ـ اليس باستطاعة السعودية ان تلجأ الى توظيف اموالها في الخارج، الامر الذي يوفر لها مصدرا اضافيا (وسرعان ما يصبح مصدرا رئيسيا) للمداخيل؟ هنا ايضا تعترض سبيلها عقبات كبيرة: اذ قد ينعكس الضعف الذي يطرأ على العملة (وخاصة الدولار الذي يغطي (٧٠٪) من ممتلكات السعودية في الخارج) سلبيا، على احتياطيها بدل ان يثمره. كما تؤثر العراقيل الوقائية التي تضعها البلدان المستهلكة في وجه التوظيف الانتاجي وبشكل اعمق على اي حماس سعودي محتمل في هذا المجال (انظر الفصل اللاحق).

٤ ـ على الصعيد الداخلي، لابد ان يكون للعائدات الضخمة الناتجة عن الانتاج الزائد بعض الانعكاسات. مما يشكل خطرا جديا على البنية التقليدية للمجتمع التي ترسي شرعية السلطة عندما، لا يعود باستطاعة اي شيء، على المستوى الاقتصادي، ان يوقف تعاظم التضخم الذي وصل، في عام (١٩٧٦)، الى نسبة (٤٠٪).

٥ ـ هذا وان اي حد متشدد للانتاج ليضمن مداخيل ثابتة ودائمة. ذلك ان هذا الحد لا يمكن الا ان يسبب رفع سعر البرميل، مما يشكل من ناحية اخرى، وسيلة لارضاء المطالب الملحة للدول المجاورة للسعودية كايران والعراق.

باستطاعتنا ان نجد مبررات اخرى ايضا. احدها يقوم على اعتبار ان اية زيادة في القدرات التقنية للانتاج (الذي يصل اليوم الى حوالي ١٠ ملايين برميل يوميا) ليصل الى (١٥) او (٢٠) مليون برميل يوميا، يتطلب مبالغ ضخمة من المال (ربما ٢٥ مليار دولار). وسوف توظف هذه الاستثمارات في قطاع الانتاج النفطي في الفترة التي تتجه فيها البلاد نحو

التصنيع . وقليلة هي المبررات المناقضة التي تستطيع ان تصمد في وجه هذا المنطق : لا زيادة العائدات (وبالتالي الامكانيات) ولا تعزيز وضع البلاد كمنتج رئيسي. ان المبرر الحقيقي الوحيد، هو ان زيادة الانتاج تجيب على تمنيات الغرب بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص. فاذا كان هؤلاء، هم حماة المملكة فهل تخذلهم؟ هل تقدم مصالحها الاقتصادية على امنها المدعوم من الغرب؟

٢ ـ (La navigation à vue)

قليلة هي الاسئلة التي تثير جدالا كالجدال الدائر. ايّ تسوية؟ على اي شيء؟ طوال السنوات الاخيرة، كانت هذه المسألة تطرح احيانا، ولكن دون ان تثير الاهتمام اللازم. في عام (١٩٧٥) ، كان السوق يشهد اكتفاء، فلم يكن هنالك من يطالب الرياض بزيادة انتاجها: كان الانتاج قد ازداد بنسبة (٨٪) بينما كان الاستهلاك ينخفض بنسبة (٧٪) . ومنذ ذلك الحين، اضطرت بعض الدول المنتجة، بسبب حالة السوق، الى بيع انتاجها باسعار متدنية بنسبة (١٠) الى (٣٠٪) من الاسعار التي وضعتها الاوبيك. وفي ربيع (١٩٧٧) ، كان لجوء السعودية الى زيادة طفيفة في الانتاج، بمثابة تهديد، ولكنها لم تكن لتزيد عن قدرة السوق على الاستيعاب. وفي (١٩٧٧) و (١٩٧٨) . ادت الحرائق الثلاث التي نشبت في منطقة ابقيق الى تخفيف وتيرة الانتاج. فهل كانت هذه الحرائق حوادث مفتعلة من قبل احد اعضاء الاوبيك الذين لا يشاركون السعودية وجهة نظرها. لقد اشارت الصحف الى العراق او الى ايران، الا ان احدا لا يستطيع تأكيد هذه الاقوال، ازاء هذا الصمت الرسمي الذي اعتبر الحرائق مجرد خطأ تقني.

لقد اظهرت مرحلة (١٩٧٣ ـ ١٩٧٨) ، اذن، ان السعودية كانت

تتردد في استخدام سلاح الانتاج ـ الزائد، كي تمارس الضغوط على شركائها. فقد صرح اليماني في كانون الثاني ـ يناير (١٩٧٤)، ان الرياض «تفضل اقناع شركائها على ان تعمل بمفردها» [٤٨]. وفي كانون الأول ـ ديسمبر (١٩٧٤) ، كان تصريحه اكثر وضوحا عندما قال: «لنبذل كل ما باستطاعتنا من اجل تخفيض الاسعار، ولكننا لن نقدم على ما قد يهدد تماسك الاوبيك» [٤٩]. وهذا ما حدث بالفعل، في حزيران ـ يونيو (١٩٧٥) ، عندما رفضت المملكة زيادة انتاجها، كي لا تضعف من موقف الكويت التي كانت تخوض مفاوضات دقيقة مع الشركات النفطية. [٥٠] .

ان ما اسلفنا ذكره ينطبق على الماضي، والماضي القريب. اما المسألة اليوم، وفي السنوات القادمة، فهي مسألة النقص في كميات النفط اللازمة. وهي مسألة لم تطرح، الا ظرفيا، اثناء فترة «الحظر». ان المسألة اليوم، ليست في ممارسة الضغط على شركاء الاوبيك بقدر ما هي في الاستعداد لمواجهة «ازمة طاقة» فعلية هذه المرة. ان الموقف الرسمي هو الموقف الذي يردده اليماني باستمرار: «ان بلادنا تنتج اكثر بكثير مما تحتاج لأننا نفكر بالاخرين»، او عندما يقول «خمسة ملايين برميل يوميا تكفي، وتزيد، لمواجهة احتياجاتنا المالية». [٥١] .

الاخرون، هم قبل كل شيء، الولايات المتحدة. وقد ساهمت السعودية نفسها، في عام (١٩٧٧) ، بتحطيم قدرتها على استخدام سلاح الحظر في المستقبل، عندما قررت ان تشارك، وبكثافة ، في تكوين احتياطي نفطي اميركي استراتيجي. [٥٢] . ويقوم فهد بتفسير هذه الخطوة، عندما يكرر، مرة اخرى، تأكيده بان الرياض مسؤولة عن رخاء العالم الحر [٤٣] .

اذا كانت السعودية ، لم تلجأ ، حتى ذلك الوقت، الى زيادة انتاجها، فلان الازمة لم تكن قد اشتدت بعد. ولهذا السبب، كان

باستطاعة الرياض ان ترد، ايجابيا، على رغبة الشاه في وضع حد اقصى للانتاج السعودي [٥٤]، هذا بالاضافة الى ان الرياض ، قد خفضت هذا الحد، في ما بعد: المرة الاولى في عام (١٩٧٧)، «لتعوض»، امام انظار شركائها، عن موقفها المعادي لرفع الاسعار في الدوحة وفي استوكهولم وكراكاس، والمرة الثانية في عام (١٩٧٨)، كمكافأة لتقنع شركاءها بضرورة برمجة الانتاج في المستقبل. هكذا وصل الحد الاقصى الذي حدد بـ (٩,٥) ملايين برميل يوميا، الى (٨) ملايين برميل يوميا في عام (١٩٧٨) [٥٥]. الا انه ليس ثمة ما يؤكد ان مثل هذه القيود ستستمر في المستقبل. لقد اكد اليماني ان بلاده تستعد لأن يصبح انتاجها (١٤) مليون برميل يوميا في عام (١٩٨٠)، بينما اعرب فهد، تكرارا، عن نواياه الحسنة ازاء المستهلكين [٥٦]. ويبدو ان هذين المسؤولين، يقودان تيارا مؤيدا للعمل على زيادة الانتاج، بينما يصرح بعض الوزراء الاخرين (هشام ناظر في التخطيط وعبد الهادي الطاهر محافظ بترومين)، الذين يتمتعون بدعم بعض المراجع العليا، انهم يعارضون اي زيادة. ونظرا للأهمية التي يكتسبها آل فهد ونظرا لفعالية الضغوط الاميركية، مال معظم المراقبين للاعتقاد بان السعودية سترضخ للطلب الاميركي بزيادة الانتاج.

يبقى ان انتصار هذا التيار لا يكفي . فقد شكلت سنة (٧٩) سنة احباط الامال الدولية بقدرة السعودية على زيادة انتاجها اذ صدر في ربيع (١٩٧٩) تقرير من الكونغرس الاميركي يقول ان هذه القدرة لا تستطيع ان تتعدى معدل (١١,٤) م ب ي في السنوات الخمس المقبلة وذلك بعيد جدا عن تقدير وكالة المخابرات الاميركية القائل بان المملكة سوف تنتج حوالي (٢٠) م ب ي في (١٩٨٥) أو (١٩٨٨). وبالفعل فان السعودية ، بالرغم من ضغوط الغرب وطلبات الارامكو قامت بسياسة محافظة لا تسمح بتاتا بتوقع انتاج (١٦) م ب ي سنة (١٩٨٣) كما ارادت الارامكو ويبدو ان سقف الاستعدادات الرسمية لا يتعدى (١٢) م ب ي بالرغم من ذلك

بادرت السعودية الى رفع انتاجها في مطلع سنة (١٩٧٩) بمعدل اكثر من مليون برميل في اليوم لسد جزء من الحاجة التي ولدها انقطاع سيل النفط الايراني. غير انه من الصعب النظر الى هذه البادرة الا كبادرة ذات طابع استثنائي. وقد اكدت السعودية انها لا تنوي الاستفادة من هذا الوضع غير الطبيعي الذي يحكمه توقف ثاني مصدر دولي عن الانتاج لكي ترفع اسعار نفطها (انترناشيونال هيرالد تريبيون ٢٧/٢/١٩٧٩). كما ان الخلاف المعروف حول القضية ظل مستعرا اذ كان عبد الهادي الطاهر مدير بترومين يؤكد باستمرار ان رفع حجم الانتاج تدبير استثنائي ردا على تلميحات معاكسة من اليماني. وكان الطاهر قد اكد(MEES ٢/١٠/١٩٧٨) ان السعودية لن ترفع قدرتها الى اكثر من (١٢) مليون برميل في اليوم وذلك بعد سنة (١٩٨١). وقد يكون هناك الى جانب الوضع الايراني سبب اخر لزيادة الانتاج هو ضرورة تموين المال اللازم للخزانة. ذلك ان السعودية توقعت لموازنة (١٩٧٨ ـ ١٩٧٩) مردودا ماليا يفوق (٣٥) مليار دولار من بيع النفط ولكن على اساس (٨,٥) م ب ي بينما كان معدل انتاجها سنة (١٩٧٨) اضعف من ذلك بنسبة (١٦) بالمئة تقريبا.

وكانت السعودية في مطلع (١٩٧٩) قد قالت انها سوف تحافظ على معدلها الرسمي للانتاج (٨,٥) م ب ي، وذلك بعد ان سجلت المملكة في كانون الاول ـ ديسمبر (١٩٧٨) اقصى حد لانتاجها بشكل مطلق وهو (١٠,٠٣) م ب ي ، نظرا لاحداث ايران. غير انها عادت، مع استمرار الانتفاضة الايرانية، فقررت رفع معدلها الى (٩,٥) م ب ي للربع الاول من (١٩٧٩) على ان تعود الى المعدل السابق (٨,٥) في الارباع الثلاثة الباقية من السنة . في هذه الاثناء نشرت نيويورك تايمس (٥/٣/٧٩) مقالا حول عدد من المعطيات التي تتضمنها دراسة الكونغرس عن الاحتياطي النفطي السعودي ومنها انه بمعدل (٨,٥) م ب ي تستطيع حقول الارامكو متابعة انتاجها حتى سنة (٢٠٠٠) ولكن معدل (١٢) م ب ي سوف يقصر

هذه المدة الى (١٥) سنة، اما ان رفع المعدل الى (١٤) او (١٦) م ب ي فان الانتاج سوف يبدأ بالهبوط بعد (٦) أو (١٠) سنوات. كما اظهرت الدراسة قدرا مهمامن العوائق التقنية التي تولدها زيادة الضغط على الابار خصوصا في الغوار.كما تضمن التقرير خبرا يقول ان ارامكو لم تكتشف اي حقل جديد في السعودية منذ سنة (١٩٧٠). هذا واشارت الدراسة الى ان رفع قدرة الانتاج الى (١٦) م ب ي سوف يكلف حوالي (٢٥) مليار دولار وهو رقم اكبر بكثير مما كان متوقعا. كما ان رفع القدرة الى (١٢) م ب ي يتطلب ما لا يقل عن (٥) سنوات. ونشرت الدراسة نفسها بعنوان «مستقبل انتاج النفط السعودي» في مطلع نيسان - ابريل (١٩٧٩) وجاء فيها ان معدل (١٢) م ب ي هو معدل انتاج دائم فقط بعد سنة (١٩٨٧). وكان نشر الدراسة، بشكل واضح جزءا من حملة يقودها السناتور فرانك تشرش رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ ضد المملكة السعودية علما بان الادارة الامركية وشركات النفط الكبرى التي قدمت المعلومات للجنة بأمر من القضاء الاميركي، عارضت بشدة نشر هذا التقرير لعلمها ان المملكة سوف تشعر باحباط كبير. غير ان وكالة المخابرات الاميركية اكدت المعلومات في ١١ تموز-يوليو في المجلة النفطية التي تصدرها (Interrnational Energy Statistical Review) اذ اكدت ان السعودية قادرة على انتاج مستمر لا يتعدى(٩,٥)م ب ي.

ولكن غوغائية السوق في ربيع (١٩٧٩)،بشكل لم تكن السعودية قادرة على ضبطه بتاتا،حملت القادة في الرياض الى التفكير مجددا برفع معدل الانتاج بهدف التأثير على الاسعار، بعد ان عادت الابار الايرانية للعمل. هذا ما صرح به عبد الهادي الطاهر، محافظ بترومين لوول ستريت جورنال في(٣١/ ٥/ ٧٩). ولكن الموضوع يبقى قائما اذ ان زيادة الانتاج الذي تستطيع المملكة القيام بها لا يمكنها، على حد تقدير عدد من المراقبين، ان

«تفرمل» صعود الاسعار بشكل فعال علما بان هذه الزيادة لم يكن لها، في القريب المنظور ان تتعدى مليون برميل في اليوم. المسألة اذن لم تعد متعلقة بالاسعار بقدر ما هي متعلقة بحاجات الغرب الانية من النفط. وان أخذ هذه الحاجات بعين الاعتبار مرتبط بمدى استعداد الغرب والولايات المتحدة تحديدا على عدم «حشر» المملكة في مواقف سياسية هي غير قادرة على تبنيها في الظروف الحالية كتأييد معاهدة كمب ديفيد مثلا او استمرار دعم مصر ماليا.ان مسألة زيادة الانتاج اصبحت اذن، اكثر من اي وقت مضى، مسألة سياسية وان حلها في المستقبل مرتبط برأينا بمدى قدرة واشنطن على «تخويف» السعودية او بكلام اخر على حملها على ممارسة سياسة مناقضة ان لمصالحها الذاتية أم لعلاقاتها الاقليمية. وانطباعنا ان قدرة تضحية السعودية بهذه المصالح محصورة بشكل يسمح بتوقع زيادة محدودة جدا في الانتاج السعودي. اما تخفيض الانتاج فقد أصبح مسألة طواها النسيان، اذ كما يقول اليماني: «لا تستطيع المملكة ان تخفض انتاجها لأنها ستفتح بذلك الباب امام حرب تكون فيها المملكة طرفا وهدفا على السواء»[٥٧].

الفقرة الرابعة :
النفط في خدمة القضية : الحظر

اولا ـ تمايز النفط العربي

تحتل الدول العربية مكانة خاصة بين الدول المنتجة للنفط. ومرد ذلك اولا الى غلبة النفط العربي سواء على صعيد المخزون أو الانتاج أو العائدات، هذا بالاضافة الى ان دول الاوبيك غير العربية (ايران، فنزويلا، نيجيريا، اندونيسيا) هي دول شديدة الاستيعاب ، وهي لذلك، شديدة الاعتماد على عائداتها النفطية، نظرا لكثافة سكانها وضخامة مشاريع التنمية فيها. وهناك بعض الدول العربية التي تعاني من وضع مماثل، وخاصة الجزائر والعراق. الا ان القسم الاكبر من الانتاج العربي يعود الى بلدان تملك مخزونا كبيرا وكثافة سكانية ضئيلة: السعودية، الكويت، قطر، الامارات العربية المتحدة وليبيا. (٥٨).

بيد ان الاهمية الكمية للنفط العربي ، ليست خاصيته الرئيسية. اذ لم يلبث العرب ان ربطوا مواردهم بالنضال من اجل التحرر الوطني. ولا ينبغي ان نعود بهذا الربط الى عام (١٩٧٣). فمنذ عام (١٩٤٧) ، قررت الدول الاعضاء في الجامعة العربية استخدام «سلاح النفط» من اجل تحقيق اهدافها في فلسطين. ولم يترجم هذا القرار، الا في خطوات محددة : اغلاق خط الانابيب الذي يضخ النفط العراقي نحو محطة حيفا او رفض سورية (الذي اسقط عام (١٩٤٩)، بعد انقلاب حسني الزعيم) السماح ببناء خط انابيب الارامكو (التابلاين)، احتجاجا على اعتراف ادارة ترومان

بالدولة اليهودية، وفي عام (١٩٥٦)، كانت ازمة السويس، هي السبب في عدة اضطرابات على الصعيد النفطي: تخريب خطوط الـ(IPC) من قبل سورية واغلاق مؤقت لمصافي بانياس وطرابلس، القرار المصري باغلاق قناة السويس، التي كانت، في تلك الحقبة الممر الرئيسي لعمليات نقل النفط باتجاه اوروبا، تظاهرات عنيفة واعمال تخريب ضد المنشآت النفطية في الكويت ادت الى انخفاض خطير في الانتاج، واخيرا، ضغوطات شعبية تمارس على الدول النفطية لتحذو حذو مصر في قناة السويس ولتعمد الى تأميم ممتلكات شركات النفط.

في حقبة لم تكن الدول المنتجة فيها تسيطر على سير العمليات الانتاجية، كان التعبير عن الخيارات السياسية، يتم اذن عبر عمليات التخريب والاحتجاج الشديد، غير ان تيارا فكريا كان قد بدأ بالبروز: لا يجب ان يكون النفط خارج المعركة على الاطلاق. والمشكلة الوحيدة كانت تنتج من واقع ان البلدان العربية غير المنتجة للنفط (خاصة مصر وسورية) هي التي تنمي، وبقدر كبير من الاصرار، هذا الشعار.

كان ذلك بالغ الوضوح عندما نشبت حرب (١٩٦٧). فقد لجأت السعودية الى الحظر ولكن هذا لم يدم سوى ثمانية ايام، الامر الذي ما كان ليشكل خطرا على الدول المستوردة، بسبب الاحتياطي الذي تملكه. الا ان خطوط الانابيب في سورية وجهت بأكثر من عملية تخريب، واغلقت قناة السويس لسنوات عديدة. وقد وجهت هذه العقبات، كما هو معروف باستخدام ناقلات النفط الكبيرة عبر طريق رأس الرجاء الصالح . لم يؤد فشل عام (١٩٦٧) الى انهاء محاولات الاستخدام السياسي للنفط. وثمة احداث كثيرة، في فترة ما بين (١٩٦٧) و (١٩٧٣). تشير الى الصلة الوثيقة بين النفط والسياسة. ففي عام (١٩٧١) ، انطلق فدائيون فلسطينيون من جزيرة بريم اليمنية الجنوبية، وهاجموا حاملة نفط عبر

مضيق باب المندب. وشهد عام (١٩٧٠)، نزاعا حادا بين سورية والسعودية، بعد ان رفضت دمشق السماح لشركة الارامكو اصلاح خط انابيب «التابلاين»، الذي كان قد تعرض لعملية تخريب من قبل الفلسطينيين في الاراضي السورية.

ثانيا: حظر (١٩٧٣ - ١٩٧٤)

مما لا شك فيه، ان عام (١٩٧٣) قد شهد، ولاول مرة، استعمال «سلاح النفط»، بشكل عام وناجح. فمنذ بداية الحرب في(٦) تشرين الأول - اكتوبر - قام سلاح الطيران الاسرائيلي بقصف الموانىء السورية في بانياس وطرطوس، مما احدث اضرارا كبيرة بخطوط انابيب النفط،بينما كانت العمليات العسكرية تمنع ناقلات النفط من التمون من ميناء صيدا اللبناني. ودعت منظمة التحرير الفلسطينية، منذ (٧) تشرين الاول - اكتوبر الى وقف شامل وفوري لانتاج النفط العربي. وقد حذت بعض الدول العربية حذو المنظمة في دعوتها هذه. في (٩) اكتوبر، دعت الكويت وزراء عشر دول عربية منتجة الى عقد اجتماع، وقد عقد الاجتماع، فعلا، في (١٧) من الشهر نفسه، بحضور وفود تمثل السعودية والكويت والعراق وليبيا والجزائر ومصر وسورية وابو ظبي والبحرين وقطر. وباستثناء العراق، قررت الدول المجتمعة خفض انتاجها بنسبة (٥٪) على الاقل، كل شهر حتى الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي المحتلة عام (١٩٦٧) وحتى الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني. ولن يتوقف هذا التخفيض التصاعدي الا اذا انخفض مستوى الانتاج الى حد «يمنع الدولة المنتجة من تحقيق ما يتوجب عليها محليا وعربيا». وفي اليوم الثاني، يعقد مجلس الوزراء السعودي اجتماعا، ويقرر فيه خفض الانتاج بنسبة (١٠٪) حتى نهاية تشرين الثاني - نوفمبر وان يستمر التخفيض، في ما بعد، بمعدلات يتفق عليها في حينه.

لم يبدأ الحظر الفعلي الا بمبادرات فردية. ففي (١٨) من الشهر نفسه، قررت ابو ظبي، ان توقف تصدير النفط باتجاه الولايات المتحدة، ثم تبعتها ليبيا في (١٩) والسعودية والجزائر في (٢٠)، والكويت وقطر في (٢١) وعمان في (٢٥).

اما تدابير الحظر ضد هولندا فقد بدأت بقرار كويتي في (٢٣)تشرين الأول- اكتوبر ثم تبعتها الدول الاخرى. وفي اوائل تشرين الثاني - نوفمبر كان الانتاج قد انخفض في الكويت بنسبة (٢٥ ٪)، وفي السعودية والجزائر وقطر بنسبة (١٠ ٪) و (٥٪) وفي ليبيا والبحرين ودبي وعمان.

في (٤) و (٥) تشرين الثاني - نوفمبر - كانت المعارك قد توقفت، فاجتمع من جديد وزراء تسع دول اعضاء في الاوابيك، وقرروا رفع معدل التخفيض في الانتاج: التوصل الى (٢٥٪) كحد ادنى من التخفيض (بالنسبة الى انتاج ايلول - سبتمبر). وقرر المجتمعون ايفاد مبعوثين الى اوروبا لشرح وجهة نظرهم. الا ان هذا الموقف المتشدد قد بدأ باتخاذ طابع لين منذ (١٨) تشرين الثاني - نوفمبر: فقررت الدول المعنية التسع عدم تطبيق قرارات التخفيض المرتقب في كانون الأول- ديسمبر بالنسبة الى السوق الاوروبية المشتركة واليابان والفيليبين (٢٨ تشرين الثاني - نوفمبر). ووضعوا حدا اقصى للتخفيض (نحو ٤٥٪ من انتاج عام ١٩٧٢). اما قمة الجزائر العربية (٢٦ - ٢٨ تشرين الثاني - نوفمبر) فقد قررت تصنيف الدول المستوردة كدول صديقة، او محايدة او معادية، وقررت تطبيق الحظر ضد البرتغال، وافريقيا الجنوبية وروديسيا. وفي (٩) كانون الاول - ديسمبر اعلنت الاوابيك انها ترضى باعادة تسليم النفط للولايات المتحدة اذا ما بدأت القوات الاسرائيلية بالانسحاب. وفي(٢٥)كانون الأول- ديسمبر ؛ قررت ان تعيد معدل التخفيض الى (١٥ ٪) من انتاج ايلول - سبتمبر، وان لا تلجأ الى تنفيذ التخفيض المرتقب في شهر كانون الثاني - يناير عام

(١٩٧٤).

وسيتم تكريس هذا التراجع التدريجي ، في (١٨) اذار ـ مارس عام (١٩٧٤) ، برفع الحظر المطبق ضد الولايات المتحدة. وفي (١٠) تموز ـ يوليو عام (١٩٧٤) ، رفع الحظر المطبق ضد هولندا. فهل سيستخدم سلاح الحظر، مجددا، في المستقبل؟ اذا ما كان المراقبون لا يصلون الى وجهة نظر موحدة حول هذه المسألة، فانهم يجمعون على القول بان مثل هذا الحظر (بشكله الفردي على الاقل) يرتبط بالسياسة السعودية بشكل جوهري.

ثالثا: موقف السعودية ونفوذها

ان الدور القيادي للمملكة السعودية قد برز، وبشكل واضح، على صعيد الاستخدام السياسي المباشر للنفط (خفض الانتاج والحظر). وسنرى ان اعضاء الاوابيك بشكل عام قد ساروا، وبامانة، على خطى السعودية، حتى ولو برزت بعض الخلافات (وخاصة حول مسألة رفع الحظر) وحتى لو تفردت العراق ببعض المواقف الخاصة، فان تمحيص هذه المسألة ليظهر، في التحليل الاخير، ان مثل هذه المواقف لم تكن سوى استثناءات. وقد برز دور الرياض القيادي في اكثر من مناسبة.

١ ـ الاستعداد للحرب

من المرجح ان السعودية هي الدولة الوحيدة، التي بادرت الى تحذير الولايات المتحدة، فيما كانت مصر تقوم باستعداداتها طيلة الاشهر التسعة الاولى من عام (١٩٧٣). وقد كلف اليماني بنقل التحذير السعودي خلال زيارته لواشنطن، كما كلف رؤساء الشركات الاعضاء في الارامكو، بمهمة مماثلة من قبل الملك نفسه. وقد اشارت الصحافة الاميركية الى كثرة

اللقاءات السعودية ـ المصرية في الصيف ، وفي (١٠) ايلول ـ سبتمبر صرح الملك فيصل في مقابلة اجرتها معه مجلة نيوزويك، قائلا: «ان المنطق يفرض علينا الا ندع انتاجنا يتخطى حدود استيعاب اقتصادنا. واذا ما قرنا تخطي هذا الحد تلبية لاحتياجات الولايات المتحدة والغرب ، فلن يكون ذلك الا بموجب شرطين: ان تساعد الولايات المتحدة والدول الغربية، المملكة في عملية التصنيع (...) وان يعمل على خلق مناخ سياسي ملائم (يعرقله الان التوسع الاسرائيلي)». وقد بدا ان الملك يتكلم، في تصريحه هذا، باسم مجموع الدول المنتجة، وقد برهن عن ذلك في الاسابيع الخمسة التي تلت هذه المقابلة.

٢ ـ قرار (١٧) تشرين الاول ـ اكتوبر (١٩٧٣)

من الشائع ان هذا القرار ليس سوى نتيجة تبني الدول المنتجة للصيغة التي تقدم بها اليماني. ولم يصدر عن السعوديين او شركائهم ما يكذب هذه الفرضية، التي تفسر، ولو جزئيا، القرار العراقي بالانفصال عن اقتراح يغلب عليه الطابع السعودي. وثمة دلائل كثيرة في هذا القرار تكشف عن اثر الرياض فيه. الدلالة الاولى، وهي اكثر الدلالات اهمية هي ان «سلاح النفط» كان سيستخدم باتجاه تخفيض الانتاج. ولم يكن الحظر ضد الولايات المتحدة سوى مجرد توصية. وكانت الرياض تفرض، بذلك، فهمها لاستخدام «سلاح النفط»: فبدل اللجوء الى عقاب انتقائي، كان هذا الاستخدام بمثابة تحذير لكل الدول الغربية حول الاهمية البالغة التي تعلقها الدول المنتجة على ايجاد حل عادل للنزاع العربي الاسرائيلي. ونذكر هنا ان الرياض قد استطاعت ان تفرض وجهة نظرها، على الرغم من ان الاتجاه الاكثري كان يطالب باتخاذ موقف تأديبي [٥٩]. ونستطيع في الحقيقة ان نؤكد ان اقتراح اليماني لم يكن سوى انعكاس لقرارات كانت قد اتخذت على مستويات ارفع، خلال المشاورات التي عقدها رؤساء

الدول العربية، والتي لعب فيها الملك فيصل دورا مركزيا.

٣ ـ الحظر ضد الولايات المتحدة

غداة اتخاذ قرار تشرين الأول ـ اكتوبر ـ كان الملك فيصل يعتقد ان واشنطن ستفهم ما يعنيه هذا القرار، وان هذا الحليف الكبير سيعمل على ضوئه. وكم كانت خيبة الامل كبيرة، عندما علم العاهل السعودي ان الرئيس نيكسون قد تقدم باقتراح فوري الى مجلس الشيوخ يقضي بمنح اسرائيل (٢,٢) مليار دولار كمساعدة عسكرية، وان الولايات المتحدة قد أعلنت عن القيام بالاستعدادات اللازمة لاقامة جسر جوي باتجاه تل ابيب. كانت الصدمة التي تعرضت لها الرياض قوية. وهي التي استخدمت كل نفوذها لتجعل من قرار الحظر في (١٧) تشرين الاول ـ اكتوبر مجرد توصية موجهة للدول المنتجة، دون اي الزام. وغداة قرار نيكسون بدأت الرياض بفرض الحظر ضد الولايات المتحدة، بموجب قرار نقلته الى الارامكو. ويكتسب نص هذا القرار اهمية بالغة لاكثر من اعتبار. فهو يؤكد ان القرار السعودي قد اتخذ «نظرا لزيادة المساعدات العسكرية الاميركية لاسرائيل». الا اننا نجد صعوبة بالغة في اعتبار ان مثل هذا القرار قد اتخذ خلال فترة لا تتجاوز الاربع وعشرين ساعة: اذ ان دقة الامر الموجه للارامكو لا تدع مجالا للشك في انه كان جاهزا منذ فترة طويلة، كمرحلة متقدمة من الضغط، بعد تنفيذ قرار بتخفيض الانتاج. ويوضح الامر شكل تطبيق الحظر: الصادرات المباشرة او غير المباشرة عبر المصافي المنتشرة في العالم والتي تزود السوق او البحرية العسكرية الاميركية بالنفط. ولم يغب عن نص القرار اي واحدة منها، بينما كان اليباني يذكر الشركة بان ناقلات النفط التي تنقل النفط السعودي، سوف تخضع لمراقبة الاجهزة الالكترونية الحكومية، حتى نهاية رحلاتها.

٤ ـ تصنيف الدول المستهلكة

لم ينس المراقبون؛ في تلك الفترة، كيف صنفت الدول المستوردة الى ثلاث فئات: صديقة، محايدة، ومعادية، وكيف انتقلت بعض البلدان، بسبب سلوكها، من موقع الى اخر. ولكن قليلين هم الذين يعلمون ان هذا التصنيف، قد تم، هو ايضا، بمبادرة سعودية. وكانت الرياض قد وضعت هذه الفئات الثلاث في نص الامر الذي وجهته للارامكو بتاريخ (٢٠) تشرين الاول ـ اكتوبر.

لم يقم الوزراء العرب المجتمعون في (٥) تشرين الثاني ـ نوفمبر، الا بتبني هذا التصنيف وقرروا ايفاد الوزير السعودي والوزير الجزائري بمهمة شرح وجهة نظرهم الى اوروبا والولايات المتحدة. وكان اختيار هذين البلدين، تكريسا للدور الذي اضطلعا به، علما بان الرياض كانت تحاول دائما، ضم الجزائر (وهي بلد تقدمي) الى مبادراتها لتكتسب هذه الاخيرة مقدارا اكبر من النفوذ ولتدفع العراق الى العزلة. وقد تم تبني بعض المقترحات الليبية، لمواجهة الانتقادات التي كانت الدول التقدمية تطلقها ضد ملكيات شبه الجزيرة. لم تكن الغلبة دائما للرأي السعودي: كانت الرياض تسعى لالحاق ضرر اكبر باليابان، وكانت تحاول تجنيب هولندا ولكن ابو ظبي قد تولت الدفاع عن الاولى وادانت الجزائر لاهاي. غير ان الغلبة كانت، في المحصلة الاخيرة، للتصنيف السعودي. وقد برزت هذه الغلبة في اعتبار الدول الاسلامية «كدول صديقة» بموجب اقتراح سعودي.

٥ ـ شروط رفع الحظر

ولقد ساهمت الرياض، الى حد بعيد، في تحديد الشروط التي تلغي اذا ما توفرت مجتمعة مقررات الكويت. واذا كان ثمة انحراف،

فالرياض تتحمل المسؤولية الرئيسية، في ذلك. وقد ذكرت جريدة لوموند في (٢٣/ ١١/ ١٩٧٣)، بالشروط التي وضعها فيصل: ١) الانسحاب الكامل من الاراضي العربية المحتلة، ٢) حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، ٣) التأكيد على عروبة القدس . وقد تبنى الوزراء العرب هذه الشروط، خلال اجتماعهم المعقود في الكويت والذي تغيب عنه اليماني. ولكن في بداية كانون الاول ـ ديسمبر كانت بداية التراجع تلوح في الافق عندما قال اليماني، بمبادرة فردية، في واشنطن: ان بداية انسحاب اسرائيلي تكفي في الوقت الحاضر. وقد خففت الشروط من جديد في (١١) كانون الاول ـ ديسمبر: يكفي ان تقبل اسرائيل بالانسحاب وان تضمن واشنطن تنفيذ هذا الانسحاب. وقد سبق هذا التراجع السعودي، تصريح لسفير المملكة في واشنطن في (٣/ ١٢/ ١٩٧٣) قال فيه: «قلت لكيسنجر اننا نكتفي بخطوة واحدة الى الامام. . .» ولكن من الممكن الا يكون الوزير والسفير السعوديان يعبران، بدقة، عن موقف الملك ، ذلك لأن اليماني قد تراجع عن هذا التصريح عند عودته الى الرياض. وقد صرح في (٢٧/ ١٢/ ١٩٧٧): «ان العرب يقدرون الوجهة الجديدة التي اتخذتها السياسة الاميركية، ولكنهم يعتبرون ان هذه الخطوات لا تكفي». ومهما يكن الامر، فقد كان اليماني قد سمح لنفسه طوال شهر كامل، بتحديد شروط التراجع عن مقررات الرياض، كيفما يرتئي . ولم يكن العامل الحاسم في وضع حد لميله في تخفيف هذه الشروط، تدخل اعضاء الاوابيك، الذين كانوا، على ما يبدو، يوافقون على زعامته، بل ان هذا التفرد لم يتوقف الا بتدخل الملك فيصل نفسه.

٦ ـ رفع او استبقاء الحظر؟

لم تؤد هذه المراوغات الى تصليب موقف الدول المنتجة التي كانت معالم الضعف تبدو عليها منذ بداية كانون الثاني ـ يناير. وقد كانت

التناقضات السعودية هي السبب في هذا الضعف. وقد ساد انطباع بان الرياض لم تعد قادرة، بعد ان اوجدت هذا التيار وقادته، على قيادته بالشكل المناسب. وفي (١٧) كانون الثاني ـ يناير عام (١٩٧٤)، وقع اول اتفاق لفصل القوات بين مصر واسرائيل. ومن الممكن ان يكون اليماني مؤيدا لهذا الموقف. ولكن مهما يكن الامر، فمن المؤكد ان الملك فيصل، وهو اكثر تصلبا، لم يكن يتبنى نفس الموقف، وكان يدافع ، في لقائه مع الرؤساء، السادات والاسد وبومدين في القمة الرباعية في الجزائر (في ١٣/ ٢/ ١٩٧٤)، عن وجهة النظر المتصلبة. ثم اجتمع وزراء النفط العرب، مجددا ، في (١١) و (١٢) و (١٣) اذار ـ مارس: كان فيصل يعرقل امكانية التراجع بينما كان اليماني لا ينفك يصرح بضرورة رفع الحظر. عندها: اخذ الملك السعودي يطالب باجراء فصل للقوات مماثل على جبهة الجولان. ولكن موقف السادات ـ اليماني التوفيقي، هو الذي انتصر في النهاية في(١٨)اذار ـ مارس عندما تم رفع الحظر ضد الولايات المتحدة. فهل بدل فيصل من رأيه، هل كان لا مباليا ام انه رضخ بعد التهديدات الاميركية؟

رابعا: قرار الحظر (١٩٧٣ ـ ١٩٧٤): حالة استثنائية ؟

قبل عام (١٩٧٣)، لم تكن الرياض لتفكر جديا باتخاذ اي قرار بالحظر. فماذا حدث اذن؟ منذ اكتوبر ـ تشرين الاول (١٩٧٣)، كان هذا السؤال يطرح باستمرار، ولكن اهميته قد ازدادت الى حد بعيد، بالنظر الى تعاظم التبعية النفطية للهدف الرئيسي، الولايات المتحدة، ازاء المملكة السعودية. اذ ان الدول العربية كانت تشكل، في تموز ـ يوليو (١٩٧٣)، مصدر (٢٠ ٪) من الواردات الاميركية من النفط الخام، وكانت السعودية مصدر اكثر من نصف هذه الكمية (١١,٥ ٪). وفي عام (١٩٧٨)، كان

النفط العربي يشكل نصف الواردات الاميركية، من النفط ومنها نسبة (٢٥٪) على الاقل من النفط السعودي. فسلاح الحظر قد اصبح اليوم اذن، اخطر بكثير مما كان عليه في السابق. وهذا ما يشكل قوته وضعفه في نفس الوقت. ذلك ان الحظر، يشكل اليوم، خطورة بالغة على الاقتصاد الغربي، الذي لم يخرج من ازمته قويا، وان استخدامه ليثير ردة فعل عنيفة ضد القوى التي تستخدمه. ويبدو ان السعوديين قد باتوا موقنين من ذلك وباستطاعتنا الاعتقاد ان الطاقم الحاكم - اليوم - لا يميل الى استخدامه مجددا. وخاصة الامير فهد، الذي صرح علنا وفي اكثر من مناسبة بعدم استخدام الحظر مجددا.

بالامكان الاعتقاد ان اعتبارات اخرى ستمنع استخدام هذا السلاح في المستقبل واول هذه الاعتبارات المخزون الذي كونته البلدان الغربية، ونظام التوزيع المتوقع في حال حدوث ازمة. وتتيح هذه التدابير، بان تعمل الدول المعنية، خلال فترة محددة من الزمن، وبمختلف الوسائل، من اجل استئناف الضخ. ولا يستبعد احتمال استخدام القوة: وقد كررت ادارة نيكسون - فورد والسيد كيسنجر، هذا التلويح مرارا. ويبدو ان السيد شلسنجر وهو احد مساعدي نيكسون، الذين استعادتهم ادارة كارتر، يؤيد مثل هذا الخيار، وكان البنتاغون الاميركي، الذي لمح الى تدابير رادعة، قد احدث ضجة اعلامية كبيرة حول «مناورات القتال في الصحراء» التي نفذتها مشاة البحرية الاميركية. ومهما يكن الامر، فلا يمكن ان نسيء تقدير هذه التحذيرات واستعراضات القوى المنسقة.

ومما يستبعد احتمال استخدام الحظر ايضا، التبعات الخطيرة التي قد تترتب عليه، ولذلك فان جهود الدول المنتجة منصبة لايجاد وسائل مماثلة، لا يثير تطبيقها مثل هذه التبعات. ان المسألة اليوم هي مسألة رغبة السعودية في زيادة انتاجها ام في عدم زيادته، علما بان انتاجها من النفط لا

يزال دون الـ(٩)ملايين برميل يوميا، وفي العالم الغربي، تتعاظم الحاجة للنفط باستمرار، بينما تجف الابار تباعا. ان الطابع الجماعي لحظر عام (١٩٧٣)، قد استبدل اذن بتمحور حول منتج واحد: السعودية، التي تستطيع، وحدها، ان تلبي، لحد ما، تعاظم هذه الاحتياجات، وهذا ما يضاعف من اهميتها ويضاعف من الخطر المحدق بها. ويبدو ان السعوديين قد باتوا اليوم، واكثر من اي وقت مضى، يؤمنون بانه، قدر الامكان، لا ينبغي مزج النفط بالسياسة»[٦٠].

خلاصة

« كقوة نفطية غنية، محافظة، ومحاطة بالخطر، اهتمت السعودية بمصلحتها الخاصة القائمة على تثبيت افضل علاقات ممكنة مع الغرب والولايات المتحدة، حليفها الأول في مجابهة خطر التوسع السوفياتي في المنطقة »[٦١]، إن هذا الحكم يبدو لنا صحيحا، على الأقل في جزئه الأول: أن المملكة مستعدة للتضحية بمصالحها النفطية لقاء استمرار امنها واستقرارها كما تراهما. ويبدو، في معظم الوقت، ان الرياض تسدّد، من خلال النفط ما يتوجب عليها ازاء واشنطن لقاء قيام هذه بحمايتها، أي، فعلاً بضمان استمرار السلطة القائمة فيها. ولا يتوضح هذا الانحياز فعلاً إلا من خلال السياسة « المفرملة »، المتحفظة والمناهضة احياناً التي تنتهجها المملكة ازاء شركائها في الاوبك او اشقائها في المجموعة العربية. ونخلص هنا في ما يعنينا الى ان الاتجاه الوطني السعودي في المضمار، النفطي على الاقل، هو في مسار تنازلي منذ ايام الملك عبدالعزيز (الذي لم يقبل بدخول شركات النفط الى ارض مملكته الا بعد تردد طويل وبمواجهة خطر الافلاس وبشرط اقصاء الشركات المرتبطة ببريطانيا، الدولة الاستعمارية المهيمنة انذاك) الى سعود (الذي بادر ؛ ولو لفترة قصيرة، الى تحسين موقع المملكة في وجه الشركات) الى فيصل (الذي كان يردد باستمرار ان النفط والسياسة مادتان لا ينبغي مزجهما ثم اضطر الى تطبيق حظر نفطي

ناجح) الى ايام خالد ـ فهد ـ اليماني ، الذين يظهرون ترددا ، كبيراً في الاحتفاظ بنفس القدر من الوطنية في وضع سياستهم النفطية . هل اثرت المداخيل النفطية على روح السعودية الوطنية سلبياً ؟ هل هو تراجع المد القومي العربي ؟ هل هي شراسة واشنطن في الدفاع ليس عن مصالحها فحسب بل عن رخاء الاميركيين اليومي؟ هل ان اغتيال فيصل شكل تحولاً كبيراً لم يشعر بخطورته في حينه؟ لا شك ان كل هذه العناصر صحيحة . ولكن منتقدي هذا التوجه وهم كثر حتى ، على ما يبدو ، داخل الاوساط الحاكمة نفسها ، يعتبرون ان هذه السياسة النفطية التي تزداد تراجعاً ما هي سوى شكل من اشكال الانحياز لواشنطن ، الذي تعبر عنه بشكل اكثر وضوحاً سياسة المملكة المالية .

هوامش الفصل السادس

(١) PETER ODELL, **Oil and World Power,** p.180

(٢) E. PENROSE, in **The Middle East: Oil, Politics and Development** (J.D. ANTHONY ed.), p.3

(٣) لا نجد ضرورة هنا في عرض تفاصيل كثيرة حول هذه المرحلة . انظر كتاب ستوكينغ المثبت في المراجع الفصل الثالث والخامس عشر ، والسادس عشر .

(٤) عندما حاولت حكومة مصدق تأميم الشركات العاملة في ايران . لم تنجح محاولتها مما ادى الى سقوطها بسبب ما اثارته هذه المحاولة من ردود فعل عنيفة لدى الدول الغربية .

(٥) وتدل بعض الاحاديث الدائرة في المجلسين على اهتمام بالغ بهذه المسألة .

(٦) **Arab Oil and Gas,** 1 — 1 — 76

(٧) **Arab Oil and Gas,** 1 — 3 — 1976

(٨) **Le Monde,** 26 — 2 — 1977 et **IHT**8 — 3 — 1977.

(٩) عالم النفط ، ٨/ ٢/ ١٩٧٦ .

(١٠) عالم النفط ٢٢/ ٧/ ١٩٧٨ ، زادت شركة موبيل ، التي كانت اصغر المجموعات ، حصتها الى نسبة ١٥٪ ، ووقعت اتفاقيات صناعية ضخمة مع المملكة . وصرح رئيس مجلس ادارتها «ان كل شيء يحدو بنا للقول بأن الارامكو ستستمر ككيان حي وان السعودية ، هي مستقبلنا » . المرجع المذكور ، ٦/ ١١/ ١٩٧٥ .

(١١) انظر جواد العطار ، تاريخ النفط في الشرق الاوسط . ص ٩١.

(١٢) فسرج .ماكغي (G. McGHEE ، وهو كان مساعد وزير الخارجية آنذاك ، موقف واشنطن في عام ١٩٤٧ على الشكل التالي : «لقد شعرنا انه على قدر كبير من الاهمية ، من اجل استقرار انظمة المنطقة ومن اجل سلامة الشرق الاوسط بجمله ومن اجل بقاء امتيازاتنا النفطية ، هناك ان نوفر للسعوديين مقدارا من الفائدة على حساب خزانتنا » . في

JOE STORCK, **Middle East Oil and the Energy Crisis,** p.47

(١٣) جريدة لوموند عدد ٢٣/ ١٢/ ٧٣ .

(١٤) جريدة لوموند عدد ٢٧/ ١٢/ ٧٣ .

(١٥) انظر الفصل الرابع (الفقرة الرابعة) .

V.H. OPPENHEIM, **Why Oil Prices Go** up The Past, in **Foreign Policy** No.25, pp.24 — 57.

(١٧) انظر ايضا «نيوزويك»، عدد ٣/ ٣/ ١٩٧٥، وعالم النفط، عدد ٢٠ و ٢٧/ ٩/ ٧٥ .

(١٨) اقتطفت هذه الاقوال من OPPENHEIM ، المرجع المذكور ، ولا ينبغي الاعتقاد انها تعبر عن رأي معزول ، فقد رأى العديد من المراقبين ، منذ الاسابيع الأولى ، ان واشنطن تقف وراء رفع الاسعار (انظر نيوزويك ١٠/ ١٢/ ٧٣) ، وردود فعل بعض اعضاء مجلس الشيوخ في Persian Gulf 1974)، ص ٨٣ ، ٨٨ ، ١١٢ - ١١٤، ١٥٨) ، الذين شككوا بالتصريحات الرسمية . وقد اشير ايضا الى ان الرئيس فورد قد رفض اقتراحا ببيع نفط الاسكا لكندا بسعر ٧,٤٠ دولارات اميركية/ البرميل، مما كان يؤثر على ارتفاع الاسعار. وفي نفس الفترة، يؤكد رئيس المستشارين الاقتصاديين في الحكومة الاميركية ان ازمة النفط لا تؤثر الا فيما ندر ، على التضخم في الولايات المتحدة . ولا تقل لهجة ب. أوديل (P.ODELL) ، الانتقادية ، وهو مراقب موثوق ، عن لهجة اوبنهايم (المرجع المذكور ص ١٩٤-١٩٦) . فيكتب اوديل قائلا : «في اعوام ١٩٧٠ - ١٩٧٣ ، كانت الشركات تتظاهر بأنها تصارع الاوبيك بينما كانت في الواقع، تتعامل معها » . ويضيف قائلا : « (لذلك) فقد تشكل حلف مقدس بين الولايات المتحدة ، والشركات ، والاوبيك ، للنيل من مصالح المستهلكين». وستؤكد «الواشنطن بوست» ،هذا الكلام فيما بعد (عدد ١١/ ١١/ ١٩٧٧) ، عندما تؤكد ان الولايات المتحدة قد افادت من ارتفاع الاسعار وان علاقاتها بالاوبيك هي علاقات شراكة وتعاون . وتقول الصحيفة ان المكاسب التي حققتها واشنطن من جراء ذلك هي : ١) تعاظم حصة الولايات المتحدة في التجارة الدولية على حساب اوروبا واليابان ، ٢) تحسن قيمة الدولار بنسبة ١١٪ ، ٣) عودة القسم الاكبر من البترو دولار الى الولايات المتحدة ، ٤) تقدم مؤشر النمو الاقتصادي .

(١٩) لوموند عدد ٢٧/ ١٢/ ٧٣ .

(٢٠) لوموند ٢٨/ ١/ ٧٤ .

(٢١) لوموند ١٠/ ١/ ٧٤ .

(٢٢) لوموند ٨/ ٢/ ٧٤

(٢٣) لوموند ١٢/ ١١/ ٧٤ .

(٢٤) International Currency Review ، استندت اليها مجلة عالم النفط عدد ٢٨/ ٥/ ٧٧ وقد كذبها ابا الخيل ، (المرجع السابق ، عدد ٢٤/ ٩/ ٧٧) وفهد (باري ماتش، ٢١/ ٤/ ٧٨) . إلا أن هذا لا ينفي كون الادارة الاميركية الجديدة قد تبنت مشروعا مماثلا ، قدمه شلسنجر للسعوديين في كانون الثاني - يناير عام ١٩٧٨ (عالم النفط ٢١/ ١/ ٧٨) .

(٢٥) Arab Oil and Gaz ، ١٦/ ٢/ ١٩٧٦ ، ص ١٥ .

(٢٦) نيويورك - تايمز ، ١٣/ ٣/ ١٩٧٦ .

(٢٧) جريدة لوموند عدد ١١/ ٦/ ١٩٧٦ .

(٢٨) جريدة لوموند عدد ٢٠ و ٢١/ ١٢/ ١٩٧٦ و واشنطن بوست ١٠/ ١٢/ ١٩٧٦ .

(٢٩) IHT, 22 — 12 — 1976

(٣٠) Le Monde, 25 — 12 — 1976

(٣١) م ب ي : مليون برميل في اليوم IHT, 28 — 12 — 1976

(٣٢) IHT, 19 — 12 — 1976

(٣٣) IHT, 6 — 1 — 1977, et WP 12 — 1 — 1977.

(٣٤) نيويورك تايمز ٢٨/ ١/ ٧٧ .

(٣٥) IHT ٢١/ ٢/ ٧٧ .

(٣٦) نشوب حريق كبير في آبار ابقيق .

(٣٧) IHT مصدر سابق

(٣٨) انترناشيونال هيرالد تريبيون ، ٢٨/ ١٢/ ١٩٧٦ .

(٣٩) النهار ١٧/ ٤/ ١٩٧٧ .

(٤٠) لوموند ١٨/ ٥/ ١٩٧٧ .

(٤١) لوموند عدد ٢٢/ ٥/ ١٩٧٧ .

(٤٢) لوموند عدد ٢٦/ ٢/ ١٩٧٧ .

(٤٣) انترناشيونال هيرالد تريبيون ١٣/ ٧/ ١٩٧٧ .

(٤٤) عالم النفط، ٨/ ٧/ ١٩٧٨ .

(٤٥) عالم النفط، ٢٧/ ٢/ ١٩٧٨ و ٢٦/ ٨/ ١٩٧٨ .

(٤٦) عالم النفط، ١٦/ ٨/ ١٩٧٥ .

(٤٧) المرجع السابق ، ١٢/ ١١/ ١٩٧٧ .

(٤٨) لوموند ٢٩/ ١/ ١٩٧٤ .

(٤٩) لوموند ٣/ ١٢/ ١٩٧٤ و ١٢/ ١٢/ ١٩٧٤ .

(٥٠) لوموند ١٨/ ٦/ ١٩٧٥ .

(٥١) عالم النفط ١٨/ ١٠/ ١٩٧٥ .

(٥٢) الذي تكون منذ ٣٠/ ٧/ ١٩٧٧ ولكنه بالفعل لاقى صعوبات هائلة اخرت انشاءه عقداً من الزمن .

(٥٣) الأنوار ، ٢١/ ٥/ ١٩٧٧ .

(٥٤) عالم النفط، ٢/ ٧/ ١٩٧٧ .

(٥٥) عالم النفط، ٣/ ٨/ ١٩٧٧ .

(٥٦) عالم النفط، ٣/ ٦/ ١٩٧٨ .

(٥٧) النهار العربي والدولي، ٢٣/ ٧/ ١٩٧٧ . والواقع انه ، بعد تردد طويل ، قررت الرياض رفع معدلّ انتاجها في اول تموز - يوليو ١٩٧٩ بهدف دعم المبادرة الاميركية باتجاه الفلسطينيين . وفي ٩/ ٧/ ٧٩ ، كشف البيت الأبيض ان الرئيس كارتر تلقى تعهداً من الامير فهد بزيادة الانتاج . الا انه في الحالتين ، اشار الخبر الى ان القرار « محدود في الزمن » أي بكلام آخر ، مشروط بتقدم في سبيل الحل الشامل للصراع العربي الاسرائيلي ، هذا بالرغم من ان الناطق باسم البيت الأبيض اجاب على سؤال عن الرابط بين المسألتين بقوله : « طبعاً ، ليس هناك علاقة » .

(٥٨) نذكر ان للبلدان العربية منظمة خاصة للنفط : الاوابيك وهي تتبع خط الاوبيك في كل المسائل غير العربية .

(٥٩) LENCZOWSKI, **Middle East Oil...**, p.16

(٦٠) عديدة هي التصريحات السعودية والاميركية التي تستبعد استخدام سلاح الحظر (هذه التصريحات تؤكد رأينا وان كنا لا نرسيه عليها) . انظر من بين مراجع اخرى : نيوزويك ١٣/ ١/ ١٩٧٥ و ٦/ ٦/ ١٩٧٧ . الانوار ٢١/ ٥/ ١٩٧٧ . اما في ما يختص بواشنطن ، فقد اشتدت لهجتها ، لان كارتر قد اكد ، بعد توليه منصب الرئاسة بأسبوعين او ثلاثة ، بأنه سيرد على اي حظر نفطي ، بحظر اميركي في المواد الغذائية ، والسلاح وقطع الغيار . غير ان اتفاقية كامب ديفيد اعطت املاً جديداً لاولئك الراغبين باستعمال سلاح النفط . ففي ١٨/ ١١/ ١٩٧٨ مثلاً اشارت اذاعة الرياض الى ان حظر ١٩٧٣ يمكن استعماله مجدداً والى انه كان ناجحاً لردع اعداء العرب ، حتى اليماني نفسه اضطر الى قدر من التراجع(MEES ٢٩/ ١/ ٩٧٩) حين قال : « ان النفط كان دائماً مادة استراتيجية . . . نحن فقط نحاول الا نستعمله كوسيلة سياسية بشكل يومي، غير ان هذا التراجع الى مواقع «وطنية» رافقه قدر أكبر من التهديدات والضغوط الأميركية (راجع الفصل الرابع).

(٦١) ريتشارد جونز في « فاينننشال تايمز » ٢٦/ ٣/ ١٩٧٩ .

الفصل السابع

مال وسياسة

عام (١٩٧٨)، احتلت المملكة السعودية المرتبة الثانية بعد المانيا الاتحادية في مجال الاحتياطي النقدي. وتتراوح قيمته بين (٧٠) و (١٠٠) مليار دولار. كما ان مداخيلها السنوية، المعزوة بنسبة (٩٠٪) الى النفط، قد تجاوزت مبلغ الاربعين مليار دولار، الامر الذي سيسمح لها بمتابعة تنفيذ خطتها الخمسية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠) [التي تتجاوز كلفتها الـ ١٤٠ مليارا]. وبالاستمرار في التوزيع السخي للهبات والقروض والاستثمارات على دول مختارة بعناية. بالطبع ، ان السعودية تعاني التضخم الذي يرافق اجمالا هكذا انفاق، لكنها تستطيع السماح لنفسها بنسبة تضخم مرتفعة (٣٠٪ حسب اكثر التقديرات لسنة ١٩٧٧) دون اذى كبير. فالسعودية دولة اصبحت غنية وغنية جدا في مدى بضعة عقود، كي لا نقول بضع سنوات، اذ سجلت سنة (١٩٧٣) وحدها تضاعف مداخيلها اربع مرات.

ان الغنى سلاح ذو حدين، كما قال مرسيل مرل. وقد تحدثنا سابقا عن الخطر الذي يحيق ببلد مفرط الثراء، ضئيل السكان، ضعيف الدفاع (الفصلان الثاني والخامس). ان مثل هذا البلد، الذي يعتبر استقراره حيويا بالنسبة للاقتصاد العالمي (الغربي على الاقل) يفقد الى حد كبير صفته كلاعب يسعى للاغتناء (ينظر اليه كهدف للمنافسة بين الامم) لكي

يصبح هو نفسه، بمماثلته بغناه، رهان تنافس اللاعبين الدوليين المؤثرين بدءا بالدول الكبرى والشركات المتعددة الجنسية.

غير ان هذه المماثلة مزدوجة: فالدولة السعودية معروفة اليوم اولا بالثروة التي تملكها. لكن، داخليا، يصعب فصل هذه الدولة عن السلطة التي انشأتها، تاريخيا. لهذا، فان الثروات هي ايضا سلاح «لتعزيز وتوسيع المكتسب، والقدرة العسكرية والنفوذ السياسي»[1]. لكن الثروة السعودية (اشكالها، وهوية الذين يريدونها واستخدامها الداخلي) مجهولة الى حد كبير. فالسرية والاسطورة يحيطان بها من كل جانب. الاولى يحافظ عليها الحكام انفسهم، كعادتهم في كل مسألة حساسة اما الثانية فقد ضخمتها اخطاء الخبراء والصحافيين الباحثين عن الاخبار الشديدة الاثارة. وسوف نطرح من جهتنا، بما ان الوضع المالي للمملكة قد اصبح معروفا (راجع الفصل الثاني، الفقرة الثانية)، ثلاثة معايير لتحديد الطريقة التي تتبعها المملكة في استخدام ثروتها في السياسة الخارجية، ١) التبادلات الاقتصادية مع الدول الاخرى، ٢) الاستثمارات خارج المملكة، ٣) واخيرا المساعدة للدول الاخرى.

الفقرة الاولى:

التبادلات الاقتصادية

عام (١٩٧٧) كان النفط يشكل (٩٩,٩٪) من الصادرات السعودية. ولن نشدد ابدا بشكل كاف على خطورة هذه الظاهرة التي ستتجلى بصورة افضل عندما نقارنها بالسلع الشديدة التنوع التي يتوجب على المملكة استيرادها. ان دراسة التبادلات الاقتصادية للمملكة مع الدول الاخرى تثير اذا مسألة وحيدة هي: مسألة المستوردات. فهذه الاخيرة تدل في نفس الوقت على تبعية المملكة وعلى قوتها. وسوف نعطي لكلمة «تبادلات» مدلولا واسعا وندرس من خلالها: طبيعة الواردات ومصدرها، المساهمة في تنمية البلد كوسيلة اساسية لتكونها، واخيرا مسألة المقاطعة العربية التي تستطيع الحد منها كثيرا.

اولا ـ التبادلات التجارية

١ ـ ماذا تستورد المملكة؟

اذا درسنا تكون المستوردات السعودية، يمكن ان نلاحظ بانها مشابهة لمستوردات دول المنطقة الاخرى: المواد الغذائية، الضرورية بسبب طبيعة البلد الصحراوية، التجهيزات المستوردة للتنمية، سلع استهلاكية كمالية الخ... على مر السنوات الثلاثين الاخيرة، زادت المملكة كثيرا من عدد شركائها، ذاهبة الى حد استيراد بضائع منتجة في الدول الاشتراكية التي لا تقيم معها علاقات دبلوماسية. والجدول اللاحق يبين التنوع المفرط وكذلك الطابع الحيوي للسلع المستوردة:

جدول رقم (٢٣)

الواردات السعودية ضرورية (بضع سنوات مختارة)

الفئة	١٩٥٨	١٩٦٣	١٩٧٢	١٩٧٥
مواد غذائية	٣١٧ (٣٢,٨٪)	٣٩٦ (٣١,٣٪)	١٢٢٢ (٢١,١٪)	٢٣٦٦ (١٧,٨٪)
مواد نسيجية	١٠٦ (١١,٠٪)	١٠٣ (٨,١٪)	٣٤٤ (٥,٩٪)	١٠٤٢ (٧,٨٪)
مواد بناء	٨٩ (٩,٢٪)	١٥٢ (١٢,٠٪)	٤٨٠ (٨,٣٪)	٩١٨ (٦,٩٪)
آلات وسيارات	٢٥٦ (٢٦,٥٪)	٣٢٠ (٢٥,٣٪)	١٦٨٦ (٢٩,٢٪)	٥٤٧٥ (٤١,٢٪)
اعتدة عسكرية**	- -	- -	١٠٦٢ (١٨,٤٪)	- -
مواد كيميائية	٥٧ (٥,٩٪)	٧٣ (٥,٨٪)	٢٤٤ (٤,٢٪)	- -
مختلف	١٤٠ (١٤,٥٪)	٢٢٢ (١٧,٥٪)	٧٣٢ (١٢,٦٪)	٣٤٧٨ (٢٦,١٪)

(*) ـ الأرقام بملايين الريالات السعودية .

(**) أعوام ١٩٥٨ ، ١٩٦٣ و ١٩٧٥ ، وردت الأعتدة العسكرية في فئة « مختلف » ، وكذلك بالنسبة للمواد الكيميائية لعام ١٩٧٥ .

أ ـ إن السنوات الأربع المختارة تمثل اربع مراحل مختلفة . المرحلة الأولى تشكل إحدى أواخر سنوات الهدر الجامح في عهد الملك سعود بينما شهد عام (١٩٦٣) وجود الملك فيصل في الحكم وكون صورة عن تخطيط جديد لمالية الدولة ، وشكل عام (١٩٧٢) سنة بداية تحقيق الخطة الأولى ، التي اطلقت عام (١٩٧٠) ، أخيراً ، تلا عام (١٩٧٥) الاغتناء المفاجيء لعام (١٩٧٣) . غير أن هذه السنوات الأربع تبرز سمات أساسية متشابهة إلى حد ما ، والتي تتأكد هنا . تشكل المواد الغذائية حتى نهاية الستينات حوالي (٣٠٪) من مجموع المستوردات ، وهي نسبة ضخمة لبلد بمثل هذه الضآلة السكانية . طبعاً ، ستنزع حصة المواد الغذائية إلى الانخفاض نتيجة ازدياد المداخيل ومشاريع التنمية . لكن هذا لا يعني بأنها تتراجع أو تستقر ، إذ انها قد ارتفعت ستة أضعاف خلال ثلاث عشرة سنة (١٩٦٣ ـ ١٩٧٥) مقابل زيادة سكانية قدرها

(٣٠ إلى ٤٠٪) . وعام (١٩٧٥) ، حين إصدار الخطة الثانية ، كانت المملكة تستورد القسم الأعظم من حاجاتها إلى القمح (٨٥٪) واللحوم (٤١٪) والدواجن (٧٨٪) والبيض (٧٣٪) . وبدا الارتفاع مستمراً منذ ذلك الحين . في عام (١٩٧٦) ، استوردت المملكة مواد غذائية بقيمة (١٩٧٤) مليون دولار (+ ٢٩٪) ، وعام (١٩٧٧) وصلت القيمة إلى (١٢٨٥) مليون دولار (أي بزيادة قدرها ٣٢٪ بالنسبة للسنة السابقة) .

ب ـ لقد ازدادت حصة التجهيزات الصناعية ازدياداً كبيراً ، سواء بالأرقام المطلقة أم بالنسبة المئوية . وحتى عام (١٩٧٦) ، كانت تشكل حوالي ربع مجموع المستوردات ومع اطلاق مشاريع التنمية ، ارتفعت بسرعة كبيرة لكي تصل إلى (٣٠٪) من المستوردات عام (١٩٧٢ ـ ١٩٧٣) وتتجاوز الـ (٤٠٪) فيما بعد . في الواقع ، إن هذه الفئة تشتمل على نوعين من السلع السريعة الانتشار : الآلات المنزلية المنتشرة بين عدد أكبر من المنازل، والآلات الصناعية .

ج ـ إن تبعية المملكة ليست أقل وضوحاً في مجال مواد البناء الأساسية . فهي تشكل حوالي (٨٪) من مجموع المستوردات . ويميز هذه التبعية التأخر الكبير في مشاريع التجهيزات الأساسية ، المعزو إلى فقدان الخشب والصلب وبخاصة الأسمنت . لقد استورد هذا الأخير غالباً بواسطة الطيران ، وبلغت اسعاره ارقاماً خيالية .

د ـ إن مواد صناعية مختلفة تحتل مكانة هامة . فالمملكة تستورد كل الأدوية والعطورات التي تستهلكها ، وتقريباً كل السلع النسيجية والألبسة . إن هذه الفئات تتجاوز وحدها نسبة العشرة بالمائة (١٠٪) من المجموع .

هـ ـ لا تزال الصناعة العسكرية للمملكة في طور التكون : فالمصانع القليلة الموجودة تعمل بنمط بطيء لعدم توافر اليد العاملة المؤهلة . وما زال مشروع الخرج الضخم في مرحلة الدراسة . إن نفقات المملكة العسكرية التي بلغت (١٨,٤٪) من واردات عام (١٩٧٢) ، قد استمرت في التزايد بعد (١٩٧٣) [راجع الفصل الخامس] . وبلغت نسبتها (٣٠٪) عام (١٩٧٧) .

٢ ـ من أين ؟

أ ـ السيطرة الغربية

إن الواردات السعودية ، سواء كانت مواد أساسية (أغذية ، بناء) أم مواد مصنّعة (تجهيزات ، مواد صناعية ، أسلحة) تأتي في أكثريتها الساحقة من الدول الرأسمالية المصنّعة : أميركا الشمالية ، أوروبا الغربية ، اليابان . ذلك ان السلطة تريد الحد بقوة من علاقاتها مع الدول التي تدين نظامها أو توجهها ، على نحو شبه تيولوجي ، بتهمة الالحاد [٢] . أما دول المنطقة ، فهي لا تبدو قادرة على سد حاجات المملكة لأنها تعاني النواقص نفسها والتبعية نفسها .

ومن خارج المجموعات الثلاث التي سنحاول ربطها في مثلث واحد ، لم تكن المملكة حتى عام (١٩٥٩) تستورد سوى (٤٤٪) من حاجاتها . وقد هبطت هذه النسبة عام (١٩٦٣) إلى (٣٩٪) . في السبعينات ، ومع إطلاق مشاريع التنمية ، ستنزع هذه النسبة أيضاً إلى مزيد من الانخفاض : (٣٨٪) عام (١٩٧٠) ، و (٢,٢٥٪) عام (١٩٧١) و (٩,٢١٪) عام (١٩٧٢) و (١٦٪) فقط عام (١٩٧٣) . بالمقابل ، ارتفعت صادرات دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) إلى المملكة بمعدل مدهش . ففي سنة واحدة ، انتقلت من (٢,٧) مليار دولار أميركي (١٩٧٤) إلى (٥) مليارات دولار (١٩٧٥) . إن السيطرة شبه المطلقة لحوالي عشر دول مصنّعة على السوق السعودية (نحو ٩٠٪ من مستورداتها عام ١٩٧٦) تثير أكثر من مسألة بالنسبة لبلد حريص على استقلاله . وتتكوّن إحدى أخطر هذه المسائل من العزلة الاقتصادية العميقة للمملكة في المنطقة : فهي تستورد من الدول المحيطة بها اليد العاملة انما القليل القليل من السلع ، ثم إن علاقاتها الاقتصادية مع هذه الدول متناسبة عكسياً مع علاقاتها السياسية ، والدينية والثقافية . إن حصة الشرق الأوسط في السوق السعودية تميل الى الانخفاض ، حتى بالأرقام المطلقة . عام (١٩٥٩) كانت

تشكل (٢٥٪) من المجموع و (٤,١٩٪) عام (١٩٦٣) ، لكنها أصبحت طفيفة في الأعوام التالية : (٢,١٩٪) عام (١٩٧٠) و (٦,٩٪) عام (١٩٧١) و (٩,٨٪) عام (١٩٧٢) وفقط (٣,٦٪) عام (١٩٧٣) [١٢٠ مليون دولار] .

ومن الدول العربية ، كان لبنان وحده شريكاً هاماً للمملكة . طبعاً لبنان ما قبل الحرب الأهلية . إن مواده الزراعية ، والغذائية (سكاكر ، معجنات) ومواده المصنعة (المفروشات) ، واسمنته ، قد أحرزت نصيباً من السوق السعودية ، لم يكن متوقعاً ، نظراً لحجم البلد . حتى وقوع الحرب الأهلية عام (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦) ، كان لبنان البلد الوحيد غير العضو في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الذي برز في عداد أهم شركاء المملكة العشرة ، فاحتل عموماً المرتبة الخامسة متقدماً على فرنسا وايطاليا وهولندا . وكانت حصته من السوق حوالي (٥٪) كما بلغت احياناً أرقاماً أعلى (٤,١١٪) عام (١٩٧٠) . لكن ، منذ عام (١٩٧٤) ، بدأت هذه النسبة تنخفض وتتدنى كثيرا مع التدمير شبه الكامل للبلاد . من جهة أخرى ، إن ما شجع الصادرات اللبنانية التي تضاعفت أربع مرات بين عامي (١٩٦٧) و (١٩٧٣) ، منتقلة من (٥,٢٢) مليون دولار إلى (٩٠) مليون دولار هو اغلاق قناة السويس الذي نجم عنه ارتفاع أسعار السلع الأوروبية بسبب طول مسافة الشحن . لذلك فان نسبة لبنان في السوق السعودية لم تتعد (٨,١٪) سنة (١٩٧٨) .

ب ـ المنافسة

إن السوق السعودية هي سوق خيالية ، إذ أن حاجات البلاد هي بمثل ضخامة مواردها . من هنا ، كان التنافس الحاد للدول المصنعة من أجل الحصول على نصيب ، واسع قدر الامكان ، في هذه السوق . وتعود حدة المنافسة إلى كون جميع هذه الدول قد تأثرت ، قليلاً أو كثيراً ، بالأزمة الاقتصادية الناشئة منذ ما قبل « أزمة الطاقة » . إن مجرد كون الحصة الحكومية من هذه الواردات حصة كبيرة ، لدليل على تورط حكام الرياض مباشرة في هذه

المنافسة ، التي يحاولون ادارتها للحد من تبعيتهم المتعددة الأشكال . لكن ما
يحد من استخدام هذه المنافسة بين الدول الرأسمالية هو التفوق القديم والمستمر
للولايات المتحدة ، الذي يحدد المصدرون الآخرون أهدافهم تبعا له ، والذي
يقتضي على المملكة أن تأخذه بعين الاعتبار . منذ بعيد الحرب العالمية الثانية ،
كان المركز الغالب للولايات المتحدة واضحاً . آنذاك ، كان ذلك معزواً ، بوجه
خاص ، لميل شركة ارامكو - التي كانت تدير المشروع الوحيد الجديد بهذا الأسم
في البلاد - إلى طلب بضائعها من بلدها الأصلي . ففي عام (١٩٥٢) ، كانت
(٧٢٪) من مستوردات المملكة (تجهيزات نفطية قبل كل شيء) تأتي من
الولايات المتحدة . بعد هذا التاريخ انخفضت هذه النسبة الاستثنائية : (٢٦٪)
عام (١٩٥٨) و (٢٠,٤٪) عام (١٩٥٩) و (٢٠,٥٪) عام (١٩٦٠) . إن
إصدار الخطة الخمسية الأولى عام (١٩٧٠) يتفق مع توسيع الحصة الأميركية في
السوق السعودية : (١٢٦) مليون دولار عام (١٩٧٠) (١٧,٧٪) ، (١٨٠)
مليون دولار عام (١٩٧١) [١٩,٥٪] ، (٣٤٦) مليون دولار عام (١٩٧٢)
[٢٥٪] و (٤٨٦) مليون دولار عام (١٩٧٣) [٢٥,٦٪] , وبعد « الازدهار
المفاجىء » لعام (١٩٧٣) ، لم يتبدل التفوق الأميركي على بقية الدول
المصنعة . وعام (١٩٧٤) ، استحوذت الولايات المتحدة على (٣٠٪) من
صادرات دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى المملكة (٨٣٥ مليوناً)،
وعلى (٣٠٪) أيضاً عام (١٩٧٥) [١٥٠٢ مليون] . وعام (١٩٧٦) ، تضاعف
هذا الرقم وتجاوز بكثرة الثلاثة مليارات ، ثم بلغ (٣,٥)مليارات عام(١٩٧٧)
مما يعادل (٤٤٪) من مجموع الصادرات الأميركية الى العالم العربي .

لكن المملكة تريد أيضاً الاستفادة من التنافس بين الدول الرأسمالية ، ليس فقط للحصول على أفضل الشروط الاقتصادية والمالية الممكنة ، إنما أيضاً لدعم دبلوماسيتها الاستقلالية . فاختلافات وجهات النظر الأميركية - السعودية (حول مسألة اسرائيل خاصة) ليست جديدة . إن تنوعاً أكبر في مصدر

جدول رقم (٢٤)

أهم الدول المصدرة إلى السعودية

(بملايين الدولارات)

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
الولايات المتحدة	١٢٦	١٨٠	٣٤٦	٤٨٦	٨٣٥	١٥٠٢	٢٧٧٤	٣٥٧٥
اليابان	٧٠	١٥٠	٢٦٥	٤٢٧	٦٧٦	١٣٥٠	١٠٩٧	٢٣٦٤
المانيا الاتحادية	٧٠	٦٠	٩١	١٣٩	٢٨٥	٥٦٣	٧٤٦	١٧١٣
بريطانيا	٥١	١٠٤	١٢٤	١٥٨	٢٨٠	٤٤٠	٥٣٣	١٠٠٩
ايطاليا	٣٢	٤٦	٥٩	٨٥	١٣٣	٣٢٠	٤٤٢	٨٣٧
فرنسا	٢٠	٤١	٥٦	٦٢	١٢١	١٩٨	٣٢٨	٦١٨
هولندا	٣١	٣٤	٣٨	٦٦	١١٥	١٣٣	٣٣٣	٦٤٢
بلجيكا/ لوكسمبورغ	١٤	١٧	٢٩	٥٠	٨٨	١١٨	١٥٠	٢٣٦
سويسرا	١٠	١٩	١٧	٣٣	٦٢	١٠٩	٣٢١	٣٩٩

الواردات يساعد على اتخاذ موقف أكثر تفهماً للنظرة السعودية ، من قبل بقية الدول المصنعة ، الأمر الذي قد يقود ، بالمقابل ، إلى سياسة اميركية أكثر « توازناً » في هذا النزاع . تقليدياً ، كان منافسو الولايات المتحدة محصورين في أوروبا ، لكن لم يعد بالامكان ، اليوم ، التقليل من أهمية دور بعض دول آسيا الرأسمالية . فهل تأخذ الرياض ، عملياً ، بهذه الحجة ؟

بالطبع ، إن لندن هي المنافس التقليدي لواشنطن في السوق السعودية . غير أن لندن قد أعاقها وجود منازعات جدية مع المملكة (البريمي ، السويس) وغياب المصالح البريطانية في القطاع النفطي . ان بريطانيا ، التي لا يبدو انها تفتقد إلى الدعم وسط العائلة المالكة ، قد حافظت طويلاً على المركز الثاني بين شركاء المملكة ، مستحوذة بالتالي على حصة جوهرية في السوق (٧,٣٪ عام ١٩٥٩ ، ١١,٣٪ عام ١٩٦٣) . وتدريجياً ، تراجعت هذه الحصة لصالح

اليابان وجمهورية المانيا الاتحادية اللتين تمكنتا من احتلال المركزين الثاني والثالث ، على التوالي . لقد كانت حصة لندن (٧٪) من السوق عام (١٩٧٠) ، و (٨,٣٪) عام (١٩٧٣) . بعد ارتفاع أسعار النفط ، بقيت حصتها جوهرية : (٢٨٠) مليون دولار عام ١٩٧٤ ، (٤٤٠) مليون دولار عام (١٩٧٥) [على التوالي ١٠٪ و ٨,٧٪ من صادرات دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى المملكة] ، و (١٠٠٩) مليون دولار عام (١٩٧٧) [أي ٦,٢٪ من مجمل مستوردات المملكة] .

إن جمهورية المانيا الاتحادية هي الدولة التي عززت وضعها بصورة أفضل من بقية الدول الأوروبية . فبانطلاقها من موقع متقدم (٦٪ من مستوردات المملكة عام ١٩٥٩) وفقت المانيا الاتحادية إلى منفذ تجاري ثابت ، تساعدها في ذلك مناهضة القادة السعوديين العميقة للشيوعية . لقد تجسد هذا المنفذ في ميدان التجهيزات الصناعية المطلوبة في الخطتين الخمسيتين . وهكذا ، كان التقدم قوياً منذ إطلاق هاتين الخطتين : من عام (١٩٧٠) إلى عام (١٩٧٣) ، تضاعفت الصادرات الالمانية الغربية (من ٧٠ إلى ١٣٩ مليون دولار) ، ثم تضاعفت أربع مرات عام (١٩٧٤) [٢٨٦ مليون دولار]وبلغت (٥٦٣) مليون دولار عام (١٩٧٥) . وكان الرقم عام (١٩٧٧) [١٧١٣] مليون دولار (اي ٨,٣ ٪ من السوق السعودية . بتعبير آخر ، ارتفعت الصادرات الالمانية خمساً وعشرين مرة خلال سبع سنوات (١٩٧٠ - ١٩٧٧) . إن الدول الغربية الأخرى قدحسنت وضعها،بنسب أقل بروزاً لقد سعت الرياض بوضوح إلى تشجيع مصالح فرنسا ، مكافأة لباريس لموقفها إزاء العالم العربي . فالحصة الفرنسية كانت لفترة طويلة ضعيفة جداً في مملكة متجهة نحو العالم الأنغلو - سكسوني . في عام (١٩٥٩) ، وبينما كانت فرنسا تستورد بقيمة (١٦٥) مليون دولار من النفط ، كانت تصدر إلى المملكة بقيمة (٦) ملايين دولار (صلب ، آلات ، عطورات) . وبلغ هذا الرقم حوالي (٢٢) مليون دولار عام (١٩٦٦) و (٢٠)

مليونا عام (١٩٧٠) و (٤١) مليونا عام (١٩٧١) و (٦٦) مليونا عام (١٩٧٢) و (٦٢) مليونا عام (١٩٧٣) . إن الارتفاع القوي في أسعار النفط قد تزامن مع مشاريع عسكرية ضخمة حيث عوضت فرنسا جزئياً عن تأخرها (١٢٠ مليون دولار عام ١٩٧٤ و ٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٥) . لكن ، بالرغم من الاتفاق - الاطار الموقع في شهرتموز - يوليو (١٩٧٥) ، ومن العقود الموقعة عام (١٩٧٦) بقيمة (٨) مليارات فرنك فرنسي ، لا يزال التعاون السعودي - الفرنسي صعباً خارج المجال العسكري : فالرقم المطلق يستمر في الازدياد (صادرات بقيمة ١,٦ مليار فرنك عام ١٩٧٦ وبقيمة ٢,٦ مليار فرنك عام ١٩٧٧) لكن حصة فرنسا ما زالت محدودة : (٣,٣٪) لسنة (١٩٧٧) مقابل مستوردات فرنسية بنسبة (٩,٦) بالمئة من مجمل صادرات المملكة .

ويضاعف الاهتمام بأوروبا الخوف من رؤيتها « تقع بين أيدي الشيوعية الدولية » . إلى جانب (قبل) فرنسا ، أمنت ايطاليا لنفسها مركزاً جيداً في السوق السعودية (٨٣٧ مليون دولار عام ١٩٧٧ اي (٦,٢ ٪) من مجمل مستوردات المملكة) . أما هولندا فهي تحافظ على مركز تحسد عليه ، وكذلك بلجيكا و سويسرا . وإذا كانت الدول الأوروبية قد حافظت على الحصة التي كانت دوماً لها (٣٣٪ من المستوردات السعودية عام ١٩٦٣ ، ٣٥٪ عام ١٩٧٣) ، فذلك لا يعود إلى قدرتها التنافسية بقدر ما يعود إلى الرغبة السعودية في تشجيع إحدى هذه الدول أو بعضها . وفي ما يتعلق بالمنافسة الصرفة بين الدول الرأسمالية ، تمثل السوق السعودية منفذ الدول الآسيوية . وهكذا تجاوزت حصة اليابان في هذه السوق ، عام (١٩٧٥) ، حصة الدول الأوروبية الثلاث الأول مجتمعة (المانيا الاتحادية ، المملكة المتحدة ، ايطاليا) .

المنافسون الآسيويون : إن الرياض ، باستمرارها في الاعتراف بتايوان وبتقديمها مساعدة جوهرية لنظام ثيو قبل سقوطه ، وبتعزيز علاقاتها مع الدول الإسلامية الآسيوية الكثيرة السكان (الباكستان ، بنغلادش ، اندونيسيا ،

ماليزيا) ، تقدم دلائل حسية على اهتمام قديم بالعمل المناهض للشيوعية في آسيا . ويظهر هذا الاهتمام حالياً في العلاقات الاقتصادية السريعة الاتساع . فضلاً عن ذلك تشجع هذا الاتساع ، هنا كما في أي مكان آخر ، القدرة التنافسية القوية للدول الآسيوية المصنعة ، المعزوة بوجه خاص إلى اليد العاملة الرخيصة . وخلافاً لبعض الدول الأوروبية ، كان نفاذ اليابان سابقاً لعام (١٩٧٣) . لقد كانت الحصة اليابانية في السوق السعودية بنسبة (٦٪) عام (١٩٦٠) ، و (١٠٪) عام (١٩٧٠) ، وقد ازدادت هذه الحصة أكثر من الضعف عشية الأزمة : (٢٢,٥٪) عام (١٩٧٣) [٤٢٧ مليون دولار] . بعد عامين ، تضاعف هذا الرقم ثلاث مرات (١٣٥٠ مليوناً) مثبتاً اليابان في المركز الثاني ، قريباً من مركز الولايات المتحدة . وتواصل التقدم ، كما ازدادت الصادرات أيضاً بنسبة (٧٥٪) خلال عامين (١٩٧٥ - ١٩٧٧) لكي تصل إلى (٢٣٦٤) مليون دولار (أي نسبة ١١,٥٪ من مجمل مستوردات المملكة) . إن القفزة اليابانية ، قد استندت أولاً إلى المواد الصناعية (سيارات ، أدوات منزلية) قبل أن تتعزز لاحقاً في ميدان التجهيزات ، لا سيما الخاصة بالصناعة البتروكيميائية . إن المركز الياباني بمنأى عن الخطر طالما أن تبعيتها إزاء النفط السعودي قوية . ثم إن طوكيو مستعدة ، لأجل ذلك ، إلى تقديم تنازلات سياسية هامة ، كما ثبت ذلك ، عام (١٩٧٣) ، موقفها من القضية الفلسطينية .

عام (١٩٧٧) ، تجاوزت صادرات كوريا الجنوبية إلى المملكة حجم صادرات فرنسا . إن هذا الاثبات يمكن أن يدعو حكام أكثر من دولة إلى التفكير . كما إن أول زيارة ، منذ عام (١٩٤٨) ، قام بها رئيس دولة تايوان إلى بلد أجنبي ، كانت إلى الرياض في شهر تموز - يوليو ، عام (١٩٧٧) ، وذلك رداً لزيارة الملك فيصل عام (١٩٧٠) . إن الإرادة السياسية السعودية واضحة : فالرياض تدافع عن وجود الجزيرة وعن استمرارية هذا الوجود في المنظمات

الدولية ، ومنها صندوق النقد الدولي . والمملكة تشجع الصناعة التايوانية بمنحها حصة متزايدة باستمرار في وارداتها (١٣ مليون دولار عام ١٩٦٠ ، ٥٣٥ مليونا عام ١٩٧٧) . ثم أن باكستان و ماليزيا هما شريكتان هامتان للمملكة ، وتحاولان أن تحذوا حذو كوريا الجنوبية ، خصوصاً وانهما مشجعتان بالروابط الدينية التي تقربهما من المملكة . أما تايلاند فيساعدها توجهها المناهض للشيوعية . يبقى أن اوستراليا تتمتع بحصة متزايدة أكثر فأكثر في المستوردات الغذائية السعودية .

ثانياً - الإسهام في تنمية البلد

إن سيطرة الغرب على السوق السعودية لا يمكنها أن تحجب واقعاً معروفاً : العجز الدائم لهذه الدول المصدرة في تبادلاتها مع المملكة . ففي عام (١٩٧٧) ، كان العجز بقيمة (٣٤٣٧) مليون دولار مع الولايات المتحدة و (٦٢٠٦) ملايين دولار مع اليابان ، و (٣٦٩٧) مليونا مع فرنسا و (١٦٢٨) مليونا مع ايطاليا و (٨٩٣) مليونا مع بريطانيا ، و (٢١١) مليونا فقط مع جمهورية المانيا الاتحادية . بالطبع ، إن هذه الأرقام هائلة خصوصاً بالنسبة لليابان وفرنسا . إن إحدى أكثر الوسائل استخداماً لإعادة التوازن إلى هذا الميزان هو الإسهام في تنمية البلد ، بالرغم من العقبات الكبيرة التي يواجهها هذا الأخير (راجع الفصل الثاني ، الفقرة الثالثة) . لكن ، هنا أيضاً ، التفوق الأميركي واضح ، بل هو أكثر وضوحاً منه في ميدان التجارة . إن وجود عدد كبير من الأميركيين في دوائر الدولة السعودية (راجع الفصل الرابع الفقرة الثالثة) ، وكذلك الخيارات المؤيدة للأميركيين المعلنة من قبل المملكة ، تلعب دوراً كبيراً في هذا التفوق . فقد قال ولي العهد : « إن الولايات المتحدة هي الدولة الأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية . والحال انه من مصلحة البلدان النامية ايجاد العنصر الأكثر قدرة وتقدماً . إن الدول الشيوعية نفسها تسعى إلى عقد اتفاقات مع الولايات المتحدة » [٤] . إن هذه الآراء المطروحة بعد اتفاقات عام (١٩٧٤)

ببضعة أشهر (راجع الفصل الرابع) قد تم تأكيدها على أثر الاجتماع الثاني للجنة الاقتصادية المشتركة ، المنصوص عنها في هذه الاتفاقات ، والذي انعقد في شهر ايار - مايو (١٩٧٧) حيث قيل بأن « الطرفين متفقان على أن تستمر الولايات المتحدة في الاهتمام بالجوانب الأساسية للتنمية السعودية » .

إن مثالاً نموذجياً على هذا التفوق يقدمه لنا مشروع ينبع ، تلك المدينة الصغيرة على البحر الأحمر التي تريد الرياض تحويلها إلى مجمع صناعي ضخم . وسوف تكلف هذه العملية من (١٠) إلى (١٥) مليار دولار . والحال أن الأمر يتعلق « بعملية هيمنة اميركية » [٥] : لقد عهد إلى شركة موبيل بإدارة المشروع ، بالخدمات التقنية وبإنشاء خطوط الأنابيب التي تقود اليه (١٣٠٠ كلم) وبتشغيلها ، كما عهد في أعمال الهندسة إلى شركتي براون اندروت (أميركية) وباسونز (أميركية) . أما نقل المواد فقد كلفت به شركة (Sarol) [مشروع مشترك ، ٦٠٪ منه اميركي] . كذلك ستكون المصفاة (مشروعاً مشتركاً) مع شركة موبيل (بنسبة ٥٠٪) بالطبع لقد حصلت كل من اليابان وجمهورية المانيا الاتحادية وكوريا الجنوبية على عقود مقاولة ثانوية ، لكن هناك (٣٠٠) شركة اميركية اخرى في الوضع نفسه .

إن تشكيل اللجنة المشتركة عام (١٩٧٤) ونشاط (USACE) في الميدان العسكري قد ساعدا على ازدياد الحصة الأميركية . ففي عام (١٩٧٥) ، كانت هذه الأخيرة تقارب الخمسة وعشرين ملياراً من الدولارات ، ويقدر عموماً بأن اتفاقات عام (١٩٧٤) قد جاءت في حينها لكي تسمح للأميركيين بالاحتفاظ لأنفسهم بنسبة (٤٠٪) من المساهمة الأجنبية في الخطة الثانية (١٤٠ مليار دولار) . « بمن يثق السعوديون عندما يتعلق الأمر بمشاريع صناعية بعيدة المدى ؟ بالأميركيين ودون التباس » [٦] . إن هذا الرأي تؤكده عدة مشاريع مشابهة لمشروع ينبع . فالعقود مع شركة أرامكو وحدها ، تقارب قيمتها الـ (١٨) مليار دولار ، انها تتعلق بإسالة الغاز وتوزيعه ، وأيضاً بكهربة الإقليم

الشرقي من المملكة ومصانع تحلية مياه البحر . إن شركتي فليوركوربوريشن (أميركية) وبكتل (أميركية) ستسيطران على المدينة الصناعية الكبرى الأخرى التي يجري انشاؤها في المملكة (الجبيل) ، مثلما تسيطر موبيل في ينبع . إن رئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع المكلفة بالإشراف على الاستثمارات ، قد قالها بأسلوبه : « هناك في الولايات المتحدة الكثير من الأشياء الجميلة التي اريد الحصول عليها هنا » [٧] . فهل ان قادة القطاع العسكري يفكرون بالطريقة ذاتها عندما يتوجهون بانتظام إلى متعاقدين أميركيين قبل طرق أبواب أخرى ؟[٨] .

هذا وقد عقدت اللجنة الاقتصادية الأميركية السعودية المشتركة اجتماعها الرابع في تشرين الثاني - نوفمبر (١٩٧٨) [راجع MEES ٢٧ /١١/ ٧٨] وقررت فيها ثلاثة عقود تعاون جديدة (مما يرفع عدد المشاريع المشتركة الى ١٧) . وقال وزير المالية السعودي بالمناسبة ان الحكومة السعودية قد اعطت (٥١) شركة أميركية مشاريع بقيمة (٢٣) مليار دولار بين (١٩٧٤) و (١٩٧٨) وفي االفترة بين حزيران - يونيو (١٩٧٨) وأيار - مايو (١٩٧٩) [أي في السنة المالية ١٣٩٨ - ١٣٩٩] والتي تضمنت مرحلة من « سوء التفاهم » السعودي - الأميركي بسبب اتفاقية كمب ديفيد وأحداث ايران على السواء ، استطاعت الشركات الأميركية الحصول على (٣٥) عقداً مهماً في المملكة . وعرفت قيمة ثلثي هذه العقود فإذا بها تفوق العشرة مليارات دولار .

مهما يكن ، فإن حصة الولايات المتحدة من العقود الخاصة بالتنمية تبدو عادة أكبر من حصتها في التجارة الخارجية للبلاد ، الأمر الذي يحد بقوة من فرص المنافسين الغربيين الذين يسعون إلى تجاوز عتبة توريد السلع في علاقاتهم مع المملكة . إن بعض الشركات الأوروبية والآسيوية تسعى ، بدعم من حكوماتها عموما ، إلى أن تكون قادرة على المنافسة . وحالة كوريا الجنوبية بارزة كفاية . فقد دخلت السوق السعودية عام (١٩٧٣) من خلال عقد بقيمة (٢٥) مليون

دولار لانشاء طريق . وبعد عامين ، تجاوزت قيمة العقود الممنوحة لشركات كورية جنوبية المليارين ونصف المليار دولار (٢,٥ مليار) . يبدو أن توسع هذا البلد معزو لطاقاته في اليد العاملة : إن له حاليا أكثر من (٣٥) ألف عامل في المملكة ، وتتعهد شرطته بمراقبتهم ، بل بردعهم [٩] .

وعلى نحو أقل إثارة ، تحاول عدة دول تحسين حصتها . في مجال بناء المصافي تمكنت الشركات اليابانية من انتزاع ثلاثة من المشاريع الأربعة (٣,٥ مليار دولار) إن انشاء وتوسيع المرافىء قد عهد فيها بالتساوي تقريباً ، انما مع وضع أفضل لهولندا (الدمام - جبيل) ، والسويد (جدة ، ينبع) وجمهورية المانيا الاتحادية (الدمام - جبيل) ، وأيضاً إلى فرنسا (جدة) وكوريا الجنوبية واليونان . أما في انشاء الطرق ، الذي يعتبر اليوم نشاطاً هاماً جداً ، فإن ايطاليا هي التي تهيمن بواسطة عقود تصل قيمتها إلى حوالي (٧٠٠) مليون دولار ، لكننا نجد أيضاً في هذا القطاع شركات كورية جنوبية ، وتايوانية ولبنانية .

إن ايطاليا مشهورة بقدرتها التنافسية خارج المشاريع ذات التقنية العالية . والدول الآسيوية تستفيد من قدرتها على ايجاد اليد العاملة لديها ونقلها من مشروع إلى آخر ، داخل المملكة . أما الشركات الالمانية الغربية فتبدو أقل قدرة على المنافسة في ميدان التصنيع منه في ميدان التجارة ، حيث أن جمهورية المانيا الاتحادية هي البلد الوحيد القادر ، في أجل قصير ، على ايجاد التوازن في ميزانه التجاري مع السعودية . من الصعب جداً على جميع هذه الدول أن تكون أكثر من موقعة عقود ثانوية مع الشركات الأميركية الكبرى المتعددة الجنسية ، في القطاعين العسكري والبتروكيميائي ، كما في قطاع الطيران . وينطبق هذا أيضاً على بريطانيا ، التي يؤخذ عليها عدم اهتمامها المطلق « بالمشاريع المشتركة » السعودية [١٠] . أما فرنسا ، فإن قيمة العقود التي انتزعتها شركاتها قد بلغت حوالي (٦,٤) مليار فرنك ، في شهر أيار - مايو (١٩٧٨) . ويذهب القسم الأكبر منها إلى بناء المساكن والفنادق والمراكز الرياضية أو السياحية (٨٠ ٪

تقريباً) [١١] .

إن حكام هذه الدول لا يخفون مطلقاً الصعوبات التي يواجهونها لاختراق سوق يهيمن عليه الأميركيون . فالسياسة الرسمية تتجه بوضوح في هذا المنحى ، وعندما « تنعم » الرياض ، ببذخ كبير ، على هذا البلد أو ذاك بعقد ضخم ، فإن الضجة التي تثيرها حوله تكشف لنا إلى أي مدى لا يزال هذا النوع من الأحداث استثنائياً [١٢] . في الواقع ، من الواضح ، إن التفضيل يكون للشركات الأميركية عندما يتعلق الأمر بمشروع يتطلب مستوى عالياً من التكنولوجيا أو عدداً معيناً من سنوات التنفيذ .

ولا شيء يشير إلى أن هذا الواقع قد يتغير ، أو إلى أن المملكة ستفتح أبوابها ، على غرار ايران والعراق المجاورتين ، أمام المنافسة بين الدول الرأسمالية . إن دفع مزيد من التكاليف بغية البقاء في ارتباط أفضل بالولايات المتحدة ، لا يبدو ، بالنسبة لحكام الرياض ، معضلة يتعذر التغلب عليها . فإذا كان هذا هو المبدأ ، من الطبيعي أن نفهم الانعكاسات الضخمة التي تتركها المقاطعة العربية ، بطريقة غير مباشرة ، على هذه « العلاقة الخاصة » .

ثالثاً - المقاطعة العربية

منذ عدة سنوات ، وفي نطاق مقاومة اسرائيل ، انشأت الجامعة العربية « مكتب المقاطعة » المخصص لمعاقبة الشركات الخاصة المتعاونة مع اسرائيل . والمعروف هو أن عدة بلدان ، تحت ضغط الأوساط المؤيدة لاسرائيل ، قد أقرت تشريعات تهدف إلى التصدي للمقاطعة العربية بمعاقبة الشركات التي تمتثل لها . اننا ندرك بأن مثل هذه المسألة يمكن أن تولد الكثير من الاضطراب في مرحلة تمتلك فيها الدول العربية النفطية امكانات مالية ضخمة ، وحيث تسعى الصناعة الغربية ، بجميع الوسائل ، إلى الخروج من الأزمة . بالفعل ، إن المقاطعة تلعب ، على المستوى المالي ، دوراً مشابهاً لدور الحظر النفطي :

فالانتماء الاقليمي لبلد ما يفرض عليه اتخاذ تدابير (وتحمل نتائج الرد عليها) هي ، حسب الظاهر ، متعارضة مع مصالحه الاقتصادية ومضرة بعلاقاته مع حلفائه الغربيين ، بدءا بالولايات المتحدة . إن السعودية هي دولة تطبق ، مبدئياً ، قوانين المقاطعة : فكل شركة يضعها مكتب المقاطعة على اللائحة السوداء لا يمكن أن تعمل في المملكة . وهكذا منعت الرياض دخول شركة كزيروكس أو كوكاكولا في الوقت الذي تساهلت معها دول أخرى تعتبر عادة أكثر نضالية (كالجزائر مثلاً) . ويمكن تفسير هذا الموقف ، على الأرجح ، بالنزعة الايديولوجية المتصلبة المناهضة للصهيونية ، الشائعة في المملكة ، والتي تصل إلى حد منع كل شخص ذي انتماء يهودي من دخول المملكة ، الأمر الذي تعتبره عدة بلدان عربية (ومنظمة التحرير الفلسطينية) تطرفاً . إن هذا الموقف قد لان تدريجياً ، لأنه كان صادراً عن ايديولوجية النظام نفسها أكثر منه عن الضغوط العربية . يضاف الى ذلك أن الحكومة الأميركية قد أصبحت أكثر تشدداً حول هذه المسألة [١٣] . ففي عام (١٩٧٥) ، تمكن السفير الأميركي من التأكيد بأن جميع اليهود الأميركيين الذي عرض عليه وضعهم قد حصلوا في النهاية على تأشيرات الدخول [١٤] . أخيراً ، رفع الحظر على دخول اليهود إلى المملكة خلال صيف عام (١٩٧٦) ، حيث مارس السعوديون سياسة النعامة : السماح لليهود بالدخول ، مع الطلب اليهم بعدم القول بأنهم يهود .

أما مسألة المقاطعة فقد كانت أقل عاطفية ، لكن ، من بعيد ، أكثر أهمية . وبعد سنوات عديدة من المناقشة ، أقر الكونغرس الأميركي ، في (٢٣/ ٦/ ١٩٧٧) ، قانوناً مضاداً للمقاطعة . فهو يمنع الاعفاءات الضريبية عن الشركات التي تمتثل لهذه الأخيرة ويعاقب كل شركة ترفض العمل مع اسرائيل أو التعاون مع شركات مدرجة على اللائحة السوداء ، وتلك التي تقدم إلى الدول العربية معلومات حول نشاطات الشركات الأخرى المرتبطة باسرائيل .

رسمياً ، ظل الموقف السعودي نضالياً . وقد أكد الأمير فهد : « لن نوقف

المقاطعة إلا إذا تحررت الأراضي العربية » [١٥] . كما إن عدة مسؤولين سعوديين قد أعلنوا بأن نتيجة هذا القانون ستكون تشجيع الدول الغربية الأخرى . لكن الأمور ، في الواقع ، هي أبعد من أن تكون بمثل هذه الحدة . إذ حتى قبل إقرار هذه القوانين في الولايات المتحدة (وفرنسا) لم تكن السعودية متشددة جداً في تطبيق المقاطعة . عام (١٩٧٥) ، شهد السفير الأميركي في المملكة امام الكونغرس ، حرفياً ، بما يلي : « اعترف بأنهم لا يظهرون الكثير من الحماس في تطبيق قوانين المقاطعة ، فضلاً عن انهم في طليعة المستعدين لتخفيف هذه القوانين » [١٦] . وفي الجانب الأميركي ، نشير إلى أن العجز الاجمالي للولايات المتحدة قد بلغ (٢٦,٧) مليارات دولار ، وإن الادارة الأميركية بعيدة عن المبالغة في الاندفاع نحو تطبيق قوانينها المضادة للمقاطعة [١٧] . وفي فرنسا ، أدى « تفسير » هذه القوانين من قبل الحكومة إلى الحد بقوة من فعاليتها . ويبدو بالتالي أن نوعاً من التواطؤ بين الجانبين ، بغية عدم الإفراط في إضفاء طابع دراماتيكي على هذه المسألة ، يسهل مهمة السعوديين ، غير المتحمسين كثيراً لمقاطعة نضالية على طريقة الكويت مثلاً .

وهكذا ، توقفت الرياض تدريجياً عن طلب « شهادة نفي » (تعلن بأن السلع المستوردة لا تأتي من اسرائيل) بناء على طلب صريح من وزير الخارجية الأميركي . فضلاً عن ذلك ، كانت السعودية ، مثل دول أخرى ، وراء نوع من الاعتباطية في تطبيق المقاطعة تبعاً لحاجاتها وعلاقاتها . وهكذا لم يقاطع مطلقاً مصرف تشايز مانهاتن حيث يودع عدد كبير من السندات الاسرائيلية ، وذلك لاسباب ، منها بالتأكيد : دوره في نشاط وكالة النقد العربية السعودية . من جهة أخرى ، تناولت المقاطعة شركة برينتش ليلاند ، لكن سياراتها (اللاند ـ روفر) ما زالت تجوب المملكة . إن إقرار الكونغرس الأميركي لقانون (٢٣/ ٦/ ١٩٧٧) قد دفع السعودية إلى المزيد من التساهل ، إذ أن الشيخ اليماني قد تجاوز قواعد المقاطعة المعروفة بتفسير شخصي تماماً ، حيث أعلن بأن

المقاطعة تطال فقط الشركات التي تمنح اسرائيل « مساعدة حقيقية » ، وليس كل شركة تقيم علاقات مع هذه الأخيرة [١٨] . باختصار ، من المستبعد أن تحل السعودية نفسها من قوانين المقاطعة العربية ، طالما أن هذه القوانين موجودة . لكن من المؤكد أن تطبيقها لهذه القوانين سيأخذ بعين الاعتبار ، كما في حالة دخول اليهود إلى المملكة ، مقتضيات التنمية فيها والضغط الأميركي . وإذا كان هناك من تطور ، فإن ذلك يحصل ، مرة أخرى ، باتجاه تخفيف روابط التضامن الاقليمي .

الفقرة الثانية :

الإستثمارات السعودية في الخارج

ليس من الصعب الاثبات بأن الممارسة المالية السعودية هي على نقيض الصورة التي رسمتها عنها الصحافة ، بعيد قرارات عام (١٩٧٣) ، وهي صورة مشايخ خارجين من عالم سحري ينتزعون مشاريع الغرب الصناعية الكبرى من مالكيها السابقين ، تدعمهم في ذلك مليارات البترو - دولارات . إن سياسة الاستثمار في الخارج ، التي اتبعتها الرياض حتى الآن ، هي سياسة محافظة وقلما هي عدوانية . غير أن المملكة لا تستطيع الاستمرار إلى ما لا نهاية في تكديس فوائضها المالية في توظيفات قليلة المردود ، ومفضية احياناً إلى أرصدة سلبية بفعل أضعاف قيمة العملة . كيف يمكن استخدام « فوائض » تقارب قيمتها المئة مليار دولار ؟ في الواقع ، بموازاة هيمنة النزعة السعودية المحافظة ، ترتسم بداية تحول .

أولاً - سياسة محافظة

١ - التوظيفات

أين وظف السعوديون « الفوائض » التي يملكونها ، خصوصاً منذ عام (١٩٧٣) ؟ الجواب سهل : إن القسم الأهم من هذه « الفوائض » قد عاد إلى الدول الغربية ليوظف فيها بأشكال زهيدة المردود ، ضعيفة الجرأة . والجدول اللاحق ، المستند إلى تقديرات رسمية (وكالة النقد العربية السعودية) يبين توزيع الموجودات في الخارج ، في نهاية كل من السنوات المدرجة فيه .

الجدول رقم (٢٥)
الموجودات الخارجية للحكومة السعودية
(بملايين الدولارات)

السنة	ذهب	عملة اجنبية	استثمارات	المجموع
١٩٧٠	١٦٥	٨٣٨	٢٢٦	١٢٢٩
١٩٧١	١٦٥	١٥٨٩	٢٢٠	١٩٧٤
١٩٧٢	١٦٥	٣١٢١	٢٨٣	٣٥٦٩
١٩٧٣	١٥٧	٣٧٧٣	٦٦١	٤٥٩١
١٩٧٤	١٥٧	١٦٢٥٧	٥٧٩٥	٢٢٢٠٩
١٩٧٥	١٢٦	-	-	٣٧٨٦٢
١٩٧٦	-	-	-	٤٩٥٨٩
١٩٧٧	-	-	-	٦٦٠٠٠
١٩٧٨	٢٠٦	١٦٥٥٨	٤٢٢٠٥	٥٨٩٦٩

المصدر SAMA ، وتشتمل فئة « استثمارات » على حقوق السحب الخاصة ، وايداعات السعودية في الصندوق الدولي وعلى الفارق بين الموجودات الخارجية والمودعات الدولية العامة ويبلغ حوالي أربعين مليار دولار .

من خلال هذا الجدول ، تبدو الموجودات بالذهب ثابتة . فما هو شأن الفئات الأخرى ؟ نشير أولاً إلى أن تحديدهما شبه متعذر وإلى اننا خلافاً لوكالة النقد العربية السعودية التي تقترح التمييز بينهما ـ نعتقد عموماً بأنه يجب اعتبار كلتا الفئتين كودائع قصيرة الأجل . انها احتياطيات نقدية ، قليلة المردود وخاضعة لتآكل العملة . أما الشكل الذي تأخذه فهو عموماً شكل سندات الخزينة أو القروض الممنوحة لمؤسسات مالية دولية . الولايات المتحدة هي المستفيدة الأولى من الفئة الأولى ، تليها بريطانيا . بالطبع ، أن صندوق النقد الدولي هو المستفيد من القسم الأكبر من الفئة الثانية : لقد أقرضته الرياض

(٥٠٠) مليون دولار عام (١٩٧٤) ، و (٨٠٠) مليون عام (١٩٧٥) ، قبل أن تسهم بنصيب ضخم في « تسهيل ويتيفن » الموضوع في آب ـ اغسطس ، (١٩٧٧) [٢,٥ مليار دولار أي بنسبة ٢٣٪ من التسهيل] * .

إن هذه الأرقام ، ذات المصدر الحكومي ، تقدم على الفور دليلاً واضحاً جداً (ومسلماً به) على التوجه المحافظ لسياسة المملكة المالية . غير اننا نعتبر بأن هذه الارقام منخفضة عمداً وان المملكة تملك احتياطيات أهم بكثير. فالاعتقاد السائد يقدرها بأكثر من (٧٠) مليار دولار في (٣١/ ١٢/ ١٩٧٧) إن التضخم العالمي وتجميد أسعار النفط لا بد وأن يقودا إلى استقرار شكلي وانخفاض فعلي في فوائض الأوبيك. غير أن المملكة ستوازن هذه الاتجاه بزيادة الانتاج النفطي. يضاف إلى ذلك أن الرقم الشكلي « للفوائض » قد اضيفت اليه المداخيل التي تولدها « الفوائض » نفسها ، والتي قدرتها دراسة أعدها فيرست ناشيونال بنك اوف شيكاغو بـ (٤,٦) مليارات دولار عام (١٩٧٧) [٢٠] .

بناء عليه، من الجائز الأخذ برقم السبعين مليار دولار (٧٠ ملياراً)، إن لم يكن بالنسبة لنهاية عام (١٩٧٨) ، فأقله بالنسبة للأشهر اللاحقة أو حتى لعام (١٩٨٠) . لكن ، يقدر بأن ثلث هذا الرقم مكون من سندات على الخزينة الأميركية (٣٥ مليار دولار) [٢١] ، وإن قسما جوهرياً آخر مكوناً من ودائع بالدولار في مصارف تجارية أميركية (١٥ إلى ٢٥ مليار) . ونشير من جهة أخرى إلى أن شركتين أميركيتين (تشيز مانهاتن بنك ، مورغان غارنتي) كانتا تديران دفق البترو ـ دولارات ، التي كان القسم الأكبر منها مودعاً عندهما . وهناك أخيراً ، قسم ثالث مودع في المصارف الأوروبية (خاصة في بريطانيا وسويسرا) وفي اليابان (٤ الى ٥ مليارات دولار) .

(*) رفعت السعودية مساهمتها السنوية في الصندوق من (٧٧٢) مليون دولار إلى (١٣٣٩) مليون دولار بمرسوم ملكي صادر في ١١/ ٢/ ١٩٧٩ ، وذلك كرد ايجابي على تعيين المملكة في آب ـ أغسطس (١٩٧٨) عضواً في مجلس محافظي الصندوق .

وهكذا ، قد تكون هناك اختلافات في تقدير حجم الاحتياطيات ، لكن أحداً لا يشك بكون الجزء الأكبر من « الفوائض » السعودية يذهب نحو الودائع القصيرة والمتوسطة الأجل ، المراقبة جيداً من قبل الحكومات المعنية . إذا ، نحن بعيدون جداً عن الخداعات الفادحة ، التي انتشرت بكثرة عام (١٩٧٤ - ١٩٧٥) ، والقائمة على اظهار دول الأوبيك ، بفضل بضعة أيام من الانتاج النفطي ، سيدة هذا الرمز أو ذاك من رموز قوة الغرب الصناعية . ربما ، كان السعوديون قد قاموا ببعض التوظيفات العقارية ، لا أكثر . وحتى الدول الأقل محافظة ، من الناحية المالية (الكويت ، ايران) لم تقم إلاّ باستثمارات صناعية محدودة (١٤٪ من أسهم دايملر - بنز اشترتها الكويت ، ٢٥٪ من أسهم كروب ستيل اشترتها ايران ، وجزء ضئيل جداً من أسهم فيات بيع إلى ليبيا) . إن هذه العقود قد أتاحت المجال أمام دعاية معادية في غير موضعها - لأنه من الثابت أن كل دول الأوبيك تستثمر القسم الأكبر من « فوائضها » في المصارف وسندات الخزينة ، وأن هذه الدول ، باستثناء أربع أو خمس منها (السعودية ، الكويت ، قطر ، الامارات العربية المتحدة ، وليبيا) قد أصبحت ، بعد أقل من أربع سنوات على قرارات (١٩٧٣) ، طالبة للرساميل .

إن السياسة المالية لدول الأوبيك هي عموماً سياسة عاقلة ، والسعوديون يذهبون بلا ريب إلى أبعد حدود (التعقل) . والحال أن هذا التوجه قد أدى ، مع الاضطرابات النقدية للسبعينات ، إلى خسائر ضخمة في غالب الأحيان . فعندما نعلم بأن (٦٥) إلى (٧٠٪) من الودائع السعودية هي بالدولار ، نفهم قلق السعوديين من رؤية هذه العملة وهي تنخفض ، عام (١٩٧٨) إلى أدنى مستوى عرفته منذ عام (١٩٤٥) . كما ان انخفاض قيمة الليرة الستيرلينية قد ولد آثاراً مشابهة خلال فترة (١٩٧٠ - ١٩٧٤) . لكن موجودات المملكة النقدية هي اليوم أعظم بكثير ، وخسائرها بالتالي مؤلمة أكثر . وهذا ما دفع العديد من الدول النفطية إلى ربط عملتها بحقوق السحب الخاصة

لصندوق النقد الدولي (بما فيها البحرين وقطر والامارات العربية المتحدة) . أما السعودية فقد سعت ، بالعكس ، إلى دعم العملة الأميركية . وقد فسرت هذه المبادرة ، المكلفة مالياً ، بأهداف سياسية ، إذ كان السعوديون يدركون بأن هبوط الدولار معزو إلى « العجز الهائل في الميزان التجاري الأميركي وإلى عجز إدارة كارتر عن فرض اقرار برنامجها الطاقي ، وإلى المضاربة » .

٢ - تعقل أم عجز ؟

كيف يمكن تفسير النزعة السعودية المحافظة بشأن الاستثمارات في الخارج ؟ وهل يكفي القول بأن السعوديين محافظون بطبعهم ؟ في الواقع ، يمكن تفسير هذا الوضع بأسباب أكثر تعقيداً .

أ - إن عجز الادارة السعودية عن الاستفادة من الفرص التي تتاح لها ، واضح تماماً . فالدفق النقدي ، المتضاعف أربع مرات منذ عام (١٩٧٣) ، يتجه نحو بلد يفتقد إلى البنى والخبرات القادرة على استخدامه بطريقة مجدية . وهذا العجز يقود إلى توجيه الدفق نحو توظيفات سهلة ، قصيرة الأجل ، لا تتطلب مهارة خاصة (سندات خزينة ، وودائع عادية في مصارف تجارية) . كما يقود أيضاً إلى توسيع مجالات المناورة أمام شركاء المملكة (الحكومات والمصارف) الذين يسعون إلى اجتذاب هذه البترو- دولارات نحوهم . إن بعض الشركاء (الحكومة الأميركية أو مورغان غارنتي) هم في وضع - داخل وكالة النقد العربية السعودية بالذات - يمكنهم من التأثير في توجيه هذا الدفق ، انطلاقاً من المصدر .

ب - إن هذا العجز التقني يقود فضلاً عن ذلك ، إلى حفظ هذه السيولة ولأجل قصير . وقد رأى البعض في ذلك مكيافيلية خطيرة : فالرياض تحفظ القسم الأهم من احتياطياتها لكي تستطيع ، في الوقت

المناسب ، التهديد بسحبها فوراً ، بغية الحصول من الغرب على هذا التنازل أو ذاك . قد لا يكون مثل هذا الحساب غائباً عن بال القادة السعوديين ، لكنه نشأ في وقت لاحق . لأنه كان من السهل ، في الأصل ، ملاحظة الارتباك السعودي في حساب النفقات والمداخيل وتخوفهم من أن تؤدي التوظيفات الطويلة الأجل ، ذات يوم ، إلى فقدان قدرتهم على وفاء الدين بالسيولة النقدية . هناك ايضاً التخوف من أن تفلت الاستثمارات الجامدة ، من مراقبة السعوديين ، الذين قلما هم حاضرون في السوق نفسه ويتوجب عليهم ، بالتالي ، منح حرية التصرف المناقضة لرغباتهم إلى جميع أنواع السماسرةوالوسطاء .

ج ـ إن سندات الخزينة الأميركية تظهر ، بخلاف ذلك ، تفضيلاً للعلاقات بين حكومة وحكومة (وقد لاحظنا هذا التفضيل في موضع آخر ، كمشتريات الأسلحة مثلاً) . والسبب ، بالطبع ، سياسي : فالمملكة تفضل خسارة مليارات الدولارات إذا كانت تستطيع استخدام « فوائضها » لتوثيق علاقاتها مع واشنطن .لأنه من الواضح أن الرياض توافق على الحاق الضرر بمصالحها المالية بايداعها لدى الحكومة الأميركية جزءا من أموالها ، وباستمرارها في ربط عملتها بالدولار أو بدعم هذا الأخير على حسابها الخاص . مع ذلك ، فان الاحتفاظ بخمسين إلى ستين ملياراً بالعملة الأميركية يتفق مع إقامة علاقة متينة بين البلدين : فالرياض تستطيع جدياً تعريض الدولار للخطر إذا قررت تقليص أو الغاء تبعيتها لهذه العملة ، كما تستطيع واشنطن بالمقابل الحاق ضرر جسيم بالمصالح السعودية بترك الدولار يتقلب نحو الانخفاض . لكن هذا الوضع ، العطوب بالنسبة للطرفين ، من شأنه أن يعمق « العلاقة الخاصة » بينهما ، وهي ضمانة أهم بكثير ، بالنسبة للسعوديين ، من بضعة مليارات ضائعة .

د ـ لكن، حتى وإن قررت السعودية التصرف على نحو مغاير، فهي

ليست في وضع يمكنها من مواجهة ضغوط الغرب . فهذه الأخيرة تأخذ احياناً شكل التهديدات العلنية . إن الرياض لم تخف مثلاً قلقها إزاء تنظيم الحملة التي استهدفت إرغامها على الموافقة على قرض (٢,٥) مليار دولار ، « لتسهيل ويتيفن » ، آنذاك ، أبدت الرياض تحفظاً علنياً على الاسهام في الصندوق . لقد سعت أولاً إلى امتلاك سلطة تقريرية في صندوق النقد الدولي مماثلة لمساهمتها ، مما يسمح لها فعلاً بمساعدة الدول المستقرضة التي التزمت حيالها [٢٢] . وجاء رد مؤسسة بروكنغز على ذلك ، بالشكل التالي : « على السعوديين أن يودعوا فوائضهم في مكان ما . فإذا اتجهت أموالهم نحو شراء سندات أميركية ، فليس على واشنطن إلا أن توجهها بدورها كقروض إلى صندوق النقد الدولي . أما إذا قرر السعوديون ، بخلاف ذلك ، ايداعها في مصارف تجارية ، فيمكن لصندوق النقد الدولي أن يستقرض مباشرة هذه الأموال » [٢٣] .

الحجة منطقية ، غير أنها تنطوي على حكم صارم : إن السعوديين لا يسيطرون على دفق فوائضهم « إذ أن ثروتهم لا يمكن اخفاءها تحت الوسادة ، ولا بد من أن يعود المال الى الدول المستوردة » (للنفط)[٢٤] . في هذه الحال ، إن رفض دفع المليارات الأربع التي تعتبر الدول الغربية انها يجب أن تشكل المساهمة السعودية في التسهيل ، هو بالتالي رفض «غير واقعي» . لقد استعدت الرياض بوضوح لموقف الدفاع ، إذ لم تكن تجهل حرج وضعها . وأعلن وزير ماليتها : « يجب أن نأخذ بعين الاعتبار تعهداتنا السابقة نحو صندوق النقد الدولي ، وقروضنا الى الدول النامية وتخلفنا الخاص . اننا نساهم في جميع وكالات المساعدة ، الاقليمية والدولية . والحملة ضدنا هي شكل من أشكال الضغط . فلماذا تركيز النيران على السعودية ؟ هناك الكثير من الدول الأخرى » [٢٥] .

إن « تسهيل ويتيفن » ليس سوى مثل على العطوبية السعودية حيال

الضغوط الغربية . فالرياض لم تدفع المليارات الأربعة المنصوص عنهـا ، لكنها تجاوزت المبلغ الذي أعلنت عنه : (٢,٥) مليار دولار بدلاً من مليار واحد . وهناك أمثلة أخرى يمكن التلميح اليها في ميادين أخرى . منها ، مثلاً ، مشروع سايمون ـ بارسكي ، الشهير ، لعام ١٩٧٤ (وزير الخزانة الأميركي ومساعده) . قد أكد سايمون صراحة ، أمام إحدى لجان الكونغرس ، بأن واشنطن هي التي كانت تأخذ المبادرة ببيع سندات الخزينة إلى السعوديين . ويبدو أن السعوديين قد اقنعوا عن طريق التذكير بالفوائد التي يجنونها من مجالات أخرى (مشتريات الأسلحة ، « مظلة » دفاعية أميركية ، حل النزاع العربي ـ الاسرائيلي) أكثر مما اقنعوا بالحجج المالية . لأنه كما قال سايمون : « اننا نقر طبعاً بالطابع السياسي للمسألة » . وفي موضع لاحق ، أكد الهدف الحقيقي لسياسته : حمل السعوديين على ايداع القسم الأكبر من فوائضهم لدى الحكومة الأميركية ، بدلاً من ايداعه لدى الشركات الخاصة ، وعلى شكل سندات طويلة الأجل (٢٠ ـ ٣٠ سنة) ، مما يترك لواشنطن تقريباً حرية التصرف به [٢٦] .

هـ ـ إن حملة المعارضة ضد حرية الاستثمارات السعودية في الغرب ، نظراً لبراعة تنظيمها ولحدها الواضح من فرص المناورة السعودية ، قد دفعت الحكام السعوديين للعودة إلى الحكومات . وليس سراً أن هذه الأخيرة قد حاولت فيما مضى تجميد دفق استثمارات دول الأوبيك في العقارات أو الصناعة . إن بعض الدول قد أقرت تشريعات في هذا الاتجاه . ففي واشنطن ، وخلال فترة (١٩٧٣ ـ ١٩٧٦) ، حصلت مناقشات متعارضة بين وزارة الخزانة ووزارة الخارجية . فالثنائي سايمون ـ بارسكي قد بدا مؤيداً لحرية الاستثمار في الولايات المتحدة ، التي لم تكن سوى مقابل للاستثمارات الأميركية في المملكة ، والتي من شأنها تسهيل تنفيذ السياسة الأميركية المتعلقة « بتدوير البترو ـ دولارات » ، وبخاصة إلى

سندات طويلة الأجل . بينما أعلن هنري كيسنجر معارضته لمبادرة قد ينجم عنها أضعاف الموقف الغربي تجاه منظمة « الأوبيك » ، بما إن مسألة « الفوائض هي آخر خرطوشة يجب استخدامها » . كما فضل بعض أعضاء الكونغرس هذا الموقف ، الذي يبدو انه قد تغلب على شعار الليبرالية المعلن من قبل وزارة الخزانة . ثم أن موقفاً مماثلاً قد انتشر في دول المجموعة الأوروبية الاقتصادية ، باستثناء ما يتعلق بالاستثمارات العقارية ، خاصة في بريطانيا واسبانيا .

ان هذه العوامل قد دفعت السعوديين (المعرقلين ، فضلاً عن ذلك ، بمنافسة دول نفطية أخرى ، أفضل استعدادا منهم ، كالكويت وايران) إلى اعتماد موقف محافظ ومحترس ، مناقض لمصالحهم المالية ، انما يأملون الاستفادة منه لتحسين شبكتهم الأمنية بتعميق علاقاتهم مع الغرب . وهذه السياسة لا يمكن اعتمادها دون تردد أو حرج . فحكومة الرياض قد رأت شركات سعودية تذهب إلى أبعد منها ، رغم امكاناتها المحدودة . وهكذا بدأ التحول نحو موقف معروف بالموقف « الكويتي » ، يتميز بالاهتمام الحقيقي بعدم تبديد المداخيل . لقد اخذ القطاع الخاص المبادرة ، فهل تحذو الحكومة حذوه ؟

ثانياً ـ بداية تحول ؟

١ ـ دلائل تطور

أ ـ المبادرات الخاصة . خلال السنوات القليلة الماضية ، ذكرت أسماء مجموعة من رجال الأعمال السعوديين ، أثناء إبرام بعض العقود الضخمة في الخارج . وفي عملهم هذا ، يشعر هؤلاء الرجال ـ كما قال أحدهم ـ بأنهم يمهدون الطريق أمام المتمولين الحقيقيين في المنظمة ، أي الحكومات . ويبدو أن الاهتمام الرئيسي يتجه نحو المصارف الخاصة التي

تواجه صعوبات مالية . لقد سجل غيث فرعون ، ابن المستشار - الطبيب الخاص للملك فيصل عدة خطوات في هذا المجال . وهناك سمساران أميركيان جد معروفين عملاً لحسابه : جون كونالي (وزير الخزانة في إدارة نيكسون) وبرت لانس (صديق شخصي للرئيس كارتر) . وهكذا ، استطاع فرعون أن يشتري أكثرية الأسهم في مصرف ناشيونال بنك أوف جورجيا الذي كان يديره لانس نفسه ، وحصة جوهرية من أسهم « مارين بنك اوف هيوستون » ، كما أصبح ، في كانون الثاني - يناير (١٩٧٥) ، أول عربي يشتهر في هذا الميدان بشرائه تقريباً جميع اسهم بنك اوف كومنولث في ديترويت . ثم حاول لانس فيما بعد اتاحة الفرصة أمام فريق سعودي للإشراف على فايننشال جنرال بانكشيرز ، انما دون جدوى ، كما استطاع فرعون الحصول على (١٠٪) من أهم مجمع كيمائي ايطالي ، مونتديسون . وهناك رجال اعمال آخرون يخرجون عن الحقل المالي الصرف . هكذا هي حال أكرم العجة ، السعودي الأفضل تمركزاً في فرنسا (حيث اشترى باخرة فرانس وعاد فباعها وأكثرية أسهم طيران الآلب) . في فرنسا أيضاً ، قام اتحاد سعودي يضم كمال أدهم (أحد مستشاري العرش الملكي السابقين وذو نفوذ كبير) ، بشراء عدة فنادق كبرى . أما عدنان الخاشقجي ، الأكثر جرأة ، فهو على رأس شركة متعددة الجنسية (ترايد هولدنغ) تسيطر على سفن شحن عاملة في اندونيسيا ، وعلى مزارع ضخمة في البرازيل ، وشركات انتاج سينمائي في المغرب وأوروبا الخ . . إن هذه المبادرات المجددة تشهد حالياً اتساعاً تدريجياً . فالسمة الخاصة التي تميزها هي نشاطها في مجال السلطة المباشر (*) من الواضح ان السعوديين الأكثر جرأة يشتركون مباشرة في الحكم ، سواء باعتبارهم

(*) من الصعب مثلاً الاعتقاد ان سليمان عليان كان بامكانه شراء حصة أساسية في شركة ويتاكر لو لم يكن لهذه الشركة دور أساسي في تجهيز المستشفيات السعودية ولو لم يكن عليان شريك الأمير خالد بن عبدالله بن عبد الرحمن آل سعود .

مستشارين (ادهم ، فرعون) أم بعملهم لصالح وتحت « مظلة » أمير نافذ من أمراء العائلة المالكة (الخاشقجي ، عجة ، شاكر) . وبالتالي ، يبدو من المستبعد بقاء السلطة غير متأثرة بتجارب جريئة وناجحة تتحقق حواليها مباشرة . بالطبع ، يمكن الاعتقاد بأن الأمراء ، أصحاب المليارات (فهد ، سلطان ، طلال ، سلمان) سيحاولون جني فوائد سياسية من نشاط الدولة المالي وارباحاً مالية من ثرواتهم الخاصة . هذا هو ، كما يبدو ، السياق الجاري حالياً : فبينما تستخدم « فوائض » الحكومة ، لأسباب سياسية ، بصورة محدودة ، يسعى بعض السماسرة النشيطون الى توظيف مليارات الأمراء السعوديين ، بطريقة مضمونة ومثمرة . غير أن مثل هذا التقسيم الوظيفي لا يمكن أن يكون مطلقاً ، لأن هناك عدداً متزايداً من السعوديين الذين يستطيعون بسهولة التمييز بين موازنة الدولة ومخصصات الملك . إن تبديد مداخيل الموازنة ، وإن أمكن تبريره سياسياً ، لا بد وأن يؤثر في السعوديين وكذلك في جيرانهم الباحثين عن الرساميل .

ب - المبادرات الحكومية

عام (١٩٧٥) ، انطلقت وكالة النقد العربية السعودية بدورها في البحث عن استثمارات مربحة في الخارج . وتمت الخطوات الأولى بواسطة بعض الوسطاء في لندن . عام (١٩٧٦) ، أسس المصرف السعودي الدولي في لندن ، بالمساهمة مع ثمانية مصارف خاصة (منها اثنان سعوديان) بغية السماح لوكالة النقد السعودية بالنفاذ مباشرة إلى السوق الدولية (*) . وقد القي الضوء على حداثة هذه المبادرات نظراً لكون الخطة الخمسية الثانية لم تتضمن ، قبل سنة من هذا التاريخ ، أية كلمة حول الموضوع . فقد ترك هذا الأخير للجنة وزارية يرأسها (مرة أخرى) ولي العهد . غير أن

(*) كما نذكر بانشاء البنك السعودي - الفرنسي ، والبنك السعودي - الهولندي ، والبنك السعودي - الاسباني (انشىء في ١٤/ ٣/ ١٩٧٩) .

السياسة المعتمدة قد ظلت سياسة محافظة إذ أن وكالة النقد ، بعكس الصندوق الكويتي العام والعارفة بمدى دقة الموضوع ، قد امتنعت عن شراء عقارات في الخارج . وتم اجتياز خطوة في ميدان الشركات المغفلة ، لكن هنا أيضاً كان لا بد من الاحتراس : فوكالة النقد السعودية لا تشتري مطلقاً أكثر من (٥٪) من أسهم شركة أجنبية . غير أن الشجرة لا ينبغي أن تحجب الغابة : فالسياسة المالية للمملكة قد حافظت على نهجها الأصلي : انها محافظة من جهة ، وشديدة التأثر بالرغبات الأميركية من جهة أخرى . وخير ما يمثل هذه السياسة هو الموقف السعودي تجاه انخفاض الدولار ونفور الرياض الكبير من توظيف مداخيلها في محيطها الاقليمي .

٢ ـ استمرار النهج الأساسي

أ ـ مسألة الدولار : إن (٧٠٪) من الموجودات السعودية هي بالدولار ، كما إن ثمن مبيعاتها النفطية يدفع بالدولار ، لكن هذا الأخير قد هبط إلى أدنى مستوى عرفه منذ أربعين عاماً . هذه هي المشكلة الرئيسية التي تواجه السعوديين في الشؤون المالية . فهل يعرفون ذلك ؟ أجل ، بالطبع . وأفضل من أي شخص آخر ، أوجز أحمد زكي اليماني الوضع بالعبارات التالية : « اننا نخسر على جميع الجهات : من جهة ، نقبض بالدولارات من الدول المستهلكة بينما نشتري بضائعها بعملاتها الخاصة (الين الياباني ، المارك الالماني ، الفرنك السويسري . . .) وهي عملات اعيد تقييمها عموماً . ومن جهة أخرى ، إن فوائضها هي بالدولار وبالسيولة عموماً : جميع المداخيل التي تجنيها لنا موجوداتنا في الخارج مهددة بالتآكل ، وإذا استمر هبوط الدولار الأميركي فإن الرأسمال نفسه مهدد » [٢٦] . والسعوديون يعلمون أيضاً بأن واشنطن لا تفعل كل شيء (كي لا نقول لا تفعل شيئاً) لايقاف هذا السياق . إن حكام الرياض يعتقدون بأن الولايات المتحدة تستخدم هذه الوسيلة لتحسين

ميزانها التجاري عن طريق السماح لسلعها مجدداً بأن تصبح قادرة على منافسة سلع اليابان أو دول اوروبا الغربية . وقد ذهب اليماني إلى أبعد من ذلك حين قال : « إن الولايات المتحدة (حسب رأيه وهو ليس الوحيد الذي يؤكد ذلك) تستفيد من هذا الهبوط ، وبالاضافة إلى ذلك ، تشجعه » . بل انها قد خططت له بهدوء [٢٨] .

إنهم يعرفون ، فماذا يفعلون ؟ بعض التدابير الهامشية . وهكذا أعيد تقييم الريال باعتدال (٣٪) وتدريجياً (تسع مرات في ثلاثة أشهر) مقابل الدولار ، لكن نادراً ما يدفع ثمن النفط ، وهو السلعة التصديرية الرئيسية ، بالريال السعودي . أنهم يفكرون في توظيف مبالغ جوهرية بعملات أخرى . وهكذا ، أعلن في نهاية (١٩٧٧) أن الرياض ستنوع علاقاتها بتوظيف (١٢,٥) مليار ريال في فرنسا و (٩) مليارات في اليابان و (٥) مليارات في جمهورية المانيا الاتحادية و (٣) مليارات في بريطانيا . لكن الأشهر التي تلت هذا الاعلان لم تؤكده إلا بصورة جزئية جداً (في نهاية ١٩٧٨ لم تكن الرياض قد وظفت في هذه الدول ، كحد أقصى ، سوى نصف هذه المليارات الـ ٢٩,٥ المتوقعة) .

أحياناً ، تذهب الرياض إلى أبعد من ذلك . فهي تشير إلى أن الملك قد أنذر الرئيس كارتر أثناء مروره في المملكة ، في كانون الثاني ـ يناير (١٩٧٨) ، بأن السعودية قد تلجأ إلى تدابير أكثر جذرية . وقد ردد بعض الوزراء السعوديين هذا « الانذار » خلال الأشهر الستة الأولى من عام (١٩٧٨) . الرياض قد تؤيد رفع أسعار النفط [٢٩] . وقد تجاري أخيراً أغلبية أعضاء الأوبيك التي تقترح باستمرار ، وبالرغم من المعارضة السعودية ، استبدال الدولار « بسلة » من العملات الأخرى ، لتسديد ثمن النفط [٣٠] . إن وزير المال ، أبا الخيل ، قد صرح في واشنطن : « إن دولاركم المنخفض باستمرار يدفعنا إلى ابقاء نفطنا في الآبار» [٣١] ،

أي بتعبير آخر إلى تثبيت لا بل إلى خفض الانتاج (ورفع السعر بطريقة غير مباشرة) .

إن هذه التلميحات تخلق جواً من الترقب القلق . هنا أيضاً ، يكشف القادة السعوديون عن تناقضاتهم ، المعزوة على الأرجح إلى العجز عن اقتراح أي حل بقدر ما هي معزوة إلى الاختلافات في وجهات النظر . إن تصريحات اليماني نفسه متنافرة إلى حد يجعلنا نتكهن بوجود مناقشات عميقة على مستوى الحكام . ويقال أن الملك هو من دعاة « النهج المتصلب » ، يؤيده في ذلك الأمير عبدالله والوزيران ناظر وأبا الخيل . لكن التيار الموالي للولايات المتحدة يغلب شيئاً فشيئاً . فوزير الخارجية قد أعلن أن « السعودية متمسكة بالدولار لأنها لا تريد الاضرار بالولايات المتحدة » [٣٢] .

وفي الشهر اللاحق ، جمد الممثل السعودي في منظمة الأوبيك ، في جنيف ، قراراً موجهاً ضد الدولار ، فأحالت المنظمة المسألة إلى لجنة خاصة . واقترحت هذه الأخيرة اعتماد « سلة عملات » بدلاً من الدولار . وأصبحت السعودية معزولة أكثر من أي وقت مضى داخل المنظمة . مما أضطر الأمير فهد ، رجل النظام القوي ، إلى التدخل : « اننا ضد استبدال الدولار . فهذا الأخير هو العملة المهمة في العالم وسوف يسترد قيمته من الآن حتى نهاية السنة » [٣٣] . إن ولي العهد واليماني وحاكم بترومين قد ذكروا آنذاك ، مرة أخرى ، بأن (٧٠٪) من موجودات المملكة هي بالدولار ، لكن بهدف الوصول إلى استنتاج آخر ، الاضرار بالدولار يعني الاضرار بالمملكة . يبدو أن « العلاقة الخاصة » التي نسجت خيوطها الولايات المتحدة منذ عام (١٩٧٤) قد أثمرت : إن المماثلة بين مصالح البلدين كاملة .. لصالح احدهما . وقبل أن يحسم الأمير فهد الجدل بشهر واحد ، دعا مساعد وزير الخزانة الأميركي أعضاء لجنة

الكونغرس إلى الاحتفاظ بالهدوء : « ليس هناك ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن السعودية ستقبل باستبدال الدولار لقبض ثمن نفطها » [٣٤] .

فهل هناك فريقان على رأس الادارة السعودية ؟ هذا ممكن ، ومن الطبيعي تماماً أن يتم التمييز بينهما بصورة أسهل في الميدان النفطي والمالي ، حيث تتلقى المملكة ضغطاً مستمراً وتتحمل خسائر بلا تعويض ، أكثر منه في أي ميدان آخر . فإذا كان ذلك صحيحاً ، يبدو أن الخط الأكثر ارتباطاً بواشنطن هو الذي تغلب في ميزان القوى (نذكر هنا بالمقاطعة ، بمستوى الانتاج ، وبالتجارة الخارجية الخ . . .) . والأرجح هو أن الفريق الأقلي (والملك على رأسه) يستخدم هذه البراهين للحد من اتساع الفريق الذي يقوده الأمير فهد . فهل يمكنه ، إذا استطاع ، اتباع سياسة اخرى ؟ يمكن الشك في ذلك . ويبدو الآن أنه يترك فريق فهد ، سيداً على هذه المسائل ، على أن يهتم من ناحيته بتوزيع الهبات النفطية على الجيران والأصدقاء ، وهي ميدان من الأسهل تحقيق الاجماع فيه . لأنه من الواضح أن هناك ، أبعد من هذين الخطين ، اجماعاً موضوعياً : نساعد الجيران انما نوظف في الغرب . إن هذه الثنائية هي التي تحاول الدول المساعدة (بفتح العين . .) من الرياض اسقاطها ، لكن حتى الآن دون جدوى . يبدو أن الاستثمارات السعودية ، سواء كانت بالدولار أم بعملة أخرى ، قلما يمكن أن تتجه نحو المحيط الجغرافي المباشر . إن هذا الرأي (وسنقيم الدليل عليه فوراً) يبرهن إلى أي مدى يبقى الصراع السياسي (إذا كان هناك ثمة صراع) في قمة الادارة السعودية محصوراً .

ب ـ ندرة التوظيفات خارج السوق الغربية

بلا ريب ، تقدم السعودية مبالغ كبيرة بشكل مساعدات للدول النامية ، غير أن هذه الأخيرة تسعى غالباً إلى اجتذاب الرساميل النفطية ،

وبخاصة السعودية نحو مشاريع مثمرة مشتركة ، تؤمن العمل للعاطلين فيها ، وقدر الإمكان ، عائدات لخزائنها . والحال أن الشعار المتبع في الرياض لا يزال ، على نحو مبسط ، هو نفسه : مساعدة ، نعم ، استثمارات ، كلا . ويصح هذا حتى وخاصة بالنسبة للدول الأكثر امداداً بالمساعدة أي الدول العربية .

إن طلب الدول غير النفطية على الرساميل سيتراوح ، من عام (١٩٧٥) إلى عام (١٩٨٥) ، بين (٦٠) و (١٠٠) مليار دولار . بتعبير آخر ، إن المداخيل النفطية التي تتوقعها الدول العربية المنتجة لن تكفي لتلبية طلب الدول العربية غير النفطية وحده [٣٥] . مع ذلك ، هناك تحفظ واضح من جانب الرياض حيال الاستثمار في دول العالم الثالث .

يبدو أن العامل الأساسي لهذا النفور ، وهو ما ينبغي تحليله جيداً ، هو محدودية حرية تحرك الدول النفطية في التصرف بثرواتها [٣٦] . يضاف الى ذلك ، في الحالة السعودية ، وسواس الظهور بمظهر حلفاء واشنطن المخلصين و « الأعضاء المسؤولين في نادي دول العالم الحر » . فضلاً عن ذلك ، هناك المخاوف المعروفة المتعلقة بالاستقرار السياسي لهذه البلدان . فالشكوكية السعودية في هذا المجال معروفة جداً . إن فكرة انتقال هذه الرساميل ، عن طريق انقلاب مفاجىء ، إلى أيدٍ عدوة ، أو أن تصبح رهينة نظام معاد ، تجفلهم . هكذا هي الحال بالنسبة لمصر ، حيث كان النفوذ السعودي ، مع ذلك ، كبيراً خلال عقد تقريباً ، لكن حيث وصلت الاستثمارات السعودية الى معدل سنوي قدره (٨٢) مليون جنيه مصري (حوالي ١٥٠ مليون دولار) في الوقت الذي قدمت فيه عدة قوانين متعاقبة (خاصة عام ١٩٧٦) ألف ضمان لهذه الرساميل . أما السودان ، فإن الحصة الكويتية في الهيئة العربية المشتركية المنشأة لتنميته تبقى أكبر بكثير من حصة الرياض [٣٧] .

ويبرر السعوديون تحفظهم بتركيز جهودهم على تنمية بلدهم بالذات . فلماذا لا يقتدون ببعض المبادرات السعودية الخاصة ؟ إن غيث فرعون يفكر في توظيف مليار دولار في سورية ، كما يفكر الأمير نواف بالاستثمار في مصر ، وعدنان الخاشقجي والأمير محمد بن فيصل في السودان [*] . أما الحكومة فهي تقدم ، على العموم ، ردوداً سلبية على العروض . وبعد تردد طويل ، وافقت الحكومة على انشاء شركة استثمارات سورية ـ سعودية برأسمال قدره (٥٠) مليون دولار (أي ٢٠ مرة أقل من رأسمال مشاريع متعهد سعودي واحد في سورية) . في تموز ـ يوليو (١٩٧٤) ، انشئت شركة الاستثمارات العربية ، التي مقرها الرياض . وتبلغ قيمة رأسمالها (٣٠٠) مليون دولار ، لكن بعد عامين ونصف من العمل ، لم يوظف أكثر من (٤٠٪) من هذا الرأسمال . بالاضافة إلى ذلك ، تضم هذه الشركة (١٤) دولة عربية والحصة السعودية فيها ، بالرغم من المداخيل و « الفوائض » ، هي (٤٥) مليون دولار (معادلة لحصة امارة ابو ظبي وضعف حصة مصر) .

إن ندرة الاستثمارات السعودية في الدول العربية هي ، في الواقع ، أحد مظاهر الغموض في تحديد التضامن العربي المشترك [٣٨] . ومن منظور أشمل ، يبدو الحكام السعوديون مستعدين للاستثمار أكثر في العالم الثالث ، لكن من أموالهم الخاصة (بما إن الذين يبتون في سياسة المملكة هم أيضاً ، وقبل كل شيء ، بالنسبة للبعض ، من أصحاب الملايين) . أنهم يؤمنون بالمبادرة الخاصة ، ولهم مصلحة شخصية في الايمان بها . إن ابعاد منافسة الدولة عن مشاريعهم الخاصة يبدو لهم طبيعياً وشرعياً . المهم هو أن يقبل البلد بذلك ، وكذلك بلدان الغير التي

(*) في اواخر (١٩٧٨) اشترت السعودية ١٨٪ من رأسمال شركة الكنانة للسكر في السودان ، بعد طلبات كويتية وسودانية متعددة .

قد تستفيد من هذه الاستثمارات .

من هذا المنظار ، أي من منظار غياب ارادة أو سياسة التعاون الاقتصادي والمالي مع دول العالم الثالث ، يجب التفكير بالمساعدة الممنوحة لها . وبشكل متناقض ، تبدو هذه المساعدة ، بالنسبة لحكام الرياض أقل كلفة من التعاون .

الفقرة الثالثة :

المساعدات

منذ عام (١٩٧٥) ، تحتل السعودية المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في تقديم أكبر مقدار من المساعدة للخارج . في ذلك العام ، كانت دول الأوبيك تقدم حوالي (٢٧٪) من ناتجها القومي القائم كمساعدة لدول الغير، في حين لم تتجاوز أية دولة غربية عتبة الواحد بالمئة (١٪) الدنيا ، المتوخاة من الأمم المتحدة . وفيما يتعلق بالسعودية ، لا بد على الفور ، من إبداء ملاحظتين :

١ - إن الأرقام التي ستعرض أدناه مطابقة لتقديرات رسمية ، مقدمة من الحكومة أو من مؤسسات دولية . ومن الواضح أن المملكة تنفق في الخارج مبالغ عظيمة مسحوبة من اعتمادات سرية خاصة بالدولة أو بأحد الأمراء النافذين من العائلة المالكة . إننا نذكر فقط بوجود هذه الأموال دون أن نتمكن ،بالطبع،من تحديدمقدارهاأو المستفيدين منها [٣٩] .

٢ - إن المساعدة المالية السعودية للخارج هي ، برأي الجميع ، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالخيارات السياسية للمملكة . ومن الثابت أن المملكة تتوقع منافع سياسية من الهبة التي توزعها بمثل هذا السخاء على دول الغير . وهذا ما سنحاول اثباته في الصفحات اللاحقة بدراسة ترتيب البلدان المستفيدة ، والتفضيل السعودي للعلاقات الثنائية وأخيراً هدف المساعدة الممنوحة .

أولاً ـ ترتيب واضح .

يتفق المؤلفون الذين عالجوا هذه المسألة على التأكيد بأن المملكة قد وضعت ترتيباً واضحاً بين الدول المستفيدة من مساعدتها . أما كيف يحدد هذا الترتيب ؟ فذلك هو السؤال . البعض يؤكد بأن الرياض تفضل الدول العربية تليها الدول الاسلامية ثم الدول النامية الأخرى . والبعض الآخر يقول بأن معارضة الشيوعية تشكل المعيار الأساسي ، إذ أن المملكة تدعم مالياً الدول المهددة « بالخطر الشيوعي » ، من أجل مساعدتها على مواجهته . من جهتنا ، نعتقد بأن مفهوم « الحزام الأمني » ، في الأجنحة الأربعة التي عرضناها أعلاه (راجع الفصل الثالث) هو الذي يحدد هذا الترتيب . فإذا كانت المساعدة المالية انعكاساً لسياسة ما ، يتضح أن ما يحددها هو الاعتبارات الاستراتيجية الخاصة بالمحيط المباشر للمملكة أكثر مما تحددها الرغبة في تأكيد هوية عامة (عربية ، اسلامية ، مناهضة للشيوعية) .

١ ـ المحيط المباشر

إن هذه الهوية أكيدة طالما أن القسم الأكبر من المساعدة السعودية للخارج يذهب إلى الدول العربية والإسلامية . لكن أية دول ؟ لماذا سورية وليس تونس ، مصر وليس المغرب ؟ لماذا تحظى الباكستان بالامتياز على بقية الدول الإسلامية غير العربية (تركيا ، بنغلادش) ؟ اننا نرى بأنه إذا كانت بعض الدول مفضلة ، فذلك بسبب موقعها في المحيط الجغرافي ـ الاستراتيجي للمملكة أكثر مماهو بسبب انتمائها إلى فئة وطنية ، أو دينية أو ايديولوجية تدخل المملكة السعودية في عدادها . في الواقع ، إن المساعدة السعودية تذهب أولاً ، وقبل كل شيء ، إلى الدول التي ترى السعودية فيها امكانية التصدي للأخطار الإقليمية الثلاثة التي تعتبرها تهديداً لبقائها أو لاستقلالها

أ ـ اسرائيل : إن القسم الأكبر من المساعدة السعودية يذهب إلى الدول المتاخمة للدولة الصهيونية ، والتي هي في حالة حرب معها : مصر ، سورية ، الأردن . عام (١٩٧٧) ، قدمت الرياض إلى هذه الدول (٦٠٪) من مجموع المساعدة الممنوحة للخارج (٤ من ٦,٦٢ مليار دولار) . ودفعت المملكة بانتظام المبالغ التي تعهدت بدفعها إلى هذه الدول الثلاث أثناء مؤتمري القمة العربيين في الخرطوم (١٩٦٧) والرباط (١٩٧٤) ، كما تجاوزتها بكثير . فضلاً عن ذلك ، تدعم المملكة مالية منظمة التحرير الفلسطينية ، على الأرجح ، بأكثر من الحصة السعودية (٥٠ مليون دولار)التي خصصت للمنظمة في قمة الرباط .

ب ـ الراديكالية الموالية للسوفيات : تسعى المملكة أيضاً ، في الدول الثلاث المذكورة آنفاً ، إلى الحد من النفوذ السوفياتي أو من نفوذ الأنظمة العربية المؤيدة تقريباً لموسكو (العراق ، ليبيا ، الجزائر) ، والتي تملك مداخيل نفطية . إن مثل هذا الدافع يهيمن على المساعدة المقدمة إلى السودان والصومال واليمنين التي هي ، كمصر وسورية ، دول مجاورة حيث كان النفوذ السوفياتي ، في وقت من الأوقات ، قوياً . إن المساعدة المقدمة إلى هذه الدول الست قد شكلت ، عام (١٩٧٧) ، نسبة (٦٣٪) من المساعدة الممنوحة لدول الغير .

ج ـ ايران : لقد سعت السعودية دائماً إلى موازنة خصمها الايراني ، من جهة الشرق ، بدعم الباكستان . وعام (١٩٧٧) ، بلغت قيمة المساعدة الموجهة إلى باكستان (٥٠٠) مليون دولار .

من الواضح ، انه وسط هذه المجموعة المؤلفة من سبع الى ثماني دول ، والتي تستأثر سنوياً بنسبة (٨٠) إلى (٨٥٪) من المساعدة السعودية الخارجية ، لا بد من وجود ترتيب داخلي ، مبني على الأهمية التي تعلقها المملكة على الدول المعنية .

في تسلسل الأفكار هذا ، احتلت مصر مركزاً رئيسياً وذلك بسبب حاجاتها الضخمة وموقعها في النزاع مع اسرائيل ، وفي مجموعة دول المنطقة المناهضة للسوفيات ، وفي العالم العربي والإسلامي وفي افريقيا . وإذا كان هناك ثمة محور بين الرياض والقاهرة ، فقد كان قائماً أولاً على المبالغ العظيمة جداً التي تدفعها الرياض لدعم مصر ، وخاصة نظام الرئيس السادات الموالي للغرب .

هذا ، ولم تغير أرقام سنة (١٩٧٨) هذه المعادلة بل على العكس من ذلك ، أثبتتها ، ولنشر مع تقرير ميد الخاص عن السعودية الى « أن الصدفة لم تلعب دوراً كبيراً في قرار منح المساعدات الثلاث الكبرى خلال هذه السنة إلى ثلاث دول تعتبر السعودية استقرارها اساسياً لأمنها » . هذه الدول هي تركيا (٢٥٠ مليون دولار) واليمن الشمالية (١٦٧ مليون دولار لبناء شبكة طرقات) وباكستان (٩٢ مليون دولار لبناء محطة حرارية في كراتشي) وكلها قروض من صندوق الانماء السعودي . ويقول التقرير نفسه ان (٧٢) مليون دولار اعطيت لليمن لدعم موازنته . هذا وقد اعطى الصندوق السعودي (١٣) قرضاً بين حزيران - يونيو (٧٧) وحزيران - يونيو (١٩٧٨) ذهبت إلى (١١) بلداً ثمانية منها عربية . غير أن منحى جديداً ظهر سنة (١٩٧٩) يدل على اهتمام سعودي أقوى بالنظام الدولي وعلى محاولة لتوسيع رقعة النفوذ السعودي خارج المنطقة . فبين حزيران - يونيو (١٩٧٨) ونيسان - ابريل (١٩٧٩) اعطى الصندوق ثمانية قروض ، اثنان فقط منها لدول عربية . والواضح ان موقع مصر الأساسي حتى سنة (١٩٧٨) تبدل في هذه التراتبية . فمن المعلوم أن مؤتمر القمة في بغداد بين (٢) و(٥) تشرين الثاني - نوفمبر (١٩٧٨) قرر منح دول الصمود (٣,٥) مليارات دولار سنوياً لكل من سورية والأردن والفلسطينيين . هل هذا يعني ان مصر لم تعد مستفيدة من الدعم السعودي ؟ غداة المؤتمر

(١١/٧) صرح ولي العهد « ان السعودية لا تريد ضرب مصالح الشعب المصري ، ولا جيشه الشجاع فالشعب المصري عربي ومسلم » . وهذا التصريح يترك ولا شك مجالاً لتفسيرات متناقضة حول مستقبل الدعم السعودي لمصر منها تفسير وزير المال السعودي مثلاً (MEES ٥/٣/٧٩) القائل بأن المشاريع المشتركة مع مصر سائرة حسب الخطة الموضوعة لها « لأن مساعدة الدول العربية لا يجب ان تكون مرتبطة بالتقلبات السياسية » .

وتحولت اتفاقيات كمب ديفيد إلى معاهدة وقعت في (٢٦/٣/١٩٧٩) . فما كان الرد السعودي ؟ الغموض السعودي التقليدي . ففي مقابلة لنيوزويك (٢٦/٣) قال الأمير فهد ان السعودية ستنفذ التزاماتها ازاء مصر في الوقت الذي كان مجلس الوزراء السعودي يعلن تمسكه بمقررات قمة بغداد. وصح بالفعل تشبيه (MEES) للموقف السعودي بـ « حقل الغام من الذبذبة » . هل السبب هو طابع السرية الذي يغلف.مقررات السعودية اجمالاً أم انه في صلب المقررات نفسها هذه المرة ؟ الواقع ، ان مقررات بغداد في مجال المساعدة الاقتصادية ليست واضحة تماماً وليست ملزمة (مثل نقل مقر الجامعة العربية مثلاً) الا باجتماع وزراء الاقتصاد والخارجية العرب . وبالفعل عقد هذا الاجتماع في (٢٧/٣) وتميز منذ بدئه بحملة شديدة على السعودية اشتركت فيها سورية وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية . ورد سعود الفيصل باتهام منتقدي المملكة بانهم حملة شعارات ليس الا بينما تسعى السعودية لتنفيذ مقررات قمة بغداد فعلاً بل زايد قائلاً انه ولو فشل المؤتمر فإن السعودية ستنفذ هذه المقررات بمفردها . والواضح ان غموض المقررات (خصوصاً البندان ٩ و ١٠ كما نشرتها السفير في ٢١/٣/٧٩) أدى إلى انقسام واضح بين موقفين متناقضين واحد يدعو إلى مقاطعة سياسية واقتصادية ونفطية شاملة

إزاء مصر والثاني يسعى لردود محدودة غير شمولية (والسعودية طبعاً في الموقف الثاني) . ولكن اتفاقاً اجماعياً حصل بالرغم من ذلك في اللحظة الأخيرة ، بفضل مبادرة الكويت خصوصاً . وقد عبّر سعود الفيصل عن موقف السعودية من هذا الاتفاق (وعن مدى حماس المملكة لتنفيذه) بالقول : « انني مرتاح كأي عربي لتوصلنا إلى خطة عربية شاملة ولكنني في الوقت نفسه حزين للغاية لأن المقررات التي اتخذت بالاجماع موجهة ضد جزء مهم من العالم العربي ـ مصر» ومن بين المقررات التي تهمنا هنا سحب الودائع والقروض والكفالات العربية لمصر كما وقف المساعدات الحاصلة عن طريق المؤسسات العربية ووقف ضخ النفط العربي الى مصر . ولكن هذه المقررات تبقي في طي الغموض تعهدات مثل هيئة التصنيع الحربي ، وثمن طائرات ف ـ ١٥ لمصر ، ونفط خط سوميد الخ . . . وفي (١٦/ ٤/ ٧٩) قررت منظمة اوابك تعليق عضوية مصر فيها في الوقت الذي بقي النفط العربي يتدفق من خط سوميد (الذي تملكه كل من مصر وأبو ظبي والسعودية والكويت وقطر) .

وقد تم قدر من التوضيح عن رغبات المملكة في (١٤/ ٤) من خلال مقابلة اجرتها القبس الكويتية مع وزير الاعلام السعودي قال فيها أن المملكة لن تقدم أية مساعدة جديدة لمصر ولكنها ستفي بالتزاماتها السابقة . ويمكن الاعتماد على تلميحات جريدة الرياض (٦/ ٥/ ٧٩) لفهم وقع هذا القرار على مصر، إن نفذته المملكة فعلاً . قالت هذه الجريدة ، انطلاقاً من مصادر رسمية لم توضحها أن المملكة قدمت لمصر (٧) مليارات دولار منذ سنة (١٩٧٣) وذلك من خلال(٣٥) اتفاقاً تضمنت تبرعات ، وتمويل شراء أسلحة وتجهيزات وقروضاً طويلة الأمد ، ومساهمة سعودية في قروض متعددة المصادر ومساهمة في مشاريع مشتركة وأخيراً قروض من الصندوق السعودي للتنمية لمشاريع كتوسيع قناة السويس، هذا

دون ذكر استثمارات القطاع الخاص السعودي في مصر . وقالت الجريدة ان المملكة كانت مستعدة لدفع مبلغ (٧) مليارات دولار أخرى خلال (٥) سنوات لاعادة تجهيز الجيش المصري من مصادر غربية . هذا وفي (١٤/ ٥) أعلن سلطان ، وزير الدفاع ان هيئة التصنيع الحربي سوف تحل في (١/ ٧/ ٧٩) [وكانت قد انشئت سنة ١٩٧٥ برأسمال مليار دولار] بينما اعلن السادات في (١٦/ ٥) ان السعودية تراجعت عن دفع ثمن طائرات ف ـ ٥ لمصر . والواضح ان سلسلة العقوبات هذه لم تكن توافق رأي عدد من أفراد العائلة المالكة ولا هي تغلق الباب فعلاً أمام امكانية مساعدة ثنائية . هذا ، ما كان الأمير فهد ، على الأقل ، قد أشار به إلى نيوزويك (١٩/ ٣/ ٧٩) حين لمح ان الخطة السعودية تقضي بقطع المساهمة السعودية التي تمر بقرارات عربية (مؤتمرا الخرطوم والرباط) أو بمؤسسات اقليمية على أن تبقى المساعدة الثنائية سارية المفعول .

٢ ـ الدول العربية والإسلامية

الدول العربية والإسلامية الأخرى تأتي في المرتبة الثانية . فمن خلال اتفاقات ثنائية أو مؤسسات اقليمية ودولية ، تقدم المملكة هبات وقروضاً جد تشجيعية إلى الدول العربية الخمسة عشر غير المدرجة في الفئة المذكورة آنفاً : المغرب ، تونس ، موريتانيا ، لبنان الخ . . ويلعب العامل الايديولوجي دوراً هاماً في هذا الخيار ، لكن المملكة قد بدأت تتخذ ، حديثاً ، مبادرات باتجاه دول آثرت النظام الاشتراكي (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) . فضلاً عن ذلك ، كانت المملكة وراء انشاء بنك التنمية الإسلامي ، الذي يضم (٢٩) دولة ، ومقره جدة . ويقوم المصرف أحياناً مقام قناة لتمرير المساعدة السعودية إلى دول الفئة الأولى (مصر ، الأردن . .) لكن وظيفته الرئيسية هي مساعدة الدول الإسلامية الأخرى ، الآسيوية أو الأفريقية ، متبعاً القاعدة الإسلامية التي تحظر الفائدة

(فالمصرف لا يتلقى سوى(٢٪)كبدل خدمات) . إن افغانستان وغانا ومالي والكاميرون وموريتانيا الخ . . هي من الدول التي استفادت منه . على أي حال ، ذهبت(٦, ٩٩٪)من المساعدات السعودية سنة(١٩٧٥)إلى الدول الإسلامية و(٩٦٪)سنة (١٩٧٦) .

٣ ـ الدول النامية الأخرى

إن ما يتراوح بين (١) و (٢٪) من المساعدة الخارجية يذهب إلى الدول النامية البعيدة عن الفئتين المذكورتين آنفاً . وتستفيد هذه الدول من قروض تشجيعية مقدمة من الصندوق السعودي للتنمية (الكونغو ، البرازيل ، مالطا ، تايلاند) . العامل الايديولوجي ، بالطبع ، رئيسي : لم يمنح أي قرض أو هبة سعودية إلى دولة اشتراكية في أوروبا الشرقية أو إلى دول ملتزمة بوضوح الى جانب الاتحاد السوفياتي (فيتنام ، أثيوبيا ، انغولا ، كوبا) .

والواقع ان صندوق التنمية السعودي قدم ، (٥٨) قرضاً منذ نشأته وحتى ايار ـ مايو (١٩٧٩ذهبت إلى (٣٢) دولة ، وكانت قيمتها حوالي (٧,٦) مليارات ريال سعودي ،أي ما يقارب (٢,٢) مليار دولار . (٢٥) من هذه القروض ذهبت إلى دول عربية منها مصر (٥ قروض بقيمة ٦٢١ مليون ريال) والسودان (٤ قروض بقيمة ٣٢٥ مليون ريال) وسورية (٦ قروض بقيمة ٣٤٥ مليون ريال) واليمن الشمالية (٣ قروض بقيمة ٦٠٧ ملايين ريال) . كما وقع الصندوق (٢٠) قرضاً لدول اسلامية غير عربية منها باكستان (قرضان بـ ٤١١ مليون ريال) وتركيا (قرض بـ ٨٤٥ مليون ريال) . إذن كانت حصة الدول العربية والإسلامية (٤٥) قرضاً من أصل (٥٨) وقع عليها الصندوق مما يدل بوضوح على اهتمام السعودية بمحيطها المباشر . ويدل صندوق التنمية الإسلامي الذي تهيمن عليه السعودية على نفس الاهتمامات وهذه

مثلاً لائحة الدول التي استفادت من قروضه في النصف الأول من (١٩٧٩) : الجزائر ، السودان ، باكستان ، بنغلادش ، الصومال ، تونس ، اليمن الشمالية . ومن الملاحظ ان هذه الدول هي نفسها مستفيدة أيضاً من صندوق الأوبك الخاص أم من المصرف العربي ـ الأفريقي (ABEDA) .

ثانياً : الشكل :

تبدي السعودية تفضيلاً واضحاً للمساعدة الثنائية وغير المنتظمة ، أي للمساعدة التي ينبغي دوماً التماس استمرارها ، والتي تضع الواهب والمستفيد وجهاً لوجه ، دون وساطة مؤسسة دولية ، في علاقة يهيمن عليها بوضوح الأكثر غنى .

١ ـ مساعدة غير منتظمة : يعارض القادة السعوديين بصورة مطلقة المساعدة المبرمجة مسبقاً ، ولعدة سنوات . بالطبع ، لقد وفوا بالالتزامات التي فرضتها عليهم قمة الخرطوم ، لكنهم أثاروا جدلاً عنيفاً حول قرارات قمة الرباط . ليس ذلك لأنهم يسعون إلى عدم الوفاء بتعهداتهم ، بل لأنهم يؤكدون بأن ما اتفق عليه آنذاك كان المساعدة الفورية من الدول النفطية إلى دول المواجهة العربية ، وليس مساعدة سنوية تتجدد تلقائياً . وهذا ما يسميه الانغلو-سكسونيون قاعدة(one-off basis) الذي يجبر حكام الدول المستفيدة ، كل بضعة أشهر ، على معاودة التماس تجديد المساعدة الممنوحة من الرياض . وقد يبالغ بهذا الموقف إلى أقصى حد : ففي جمهورية اليمن العربية ، يدفع السعوديون فصلياً (وحسب البعض شهرياً) رواتب العسكريين .

وهكذا تصبح الدولة المساعدة تحت رحمة الرياض ، وقلما يتاح لها الوقت اللازم للاستفادة من المساعدة دون اضطرار قادتها مجدداً إلى الذهاب إلى الرياض . ويبدو هذا الموقف غير معقول طالما ان الدولة المساعدة ـ خصوصاً عندما تستخدم المساعدة لسد العجز في ميزان المدفوعات ـ قلما تكون قادرة على

برمجة مستورداتها مسبقاً . لقد ذهبت الرياض إلى حد تسديد ثمن مستوردات مصر الغذائية ، بواسطة عقود منفصلة ، مقابل تقديم فواتير إثباتية . ويدافع السعوديون عن تصرفهم بالتذكير بأن المساعدة غير المراقبة تفيد غالباً لاستيراد السلع الكمالية . إن مثل هذه الحجة تثبت إلى أي مدى تريد الرياض مراقبة طريقة استخدام أموالها ، وارتيابها المبدئي حيال شركائها . لقد قدمت الرياض بعض الحالات كأمثلة من شأنها أن تبرر هذا التخوف (مصر ، السودان) . يبقى أن المساعدة المدفوعة على هذا الشكل تشكل وسيلة ضغط سياسي واضح على الدولة المستفيدة [٤٠] .

٢ ـ مساعدة ثنائية : إن الجدول اللاحق يقدم فكرة عن تطور المساعدة السعودية للخارج ، التي ارتفعت ، عام (١٩٧٧)، إلى (٥,٢ ٪) من الناتج القومي القائم للبلاد ، متجاوزة عتبة الواحد بالمئة (١ ٪) المتوخاة من منظمة الأمم المتحدة ، والنسبة التي بلغها أول بلد واهب للمساعدة (الولايات المتحدة) : (٠،٢٥ ٪) .

الجدول رقم (٢٦)

المساعدة الخارجية : الحجم

السنة	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
التعهدات	٠،٦٩٣	٣،٧٦	٥،١	٣،٩٤	٥
المدفوعات	٠،٣٤	٢،٣٧	٣،٨٧	٣،٦	-

ـ بمليارات الدولارات

المصدر: [Financial Times,March 20,1978, Newsweek' March 6 ,1978]

وهكذا ، في فترة خمس سنوات ، ازدادت قيمة التعهدات السعودية أكثر

من سبع مرات لكن، كيف يصل هذا الحجم المتزايد من البترو ـ دولارات إلى الدول المستفيدة ؟ من خلال قناتين تقليديتين : قناة العلاقات الثنائية من جهة ، وقناة المؤسسات المالية ، الاقليمية والدولية ، من جهة أخرى . فالمملكة السعودية ليست غائبة عن هذه الأخيرة . عام (١٩٧٤) ، ، تجاوزت قيمة المساعدة الممنوحة من خلالها قيمة المساعدة الثنائية . وصندوق النقد الدولي هو أول مستقبل لهذه المبالغ : (٥٠٠) مليون دولار عام (١٩٧٤) و (٨٠٠) مليون عام (١٩٧٥) و (٢,٥) مليار دولار عام (١٩٧٧) .

وتقدم الرياض قروضاً للبنك الدولي ، كما أسهمت بحوالي ملياري دولار ، خلال أربع سنوات (٧٣ ـ ١٩٧٦) ، في الصناديق الخاصة المنشأة من قبل منظمتي الأوبيك والأوابيك ، لمساعدة الدول النامية التي تضرر ميزانها التجاري نتيجة تضاعف أسعار النفط أربع مرات . كذلك تدفع الرياض أكثر من (١٠٠) مليون دولار سنوياً للصندوق المشترك بين منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والأوبيك من أجل التنمية الزراعية ، كما أنها الواهب الأكبر في « هيئة الخليج لتنمية مصر » و« بنك التنمية الإسلامي » . والرياض ملتزمة أيضاً ، بدرجة أقل ، في « الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية » (مقره الكويت) ، وفي « البنك العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا » (مقره الخرطوم) وفي « بنك الانماء الافريقي » (مقره أبيدجان)[٤١] .

غير ان قناة المؤسسات الاقليمية قلما هي مغرية (إلا عندما تكون تحت هيمنة الرياض كبنك التنمية الإسلامي) بالنسبة لحكومة تسعى إلى الاستفادة من المساعدة المالية الممنوحة . وفي هذا المجال ، نكتفي بمثل واحد هو الأهم : لقد كانت للرياض ، وسط صندوق النقد الدولي حيث لها مساهمة كبيرة ، نفس السلطة التي تتمتع بها أية دولة نامية في اختيار البلدان المستفيدة من قروض

الصندوق . إن المساعدة الممنوحة من خلال هذه البنى مصنفة مع مساعدة البلدان الأخرى ، وبالتالي فإن أي تدخل خاص من قبل الرياض لصالح بلد معين يصبح أكثر صعوبة ، بالرغم من إمكانية حدوثه . لهذا السبب ، وباستثناء حالة عام (١٩٧٤) و « تسهيل ويتيفن » ، وجه حوالي (٧٠ ٪) من المساعدة السعودية على شكل ثنائي وبواسطة مؤسسات ، كبنك التنمية الإسلامي ، مرتبطة مباشرة بالحكومة السعودية . إن المساعدة الثنائية تتم على شكل هبات أو قروض [٤٢] . والهبات غالباً ما تكون سرية . أما القروض فتتم من خلال وكالة النقد العربية السعودية أو بنك التنمية الإسلامي [*] . ويملك هذا الأخير رأسمالاً جاهزاً (كانون الثاني - يناير ١٩٧٨) قيمته (٧٦٥) مليون دينار إسلامي (الدينار الإسلامي يعادل احد حقوق السحب خاصة لصندوق النقد الدولي) . وقد بدأت مؤسسة حديثة العهد بلعب دور واسع : الصندوق السعودي للتنمية الذي باشر عملياته عام (١٩٧٥) . لقد وقع هذا الصندوق (٥٨) عقداً حتى أيار - مايو (١٩٧٩) كما تعهد بتوقيع (٢٩) قرضاً آخر إلى (٢٠) بلداً قيمة هذه الأخيرة (١,٦) مليار دينار سعودي ، وتكلف بتوزيع مليار دولار ، تعهدت بها الرياض للدول الافريقية أثناء انعقاد قمة القاهرة في آذار - مارس (١٩٧٧) . الفائدة المفروضة تتراوح بين (٢) و (٣ ٪) . ويبدو أن الرياض تريد توجيه عملياتها التسليفية نحو هذا الصندوق بغية إعفاء وكالة النقد العربية السعودية من إحدى مسؤولياتها الجمة [٤٣] .

غير ان التعهدات وأوامر الدفع تبقى امتياز الأمراء الأكثر نفوذاً . فإلى هؤلاء يعود هذا الدور الذي يحاولون ممارسته بكبرياء ، منتظرين الوقت الملائم للقيام « ببادرة » علنية جداً . إن الارادة الطيبة للدائرة الحاكمة تظل هي الحاسمة ، والدول المفضلة هي تلك التي تنجح في إيجاد محامين عنها وسط هذه الدائرة، وفي الاثبات لهؤلاء الأمراء بأن المساعدة الممنوحة مهمة بالنسبة لأمن أو لنفوذ المملكة نفسها .

(*) - قدّم البنك الاسلامي سنة ١٩٧٨ قروضاً بحوالي مليار ريال سعودي إلى ١٩ بلداً .

ثالثاً - الهدف :

يمكن تكريس المال السعودي لشتى أنواع القضايا ، من شراء ولاء شخصية سياسية إلى تمويل حزب ، إلى عقود عسكرية ، إلى بناء مسجد أو إلى إنشاء مصنع . غير أن المبالغ الممنوحة علناً تبدو مركزة حول ثلاث فئات رئيسية :

١ - دعم ميزان المدفوعات : هذا هو الشكل الذي يتمناه عدد كبير جداً من الدول ، لأنه يسمح لها بالتصرف بمساعدة نقدية . وشكل المساعدة هذا هو ، أيضاً ، الأبسط : إنه يقوم على صرف هبة أو قرض جد تشجيعي لبلد ما . أهم المستفيدين منه ، هم مصر ، واليمن الشمالية والسودان ، وكذلك الدول المستفيدة من الصندوقين الخاصين لمنظمتي الأوبيك والأوابيك . لكننا نشير إلى إن مجال المناورة بالنسبة للدول المعنية ضيق بفعل معدل الدفعات وفرض تقديم الفواتير .

٢ - مشتريات عسكرية : لقد تعهدت المملكة بتمويل النفقات العسكرية لعدد معين من الدول المجاورة ، بنسب مختلفة (مصر ، السودان ، سورية ، اليمن الشمالية) . وكان هذا الشكل أيضاً خاضعاً لشروط سعودية قاسية تتعلق بمصدر الأعتدة (الغرب فقط) ونوع السلاح أو حتى بتدريب وترقية العسكريين (راجع الفصل الخامس ، الفقرة الثالثة) .

٣ - التنمية : لم تنطلق المملكة في ميدان المساعدة المخصصة للتنمية إلا منذ عهد قريب . فهذه المساعدة تتطلب نوعاً من الضبط وقدرة على مراقبة المشاريع المقترحة ، الأمر الذي لم يخبره السعوديون بعد. ويقتضي على الصندوق السعودي للتنمية ، المنشأ عام (١٩٧٥) ، أن يلعب هذا الدور تدريجياً ، لكن يبدو ، حتى الآن ، انه يضع ثقته بمتعهدي المشروع طالما إن القرار السياسي بمساعدة الدولة المعنية قد اتخذ من المراجع العليا . يضاف الى

ذلك ، ان القسم الأكبر من هذه الأموال يذهب إلى مشاريع يسهل تحديد الحاجيتها وتمس التجهيزات الأساسية المادية للدولة المعنية وإقامة المنشآت الاجتماعية (٤٤) .

خلاصة :

إن التبادلات الاقتصادية للمملكة تتم ، في أغلبيتها الساحقة ، مع الدول المصنعة غير الشيوعية ، التي توجه إليها حوالي ثلاثة أرباع (٣/ ٤)النفط السعودي على الأقل . كما تتجه الاستثمارات أيضاً إلى الغرب ، وغالباً بشروط سيئة للغاية بالنسبة للمملكة . أما المساعدة فهي تذهب خاصة إلى المحيط المباشر . ولا تزال المساعدة في سبيل التنمية حديثة العهد وأقلية . ثم إن لأضخم المبالغ المدفوعة هدفاً سياسياً إقليمياً . وعلى هذا المستوى، بوجه خاص، ينبغي أن نرى كيف يمكن لمالية المملكة أن تخدم أهدافاً سياسية مباشرة.أحياناً لا ضير من ترداد الكلام البديهي وهو في هذا المجال ، ما ذكره جيمس باكستون : « إن تحليلاً لوجهة المساعدات السعودية ، تبرز ان المملكة سعت بنشاط للتأثير على سياسات دول المنطقة من خلال المساعدة » (ملحق فايننشال تايمس عن السعودية ٢٣/ ٤/ ٧٩ ، ص ٧) . ولمزيد من الوضوح ، يقتضي علينا فتح باب الوضع الاقليمي بكل جوانبه .

هوامش الفصل السابع

(١) M. Merle, **Sociologie des relations internationales,** pp.214 — 215.

(٢) إن التبادلات الاقتصادية مع « الديمقراطيات الشعبية » ما زالت ، رغم تزايدها ، تقارب نسبة الواحد بالمائة (١ ٪) من التجارة الخارجية للمملكة .

(٣) لوموند ١٢/ ١/ ٧٨

(٤) لوموند ٢/ ١١/ ١٩٧٤

(٥) **MEED,** ٣/ ٣/ ٧٨

(٦) **MEED,** ١١/ ١/ ٧٨

(٧) المرجع نفسه .

(٨) راجع الفصل الخامس ، الفقرة الثالثة

(٩) انترناشيونال هيرالد تريبيون ١٣/ ١٢/ ١٩٧٦

(١٠) **MEED,** ١٧/ ٣/ ١٩٧٨ . في السعودية ، حالياً ، محاولة عامة لالزام كبار مصدري السلع بأن يكونوا أيضاً ، من خلال « المشاريع المشتركة » ، مصدري تكنولوجيا . لقد كانت هذه السياسة مجدية في حقل النفط حيث تسهم شركات أرامكو في مشاريع صناعية من أجل الاحتفاظ بحصة من النفط السعودي ، لكن يبدو أن هذه السياسة لم تثمر في الاتجاه المعاكس في مستوردات المملكة . فألمانيا الاتحادية تصدر كثيراً إنما تسهم قليلاً في التنمية . لقد انسحبت شركة جنرال موتورز من مشروع لتجميع السيارات . والشركات اليابانية متحفظة جداً .

(١١) **MEED,** 5 — 5 — 1978. بلا ريب إن زيارة الرئيس الفرنسي إلى الرياض في كانون الثاني ، يناير ، ١٩٧٧ قد ساعدت على إقرار عقود بقيمة (١,٤) مليار دولار عام ١٩٧٧ . واليوم ، يتم تركيز الجهود في فرنسا على هذا البلد .

(١٢) دون أن ننسى دور السعوديين المتعلمين في الولايات المتحدة (٦٠٠٠ عام ١٩٧٧) الذين يصبحون عادة مؤيدين لهذه الأخيرة .

(١٣) **The Persian Gulf;** 1975, p.44.

(١٤) المرجع نفسه ، ص ١٩٨ .

(١٥) الأنوار ، ٢١/ ٥/ ١٩٧٧ . كما أعلن اليماني من ناحيته : « سنستمر في المقاطعة إلى حين إيجاد حل سلمي للنزاع مع اسرائيل » .

(١٦) **The Persian Gulf,** 1975, p.198.

(١٧) **MEED,** 16 — 6 — 1978.

(١٨) **MEED,** 7 — 7 — 1978. إن عدد ١٨ آب ، أغسطس ، ١٩٧٨ من المجلة نفسها قد أكد (بالاستناد إلى الأمثلة) إن السعودية هي أول الدول العربية التي عدلت قوانينها بحيث لا تتعارض مع قوانين عام ١٩٧٧ الأميركية المضادة للمقاطعة .

(١٩) عالم النفط، ١٠/ ١٢/ ١٩٧٨ . وتذكر مؤسسة«مورغان غارنتي» بأن السعودية تقدم عموما رقماً أدنى من نصف الرقم الحقيقي .

(٢٠) إن الدراسة التي أعدها عوده أبو ردينة لحساب « فيرست ناشيونال بنك أوف شيكاغو» تؤكد بأن المملكة قد حصلت عام ١٩٦٩ على (٥٩) مليون دولار من موجوداتها الخارجية ، وعلى (٧١) مليونا عام ١٩٧١ و(١١٣) مليونا عام ١٩٧٢ و(٢٠٠) مليون عام ١٩٧٣ . ثم أصبح الارتفاع شديداً : (١,١) مليار عام ١٩٧٤ . (٢,٣) مليار عام ١٩٧٥ و (٣,٨) مليار عام ١٩٧٦ . ولفترة ١٩٧٧ - ١٩٨١ ، توقعت الدراسة نمواً سنوياً بمعدل (١٠٪) مبنياً على مردود نسبته (٧,٦ ٪) . كما أن المملكة ستحصل على حوالي (١٠) مليارات دولار كعائدات ، عام ١٩٨١ ، أي (٨,٥) مرات أكثر مما حصلت عليه في عام « الارتفاع المفاجىء » (١٩٧٤) . قد تكون هذه التوقعات صحيحة على المستوى الاسمي ، لكنها تزيد في الخسارة السعودية في حال استمرار الدولار ، الذي يشكل (٧٠ ٪) من موجوداتها ، بالهبوط .

(٢١) Newsweek 6 Mars 1978

(٢٢) أخيراً ، منحت هذا المركز بين الحكام أثناء اجتماع خاص في ٤/ ٨/ ١٩٧٨ حيث أصبحت المملكة العضو الواحد والعشرين في مجلس صندوق النقد الدولي .

(٢٣) نيويورك تايمس .1977 — 6 — 17

(٢٤) المرجع نفسه .

(٢٥) انترناشيونال هيرالد تريبيون 1977 — 5 — 5

(٢٦) **The Persian Gulf 1974** pp.103, 104; 110, 114.
Newsweek 10 — 2 — 1975. pp.38 — 45.

(٢٧) عالم النفط ، ٣/ ٦/ ١٩٧٨

(٢٨) عالم النفط ، ١٤/ ١/ ١٩٧٨ و ٣/ ٦/ ١٩٧٨ .

(٢٩) عالم النفط ، ٣/ ١/ ١٩٧٨ .

(٣٠) عالم النفط ، ١٤/ ١/ ١٩٧٨ .

(٣١) عالم النفط ، ٢٥/ ٢/ ١٩٧٨ .

(٣٢) عالم النفط ، ٢٢/ ٤/ ١٩٧٨ .

(٣٣) عالم النفط ، ٢٦/ ٨/ ١٩٧٨ .

(٣٤) عالم النفط ، ٢٩/ ٧/ ١٩٧٨ . ومقابلة أبا الخيل في النهار ١/ ١٠/ ٧٨ : « إن مصالحنا على المدى المتوسط والطويل هي في دعم الدولار » واليماني في **MEES** ٢٣/ ١٠/ ١٩٧٨ وأبا الخيل مجدداً (MEES٦/ ٣/ ٧٩)

(٣٥) حسب دراسة غير منشورة لجورج قرم وعبد القادر سيد أحمد .

(٣٦) راجع دراسة ت. طه«الفوائض المالية العربية»، الصادرة عن دار الأهرام ، في ديسمبر ، كانون الأول ، ١٩٧٧ (١٦٠ صفحة) .

(٣٧) J. BUXTON, (Inter Arab Investment) in **The Middle East Review,** 1978, pp.123 —126.

(٣٨) إذا تطور هذا التحديد إيجابياً ، هل يعدل السعوديون سياستهم في شأن الاستثمارات ؟ يمكن الشك في ذلك . ونكتفي بمثال واحد هو التالي : منذ عام ١٩٦٦ ، قدم اقتراح بانشاء شركة عربية لضمان الاستثمارات . وعام ١٩٧٣ انشئت هذه الشركة بدعم من (١٥) دولة . . إنما ليس من السعودية التي أكدت بأن تأمين ضمان القروض هو مسؤولية الدولة المستفيدة التي تقدم إليها هذ الأخيرة .

(٣٩) من الصعب ، بوجه خاص ، تقدير الرشوة في الخارج وشراء الولاء ، وإن كان أحداً لا يشك في وجودهما . منذ عام ١٩٥٧ ، كتب أحد المراقبين : « إن قسماً كبيراً من المداخيل السعودية يذهب إلى صحافيين لبنانيين ، وبرلمانيين سوريين، وإلى الخزينة المصرية وإمام اليمن » . (راجع : Jandet, op. cit, P.89) لقد قدمت مصر ، مراراً عديدة ، البراهين على التورط السعودي في « شراء » المعارضين أو محاولات الانقلاب . هناك أيضاً تمويل الأحزاب والمجموعات الموالية للسعودية ، من الأخوان المسلمين حتى المجموعات اليمينية المتطرفة في أوروبا الغربية . لكن ، كيف يمكن إثبات ذلك حتى وإن لم يسعَ أحد إلى إنكاره . إن أسلحة مصنوعة في السعودية قد وجدت عند حزبين أو ثلاثة أحزاب لبنانية خلال الحرب الأهلية . يضاف إلى ذلك ان للرياض بادرات سخاء خاصة : (٥٠) مليون دولار للمغرب ، حين توجه جيوشها إلى زائير ، قرض ضخم لنظام ثيو في غضون الأشهر الأخيرة لحكمه ، هبة كبيرة جداً للأردن حين قرر (عام ١٩٥٧) ضرب التيار الناصري ، (٥٠٠) مليون دولار إلى عمان « لتنمية منطقة ظفار » بعد « إعادة السلام » إليها من قبل الجيوش الايرانية .

(٤٠) بالنسبة لليمن ، راجع الفصل التالي . أما مصر (المستفيد الأكبر على الاطلاق) فقد صار خلافها مع الرياض علنياً عام ١٩٧٨ . إن هيئة الخليج لتنمية مصر ، المنشأة في شباط ، فبراير ، ١٩٧٦ ، قد خصصت ملياري دولار ، لفترة خمس سنوات ، في سبيل مشاريع إنمائية . لكن ، في شهر آذار ، مارس ١٩٧٨ ، كانت مصر قد سحبت (٣/ ٤) المبلغ لتسديد ديون قصيرة الأجل .

(٤١) لقد كانت قيمة المساهمة الأصلية السعودية في صندوق الأوبيك الخاص (٢٠٠) مليون دولار

(٢٦ ٪ من المجمـوع) OPEC Review, April 1977 وحتـى منتصف عام ١٩٧٧ ، بلغ عدد الدول المستفيدة من هذا الصندوق (٤٩) دولة ، إلا إن أكبر المبالغ قد ذهبت إلى الهند وباكستان ومصر وبنغلادش (٣٦,٣ ٪ من المجموع) . أما « البنك العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا» ABEDA فقد وقع أول عقد تسليف له في نيسان ، إبريل ، ١٩٧٦ . وفي نهاية ١٩٧٧ ، بلغ عدد عقوده الأربعين . تتراوح قيمة العقد عموماً بين (٥) و(١٠) ملايين دولار ، ومدة القرض (٢٥) سنة في جميع الحالات تقريباً ، أما الفائدة فتتراوح بين (٢) و(٦٪) . كما أخذ هذا البنك على عاتقه « الصندوق العربي الخاص بافريقيا » . وتصل حصة الرياض في هذين الصندوقين إلى حوالي (٣٠ ٪) . كذلك تسهم السعودية في مشاريع تحويل مشترك عربية ـ اوروبية على نحو اكثر تحمساً ، حسب الظاهر (١١ من المشاريع ال ١٦ المرصودة

(٤٢) عام ١٩٧٧ ، بلغ مجموع القروض المدفوعة فعلاً ، من المملكة ، حسب وزارة المال ، (٤٥٠) مليون دولار (أي ٥ ٪ من الناتج القومي القائـم) . MEED, 28/4/1978. وعلى سبيل المقارنة ، كانت المساعدة الأميركية ، في العام نفسه ، تعادل (٠,٢٢ ٪) من الناتـج القومي القائم ، والالمانية الغربية (٠,٢٧ ٪) واليابانية (٠،٢١ ٪) . أما نسبة الهبات في المساعـدة المخصصـة للتنمية فقـد بلغـت (٨٠ ٪) عام ١٩٧٤ ، و (٤٦ ٪) عام ١٩٧٥ و (٥٧ ٪) عام ١٩٧٦ . والرقم الخاص بعام ١٩٧٧ مجهول ، لكن يبدو أنه أقل .

(٤٣) لقد أصبح الصندوق السعودي للتنمية المؤسسة الأهم في ميدان المساعدة المخصصة للتنمية . وعام ١٩٧٧ ، وقع هذا الصندوق عقوداً بقيمة إجمالية قدرها (٧٩٠) مليون دولار .

(٤٤) إن المساعدة المقدمة من الصندوق السعودي للتنمية قد ذهبت بوجه خاص ، خلال السنوات الثلاث الأولى (سبتمبر ؛ أيلول ١٩٧٤ ـ ديسمبر ، كانون الأول ١٩٧٧) إلى مشاريع توليد الكهرباء (٣٠،٩ ٪) ، وشق الطرق وسكك الحديد (٢١،٩ ٪) والزراعة (١٧,١ ٪) . وفي سنة ١٩٧٨ والنصف الأول من سنة ٧٩ كانت القروض تستهدف مشاريع مياه وكهرباء في الأردن وكابلات هاتفية وطرقات (سورية) وطرقـات أيضـاً (اليمـن) ومصانـع ألـومنيوم (غينيا) ومحطات حرارية (باكستان وتركيا) .

والواقع ان المملكة بدت سنة ١٩٧٩ في مرحلة إعادة نظر جذرية في سياسة المساعدة التي تتبعها ويبدو أنها تتجه مجدداً للاستفادة من خبرات صندوق النقد الدولي وأيضاً للتستر وراء الشروط التي يفرضها بعدما اعتبرت ان عدداً من المساعدات التي قدمتها (مصر ، السودان . .) قد ذهبت في غير سبيلها المعلن (FT S. Survey April 23, 1979)

القسم الثالث

المنطقة : أخطار وأطماع

الفصل الثامن

المملكة وشبه الجزيرة

تحتل السعودية اربعة اخماس مساحة شبه الجزيرة العربية، وفي الامتداد الصحراوي، تظل الحدود غير ثابتة، ككثبان الرمل المتحركة. ويطلق العرب عليها اسم «الجزيرة». وينبئنا التاريخ انها كادت تصبح سعودية برمتها، وان بريطانيا العظمى، وحدها، استطاعت، في السنوات الثلاثين الاولى من هذا القرن، ان توقف هذا الاستيعاب التدريجي لحيز متعين (شبه الجزيرة العربية) من قبل سلطة كانت تعمل على تملكه تدريجيا. وعلى اطراف شبه الجزيرة استطاعت بعض السلطات ان تستمر، ولكن في غمرة الخوف المتجدد دوما، من خطوات «الشقيق الاكبر السعودي» الاستيعابية. ويستمر، هذا الاخير، بأشكال مختلفة، وعلى الرغم من بروز دول قد اعترفت بها الاسرة الدولية في اعتبار مجمل شبه الجزيرة، ملكا سياسيا له، ان لم يكن حقوقيا، وفي اعتبار الدول الناشئة على حدوده، كزوائد ينبغي تقبلها في عالم من الدول الكاملة السيادة. بالنسبة الى الرياض ، تشكل شبه الجزيرة نقطة انطلاق ونقطة وصول اي تحليل جيو- استراتيجي.

وفي هذه الرؤية ، يلعب التاريخ دورا محدّداً ايضا. لنقل كيف ، قبل الشروع بتحليل شكل الهيمنة السعودية الحديث في النظام الفرعي « شبه الجزيروي ».

الفقرة الاولى:
ثقل التاريخ

اولا ـ روح الغزو

لطالما شكلت مسألة البقاء، هاجس البدو وسكان الواحات الصغيرة المنتشرة في الصحراء، ويميز سمير امين، في هذا السياق، بين نمطين للمعيشة. الاول وهو نمط جمهوريات ـ مدن الحجاز التجارية، ويقوم على ارباح التجارة، و (نضيف) على عائدات الحج الى المدن الاسلامية المقدسة، التي كان يعتاش عليها سكان الحجاز. والثاني هو الاقتصاد الرعوي وهو اكثر بدائية: «في كل مرة، يتضاءل فيها الفائض الذي يغذي، في الاصل، التجارة البعيدة، او تتغير الطرق التجارية، تحتضر الصحراء. وقد حدث ذلك مرارا، في التاريخ، وفي كل مرة، يميل رجال الصحراء لأن يصبحوا غزاة من اجل البقاء». [1] والغزوات تستهدف المناطق الغنية بالقوت: مناطق جنوب العراق الزراعية، وواحات الاحساء المزدهرة، وسهول عسير الخضراء، او تستهدف المدن التي اغنتها التجارة البعيدة: مكة، المدينة، جدة، وفي المقلب الاخر من شبه الجزيرة: الكويت، البحرين، الهفوف، البريمي. وباستطاعتنا ان نعيد دراسة تاريخ شبه الجزيرة، على ضوء هذا المعطى، كسلسلة من المعارك المتلاحقة ومن المنافسات المستمرة من اجل السيطرة على واحة، او بئر، او طريق للقوافل، تتيح فرض الضرائب على البضائع المنقولة عبرها اوجني تكاليف المواكبة والحراسة.

هكذا نفهم لماذا بقيت كل مشاريع توحيد شبه الجزيرة، في ظل سلطة

واحدة اسراب حلم مستحيل: عدد كبير من المصالح المتنافسة على امتداد شاسع. ولم يكن هذا الحلم حكرا على السعوديين: كل الزعماء الطموحين يدينون بقوتهم لقدرتهم على ايجاد ما يقدمونه للقبائل التي تمد لهم يد العون. ان تاريخ شبه الجزيرة، شأنه شأن تاريخ اليونان القديمة في بعض فتراته، ليس سوى سلسلة من التكتلات، المتكونة او المنحلة، بين قوى متناقضة، وتكاد تكون متكافئة. وستأتي المبادرة التي ستصيب حظا من النجاح من نجد وهي المنطقة الاهلة من شبه الجزيرة (الربع الخالي والصحارى الاخرى غير قابلة للسكن) الاكثر فقرا، سواء كمركز مواصلات ام كمركز زراعي. وسرعان ما ستحسن هذه السلطة النجدية الناشئة اختيار اهدافها: حائل في الشمال، وهي محطة بالغة الاهمية على طريق القوافل التي تربط الخليج (او ابعد من ذلك، الهند) بالبحر المتوسط، والحجاز التي اغتنت من التجارة والحج، والهفوف، الواحة الرئيسية في شرق شبه الجزيرة اوعسير في الجنوب الغربي على سفح جبال اليمن. لقد كانت تحكم هذه المناطق، سلطة على قدر اكبر من التنظيم، اكثر مدينية، واكثر انفتاحا على العالم الخارجي. مما يتيح اغراق الضرورات الاقتصادية في غمرة الاندفاع الرامي الى «اعادة سكان هذه المناطق الى الاسلام الاصيل.».

وباستطاعتنا الاعتقاد بان هذه الاعتبارات صحيحة بالنسبة الى مجمل التاريخ السعودي سواء في بداية الحركة التوسعية (نحو اواسط القرن الثامن عشر) ام في عهد سعود الكبير (خلال فتوحات القرن السابق الكبيرة) ام، في القرن العشرين، اخيرا، مع ولادة المملكة من جديد ابتداء من عام (١٩٠٢). في كل انتفاضة، من هذه الانتفاضات، عرف السعوديون كيف يفيدون من عزلتهم النسبية في وسط شبه الجزيرة، كي يعملوا على تنمية حركتهم دونما حاجة للمواجهة المستمرة مع القوة المسيطرة على المنطقة، عثمانية او بريطانية. هذا وقد كانت هذه العزلة تتيح لهم الحفاظ على الروح القبلية التقليدية في معزل عن

التيارات الجديدة، المدينية بشكل رئيسي. لقد تكلمنا سابقا (الفصل الاول) عن عدم ثبات البدوي الذي يحارب من اجل تلبية حاجاته او من اجل تحقيق غلبة اكثر مما يصبو للسيطرة الدائمة على عدو، يظل في اي حال، خارج نطاق السيطرة بسبب الامتداد الصحراوي الشاسع. لذلك توجب على كل زعيم او كل سلطة طموحة، تسعى للحفاظ على تحالفها مع البدو، ان تعدهم وان تقدم لهم احيانا، مغنما حقيقيا. ولا زالت هذه الممارسات سائدة حتى اليوم: اذ ان ولاء قبائل المملكة للسلطة السعودية، يجزى بسخاء من عائدات النفط. ولا زالت السلطة السعودية حتى اليوم، هي من الاكثر توافقا بين الاسر المالكة الاخرى في شبه الجزيرة، مع المثل البدوية.

ولكن هل من الممكن الذهاب الى ابعد من هذه القواعد العامة في تفسير كل حركة غزو سعودية من خلال ظروفها الاقتصادية المحددة والغالبة في فترة انطلاقها. ان مثل هذا المنحى يبدو لنا اقتصادويا مفرطا. غير ان هذا ما يفعله دافيد ادنس، بالاستناد الى نموذج تحليلي كان قد وضعه كران برينتون في كتابه الكلاسيكي: (The Anatomy of Revolution)(٢) وبتحليله لنهوض المملكة السعودية في القرن العشرين، يحاول ادنس ان يقارنها بالثورة الفرنسية (١٧٨٩)، وبالثورة البريطانية (١٦٤٠) والثورة البولشفية (١٩١٧). واول ما يشير اليه من دلائل هذه الثورة خلافات ذات محتوى اقتصادي لا ازمة فعلية. والحال، فهو يلاحظ انه في بداية هذا القرن: «كانت الزراعة في الواحات، وتربية المواشي في القبائل وتجارة الاسواق الداخلية، هي النشاطات الاقتصادية الرئيسية في داخل شبه الجزيرة.. وبشكل عام، كان نمط الحياة المعيوش لا يتخطى مستوى البقاء». ولذلك، لا يغفل المؤلف الاشارة الى الاوضاع الاقتصادية الراكدة، عبر الزمن، في وسط شبه الجزيرة. وهذا، برأينا كان يجب ان يقنعه بعدم الذهاب الى ابعد من ذلك في المقارنة التي يجريها مع النماذج الغربية الثلاثة، التي كانت تتسم، هي بتحولات اقتصادية اجتماعية كبيرة. واستنادا الى

تجارة الخيول، كان ادينس يستخلص وجود بعض الرخاء في نجد، معتقدا ان باستطاعته القول ان هذه المنطقة كانت مصدر الماشية التي كانت تعرض في السوق. فكيف اذن كان باستطاعة عبد العزيز ان يجمع، من حوله، قبائل كانت تشعر بتحسن في اوضاعها الاقتصادية ليدفعها نحو الفتح؟ يجيب ادنس: ان سبب ذلك هو عدم قبول قبائل نجد بسلطة الرشيد الاستبدادية التي حلت مكان آل سعود ولأن عدة روابط دينية كانت تربط هذه القبائل بالسعوديين. ان مثل هذه البرهنة التي تستحضر الايديولوجية تثبت بذاتها الطابع الاعتباطي للاقتصادوية.

اذا كانت قبائل نجد لم تتأخر، في القرن العشرين في التحالف مع عبد العزيز، فليس ذلك بسبب استبدادية آل الرشيد (هل ان السعوديين اقل استبدادا؟)، بل لأن سلطة زعماء حائل تقوم على تحالفهم مع العثمانيين اكثر مما تقوم على قواهم الخاصة. كانت القبائل تجد مصالحها في سلطة نابعة من اوساطها. هذا، بالاضافة الى ان الارتباط بالسعوديين يقوم على ذكريات الفتوحات المظفرة الحية التي امتدت على مدى قرن ونصف من الزمن عبر شبه الجزيرة. وتغذي هذه الذكريات مشاعر الانتماء للتيار الوهابي المنطلق من نجد والذي يلائم تزمته وبساطته لنفسية بدونجد، المفعمين بشعور هو مزيج من الحسد والعداوة ازاء بقية المسلمين الذين يتميزون بحياة وبمعتقدات اكثر حذلقة: سنة اواسط الحجاز المدينية، شيعة شرق شبه الجزيرة والبحرين، اسماعيليو عسير واليمن واباضيو الجبال العمانية. وقد جاء الاختلاف المذهبي ليبرر هذا الصراع على المصالح وهذا التنافس السلفي. ونكون بالفعل قد شوهنا عرض الصلات الداخلية في شبه الجزيرة اذا ما اسأنا تقدير الدور الذي لعبته مشاعر الانتماء الديني في هذه الصلات، وهو، بلا ريب كبير.

ان التوسع السعودي في القرن العشرين، قد افاد اذن، والى حد بعيد من التماثل الذي سعى السعوديون للحفاظ على استمراره، بين ما هم عليه او ما

يفعلونه، وما تضن به غالبية العرب في شبه الجزيرة: رفض النفوذ الاجنبي واستمرار روح الحرب والاستقلال عند البدو، الرجوع الى اكثر الصيغ الدينية خلوصا ازاء تحذلق الممارسة الدينية المدينية المطبوعة بالتأثير الفارسي او المسيحي، عدم وجود هاوية وجودية بين الحاكم والمحكومين، في الوقت الذي كان زعماء القبائل في اطراف شبه الجزيرة (الكويت، عمان، وخاصة الحجاز) يسعون لاستبدال منصب «الاول بين متساوين» بمنصب الملك المطلق، احتدام وتنمية علاقات القربى بين القبائل، الخ.. وكان معاصرو عبد العزيز، الذين استطاعوا التعرف اليه عن كثب، يذكرون دوما، بالاهمية التي كان يعلقها السعوديون على احترام هذه المثل، التي ما كانوا ليخالفونها الا فيما ندر، والتي حققت لهم في المقابل مساندة، سريعة، واكثر فاكثر اتساعا من قبل قبائل شبه الجزيرة[٣].

ثانيا: الصيغ الحديثة للتوسع السعودي

ان تشكل دول حديثة (تمتلك مساحة معينة من الاراضي)، وكذلك الصراع الدائر حول آبار النفط، قد دفعا مختلف القوى شبه الجزيروية الى صياغة ادعاءاتها بتعابير حقوقية، تستند الى القانون الدولي اكثر مما تستند الى شرعية قبلية او دينية. وكان على نظرة القادة السعوديين لشبه الجزيرة ان تتوافق مع معطيات السيادة الاقليمية والتكيف معها. ان هذه النظرة التي تقوم اليوم، على الافادة الى اقصى حد من المكاسب الموروثة عن الاسلاف التاريخيين، تجعل الصدام محتوما بين التوسع السعودي الذي لا يزال ناشطا والقوى الاخرى الراغبة بصيانة استقلالها.

وقد يكون فيصل، احد الملوك السعوديين في القرن التاسع عشر، قد عبر، بوضوح اكبر، عن نظرة السعوديين لشبه الجزيرة. فقد اسر لاحد الزائرين البريطانيين انه: «مهما حدث لشبه الجزيرة العربية، فهي لنا، وليس لكم ان

تدهشكم قدرتنا على البقاء هنا، ولو معزولين عن بقية العالم».[٤] ان دينامية التوسع السعودي تتكون في الواقع من اطروحتين متكاملتين: ١) ان السعوديين، بسبب صحة موقفهم الديني والرسالة التي اضطلعوا بها بتوحيد شبه الجزيرة، لهم الحق في مهاجمة اي جزء من شبه الجزيرة والاقامة فيه بشكل نهائي، ٢) ان سيادة المملكة السعودية ولو كانت ظرفية بفعل الخلافات الداخلية في الاسرة المالكة، والثورات المحلية او تدخل قوات من خارج شبه الجزيرة، تبرر في فترة نهوض المملكة واقع ان ترافق هذا النهوض استعادة اي جزء من الارض كانت القوات الوهابية قد اخضعته في فترات توسعها الماضية.

هذا ما اراد عبد العزيز ان يعيد تأكيده في مطلع هذا القرن بقوله: «لن نرضى باي مساس بحقوقنا، ولو كان ذلك بمقدار حبة رمل. نحن لا نطالب باكثر مما يعود لاسلافنا»...[٥] علما بان هؤلاء كانوا قد اخضعوا، في هذه المرحلة ام تلك، كل القوى شبه الجزيروية. وفي مثل هذا القول ليس من ضرورة للاقامة الدائمة او للسيادة الفعلية ويقول السير برسي كوكس عن عبد العزيز: «انه كان يعتقد، عمليا، ان له الحق باستعادة اي ارض كان اسلافه قد الحقوها بمنطقة نفوذهم في مرحلة من مراحل التاريخ السابقة»[٦].

ينبغي الانطلاق اذن من مبدأ ان شبه الجزيرة العربية تشكل، في نظر السعوديين، منطقة نفوذ خاصة. واذا كان هذا المبدأ لم يؤد الى بناء دولة سعودية على شكل شبه الجزيرة، فليس ذلك بسبب احترام السعوديين لسيادة كيانات شبه الجزيرة بل لأسباب خاصة بكل حالة. ان هذه الاسباب تفسر قيام سبع دول مجاورة ولكن المبدأ، يبرر واقع كونه على الرغم من قيام هذه الدول السبع، تعتقد السعودية ان اي تدخل من قبلها في هذه الدول له، الى حد ما، طابع شرعي.

ان تطبيق هذا المبدأ قد اتاح، طوال العقود الاولى من هذا القرن، الحاق بعض المقاطعات التركية بالمملكة (الاحساء في الشرق، عسير في الجنوب

الغربي) وكذلك بعض الممالك المستقلة (جبل شمر في الشمال، والحجاز خاصة، حيث كان لشريف مكة سلطة اقدم، واكثر استمرارا، واكثر تنظيما من الغزوات الوهابية القصيرة والدموية في مكة والمدينة) . وفي السنوات ما بين (١٩٢٠) و(١٩٣٠) من هذا القرن، كان الحاق اليمن من قبل عبد العزيز يبدو محتملا . ففي عام (١٩٢٠) انتزع منها عسير وفي عام (١٩٣٣) احتلها . الا ان عملية الدمج الكامل كانت تبدو غير مرضية النتائج : فاذا كان من الممكن ازاحة اسرة حميد الدين المالكة، التي لا تتمتع بتأييد شعبي كبير، فقد كان من الصعوبة بمكان اخضاع بلد جبلي، يضرب المثل بنزعته الاستقلالية وعزلته ومع ذلك سيتوجب على اليمن ان تدفع جزية للمملكة وان ترضخ لضم مناطقها الشمالية الى المملكة السعودية وان تقبل، على الاخص ، تدخل هذه الاخيرة بقضاياها الداخلية . فقد كان بقاء الدولة اليمنية مشروطا باستزلامها (Satellisation) «للشقيق الاكبر» السعودي (٧) .

وتدين الدول الصغيرة الأخرى في شبه الجزيرة بوجودها إلى عامل خارجي ، بشكل رئيسي : الحماية البريطانية . ففي فترة بروز السلطة السعودية من جديد في مطلع هذا القرن ، كانت لندن قد اكتسبت لنفسها « صداقة » العديد من الحكام ، على طول الساحل العربي للخليج ، إلى جانب قاعدة عدن . وستعزز الحرب العالمية الثانية موقعها بحلولها كقوة انتداب في فلسطين والأردن والعراق . أينما اتجه إذن ، كان عبد العزيز يجد نفسه في مواجهة البريطانيين : في الجنوب ، في الشرق ، في الشمال وحتى في الغرب حيث كان للبريطانيين تواجد في مصر والسودان و القرن الأفريقي (٨) .

ثالثاً : ترسبات التوسع الاقليمي :

جاء النفط ليؤجج الخلافات الاقليمية في شبه الجزيرة ، والتي هي ، في غالبيتها العظمى ، من تبعات التوسع الاقليمي السعودي ، في عصر الكيانات

الدولية . وقد تعاضدت الاعتبارات الاقليمية للحق الدولي ، واكتشاف الذهب الأسود ، لتأجيج النزاعات التي كانت قد أخمدت حديثاً . وقد تمت تسوية بعض هذه النزاعات في السبعينات . أما ما يتعلق بالمملكة منها قد سويت بطريقة ، يسهل أن نتلمس منها ، موقع المملكة الهيمني . وتقسم النزاعات الحدودية التي تعني الرياض مباشرة إلى ثلاث مجموعات متميزة .

١ ـ الحدود الشمالية :

من خلال تثبيت حدودها الخاصة ، تحدد المملكة هنا حدود شبه الجزيرة . والحال أن هذه الأخيرة قد حافظت ، في المقابل ، على استقلالها عبر فشل السعوديين المتكرر ، في أن يتخطوا باديتي الشمال ، بادية الشام والدهناء ، ليلحقوا مناطق تنتمي اليوم للعراق ، للأردن ولفلسطين (وحتى لسورية) .

أ ـ مع العراق ، غالباً ما كانت النزاعات الحدودية دامية . فقد كان في نية ولاة بغداد والبصرة العثمانيين ، العاجزين عن تصفية الحركة الوهابية ، أن يحكموا الطوق حولها في نجد . إلا ان ذلك لم يمنع الوهابيين من مهاجمة بعض المدن العراقية . في عام (١٨٠٢) ، استولوا على كربلاء ، وهي مدينة شيعية مقدسة ، ولم يغادرها الوهابيون قبل قتل المئات من سكانها . وقد احتدم النزاع في القرن العشرين عندما لجأت بعض القبائل من شبه الجزيرة إلى العراق ، بسبب التوسع السعودي نحو الشمال ، وقد لاقت هذه القبائل الدعم والسلاح من قبل بعض القبائل المعادية للسعوديين وخاصة من قبل ملك العراق الهاشمي فيصل . وقد شهد عام (١٩٢٠ ـ ١٩٢٢) قتالاً ضارياً على الحدود . فجمع البريطانيون ما بين الفريقين في أيار ـ مايو (١٩٢٢) في المحمرة حيث تمّ إيجاد تسوية عادلة . ولكن عبد العزيز رفض هذه التسوية لأنها كانت تضع حداً نهائياً لتوسعه نحو العراق . فعقد مؤتمر ثانٍ من جديد ، في العقير في كانون الأول ـ ديسمبر (١٩٢٢) حيث فرض المندوب البريطاني فاصلاً للحدود السعودية

العراقية . ولكن « الاخوان » لم يقبلوا بهذه الاتفاقية ، جاعلين من اللقاءات بين الطرفين جهوداً غير مثمرة (الكويت ١٩٢٤ ، البحرة ١٩٢٥ ، جدة ١٩٢٨) . وكان موقف الملك شديد الغموض : فقد كان مستفيداً من روح التوسع عند «الاخوان» ، ولكنه كان مجبراً ، بضغط بريطاني ، على احترام الحدودالتي عانت لندن الكثير في وضعها . وفي عام (١٩٢٩) ، اختار عبد العزيز الاعتراف الدولي بدل المكاسب التي كان يحققها حماس « الاخوان » للفتوحات . فقبل بتسوية كرست في نيسان ـ أبريل عام (١٩٣١) بمعاهدة صداقة وحسن جوار . وقد ظل رسم حدود دقيقة ، عملية بالغة الصعوبة بسبب الطابع الصحراوي للأرض . وقد بدا ان اتفاقية عقدت في (١٩) أيار ـ مايو عام (١٩٣٨) قد سوت القضية نهائياً ولكن المسألة (رغم المفاوضات التي أجريت بين آذار ـ مارس عام ١٩٧٥ ونيسان ـ أبريل عام ١٩٧٦) ظلت معلقة ، ومن الممكن أن تشكل ، بالطبع ، بداية نزاع بين البلدين في مرحلة لاحقة .

ب ـ مع الأردن ، ورغم العلاقات الممتازة التي ربطت ما بين البلدين لفترة طويلة ، يصعب أن نقول إن الحدود التي تفصل فيما بينهما هي حدود نهائية . قد لا يكون السبب في ذلك ، غياب النوايا الحسنة ، ولكن تنقل البدو والتوتر الذي طرأ على العلاقات بين عمان والرياض حول مسائل أخرى ، يؤججان النزاع من جديد . كان على السعوديين الاعتراف بالمملكة الأردنية ولكنهم حاولوا انتزاع كل المناطق التي كان الوهابيون ، قد رفعوا بيارقهم عليها ، في مرحلة ما من مراحل التاريخ . وتشمل هذه المناطق القسم الجنوبي من المملكة الهاشمية بكامله ، وفق خط مستقيم يمتد من طرف البحر الميت الجنوبي حتى نقطة التقاء الحدود الأردنية العراقية السعودية . وكانت هذه المنطقة قد أخضعت ، في الواقع ، وبشكل متقطع ، من قبل الوهابيين . وحدها المملكة البريطانية استطاعت أن تمنع دمج العقبة ، ومعان ، والكرك ووادي سرحان كله بالمملكة السعودية .

كانت لندن إذن هي الدافع لعقد سلسلة من الاتفاقيات ، حاولت من خلالها الحفاظ على الأراضي الأردنية (اتفاقية حداء في تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٢٥ ، واتفاقية حسن الجوار في عام ١٩٣٣ ، واتفاقية لندن عام ١٩٣٤) . ولكن عبد العزيز حاصر العقبة في عام (١٩٣٧) بهدف ضمها : وكانت لندن ، هي التي تدخلت ، مرة أخرى ، ومنعته بالقوة . ولم ينكشف غموض هذه المسألة لا باستقلال الأردن ولا بتحسن الصلات بين البلدين منذ الخمسينات . وفي أوج هذه العلاقات عام (١٩٦٥) ، لم ينجح البلدان سوى في تحديد قسم من حدودهما . ولا زالت اللجان تجتمع باستمرار ولكن الشعور الغالب يبقى ، بأن الرياض لا تبدي حماساً كبيراً لتحديد نهائي للحدود ، ميدانياً ، لأنها لا تزال تعتقد أنها تستطيع أن تدفع هذه الحدود نحو الشمال ، بحجة هذه السابقة التاريخية أم تلك أو بسبب نفوذها الاقليمي الحالي .

٢ ـ الحدود الجنوبية :

أ ـ مع الجمهورية العربية اليمنية ، لا تختلف مسألة الحدود عما يفسد الصلات ، ظرفياً ، مع الاردن. ففي (٢١/١٠/١٩٢٦) ، وقع أمير عسير مع عبد العزيز اتفاقية مكة الذي ثبتته حاكماً عليها قبل أن يلحق مقاطعته بالمملكة . ولم تكن الحدود بين عسير واليمن واضحة أبداً ، وكان عبد العزيز ، يراها في أبعد مدى ممكن طبعاً . فأصبحت الحرب مع اليمن محتومة رغم المفاوضات والتوسط (١٩٣١ ، ١٩٣٣) . وفشلت آخر المحادثات الحدودية في شباط ـ فبراير عام (١٩٣٤) . وفي آذار ـ مارس اتهمت الرياض اليمن بأنها احتلت عسير ، وفي نيسان ـ ابريل وأيار ـ مايو ، أسفرت المعارك عن انتصار سعودي سرعان ما كرسته اتفاقية الطائف.فأجبرت القوات اليمنية على الجلاء عن عسير نهائياً في حزيران ـ يونيو (١٩٣٤) . وفي تشرين الثاني ـ نوفمبر عام (١٩٣٧) ، صادقت اليمن على الاتفاقية الحدودية بعد أن تخلت عن ادعاءاتها حول عسير (وخاصة ، تهامة ، نجران ، وجيزان) .

إلا ان الوطنيين اليمنيين قد رفضوا هذه الاتفاقية ، ووجدوا أنها وضعت لصالح السعوديين . هذا ونفهم لماذا قبل هؤلاء بتثبيت هذا الجزء من حدودهم ، ميدانياً . عام (١٩٦٢) وبعد ولادة الجمهورية اليمنية ، تبنى قادة صنعاء هذه المطالب الوطنية ، ذاهبين إلى أبعد من ذلك ، حتى المطالبة بقيام « جمهورية الجزيرة العربية » . وبعد ذلك بعشر سنوات ، وبعد ان همد الحماس الجمهوري ، وبعد ان تخبط اقتصادها في البؤس ، حاولت صنعاء أن تتقرب من جارتها الكبرى . في تلك الفترة ، اعترفت الرياض بالجمهورية وبدأت بدعم اقتصاد اليمن ولكن ليس دون أن تجبر اليمنيين ، قبل ذلك ، على التخلي ، نهائياً ، عن حقوقهم في المناطق الحدودية المتنازع عليها ، وخاصة ، عبربيان مشترك موقع في آذار - مارس عام (١٩٧٣) حيث أعلن الوفد اليمني أن الحدود التي نصت عليها اتفاقية الطائف هي حدود نهائية . وبعد ذلك بأسبوعين ، انتفض الطلاب اليمنيون ضد ما اعتبروه تفريطاً بالأراضي الوطنية ، واعطوا ، بذلك ، شرارة تحرك رافض لاحق في الأوساط الشعبية التي لا يبدو أن الريالات السعودية قد نجحت حتى الآن ، بإخماد تمردها (*) .

ب - مع الجمهورية اليمنية الديمقراطية الشعبية ، التي قامت عام (١٩٦٧) ، ليست الحدود أكثر وضوحاً . هنا ، نادرة هي السوابق التاريخية بسبب المخاوف السعودية من مهاجمة قاعدة بريطانية أو في جوارها . إلا إن العداء بين البلدين قد تجسد بنزاعات حدودية قابلة لأن تتجدد بأي لحظة . وبهذا الخصوص ، نجد ان التصريحات اليمنية المتكررة التي تندد بالسياسة التوسعية السعودية ، غنية بالدلالات .

(※) عن هذه المسألة راجع احمد شرف الدين، «اليمن عبر التاريخ» ص٢٧٩ - ٢٩٩ والسيد مصطفى سالم « تكوين اليمن الحديث » ص ٣٧٧ - ٤٢٩ (والكتاب يتضمن نصوص معاهدات مكة والعرو والطائف) ويعتبر الاول ان الربع الخالي جزء من اليمن (ص ١٠) وأن (ص ٢٧٧) «عسير تابعة لامها اليمن منذ اعماق التاريخ . . . والامام يحيى الذي قبل بضم عسير للسعودية ندم على ذلك وظل مصمما على المطالبة باعادتها لليمن حتى معاهدة الطائف التي الحقت بالسعودية لا عسير فحسب بل مقاطعة نجران اليمنية نتيجة لموقف الامام المتخبط» .

٣ - الحدود الشرقية :

أ - الكويت . كان السعوديون أول من تحرك تلبية لنداء الكويت إزاء محاولة العراق ضمها في عام(١٩٦١) . وقد صرح الملك سعود ، بهذا الخصوص ، قائلاً : « يجب أن يعلم الجميع أن الكويت والسعودية لا يشكلان سوى بلد واحد ، وكل ما يمكن أن يمس أحدهما يمس الآخر » . إن هذا الموقف ، المعادي للنوايا العراقية ، كان يعني في الحقيقة أن للرياض نفس الحقوق التي تدعيها العراق ، على الأقل ، في ضم الكويت ، إذا كان لا بد لذلك أن يحصل . إذ إن عائلة الصباح الحاكمة في الكويت ، هي في الواقع نجدية المنشأ ، ولطالما حاول السعوديون أن يجعلوا من زعيمها تابعاً لهم . لذلك ، وبعد أن وقع عدة اتفاقيات (منها اتفاقية المنطقة المحايدة) ، سمح عبد العزيز لنفسه بالعودة ، في عام (١٩٢٩) ، لرغبته في ضم الامارة التي تعرضت في تلك الفترة لهجمات « الاخوان » . وقد وقف البريطانيون (ولكن أيضاً العراق وإيران) دون تحقيق هذه الأمنية ، فرضخت الرياض لاستقلال الامارة . إلا ان هذا لم يمنع السعوديين من العودة إلى طرح مسألة الحدود في كل مرة تتبنى فيها الكويت خيارات غير مؤاتية لهم . وقد كان من المفترض ، يوماً ما ، تقسيم المنطقة المحايدة التي أوجدتها الاتفاقيات الاستعمارية بصورة مؤقتة ، بينما ظل البلدان ، طيلة عشرات السنين ، يعتبرانها غير قابلة للتقسيم وكانا يكتفيان بتقسيم عائداتها النفطية فيما بينهما بالتساوي . وفي حزيران - يونيو (١٩٦٦) ، تمّ تقسيم هذه المنطقة بطريقة ليس فيها مكاسب واضحة لأي من البلدين . ولكن مسألة المياه الاقليمية (وهي ليست أقل غنى بالنفط) ظلت معلقة رغم المفاوضات ، ذلك ان الرياض كانت تسعى لفرض اتفاقية تتناسب مع موقفها الاقليمي القوي . ولم يتردد السعوديون ، من أجل ذلك ، في استخدام القوة عن طريق ضم جزيرتي أم المرادم وغانو في مياه المنطقة المحايدة ، ومنعوا وصول الكويتيين إلى الجزيرتين (٩) . ومن الممكن عقد اتفاق جديد ولكن العداوة تهدد

بالاستمرار لمدة طويلة .

ب ـ الامارات الأخرى :

نذكّر أولاً بقضية الحدود الطويلة بين سلطنة عمان والسعودية في أقسامها الغربية ، ثم عبر صحراء الربع الخالي حيث يصعب اعتلام الحدود . وقد أعلنت السلطنة نفسها ، مدفوعة بنصائح لندن ، سيدة على مثلث طويل بين بحر العرب والربع الخالي ، يبلغ عرضه (٣٠٠) كلم ، يبدأ من الحدود مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ثم يتسع تدريجياً باتجاه الشرق ليشمل مجموع ساحل خليج عمان ، من رأس مسندم إلى رأس الحد . ليست الرياض مستعدة ، على أي نحو كان ، للقبول بهذا التخطيط ، ولكن عدم وجود النفط بكميات كبيرة ، ومصاعب الأرض ، والخطر اليمني الجنوبي على السلطنة ، تستبعد ، في هذه الفترة على الأقل ، إمكانية نشوب خلاف[١٠] .

وفي المقابل إن هذا الخلاف حقيقي ، وهو في المناسبة ، بالغ الخطورة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار حدود المملكة السعودية مع كل هذه الامارات ، من شبه جزيرة قطر حتى رأس مسندم ، أي الجزء الذي لا يخضع لسلطة الرياض والكويت من الساحل العربي للخليج . إن نظرة السعودية لشبه الجزيرة ، تدفعها لتأكيد ما يلي : كل قبائل هذه المنطقة كانت ، في فترة ما ، تابعة للرياض التي كانت تستطيع أن تنتزع ، من جراء ذلك ، الحق في بسط سيادتها على هذه المنطقة بجملتها[١١] . وعلى الرغم من أن هذه الامارات قد نالت استقلالها ، تعتبر الرياض مع ذلك إن سيادتها (الامارات) يجب أن تقتصر على المدن الصغيرة ، وعلى الواحات فقط ، حيث تعيش الأسر الحاكمة ، باستثناء واحات الشريط الساحلي أو الصحراء المجاورة . مما يؤدي عملياً إلى بسط السيادة السعودية على منطقة واسعة تقع وراء خط يمتد من قاعدة شبه جزيرة قطر حتى الحدود العمانية ، على بعد كيلومترات قليلة شمالي البريمي .

إن عوامل ، مثل المقاومة المحلية ، ودعم العديد من بلدان المنطقة ، والرفض البريطاني خاصة ، قد حالت دون تحقق هذه النوايا . ولطالما أثارت هذه النوايا التي كانت تعرب عنها الرياض علناً ، أكثر المخاوف جدية لدى الامارات المعنية ، عمان وأبو ظبي على وجه التخصيص . لا تلغي هذه المخاوف الاتفاقيات التي توصلت هذه الدول إلى عقدها . ومما لا شك فيه ان أهم هذه الاتفاقيات ، هي التي وقعت بين الامارات والسعودية في (١٩/٨/١٩٧٤) . وكانت التنازلات التي كان يتوجب على الأمير زايد تقديمها ، هي الثمن المدفوع مقابل اعتراف « الشقيق الأكبر » السعودي بالامارات العربية المتحدة ، بعد ان كانت الرياض ترفض مثل هذا الاعتراف طيلة ثلاث سنوات ، بسبب النزاع الحدودي . لا تزال هذه الاتفاقية سرية حتى اليوم ، ولكن ما نستطيع استنتاجه من تقاطع مختلف التلميحات والتفسيرات ، يؤدي بنا إلى الاعتقاد بأن الامارات العربية المتحدة وجدت نفسها مجبرة على التخلي عن قسم كبير من الأراضي التي كان التخطيط البريطاني الرسمي لعام (١٩٥٥) يخصها بها ، وخاصة مخزونات شبكة مطي النفطية والمنفذ على البحر في شرق شبه جزيرة قطر (بطول غير محدد حتى الآن) والذي سيتيح للرياض أن تبني فيه ميناء نفطياً كبيراً[١٢] .

الفقرة الثانية :
دولة مسيطرة في نظام فرعي تراتبي

يعرّف زيمرمان « النظام الاقليمي التراتبي كنظام مؤلف من قوة كبرى واحدة ومن عدد من الدول الصغيرة » (١٣) . السعودية ليست قوة كبرى ، ولكن يبدو أن باستطاعتنا استخدام هذا التعبير ، دون اساءة كبيرة لمعناه ، لنظم فرعية لا تكون الدولة المسيطرة فيها قوة عظمى . ينطبق هذا الواقع على الهند في شبه القارة الهندية ، وعلى البرازيل في شبه القارة اللاتينية الأميركية (١٤) . وهكذا هي الحال ، على ما يبدو لنا ، بالنسبة إلى السعودية في النظام الفرعي شبه الجزيروي . وثمة فئتان من المبادرات تغلب على السلوك الهيمني السعودي . الفئة الأولى ، وتختص بالنظام الفرعي نفسه ، الذي يبدو أن الرياض ترغب في عزله عن الجوار الخارجي لشبه الجزيرة ، وهذا ما يمكن فهمه بسهولة ، لأنه من البديهي إن أي تدخل أجنبي ليشكل تهديداً لهيمنتها . أما الثانية فتختص بالعلاقات الثنائية بين الرياض وكل من دول شبه الجزيرة السبع . ويبدو أن هذه العلاقات تتسم برغبة سعودية في أن تجعل من هذه الدول ، دولاً تابعة لها ، ساعية للتأثير على خياراتها الداخلية وعلى سياستها الخارجية .

أولاً : إزاء النظام الفرعي : نزعة الهيمنة

١ ـ الهوية شبه الجزيروية

إن العوامل التاريخية أو الايديولوجية تثبت مدى اندماج شبه الجزيرة

السياسي ولكن هذه العوامل لا تكفي ، بذاتها ، لتحقيق هذا الاندماج بمجرد وجودها . من الطبيعي إذن أن نرى في ذلك إرادة سياسية ترفد هذه العوامل وتسعى لتجسيدها . من الممكن أن تكون هذه الارادة ، بالطبع ، رغبة من قبل عدة أطراف مثلاً ، لايجاد منظمة إقليمية تجمع فيما بينها . ولكن هذا الواقع لا ينطبق بشكل عام على وضع النظم الفرعية التراتبية ، كنظام شبه الجزيرة . إن ما يبدو أكثر شيوعاً هنا ، هو محاولات الدولة المهيمنة تعزيز تماسك النظام الفرعي ، بمماثلة هذا التماسك مع تقوية نفوذها الخاص . وينبغي أن ننظر إلى الموقف السعودي من ضمن هذا الاطار .
تعتبر الرياض ، حالياً ، أهم العواصم التي تمثل « الجزيرة » في العالم . هذه الكلمة التي تكاد تغيب عن المصطلحات السياسية العربية لتستبدل بكلمة « خليج » ، وهي مساحة من الأرض تشترك بلدانها بالثروة النفطية . تستخدم هذه الكلمة ، اليوم ، في النصوص السعودية الرسمية ، وهي أقل استعمالاً في الاتفاقيات ، والبيانات ، والتصريحات التي تصدر عن دول شبه الجزيرة الأخرى . ذلك ان هذه الدول تشكل جزءاً من « جزيرتنا العربية » ، كما تقول الرياض ، قبل أن تكون على ساحل البحر الأحمر أو على الخليج ، وهذا ما ورد في كلام للملك خالد وهو في معرض تصحيح ما ورد على لسان أحد الصحافيين في سؤال حول « الخليج » . وليس بإمكاننا هنا إلا أن نشدد على استخدام صيغة « جزيرتنا » .

وقد عمدت دول شبه الجزيرة الصغيرة إلى إحياء هذا التعبير ، سواء كان ذلك لقناعة منها أو لمصلحة ما ، فاعتبرت الرياض هذه الخطوة نجاحاً لها . هذا ومن الأهمية بمكان أن نشير إن هذا التعبير يستخدم في الوثائق التالية : ١) الوثائق التي تشارك الرياض في وضعها ، ٢) الوثائق التي تصدر عن بلد وثيق الصلة بالمملكة السعودية في لحظة صدور الوثيقة

٣) الوثائق التي تحاول من خلالها بعض البلدان التي تقع على طرفي شبه الجزيرة (واحدة على البحر الأحمر والأخرى على الخليج) تعزيز الروابط فيما بينها ، ٤) وأخيراً الوثائق التي تتضمن موقفاً سياسياً رافضاً للتدخل الأجنبي . هكذا ، نرى ان الرجوع إلى الإطار الجزيروي ، هو اللازمة المشتركة في الوثائق السعودية اليمنية الجنوبية المشتركة التي صدرت منذ عام (١٩٧٥) والتي تغلب عليها سمة العداوة المشتركة للوجود الايراني في عمان ، ومحاولة سعودية للمماثلة بين الوجود السوفياتي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ووجود القوات الايرانية في الدولة المجاورة [١٥] .

إن الطابع الجزيروي لهذا النظام الفرعي يحدد في الواقع حدوده. فبموافقة السلطة المحلية تستطيع بعض الدول المجاورة ، وهي لا تنتمي إلى هذا الاطار ، أن تأخذ أدواراً جزيروية . ومع ذلك فان الانتماء ، الفعلي ، يكاد لا يكون قابلاً للنقاش . ففي الواقع ، ونظراً لكونها العاصمة الأكثر تمسكاً بوجود النظام الفرعي ، لا تحاول الرياض أن توسع هذا الاطار ، ليقينها انها لو فعلت لاستدرجت منافسين لها بدل أن تعمل لتوسيع رقعة نفوذها . إلا أنه من الممكن استثناء الأردن الذي يقع بين شبه الجزيرة والهلال الخصيب . ومن المرجح أن لا يكون التقارب بين عمان ودمشق أو بغداد غريباً عن رغبة السعودية في استتباع الأردن بإدخاله بالاطار الجزيروي . فالعائلة المالكة الهاشمية الحجازية المنشأ ، وعدم وجود حدود طبيعية ، ومطامع الرياض المرحلية بخليج العقبة وهجرة البدو في المنطقة ، كل هذه العوامل التي تجيرها الرياض لحسابها ، هي أيضاً دلائل واضحة على سياسة سعودية حقيقية وإن كانت غير معلنة .

٢ ـ التماسك شبه الجزيروي :

إن السعودية تؤيد ، بشكل واضح ، تعزيز الصلات فيما بين دول شبه الجزيرة ، ولكن هذا الموقف ليس مطلقاً . وبالفعل ، فإن الرياض

تسعى (قدر استطاعتها) لتحقيق قدر أكبر من التماسك ، بدفعها الدول المعنية إلى تفضيل هذا النظام الفرعي على نظام فرعي آخر ، منافس (الخليج) ، أو أوسع (العرب) . هكذا دعمت الرياض إجراء مشاورات وزارية متتابعة ، وحتى منتظمة [١٦] ، وهي لا تعارض ، في بعض الحالات إقامة هيئات أو مؤسسات مشتركة بين دول الجزيرة .

إلا أنه يبدو أن المملكة السعودية تسعى لتحقيق هدفين متناقضين ظاهرياً : إقامة نظام فرعي من ناحية ، ولكن ، من ناحية أخرى ، عدم اعطائه بنية بالغة التنظيم . ويجيب هذا الموقف على ضرورتين : ضرورة التقارب وممارسة نفوذ سعودي خاص على هذه الدول مع حرمانها الأدوات المؤسسية التي تتيح لها تطويق هذا النفوذ . ومن هنا واقع ان الرياض تفضل تنمية ثنائية للعلاقات على أي نظام متحد . وهذا ما يفسره ، من ناحية ، طابع الغموض الذي يكتنف التوسعية ، أي مقاومة المملكة وضع العلاقات الداخلية في شبه الجزيرة في اطار العلاقات الدولية الكلاسيكية (وخاصة المحاولات اليمنية والكويتية) ، وهي علاقات تتلاءم ، بشكل واضح ، مع نزعة الطبقات الحاكمة في دول شبه الجزيرة الصغيرة لتحقيق الاستقلال . أما الرياض فتسعى ، وفق نوعية مبعوثيها (وهم في الغالب أمراء وعلماء ولا يملكون صفة وزارية) وتدخلاتها (التي لم تتميز أبداً عن الأشكال السلفية للتحالفات الما بين قبلية) ، ووفق الحق الذي تعطيه لنفسها في التدخل مباشرة في شؤون هذه الدول الداخلية ، إلى تقديم هذه الصلات الما قبل دولتية والتي تتلاءم ، بشكل أوضح مع النفوذ الذي ترغب في ممارسته . ولعل خير ما يوضح ما نذهب إليه ، رغبة السعودية في أن ترسي علاقاتها ليس على قواعد القانون الدولي المعاصر ، ولا وفق ميثاق الجامعة العربية أو الأمم المتحدة ، بل على المبادىء التقليدية ، البالغة الغموض كالشريعة الإسلامية ، و« الاخاء العربي » ، والمذهب ، واللغة ، والقرابة ،

والجوار ، والتطلعات والمصير المشترك » الخ [١٧] . أما الدبلوماسية الكويتية ، مثلاً ، فهي غالباً ما تستند إلى ميثاق الجامعة العربية ، وإلى حق تقرير المصير أو إلى قواعد عدم التدخل .

إن مواقف المملكة السعودية ومواقف جيرانها على هذا الصعيد ليست سوى دلالة على الطابع التراتبي للنظام الفرعي . هكذا يذكر كورنيل - سميث كيف إن هذا المبدأ ، الذي وضعته واشنطن نفسها لكي تضعف التدخلات الأوروبية في النظام الاقليمي الأميركي ، قد لعب في فترة لاحقة ، ضد مصالح الولايات المتحدة الساعية ، هي نفسها للتدخل في أميركا اللاتينية . هذا بالاضافة إلى ان هذه الدول شديدة التمسك بالأمم المتحدة ،وهي ساهمت في بنائها ، ومبادىء هذه المنظمة التي تدعو واشنطن إلى احترامها ، أكثر مما تتمسك بقواعد أميركية بحتة تدعو إليها الولايات المتحدة أحياناً لتبرر سياستها التدخلية . هذا وقد أظهر زيمرمان كيف إن دول أوروبا الشرقية « المنشقة » تسعى إلى وضع العلاقات التي تربطها بموسكو في إطار العلاقات الدولية التقليدية وفق ميثاق الأمم المتحدة أو المجموعة الأوروبية ، بدل أن تضعها في خانة علاقات « الأممية البروليتارية » التي يصفها التفسير الرسمي بأنها شديدة التلاؤم مع مصالح الاتحاد السوفياتي [١٨] . هكذا إذن ، قد تبدو « القرابة » أو « وحدة المصير » اللتان تلهمان الدبلوماسية السعودية في شبه الجزيرة ، أشد تراثية من أفضل القواعد المشتركة للعلاقات الدولية . ولكن غموض هذه المفاهيم والتباسها يؤديان ، عملياً ، إلى تبرير مسبق لأي تدخل سعودي يهدف »إلى « تصحيح وضع الإسلام المهدد من قبل نظام حكم مجاور » وإلى « تصحيح صلات القربى التاريخية » أو « الدفاع عن مصالح الأمة العربية المشروعة » .

وأخيراً ، من الأهمية بمكان أن نلاحظ كيف ان عملية إقامة نظام

شبه جزيروي منظم في (نظام يعني فعلاً سقوط الأسر المالكة) المتجاورة في آن معاً، هدفَ للدبلوماسية السعودية ومطلب شائع في الاوساط الثورية .

ويعترف فريد هاليداي بطابع تقدمي للوهابية من حيث تعرضها للبنى القبلية في شبه الجزيرة ومن حيث العمل على توحيدها . كما نجد ان الجبهة الشعبية لتحرير عمان لا تتردد في اختيار كلماتها فيما يختص بالسعودية ، ولا تتكلم إلا عن وحدة شبه الجزيرة، وعن استقلالها الذاتي (ومن هنا ضرورة طرد « الغزاة الايرانيين »)، وبالتالي، عن ضرورة توحيد القوى في شبه الجزيرة . أما السلال فقد ذهب إلى حد المطالبة بقيام «جمهورية شبه الجزيرة العربية » غداة الانقلاب العسكري الذي قاده إلى السلطة.في غالبية النصوص التي تصدر عن قوى تقدمية تضع تعبير «المملكة السعودية » بين مزدوجين ذلك ان هذه القوى تأمل بالتوصل إلى مرحلة تخلص فيها شبه الجزيرة العربية من كل الأسر المالكة التي تحكمها والتي تساهم بتجزئتها .

٣ ـ التجمعات شبه الجزيروية الداخلية .

أن تشكل مجموعات تستبعد الدولة المسيطرة في نظام فرعي هو شكل من أشكال إضعاف اندماج النظام الفرعي وإلحاق الضرر بالهيمنة عن طريق مواجهتها بجبهة موحدة من الدول الصغيرة . تعرف على هذا الصعيد مدى العداوة التي كان يكنها ستالين لمشاريع الفيديراليات البلقانية ، والعداوة التي كانت تبديها واشنطن إزاء تشكيل لجنة اقتصادية لهيئة الأمم المتحدة لرعاية شؤون أميركا اللاتينية(ECLA) [٢٠] . وعلى الرغم من أنه ينبغي أن تقارب موقفها بطريقة تظهر بعض الاختلاف ، فالسعودية لا تشكل ، على هذا الصعيد ، استثناء على الاطلاق .

فقد عبر عن معارضة الرياض لقيام يمن موحدة ، تضم جزئي البلاد

الحاليين ، كما يبدو في البيان المشترك عام (١٩٧٢) ، الذي صدر في طرابلس بدعم من ليبيا والاتحاد السوفياتي ، بموقف معادٍ صريح . فإن قيام مثل هذه الدولة ليكرس الاستقلالوية السلفية لليمن ، وليجعل منها ، بسبب من فقرها ، وعدد سكانها الكبير وموقعها الاستراتيجي ، خطراً مستمراً على المملكة يهددها ويضعف مكانتها في شبه الجزيرة . وفي مواجهة هذا الخطر ، اتبعت السعودية سياسة بارعة ، كانت تقوم على التقرب من وطنيي عدن والاعتراف بشرعية نضالهم في الوقت الذي كانت فيه صنعاء تناصبها العداء . هكذا كانت الرياض تأمل باستخدام التيار المعادي للناصرية في عدن ، وبشكل فعال ، ضد التدخل المصري في الجمهورية العربية اليمنية وضد هذه الأخيرة بالذات . ولكن نظام الحكم في عدن لم ينتقد الناصرية إلاً ليتخطاها باتجاه خط ماركسي منفتح على النفوذ السوفياتي . فعمدت الرياض إلى تعزيز نفوذها في الشمال مقابل اعترافها بنظام الحكم الجمهوري . هكذا كانت الرياض تسعى باستمرار ، بين عامي (١٩٧٠) و(١٩٧٦) ، إلى مواجهة البلدين فيما بينهما وإلى إقناع صنعاء بمساعدتها ، وحتى بالحلول مكانها في إثارة محاولات إضعاف نظام الحكم في عدن عن طريق الضغط العسكري . وكانت صنعاء موزعة بين الضغوطات السعودية التي كانت تحثها على المواجهة العسكرية مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والضغوطات الداخلية والخارجية (التقدمية بشكل عام) التي كانت تحثها على التقرب من عدن . وعلى الرغم من ذلك، فقد نجحت الرياض في أن يمتد التوتر السائد على الحدود السعودية ـ اليمنية الجنوبية نحو الجبهة التي تفصل ما بين اليمنين ، ونجحت في أن تدفع اليمنين إلى خوض حرب قصيرة في عام (١٩٧٢) . ومنذ عام (١٩٧٨) ، انتهجت ، الرياض ، أخيراً استراتيجية جديدة : فبعد ان أعادت علاقاتها مع عدن ، تحاول أن تلعب ، بالتهديد تارة وبالوعود تارة أخرى ، دوراً يقوم على تحويل حالة التوازن القائمة ما بين الدولتين إلى

دينامية تزيد من كل منهما على حد سواء . ومع ذلك فقد طرأ على هذه السياسة بعض الاختلال عندما نشب النزاع حول القرن الأفريقي حيث قاتلت عدن إلى جانب أديس أبابا وحيث سعت صنعاء للخروج ، تدريجياً ، من انحيازها لمقاديشو باتخاذ مواقف أكثر فأكثر حيادية . وقد أدت هذه التطورات ، كردة فعل على تصلب موقف الحمدي ، رئيس الجمهورية العربية اليمنية ، وفي التهديدات التي وجهت إلى نظام الحكم في عدن والتي روجت لها الصحف في الأسابيع الأولى من عام(١٩٧٨)، إلى القطيعة ما بين البلدين . ويبدو أن الوضع قد عاد إلى ما كان عليه قبل عام(١٩٧٦). ومما يزيدنا قناعة في هذا الأمر ، اقصاء الرئيس سالم ربيع علي المعروف عنه تأييده لسياسة التقارب وحسن الجوار مع الرياض ثم الحرب الدامية بين اليمنين في ربيع (١٩٧٩) .

لقد شهدت الدول الملكية الخليجية الخمس ، والتي تنقسم في الواقع ، إلى حوالي اثنتي عشرة إمارة عاشت فترة ما بعد الوجود البريطاني ، حركات وحدوية كثيرة ، وخاصة منذ الاعلان عن الانسحاب البريطاني في عام (١٩٦٨) . وفي هذا القطاع ، نستطيع تمييز الموقف السعودي ، بشكل أوضح مما هو عليه في مسألة اليمن .

في (٦) كانون الثاني - يناير (١٩٦٨) ، قررت بريطانيا العظمى الانسحاب من الخليج ، وفي (٢٦) شباط - فبراير تمّ الاعلان عن قيام اتحاد الامارات العربية الذي يضم تسع إمارات (قطر ، البحرين ، أبو ظبي ، دبي ، الفجيرة ، رأس الخيمة ، أم القيوين ، الشارقة وعجمان) ، وأعلن استقلال البحرين في (١٤) آب - أغسطس (١٩٧١) وتبعتها قطر في (١٩) أيلول - سبتمبر ، وأعلنت الفيديرالية في (٢) كانون أول - ديسمبر ولكن دون أن تتضمن الامارتين المذكورتين . في نهاية (١٩٧١) إذن ، ولدت ثلاث دول مستقلة . ومن

الأهمية بمكان هنا أن نذكر بموقف الرياض طوال هذه المرحلة المضطربة من تاريخ الامارات لنبين ، بالاضافة إلى أمور أخرى ، موقفها الحالي وبشكل أوضح . وباختصار ، نشير منذ البداية إلى ان الرياض قد أبدت دعمها ، الشديد ، لقيام فيديرالية الامارات التسع التي أعلنت في عام (١٩٦٨) ، مما يتناقض - على ما يبدو - مع القاعدة التي ذكرناها فيما سبق والتي تعتبر أن الدولة المسيطرة ، تتخذ عادة ، موقفاً عدائياً من تكتل جاراتها الصغيرات . فكيف نفسر الموقف الذي اتخذته السعودية آنذاك ؟ لقد قام الملك فيصل بصياغة هذا الموقف في (٢٢/٥/١٩٦٨) ، عندما قال : « لن يسبب الانسحاب البريطاني ، أي فراغ في المنطقة ، ما دامت الفيديرالية تتمتع بدعم الولايات المتحدة وبدعم جيرانها . وفيما يعنينا ، نحن ندعمها بدون تحفظ »[٢١] . إلا ان فيديرالية الامارات التسع لن تتم ، فهل لعبت الرياض دوراً ما في تشكيل ثلاث دول بدلاً عن دولة واحدة ؟ ثمة ما يحملنا على الاعتقاد ، ان السعودية كانت تساند ، على العكس من ذلك ، قيام فيديرالية موسعة . وهذا ما كان يجد تفسيره في عدة عوامل . لقد كانت مسألة ضرورة تجميع الامارات في كيان أوسع ، مسألة بديهية سواء في لندن أم في واشنطن أم في الرياض . إن مساحة الامارات كانت لتجعل من قيام تسع دول مستقلة أمراً لا جدوى منه ، نظراً للفقر المدقع الذي تعاني منه بعضها . وليس ضم البحرين إلى الفيديرالية سوى خطوة رحبت بها الرياض لتعاكس خطوات الالحاق العلنية التي كانت تمارسها إيران ، فيما يتعلق بالجزيرة ، عن طريق توثيق صلة الامارة العربية بشبه الجزيرة . وقد دعيت البحرين ، وقطر خاصة ، إلى الانضمام إلى الفيديرالية ، من قبل الرياض، خوفاً من أن تسيطر على هذه الأخيرة قوى معادية للسعودية . وقد كانت الوهابية تربط ما بين المسؤولين في قطر وفي الرياض ، بينما كان المسؤولون في البحرين يدينون للسعوديين بموقفهم الحازم ضد سياسة الالحاق الايرانية . أما الامارات

الأخرى فلم تكن لها مثل هذه الصلات مع المملكة . فامارة أبو ظبي لها تاريخ طويل بمقاومة التوسع السعودي الذي لم يكن النزاع حول واحة البريمي ، سوى مرحلة من مراحله الحافلة . وكذلك امارة دبي التي تحكمها عائلة اشتهرت باتجاهاتها الموالية لايران . وقد يكون للأمراء الآخرين (وخاصة أميري رأس الخيمة والشارقة) بعض التوجهات السعودية ، إلا ان إماراتهم لا تشكل وزناً فعلياً إزاء نفط أبو ظبي وتجارة دبي . وإن قيام مثل هذه الفيديرالية ، كان يتيح للسعودية أن يكون لها حليف يؤازرها في وجه عمان ، المعزولة والمعادية ، والتي تطالب ببعض أراضي الاتحاد وفي وجه الكويت الكثيرة النشاط على الساحة العربية .

كانت الرياض تعتقد انها ، بجمعها ما بين تسع إمارات وبالعمل على ربط المتنافسين ، عملياً ، (أمراء قطر ، البحرين ، أبو ظبي ، ودبي) ، تكون قد نجحت في العمل على تحييدها ، تجنباً للصراعات الداخلية التي قد تنشأ في مثل هذا التجمع . كان موقف الرياض ليكون موقف الحكم الذي يمتلك صداقات عديدة في هذه الساحة . فقد كانت الرياض تتوقع ، بعد استبعاد أمير الكويت وسلطان عمان من الاتحاد ، ان المنافسات بين الأسر المالكة ، لن تسمح أبداً لسلطة وحدوية وحيدة ، ذات طابع « بروسي » بأن تحول الفيديرالية إلى منافس لسلطتها . فإذا ما قامت ، في عام (١٩٧١) ، ثلاث دول بدل واحدة إذن ، فبسبب من التدخل الايراني ، وصراعات الأمراء من أجل السلطة التي لا مجال لذكرها الآن . ويجب ألا نفاجأ بموقف الرياض ، فإذا ما كانت واشنطن تعارض قيام منطقة تبادل حر في مجموع القسم اللاتيني من القارة الأميركية ، فهي ـ على ما يبدو ـ تؤيد بعض المشاريع الأقل طموحاً (بين دول لا تستطيع أي منها أن تكون مهيمنة) كما بالنسبة للاندماج الاقتصادي في دول أميركا الوسطى الصغيرة مثلاً . إن هذا المثل

وموقف الرياض ، يضفيان بعض الاختلاف عن القاعدة التي تقضي بأن تعارض سلطة مسيطرة قيام تجمع لدول مجاورة يستبعدها ، ويبدو بالنتيجة إن هذه القاعدة ليست قاعدة مطلقة .

ثانياً : محاولة عزل النظام الفرعي عن جواره

كانت الرياض تشعر ، في عام (١٩٦١) ، انها مستهدفة من قبل المشاريع العراقية لالحاق الكويت ، وفي عام (١٩٦٢) من قبل القوات المصرية التي كانت تقاتل في اليمن الشمالي : وفي عام (١٩٦٩) هاجمت القوات اليمنية الجنوبية بعض المراكز الحدودية السعودية ، الأمر الذي دفع الرياض إلى تبيان الشبح السوفياتي في مثل هذه الخطوات ، ولا شك أن الرياض كانت تعتقد ، في عام (١٩٧١) ، ان البحرين لن تكون سوى الخطوة الأولى من سياسة التوسع الايرانية . . ولئن كانت المملكة لم تتعرض أبداً إلى هجوم مباشر ، فقد حدث مراراً إن شكلت الدول الصغيرة المحيطة بها نقطة انطلاق للقوى المعادية : العراقية ، المصرية ، الايرانية أو السوفياتية . فاقتنعت الرياض ،بضرورة التمتع بنفوذ مستمر ، وحصري إذا أمكن ، في كل من الدول المعنية [٢٢] . وفي ظل غياب الأطماع التاريخية ، فإن الاعتبارات الأمنية تبرر للرياض سعيها الدائم لامتلاك نفوذ مستمر في دول شبه الجزيرة الأخرى .

١ ـ إزاء الدول خارج شبه الجزيرة :

أ ـ القوى العظمى :

أليس هنالك من تناقض في التأكيد بأن الرياض تعارض وجود قوى من خارج شبه الجزيرة ، في حين كنا قد أظهرنا مدى الأهمية البالغة التي كان السعوديون يعلقونها على وجود عدد أكبر من الأميركيين في أراضيهم ؟

تتيح لنا هذه المسألة ، في الحقيقة ، أن نذكر بأن السعوديين ليسوا متصلبين إزاء قوة عظمى بقدر تصلبهم إزاء قوة إقليمية .

فيما يختص بالبريطانيين ، كان الموقف السعودي أقرب إلى الغموض . ففي الخمسينات ، وبينما كان النزاع حول البريمي يفسد علاقاتهم مع لندن ، كانت تصريحات المسؤولين السعوديين تتسم بالعنف ، ضد « لندن وباريس وعواصم الاستعمار الأخرى » . أما في الستينات فقد أبدت السعودية موقفاً مختلفاً . فقد أظهرت أزمة الكويت سنة (١٩٦١) مدى مصداقية القوات البريطانية ، وبينما كان العالم ينتقد بشكل عام الانزال البريطاني ، بما في ذلك العواصم المؤيدة للكويت ، لم تتخذ الرياض أي موقف منتقد . وفي العام التالي ، أعادت الرياض علاقاتها مع لندن ، في أعقاب أحداث اليمن ، وشاركت بريطانيا في الدفاع عن المملكة بتجهيزها بسلاح دفاع جوي وبمحاربتها جمهوريي صنعاء عبر اليمن الجنوبي . وهذا ما يفسر امتناع الرياض عن دعم استقلال اليمن الجنوبي إلا في نهاية عام (١٩٦٥) عندما أصبح هذا الاستقلال أمراً واقعاً ، حتى بالنسبة إلى لندن . أما فيما تبقى ، فقد أبدت السعودية بعض اللامبالاة سواء في مواجهة القرار البريطاني بالانسحاب من الخليج أم في مشاركة القوات البريطانية في معارك ظفار ، علناً على الأقل . وكان تدخل هذه القوات في عمان ، نحو أواسط الخمسينات ، يستهدف محميها وهذا ما دفع بها لاستخدام المصطلحات المعادية للاستعمار . أما بعد ذلك ، وإزاء توجه هذه القوات لمحاربة الثوار الماركسيين ـ اللينينيين المدعومين من قبل موسكو ، فقد باتت الرياض تفضل اعتماد هذه القوات ، بدل القوات الايرانية ، لمساندة السلطان قابوس .

يفيد الأميركيون في البحرين ومسيره ، من التساهل نفسه . هذا ونذكر أنه حتى عام (١٩٦٢) ، كان الأميركيون يرابطون في الظهران .

وحسب التصريحات الأميركية الرسمية ، تفضل الرياض استبقاء هذه القواعد لتوازن الوجود السوفياتي في المحيط الهندي ولكنها لم تكن لتذهب إلى حد إعطاء مثل هذه التسهيلات على أراضيها . ولا يبدو أن الانسحاب الأميركي يثير قلقها ، لأنها تراهن على ضمانات ثنائية من أجل سلامتها أكثر مما تراهن على قوة(MIDEAFSTOR) الصغيرة .

البريطانيون ينسحبون ، والأميركيون ، على نحو ما ، ينسحبون أيضاً من الظهران في عام(١٩٦١)، ومن « كاغنيو ستايشن » الأثيوبية في عام (١٩٧٧) ، والسوفيات هم الذين يتقدمون ، من زاوية النظر السعودية ، وبشكل يثير القلق . فتبذل الرياض جهوداً جبارة لاخراج المستشارين الموفدين من الدول الاشتراكية ، من اليمنين ، ولكنها لا تنجح في مساعيها إلاّ جزئياً في الجمهورية العربية اليمنية . هذا وكانت الرياض تريد أن يكون عدم وجود أي صلة مع الدول الاشتراكية قاعدة تهتدي بها دول شبه الجزيرة الأخرى ، ولكن وحدها ، الامارات العربية المتحدة وقطر ، قد اتبعت هذه القاعدة ، ويعترف الشيخ زايد انه لم يفعل ذلك إلا بضغط سعودي . هذا وكانت الرياض قد أبدت معارضتها لصفقة السلاح السوفياتي التي عقدتها الكويت ، خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى قدوم خبراء ومستشارين .

يظل الوجود السوفياتي ، والألماني الشرقي أو الكوبي ، أكثر القضايا حدة على هذا الصعيد . ولم يؤدِّ تحسن العلاقات النسبي بين الرياض وعدن ، إلى إقناع المسؤولين اليمنيين الجنوبيين ، بمغريات الثروة النفطية ، بالقيام بتقليص جوهري في علاقاتهم مع الدول الاشتراكية أو بمنع سفن الأسطول السوفياتي من الوصول إلى مرفأ عدن . وعلى العكس من ذلك ، فقد أدت أحداث حزيران ـ يونيو وتموز ـ يوليو عام (١٩٧٨) إلى تعزيز هذه الروابط ، بقيادة عبد الفتاح اسماعيل [٢٣] .

ب ـ القوى الاقليمية :

إزاء هذه القوى ، تطبق القاعدة بشكل مطلق . إن هدف الرياض شبه ـ المعلن ، هو العمل ـ قدر المستطاع ـ على إضعاف نفوذ منافسيها الاقليميين على أرض شبه الجزيرة واستبعاد وجودهم العسكري، بأي حال . ولقد أثارت أزمة الكويت في عام (١٩٦١) لدى الرياض ردة فعل عنيفة إزاء العراق . إذ ان هذا الأخير تمتلك رصيداً متفاوتاً في كل بلدان شبه الجزيرة . وخاصة في اليمنين . فسعى السعوديون لالغاء هذا النفوذ في اليمن . أما في إمارات الخليج فقد كان هدفهم مختلفاً : إذ ان أنظمة الحكم التقليدية تناصب بغداد العداء بسبب الدعم العراقي لحركات المعارضة في هذه البلدان . لذلك لا تعمد الرياض إلى مهاجمة هذا البلد بشدة ، لأن مثل هذه الخطوة لتكون غير مجدية من ناحية ، ولا طائل منها لأن النفوذ الايراني كان الخطر الفعلي في هذه الامارات .

إيران هي المنافس القدير للمملكة في كل دول الخليج وخاصة في عمان والامارات العربية المتحدة . ونكتفي هنا بالتذكر بمحاولات الرياض المتكررة لاخراج القوات الايرانية من عمان . بعد ان كانت حرب ظفار غالباً ما تستخدم كذريعة لوجود هذه القوات المستمر في شبه الجزيرة . لذلك شجعت الرياض التدخل البريطاني ، ومولت تسليح القوات العمانية ودفعت بالأردنيين ، خاصة ، للحلول محل الايرانيين كقوة مساندة [٢٤] .

وأخيراً ، طالما حاولت مصر الاحتفاظ بموقع قوة في شبه الجزيرة . فقد زود هذا البلد دول شبه الجزيرة بمدربين عسكريين ، ومدرسين ، وموظفين وخبراء في كل ميادين الاختصاص . وقد يتخطى عدد المصريين العاملين في دول النفط نصف المليون ، وهم لا يزالون يحتفظون بصلات قوية مع بلدهم بسبب ارتباطهم بعائلاتهم التي لا تزال ، في الغالبية

العظمى ، في البلد الأم وبسبب تشدد الدول النفطية في منح الجنسية للعمال الأجانب ، إلا في الحالات الاستثنائية. ولقد شهدت العلاقات السعودية المصرية ، منذ بداية القرن ، أطواراً عديدة ذهبت من العلاقات الودية والتعاون الوثيق إلى طابع العداء العنيف . ولكن السعوديين لم يقبلوا ، على الاطلاق ، بوجود القوات المصرية في اليمن ، معتبرين ان إنسحاب هذه القوات ، يشكل أحد الشروط الرئيسية ، إن لم يكن أهمها ، لقيام هدنة . ومنذ ان جعلت حرب عام (١٩٦٧) هذا الانسحاب حتمياً ، أصبحت الرياض تميل إلى اتباع نمط من العلاقات مع مصر يقوم على أن تشرف السعودية ، كوسيط ، على كل العلاقات التي تقيمها دول شبه الجزيرة مع القاهرة ، وان لا تتم هذه العلاقات إلاّ بموافقتها إذا أمكن.هكذا حيدت القاهرة ، وأجبرت ، منذ عام (١٩٧٠) ، على الاكتفاء بإضفاء شرعية راضخة على دور السعودية الهيمني في شبه الجزيرة . من جانب آخر أدى تدهور العلاقات المصرية ـ السعودية بعد اتفاقية كمب ديفيد إلى تجدد محاولات القاهرة للتأثير في شبه الجزيرة ، عن طريق عمان خصوصاً .

٢ ـ محاربة التيارات التقدمية :

إن شبه الجزيرة ، في المنظور السعودي ، يجب أن تظل حكراً للمثل التقليدية الملكية والإسلامية والمحافظة ، ومن هذه النظرة يأتي هذا المزج ما بين نفوذ الدول الأجنبية والترويج للأفكار الجديدة ، التقدمية أو الاصلاحية ، وحتى للأفكار التحديثية البحتة . إن أي تيار إصلاحي أو مجموعة محلية ، يرتبطان ، في نظر الرياض إجمالاً ، إما بالمصالح الأجنبية وإما بأهداف العدو الصهيوني أو الشيوعي . ذلك ان المملكة التي تجيد بسط نفوذها عبر الحدود الدولية ، تفترض ، وبحق ، ان هذا الاختراق يمكن أن يتم في أكثر من اتجاه وحيد . أي بشكل أوضح ، إن

أي تهديد للسلطات التقليدية في الدول المجاورة ، ينظر إليه كتهديد راهن ، وليس كمجرد تهديد محتمل ، للسلطة السعودية نفسها التي تبدو أكثر مقاومة للتيارات التقدمية أو حتى ، الليبرالية .

أ ـ تعتبر الرياض ان محاربة التيارات التقدمية في شبه الجزيرة شأن من شؤون سياستها الداخلية ، أو ما شابه ذلك . ولعل خير مثل على ما نقوله هو بالطبع ، صراعها ضد نظام الحكم الماركسي ـ اللينيني الذي أقيم في عدن غداة الاستقلال . فقد غذت السعودية حركة تمرد القوى القبلية ، بتسليحها وتمويلها . وقد مارست ضغطاً عسكرياً متواصلاً على جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لتنشيط مثل هذه التحركات ، ولم ترضخ إلى استخدام سلاح الاستلحاق عن طريق المساعدة المالية إلا عندما باءت هذه الضغوطات الداخلية والحدودية بالفشل . وليست المبادرات الأخرى أقل أهمية : إذ إن الرياض تنشط في التعاون مع اجهزة أمن مختلف الامارات لملاحقة وضرب المناضلين التقدميين المتهمين ، بشكل عام ، بأنهم « شيوعيون وملحدون » . هكذا قدمت الرياض معونة تقنية في عمان ، والكويت وخاصة في البحرين . فقد شاركت القوات المسلحة السعودية في محاربة المناضلين اليساريين في البحرين ، ويشارك ضباط استخبارات سعوديون في نشاط وزارات الداخلية في البحرين وقطر والامارات العربية المتحدة حيث يقومون أيضاً بتدريب خبراء في شؤون الأمن الداخلي . وفي الجمهورية العربية اليمنية ، ثمَّة تواجد مستمر لبعض الضباط السعوديين منذ عام (١٩٧٠) ، وغالباً ما تستخدم الرياض سلاح الابتزاز بقطع المساعدة لتمنع نظام الحكم القائم من إقامة روابط وثيقة مع التيارات البعثية أو الناصرية أو مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

ب ـ فيما عدا جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، ظلت التيارات الثورية ، أو حتى التقدمية ، ضعيفة . وقد تخطت العداوة السعودية هذه

التيارات ، في الواقع ، لتصل حتى إلى معاداة التيارات الليبرالية ، على الطريقة الغربية ، والأفكار الجمهورية . كانت السعودية ترى في مثل هذه الخيارات عوامل تدفع إلى تجذير تدريجي لنظام الحكم . إلا انه باستطاعتنا القول ، فيما هو أبعد من هذه الاعتبارات ، ان السعوديين يعادون كل حركة تشكك بشرعية سلطتهم المطلقة ذات الطابع التقليدي والبطريركي : كان الخوف اذن ذريعة بمقدار ما كان سبباً لهذا الموقف .

في اليمن ، انتظر السعوديون ثماني سنوات قبل أن يعترفوا بنظام حكم جمهوري ، بينما كان عداؤهم للأسرة المالكة المعزولة لا يخفى على أحد . إن هذا الموقف الاستبدادي قد أسفر عن توتر في العلاقات مع واشنطن حيث كانت إدارة كينيدي لا ترى في قيام نظام حكم جمهوري أي ضرر لبلد عانى ما عاناه من الاستبدادية الإمامية . وعندما اعترف السعوديون ، أخيراً ، بنظام الحكم هذا ، بذلوا كل ما في استطاعتهم لقيام توازن ما ، وإذا أمكن ، لضمان غلبة التجمعات القبلية التي لا زالت تحتفظ، بمعونة السعوديين ، بسلطة يحسدها عليها الجمهوريون ، الذين لا يحكمون إلاَّ شكلياً .

وفي إمارات الخليج ، تساند الرياض، مساندة تامة، كل « العناصر المتصلبة » في الأسر الحاكمة ، كما تساند كل العناصر المعادية « للبرلة » السلطة أو لمجرد انفتاح هذه السلطة على التمثيل الشعبي وإن كان بشكل محدود . ورغم التباغض القديم ، تدعم الرياض تصلب السلطان قابوس في محاربة « العناصر المضللة بأيديولوجيات مستوردة » ، وترضى ، بسهولة ، عن سلطة آل ثاني المغلقة في قطر ، كأنصار للوهابية . ومن بين أمراء الامارات العربية المتحدة السبع ، لا نعجب في أن تتمتع أكثرية تقليدية بالدعم السعودي .

ويبدو هذا الموقف واضحاً في تناولنا لوضع الكويت والبحرين ،

الإمارتين اللتين اشتهرتا بعملية « تبرجز » قديمة وبانفتاحهما النسبي على العالم الخارجي . ومنذ عشرات السنين ، كانت حركة وطنية أكثر فأكثر اقتراباً للفكر التقدمي قد نشأت ونمت في هاتين الامارتين ، مدعومة ، في الوقت نفسه أو في فترات متعاقبة ، من قبل العراق البعثي أو مصر الناصرية أو جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . وقد نجحت هذه الحركة ، بالاستناد إلى فئة كبيرة من البورجوازية الجديدة الغنية ولكن المحرومة من أي موقع في السلطة ، في فرض نظام حكم برلماني يستند - وهو أمر بالغ الجدة - إلى دستور مكتوب ، على عائلتي الصباح (الكويت) وخليفة (البحرين) . ولم تخف الرياض معارضتها لهذه « الديمقراطية المزعومة التي أثبتت عدم كفايتها في البلدان التي تبنتها » ، ولكنها (أي الرياض) كانت عاجزة عن منع بروزها ، الصعب والبطيء ، إلا ان هذا لا يعني أنها لم تحقق بعض النجاحات الجزئية ، مثلاً ، كاقتصار حق الانتخاب على الرجال فقط ، رغم رغبة البحرانيين في منح هذا الحق للنساء أيضاً ، أو كتعيين ، دستوري ، لدين الدولة . وسوف يترتب على السعوديين انتظار سنة (١٩٧٥) ، مستفيدين من الزيادة الكبيرة في إمكانياتهم العسكرية والمالية ومن خطوتهم ، ليقدموا لأكثر العناصر محافظة في هاتين العائلتين الدعم الكافي لوضع حد لتجربة الديمقراطية التمثيلية . وثمة إجماع على القول ان نهاية هذه التجربة (في عام ١٩٧٥ في البحرين ، وفي عام ١٩٧٦ في الكويت) هي بمثابة نجاح - لا ينازع - للدبلوماسية السعودية .

ثالثاً : الاستتباع (Satellisation)

ثمة من يقول ان هدف سياسة التدخل السعودية الأخير هو العمل بحيث تنتهج جارات الرياض خيارات هذه الأخيرة ، في كل الميادين الممكنة وإلى أبعد حد ممكن . إن مثل هذا الوضع ليضمن للرياض ، في

داخل البلد بالذات ، موقعاً منحازاً ، بالفعل ، إلى صفها من الدولة المعنية . انحياز يتيح بدوره فرض تسويات حدودية تضعها الرياض ، ويتيح ، أيضاً ، محاربة أي نفوذ أجنبي أو التيارات المعادية ، في هذه البلدان الطرفية الصغيرة وقبل أن تطال ما تعتقد السعودية أنه هدفها النهائي : المملكة السعودية نفسها .

إن نجاح مجموعة محاولات هادفة لتحويل هذه الدول المستقلة شكلياً إلى أتباع ، تختلف حسب المراحل وحسب البلدان . وهذا الاختلاف يجعل من عملية تصنيف هذه البلدان وفق درجة الوصاية السعودية عليها ، عملية غير ثابتة ، ذلك إن الفئات الظاهرة لا تعكس سوى حالة راهنة من العلاقات ولا شيء يضمن عدم حدوث تقلبات جذرية فيها . إذ إنه من اليسير علينا أن نشير إلى ان النفوذ السعودي مهيمن في البحرين ، في عام (١٩٧٩)، وقوي في اليمن الشمالي ،وقابل للمنافسة في الكويت وضعيف في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، ولكننا لا نستطيع أن نضمن استمرار مثل هذا التصنيف . لذلك سنحاول ، في معرض تركيزنا على فترة ما بين (١٩٧٠ - ١٩٧٩) دراسة جهود السعودية وفق قنوات التوصيل التي تستخدمها . ولعل الاختلاف بين البلدين ، كما يتبدى لنا اليوم ، يبرر هذا الاختيار من زاوية أن وسائل الضغط تتوقف على فعالية تأثيرها على الدولة المعنية أكثر مما تتوقف على خيار سعودي مسبق .

١ - الأمن والمسائل العسكرية :

أ - على صعيد الأمن ، فقد وقع المسؤولون السعوديون على سلسلة من الاتفاقيات الثنائية الهادفة ، برأيهم ، إلى الحلول محل معاهدة الأمن الجماعي الذي اقترحتها طهران . إن هذه الاتفاقية تكرس ، في الحقيقة ، نفوذ الرياض المتعاظم على أجهزة القمع المحلية . ومما لا شك فيه ان

هذاالنفوذ يكاد يكون معدوماً في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وفي عمان أيضاً ، حيث تنافست إيران وبريطانيا العظمى على السيطرة على الأجهزة التي تحمي سلطة السلطان . وهو في ازدياد ملحوظ في الجمهورية العربيةاليمنيةوفي الكويت ، وينزع هذان البلدان للاعتماد ، ومنذ عام (١٩٧٢) و(١٩٧٣) بالتراتب ، على المخابرات السعودية التي توفر لهما المعلومات الضرورية حول القوى المعادية ، بالاضافة إلى بعض الوسائل لمحاربة هذه القوى . أما مع قطر ، فالتعاون قديم ويقوم على نفس الخيارات الاخلاقية الدينية الوهابية أكثر مما يقوم على الاتفاقيات الحديثة العهد . وفي الامارات العربية المتحدة ، حيث (٨٠ ٪) من السكان هم من الأجانب ، يخشى الايرانيون والسعوديون والعمانيون بروز حركة تمرد تعجز الأجهزة المحلية عن ضبطها . ولكن بعد رحيل البريطانيين (الجزئي) أصبح النفوذ السعودي ـ الأردني هو الغالب على أجهزة الشرطة والمخابرات ومكافحة الجاسوسية . وفي البحرين ، أخيراً ، تمتلك الشرطة السعودية حرية شبه عامة في القيام بعملياتم التحقيق والاستقصاء . ودورها جوهري ليس في تشكيل وتجهيز العملاء المحليين وحسب بل وفي حماية السلطة أيضاً .

ب ـ على الصعيد العسكري ، ليس بمقدور السعودية ، أن تفاخر ، حقيقة ، بقدرات تحسدها عليها جاراتها ، هذا إذا ما افترضنا ان هذه الأخيرة تطلب معونة هذه القدرات . فلا تزال القوات العمانية ، إذن ، تحت إشراف ضباط بريطانيين ، وموفدين إيرانيين ومرتزقة من كل الجنسيات . ذلك ان الرياض لم تمد يد العون لقابوس في معاركه الأخيرة في ظفار وهي لطالما اعتبرته دمية بريطانية . وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، التي خاضت نزاعاً عسكرياً مع المملكة منذ ولادتها ، لا تستطيع أن تؤمن الوصاية السعودية في الوقت الذي تستضيف فيه نحو (٢٠٠٠) خبير

سوفياتي وكوبي والماني شرقي . هذا ولا تستطيع قطر والبحرين أن تأملا بتشكيل جيش قوي ، بينما تسعى الامارات العربية المتحدة ، وبصعوبة لتوحيد قواتها بفضل المساعدة الأردنية والسعودية والباكستانية والغربية . أما الكويت ، فهي ، من جهتها ، على يقين بأن وجودها الهش يتوقف على قدرتها على عدم اعطاء مبرر لأي تدخل عسكري من قبل جاراتها . الوجود السعودي خفي إذن ، ويمتلك مقداراً أكبر من الفعالية عن طريق تحريك بدو القبائل السعودية التي التحقت بخدمة الكويت .

إلا ان الرياض تحاول ، منذ عدة سنوات ، إحياء مشروع توحيد أنواع السلاح في شبه الجزيرة ، مما كان يتيح لها لعب دور أكبر لو انها عملت على تدريب جيشها ، من قبل ، أو بشكل أفضل من الجيوش الأخرى . ولا زال إنجاح هذه السياسة محدوداً ، ذلك ان اليمن الشمالي والكويت مزودان بأسلحة سوفياتية لا تستطيع الرياض أن تقبل بها . وتشكل رشاوى الشركات المنتجة عقبة أخرى في وجه هذه السياسة التي يبدو أنها أثمرت ، بعض الشي ، في البحرين والكويت والامارات العربية والجمهورية العربية اليمنية .

ومع ذلك ، فإن الجمهورية العربية اليمنية هي الساحة التي تبذل فيها السعودية أكثر الجهود ضخامة ، إذ ترى الرياض ، شأنها شأن كل دول شبه الجزيرة ، أن هذا البلد ، الآهل بالسكان والفقير ، هو الذي يشكل خطراً مستقبلياً . لذلك نتبين خيارين سعوديين : الخيار الأول ، محافظ ، ويفضل ألاستمرار بالدعم الضمني لقوات البدو الموالية للسعودية في الشمال ، نظراً لقدرتها على موازنة احتمال تبني خيارات معادية للسعوديين من قبل نظام الحكم الجمهوري (العسكري منذ عام ١٩٧٤) القائم في صنعاء . ويمارس هذا النهج منذ عام(١٩٦٢)وليس هنالك ما يشير إلى إمكانية التخلي عنه في وقت قريب . هذا بالاضافة إلى عدم

تعارضه المطلق مع الخيار الجديد .

ويقوم الخيار الجديد على الاعتقاد بأن طبيعة الأخطار التي تهدد المملكة قد تغيرت . فبعد ان كانت تتجسد بالقومية العربية أيام عبد الناصر، أصبحت اليوم ذات طابع سوفياتي مباشر . فموسكو التي خسرت حلفاءها العرب الرئيسيين (وخاصة مصر) تسعى لأن تضمن لنفسها وجوداً مباشراً في المنطقة بهدف الضغط على المملكة ولم تكن (وليست) جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية أو الصومال أو أثيوبيا بمثابة دول حليفة للاتحاد السوفياتي (على الطريقة الناصرية أو العراقية) بمقدار ما كانت (أو هي) أرضية التواجد الاقليمي لهذه القوة .

فلماذا ، في هذا السياق ، لا تفضل الرياض المساهمة في الطاقة العسكرية اليمنية في هذا الصراع . لماذا لا توازن قدرة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بقدرة الجمهورية العربية اليمنية، ولماذا لا ترسل قوات يمنية شمالية إلى الصومال ، بينما أرسل نحو(٢٠٠٠)جندي يمني جنوبي للقتال إلى جانب الأثيوبيين ؟ كي تنتهج مثل هذه الاستراتيجية ، لا بد من توافر شرطين ضروريين : أن تبدأ الرياض ، جدياً ، بمشروع بناء جيش يمني قوي ، ولكن دون أن تفقد ، في نفس الوقت ، القدرة على السيطرة عليه . وحتى اليوم ، لم يتحقق قسم كبير من هذا الخيار بسبب مقاومة بعض أوساط العائلة المالكة لمشروع خطر وطموح كهذا .

ومع ذلك ، يبدو أن ثمة تياراً قوياً ، يقوده ولي العهد ، قد تبنى هذا الخيار . وقد ترجم عملياً منذ عام (١٩٧٢) . ويحمل أمير سعودي مبلغاً من المال سنوياً إلى صنعاء ويشرف على طريقة توزيعه . وبضغط سعودي ، تمّت إقالة غالبية الضباط الذين تلقوا تدريبهم في الاتحاد السوفياتي وعزلوا من مناصبهم واستبدلوا بممثلين عن القوى القبلية .

ولكن الرياض ، قد عمدت ، كي تذهب إلى أبعد من ذلك ، إلى الاصطدام بالاتحاد السوفياتي الذي جهز الجيش الجمهوري ودربه وزوده بالخبراء ، الذين مكثوا في البلاد، رغم ألف ضغط سعودي . كان ينبغي إذن ، بذل مجهود اضافي : في مطلع عام (١٩٧٦) ، عرضت الرياض تمويل برنامج لعشر سنوات بهدف إعادة تنظيم وتجهيز الجيش اليمني . وقد استقر العرض (٣٥٠ مليون دولار تقريباً) رغم العرض السوفياتي المضاد (الذي اقترح برنامج مساعدة يفوق الـ ٥٠٠ مليون دولار) .

بوشر تنفيذ هذا البرنامج في عام (١٩٧٦) . ومن الأهمية بمكان هنا ، أن نشير إلى طبيعة التزام السعوديين بهذا البرنامج . إذ تظهر دراسة أجريت بطلب من الكونغرس الأميركي هيمنة الرياض الواضحة على هذا الصعيد : السعوديون هم الذين يختارون الأسلحة التي يزود بها الجيش اليمني ، وهم يدربون ضباط هذا الجيش في المملكة ويختارونهم وفق معاييرهم الخاصة . وتسلم التجهيزات للبعثة العسكرية السعودية المقيمة في صنعاء، ثم تحدد هذه البعثة تاريخ تحويلها إلى الجيش اليمني . أما التدريب الميداني فيتولاه إثنا عشر ضابطاً سعودياً وخمسون ضابطاً أردنياً تدفع الرياض نفقاتهم . لا يقبل أي عسكري خضع لتدريب سابق في الاتحاد السوفياتي . بكلمة واحدة « يريد السعوديون أن ينظر إليهم كمصدر الخير الوحيد »[٢٤أ] هكذا نفهم لماذا يواجه هذا البرنامج مقاومة شديدة من قبل العناصر التقدمية ، أو الوطنية ، اليمنية . وتنعكس هذه المقاومة على نظام الحكم الذي يبدو محرجاً . ومن المرجح أن يكون الرئيس الحمدي قد دفع حياته ثمناً لمثل هذه المشاعر ، في تشرين أول - أكتوبر عام ١٩٧٧ .

٢ ـ على الصعيد الاقتصادي :

يجب أن نميز هنا بوضوح بين فئتين من الدول : الدول التي

تشارك ، مع المملكة السعودية ، في الثورة النفطية وما ينتج عنها ، والدول المحرومة من هذه الثروة أو التي لا تنال منها ما يكفيها .

أ ـ أما الدول النفطية ، فتسعى المملكة لاكتسابها إلى صفها . ليس من قبيل الصدفة إذن ، على الصعيد النفطي والمالي ، أن لا تحقق الرياض أي نجاح إلا مع جاراتها الصغيرات في شبه الجزيرة . وشبه الجزيرة ، كنظام فرعي تراتبي ، هي التي غالباً ما تحدد سلوك هذه الدول الصغيرة أكثر مما تحددها خياراتها الخاصة . في الدوحة ، في كانون أول ـ ديسمبر (١٩٧٦) ، عندما اختارت الرياض أن تمارس الضغط على شركائها في الأوبيك حول مسألة الأسعار ، وحدها ، أبو ظبي ، حذت حذوها ، ولكنها نجحت في أن تساهم كل من قطر والامارات العربية المتحدة ، معها ، في مشروع إنشاء هيئة التصنيع الحربي في مصر (حلت لاحقاً) . هذا وقد نجحت الرياض أيضاً ، بأن تدفع قطر وأبو ظبي والكويت خاصة ، للانضمام إلى مؤسسات خاصة ، بها . تلعب الرياض إذن ، على صعيد النفط ، والتنمية ، والمساعدات للخارج ، وعلى صعيد توظيف الفائض ، دور المنسق الاقليمي . وإذا كانت لا تقوم بهذا الدور إلاّ جزئياً ، فالسبب بذلك عجزها الذاتي وليس مقاومة جاراتها . ولا يزال على الرياض أن تتعلم الكثير من الكويتيين الذين يمتلكون ، على هذا الصعيد ، رصيداً ضخماً وتجربة أقدم بكثير .

ب ـ الدول غير النفطية : مع هذه الدول ، يتسع هامش المناورة أمام السعودية ، وخاصة منذ ان أصبحت الرياض ، بعكس الكويت أو أبو ظبي ، ترفق ، علناً ، بعض الشروط الموجبة لتقديم المساعدة . وعمان قد خبرت ذلك : رغم زيارة السلطان قابوس ، غداة توليه العرش ، ورغم وساطة الكويت وإيران ، لم تقرر السعودية تقديم مساعدات مالية لدولة ترصد ثلث موازنتها للنفقات العسكرية ، إلا ابتداء من عام

(١٩٧٦) . ذلك انه ، بالاضافة إلى العداوة القديمة بين الأسرتين الملكتين ، كانت الرياض ترى ان المعونة المالية لا تكفي لادخال قابوس ، الشديد الارتباط بإيران ولندن ، في المدار السعودي . هذا وسرعان ما قوبل الانفتاح على قابوس ، بتحسن غير مرتقب ، بالعلاقات بين الرياض وعدن ، التي تجد عمان فيها العدو الرئيسي . إن المساعدة المالية ، ومشاريع تكرير النفط السعودي في عدن ، أو التعاون التقني بين البلدين ، ليست ، في رأي « تيار فهد » ، سوى وسائل لتحييد نظام حكم في أمس الحاجة إليها ، نظام حكم ارتبط بشكل وثيق بالدول الاشتراكية ونجح في مقاومة الضغوطات السعودية ، العسكرية والسياسية . إلا ان أحداث صيف(١٩٧٨)، قد أثبتت أنه لم يطرأ على الوضع ، أي تبدل جذري : فقد قام الخط المتصلب بتصفية الرئيس اليمني الجنوبي ، وأنهى العلاقات التي كانت قد بدأت تزهر مع الرياض .

أما الجمهورية العربية اليمنية فتختلف طبيعة ارتباطها « بالشقيق الأكبر » السعودي . إذ تدخل البلاد سنوياً مبالغ تقدر بـ(٦٠٠)مليون دولار تقريباً ، هي ثمرة عمل مليون يمني يعملون في المملكة . ومنذ عام (١٩٧٠) ، كانت الرياض ، تدريجياً ، تحل محل الكويت ، والعراق والدول الاشتراكية ، كمصدر مساعدات رئيسي لدولة تنوء بالتخلف ، وبعدد سكانها البالغ سبعة ملايين نسمة . وللمساعدة السعودية قيود معروفة . فالرياض هي التي تقر المشروع ، وتختار المتعهدين ، وتشرف عليهم وتدفع لهم . أما حكومة صنعاء ، فهي مدعوة لأن تتخذ صفة المستفيد السلبي والحافظ للجميل .

على هذا الصعيد ، باستطاعة اليمنيين أن يتخذوا البحرين مثلاً لهم ، وهي الدولة التي تخطت اليمن ك « نجاح سعودي نموذجي » . تمتلك الدولة ، في البحرين ، بعض المداخيل الصناعية والنفطية ولكنها

غير كافية ، خاصة وإن المشاريع كبيرة وإن الامارات الأخرى تملك الامكانيات اللازمة لتحقيق المنشآت (المرفئية أو الصناعية) المنافسة . إن أولى الامارات المنافسة هي دبي ، طبعاً ، وهي إمارة تمتلك خبرة واسعة في قضايا التجارة البعيدة ومنفتحة على النفوذ الايراني . ومن أجل محاربتها ، تستند الرياض ، منذ أمد قصير ، على بعض الامارات الأخرى كالشارقة ورأس الخيمة . إلا إن البحرين ، هي المحور الاقتصادي الرئيسي للمملكة ، التي تفكر بأن تتكفل وحدها بدفع مبلغ المليار دولار أميركي ، كلفة ربط الجزيرة بالقارة بواسطة طريق طويلة (٢٥ كيلومتراً على جسر معلق) . ومنذ عام (١٩٧٢) ، تقدم المملكة عائدات آبار « أبو سعفة » للبحرين وتبلغ نسبة البترول السعودي نسبة (٧٠ ٪) من البترول المكرر فيها . « إن مفتاح السياسة البحرينية الجديدة هو الصلة مع السعودية . وخلف كل منعطف حاسم من منعطفات تنمية البحرين يبرز المال والنفوذ السعوديين » [٢٥] . فالسعوديون يمولون صفقات السلاح الذي تتزود به الجزيرة ، ويمولون بناء طرقاتها ، ومصنع الاسمنت ، ومدينتها الرياضية ، وكان الضغط السعودي حاسماً في اختيار منظمة الأوابيك (التي كانت تفضل اعتماد دبي) ، كمركز للشركة العربية لبناء السفن ، حيث تقوم ببناء حوض جاف تبلغ نفقاته نحو(٤٠٠)مليون دولار أميركي . ومقابل ذلك ، يؤيد آل خليفة المواقف السعودية ، في الأوابيك ، وفي الجامعة العربية ، وفي اللقاءات بين المسؤولين في الخليج ، فاتحين بذلك باب التدخل السعودي المباشر في الجزيرة ، كما عمدوا إلى تصفية التجربة الديمقراطية التي لم تحظ بموافقة الرياض .

٣ ـ على الصعيد السياسي :

ليست البحرين سوى مثل معبر عما يمكن أن يكونه النفوذ السعودي ، بمساندة البترودولار ، طبعاً . وليس بالإمكان مقارنة هذا المثال

بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، حيث اتخذ نظام الحكم ، بعكس ما يتمناه السعوديون ، موقفاً واضحاً ومؤيداً لأثيوبيا في النزاع الذي كانت تخوضه هذه الأخيرة ضد الصومال ، كما أنها لم تقطع علاقاتها الوطيدة بالدول الاشتراكية . إلا ان الرياض كانت قد عززت موقعها في الجمهورية العربية اليمنية ، وفي الامارات العربية المتحدة ، وعلى الأرجح ، في الكويت ، رغم واقع ان الطبقات الحاكمة في المنطقة بأسرها كانت تنزع دائماً إلى توطيد حكمها إزاء الدول المجاورة كما تحافظ ، خاصة ، على مصداقية هذا الحكم على الصعيد الداخلي . ومن الممكن اعتبار نهاية نظام الحكم البرلماني في الكويت والبحرين ، كانتصار سعودي [٢٦] وكذلك انحياز معظم الدول شبه الجزيروية ، تدريجياً ، إلى صف الرياض في مختلف المسائل الاقليمية : معاهدة أمن الخليج (التي عرقلتها الرياض) ، الأزمة اللبنانية ، المفاوضات الاسرائيلية العربية وزيارة السادات للقدس ، مسألة أسعار النفط أو النزاع في القرن الأفريقي .

وكما يتحقق لها ذلك ، تظل الوسيلة الجوهرية (إلى جانب المساعدة المالية والضغط العسكري) ثنائية الصلات بين الرياض والدول المعنية . ويقوم ذلك على إقامة صلات وثيقة في آن معاً ، مع السلطة القائمة ومع بعض العناصر في داخل أو على أطراف الأوساط المسؤولة ، الأقرب إلى المواقف السعودية . قبل ذلك ، كانت الرياض محاطة بأنظمة صديقة أو معادية ، وكانت سياستها تتحدد ، بدورها ، وفق هذا التمييز بين الفئتين . وهكذا كانت تعمد إلى دعم الأنظمة الصديقة (قطر ، الكويت) ، وتعمد ، في نفس الوقت ، إلى دعم أي انتفاضة ضد نظام حكم معاد . فقد دعمت الرياض انتفاضة الإمام الاباضي ، غالب بن علي ، ضد سلطان عمان [٢٧] . وساندت القبائل اليمنية الشمالية والامام الزيدي ضد جمهوري صنعاء ، وعمدت إلى تسليح قبائل حضرموت ضد

نظام الحكم الماركسي في عدن الخ .

وقد أظهرت هذه السياسة تدريجياً ، عدم فعاليتها (إن لم يكن عدم جدواها) وتعلمت الرياض أن تتخطى عداوتها المطلقة ضد بعض الدول المجاورة لتستبدلها بصلات ما بين - دولتية طبيعية . هكذا ، اعترفت بالامارات العربية المتحدة في عام (١٩٧٤) وبعمان عام (١٩٧١) وأقامت علاقات مع الجمهورية العربية اليمنية (١٩٧٠) ومع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (١٩٧٦) . وتتيح لها هذه الصلات أن توظف دبلوماسيتها الناشطة لدى هذه الأنظمة القائمة ، مستبدلة الضغط السياسي العسكري بالوسائل السياسية الاقتصادية ، التي أسلفنا ذكرها في الصفحات السابقة . وهذا الانعطاف لا يمنع الرياض من متابعة صلاتها المفضلة مع القوى التي انحازت إلى صفها من قبل .

في الامارات ، تكمن هذه القوى ، بشكل عام ، في داخل الأسر المالكة حيث تستطيع الرياض أن تقيم صلات ممتازة مع الأمير الحاكم ومع هذا أم ذاك من أشقائه أو أبناء عمه الذين يؤيدون وجهة النظر السعودية . وبالمناسبة ، تستطيع الرياض أن تساعد بعض الأمراء الموالين لها في الوصول إلى مراتب تقريرية في هذه الدول أو حتى في الوصول إلى منصب أمير . ومن الشائع أن يشار في الكويت ، والبحرين ، وقطر وفي الامارات العربية المتحدة السبع ، إلى أفراد الأسرة الحاكمة كقنوات رئيسية للنفوذ السعودي . كما تلجأ الرياض ، خارج الأسر الملكية ، إلى الأوساط الدينية التقليدية الموالية لها . وباعتناقها الوهابية كمذهب ، تمتلك نفوذاً مباشراً في قطر وفي اثنتين من إمارات الاتحاد السبع حيث الأسرة الحاكمة تشارك في التيار الديني نفسه (آل ثاني والقواسم) . ونذكر هنا ان النفوذ الديني بالغ الأثر ، كما في المملكة ، في عدة ميادين من الحياة المدنية (العدالة ، الشرطة ، التعليم ، الاعلام ، الخ . .) . أما في اليمنين ،

فإن المجموعات الموالية للسعودية لا زالت خارج السلطة ، في أوساط القبائل المعارضة لاقامة دولة حديثة وجمهورية . وقد حجم دورها ، إلى حد بعيد ، في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ولكنها لا زالت تلعب دوراً كبيراً في الجمهورية اليمنية حيث تسيطر، على سبع محافظات ، بما فيها العاصمة . ولا شك في أن تجمع قبائل حاشد ، في الشمال ، هو أكثر التجمعات نفوذاً وأقربها إلى الرياض . ويقف هذا التجمع « كسيف ديموقليطس » فوق الحكم الجمهوري الذي تسعى الرياض إلى تدجينه ، تدريجياً ، بعد أن فشلت في إسقاطه . ويمكن إلى حد كبير الاستخلاص بعد دراسة أوضاع الجمهورية العربية اليمنية وقطر واتحاد الامارات العربية وإلى حد ما الكويت ، إلى ما انتهى إليه محمد الرميحي في ختام دراسته للبحرين : « إن تطور البحرين السياسي يتوقف ، الآن ، على ما سيحدث في السعودية » [٢٨] .

هذا وقد اهتمت الرياض بشكل ملحوظ إلى تطور العلاقات بين عدن وصنعاء في النصف الأول من سنة (١٩٧٩) وربما كان الغاء زيارة الأمير فهد لواشنطن ، وإلغاء إجازات جميع عناصر القوات المسلحة واستقدام القوات السعودية العاملة في اطار قوة الردع العربية في لبنان ، وكلها مبادرات ذات شأن ، مرتبطة بتطور الحرب بين اليمنين . وقال سعود الفيصل تحديداً إن هذه الحرب تشكل تهديداً مباشراً لأمنها . وبالفعل وضعت هذه الحرب مباشرة في إطار الصراع الدولي الشامل ، بأن أكدت واشنطن (٥/٣/٧٨) أن المستشارين السوفيات في عدن « لا يقومون بشيء لكبح الهجوم على صنعاء » بينما ذهبت الولايات المتحدة إلى حد خرق قوانينها بأن سمحت للرياض بإرسال قسم من الأسلحة الأميركية التي بحوزتها لمساعدة اليمن الشمالية . وقد ازداد الطابع الدولي وضوحاً عندما أرسلت الولايات المتحدة بشكل سريع شحنات كبيرة من الأسلحة لصنعاء رافقها عدد من الخبراء العسكريين بقيادة جنرال .

هوامش الفصل الثامن

(١) سمير امين ، الامة العربية

(٢) D. EDENS ,(The Anatomy of the Saudi revolution), in **I JMES**, Vol.5 No.1 (Jan 1974), pp.50 — 64.

(٣) انظر ، بهذا الخصوص ، كتابات أمين الريحاني وسان جون فيلبي وخير الدين الزركلي .

(٤) ورد هذا الحديث في رينتز . G. RENTZ, Wahhabism and Saudi Arabia, in Hopwood (ed) **the Arabian Peninsula,** p.63

(٥) انظر أمين الريحاني ، ملوك العرب ، ص ٤٨ - ٥٦ و ٥٩ .

(٦) السير بيرسي كوكس ، Sir Percy Cox

(٧) حول هذه المرحلة بكاملها انظر كتاب ج . ترويلر .
G. TROELLER, **The Birth of Saudi Arabia**

(٨) حول الموقف البريطاني ازاء التوسع السعودي ، انظر :
J.B. KELLY, **Eastern Arabian Frontiers,**
G. TROELLER, **The Birth of Saudi Arabia.**
والاول اقل تأييدا من الثاني للطروحات السعودية .

(٩) انظر«عالم النفط » ٢٠/ ٩/ ١٩٧٦ ، ومجلة **Arabia and The Gulf** ،٢ ايار-مايو ، و٢٠ حزيران - يونيو ١٩٧٧ .

(١٠) ان اكتشاف بعض الابار الصغيرة في منطقة الفهود قد افسد العلاقات بين البلدين ، خاصة وان قابوس كان قد اضطر للاعتراف بسيادة الرياض على عدة واحات كثمن للعلاقات الودية مع المملكة .

(١١) انظر ، هذه الاطروحة في أ . شاكر « مستقبل الخليج العربي » ص ١٣٠ وكذلك المذكرة السعودية في ١٤/ ١٠/ ١٩٤٩ في **Eastern Arabian Frontiers** ص ٢٠٧ الى ٢٥٩ ، انعكاس نموذجي للسياسة التوسعية السعودية .

(١٢) ان مسألة البريمي هي اكثر هذه المسائل تعقيدا (فهي تتعلق بأبو ظبي وعمان والرياض) والاكثر شيوعا . تفاصيل « الحل » الذي وضع في عام ١٩٧٤ قد اعطيت في مصادر مختلفة ، مع بعض الاختلافات الثانوية . انظر مجلة«دراسات الخليج والجزيرة العربية»المجلد ١ ، العدد الثاني ، ويشير إلى مختلف التفسيرات التي اعطيت للاتفاقية ، وهي كلها مؤاتية للرياض .

(١٣) W. ZIMMERMAN, **Hierarchical Regional systems and the Politics of System Bonndaries in International Organization,** Vol 26 — 1972, No.1 **.p.o.18.**

(١٤) حول موقع نيودلهي في شبه القارة الهندية ، انظر W.J. BRANDS South Asia, in Rosenau Thompson and Boyd, **World Politics**. حيث يستخدم المؤلف تعبير « نظام فرعي تراتبي » بشكل صريح بالنسبة للهند . (ص ٥١٢)

(١٥) امثلة على الحالة الاولى البيان المشترك السعودي الكويتي بتاريخ ١٠/ ٦/ ١٩٧٥ ،
وعلى الحالة الثانية المؤتمر الصحفي لرئيس وزراء البحرين بتاريخ ١٥/ ٣/ ١٩٧٦ ،
وعلى الحالة الثالثة البيان المشترك العماني - اليمني الشمالي بتاريخ ١٤/ ٤/ ١٩٧٦ .

(١٦) انظر التصريح الختامي لمؤتمر وزراء الزراعة في شبه الجزيرة في تاريخ ٣/ ٢/ ١٩٧٦ في الرياض .

(١٧) انظر مثلا البيان المشترك بين السعودية والامارات العربية المتحدة الصادر في ٢٢/ ٨/ ١٩٧٤ .

(١٨) زيمرمان ، المرجع المذكور وكورنيل - سميث **The Inter — American System**

(١٩) F. HALLYDAY, **Arabia Without Sultans,** p.49.

(٢٠) CORNELL — SMITH, **The Inter American System,** p.10.

(٢١) شوبين وزابيه ، مرجع مذكور ، ص ٢١٦

(٢٢) ان التقليل من نفوذية (Perméabilité) النظام الفرعي ، ليس ، بالطبع ، الا وسيلة لتعزيز حدود المملكة نفسها ، في موقع متقدم . يذكر كورنيل - سميث **(The Inter-American System)** ص ٣ ، ان هذا الاخير (النظام الاميركي الداخلي). « هو اسقاط نصف كروي لسياسة العزل التي قررتها واشنطن في القرن الماضي » . ويبدو انه بالامكان سحب هذه الملاحظات ، مع بعض الاختلاف طبعا ، على وضع الرياض .

(٢٣) باستطاعتنا أن نقارن بين وضع اليمنين ووضع كوبا في النظام ما بين - اميركي . ويشير كورنيل - سميث إلى ان«دلالة الثورة الكوبية كانت في النصف الغربي من الكرة جزءاً من نظام ميزان القوى الدولي»، المرجع المذكور ص ١٨٧ . وضمن هذا السياق بإمكاننا القول ان حرب اليمن (١٩٦٢ - ١٩٦٧) قد أدخلت النظام الفرعي شبه الجزيروي في مرحلة اولى في ميزان القوى الاقليمي الشرق اوسطي الذي كان سائداً آنذاك والذي كان يسيطر عليه النزاع بين عبد الناصر واعدائه . بعد ذلك ادخلت التوجهات الماركسية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (كما حدث في كوبا المعزولة في القارة الاميركية)، النظام الفرعي نفسه في ميزان القوى الدولي المميز بالمواجهة بين القوتين العظميين . النفط من جهة ، والوجود السوفياتي من الجهة الأخرى ، كانا ليؤديان إلى جعل النظام الفرعي اكثر تبعية للنظام الشامل ، وهذا ما لم يفعله الاستعمار الذي لا يولي المناطق الخلفية اهمية كبيرة اجمالاً

(٢٤) « يبدو ان هدف الملك فيصل هو تقليص التدخل الايراني في قضايا شبه الجزيرة الداخلية » ، كما يقول رامازاني (مرجع مذكور ص ١٠٥٥) عن حق ، غير ان السعودية ، المصرة دوما على الاحتفاظ بالجزيرة كمنطقة نفوذ خاصة ، تغير تخوفها من كل من العراق وايران حسب تطور سياسة هذين البلدين (انظر الفصل اللاحق)

(٢٤أ) **US Arms Policies** ، ص ٧٣ - ٨٤

(٢٥) البحرين ، انترناشيونال هيرالد تريبيون ، تقرير خاص كانون الاول - ديسمبر ١٩٧٧ - ص ١ . عن كل الموضوع راجع مساهمة دونيني ، المثبتة في المراجع . ويعتقد الكاتب ان افضل نجاح حققته الرياض في اليمن بعد انقلاب ١٩٧٤ ويؤكد ان انقطاع الدعم السعودي مؤقتا عن الحمدي سببه محاولة هذا الاخير موازنة النفوذ السعودي المتعاظم بنفوذ ايراني . ويفصل دونيني دور الرياض في تحديد الخطة الخمسية اليمنية .

(٢٦) عام ١٩٣٨ ، شهدت شبه الجزيرة اول انتخابات ، وقد جرت هذه الانتخابات في الكويت ، وقد دعم عبد العزيز بشدة حل المجلس المنتخب بحجة ان بعض المنتخبين يوالون ايران .

(٢٧) حول احداث عمان سنة ١٩٥٧ انظر
F. Laurent La revolte d'Oman' in **Orient** 1957 — 4 pp.196 — 203

وقد رأى المؤلف في هذه الاحداث « احدى مراحل حرب النفط بين ال (IPC) الانكليزية والارامكو (ARAMCO) الاميركية » . ولكنه كان هنالك ايضا ، محاولة سعودية واضحة لوضع احد اتباعها في مكان السلطان المعادي للسعودية والموالي لبريطانيا ، وهذا ما اغفل المؤلف دراسته .

(٢٨) محمد الرميحي ، البحرين ، ص ٢٦٣ .

الفصل التاسع

نظم فرعية مجاورة

خارج الاطار الجزيروي ، تجد المملكة نفسها في مواجهة بلدان قوية : الصومال ، أثيوبيا ، السودان ومصر على الضفة الأخرى من البحر الأحمر ، وإسرائيل والأردن والعراق في الشمال ، وإيران من الجهة الأخرى من الخليج . وإذا كان اجتياز الصحراء السورية صعباً ، فإن امتدادي المحيط الهندي في محاذاة شبه الجزيرة قد يكون أقل صعوبة : فالمراكب الشراعية العربية قد أتاحت قيام علاقات تجارية قديمة بين ضفتي البحر الأحمر ، كما كانت مراكب القبائل التي تقطن المرافىء الصغيرة في الخليج ، تقوم برحلات عديدة من عبدان إلى الكويت ومن البحرين إلى بوشهر . ذلك ان البحر ليس حدوداً فقط ، بل هو غالباً ما يكون طريق اتصال أيضاً ، للتجار كما لبناة الأمبراطوريات .

لقد حددنا ، في هذا الجوار المباشر للمملكة ، ثلاثة نظم فرعية إقليمية . وكل واحد منها يعاني اليوم من اضطرابات عميقة : أثيوبيا ، إيران ، فلسطين ، الخ . ويتغير دور دول الجزيرة مع هذا المعطى الجديد . فتصبح إمارات الخليج ، المهددة من قبل الهيمنة السعودية في الاطار الجزيروي ، ميدان منافسة ثلاثية (إيران ، العراق ، المملكة العربية السعودية) وتسعى اليمنان لايجاد حلفاء أبعد من باب المندب . وبعد أن استعرضنا صورة هذه النظم الفرعية المحيطة بشبه الجزيرة العربية

فيما سبق (الفصل الثالث) سنحاول الآن أن ننظر إليها مجدداً ولكن من زاوية الاستراتيجية السعودية .

وإذا كان لا بد من إيجاز هذه الاستراتيجية بكلمات ، فإننا نقول إنها تقوم على الحفاظ على الوضع القائم ، هذا الوضع الذي يلائم مصالح المملكة والمهدد ، على الرغم من ذلك ، بالتبدل في كل لحظة. إن قضية النفط تزيد من تعقد التنافسات القديمة وتضفي اهمية مستجدة على مجمل المنطقة . أما النزاعات المحلية ، فتارة تغذيها التدخلات الأجنبية وتارة توقفها . وقد أثبتت الحقبة الأخيرة أنه كان يتوجب على الرياض أن تحارب على ثلاث جبهات دفعة واحدة ، ضد الهيمنة الايرانية ، والتوسع الاسرائيلي ، ومحاولات التغلغل السوفياتية . هذا ولكل نظام فرعي ميزان قواه الخاص ووسائل تدخله وتحالفاته الخاصة . ولكن إذا كان من المفترض إيجاد الرابط الذي يجمع بين هذه النظم الفرعية الثلاثة ، فهو بدون شك محاولات الرياض المستمرة لدرء الخطر من مصدره وعبر بلدان حليفة ، تنتمي إلى هذه النظم الفرعية : هنا مصر، هناك الصومال وهنالك باكستان .

الفقرة الأولى :

النزاع العربي - الاسرائيلي.

أولاً : النزاع وحلّه في الرؤية السعودية

١ - مسؤولية الغرب

يتحمل الغرب مسؤولية خلق النزاع ، ومن واجب الغرب أن يجد الحل الملائم له . هذه هي على الأرجح انطلاقة هذه الرؤية المعادة في نصوص كما في ممارسة السعوديين منذ نحو نصف قرن . كانت لندن ، طوال فترة الانتداب البريطاني هي المتهمة المطالبة ، في آن معاً ، من قبل الرياض . ومنذ تلك الفترة أصبحت واشنطن والغرب بشكل عام هما المتهمان والمدعوان . فالغرب ، الصديق والمعادي للشيوعية ، قد ارتكب ، على هذا الصعيد ، « خطأ » ينبغي إصلاحه . تلك كانت نظرة الملك عبد العزيز الذي ارتأى أثناء حادثة الأقصى في آب - أغسطس (١٩٢٩) ، التوجه لملك انكلترا من أجل لفت نظره حول النشاط الصهيوني . وتحولت المعارضة العربية للاستيطان اليهودي إلى انتفاضة عارمة في عام (١٩٣٦ - ١٩٣٩) . ومرة ثانية ، يكتب عبد العزيز الى الحكومة البريطانية ليذكرها بمسؤولياتها ، ويبادر إلى تبني النداء الذي وجهته لندن إلى الفلسطينيين كي يضعوا حداً لاضرابهم الطويل . وفي (٥) نيسان - ابريل (١٩٣٨) ، أبرق إلى الحكومة البريطانية من جديد مبدياً إرتباكه أمام سياسة « الأصدقاء البريطانيين » المعادية للعرب ، وهي الصيغة الغالبة على برقية

أخرى وجهها في (٢٠) حزيران ـ يونيو عام (١٩٣٨) جاء فيها : « لو ان الفلسطينيين كانوا قد اتبعوا رأيي ، لما لجأوا لغير الوسائل السلمية من أجل إقناع لندن بقضيتهم » . كانت النداءات توجه دوماً مخاطبة « حس العدالة عند البريطانيين » ، مشيرة إلى إمكانية حدوث تبدل في الموقف البريطاني ، ولهذا السبب قبل الملك عبد العزيز بالمشاركة في مؤتمر لندن عام (١٩٣٩) حول القضية الفلسطينية ودعا الفلسطينيين إلى الاشتراك به . وأرسل ابنه فيصل كي يطلب من البريطانيين وضع حد لتدفق المهاجرين اليهود . وبعد الحرب ، كان الملك عبد العزيز لا يزال يثق « بحكمة » الحكومة البريطانية وكان يدعو العرب إلى عدم مفاقمة الصعوبات التي تعترضها باتخاذ مواقف سلبية (في ٢٠ تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٤٥) . كان عبد العزيز يرى بالفعل ان لندن تملك زمام الأمور « لأن مهمة الدفاع عن العرب قد أنيطت بها » (برقية إلى بيفين ، عام ١٩٤٧) .

إلا ان الدور الأميركي كان قد بدأ ،منذ عام(١٩٣٩)، يبدو غالباً في نظر الملك عبد العزيز . فيكتب للرئيس روزفلت (٤/ ١/ ١٩٣٩) محذراً من خطورة الدعاية الصهيونية ثم طلب منه ، أثناء لقائه به في (١٥/ ٢/ ١٩٤٥) ، ممارسة بعض الضغوطات على الحكومة البريطانية لتخفف من تأييدها للحركة الصهيونية ، « ذلك أنه ما كان باستطاعة اليهود أن يستوطنوا هنا إلا بفضل ملايين الدولارات التي أرسلت لهم من أوروبا وأميركا » . وقد استتبع هذا اللقاء برسائل عديدة وجهت إلى روزفلت (٥ نيسان ـ ابريل ١٩٤٥) ثم إلى ترومان (٢٣ آب ـ أغسطس ١٩٤٥ ، ١٧ تشرين أول ـ أكتوبر ١٩٤٦ ، ١٨ آذار ـ مارس ١٩٤٨) ، حيث تمّ التأكيد على الصداقة العربية ـ الغربية ، وعلى الرغبة في أن يغير الغرب من سياسته [١] .

لم يكن الملك سعود الذي خلفه ليفكر بطريقة مغايرة . فقد تجسد رد فعله على عدوان عام (١٩٥٦) الثلاثي ، بادىء ذي بدء ، برسالة موجهة إلى الرئيس ايزنهاور ، يطلب فيها من الرئيس الأميركي أن يضاعف جهوده من أجل وضع حد لهذا العدوان ، معبراً عن ثقته بمبادىء العدالة التي تلهمه وعن مخاوفه من المكاسب التي قد يحققها الاتحاد السوفياتي نتيجة هذه الأزمة في العلاقات بين العرب والغرب . ولم يتغير هذا الموقف ، لا في عهد الملك فيصل ولا في عهد خلفائه الذين استطاعوا ، على العكس من ذلك ، تكوين موقف عربي أكثري مماثل لموقفهم الخاص والذي يقوم على اعتبار أن اسرائيل لا تستطيع الاستمرار في حال قطع صلاتها بواشنطن ، و« إن الولايات المتحدة تملك بالتالي (٩٩ ٪) من أوراق حل النزاع » على حد تعبير الرئيس السادات .

هكذا ، تبدو الأقلية اليهودية الكبيرة التي تقيم في الولايات المتحدة ، عقبة رئيسية في وجه رئيس قد يسعى لأي رد إيجابي على تطلعات الرياض . لذلك ، بات من الضروري أن يتم تشكيل « لوبي موازٍ » يدافع عن وجهة النظر العربية . ولذلك ومنذ عام (١٩٧٣) طلب من شركات النفط العاملة في المملكة ، أن تبدي عدم موافقتها على الموقف الأميركي المتحيز لاسرائيل ، كي تستمر هذه الشركات من الافادة من موقعها في السعودية . كما كلفت بعض وكالات العلاقات العامة بتنظيم حملات صحفية ومؤتمرات وبرامج تلفزيونية . وتوالت الدعوات الموجهة لعدد من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب الأميركيين [*] ، الخ . . . أما أوروبا ، فقد دعيت لأن تمارس المزيد من الضغوطات على واشنطن .

(*) هذا إلى جانب الحماس الذي قيل ان الرياض تبديه ازاء محاولة عدد من المثقفين العرب ـ الاميركيين لانشاء «لوبي عربي» بكل معنى الكلمة . وقد لعب الدكتور هشام شرابي دوراً مهماً في هذا الاطار (راجع ايضاً مداخلته امام احدى لجان الكونغرس دفاعاً عن صفقة طائرات اف ـ ١٥ للسعودية) .

٢ ـ « الجسم الغريب »

يقول هوبكنز ، الذي رافق عهد روزفلت ، في مذكراته : « في معرض لقاءاته مع الملوك الشرقيين الثلاثة ، كانت المحادثة القصيرة التي أجراها الرئيس مع الملك عبد العزيز حول قضية فلسطين ، هي التي تركت الأثر الأكبر في نفسه . ولكن ماذا تفعل باليهود ؟ سأل روزفلت ، وأجاب الملك عبد العزيز : من أين جاء اليهود ؟ فليعودوا من حيث جاؤوا . سكت روزفلت وقال إنها فكرة تستحق الدراسة » (٢) . هذا ما كان عليه جوهر صورة اسرائيل في نظر المسؤولين السعوديين لفترة طويلة : جسم غريب زرع بالقوة بين العرب وينبغي استئصاله . ويقول الملك عبد العزيز « إن إسرائيل في العالم العربي تشبه السرطان في الجسم البشري . والعلاج الوحيد لمثل هذا المرض ، هو الاستئصال » . وسوف يستخدم سعود ، ابن عبد العزيز وخليفته ، العبارة نفسها يوم توليه العرش بالذات : « وكلنا يعلم ذلك السرطان الذي أنشىء في جسم البلاد العربية فقام بأفظع ما عرفه التاريخ من الاجرام حيث قتل وشرد ما يقرب من مليون عربي من فلسطين ، ذلك السرطان ، هم الصهيونيون من اليهود الذين عرف التاريخ أجرامهم منذ القدم حتى اليوم ، ويهددون اليوم أمن البلدان العربية المجاورة ، و يهددون سلام العالم أجمع » هذا وكان الملك عبد العزيز قد أبلغ واشنطن في (٧) كانون الثاني - يناير (١٩٤٩) : « إننا لن نقبل أبداً بدولة يهودية في فلسطين » (٣) .

سوف يتخذ موقف العاهلين الأولين ، المتصلب والايديولوجي ، أوجهاً يغلب عليها الطابع السياسي مع فيصل وخلفائه ، كما في الكثير من الميادين الأخرى . ومع ذلك ، من المسلم به ، ان واشنطن لم تنجح بانتزاع اعتراف فيصل العلني بحق إسرائيل في الوجود ، رغم إشارة العديد من الزائرين الأجانب إلى أنه من المرجح أن يكون هذا الاعتراف حاصلاً

ضمنياً . لهذا لفت الملك خالد الأنظار ، غداة توليه العرش ، عندما صرح علناً بأنه يعترف بهذا الحق ولكن طبعاً ، شريطة أن تنسحب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام (١٩٦٧) وأن تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني . ومنذ ذلك الحين ، يستمر التأكيد على هذا الموقف الجديد كي يكون باستطاعة السعودية أن تلعب دوراً كبيراً في تسيير المفاوضات (٤) .

٣ ـ البعد الديني

يبدو أن النظرة السعودية تؤكد أيضاً بأن « الغرب المسيحي قد قام بتسوية القضية اليهودية على حساب الإسلام » . وقد حدا هذا « الغبن » بالسعوديين إلى إطلاق الدعوات باتجاه الغرب ، الذي يشكل الصديق والحليف في الصراع ضد الشيوعية ، بل ودفعهم إلى الخلط ما بين الشيوعية والصهيونية ، « كأم وابنتها » أو كالعدوين الرئيسيين للقاء الاسلامي ـ المسيحي . والحال إن المملكة السعودية تعتقد إنها هي المؤهلة لقيادة مثل هذه الحركة المدافعة عن الإسلام ، نظراً للرصيد الكبير الذي تتمتع به على هذا الصعيد . وغالباً ما كانت تتخذ هذه النوايا طابع العداوة المتميزة لليهود ، وتتسم بموقف حازم حول قضية القدس . ولا يغيب عن الأسرة المالكة السعودية ، وهي التي تدعي انها الوريثة الشرعية لقيادة العالم الإسلامي من خلال حراستها للأماكن المقدسة ، أن تقيم المقارنة بين الأسس التي عومل اليهود بموجبها في الأراضي الإسلامية وفي أوروبا ، هذه المقارنة التي تبرز تسامح الدين الإسلامي الأكيد تجاه الأقليات المسيحية واليهودية . ومع ذلك لم يتسن للمملكة السعودية ، تاريخياً ، أن تمارس مثل هذا التسامح ، بعكس ما حدث في اليمن أو في العراق . إذ إن أصولها الوهابية ؛ تدفع بها ، على العكس من ذلك ، باتجاه موقف متزمت يصل إجمالاً إلى درجات مرتفعة من التعصب . يبدو إذن ان هذا الموقف السعودي يعود إلى التجانس الديني الذي يسود الشعب السعودي ،

كما يعود إلى رسوخ القناعات الدينية . وقد عبر الملك عبد العزيز عن هذا الموقف ، عندما صرح لمجلة لايف قائلاً : « أنا لا أعتقد أنه سيكون باستطاعة اليهود تكوين دولة قوية في يوم ما ، سواء على الأرض العربية أم في مكان آخر ، مستنداً في ذلك على ما بلغنا من الارادة الالهية على لسان النبي » . ذلك « لأن القضية الفلسطينية تعني الإسلام أولاً » [٥] .

ولن يغير خلفاؤه من هذا الموقف . فيقول سعود في خطاب توليه العرش : « إن الصهاينة يهددون الإسلام والمسلمين في أقطار الأرض كافة . ولن يغير فيصل شيئاً من ذلك عند تعيينه ملكاً : « إن قضية فلسطين المغتصبة ليست سياسية ولا اقتصادية . إنها قضية إسلامية وإنسانية ، تعني العالم الإسلامي بأسره » . أما خليفته الملك خالد ، فلا يخالفه الرأي : « إن حل القضية الفلسطينية يبدأ من نقطة رئيسية وجوهرية : تحرير القدس من براثن الصهيونية وعودتها إلى حالتها السابقة ، عندما كان بيرق الإيمان يرفرف في سمائها » . هكذا نفهم مضمون التدابير المعادية لليهود التي اتخذتها المملكة والتي أثارت الاستياء في العالم . إلا ان موقف المملكة قد تغير منذ عام (١٩٧٣) . فقد بدأت تتسامح في دخول أشخاص ينتمون إلى الطائفة اليهودية ولكن الشركات الأجنبية العاملة في المملكة تعلم جيداً إن دخول مثل هؤلاء الأشخاص أمر غير مستحب . (أنظر الفصل السابع) .

٤ ـ البعد « الانساني » (السياسي)

لقد كانت التناقضات الاقليمية تقرب دائماً بين الفلسطينيين والمملكة السعودية . فقد أتاحت سيطرة الهاشميين على الضفة الغربية من الأردن ، والطريقة التي اتبعتها القاهرة في إدارة قطاع غزة ، بأن تفيد الرياض من عداء الفلسطينيين لهذين البلدين ، لتتقرب من شعب كانت شديدة الحرص على نيله استقلاله ، علماً منها بأن استقلال هذا الشعب

يضعف مواقع منافسيها . ولم تهاجم أية دولة عربية مؤتمر أريحا بالشدة التي انتقدته بها المملكة ، بعد أن أسفر هذا المؤتمر عن الحاق الضفة الغربية من نهر الأردن بعمان ، وعندما اختار الفلسطينيون سبلاً أكثر جذرية في نضالهم ، لم تتخلَّ الرياض عنهم ، واستمرت في الافادة من وجود نحو (٢٠٠) ألف فلسطيني في المملكة ، يعملون في قطاع التدريس خاصة . وعندما أنشئت منظمة التحرير الفلسطينية في عام (١٩٦٤) تولى قيادتها أحد الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية السعودية : أحمد الشقيري ، ولكن سرعان ما فقد هذا الخطيب المكثر من الكلام دوره أمام بروز المنظمات المسلحة التي اتسع التأييد الشعبي لها ، وفي عام (١٩٦٨) أصبح ياسر عرفات ، قائد حركة فتح ، رئيس المجلس التنفيذي لمنظمة التحرير الفلسطينية .

تابعت الرياض تقديم مساعداتها الانسانية ، وخاصة عبر منظمة الأونروا ، ولكن منظمة التحرير الفلسطينية أصبحت ، تدريجياً ، هي المستفيدة الرئيسية من هذه المساعدة . وتشير إحدى المؤلفات شبه الرسمية ، المنشورة عام (١٩٧٠) ، إلى ان مجموعات الفدائيين ليست سوى إحياء لفكرة سعودية ، فكرة الكفاح المسلح « على طريقة قوات الملك عبد العزيز » [٦] . إن قيام كيان فلسطيني مستقل هو هدف سعودي ثابت . ولذلك نجد ان الرياض تعارض كل المحاولات الهادفة إلى تمزيق أوصال نواة هذا الكيان المتكون من جديد . ذلك انها تملك أكثر من ضمانة تتيح لها الاعتقاد بأن هذا الكيان لن يكون معادياً لها . إذ إن أكبر المجموعات الفلسطينية وأكثرها أهمية (فتح) تقيم ، عادة ، صلات طيبة مع الرياض التي منحتها دعماً في فترات حرجة والتي أصبحت تدريجياً الممول الرئيسي لها .

ثانياً : كيف تحدد المملكة واجباتها في الصراع ؟

إن وجود المملكة السعودية كطرف في النزاع العربي ـ الاسرائيلي قد برز بوضوح بعد قرار حظر ضخ النفط الذي طبق عام (١٩٧٣) ، والأحداث التي تلته . ولكن المملكة لا تشكل ، مع ذلك ، وفق المصطلحات العربية : « دولة مواجهة » . غير أنه من الممكن اليوم أن نصحح هذا الحكم . فمن ناحية ، تعتبر السعودية ، أقرب الدول إلى الحدود الاسرائيلية خارج دول المواجهة الثلاث : إذ إن السعودية واسرائيل تتحاذيان في مضيق تيران وتخوضان مواجهة فعلية حول جزيرة صنافير ، ويفصل بين حدود البلدين ، ميدانياً ، بضعة كيلومترات من الأراضي الأردنية ، ولكن هذا الفاصل يظل مهدداً بالزوال إذا ما نجحت السعودية في تحقيق إدعاءاتها حول مرفأ العقبة ؛ ومنذ الاحتلال الاسرائيلي لسيناء ، أصبحت المواجهة أقرب وأكثر تأزماً . ومن ناحية أخرى ، ينبغي أن نرى بوضوح ان الرياض ، تساهم اليوم ، مساهمة فعالة ومنتظمة في المجهود الحربي العربي . وغالباً ما يكون للرياض ، حول هذه المسألة (ومنذ قبل كمب ديفيد) ، مواقف أكثر تصلباً من المواقف المصرية . وبمقدورنا أن نقول أخيراً ، إنه لا بد من إعادة النظر في معيار الانتماء إلى المركز ، من الجهة العربية ، في ظل التفوق العسكري الاسرائيلي الحالي ، بهدف رصد البلدان والقوى التي تلعب دوراً كبيراً في السعي لايجاد حل غير عسكري للنزاع .

١ ـ مشاركة عسكرية ؟

أ ـ استعراض سريع للحروب الأربع

في عام (١٩٤٨) ، تقرر الدول الأعضاء في الجامعة العربية ، ومنها السعودية ، وهي عضو مؤسس ، أن تهرع لنجدة الفلسطينيين الذين

أرهبتهم المنظمات اليهودية المسلحة بالتعاون مع القوات البريطانية . وكانت الرياض ، شأنها شأن العواصم الأخرى ، قد رفضت ، في الحقيقة ، قرار التقسيم . وفي (٩) أيار ـ مايو (١٩٤٨) ، أكد رئيسا حكومتي لبنان وسورية إن الملك عبد العزيز قد وعد باشتراك الجيش السعودي ، وهذا ما أكده الملك نفسه في اليوم الثاني . وفي (١٧) أيار ـ مايو ، أشارت الأنباء إلى وصول قوات سعودية لتشارك في القتال إلى جانب المصريين في صحراء النقب . لذلك ، قرر رئيس مجلس الأمن في (١٨) أيار ـ مايو إن المملكة السعودية هي دولة محاربة ، ووجهت الدعوة إليها ، بالتالي ، لتشارك في مفاوضات وقف إطلاق النار . وقد قبلت الرياض بهذا الوضع عبر الردود التي وجهتها في (٢٤) أيار ـ مايو وفي (١٢) تموز ـ يوليو . ولذلك وجه رالف بانش ، باسم الأمم المتحدة ، دعوة للرياض في (٣٠) كانون الثاني ـ يناير (١٩٤٩) لتشارك في مفاوضات رودس (مع ستة بلدان عربية أخرى) ، ولكن هذه المرة امتنعت المملكة السعودية عن الاشتراك في هذه المفاوضات (وكذلك العراق) . وأعلنت (في ٨ و٢٣ شباط ـ فبراير ١٩٤٩) انها تقبل بأي اتفاقية هدنة تقبل بها الدول العربية الأربع المشتركة في مفاوضات رودس .

قد يفسر هذا الانسحاب من طاولة المفاوضات ، بالعداوة العميقة والمتأصلة التي يكنها السعوديون لدولة إسرائيل ، وبعدم قبولهم الجلوس مع الاسرائيليين على طاولة واحدة للتفاوض . ولكن قد يكون مرد هذا الانسحاب أيضاً ، إلى ضعف المشاركة السعودية في المجهود الحربي العربي (الضعيف هو أيضاً) ، إذ اقتصر عدد القوات السعودية التي أرسلت إلى صحراء النقب على عشرات من الجنود غير المجهزين بتجهيزات كافية (٦٠ الى ٢٠٠ جندي كما يقول بعض المراقبين) . ويورد المؤلفون الذين دونوا

تاريخ المملكة شبه الرسمي تبريرين لذلك . يقول خير الدين الزركلي ، الذي كان يتولى منصب وزير الخارجية بالوكالة آنذاك ، انه تلقى رسالة شفهية ، من الملك عبدالله ، عاهل الضفة الشرقية من الأردن ، عبر مكتب وزارة الخارجية الأميركية ، تفيد ان الملك عبدالله قد علم ان الرياض قد حشدت قواتها على الحدود الأردنية ، و« انه إذا كان في نية الملك عبد العزيز إرسال هذه القوات إلى الجبهة الفلسطينية عبر الأراضي الأردنية ، فسوف ينسحب من هذه الجبهة ليقاتلها » . كان الملك عبدالله يخشى ، وفق ما ورد في هذه الرواية ، من أن تستغل الرياض هذه السانحة لتلحق مملكته أو لتعمل على اسقاطه . هكذا يكون الملك عبدالله قد منع دخول القوات عبر أراضي شرق الأردن ، التي تشكل ، في الحقيقة ، أفضل ممر تستطيع القوات السعودية استخدامه لتنفيذ المقررات التي اتخذتها الجامعة العربية في (٧) تشرين اول ـ أكتوبر (١٩٤٧) والتي طلبت من الدول المحاذية لفلسطين السماح للدول العربية الأخرى القيام باستعدادات عسكرية على أراضيها [٧] .

ثمّة افتراض آخر ، لا يتناقض مع الافتراض السابق ، يؤكد ان العاهل السعودي كان يعتقد ان الوسيلة الوحيدة لمنع قيام دولة عبرية هي في تنظيم حرب عصابات ضد الكتائب اليهودية . هكذا يعمل العاهل السعودي ، انسجاماً مع هذه النظرة ، إلى إصدار أمر لرؤساء قبائل نجد بتقديم متطوعين تتراوح أعمارهم بين العشرين والخمسين سنة وإرسالهم إلى جوف ، في شمال غرب المملكة كي يعمل على إيفادهم لنجدة الفلسطينيين . وانسجاماً مع هذه النظرة ، ما كان العاهل السعودي ليشارك في الحرب النظامية إلاّ بسبب رفض رؤساء الدول العربية الأخرى تبني وجهة نظره ، أي دون أن يكون لديه قناعة تامة بفائدة مثل هذه الحرب . إلا أنه كان قد أرسل ، مع ذلك قوة من خمسة آلاف رجل إلى

حدود البلاد الشمالية ، ولكنها سرعان ما عادت أدراجها ، لأن الدول المحاربة على الحدود الفلسطينية كانت قد وافقت على الهدنة في تلك الأثناء [٨] .

في عام (١٩٥٦) ، كانت المملكة مرتبطة بمصر من خلال معاهدة الأمن العربي المشترك ، وباتفاقية دفاع متبادل وقعت في (٢٠) تشرين الثاني ـ نوفمبر من السنة السابقة . وفي (٢٦) كانون الثاني ـ يناير (١٩٥٦) عين عبد الحكيم عامر قائداً أعلى للقوات المشتركة ، وكان التعاون العسكري بين البلدين في أوجه طوال الأشهر الأولى من السنة ، وقد كرس هذا التعاون في (٢١) نيسان ـ ابريل ، بمعاهدة عسكرية مفصلة لمدة خمس سنوات . وفي (٢٤) أيلول ـ سبتمبر يذهب عبد الناصر إلى الدمام حيث يعده الملك سعود « بكل أشكال الدعم الممكنة » . وفي (٢٨) تشرين الأول ـ أكتوبر هاجمت القوات الاسرائيلية المواقع المصرية في سيناء . وفي اليوم التالي بالذات ، تعلن الحكومة السعودية التعبئة العامة ، بينما كان الملك سعود يدعو الدول العربية الأخرى إلى اتخاذ نفس الخطوات ويكتب إلى عبد الناصر قائلاً : « نحن وقواتنا مستعدون لمساعدتكم على مقاومة العدوان » . وتشكلت مجموعات من المتطوعين في المملكة والتحق بها عدد من أفراد العائلة المالكة ، ولكن على العكس مما أورده المؤرخون شبه الرسميين [٩] ، لم تدخل القوات السعودية الأراضي الأردنية إلاّ ابتداء من تاريخ ٢٦/ اذار ـ مارس (١٩٥٧) ، عندما طويت صفحة السويس نهائياً . وأثناء الأزمة ، لم يكن للسعوديين أية مشاركة عسكرية « بسبب السرعة التي أنهي بها النزاع العسكري » (السديري) .

في عام (١٩٦٧) لم يكن قد تبقى شيء يذكر من الحلف المصري السعودي الذي كان سائداً في الخمسينات . كانت حرب اليمن في أوجها وكان

الملك السابق سعود ، قد أفاق في القاهرة ، حيث منحه عبد الناصر حق اللجوء ، ليقول انه لا يزال ، الحاكم الشرعي للمملكة وانه يفكر بالعودة ، قريباً « لينقذ الشعب والبلاد » . عندما نشبت الأزمة ، في أيار - مايو ، كان السعوديون لا يزالون يتهمون المصريين بالقيام بغارات جوية على الأراضي السعودية وقصفها بقنابل النابالم (١٢ أيار - مايو) بينما كان الملك فيصل يقضي القسم الأكبر من شهر أيار - مايو في بريطانيا العظمى (من ٨ إلى ٢٧) . لذلك ، وعلى الرغم من أن الجميع يعلم أن القوات السعودية (التي كانت قد خفضت) ترابط على الحدود اليمنية ، إلا انه لم يكن من المتوقع أن تشارك المملكة السعودية بالنزاع العسكري مباشرة . وأعلنت في (٢٨) أيار - مايو حالة الاستنفار العام ، ثم تبعها في (٥) حزيران - يونيو إعلان الحرب على إسرائيل بعد الهجوم الاسرائيلي بساعات قليلة . ولم يعد الملك فيصل ، الذي كان بعيداً عن الأزمة ، إلى الرياض إلا في تاريخ (٤) حزيران - يونيو ولم تكن السعودية لتستطيع أو لترغب بالقتال على الاطلاق . وهذا ما ستوضحه الظروف نفسها دونما الحاجة لاعطاء أي مبرر لاحق .

في عام (١٩٧٣)، كان الوضع مشابهاً لذلك الذي كان سائداً في عام (١٩٥٦) وخاصة على مستوى العلاقات المصرية السعودية وحتى السورية السعودية . ما كانت هذه المتغيرات لتؤدي ، مباشرة ، إلى مساهمة عسكرية سعودية في المعركة ، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار السابقات التاريخية بتهديدات السعودية حول إمكانية استخدام سلاح حظر النفط . ويؤكد تقرير صادر في مجلة نيويورك تايمز في (٧) حزيران - يونيو (١٩٧٣) ان مصر قد طلبت من الرياض شراء طائرات ميراج بدل طائرات فانتوم كي يتلاءم سلاحها الجوي مع سلاح الجو الليبي . وقد نشر هذا التقرير في الفترة التي كان فيها مجلس الشيوخ يعارض مشروع بيع طائرات فانتوم للسعودية ، معبراً عن شكوكه حول إمكانية استخدام هذه الطائرات ضد إسرائيل ، اعتماداً على بعض التصريحات العدائية التي كانت

قد وردت على لسان وزير الخارجية الاسرائيلي . وكان الرد السعودي واضحاً في دلالته على إمكانية اشتراك السعودية عسكرياً ، فقد صرح سلطان ، وزير الدفاع ، وقبل شهر واحد من الهجوم : « نحن لن نشتري أسلحة معلقة بأطراف خيوط ، ذلك إن الدفاع عن استقلال البلدان العربية الأخرى ، هو في نظر المملكة السعودية ، مسألة دفاع ذاتي » [١٠] . وعندما بدأت المعارك ، كان عدد من الجنود السعوديين يرابط في مصر ، وعدد آخر (نحو ألف جندي) في الأردن . ثم انتقل هؤلاء إلى سورية في (١٢) تشرين أول - أكتوبر إلا انه ليس ثمة دليل واضح على مشاركة القوات السعودية الفعلية في القتال ، سوى التصريحات السعودية الرسمية (التي لم تكذبها الدول المحاربة رسمياً) .

ب - التردد أمام المواجهة العسكرية

ينبغي ، أولاً ، أن نشير إلى الضعف البالغ الذي يعاني منه الجيش السعودي . إذ إن هذا الجيش لم يستحق هذا الاسم الذي يطلق عليه إلا منذ عدة سنوات ، رغم تصريحات التفاخر الواثقة التي ترد على لسان الأمراء الذين يتولون قيادته . لم يكن من الحكمة إذن ، دفع هذا الجيش ، أو أفضل قواته تدريباً وتجهيزاً ، في مواجهة الجيش الاسرائيلي ، المعروف بنوعية عتاده وبخبرته الواسعة التي اكتسبها خلال تاريخ الدولة الاسرائيلية الزاخر بالحروب .

كما تساهم الظروف العربية الموضوعية بتفسير هذا التردد . فليس بين العرب تعاون عربي فعلي ، ويحبط من عزائم الدول غير المحاذية للعدو ، عندما تقرر الاشتراك في الحرب ، غياب قيادة مشتركة عليا تحدد المهام وتوزع المسؤوليات . قد تقوم هذه القيادة المشتركة بين الدولتين المتحاربتين مباشرة (سورية ومصر) ، كما حدث عام (١٩٧٣) ، ولكنها كانت غائبة طوال المعارك السابقة ، وعندما كانت المبادرة في يد العرب عام(١٩٧٣)، لم تشارك البلدان العربية خارج الثنائي المذكور ، في أعمال التحضير للحرب أو قيادتها

بشكل فعلي . فمن الثابت مثلاً أن ساعة الصفر لم تبلغ لرؤساء الدول العربية الأخرى .

هذا ومن شأن التماثل بين إسرائيل والغرب أن يلعب دوراً رادعاً بالنسبة إلى السعودية التي تدين بقسط كبير من بقائها للدعم الغربي . ربما كان هذا التماثل ضعيفاً في عام (١٩٤٨)، ولكنه أصبح بديهياً فيما بعد. فقد تحالفت إسرائيل، في عام (١٩٥٦) ، مع فرنسا وبريطانيا العظمى ، وفي عامي (١٩٦٧) و (١٩٧٣) كان واضحاً أن المواجهة بين القوى العظمى تتم عبر الدول الصغيرة الموالية لأحد المعسكرين ولكن الغرب (والولايات المتحدة بشكل خاص) لم تكن إلى جانب العرب . في الرياض ، لايزال من الصعب ، على ما يبدو ، تخطي لوحة ازدواجية الأقطاب كما تتجسد في النظام الفرعي . بإمكاننا إذن أن نتوقع ازدياداً في فرص المشاركة العسكرية السعودية في حال انخفاض الدعم الغربي لاسرائيل ، أو إذا ما تضاءل تدخل القوى العظمى في المنطقة إجمالاً . ومن المعروف أن اتفاقيات كمب ديفيد تزيد الضغط الفرعي (غير المصري) على السعودية حدة باتجاه الاشتراك في المواجهة . غير إن هذه الاتفاقيات تؤدي في الواقع إلى تضعضع أساسي في ميزان القوى العربي - الاسرائيلي يجعل المواجهة العربية مع إسرائيل ، خارج العنصر المصري ، شديدة الكلفة . ومن الصعب على دول مواجهة تتخوف هي نفسها من إمكانية هذه المواجهة ، أن تضغط على السعودية أو على دول غربية أخرى للمشاركة فيها .

من الممكن الاعتقاد أخيراً ، إن الرياض قد رأت انها تستطيع الافادة من نزاع لا يورطها بشكل مباشر . وهذا ما ينطبق على الحروب الأربع وإن كانت حرب (١٩٦٧) هي المثل النموذجي على ذلك . فمن غير الممكن في الحقيقة ألا يشار في الرياض إلى الآثار الايجابية التي خلفتها الحرب على ميزان القوى بين التقدميين والمحافظين في العالم العربي لصالح الخط الذي تمثله السعودية طبعاً .

٢ - التعويض .

إن الاستنتاج البديهي ، هو ان الرياض تتجنب ، ما أمكنها ، أن تواجه الاسرائيليين عسكرياً . ومن المحتمل أن يتغير هذا الواقع جزئياً في حال ازدياد قدرة الجيش السعودي أو في حال ازدياد فرص إحراز نصر عربي على اسرائيل . ولكن هذا الأمر يبدو اليوم متناقضاً مع الاستراتيجية العسكرية السعودية (كما تناولها تحليلنا في الفصل الخامس) ، هذه الاستراتيجية التي تقر بضعف المملكة العسكري وتحاول تعويض هذا الضعف باللجوء إلى الجيوش الحليفة . إلا ان الضغط الداخلي والاقليمي لا يتيح للمملكة أن تحتفظ بموقفها السلبي في هذا القطاع (*) . وينبغي أن ننظر إلى تحركها المتعدد الأشكال في إطار ترددها باللجوء إلى السلاح ، كطريقة للتعويض عن هذه السلبية (طريقة قد تكون أكثر فعالية من الاشتراك في المعارك) . ولقد تناولنا ، في هذا الاطار ، استخدام وسائل الضغط الاقتصادية (حظر النفط في الفصل السادس) والمالية (مقاطعة ، ودعم البلدان المحاربة ، في الفصل السابع) . ونذكّر هنا ، باختصار ، بالنشاط الدبلوماسي .

ترى الرياض ، إن أحد المعطيات الرئيسية في النزاع ، يقوم على انحياز واشنطن إلى جانب إسرائيل . إن التزام واشنطن هذا هو استبدال هذا العداء ذي الطابع الديني ، تدريجياً ، بنظرة تقوم على الاقرار بوجود الدولة الاسرائيلية بما ان واشنطن (والعواصم الغربية الأخرى) تتمسك ببقائها . هكذا يصبح خيار الحرب مع اسرائيل بالغ الخطورة ، لأن الانحياز الغربي إلى المواقف الاسرائيلية ، يثير تقارباً عربياً سوفياتياً . ينبغي إذن الحؤول دون خوض الحرب . ولكن كيف نجد حلاً للنزاع ما دامت اسرائيل مصرة على الاحتفاظ

(*) كمثل على اعتراف المملكة بالضغط الاقليمي (خاصة الفلسطيني) راجع تصريح فهد لنيوزويك ٢٢/ ١/ ٧٩ حيث يقول: « كانت محادثات كامب ديفيد تهدف لاحلال السلام . وبما اننا ندافع عن السلام فقد ايدنا هذه المحادثات . غير ان النتائج لم ترض الشعب الفلسطيني الذي هو جوهر المسألة . وهذا ما يشكل الفارق » .

بثمار سياستها التوسعية وتعارض حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ؟ تعتقد الرياض أنه يتوجب على العرب التحرك في اطار النظام الدولي كي يدفعوا بمجموع بلدان العالم للضغط على اسرائيل وإجبارها على احترام « مفاتيح » حل النزاع الثلاثة : ١) الانسحاب من الأراضي المحتلة عام (١٩٦٧) ، ٢) قيام دولة فلسطينية ، ٣) عودة القدس إلى السيادة العربية [١١] .

هذا هو جوهر الموقف السعودي ، الذي يتردد في كل المنابر الدولية المتوفرة والذي يتلخص بعبارة وزير الخارجية السعودي في الأمم المتحدة بعد حرب عام (١٩٧٣) بسنة واحدة : « ينبغي أن نتذكر الجهود المبذولة من قبل العرب بهدف التوصل إلى حل للنزاع عن طريق المفاوضات ، وبهدف الاستجابة أيضاً لجهود الدول الصديقة الحسنة النية » [١٢] . هكذا نفهم خيبة الأمل العميقة التي لقيتها الرياض ، بعد فشل « الدول الصديقة » المتكرر في ممارسة ضغط فعال على اسرائيل . وقد تؤدي خيبة الأمل هذه إلى التعجيل في انسحاب السعودية تدريجاً من نزاع يبدو غير قابل للحل (العديد من السعوديين) يعربون عن رغبتهم في هذا الانسحاب) . إن محاذير مثل هذا الانسحاب تعادل محاذير خوض حرب ، لأنه سيؤدي إلى إضعاف موقع السعودية في العالم العربي . ومن هنا هذا التمسك الثابت بإيجاد حل عن طريق المفاوضات وبالنشاط الدبلوماسي الذي يشكل مفتاح إيجاد هذا الحل [١٣] . وعلى الرغم من أن القاهرة ودمشق وعمان ومنظمة التحرير الفلسطينية لم تنسَ أبداً مجموعة الدول الإسلامية كلياً ، إلا ان جهود هذه الدول باتجاه هذه المجموعة كانت محدودة دائماً . وقد ساهمت الرياض ، إلى حد بعيد ، في مؤتمرات القمة الإسلامية الثلاثة ، وفي الصلات الثنائية ، في إشراك دول كإيران (أيام الشاه) ، وباكستان وأندونيسيا وبعض بلدان أفريقيا السوداء في المجهود الدبلوماسي الذي يستهدف إسرائيل . ولعل خير تجسيد لهذه الدبلوماسية ، استغلال حادثة حريق المسجد الأقصى وإظهار النزاع كتهديد للإسلام .

يعتبر مشروع روجرز ، عام (١٩٧٠) ، الخطوة الأولى في مراجعة المواقف العربية إزاء الغرب ، الذي أصبح ، منذ ذلك الحين ، ليس مجرد خصم بل وأصبح يلعب دور الوسيط أيضاً . وقد بذلت المملكة جهوداً جبارة ، عبر صلاتها الثنائية الطيبة ، إجمالاً ، مع العواصم الغربية وعبر القنوات الدولية (الأمم المتحدة ، الحوار الأوروبي - العربي ، الخ . . .) ، لتسوغ وجهة النظر العربية الجديدة ، التي تشبه الموقف السعودي إلى حد بعيد . كما لعبت الرياض دوراً كبيراً في انتزاع مواقف موالية للعرب لدى بعض بلدان آسيا وأمركا اللاتينية وأفريقيا (السنغال ، زائير ، كينيا . .) الموالية للغرب . وكي تدعم هذا التحرك الدبلوماسي ، كانت الرياض تفيد من موقعها الخاص كقوة عظمى نفطية ومالية . كما وضعت في خدمة الأهداف العربية ، شهرتها القديمة في المعاداة للشيوعية والمحافظة ، التي كانت تزيد من رصيدها لدى العديد من العواصم التي كانت لا تزال ترى في إسرائيل درعاً لمواجهة التقدم السوفياتي في الشرق الأوسط .

وأخيراً كانت أهمية المملكة الاقتصادية (في عام ١٩٧٧ ، حققت الشركات الأميركية(٣)مليارات دولار أميركي من الأرباح في المملكة)، تعطي التدابير العربية الهادفة لمقاطعة الشركات التي تتعامل مع إسرائيل ، بعداً جديداً لم تعرفه قبل الآن . وكان الأمل في تحقيق أرباح ضخمة يردع الكثير من الشركات الكبرى . هذا دون أن نذكر مبادرات بعض الشركات النفطية الأميركية الكبرى الهادفة للتأثير على واشنطن للتخفيف من حدة انحيازها إلى جانب اسرائيل [١٤] .

ما هو موقف السعودية في الحقبة التي افتتحتها زيارة السادات إلى القدس ؟ تتعارض الآراء حول هذا الموضوع ، ذلك إن البعض يصر على التأكيد إن المسؤولين السعوديين كانوا قد عقدوا لقاءات مع بعض المسؤولين الاسرائيليين قبل هذه الزيارة ، بينما يؤكد البعض الآخر أن الرياض قد عاقبت القاهرة بقطع

المعونات في أعقاب هذه الزيارة التي أثارت استياءها . نحن نعتقد ، فيما يعنينا ، إن هذا التعارض في الأحكام يظهر في الحقيقة مدى الارتباك الذي أثارته هذه المبادرة في أوساط المسؤولين السعوديين، الذين لم يتخلصوا من إدانتهم الدينية لدولة اسرائيل ، والذين ينتظرون بفارغ الصبر، لحظة تطوى فيها صفحة نزاع أتاح ، أكثر من أي نزاع آخر ، دخول السوفيات إلى المنطقة . المصالح تتعارض هنا مع الأيديولوجيا بشكل حاد ، ويبدو أن الصعوبة البالغة في تبيان موقف سعودي متجانس، تعود إلى صعوبة أن يتوصل السعوديون إلى تسوية بين متطلبات هذين الصعيدين المتناقضين ، وبالتالي ، بين ممثلي هذين السلمين من القيم المتنافسة في أوساط المجموعة الحاكمة .

إذا كان التيار التحديثي هوالأكثري اليوم في المملكة، فهو لا يزال يتخوف ، في دعمه المحتمل للمبادرة المصرية ومن ثم لمعاهدة كمب ديفيد ، مما قد يثيره مثل هذا الدعم من بلبلة داخل صف التضامن العربي . والحال إن أبعد ما تتمناه السعودية ، هو العودة إلى « الحرب الباردة العربية » ، التي قد تدفع الدول العربية إلى هذا المعسكر أم ذاك . كما يبدو أن صمت السعوديين يعكس الموقف المتحفظ (المرحب ربما) الذي لاقته المبادرة من قبل واشنطن . وكي نسوق دليلاً على ذلك ، باستطاعتنا أن نقارن الصمت السعودي في شتاء (١٩٧٧ - ١٩٧٨) بالحماس المفاجيء الذي عبرت عنه الرياض في دعمها لدعوة واشنطن لعقد مؤتمر قمة كامب ديفيد . لقد بات واضحاً ان أميركا تقف الآن وراء هذا الحدث ، وهذا ما يستجيب تماماً لنظرة السعودية حول مسؤولية الغرب في خلق النزاع وفي حله (أنظر الصفحات السابقة) . هل تخطى السادات الاجماع العربي الذي حققته الرياض ؟ من المرجح أن يكون الأمر كذلك . ومن هنا الغموض في موقف الرياض التي وجدت ان الاتفاقية التي أعلن عنها نهار الأحد في (١٧/ ٩/ ١٩٧٨) في واشنطن ، هي اتفاقية محبطة ولكن دون أن ترغب ، مع ذلك ، « في التدخل في الشؤون الداخلية لبلد (مصر) يسعى لاستعادة

أراضيه عبر المفاوضات » (١٥) .

غير ان اتفاقيات ومن ثم معاهدة كمب ديفيد فتحت بالفعل مرحلة جديدة في تاريخ النظام الاقليمي كله . لقد ظهر منحى جديد ، وبشكل جذري ، في معالجة مسألة الصراع العربي الاسرائيلي ، منحىً تجسّد على أرض الواقع ، معاهدات موقّعة ، وجيوشاً منسحبة وزيارات متبادلة . لقد تغيّر طبعاً مجرى الصراع ، بخروج الطرف العربي الرئيسي من التوجه العربي السائد في مواجهة الوجود ومن ثم التوسع الاسرائيلي . ولكن مقولتنا الرئيسية في هذا المجال ، وهي ان هذا الصراع يشكل قلب النظام الاقليمي (his core) تجعلنا نتنبه إلى انعكاسات هذا الحدث أبعد من الصراع نفسه ، وفي صلب التوازن الذي تحاول الأطراف الموقعة على المعاهدة إعادة صياغته على طول المنطقة . ونعتقد من جهة أخرى ان مواقف السعودية (وقد حاولنا إثبات ذلك فيما سبق) من الصراع ، تتأثر بشكل رئيسي بانعكاساته الاقليمية ومواقفها منه وتحددها ، الصورة التي تتضح لها عن تأثير هذه المواقف على موقعها في النظام الاقليمي ، وعلى علاقاتها مع العرب والمسلمين والغرب ، أكثر بكثير مما تتأثر بفكرة مسبقة عن الصراع وعن استراتيجية حله .

لذلك نحن نؤجل تحليل وضع النظام الاقليمي بعد توقيع هذه المعاهدة إلى الفصل الأخير غير أننا سنورد هنا صورة سريعة عن رد المملكة عليها . الواقع أن الولايات المتحدة الأميركية ، وإلى حد ما ، مصر ، كانت تتصرف وكأنها قد حظيت مسبقاً بدعم السعودية . طبعاً كانت المملكة على تحالف وثيق مع السادات منذ وصوله للسلطة ، طبعاً كانت المملكة تدعم بجميع الوسائل الدور الأميركي في حل القضية ، طبعاً هي تسعى للحل السلمي . هذه التأكيدات الثلاثة هي التي جعلت الرياض تتغاضى عن زيارة السادات للقدس ، بل بالفعل ، تؤيدها ، من خلال القول أن سيئتها الوحيدة هي « الإضرار بالتضامن العربي » . لقد بدا بالفعل ، بعد أشهر على مبادرة السادات ، ان السعودية

كانت قد توصلت إلى تقييم إيجابي لها . من الممكن ان خلافات قد حصلت آنذاك ضمن العائلة المالكة إلا ان المحصلة كانت بعيدة جداً عن أن تكون عدائية تجاه مصر أو تجاه سياسة رئيسها . وكان القادة السعوديون يدركون تماماً أن قمة كمب ديفيد ، مرتبطة بزيارة السادات وبسياسته فأيدوها بحماس قبل أن تظهر نتائجها وصرَّح فهد مراراً قبلها بأسابيع أن السعودية تنتظر منها الكثير . قد يكون الحماس المعلن (واللقاءات غير المعلنة) هي التي شجعت أطراف كمب ديفيد على السير قدماً في سبيلهم .

غير انهم لم يدركوا ، مرة أخرى ، قوة الضغط العربي . هذا الضغط بدت السعودية بمنأى عنه بعد قمة بغداد . فهي جارت فيها ، وبحضور « الرجل السعودي القوي » المعتبر أكثر الامراء قرباً من واشنطن ، معظم الدول العربية الرافضة للاتفاقية . وبين أيلول ـ سبتمبر وآذار ـ مارس ، بدا ان واشنطن والقاهرة ، الغارقتين في الخلافات التفسيرية للاتفاق ، قد تناستا تحفظات السعودية على الاتفاقية ، لولا تصريحات السناتور فرانك تشيرش ، التي بادرت الادارة إلى اعتبارها آراء شخصية . والواقع أن الضغط العربي ، في جو سقوط شاه إيران ، كان فعّالاً . في قمة بغداد ، ارتبطت السعودية ، كما سيقول فانس لاحقاً (راجع الفصل الرابع) بموقف جديد ، وكان الوزير الأميركي يعني الأمير فهد تحديداً . هل كان السعوديون يتوقعون فشل الاتفاقية ، أم إنهم كانوا يراهنون على مبادرات أميركية لاحقة تجعلها مقبولة من عدد من الدول العربية أم ان الرياض كانت تجاري المؤتمرين في بغداد على أمل فرط عقدهم في القريب العاجل أم إنها كانت تعبِّر عن رأي الأكثرية في العائلة المالكة ؟ لا بد ان هذه الأسباب هي مجتمعة وراء القرار السعودي بالتوقيع على مقررات بغداد في مطلع تشرين الثاني ـ نوفمبر (١٩٧٨)

وقد أعطى هذا التوقيع ، مغلفاً بأدبيات إسلامية فضفاضة ، فرصة للذين حملوا هذه القمة محمل الجد ، فدعوا في المملكة وخارجها لتنفيذ المقررات . ولا

شك ان الرياض ، سبقتها الأحداث من توقيع المعاهدة إلى الرد العربي عليها . وحدثت في ربيع(١٩٧٩)أزمة داخلية كان بإمكانها أن تتطور إلى تهديد جدي لاستقرار السلطة . ولا شك أن جيمس اكنز ، (الخبير الأميركي الأول في شؤون المملكة) لم يغالِ كثيراً حين قال آنذاك : « إذا بادرت الحكومة السعودية الحالية فعلاً لدعم الصلح المصري ـ الاسرائيلي المنفرد ، فإنها ستسقط على يد أعضاء من العائلة المالكة أو على يد مجموعة من القوى » (ملحق الفايننشال تايمس ٢٣/ ٤/ ١٩٧٩) . وقد فصلنا (في الفصول ١ ، ٤ ، و١٠) هذه الأزمة بأبعادها الداخلية والاقليمية والدولية . ونحن نكتفي هنا بالاشارة إلى أهمية القضية الفلسطينية في توازن القوى الداخلي في المملكة ، لأن هذه القضية ، على الأرجح ، تلخِّص في طياتها كلَ التناقضات الداخلية التي تحاول السلطة تخطيها من خلال سياسة التوازن الخفي المستمر بين أجنحتها .

ولا شك أن فرقاء كمب ديفيد ساهموا جدياً بإحراج السعودية . ولا يمكن تصور هذا الاحراج إلاّ من خلال رد على موقف سعودي فعلي ولو محدود ، معاد للمعاهدة الثنائية . فالرئيس كارتر صرَّح أكثر من مرة إن أصدقاء واشنطن العرب قالوا له مراراً إنهم لا يرغبون في قيام دولة فلسطينية كما سمح لمساعديه بالضغط العلني على الرياض ولا شك إن إدارته شجعت حملة معادية على السعودية أو على الأقل ، توقفت عن الرد عليها بعد توقيع المعاهدة . أما إسرائيل فقد قام رئيس وزرائها في(١٢/ ٢/ ٧٩)بالتذكير بهشاشة المملكة أمام الخطر السوفياتي . وصرَّح مناحيم بيغن بعد توقيع المعاهدة (راجع صحف ٢٦/ ٣/ ٧٩) « إن السعودية هي أكثر أعداء إسرائيل تعصباً في مطالبتها لفصل القدس عن الدولة اليهودية » . واعتبر في مقابلة مع جريدة تايم انه « من الوهم اعتبار السعودية دولة معتدلة » . بل ذهب أبعد من ذلك كثيراً بقوله : « إن السعودية في حالة خطر حقيقي بسبب الفساد الحكومي الواسع وتهديد اليمن الجنوبية » . (وقد دلّ بيغن بكلامه هذا عن مصدر الحملة على الفساد ، في

المرحلة نفسها ، في الصحف الأميركية) . أما الرئيس السادات نفسه ، فقد تطور من الصمت على التحفظات السعودية إلى القول (٣١/٣) . « مهما تطورت الأمور مع عاهل السعودية فسيظل التفاهم الاستراتيجي بيننا قائماً »، إلى الهجوم الشديد (في ٣ و٩ أيار ـ مايو) إلى التعبير عن الأسى (١٨/ ٥) إلى استثناء السعودية بشكل واضح من لائحة « أعداء مصر » (٤/ ٦) . وكأن السادات كان مطمئناً إلى دعم سعودي ولو محدود ، ثم فوجىء بأن الموقف السعودي الرافض أكثر جدية مماً ينتظر ، ثم تمالك أعصابه ، على الأرجح بعد نصائح أميركية ، فعاد إلى نوع من « اتفاق عدم اعتداء متبادل » مع حليفه السابق .

أياً تكن الأمور ، فإن هذا الهجوم المثلث لم يكن بتاتاً ليقوِّي ساعد أولئك القادة السعوديين الذين كانوا يرغبون في عدم الذهاب بعيداً في محاربة مصر . وقد بيَّنا (في الفصل السابع) كيف تأرجحت المعونة السعودية بعد المعاهدة ويمكن اعتبار هذا الموضوع مثالاً (بل هو محور) كل علاقة السعودية بمصر التي هي ، بالنهاية ، الصورة المجسِّدة لموقف الرياض من المعاهدة . غير أنه بالإمكان الاعتقاد أن الرياض ، بينما كانت تسعى للانخراط ولو الشكلي في جبهة معارضي المعاهدة ، كانت فعلاً تحاول الانطلاق من هذه لتقييم المرحلة الجديدة ، هذه المرحلة التي بدأت بعودة فهد للرياض ،وبتحسن العلاقات مع واشنطن ، وتجميد الحملة المصرية على السعودية . وكأن القادة السعوديين توصلوا ، بعد أزمة وضعتهم بين مطرقة الحليف الأميركي وسندان الضغط العربي إلى قناعة من عنصرين . الأول هو أن معاهدة كمب ديفيد هي أمر واقع لا يمكن تخطِّيه بل يجب الانطلاق منه في أي مبادرة جديدة والثاني هو أنه يجب إلحاق عنصر جديد على المعاهدة يمكن أن تقبل به منظمة التحرير الفلسطينية . من هنا إزدواجية التحرك السعودي : مشاركة متحفظة ، مترددة ، محدودة في الحملة العربية على مصر من جانب ومبادرة فعلية ، نفطية ـ سياسية ، بمشاركة

كويتية وبتأييد مصري ضمني ، لايجاد « تكملة » للمعاهدة ، يمكن أن تأخذ شكل تعديل للقرار(٢٤٢)الصادر عن مجلس الأمن الدولي . وتكون الرياض قد تخلت بذلك عن مقولة التضامن العربي لأن هذه المقولة غير ممكنة بنظرها خارج مشاركة القاهرة ، وسعت لمزيد من التركيز على حقوق الفلسطينيين . من هنا يمكن فهم الردود السعودية على مصر وعلى معارضيها على السواء . فقد تجنبت هذه الردود أي خوض مباشر في الصراعات العربية من خلال التشديد على حقوق الفلسطينيين ، وهذه سياسة قد لا تكون غير مقبولة عند عدد من القادة الأساسيين في منظمة التحرير الفلسطينيةحتى ولو أثارت غيظ دول عربية عديدة . في(١٤/ ٣)عبَّرت صحيفة الرياض (القريبة من مواقع الأمير فهد مبدئياً) عن ذلك بافتتاحية جاء فيها « انه لا يمكن أن يكون هناك سلام في الشرق الأوسط بدون حل المشكلة الفلسطينية وإن م.ت.ف. هي الممثل الشرعي الوحيد والمعترف به عن الفلسطينيين ، إن في داخل الأراضي المحتلة أم خارجها « أما مساعي السلام التي تتجاهل الشعب الفلسطيني فهي سوف تفشل » . وقال الأمير عبدالله (النهار ٢١/ ٤) « إن اتفاقي كمب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية لا تحقق أبداً عودة الفلسطينيين إلى وطنهم وحقهم في تقرير مصيرهم . وكان الأمير سلطان ، الذي يعتبره البعض شديد الولاء لواشنطن ، لا يفقد مناسبة لابداء آرائه المعادية جداً للمعاهدة بل الداعية للحرب تاركاً انطباعاً بأن تصريحاته موجهة أساساً إلى أشقائه المعارضين لسياسة السادات (النهار ١٣/ ٤ ، ٢٨/ ٤ ، ٩/ ٥) . وركَّزت الرياض مجدداً حملتها على القدس بينما كان فهد يدعو واشنطن لاقامة علاقات مباشرة مع م.ت.ف ، متناسياً دورها في كمب ديفيد (١٣/ ٥) . ويصعب بالفعل قراءة تصريح رسمي سعودي واحد ينتقد مباشرة سياسة السادات أو السياسة الأميركية . ولا شك ان السعوديين ، الذين اضطروا للرد على ألف تساؤل ، احتاجوا لقدر كبير من علم الكلام لافهام موقف رسمي مؤداه أن الرياض مستعدة لتنفيذ مقررات بغداد في الوقت الذي تكثَّف فيه اتصالها بمهندس معاهدة كمب ديفيد الأول باتجاه تحقيق قدر من

مطالب الفلسطينيين . ومن الصعب القول أن كل هؤلاء كانوا مستعدين لفضح هذا التناقض المستمر في الموقف السعودي .

ومن الصعوبة بمكان ونحن نكتب هذه الأسطر الحكم على تطور المبادرة السعودية الأميركية بعد استقالة اندرو يونغ والأزمة التي خلفتها . ما هو ممكن بالفعل هو الاستنتاج بأن السعودية غير مستعدة بتاتاً للمشاركة في حملة فعلية تهدف للاطاحة بالرئيس السادات ، أياً يكن موقفها من سياسته إزاء النزاع مع اسرائيل . إن هذا الموقف السعودي ، الذي برز بوضوح في مؤتمر بغداد الثاني ، يوضح حدود السياسة السعودية . في الأساس ليس هناك أي اعتراض على توجهات القاهرة إن في اللقاء المباشر مع تل أبيب أو في وضع « ٩٩ بالمئة من الأوراق في أيدي واشنطن » أو في مبدأ الحل السلمي . الاعتراض السعودي يبدو ظرفياً وهو متعلق بأمن المملكة الاقليمي وباستقرارها الداخلي أكثر ممّا هو مرتبط بجوهر السياسة المصرية . وبالفعل ظلت السياسة السعودية متمايزة عن غيرها من سياسات دول مؤتمر بغداد. ففيما كان تركيز هذه مستمراً على ضرورة اسقاط السادات ، كانت الرياض تحاول الخروج من الضغوط المتناقضة بمبادرة أميركية جديدة ، وافق على مبدئها ولا شك ، قادة مهمون في م.ت.ف. هؤلاء القادة هم أنفسهم كانوا يدعون لعدم التركيز على مصر وللعودة « للتناقض الرئيسي » مع اسرائيل ولفتح باب الحوار والاعتراف أوروبياً وأميركياً . وليس هذا بالأمر الجديد ، فالصفحات التي سبقت حاولت بالفعل أن تظهر أن سياسة الرياض كانت دوماً تركّز على حقوق شعب فلسطين على حساب الأطروحات ذات الطابع القومي الشامل . ولا شك أن إحدى نتائج المعاهدة المنفردة كانت إمكانية العودة مجدداً ، سعودياً وفلسطينياً على السواء ، إلى هذا الطرح . ولكن هذا كلّه ، ومجلس الأمن مدعو للانعقاد ونحن نخط هذه الأسطر ، ما هو إلاّ ملاحظات مؤقتة .

لقدانطلقنامن فرضية تقوم على اعتبار سيطرة النزاع العسكري على النظام

الفرعي وعلى اعتبار ان مركزه يتألف من وحدات مشاركة في هذا النزاع . وكانت هذه الفرضية تصنف المملكة السعودية في أطراف هذا النزاع . ودون دحض فرضيتنا ، سوف تساهم التطورات اللاحقة في تسليط الضوء على بعض جوانب أحكامنا . في الواقع ، نستطيع اليوم أن نقول ان الرياض، إذا لم تكن في مركز هذا النظام الفرعي ، فهي على الأقل تحتل فيه مكانة مميزة . وثمة اعتبارات عديدة ، نوردها لتدعم هذا القول :

١ ـ إن قيادة الأركان الاسرائيلية تنظر اليوم بجدية إلى احتمال مساهمة السعودية عسكرياً . وقد تتخذ هذه المساهمة شكل تعزيز جبهة قائمة (الجبهة الأردنية على الأرجح) أو فتح جبهة جديدة عبر البحر الأحمر وخليج العقبة . مما لا شك فيه إن مثل هذا الاحتمال لا يلقى تجاوباً في أوساط المسؤولين السعوديين، ولكن باستطاعتنا الاعتقاد أنه في حال نشوب نزاع ، سوف يلعب الجوار الاقليمي دوراً كبيراً في تحديد المبادرات التي قد تتخذها السعودية ، إلى جانب مصالحها المباشرة .

٢ ـ خارج هذا الاحتمال ، يزداد صعوبة [١٦] تعيين الحد الواضح بين المساهمة المباشرة في المعارك ومجموع النشاطات التي تقوم بها الرياض حالياً : تمويل المجهود الحربي العربي ، تمويل الأسلحة التي تشتريها الرياض لصالح الجيوش العربية المقاتلة ، المساهمة في الصناعة الحربية ، تحديد صفقات السلاح ومصادرها ، إشراف أكثر تشدداً على الأوساط العسكرية المكلفة بانجاز الاستعدادات للحرب أو للسلم ، وإن كانت لا تملك القرار في ذلك ، الخ . . . ولا يبدو أن ثمة بلداً عربياً واحداً يشارك في هذه السيرورة إلى هذا الحد .

٣ ـ منذ عام (١٩٧٣) ومنذ زيارة السادات إلى القدس بشكل خاص ، قرنت دينامية الحرب تدريجياً ، برغبة عربية ثابتة في خوض المفاوضات . ولم

تستطع المفاوضات ، خلال عدة سنوات ، أن تلغي المواجهة العسكرية ، كأسلوب تفاعل رئيسي بين الطرفين . وكان دور الرياض بارزاً في المفاوضات عبر ألف دلالة ، منها مثلاً ثلاث عشرة زيارة قام بها كيسينجر إلى المملكة ، وهو الذي لم يقم بزيارة واحدة لها من قبل . يبدو دور الرياض محدداً إذن سواء في الحرب أم في التفاوض ، وبالتالي ، في اختيار أحد الخيارين . إن هذا التورط ، العميق وإن كان ضمنياً ، يضع المملكة في قلب سيرورة مركزية في تقريره كما في تجنبه [١٧] . شاء فيصل أم أبى ، النفط وفلسطين امتزجا بلا رجعة .

الفقرة الثانية :

البحر الأحمر

لقد نتج عن أحداث القرن الأفريقي وامتداد النزاع العربي الاسرائيلي نحو الجنوب ، الاسراع في تشكل هذا النظام الفرعي ثم خلخلته وبشكل عميق . والحال إن المملكة السعودية هي أكثر البلدان المشاطئة أهمية . وإذا كان التهديد الاسرائيلي للمملكة فعلياً ، فمن المرجح أن يكون البحر الأحمر هو الطريق . وإذا كان الخطر السوفياتي قد أصبح ملحاً ، فلأن الاتحاد السوفياتي يدعِّم مواقعه على ضَفاف هذا الممر الاستراتيجي أكثر مما يدعِّمها على شواطىء الخليج . وكانت عدن ، ومقاديشو ، والخرطوم وصنعاء وأديس أبابا وقبلها القاهرة ، قد فتحت في وجهه أبوابها في هذه الفترة أم تلك من تاريخ المنطقة . وتتبع السياسة السعودية هنا نفس الخط البياني الذي حاولنا ترسمه في الصفحات السابقة : فهي تقرر حديثاً ، بعد فترة تحفظ طويلة ، أن تتدخل في النظام الفرعي ، ولكن دون أن يغيب عنها استبقاء طريق الانسحاب مفتوحاً ، في حال حدوث تطورات خارجية تعاكس الأمنيات السعودية .

أولاً : خط متحفظ :

كانت المملكة السعودية تسيطر ، نحو أواسط الثلاثينات ، على القسم الأكبر من الشريط الساحلي الآسيوي للبحر الأحمر ، أي ما يعادل (١,٥٠٠) كيلومتر . وكانت عدة عوامل تتضافر لتدفعها إلى إحكام السيطرة على هذا البحر : حضارة الحجاز العريقة ، منتوجات عسير الزراعية ، الأماكن

الإسلامية المقدسة ، والملاحة الدولية عبر قناة السويس. ولهذا السبب بالذات سوف يكون مقر وزير الخارجية في جدة بعيداً عن العاصمة . ولكن ، فيما عدا هذه الظاهرة المعزولة ، كانت المملكة لا تعير أطرافها الغربية كثيراً من الاهتمام . وسوف تتمسك السلطة ، النجدية المنشأ ، بالرياض وجوارها الذي يتلاءم مع أصولها البدوية والأقل عداوة من سكان الحجاز المدنيين ولكن على الأخص : بينما كانت السلطة تدعم سلطتها على البحر الأحمر ، كانت آبار النفط تكتشف في الاحساء في الجهة المقابلة من المملكة ، فتتحول أنظار السلطة أكثر فأكثر نحو الخليج . وبينما كانت الظهران والدمّام والخبر ، تشهد ازدهاراً سريعاً نتيجة اكتشاف الثروة النفطية ، كانت مدن الحجاز تشهد ركوداً لا يقطعه إلا تدفق الحجاج الموسمي .

لقد برزت أولى دلالات الاهتمام السعودي المتزايد بالبحر الأحمر منذ أواسط الخمسينات . فقد كانت أعمال توسيع وتحديث الأماكن المقدسة في مكة والمدينة ، وأعمال بناء الطرق التي توصل إليها ، تعبر عن تمسك جديد بدور المملكة الإسلامي ، وبالتالي عن عودة للاعتراف بأهمية الحجاز . ثم يتبع ذلك بعض التطورات السياسية المباشرة ، كان أهمها استقلال السودان الذي اعترفت المملكة به في (٢٠/ ١/ ١٩٥٦) والذي منحته أول دعم مالي في آب ـ أغسطس من السنة نفسها . وأقيمت علاقات ، خلال صيف عام(١٩٥٦)، مع أثيوبيا التي كانت تشارك المملكة السعودية ، نفس التوجه الموالي للأميركيين . وأكثر من ذلك ، كان للمملكة وجود فعلي في أزمة السويس وما ترتب عليها .

في عام (١٩٥٧) ، كانت القوات الاسرائيلية قد انسحبت من سيناء ولكنها احتفظت بحق المرور عبر ممرات تيران وخليج العقبة . فوجدت المملكة السعودية في ذلك خطراً يتهددها ، وحظيت بمساندة مصر والأردن . إلا انها عوض أن تقفل الممرات في وجه السفن الاسرائيلية ، اكتفت بارسال قوات لترابط في الأردن (في العقبة) ، وأن تصرح علناً وفي أكثر من مناسبة « إن خليج العقبة

جزء من المياه الاقليمية العربية ، وإنه لا يمكن أن يكتسب أي طابع دولي » (١٥ آذار ـ مارس ، ٣١ آذار ـ مارس ، ١١ نيسان ـ أبريل ٢٠ أيار ـ مايو الخ) ، وأن تقدم ، أخيراً ، سيلاً من الشكاوى لمجلس الأمم المتحدة ضد الاعتداءات المتكررة على أجوائها ومياهها الاقليمية من قبل الأجهزة الاسرائيلية (شكاوى مقدمة في ٨ أيار ـ مايو ، و٢٧ أيار ـ مايو و٥ حزيران ـ يونيو ، و١٩ حزيران ـ يونيو ، و٢ تموز ـ يوليو و١٠ تموز ـ يوليو ، الخ . . .) . ولكن الرياض أجبرت على التراجع كلياً عن هذا الموقف ، عندما تلقى الملك سعود رسالة شخصية من الرئيس إيزنهاور ، في (١٦) تموز ـ يوليو يذكره فيها ، بمبادىء « المرور السلمي » ، وقاعدة الأميال البحرية الثلاثة في تحديد المياه الاقليمية .

طوال هذه المرحلة كانت العلاقات السعودية الأثيوبية ودية وإن لم تكن وثيقة . فقد كانت الرياض ترحب بوجود نظام ملكي محافظ على حدودها ، يسعى لانتهاج سياسة وحدة وطنية وسياسة استقلال إزاء القوى الاستعمارية ، وخاصة بريطانيا العظمى وإيطاليا . إلا ان قضايا المملكة وشبه الجزيرة الداخلية كانت تحول دون سعي السعوديين لتطوير هذه الصلات الودية إلى تحالف فعلي .

كانت تبعات حرب السويس (الانسحاب البريطاني وبروز التيار الناصري) وتبني الرياض لمبادىء ايزنهاور ، قد قربت ما بين بلدين يشتركان في تقاليد المعاداة للاستعمار ويشتركان في العمل على توثيق علاقاتهما مع الولايات المتحدة . ثم يتبادل سعود وهلاسيلاسي الزيارات (١٩٥٧ و١٩٦٠) وتشير البيانات المشتركة إلى « تطابق تام في وجهات النظر » . أما السنوات اللاحقة ، فهي مرحلة تحالف فعلي ومرحلة التقاء بين سياسة البلدين . الرياض لا تتدخل في المناطق التي يبادر فيها النجاشي : فهي لا تدعم الارتريين رغم الطابع الاسلامي الذي كان يغلب على حركتهم آنذاك ، ولا ترد على تدخل أديس أبابا في شؤون السودان الداخلية (قضية أزانيا) ولا تقدم العون الكافي للصومال في

محاولتها لاستعادة أوغادين رغم أواصر الصداقة التي تربط البلدين . وفي المقابل ، تأمن أمبراطورية النجاشي المسيحية خطر المشاريع الإسلامية الكبرى التي وضعها فيصل (١٩٦٦ - ١٩٦٩) . ذلك أنه بات من الشائع ، أن ما يجمع بين العاصمتين ، هو هذا التمسك بصداقة واشنطن الذي يغلب على أي خلاف ظرفي محتمل . إن هذا الاعتبار المركزي هو الذي يفسر هذه الليونة البالغة التي اتسم بها رد فعل الرياض إزاء التسلل الاسرائيلي ، إلى أثيوبيا ، علماً بأن نفوذ تل أبيب كان إلى حد بعيد امتداداً للوجود الأميركي الكثيف في ما كان يطلق عليه اسم الأمبراطورية الحبشية .

ولكن تطورات الأزمة الأردنية ، وفتور الدعم الأميركي في المحاولة السعودية لتكريس خليج العقبة كمياه اقليمية تخص الرياض ، وتعزيز الموقع المصري في البحر الأحمر ، ستضع حداً مبكراً للاهتمام المشار عام (١٩٥٧) . ووضعت حرب اليمن التي نشبت في عام (١٩٦٢) ، المملكة في مواقع دفاعية . وعززت حرب (١٩٦٧) الموقف الاسرائيلي ، إلى حد بعيد ، بعد أن أصبحت اسرائيل تسيطر على سيناء . كما انعكس التعاون الاسرائيلي الأثيوبي على العلاقات بين الرياض وأديس أبابا ، التي أصبحت واهنة رغم التوجه المشترك الموالي للأميركيين . هذا! ولن تنجح المملكة السعودية لا في إيقاف بروز دولة ماركسية في عدن ، ولا في تصفية الجمهورية في صنعاء ، كما لم تستطع أن يكون لها أي أثر ذي دلالة على الأحداث التي تتوالى في السودان وفي الصومال . وسوف تكتفي المملكة بنشاط ضمني يغلب عليه الطابع الإسلامي : تتضاعف البعثات الدينية في أفريقيا بعد عام (١٩٦٤) وفي عام (١٩٦٦) ، يوجه الملك فيصل الدعوة إلى الصومال والسودان لينضما إلى الحلف الإسلامي . هذا وتعلم المملكة باكتشافات الأورانيوم (التي أعلن عنها في ٢١/ ١٠/ ١٩٦٤) والزنك ، والذهب والفضة والنحاس (التي أعلن عنها في ٣/ ٨/ ١٩٦٧) في قعر البحر الأحمر في وسط المسافة بين المملكة والسودان ، ولكن الرياض كانت في

غمرة انهماكاتها الدفاعية سواء ضد إسرائيل أم ضد جمهوريي اليمن ، ولم تكن ، نتيجة ذلك ، قادرة على اتخاذ اية مبادرة للافادة من هذه الاكتشافات الجديدة . ولا تعتبر القروض السخية التي منحت للسودان وللصومال سوى مقدمات لمبادرات مستقبلية وليس كدلائل على مبادرة آنية .

ثانياً : المنعطف :

إذا كانت المملكة السعودية لم تعر البحر الأحمر الكثير من الاهتمام، فذلك أيضاً ، لأن هذا الأخير لم يكن ليستحق الكثير من الاهتمام ، خاصة بعد اقفال قناة السويس في عام (١٩٦٧) . ولكن مصر أعادت فتح القناة عام (١٩٧٤) وعادت سفن الشحن الاسرائيلية تمر عبرها وكذلك السفن الحربية السوفياتية التي يبدو أنها كانت المستفيد الرئيسي من هذا القرار [18] . هذا بالاضافة إلى ان الاتحاد السوفياتي يزيد من تواجده في عدن وفي بربرا (الصومال) ، بينما كان نظام الحكم الأثيوبي الأمبراطوري يشهد اضطرابات تزداد تفاقماً . في عام (١٩٧٣) ، كانت إمكانيات الرياض قد ازدادت بشكل كبير ، بفضل زيادة عائداتها وبروزها كقطب إقليمي . وقد تضافرت كل هذه الأسباب ، لتدفع الرياض إلى تغيير سياسة « إدارة الظهر » السابقة التي كانت تنتهجها إزاء البحر الأحمر .

١ - الرد على التهديدات :

أ - الصراع ضد إسرائيل ، هو الطابع الشامل الذي يسم السياسة السعودية على هذا الصعيد : مقاومة سياسة التوسع الاسرائيلية دونما الاضطرار إلى خوض مواجهة مباشرة مع اسرائيل . وقد أصدرت قمة تعز ، التي اجتمعت في آذار - مارس عام (١٩٧٧) ، بمباركة سعودية وباشتراك أربعة رؤساء دول (السودان ، الصومال ، الجمهورية العربية اليمنية ، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) توصية مفادها ان البحر الأحمر يجب أن يكون « بحيرة

سلام وبحيرة عربية » . وكان هذان الهدفان يستجيبان ـ على ما يبدو ـ للتطلعات السعودية . ومع ذلك لم تضع الرياض برنامجاً لانشاء سلاح للبحرية يستطيع أن ينافس سلاح البحرية الاسرائيلية . بل سعت ، على العكس من ذلك ، لتحسين شبكة الدفاع المضاد للطيران على طول الشريط الساحلي . فقد كان الهدف الواقعي يقتصر على تأمين الدفاع عن النفس في حال التعرض لهجوم ، وعلى العمل ، قدر المستطاع ، على حصر التواجد الاسرائيلي في القسم الشمالي من الممر البحري.ومن هنا الجهود السعودية التي نجحت في اقناع جيبوتي المستقلة بوقف « التسهيلات » الممنوحة للبحرية الاسرائيلية ، سواء كانت عسكرية أم مدنية .

ب ـ الصراع ضدالسوفيات يبدو أكثر صعوبة . ليست وسائل الضغط على الأنظمة التي تقيم علاقات ودية مع الاتحاد السوفياتي بجديدة : وعود بمساعدة نظام الحكم القائم ، مساعدات مادية للقوى المعادية ـ للشيوعية في البلد ، وهي في الغالب مجموعات دينية . . . فقد اضطرت الرياض إلى مواجهة الحزب الشيوعي في السودان ، وهو أكثر الأحزاب الشيوعية رسوخاً وقوة في منطقة الشرق الأوسط . وقد ظلت البلاد تحت حكم ديكتاتورية عسكرية حتى تشرين الأول ـ أكتوبر عام(١٩٦٤)عندما قامت ثورة شعبية مدعومة من قبل كل الأحزاب ، وفرضت العودة إلى نظام الحكم البرلماني . هكذا تعاظمت قوة الشيوعيين فلجأ رئيس الوزراء آنذاك إلى طردهم من مجلس النواب ، عام (١٩٦٧)بمناورة دستورية غير شرعية . ومنذ ذلك الحين اختلت قواعد نظام الحكم . ولهذا السبب كان الضباط الشيوعيون في طليعة من ساند جعفر النميري عندما استولى على السلطة في عام(١٩٦٩) . وفي عهد أول حكومة شكلت في عهد النميري ، توثقت العلاقة مع موسكو والقاهرة وتسلم الشيوعيون فيها العديد من الحقائب الوزارية . أما الرياض فاستقبلت آنذاك العناصر المعارضة في جدة وحثت المجموعات الدينية المتبقية على التمرد

ورفضت تقديم المساعدة لنظام الحكم الجديد حتى عام (١٩٧١) عندما نفذ النميري مجزرته الرهيبة بالشيوعيين (في أعقاب انقلاب عسكري فاشل موالٍ للشيوعيين في ١٩ / تموز ـ يوليو ١٩٧١) .

ولكن هذا لا يعني ان المملكة تحالفت مع النميري . فقد قام هذا الأخير بزيارة الرياض ولكن المساعدات المالية بقيت ضئيلة . وثمة أسباب عديدة لمثل هذا الموقف . وأحد هذه الأسباب ، أن السوفيات لم يخرجوا من البلاد رغم أحداث عام (١٩٧١) . ولكن الضغوط المتعددة الأشكال التي ستمارسها السعودية (محاولات القيام بانقلاب عسكري [١٩] ، دعم القوى المنافسة ، مساعدات مالية محدودة ومشروطة) ستدفع بالنميري أخيراً ، بعد تصفية الشيوعيين ، إلى قطع العلاقات مع الاتحاد السوفياتي . وسوف تتم هذه الخطوات تدريجياً بالتوافق مع اشتداد الضغوط السعودية .. وفي تموز ـ يوليو (١٩٧٢) ، يستأنف النميري العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن . ويتقرب من الدول المحافظة ، ويعقد صفقات أسلحة مع الولايات المتحدة وفرنسا ، قبل أن يطرد أربعة وثمانين خبيراً سوفياتياً كانوا يشرفون على تدريب جيشه ، وأربعين خبيراً مدنياً . وحتى الآن لا يزال النميري يشن حملات إعلامية على الاتحاد السوفياتي ويتهمه بتسليح بلدين يعملان على اسقاط نظام حكمه : ليبيا وأثيوبيا . وبدت القطيعة أوضح ، في آب ـ أغسطس (١٩٧٧) ، عندما ذهب وفد من البنتاغون الأميركي ليتفحص عن كثب حالة القوات المسلحة السودانية ، وليقترح تولي الاشراف على قوة تتألف من (٤٨) ألف رجل ، بسيئة التدريب والتجهيز . وقد أوضح الوفد الذي قام بزيارة الخرطوم ان الرياض هي التي ستتكفل بدفع نفقات أعماله ونفقات البرامج التي يقترحها .

في جيبوتي ، يبدو أن السعوديين يؤيدون بقاء القاعدة الفرنسية ، أو على الأقل يؤيدون بقاءها ما دام الأسطول السوفياتي يمتلك قاعدة بحرية في البحر الأحمر . ولهذا السبب استطاعت الجمهورية الجديدة أن تفيد ، غداة قيامها ،

من مساعدة مادية سعودية . في الصومال ، كانت المقاومة التي اعترضت الضغوطات السعودية بقوة المقاومة التي اعترضتها في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . وإذا كانت السعودية قد توصلت لاحراز نجاح ، لم تستطع تحقيقه في عدن ، فمرد ذلك إلى النزاع مع أثيوبيا . وغالباً ما يرد أن كلفة الانعطاف الصومالي قد بلغت(٣٠٠)مليون دولار أميركي [٢٠] . ثمن باهظ لانعطاف كبير . كانت مقاديشو قد أرسلت نحو (١٠) آلاف طالب وضابط صومالي إلى الاتحاد السوفياتي بينما أرسل هذا الأخير نحو (٥) أو (٦) آلاف عسكري سوفياتي إلى الصومال ، إلى قاعدة بربرا ، ولكن أيضاً (كما في مصر) إلى كل قطاعات ومراتب الجيش الصومالي . ونتيجة هذا الانعطاف ، خسرت الصومال مساندة الاتحاد السوفياتي ومدربيه وتجهيزاته بينما خسرت موسكو قاعدة بحرية وجوية انفقت على إنشائها مبالغ ضخمة وكانت تعتبر ، آنذاك ، موطىء قدمها الوحيد في افريقيا . ولكنها « ربحت » ، في المقابل ، أثيوبيا .

لقد أحدثت التطورات الداخلية في أثيوبيا تبدلات جذرية وسريعة في الوضع . ونذكر هنا إن العسكريين استولوا على السلطة في آذار ـ مارس (١٩٧٤) . وفي أيلول ـ سبتمبر من السنة نفسها ، عزل الأمبراطور ، وفي (٢٠) كانون أول ـ ديسمبر أعلن المجلس العسكري (الديرغ) قيام الدولة الاشتراكية رسمياً . ولكن سرعان ما خاض ضباط الديرغ حرباً دموية فيما بينهم ، وأسفرت هذه الخلافات عن تصفية زعماء الانتفاضة الرئيسيين . وفي(٣) شباط ـ فبراير تولت السلطة مجموعة من الضباط الموالين للسوفيات ، بعد تصفية عدد من الضباط الأكثر محافظة ، وبعض المجموعات الاشتراكية أو الماوية التي لا تتبنى وجهة نظر مجموعة الضباط التي تبرز من هذه السلسلة الطويلة من التصفيات العنيفة . وسوف تغيب هذه المجموعة التي أطلق عليها اسم مجموعة هوليتا ، بدورها خلف رجل واحد ، هو منغستو هيلامريام الذي حصر إدارة البلاد تدريجياً بين يديه ، بعد تصفية رفيق طريقه ، اتنافو آباته ، وغيره من حلفائه السابقين .

إن أهم ما أسفرت عنه هذه التطورات ، هو الانعطاف الكبير في السياسة الخارجية من واشنطن إلى موسكو . ويذكر جان كلود غيلوبو ان النجاشي لم يكن منحازاً ، بشكل كلي ، للمواقف الأميركية ، وإن صلاته مع موسكو وبكين لم تكن على هذه الدرجة من السوء [٢١] . إلا انه ليس بالإمكان مقارنة هذه الصلات بالتحالف الوثيق الذي يربط ما بين البلدين ، وخاصة منذ خريف عام (١٩٧٦) عندما استقبل وفد أثيوبي بحفاوة بالغة في بلغراد وبرلين الشرقية وموسكو ثم عاد إلى بلاده حاملاً الالتزام السوفياتي بتزويد أديس أبابا بكل الأسلحة الثقيلة التي تحتاجها . ومنذ ذلك الحين والعلاقات تزداد عمقاً ، فتتخذ أديس أبابا مبادرات معادية للغرب (إغلاق قنصليات ، طرد دبلوماسيين ، حملات إعلامية شديدة) ، بينما توثق موسكو (التي ذهبت إلى حد تشبيه « ٣ شباط ـ فبراير ١٩٧٧ » بـ « تشرين أول ـ اكتوبر ١٩١٧ ») أواصر العلاقة الحميمة مع أثيوبيا كدولة حامية ـ ودولة محمية (جسر جوي زود أثيوبيا بأعتدة تقدر بمليار دولار أميركي في أسابيع قليلة ، آلاف من المدربين السوفيات والكوبيين ، وربما مشاركة سوفياتية (مشاركة في قيادة العمليات وفي توجيه عمليات قصف المواقع الصومالية والاريترية) .

ليس بمقدور الرياض إلا أن تشعر أنها مهددة . إلا ان موقفها يختلف عن سلوك الغرب الذي كان متردداً بعض الشيء في قبول خسارة أديس أبابا نهائياً ، ولم يساعد بالتالي ، أعداءها كثيراً . لأنه ليس في نية هؤلاء (في ما عدا مجموعة صغيرة من « الديمقراطيين » الذين يدعمهم السودان) إسقاط السلطة في أديس أبابا ، بل هم يعملون إلى تقسيم البلاد . لا المعسكر الغربي إذن ، ولا البلدان الأفريقية (التي تلتزم بقواعد احترام الحدود الاستعمارية) تستطيع أن تتزعم ، صراحة ، مثل هذه المبادرات . ولم تشكر المملكة السعودية ، التي تعي المعارضة الأفريقية والتردد الغربي ، في هذا العمل إلا تدريجياً . فهي لم تبدأ بمساندة الحركات الأريترية إلا نحو نهاية عام (١٩٧٤) ، هذا مع العلم بأن جبهة

التحرير الوطني التي تدعمها ، لا تتمتع بقوة الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا ذات الميول الماركسية . لذلك نجد ان المساعدة السعودية لاريتريا تظل محدودة إذا ما قورنت بالمساعدة السورية أو العراقية أو السودانية . فقد وجدت الرياض نفسها أمام رهان صعب ، لأن نصف الشعب الاريتري يدين بالمسيحية : فالاريتريون ليسوا عرباً ، وليسوا مسلمين سوى جزئياً ، وهم ، علاوة على ذلك ، يحملون (في غالبيتهم) المبادىء التقدمية . لا شك إذن في أن الرياض تدعمهم رغماً عنها ، وإنها لا تفعل ذلك إلا مدفوعة بأمل أن تستطيع ، في يوم ما ، أن تساعد على تغليب الاتجاه التقليدي والإسلاموي الذي يقوده أدريس محمد ، على الاتجاهات الأخرى في الثورة الاريترية .

وفي الانتظار ، تخوض الرياض حربها مع أثيوبيا عبر السودان والصومال وقدر المستطاع عبر الجمهورية العربية اليمنية والصومال هو الوسيط الأساسي . فهو بلد إسلامي (عقدت في مقاديشو عدة مؤتمرات إسلامية) لم ينقطع عن إقامة الصلات مع المجموعة الإسلامية حتى في أوج علاقاته مع موسكو . وكان انتسابه للجامعة العربية في عام (١٩٧٤) وسيلة لموازنة معاهدة الصداقة والتعاون التي كان قد وقعها مع موسكو . ومنذ ذلك الحين ، اشتركت مقاديشو في عدة لقاءات إسلامية ، وسمحت للرياض بفتح مراكز إسلامية وبناء مساجد على أراضيها . ذلك إن السعودية لم تفقد الأمل من إمكانية انتزاع الصومال من الفلك السوفياتي . ولهذا السبب كانت الرياض لا تتوانى عن تزويدها بقروض ضخمة حتى قبل القطيعة مع موسكو . ثم جاءت حرب أوغادين وانحياز الاتحاد السوفياتي إلى جانب أثيوبيا لتقطف السعودية ثمار ضغوطاتها . وفي آذار - مارس (١٩٧٧) شارك الرئيس بري بمؤتمر قمة تعز ، وفي تشرين الثاني - نوفمبر (١٩٧٧) قطع العلاقات مع الاتحاد السوفياتي ، بينما كانت الرياض تسعى لتوفير كل الأسلحة التي يحتاجها من أجل متابعة حرب أوغادين التي كانت تثير اهتمام السعودية ليس لطابعها التوسعي بل لأنها تشكل خطراً على نظام الحكم الموالي للسوفيات في أديس أبابا [٢٢] .

٢ - بحيرة سعودية ؟

أ - بقايا توسع إقليمي :

كان السعوديون دائماً يتخذون مواقف متصلبة حول مسألة الأراضي (الكويت ، البريمي ، نجران وجيزان) . وكانت السعودية تغلف هذا الموقف بذريعة الدفاع عن مصالح عامة . هكذا ، عندما كانت الرياض، في ربيع عام (١٩٥٧) تقدم الشكاوى المتكررة إلى مجلس الأمن ضد الاعتداءات الاسرائيلية ، وتصرح أن خليج العقبة بحيرة عربية داخلية ، كان المصريون والأردنيون يلمحون إلى ان الرياض ترغب في الذهاب إلى أبعد من ذلك ، بأن تؤكد إن مياه الخليج هي مياه إقليمية سعودية . كما يكتنف الغموض نفسه مسألة ميناء العقبة (الذي تعتبره الصحف السعودية أحياناً ، كجزء من الأراضي الوطنية) أو مسألة جزيرتي تيران وصنافير، حيث تكمن ، خلف العداء لاحتلالهما من قبل إسرائيل ، رغبة أكيدة في انتزاعهما من السيطرة المصرية .

في الطرف الآخر من البحر الأحمر ، وفيما عدا عملية إلحاق منطقة عسير التي يعتبرها الكثير من اليمنيين إنها اغتصاب بالقوة ، حاولت الرياض انتزاع جزيرة بريم التي تكتسب أهمية استراتيجية كبيرة ، من اليمن الجنوبي ، باستخدام جامعة الدول العربية . وقد مولت الرياض حملة إعلامية ضخمة بهدف إظهار عجز اليمن عن الدفاع عن الجزيرة ضد أي هجوم إسرائيلي ، وإن الأهمية الاستراتيجية الكبيرة التي تكتسبها الجزيرة، تقتضي تحويلها إلى قاعدة عربية مشتركة مع مساهمة سعودية أكثرية . ولكن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية رفضت هذا المشروع وسمحت للبحرية المصرية ، في المقابل ، باستخدام الجزيرة عندما تستدعي الظروف .

ولم ينج قعر البحر الأحمر من المد السعودي . « البحيرة العربية » تتحول إلى بحيرة سعودية ، عندما تؤكد الرياض انها تملك قعر البحر إلى ما بعد الحدود

القارية (٢٣) الجميع يعلم إن هذا القعر يزخر بالمعادن وربما بالنفط وتؤكد القوى السودانية المعارضة ان الاتفاقية السعودية ـ السودانية التي وقعت في كانون الثاني ـ يناير (١٩٧٦) والتي تتعلق بقعر البحر الأحمر، هي بمثابة « هبة » قدمها النميري للسعوديين. ومهما يكن ليس من العسير أن نلحظ عدم التكافؤ في « التعاون » بين الطرفين على هذا الصعيد.

ب ـ تدخل في الشؤون الداخلية :

إن التقارب بين الوحدات الأعضاء في النظام الفرعي يخفي أيضاً المحاولات السعودية لفرض سلطات موالية لها في البلدان المعنية. هنا أيضاً يسود الغموض، لأن باستطاعة الرياض أن تقيم، في آن معاً، جملة من الصلات الودية بين السلطة القائمة والمعارضة التي تدفع هذه السلطة نحو مواقع يمينية، وتهدد بإسقاطها. نجد في أماكن أخرى من هذه الدراسة عرضاً للمحاولات التي قامت بها الرياض في كل من اليمنين والأردن ومصر. وسنقصر الكلام هنا على جيبوتي حيث يبدو أن حسن غوليد والتيار الذي يتزعمه يتمتعان بتأييد الرياض، والصومال حيث تدعم الرياض الأوساط الدينية مالياً وتدفع الرئيس سياد بري للتخلص من معاونيه الموالين للسوفيات، عبر الضغوطات الداخلية التي تمارسها عليه (الأوساط الدينية) وعبر الضغوطات الخارجية (المساعدات المالية).

إلا أن السودان يظل هو المثل النموذجي. يعرف هذا البلد، تقليدياً، بتوجهاته الموالية لمصر التي يبدو، على نحو ما، الامتداد الأفريقي لها. فقد تضافرت عدة عوامل لتوحيد هذين البلدين كالروابط السياسية والثقافية والاقتصادية والعسكرية القديمة. وكان النفوذ السعودي في المقابل، محدوداً. فطوال المرحلة البرلمانية (تشرين الأول ـ اكتوبر ١٩٦٤ حتى أيار ـ مايو ١٩٦٩) كانت الأحزاب الرئيسية الثلاثة في البلاد، تتحرك خارج إطار النفوذ

السعودي : الحزب الشيوعي، لأسباب بديهية، وحزب الاتحاد الديمقراطي الموالي للقاهرة وأخيراً حزب الأمة (وهو الاطار التنظيمي السياسي لتيار المهدي الديني) وهو حزب وطني سوداني معارض للحزبين الأخرين. كان للرياض بعض الأصدقاء في صفوف هذا الحزب الأخير ولكن نفوذ هؤلاء الأصدقاء لم يكن حاسماً واقتصر تأثيرها على مجموعتين صغيرتين (حزب الشعب الديمقراطي، وجبهة الميثاق الإسلامي).

منعت هذه الأحزاب بعد الانقلاب العسكري الذي قام به النميري في أيار ـ مايو (١٩٦٩). واتحد مؤيدو الحاكم الجديد في حزب واحد، مما يتيح تسلل النفوذ الأجنبي في أوساط المعارضين. وكانت الرياض تجد في ذلك ظرفاً مناسباً للدخول إلى الساحة السودانية مستفيدة من انشغال مصر على جبهة السويس. فحثت زعماء الحركة المهدية وبعض المجموعات الإسلامية الأخرى التي كانت قد لجأت إلى جدة. إلا ان الغموض الفعلي، يبدأ مع التقارب التدريجي بين النميري والمملكة السعودية. إذ لم يكن بمقدور الرياض، في الحقيقة، أن تهمل دعوة النميري الذي وجه ضربة قاسية للشيوعيين، بعد أن كانت قد منحت معارضيه حق اللجوء السياسي في أراضيها. هكذا وضعت الرياض هدفاً جديداً : العمل على دعم النميري مع محاولة إرجاع العناصر الموالية للسعودية من المعارضة إلى السودان، لتشكل ثقلاً ضاغطاً باتجاه دفع نظام الحكم هناك إلى مواقع موالية أكثر فأكثر للسعودية. ويوجه الملك فيصل الدعوة للطرفين لعقد اجتماع في جدة، ولكن اللقاء يفشل أمام إصرار كل منهما على عدم تقديم أي تنازلات. وأصبحت المعارضة تتقرب شيئاً فشيئاً من ليبيا، لتتجنب الضغوطات السعودية التي تمارس عليها لفرض المصالحة مع النميري، مما يؤدي بالرياض، تدريجياً، إلى منح النميري دعمها الكامل. ولكن هذا لا يعني أن الرياض قد فقدت الأمل نهائياً من إمكانية وصول أحد أزلامها إلى السلطة في الخرطوم (كالمقدم حسن حسين مثلاً، المقرب من الاخوان المسلمين والذي قام

بمحاولة انقلاب عسكري في عام ١٩٧٥) ولكنه يعني انه بمواجهة تكتل المعارضة السودانية حول صادق المهدي بدعم ليبي وأثيوبي ، وبالتعاون مع العناصر التي لا زالت ناشطة في الحزب الشيوعي ، اختارت الرياض أن تدعم النميري ، علماً منها بأنه رغم تقلباته وهشاشة نظام حكمه، ما زال الرئيس السوداني الذي يمثل، في الظروف الراهنة، أهون الشرين في خيارات المملكة . والمقارنة مع مصر مصر بديهية .

إن البحر الأحمر هو نظام فرعي دخلت إليه السعودية حديثاً بأشكال متعددة وبعمق . ولكن هذا الدخول الذي لم يلق ، ظاهرياً ، الدعم الكافي من قبل واشنطن ، لا يلغي تقدم الاتحاد السوفياتي في أكثر من نقطة . فقد عادت الرياض إلى تراجع نسبي ، بانتظار فرص أفضل . وقد كان هذا التراجع بديهياً منذ البداية . فالمملكة السعودية لم ترغب في توريط جيشها في النزاع (كاليمن الجنوبي أو السودان) . هذا بالاضافة إلى ان الرياض قد حضرت ونظمت لقائين أساسيين ساهما في تطوير وجهة نظرها دون أن تشترك بواحد منهما (لقاء شباط- فبراير ١٩٧٧ بين السادات والأسد ، والنميري ، ولقاء آذار - مارس ١٩٧٧ بين النميري والحمدي وعلي وبري) . ويبدو أن النتائج غير المرضية كانت هي الدافع لاتخاذ الرياض مواقف متحفظة . وإذا ما اعتبرنا من جديد أن البحر الأحمر ، هو ، عملياً ، حدود فاصلة كما هو طريق اتصال ، وإذا ما رسمنا ملامح النظام الفرعي انطلاقاً من « مركزه » : القرن الافريقي ، نجد إن ثمة فروقات بين قطب إقليمي ودولة صغيرة ، تكمن في هذا الغياب الملحوظ وفي هذا التراجع أمام العقبات : القدرة على المراهنة على جبهات أخرى بانتظار حدوث ما يشير إلى ان الظروف أصبحت مؤاتية على إحدى هذه الجبهات وإذا كان البحر الأحمر يبدو مؤقتاً منطقة صعبة المنال ، فلماذا لا تتركز الجهود على إيجاد حل للنزاع العربي الاسرائيلي ، لماذا لا تتركز حول الخليج ؟

الفقرة الثالثة :

الخليج

يتكشف احتدام الصراع في ميزان القوى السائد في الخليج ، من الخلافات العنيفة التي تدور حول الصفة التي يجب أن تطلق عليه . هل هو فارسي ، كما تسميه غالبية الخرائط الغربية المصدر ؟ هل هو عربي كما يؤكد الذين يشيرون إلى إن الايرانيين المقيمين على الضفة الشرقية من الخليج يشكلون أقلية عربية لا تتجاوز المليوني نسمة. من أين يأتي الخطر ؟ من الخصم الايراني الذي كان يقاسم الرياض توجهاتها الموالية للغرب ، أم من العراق ، الاشتراكي ، والمعادي للغرب (مبدئياً) ؟ كان لشبه الجزيرة ميزة عزل الرياض على رأس سبع دول صغيرة . والنزاع العربي الاسرائيلي كان قد ترك الرياض ، رغم طابع التأزم المستمر ، خارج نقطته المركزية . أما الخليج فليس له أي الميزتين . هنا ، لا تستطيع الرياض أن تتنكر لانتمائها إلى مركز النظام الفرعي ، ولا أن تتناسى المواجهة مع قطبين اقليميين : إيران من جهة ، والعراق من الجهة الأخرى . .

تصوِّر الصفحات التالية بإسهاب وضع الخليج ودور السعودية فيه أيام كان محمد رضا بهلوي شاهاً على إيران . إن هذا الوصف المطوَّل لفترة دامت كما نعلم (٣٧) سنة ، يبدو لنا أساسياً لفهم ما تغيرَّ وما يصعب تغييره منذ انتصار الثورة الايرانية .

أولاً : الخليج قبل سقوط الشاه :

١ ـ ميزان القوى :

أ ـ هيمنة إيرانية :

ـ **خيار حديث**. «إن بروز إيران الاستعراضي في القضايا الإقليمية هو الخاصية المركزية لارتقائها من جديد في النظام الدولي [٢٤] . إن مثل هذا الحكم يعني بوضوح الطابع الحديث لهذا البروز . لقد بات من المعروف أن الخليج يدخل في الميتولوجيا الوطنية الايرانية ، ومنذ عام (١٩٥٨) كان شاه إيران يؤكد : « إن السيطرة الايرانية على الخليج الفارسي هو أمر طبيعي . نحن نمتلك تفوقاً الآن ، ويجب أن نعززه في المستقبل » . وبعد أشهر قليلة أكد الشاه من جديد : « نحن نعمل كل ما في وسعنا لكي نستفيد من موقعنا التاريخي والطبيعي في الخليج الفارسي » وفي عام (١٩٦١) أصبح كلامه أكثر وضوحاً : « لكوننا السلطة المسيطرة في الخليج ، ينبغي أن نسرع بتعزيز سلاح بحريتنا » . وكانت الصحافة الايرانية تعتبر الخليج كبحيرة ايرانية عاملة بذلك على تهيئة الرأي العام . ووضعت إيران مشاريع مرفئية ضخمة (تطوير مصب خرج ومرفأ بندرعباس ١٩٦٤ ـ بوشهر ١٩٦٥) كي تستطيع الافادة من الشريط الساحلي الذي يمتد على طول (١٣٠٠) كيلومتر من الخليج ، منفذها الوحيد على البحر . كما بوشر بانجاز مشاريع تعزيز البحرية الايرانية (وخاصة برصد ميزانية خاصة لتنفيذ هذه المشاريع أقرت في خريف ١٩٦٥) . وشكلت قيادة عسكرية خاصة لمنطقة الخليج في ربيع عام (١٩٦٧) . هذا وكانت حكومة طهران تشجع ، ضمنياً ، الهجرة الايرانية نحو إمارات الخليج حيث كان المهاجرون الايرانيون يشكلون اقلية ذات شأن لم يستطع السكان المحليون استيعابها كلياً ، بل كانت نسبتهم تتخطى أحياناً الثلاثين بالمئة من مجموع عدد

السكان [*] .

في عام (١٩٦٨) لم يكن يتردد على لسان المسؤولين الايرانيين سوى عبارة «العودة إلى الخليج ، الأمر الذي من شأنه أن يصحح الوضع الذي خلفه الوجود الاستعماري طوال المئة وخمسين سنة الأخيرة » . إن هذه الاشارة إلى الوجود البريطاني كانت تعبيراً عن شعور قومي أكثر مما كانت صورة واقعية ذلك إن بريطانيا لم تستطع بسط هيمنتها على الخليج إلا في ما ندر،ولأن الانسحاب البريطاني الذي تم عام (١٩٦٨) ، لم يكن ، من ناحية ثانية ، هو العامل الوحيد الذي يسهل بروز القوة الايرانية . ومهما يكن الأمر أصبحت قضايا الخليج في صلب الاستراتيجية الايرانية منذ عام (١٩٦٨) . ونحن نرى ، إن ثلاثة عوامل من خارج النظام الفرعي قد بدلت ميزان القوى جذرياً لصالح إيران ، لتظهر بوضوح كم يتأثر النظام الفرعي بالتغيرات التي تطرأ على النظام الشامل [٢٥] .

عوامل مؤاتية :

ـ أزمة القومية العربية . في الفترة التي كانت ايران تؤكد فيها سلطتها على الخليج ، كان العالم العربي يشهد أزمة حادة . وكان المد القومي العربي الذي حمل لواءه التيار الناصري والبعثي ، يشهد أياماً عصيبة (أنظر الفصل اللاحق) . وكان الشاه يبذل ما بوسعه من مناورات ليفيد من هذا الوضع إلى أقصى الحدود . كانت مصر ، في تلك الفترة ، منهمكة على جبهة السويس ، وكانت مجبرة ، بالتالي ، على سحب قواتها من اليمن وأن تخفف من حدة حملاتها على الشاه . وكان بمقدور هذا الأخير أن يؤكد للمرة الأولى ـ حق إسرائيل في بناء

(※) تقول صحيفة فايننشل تايمز البريطانية (١/ ٢/ ٧٩) ان في قطر بين ٢٨ و ٤٠ الف ايراني وفي دبي ١٠ الاف كحد ادنى ، اما في الكويت فقد تدنى العدد من ٢٠٠ الف إلى ٤٠ الفاً نظراً لعودة الكثير من الايرانيين للعمل في بلادهم بتشجيع من الحكومة الكويتية . في البحرين ، وبعد استقلال الامارة ، طلب من العدد الكبير من الايرانيين الموجودين هناك الاختيار بين إحدى الجنسيتين الايرانية او البحرينية وقد اختار معظمهم الثانية .

دولة . وسوف تتبنى الحكومة المصرية ، خلال المواجهة الايرانية العراقية عام (١٩٦٩) ، موقفاً حذراً ، وسوف تستأنف علاقاتها مع ايران في آب - أغسطس (١٩٧٠) . ومنذ ذلك الحين ، أصبحت طهران تعتقد أن مصر لن تستطيع أبداً أن تستعيد دورها في الخليج . ومع العراق ، تغير الموقف الايراني الذي كان دفاعياً عادة : كانت طهران قد أصبحت قادرة على استخدام المتمردين الأكراد ، بشكل فعال لتحيد نظام الحكم العراقي وأن تتبنى علناً ، فيما يختص بشط العرب ، موقفاً توسعياً [٢٦] .

- الانسحاب البريطاني . في عام (١٩٦١) ، كانت بريطانيا تقوم بآخر استعراض لقوتها ، عندما أرسلت خمسة آلاف جندي للدفاع عن إمارة الكويت ضد أي هجوم محتمل قد تشنه قوات اللواء قاسم . وفي عام (١٩٦٢) ، صرحت الحكومة البريطانية إنها ستتخلى عن كل قواعدها في العالم لتحشد قواتها في بريطانيا وعدن وسنغافورة . وسوف تتخذ الحكومة العمالية ، التي ستتولى الحكم في تشرين الأول - اكتوبر عام (١٩٦٤) ، خطوات أكثر جذرية في تنفيذ سياسة الانسحاب هذه . وفي كانون الأول - ديسمبر عام (١٩٦٤) ، أعلم ويلسون الرئيس الأميركي جونسون بالصعوبات التي تلاقيها لندن في تنفيذ التزاماتها في شرق السويس . وأعلنت الحكومة عن الخطوات الجديدة ، رغم المعارضة الأميركية والمحلية في الكتاب الأبيض الذي صدر عام (١٩٦٦) : ١) لا عمليات بدون مشاركة الحلفاء ، ٢) لا معاهدات دفاعية بدون تمتع الشريك الآخر ببعض القدرات العسكرية ، ٣) سوف تنفذ رغبة كل بلد يطلب إغلاق القواعد العسكرية البريطانية القائمة على اراضيه . وخلال عامي (١٩٦٦ - ١٩٦٧) كان من المتوقع ان يتم الانسحاب البريطاني من عدن، ولكن كان متوقعاً أيضاً أن تلجأ إلى تعزيز نسبي لمواقعها في منطقة الخليج حيث بإمكان حجم القوات أن يكون محدوداً وحيث يكتسب الرهان الاقتصادي أهمية بالغة .

بهذا السياق قام روبرتس وزير الدولة للشؤون الخارجية بزيارة للمنطقة في

تشرين الثاني نوفمبر (١٩٦٧) ليضمن لدول الخليج أن لندن ستبقي قواتها المرابطة هناك، ما دام وجود هذه القوات ضرورياً لسلام المنطقة واستقرارها . وكان الموعد الأقرب ، المتوقع للانسحاب ، نحو نهاية عام (١٩٧٥) . إلا أن رئيس الوزراء البريطاني صرح يوم الثلاثاء في (١٦) كانون الثاني - يناير (١٩٦٨) - وهو اليوم الذي أطلق عليه إسم « الثلاثاء الأسود » في وزارة الدفاع البريطانية - إن الحكومة البريطانية ستسحب قواتها من الخليج ومن الشرق الأقصى قبل نهاية عام (١٩٧١) . وهذا ما حدث فعلاً ، باستثناء سلطنة عمان [٢٧] .

أما إيران فسوف تقطف ثمار هذا التخلي البريطاني . كان الوجود البريطاني في الخليج يضمن خطوط إيران الخلفية في الفترة التي كان فيها النزاع مع الاتحاد السوفياتي والخلافات الداخلية تشل حركتها . ولكن لندن كانت تلعب دور حماية الامارات المهددة ، عندما كانت ايران تعلن عن أهدافها التوسعية . وكان مشروع فيديرالية الامارات الذي أعدته لندن بدعم سعودي ، في جزء منه ، بمثابة الرد على هذه الأهداف ولذلك كان الشاه يشن الحملات على « الأصول الأمبريالية » للفيديرالية ويتهم لندن بأنها هي التي تحرك مثل هذه المشاريع . وتوالت انتقادات الشاه للسياسة البريطانية ، وكان واضحاً آنذاك ، ان الشاه إنما يسعى للنيل من البريطانيين ليؤكد دوره ، بشكل أفضل [٢٨] .

ومنذ عام (١٩٦٨) ، أخذت بريطانيا ، وواشنطن إلى حد ما ، تشجع على قيام تجمع إقليمي بدل الهيمنة البريطانية . وكانت المشاريع تشدد على التعاون بين دول الخليج أكثر مما كانت تشدد على الزعامة المحتملة لاحدى هذه الدول . هكذا ، كان في نية الغرب أن يعزز الطيران السعودي والبحرية الايرانية ، فى آن معاً أو حتى أن يزج بتركيا والباكستان في اطار ما يشبه « حلف بغداد » جديداً . أما إيران ، فقد كانت ترى ، على العكس من ذلك ، إنها خليفة لندن في الهيمنة وكانت ترفض تدخل أي قوة خارجية في الخليج ، ويعتبر

هذا الموقف نتيجة طبيعية لموقع هيمنة في النظام الفرعي التراتبي . ويذهب البعض إلى حد القول : « إن بريطانيا العظمى ، وهي السلطة المهيمنة في الخليج لمدة قرن ونصف ، قد قبلت ـ على ما يبدو ـ بإيران كخليفة لها » [٢٩] . والتذكير بالدور الذي لعبته الحكومة البريطانية في تكوين القوة العسكرية الايرانية . ومهما يكن الأمر ، فإن الحكومة البريطانية لم تعترض ، على الاطلاق ، على احتلال الجزر العربية الثلاث ، قبل انسحابها بيوم واحد ، بل وجد مندوبها في مجلس الامن إن العملية « مقبولة ومعقولة » ، مما يجعلنا نعتقد أن الحكم السابق قد يكون مبرراً .

ـ موقف القوى العظمى . ما هي ردود الفعل التي أثارتها مشاريع الشاه حول الخليج ، في موسكو وواشنطن وبكين ؟ نبدأ بالاتحاد السوفياتي (وهو القوة الدولية التي عارضت إيران عادة ، في القضايا الاقليمية ودعمت عبد الناصر في اليمن وشبه الجزيرة وضد الحلف الإسلامي ، وساندت العراق في نزاعاته الحدودية مع إيران . . .) . ولكن الموقف السوفياتي لم يعد على هذه الدرجة من العداء من عام (١٩٦٨) ، وهو الموقف الذي يعرِّفه شوبان وزابيه على أنه : « سياسة جديدة من الترقب والانتظار الحذر لما يجري في المنطقة » [٣٠] . هكذا نرى انه من الأهمية بمكان أن نشير (بعد أن سبقنا الشاه إلى ذلك) إلى تحفظ موسكو إزاء النزاعات الاقليمية التي خاضها العرب والايرانيون منذ القرار البريطاني في كانون الثاني ـ يناير (١٩٦٨) . أما فيما يختص بقضية شط العرب ، فالموقف السوفياتي بات يتسم بالحذر والحياد ، أكثر مما كان عليه عام (١٩٥٩) . وأما في قضية البحرين ، فقد حرصت موسكو على عدم اتخاذ أي موقف . أي إن موسكو لم تسعَ ، كما يبدو ، لاحراج الشاه في مشاريعه في الخليج . لا يمكن إذن أن نسحب الموقف السوفياتي من النزاع العربي الاسرائيلي على الوضع القائم في الخليج ، باعتبار أنه كان للاتحاد السوفياتي ارتباطاته بالعراق وبإيران وإن كانت ارتباطاته بالطرف

الأول هي الأهم . فالاتحاد السوفياتي لم يتدخل مباشرة إلا في شرق النظام الفرعي (شبه القارة الهندية) ، وفي الغرب (النزاع العربي ـ الاسرائيلي) أو في جنوب هذا النظام الفرعي (المحيط الهندي والقرن الافريقي) أما في داخل النظام نفسه ، فالاتحاد السوفياتي كان يميل للاعتقاد « بأن المسائل التي تتعلق بالخليج العربي ـ الفارسي ، يجب أن تتم تسويتها بما يتلاءم مع مبادىء ميثاق الأمم المتحدة ، ومن قبل دول المنطقة نفسها ودون أي تأثير خارجي » . إلا ان هذا كله لم يمنع موسكو من السعي لتحسين موقعها دون أن يكون ثمة ما يشير إلى تعزز هذا الموقع ، بدءاً باعتمادها على نفط المنطقة ، مروراً بعداء الرياض ، وفشل ثوار ظفار ، وانفتاح بغداد على الغرب . قد يكون في ذلك الوضع ما يستحق الدراسة في اطار العلاقات الدولية : حالة يظل فيها النظام الفرعي المحلي (الخليج) نسبياً ، في منأى عن تحولات نظام اقليمي يحتويه (الشرق الأوسط) ، ولا يعكس هذه التحولات إلا بشكل جزئي .

كانت واشنطن هي المستفيد الرئيسي من سياسة الشاه التي تقوم على استبعاد القوتين العظميين من مياه الخليج . إن مثل هذا الموقف يساهم في ازدياد نفوذ الدول المحلية ، وهي دول صديقة . ولن تكون خسارة واشنطن (قاعدة البحرين الصغيرة) بمستوى مكاسبها (غياب السوفيات عن هذه المنطقة الحيوية) . كان الموقف الأميركي إذن ، يقوم على تجنب أي تدخل مباشر ما دام ميزان القوى المحلي في صالحها وما دامت المراقبة على الدول الصديقة تتسم بالفعالية . ومنذ عام (١٩٦٨) ، كانت وزارة الخارجية الأميركية تثق بدول الخليج وتنفي كل ما يشير إلى « دور خاص » تلعبه واشنطن في المنطقة [٣١] . كانت الولايات المتحدة تتبنى ، فيما يتعلق بالخليج ، موقفاً لن يلبث أن يصبح موقفاً معمماً : « يجب أن تتعاون الدول المشاطئة لضمان أمن الخليج » . هذا ما كان المسؤولون الأميركيون يصرحون به في كانون الأول ـ ديسمبر ، عام

(١٩٦٨) قبل أن يعلن الرئيس نيكسون « مبادئه » الذائعة الصيت في غوام في حزيران ـ يونيو عام (١٩٦٩) ، وقد ورد في هذه المبادىء عنصران يتعلقان بهذا الموضوع : ١) زيادة المعونة العسكرية وصفقات الأسلحة للبلدان الصديقة ، ٢) الاعتماد على قدراتها الدفاعية الذاتية ، إلا في حال تعرضها لعدوان نووي . وقد أدت « مبادى نيكسون » في تطبيقها على الوضع في الخليج، إلى « نظرية الدعامتين » التي وضعها جوزيف سيسكو . أي أن أمن الخليج ، الذي تضمنه دول المنطقة نفسها ، يجب أن يكون على عاتق القطبين الموالين للغرب : الرياض وطهران [٣٢] . ومن هنا فكرة عزل هذه الساحة عن جوارها الاقليمي . ذلك « ان السياسة الأميركية الخارجية تعمل في المناطق التي تزخر بالنفط على الحفاظ على الوضع الراهن للأمور » [٣٣] ، كما يقول اوديل .

لقد تطور الدفاع عن وضع الأمور القائم المؤاتي ، في الممارسة العملية ، إلى الحفاظ على ميزان القوى المحلي ، لأن إيران تتمتع بقدر أكبر على الدفاع عن المنطقة ، وقد « شعرت الدعامة الأخرى » بهذا التفوق ، في عام (١٩٦٩) بشكل خاص ويقول البعض إن أيران هي « مثال مبادىء نيكسون » [٣٤] . لم يكن رمزاني على خطأ إذن ، عندما تجاهل « نظرية مصطنعة » . وكما يقول بولوك : « لقد اختارت واشنطن بوضوح ، في الخليج : الشاه لا فيصل » [٣٥] . وينم هذا الحكم (التبسيطي) عن خيار حقيقي لصالح تعزيز إيران عسكرياً ، وهذا ما تؤكده صفقات شراء الأسلحة المتطورة العديدة ، والتصريحات الهيمنية التي كان يطلقها الشاه [٣٦] وهو يبرر تشكيل هذه القوة العسكرية الضخمة بشكل غامض . ضد من بنى الشاه جيشه ؟ كانت بلدان الخليج العربية تخشى أن تكون هذه الخطوات موجهة ضدها . وهي اتهمت واشنطن بأنها سلحت سلطة توسعية وهيمنية . ومنذ عام (١٩٧٣) بدأت تظهر في الادارة الأميركية بعض المواقف المتحفظة إزاء إيران . ولكن المساعدات العسكرية لم تتضاءل ويبدو أن واشنطن رأت ، كما يقول رمزاني ، إن القوة

العسكرية الايرانية موجهة ، قبل كل شيء ، ضد الاتحاد السوفياتي. ويبدو أن ثمة من يعتقد أن هذه المعونة ، مقرونة بموقع سياسي وجغرافي هش ، تفاقم تبعية إيران إزاء واشنطن أكثر مما تضعفها . ولا يبدو أن واشنطن كانت تخشى أن يفيد الشاه من هذه المساعدة ليبسط هيمنته على الخليج . فهي رأت أنه لا بد أن تكون إيران على درجة من التفوق ، نظراً لتوجهات العراق والضعف العسكري والديمغرافي الذي تعاني منه الملكيات العربية في شبه الجزيرة . كل شيء يشير إذن إلى إن واشنطن سعت لتجنب أي مواجهة عربية إيرانية في الخليج وأن لا شيء أجبرها على تغيير سياستها ما دامت هذه المواجهة لم تحدث .

عناصر القوة الايرانية :

نشير ، بادىء ذي بدء ، إلى بعض العوامل الاقتصادية الاجتماعية . ومن البديهي أن أول هذه العوامل هو العامل الديمغرافي : (٣٥) مليون نسمة . أما الثاني فايديولوجي : مناشدة « الذاكرة التاريخية » (أو التشويهات الذكية التي ألحقت بها) بهدف ضمان إجماع وطني ودفع الشعب إلى تأييد كل أنواع المشاريع الحكومية ، الاقتصادية والعسكرية . وكانت إيران تأمل ، بفضل العائدات النفطية ، أن تتوصل ، في غضون سنوات قليلة ، إلى إنتاج يعادل انتاج فرنسا من الفولاذ . كما قامت بشراء محطات نووية لتعد البلاد لمرحلة ما بعد الثروة النفطية . وبانتظار هذا « المستقبل السعيد » عملت الحكومة على تحسين أوضاع الطبقات الفقيرة عن طريق تخفيض نسبة الأمية والرعاية الصحية . وقد شهدت إيران في السنوات الأخيرة من حكم الشاه ، معدل نمو سنوي يتراوح بين (١٠) و (١٢ ٪) ، وقد أتاح الانفتاح على الرساميل والتكنولوجيا الغربية أن يزيد وتيرة التصنيع في بلد وضع ، على هذا الصعيد ، أهدافاً وبرامج طموحة . ولذلك شاعت أخبار العجز والفشل علانية منذ عام (١٩٧٦) . ولكن البلد لا يختلف على هذا الصعيد عن جيرانه الذين لا يملكون ، في المقابل ، إنتاجاً زراعياً كالانتاج الزراعي الايراني ، ولا الحد الأدنى من القاعدة الصناعية التي انطلقت

منها إيران (نحو ١٦٠ ألف مصنع عام ١٩٦٩ ، أي قبل تعاظم الثورة النفطية) ، ولا العدد الذي تمتلكه من العمال المختصين .

أما القوة العسكرية الايرانية فهي على قدر أكبر من الأهمية . وقد اقترن تطور هذه القوات ، وبشكل ملحوظ ، بانصباب الدبلوماسية الايرانية على نظام الخليج الفرعي . فقد بلغت مشترياتها من العتاد العسكري ، من الولايات المتحدة وحدها ، نحو (١٥) مليار دولار أميركي بين (١٩٧١) و (١٩٧٧) [أي بمعدل ٢,٢ مليار في السنة الواحدة] . ويبرز التفوق العسكري الايراني في كافة الميادين . فالتفوق في ميدان الطيران نوعي (يبدو أن الايرانيين قد وفروا أفضل تدريب لطياريهم) وكمي . وليس بإمكاننا أن نقارن ما تعانيه من نقص في اليد العاملة المتخصصة بما تعانيه المملكة السعودية مثلاً . وكان بعض المراقبين الأميركيين يرى ان الطيران الايراني أكثر فعالية من الطيران الباكستاني وأكثر تنظيماً من الطيران الاسرائيلي . وتتألف هذه القوة من (٨٢) ألف رجل و (٣٠٠) طائرة حديثة كما تسلمت سنة (١٩٧٨) (٢٠٠ طائرة أخرى) ، منها (١٦٥) طائرة فانتوم طراز (F 4 E) و (٨٠) طائرة من طراز (F 14) وهي أكثر الطائرات تطوراً في المنطقة التي تمتد من أثيوبيا وحتى أستراليا . ونضيف إليها (١٥٠) طائرة من طراز (F 5 E) , وهي افضل طائرات الاغارة على المواقع الارضية ، وعدة طائرات من طراز اوريون (P 3) ، وهي أفضل الطائرات الكاشفة للغواصات . هذا ويملك الجيش الايراني (٢٤٧) طوافة وينتظر وصول (٣٣٠) طوافة أخرى . وهو مزود ، منذ عام (١٩٧٨ - ١٩٧٩) ، بـ (٣٠٠) طوافة من طراز بيل (214 A) التي تتسع لستة عشر جندياً .

وليست البحرية الايرانية على قدر أقل من الأهمية . وقد تكون هذه القوة هي إحدى أهم الدلائل على الاهتمام الذي كانت توليه طهران للخليج وللمحيط الهندي، وقد اختير ميناء شاه بهار على مدخل خليج عمان كمركز بحري رئيسي . تتألف القوة البحرية الايرانية من (٢٠) ألف رجل، مزودين بـ

(٦١) سفينة حربية منها (٣) مدمرات ، (٨) حراقات ، (١٤) خافرة ، و(٢٥) طراداً . وقد عقدت الحكومة الايرانية المزيد من الصفقات، أهمها صفقة شراء أربع مدمرات على الأقل من طراز «سبروانس»، وهي أحدث المدمرات وأفضلها على الاطلاق ، و (٣) غواصات من طراز تانغ ، كما درست حكومة الشاه إمكانية شراء حاملة طائرات .

قد يكون هذا التطور الاستعراضي ، في سلاح الطيران وسلاح البحرية الايرانيين أكثر الدلالات وضوحاً على توجه الاستراتيجية الايرانية نحو الخارج (الاستراتيجية الهجومية) . فلم تشهد القوات البرية مثل هذه المشاريع الطموحة من قبل وظلت تعتمد ، إلى حد بعيد ، على المدربين الأميركيين في استخدام الأسلحة التي زودت بها . ولكن هذا لا يعني إنها ضعيفة . فهي تتألف من (٢٠٠) ألف جندي (مقابل ١٤٠ ألف جندي للعراق ، و (٤٠) ألف جندي للمملكة السعودية)، وتمتلك نحو (١٤٠٠) دبابة (الجيش العراقي يمتلك نفس هذا العدد) . إلا ان ما يميزها عن هذا الأخير ، إنها تنتظر وصول (١٤٨٠) دبابة من طراز تشفتن و (٢٥٠) دبابة خفيفة من طراز سكوربيون . وتعتبر دبابة تشفتن إنها أفضل الدبابات التي تمتلكها جيوش منطقة المحيط الهندي ، كما تمتاز دبابة سكوربيون بحركيتها الممتازة مهما كانت طبيعة الأرض [٣٧] .

وتضيف إيران بعداً مستقبلياً لهذا التفوق ، مع بروز احتمالات في جدية التوصل إلى المستوى النووي (ورغبة أكيدة في التوصل إلى امتلاك السلاح النووي ، بعد تجربة القنبلة النووية الهندية) . ولا شك في أن هذا التفوق حقيقة فعلية : فهي تمتلك قدرة رادعة ، فعلية ، أكدتها ميوعة ردود الفعل التي أثيرت بعد احتلالها للجزر أو قبول العراق بتسوية عام (١٩٧٥) التي وقعت في الجزائر . ومن المتوقع أن تحافظ على هذا التفوق (إن لم يتعاظم) ، نظراً لعدد سكانها الذي يبلغ ثلاثة أضعاف عدد سكان العراق (وسبعة أضعاف عدد سكان

السعودية) ونظراً لموقعها العالمي ، كثاني دولة مصدرة للنفط ، وثاني أكبر الدول على صعيد الاحتياطي الوطني من الغاز .

إن حقل نشاط الشاه الدبلوماسي كان يشمل الخليج والضفاف العربية . وضمن هذا المنظور ، اتبعت ايران ، إزاء دول الخليج العربية ، سياسة بالغة التعقيد تقوم على بسط هيمنتها : على النظام الفرعي . وتعتقد طهران انها تستطيع أن تحيد بغداد وان ترهب العواصم الأخرى عن طريق الردع العسكري . وليس التدخل العسكري في عمان سوى الدليل على أن الحفاظ على الوضع القائم للأمور يتم ، في المنظور الايراني ، عبر التدخل المحتمل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . ويبدو أن المملكة العربية السعودية هي المستهدفة مباشرة من هذا الاحراج المقرون بعروض إيرانية ، مثمرة أحياناً ، باتجاه الامارات العربية التي تسعى للابتعاد بعض الشيء عن الرياض . ويبدو أن هذه السياسة قد أثمرت في دبي حيث وجد الشاه حليفاً أكيداً ، وفي عمان حيث كانت الأسرة المالكة تبدي الكثير من التحفظ إزاء السعوديين ، وفي الكويت ، وهي الوحيدة من بين هذه الدول ، التي تتوفر لها إمكانيات انتهاج سياسة مستقلة عن الرياض . وكي يمتلك حرية التصرف المطلقة في الخليج ، سعى الشاه ، الذي وعى أهمية القوة السعودية ، لحرف انظارها نحو اليمنين والبحر الأحمر حيث لا سطوة له .

سعى الشاه بدل أن يواجه السعوديين ، لدفعهم نحو موقع ثانوي في النظام الفرعي ، بمحاربته ، قدر المستطاع ، للنفوذ الذي يمارسونه على الامارات الصغيرة في شبه الجزيرة [٣٨] ، إلا ان هذا النفوذ لا يتضاءل ولا يلغى بهذه السهولة . فهو يستمد جذوره ، كما حاولنا أن نقول في الفصل السابق ، من الخلفية التاريخية أكثر مما يستمدها من ظرف تاريخي معين . هذا بالاضافة إلى الآثار السلبية التي خلفتها الأخطاء الايرانية في البحرين وفي قضية الجزر . فهذه

الامارات تقع في الحقيقة ، في نقطة التقاء نظامين فرعيين تراتبيين : شبه الجزيرة ، من جهة ، حيث الغلبة للرياض ، والخليج من الجهة الثانية حيث كانت إيران تبسط هيمنتها . وهي في معرض استقطابها إلى إحدى الجهتين ، تسعى ، باستمرار ، لايجاد تسوية ما . وهنا تبرز أهمية الرياض على هذا الصعيد ، فهي تتميز عن العراق وإيران ، بمشاركتها في النظامين الفرعيين في آن معاً ، مما يعطيها إمكانية أكبر على المناورة ، هذا بالاضافة إلى موقعها الممتاز في منظمة الأوبيك . ولكن ليس باستطاعة الرياض أن تقاوم الهيمنة الايرانية عن طريق المواجهة المباشرة ، نظراً لميزان القوى الغالب ، اليوم ، في الخليج . ويبدو أن الرياض لا تنجح إلا في الأهداف الوسيطة التي تسعى لتحقيقها داخل النظام الفرعي كي تحد من سطوة الهيمنة الايرانية ، وتحافظ على تضامن شبه جزيروي يكون في صالحها ، وكي تعمل أيضاً ، على تحييد العراق .

ب ـ المعسكر العربي :

ثمة دولتان تدعيان زعامة معسكر دول الخليج العربية : العراق من جهة ، والمملكة العربية السعودية من الجهة الأخرى . للوهلة الأولى ، يبدو ، من المتوقع ، أن تنتزع الرياض هذه الزعامة بسهولة ، بسبب من طبيعة نظام حكمها الملكي ، والخيارات الدولية والجوار المباشر ، التي تقرب بين الامارات العربية وبينها أكثر من بغداد . هذا بالاضافة إلى المنفذ الواسع الذي تمتلكه على الخليج (والذي يحسدها عليه العراق الذي لا يملك سوى نافذة ضيقة بين إيران والكويت) والاستقرار السياسي وتجانس السكان . كانت العراق قد شهدت سلسلة من الانقلابات العسكرية كما خاضت نزاعين ساهما بشل حركتها إلى حد بعيد : نزاع العرب مع الأكراد الذي اتخذ شكل حرب أهلية طويلة الأمد ، ونزاع بين السنة الذين يسيطرون على السلطة والشيعة الذين تمّ استبعادهم شيئاً فشيئاً منها . كما أدى بروز حزب شيوعي قوي إلى نشوب حرب أهلية دموية .

أما الوضع الاقليمي فهو يساهم أيضاً في ترجيح الموازين لصالح الرياض : فالعراق خاض نزاعات سياسية محتدمة مع سورية في الغرب ومع إيران في الشرق . وقد ساهم سابقاً في فتح جبهة جديدة عبر نوايا توسعية هدفت إلى إلحاق الكويت وأدت إلى مواجهات عسكرية متقطعة على الحدود العراقية الكويتية . وكانت المملكة السعودية ، في المقابل تفيد ، منذ انتهاء حرب اليمن ، من وضع إقليمي يسوده الهدوء .

ولكن ليس باستطاعتنا أن نستنتج ، من مجموع هذه العوامل ، الحقيقية ، بأن الرياض قد نجحت في استبعاد العراق من الصراع الدائر حول زعامة المعسكر العربي في الخليج . فثمة عوامل أخرى تجعل منه منافساً رئيسياً لها : أ) نذكر أولاً إن العراق بلد متقدم ، نسبياً ويصنف في عداد كبريات الدول المصدرة للنفط وله من ثمار العائدات ، ما لجيرانه . ويتميز علاوة على ذلك ، بعدم اعتماده كلياً ، على الذهب الأسود ، وبامتلاكه لانتاج زراعي جيد ، ونشاط صناعي لا بأس به . ب) وبشكل أوسع ، يتمتع العراق بتراث فكري وثقافي يلفت أنظار الانتلجنسيا العربية في الخليج ، وتضعه في صف العواصم الثقافية الأخرى كالقاهرة وبيروت . فكم من الضباط ، تابعوا الدروس العسكرية في المعاهد العسكرية العراقية وكم من المثقفين تخرجوا من جامعة البصرة ؟ ج) يقترن هذا التراث الثقافي بتراث سياسي لا تعرفه أي دولة من دول شبه الجزيرة . فقد كانت بغداد ، في عهد الملكية ، محور السياسة البريطانية في المنطقة . وبعد عام (١٩٥٨) ، سوف يتبنى العراق بشكل عام ، خطاً وطنياً جذرياً ، يغلب عليه الطابع العراقي في عهد اللواء قاسم ، وأكثر انفتاحاً على القومية العربية فيما بعد . وقد ترجم هذا الموقف الشامل بمواقف سياسية كانت ذات أثر كبير على أكثر العناصر تنوراً في مجتمع شبه الجزيرة ، وبشكل خاص ، أولئك الذين يشعرون بالهوة التي تفصل بين أفكارهم أو حتى فرص ارتقائهم الاجتماعي المحتمل ، والقواعد الضمنية للعبة القبلية التقليدية

السائدة في مختلف الامارات . وقد برزت هذه المواقف في ثلاثة ميادين . الأول ، وهو ميدان استقلال البلاد الاقتصادي حيث كانت العراق ، عام (١٩٦٠) وعام (١٩٧٢) ، أول دولة في المنطقة تخوض تجربة تأميم المصالح النفطية الأجنبية ، والممتلكات التي خلفها الاستعمار . والميدان الثاني يتعلق بالنوايا الايرانية في أن تكون « شرطي الخليج » وبنواياها التوسعية . فقد أعلن العراق ، على هذا الصعيد ، أكثر المواقف جذرية التي وصلت به مراراً إلى حد المواجهة العسكرية الشاملة مع قوات الشاه . أما في إطار النزاع العربي الاسرائيلي فباستطاعة العراق أن يكون حازماً ، سواء كان ذلك لقناعة منه أم لمجرد كون الوضع الجغرافي للبلاد يجعله بعيداً عن المواجهة المباشرة ، في رفضه لمبادرات التسوية واتفاقية جنيف أو مقررات الأمم المتحدة . والعراق أبعد ما يكون عن إخفاء هذا الموقف الجذري ، القومي المعادي للأمبريالية ، حتى (ويقول البعض : خاصة) عندما يتناقض سلوكه الفعلي معه . كما عمدت الأذاعة العراقية إلى بث برامج خاصة موجهة « لشعب شبه الجزيرة العربية » . ويجد المعارضون السعوديون ، أو الكويتيون أو البحرانيون ، في بغداد ملجأ ومنها يستطيعون نشر آرائهم ومواقفهم . د) ذلك ان العراق ، الذي يملك قوة عسكرية لا يستهان بها ، يقوم في المنطقة بتحرك دبلوماسي ناشط رغم (وحتى بسبب) عزلته الجغرافية السياسية . أما عسكرياً ، فلا زال العراق ، حتى اللحظة الراهنة ، أقوى الدول العربية في الخليج . وبعكس جيوش الدول الأخرى في شبه الجزيرة ، ليس الجيش العراقي حديث التكون . فقد كانت القوة الجوية العراقية تتألف عام (١٩٧٨ ـ ١٩٧٩) ، من (٣٠٠) طائرة حربية و (١٥٠) طوافة . وكان سلاح البحرية العراقي يتألف من (٢٨) سفينة . أما القوات البرية فيبلغ عديدها (١٨٠) الف جندي مزودين بعدد كبير من الدبابات (١٤٠٠) والسيارات المصفحة (١٦٠٠) . كما استقطبت المعاهد العسكرية العراقية عدداً من الضباط العرب الذي يلتحقون بها لانهاء تدريبهم .
هـ) تقترن هذه القدرة العسكرية بنشاط دبلوماسي واسع باتجاه بلدان الخليج

العربية . وقد استبدل العراق ، مؤخراً ، مواقفه المتصلبة التي سببت له بعض الفشل في السابق بدبلوماسية مناورة تكتيكية . فقد قللت بغداد من علاقاتها بالحركات الثورية بهدف تحسين صلاتها مع امارات الخليج التي كانت تثير بعض المخاوف المبررة لدى العراق . وفي عام (١٩٧٥) وبعد الاتفاقية الحدودية مع ايران ، شهدت العلاقات بين بغداد والرياض فترة تحسن . ومنذ آذار ـ مارس (١٩٧٥) ، تخلت بغداد عن انتقاداتها اللاذعة إزاء الملكيات المجاورة وباتت تستخدم تعابير أقل عداوة وإن كانت تتسم بنفس النبرة الحازمة . في حزيران يونيو (١٩٧٥) زار الأمير فهد بغداد ، وفي نيسان ـ أبريل قام صدام حسين برد الزيارة واكد ، في المؤتمر الصحافي الذي عقده في جدة ، على تمسكه باحترام قاعدة عدم التدخل آنذاك في الشؤون الداخلية لبلد مجاور وعلى انه لا يعارض تحسن العلاقات بين حليفه في عدن ومنافسه في الرياض .

إذا كان العراق قد سلك طريق الاعتدال ، مجازفاً بسمعته كدولة « متصلبة » ، فلأن الحكومة العراقية قد ارتأت ، على الأرجح ، أن هذا الموقف هو الذي يتلاءم مع طبيعة المرحلة . وبالفعل ، فقد كانت امارات الخليج تميل إلى توثيق الصلات العربية فيما بينها ، إزاء النوايا الايرانية (التي برزت إبان أزمة البحرين ، وشط العرب ، وجزر أبو موسى وطمب ، وعمان) . وكانت المملكة السعودية هي المرشح الطبيعي لتزعم هذه الجبهة . وإذا كان العراق قد دخل كطرف في المنافسة ، إزاء الطابع المستجد ، والمحدود عسكرياً ، للقوة السعودية ، فبسبب موقف المملكة ، غير المستحب ، في إطار منظمة الأوبيك ، وبشكل خاص نظراً للمخاوف التي تغذيها الامارات إزاء الشقيق الأكبر السعودي ، والتي أوردناها في الفصل السابق . وإذا ما كانت هذه الامارات تقبل بالوجود العراقي (كما يذهب بعضها إلى تشجيع هذا الوجود) فذلك لأن الثنائي الايراني ـ السعودي قد يكلفها استقلالها في حال اتفاق هذين « الكبيرين » على تقسيم المنطقة ، فيما بينهما إلى مناطق نفوذ خاص ، فتتحقق

أمنيات الشاه . إن دخول العراق من شأنه أن يعزز المعسكر العربي ، وأن يجبر السعودية على إيقاف عملية بسط هيمنتها على الامارات ، كي لا تمنح العراق أو إيران أي مبرر للتدخل ، وبدفعها إلى مواقف أكثر تصلباً إزاء جارتها الايرانية .

مع ذلك ، ظهر أنه ليس بمقدور العراق أن يتخطى موقع المنافس ، إلى هذا الحد أم ذاك . ومع تعاظم القوة العسكرية السعودية ، والآثار الايجابية التي انعكست عليها في أعقاب حرب أكتوبر ـ تشرين أول (١٩٧٣) والدعم الذي تتلقاه من القاهرة ومراكش ومنظمة التحرير الفلسطينية ، والهوية السياسية لأنظمة دول شبه الجزيرة التي تطل على الخليج ، والمخاوف المشتركة إزاء الاتحاد السوفياتي ، مع كل هذه العوامل بدا ان الرياض مهيأة ، أكثر من بغداد ، لقيادة المعسكر العربي في الخليج . ولكن لا بد من تحمل كلفة هذه الزعامة . فقد ذهب العراق ، إلى حد خوض نزاع مسلح مع قوات الشاه . أما المعارضة السعودية للشاه ، وإن كانت معارضة جدية ، فقد كانت معارضة مقنّعة . وبتعزيز موقعها في شبه الجزيرة ، تزيد الرياض من حجم نفوذها في الخليج . وكي يكون باستطاعتها أن تلعب دور زعيم المعسكر العربي ، من غير منازع ، فعليها أن تبرهن عن احترامها لسيادة الدول المجاورة الصغيرة وعن قدرتها على مواجهة الدولة القوية التي تقع في الجهة الأخرى من الخليج .

٢ ـ الاستراتيجية السعودية

أ ـ عناصر مساعدة

ـ قد يكون ضعف الدول المنافسة هو السبب في امتلاك السعودية لهذه العناصر ، فالعراق يعاني من العزلة ، بعض الشيء ، في المنطقة ، وتضعفه الخلافات الداخلية وتوتر علاقاته مع الدول المجاورة ، ايران وسورية والكويت ، وعليه أن يبذل الكثير من الجهود داخل البلاد وعلى حدودها . أما

ايران ، فأمامها الكثير من العقبات : تمايزاتها العميقة مع وحدات النظام الفرعي الأخرى . فهي تعتبر منشقة عن السنة الرسمية بسبب من الطابع الشيعي السائد فيها ، كما تساهم اللغة والثقافة الفارسية في إبعادها عن الحضارة العربية المشتركة بين الدول الأخرى . هذا وكانت ايران تواجه عقبة رئيسية اخرى : فهي دولة آسيوية ، بالفعل ، وقد تتعرض لمخاطر جدية عبر غالبية مناطقها الحدودية . وهي معرضة شأنها شأن كل الدول المحاذية للاتحاد السوفياتي ، لخطر بديهي يزيد من خطورته انتماؤها انذاك لحلف السنتو أكثر مما يخفف من وطأته . وفي الشرق ، تشارك ايران في ميزان القوى الغالب في النظام الفرعي لشبه القارة الهندية . وهي لا تتمتع ، على هذا الصعيد ، بموقع بالغ القوة ، بسبب الانقسامات الداخلية والهزائم العسكرية التي تضعف حليفها الباكستاني ، وبسبب التقارب بين افغانستان وموسكو ، ورجحان ميزان القوى ، الذي تدعمه هذه الأخيرة ، الى هذا الحد أم ذاك ، لصالح « العملاق » الهندي بنسبة (٨/١) .

ـ والمملكة السعودية « قوة نفطية عظمى » حقيقة . والحال ان بغداد وطهران تستهلكان كل عائداتها ، أما الرياض فقدحققت(٢٠) مليار دولار من الفائضات في عام (١٩٧٥) ، و(٢٥) مليار في عام (١٩٧٦) ، مما يجعل منها ، علاوة على ذلك ، « قوة مالية عظمى » . لقد انفق العراق وايران الكثير من الأموال ووظفا الكثير منها وهما بحاجة لقروض ، بما في ذلك القروض السعودية . فامكانيات هاتين الدولتين لا تسمح لهما بالتبذير ، بينما تستطيع الرياض ان تفعل ذلك بسهولة أكبر ، ويشير كامبل ، إلى أنه مهما بلغ طموح مشاريع التنمية السعودية ، فليس هنالك ما يعيقها سوى استغراق تحقيقها مدة أطول بقليل [٣٩] .

ـ ولكن باستطاعتنا أن نتساءل ، مع كامبل أيضاً ، حول المردود السلبي على نحو ما ، للترسانة العسكرية الايرانية . يعتقد هذا المؤلف أن تشكيل مثل

هذه « الترسانة » أدى الى اثارة نوعين من ردود الفعل التي الغت جزءاً من الايجابيات الناجمة عنها : دفع العراق الى رفع عجلة التسلح من الاتحاد السوفياتي الحريص على التوازن القائم وإثارة رد فعل عربي أوسع تشعر ، من خلاله ، المملكة السعودية ومصر وبعض الدول العربية الأخرى ، بضرورة الاتحاد وتعزيز مواقعها من أجل مواجهة الامبريالية الايرانية . ولا يمكن الفصل بين هذين الردين . ولكن الثاني يتميز بزجه للمجموعة العربية بمجملها في اطار نزاع داخلي في النظام الفرعي . وفي مثل هذا الوضع ، وباعتبار مدى التأييد الذي كانت كل من الرياض وبغداد تتمعان به في العالم العربي اليوم ، كل شيء يدفع بنا للاعتقاد بأن أولى هاتين العاصمتين هي المؤهلة بوضوح لقيادة مثل هذا التجمع .

ـ هذا بالاضافة الى اننا نشارك المؤلف وجهة نظره حول استقرار نظام الحكم . وفي هذا السياق ، لا يزال العراق يحمل عبء تاريخ طويل من الانقلابات العسكرية وذكريات الحروب الأهلية الحية . وإذا ما عمدنا إلى اجراء المقارنة بين ايران والمملكة هل السعودية كان بالامكان أن نخلص الى استقرار نظام الحكم في ايران ؟ إن التوصل الى مثل هذا الاستنتاج يتناسى برأينا عاملين مهمين ، كان كامبل قد أشار إلى انهما في صالح السعودية . فمن جهة ، حافظت السلطة السعودية على طابع جماعي مميز ، يضمن لها الارتكاز على قاعدة قبلية ثابتة ، بينما لم تؤد اوتوقراطية الشاه الى تكون مؤسسات سياسية ثابتة . لذلك كان من المتوقع أن يخلف اختفاء الشاه تبعات أعمق من التبعات التي أثارها موت الملك فيصل ، المفاجيء والعنيف . لقد برهن نظام الحكم السعودي ، بعد موت الملك عبد العزيز وعزل سعود واغتيال فيصل ، على قدرة مدهشة على التكيف مع الحدث ، لم تمتلكها سلطة طهران الامبراطورية . ولم يفقد النظام السعودي من الجهة الثانية ، الصلة بالشعب ، ولا بالأوساط التقليدية التي يتقرب منها باستمرار عبر سياسة مرنة من التحالفات التي تقوم على

الزواج ، أو التعيينات أو الهدايا ، كما لم تفقد السلطة السعودية الصلة بالجيل الجديد الذي يتابع دراسته في الخارج على نفقة الحكومة ليعود بعد ذلك ويحتل موقعه في ادارة هي في أمس الحاجة للمستخدمين المتخصصين . يبدو ان هذا الواقع لا ينطبق على الوضع الايراني ، حيث لم تتمتع السلطة بقاعدة شعبية ثابتة وعانى نظام الحكم فيها من حداثة وعدم ثبات الشرعية التي يقوم عليها ومن معارضة جذرية ومنظمة . وعلى وجه التخصيص ، باستطاعتنا أن نقول ان القاعدة الدينية النافذة في البلدان الاسلامية ، تظل هي احدى الأوراق الرابحة الرئيسية في يد الأسرة المالكة السعودية بينما كانت خطراً جدياً على سلطة آل بهلوي . ونشير أخيراً إلى أنه قبل عائلة بهلوي كانت بلاد فارس ذات شأن ولكن المملكة العربية السعودية ما كانت لتقوم على الاطلاق لولا وجود آل سعود .

ب ـ حذر وتكتم

كيف كان موقف الرياض ازاء الدولتين القويتين الأخريين في النظام الفرعي : ايران والعراق ؟ كانت التقارير الأميركية ، تقول ، ان تنافسها مع الأولى ليس سوى تنافس وهمي وأن مخاوفها ازاء الثانية هي مخاوف حقيقية . ومع ذلك بامكاننا أن نتساءل حول صحة هذه التقارير التي تعتمد على التصريحات السعودية العلنية التي تسعى بدورها ، الى عدم التعرض ، صراحة ، للعلاقات الايرانية الأميركية وحث واشنطن على الدفاع عن المملكة بتلويحها بخطر الفزاعة الشيوعية عبر « الاداة العراقية » . ولكن تناول هذه المسألة بتحليل أعمق يتيح لنا أن نتبين لعبة توازن على قدر معين من المرونة بين العاصمتين اللتين ساهمتا في معرض التنازع فيما بينهما ، في توسيع هامش المناورة السعودي .

ـ لقد أفادت الرياض ، والى حد بعيد ، من النزاع العراقي الايراني ، الذي كانت تغذيه مسألة شط العرب وثورة الأكراد . لقد أدى هذا النزاع الى

ابطال نشاط هاتين العاصمتين في مناطق الخليج الأخرى حيث كانت الامارات تخشى انتصارا للسياسة التوسعية الايرانية كما تخشى انتصار النظام الحزبي في بغداد . واستطاعت الرياض أن تعزز مواقعها في ظل هذه المخاوف نفسها .

هكذا يبدو طبيعياً، أن تجد الرياض في الاتفاقية العراقية الايرانية التي وقعت في آذار ـ مارس (١٩٧٥) ، تهديداً مباشراً لها . ليس اذن من قبيل المصادفة أن يتم توقيع هذه الاتفاقية في الجزائر ، وبعد توسط الرئيس بومدين وفي اطار أحد اجتماعات الأوبيك ، حيث اتخذت هذه البلدان الثلاثة موقفاً مشتركاً ، ومعادياً لموقف الرياض حول مسألة الأسعار . لقد رحب المسؤولون السعوديون بهذه الاتفاقية على الرغم من عدم ثقتهم بفعاليتها ولم يفعلوا شيئاً ، على هذا الصعيد، لتأدية الدور الذي يلعبونه، عادة، « كوسطاء بين البلدان الشقيقة » [٤٢] .

ـ ومهما يكن الموقف العراقي أو الايراني ، فإن الرياض ، التي كانت تعي الأخطار التي تتهددها ، اتبعت قاعدة عامة ، وشبه مطلقة ، تقوم على تجنب توجيه الانتقادات لإحدى هاتين الدولتين . وينطبق هذا الأمر على طريقة التعامل بين السعودية والعراق . فقد كانت الرياض دائماً ، تتجنب الرد على الحملات التي كانت تشنها بغداد عبر الحملات الصحفية اليومية . ورغم الخطر الذي مثله الدعم العراقي للحركات المعادية للسعودية في الخليج وفي اليمنين خاصة ، يندر أن نجد في تصريح سعودي أي انتقاد لهذه التدخلات أو حتى أي اشارة صريحة اليها [٤٣] .

وظهرت سياسة المهادنة هذه بشكل أوضح في اسلوب التعامل مع ايران . فلم تلجأ المملكة السعودية ، في معرض الدفاع عن استقلال البحرين ، إلى توجيه أي انتقاد علني للأطماع الايرانية في الجزيرة . كما استقبل خبر احتلال الجزر الثلاث في عام (١٩٧١) ، بصمت سعودي مطلق : ولم يصدر عن الرياض أي تعليق . ورغم تشدد الرياض في معارضة التدخل الايراني في

عمان ، لم يصدر عن الأوساط السعودية أي تصريح حتى لتكذيب أقوال الشاه حول المسألة . إن هذا التكتم السعودي كان يتناقض ، ليس مع حدة الحملات التي تشنها الاذاعة العراقية وحسب ، بل أيضاً ، وبشكل خاص ، مع تصريحات الشاه الاستفزازية والمتعالية . فمنذ عام (١٩٦٨) ، ندر ألا نجد في مقابلة تجرى مع الشاه أو في تصريح له ، انتقاداً ، صريحاً أو ضمنياً ، للموقف السعودي . ولكن الرياض لم تلجأ الى الرد ، علانية على الأقل . ولم تخرجها الاستفزازات عن صمتها الذي من شأنه أن يسيء إلى سمعتها .

ـ وأكثر من ذلك ، بدت الرياض مستعدة لأن تقدم بعض التنازلات لايران في كل المجالات باستثناء تدعيم ميزان القوى المحلي في الخليج . فقد كان تعيين الحدود الاقليمية بين البلدين لصالح طهران ، وساهم الصمت السعودي في اضفاء « الشرعية » على الاحتلال الايراني للجزر الثلاث . هذا ، ويبدو أن الرياض قد رضخت ، أمام نجاح ايران في اقامة صلات وثيقة ، لم تكن موجودة من قبل ، مع بعض البلدان العربية خارج الخليج : مصر وسورية والأردن والمغرب . ولم يتم التدخل لصالح الصومال ، على ما يبدو ، الا بقرار مسبق بينما لم تكن ايران قد أبدت بعد أي اهتمام خاص بالقرن الأفريقي .

ج - رفض النظام الفرعي

ليس من العسير أن نتبين خلف هذا التكتم السعودي ، وهذه « المهادنة » ، موقف استبعاد شامل : استبعاد للنظام الفرعي كبؤرة انخراط ، واستبعاد لوجود ميزان قوى خاص ، وينم هذا الموقف عن اعتراف الرياض بموقعها الضعيف في الخليج . ومع ذلك اتخذ هذا الاستبعاد اشكالا اظهرت حرص الرياض الدائم على عدم التعرض ، صراحة ، لجاراتها وخاصة ايران .

ـ ان احد اشكال هذا الاستبعاد يقوم على اقتراح بنى بديلة للتفاعل . شددت السعودية على وجود مجموعة شبه جزيرية أكثر مما ركزت على الروابط

التي تقربها من امارات الخليج . فهذه مدعوة لأن تدعم ، على الطريقة السعودية ، تطور الجمهورية العربية اليمنية أو تتقرب من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . أما عمان ، فقد عانت ، من جهتها ، من موقف الرياض منها بسبب العلاقات الوثيقة التي كانت تربطها بطهران والتي ساهمت في أبعادها عن دول شبه الجزيرة الأخرى : عن الامارات العربية المتحدة التي تخوض معها نزاعاً حدودياً قديماً ، وعن المملكة السعودية التي ساندت « الأمامة » والتي ما زالت تغذي أطماعها الاقليمية إزاء السلطنة ، وعن بلدان الخليج التي لم تمنحها الدعم الكافي في صراعها مع ثوار ظفار ، وعن اليمن الجنوبي ، بشكل خاص ، الذي يساند هؤلاء . كانت الرياض ، في المقابل ، تشجع قيام روابط وثيقة بين إمارات الخليج النفطية واليمنين ، وكانت تسعى لربط هذه الدول بسياستها شبه الجزيروية وحتى في مشاريعها التي تستهدف الجهة الأخرى من البحر الأحمر .

كانت الرياض ، من ناحية ثانية ، تتخذ موقفاً مؤيداً للتجمعات العربية ، التي تستبعد ايران ، في منطقة الخليج ، بما في ذلك المشاريع التي تحظى بتأييد العراق. وكانت تستخدم هذا الاطار، بمرونة بالغة ، دون أن تصل كالحكومة العراقية، إلى حد اعطائه طابع المعاداة لايران . هكذا نجد المملكة تشارك في كل اللقاءات والمشاريع التي تتحرك في حدود هذا الاطار ، مع حرصها الدائم على التأكيد بأن هذه التجمعات ليست موجهة ضد طهران .

أما فيما يتعلق بالعلاقات التي تقيمها المملكة مع ايران ، فهي تصنف ، باستمرار ، في اطار الصلات القائمة بين البلدان الإسلامية ، وهو الموقف الذي يتيح الغاء مشاريع الاندماج المحلي التي كان الشاه يقترحها ، لصالح التضامن الذي يحفظ مرونة الروابط وتعدد اللاعبين . وبشكل أدق ، سعت الرياض

لموازنة النفوذ الايراني بعلاقة طويلة ودائمة بالباكستان ، التي تعززت مواقعها منذ قيام حكومة عسكرية فيها ، ذات اتجاهات اسلامية متزمتة [٤٤] .

ـ وقام الشكل الآخر للاستبعاد على الوقوف ، بحزم ولكن بتكتم ، ضد أي مشروع اندماج داخل النظام الفرعي ، وهو الشعار المركزي الذي رفعته السعودية منذ رحيل القوات البريطانية . وكانت هذه القوات ، قد خلفت ، بعد رحيلها ، « فراغاً » لا بد من ملئه . لذلك اقترحت طهران أن يصار إلى ملء هذا الفراغ من خلال التعاون المشترك ، وحتى من خلال معاهدة أمن مشترك بين البلدان المشاطئة . وباستطاعتنا أن نفهم بوضوح طبيعة الموقف الايراني حول هذا الموضوع : فهي كانت تسعى لانتزاع الشرعية الضرورية التي تتيح لها الاضطلاع بدور « شرطي الخليج » بحرية تامة ، عبر اتفاقيات التعاون ، حيث يكون وزنها العسكري هو المحدد . ويصبح بامكانها عبر مثل هذه الاتفاقيات ، أن تتخطى الانقسام بين عرب وفرس ، فتردم الثغرة الأساسية في استراتيجيتها [٤٥] . هذا بالاضافة الى المكاسب الكبيرة التي توفرها هذه الاتفاقيات على الصعيد الاقتصادي أو السياسي (مثلاً بعض الاستثمارات السعودية أو الكويتية في ايران) ، وتكون هذه المكاسب ، على نحو ما ، الثمن الذي تدفعه الملكيات العربية مقابل الحماية التي توفرها لها قوات الشاه . ولذلك يعمل هذا الأخير على التذكير دائماً بقلقه الشديد إزاء « هشاشة نظام الحكم السعودي » والأنظمة المجاورة . وكانت طهران تحظى ، في هذه الخطوات بدعم واشنطن العلني . ولقد عبر جوزف سيسكو ، عن هذا الموقف تكراراً أمام الكونغرس . ولا يبدو أن فشل المشروع الايراني قد أخمد الأمل الأميركي بقيام « تجمع اقليمي يتولى حماية نفسه ، إلا في حال التعرض لهجوم نووي » .

كانت الرياض لا تؤكد ، علناً ، معارضتها لهذه المشاريع ، ولكنها حاولت ، عبر الامارات ، أن تضع العراقيل المتتالية أمام مثل هذه المبادرات . فلم تنعقد قمة رؤساء دول الخليج ، رغم الدعوة اليها بالحاح ، بينما كانت

الدبلوماسية السعودية تعرقل اللقاءات على المستوى الوزاري . واعتبرت مسألة اشتراك العراق أو عدم اشتراكه كقضية تمهيدية ، وكذلك حرب ظفار . وكان يزيد من تعقيد الأمور ، التباين في سياسة البلدين النفطية والعداء الذي أعقبه ، بعد لقاء الدوحة ، بشكل خاص ، في كانون الأول ـ ديسمبر (١٩٧٦) . وخلال عام (١٩٧٧) ، ومع تبدل الطاقم الحكومي في واشنطن وفشل عدة اجتماعات تحضيرية ، عادت طهران الى نغمة الاصرار على دور ايران ، وعادت الى محاولاتها التي تهدف إلى ضمان بعض الامتيازات المحددة عبر عقد اتفاقيات ثنائية . ونحن لا نرى في الاتفاقية المعقودة عام(١٩٧٧)بين ايران وعمان حول مضيق (هرمز) ، أي دلالة على تقدم التعاون المتعدد الأطراف ، بل نجد فيها دلالة على فشل هذا التعاون واستبداله ، في السياسة الايرانية ، بقاعدة تقليدية هي قاعدة الروابط بين بلد معين وبلد اخر [٤٦] . ثمة اجماع في المنطقة على التأكيد بأن الرياض قد لعبت دوراً مركزياً في اجهاض المشروع بمجمله . هذا على الأقل ، ما كان رأي الشاه في نهاية المطاف [٤٧] .

ثانياً ـ سقوط الشاه وانعكاساته .

في (١٦) كانون الثاني ـ يناير (١٩٧٩) ، غادر الشاه طهران الى الخارج وفي أول شباط ـ فبراير وصل آية الله روح الله الخميني إلى طهران . وفي الحادي عشر من الشهر نفسه انهارت حكومة بختيار التي كانت تسعى للحفاظ على شرعية تخطاها الملايين من المتظاهرين . كانت هذه الأحداث بالفعل تتويجاً لعملية تقويض ناشطة للسلطة الامبراطورية دامت حوالي السنة ولو ان لها جذوراً وسوابق هي بقدم السلطة الشاهنشاهية نفسها . هذه العملية بدت تظهر نتائجها الجذرية في مطلع صيف (١٩٧٨) عندما تظاهر عشرات الألوف من الايرانيين بالرغم من القرار الحكومي الصادر في (٩/ ٧/) والذي منع ، بشكل صارم ، أي نزول للشارع . بعد ذلك بشهر (٨/٩) كانت حكومة جعفر شريف ـ امامي ، التي الفت في محاولة لترويض المعارضة ، تعلن الأحكام العرفية

وتصدر الأوامر بضرب المتظاهرين بالرصاص (حادثة ساحة جاله) . هذه التدابير لم تنفع ، إن لم تكن عكسية المردود ، فاضرب عمال النفط ، موقفين أهم مرفق اقتصادي في البلد عن العمل . ومن فرنسا ، حيث لجأ الخميني في تشرين الأول ـ اكتوبر ، كانت تأتي التوجيهات وتنفذ فسقطت الحكومة العسكرية بعد أن أظهرت عجز العسكر وسقطت حكومة بختيار ، بعد أن برهنت أن « ليبرالية آخر ساعة » ليست حلاً مناسباً في ظروف كهذه . ودخلت ايران ، وأدخلت الخليج معها ، في خضم الحسابات الجديدة .

غير أنه من الصعوبة بمكان ، ستة اشهر بعد انتصار الانتفاضة الايرانية ان نستخلص صورة جديدة عن النظام الفرعي الخليجي . ذلك أن ايران ، كما ذكرنا ، هي القوة المحددة في هذا النظام . وايران منذ ستة اشهر ، تعيش حالة تتواجه فيها التناقضات ، بشكل فريد . هناك ولا شك قيادة مهيمنة ، هي قيادة الخميني . ولكن مسألة ترجمة احكام هذا القائد الديني الى توجهات سياسية ، تبدو صعبة ، إن لم يكن في ذاتها ، فعلى الأقل في استقرائها . فلم يعرف عن الخميني سابقاً مواقف محددة من الخليج كنظام أو من الوحدات التي يتألف منها . كما ان القيادة الايرانية الحالية ابرزت تجاه الخليج أكثر من تصريحين متناقضين . هذا دون ذكر تصاعد حدة الخلافات ضمن القيادة الدينية والنمو السريع في الحركة المعارضة لهذه القيادة ، إن من منطلقات قومية انفصالية (الأكراد ، العرب ، التركمان ، البلوش . .) او من مواقع ايديولوجية (شيوعيون ، ليبراليون ، يسار اقصى ، الخ . .) . ولقد ظهرت هذه الخلافات خليجيا بشكل واضح ، إذ قام بين القادة الايرانيين الجدد من اعترف لعرب الأهواز بحق تقرير المصير ومن ردعهم عسكرياً عن التعبير عن هذا الحق ، من اعترف باستقلال البحرين ومن هدد بالعودة للمطالبة بها ، من ألمح الى أن طهران ستسحب قواتها من الجزر التي احتلتها سنة(١٩٧١)ومن اكد ان لها عودة عن هذا القرار ، من هدد الحكومة العراقية من خلال الأكثرية الشيعية

ومن قال ان طهران تسعى لأفضل العلاقات مع جيرانها ، من قال ان مبدأ عدم التدخل محور اساسي من سياسة ايران الخميني الخارجية ومن شبه قادة ايران بتروتسكيي الاسلام (اي بالساعين دوماً الى جعلها اممية) ، من قال ان الانتفاضة ايرانية المنطلق والهدف ومن اكد انها بداية تحول في كل العالم الاسلامي الخ . . وما هذه الا أمثلة استوقفت كل قارىء صحيفة في الشهور الأولى التي اعقبت انتصار الثورة الايرانية ، ونحن لا نركز عليها لعلمنا ان التصريح ليس بالضرورة سياسة ، ولإعترافنا بأن الصورة التي يمكن تكوينها اليوم عن سياسة ايران الخليجية الجديدة هي ابعد ما تكون عن الدقة والثبات . من هنا ، اكتفاؤنا بعدد من الملاحظات نسوقها مع التحفظ المناسب في هكذا حالة ، ومع التركيز على الانعكاسات السعودية للأحداث :

١) إن لانهيار النظام الشاهنشاهي ، بالنسبة للسعودية ، وجهاً ايجابياً واضحاً. لقد مثل الشاه ، خصوصاً في سنوات حكمه الأخيرة ، مصدراً ومثلاً للتطلعات الايرانية الهيمنية بل التوسعية . ولقد أبرزت الصفحات السابقة مدى اقتناعنا ان السعوديين كانوا بالفعل متخوفين من هذه التطلعات ، حتى ولو كنا ننظر بتشكك الى الكتابات التي تجعل من « الخلاف السعودي ـ الايراني » النقطة المحورية في وضع الخليج ايام الشاه . ولقد كان تطور المؤسسة العسكرية ، خلال الأزمة التي أدت إلى الاطاحة بالشاه، شيئاً لا بد لوحظ بارتياح في المملكة السعودية حيث كان بناء الجيش الامبراطوري ، وتركيز قواعده ومناوراته في الخليج امراً يدعو للقلق . ورأينا ان السعوديين كانوا يعلمون تماماً صفات الوضع السابق الرئيسية الثلاث ، وهي صفات ، قضى عليها انتصار الانتفاضة ولو مؤقتاً وهي أولاً أن طهران تسعى لتثبيت وتدعيم موقعها المهيمن في الخليج وثانياً أن لا السعودية ولا العراق ولا اجتماع البلدين كانت تشكل عقبة كافية في وجه هذا المسعى وثالثاً أن الغرب اجمالاً والولايات المتحدة الأميركية تحديداً كانت تعلم بوجود هذا الانعدام في التوازن لمصلحة طهران ، وانها كانت

تغذيه اجمالاً ولو انها حاولت الباس سياستها مظهر « دعم الركيزتين » . إن في انهيار الشاه ، وفي موقف جيشه من عملية انهياره تحديداً ، نصراً سياسياً واضحاً للرياض في الأوساط الأميركية التي كانت تدعم الشاه بشكل مطلق وغير مشروط وتنظر باحتقار للمملكة الوهابية . لقد دعمت هذه الأخيرة بثباتها واستقرارها وجهة نظر أقلية ضمن الادارة الأميركية ، ظهرت خصوصاً بعد انتخاب كارتر ، تقول بمزيد من التوازن بين طهران والرياض بعد أن غالى نيكسون وكيسنجر في دعم طهران . هذا ولا شك أن احداث ايران قد سمحت للرياض بالتخطيط لدور أهم في دول الخليج . وبالفعل لوحظ اهتمام الامارات جميعاً (باستثناء عمان) بتنسيق مواقفها مع « الشقيق الأكبر » السعودي . هذا دون ذكر التقارب العراقي ـ السعودي بعد تعاظم أهمية الثورة الايرانية وذلك على أرضية تبدو أقرب للرياض منها لبغداد (ضرب الشيوعيين داخلياً ، القطيعة مع عدن . . .) .

٢) غير ان الأوجه السلبية لانهيار الشاه تبدو في المحصلة أهم واخطر من وجهة النظر السعودية . ذلك ان سقوط النظام الامبراطوري ، بهذه السهولة النسبية ، أدى في واشنطن إلى اعادة نظر جذرية ولو غير متناسقة أو موحدة حتى كتابة هذه السطور ، تذهب الى ابعد من محاولة التركيز على الرياض كبديل أو من مسعى التقارب الأميركي من بغداد . لقد ظهرت بالفعل طروحات ، واتخذت مبادرات حسية (راجع الفصل الرابع الفقرة الثانية) عبرت عن رغبة اميركية في التواجد العسكري المحسوس في منطقة كانت السياسة ازاءها حتى ذلك الحين قائمة على عدم استبدال الوجود البريطاني بالوجود الأميركي بل على دعم الحلفاء المحليين حسب منطق « مبدأ نيكسون » الشهير . هذا التوجه الأميركي (المعبر عنه بدعم اليمن بسرعة ، بجولة طائرات ف ـ ١٥ ، بزيارة براون وبرجنسكي ، بالتهديدات العلنية ، كما بمشاريع الأحلاف الإقليمية) له ، بالنسبة للسعودية أكثر من جانب مقلق . فهو قد يثير أولاً ردة فعل سوفياتية

موازية تؤدي الى مزيد من ادماج النظام الفرعي الخليجي في النظام الدولي الشامل أي في الصراع بين الجبارين وهذا مناقض للسياسة السعودية العامة التي تسعى اجمالاً ، ومنذ اقفال قاعدة الظهران لتخفيف حدة الوجود الاميركي المباشر بحيث لا يعطى الاتحاد السوفياتي مبرراً لموازنته بوجودسوفياتي مباشر في المنطقة . وهذا التوجه يأتي ثانياً في جو لا يخلو من الشماتة الخليجية بعدم قدرة واشنطن على دعم حليفها الامبراطوري ازاء الضغوط الداخلية والخارجية على السواء مما حمل عدداً من زعماء الخليج الى التعبير علناً عن عداء ولو نسبي لواشنطن . هذا العداء مرده أن بعضهم على الأقل قد انتقل من الشماتة البسيطة الى مستوى اعمق وهو التشكيك لا بقدرة لواشنطن على حماية حلفائها فحسب بل برغبتها في ذلك في وقت يذهب بعضهم الى حد اعتبار ان لوشنطن مصلحة ، ولو نسبية ، في كل ما حدث . وهناك اخيراً عنصر يزيد الأمور تعقيداً بل سوءاً هو التوافق الزمني بين هذا التوجه الأميركي وبين اتفاقيات كمب ديفيد مما يعطي للوجود العسكري الاميركي مغاز متناقضة الى حد بعيد : هل هو لحماية الحلفاء في الخليج أم لتهديدها إن لم تؤيد معاهدات كمب ديفيد وإن لم ترفع مستوى انتاجها من النفط ؟ هذا الغموض في مغزى السياسة الأميركية ظهر جلياً في البرودة التي قابل بها السعوديون مجيء طائرات ف ـ ١٥ قبل توقيع المعاهدة وفي عدائهم السافر لهذا النوع من المبادرات الاميركية بعد توقيعها .

وخارج العلاقة المعقدة مع الولايات المتحدة شكل انتصار الثورة الايرانية خطراً ذا طابع اقليمي للمملكة . فهذا الانتصار لم يلغ أولاً قدراً من الروح التوسعية الايرانية السابقة ثم انه سقوط نظام ملكي واستبداله بجمهورية وهو أمر لا يمكن الترحيب به في أية مملكة . ومن ناحية أخرى ، وربما هذا هو الأهم : شكل انتصار الثورة منطلقاً لعدد من القادة السياسيين الذين يستلهمون الاسلام عقيدة :ان الخميني أية الله كما كان عبد العزيز إماماً ، وإن الثورة الايرانية دينية كما التيار الوهابي هو . بكلمة،قام ، على تخوم المملكة ، اسلام آخر ،

شيعي ، تدخلي ، ينافس هيمنة المملكة التقليدية على المجال الإسلامي السياسي بل يفضح عدداً من ممارساتها بإظهار امكانية قيام اسلام اخر أكثر تمسكا بعدد من مطالب المسلمين . فعداء طهران الخميني لمعاهدة السلم المصرية الاسرائيلية أشد عمقاً من تأرجح الرياض بكثير وأصبحت الدعوة « ليوم القدس » تأتي من طهران أيضاً لا من مكة فحسب . كما شكل الانتصار الشيعي أملاً لعدد من الأقليات الشيعية المسحوقة أو غير الراضية عن أوضاعها ، وأصبحت قابلة للتحرك في توجه هو على الأرجح معادٍ للسياسة السعودية في لبنان والعراق والبحرين وفي المنطقة الشرقية من المملكة نفسها ، وقد يؤدي هذا الأمر لاحقاً الى اشتداد حدة الانقسامات الطائفية في عدد من دول الخليج وهذا ليس بالضرورة (ولا هو بتاتاً) من مصلحة الرياض .

٣) إزاء هذه الاعتبارات تقف المملكة ، كما في السابق ، صامتة ، حذرة مرتقبة . بالرغم من عدد من الزيارات الرسمية السعودية لطهران والشاه في المأزق ، وبالرغم من التمنيات السعودية المتتالية حول « عودة الأمور الى نصابها في البلد الإسلامي الشقيق » ، يمكن القول ان السعودية ، علنياً ، التزمت بمسلك متحفظ تجاه ما يجري في ايران وكأنها تتمنى اضعاف الشاه دون سقوطه . وحين أصبح السقوط واضحاً بادرت ، كأية دولة أخرى ، الى تهنئة الخلف . لا شك أن الرياض تشارك العواصم الأخرى حيرتها إزاء التعقد السريع في الأوضاع الايرانية ويمكن القول ان الرياض مرتاحة الى أن الخسارة الأميركية الواضحة في ايران لم تؤد فعلياً الى انتصار سوفياتي ، كما أثبته التدخل الايراني في افغانستان وتصريحات الخميني المعادية لليسار . أما ايجابياً فلا يمكن الجزم بأن السعودية حاولت خلال الأشهر الأولى من حكم الخميني أن تؤثر في الأوضاع الايرانية مباشرة وعلاقات البلدين ، التي يبدو انها باردة للغاية ، لم تتحول يوماً إلى مواجهة،ذلك ان القيادة الايرانية تبدو منهمكة للغاية في مشاكلها الداخلية المتزايدة . والرياض لا تسعى « للعب بالنار الايرانية » التي قد ترتد

ضدها يوماً . وفي الواقع ، لم يبدر علنياً أي موقف سعودي من قضايا تمس الرياض عن قرب كمسألة عربستان ومسألة الجزر أو البحرين أو تسمية الخليج والواضح أن السعوديين يعرفون مدى عطوبتهم أمام هذا الإسلام المناضل الحي ويسعون قدر الإمكان الى عدم استفزازه ، تماماً كما كانوا يردون على استفزازات الشاه .

غير أنه في غياب سياسة تأثير مباشرة ، من الخطأ بمكان الاعتقاد بأن الرياض لم تسع لردود احترازية غير مباشرة . هذا ومن الصعب بالفعل التمييز بين الثورة الايرانية ومعاهدة كمب ديفيد كمصدرين محتملين لهذه الردود إذ شكل الحدثان ، بتزامنهما ، خطراً واضحاً على النفوذ بل على الأمن ، السعودي . من هذه الردود ، توجه أوضح نحو تقوية المملكة عسكرياً بالتفكير مجدداً بالتجنيد الاجباري ، وبمزيد من صفقات الأسلحة مع واشنطن وباريس ، ثم باقامة مناورات واسعة في منطقة عسير دعي اليها امراء الخليج وسط حملة دعاوة واضحة الأهداف . غير ان للقدرات العسكرية السعودية اهدافها،من هنا الاهتمام بالجوانب السياسية ويمكن على الأرجح ، ايجاد ثلاثة محاور لها :

١) مزيد من التحصين في اوضاع الجزيرة الداخلية ازاء انعكاسات كمب ديفيد وايران على السواء وذلك من خلال البحث عن تقوية العلاقات مع الدول الحليفة (اكبر قرض سعودي لليمن ، ردة فعل غير معادية كثيراً لاقالة سالم ربيع علي ، تجاهل الموقف العماني المؤيد لمصر ، مشاورات شبه يومية مع اتحاد الامارات وقطر والبحرين والكويت . . .) .

٢) الرد الايجابي على ما يبدو انها بالأساس مبادرة عراقية لتحسين العلاقات . هذا ومن المعلوم ان العراق الذي وقع اتفاقية (١٩٧٥) ، مع الشاه والذي دعا الخميني لمغادرة اراضيه كان له أكثر من سبب ليرى علاقته بطهران الثورة متوترة : الأكراد ، عربستان وبادىء ذي بدء امكانيات التحرك بل

التململ الحقيقي في أوضاع الطائفة الشيعية في العراق، وهي تشكل أكثرية السكان دون أن تكون ممثلة بشكل مناسب في السلطة . وقد بدا أحياناً أن التقارب مع الرياض تم على حساب الوحدة المعلن عنها مع دمشق(٤٨) .

٣) اهتمام أوضح بالدول الإسلامية المحيطة بايران . العلاقة مع باكستان تقليدية وظلت أساسية بالنسبة للرياض أما الجديد فهو ملاقاة طهران على انتقاد النظام الافغاني الجديد وربما على تمويل الانتفاضة ضده وثانياً هو الدعم المالي الكبير الذي قدم لأنقرة ومحاولة بناء علاقة أمتن مع بلد يسعى بشكل جدي (بعد توتر علاقاته الأميركية ، وانهيار حلف السنتو ، وأزمته الاقتصادية المستعصية) للتقرب مجدداً من العالم العربي .

خلاصـــــة :

مشاركة غير مباشرة بالنزاع العربي الاسرائيلي ، سياسة تراوح بين التدخل و« ادارة الظهر » في البحر الأحمر ، ونشاط دائم مقرون بموقف « مهادن » في الخليج : هكذا تبدي الدبلوماسية السعودية ابعادها المزدوجة ، عندما تخرج من اطار شبه الجزيرة التي تعتبرها منطقة نفوذ خاصة : هنا ، البحث عن وسطاء ، وهناك ، اللامبالاة المكتومة ، ثم هذا الحرص الغريب على عدم ابداء الرأي صراحة . يبدو ان الرياض ترغب دائماً في الحفاظ على مخرج ما في حال تبدل الوضع لغير صالحها في هذا ام ذاك من النظم الفرعية التي تحيط بها . وباستخدامنا للتعابير الهندسية نقول ان المملكة السعودية ما كانت لتخفي تطلعاتها الهيمنية في دائرة نفوذها المباشر (شبه الجزيرة) ولكنها تحرص على التكتم في جوار شبه جزيروي يغلب عليه عدم الاستقرار السياسي (ايران ، العراق ، السودان ، اثيوبيا ، الخ . . .) وتغلب عليه النزاعات العنيفة (فلسطين ، شط العرب ، القرن الأفريقي . . .) . أما على الصعيد الاقليمي (الشرق الأوسط بمجمله) فالخطر يتضاءل ، وهامش المناورة يتسع .

وبالنهاية ، من الصعب الاعتقاد ان السعودية تنظر الى كل من النظم الفرعية التي درسناها في هذا الفصل ، على حدة، والواقع ان موقفها من الأحداث الجسام في فلسطين وحولها ، وفي القرن الأفريقي ، وفي الخليج ، خصوصا بعد توقيع اتفاقيات كمب ديفيد وسقوط الشاه ، متأثر ، كما في منطقة نفوذها المباشر (راجع الفصل السابق) بتطور علاقتها بحليفها الأميركي ، ولكن أيضاً وخصوصاً ، بموقعها على الساحة الاقليمية ككل ، وهي ساحة شهدت ، خصوصا منذ (٧٣) نشوء قطب جديد : المملكة العربية السعودية .

هوامش الفصل التاسع

(١) انظر أحمد طربين « عبد العزيز بن سعود » في مجلة «دراسات الجزيرة العربية والخليج » المجلد الثاني ، عدد ٧ ، تموز - يوليو ١٩٧٦ ، ص ٣٧ - ٨١ .

(٢) انظر طربين، المرجع المذكور ، ص ٦٣ .

(٣) خطاب القي في ٩/ ١/ ١٩٥٣ . أمين سعيد يثبت نص خطاب سعود في «تاريخ الدولة السعودية » المجلد الثالث ، ص ١٩ . أما فيما يتعلق بعبارة الملك عبد العزيز انظر **The Foreign Relations of US. 1949.**

(٤) انظر مثلاً تصريح فهد في **MEES** ، ٢٠/ ٣/ ١٩٧٨ ، و **The Persian Gulf,** 1975, pp.196 — 197 and 205

(٥) مجلة «لايف» ٢١/ ٣/ ١٩٤٣ .

(٦) السديري « السعودية عند مفترق الطرق »

(٧) خير الدين الزركلي « شبه الجزيرة في عهد عبد العزيز » المجلد الثاني ، ص ١٠٤٤ .

(٨) ف . السديري ، المرجع المذكور ص ٨٨ .

(٩) أمين سعيد ، مرجع مذكور ، ص ١٦٥ والسديري ، مرجع مذكور ، ص ٨٩ .

(١٠) انظر «نيويورك تايمز» ٣٠ و ٣١ ايار - مايو ١٩٧٣ و ٧ أيلول - سبتمبر - ١٩٧٣ .

(١١) «نيوزويك » ٣٠/ ٩/ ١٩٧٤ ، و تايم ، ٢٦/ ٤/ ١٩٧٤ .

(١٢) عمر السقاف في الأمم المتحدة ، في ٣/ ١١/ ١٩٧٤ ، جريدة «النهار» عدد اليوم التالي .

(١٢) انظر التصريحات السعودية ، بهذا المعنى ، التي رافقت الرأي الرسمي الذي يعتبر ان اتفاقيات كامب دايفيد ليست كافية .

(١٣) حول اشتراك فيصل في السعي لايجاد حل (منعطف عام ١٩٦٩) ، انظر BULLOCH, **Making of a War,** pp.36 — 38

(١٤) حول هذا النشاط انظر «نيوزويك» ١٣/ ٨/ ١٩٧٣ ، ٢٠/ ٨/ ١٩٧٣ ، ١٧/ ٩/ ١٩٧٣ .

(١٥) إذا كان لا بد من ايراد مثل نموذجي على الطريقة التي يكتم بها السعوديون مشاعرهم الحقيقية

ازاء حدث ما ، فلن نجد أفضل من زيارة السادات الى القدس (تشرين الثاني/ نوفمبر/ ١٩٧٧) أو كامب ديفيد (ايلول - سبتمبر - ١٩٧٨) . ولا تزيد البيانات الصادرة عن مجلس الوزراء أي وضوح . تارة : الرئيس المصري يملك حريته الكاملة ، وتارة : ينبغي العمل لتحقيق التضامن العربي . ولكن على أي أسس : على مبادىء السادات أم مبادىء المعارضة ؟ في الحقيقة ، تبدو الرياض أقرب إلى الفئة الأولى ، ولكنها لا تستطيع أن تضحي ، في سبيل هذا الموقف ، بدورها كداعية لهذا الاجماع . أما الصحافة فيبدو الارتباك واضحاً فيها . اشارة «انترناشيونال هيرالدتريبيون» مثلاً الى تفسيرات متباينة ٢١ تشرين الثاني - نوفمبر : « الرياض حضرت للزيارة وأحد موفديها التقى بدايان » . ٢٥ تشرين الثاني - نوفمبر : « دعم سعودي للسادات رغم التكذيبات الرسمية » . ٦ كانون الأول - ديسمبر: «مساندة ضمنية» . ٣ كانون الثاني - يناير : « كارتر يريد اقناع السعوديين » . ١١ كانون الثاني - يناير : « ردود الفعل السعودية لا زالت غير واضحة : الخ . . «النهار العربي والدولي» ٢٤/ ١١/ ١٩٧٧ تؤكد بوضوح ان الرياض تعارض المبادرات المصرية . وهكذا . . .

(١٦) وفق المعلومات الواردة في **Aviation Week and Space Technology** ٢٣/ ٢/ ١٩٧٦ ، ص ٢٣ تحاول اسرائيل تطوير قوة للتدخل في المملكة السعودية وفي ليبيا . انظر أيضاً تبريرات اللوبي الصهيوني - (التي غالباً ما تكون وهمية ، ضد عقد صفقة ف - ١٥ مع الرياض (Hearings on F 15) .

(١٧) توافق في الرأي : **Aviation Week and Space Technology**
L. TURNER and J. BEDORE. Saudi Arabia: The Power of the Purse — String's in **International Affairs,** July 1978 — pp.405 — 420.

(١٨) انظر LABROUSSE, **Le Golfe et le Canal,** والتقرير الذي يحمل عنوان :«دور الولايات المتحدة في اعادة فتح قنال السويس». ص ١٦ ، ٢٣ ، ٣٦ .

(١٩) ترد الرياض في قائمة المشجعين على الحركة الانقلابية التي قام بها المهديون منذ عام ١٩٧٠ . BULLOCH op. cit p.111

(٢٠) نستطيع أن نرد تاريخ هذا الانعطاف الى ربيع عام ١٩٧٥ قام الرئيس الصومالي بزيارة للرياض . انظر J. BOWER in **Orbis,** pp.405 — 406.

(٢١) لوموند ٢٧/ ٢/ ١٩٧٧ .

(٢٢) من المبادرات التي قامت بها الرياض ، المساعي لدى واشنطن أثناء زيارة فهد للولايات المتحدة في ايار - مايو ١٩٧٧ ومساعي الملك أثناء زيارة كارتر للرياض في كانون الثاني - يناير ١٩٧٨ . وتشير أيضاً إلى تمويل صفقات السلاح المصري إلى مقاديشو (الذي اساء للعلاقات العربية الكينية) ودعم التدخل الايراني . كان ولي العهد قد رأى (الأنوار في ٢١/ ٥/ ١٩٧٧) « ان

المملكة مرتبطة بما يحدث على ضفة البحر الأخرى » . وفي دعوة للبلدان العربية اضاف قائلاً : « إن ما يحدث في أثيوبيا يشكل خطراً على الأمة العربية » . إن هذا الخلط بين أمن المملكة وأمن العرب يشكل دعوة واضحة لتقديم العون .

(٢٣) تصريح ١/ ١٠/ ١٩٦٨ .

(٢٤) رمزاني،المرجع المذكور ، ص ١٠٥٢ .

(٢٥) اقتطفت المقاطع المشار اليها من أحد المؤلفات التي كانت في عداد المراجع الكلاسيكية :
S. CHUBIN ET S. ZABIH, **The Foreign Relations of Iran** pp.193 — 271.

(٢٦) انظر المرجع السابق ، ص ١٤٠ ـ ١٦٩ .

(٢٧) باستطاعتنا أن نعتمد في دراسة الاستراتيجية البريطانية كتاب : Ph DARBY,
British Defence Policy East of Suez, 1947 — 1968.
ونشدد بشكل خاص على قراءة الحكم المتشائم الذي يطلقه بعد التدخل في الكويت (ص ٢٤٥) ، وسياسة القواعد (ص ٢٤٦) ، معارضة واشنطن للانسحاب البريطاني (ص ٢٩٥) ، زيارة روبرتس (ص ٣٢٤) .

(٢٨) لقد وضع قرار المملكة المتحدة بالانسحاب موضع الشك ولكن المشاريع الموازية كانت عديدة انظر شوبان وزابيه ، المرجع المذكور ص ٢٣٧ .

(٢٩) المرجع السابق ، ص ٢٥٣ .

(٣٠) المرجع السابق ، ص ٧٣ .

(٣١) المرجع السابق ، ص ٢٥٧ .

(٣٢) من أجل فهم أفضل لهذه « النظرية » انظر كتابات جوزيف سيسكو :
The Persian Gulf 1974 pp.61, 65, 73, 91, 99, 100
The Persian Gulf 1975, pp.8 78
« إن هدف الولايات المتحدة هو عزل هذه الساحة ، عن بقية المنطقة » **(The pg 1975,** p.34) بتعبير آخر ، كانت الاستراتيجية الأميركية لتقتصر (انظر أيضاً MUGHISUDDIN ، المرجع المذكور) ، على تحويل الخليج من نظام فرعي طرفي الى نظام اقليمي مستقل تكرسه معاهدة امن .

(٣٣) اوديل ، المرجع المذكور ، ص ٢٣ . ويعطي المؤلف أمثلة على هذا الموقف :
فينزويلا ١٩٥٨ ، ايران ١٩٥٤ ، اسرائيل ١٩٥٦ . . (هذا ويعتقد ان الضغط السوفياتي على الخليج لا يستهدف النفط الفارسي ، بل يستهدف الضغط على الغرب لأن الاتحاد السوفياتي ، في رأيه ، ليس بحاجة للنفط الخام (ص ١٧٩) . وفي المنحى ذاته : **The Persian Gulf 1975,** p.87 » من الواضح ان النزاع ضد مصالحنا »(الولايات المتحدة) .

(٣٤) رمزاني ، المرجع المذكور ، ص ١٠٤٧ .

(٣٥) بولوك ، المرجع المذكور ، ص ٢٠٤ .

(٣٦) انظر المقابلات في مجلة (بوان ١٤/ ٥/ ١٩٧٣ ، نيويورك تايمز ٣١/ ٣/ ١٩٧٤ ، نيوزويك ١٤/ ١١/ ١٩٧٧)

(٣٧) من أجل القيام بمقارنة اقليمية . انظر الجدول رقم ٢٢ في الفصل الخامس .

(٣٨) نستطيع أن نقول بشكل تبسيطي ان ايران كانت تقارن نفسها بالهند كقوة اقليمية وتعتبر جيرانها كقوى شبه ـ اقليمية ـ فالمملكة السعودية مدعوة للاهتمام بشبه الجزيرة (باليمنين) وعلى الباكستان أن تكون بنفس قوة افغانستان . مقابلة مع الشاه في ١٤/ ١١/ ١٩٧٧ ، ورمزاني ، ص ١٠٦٠ . وغني عن البيان هنا ان البلدين لا يقبلان بمثل هذا التصنيف التراتبي . ويبدو ان التحليل الايراني كان يؤدي ، في الحقيقة ، الى التقريب ما بين الرياض واسلام اباد .

(٣٩) انظر المقالة الشيقة (والتي تأكدت بعض الأفكار التي وردت فيها في الانتفاضة الايرانية عام ١٩٧٨) في **Foreign Affairs** ، تشرين أول ـ اكتوبر ١٩٧٧ .

(٤٢) لقد اشير الى غياب الملك فيصل عن قمة المصالحة العراقية الايرانية في مختلف الصحف المطلعة .

(٤٣) هذا بالاضافة الى ان الرياض قد منحت بغداد قرضا تبلغ قيمته ٢٠٠ مليون دولار اميركي في حزيران ـ يونيو ١٩٧٥ كما شجعت عمان على استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع العراق .

(٤٤) هكذا يبدو ان كلا من ايران والمملكة السعودية سعت لايجاد اصدقاء خارج حدود الجوار المباشر فتوجهت الرياض نحو باكستان . وقامت طهران ، في بداية عام ١٩٧٥ ، (انظر نيوزويك ٢٠/ ١/ ١٩٧٥) ، بحملة عربية باتجاه مصر والأردن وسورية . هذا وكان يسود الاعتقاد بعد اغتيال الملك فيصل الذي لم يكن يخفي استياءه من السياسة التوسعية الايرانية ، ان تحسنا ما سيطرأ على العلاقات السعودية الايرانية . وقد شهدت العاصمتان ، خلال شهري نيسان ـ ابريل وايار ـ مايو عام ١٩٧٥ ، تبادل زيارات على مستوى رفيع . في بداية الصيف اعلن ان موعد توقيع المعاهدة الدفاعية التي كان فيصل يعارضها ، قد بات وشيكاً (نيوزويك ٧٨/ ٧/ ١٩٧٥ ص ٥) . ولم يتم التوقيع لأن الرياض لم تبدل ، فعلياً ، من سياستها على هذا الصعيد .

(٤٥) بامكاننا أن نشير ، مع تاهتينن (**(Arms in the Persian Gulf)**) الى ان ايران كانت تستطيع ان تختار عدة ذرائع ، في ظل غياب « شرعية تعاقدية » يقوم عليها التدخل الايراني المحتمل . وتشير الايكونوميست ، ٩/ ٦/ ٧٣ ، الى ان الشاه كان يسعى ، في الحقيقة ، الى تفتيش السفن التي تمر عبر الخليج ، بحجة العمل على ايقاف تلوث مياهه . وهناك ذرائع

اخرى : حماية عمان ، وشط العرب والبحرين ، اكتشاف نفط على الشواطىء ، الخ . . واخيراً وليس اخراً باستطاعة الشاه ان يدعي العمل على حماية الجاليات الايرانية الكبيرة في الخليج .

(٤٦) اختار الشاه ان يقوم بزيارة استعراضية لعمان في فترة توتر العلاقات بين مسقط وامارة رأس الخيمة ، وهي احدى الوحدات السبع التي يتألف منها اتحاد الامارات العربية ، القريبة من الرياض (من ٥ الى ٨ كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٧٧) .

(٤٧) كان جواب الشاه على سؤال لدى بورشفريف:

ـ « هل تعتقدون ان حلفكم مع المملكة السعودية هو حلف متين ؟

ـ « للأسف ليس هنالك اي اتفاق على الاطلاق . لقد اقترحنا ، لعدة سنوات خلت ، حلفا اقليميا متكافئا . . ولكنهم لا يفكرون اعتمادا على معطيات جغرافية سياسية . ولذلك يتوجب على ايران ان تستعد للعمل بمفردها ، اذا ما دعت الحاجة الى ذلك » . نيوزويك ١٤/ ١١/ ١٩٧٧ ص ٢٢ .

(٤٨) هناك خبر صدر في صحف ٥/ ٢/ ١٩٧٩ ولم يحظ بالاهتمام الكافي وهو متعلق بتوقيع اتفاقية امنية عراقية ـ سعودية خلال زيارة وزير الداخلية العراقي للسعودية من ٤ الى ١٠/ ٢/ ١٩٧٩ وقد صرح نظيره السعودي الأمير نايف ان الاتفاق « سيحمل نتائج ايجابية لأمن دولتينا وان وجهات نظرنا حول القضايا التي طرحت كانت متطابقة تماما . » . وفي مطلع نيسان ـ ابريل امضى الرئيس البكر في المملكة خمسة ايام . اما خلفه صدام حسين فقد عبر في ٨/ ٤ عن تطور العلاقة بين البلدين ومن ثم بين بغداد من جانب وعدن وموسكو من جانب اخر بقوله : « ليس ممكناً السماح للسوفيات وهم اصدقاء العراق ، باحتلال ارض السعوديين ، لأن ارض السعودية ليست خارج الخريطة العربية » .

الفصل العاشر

تكوّن قطب اقليمي

لاحظ محمد حسنين هيكل وجود « نظامين متنافسين : نظام الشرق الأوسط ، وهو منطقة جغرافية عطوبة مقابل اتحاد سوفياتي قريب جداً . ونظام عربي ، وهو أمة موحدة ذات مصالح وأولويات مختلفة عن مصالح وأولويات الغرب » . النظام الأول هو ابتكار غربي ، والثاني تعبير عن معطيات محلية . منذ عام (١٩٥٦) حتى عام (١٩٦٧) ، كان النظامان في مرحلة تنافس شديد انتهت بهزيمة وتصدع الثاني ، لكن حرب (١٩٧٣) ، عادت فأحيت النظام العربي. ان دول الخليج العربية بدءاً بالسعودية ، « قد ترددت دائماً بين انتمائها الطبيعي إلى النظام العربي، ومصالحها المماثلة لمصالح النظام الشرق اوسطي » (١) .

إن تفكير هيكل ، الذي حاولنا ايجازه ببضعة أسطر ، يشكل مثلاً جيداً على تعددية الأطر التي يمكن أن تدرس فيها دبلوماسية بلد ما (مصر بالنسبة اليه ، والسعودية بالنسبة لنا) . غير اننا نقول بأن الشرق الأوسط هو أكثر من ابتكار غربي . انه ، بالنسبة لنا ، نظام إقليمي محدد ، ليس فقط بالجغرافيا كما قال هيكل ، انما أيضاً بالتفاعل القوي بين اعضائه ، هذا التفاعل الذي قدمنا الأدلة عليه في الفصل السابق ، سواء وسط المجموعة العربية أم خارجها . إن ما يسميه هيكل « النظام العربي » هو برأينا ، مشروع لتوحيد حوالي ثلثي الوحدات

الدولية المكونة للشرق الأوسط في وحدة مبنية على معطيات تاريخية كما على أحاسيس مشتركة ، يتضح لنا منها الجانب المناهض للامبريالية . مع ذلك ، لا تصح تسمية « النظام » ، إذا كنا نحدد هذا الأخير بتفاعل الوحدات - الأعضاء . فهذا التفاعل أقوى بين السودان وأثيوبيا منه بين السودان ولبنان ، وهو أوضح بين البحرين وايران منه بين البحرين وتونس . وربما كان الجواب مختلفا لو آثرنا اختيار عامل التلاحم . لكن ، ليس هذا خيارنا نحن [٢] .

يبقى أن تحليل هيكل مفيد بالنسبة لمسألة تاريخية معينة : لقد كان العالم العربي المركز الرئيسي للصراع على النفوذ وسط النظام الشرق - اوسطي ، وذلك بين الرئيس عبد الناصر وحلفائه من دعاة التلاحم العربي ، من جهة ، والأنظمة العربية المهددة بمشاريع وحدوية ذات صفة تقدمية من جهة اخرى . إذاً ، إن قيام السعودية كقطب اقليمي هو أولاً مظهر (أساسي) من مظاهر الصراع على الزعامة في العالم العربي . فاللجوء إلى تحالفات غير عربية هو عموماً ، نتيجة التيار الأقلي على المسرح العربي (هذا أحد بلدان افريقيا الشمالية يدعي بأنه أولاً بلد أفريقي ، وذاك بلد محافظ يؤكد قبل كل شيء هويته الاسلامية) [٣] . أخيراً ، ليس من العجب أن يهيمن المنطق التاريخي على هذه الحلقة الأخيرة من عملنا ، التي تعالج بالتحديد مسار « تكون » [٤] .

الفقرة الأولى :

على الهامش أو بالكاد : (١٩٤٥ - ١٩٥٧)

أولاً - ميزان القوى بين الدول العربية بعيد الحرب العالمية الثانية

عام (١٩٤٥) ، كانت معظم دول الشرق الأوسط العربية مستقلة ، بعضها منذ سنوات (مصر ، العراق ، السعودية ، اليمن) وبعضها الآخر منذ وقت قصير (لبنان ، سورية ، الأردن) . خلال هذه الفترة ، أعلنت ليبيا (١٩٥٣) والسودان والمغرب وتونس (١٩٥٦) استقلالها وانتسبت فوراً إلى الجامعة العربية ، التي كانت الدول السبع الأولى قد أسستها في ميثاق صادر في (٢٣ اذار - مارس (١٩٤٥) . وتتألف هذه الدول السبع من جمهوريتين (لبنان، سورية) عاجزتين عن المشاركة في قيادة تيار ما ، نظراً لضعفهما ، لحداثة استقلالهما ولعلاقاتهما مع فرنسا (فالدول الأخرى كانت بالأحرى اقرب للانكليزية) . لذا كانت المنافسة بين خمس ملكيات ، يمكن استبعاد اليمن منها ، نظراً لفقرها وعزلتها . تبقى إذاً ثلاث أسر مالكة : السعوديون في الرياض ، وأحد خلفاء محمد علي (فاروق) على العرش المصري ، وأخيراً الهاشميون المبعدون من الحجاز ، الذين أعلنوا أنفسهم ، بمساعدة لندن ، ملوكاً على العراق والضفة الشرقية لنهر الأردن . إن علاقة القوى تتضمن بوضوح وقبل كل شيء هؤلاء الأقطاب الثلاثة . فكل منهم يحاول ، في الواقع ، تزعم حركة تجمع اقليمي ، لم تكن حدوده واضحة تماماً . واستمرت المنافسة طوال هذه الفترة ، ولم يعد لها (جزئياً) غير ثورة (٢٣) يوليو - تموز (١٩٥٢) ، التي استبدلت الملكية المصرية بجمهورية يحكمها « الضباط الأحرار » .

لا يمكن تحديد علاقة القوى ، في هذه المرحلة ، دون تفحص القوى « الدخيلة » . ويبدو أن هذه الأخيرة تقتصر على واحدة فقط هي بريطانيا . بالطبع ، كانت فرنسا لا تزال تحافظ على بعض الاعتبار في لبنان وسورية ، والولايات المتحدة تتهيأ لإحراز نفوذ مطلق في السعودية ، والاتحاد السوفياتي يضاعف الاهتمام بالمنطقة . غير ان هذه الدول لم تكن تستطيع منافسة بريطانيا ، ذات الوجود الشمولي (من الخليج حتى قناة السويس ، دون إهمال القوى الصديقة في بيروت وعمان أو بغداد) والراسخ ثم ان الرياض والقاهرة وبغداد وعمان قد تميزت بالاتجاه المؤيد للغرب وبالعلاقات المتينة مع لندن . لكن ، من الخطأ الاعتقاد بأنها متساوية البعد عن هذه الأخيرة . وإذا كان الهاشميون يدينون للدعم البريطاني القوي بعروشهم وبضباط جيوشهم وبجزء من موازناتهم ، فليس هذا شأن القاهرة حيث فرض الضغط الوطني المتواصل منذ عقود على الملك فاروق التفاوض من أجل المزيد من الاستقلال المصري حيال بريطانيا . وليس هذا أيضاً شأن الرياض التي هي على خلاف مع البريطانيين ، ضامني سيادة دول الخليج وسلاطين الجنوب العربي . وسرعان ما اكتسب العداء السعودي ـ البريطاني اسماً : البريمي ، تلك الواحة المتنازع عليها بين الرياض وعمان وأبوظبي وحيث قامت مجابهات دموية بين السعوديين والبريطانيين . أما العداوة المصرية ـ البريطانية فقد دارت ، من ناحيتها ، حول قناة السويس والجنود الذين تمركزوا فيها .

ولم يفعل محميو بريطانيا الهاشميون أي شيء لتهدئة هذه العداوة . بل بالعكس، لقد سعوا أولاً إلى إبعاد مصر عن عرب آسيا . وبما انهم قد تقبلوا بصعوبة فكرة فقدانهم نهائياً سيادتهم السالفة على الحجاز ، فقد سعوا ، عوضاً عن ذلك ، إلى نشر فكرة « الهلال الخصيب » الذي يوحد العراق وسورية والأردن ولبنان وفلسطين تحت سيطرتهم . إن تسوية بين الملك عبد الله وقادة الحركة الصهيونية كان من شأنها تحييد العداء اليهودي لمثل هذا المشروع ، الذي

بوشر به منذ عام (١٩٢٠) أثناء اعلان فيصل ملكاً على سورية. وكان لا بد لهذا المشروع ، المؤيد الى حد ما من لندن ، من أن يثير عداء القطبين الآخرين اللذين كان عليهما ، أثر ذلك ، رفض الانضمام الى حلف بغداد ، الذي اعتبراه في مصلحة لندن والهاشميين . وهكذا ، بالاستفادة من حياد الدول الكبرى (إن لم يكن من عطفها) كما من وجود تيار عالمي مناهض للقوى الاستعمارية ، وجد السعوديون والمصريون انفسهم في مواجهة الهاشميين والبريطانيين . وقد شكلت الدول المستقلة الأخرى (اليمن ، لبنان ، سورية) ميدان المواجهة ، الذي كانت دمشق ، كما قال باتريك سيل، مركزه .

ثانياً ـ السعودية : تحفظ وتحالف مع مصر

١ ـ موقف متحفظ . لقد تميزت مرحلة ما بعد الحرب هذه بالتحفظ والتردد والاهتمام المعتدل . في الواقع ، إذا كانت عمان قد أخذت المبادرة ، في المعسكر الهاشمي ، حتى عام (١٩٥١) [تاريخ اغتيال الملك عبدالله] ، وبغداد من بعدها ، فمن الواضح ان مصر الملكية (حتى عام ١٩٥٢) ثم الجمهورية هي التي كانت في طليعة المعسكر المواجه . واحتفظت شبه الجزيرة بدور ثانوي ، لا بل هامشي . ذلك ان قلب المواجهة كان في فلسطين حتى عام (١٩٤٨) ، ثم في دمشق ، عندما لا يكون فوق قناة السويس . من جهة اخرى ، يصعب القول ان الحرب العالمية الثانية قد شكلت فجوة في علاقة المملكة المحدودة مع العالم العربي . فعلاً ، عندما جاءت بعثة سورية في اذار ـ مارس (١٩٣٥) ، لتطلب من عبد العزيز قيادة امبراطورية عربية معادة التكوين ، اجاب بواقعية كبيرة ان العاهل المصري والملوك الهاشميين جد مهتمين بهذا النوع من المشاريع وجد نشيطين من أجل تحقيقها لمصلحتهم . بالعكس ، إن السياسة السعودية (على الأقل خارج شبه الجزيرة) تتمسك بالدفاع عن الوضع الراهن ، ومن هذا المنظور فإن عبد العزيز ، الذي لم يكف عن المطالبة بأجزاء من شرق الأردن والعراق ، قد وقع مع الأولى عام (١٩٣٥) ، ومع الثانية عام (١٩٣٦) [ليس

دون ضغط انكليزي] معاهدات حسن جوار ، حيث تنازلا عن حقوقهما في الحجاز مقابل ايقاف هجماته على اراضيهما . فيما عدا ذلك ، بدا عبد العزيز قليل الاهتمام بالتدخل في أماكن أخرى من العالم العربي .

إن إنشاء جامعة الدول العربية قد عبّر بوضوح عن محدودية الاهتمام السعودي . فالمبادرة انطلقت ، بالطبع ، من مصر (بدعم بريطاني قوي) ، في (٢٧) اب - اغسطس (١٩٤٣) . وفي (٣٠) أيلول - سبتمبر ، وافقت عمان وبغداد في حين تأخر الجواب السعودي . جددت الدعوة ، وفي (٧) تشرين الأول - اكتوبر ، وصل إلى مصر مندوب سعودي . بعد بضعة أيام ، توقفت المباحثات بانتظار وجهة نظر الملك . فكانت رفضاً . وفي أيلول - سبتمبر (١٩٤٤) ، دعي الملك مجدداً . فوافق على ارسال مبعوثين الى الأسكندرية انما دون تفويضهما بالالتزام باسم المملكة . لهذا السبب ، بينما كانت الدول العربية توقع « بروتوكول الأسكندرية » [مخطط مشروع الجامعة ، في ٧ تشرين الأول - اكتوبر ١٩٤٤] تأخر توقيع عبد العزيز مدة ثلاثة أشهر (٦ كانون الثاني - يناير ، ١٩٤٥) . وجاء الملك فاروق في زيارة للسعودية هدفها الأساسي اقناع العاهل بتأييد المشروع . وبدا انه نجح في مهمته لأن عبد العزيز قد عزم أخيراً على ارسال مندوبين إلى اللجنة التحضيرية ، جاعلاً من المملكة أحد الأعضاء السبعة المؤسسين للجامعة .

ويبدو ممكناً تفسير هذا التردد . فالتوجه الإسلامي للمملكة يدفعها اولاً إلى رفض حصر الاتحاد بالدول العربية وحدها . ثم ان الملك معارض للمشاريع الهاشمية المتعلقة بسورية الكبرى او الهلال الخصيب . وباكتشافه النفوذ البريطاني وراء مشروع الجامعة ، شعر بوجود رغبة بريطانية في فرض المشاريع الهاشمية من وراء التيار الوحدوي المعبر عنه أثناء انشاء الجامعة . لهذا السبب لم يوافق على الاشتراك في المفاوضات الا بعد تأكده من أن فلسطين وسورية ولبنان ستمثل في المؤتمر كدول سيدة ، وبعد أن تمكن ، مع بيروت ودمشق ، من

تشكيل جبهة مناهضة للهاشميين . أخيراً ، كان عبد العزيز حريصاً للغاية على سيادته . إن الرحالة اللبناني أمين الريحاني قد تباحث معه في هذه المسألة ، عام (١٩٢٢) ، وجاء رده عليه بالعبارات التالية : « انني مع الوحدة العربية شرط أن يقبلوني على رأسها » [٥] وخارج هذا الاحتمال ، لم يكن عبد العزيز يقبل أي مس بسيادته . والحال أن المفاوضات التمهيدية (وبدرجة أقل) بروتوكول الأسكندرية قد نصت على نوع من الدولة الفدرالية المتخطية للحدود القومية ، والقائمة على التخلي عن جزء من السيادة الوطنية . إن مشروع الجامعة قد أثار أولاً معارضته : « سياستنا العربية تقوم على دعم استقلال الكيانات الدولية الشرعية » . وفي نفس الوقت ، اشترط نوري السعيد (العراق) للموافقة على مشروع الجامعة ، انشاء سورية الكبرى ، مسبقاً ، بزعامة ملك هاشمي . وهكذا ، لم تشترك المملكة السعودية في الجامعة إلا عندما سحب هذا الشرط واستبدلت مشاريع (١٩٤٣) الفدرالية بمشروع منظمة اقليمية ، تعكس حرص الدول الأعضاء على صيانة استقلالها وسيادتها . إذاً ، ليس من الصدفة أن يكون عبد العزيز قد أمر مندوبه بالتنسيق مع لبنان ، الذي كان آنذاك داعية هذا الموقف الاستقلالي . من جهة أخرى ، كان العاهل السعودي ، طوال هذه الفترة ، المدافع الأول عن الدول المهددة بالامتصاص في المشاريع الهاشمية . لقد كان دعمه للاستقلاليين السوريين مستمراً (أيدهم مثلاً ضد التهديدات العراقية الالحاقية في ١٩٤٩ - ١٩٥١) كما كتب لتشرشل بصدد لبنان . وكان عرب فلسطين في صلب اهتماماته : فهو ضد مشروع الوطن اليهودي ، وكان بعيداً عن القبول بأن يخضع هؤلاء لسلطة الملك الأردني : لقد طالب باشتراكهم في الجامعة (٨ آب - اغسطس و ٤ تشرين الأول - اكتوبر ١٩٤٤) ، وتصدى لمشروع سورية الكبرى (٣١ آب - اغسطس و ٣ أيلول - سبتمبر ، ١٩٤٧) ولضم غزة والضفة الغربية من قبل الملك عبد الله (كانون الأول - ديسمبر ١٩٤٨ ، وايار - مايو ١٩٥٠) . هذا واتاحت حرب فلسطين عام (١٩٤٧ - ١٩٤٨) فرصة جديدة له لكي يبين الطابع المحدود لتورطه في العالم العربي

ولامتثاله النسبي لقرارات الجامعة (راجع الفصل السابق) .

٢ ـ موقف الدعم لا المبادرة . سرعان ما ضعف وهج القضية الفلسطينية أمام النزاع بين الهاشميين وخصومهم العرب . وكان يمكن للعداوة بين الأسرتين المالكتين ان تدفع السعوديين الى تسلم قيادة الجبهة المناهضة للهاشميين ، غير ان هذا المركز قد احتلته مصر بوضوح ، وكانت الرياض تدعمها دون أن تسعى لمنافستها . ثم أن العلاقات السعودية ـ المصرية لم توطد صراحة إلا ضمن هذا المنظور . منذ عام (١٩٢٦) ، لم تكن تربط البلدين أية علاقة ، وكان لا بد من انتظار السابع من ايار ـ مايو (١٩٣٦) حتى نراهما يتبادلان السفراء ، ونشهد اعتراف القاهرة بضم الحجاز من قبل عبد العزيز. وبعد الحرب مباشرة ، شهدنا تعزيزاً واضحاً لهذه العلاقات أثناء زيارة الملك فاروق إلى السعودية (كانون الثاني ـ يناير ١٩٤٥) . وزيارة عبد العزيز بدوره (الوحيدة خارج شبه الجزيرة) لمصر (كانون الثاني ـ يناير ، ١٩٤٥) . وخلال هذا اللقاء الثاني ، أيد عبد العزيز موقف القاهرة فيما يتعلق بانسحاب الجيوش البريطانية . واتفق البلدان على تنسيق سياستهما الخارجية ، ودعم استقلال لبنان وسورية المهدد من قبل الهاشميين ، وعلى ارسال فنيين مصريين إلى السعودية. آنذاك ، اعلن عبد العزيز : « إن مصر هي قدوة وأمل جميع العرب » . وقد تم مجدداً التأكيد على هذا الموقف ، الذي يقر بتفوق القاهرة ويدعمها ، في اجتماعات الجامعة ، وفي اتفاق تجاري بتاريخ (٣١) ايار ـ مايو (١٩٤٩) وفي ارسال الجنود الى الجبهة المصرية [٦] . وقد اعترف الجميع بوجود محور مصري ـ سعودي : فالرئيس السوري كان يتكلم عنه في (١٣) نيسان ـ ابريل (١٩٥١) كما اشارت اليه لندن علناً في كانون الثاني ـ يناير ، (١٩٥٢) . ولم تبدل ثورة (٢٣/٧/١٩٥٢) واقع هذه الأوضاع . فعبد العزيز لم يكن شديد التعلق بالملك فاروق . انه حليف بالطبع لكنه منافس أيضاً وذو سلوك يخالف المعتقدات الدينية للعاهل الوهابي . ففي (٦) شباط ـ فبراير (١٩٥٣) وصلت الى الرياض بعثة عسكرية

مصرية ، تبعها في شهر اب ـ اغسطس ، الرئيس نجيب نفسه . وعندما أعلن العراق في اذار ـ مارس (١٩٥٤) تأييده لمشروع « حلف بغداد » توجه سعود الى القاهرة للتشاور مع « الضباط الأحرار » قبل اتخاذ موقف ما . وفي حزيران ـ يونيو ، عبر هؤلاء صراحة عن معارضتهم للمشروع ، ولم يجد موفدهم الى الرياض (النقيب صلاح سالم) أية صعوبة في تأمين الدعم السعودي . في المقابل ، تعهدت مصر بمساعدة المملكة على تجهيز نفسها بجيش حديث ، وبدأ التعاون العسكري بين البلدين في منتصف عام (١٩٥٤) [مع ارسال الأعتدة والمدربين المصريين] . من جهة اخرى ، رفضت الرياض تقديم قرض للأردن من أجل الضغط على الملك الجديد (حسين) ، وسعت إلى التوفيق بين سورية ولبنان لعدم تمكين الهاشميين من الاستفادة من نزاعهما ، كما أعلنت تمسكها بالجامعة وبمعاهدة الأمن العربي المشترك كرد على حلف بغداد . كذلك ، تجلى الانحياز الى المواقف المصرية بوضوح اكثر عام (١٩٥٥ ـ ١٩٥٦) . فاجتماعات الجامعة تبين ذلك تماماً . القاهرة هاجمت بغداد ، والرياض تبعتها (١٦/١/١٩٥٥) ، القاهرة هددت بالانسحاب من معاهدة الأمن العربي المشترك ، وفيصل اتخذ في اليوم التالي موقفاً مماثلاً (٨/٢/١٩٥٥) وبناء على طلب مصر ، وجه سعود للرئيس اللبناني رسالة يدعوه فيها الى التخلي عن حياده بين المعسكرين (١١/٥/١٩٥٥) . وساندت الرياض القاهرة في احتمال وقوع اعتداء اسرائيلي (٧/٦/١٩٥٥) ودعمتها مالياً (٣/٩/١٩٥٥) . فضلاً عن ذلك ، ساندت الرياض دمشق ضد الخطر التركي ـ العراقي ، بواسطة قروض (٨/١١ و٢٠/١٢/١٩٥٥) اتفاق تجاري (١١/١١/١٩٥٥) . حتى ان الرياض قد وافقت على تقديم مساعدة دسمة الى الأردن ، إذا رفض ملكها المساعدة المقدمة اليه من لندن ، وكانت الفكرة قد أطلقها عبد الناصر .

كذلك بلغ التعاون العسكري ذروته . ففي (٢٧/١٠/١٩٥٥) ، وبالضبط بينما كانت الجيوش البريطانية تستعيد بالقوة واحة البريمي ، كان فيصل

يوقع في القاهرة معاهدة دفاع مشترك مع مصر . وفي (٢٦) كانون الأول - ديسمبر ، وضع الجيش السعودي تحت امرة عبد الحكيم عامر ، القائد العام للجيش المصري . وفي (٣/٣/١٩٥٦) ، تلقت المملكة طائرتين عسكريتين مقدمتين من القاهرة ، ثم تلتها بعد اسبوعين عدة طائرات أخرى . وفي (٢١/٤/١٩٥٦) ، انضمت اليمن الى المملكة السعودية ، إذ وضعتا قواتهما الخاصة تحت قيادة هيئة الأركان المصرية لفترة السنوات الخمس القادمة .

وتسارعت الأحداث : حلف بغداد يصطدم بعقبات عديدة ، لكن عبد الناصر قرر تأميم القناة ، مما دفع باريس ولندن وتل ابيب الى مهاجمة مصر . حينئذ ، تدخلت الدولتان العظميان الى جانب هذه الأخيرة ، وطويت صفحة في تاريخ المنطقة عندما انتهى الغزو الثلاثي ، وقررت واشنطن التورط بصورة أكثر مباشرة في الشؤون الاقليمية ، بغية موازنة النفوذ السوفياتي المتصاعد و« تصحيح »الأخطاء البريطانية المتعددة .خلال هذه الفترة ، كانت المملكة السعودية تدعم مصر . في (١/٨/١٩٥٦) ، اعلن الملك فيصل تأييده لقرارات قمة بريوني (تيتو ، نهرو ، عبد الناصر) وأسف لسحب العرض الأميركي المتعلق بسد أسوان . في (٢٧/٨/٥٦) قدمت الرياض لمصر (١٠٠) مليون دولار بالعملة النادرة . وفي (١٧/٩/٥٦) ، اتخذت موقفاً مناهضاً لتشكيل رابطة تضم مستخدمي القناة ، وفي (٣٠/١٠/٥٦) أعلنت التعبئة العامة لجنودها لمواجهة العدوان الثلاثي على مصر . وفي (٦/١١/٥٦) ذهبت الرياض الى حد قطع علاقاتها الدبلوماسية مع لندن وباريس ، اللتين اعلنت ضدهما ، ايضا ، الحظر النفطي ، وقررت (في ٢٤/١٢/١٩٥٦) البدء بدفعاتها المالية الى الثوار الجزائريين المنتمين الى جبهة التحرير الوطني .

في غضون هذه الاشهر المضطربة ، بلغ عبد الناصر اوج مجده ، ولم يكن أمام السعوديين غير دعمه مكتفين بموقع في المرتبة الثانية . غير ان النشاطية الناصرية قد بدأت تثير الرياض ، الحريصة على الاحتفاظ بمركزها وببعض

خياراتها السياسية المرفوضة من قبل الناصرية . وهكذا فان الالتزام السعودي الى جانب مصر ، الذي كان حماسياً في وقت من الأوقات ، سرعان ما صار متحفظاً . حينئذ سعت الرياض الى تحديد النهج السياسي المتميز عن نهج القاهرة . أولاً ، لم تقطع علاقاتها مع الأردن الممزق بالاضطرابات الدموية ، مدركة بأنه لم يعد يشكل أي خطر . فضلاً عن ذلك ، أدرك العرش السعودي أبعاد التيار المناهض للملكية الذي تنميه الناصرية . وهكذا ، فإن فشل حلف بغداد قد اتاح الفرصة ثانية أمام سعود لتجديد العلاقات مع الملكيتين الهاشميتين ، اللتين اضعفهما جدياً بروز عبد الناصر . وبالرغم من الوساطة المصرية النشيطة ، رفضت السعودية عروض موسكو المغرية ، وبدأت في أيلول - سبتمبر (١٩٥٦) تعبر عن تخوفاتها المتعلقة بدخول السوفيات الى المسرح العربي .

من جهة أخرى ، زاد تأميم قناة السويس في الضغط العربي الهادف الى تطبيق الأجراء نفسه على الشركات النفطية . وأفضى الانسحاب البريطاني من القناة الى ضغط في سبيل اغلاق القاعدة الأميركية في الظهران . فأحست المملكة بازدياد الخطر الناصري عليها . وفي (١٩) حزيران - يونيو (١٩٥٦) قررت تجديد عقد ايجار قاعدة الظهران . وفي (٤) تشرين الأول - اكتوبر ، رفضت مبدأ التأميمات [٧] . ان السعودية ، العاجزة عن تزعم تيار معاكس ، قد وجدت في المد الناصري حجة جديدة لتحفظها ولتخفيف تورطها في نظام عربي يهيمن عليه آنذاك الخط الناصري .

الفقرة الثانية :

قطب مستقل ، انما منعزل (١٩٥٧ ـ ١٩٦٦)

لقد تميزت المرحلة الثانية هذه بتحول عميق وسط العالم العربي ، درست معظم مظاهره في أماكن مختلفة من هذا البحث . فحادثة الكويت (١٩٦١) وحرب اليمن (التي بدأت في ايلول ـ سبتمبر ١٩٦٢) قد جرى التذكير بهما ، في النطاق شبه الجزيروي، بمقدار ما اتاحا للمملكة السعودية فرصة التعبير عن معارضتها لتدخل قوى من خارج شبه الجزيرة في شؤون ما تعتبره منطقة نفوذ مطلق (راجع الفصل الثامن) . كما ان توطيد العلاقة السعودية ـ الأميركية ، في محطاته البارزة : (١٩٥٧ مبدأ ايزنهاور) و (١٩٦٢ ـ ١٩٦٣ رسائل كينيدي الى فيصل) و ١٩٦٥ زيارة فيصل لواشنطن) ، قد درس ضمن اطار العلاقات السعودية ـ الأميركية (الفصل الرابع) . إن هاتين المجموعتين من الأحداث تميزان تماماً هذه المرحلة الحساسة من تاريخ الدبلوماسية العربية للمملكة التي تضع دفاعها الذاتي في المقام الأول من اهتماماتها ، وكان هذا الموقف الانعزالي يزيد في استقلالها التقريري .

أولاً ـ إعادة تأكيد الاستقلال

لقد كان للرياض موقف متذبذب حول مسائل مثل اضطرابات الأردن ، والعلاقات مع الاتحاد السوفياتي وتأميم المصالح الغربية : فهي تدعم القاهرة دون المجازفة بالاقتداء بها . مع ذلك ، فقد ازداد الضغط في هذا الاتجاه ليس فقط بين جماهير القاهرة والخرطوم ونابلس انما في السعودية نفسها ، بين العمال

المشتغلين في منشآت الاحساء النفطية ، ووسط سكان جدة والرياض الذين هتفوا للرئيس المصري الزائر ، لا بل وسط العائلة المالكة نفسها ، حيث اشتبه بتأييد رئيس الوزراء وولي العهد الأمير فيصل للطروحات الناصرية ، وحيث بدأ عدد من الأمراء بالتعبير صراحة عن ميولهم التقدمية . في (٢٠/ ١١/ ١٩٥٥) اشير الى حركة تمرد مؤيدة للناصرية داخل الجيش ، وفي (١٩/ ٦/ ١٩٥٦) اعلن عمال شركة ارامكو الاضراب ، وجرت محاولتا اغتيال (على الأقل) ضد الملك سعود ، منذ ارتقائه العرش .

إذاً ، بلغ التأثير الناصري وسط العالم العربي حداً جعل الملك سعود عاجزاً تقريباً عن الدفاع عن نفسه (مقابل نفوذ متزايد للقاهرة داخل جيشه الذي تولى الضباط المصريون آنذاك تدريبه وتسليحه وامرته) . لذلك سرعان ما خلص الى ان اعادة تأكيد استقلاله لا بد وأن تمر عبر مزيد من التدخل الأميركي . وقد أفادته احداث عام (١٩٥٦) بمقدار ما أضعفت جدياً كلاً من خصومه الهاشميين وبريطانيا في آن معاً . يضاف إلى ذلك ان المبادرات السوفياتية كانت تستدعي مزيداً من الوجود الأميركي . لكن ، قلما اهتمت واشنطن بحليفها السعودي خلال هاتين السنتين المضطربتين . إن المبادرة السعودية الهادفة إلى انشاء (مع اوناسيس) شركة وطنية لنقل النفط ، قد أثارت سخط الأسطول التجاري الأميركي الذي أوشك أن يفقد بذلك سوقاً رحبة (راجع الفصل السادس) . وفي معركة البريمي ،لم تقدم واشنطن سوى مساعدة ضئيلة للملك سعود الذي اعتقد بأنه يدافع عن مصالحه الخاصة كما عن مصالح اميركا بواسطة الشركات كوسيطة . إثر ذلك ، تحسنت هذه العلاقات بسرعة : بعد شيء من التردد، رفضت الرياض العروض السوفياتية (التعاون الزراعي والعسكري) . وفي (٢٥/ ٩/ ١٩٥٦) ، أعرب الملك سعود عن قلقه من الامتداد السوفياتي في المنطقة. إذاً، ليس من العجب أن يلجأ الرئيس ايزنهاور ، الذي أعلن « مبدأه » الشهير في (١٥/ ١/ ١٩٥٧) الى العاهل السعودي لكي يكون الناطق الاقليمي

بلسانه : ففى (٣٠/ ١/ ١٩٥٧) زار الملك سعود واشنطن ، وبعد اسبوعين وافق رسمياً على القيام بالدور الذي عرضه عليه ايزنهاور [٨] .

منذ ذلك الحين ، استعادت المبادرة السعودية (التي أوشكت الدخول في عزلة كاملة) استقلاليتها التامة ، خارج الفلك المصري . فاعتمدت المملكة سياسة تسلح . وفي خليج العقبة ، لجأت الى سلسلة من التدابير للدفاع عن نفسها ، بالتعاون مع الأردن ، وليس مع مصر . وعلى المستوى الدولي ، اتسعت الهوة بين القاهرة والرياض ، إذ أقامت الثانية علاقات دبلوماسية مع اسبانيا ، وأثيوبيا ، وتايلاند وفورموزا والكثير من الدول المؤيدة للغرب . في (١٢/ ٣/ ٥٧) انتهى الحظر النفطي المفروض على باريس ولندن في حين احتدت اللهجة المناهضة للشيوعية (مع تلميحات أكثر وضوحاً إلى الاشتراكيين العرب ، تصريحات ١١/ ٤/ و١٨/ ٥) . لكن هذا الاستقلال قد تجلى بوضوح وسط النظام الاقليمي بالذات . فكرسول للغرب ، سافر الملك سعود من المغرب الى العراق ، مروراً بتونس وليبيا والسودان ولبنان والأردن ، « لإقناع اشقائه العرب بحسنات مبدأ ايزنهاور » . غير أن نجاحه كان محدوداً نتيجة المعارضة المصرية . وفي طريق العودة من واشنطن ، توقف الملك سعود في القاهرة حيث تباحث مع عبد الناصر والرئيس السوري القوتلي والملك حسين . لقد عارض الأولان صراحة المبدأ ، وكان على الحسين أن يواجه معارضة داخلية جدية ضده. منذ ذلك الحين ، استمرت العلاقات المصرية ـ السعودية في التدهور . وجرى تلميح خفي الى القاهرة بعد فشل محاولة اغتيال جديدة ضد الملك (٢١/ ٤/ ١٩٥٩) . ودام التعاون العسكري بضعة اشهر اخرى ، لكن التصريحات العلنية المشيرة الى « تطابق كامل في وجهات النظر » (عبد الناصر ، ١/٧/١٩٥٧ ، عبد الحكيم عامر ٤/٧/١٩٥٧) لم تكن لتخدع أحداً ، خصوصاً وإن هذا الفتور في العلاقات مع مصر قد رافقه مصالحة علنية مع العراق والأردن ، النظامين الملكيين اللذين أصبحا في نظر الرياض بمثابة حليفين

بدلا من منافسين .

في (١١/ ٥/ ١٩٥٧) وصل الملك سعود إلى بغداد في زيارة رسمية لمدة أسبوع تجسدت فيها المصالحة بين السلالتين الحاكمتين اللتين أعلنتا في بيان مشترك عن بدء عهد جديد من المودة وعن موقف مشترك حول عدة قضايا . فالدولتان تدعمان الملك حسين وتعززان تبادلاتهما التجارية (اتفاق ٤/ ١٢/ ١٩٥٧) والثقافة والتقنية .

لقد كان الموقف بشأن الأردن أكثر جلاء ، سواء في جدته أم في تعارضه مع الموقف الذي تتبعه القاهرة . فعام (١٩٥٧) كان مضطرباً في الأردن حيث إن موافقة الملك حسين على مبدأ ايزنهاور قد جرت البلاد إلى عتبة حرب اهلية ، وها هو الملك سعود، الذي كان بالأمس يحقر حلف بغداد، يدعم اليوم بقوة العاهل الهاشمي الشاب .

وفي (٢٦/ ٣/ ١٩٥٧) تمركزت فرق عسكرية سعودية في العقبة ، إثر انسحاب القوات البريطانية. وفي(١٦/ ٤)وضعت في تصرف الملك حسين،فقدأ فادت لاثبات سلطته أكثر منه لمحاربة إسرائيل(حجة تمركزها). في غضون ذلك، تدفقت الأموال السعودية إلى الأردن (٥ ملايين دولار في ٢٢/ ٤ ، ١,٥ مليون ليرة استرلينية في ٢١/ ٥ ، ١,٥ مليون دولار في ٢/ ١٠) وفتح بنك الرياض فرعاً في عمان. ثم طلبت السلطات السعودية من القاهرة ودمشق إيقاف هجماتها ضد الحسين الذي هنأه الملك سعود «بانتصاره على مناوئيه » في (٥/ ٦) وضاعف العاهل الهاشمي من بوادر شكره للسعودية ، التي كان يزورها كل بضعة أشهر للتشاور[٩] . حينئذ ، بدأ الفصل الأخير من الصراع المصري ـ الهاشمي .

ففي (١/ ٢/ ١٩٥٨) أعلن عن الاتحاد السوري ـ المصري . وعندما احستا بالخطر ، اتحدت المملكيتان الهاشميتان بدورهما . وهكذا وجدت السعودية في تشكيل هذين الاتحادين الفرصة المناسبة لتكريس استقلالها .

فالجانبان يغريان الملك سعود ، وقد رفض الانضمام إلى أي من الاتحادين . بل أكثر من ذلك ، لقد رفض تشكيل اتحاد ثالث بالاشتراك مع الكويت والبحرين كما اقترحت هذه الأخيرة . وفي (٢٣) شباط ـ فبراير ، أرسل الملك سعود برقيتي تهنئة ، محررتين بنفس العبارات تماماً ، إلى عاصمتي الاتحادين . وهكذا أكد القادة السعوديون حيادهم التام ، وتمسكهم بالوضع القائم وحرصهم على الدفاع عن الجامعة العربية .وهذا الحياد بالذات قد ألغى نهائياً الانحياز السابق إلى جانب مصر .

لكن الاتحاد العربي لم يعش سوى بضعة أشهر (إذ تحولت العراق إلى جمهورية في ١٤/٧/١٩٥٨) بينما عاشت الجمهورية العربية المتحدة ثلاث سنوات وثمانية أشهر (انفصلت عنها سورية في ٢٣/ ٩/ ١٩٦١) . ولم يبقَ للهاشميين سوى الأردن ، الفقير والذي يصعب حكمه بفعل وجود العديد من اللاجئين الفلسطينيين فيه . وإذا كان العالم العربي قد أصبح ، مجدداً ، ذا قطبين ، فإن القطب الثاني هو الآن الرياض .

إن أحد مستشاري الملك سعود ، الذي كان أميناً عاماً سابقاً للجامعة العربية ، قد قال صراحة ، في (٣/٧/١٩٥٧) ما يلي : « إن عبد الناصر وسعود هما زعيما العالم العربي » . لكن ينبغي أن نرى في هذا التأكيد تمنياً (سعودياً إنما أيضاً أميركياً بما أن التصريح قد صدر في واشنطن) أكثر منه إثباتاً . لأنه إذا كانت زعامة عبد الناصر واضحة وتنزع إلى أن تصبح فريدة ، فإن زعامة سعود ما كادت تتخلص من المنافس الهاشمي حتى فرض اللواء قاسم نفسه (١٩٥٨ ـ ١٩٦٣) كالبديل الأكثر مصداقية للناصرية . حينئذ ، خففت الرياض كثيراً من تورطها العربي ، ساعية إلى عدم الانحياز الواضح وإلى طرح نفسها كحكم عند الامكان . لقد تأثرت القاهرة جداً بهذا الحياد ، إذ فقدت

الدعم السعودي الذي حلت محله عروض التوسط بين سورية والولايات المتحدة (٢٣ / ٩ ١٩٥٧) وسورية وتركيا (٢٠/١٠/١٩٥٧) ومصر والسودان (٢٣/٢/١٩٥٨) . إن هذا الموقف المنكمش مرتبط بفشل الملك سعود في الدعاية لمبدأ ايزنهارو . في الواقع ، إن التيار التقدمي العربي ، كما هو ممارس في القاهرة ودمشق وبغداد ، سوف يجد صعوبة في تقبل هذا الاستقلال المتشامخ للمملكة السعودية . وسرعان ما اضطرها إلى الدفاع الذاتي [١٠] .

ثانياً ـ الدفاع عن النفس كاهتمام رئيسي

انتقلت الانتقادات التقدمية من مبدأ ايزنهاور إلى المبشر العربي بها : الملك سعود.لقد كان لهذا الأخير مجال مناورة محدود للغاية، بالرغم من العداء الذي سرعان ما برز بين عبد الناصر وقاسم . بالطبع ، كانت الرياض تتدخل لفرض رأيها عندما تجد ذلك ممكنا (مثلاً ، بتمويلها الانقلابيين الانفصاليين في سورية ، بتسليحها إمام اليمن أو بإرسالها الجيوش إلى الكويت المهددة بالامتصاص من قبل العراق) . غير إن الموقف العام كان ، بوضوح ، دفاعياً . وبالرغم من فسخ الاتحاد مع سورية ، استطاع الرئيس عبد الناصر الحفاظ تقريباً على كامل نفوذه ، الذي عززه انقلابان متعاقبان ، عام (١٩٦٣) ، في العراق وسورية ، وانقلاب آخر في اليمن (أيلول ـ سبتمبر ١٩٦٢) وبالطبع ، استقلال الجزائر بقيادة بن بلا .

وهكذا ، سوف يركز عبد الناصر نيرانه على المملكة السعودية . وإذا كان البرهان على المشاركة المصرية في محاولات اغتيال الملك ، موضع اشكال ، فبإمكاننا الاهتداء إلى منطق هذه الحملة الناصرية في إنشاء جبهة الاصلاح السعودية بدمشق ، في العاشر من آب ـ أغسطس (١٩٥٧) . وفي (٥/٣/١٩٥٨) ، قام رئيس المخابرات السورية الذي لعب في ما بعد دوراً رئيسياً في تكوين الاتحاد السوري ـ المصري (العقيد السراج) ، بتوجيه اتهام إلى

الملك سعود ، مفاده إن هذا الأخير قد عرض عليه مبلغ خمسة ملايين دولار لاغتيال عبد الناصر والقضاء على الاتحاد . وقد أحاطت الصحف المصرية هذا الحديث بتغطية اعلامية واسعة ، بالرغم من محاولات النفي السعودية . وبعد بضعة أيام ، سحبت البعثة العسكرية المصرية الموجودة في المملكة . ووجهت القاهرة إلى الرياض تهمة شنق ضباط مؤيدين للناصرية . وفي الجامعة ، خفت حدة اللهجة إثر وقوع أحداث خارجية تهم الطرفين . ففي صيف (١٩٥٨) ، جمعت البلدين مؤقتاً إدانة واحدة للتدخل الانجلو - أميركي في لبنان والأردن . ثم إن بروز اللواء قاسم قد قرب بينهما خلال عام (١٩٥٩) وكذلك أحداث الكويت حيث دافعت كل من الرياض والقاهرة عن الاستقلال الكويتي ضد موقف العراق من الكويت . لكن القاهرة تدخلت مباشرة في الشؤون الداخلية السعودية على نحو ملائم لها مؤقتاً ، لأنه سرعان ما سينقلب الأمر ضدها . في الواقع ، إن تأثير التيار التقدمي العربي والمنافسة بين سعود وفيصل قد دفعا الملك السعودي إلى تشكيل حكومة جديدة ترأسها شخصياً وأدخل إليها عدة شباب من أصحاب الشهادات وذوي النزعة القومية العربية . وهكذا مورس النفوذ الناصري من خلال هؤلاء ، كما بواسطة عدة أمراء من العائلة المالكة مخلصين للطروحات القومية .

استمر فيصل مبعداً عن الحكم ، ما دامت الهدنة في العلاقات المصرية - السعودية مستمرة ، تعززها وحدة العداء للعراق ، حيث يتعاون قاسم مع الحزب الشيوعي ، وبريطانيا المتمركزة في الجنوب العربي والخليج مجنبة مختلف الأمراء والمشايخ خطر التوسع السعودي والتيار التقدمي المبث عبر « صوت العرب » من القاهرة . لكن في (٢٣) أيلول - سبتمبر ، (١٩٦١) قامت سورية بحركتها الانفصالية . فاتهمت القاهرة الرياض بتمويل الانقلاب . وحوالي الفترة نفسها ، استعاد فيصل سلطاته على حساب سعود ، الذي أضعفه المرض والحياة المتهورة . وعند نهاية عام (١٩٦١) ، عاد البلدان للمواجهة

مجدداً عندما ألقى الرئيس عبد الناصر في القاهرة ، بتاريخ (٢٣) كانون الأول - ديسمبر ، خطاباً مدوياً ، هاجم فيه « جبهة الرجعية العربية » ، ذاكراً اليمن والأردن والسعودية . حينئذ ، انهارت الهدنة .

بالطبع ، لقد كانت المبادرة بيد عبد الناصر . وخطاب (٢٣) كانون الأول - ديسمبر ، لم يكن سوى بدء الغيث في حملة متعددة الأشكال ومتصاعدة العنف . في (١٢) كانون الثاني - يناير (١٩٦٢) اتهمت القاهرة الرياض باتخاذ اجراءات تمييزية ضد الحجاج المصريين . بعد عشرة أيام ، دعي السعوديون المقيمون في مصر للتوجه إلى وزارة الداخلية بغية التمكن من العودة إلى ديارهم . في اليوم التالي، اتهمت الأهرام الملك سعود بالافادة من عطلة النقاهة التي يقضيها في الولايات المتحدة لتنظيم حملة ضد مصر . وطالبت الرياض بنقل مقر الجامعة العربية إلى أرض محايدة ، فقدمت بذلك لمصر مناسبة جديدة للتهجم عليها .

في (١٩) نيسان - ابريل (١٩٦٢) اتهمت مصر السعودية بالرغبة في فتح جبهة ضدها في السودان وفي تموز - يوليو ، أعلنت القاهرة إن بعض الدبلوماسيين السعوديين المعتمدين فيها غير مرغوب فيهم . وفي الواحد والعشرين من الشهر نفسه منع السعوديون والأردنيون من الاقامة في مصر . وفي (٢٦) منه ، اتهم عبد الناصر الملك سعود بدفع مبالغ ضخمة لمتآمرين مناهضين للناصرية في مصر .

في هذه الحملة المصرية ، برز حدثان هامان ، كان لهما الصدى الأكبر في المملكة . ففي (١٥) آب - أغسطس ، (١٩٦٢) أعلن أحد أشقاء الملك (طلال) ، من بيروت ، تأييده لنظام دستوري وهاجم حكومة سعود - فيصل . في اليوم التالي ، سحبت السعودية من طلال جواز سفره ، فلجأ إلى القاهرة حيث استقبله عبد الناصر فوراً وأحاطه باهتمام بالغ . ونشرت انتقادات طلال ضد نظام

بلده ، عبر إذاعة القاهرة ومن خلال الصحف المصرية . فكانت الضربة قاسية : سرعان ما التحق بطلال ، الذي هو أحد أبناء عبد العزيز ووزير مالية سابق ، ثلاثة أمراء آخرين ، كما اكتسب شهرة واسعة في الدول العربية . بالاضافة إلى ذلك ، في (٢٣) أيلول ـ سبتمبر (١٩٦٢) وقبل يومين من وقوع الانقلاب في اليمن، أعلنت القاهرة عن قرب إنشاء « جبهة تحرير شبه الجزيرة العربية » ، وعن تعيين القاهرة مقراً لها . من الواضح تماماً إن مصر بذلت جهوداً هائلة لقلب سعود وفيصل. وعندما فسخت الشراكة لصالح الثاني ،استقبلت القاهرة الملك السابق سعود وسمحت له بمهاجمة سياسة شقيقه وبإثبات نفسه كعاهل شرعي للمملكة. أما الحدث الثاني فقد كان ، بالطبع ، الانقلاب الذي أطاح بإمام اليمن وأعلن الجمهورية، في (٢٥) أيلول ـ سبتمبر (١٩٦٢) . فالحرب الأهلية التي اعقبته قد تحولت منذ الأيام الأولى إلى ساحة مواجهة مصرية ـ سعودية . إن القاهرة لم تفعل شيئاً ، لا مباشرة ولا عن طريق حلفائها في صنعاء ، لتبديد الشكوك السعودية حيال هوية الهدف الرئيسي للمبادرة المصرية . إذ ، بمهاجمة الأراضي السعودية ، وبترك السلال يعلن ولادة « جمهورية اليمن العربية » وبتحريض المواطنين السعوديين على التخلص من « الحكم الذي يضطهدهم » أو بالتذكير بأن « بترول العرب للعرب » ، أفهمت القاهرة بوضوح إن اليمن لن تكون سوى الموقع المتقدم للثورة العربية في شبه الجزيرة .

عندما أحست المملكة بأنها مهددة مباشرة ، لم يكن في ذلك ما يدعو إلى العجب . وأن تعجز عن تخطي موقف الدفاع الذاتي ، أمر لا يدعو بدوره إلى الاندهاش ، نظراً لميزان القوى وسط النظام الاقليمي . فقد كان لعبدالناصر ، بالفعل ، حلفاء في دمشق وبغداد و صنعاء والجزائر . أما لبنان والكويت فقد حيدا ، وكذلك السودان . ولم يكن للسعودية حليف سوى الأردن ، المهدد بدوره بالانفجار من الداخل . إذاً ، كان لا بد من اتخاد تدابير حازمة على أصعدة ثلاثة : داخلي ، اقليمي ودولي .

على الصعيد الداخلي ، شهدنا منطعفًا جديداً تماماً . فالسلطة ، إذ أحست بتطويقها ، بدأت تتمركز تدريجياً في أيدي رجل واحد (فيصل) لمنع الخصوم من الافادة من التنافس القائم في القمة . عام (١٩٦٢) كان فيصل الحاكم الفعلي للمملكة وفي عام (١٩٦٤) ، أصبح ملكها الرسمي . وحول فيصل ، استبدل جميع الأشخاص المشتبه بميولهم القومية أو حتى بفتور مواقفهم في الصراع ضد الناصرية ، بأشخاص يدينون بالولاء المطلق للعائلة المالكة ولفيصل شخصياً . لقد طالت هذه الحركة فئتين من الأشخاص : أولاً ، الوزراء القوميين المعينين من قبل سعود عام (١٩٦٠) : عبدالله الطريقي (وزير النفط) وعبدالله السويل (وزير الخارجية) دفعا الثمن ، وفي الجيش ، عين ضباط مناهضون علناً للناصرية في أعلى المناصب (١٦ تموز ـ يوليو ، ١٩٦٢) . وفي (٣١) تشرين الأول ـ أكتوبر ، عدلت الحكومة كلياً في هذا الاتجاه ، الذي كان من ضحاياه أيضاً : مختلف وزراء ومستشاري الملك الذين هم من أصل غير سعودي ، رغم إنهم خدموا المملكة منذ زمن بعيد : يوسف ياسين توفي في (٢٣) نيسان ـ أبريل (١٩٦٢) ، رشاد فرعون عين سفيراً في باريس (٢٣/ ٦/ ١٩٦٣) وحافظ وهبة سفيراً في لندن (١٧/ ٧/ ٦٣) وأحمد الشقيري أبعد عن البلاد في (٣١/ ٨/ ١٩٦٣) [11] . أما أعضاء العائلة المالكة الذين لم يوافقوا على هذه التدابير فقد كان مصيرهم النفي . واستولى فيصل على السلطة بحزم .

وإذ تورطت في حرب اليمن ، كان لا بد للسعودية من أن تبذل أول جهد جدي في سبيل تحديث جيشها وتجهيزه بصورة مرضية . لقد فر معظم الطيارين إلى مصر ، وسلاح البر سيء التجهيز ، أما الدفاع البحري والمضاد للطيران ، فلا وجود له إطلاقاً . مع ذلك ، وبعد خمسة عشر يوماً من الاستيلاء على السلطة ، أعلن العسكريون اليمنيون الحرب ضد المملكة التي لا تعترف إلا بحكومة الامام وتسلح القبائل اليمنية المؤيدة له . وردت الرياض على ذلك

بالتوجه نحو الأردن ، وريث الفيلق العربي الشهير ، الذي يملك جيشاً جيد التدريب . وتمّ تشكيل مجلس دفاع مشترك بين البلدين في الخامس من تشرين الثاني ـ نوفمبر (١٩٦٢) وأرسلت عمان جيوشاً إلى الجبهة اليمنية ومدربين إلى مختلف مراكز التدريب المفتوحة بقرار صدر في (٥/ ١/ ١٩٦٣) . فضلاً عن ذلك ، سحب السعوديون جنودهم المتمركزين في الكويت منذ أزمة عام (١٩٦١) وقدموا طلبات لشراء الأسلحة من فرنسا وبريطانيا . كذلك أسهم الجيش الأميركي في تكوين القوات المسلحة السعودية . وتمّ إنشاء حرس الحدود في (٣١/ ٧/ ١٩٦٣) وأقيمت شبكة دفاع مضادة للطيران في جنوب البلاد ، عمل فيها خبراء غربيون واستؤجر المرتزقة لنجدة الملكيين اليمنيين . باختصار ، لقد بذل جهد جدي لتدارك خطر مداهم . وفي (٢٩) كانون الأول ـ ديسمبر (١٩٦٣) استبدل هذا الجهد بمشروع تجهيز عسكري أكثر طموحاً . (راجع الفصل الخامس) .

وفي وسط النظام ، كان مجال المناورة السعودي ، كما قلنا ، محدوداً للغاية . لقد مورست ضغوط على لبنان والسودان والكويت لحملها على اتخاذ مواقف محايدة لا بل مؤيدة للسعودية . أما دعم المغرب وتونس فقد اصطدم بمعارضة داخلية في هذين البلدين. والتقارب مع سورية كانت تعيقه التغييرات المفاجئة في دمشق مع كل انقلاب يقوم فيها . على العموم ، بدت الدبلوماسية السعودية عاجزة عن طرح نفسها كقطب مناهض للناصرية . بلا ريب ، إن العالم العربي هو أكثر من أي وقت مضى منقسم إلى كتلتين ، إلا إن إحداها تتمتع بالمبادرة وتوجه بثبات من القاهرة بينما تعاني الثانية من سوء التنظيم والتأييد الضعيف من قاعدة جماهيرية ضيقة ، تتفتت ببطء . إن الحليف الوحيد الذي عثرت عليه الرياض هو الأردن ، الذي وفى دينه للمملكة السعودية، مقابل دعمها القوي له عام (١٩٥٧) . وحالياً ، تمر العلاقات بين البلدين في شهر عسل ، كان منذ بضع سنوات متعذر التصور . فالرياض بحاجة إلى الخبرة العسكرية

للضباط الأردنيين في حين لم تعد عمان تخشى مملكة اضعفتها الانشقاقات الداخلية وحرب اليمن . لذا ، قامت بين العرشين علاقات متساوية ، إذ ارتبط ثبات كل منهما بثبات الآخر . هذا ما أعلنه رئيس الوزراء الأردني في (٣/ ١١/ ١٩٦٢) : « إن كل اعتداء على السعودية يعتبر اعتداء على الأردن » . وكانت اللقاءات بين قادة البلدين تتلاحق بمعدل اسبوعي تقريباً . وقد وقع بينهما أكثر من عشرة اتفاقات خلال بضعة أشهر .

إن الضعف السعودي ، سواء على المستوى الداخلي (وبخاصة العسكري) أم على المستوى الاقليمي (العزلة معزوة بوجه خاص إلى عدم تمكن سلطات عربية صديقة من التعبير عن تأييدها نتيجة النفوذ الناصري وسط جماهيرها) ، قد بدا واضحاً . وهذا هو السبب الذي دفع الرياض إلى محاولة الافادة من اشراك أكبر للغرب في دفاعها . لكنها ، هنا أيضاً ، تنطلق من الصفر أو ما يقاربه : العلاقات مع باريس ولندن مقطوعة نتيجة أزمة السويس وحرب الجزائر ومسألة البريمي . والعلاقات مع واشنطن توترت مذ اعترف الرئيس كينيدي بالحكومة اليمنية الجمهورية ، معتبراً الوجود الأميركي في اليمن أمراً حيوياً . مع ذلك ، فإن الرياض تستطيع ، على هذا المستوى بالذات ، تحسين وضعها . بعد أيام من وقوع الانقلاب في اليمن ، توجه فيصل إلى واشنطن . وبعد أسبوعين ، أكد كينيدي حرص أميركا على سلامة الأراضي السعودية . في (٧/ ١١/ ١٩٦٢) قطعت المملكة علاقاتها الدبلوماسية مع القاهرة ، وفي (١٦/ ١/ ١٩٦٣) أعادتها مع لندن . وازداد تردد واشنطن في دعم الملك فيصل : فكينيدي لا يريد قطع العلاقات مع القاهرة ، ولا يستطيع مساندة الملكيين اليمنيين ، ويتعرض لهجوم الطائفة اليهودية إذ رفضت الرياض السماح بدخول خبراء أميركيين يهود إليها . لكن دعم لندن كان ، بالعكس ، فعالاً : إذ تدفق على المملكة الخبراء والمرتزقة والعتاد ، في حين كانت لندن تسلح ، انطلاقاً من عدن ، قبائل يمنية معادية للجمهوريين . وبدت الضغوط السعودية

على واشنطن عديمة الفعالية (لقد أعلنت الرياض مثلاً حيادها في شأن استبدال تايبه ببكين في الأمم المتحدة) [١٢] . وركزت الرياض جهودها على أوروبا (فرنسا ، بريطانيا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، وبلجيكا) إنما ايضاً ـ وهو حدث جديد ـ على إيران التي وجدت في حرب اليمن فرصة لمحاربة الناصرية . لقد انتقدت طهران بعنف التردد الأميركي ، ورأت أن « الاعتبارات الاقليمية كانت هامة ولم يكن ينبغي التضحية بها على حساب منظور أميركي شامل » . وهكذا أسهم الشاه في تدريب وتسليح الملكيين ووصف الانقلاب بأنه « عمل عدواني ناصري » [١٣] .

غير أنه لا ينبغي الوثوق بالحياد الأميركي في هذا الصدد : فالمبادرات الأردنية والايرانية والأوروبية لنجدة الملكيين اليمنيين والسعودية لا يمكن تصورها دون رضى واشنطن . فالولايات المتحدة قد حاولت ، مراراً ، « عرض عضلاتها » وتعهدت خاصة بالدفاع عن المملكة (راجع الفصل الرابع) . من الواضح إن المبادرات المذكورة آنفاً تأخذ مكانها ضمن إطار هذا التعهد .

الفقرة الثالثة :

التوازن (١٩٦٦ ـ ١٩٧٣)

أولاً - ظهور القطب السعودي

أظهرت المرحلتان السابقتان أن المملكة قد تمتعت دوماً باستقلال تقريري قد تحسدها عليه دول أخرى في المنطقة . لكن المبادرة الاقليمية لم تكن يوماً بيد السعوديين حقاً : لقد بدا دعمهم للقاهرة مجرد انحياز ثم جاءت مواجهتهم للناصرية ذات طابع دفاعي كلياً . أما المرحلة الثالثة هذه فتميزت بثقة بالنفس ، معزوة أساساً إلى الاستقرار الداخلي الذي حاول التيار التقدمي إفساده (بخاصة من خلال حرب اليمن) ، لكن دون جدوى . وسط العائلة المالكة ، كانت سلطة فيصل الذي أعلن ملكاً في الثاني من تشرين الثاني ـ نوفمبر (١٩٦٤)،غير قابلة للنزاع تقريباً . بعد بضعة أشهر ، عاد أشقاؤه الذين لجأوا إلى القاهرة لاعلان نقد ذاتي قليل الاطراء للناصرية . وعام (١٩٦٦) قتلت الشرطة ابن أخ الملك بينما كان يقود حركة احتجاج . أما الملك السابق سعود ، الذي كان يتصدى لسلطة أخيه من القاهرة ، فقد توفي في أثينا بتاريخ (٢٣) شباط ـ فبراير (١٩٦٩) . بلا ريب ، لم يكف القادة اليمنيون ولا الصحف المصرية عن دعوة السعوديين إلى التمرد ضد العائلة المالكة . طوال ربيع (١٩٦٦) ، كتب محمد حسنين هيكل ، في جريدة الأهرام ، شبه الرسمية ، سلسلة من المقالات التي عبر أسلوبها عن حملة قوية،ومحلياً ويشار إلى بعض التحركات (١٩٦٦ وخاصة تموز ـ يوليو ، ١٩٦٩) التي سرعان ما قمعت

بشدة . لقد كانت السلطة صارمة بهذا الشأن خصوصاً وإن السكان الذين بدأوا يقدرون أكثر فأكثر خيرات النعمة النفطية ، قد أصبحوا الآن أكثر تعلقاً بالنظام القائم .

إن عجز التيار التقدمي عن زعزعة النظام السعودي ، لم يكن سوى أحد مظاهر مشكلاته ، فالاستقطاب الناصري بدأ يتشتت يوماً بعد يوم . إن انقلاباً في سورية وآخر في العراق قد حملا حزب البعث المنافس إلى السلطة . منذ الآن ، ستبدو دمشق وبغداد حليفتين صعبتين جداً ، لا بل عاصمتين معارضتين للقاهرة . وفي الجزائر ، وقع انقلاب آخر استبدل بن بيلا (المؤيد للناصرية) بقيادة أقل طموحاً قومياً . وفي عدن ، واثناء فترة الاستقلال ، أبعد التيار المؤيد للناصرية لصالح تيار آخر ، كثير النقد لها ، راديكالي ومستقل . وفي اليمن ، بدت المبادرة العسكرية المصرية غير فعالة : فالخسائر هائلة والنفقات العسكرية أرهقت الموازنة المصرية . إن ضعف المصداقية العسكرية قد أدى إلى تآكل النفوذ السياسي : فالعسكريون اليمنيون قد بدوا أكثر تطلباً ، حتى إن السلال ، بصفة خاصة ، قد أصيب بجنون العظمة . حينئذ ، فتشت القاهرة عن سبل للخروج من هذا المأزق . لقد كان ضعف مصر جلياً في حين لم تكن الرياض متورطة في النزاع إلاّ من خلال قبائل الشمال . وكان لا بد من انتظار هزيمة (١٩٦٧) حتى تأخذ القاهرة القرار الشجاع والمؤلم بالانسحاب من رمال اليمن المتحركة .

لم يكن هذا القرار النتيجة الوحيدة لتلك الهزيمة . إن عبد الناصر ، الذي عزم على إعادة بناء جيشه من أجل جولة جديدة قد اضطر إلى القيام بتنازلات ضخمة . ففي الخرطوم ، وافق على التصالح مع الرجعيين الذين كان يحقرهم بعنف منذ عام (١٩٦١) والذين أصبحوا الآن مموّليه . إن جبهة القناة ، خلال حرب الاستنزاف (١٩٦٩) ، والغارات الاسرائيلية العنيفة على ضواحي القاهرة ، قد اضطرتا عبد الناصر لتركيز جهوده على مصر ، منهياً بذلك خمسة عشر

سنة من النشاطية وسط النظام الاقليمي . وفي تموز - يوليو (١٩٧٠) وجد نفسه مرغماً على القبول بمشروع روجرز وتراجع نفوذه نتيجة موقفه المعتدل أثناء المواجهة الأردنية - الفلسطينية . بعد بضعة أسابيع ، توفي إثر نوبة قلبية . جميع تلك العوامل أدت إلى مصالحة مصرية - سعودية ثم إلى تعاون وثيق بين البلدين ، خلال عهد السادات ، توجته حرب اكتوبر حيث استعمل النفط لمساعدة الجيوش العربية . وهكذا أوقفت مصر كل الحملات التهجمية ضد الرياض واتبعت ، بالاضافة إلى ذلك ، سياسة مشابهة تقريباً لسياسة المملكة السعودية ، بدءاً بمشروع روجرز وتصفية التيار التقدمي وسط النظام (١٩٧١) أو طرد الخبراء السوفيات (١٩٧٢) . خلال هذه الفترة ، تعددت اللقاءات بين فيصل والسادات ، مثبتة اعتراف كل طرف بالآخر : بوجوده وفائدته ، وخاصة بقوته .

إن عوامل الاستقرار والثروة ، وحتى ضعف الأقطاب المنافسة ، لم يكن من شأنها التحول تلقائياً إلى زعامة سعودية . في الواقع ، وبالرغم من تجزئته ، ظل التيار التقدمي مهيمناً ومقيداً ، بصورة جدية لمجال المناورة السعودي . بلا ريب ، لقد اتسع هذا الأخير نتيجة هزيمة (١٩٦٧) العربية ، بمقدار ما أصابت هذه الأخيرة عواصم متطرفة كالقاهرة أو دمشق . غير أن مرارة الشعور بهذه الهزيمة قد تجلت وسط الجماهير العربية التي لم تستسلم بل طالبت بالانتقام . وكان بروز حركات المقاومة الفلسطينية بداية الرد على هذه الأوضاع والتعبير الواضح عن واقع أكيد : انتقال علاقة القوى من المجموعة « القومية » إلى النظام الاقليمي ، أو بتعبير آخر تراجع النزاع العربي التقدمي - الرجعي مقابل الطابع الرئيسي للنزاع العربي - الاسرائيلي . لقد كان واضحاً ، بالتالي ، انه لم يكن بامكان الرياض أن تطمح الى مركز أفضل وسط المجموعة العربية دون التورط في النزاع العربي - الاسرائيلي . وقد فعلت الرياض ذلك أو اضطرت إلى فعله ، انما بعد تردد . ان التطور البطيء من عام (١٩٦٧) الى عام (١٩٧٣) قد

بدأ برفض استخدام سلاح الحظر النفطي عام (١٩٦٧) وانتهى باستعماله الفعلي عام (١٩٧٣) . وكان هذا ثمن الزعامة العربية المنشودة .

ثانياً ـ الإسلام كمنبر بديل

إن سعودية فيصل (المعروف بتقشفه) ، عندما أحست بقوة التيار القومي ، حاولت أولاً تذليل العقبة بتشجيع مجالات التصادم أو التحالف خارج المجموعة العربية ، حيث ظل التيار القومي قوياً رغم هزيمة الأنظمة التي تحمل شعاراته . المجال الأول هو النفط ، الذي كان آنذاك قطاعاً هامشياً بالنسبة لمعظم العرب . لقد أخذت الرياض المبادرة بتجميع أعضاء النادي النفطي العرب ، وكان لهذا المسعى ، في ما بعد ، أهمية كبيرة إذ اتاح ، عام (١٩٦٨) ، فرصة انشاء منظمة عربية ، خارج اطار الجامعة ، وفي منجى من النفوذ الناصري المسيطر . ويبدو هذا الجانب واضحاً عندما نعلم بأن الأعضاء المؤسسين للمنظمة ، المنشأة في (٩) كانون الثاني ـ يناير (١٩٦٨) ، هم ثلاث ملكيات محافظة (السعودية ، الكويت وليبيا) . بعد ذلك ، فتحت منظمة الأوابيك أبوابها للأنظمة التقدمية ، لكن النفوذ السعودي فيها كان غالباً ، كما أثبتت ذلك أحداث عام (١٩٧٣). ان انشاء منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (اوابيك) قد بدا كمحاولة للتقرب من العالم العربي عبر وسيلة تكون الرياض فيها مسيطرة ، أو حتى كمحاولة لايجاد مجال يمكن أن تكرس فيه المكانة النفطية ـ المالية للمملكة ، المجهولة حتى ذلك الحين . غير ان النفط لم يكن الأساس ففي مقابل الصراع الايديولوجي الذي بدأته القاهرة ، رفعت الرياض راية دينية ، ليست أقل نضالية ، هي : الاسلام .

١ ـ البحث عن بنية

غنية وفقيرة ، سنية وشيعية ، عربية وغير عربية ، ملكية وجمهورية ، تقدمية ورجعية ، ملتزمة وغير منحازة ، تلك هي خصائص الدول الإسلامية

الأربعين ، المذهلة على الفور بتباينها . خلافات وخصومات ،عداوات أو مجرد لا مبالاة ، تلك هي ردود الفعل غير المشجعة كثيراً ، التي غالباً ما ولدتها هذه الدعوة أو تلك الى تعزيز الوحدة الإسلامية ، اي الى تعزيز البنية المنحلة للغاية لنظام دولي قائم على الدين . وإذا كانت الأنظمة مبنية على تفاعل الوحدات الأعضاء أكثر مما هي مبنية على ارتباط أو اتصال جغرافي ، فمن البداهة الاثبات بأن العالم الإسلامي ، من نيجيريا إلى اندونيسيا ، يشكل بصعوبة ما يمكن أن نسميه نظاماً . بلا ريب ، يمكن أن نكشف في كل من هذه الدول تياراً اسلامياً متنفذاً إلى حد ما ، غير ان هذه الجماعات منشغلة بمهماتها المحلية أكثر من انشغالها بتوثيق الوحدة . لذلك ، لا ينبغي أن ننذهل لرؤية السعودية تناضل قبل كل شيء من أجل انشاء رابطة . لقد نادى القادة السعوديون ، باكراً جداً ، بالتضامن الإسلامي . فعبد العزيز قد دعا اليه ، وكذلك خلفه الملك سعود الذي انشأ تجربة القمم السياسية خلال موسم الحج وأوثق العلاقات مع الدول الإسلامية المهتمة بوحدة العالم الإسلامي (باكستان، ايران، المغرب . . .) [١٤] .

إلا أن الملك فيصل هو الذي بادر الى تجسيد هذه الأماني . المحاولة الأولى كانت الحلف الإسلامي . فالمشروع قد طرح ابان حرب اليمن ، وفي حين كانت المملكة معزولة على المسرح العربي . في (١٧) نيسان ـ ابريل (١٩٦٤) وجه فيصل نداء بهذا المعنى إلى رؤساء البعثات في موسم الحج السنوي : وسيلة مثالية . وأرسل عدداً من العلماء الى عدة دول افريقية لتمهيد الطريق كما ارسل ايضاً أحد الوزراء الى دول المغرب (تشرين الأول ـ اكتوبر ، ١٩٦٥) . وتم اعداد المشروع أثناء زيارة للشاه (كانون الأول ـ ديسمبر ، ١٩٦٥) . وفي الثاني من شباط ـ فبراير (١٩٦٦) بينما كان فيصل في الأردن ، اعلن عن تشكيل لجنة مكلفة بالتحضير لقمة اسلامية . وفي حين كانت القاهرة ودمشق تركزان هجماتهما على « هذه النسخة الجديدة لمبدأ ايزنهاور » ، كان فيصل ينتقل من بلد الى بلد في سبيل نشرها (السودان ، باكستان ، تركيا ، المغرب ، غينيا ، مالي ، تونس) لكن احداث (١٩٦٧) حولت اهتمام الملك عن مشروع اثار ضغينة

حادة . اما المحاولة الثانية فقد سجلت ، بالطبع ، نجاحاً أفضل : مستفيداً من الانفعال الذي أثاره الحريق المقصود للمسجد الأقصى ، دعا الملك فيصل (في ٢٣ آب - اغسطس ١٩٦٩) الى الجهاد في سبيل تحرير القدس من الصهيونية . وانعقدت قمة اسلامية (الأولى) في الرباط ، ففتحت طريق اللقاءات المنتظمة ، وكانت بداية الاتجاه المؤسسي . ومن عام (١٩٦٥) الى عام (١٩٦٩) اصبحت الظروف بالتأكيد أكثر ملاءمة ، لكن ذلك لا يلغي اهمية النشاط الدبلوماسي المبذول من الرياض ومن فيصل شخصياً لفرض هيئة دولية دينية على اترابه . فماذا كانت اهدافه ؟

٢ ـ أهداف عربية

وجدت الرياض في الإسلام مذهباً تنافسياً مع القومية ، ذات النزعة العلمانية والاشتراكية ، التي نشرتها القاهرة . وقد دفعتها الى ذلك ، على الأرجح ، اعتبارات أربعة :

أ ـ إن الموجة القومية العربية قد سمحت للقاهرة بفرض نفسها كقطب اقليمي . وإذا كان هناك من منافسة في هذا الشأن ، فإن دمشق وبغداد والجزائر كانت أفضل تهيؤاً من الرياض . إن الإسلام يسمح باعادة دفع المملكة نحو موقع قيادي في المنطقة . ب ـ ان الحركة القومية العربية (وأثبتت ذلك الوحدة مع سورية عام ١٩٥٨) قد تسرعت في اتخاذ خيار الاتحادات الأكثر تقدماً من التضامن الركيك داخل الجامعة . لكن ، من الواضح ان الرياض كانت تسعى الى المحافظة على استقلالها بأي ثمن ، كما على استقلال بقية دول المنطقة . لقد أصبح الدفاع عن الوضع القائم للأراضي مهدداً ، وهو ما يعتبر من مسلمات السياسة الخارجية السعودية . وفي أي تحليل واقعي ، لم تكن الوحدة الإسلامية ، نظراً لتنافر الكيانات المكونة لها ، قابلة لأن تصب في مشاريع بمثل هذا الاكراه . والحال ان المملكة لا تستطيع الدفاع عن سياسة انعزالية وسط

العالم العربي ، في الوقت الذي تتكدس فيه ثرواتها . ان الرجوع الى النظام الإسلامي يسمح بممارسة مثل هذه السياسة دون الاضطرار الى تبرير ذلك . ج ـ ان النظام القائم في الرياض هو ذو طبيعة تقليدية واتجاه مؤيد للغرب . قبل عام (١٩٥٢) قامت عروش مؤيدة للانجليز بنشر تيارات قومية في عمان وبغداد والقاهرة ، دون التحدث عن « الثورة العربية الكبرى » لعام (١٩١٦) . لكن ، بعد الثورة المصرية في (٢٣) تموز - يوليو (١٩٥٢) سرعان ما اتخذت القومية العربية صبغة مناهضة للامبريالية بوضوح ، اثبتها عام (١٩٥٦) اشتراك عبد الناصر في قمة بريوني وتأميم شركة القناة . على المستوى الداخلي ، اتضحت نزعة جمهورية ، مدعومة او مجسدة عموما بالجيش . بالاضافة الى ذلك ، اختار التيار الناصري عام (١٩٦١) اتجاها اشتراكياً واضحاً . إن الرجوع الى الإسلام يسمح هنا بتنظيم الملكيات العربية المؤيدة للغرب (الأردن ، المغرب ، ليبيا الكويت الخ . . .) المهددة من هذه الحركة ، وبعض أنظمة الحكم المؤيدة للغرب (السودان ، تونس) في مقاومة تضامنية ، د ـ إن القومية العربية المهيمنة قد أقامت أخيراً علاقات ودية متزايدة مع الاتحاد السوفياتي ، وتعاوناً كانت بدايته صفقة الأسلحة التشيكية الشهيرة . فالسعودية ، التي تقوم علاقاتها مع موسكو على العداوة المتبادلة ، قد خلطت ، بمساندة واشنطن ، بين الاشتراكية والشيوعية ، بين العلمنة والالحادية ، وذلك لكي تهاجم في آن معاً الشيوعية السوفياتية والقومية العربية التي تسمح لها بالتسلل الى المنطقة . ولجأت الرياض في هذا الصدد الى الحيلة القديمة التي ترتكز على التشديد على مظهرين من مظاهر الاشتراكية : تحولها المحتم الى شيوعية والالحادية الجوهرية لهذه الأخيرة . لا شيء يستطيع تغشية صورة الاشتراكية في نظر جماهير القاهرة أو دمشق البائسة ، اذا لم يبين لها الخطر الذي تشكله هذه الاشتراكية على دين واسع الاجلال . وعلى هذا الصعيد ، لم يكن محمد حسنين هيكل مخطئاً حقاً عندما رأى في الحلف الاسلامي « مبدأ ايزنهاور مزيناً بالعمامة » .

يتميز التوجه الإسلامي للمملكة بمظهره الرجعي ، من حيث انه مبادرة دفاع ذاتي لسلطة مهددة . والحال ان الخطر ناجم اساسا عن علاقة القوى وسط العالم العربي . من جهتنا ، قلما نشك بأن المبادرة الإسلامية السعودية لها أولاً وقبل كل شيء هدف عربي : الحد من القومية المناضلة وتوحيد اعدائها . لكن ، فقط (٢٠٪) من المسلمين ، هم عرب .

٢ ـ حيال الإسلام غير العربي

أ ـ التوريط . سعت السعودية وراء هدف عام إزاء جميع هذه الدول : توريطها في علاقة قوى تواجه المملكة فيها صعوبات . من خلال الرابط الإسلامي ، سعى الملك فيصل الى اضفاء الطابع الشرعي على الدعم الذي وجده لدى ايران وباكستان (في حرب اليمن ، في اعداد الجيش السعودي الخ . .) وإلى طرح نفسه كمنافس لعبد الناصر في الساحة الأفريقية . في الواقع ، نشرت القاهرة دبلوماسية افريقية قوية جداً ، كانت أهم فتراتها حرب الجزائر وحرب الكونغو ، كما سمحت لمختلف حركات التحرير الأفريقية بالاقامة في القاهرة . بالمقابل ، نشر الملك فيصل دبلوماسية الدعم المالي والسياسي لجميع الأنظمة الأفريقية المؤيدة للغرب (تونس ، مالي ، نيجر . . .) كما قام بنشاط ديني (بعثات العلماء ، انشاء مراكز قرآنية ، بناء المساجد) منح هذه السياسة شرعية اسلامية .

غير أن هذه المعطيات كانت أكثر صحة عام (١٩٦٥) منها عام (١٩٦٩) . فأثناء هذه المحاولة الثانية وبعدها ، سعت الدبلوماسية السعودية الى توريط الدول الإسلامية في النزاع مع اسرائيل . وهذا ما سمح لمنظمة التحرير الفلسطينية بأن تحظى باعتراف عدد كبير من الدول في لاهور ، وساعد على الانحسار الاسرائيلي في القارة السوداء وشجع الضغط الأفريقي من أجل انسحاب الجيوش الاسرائيلية من الأراضي المحتلة (عمليات الاقتراع في الأمم

المتحدة ، مهمة العقلاء الأفارقة الأربعة ، نداء سنغور ، وهوفويه بواني ، مبادرات عيدي امين المفاجئة الخ . . .) .

ب ـ أهداف ظرفية

بعد فترة (١٩٦٩) وانتكاسات القومية العربية ، بدا النظام الإسلامي مفيداً لبعض الدول التي قلما كانت ميالة ، في السابق ، للتدخل في هذا الشأن . بالطبع ، المثل الأهم هو ليبيا الجمهورية ، التي قادتها دبلوماسيتها المتجهة ، في جميع الاتجاهات ، نحو الإسلام الأسود الى بعض النجاح (والى فشل كثير أيضاً) الذي قد ينبيء بامكانية اعطاء الإسلام توجيهاً مختلفاً تماماً . منذ عام (١٩٧٠) وضعت الرياض في صلب اهتماماتها الأفريقية محاربة نفوذ ليبيا ، المنافسة من جهة والمعادية من جهة اخرى . ان اقتراح القذافي في لاهور بوضع سعر تفاضلي للنفط مخصص للدول الإسلامية ، كان احدى تلك اللحظات التي وجدت الرياض نفسها فيها ضحية منبر عملت كثيراً لانشائه . تقريباً ، في كل مكان من العالم الإسلامي ، وفي افريقيا خاصة ، كان على الرياض ان تواجه منافسة طرابلس في تمويل مجموعات اسلامية مسالمة تقريبا ومسلحة احيانا . ان هذه التنظيمات (الأخوان المسلمون ، الناصريون المنزلقون نحو اليمين ، المهديون في السودان . .) قد شكلت مجموعات ضاغطة على الحكومة المحلية وبديلاً لاستبدالها ، كما شكلت دائماً وسيلة تدخل ممتازة للعاصمة التي تدعمها . في الشرق ، قرب النظام الاسلامي بين البلدين اللذين اسهما اكثر من غيرهما في بروزه : المملكة السعودية والباكستان اللذين يجمعهما نفس المذهب السني ونفس التوجه المؤيد للغرب ونفس الشكوك حيال ايران الشيعية والمهيمنة . فالبلدان المرتبطان بعدة اتفاقات اقتصادية وعسكرية وثقافية ، قد وسعا مجالات التعاون بينهما : مدربون باكستانيون يدربون الجيش السعودي ، وشركات باكستانية تتوطد في المملكة ، بينما تمول هذه الأخيرة عدة مشاريع انمائية . فضلاً عن ذلك ، ليس هناك أي شك في ان الرياض ، الساعية

الى دعم آسيوي ، تدفع مبالغ ضخمة جداً لمساعدة تيارات مؤيدة لها على تسلم السلطة في باكستان وبنغلادش وفي امـاكن اخـرى على الأرجح (مـاليزيا ، اندونيسيا) .

كذلك تتلقى الحركات الانفصالية الإسـلامية الدعـم السعـودي عندمـا تكون بعزم مناهضـة للشيوعية . ان متمـردي الفيليبيـين الجنـوبيين يحظـون في الرياض بتقدير ضئيل على نقيض اتراك قبرص المناضلين ضد مكاريوس ، نصير عدم الانحياز وصديق عبد الناصر . أما جبهة تحرير اريتريا فلم تتلق الدعـم السعودي الا يوم اصبحت أثيوبيا مؤيدة للسوفيات . هذه الذبذبـات توضـح بداهة معينة : ان النظام الإسلامي قد انشيء أولاً لضرورات سياسية ، وهو لم يكف عن الخضوع لها .

ثالثاً ـ منعطف ١٩٧٠

غير ان النفط قد ظل مسألة قطاعية للغـاية (اعتبرهـا البعض ثانـوية) بحيث لا تستطيع تعبئة الجماهير . غير أن الرابط الإسلامي ، قد خيَّب أمل الملك فيصل لفرط ما بدا الحد الأدنى من التجانس صعباً فيه . وحسـب جون بولوك يعود تاريخ التحول في تفكير الملك ، إلى شهر أيلول ـ سبتمبر (١٩٧٠) ، عندما انعقدت قمة الدول الإسلامية في الرباط : « من المرجح إن أهم النتائج الملموسة لهذا المؤتمر كانت خيبة أمل فيصل ، وهو شعور سمح بإرساء قواعـد دور سعودي جديد في الشؤون العربية الداخلية ، وتعاون الملك مع عبد الناصر وخلفه . لقد اتضح هذا التحول ، بعد شهرين ، عندما جاء الملك إلى القاهرة في زيارة رسمية ، واصطحب معه عبد الناصر من هناك إلى الرباط حيث كانت ستعقد قمة عربية » . إن هذه القمة قد فشلت لكنها « دفعت الملك إلى التدخل بعمق أكبر في الشؤون العربية » (١٥) .

لقـد حدث التقـارب المصري ـ السعـودي قبـل بضعـة ايام من بداية عام (١٩٧٠)، وهو عام حاسم في تاريخ العالم العربي. ان بعض الاحداث وليس اقلها اهمية، قد حددها تماما هذا التقارب الذي عبر، بعد قمة الخرطـوم عام (١٩٦٧) عن اعتراف مصر بالقوة السعودية.فقبول مصر بمشروع روجرز وموقف عبد الناصر الغامض اثناء احداث الاردن الدموية (حيث لعب دور الوسيط اكثر منه دور الموالي) قد قربا بين البلدين من خلال نظرة جديدة للصراع وتقييم جديد لدور الملك حسين. واشار الحدثان الى قبول القاهرة بطروحات كانت تنادي بها الرياض عموما (التعاون مع الولايات المتحدة، احترام استقلال دول الجامعة) . وتوفي الريس في (٢٨) ايلول ـ سبتمبر، وكان خلفه السادات خيارا اغتبط له السعـوديون: فالـرئيس الجـديد كان صلـة بـين الضبـاط الاحـرار والاخـوان المسلمين، يدعي ممارسة الاسلام وكان مكلفا من عبد الناصر بتمثيل مصر في المؤتمرات الاسلامية، وخلال حرب اليمن،كانت تنسب اليه مواقف قليلة العداء للـرياض. . هذا إذا افترضنا بان الشائعـات الخاصـة بعلاقاتـه مع وكالـة الاستخبارات الاميركية (C.I.A) ،ومع مستشار وصهر الملك فيصل النافذ، كمال ادهم، هي شائعات خاطئة. (١٦) .

يضاف الى ذلك، ان عام (١٩٧٠) قد اتى الى دمشق بانقلاب ابيض اتاح لشخص «معتدل» (حافظ الاسد) ارتقاء سدة الرئاسة، في الوقت الـذي كانت العلاقات، السعودية ـ السورية تشهد توترا استثنائيا. وسرعان ما اصبحت هذه العلاقات مجددا، طبيعية، وكذلك تلك التي كانت تربط المملكة بدولتين تقدميتين اخريين: الجزائر (التي قصدها فيصل في زيارة رسـمية في حزيران ـ يونيو ١٩٧٠) والعـراق (الـذي تقـرب من الـرياض واقتـرح عليهـا معاهـدة عسـكرية، ثم انضـم الى منظمـة الاوابيك التـي كان يصفهـا قبـلا بالصنيعـة السعودية). في اليمن الشمالية، نشـأت حكومـة جديدة التمست الاعتـراف السعودي بها مع الاستعداد، كما يبدو، لدفع الثمن. ان كل هذه الاحداث قد

سمحت بتعزيز الثقة بالعاهل السعودي الذي نشر، بناء عليه، دبلوماسية تتعدى كليا موانع الستينات، انما ذات فعالية لا تقبل الجدل.

وهكذا، سجلت فترة (١٩٧٠ - ١٩٧٣) عودة المملكة الى المسرح العربي، وهي عودة احدثت توازنا بين قوى المجموعة مع تفوق واضح اكثر فاكثر لصالح السعودية. لقد ظهر هذا التفوق جوهريا، من خلال انتقال القاهرة ودمشق من موقف مناهض للسعودية الى موقف محايد ان لم يكن مؤيد لها. ان استراتيجية دول المواجهة قد اصبحت قائمة على التعاون العربي المشترك اي، عمليا، على دعم الدول النفطية. في القاهرة، كما في دمشق، اختفى شعار الستينات الاساسي «محاربة الرجعية العربية» لتحل محله مفردات «التضامن» اي، بتعبير آخر، تجميد الخلافات العربية القائمة حول مسائل متعددة. الجانب الايجابي لمثل هذا الشعار واضح تماما: تعاون الدول العربية ضد العدو الخارجي. لكن هناك معان اخرى، مضمرة، قد تكون اهم: فالتضامن يفرض تجميد علاقة القوى وسط العالم العربي عند وضعها الحالي (١٩٧١)، الذي هو، ويجب ان يكون اكثر فاكثر، لصالح القوى المحافظة. ان تحييد دمشق وبخاصة القاهرة يضعف موقف الدول المعارضة للرياض. فليبيا التي امنت لنفسها عام (١٩٦٩) اعتبارا خاصا في مصر، صارت تعد الان مع المجموعة المنافسة للسعوديين الموجودين ايضا في القاهرة. اما الفلسطينيون، فقد تأكدوا مجددا بانفسهم من بروز محور الرياض - القاهرة، عندما اتخذت هاتان العاصمتان، في حزيران - يونيو (١٩٧١)، موقفا مشتركا ازاء تصفيتهم في الاردن.

لقد ظهر بروز القطب السعودي بمظاهر عدة. فالقاهرة تركت للرياض حرية التصرف كليا - لا بل مع موافقتها - في حل مسائل اعتبرتها الرياض اساسية لأمنها: فرض سيطرتها في شبه الجزيرة العربية، بتتبيع اليمن الشمالية لها، باثارة الفتن في اليمن الجنوبية او بمحاربة نفوذ العراق وايران في امارات الخليج، القيام بمبادرات هجومية من اجل تحويل البحر الاحمر الى «بحيرة عربية» ذات هيمنة

سعودية، نشر وجهة النظر السعودية حيال النزاع العربي - الاسرائيلي وحله المحتمل وسط العالم العربي .. الخ

في المقابل، استعاد هذا النزاع كامل مكانته في تطور الدبلوماسية السعودية. لقد ظلت هذه الاخيرة زمنا طويلا في موقف سلبي، معزو الى هم الدفاع الذاتي والى الشعور بان وجود اسرائيل وانتصارها عام (١٩٦٧) لم يلحقا الاذى بالمملكة. لكن النزاع مع اسرائيل الذي هو معيار ومقياس تورط البلد في العالم العربي، قد اصبح مجددا لازمة التصريحات الرسمية، انما بلهجة اكثر فعالية من لهجة الادانات الغامضة للسنوات السابقة، التي كانت دينية الطابع وجازمة انما نظرية. فالرياض لا تخفي حاليا امر تمويلها للمجهود الحربي العربي اكثر بكثير مما قضى به مؤتمر الخرطوم، حتى وان كانت فكرة الحظر النفطي مستبعدة. وبداية هذه اللهجة الجديدة كانت مع تصريح الملك في الثاني من شباط - فبراير (١٩٧١) حيث قال بان المملكة لن تبقى مكتوفة الايدي تجاه احتلال اسرائيل للاراضي العربية. في حزيران - يونيو مدح الملك مصر واصفا اياها «بتلك الصخرة الصلبة في وجه الصهيونية». بعد سنة تقريبا، اي في (٢٣) ايار - مايو (١٩٧٢) خاطب الامير فهد الجيوش المصرية على طول القناة ووعدها بدعم بلاده «بالرجال والعتاد والمال». وراحت البعثات العسكرية السعودية تنتقل من دمشق الى القاهرة ومن القاهرة الى عمان، بقيادة الامير سلطان، وزير الدفاع. من وجهة اخرى، عبرت اسرائيل عن قلقها: ففي ايار - مايو (١٩٧٣) اكد ابا ايبان بان مبيعات الاسلحة الثقيلة للكويت والسعودية مخصصة للجبهة مع مصر، وهو تأكيد ثبتت صحته فيما بعد جزئيا. اخيرا، عام (١٩٧٣) هدد القادة السعوديون الغرب مباشرة باللجوء الى الحظر، اذا لم تحل القضية، وهو تهديد لم يكن، كما اعتقدت الصحافة الغربية كافة، مجرد خدعة كذلك. تبدل طابع النداءات الى العالم الاسلامي: منذ عام (١٩٦٩)، حل شعار محاربة الصهيونية محل شعار مناهضة الشيوعية. وبدعم من القاهرة، يتحدث الملك

فيصل باسم العالم الاسلامي ويدعوه، ليس فقط الى الاتحاد انما قبل كل شيء الى تأييد المطالب العربية. وهكذا، دفعت الاموال والضغوط والنداءات السعودية العديد من الدول ذات الاغلبية الاسلامية الى قطع علاقاتها مع اسرائيل.

منذ سنوات طويلة، كان التحدث باسم العرب وقفا على عبد الناصر الذي سيطرت شخصيته البارزة على المسرح. واذا كان الملك فيصل قد تحدث عام (١٩٧٠ - ١٩٧١) باسم العالم الاسلامي، فهو لا يتردد الان عن التحدث باسم العرب، خصوصا اثناء لقاءاته مع القادة الاميركيين. وهكذا، سافر في ايار - مايو (١٩٧١) الى واشنطن «لعرض وجهة النظر العربية» التي شرحها مجددا لسبيرو اغنيو، نائب الرئيس الاميركي، خلال زيارته الى المملكة في تموز - يوليو (١٩٧١)، وفي تشرين الثاني - نوفمبر (١٩٧٢) قام بجولة شملت اربع دول افريقية «لتقريبها من العالم العربي». لكن وزير دفاعه هو الذي حدد في السادس من ايلول - سبتمبر (١٩٧٣) التورط السعودي في المجموعة القومية العربية، بقوله: «الدفاع عن استقلال الدول العربية الاخرى هو، بالنسبة للسعودية، اجراء دفاعي - ذاتي»، وفتح باب احداث خريف (١٩٧٣) على مصراعيه...

الفقرة الرابعة:

الحقبة السعودية؟ (بعد ١٩٧٣)

شهد الوضع الداخلي في السعودية عدة تغيرات هامة منذ عام (١٩٧٣). فالملك فيصل الذي لعب دورا هاما جدا في حرب اكتوبر والمفاوضات التي تلتها قد اغتيل في اذار - مارس (١٩٧٥). وعزز غيابه سلطات فرقاء العائلة المالكة، حتى وان كان احد هؤلاء الفرقاء (فريق فهد) هو المستفيد الاكبر. فالميدان الاقليمي الذي ربطه الملك فيصل بشخصه قد اخترقه ايضا عدة «رجال اقوياء» من العائلة المالكة، الامر الذي لا يسهل رسم سياسة سعودية واحدة. وازدادت الموارد المالية للمملكة بكثرة منذ عام (١٩٧٣). على المستوى العسكري، تتمتع المملكة بجيش لا يزال محدودا، لكنه اصبح جيد التدريب والتجهيز. ويذكر الحكام ايضا بالتنمية السريعة للبلد، خصوصا من خلال الخطة الخمسية (١٩٧٥ - ١٩٨٠). ويتفق على الاعتقاد بان مظهر البلد نفسه يتغير حاليا بنمط لا مثيل له اطلاقا في اي بلد اخر، الامر الذي يطرح اكثر من مشكلة جديدة: استيراد اليد العاملة، التبذير، الفساد الخ...

على المسرح الاقليمي والدولي، لم يكن نفوذ المملكة يوما بمثل هذا الاتساع. وكثيرا ما نرى الصحف اليومية تحدد مركز الرياض في المنطقة كعاصمة نافذة وتقارنها بقاهرة الستينات. وقد كرر هذه المقارنات محمد حسنين هيكل الذي وصل الى حد التأكيد على ان العالم العربي قد دخل، بعد المرحلة الناصرية في «حقبة سعودية»، تسمح لقادة الرياض بتحديد اللعبة وبحمل الاخرين،

على التسليم بها [17]. في الواقع، ان هذه الملاحظات، ايا كان مصدرها، مبالغ فيها. فالديبلوماسية السعودية تستطيع ان تنظم نفسها ذاتيا بشكل يسمح لها بالانسحاب بسهولة من نظام فرعي اصبح وضعها فيه غير ملائم. فالانكماش هو خيار سعودي اساسي. منذ عام (١٩٧٣)، تواصل المملكة سياسة تدخلية تسعى الى تعزيز الموقف السعودي وسط النظام الاقليمي، من جهة، وتحاول الاحتفاظ لنفسها بموقع الحكم المطلوب والنزيه في النزاعات المستمرة بين اعضاء هذا النظام، من جهة اخرى.

اولا ـ استمرار الصراع من اجل النفوذ

اذا كان العالم العربي يمر الان «بحقبة سعودية» فذلك لأن الرياض باتت تستطيع التأثير على التوجهات الكبرى للمجموعة السياسية العربية. فهذه الاخيرة مكونة، بالطبع، من دول معترف بها ومقبولة في الجامعة كما في الامم المتحدة. وربما تمكنت الصفحات السابقة من ان تظهر الى اي مدى يمكن ان يكون اطار العلاقات بين الدول غير كاف لدراسة واقع الشرق الاوسط.

١ ـ في اللعبة بين الدول

أ ـ تميزت الفترة التي تلت حرب (١٩٧٣) بتدعيم التحالف المصري ـ السعودي. صحيح ان القاهرة قد قامت، منذ تلك الحرب، بتحركات احادية الجانب في سبيل حل النزاع مع اسرائيل، خصوصا اثناء توقيع اتفاق سيناء الثاني (١/ ٩/ ١٩٧٥) وزيارة السادات للقدس والمفاوضات التي تلتها (تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٧) وفي محادثات كمب ديفيد (ايلول ـ سبتمبر ١٩٧٨). وفي المعاهدة نفسها. هذه التحركات ولدت في الرياض انقساما اكيدا بين اعضاء العائلة المالكة الاكثر شأنا وهو انقسام ملاحظ لا سيما وان غياب الملك فيصل يعني عدم وجود الحَكَم الذي كان بمقدوره الفصل في الجدل، باتجاه معارض على الارجح [18]. في هذه المناسبات، وفي غيرها ايضا، قلما كان السعوديون

معارضين للرئيس السادات، الذي لا يتصورون بديلا له اكثر ملاءمة لمصالحهم. كذلك، لم يؤيده السعوديون صراحة، وذلك لأسباب دينية داخلية اولا، ولعدم التضحية بمصداقيتهم المكتسبة بصعوبة في اوساط الدول العربية الاخرى ومنظمة التحرير الفلسطينية. انطلاقا من ذلك، يمكن وصف موقف الرياض اثناء الانقسامات التي ولدتها مبادرات السادات كموقف حكم حريص جدا على التضامن العربي انما مؤيد عموما للمتهم السادات (والبعض يقول متواطىء معه). ذلك ان سياسات القاهرة والرياض خارج فترات التوتر هذه، كانت متوازية اكثر فأكثر كما تدل على ذلك اجتماعات الجامعة حيث تعاضد وزراء البلدين باستمرار لتثبيت او الغاء قمة، لدعم الصومال واريتريا، ولتسوية المسألة اللبنانية الخ... والرأسمال الخاص الاتي من السعودية وظف في مصر، حتى وان كانت المبالغ كبيرة بالنسبة للحاجات المصرية، وليس طبعا بالنسبة للمداخيل السعودية. وفي الحقل الصناعي ازدادت المشاريع المشتركة في حين قدمت القاهرة جميع التسهيلات العقارية للرياض. ورسخت هذا التقارب حدة النزعة المناهضة للشيوعية في البلدين، والتي لا تفوت اية فرصة للبروز: ضد اثيوبيا، ضد انغولا، وقبل كل شيء ضد ليبيا التي تمثل اليوم نموذج الاسلام المنفتح على الاتحاد السوفياتي [19].

ب ـ بينما تبنت القاهرة النظرة السعودية المتعلقة بالنظام الدولي (التقارب مع واشنطن، محاربة الاتحاد السوفياتي، دعم الانظمة العربية والافريقية المؤيدة للغرب)، تحولت الرياض الى افكار الدبلوماسية المصرية. فالعداء الاولي الذي كانت الرياض تعبر عنه حيال بعض القوى قد اتاح المجال تدريجيا امام انفتاح محدود باتجاه عدن، وبغداد ومقاديشو، وحتى باتجاه موسكو وبكين. بالنسبة للأمير فهد، ليس من المفيد كثيرا (حتى ولا من الرأي السديد) مواصلة سلوك التجاهل المتعالي تجاه الدول التي تحافظ على نفسها بالرغم من عداء «العالم الحر». فالقاهرة (كي لا نقول واشنطن) تعترف بهذه الدول بينما بل

تحاول محاربة انظمتها القائمة. واليوم، تتكاثر الانباء المتعلقة بقرب استئناف العلاقات مع موسكو، والتي يغذيها القادة السعوديون انفسهم، في حين قامت الرياض بمبادرة هدم الجدار الفاصل بينها وبين العراق وجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية والصومال. ان المساعدة التي تقدمها لهذه الدول سوف تستخدم، بالتالي، لتحييد عدائها تدريجيا. وفي هذه الاستراتيجية الجديدة استطاعت الرياض اجمالا الاعتماد على وساطة القاهرة وتشجيعها .

ج ـ يبقى مجموع الدول العربية الاخرى. دائما باسم التضامن العربي، سعت الرياض الى اقامة افضل العلاقات الممكنة مع هذه الدول. فزيارات القادة السعوديين اليها تضاعفت ونادرا ما نجد دولة عربية محتاجة الى المال، لا تتوجه اولا الى المملكة السعودية.وبما ان مسائل الامن تتغلب على كل الاعتبارات الاخرى، فان المملكة كانت اكثر اهتماما بمحيطها المباشر: شبه الجزيرة العربية، دول البحر الاحمر الساحلية، واخيرا الدول المتورطة في النزاع مع اسرائيل. لقد اصاب الدعم المالي السعودي جميع هذه الدول دون استثناء، لكن المكاسب السياسية التي تم الحصول عليها بالمقابل لم تكن متماثلة. ان دول شبه الجزيرة تخضع بصورة اقوى للنفوذ السعودي، خصوصا جمهورية اليمن العربية والبحرين واتحاد الامارات العربية وقطر. وفي دولتين مجاورتين، اصبحت الرياض اكثر قدرة على المنافسة من السابق. في السودان، حيث بدا ان النفوذ السعودي امسى يوازن قواعد مصر الصلبة، وفي الاردن ، حيث كانت الرياض تجد صعوبة في موازنة نفوذ ايران (السياسي والمالي) وخاصة نفوذ سورية(السياسي والعسكري) . في افريقيا الشمالية، يبدو ان المملكة قد عززت علاقاتها التقليدية مع تونس والمغرب وكسبت تأييد موريتانيا دون ان تكون، مع ذلك، معادية للجزائر.

الجديد ، بالنسبة للرياض هو انها بلغت من القوة حدا جعل التشهير بها اقل ترددا. فالدول العربية ، التي تواجه جيرانا عرباً قريبين من الرياض ،

نادرا ما تذهب الى حد مهاجمة المملكة السعودية: الجزائر تحتفظ بعلاقات لطيفة مع الرياض ، وان كانت الافضليات السعودية تتجه نحو المغرب. سورية لا تقطع العلاقات ابدا مع الرياض (خلافا لعام ١٩٦٣ او لعام ١٩٧٠) حتى ولو كان السعوديون يميلون الى دعم مصر، ولليبيا نفسها موقف مماثل، اذ تركز نيرانها على السادات وتجامل حلفاءه الموضوعيين في الرياض. اما جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية فهي كانت تتهم ايران خاصة وتركز هجومها الحاد على قابوس ، والرياض تراعى.

في هذا الموقف التوفيقي للدول العربية تجاه السعودية، يبرز اولا الاعتراف الواضح بالقوة السعودية التي يعتبر الآن تحييدها اكثر فائدة من التهجم عليها، في حال التعارض مع سياستها. وهكذا فان المملكة التي كانت بالامس تنعت بجمع النعوت العدائية في صحف القاهرة وبيروت والكويت، تنعم اليوم، ان لم يكن بالرضا الحماسي فأقله بالاحترام المهذب. ثم ان محمد حسنين هيكل قد انتهى، هو ايضا، الى تنقيح مفرداته: فالمملكة السعودية التي كانت «رجعية» عام (١٩٦٧) قد اصبحت «محافظة» عام (١٩٧٧) .

٢ ـ القوى السياسية العربية

هذا الاعتراف بالقوة السعودية لا يبدو فقط نتيجة اخذ ارقام المملكة النفطية بالاعتبار. ففي الدول المعنية، والى جانب انظمتها القائمة، تسعى السعودية الى مساعدة القوى التي تدافع عن مصالحها والتي يحتمل ان تتمكن من استلام السلطة. من الجائز القول ان الثمن الاغلى الذي تدفعه الدولة المستفيدة من المساعدة السعودية هو ضرورة مراعاتها للمجموعات المؤيدة للسعودية ، التي ربما كان مصيرها التصفية او التحجيم، في ظروف مغايرة. والحال ان على السلطة الشرقية، المتمسكة بامتيازاتها التوتاليتارية ، القبول بوجود مجموعات غير مخلصة لها كليا، سواء في داخلها ام على هامشها. فالامر يتعلق صراحة بنوع من الانقياد لا من الانفتاح الديمقراطي الطابع ، الذي تسعى السلطة بقدر

استطاعتها، الى موازنته بقوى مناهضة للسعودية (مؤيدة للسوفيات في سورية، مؤيدة لليبيا في السودان، تقدمية في جمهورية اليمن العربية، ومؤيدة لايران في الامارات العربية المتحدة الخ . . .)

هكذا كان انور السادات، تقريبا، يمثل هذا التحالف في مصر الناصرية. وفي وسط منظمة التحرير الفلسطينية، هناك العديد من القادة القريبين جدا من مواقف الرياض، التي تدعمهم بدورها عن طريق جعلهم واسطة النقل الالزامية لمساعدتها. ومع سورية حافظ الاسد ظل التقارب مع السلطة، منذ عام (١٩٧٠)، متوازيا مع تحالف - لا يخفى على احد - مع هذا الضابط الكبير في الجيش او ايضا تلك الشخصية السياسية البارزة. اذاً، ان احد اشكال التصرفات الدائمة للرياض، هو عدم الانقطاع عن السلطة العربية الحاكمة اياً كان توجهها. فهذه السلطة محرجة بين دعم الرياض ومطالب ممثليها المحليين. وهؤلاء منظمون تقريبا في فريق مؤيد للسعودية، نصادفه في القاهرة كما في دمشق وبغداد وبيروت. لكنهم غير موجودين في الانظمة الاستبدادية المطلقة حيث تضطر الرياض للاختيار بين التحالف مع شخص او العداء الواضح ضده (الحسن الثاني في الحالة الاولى ومعمر القذافي في الثانية)، ايا كان النظام العربي الحاكم، فان عطوبيته تظل هي هي. وبالتالي، فان الرياض تعمل، بموازاة المجال السياسي، في ميادين شبه سياسية حيث يمكن استثمار نفوذها على المدى الطويل. تلك هي حالة الدول التي يتوقف تجهيز واعداد جيشها على المساعدة السعودية (مصر، سورية، جمهورية اليمن العربية، منظمة التحرير الفلسطينية، البحرين). كما ان الاتفاقات الاقتصادية الطويلة الأجل تخدم الغرض نفسه (مشاريع زراعية مشتركة في السودان، صناعية وسياحية في مصر، وعقارية في كل مكان من المنطقة). مع ذلك، كان الميدان الايديولوجي هو الذي راهنت عليه الرياض لتثبيت نفوذ يصمد بعد سقوط نظام صديق او فسخ تحالف ما. وفي القطاع الديني بوجه اخص، ضاعفت الرياض جهودها وحاولت، من

اجل هذا، ابطال مفعول النفوذ الليبي الذي يتوجه عادة الى القوى نفسها: التكتلات الشعبية الاسلامية الوطنية، ومخلفات الناصرية، المجموعات الاسلامية في لبنان وسورية والسودان ومصر. التي سبق وجودها بروز القوة السعودية (الاخوان المسلمون، الشريعة الاسلامية الخ . . .) والطريق هو ان الرياض تسعى، من خلال سفاراتها او بعثاتها الدينية، الى تنسيق نشاط هذه المجموعات السياسي لصالحها. بلا ريب، ان هذه الاخيرة هي التي كانت، في فترة (١٩٧٥ - ١٩٧٧) وراء فرض الشريعة كقانون مدني وحيد في السودان او في مصر، وهي التي اوجبت تسمية دين الدولة في سورية (١٩٧١) واليمن (١٩٧٤) الخ . . . اما المثال النموذجي لهذا العمل السياسي من خلال الاسلام فهو النجاح السعودي في تعيين علماء ذوي نزعة وهابية على رأس المراكز الدينية العربية الأكثر اهمية، ومنها جامعة الازهر الشهيرة في مصر.

ثانيا - الدولة - الحَكَم

احد المستجدات الاكثر اثارة للدبلوماسية السعودية هو تورطها المتعدد الاشكال في سلسلة من التحكيمات في نزاعات عربية داخلية. لقد نجح السعوديون في الاحتفاظ لأنفسهم بدور الحَكَم الذي يأتي، في الوقت المناسب، ليفصل في النزاعات المهددة «للتضامن العربي» الذي عين نفسه، ضمنا، حارسه. فالمملكة، ذات المنشأ العسكري، والديني المتعصب والتوسعي، لم تكن مطلقا مهيأة لهذا الدور. غير ان ثراءها الجديد ونفوذها الدولي وغياب «الحكام المنافسين» قد دفعتها تدريجيا اليه، الامر الذي يعتبره البعض اوضح دليل على الانتقال الى «حقبة سعودية».

أ - لماذا التحكيم؟

او لم يعد مفيدا بالنسبة للرياض ان يتقاتل خصومها العرب الى ما لا نهاية، تاركين لها مجال المناورة كاملا، بعد ان توسعه خلافاتهم ونزاعاتهم؟ هذا

ما كان عليه الموقف السعودي الاكثر شيوعا. فعبد العزيز، مثلا، كان سعيدا تماما لرؤية امراء الكويت وحائل يتزاحمون على شمال البلاد، ممهدين له بالتالي سبيل ضمها. وعداء القاهرة للهاشميين قد افاد في اضعاف هؤلاء ثم في تحييد مصر لصالح السعودية التي كانت عاجزة في حال اختلاف الظروف، عن مواجهة حرب اليمن. اما اليوم فللسعودية موقف اخر تماما: لا يجب ان يتقاتل الاشقاء، يجب المحافظة على التضامن العربي، من اجل خير العرب والمسلمين، وابعد من هذه الحجج «النبيلة»، تجري الرياض حسابات سياسية. ان مكانتها في العالم العربي، وان كانت محدودة وموضع نزاع، لم تكن يوما في المستوى الجيد الذي بلغته حاليا. لذلك يجب، على الاقل، المحافظة على هذا الوضع الراهن. لأن اي نزاع عربي داخلي يبرز على الاقل، العقبتين التاليتين: ١) انه يرغم الرياض على اتخاذ موقف في نزاع لا يعنيها مباشرة، وهذا الموقف قد ينفر منها احدى الدول او مجموعة من الدول المتورطة في النزاع، ٢) ان كل نزاع في هذه «المنطقة المرضية» من النظام الدولي، يستدعي تدخل القوى الاجنبية.

لهذا السبب عارضت الرياض صراحة الوساطة الايرانية بين العرب. ثم انها احست بقدر من الطمأنينة عندما اخذت الجزائر المبادرة بمصالحة العراق وايران، منافسيها الخليجيين، ونجحت في ذلك ولو انها غابت عن الحدث، وفي النزاع بين العراق وسورية، ادركت الرياض بان الاتحاد السوفياتي يظل الحكم، ولا يمكنها الا وان تسعى الى ازاحته عن هذا المركز. بين عمان وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، بين عمان واتحاد الامارات العربية، تستطيع طهران عرض وساطتها، كما لا بد من امتداح الكويت لنجاحها في تسوية نزاع قطر مع البحرين حول امتلاك جزيرة حوار. اما في النزاع الجزائري - المغربي، فالوسطاء عديدون والرهان كبير. ذلك انه نظرا لما هو عليه مثال الوحدة ينبغي ان نضيف الى الدافعين المذكورين انفا، دافعا ثالثا: اذا كانت الرياض تريد لنفسها مركز الحَكَم في النزاعات العربية الداخلية، فذلك لأن حل هذه

النزاعات يثير اصداء تظل ايجابية جدا وسط الجماهير العربية. في الواقع، احيانا ومن خلال التحكيم يتعاظم نفوذ وقوة الدولة - الحكم بفضل النجاح: المصالحة المصرية - السورية اثر اتفاق سيناء الثاني، المفاوضات السورية - العراقية حول اقتسام مياه الفرات، وخاصة انهاء الحرب الاهلية اللبنانية في قمة عقدت في الرياض [٢٠]، فهذه ثلاثة امثلة ساطعة حول قدرة الرياض الحالية على طرح نفسها كحكم وبالتالي على جني اكبر الفوائد من ذلك في اوساط الجماهير الشعبية المعنية.

٢ - متى التدخل؟ العراق وسورية يتنازعان على مياه الفرات، الحرب الاهلية اللبنانية على اشدها، رسائل القاهرة الى دمشق شتائم واهانات والعكس بالعكس، الجزائر والمغرب يقتربان من الحرب العامة. فمتى تتدخل الرياض؟ هناك ثابتة مسلم بها: التحكيم السعودي يكون موجودا «في الجو» منذ بداية النزاع، لكنه لا يحدث فعلا الا في لحظاته الاخيرة. كان لابد من انتظار عدة اشهر لكي تعزم الرياض على جمع الرئيسين السادات والاسد بعد اتفاق سيناء الثاني، واوشكت بغداد ودمشق ان تدخلا في حرب قبل الوساطة السعودية، كما ان قطر والبحرين قد تلقيا عدة عروض للتوسط بينهما (العراق، الكويت، ايران، اتحاد الامارات) قبل ان تتدخل السعودية.

لكن الحرب الأهلية في لبنان تشكل المثل النموذجي على هذا التأخر الطوعي في التدخل. نذكر بأن المعارك بدأت في نيسان - ابريل (١٩٧٥). في اليوم التالي بالذات، أشارت الصحافة المحلية إلى تدخلات سعودية. وبالفعل، وجدت أسلحة سعودية بين أيدي المقاتلين، وزار بيروت قادة سعوديون في حين لم يصدر عن الرياض سوى مجرد نداء لوقف إطلاق النار، بعد مرور عدة أشهر (٢٩/١١/١٩٧٥). وحوالي نهاية عام (١٩٧٥)، قامت سورية بدور الوسيط، في حين حاولت مصر أن تحذو حذوها عن طريق الجامعة حيث لا تزال مسيطرة. أما الرياض، التي تدعم «كل محاولة هادفة إلى

وقف إراقة الدم » ، فقد أيدت في آن معاً الوساطة السورية (تصريح الملك خالد في ١٩٧٥/١٢/٢٧) ووساطة الجامعة (تصريح الأمير فهد في ١٩٧٥/١٢/٧) مولدة الحيرة عند الذين حاولوا تحليل هذه المفارقة : نزاع في قيادة الدولة أم، على الأرجح ، توزيع أدوار ؟

إن هذا الموقف السلبي ، المميز ببعض الهيمنات وبعدة تدخلات خفية لم يتبدل إلاّ في ربيع (١٩٧٦) ، مع اللهاث المتعاقب للوسطاء السوريين والمصريين والأميركيين والفرنسيين والفاتيكانيين . والوساطات الثلاث الأخيرة ، غير العربية ، لم تحظ بدعم السعودية التي كانت ، بعد أن حصرت حق الوساطة بالعرب وحدهم ، تهيء مبادرتها الخاصة . لهذا السبب رفضت الرياض قطعاً الاقتراح الايراني بعقد مؤتمر إسلامي لهذا الغرض (كانون الثاني ـ يناير ١٩٧٦) لأنه لا يجب أن تتمكن إيران من التدخل عبر هذه الوسيلة . من هنا كان الالحاح على التضامن العربي (أي استبعاد الايرانيين والفرنسيين والفاتيكان والولايات المتحدة) وكان العرض ، الذي طال انتظاره ، بالمشاركة السعودية في حل النزاع ، وذلك في نيسان ـ ابريل (١٩٧٦) [أي بعد سنة من اندلاعه] . وفي حزيران ـ يونيو ، دعا الملك إلى وقف إطلاق النار لأن « هذه الحرب الأهلية ، إن لم توقف ، قد تمتد إلى جميع الدول العربية » . وأدانت الرياض الاتهامات المتبادلة بين العواصم العربية . وفي (١٩٧٦/٦/١٦) ، أعلن ياسر عرفات عن المشاركة القريبة لفرق سعودية في قوة الردع العربية المرسلة إلى بيروت . في (٧/٢٧) دفعت الرياض إلى الجامعة النفقات التي أوجبتها مهمة قوة الردع العربية . منذ ذلك الحين والأحداث تتسارع : قادة لبنانيون ، فلسطينيون وسوريون يتوافدون تباعاً إلى بلاط الملك خالد ، الذي بدا أنه الوحيد القادر على حل النزاع . في (١٥) آب ـ أغسطس ، دعا الملك القادة العرب إلى قمة مخصصة للأزمة اللبنانية . وعقدت قمة سداسية ، في الرياض طبعاً ، للتفكير في حل . بعد أيام ، جاء اجتماع قمة الجامعة العربية

ليكرس نتائج قمة الرياض السداسية ، فكان بذلك أحد أوضح انتصارات الدبلوماسية السعودية .

في الأزمة اللبنانية ، كما في النزاعات الأخرى المذكورة أعلاه ، لم تعرض الوساطة السعودية إلا بعد وقت طويل على المطالبة بها . فالسلطان قابوس قد هزىء بالعرض السعودي لمصالحته مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية عندما سيطرت جيوشه على ثورة ظفار ، وليس قبل ذلك . في الواقع ، يمكن تفسير التحفظ السعودي أولاً بعوامل داخلية : التجربة الحديثة في هذا المجال ، وكذلك الخلافات في الدوائر الحاكمة بين تدخليين تجديديين ومحافظين حذرين ، إذا جاز لنا هذا الحد من التبسيط . في الحقيقة ، هناك اتجاه يقوم خياره الاستراتيجي (الخاص، كي لا نقول المقتبس عن خيار الكويت) على سد جميع الثغرات في محيط المملكة المباشر ، خوفاً من أن تمتد إلى هذه الأخيرة . وهناك اتجاه ثان يخشى التورط المفرط للمملكة خارج حدودها ، وهو شكل آخر من أشكال إضعافها . والاستراتيجية السعودية الحالية هي تسوية مستمرة بين هذين الاتجاهين . والتأخر في التحكيم في نزاع عربي داخلي قد يكون معزواً أولاً إلى الحاجة لفترة معينة بغية التوصل إلى هذه التسوية .

وفي النزاع نفسه ، تجد الرياض أيضاً حججاً أقوى لتبرير هذا التأخير . فهي ، إذ تأخذ كل الوقت اللازم ، تسعى إلى أن يبلغ الموقف أفضل درجاته ، بالنسبة إليها: أي عندما يكون الموقف قد تفاقم إلى حد كاف بحيث تصبح الوساطة ضرورية وتتأمن لها فرص نجاح جدية ، وعندما تكون محاولات الوساطة غير السعودية قد فشلت . إذاً ، تسعى الرياض إلى إضعاف الدول المتنازعة ، إلى إفقاد الثقة بوساطات الغير ، وإلى التدخل قبل أن يصبح ضبط الموقف متعذراً دون تدخل قوة أجنبية . حينئذ ، لا بد وأن يؤمن هذا الوقت الأفضل للمملكة السعودية تدخلاً تفوقياً إن لم يكن مطلقاً ، وكثيراً من النفوذ .

وفكرة النفوذ هذه رئيسية . فهي توضح واقعاً مفاده أن السعوديين الذين يستطيعون عرض وساطات لا تحصى ، لا يعلنون إلاّ عن الوساطة التي يثقون بالافادة منها إفادة ملموسة . قبل قمة تشرين الأول ـ أكتوبر (١٩٧٦) تمت عدة اتصالات سرية بين السعودية والمقاتلين ، لكن لم تدع القمة إلى الانعقاد إلاّ تبعاً للوقت الأفضل المذكور آنفاً . والمبادرة حول مسألة الفرات لم تحدث إلاّ بعد أن حسنت الرياض جدياً علاقاتها مع العراق لكي تصبح مقبولة من قبله ، كما من قبل سورية التي هي بحاجة إلى المساعدة المالية السعودية . كذلك ، سبق تحسين العلاقات مع الجزائر مسعى التوسط في نزاع الصحراء ، وقدمت إلى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية مساعدة مالية قبل دعوتها إلى التصالح مع عمان ومع جمهورية اليمن العربية . إذاً ، تسعى الرياض أولاً إلى جعل نفسها مقبولة من الطرفين قبل إعلان وساطتها .

٣ ـ حَكَم وطرف . إذا كان على الرياض أن تفعل الكثير لكي تنصب نفسها حكماً مصداقاً فذلك لأن موقفها في العالم العربي ليس حيادياً : عداؤها لليبيا ليس أقل شهرة من تتبيعها البحرين ، علاقاتها مع المغرب هي أكثر وداً بكثير من علاقاتها مع الجزائر ، وتعاونها مع مصر كان يثير حسد عدة دول عربية . فكيف يمكن للسعودية التي كانت حتى سنوات قليلة ، وبصورة واضحة وجازمة ، زعيمة معسكر عربي (وليس الأقوى) ، محافظ ، ومحب للثأر ، أن تنصب نفسها اليوم كحكم المجموعة العربية كلها ؟ أو لم تعد طرفاً في النزاعات التي تنشأ هنا وهناك ؟ أو ليس لها مصالح خاصة ، وأفضليات وتحالفات ؟

في الواقع ، إن كل سياسة الرياض العربية ، خاصة منذ عام (١٩٧٣)، يمكن تحديدها كمحاولة دائمة ، عن طريق المصالحة ، لتحييد جميع القوى المعادية دون فقدان الحلفاء التقليديين. في لبنان ، سعى السعوديون إلى تطوير علاقاتهم مع الأحزاب المسيحية اليمينية ، إلى أقصى حد ، دون أن يفقدوا مع

ذلك مواقعهم التقليدية والقوية بين الوجهاء المسلمين والمجموعات الاسلامية ، وخاصة بين أعضاء قيادة منظمة فتح الفلسطينية . فالنزاع القائم بين الفئة الأولى والفئات الثلاث الأخرى يجب حله ، حسب وجهة النظر السعودية ، بشكل يدفع هذه الفئات إلى أن تقاوم ، معاً ، قوى اليسار واسرائيل . وقد نجحت اتفاقات(١٩٧٦)في تجميد الوضع وفق تسوية موازية لهذا الهدف ، لكن قلما كان بالامكان تخطي الحاجز الفاصل بين الاحزاب باتجاه تعاون أعداء الأمس في « جبهة موسعة » مناهضة للفئات التقدمية والشيوعية .

في السودان ، بدت النتيجة أقل تخييباً للآمال . لقد سعت الرياض ، بعد عام (١٩٧١) في اقناع المعارضة اليمينية التي لجأت إلى جدة بالعودة إلى البلاد لدعم وموازنة نظام النميري الذي تخلص من الشيوعية . لكن حلفاء الرياض التقليديين (المهديون ، جماعة الهندي ، أو الجماعة الاسلامية التابعة للترابي) قد وجدوا في هذا الأمر تضحية بهم من أجل النميري لكي يدور هذا الأخير حصراً في الفلك السعودي ، فلجأوا حينئذ (بمعظمهم) إلى ليبيا وأثيوبيا . كذلك فشلت ، عام (١٩٧٧) ، المحاولة السعودية لفرض تعيين الدكتور الدواليبي ، المؤيد المطلق للسعودية ، رئيساً لوزراء سورية . وفي المقابل ، يبدو أن قوة الجماعات القبلية المؤيدة للسعودية ، في اليمن ، تسمح دائماً بموازنة لا بل بإقصاء (كما حدث للرئيس الحمدي في تشرين الأول ـ اكتوبر ، ١٩٧٧) كل سلطة جمهورية تحاول الغاء الانحياز إلى الرياض . وعليه ، فإن للوساطات السعودية مستويين مكملين: مصالحة نظام قائم مع معارضة مؤيدة للسعودية (لبنان ، السودان ، سورية ، جمهورية اليمن العربية ، الخ . . .) أو مصالحة دولتين عربيتين. لكننا نواجه ، في الحالتين ، أصول اللعبة نفسها ، طالما إن مماثلة السلطة (رجل ، فريق ، فئة عائلية أو طائفية) بالدولة لا تزال قوية في العالم العربي . إذاً ، لنتحدث عن القوى ونشر إلى إن المناورة السعودية تقوم على الاحتفاظ بصداقة القوى المؤيدة وتحييد القوى

المعادية بالوسائل المتوفرة ، وتشكل المساعدة المالية إحدى الوسائل الأكثر شهرة . والدبلوماسية وسيلة أخرى . فعندما تدخلت الرياض في مسألة الفرات ، كان ذلك بالطبع لتعطيل نزاع يهدد « التضامن العربي » (هذا التفاعل بين القوى العربية المؤيدة حالياً للسعودية) إنما أيضاً لاستخدام المحور السوري (المحيد بالمساعدة المالية وبضغط المجموعات السورية المؤيدة للسعودية) لتحييد العراق (الذي يحتاج لمياه الفرات أكثر بكثير من البترو - دولارات السعودية) .

وأبعد من التضامن العربي ، تسعى السعودية وراء أمنها الخاص من خلال الوساطات التي تعرضها . ففي الحرب الأهلية اللبنانية ، كانت الرياض تتخوف من أن يعمد المسيحيون اليمينيون ، المناهضون للشيوعية وحلفاء السعودية الموضوعيون ، إلى المغالاة في علاقاتهم مع اسرائيل ، وفي معركتهم ضد الفلسطينيين أو في محاولتهم إضعاف الوجهاء المسلمين ،وهي أعمال قد ينتج عنها توسيع امتداد التيارات التقدمية في الصفوف الاسلامية . وفي المغرب ، كان المقصود تقوية النظام المؤيد للغرب والمناهض للشيوعية (زائير) دون تنفير الجزائر التي قد تتحالف آنذاك مع ليبيا أو تتقرب أكثر من الاتحاد السوفياتي . ويمكن تحسين علاقات جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية مع كل من عمان وجمهورية اليمن العربية في سبيل التخفيف من الخطر المهدد للمملكة ، والذي كان يكمن هنا في اللجوء إلى إيران وهناك في الاستعانة بالاتحاد السوفياتي . لكن ، هذا لا يعني بأن الرياض تقف على الحياد في صراع جزائري - مغربي ، وسوري - عراقي أو بين اليمنين : أولاً تموّل بالضبط تسليح المغرب وموريتانيا ومصر وسورية وجمهورية اليمن العربية ؟ وقد يحدث أيضاً ، كما في عام (١٩٧٢) أن تشجع الرياض مثل هذه العداوات مستفيدة من حرب اليمنين لمحاربة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بواسطة صنعاء .

إذاً ليست الوساطة بحد ذاتها ولا « التضامن العربي » المجرد أهدافاً

سعودية . فالذي تسعى إليه الرياض قبل كل شيء هو أمنها ، من جهة ، واتساع نفوذها من جهة أخرى . لقد أصبحت سلطتها التحكيمية كبيرة ومصداقة ، لكنها موالية بوضوح للمعسكر الغربي والتيارات الرجعية . لهذا السبب ، كانت دائماً منحازة ، وحتى تحكيماتها الحالية تبدو اليوم ، بالنسبة إليها ، الشكل الملائم للاستمرار في الانحياز .

لقد اكتسبت السعودية ، وسط المجموعة العربية ، مركزاً متنفذاً جداً ، تسعى إلى ترقيته من خلال التحالفات (مصر) أو تحييد القوى المعادية ، وذلك بنجاح يختلف باختلاف البلدان (سورية ، العراق ، منظمة التحرير الفلسطينية ، صنعاء ، عدن . . .) . وما يسهل اللعبة السعودية هو أن القوى غير العربية التي دعمتها عندما كانت في موقع الأقلية داخل المجموعة العربية تعجز عن منافستها بعدما أصبحت أكثرية . لقد ظلت هذه الدول هامشية ، في الصراع من أجل النفوذ : تركيا تحولت نحو أوروبا ، وأثيوبيا نحو الاشتراكية المؤيدة للسوفيات والباكستان نحو مشكلاتها المتعددة . وبقيت إيران التي حاولت ، بعد عام (١٩٧٣) والنفوذ الذي اكتسبه الشاه من خلال اشتهاره بموقفه « المتصلب » بشأن أسعار النفط ، أن تطرح نفسها كمنافس للرياض على المسرح الاقليمي ، وقد ضاعفت الدبلوماسية الايرانية مبادراتها خلال الأشهر الأولى من عام (١٩٧٥) : إعانة مالية للأردن ومصر والمغرب والصومال ، التصالح مع العراق (نيسان - ابريل ١٩٧٥) ومع سورية ، اتخاذ موقف مؤيد للعرب في قمة لاهور الاسلامية في العام الماضي الخ . . . غير إن إيران الشاه بقيت من دول الأطراف في المنطقة : بموقعها الجغرافي ، بطائفتها الشيعية ، بثقافتها ولغتها الفارسيتين ، وبروابطها بآسيا الوسطى . (راجع الفصل السابق ، الفقرة الثالثة) .

الفقرة الخامسة :

حدود « الحقبة السعودية » : منعطف (١٩٧٩)

من الصعوبة بمكان كتابة تاريخ الحاضر والمدارس التي ، في الخارج ، تسعى في هذا المنحى تقر ، بنفسها بحدود محاولاتها . إنما هذا هو قدر العلاقات الدولية حين تتناول يومنا هذا : ضرورة الوصول إلى استنتاجات (أو على الأقل إلى تحديد ملامح) عن زمن سريع التحول ، آني ، معقد الدلالات . ومن الخطأ فعلاً الاعتقاد أن ذلك غير صحيح بالنسبة للمنهج التأريخي في دراسة العلاقات الدولية ، الذي اعتمدناه لهذا الفصل الأخير من الكتاب . هل نحن أمام حدث عابر أم أمام منعطف تاريخي ، ما الذي في جعبتنا التجريبية والعلمية يسمح لنا بالحسم في هذا المنحى أم ذاك ؟ فكم من أحداث جسام لم يلتفت إليها معاصروها إلاّ بازدراء وكم من تفاصيل سخيفة سميّت حدثاً تاريخياً جللاً ؟ ومن سوء حظنا بالفعل إننا نخط الصفحات الأخيرة من هذه الدراسة في صيف عام (١٩٧٩) بعد سلسلة من التحولات الاقليمية الكبيرة والتي تبدو لنا ، بأعين اليوم ، خطيرة التأثير ، من معاهدات كمب ديفيد إلى سقوط شاه إيران إلى تطور العلاقات السورية العراقية ، إلى التحولات الداخلية في تركيا وافغانستان . . . وكأن عقداً من الاستقرار النسبي في أوضاع المنطقة يوشك أن ينتهي . وتبدو السلطات القائمة في المنطقة اليوم مهددة أكثر من أي وقت مضى وهي التي استطاعت الاستمرار لفترة طويلة نسبياً : العراق منذ (١٩٦٨) والسودان وليبيا منذ (١٩٦٩) ومصر وسورية منذ (١٩٧٠) دون ذكر السعودية والأردن والملكيات الأخرى .

لنتجاسر ونقول أن ميزان القوى الاقليمي (الذي سمح ولا شك خلال عقد السبعينات بنشوء قطب سعودي واضح إن لم يكن مهيمناً) هو ، اليوم ، ونحن نكتب هذه الأسطر ، في تبدّل عميق ، وربما جذري . أمّا السمات الرئيسية لهذا التبدل فيمكن لنا إيضاحها كالآتي :

١ ـ في صيغة النظام نفسها ، نشهد على الأرجح تبدلاً في معطيات « المركز » و « الأطراف » . فلقد أدت اتفاقيات كمب ديفيد إلى مزيد من الاندماج الاسرائيلي في النظام الاقليمي إذ سمحت باعتراف عربي ولو جزئي بالكيان الصهيوني كما فتحت الباب أمام أشكال جديدة من التفاعل الاقليمي ، غير النزاعية . هذا في الوقت الذي أدى فيه انتصار الثورة الايرانية ، بانعكاساتها وبعلاقاتها العربية على السواء ، ومن ثم باتصالها بالفلسطينيين ، إلى مزيد من تقرّب إيران من مركز النظام الاقليمي . هذا وقد تلاشت ثنائية النزاع الرئيسي الذي اعتبرناه مركز النظام ، وهو الصراع العربي الاسرائيلي طبعاً . ذلك أنه إلى جانب الثنائي التقليدي عرب / إسرائيل ، خرج طرف عربي يقول عرب كمب ديفيد / عرب قمة بغداد / إسرائيل . ويبدو أن الفئة الثانية قابلة بدورها للتفتت . وأدت هذه التطورات إلى مزيد من الوضوح في هوية النظام إذ فرّقت بوضوح بين الأكاديميين الناظرين إلى « نظام عربي » مفقود أكثر من أي وقت مضى والناظرين إلى العروبة كمشروع توحيدي داخل هذا النظام الاقليمي .

٢ ـ فتح تحفظ (إن لم يكن عداء) المملكة السعودية لاتفاقيات كمب ديفيد الباب على حلقة جديدة من تاريخ العلاقات المصرية ـ السعودية التي شكلت في السبعينات ركيزة « التضامن العربي » (كواقع وكاستراتيجية) الرئيسية . ويعني ذلك انفصام عرى التحالف المصري ـ السعودي الوثيق وبروز إمكانيات كانت حتى الآن فقط محتملة للتنافس بل للصراع بين القاهرة والرياض . ويشكل انصباب الانتقادات العربية على القاهرة مرحلياً إمكانيات سعودية أوسع في

العالم العربي ولكنه يلغي أيضاً إمكان تحرّكها كحَكَم ، على الأقل طالما بقي الرفض العربي للمعاهدة الثنائية قاطعاً كما هو اليوم . هذا وقد شكّل انفصام التحالف أيضاً مصدر خطر جديد للسعودية التي كانت أمنت دعم مصر أو على الأقل حيادها في أكثر من مسألة تهم الرياض بشكل مباشر ، خصوصاً تلك المتعلقة بالجزيرة العربية والقرن الأفريقي .

٣ ـ يمكن استرجاع المرحلة المنصرمة من السبعينات ، كمرحلة شديدة الملاءمة للتطلعات السعودية بشأن بناء مركز المملكة كقطب للأقطاب التقليدية المنافسة . فإسرائيل كانت ما تزال معزولة ضمن النظام الاقليمي لا تربطها بالعرب إلا ساحات الحرب وإيران كانت بالفعل في القطاع الطرفي ، لا تسعى للانخراط في النظام الاقليمي طالما يخيم عليه شبح صراع مع اسرائيل يحرجها . هذا وكانت مصر قد فقدت قدراً كبيراً من تألقها ، لا بل من هامش المناورة بسبب انقلابها الصريح على ممارسات أساسية في المرحلة الناصرية ، وتبعيتها السياسية للغرب والمالية لدول النفط .في المرحلة ذاتها كان الخلاف السوري ـ العراقي من جانب والنزاع الجزائري ـ المغربي من جانب آخر يحد من آمال أي من الدول الأربع المذكورة من البروز كقطب إقليمي مميز بالرغم من إمكانياتها الأكيدة ، بشرياً وعسكرياً بل واقتصادياً . هكذا يبدو القطب السعودي وكأنه نشأ في جو غياب الأقطاب المنافسة أو على الأقل في جو تحييدها (هذا لا ينفي طبعاً ازدياد قوته الفعلية مالياً وسياسياً) . أما الآن ومع الانخراط النسبي لإيران في النظام ومع انخفاض نسبة عزلة اسرائيل في المنطقة ومع استقلال القرار المصري مجدداً عن دول النفط ومع إمكانيات المصالحة السورية ـ العراقية (وهي للآن متعثرة) ، فإن الرياض ، في مجال بسط النفوذ ، وبدون الذراع المصرية الصلبة ، تبدو أضعف . إن انهيار « التضامن العربي » ونمو إمكانيات أقطاب منافسة (يتحدث العراقيون أحياناً عن صدام حسين كعبد الناصر جديد) عنصران يحددان بقوة مجال الرياض الاقليمي . لذلك فإننا نرى إمكانية جدية في

تصاعد نفوذ التيار الانكفائي ضمن القيادة السعودية. ولن تستطيع الرياض طبعاً أن تقول لجيرانها : دعوني وشأني . ولكنها أدرى بكثير من الآخرين بعدد من وسائل الانكفاء عن وسط النظام الاقليمي التي لا تبدو للرأي العام انكفاء . ونذكر منها مثلاً اهتماماً أوسع بأوضاع الجزيرة العربية ، ومزيداً من التركيز على القضايا الاسلامية وعلى العلاقات مع المسلمين غير العرب (تركيا ، باكستان ، اندونيسيا ، ماليزيا) واهتماماً أوضح بالقضايا الدولية العامة (افريقيا ، الشرق الأقصى ، أميركا اللاتينية ، الحوار العربي ـ الأوروبي) . . . وقد تغلف هذه الاهتمامات الثانوية بطابع « خدمة العرب والمسلمين » غير أنها ، إن حصلت ، قد تعبّر بشكل اصحّ عن محاولة خروج سعودية إلى دائرة أوسع من الدائرة الاقليمية التي تشعر فيها بالضيق بعد انهيار الجو الأكثر مناسبة لنفوذها (التضامن العربي) ، وسقوط (أو على الأقل ضعف) تحالفها مع مصر ، وقيام أقطاب اقليمية منافسة .

٤ ـ يبدو « التضامن العربي » اليوم ملازماً ، على الصعيد الداخلي في الدول المعنية مع استقرار نسبي في أوضاع الأنظمة . وكأنه كان يعبّر عن انحدار في مستوى رغبة أو قدرة كل دولة عربية في التدخل في شؤون الدولة المجاورة أو في قلب نظامها وكأن استقرار كل نظام كان (أيضاً) مبنياً على استقرار النظام الذي يستمر إلى جانبه . في هذا الجو من الاستقرار النسبي ، تركّزت التناقضات العربية في إحدى الحلقات العربية الأضعف: لبنان حيث بلغت الحرب الأهلية أوجها ، واستمرت تتغذّى بتناقضات العرب وخلافاتهم (إلى جانب العناصر الداخلية المعقدة طبعاً) . وبدا ، ولو أن في هذا شيئاً من التبسيط ، أن حرب لبنان ، كانت ، في عدد من جوانبها ، ثمناً لاستقرار بعض الأنظمة العربية ، فكانت الرئة الهشة التي تنفست منها قوى عربية مقموعة في الجوار المباشر. غير أن ظواهر متعددة في كل من سورية والعراق والسودان واليمن وعمان (وربما غيرها) تدعو للتساؤل إذا كانت الحرب الأهلية ستبقى منحصرة بشدة في لبنان

أم أنها ضبطها أصبح من الصعوبة بمكان . ويبدو لنا بالفعل أن عقد استقرار الأنظمة الذي كان في السبعينات مهدد جدياً بالانتهاء وأن لبنان قد لا يكون في المستقبل العربي الاستثناء الوحيد للاستقرار (بل للجمود) العربي الداخلي .

٥ ـ بقي لنا أن نقول كلمة في « القوى الدخيلة » على النظام . في الحسابات المبسطة يمكن القول أن واشنطن التي كانت الطرف الدولي الأكثر إفادة من حقبة « التضامن العربي » ومن قيام القطب السعودي منيت بهزيمة واضحة في إيران وسجّلت نقطة متقدمة في كمب ديفيد . غير أنه من الصعب بالفعل الاكتفاء بهذا المستوى من التبسيط . ذلك أن النظام الشاهنشاهي يبدو وكأنه مضى دون عودة في الوقت الذي لا تشكل معاهدة كمب ديفيد انتصارات نهائية لواشنطن . ذلك إن التقاء القاهرة وتل أبيب كان ثمنه ابتعاد أطراف عربية عن واشنطن ولكن ، خصوصاً ، لسلسلة من الأزمات المتتالية في العلاقات الأميركية مع السعودية والأردن ، ثم مع اسرائيل ، ثم مع الأولين الخ . . . وقد تتأتى إحباطات واشنطن في المنطقة أكثر من حلفائها التقليديين الذين أمعنت في إحراجهم منه من دول الصمود والتصدي المكبَّلين بأكثر من تناقض . ذلك أنه كما في إيران ، يصح القول إن أي هزيمة لواشنطن تبقى هزيمة حتى ولو لم تشكّل ربحاً لموسكو . فإنها إن أدت إلى توسيع هامش المناورة لدى دول رأسمالية أخرى (كأوروبا الغربية) أو إلى تثبت الاستقلال السياسي لدول المنطقة ، فهي لا تعني أن موسكو في موقع الاستفادة المباشرة من المآزق الأميركية (إيران ، فشل الحملة الودية باتجاه السعودية ، استقرار النظام المصري ، منحى السياسة العراقية ، المحادثات الأميركية ـ الفلسطينية من خلال كرايسكي وبدونه الخ . . .) . وبالرغم من ضخامة الاستثمار السياسي الأميركي في شؤون المنطقة ، نميل للاعتقاد أن المرحلة التي يبدو أنها بدأت تشهد إنخفاضاً في مستوى تأثير « القوى الدخيلة » على النظام الإقليمي .

هوامش الفصل العاشر

(١) M.H. HEIKAL, «Egyptian Foreign Policy», in **Foreign Affairs,** July 1978, pp. 714-727.

(٢) راجع الفصل الثالث عن « النظام الاقليمي » .

(٣) في الصراع من أجل النفوذ ، تعتبر إيران وباكستان وأثيوبيا من دول الأطراف ، لكنها يمكن أن تكون حاسمة في صراع تستفيد منه بصورة غير مباشرة .

(٤) لفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٦١، راجع: M. COLOMBE, **Orient arabe'et non - engagement** (2 vol.) ولفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٧٠ ، راجع أولاً : M. KERR, **The Arab Cold War** ولفترة الخمسينات ، يبدو كتاب P. SEALE, **Struggle for Syria** ، فريداً ، من نوعه . أما الفترة الممتدة من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٣ فقد سردت وقائعها بالتفصيل في J. BULLOCH, **Making of a war** . . . وهذا دون تعداد المؤلفات التي لا تحصى حول عبد الناصر والناصرية .

(٥) أمين الريحاني ، ملوك العرب ، ص ١٠٢ ـ ١٠٣ . كما قال عبد العزيز (ص ٣٩) « . . . العرب مين العرب ؟ » .

(٦) يمكننا أيضاً ملاحظة أثر ذلك في توقيع الرياض على معاهدة أمنية ودفاعية مشتركة ، اقترحتها القاهرة في ٢٢ أكتوبر ـ تشرين الأول ١٩٤٩ لعرقلة المشاريع الهاشمية.

(٧) لقد بدأت المسألة تثير الرياض منذ وقت مبكر جداً . راجع : Colombe, po. cit., Vol. 1 pp. 109-111 وخصوصا الاتهامات المذكور في الحاشية رقم ٥٥ صفحة ٢٣٥ ، والموجهة منذ عام ١٩٥١ (قبل الثورة المصرية) .

(٨) بالرغم من دعم القاهرة حول مسألة « قيادة الشرق الأوسط» (١٩٥٠ ـ ١٩٥١) المقترحة من جانب لندن ، فإن الرياض قد تميزت بتأكيد اضافي يقول بأنها « ستحارب إلى جانب الولايات المتحدة في حال نشوب حرب مع الاتحاد السوفياتي » . المرجع : Colombe, op. cit., p. 127

(٩) لفهم التباين كله ، نذكر بأن الملك حسين الأردني كان يتهم السعوديين ، قبل سنة من تاريخه ، برشوة جنود « الفرقة العربية » لصالح مصر! راجع :

M. Colombe, op. cit., Vol. 2 , p. 21 et 200 , note 23.

(١٠) حول تحول السياسة السعودية راجع : M. Colombe, op. cit., pp. 70 et sq: « La volte-face de l'Arabie Saoudite », ibidem, pp. 94-97.

(١١) إن تدابير موازية قد أصابت قبلاً المواطنين العرب الكثر العاملين في المملكة . في ٢٢ تموز ، يوليو ، ١٩٦٢ ، قررت الحكومة وضع النشاط التجاري في « أيدي سعودية » .

(١٢) تصريح في ١٨/ ١٢/ ١٩٦٤ .

(١٣) راجع : Chubin and Zabih, op. cit., p. 96.

(١٤) تجب الاشارة هنا إلى الانتقال التدريجي من « الطائفية » الوهابية إلى التوحيدية الإسلامية . إن تصفية الاخوان عام ١٩٢٩ ، والتآكل البطيء لسلطة العلماء التقليديين ، وهيبة الأماكن المقدسة ، كلها عوامل شجعت هذا التحول الذي سمح لفيصل ، آنذاك ، بأن يظهر بمظهر زعيم الأغلبية (السنية) للعالم الإسلامي .

(١٥) J. Bulloch, **The Making of a War**, p. 56.

(١٦) **Washington Post**, 25-2-1977.

(١٧) مقالات في جريدة الأنوار ، أعداد ١٠ ، ٢٢ و٢٣ أيار ـ مايو ١٩٧٧ .

(١٨) رأي مشابه في **Int. Affairs**, July 1978. p. 409

(١٩) كثيرون يعتقدون أن السادات كان يستشير حلفاءه السعوديين حتى في مسائل مصرية داخلية : **IHT**, 20-11-1977.

(١٩*) في مرحلتها الأولى ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ .

خلاصة

امبريالية فرعية

تتبدّى من الصفحات السابقة ، ضرورة ربط ثلاثة عوامل مميزة ، برزت في سياق هذه الدراسة ، في منظور واحد يتيح ، قدر المستطاع ، تلمس وضع المملكة السعودية في النظام الدولي بمجمله . العامل الأول هو تكون إمكانيات اقتصادية ، وخاصة مالية ، ضخمة ، لصالح المملكة ، علماً بأن هذه الامكانيات ترتبط بظرف معين أكثر منها بتطور تاريخي يرسم آفاق مستقبلها . والعامل الثاني هو انحياز المملكة السعودية إلى جانب المواقف الغربية ، والأميركية خاصة ، والانتباه إلى إن هذا الانحياز قد تمّ إما عن طريق المعاهدات القانونية الحديثة العهد وإما كنتيجة لسلسلة من الخيارات السعودية ، على الصعيد السياسي والنفطي والمالي . أما العامل الثالث ، فهو نمو الدور السعودي في إطار النظام الاقليمي الذي يشكله الشرق الأوسط . لقد عملنا في سياق التحليل على تسليط القدر الكافي من الضوء على الطابع الأساسي للمظاهر النفطية والنفطية ـ المالية من هذه العوامل الثلاثة . لذلك يبدو من الضروري ، الآن ، أن نحاول ، أولاً ، تطبيق هذا الربط على الميدان الاقتصادي ، على أن نقارب النظرية السياسية فيما بعد ، مما يتيح لنا ، في الواقع أن نكمل ، بل ، وأن نصوب التحليل الاقتصادي .

أولاً ـ الاقتصاد وما بعده

سوف تتم مقاربة الميدان الاقتصادي هنا ، إنطلاقاً من نظرية الأمبريالية

أو ، بشكل أدق ، من نظرية « الأمبريالية الفرعية » (sous impérialisme subimperialism) . ويبدو الاعتماد على هذا المفهوم مفيداً لأنه يسهل مفصلة هذه العوامل الثلاثة ، بطبيعته التي تشمل وجود مركز رأسمالي وإمبريالي يتيح (أو يشهد) بروز أقطاب رأسمالية ذات منحى جزئي ، تقتصر على قطاع اقتصادي معين (النفط مثلاً) أو على منطقة معينة (مثلاً البرازيل في أميركا اللاتينية أو الهند في شبه القارة الهندية) .

إن مصطلح « الأمبريالية الفرعية » هو مصطلح حديث ولا يستخدم ، سوى بشكل محدود ، حتى في مؤلفات الكتّاب الماركسيين . ونذكر بأن التيارات الماركسية الرئيسية تبدي الكثير من الاعتراض على استخدام هذا المصطلح ، الذي لا نعثر عليه ، على الأرجح ، في كتابات ماركس ولينين (ولا في كتابات تروتسكي ، وروزا لوكسمبورغ وفاو) . أما ارغيري أمانويل فيستند إلى هذا المفهوم في كتاباته ، كما طبقه روي مورو موريني على وضع البرازيل(*) . ولكن هذا المفهوم لا يزال ضيق الانتشار ويبدو أن استخدامه سيظل محدوداً في حال اتباع توصيات سمير أمين. إذ إن أمين يطبق المفهوم على كل بلد يصدر المواد الأولية نحو المركز (الغرب الصناعي) ويستورد منه التكنولوجيا المتقدمة . أما « الأمبريالية الفرعية » في صلاتها مع الأطراف ، فهي ، على العكس من ذلك ، تستورد المواد الأولية وتصدر منتوجات مصنعة غير متطورة . في مثل هذه الحالة ، يكون الاتحاد السوفياتي (وربما افريقيا الجنوبية) « هو البلد الوحيد الذي تنطبق عليه هذه الخاصيات » ويضيف أمين : « أما البلدان التي وصفت بأنها « أمبرياليات ـ فرعية » ـ البرازيل ، الهند وإيران ، مثلاً ـ فهي لا تزال بعيدة عن هذه البنية : فعلى الصعيد الاقتصادي البحت ، تصدر هذه البلدان ، وبشكل رئيسي ، نحو العالم المتقدم . ولكن منطق سياسة النمو التي تتبعها سيؤدي بها حتماً نحو العالم النامي ، وهنا يكمن هدفها السياسي » (١) .

(*) R.M. MAURINI, «Brazilian Subimpirialism» in **Monthly Review** Vol. 23 (Feb. 1972) pp. 14-24, and «Brazilian Independence and Imperialist Integration, **ibidem** (dec. 65).
وينطلق موريني من أن قوانين السوق هي باب الأمبريالية الفرعية وركيزتها .

خارج هاتين الحالتين (الاتحاد السوفياتي وجمهورية افريقيا الجنوبية) يوصي سمير أمين بعدم استخدام المصطلح ، « لتجنب الالتباسات والمشاكل الوهمية ، لأن المصطلح لا يعبر ، تماماً ، عن هذه المرحلة الجديدة من نمو الأطراف اللامتكافىء . فهو بتضمنه لكلمة أمبريالية ، يوحي بتصدير الرأسمال ، بينما ، ليست هذه « الأمبرياليات الفرعية » في الواقع ، سوى مستوردة لرساميل وتكنولوجيا المركز . الا ان الوضع السعودي يناقض التحديدات التي يصفها سمير امين . فالحالة السعودية تتميز ، بالتحديد ، بتصدير كثيف للرساميل ولا شك في انها تستورد التكنولوجيا ، ولكن كما يقول ماندل : « هناك عالم ـ من التصنيع ومن تراكم رؤوس الأموال ـ يفصل ما بين التشاد ، وافغنستان وهندوراس، من جهة ، والبرازيل والهند وإيران ، من جهة أخرى ، على الرغم من أنها تشترك جميعها في كونها شبه استعمارية » (٢) . لا يستخدم ماندل المصطلح ولكن تحليله يفترضه ، بوضوح ، لأن هذا المؤلف يؤمن « بظهور قطاع جديد مستقل عن الرأسمالية الدولية » . ومع ذلك يبدو أنه من السابق لأوانه أن نستنتج من ظهور رأسمال مالي عربي وإيراني جديد ومستقل ، تغيراً في الطبيعة الاجتماعية للبلدان العربية وإيران وتحول هذه البلدان شبه الاستعمارية إلى قوى أمبريالية جديدة . ولكن لم يبد ، في نظر ماندل ، إن هذه السيرورة قد بدأت في بلد كالبرازيل (*) .

ثمة معطى جوهري في التحليل اللينيني للأمبريالية يكسب الاعتماد على هذا المفهوم بعض الأهمية ، وهو الذي يقوم على الفصل بين الرأسمال واستخدامه . في الواقع ، نجد ، في الحالة السعودية ، إننا أمام عملية ريع كبير مركز بين أيدي الذين لم يساهموا في تكونه على الاطلاق . ونحن نعلم أن

(*) يعتقد لورنس لوكوود ، معتمدا على معيار فرعي هو إمكانية تصدير السلاح إلى الدول الأخرى ، إنه من الممكن اعتبار اسرائيل « أمبريالية فرعية »
The Monthly Review Vol. 24 No. 8 (Jan. 73) pp. 57-64

لينين يقول : « إن خاصية الرأسمالية ، بشكل عام ، هي الفصل ما بين ملكية الرأسمال وعملية استخدامه في الانتاج ، والفصل بين الرأسمال - المالي ورأس المال الصناعي أو الانتاجي ، والفصل بين المستفيد من الريع الذي لا يعيش إلا من دخل الرأسمال - المالي ، والصناعي وكل الذين يساهمون مباشرة في ادارة توظيف رؤوس الأموال . الأمبريالية أو سيطرة الرأسمال المالي هي هذه المرحلة العليا من الرأسمالية حيث يكتسب هذا الفصل أبعاداً شاملة . ثم يوضح لينين أن إحدى خاصيات الأمبريالية الخمس ، أنها أصبحت تقوم ، بشكل جوهري ، على تصدير رؤوس الأموال وليس على تصدير السلع »[٣] .

هكذا يكون من الممكن أن تبرز قوى أمبريالية جديدة في المستعمرات التي ينمو فيها الرأسمال بسرعة . ويورد لينين ، اليابان ، كمثل على ذلك . ففي اليابان ، كان من نتيجة تصدير الرأسمال الغربي زيادة وتيرة تكون الرأسمال المستقل . وتحول هذا الأخير إلى أمبريالية تنافس الأمبريالية الغربية التي أوجدتها ، وخاصة الرأسمالية الأميركية حيال تقسيم الصين .

كان بإمكان هذه السيرورة أن تتكرر في أماكن أخرى (روسيا ، البرازيل ، الخ . . .) . إلا إن الرأسماليات التي تولد في « عصر الأمبريالية » ، تحمل ، على نحو ما ، تبعات هذه الولادة المتأخرة وتظل مرتبطة بالرأسمالية الغربية . وينطبق هذا الواقع أكثر على الرأسماليات التي تبرز في عصر « الأمبريالية الأميركية الكبرى » ، عصر تدويل الحياة الاقتصادية والتكامل الأمبريالي العالمي . هكذا استبدل التنافس الما بين - رأسمالي ، وهي مسألة مركزية في كتابات لينين ، بوجود أمبريالية مهيمنة ، هي أمبريالية الولايات المتحدة . وتنزع هذه الأخيرة إلى « تتويج » الأمبرياليات التقليدية ، ولكنها تنزع ، خاصة ، إلى ربط الرأسمالية الناشئة في بلدان العالم الثالث مباشرة بها[٤] .

نحن نرى ، من جهتنا ، أن النظام الأمبريالي العالمي موجود وإنه أيضاً « الشر المطلق الملموس »[٥] ، حسب تعبير جان زيغلر . إلا إننا لن نتوقف كثيراً عند قضايا المصطلحات نظراً لعدم اكتمالها بعد . المسألة الجوهرية ، هنا ، إننا في عصر الأمبريالية الأميركية المسيطرة ، وإلى جانب ما يسميه زيغلر : « الأمبرياليات الثانوية » (الأوروبية أو اليابانية) ، نشهد انتقالاً في السلطة الاقتصادية الدولية لصالح قواعد جديدة متعددة الجنسية (الشركات المتعددة الجنسية) أو دولتية . وقد أطلق رالف دهرندورف على هذه البلدان اسم « بلدان العتبة » ، بمعنى أنها « قابلة ، لأن تصبح غنية وقوية »[٦] ولقد باتت الأمثلة التي يوردها حول هذا الموضوع معروفة اليوم : إيران ، المملكة العربية السعودية ، كوريا الجنوبية ، اندونيسيا ، البرازيل ، نيجيريا ، الجزائر . ويعتقد المؤلف إن هذه الدول تفيد من سيرورة قائمة ، هي سيرورة الانتقال من الميدان العسكري إلى الميدان الاقتصادي في العلاقات الدولية . وفي نفس العدد من مجلة فورين افيرز ، حيث يستعرض دهرندورف وجهة نظره ، يدرس و. ب. بندي وضع بلدان الأوبيك ، « كحالة سلطة اقتصادية بحتة »[٧] ، بينما يقترح ج. ك. كامبل إجراء مقارنة بين إيران والمملكة السعودية ، كنا غالباً ما نستند إليها في الصفحات السابقة ، ويلخصها بالعبارة التالية : « إن مرحلة السلطة النفطية بين أيدي بعض البلدان المصدرة ، لن تكون مرحلة أبدية ، ولكن هذه الفترة القصيرة من التاريخ الانساني سوف تبدو للجيل الحالي فترة طويلة جداً »[٨] .

وإن خرجنا من دائرة النفط الضيقة نسبياً ، يمكن الاستفادة من عمل ريمو فارينين ولويس هرّيرا بعنوان : « الأمبريالية الفرعية : من التبعية إلى الاستتباع »[٩] ويرى الكاتبان فيها « عنصراً من بنية السيطرة في النظام الدولي القائم إذ إن اللاعبين الدوليين الذين يمكن تسميتهم أمبرياليات فرعية يقومون بدور الوسيط بين المركز والأطراف إذ هم ، في الآن ذاته ، مسيطرين ومسيطر عليهم ، ولو أن الصفة الثانية هي أهم » . ونحن نعتبر هذا التحديد

الأولي مهماً إذ أنه يركِّز بقوة على عنصر السيطرة ، على حساب قوانين السوق والتبادل التجاري والقيمة الاضافية مثلاً . ويمكن في هذا المجال الاسترشاد بالمثال البرازيلي حيث « استطاعت البرازيل الحصول على امتياز استثمار نفطي في باراغواي غير أن صناعة النفط في البرازيل نفسها هي في أيدي أميركية . وتهيمن البعثة الثقافية البرازيلية في باراغواي على قسمي الفلسفة والتربية في جامعات باراغوي بينما يدير جامعات البرازيل أميركيون شماليون . أمَّا الجيش في باراغوي فهو يتقبل نصائح وتعليمات جنرالات برازيليين هم بدورهم صدى لتعليمات البنتاغون . والمنتجات الصناعية البرازيلية غزت أسواق الباراغوي لكن مصانع سان باولو التي تنتجها ، تملكها شركات مركزها في الولايات المتحدة »[١٠] والذي يقرأ هذه الملاحظات لا يمكنه إلاَّ تذكّر دور العلماء والمستشارين والضباط السعوديين على السواء في اليمن أم في البحرين ولكن الحذر ضروري فالفروقات أيضاً كبيرة إذ بينما تقوم القوة السعودية على الريع النفطي والمكتسبات العسكرية التاريخية ، « أدى اندماج البرازيل السريع في النظام الرأسمالي والمكتسبات العسكرية إلى قيام احتكارات سيطرة على الرأسمال وعلى السوق . كما دفع هذا الاندماج إلى نمو قطاعات صناعية محورية بدون توسع ملائم في سوق هذه المنتجات المحلي . . لذلك فقد سعت البرازيل بعنف لزيادة حجم صادراتها إلى دول أخرى في أميركا اللاتينية أم إلى افريقيا »[١١] .

وإلى جانب البرازيل يتحدث الكاتبان عن جنوب افريقيا طبعاً وعن الهند وعن ايران وعن إمكانية إضافة اسرائيل وزائير إلى اللائحة ويشيران إلى وضع البرتغال ، أيام استعمارها المتأخر ، وذلك ضمن مقولة عن سلسلة CHAIN فيها طرف وسيط وهي هذه الدول . إلا إنهما يحذران عن حق بأنه من الخطأ اعتبار كل الدول الوسيطة كأمبرياليات فرعية « ذلك إن « عتبة ما » ضرورية . وكمثال عن ذلك يتحدثان عن الدول العربية تحديداً حيث هناك اتجاه لدمج عدد من دول العالم الثالث في النظام الرأسمالي الدولي من خلال تحويلها إلى أمبرياليات فرعية . « غير أنه من الممكن أن يكون هذا الاتجاه مؤقتاً . أما إذا استطاعت

القوى الرأسمالية إعادة سيطرتها على العالم العربي ، وهي سيطرة لم تفقدها بالفعل أبداً ، وإذا تطور المكوِّن السياسي للأمبريالية الفرعية العربية ، فإن المنحى الأمبريالي الفرعي سوف ينمو » . وبرأينا إن هذه الملاحظة مهمة جداً يبقى فقط تحديد ماهية هذا المكون السياسي (وهذا ما سنقوم به في الفقرة اللاحقة من هذه الخلاصة) .

على أي حال يخلص الكاتبان إلى إمكانية تحديد ثلاثة مستويات في الهيمنة الأمبريالية هي : المركز الأمبريالي ، أمبرياليات فرعية ، دول الأطراف المستتبعة . هل هناك من معيار كمي لمقياس تقرّب بلد ما من وضع الأمبريالية الفرعية ؟ جوهان غالتونغ يقول نعم ويقترح اعتبار مستوى تصنيع المواد الداخلة في سوق التبادل الدولي معياراً . فالأمبريالية الفرعية ، في هذا المنظار هي البلد الذي يبادل مواد نصف مصنعة بمواد أولية إلى تحت (في سلسلة السيطرة الأمبريالية) . ومن السهل مقارنة هذا المعيار بتحديد سمير أمين السابق ذكره[١٢] . غير أن فارينين - هريرا ، يريان إن مقولة غالتونغ (التي تؤدي كما رأينا سابقاً إلى اعتبار الاتحاد السوفياتي أمبريالية فرعية) هي شرط ضروري ولكن غير كافٍ لتحديد الأمبريالية الفرعية . وبعد استعراض لعدد من الأطروحات الأخرى ، يخلص الكاتبان إلى إن « تبويباً شاملاً لمستويات الدول في السلسلة الأمبريالية غير ممكن القيام به ذلك أنه ينبغي دراسة هوية اللاعبين في كل حالة على حدة ، إن في المركز الأمبريالي أو في الأمبرياليات الفرعية الوسيط أو في دول الأطراف » .

هذا ويقدّم الباحثان مساهمة نقدية جديرة بالذكر في مجال تحديد الوحدات نفسها . فهل يمكن الاكتفاء بالدول كوحدات للدراسة ؟ . لا شك إن هذا العمل يسهِّل التحليل في مجال جمع عناصر البحث فالمعلومات إجمالاً مصنفة حسب الدول . غير أن وحدتين أساسيتين في سلسلة الهيمنة يتم تغييبهما بسبب هذا الاقتصار على الدول : الشركات المتعددة الجنسية وأجهزة الدولة . ويشير

الكاتبان إلى أهمية الجهاز العسكري لاستقرار سلسلة الهيمنة المثلثة . وفي الواقع إننا نرى إن أهمية دراسة الكاتبين المذكورين تنبع أساساً من اهتمامها بالعناصر غير الاقتصادية (أيديولوجية ، سياسية ، عسكرية وأمنية) في تحديد الأمبريالية الفرعية ولو أننا نتفق معهما في أمر وهو أن هذه العناصر تخضع لتراتبية حالية : « فالجوانب الاقتصادية في الأمبريالية الفرعية هي الأهم لأنها سمحت للبنية الدولية القائمة بالتكون وبالتالي للأمبرياليات الفرعية بأن تنشأ . أما دور السيطرة العسكرية والسياسية فهو ضمان استمرار حياة هذه البنية » .

« إن المملكة السعودية ، في إطار العالم الثالث ، هي بامتياز ، السلطة التي تدين بمكانتها في العالم لعوامل اقتصادية » [١٢] . وخلف اختيار التسمية ، يكمن خيار يتعلق بمستقبل مثل هذه السلطة . كامبل يفكر « بفترة ما » ويتوقع ماندل بروز رأسمال مالي مستقل ، يكون نواة قطب أمبريالي جديد . أما نحن ، فنعتقد من جهتنا ، أن حكم كامبل هو الأقرب إلى الواقع . ولكن قبل أن نبرر هذا القول ، نشير إلى الطابع اللانموذجي للسلطة الاقتصادية السعودية ، بالمقارنة مع بلدان ـ العتبة المذكورة الأخرى . فبإمكاننا أن نقارن المملكة السعودية ، رغم مساحة أراضيها الشاسعة ورغم مداخيلها الضخمة ، بالكويت أو بأي بلد من البلدان التي تسير قدماً في طريق التصنيع . بل ونذهب إلى حد القول أنه على الرغم من بعض الخاصيات المشتركة مع هذه البلدان ، لا تزال المملكة تبدو كإمارة خليجية أكبر من غيرها ، تعاني من نفس المشاكل التي تعانيها الامارات الأخرى ، كتدني عدد السكان ، والتخلف ، والتعرض للأخطار المحدقة . إن وجود المملكة السعودية كقوة اقتصادية عظمى ، هو واقع فعلي ولكن ظرفي ومحدود .

أ ـ نستطيع أن نفسر ذلك بطبيعة الرأسمال السعودي . هل هو رأسمال مالي ، كما يؤكد ماندل ؟ يبدو أن المسألة غير مؤكدة . بوسعنا اعتباره ريعاً [١٤]

كما يفعل جابر وانجيليه وهو ريع لأن الدولة هي التي تجمعه : « في كل البلدان النفطية ، وبطبيعة العائدات النفطية نفسها ، الدولة هي العامل المسيطر ، وإلى حد بعيد ، على الاقتصاد الوطني » . ولكن من يقف خلق المؤسسة الدولتية ؟ ليست البورجوازية ، بالطبع ،بل « طغمة ، من أصل شبه إقطاعي ، تحول ريعها من ريع عقاري زراعي إلى ريع نفطي وربوي » [١٥] . ولا يخطىء انجيليه باشارته إلى فرقين (ثانويين) بين هذا الريع والريع الزراعي التقليدي : ١) ففي القطاع النفطي ، يتفوق التركيب العضوي للرأسمال على التركيب العضوي للرأسمال المتوسط ، ٢) إن استغلال الأرض بالرأسمال الزراعي يحافظ على خصوبة الأرض بينما يستنفد الانتاج النفطي مكنوناتها » [١٦] . ويبدو أن الوضع في السعودية هو التالي : دولة عشائرية تجني ريعاً ضخماً . ولا يبدل من هذا الواقع بروز بورجوازية جنينية . وإذا ما شهدت البلاد أي نمو للقطاع الخاص ، فلن يستطيع ، بأي حال ، التوصل إلى تملك باطن الأرض ، وسوف يتوجب عليه أن يتوجه نحو الصناعة . فما هو مستقبل هذا القطاع ؟

ب ـ من البديهي أن « البلدان ـ العتبة » أو « الأمبرياليات الفرعية » لن تستحق هذه التسمية إلا إذا أصبحت بلداناً مصدرة لمنتوجات مصنعة والحال ، إن التصنيع في المملكة السعودية يواجه عقبات كبيرة . ويبدي بعض الخبراء تشاؤمهم صراحة . ويعتقد جابر « إن الخطة الخمسية السعودية ، التي ليست سوى فائض في الموازنة قابل للاستثمار وللتوظيف ، تظهر أن القسم الأكبر منها يرصد لمشاريع تحلية المياه وبناء المدارس والمستشفيات والطرق الخ . . . » . أما فيما يتعلق بالمشاريع الصناعية « فهي ليست سوى مشاريع قيد الدراسة قد يطوى عدد كبير منها لأسباب بديهية » ، وهنا يذكر المؤلف ، ليؤكد أطروحته ، تقريراً ، من البتروليوم ايكونوميست (أيلول ـ سبتمبر عام ١٩٧٤) ، يتوقع فائضاً في الصناعة البتروكيميائية ، وفائضاً في عدد ناقلات النفط ، وفائضاً في صناعة الفولاذ العالمية ، مما يلغي جهود البلد في الميادين الأساسية الثلاثة لهذه

المشاريع [١٧] . أما نقولا سركيس فهو أقل ميلاً للتبسيط ولكنه ليس أكثر تفاؤلاً على الاطلاق . في عدد من مجلة أفريك - آزي ، يتكلم سركيس ، صراحة ، عن فشل جهود التصنيع في المملكة ، ويرد أسباب ذلك إلى استحالة تطبيق النمط الغربي (الذي يقوم على البدء بمشاريع الصناعة الثقيلة) في مثل هذه البلدان . ولا يبدي الشيخ رستم علي قدراً أكبر من التفاؤل في معرض إشارته إلى إن العائدات الحكومية هي في نسبة(٩٠ ٪)منها ، من عائدات الانتاج النفطي وإن « نمو الصناعة محدود بالغياب شبه التام للمواد الأولية من غير النفط » (ولكن يبدو أن هذا البرهان قابل للنقاش) .

ج - إذا كان تصدير للمنتوجات يبدو بعيداً (على الأقل ، إلى حد يسمح باجراء المقارنة بين المملكة وهذا أم ذاك من البلدان المصنعة) ، فماذا بشأن تصدير الرساميل ؟ أقل ما يمكن قوله هو أن القسم الأكبر من هذه الرساميل تعاد إلى البلدان المصنعة التي تدفعها كثمن للنفط المستورد . أما فيما يتعلق بالمساعدة الممنوحة لبلدان الأطراف ، ومهما بلغ حجمها ، فهي لا تقارن بالمليارات الموظفة في الغرب . لقد أشرنا في الفصل السابق وشددنا على أن المملكة (سواء في القطاع الخاص أم العام) لا تبدي حماساً لتوظيف أموالها في الجوار المباشر . ويبدو من الصعب ، تالياً ، أن نجد في عمليات المملكة السعودية المالية ، عملية تصدير ، فعلي ، لرؤوس الأموال . أليس من حقنا أن نرى في هذه العمليات ، مجرد تحويل ضخم من حساب إلى آخر داخل نظام مصرفي واحد تسيطر عليه الولايات المتحدة ؟

هـ - وباستطاعتنا أن نتساءل إذا ما كانت الرياض تستطيع ، فعلاً ، أن تبدل سياستها ، أي بتعبير آخر ، إذا ما كان في السعودية رأسمالية تستفيد من قدر معين من الاستقلالية بحيث تكون قادرة على توجيه تنميتها الخاصة . من المؤكد إن الملكية الحقوقية ليست سوى ملكية إسمية ولكن الاختيارات المقدمة « لأغنياء النفط الجدد » من قبل القوى المسيطرة في النظام المالي العالمي ، ليست

عديدة . إذ تقوم هذه بعرقلة الاستثمارات ، وعمليات تحويل الرساميل ، مستفيدة من خبرة دول النفط المحدودة ومن ميلها للتبذير . ولا يبقى غير الودائع المصرفية أو الايداعات بموجب قسائم من الخزينة ، وهي قليلة الفائدة ، وخاصة ، بعد الآثار السلبية التي خلفها سقوط الدولار والدعم المجاني ، على الصعيد الاقتصادي ، الذي منحته الرياض للعملة الأميركية [١٨] .

المملكة العربية السعودية هي اليوم « قوة مالية عظمى » ولكنها لا تملك حرية التصرف (وهي التي انتظرت سنوات طويلة كي تصبح العضو الحادي والعشرين في اللجنة الادارية لصندوق النقد الدولي) . ذلك أنه لا يمكن فصل « السلطة الاقتصادية » عن مستويات السلطة الأخرى . ولكن لا يبدو أن البنى الداخلية والنظام الدولي ، تتيح للمملكة أن تفيد ، كفاية ، من الامكانيات التي تمتلكها ، ظاهرياً . فعلى الصعيد الداخلي ، لا يخطىء انتيليس عندما يختم تحليله لآفاق التحول السياسي في المملكة بعد ، وبسبب « الطفرة النفطية » ، بقوله : « يبدو من التجربة السعودية إنه بينما تجري عمليات التحديث من فوق ، وبينما يستمر النمو الاجتماعي الاقتصادي ، لا تزال قضايا التنمية الاقتصادية ، وتحول البنى وتغير المواقف ، ملجومة بشكل حاسم » [١٩] . أما على الصعيد الخارجي ، فليس الحذر في الاستثمارات ، والتمسك المرضي بالدولار ، والسياسة المحافظة السائدة على الصعيد النفطي والمالي ، سوى دلالات على أن السلطة الاقتصادية السعودية ، التي تمتلك إمكانيات مستقبلية ضخمة ، تواجه محاذير سيطرة الاعتبارات الغربية عنه على الحيز الاقتصادي ، ومحاذير الحفاظ على أمن نظام الحكم القائم ، وبالتالي ، محاذير انحيازها إلى صف المركز الرأسمالي الأميركي قبل كل شيء .

لقد أشار فيدال إلى إن اليابان تمتلك إمكانيات تطبيق سياسة خارجية لا يبدو أنها ترغب في انتهاجها ، ولكنه يرى أن برودة اليابان الدبلوماسية ظرفية [٢٠] . أما عجز الرياض عن أن تصبح « قوة اقتصادية عظمى » أو حتى « أمبريالية فرعية بترومالية » ، فيبدو ، على العكس من ذلك ، إنه عجز

بنيوي . فالطارىء في وضع اليابان ، هو اقتصار نشاطها الدولي على الأصعدة الاقتصادية . أما الطارىء في وضع السعودية ، نظراً لفرص التصنيع (المتواضعة) ، فهو الاكتشاف المفاجىء للموارد الضخمة . فقد أعيد توجيه البترودولار السعودي ، بموجبه ، من قبل المشاريع التي وضعت في واشنطن أو غيرها منذ الأسابيع الأولى من عام(١٩٧٤). ولا يبدو أن المملكة قد أظهرت سوى مقاومة ضعيفة ومحدودة لمحاولات تجريدها من حرية التصرف بمواردها .

ويبدو أن ما ينقص السعودية ، هو ، على الأرجح ، وجود بورجوازية وطنية تتخلى عن السياسة المحافظة التي تنتهجها العشيرة الموجودة في السلطة ، وتتخطى هذا الهوس السعودي بالأمن ، الذي يشل حركة المملكة في موقف من « الحذر » الاقتصادي التقليدي . ونجد ، سياسياً ، إن مردود النذر اليسير من الثروة النفطية الموزع على المنطقة هو أكبر بكثير من المليارات المجمدة في واشنطن ولندن والتي تبدو اليوم ، ورقة رابحة في يد الرياض طبعاً ولكن أيضاً وقبل كل شيء رهناً في يد البلدان التي تشرف على « إعادة التدوير» .

ثانياً ـ من أجل تعريف سياسي للامبريالية الفرعية

هل هي مصادفة فعلاً ؟ يقول لينين : « لن نتوقف ،عند المظهرغيرالاقتصادي للمسألة ، بما فيه الكفاية » (٢١) . ويكاد يقتصر تحليله على الجانب الاقتصادي . أما سمير أمين ، الذي تبنى تحليلاً معادياً للاتجاه الاقتصادوي ، فيعرف الأمبريالية الفرعية (كما أشرنا سابقاً) بمصطلحات التبادل الاقتصادي . وكانت الصفحات السابقة تحاول إظهار عدم كفاية التحليل الاقتصادي في هذا المجال ، وهو على أي حال ، لا يتيح للباحث وصف المملكة السعودية « بالأمبريالية الفرعية » ما دام الاقرار بهذا المصطلح لا يقوم إلا على الأسس الاقتصادية . وإذا كانت الولايات المتحدة تنظر إلى المملكة السعودية على أنها ، قبل كل شيء ، دولة منتجة للنفط ومالكة لإحتياطي نفطي ضخم ، فإن الجوار الاقليمي المباشر لا يرى في النفوذ السعودي صفة ملازمة للسلطة النفطية . فهو ، من ناحية ، سابق

على « ثروة الذهب الأسود » . ويمارس ، من ناحية أخرى على بلدان ليست أقل غنى من المملكة السعودية نفسها ، كالكويت وقطر والامارات العربية المتحدة . فإذا كان لا بد إذن من استبقاء تعبير« الأمبريالية الفرعية » ، فيبدو من الضروري ، أن نفصله ، ولو جزئياً ، عن مصدره الاقتصادي .

١ ـ « توزع السلطة الأميركية » :

يقول ترنر وبيدور : « تعتبر السعودية ، في المجال الاقتصادي ، قوة عالمية أمّا في المجال الاستراتيجي ، لا زالت تصارع لايجاد دور إقليمي ملائم » (٢٢) وسوف نستعيد هذا الاستنتاج مع إظهار بعض الفروقات . إذ يبدو لنا أن المملكة السعودية تشكل ، فعلاً ، قوة اقتصادية ، ولكن سلطتها تظل ، على هذا الصعيد ، معرضة وبالتالي ، ظرفية . قد يكون الدور الاقليمي للمملكة السعودية أقل وضوحاً ، ولكن تكونه البطيء ، وعلى الأخص ، واقع أنه لا يرتبط كلياً بالاعتبارات الاقتصادية يدفعنا إلى القول أنه على قدر أكبر من الثبات .

لقد اكتسبت بعض الأقطاب الاقليمية خلال العشرأو الخمس عشرة سنة الأخيرةقدراً أكبر من الاستقلال على حساب القوى العظمى ونحن نعتقد أن المملكة السعودية هي أحد البلدان التي أفادت من هذه السيرورة على أوسع نطاق . وقد دفع المظهر الحيوي للميدان النفطي / المالي بالولايات المتحدة إلى اتخاذ موقف تدخلي ، يصل إلى حد إطلاق التهديدات العسكرية (إحتلال الآبار ، فرض حظر مضاد على المواد الغذائية ، الخ) . وفي النزاعات الاقليمية ، باتت احتمالات تدخل القوى العظمى ، على العكس من ذلك ، محدودة ، عن طريق سيرورة « توزع السلطة » لصالح عدد من الأقطاب الاقليمية ، من بينها المملكة السعودية . فلنحاول أن نقول كيف وإلى أي حد ، مقتصرين على تناول إحدى القوى العظمى التي تعتبر ، في آن معاً ، حليفة

الرياض والقوة المسيطرة في « النظام الدخيل » في الشرق الأوسط : الولايات المتحدة الأمريكية [٢٣] .

في شبه القارة الأميركية اللاتينية ، يغلب النفوذ البرازيلي ، وفي منطقة الخليج ، حاولت إيران أن تلعب دور الشرطي . وفي داخل النظام الرأسمالي الشامل ، ثمة تطور ملموس وظاهر ، من وضع إلى آخر ، بينما تعود الحياة إلى بعض المجموعات الاقليمية مع بروز سلطات نافذة تسعى إلى إعادة ترتيب الساحة التي تنوجد فيها لما فيه صالحها ، أكثر مما يحكمه تفاعل الوحدات [٢٤] . وحتى ولو كان مصدرها غير سياسي ، تضطلع السلطة الأمبريالية الفرعية بوظيفة سياسية أولاً : فما دامت إيران ، في المصاف الأول ، دولة مصدرة للنفط ، وليست دولة مصدرة للسلع وللرساميل ، فإنها بقيت على الصعيد الاقتصادي ، تتحدد ، وبشكل أساسي ، بعلاقتها بالعالم الصناعي . ولم يمنعها ذلك من أن تجعل من التوسع الاقليمي محور سياستها المركزي ، ذلك إنها هي أيضاً ، كانت تسعى ، وبشكل خاص ، إلى ترجمة صلتها بالولايات المتحدة بأشكال من الغلبة على الساحة الاقليمية . إن مثل هذه الممارسة ليست ، في بعض الفترات ، مجرد اختيار ، بل هي ضرورة تعيها كل سلطة قائمة تحرص على ديمومتها .

هل تؤيد الولايات المتحدة مثل هذه المبادرات أم لا ؟ يبدو أن واشنطن تبدي استعدادها للتشجيع على قدر أكبر من مساهمة الحلفاء في الدفاع عن المجموعة ، بحيث يتسرب نفوذها إلى هذه أم تلك من الدول الصغيرة عبر قوة اقليمية معينة . هكذا نرى إذن ، إن الدول النافذة في عدة مناطق من العالم الثالث تفيد من هذه الدعوة الأميركية للاضطلاع بدور أكثر إيجابية في المجموعة لترسي نفوذها الاقليمي . وبهذا المعنى ينبغي أن نفهم كيف يمكن لجهود التسلح التي بذلها الشاه أو المملكة السعودية والهادفة إلى دفع الخطر الشيوعي ، أن تستخدم ، بشكل أساسي ، من أجل تنمية نفوذ طهران أو الرياض الاقليمي .

هل تريد الولايات المتحدة - وهل تستطيع - أن تمنع مثل هذا الاستخدام للهامش الذي تتركه لحلفائها ؟ نحن لا نعتقد ذلك . ففي (٢٥) تموز - يوليو (١٩٦٩)، صاغ الرئيس نيكسون ضرورة الانسحاب الأميركي بالعبارة التالية : « سوف تساهم الولايات المتحدة في حماية وتنمية حلفائها وأصدقائها ، ولكن أميركا لا تستطيع - ولا تريد أن تضع كل الخطط ، وأن تحدد كل البرامج ، وأن تنفذ كل القرارات وأن تتولى مسؤولية الدفاع الكامل عن الأمم الحرة في العالم»[٢٥] . وسوف يستخلص هارتلي بعض الاستنتاجات الواضحة من مثل هذه التأكيدات : ١) بعض التراجع عن مسؤولية الحفاظ على الأمن المحلي ، ٢) تصميم أميركي على العمل بحيث تزيد الدول الحليفة من جهودها لتتولى عملية الدفاع عن نفسها بنفسها ، ٣) نشاط دبلوماسي يتخطى الدعم العسكري [٢٦] . وكان كيسنجر ، الذي لعب دوراً بارزاً في صنع السياسة الأميركية الجديدة ، قد كتب قبل تولي منصبه الرسمي بعدة أشهر : « علينا أن نكون قادرين على إيجاد ائتلاف يقوم على أهداف مشتركة من أجل العمل في الخارج بشكل ثابت . وسوف يتوجب على التجمعات الاقليمية المدعومة من قبل الولايات المتحدة أن تتولى المسؤولية الرئيسية في قضايا جوارها المباشر ، بينما تهتم الولايات المتحدة بهيكل النسق العام أكثر منها بقيادة أي مبادرة اقليمية [٢٧] .

ربما ما لم تكن تتوقعه أهداف التراجع الأميركي المقرون بقيام تجمعات اقليمية ، هو إن أي تراجع للنفوذ الأميركي المباشر يزيد من حدة الديناميات السابقة عليه . فقد ضاعف انسحاب القوات البريطانية من الخليج ، من حدة النزاعات المحلية القديمة ، التي كانت مجمدة بسبب الوجود البريطاني . فلماذا لا يكون للانسحاب الأميركي أثر مماثل ؟ ويذهب أ . هارتلي إلى أبعد من ذلك في نقد هذه السياسة (من وجهة نظر غربية طبعاً) ، مؤكداً احتمال قيام هذه البلدان المحررة من العبء الأميركي ، بانتهاج سياسة خاصة (سياسة توسع اقليمي يحتم انتهاج سياسات موازية لسياسة الولايات المتحدة الأميركية » .

ومهما يكن حجم الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة من أجل ترتيب أوضاع المرحلة اللاحقة لتراجعها ، ومهما أصابت من النجاح في ذلك ، إن التراجع ، يكفي بذاته ، لتغليب الأهداف الخاصة لبلدان المنطقة على الأهداف التي ترغب واشنطن في إلصاقها بها . لا يمكن إذن إلا أن تتدنى درجة الاشراف الأميركي ويبدو من الصعب ، اليوم ، إقناع بريتوريا بإلغاء نظام التمييز العنصري ، وتل أبيب بالتخلي عن الضفة الغربية من الأردن ، أو إقناع طهران بتوجيه مدافعها نحو الشمال بدل الامارات العربية ، أما البرازيل فيبدو أنها واثقة من الحصول على المصنع الذري الذي ستزودها به حكومة المانيا الاتحادية رغم التمنيات الأميركية [٢٨] .

سوف نرى ، مع ذلك ، إن هذه الاعتبارات العامة غير قابلة للتطبيق في المنطقة الشرق أوسطية إلا على نطاق ضيق . نحن نعتقد أن المجموعة الاقليمية الشرق أوسطية لم تشهد تراجعاً أميركياً بل ، على العكس من ذلك ، تعزيزاً لسيطرة الغرب والولايات المتحدة في أعقاب تحويل المحيط الهندي إلى ساحة صراع بين القوى العظمى ، وفي أعقاب احتدام مشكلة الطاقة « والعلاقات الخاصة » التي تربط الولايات المتحدة باسرائيل . ومما لا شك فيه هنا أيضاً ، إن عصر ما بعد الحرب الفيتنامية قد برزت سماته ، وخاصة في حجم صادرات الأسلحة الموجهة نحو دول الخليج . ومع ذلك ثمة أمر أكيد : لا تعتقد واشنطن (رغم التأكيدات المعاكسة) إن الانسحاب البريطاني من شرق جبل طارق الذي تمّ في تشرين الثاني - نوفمبر(١٩٦٧)[وخاصة من عدن والخليج] قد أوجد وضعاً قد تترك قيادته للدول الأعضاء في المجموعة الاقليمية وحدها . لم يتبع الانسحاب البريطاني أي وجود أميركي من طبيعة مماثلة ، فأفادت بلدان المنطقة ، بالطبع ، من هامش مناورة أوسع . إلا إن أكثر من مؤشر يحملنا على الاعتقاد بأن المنطقة تكتسب أهمية حيوية بالغة في سياسة الغرب الاقتصادية والأمنية ، مما لا يتيح للولايات المتحدة أن تقبل بنمو القوى الاقليمية ، خارج

سيطرتها ، ولا أن تقبل بتسرب قوى معادية من خارج المنطقة ، كالاتحاد السوفياتي أو الصين .

إن الدور الأميركي أثناء وبعد حرب اكتوبر(١٩٧٣)، والرغبة في إقامة بعض القواعد في المنطقة ، والتهديدات الأميركية بالتدخل عسكرياً في الخليج « إذا ما ضاق الحصار على الغرب » ، وغيرها من الدلالات تؤكد أنه ليس في نية واشنطن أن تضم الشرق الأوسط إلى المناطق التي ستشهد الانسحاب الأميركي من القيادة المباشرة للعمليات .

هنا لا تزال آثار التراسيم رغم التحولات التي طرأت على الساحة الدولية ، وهنا يظل التدخل المباشر هو القاعدة : فالرهان بالغ الأهمية . ولا يصل أ . هارتلي ، في معرض دراسته للسياسة الأميركية خلال عهد نيكسون ، إلى استنتاجات مغايرة : « من الأهمية بمكان أن نشير إلى وجود ميزان قوى محلي ، في الشرق الأوسط ، أدى اختلاله إلى تدخل القوى العظمى ، وحيث يبدو أن النضال من أجل السلام يقوم على قدر أكبر من التدخل من قبل الولايات المتحدة وليس العكس . فقد اضطلعت الولايات المتحدة بمسؤولية الحفاظ على الهدوء والطمأنينة في المنطقة ، مما يتفق مع مبادىء ايزنهاور أكثر مما يتوافق مع السياسة المتبعة من قبل نيكسون بشكل عام » [٢٩] . وبالطبع ، لا يمكن سحب هذه الملاحظة التي أوردها هارتلي ، والتي نستند إليها فيما نذهب إليه ، على المجموعة الشرق أوسطية كلها ولكن يبدو على الأقل ، أنها تنطبق على القسم المركزي منها (جغرافيا ولكن استراتيجياً أيضاً) ، أي المثلث المؤلف من الخليج ، والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط ، الذي يتميز بالنزاع العربي - الاسرائيلي وتمركز القسم الأكبر من احتياطي النفط العالمي .

إلا إنه من الممكن أن نذكر انطلاقاً من هذه الملاحظات ، بأحد المعطيات العامة ، أي الطابع التراتبي للنظام الدولي . وينبغي ربط اقتصار الدول على

المجموعة الفرعية حيث يتوفر لها النفوذ بقدرة (وأحياناً ضرورة) تدخل القوى المسيطرة على مستوى النظام الشامل في الدينامية الداخلية للنظام الفرعي ، من أجل توجيهه في نفس منحاها ، إلا إن تدخل القوى المسيطرة على المستوى الشامل ، يميل لأن يكون عبر هذه القوى المحلية الجديدة ، أكثر منه عبر عدد لا يحصى من الصلات الثنائية مع بلدان غير متساوية الأهمية . هكذا يبدو الرئيس كارتر ، أحد مكملي السياسة الموضوعة في بداية السبعينات عندما أشار ، في معرض تأكيده على تراجع الولايات المتحدة الشامل ، إلى أن أميركا كانت بحاجة « إلى صداقة البلدان الجديدة صاحبة النفوذ (التشديد من المؤلف) في أميركا اللاتينية وأفريقيا وآسيا » [٣٠] .

إن النظام الشرق أوسطي هو ، بالطبع ، نقطة مواجهة أساسية بين القوى العظمى . ومع ذلك ، لسنا بحاجة إلى الكثير من عناء البرهنة كي نلاحظ ، إن الولايات المتحدة الأميركية هي القوة الدخيلة التي تمارس ، حالياً ، نفوذاً يكاد يكون مهيمناً عليه ، سواء بوصفها قوة عالمية أم بوصفها قوة مسيطرة في النظام الاستراتيجي والاقتصادي الغربي . ولا تأتي الأحداث المتتالية إلا لتؤكد هذه الفرضية ، من « أزمة الطاقة » مروراً بحرب عام(١٩٧٣)وما ترتب عليها ، ونمو النفوذ السعودي أو الايراني ، والسياسة الخارجية المصرية منذ عام(١٩٧٠)... فلا نستطيع إذن أن نمحض دور الاتحاد السوفياتي ووزنه وفق عملية مقابلة مع دور واشنطن ووزنها ، بل انطلاقاً من غلبة هذه الأخيرة ، أي انطلاقاً من اعتبار الاتحاد السوفياتي كقوة موازنة (في أفضل احتمال) . أما فيما يختص بالتنافس بين القوى الغربية ، فسوف نسعى إلى مقاربتها أيضاً ، على ضوء مركزية التورط الأميركي منذ أكثر من خمس عشرة سنة .

إن ما أشرنا إليه سابقاً ، حول إمكانية تفكيك المجموعة الشرق أوسطية إلى مجموعات فرعية ، هو ، بالتحديد ، أحد مظاهر التبعية التراتبية للنظام الفرعي إزاء النظام الشامل . إذ أن القوة المسيطرة على المستوى الشامل ، تمتلك

القدرة على تضمين (أو على الأقل محاولة حصر) نزاع ما في جزء من النظام الفرعي أو بسطه ، على العكس من ذلك ، على المجموعة كلها . هكذا نجد ، فيما يعنينا ، أن واشنطن كانت في موقع يتيح لها أن تقبل بربط مشكلة الطاقة والنزاع العربي ـ الاسرائيلي معاً تلبية لطلب بلدان المنطقة ، أو أن تحاول ، على العكس من ذلك ، الفصل فيما بينها . بإمكاننا الاعتقاد إذن ، أن الدولة التي تلزم نفسها بوظيفة الأمبريالية الفرعية سوف تنزع للانخراط في كل المسائل الطارئة على النظام الفرعي ، وقدر استطاعتها : وهكذا يبدو أن المملكة السعودية تحرص ، في الحقيقة ، على اداء دور محرك سواء في إطار النزاع العربي الاسرائيلي أو في النزاعات العربية الداخلية أو في اطار محاربة التيارات اليسارية ، أو حتى في المعارك التي تدور حول أسعار النفط ، في الخليج كما في البحر الأحمر ، الخ ... وإيران المتواجدة في الخليج تحاول أن تجد عدداً من الدول الحليفة في مجموعة النّظام الفرعي ، الخ . ثمة معطى آخر ، إذن ، قابل للتعميم : إن وزن الدولة الأمبريالية الفرعية ، في صلاتها مع القوة الموجودة خارج النظام الفرعي والمسيطرة عليه ، يرتبط بقدرتها على التواجد في عدد متزايد من المسائل والنزاعات الجارية داخل النظام الفرعي .

إن هذا التدخل المباشر للولايات المتحدة في المنطقة ، هو في نظرنا ، عامل أساسي من عوامل الدور الذي تلعبه الرياض اليوم . فهو يتيح ، في الواقع ، خوض الصراع الفعال والناشط ضد النفوذ السوفياتي والقوى المعادية . وهو يسهل إيجاد « حلول » للنزاعات الجارية بين حلفاء كامب ديفيد ويشكل ، خاصة ، قوة دعم للمملكة في مواجهة خصومها [٣١] . ذلك أن غياب واشنطن ليكون في صالح بعض الدول المقتدرة عسكرياً (اسرائيل)،أو التي تتمتع بنفوذ تاريخي (مصر) ، أو الدول التي لا يقتصر اعتماد قوتها على البترودولار (ايران الشاه) . ويكون من نتيجة الأهمية التي توليها واشنطن للمملكة ، دفع هذه الأخيرة إلى واجهة الساحة الاقليمية كوسيط للقوة الأميركية ، كأمبريالية فرعية .

٢ ـ في الامبريالية الفرعية

إذا كان هنالك من بث للسلطة ، فقد اقتصرت فائدته على الأقطاب الاقليمية التي غالباً ما يرد اسمها : إيران ، البرازيل ، اندونيسيا ، الخ . كما أفادت الشركات المتعددة الجنسية ، وتجمعات الدول المنتجة للمواد الأولية ، وكذلك ، بعض البلدان الرأسمالية التي شهدت نمواً اقتصادياً ملحوظاً (جمهورية المانيا الاتحادية ، اليابان ، وكوريا الجنوبية) . ونحن نعتقد أن خاصية البلد الامبريالي الفرعي هي في تركز نشاطه العسكري والسياسي والاقتصادي باتجاه منطقة معينة . ويبدو أن هذه البلدان (إيران ، البرازيل ، المملكة العربية السعودية) تفيد من أهميتها الاقتصادية في إمكانية تأكيد دور اقليمي موجه . ولكن طبيعة (أصل) سلطتها (الاقتصادية بجوهرها) تتيح لها أن تمتلك بعض المعطيات السياسية والعسكرية أو الدبلوماسية ، التي تسعى للحصول عليها . فتمتلك ايران جيشاً قوياً ، وتتدخل الهند (التي لا تملك ثراوة نفطية) في قضايا الدول المجاورة الداخلية ، وتدرب البرازيل شرطة الباراغواي والأوروغواي ، وتستتبع المملكة السعودية بلدان شبه الجزيرة الخ . . . قد يحدث إذن ، أن تقدم هذه البلدان بعض التنازلات الأساسية في أصل السلطة الجديدة بالذات إزاء القوة العظمى التي تدعمها (الاقتصاد) ، بحيث يكون باستطاعتها أن تنتهج سياسة أكثر استقلالية في الميادين الأخرى . إن دعم الرياض للدولار مسألة تكتسب أهمية حيوية بالنسبة إلى واشنطن ولا يبدو أن استتباع الجمهورية العربية اليمنية يصب في نفس المنحى (قد تكون الموافقة الأميركية على مثل هذه العملية ثمناً لتنازلات مقدمة على الصعيد النفطي العالمي) . إن العامل الاقتصادي ، فيما يعنينا ، هو عامل جوهري إذن ، لبروز الامبريالية الفرعية ، وليس لبروز وظائفها .

ولكن كيف يمكن تحديد الامبريالية الفرعية سياسياً؟

أ ـ هي ، أولاً ، دولة متوسطة . لا يزال الجدال مستمراً حول تصنيف

الدول وإن كان ثمة إجماع على التأكيد على اللاتكافؤ بينها . ولكن ما يبدو لنا جوهرياً ، على هذا الصعيد ، هو الحرص على عدم المقارنة بين أعضاء هذه الفئة فيما بينها (٤ إلى ٥ ملايين سعودي ، ٦٠٠ مليون هندي ، فقر مدقع في كالكوتا ، وغنى فاحش في الرياض) بل المقارنة مع وحدات أخرى من النظام الاقليمي الذي تنتمي اليه (الهند بالمقارنة مع باكستان ، أو مع افغانستان ، أو بوتان أو النيبال أو سري لانكا ، المملكة السعودية بالمقارنة مع الكويت أو البحرين أو جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، أو الجمهورية العربية اليمنية ، الخ . . .) . إنها « قوى وسيطة » ، « قوى من فئة ب » ، « قوى ثانوية » ، « قوى متوسطة » ، « قوى من الفئة المتوسطة » . تختلف التسميات ولكن « السلطات الوسيطة ، كما يقول ر. بارستون ، تعمل بالتحديد على بلورة معنى هذا التعبير من خلال نشاطها الدبلوماسي » (٣٢) .

يصعب تحديد المعايير التي تصنف هذه الفئة من الدول ، بسبب من تنوع مصادر هذا التصنيف : الثروة ، الطبيعة الديموغرافية ، القوة العسكرية ، الخ . وقد أورد المساهمون في المؤتمر المذكور عدداً كبيراً منها (الداخل القومي ، التطور التكنولوجي ، الطبيعة الديموغرافية) . ومع ذلك يبدو أن ملاحظة بارستون تظل ملاحظة جوهرية . لأن سلوك هذه الدولة هو المهم . وفيدال يقولها بوضوح : « إن تصنيف الدول يتلاءم مع سلوكها » (٣٣) . ويقول رمزاني « إن القوة الصغيرة تقصر طموحاتها على البقاء المادي والحفاظ على استقلالها القانوني بينما تعمل القوة الكبيرة بوحي من هدف غير محدد تماماً ، تسميه « إيجاد أو الحفاظ على جوار دولي مؤات » . وأضيف هنا أن القوة المتوسطة تعمل من أجل إيجاد (والحفاظ على) جوار اقليمي مؤات دون التخلي عن تطلعاتها لايجاد مكانة سياسية شاملة » .

أما السمة الثانية فهي من طبيعة ذاتية : إنها الارادة السياسية في الإفادة من تضافر عوامل مؤاتية ، سواء كانت داخلية أم خارجية ، بهدف ممارسة نفوذ

محدد ، قدر المستطاع ، على سياسة بلد أو مجموعة من الدول المجاورة . يجب أن تتوفر هذه الارادة لأن التدخلية هنا ، ليست آلية . كان لينين ينتقد كاوتسكي ، متهماً إياه بتوقع حالات تنتهج فيها البلدان الصناعية سياسة غير امبريالية . فبدل أن تتم مناقشة مثل هذه القاعدة على المستوى الشامل ، نشير إلى ضرورة تناولها على المستوى المنظومي الفرعي وخاصة بسبب أولوية العوامل الايديولوجية والسياسية في المجتمعات غير الصناعية حيث لا تكون سياسة التدخل (غالباً) نتيجة تكون رأسمال مالي . بل غالباً ما تكون هذه الممارسة كرد على وعي السلطة ما قبل الرأسمالية للأخطار المحدقة بها نتيجة تضافر عوامل داخلية وخارجية . إلا أن هذا لا يلغي العنصر الثالث ، أعني ، الضغط الداخلي الذي يدفع المسؤولين في بلد ما إلى انتهاج سياسة التدخل . ولكن هنا أيضاً ، يجب أن نبحث عن هذا العنصر في وضع الرأي العام الذي تسيطر عليه بعض التطلعات الايديولوجية والتاريخية الخاصة أكثر منه في محاولات الرأسمال المالي لايجاد أسواق ضافية هذا دون أن يعني ذلك استبعاد إمكانية أن تكون هذه المحاولات جزءاً من الضغط الداخلي وأن تكون ، أحياناً ، في صلبها . وفي الحالة التي تعي فيها السلطة هذا الضغط (وهي غالباً ما تكون شديدة التأثر به) ، يتعذر عليها أن تقف في وجهه . وهذا ما يسميه روزنو العامل « المجتمعي » في السياسة الخارجية .

يتم تحريك هذا العامل (تفاعل بين المجموعة الحاكمة والاجماع الوطني) ، من قبل قوى الضغط ومن قبل المسؤولين أنفسهم . وفي هذه الحالة تسعى سياسة قوة في المنطقة إلى تدعيم ركائز سلطة المسؤولين في الداخل بشكل أفضل ويبدو أن أهمية الممارسة عريقة وشائعة . فقد لاحظنا في فترة معينة في الولايات المتحدة الأميركية ، أن الرئيس كان يستعرض انتصاراته الدبلوماسية بأسلوب يغلب عليه الطابع الشخصي ليرد على موجة عداء شديد وصلت إلى حد إجباره على الاستقالة . أما فيما يتعلق بحالة شاه إيران ، فقد كتب مراقبان

مطلعان ما يلي : « تهدف غالبية المواقف الايرانية على الصعيد الدولي ، وبشكل واضح ، إلى إضفاء الشرعية وتدعيم الحكم في الداخل » [٣٥] ويلعب هذا العنصر دوراً كبيراً في الحالة السعودية . فثمة صلة وثيقة بين إرادة القوة ، والضغط الداخلي وعامل ثالث ، يقوم على ميل في أنظمة الحكم هذه إلى سلطة مقتدرة تتغذى من نشاط دبلوماسي استعراضي ، وتتبعه . هكذا نكون قد حددنا رابع العوامل المكونة لامبريالية فرعية : نظام حكم داخلي متماسك نسبياً ، وحتى سلطوي ، كي يكون باستطاعته قيادة مجموع البلاد في طريق التدخل خارج الحدود ، أي في سياستها التوسعية . أما الجانب الآخر من هذا المظهر فهو قمع العناصر الداخلية المعادية ، أو قمع الانتقادات الموجهة لهذه السياسة أو ، في بعض الحالات ، التيارات التدخلية المتطرفة . وتظل سياسة احتواء هذه العناصر هي البديل الممكن لسياسة القمع .

للامبريالية الفرعية سمات أخرى لا تتسم بمثل هذا الطابع الذاتي . فالعنصر الخامس يتألف ، في الواقع ، من الامكانيات المادية المتوفرة لمثل هذه السياسة ، أي الموارد التي تتيح للدولة المعينة أن توطد سلطتها وأن تدافع ، تالياً ، عن موقع بارز في الاطار الاقليمي والعمل على تنميته . كما يتطلب تحقيق هذه السياسة ، أيضاً ، إمكانيات مالية وقدرات عسكرية ورأسمال بشري مؤهل ، مدرب ونشيط . وبشكل أعم ، تتطلب هذه السياسة قدرة على تثمير الامتيازات ، وتخطي الفشل ، تتيح للدولة المعنية أن تحقق أهدافاً أكبر من المكاسب المحدودة والظرفية ، أي تتيح لهذه الدولة إمكانية الوصول إلى مصاف قوة إقليمية تعتمد عليها ليس في حل هذه القضية القطاعية أم تلك ، بل في التوازن العام للقوى . ومع ذلك ، نشير إلى أن هذا العامل (الامكانيات) مرتبط جدلياً بالعوامل التي تتسم بطابع أكثر « ذاتية » والمشار إليها سابقاً : إن الحصول على إمكانيات السيطرة يحث على تبني سياسة قوة ، وإرادة السيطرة تدفع الدولة للبحث عن الامكانيات التي تستطيع تحقيق هذه الارادة من خلالها .

العامل السادس هو عامل ملازم لمفهوم النظام الاقليمي . وهـو الحيز المحدود جغرافياً والذي تتحرك فيه مثل هذه السياسة . وهذا ما يجعلنا قادرين على التمييز بين الدول التي نطلق عليها صفة « الامبريالية الفرعية » ، والقوى الكبيرة التي تتحرك في نطاق أوسع ويشمل أحياناً الكرة الأرضية بأسرها . فسياسة « الاحتواء » التي كان جون فوستر دالس يدعو إليها ، لها بعد شامل من حيث أنها تعمل للحد من التغلغل السوفياتي ينظر إليه هو الآخر باعتباره شاملاً . ومع ذلك نشير هنا إلى أن أي قوة كبيرة تستطيع أن تلعب الدور الذي تؤديه أي قوة إقليمية إذا كان نفوذها الذي تمارسه على هذه أم تلك من المناطق المجاورة ، أكبر مما هو عليه في مكان آخر من العالم . ينطبق هذا الوضع على الولايات المتحدة إزاء أميركا الوسطى والكاريبية (وحتى أميركا اللاتينية كلها) أو وضع الاتحاد السوفياتي إزاء بلدان أوروبا الشرقية . وباستطاعتنا القول إن الضغط الأميركي الذي يمارس على بورتوريكو أو باناما هو أكبر بكثير من الضغط الذي تمارسه على البلدان الحليفة في افريقيا أو آسيا.وإن ضغط الاتحاد السوفياتي على بلغاريا أو بولونيا هو أقوى من الضغط الذي يمارس على بلدان أخرى كأثيوبيا أو انغولا . ومن ناحية أخرى ، ورغم الاطار المحدود لنفوذ دولة امبريالية فرعية ، من البديهي أن تحسن موقع دولة ما على المستوى الاقليمي لا يمكن إلا أن ينتج تحسناً في موقعها الدولي ، وخاصة على مستوى العلاقات الثنائية مع القوة العظمى الأجنبية التي تدعمها .

ومن هنا تبرز السمة السابعة التي تميز هذه الدولة ، وهي سمة تصعب الاحاطة بها . فلنتناول مثلاً ، البرازيل في معرض محاولتها لتوجيه سياسات كل من غويانا والأوروغواي والباراغواي ، والهند التي تؤيد ، بالضغط العسكري ، تقسيم الباكستان وتمارس شتى أشكال الضغوط المستمرة على مجموع شبه القارة الهندية (إلحاق دول الهملايا الصغيرة ، التدخل في شؤون بنغلادش الداخلية الخ . . .) وإيران التي كانت تسعى للعب دور الشرطي في الخليج (إلحاق جزر

طمب وأبو موسى ، دعم الأكراد في شمال العراق ، تدخل عسكري ضد ثوار ظفار ، أطماع إقليمية في البحرين وشط العرب ، الخ) ، أو فلنتناول سياسة أندونيسيا أو أفريقيا الجنوبية الاقليمية . . . يصعب القول بأن النفوذ الذي تكتسبه هذه الدول في مناطقها هو محصلة جهودها وحدها ولا فائدة لغيرها منه . ونطرح الفرضية التالية : إن أي دولة تنتهج سياسة أمبريالية فرعية ، لا بد أن تكون مرتبطة بقوة عظمى ، ومهما كانت تصريحاتها على هذا الصعيد . وينتج من ذلك : إن أي سياسة أمبريالية فرعية تديرها ، بشكل عام ، دولة من المنطقة مرشحة لزعامة كل دول هذه المنطقة ، وغالباً ما تدار ، بشكل غير مباشر ، من قبل قوة كبرى تضمن تأمين « تغطية » لمثل هذه السياسة . ومن البديهي إذن أن الفائدة تعود إلى هاتين الدولتين معاً .

إن توازن « الرهانات » الموضوعة من قبل الطرفين والمكاسب التي يحققانها هي أبعد ما تكون عن معادلة ثابتة . إنها ، على العكس من ذلك ، عملية دينامية لأن التوازن بين الحليفين ـ سواء كان ظرفياً أم استراتيجياً ـ معرض للكثير من التحولات وفق سلسلة من المتغيرات ، الاقليمية والتاريخية كمقاومة البيئة ، ووجود قوى اقليمية منافسة أو معادية ، ووجود أو عدم وجود قوة كبرى أجنبية في المنطقة ، والصلات التي تقيمها قوة الوصاية الكبرى مع الدول التي تقع تحت سيطرة أو نفوذ محميها المحلي ، الخ . وكمثل على ذلك ، نذكر إن الصلات الايرانية ـ الأميركية ، من المنظور الذي اخترناه (من زاوية محاولة اضطلاع الشاه بدور الشرطي في الخليج) ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بتقديرات الاستراتيجيين الأميركيين للقوة الايرانية وبعلاقات الصداقة بين الولايات المتحدة وإمارات الخليج ، وبالحدود القريبة من الاتحاد السوفياتي ، وبمحاولات السعودية لأن تلعب ، جزئياً على الأقل ، دوراً ـ شبيهاً بالدور الايراني ، كما ترتبط بعداء الشعوب العربية إزاء التغلغل الايراني ، الخ . . . ومع ذلك

يبدو هذا الارتباط ، بين دولة اقليمية كبيرة وقوة عظمى خارجية ، ضرورياً وإن تعددت أشكاله . وقد يكون مثل الهند على هذا الصعيد بالغ الدلالة : إذ من الصعب أن نتصور إمكانية اتباع سياسة كالتي اتبعتها نيودلهي ، في شبه القارة الهندية ، بقيادة السيدة غاندي ، خارج إطار اندماج مثل هذه السياسة ، إلى هذا الحد أم ذاك ، بمشاريع الاتحاد السوفياتي الآسيوية ، عن طريق سعي هذا الأخير ، لتوفير الامكانيات اللازمة لتحقيقها . وقد لا تتخذ مساندة القوى الكبرى مثل هذا الطابع المادي ولكنها تظل ، إلى ذلك مساندة حقيقية وقد تتطور ، في الحقيقة ، حسب البلد والمرحلة ، من التأييد المرحب إلى التشجيع ، إلى المساندة الكثيفة ، وصولاً إلى المساهمة (مباشرة) في مشاريع الحليف المحلي .

ولكن نشير هنا إلى أن التعاون بين القوة الكبرى والحليف الاقليمي المرشح لدور « الشرطي » لا يتم دون خوض بعض النزاعات . فقد ترتأي دولة أن صيانة أمنها تتطلب القيام بعملية لا ترى القوة الكبرى فيها سوى عمل غير مفيد ، وقد تقوم هذه الأخيرة ، بدعوة حليفها المحلي إلى انتهاج سياسة لا تتلاءم كلياً مع مصالحه الوطنية . وقد تؤيد ، القوة الكبرى ، بروز دولتين حليفتين ، مرشحتين معاً ، للاضطلاع بدور « الزعيم » و« الشرطي » في المنطقة . أحياناً تستطيع الدولة الكبرى أن تختار حليفها ، ولكن يبدو أنها في معظم الأحيان هي مجبرة على اختيار « الموجود » [٣٦] .

هل تنطبق هذه السمات على المملكة العربية السعودية ؟ يبدو أن باستطاعتنا أن نكون إيجابيين هنا ، دون الانزلاق في محاذير الرد الايجابي التي كانت ماثلة في تناولنا للمجال الاقتصادي . إلا أن المملكة تقف في موقع ضعيف نسبياً إزاء البلدان الأخرى المرشحة للعب دور أمبريالي فرعي . ويظل العامل الأساسي هنا ، الاختلال الكبير في توازن المخزونات النفطية والقدرات المالية ، من جهة ، وضآلة عدد السكان والتخلف والضعف العسكري من الجهة

الأخرى . ويبدو أن المملكة ترغب في التعويض عن هذا الاختلال عن طريق ارتباط أوثق بواشنطن . ليست المملكة السعودية « دولة دمية » بالطبع ولكن علاقتها مع القوة العظمى التي تدعمها تكاد تكون ارتباطاً تبعياً بحتاً ، في ميدان أساسي كميدان الأمن (ومسائل عديدة أخرى) .

لذلك يبدو من الصواب ، التوصل إلى استنتاج ان تعزيز موقع المملكة السعودية كإمبريالية فرعية ، يرتبط ، بشكل أساسي ، باستمرار الغلبة الأميركية في « النظام الدخيل » في الشرق الأوسط . ومن المرجح أن يصاب هذا الموقع بخلل كبير إذا ما تبدلت موازين الغلبة هذه ، فيشهد النفوذ السعودي انحساراً ، يبدأ من أطراف النظام الاقليمي باتجاه شبه الجزيرة العربية (حيث يبدو أن النفوذ السعودي قابل لأن يستمر مدة أطول لأنه أقدم) . ومن المتوقع أن تفيد بعض الدول المتأثرة بالنفوذ السعودي من هذا الانحسار المحتمل ، وكذلك بعض الأقطاب الاقليمية الأخرى ، التي أضعفها بروز القطب السعودي . ولا شك ان مصر هي أول بلد في لائحة المستعدين للافادة من انحسار ممكن في النفوذ السعودي .

حتى لو أننا نعود ، بعد هذه الصفحات الطوال ، إلى حيث انطلقنا ، فلنؤكد من جديد إن سياسة بلد ما الخارجية هي أولاً صورة عن طبيعة السلطة . والتحديات التي تواجهها السلطة السعودية في هذه المرحلة من التحولات الداخلية والاقليمية الكبيرة ، هي بالفعل ، هائلة . إن مقدرة السلطة القائمة على الرد على هذه التحديات قد بدت جلية منذ مطلع هذا القرن وبالمقارنة مع سلطات عديدة مجاورة . غير أن هذه البراهين التاريخية تبدو اليوم قاصرة عن أن تكون مقنعة تماماً . ولا شك أن القادة السعوديين كانوا يتمنون لو أن نفطهم أقل حجماً وأموالهم أضعف مقابل انخفاض في حدة الضغوط المتناقضة التي يتعرضون لها . واعتقادنا ، على أي حال ، ان هذا الوضع الاستثنائي الذي تعيشه المملكة ، لا يمكن إلاّ أن يؤدي إلى توازنات اجتماعية وسياسية جديدة في

الداخل . من هنا نحن نتوقع مزيداً من تأثير الوضع الـداخلي على التوجهـات السياسية ، على حساب الضغوط التي هي اليوم تقليدية من واشنطن إلى عواصم الدول المجاورة . وانطباعنا ان هذا التأثير سيتأتى أكثر فأكثر من فئات مبعدة حالية عن صنع القرار الفعلي ، أي من خارج نواة العائلة الحاكمة الداخلية . ولن يؤدي هذا التأثير المحتمل بصورة آلية إلى تبدل في معطيات السياسة الخارجية . إلا ان احتمالات التأثير تبدو لنا أقوى إن لم تستطع العائلة الحاكمة الرد إيجابياً على تطلعات هذه الفئات ، فتدفع هذه إلى مواقف جذرية لا من السلطة فحسب بل أيضاً من خياراتها ، كما قد تدفع أيضاً ، وهذا أخطر ، إلى نسج تحالفات خارج المملكة ، لا في موسكو فحسب بل أيضاً في واشنطن ، لا في عدن فحسب ، بل أيضاً في القاهرة . إن هذه الدراسة تحملنا ، أكثر من أي وقت مضى ، لتمني قيام دراسات أكثر عمقاً عن طبيعة السلطة في دول كالسعودية . هذه الدراسات لا نرى اليوم إلاّ بدايات أولية لها . وأملنا ، ونحن نختتم هذا البحث ، أن نساهم لاحقاً في هذا المجال فنكون قد سرنا من الخارج للداخل ، من الصورة للأصل ، من الأفعال للفاعل .

هوامش الخلاصة

(١) SAMIR AMIN et alia , **la crise de l'impérialisme,** pp. 33-35.

(٢) E. MANDEL, **l'émergence d'un nouveau capital financier arabe et iranien** in Critiques de l'économie politique No. 22.

(٣) LENINE; **L'impérialisme, stade suprème du capitalisme,** p. 87.

(٤) H. MADGOFF, **l'âge de l'impérialisme.**

(٥) J. ZIEGLER, **Une Suisse au-dessus de tout soupçon,** p.12.

(٦) R. DAHRENDORF, **International power: a European perspective** in **Foreign Affairs,** Oct. 1977, pp. 72-88.

(٧) W.P. BUNDY, **Elements of Power,** ibidem, pp. 89-110.

(٨) Oil Power in the Middle East pp. W.P. BUNDY, **Elements of Power,** ibidem, pp.89 — 110.

(٩) R. VÄYRYNEN, L. HERRERA, «SUBIMPERIALISM: from Dependence to Subordination», **Instant Research on Peace and Violence** 1975-3 pp. 165-176.

(١٠) E. GALEANO, in op. cit., p. 166.

(١١) **NACLA'S Latin America Report** in op. cit. 166.

(١٢) J. GALTUNG, «A Structural Theory of Imperialism» in **Journal of Peace Research** 1971-2.

(١٣) C. TURNER and J. BEDORE, **Saudi Arabia : The Power of the Purse-Strings,** in **International Affairs;** July 1978, pp. 405-420.

(١٤) S. JABER, L'émergence d'un nouveau mythe: au seuil de la dernière phase de l'impérialisme, in **Critiques de l'économie politique** No. 22, pp. 55-85 et surtout J.P. ANGELIER; **La rente pétrolière** notamment pp. 30-42.

(١٥) جابر ، المرجع المذكور ، ص ٦٥ .

(١٦) انجيليه ، المرجع المذكور ، ص ٣٠ .

(١٧) جابر . المرجع المذكور ، ص ٦١ ـ ٦٢ .

(١٨) هذا دون أن نذكر الدور الأساسي الذي لعبته التروستات المالية الأميركية في تسيير أعمال المؤسسات المالية السعودية نفسها .

(١٩) J. ENTELIS **Oil Wealth and the Prospects for democratization** in the **Arabian Peninsula: The Case of Saudi Arabia;** in N.A. SHERBINY and M.A. TESSLER (ed.) **Arab Oil,** p. 105.

(٢٠) A. SCHOUandA.O.B. BRUNDTLAND (ed.), **Small States in International Relations** , p. 15.

(٢١) لينين ، المرجع المذكور ، ص ١٨

(٢٢) مرجع مذكور ، ص ٤٢٠

(٢٣) انظر كراسي الـ **IISS** اللندنيتين .

(Adelphi papers No. 133 et 134: «**The Diffusion of Power**».

(٢٤) لاحظ هريرا وفارينين عن حق ان الاندماج الاقتصادي الاقليمي كان في معظم الأحيان مظهراً من مظاهر نشوء امبريالية فرعية .

(٢٥) «**US foreign Policy for the 1970's, Weekly Compilation of Presidential Documents.** Monday 23 Feb. 1970, LAIRD, **The Nixon Doctrine.**

(٢٦) A. HARTLEY, **American Foreign Policy in Nixon Era; Adelphi papers,** No. 110 p. 17.

(٢٧) نفس المرجع ، ص ١٨

(٢٨) ومن زاوية النظر هذه ، يبدو أن رد الفعل الأميركي على أحداث إيران (١٩٧٨) قد اتسم (بالاضافة إلى اعتبارات أخرى) بالرغبة الفعلية في الحد من ميول الشاه الاستقلالية ، ممّا ساهم في إسقاط الشاه ولو أن ذلك لم يكن هدف واشنطن .

(٢٩) أ . هارتلي ، المرجع المذكور ، ص ٢٥ .

(٣٠) خطاب ألقاه كارتر في نوتردام (في انديانا) ، نشرته الانترناشيونال هيرالد تريبيون في ١٩٧٧/٥/٣٠ . ولم تحل هذه الصداقة دون تدخل واشنطن المباشر في النزاعات الاقليمية ومعاهدة كامب دايفيد ، هي خير مثال على ذلك .

(٣١) لقد شهدت سنة **١٩٧٩** مزيداً من الوضوح في التوجه التدخلي الأميركي في المنطقة البعيد جداً عن « الفتنمة » وعن « مبادىء نيكسون » من مشروع أسطول خامس في المحيط الهندي ، إلى تتابع التصريحات الأميركية الرسمية عن التهيؤ للتدخل العسكري لحماية آبار النفط ، إلى الرد العاجل والدراماتيكي على الحرب بين اليمنين بدعم صنعاء بشكل متناقض تماماً مع تأرجح الموقف الأميركي ، قبل ذلك بأسابيع ، من أحداث إيران ، إلى دور واشنطن في تنفيذ معاهدة كمب ديفيد ومحاولتها الانطلاق منها لحل فلسطيني ما . . .

(٣٢) SCHOU and BRUNDTLAND, op. cit., p. 40.

(٣٣) المرجع السابق ص ١٧

(٣٤) رمزاني ، مرجع مذكور ، ص ١٠٦١

(٣٥) CHUBIN and ZABIH, op. cit.,

(٣٦) إن هذه النزاعات بين المركز وبين الامبريالية الفرعية لا تلغي أبداً الأطروحة السابقة التي أشرنا إليها انطلاقاً من دراسة فارينين وهريرا وهي أن الأمبريالية الفرعية في وضع المسيطر والمسيطَر عليه في الآن معاً ولكن مع وزن أكبر للعلاقة الدونية مع المركز بالنسبة للعلاقة الفوقية مع دول الأطراف الضعيفة .

مراجع الدّراسة

أولاً : كتب نظرية متهجية وعامة

AMIN, S., **Le développement inégal,** Paris, Minuit, 1973, 365p.

AMIN, S., (et alia), **La crise de l'impérialisme,** Paris, Minuit, 1975, 189,p.

AMIN, S., **L'impérialisme et le développement inégal,** Paris, Minuit, 1976, 193p.

ARON, R., **Paix et guerre entre les nations,** Paris, Calmann - Lévy, 1966 (4e éd.), 794p.

BARNETT, R.J., **Intervention and revolution,** 1972

BRAILLARD, Ph., **Théorie des systèmes et relations internationales,** Bruxelles, Bruylant, 1977, 213p.

BRANDON, H., **The Retreat of American Power,** Delta Book, 1974, 367p.

BRZESINSKI, Z., **Illusions dans l'équilibre des puissances,** Paris, L'Herne, 1977, 182p.

BUNDY, W.P., **Elements of Power,** in **Foreign Affairs,** October 1977, pp.1 — 26.

CANTORI, 1.et SPIEGEL, St., **The International Politics of Regions, a Comparative Approach,** Engl. Cliffs., Prentice Hall, 432p.

DIVINE, R. (ed.), **American Foreign Policy since 1945,** Quadrangle — NYT, New York, 1969, 248p.

FRANKEL, J., **Contemporary International Theory and the Behaviour of States,** Oxford University Press, 1973, 134p.

FRANKEL, J., **International Politics,** London, Penguin, 1973, 265p.

GALTUNG, J. **A Structural Theory of Imperialism. JPR** 1971 — 2

GIRAUD. E. **La notion d'espace dans les relations internationales,** 1958, Kohlmann, Stuttgart

HARTLY, A., **American Foreign Policy in the Nixon Era,** London, IISS, Adelphi Papers N°110, 1975
HERRERA, VARYNEN, **Subimperialism** in **Inst. Res. on Peace and Violance** 1975 — 3
HOROWITZ, 1.1., **Three Worlds of Development, the Theory and Practice of International Stratification,** Oxford University Press, 1966, 475p.
JALEE, P., **Le pillage du Tiers-Monde,** Paris, Maspéro, 1975, 191p.
JULIEN, CL., **L'empire américain,** Le livre de poche, 1972, 534p.
KAPLAN, M., **System and Process in International Politics,** New York, Wiley, 1964
KISSINGER, H., **Pour une nouvelle politique étrangère américaine,** Paris, Fayard, 1970, 150p.
LAIRD, M. (ed.), **The Nixon Doctrine,** Washington AEI, 1972, 79p.
LENINE, **L'impérialisme, stade suprême du capitalisme,** Paris, Editions sociales, novembre 1975, 192p.
LICHTHEIM, G., **Imperialism,** New York, Praeger, 1971, 183p.
LISKA, G., **Beyond Kissinger,** Baltimore, John Hopkins University Press, 1975,
L. LOCKWOOD, 159p., **Israeli Subimperialism?, The Monthly Review** Vol 24 (jan: 73)
MAGDOFF, H., **L'âge de l'impérialisme,** Paris, Maspéro, 1970, 206p.
MARINI, R-M., **Brazilian Sub imperialism, The Monthly Review** Vol. 23 (feb: 72)
MERLE, M. **Sociologie des relations internationales,** Paris, Dalloz, 1976 (2e éd.)
MERLE, M., **Politique intérieure et politique extérieure,** in **Politique étrangère,** 1976 — 5, pp.409 — 422
MORRIS, B., **Imperialism and Revolution, an Essay for Radicals,** Indiana University Press, 1973, 81p.
NICHOLSON and REYNOLDS, **General Systems. The International Systems and the Eastonian Analysis,** in **Political Studies,** Vol. XV, 1967 — 1
REYNOLDS, P.A., **An Introduction to International Relations,** Longman, 1970, 275p.
ROSENAU, J.N., **The Scientific Study of Foreign Policy,** New York, Free Press, 1971, 472p.

ROSENAU, J.N., THOMPSON, K.W., BOYD, G. (ed.), **World Politics, an Introduction,** New York, Free Press, 1976, 745p.
ROSSER, R.F., **An Introduction to Soviet Foreign Policy,** Englewood Cliffs, Prentice-Hall, 1969, 392p.
SCHOU, A. and BRUNDTLAND, A.O. (ed.), **Small States in International Relations,** Nobel Symposium N°17, Wiley, 1971, 250p.
SCHUMPETER J., **Impérialisme et classes sociales** Minuit, Paris, 1972, 290p.
VALIER, J., **Sur l'impérialisme,** Paris, Maspéro, 1975, 164p.
VITAL, D., **The Inequality of States, a Study of the Small Power in International Relations,** Oxford, Clarendon, 1967
VITAL, D., **The Survival of Small States, Studies in Small Power — Great Power Conflict,** London, Oxfort University Press, 1971, 136p.
ZIMMERMAN, W., **Hierarchical Regional Systems,** in **International Organization** 26:18 — 36 Winter 1972

ثانياً : وثائق رسمية

إن أفضل مرجع للاتفاقات والبيانات والتصريحات الرسمية الصادرة عن المملكة يبقى ولا شك « الوثائق العربية » ، تلك السلسلة السنوية التي تصدرها الجامعة الأميركية في بيروت . ويمكن للباحث الاستفادة من نشر « مجلة دراسات الجزيرة العربية والخليج » لعدد من الوثائق في كل من أعدادها الفصلية . هذا وتصدر في المملكة وكالة للأنباء ، رسمية جداً . كما يقوم عدد من السفارات السعودية في أوروبا بنشر كتيبات عن المملكة غير منتظمة (باريس ، بروكسيل ، واشنطن) . أما باللغات الأجنبية فأهم الوثائق الرسمية التي استعملت في هذه الدراسة هي :

Access to Oil — The US Relationships with Saudi Arabia and Iran, (US Senate) December 1977, USGPO, 113p.
Arms Transfer Policy, Report to Congress, 1977, USGPO, 107p.

Conventional Arms Transfer Policy, Background Information, US-GPO, Washington, 1978

Data and Analysis Concerning the Possibility of US Food Embargo as a Response to the Present Arab Oil Boycott, Committee on Foreign Affairs, House of Representatives, Washington, USGPO, 1973, 7p.

ECWA, **1968 — 1975 Statistical Abstract,** Amman, 1977.

Emergency Military Assistance for Israel and Cambodia, Hearing before the Committee on Foreign Relations, US Senate, 93rd Congress, 1st Session, Washington, USGPO, 1973, 175p.

Exchange of Letters between KENNEDY and Amir FAYSAL, in **Middle Eastern Affairs,** February 1963

Foreign Assistance Legislation for Fiscal Year 1978, Washington, US-GPO, 1977

Foreign Relations of the United States, 1949 (Vol. VI, The Near East, South Asia and Africa), Washington, USGPO, 1977

HURWITZ, J.C., **The Middle East and North Africa in World Politics, a Documentary Record,** New Haven, 1975, 2nd ed., 2vol.

Impact of the October Middle East War (The), Hearings before the Subcommittee on the Near East and South Asia, House of Representatives, 93rd Congress, 1st session, Washington, USGPO, 1973, 160p.

International Terrorism, Hearings before the Subcommittee on the Near East and South Asia, House of Representatives, 93rd Congress, 2nd session, Washington, USGPO, 1974, 219p.

International Security Assistance Programs, HearingsCee on For. Rel, Senate, 1978

Joint Statement on Saudi Arabian — United States Cooperation, June 8, 1974 in **MEJ,** Vol. 28, N°3 (summer 1974) pp.305 — 307

MAGNUS, R.H. (ed.), **Documents on the Middle East,** AEI, 1969, 232p.

MANSFIELD, Sen. M., **Saudi Arabia, a Report by the Majority Leader to the Committee on Foreign Relations,** US Senate, October 1975, Washington, USGPO, 7p.

McGOVERN, Sen. G.S., **Realities of the Middle East, a Report to the Committee on Forreign Relations,** US Senate, May 1975, Washington, USGPO, 37p.

New Perspectives on the Persian Gulf, (House — Hearings), USGPO,

1973, 227p.

Palestinian Issue in Middle East (The). Peace Efforts, Hearings before the Special Subcommittee on International Relations, House of Representatives, 94th Congress, 1st session, Washington, USGPO, 1976, 293p.

Persian Gulf (The), 1974: Money Politics, Arms and Power, Hearings before the Subcommittee on the Near East and South Asia, House of Representatives, 93rd Congress, 2nd session, Washington, USGPO, 1975, 267p.

Persian Gulf (The), 1975: The Continuing Debate on Arms Sales, Hearings before the Special Subcommittee on Investigations, House of Representatives, 94th Congress, 1st session, Washington, USGPO, 1976, 216p.

Proposed Aircaft Sales to Israel, Egypt and Saudi Arabia (Hearings), House, Washington, 1978, 283p.

Review of the President's Conventional Arms Transfer Policy, Hearings (House of Representatives), February 1 and 2, 1978

Summary of Saudi Arabian Five Year Development Plan, Tihama Press,?, 67p.

US Arms Policies in the Persian Gulf and Red Sea Areas: Past, Present and Future (Report of a staff survey mission), Washington, December 1977. 181p.

US International Energy Policy, Hearing before the Subcommittee on International Resources, House of Representatives, 94th Congress, 1st session, Washington, USGPO, 1975, 189p.

US Oil Companies and the Arab Oil Embargo: The International Allocation of Constricted Supplies, Committee on Foreign Relations, US Senate, Washington, USGPO, 1975, 30p.

United States Oil Shortage and the Arab-Israeli Conflict (The), Report of a Study Mission to the Middle East, Committee on Foreign Affairs, House of Representatives, December 20, 1973, Washington, USGPO, 76p.

United States Role in Opening the Suez Canal (The), Hearing before the Sub - committee on the Near East and South Asia, House of Representatives, 93rd Congress, 2nd session, May 8, 1974, Washington, USGPO, 49p.

ثالثاً : كتب خاصة بالموضوع

ABIR, M., **Oil, Power and Politics,** Cass, London, 1974, 221p.

ALI, S.R., **Saudi Arabia and Oil Diplomacy,** New York, Praeger, 1976, 197p.

ANGELIER, J.P., **La rente pétroliène,** CNRS, Paris, 1976, 162p.

ANTHONY, J.D. (ed.), **The Middle East: Oil, Politics and Development,** Washington, AL1, 1975, 109p.

Area Handbook for Saudi Arabia, Washington, USGPO, 3rd ed., 1977

Area Handbook for the Peripheral States of the Arabian Peninsula, Washington, USGPO, 1st ed., 1971

ARKOUN, GARDET, **L'ISLAM,** Buchet - Chastel, Paris, 1978, 258p.

BECKER, A.S., HANSEN, B., KERR, M.H., **The Economics and Politics of the Middle East,** New York, Elsevier, 1975, 131p.

BENOIST- MECHIN, **IBN SAOUD ou la naissance d'un royaume,** Paris, Albin Michèl, 1955, 446p.

BENOIST - MECHIN, **Le roi SAOUD,** Paris, Albin Michel, 1960, 575p.

BENOIST - MECHIN, **FAYCAL,** Paris, Albin Michel, 1975, 303p.

BERREBY, J.J., **La péninsule arabique,** Paris, Payot, 1959, 446p.

BRAHIMI, A. **Dimensions et perspectives du monde arabe,** Paris, Economica, 1977, 391p.

BULLOCH, J., **The Making of a War, The Middle East from 1967 to 1973,** London, Longman, 1974, 220p.

CHIBWE, E.C., **Afro — Arab Relations,** Friedmann, London, 1977.

CHUBIN, S. et ZABIH, S., **The Foreign Relations of Iran,** Berkeley, University of California Press, 1974, 362p.

COLOMBE. M., **Orient arabe et non-engagement,** Paris, PUF (2 Vol.), 1973

DARBY, Ph., **British Defence Policy East of Suez, 1947 — 1968,** London, Oxford University Press, 1973, 366p.

DARDAUD, G., LACOUTURE, S. et J., **Les émirats mirages,** Paris, Seuil, 1975, 283p.

DE GAURY, **FAYSAL,** New York, Praeger, 1967, 140p.

DE PLANHOL, **Les fondements géographiques de l'histoire de l'Islam,** Paris, Flammarion, 1968, 442p.

DEQUIN, H., **The Challenge of Saudi Arabia,** Hofuf, 1976, 144p.

DOUGHTY, Ch., **Arabia Deserta,** Paris, Payot, 1949, 335p.

ELLIS, H., **Private Enterprise and Socialism in the Middle East,** Washington, AEI, 1974, 123p.

Encyclopédie de l'Islam (nouvelle edition) Merisonneuve et Larose, Paris

Energy Global Prospects, 1985 — 2000, Report of the workshop on alternative energy strategies, McGraw Hill, 1977

FISHER, BASSIOUNI, **Storm over the Arab World,** Chicago, Follet, 1972, 429p.

FREEDMAN, R.O., **Soviet Policy Toward the Middle East since 1970,** New York, Praeger, 1975, 200p.

GLASSMAN, J.D., **Arms for the Arabs, the Soviet Union and War in the Middle East,** Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1975, 243p.

GRABILL, J.L., **Protestant Diplomacy and the Near East,** University of Minnesota Press, Minneapolis, 1971, 395p.

Gulf (The), Implications of British Withdrawal, CSIS, Georgetown University, Washington, Special Reports N°8, 1969, 110p.

HALLIDAY, F., **Arabia Without Sultans,** Penguin, 1975, 527p.

HALLIDAY, F., **Iran, Dictatorship and Development,** Penguin, 1979, 348p.

HOAGLAND - BROWN, Ed., **The Saudi - Koweiti Neutral Zone,** Khayyat, Beirut, 1963, 150p.

HOPWOOD, D., **The Arabian Peninsula: Society and Politics,** G. Allens and Unwin, London, 1972, 320p.

HOUTHAKKER, H.S., **The World Price of Oil, a Medium — Term Analysis,** Washington, AEI, 1976, 37p.

HUDSON,. M.C. **Arab Potitics:** Yale U.P. London and New Haven, 1977.

HUMAIDAN, A., **Les princes de l'or noir,** Paris, Sedis, 1968, 233p.

HUREWITZ, J.C., **The Persian Gulf after Iran's Revolution.** Ap. 79, Headline Ser. N°244

ISARD and WOLLERT (ed.), **The Middle East,** Cambridge, Schenkman, 1972, 167p.

KELLY, J.R., **Eastern Arabian Frontiers,** Faber and Faber, London,

1964, 319p.
KERR, M.H., **The Arab Cold War,** 3rd ed., Oxford University Press, London, 1971, 166p.
KHADDURI, M. (ed), **Major Middle Eastern Problems in International Law, Washington, AEI, 1972, 139p.**
KHOURY, E., **The Super-Powers and the Balance of Power in the Arab World,** Beirut, Catholic Press, 1970, 208p.
KINSINGER, P., **Arms Purchases in the Persian Gulf, The Military Dimension,** Brooking's,Institution,Washington,1975, 62p.
KNAUERHAUSE, R., **The Saudi Arabian Economy,** New York, Praeger, 1975, 359p.
LACKNER, H., **A House Built on Sand: a Political Economy of Saudi Arabia,** Ithaca Press, London, 1978, 224p.
LENCZOWSKI, G., **Soviet Advances in the Middle East,** Washington, AEI, 1972, 176p.
LENCZOWSKI, G. (ed.), **Political Elites in the Middle East,** Washington, AEI, 1975, 227p.
LENCZOWSKI, **Middle East Oil in a Revolutionary Age,** Washington, AEI, 1976, 36p.
LEWIS, Jr. J.W., **The Strategic Balance in the Mediterranean,** Washington, AEI, 1976, 169p.
LONG, D.E., **The Persian Gulf,** Westview, Boulder, 1976, 172p.
LONG, D.E., **Saudi Arabia,** 1976, Sage, Beverly Hills, 70p.
MALONE, J.J., **The Arab Lands of Western Asia,** Prentice Hall, Englewood Cliffs, 1973, 269p.
MANSOOR, M., **Arab World, Political and Diplomatic History,** NCR, Microcard ed., 7 vol.
MAULL, H., **Oil and Influence, The Oil Weapon Examined,** London, IISS, Adelphi Papers N°117, 1975, 37p.
Middle East (The) and the International System (2 parts), London, IISS, Adelphi Papers N°114 — 115, 1975, 4Op. — 41p.
MITCHELL, Ed. (ed.), **Dialogue on World Oil,** Washington, AEI, 1974, 106p.
MITCHELL, Ed. (ed.), **Vertical Integration in the Oil Industry,** Washington, AEI, 1976, 214p.
NAKHLEH, E., **The United States and Saudi Arabia,** Washington, 1975, American Enterprise Institute (AEI), 69p.

NAKHLEH, E.A., **Arab-American Relations in the Persian Gulf,** Washington, AEI, 1975, 82p.
ODELL, P.R., **Oil and World Power.** Penguin Books, 4th ed., 1975,
Organization of Mojahedeen of the People of Iran, **The Dying Dollar Empire and the US Imperialist Conspiracies,** Sacramento, 1974, 54p.
PHILBY, St John, **Arabia,** New York, 1930
PHILBY, St John, **Saudi Arabia,** Benn, 1955, 393p.
PHILBY, St John, **Arabia of the Wahhabis,** London, 1968, 422p.
PRANGER, R.J., **American Policy for Peace in the Middle East, 1969 — 1971,** Washington, AEI, 1971, 69p.
PRANGER, R.J., and TAHTINEN, D.R., **Implications of the 1976 Arab — Israeli Military Status,** Washington, AEI, 1976, 49p.
PRESTON, I., **Trade Patterns in the Middle East,** Washington, AEI, 1970, 96p.
QUANDT.W.B., **Decade of Decisions, American Policy Toward the Arab - Israeli Conflict, 1967 — 1976,** University of California Press, 1977
RAND. Ch. T., **Making Democracy Safe for Oil, Oilmen and the Islamic East,** Boston, Little, Brown and C^{e}-, 1975, 422p.
RILEY, C.L., **Historical and Cultural Dictionary of Saudi Arabia,** Scarecrow Press, Metuchen, 1972, 133p.
Saudi Arabia, a New Economic Survey by First National City Bank, December 1974, 40p.
SEALE, P., **Struggle for Syria, a Study of Post-War Arab Politics 1945 — 1958,** 360p., Oxford University Press, 1965
SHERBINY and TESSLER, **Arab Oil,** New York, Praeger, 1977
STONE, R.A., **OPEC and the Middle East,** New York, Praeger, 1977, 264p.
STOOKEY, R.W., **America and the Arab States: An Uneasy Encounter** New York, Wiley, 1975, 298p.
SZYLIOWICZ, J.S. and O'NEILL B.E., **The Energy Crisis and US Foreign Policy,** New York, Praeger, 1975, 258p.
TAHTINEN, D., **The Arab-Israeli Military Balance since October 1973,** AEI, 1974, 37p.
TAHTINEN, D., **Arms in the Persian Gulf,** AEI, 1974, 31p.

TAHTINEN, D., **Arms in the Indian Ocean,** AEI, 1977, 84p.
THATINEN, D., **Saudi Arabia Defense Policy,** Washington, AEI, 1978, 45p.
TROELLER, G., **The Birth of Saudi Arabia, Britain and the Rise of the House of Sa'ud,** Frank Cass, London, 1976, 287p.
TOMICHE, F.J., **L'Arabie Séoudite,** PUF, 1969, 126p.
TUR, J.J., **Les Emirats du Golfe Arabe,** PUF, Paris, 1976, 127p.
UN Economic and Social Council Economic Commission for Western Asia, **1968 — 1975 Statistical Abstract of the Arab World,** Amman, 1977
VERNON, R. (ed.), **The Oil Crisis,** Norton, New York, 1976, 301p.
VICKER, R., **The Kingdom of Oil,** London, Hale, 1975
WILSON, Sr A.L., **The Persian Gulf,** London, Allen and Unwin, 3rd ed., 1959, 313p.
WELLS. D., **Saudi Arabian Development Strategy,** Washington, AEI, 1976, 80p.

رابعاً : بعض الكتب العربية

- **التناقضات في اتحاد الشيوخ** ، دار الطليعة ، بيروت ، أوائل ١٩٧٣ .
- محمد علي رضا الجاسم ، **مقدمة إقتصاديات المملكة العربية السعودية** ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٢ - ٢٤٦ ص.
- الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي ، **وثائق النضال الوطني ١٩٦٥ - ١٩٧٤** . بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٤ ، ١٥٥ ص.
- الجبهة الشعبية في البحرين ، **أحداث أغسطس وأزمة النظام في البحرين** ، مارس ١٩٧٦ .
- الجبهة الشعبية في البحرين ، **الصراع على الخليج العربي** ، دار الطليعة بيروت ، ١٩٧٨ ، ٢٠٧ ص .

- اللواء عبد الله جزيلان ، **التاريخ السري للثورة اليمنية** ، دار العودة ، بيروت ، ١٩٧٧ ، ١٦٨ ص .
- سلمى حداد ، **المساعدات الأميركية العسكرية لإيران** ، دار القدس ، بيروت ، تشرين الأول - أكتوبر - ١٩٧٤ .
- السيد عبد الله الحسيني ، **مؤتمر حرض ، وثائق ومحاضر** ، دار الكاتب الجديد ، ؟ ، ١٩٦٦ .
- عبد الله محمد خالد ، **تكديس الأسلحة والسياسة الامبريالية في الخليج** ، منشورات وحدة البحوث الخليجية ، بيروت (؟) نيسان ١٩٧٨ .
- محمود علي الداوود ، **الخليج العربي والعلاقات الدولية** ، القاهرة : دار المعرفة [١٩٦٠ - ١٩٦١] ٢٧٥ ص .
- مارتا دوكاس ، **أزمة الكويت** ، دار النهار ، بيروت ١٩٧٣ ، ١٠٠ ص .
- حامد ربيع ، **سلاح البترول والصراع العربي الاسرائيلي** ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر (١٩٧٤) ٢٢١ ص .
- محمد الرميحي ، **البحرين** ، دار ابن خلدون ، بيروت ، آذار ١٩٧٦ ، ٢٦٤ ص .
- محمد الرميحي ، **الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة** ، دار كاظم ، الكويت ، ١٩٧٧ ، ٥٧ ص .
- أمين الريحاني ، **ملوك العرب** (جزءان) دار الريحاني ، بيروت ، طبعة خامسة ، ١٩٦٧ . ٤٦٨ + ٤٧٣ ص .
- أمين الريحاني ، **نجد وملحقاتها** ، دار الريحاني ، بيروت ، الطبعة الرابعة ،

١٩٧٠ ، ٤٩٨ ص .

- خير الدين الزركلي ، **شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز** ، دار العلم للملايين ، بيروت ، أربعة أجزاء ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٧ ، ١٤٥٩ ص .
- أمين سعيد ، **تاريخ الدولة السعودية** ، دار الكاتب العربي ، بيروت ، ٥ أجزاء .
- محمد علي الشهاري ، **اليمن : الثورة في الجنوب والانتكاسة في الشمال** ، دار ابن خلدون ،تشرين الأول ١٩٧٢ ، ٣٤٠ ص .
- طه عبد العليم طه ، **الفوائض البترولية العربية وإمكانيات تدفقها إلى مصر** ، الأهرام ، ١٩٧٦ ، ١٠٠ ص .
- عباس عبود عباس ، **شط العرب** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، آذار ١٩٧٣ بيروت .
- صادق جلال العظم ، **سياسة كارتر ومنظرو الحقبة السعودية** ، بيروت ، دار الطليعة ١٩٧٧ ، ٨٤ ص .
- صلاح العقاد ، **معالم التغيير في دول الخليج العربي** ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٢ ، ١٧٥ ص .
- صلاح العقاد ، **التيارات السياسية في الخليج العربي** ، مكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ٤٠٧ ص .
- محمد عنان ، **السعودية وهموم العرب** ، المكتب العالمي ، بيروت ١٩٧٩ ، ٢٥٥ ص .

- عبد الكريم الغرايبة ، **قيام الدولة السعودية العربية** ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٤ ، ١١١ ص .
- محمد طلعت الغنيمي ، **البترول العربي وأزمة الشرق الأوسط** ، (دون مكان) الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ ، ٢٠٥ ص .
- جمال زكريا قاسم ، **الخليج العربي** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ٥٧٦ ص .
- محمد متولي ، **حوض الخليج العربي** (الجزء الثاني : الأوضاع السياسية والاقتصادية) ، الانغلومصرية ، القاهرة ١٩٧٤ ، ٦٨٤ ص .
- صلاح الدين المختار ، **تاريخ المملكة العربية السعودية** ، مكتبة الحياة ، بيروت ، جزءان ، ؟ ، ٥٤٤ + ٤٠٠ ص .
- **المؤتمر التوحيدي للتنظيم السياسي الموحد** ، بيروت ، ابن خلدون ، ١٩٧٦ ، ٢٤٦ ص .
- سيد نوفل ، **الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة** ، معهد البحوث والدراسات العربية ـ ١٩٦٦ ، طبعة ثالثة ، ٢٧٨ ص .

خامساً : مقالات مهمة بلغات أجنبية

AHMAD, A., **The Shrinking Frontiers of Islam,** in **IJMES,** Vol.7, N°2 (April 1976) pp.145 — 159

AMUZEGAR, J., **OPEC and the Dollar Dilemma, Foreign Affairs,** July 1978, pp. 740 — 750

Arabie Saoudite, in **Orient,** 1957 — 3,pp.155 — 162

AULAS, M.C., **Le rôle politique et économique de l'Arabie Saoudite**

dans le monde arabe, **Le Monde Diplomatique,** avril 1977

BALTA, P., **L'Arabie Saoudite: de la tribu à l'Etat,** in **RDN,** mai 1973, pp.77 — 88

BONNENF ANT, P.,**Les pays de la péninsule arabe producteurs de pétrole, colloque de l'AFSP - CHEAAM, octobre 1977, dactylographié.**

BOWYER BELL, J., Strategic Implications of the Soviet Presence in Somalia, Orbis, 1975 — 2, pp.402 — 411

CAMPBELL, J.C., **Oil Power in the Middle East, For. Aff.,** October 1977, pp.89 — 110

CARRE, O., **Les conditions de la cohésion arabe, Projet,** avril 1974, pp.436 — 444

COLOMBE, M., **Interprétations orientales de la Doctrine Eisenhower, Orient,** 1957 — 3, pp.131 — 136

COLOMBE, M., **Alliance Islamique et Golfe Persique, Orient** (1966), N°37, pp.175 — 239

COLOMBE, M., **Alliance Islamique et front anti-impérialiste, Orient** (1966), N°38, pp.113 — 215

CORM, G., **Pétrole et finances arabes, Le Monde Dip.,** août 1974

CORM, G., **Les capitaux pétroliers et la réforme de l'ordre financier internationale, Le Monde Dip.,** oct. 1976

COTTRELL, A., **The Political Balance in the Persian Gulf,** Strategic **Review,** 2(1), winter 1974, pp.32 — 38

COTTRELL, A , and BURELL, R.M., **Soviet — US Naval Competition in the Indian Ocean,** in **Orbis,** Winter 1975 — 4, pp.1109 — 1129

DESPRAIRIES, P., **L'évolution de la crise pétrolière de 1970 — 71,** in **RDN,** MAI 1972, PP.738 — 757

DONINI, Saudi Arabia's Hegemonic Policy and Economic Development is the YAR, (unpublished paper presented at Louvain Dec.'78)

EDENS, D., **The Anatomy of the Saudi Revolution,IJMES,**Vol. V, N°1, pp.50 — 64

FILALI, M., **Structures sociales en Arabie Saoudite,** in **IBLA,** 6(66), PP.69 — 84

Focus on Saudi Arabia, IHT Special Report, 2 parts, Feb. 1978, 32p.

GALTUNG, J., **The Middle East and the Theory of Conflict, J. of Peace Research** 1971, PP. 174 — 206

GIBB, H. A. R., **The Heritage of Islam in the Modern World, IJMES,** Vol. 1 (1970), pp.3 — 17

GIRARD, R., **L'Iran et son avenir,** mai 1972, pp.788 à 800

HALLIDAY,F., **Saudi Arabia: Bonanza and Repression, New Left Review,** N°80, pp. 3 — 26

HEIKAL, M. H., **Egyptian Foreign Policy, For. Aff.,** July 1978, pp.714 — 727

HENNI, A., **Les Etats -Unis peuvent-ils affamer les pays arabes? Le Monde Dip.** mars 1975

HOAGLAND, J. and SMITH, J.P., **Saudi Arabia and the United States: Security and Independence,** in **Survival,** Vol. xx, N°2, March-April 1978, pp.80 — 84

Islam et politique (dossier), **Le Monde Dip.,** août 1978

JABER, S., **L'émergence d'un nouveau mythe: au seuil de la dernière phase de l'impérialisme,** in **CEP,** N°22, oct. 1975, pp.55 — 85

JEANDET, N., **En Arabie Séoudite,** in **Orient,** 1957 — 2, pp.92 — 99

KENNEDY, E.M., **The Persian Gulf: Arms Race or Arms Control? For. Aff.,** oct. 1975, pp.14 — 35

KHAIRALLAH, Sh., **The Lahore Conference,** in **CEMAM Reports,** Vol. 2, Beirut, 1974, pp.37 — 47

KLARE, M.1., **The Political Economy of Arms Sales, The American Empire at Bay,** in **Society,** Sept. — Oct. 1974

LAURENT, F., **La révolte d'Oman,** in **Orient,** 1957 — 4, pp.196 — 203

LAURENT, F., **L'URSS et le Moyen — Orient,** in **Orient,** 1957 — 2, pp.53 à 69, et 1957 — 3, pp.15 à29

LENCZOWSKI, G., **The Arc of Crisis: its Central Sector, For. Aff.** spring'79

LEVY, W., **World Oil Cooperation or International Chaos, For. Aff.,** July 1974 Vol. 52 — 4

LONCHAMPT, J., **Stratégies de développement et changements sociaux en Arabie Saoudite,** Colloque de l'AFSP-CHEAAM, oct. 1977, dactylo.

LOVINS, A.B., **Energy Strategy: The Road Not Taken?** in **For. Aff.,** oct. 1976 pp.65 — 96

MALONE, J., **America and the Arabian Peninsula, the First 200 Years,** in **MEJ** 1976 — 3, pp.406 — 424

MANDEL, E., **L'émergence d'un nouveau capital financier arabe et iranien,** in **CEP,** N°22, oct. 1975, pp.41 — 54

MANDEL, E., **Encore une fois: sur l'émergence d'un capital financier autonome dans plusieurs pays coloniaux,** in **CEP,** N°22, oct. 1975, pp.86 — 108

MASSARAT, M., **Crise de l'énergie ou crise du capitalisme à l'échelle mondiale,** in **CEP,** N°22, oct. 1975, pp.3 — 40

MASSIGNON, L., **L'Umma et ses synonymes, Revue des Etudes Islamiques,** 1940 — 46 pp.151 à157

MISRA, K.P., **International Politics in the Indian Ocean,** in **Orbis,** 1975 — 4, pp.1088 — 1108

MONROE, E., **Kuwait and Aden, A Contrast in British Policies, MEJ,** Vol. 18 — 1 1964, pp.68 — 74

MONTAGNE, R., **Notes sur la vie sociale et politique de l'Arabie du Nord,** in **Revue des Etudes Islamiques,** 1932, pp.61 — 79

MORAN, Th. 11., **Why Oil Prices Go Up, The Future: OPEC Wants Them,** in **For. Policy,** N°25, Winter 1976 — 77, pp.58 — 77

NOLLET R. **Regard sur le clan des Al Saud. L'Af. et l'Asie** 1978 — 3 (N°118)

O'KANE, P., **Three Islamic Gatherings,** in **CEMAM Reports** 1972 — 73 — 1, pp.111 — 125

OPPENHEIM, V.H., **Why Oil Prices Go Up, The Past: We Pushed Them, For. Policy** N°25, Winter 1976 — 77, pp.24 — 57

RAMAZANI, R.K., **Emerging Patterns of Regional Relations in Iranian Foreign Policy, Orbis,** 1975 — 2

RAMAZANI, R.K., **Security in the Persian Gulf. For Aff.** spring' 79

REYNER, A.S., **The Strait of Tiran and the Sovereignty of the Sea, MEJ,** 1967 — 3, pp.403 — 408

RONALL, J.O., **Banking Regulations in Saudi Arabia,** in **MEJ,** 1967 (21 — 3), pp. 399 — 402

RONDOT, P., **Les Etats-Unis devant l'Orient d'aujourd'hui,** in **Orient,** 1957 — 2, pp.19 — 52; 1957 — 3, pp.31 — 80; 1957 — 4, pp.63 — 93

RONDOT, P., **L'Iran face à l'arabisme sur le Golfe Persique, RDN,** juin — juillet 1968, pp.1047 — 1061

RONDOT, P., **La conférence de Djeddah (23 — 26 mars 1970) et le rôle politique de l'Islam, RDN,** juin 1970, pp.916 — 923

ROTHSCHILD, E., **Food Politics,** in **For. Aff.,** January 1976, pp.285 — 307

RUGH, W.A., **Saudi Mass Media and Society in the FEISAL Era,** paper presented at a conference on King FEISAL, May 11 — 13, 1978, 33p. (dactylo.)

RUSTOW, D.A., **US - Saudi Relations and the Oil Crises of the 1980's, For. Aff.** April 1977, pp.494 — 516

SANTUCCI, R., **Les systèmes de valeur face aux changements sociaux: (L'Arabie Saoudite),** colloque de l'AFSP - CHEAAM, oct. 1977, (dactylo.).

Saudi Arabia, Financial Times Survey, 2 parts, March 1978, 32p.

Saudi Arabia, FT Survey, April 23, 79, 28p.

SOULIE, G.J.L., **Le royaume des Al-Sa'ud face à l'Islam révolutionnaire,** in **RDN,** fév. 1965, pp.229 — 337; mars 1965, pp.401 — 410; avril 1965 pp.603 — 611

SOULIE, G.J.L., **Le monde musulman à la recherche de son unité,** in **RDN,** fév. 1967, pp.231 — 241, mars 1967, pp.468 — 475, avril 1967, pp.633 — 640

SOULIE, G.J.L., **Confrontations étrangères au Proche-Orient,** in **RDN,** juin — juillet 1968, pp.1001 — 1010, août-septembre 1968, pp.1245 — 1254, oct. 1968, pp.1429 — 1237

STORK, Joe, **Middle East Oil and the Energy Crisis, Merip Reports** N°20, pp.3 — 20

STORK, Joe, **Oil Revenues and Industrialization, Merip Reports** N°42, pp.3 — 14

SUS, I., **L'offensive diplomatique de l'Arabie Saoudite, Le Monde Dip.,** oct. 1973

TURCK, N., **The Arab Boycott of Israel, For. Aff.,** April 1977, pp.472 — 493

TURNER, L., and BEDORE, J., **Saudi Arabia: The Power of the Purse — Strings,** in **International Affairs** (London), July 1978, pp.405 — 420

WEINBAUM, M.G., **Iran and Israel: The Discreet Entente,** in **Orbis,** 1975 — 4

WILLIAMS, M.J., **The Aid Programs of the OPEC Countries, For.**

Aff., Jan. 1976 pp.308 — 324
WISSA - WASSEF, C., **L'Arabie Séoudite et le conflit israélo — arabe d'octobre 1973,** in **Politique étrangère.** 1974 — 2, pp.185 — 199
ZABIH, S., **Iran's Policy Toward the Persian Gulf,** in **IJMES,** Vol. 7, N°3, July 1976, pp.345 — 358

لم تلحظ طبعاً مقالات « صوت الطليعة » أو مجلة « دراسات الجزيرة العربية والخليج » أو « النفط والتنمية » لأن كل مقالاتها تقريباً لها علاقة بالموضوع .

سادساً : أهم الدوريات

لقد تم العمل بشكل منتظم وشامل على عدد من الدوريات الواردة كثيراً في هوامش الدراسة وقد أشير إليها بنجمة (❊) أما الدوريات الأخرى ، فقد روجعت بعض مقالاتها ذات العلاقة بالموضوع .

١) باللغة العربية

الأنوار ، بيروت ، يومية
٩ يونيو ، غير منتظمة
الحرية ، بيروت ، أسبوعية
❊ الحوادث ، بيروت ثم لندن ، أسبوعية
٥ مارس ، بيروت (؟) غير منتظمة
دراسات عربية ، بيروت ، شهرية
الدفاع والأمن ، بيروت ، نصف شهرية
السفير ، بيروت ، يومية
السياسة ، الكويت ، يومية

السياسة الدولية ، القاهرة ، فصلية .
❊ شؤون فلسطينية ، بيروت ، شهرية
❊ صوت الطليعة ، بغداد ، غير منتظمة
❊ عالم النفط ، بيروت ، نصف شهرية .
القبس ، الكويت ، يومية ،
قضايا عربية ، بيروت ، غير منتظمة .
الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ، بيروت ، سنوي .
❊ مجلة دراسات الجزيرة العربية والخليج ، الكويت ، فصلية
المستقبل ، باريس ، أسبوعية
❊ ملف النهار ، بيروت ، غير منتظمة
نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، شهرية
❊ النفط والتنمية ، بغداد ، فصلية
❊ النهار ، بيروت ، يومية
❊ النهار العربي والدولي ، باريس ، أسبوعية

٢) بالفرنسية

❊ **L'Afrique et l'Asie modernes,** Paris, ann.
Annuaire du Tiers — Monde, Paris, ann.
Cahiers d'économie politique, Paris, trim.
Défense Nationale, Paris, mens.
Etudes internationales, Québec, trim.
❊ **Maghreb — Machreq,** Paris, trim.
❊ **Le monde,** Paris, Quot.
❊ **Le monde Diplomatique,** Paris, mens.
❊ **Orient,** Paris, trim., (1957 — 1966)
❊ **Le pétrole et le gaz arabes.** Beyrouth puis Paris, bihebdo.

Peuples méditeranééns, Paris, trim.
Pouvoirs, Paris, trim.
Problèmés économiques, Paris, bihebdo.
Problèmes politiques et sociaux, Paris, bihebdo.
Relations internationales, Paris, trim.
Revue Française de science politique, Paris, trim.
Revue Internationale des sciences sociales, Paris, trim.

٣) بالانكليزية

— **Adelphi Papers,** London, 10 issues a year.
— **Arms and Weapons,** Brussels, biweek.
— **CEMAM Reports,** Beirut, irregular
— **Conflict Studies,** London, irregular.
— **Department of State Bulletin**('DSB),Washington, weekly.
— **The Economist,** London, week
— **Foreign Affairs** (For. Aff.) New York, quarterly.
— **Foreign Policy** (For. Pol.) New York, quarterly.
— **Fortune** New York, biweek.
— **International Affairs** London, quarterly.
— **International Journal of Middle East Studies** (IJMES) Cambridge, quarterly.
— **International Herald Tribune** (IHT) Paris, daily.
— **International Organizations** Quarterly, Madison (wis.)
— **The Journal of Energy and Development.,** Boulder, quarterly
— **Journal of Peace Research** (JPR), quarterly.
— **Merip Reports,** Washington, irregular.
— **The Middle East,** London, monthly.
— **Middle East Annual Review,** London, yearly.
— **Middle East Economic Digest** (MEED) London, weekly
— **Middle East Economic Survey** (MEES), Beirut — Nicosia, weekly.
— **Middle East International** (MEI) London, biweekly.
— **The Middle East Journal** (MEJ) Washington, quarterly.
— **Middle Eastern Studies,** London, quarterly.
— **The Middle East Yearbook,** London, yearly

— **Military Review** Leavenworth, monthly.
— **NATO Review** Brussels, bimonth.
— **Orbis,** Philadelphia, quarterlyl.
— **Quarterly Oil Statistics** Paris, quarterly.
— **The Round Table,** London quarterly
— **Strategic Survey,** London, yearly.
— **Survival,** London, Quarterly
— **Third World Quarterly,** London, quarterly.
— **Trialogue,** New York, bimonth.
— **World Politics,** Princeton, Quarterly.

الفهرس

تنفيذ
مؤسسة دار الريحاني للطباعة والنشر
ساقية الجنزير - شارع الوحدة الوطنية - هاتف ٣٠٤١٤٧ - ٣١٤٩٨٢ - ٣١٢٢٤٤
بيروت - لبنان - ص.ب ٥٣٧٨ ١٣

السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥

تقف هذه الدراسة على ملتقى سبيلين في دراسة العلاقات الدولية : الأول ، تقليدي مونوغرافي ، يسعى لتحليل السياسة الخارجية لهذا البلد أم ذاك . والثاني ، حديث التطور ، يتجه نحو البعد الاقليمي ، وهو مستوى وسيطي في التحليل ، بين الدولة كوحدة محددة والنظام الدولي الشامل . هذه الدراسة التي تتناول السياسة الخارجية السعودية منذ (١٩٤٥) هي إذن مونوغرافية ولكنها تحاول ، في الآن نفسه ، مقاربة المملكة العربية السعودية كوحدة مكوّنة لنظام استراتيجي اقليمي أسميناه ، ليس بدون تحفظ « الشرق الأوسط » . من هنا الفرضية الأساسية التي يحاول هذا البحث إثباتها ، في ان المحور المركزي للسياسة الخارجية السعودية هو محاولة مستمرة للتوفيق ما بين الامكانيات والضغوط النابعة من انتماء الى نظام اقليمي محدد وتلك المتأتية عن تحالف خارجي مع الولايات المتحدة الأميركية والغرب إجمالاً .

هذا في المنهج ، أما في الموضوع ، فان الأحداث التي شهدتها المنطقة خلال السبعينيات ، في مجالات متعددة كالنفط ، ومسار الصراع العربي الاسرائيلي ، ومنحى السياسة المصرية منذ وفاة عبد الناصر ، والحرب الأهلية اللبنانية ، وسقوط نظام الشاه في إيران . . . كفيلة بأن تبرّر تركيز الضوء على بلد يلعب ، في كل هذه المجالات ، ولو بدرجات متفاوتة ، دوراً متعاظماً باطراد ويتأثر بها باستمرار . هذا دون ذكر المكانة الشديدة التميز التي للمملكة العربية السعودية في النظام النفطي والمالي والاستراتيجي الدولي الراهن .

٢٠ ل . ل أو ٣ دنانير ليبية
أو ما يعادلهما
60 F.F.